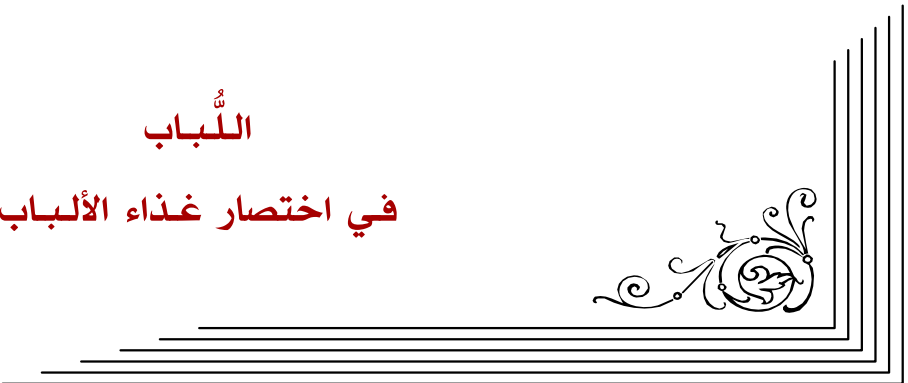


اللباب

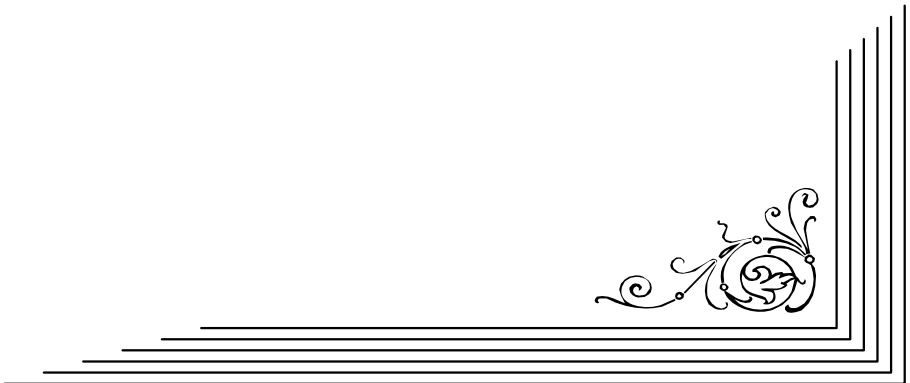
في اختصار غذاء الألباب





محفوظة
جميع الحقوق

الطبعة الأولى
١٤٤١ هـ - ٢٠٢٠ م



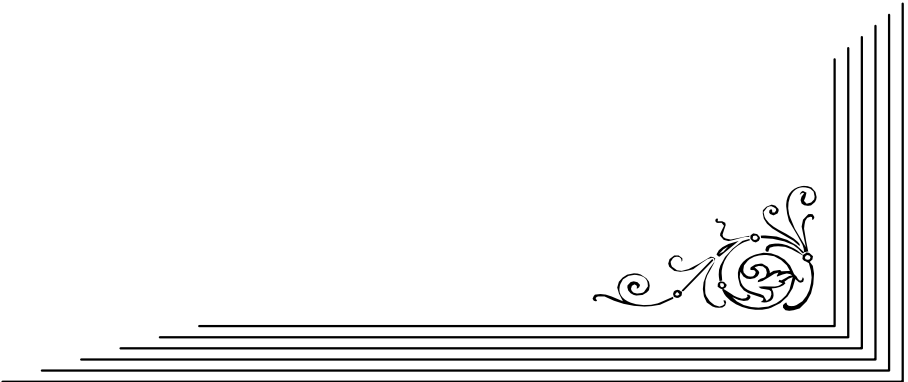


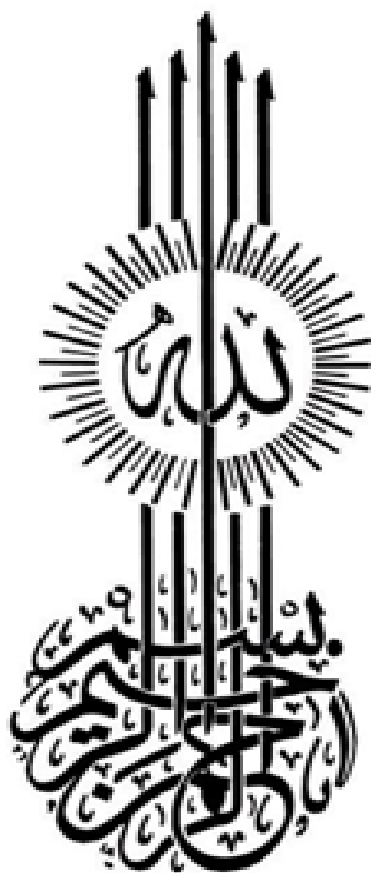
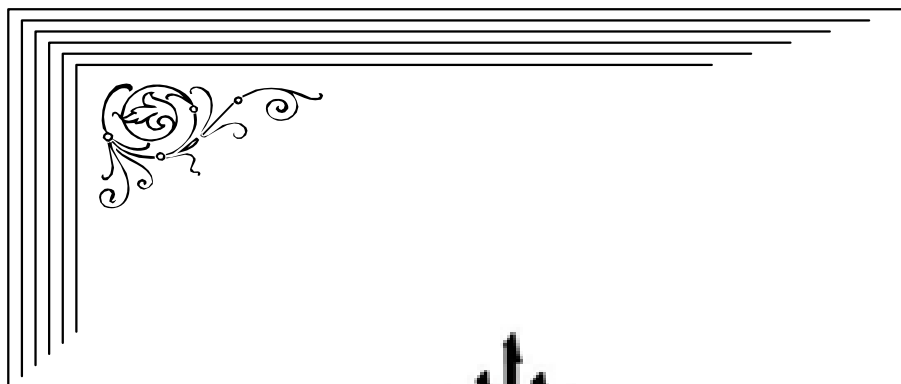
اللباب

في اختصار غذاء الألباب

اعتنى به

عطا الله بن نايف الأسلمي





مقدمة المُعتني

إِنَّ الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾
[الْعَنْكَرَانِ: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النِّسَاءُ: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الْأَنْعَارِ: ٧٠، ٧١].

فإن أصدق الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ،
وشر الأمور محدثاتها وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار.

أما بعد . . .

فإن أولى ما عني به الطالب، ورغب فيه الراغب، وصرف إليه العاقل همه، وأكد فيه عزمه، بعد الوقوف على معاني السنن والكتاب،

مطالعه فنون الآداب، وما اشتملت عليه وجوه الصواب، من أنواع الحكم التي تحيي النفس والقلب، وتشحذ الذهن واللب، وتبعث على المكارم، وتنهي عن الدنيا والمحارم.

لذلك أُلِّف فيه العلماء المؤلفات، ونُظِم فيه القصائد والمنظومات، ومن ذلك ما نظمه الإمام العلامة شمس الدين أبو عبد الله محمد بن عبد القوي المرداوي منظومته البديعة المسماة بـ (منظومة الآداب الشرعية)، وقد قام بشرحها إمام الحنابلة في عصره موسى بن أحمد الحجاوي (٩٦٨هـ)، ومن الجدير بالذكر أن شرح الإمام الحجاوي كان على منظومة الآداب الشرعية الصغرى (وتشتمل على ١٨٥ بيتاً)، وهي مختصرة عن الكبرى التي شرحها العلامة محمد بن أحمد بن سالم السفاريني (وتشتمل على ٢٦١ بيتاً).

وهذا اختصار لما شرحه العلامة السفاريني على منظومة الآداب الشرعية الكبرى المسمى بـ (غذاء الألباب شرح منظومة الآداب).

وقد راعيت في اختصاري هذا جوانب:

منها: الاختصار على شرح مراد الناظم، وإبراز معنى البيت، مع مراعاة عدم إضافة أو تعديل على كلام الشارح، وما وجد بين [] فهذا من وضعي استقامة للاختصار، وتوضيحاً للمقال.

ومنها: الاكتفاء بنصوص القرآن وصحيح السنة في الدلالة على مراد الناظم.

ومنها: حذفت كل حديث ضعيف، وكل تنبيه أو تفصيل مما يظن وجوده في أصل الكتاب.

وهذا وليعلم أني اعتمدت في اختصاري هذا على آخر طبعة للكتاب وهي طبعة دار البشائر المطبوعة سنة (١٤٣٨-٢٠١٧)، والتي تقع في ستة مجلدات وهي أفضل الطبعات لاستقصاء المحققين لنسخ الكتاب وإثبات الفروق بينها والاعتماد على أفضل وأجود النسخ الخطية.

وقد أسميت هذا المختصر بـ:

«اللُّبَابُ فِي اختصار غذاء الألباب»

فرحم الله الإمام المرداوي والعلامة السفاريني، وأسكنهم فسيح جنانه، بعفوه ومغفرته ورضوانه.

وكتب

عطا الله بن نايف الأسلمي

دولة الكويت

الموافق: ١٤٤١/٩/٣٠ هـ

٢٠٢٠/٥/٢٤

عام الطاعون (فايروس كورونا كوفيد ١٩) الذي أصاب العالم أجمع وبه أغلقت المساجد وأغلقت بوابات الحرمين وحرم الناس الخير نسأل الله تعالى أن ينشر رحمته وعافيته على عباده المسلمين

+٩٦٥٩٠٩٧٥٠٧٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَبِهِ ثِقَتِي وَعَلَيْهِ تَوَكَّلِي

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ الْإِنْسَانَ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ، وَخَلَقَ لَهُ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْقُوَى وَالْجَوَارِحَ وَالْبَنَانَ، وَشَرَّفَهُ بِمَعْرِفَتِهِ، وَأَهَّلَهُ لِحُدُومَتِهِ، وَفَضَّلَهُ عَلَى سَائِرِ الْحَيَوَانِ، وَاخْتَصَّهُ بِالنَّهْيِ وَالْأَمْرِ، وَالْوِزْرِ وَالْأَجْرِ، وَالطَّاعَةِ وَالْعِصْيَانِ، وَمَنَحَهُ الْحِلْمَ وَالْحَزْمَ، وَالْفِكْرَ وَالْفَهْمَ، وَالذِّكْرَ وَالْعِلْمَ، وَالتَّحْقِيقَ وَالْعِرْفَانَ، وَنَحَلَهُ الرِّضَى وَالْغَضَبَ، وَالتَّوَدُّدَ وَالْأَدَبَ، وَالتَّلَطُّفَ وَالْأَرْبَ، وَالرِّقَّةَ وَالْجَشَبَ، وَالرَّاحَةَ وَاللَّغَبَ، وَالتَّذَكُّرَ وَالنِّسْيَانَ.

سُبْحَانَهُ مِنْ إِلَهٍ خَلَقَ فَسَوَّى، وَقَدَّرَ فَهَدَى، وَأَمَاتَ وَأَحْيَا، وَأَعْطَى وَمَنَعَ، وَخَفَضَ وَرَفَعَ، وَأَتَمَّ الدِّينَ، وَأَعْلَنَ الْبُرْهَانَ. حَدَّ الْحُدُودَ، وَعَمَّ بِالْفَضْلِ الْوُجُودَ، وَبَيَّنَّ الْأَحْكَامَ مِنْ مُبَاحٍ وَحَلَالٍ وَحَرَامٍ، وَمَكْرُوهٍ وَمَنْدُوبٍ، فَاَنْدَرَجَ فِيهَا الْأَدَبُ الْمَطْلُوبُ، فَفَضَّلَ هَذَا الدِّينَ عَلَى سَائِرِ الْأَدْيَانِ.

وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَلَا ضِدَّ وَلَا نِدَّ، وَلَا وَزِيرَ وَلَا مُشِيرَ وَلَا أَعْوَانَ، بَلْ هُوَ الْوَاحِدُ الْأَحَدُ، الْفَرْدُ الصَّمَدُ، الْمُنَزَّهُ عَنِ الصَّاحِبَةِ وَالْوَلَدِ، فَهُوَ الْقَادِرُ الْمُفْتَدِرُ الْحَكِيمُ الدَّيَّانُ.

وَأَشْهَدُ أَنَّ سَيِّدَنَا مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَحَبِيبُهُ وَخَلِيلُهُ، وَأَمِينُهُ عَلَى وَحْيِهِ، وَشَهِيدُهُ عَلَى أَمْرِهِ وَنَهْيِهِ، خُلَاصَةُ الْأَكْوَانِ، وَسَيِّدُ وَلَدِ

عَدَنَانَ، الَّذِي أَكْمَلَ خُلُقَهُ، وَعَظَّمَ خُلُقَهُ، وَوَضَعَ عَنْهُ وَزْرَهُ، وَرَفَعَ لَهُ ذِكْرَهُ، وَأَدَبَهُ فَأَحْسَنَ تَأْدِيبَهُ، فَكَانَ خُلُقُهُ الْقُرْآنَ، وَأَيَّدَهُ بِالْوَحْيِ وَالتَّنْزِيلِ، وَالْفَضْلِ وَالتَّفْضِيلِ، وَالْبَيَانِ وَالتَّفْصِيلِ، وَالْحِكْمَةِ وَالتَّأْوِيلِ، وَالْحُسْنِ وَالْإِحْسَانِ.

اللَّهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ وَشَرِّفْ وَعَظِّمْ وَبَجِّلْ وَكَرِّمْ، وَصَاعِفْ ذَلِكَ عَلَى هَذَا النَّبِيِّ الْكَرِيمِ، الْمَنْعُوتِ فِي الْكِتَابِ الْقَدِيمِ، بِأَعْظَمِ نَعْتٍ وَأَتَمِّ تَفْخِيمِ، بِقَوْلِهِ جَلَّ ثَنَاهُ: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقِي عَظِيمٌ﴾ فَيَا لَهَا مِنْ مَزِيَّةٍ سَادَ بِهَا عَلَى الْمَلَائِكَةِ وَالْإِنْسِ وَالْجَانِّ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ، وَأَنْصَارِهِ وَأَحْزَابِهِ، وَأَصْهَارِهِ وَأَحْبَابِهِ، الْمُتَخَلِّقِينَ بِخُلُقِهِ، وَالْمُتَأَدِّبِينَ بِآدَابِهِ فِي السِّرِّ وَالْإِعْلَانِ، الَّذِينَ بَدَّلُوا نَفُوسَهُمُ النَّفِيسَةَ فِي إظهارِ دِينِهِ الْقَوِيمِ، وَجَاهَدُوا بِسُمْرِ الْقَنَا وَبِبيضِ الطُّبَا مَنْ حَادَ عَنْ صِرَاطِهِ الْمُسْتَقِيمِ، وَنَشَرُوا السُّنَّةَ وَالْكِتَابَ، وَأَظْهَرُوا الْفُرُوضَ وَالْآدَابَ، بِأَسْلَمِ قَلْبٍ وَأَفْصَحِ لِسَانٍ، وَعَلَى التَّابِعِينَ وَتَابِعِيهِمْ، وَالْأَئِمَّةِ الْمُجْتَهِدِينَ وَمُقَلِّدِيهِمْ، مَا نَقَلْتُ أَخْبَارَهُمْ، وَدَوَّنتُ آثَارَهُمْ، وَكَرَّرَ الْجَدِيدَانِ، وَتَعَاقَبَ الْمَلَوَانِ.

أَمَّا بَعْدُ:

فَقَدْ كَانَ سَأَلَنِي بَعْضُ الْإِخْوَانِ، وَالْأَحِبَّةِ وَالْأَخْدَانِ، مِمَّنْ لَهُ فِي الْعِلْمِ رَغْبَةٌ، وَلَدَيْهِ مِنْ خَوْفِ التَّقْصِيرِ رَهْبَةٌ، أَنْ أَشْرَحَ مَنُظُومَةَ الْآدَابِ، نَظَمَ الْإِمَامِ الْعَلَامَةِ شَمْسُ الدِّينِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْقَوِيِّ الْمِرْدَاوِيِّ، الْفَقِيهَ الْمُحَدِّثَ النَّحْوِيَّ، الْحَنْبَلِيَّ الْأَثَرِيَّ، رِضْوَانَ اللَّهِ عَلَيْهِ، شَرْحًا يَحُلُّ مَبَانِيهَا، وَيُظْهِرُ مَعَانِيهَا، وَيَكْشِفُ وُجُوهَ مُخَدَّرَاتِهَا،

وَيُوضِّحُ دَلَائِلَ أَيْبَاتِهَا، وَيَكُونُ لِأَبْنَاءِ زَمَانِنَا فِي مَعْرِفَةِ الْأَدَابِ كَالْإِقْنَاعِ
وَالْمُتَتَهَيِّ فِي الْفَقْهِ عِنْدَ ذَوِي الْأَلْبَابِ.

فَتَعَلَّلْتُ بِأَنَّ خَاتِمَةَ الْمُحَقِّقِينَ الشَّيْخَ مُوسَى الْحَجَّائِيَّ قَدْ شَرَحَهَا،
وَقَبْلَهُ أَوْحَدَ الْمُجْتَهِدِينَ الْقَاضِي عَلَاءُ الدِّينِ الْمِرْدَاوِيَّ قَدْ أَوْضَحَهَا،
فَمَنْ أَنَا حَتَّى أَتَجَرَّأَ عَلَى شَرْحِ هَذِهِ الرِّسَالَةِ، وَأَدْخُلَ بَيْنَ الْبَحْرِ وَالنَّهْرِ
بِهَذِهِ الْبَلَالَةِ.

فَقَالَ السَّائِلُ: أَمَّا شَرْحُ الْمِرْدَاوِيِّ فَلَا يَكَادُ يُوجَدُ، وَأَمَّا شَرْحُ
الْحَجَّائِيِّ فَقَدْ اقْتَصَرَ عَلَى الْأَحْكَامِ بِأَوْجَزِ عِبَارَةٍ وَأَزْهَدَ، مَعَ حَذْفِهِ
لَأَكْثَرِ أَيْبَاتِ الْمُنْظُومَةِ، أَوْ كَثِيرٍ مِنْهَا مَعَ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا وَعَدَمِ الْغِنَى
عَنْهَا. وَنَحْنُ نَقْتَرِحُ عَلَيْكَ بَسْطَ الْعِبَارَةِ فِي الْأَخْبَارِ، وَضَبْطَ الْإِشَارَةِ فِي
الْآثَارِ، لِيَكُونَ مَنْ أَحْرَزَ هَذِهِ الْفَوَائِدَ الْغَزِيرَةَ، مِنْ الصَّحَّةِ وَالْبَيَانِ،
وَالْتَّعْلِيلِ وَالِدَّلِيلِ عَلَى بَصِيرَةٍ.

فَمَنْيْتُ الَّذِي إِلَى بِضَاعَتِي الْمُرْجَاةِ يَرْغَبُ، وَوَعَدْتُهُ بِذَلِكَ وَالْوَعْدُ
عِنْدَ الْحُرِّ دَيْنٌ يُطْلَبُ، وَقُلْتُ لَا بُدَّ، مِنْ إِسْعَافِ هَذَا السَّائِلِ، وَلَوْ
بِالتَّطَفُّلِ عَلَى الْكُتُبِ الْمُدَوَّنَةِ وَالرِّسَائِلِ، وَنَقْلِ الْأَخْبَارِ وَجَمْعِ الْمَسَائِلِ،
فَإِنَّا فِي هَذَا الزَّمَانِ نَقُولُ كَمَا نَقُلُ النَّاقِلُ: «لَمْ تَدْعِ الْأَوَائِلُ كَلِمَةً
لِقَائِلٍ، وَالْمُظْهِرُ فِي زَمَانِنَا الْإِمَامَةَ وَالْعِلْمَ وَالْبَلَاغَةَ وَالْفَهْمَ بِالنِّسْبَةِ
لِلصِّدْرِ الْأَوَّلِ، مِثْلُ أَنْ يُحَاجِيَ سَحْبَانَ بِاقِلْ.

ثُمَّ أَخَذْتُ فِي تَحْصِيلِ الْمَوَادِّ الْمُعِينَةِ، وَالْكَتُبِ الصَّحِيحَةِ الْمَتِينَةِ،
وَبَعْدَ الْوَعْدِ بِمُدَّةٍ تَزِيدُ عَلَى ثَلَاثِ سِنِينَ، شَرَعْتُ فِي الشَّرْحِ وَالتَّبَيِّنِ،

هَذَا مَعَ كَوْنِي فِي بَلَدَةٍ قَفَرٍ أَرْجَاؤُهَا مِنْ ظُلْمَةِ الْجَهْلِ غُبْرًا، وَعُلَمَاؤُهَا مِنْ الْعُلُومِ فَقْرًا، وَالْفِتْنُ فِي ضَوَائِحِهَا تَتَرَى، وَعَزَّتِ الْمَوَادُّ فِي قُطْرِ تَأْلِيفِهَا، وَفَقَدَ الْخَلُّ الْمَوَادَّ فِي مَخَالِفِهَا. غَيْرَ أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا ابْتَهَلَ إِلَى اللَّهِ، وَرَمَى نَفْسَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَطَرَقَ بَابَهُ، وَطَلَبَ مِنْهُ الْمَعُونَةَ عَلَى شَيْءٍ سَهَّلَ أَسْبَابَهُ.

فَقَدْ حَصَلَ لَدَيْنَا مِنَ الْمَادَّةِ الَّتِي لِنَيْلِ الْمَطْلُوبِ مُسَاعِدَةٌ عِدَّةٌ أَسْفَارٍ، إِذَا قَابَلْتَ لَيْلَ الْجَهْلِ انْقَشَعَ لِمَا فِيهَا مِنَ الْأَسْرَارِ وَالْأَنْوَارِ، مِثْلُ الْأَدَابِ الْكُبْرَى لِابْنِ مُفْلِحٍ، وَمُخْتَصَرِهَا لِلْيُونِينِيِّ، وَشَرْحُ هَذِهِ الْمَنْظُومَةِ لِلْحَجَّائِيِّ، وَالْإِفْنَاعِ وَالْمُنْتَهَى وَشُرُوحِهَا وَحَوَاشِيهَا، وَفُرُوعِ ابْنِ مُفْلِحٍ وَتَضَحِيحِهِ لِلْمَرْدَاوِيِّ، وَحَاشِيَتِهِ لِابْنِ قُنْدُسٍ، وَالْإِنْصَافِ لِلْمَرْدَاوِيِّ، وَالتَّنْقِيحِ لَهُ، وَحَاشِيَتِهِ لِلْحَجَّائِيِّ، وَغَايَةِ الْمَطْلَبِ لِلْجَرَّائِيِّ، وَالشَّرْحِ الْكَبِيرِ لِابْنِ أَبِي عُمَرَ الْمُقَدِّسِيِّ، وَالْمُحَرَّرِ لِلْمَجْدِ، وَعِدَّةٌ مِنْ كُتُبِ فَقْهِ الْمَذْهَبِ.

وَمِنْ كُتُبِ الْأَثَارِ: سِيرَةُ ابْنِ هِشَامٍ، وَسِيرَةُ الْحَلَبِيِّ، وَسِيرَةُ الشَّمْسِ لِلشَّامِيِّ، وَالْمَوَاهِبُ اللَّدِّيَّةُ، وَتَحْيِيرُ الْوَفَا لَنَا، وَزَادُ الْمَعَادِ فِي هَدْيِ خَيْرِ الْعِبَادِ لِلْإِمَامِ الْمُحَقِّقِ ابْنِ الْقَيْمِ، وَإِعَاثَةُ اللَّهْفَانِ، وَمِفْتَاحُ دَارِ السَّعَادَةِ، وَالرُّوحُ، وَحَادِي الْأَرْوَاحِ، وَشَرْحُ مَنَازِلِ السَّائِرِينَ، وَالْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ، وَأَعْلَامُ الْمُوقِّعِينَ، وَالِدَاءُ وَالِدَوَاءُ، وَرَوْضَةُ الْمُجِبِّينَ، وَنُزْهَةُ الْمُشْتَاكِينَ، وَالْأَحْكَامُ الشَّرْعِيَّةُ، وَتُحْفَةُ الْوُدُودِ، وَجَلَاءُ الْأَفْهَامِ، وَغَيْرُ هَذِهِ الْمَذْكُورَاتِ مِنْ كُتُبِهِ.

وَمِنْ كُتُبِ ابْنِ الْجَوَازِيِّ: التَّبَصُّرَةُ، وَالْمَنْهَلُ الْمَوْرُودُ، وَمُنْتَخَبُ الْمُنتَخَبِ، وَمَوَاسِمُ الْعُمْرِ، وَالْمَوْضُوعَاتُ، وَصَيْدُ الْخَاطِرِ، وَآدَابُ النِّسَاءِ.

وَمِنْ كُتُبِ الْحَافِظِ ابْنِ رَجَبٍ: لَطَائِفُ الْمَعَارِفِ، وَشَرْحُ الْأَرْبَعِينَ النَّوَوِيَّةِ وَاخْتِيارُ الْأَوَّلَى، وَاسْتِنشَاقُ نَسِيمِ الْأَنْسِ، وَالذُّلُّ وَالْإِنْكَسَارُ، وَغَيْرُهَا مِنْ كُتُبِهِ الْمُفِيدَةِ وَأَجْزَائِهِ الْعَدِيدَةِ.

وَمِنْ كُتُبِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ طَيِّبَ اللَّهِ تَرَاهُ: الْفَتَاوَى الْمِصْرِيَّةَ، وَالرِّسَالَةَ الْحَمَوِيَّةَ وَالْجَوَابُ الصَّحِيحَ، وَرَفْعُ الْمَلَامِ عَنْ أَيْمَةِ الْإِسْلَامِ، وَالْوَابِلُ الصَّيِّبُ فِي الْكَلِمِ الطَّيِّبِ، وَالسِّيَاسَةُ الشَّرْعِيَّةُ فِي إِصْلَاحِ الرَّاعِي وَالرَّعِيَّةِ، وَقَوَاعِدُ وَرَسَائِلُ لَهُ يَكْثُرُ ذِكْرُهَا.

وَمِنْ كُتُبِ التَّفْسِيرِ: الْبَغَوِيُّ، وَالثَّلْجِيُّ، وَالْبَيْضَاوِيُّ، وَالْجَلَالِينِ، وَالْوَاحِدِيُّ وَغَيْرُهَا.

وَمِنْ كُتُبِ اللُّغَةِ: الْقَامُوسُ، وَجَمْهَرَةُ ابْنِ دُرَيْدٍ، وَنَهَايَةُ ابْنِ الْأَثِيرِ، وَمَطَالِعُ الْأَنْوَارِ، وَغَرِيبُ أَبِي عُبَيْدٍ، وَغَرِيبُ لُغَةِ الْإِقْنَاعِ، وَالْمُطْلَعُ.

وَمِنْ الْكُتُبِ الْمُخْتَصَّةِ بِالْحَدِيثِ: التَّرْغِيبُ وَالتَّرْهيبُ لِلْحَافِظِ الْمُنْذِرِيِّ، وَتَنْبِيهُ الْعَافِلِينَ لِلْسَّمَرَقَنْدِيِّ، وَالْجَامِعُ الصَّغِيرُ لِلْجَلَالِ السُّيُوطِيِّ وَشُرُوحُهُ، وَالْهَيْئَةُ السَّيِّئَةُ فِي الْهَيْئَةِ السَّيِّئَةِ لَهُ، وَالْأَوَائِلُ لَهُ، وَأَوَائِلُ عَلِيِّ دَدَه، وَالتَّمْيِيزُ لِابْنِ الدَّبِيعِ تَلْمِيزُ السَّخَاوِيِّ اخْتَصَرَهُ مِنْ

الْمَقَاصِدِ الْحَسَنَةِ فِيمَا يَدُورُ مِنَ الْأَحَادِيثِ عَلَى الْأَلْسِنَةِ، وَتَسْهِيلُ
السَّبِيلِ لِعَرْسِ الدِّينِ، وَمَوْضُوعَاتُ عَلِيِّ الْقَارِي، وَمُسْنَدُ الْإِمَامِ
أَحْمَدَ، وَالصَّحِيحَيْنِ، وَبَقِيَّةُ الصَّحَاحِ وَالسُّنَنِ، وَفَضَائِلُ الْأَعْمَالِ
لِلضِّيَاءِ الْمُقَدِّسِيِّ، وَغَيْرُ مَا ذَكَرْنَا فَقَدْ جَمَعْتُهُ مِنْ أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثِمِائَةٍ
كِتَابَ الَّتِي نَقَلْتُ مِنْهَا. وَبِحَسَبِ مَوَادِّ أَصْلِهَا تَزِيدُ عَلَى الْأُلُوفِ وَاللَّهُ
الْمَوْفَّقُ.

وَسَمَّيْتُهُ :

(غِذَاءُ الْأَلْبَابِ، لِيُشْرَحَ مَنْظُومَةُ الْأَدَابِ)

وَصَدَرَتْهُ بِمُقَدِّمَةٍ تَشْتَمِلُ عَلَى أَمْرَيْنِ:

الْأَمْرُ الْأَوَّلُ: هَذِهِ الْقَصِيدَةُ مِنْ بَحْرِ الطَّوِيلِ مِنَ الضَّرْبِ الثَّانِي،
وَلَهُ عَرُوضٌ وَاحِدَةٌ مَقْبُوضَةٌ، وَالْقَبْضُ حَذْفُ خَامِسِ الْجُزْءِ، وَأَضْرَبُهُ
ثَلَاثَةٌ:

(الْأَوَّلُ) صَحِيحٌ وَبَيَّتُهُ:

أَبَا مُنْذِرٍ كَانَتْ غُرُورًا صَحِيفَتِي وَلَمْ أُعْطِكُمْ بِالطَّوْعِ مَالِي وَلَا عَرْضِي
(الثَّانِي) مِثْلُهَا وَبَيَّتُهُ:

سَتُبْدِي لَكَ الْأَيَّامَ مَا كُنْتُ جَاهِلًا وَيَأْتِيكَ بِالْأَخْبَارِ مَنْ لَمْ تَزُودْ
(وَالثَّلَاثُ): مَحْذُوفٌ وَبَيَّتُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

أَقِيمُوا بَنِي النُّعْمَانِ عَنَّا صُدُورَكُمْ وَإِلَّا تُقِيمُوا صَاغِرِينَ الرُّءُوسَا

وَالْحَذْفُ هُوَ ذَهَابُ سَبَبٍ خَفِيفٍ كَمَا فِي الْبَيْتِ.

وَأَجْزَاءُ الطَّوِيلِ ثَمَانِيَّةٌ:

فَعُولُنْ مَفَاعِيلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِيلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِيلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِيلُنْ
[الأمر] الثاني: فِي ذِكْرِ تَرْجَمَةِ النَّاطِمِ -رَحِمَهُ اللَّهُ وَرَضِيَ عَنْهُ-.

هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْقَوِيِّ بْنِ بَدْرَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمِنْدَسِيِّ
الْمُرْدَاوِيِّ الْفَقِيهَ الْمُحَدِّثَ النَّحْوِيَّ شَمْسُ الدِّينِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ وَلِدَ سَنَةَ
ثَلَاثِينَ وَسِتِّمِائَةٍ بِمَرْدَا، وَسَمِعَ الْحَدِيثَ مِنْ خَطِيبِ مَرْدَا وَعُثْمَانَ بْنِ
خَطِيبِ الْقَرَّافَةِ، وَابْنَ عَبْدِ الْهَادِي، وَإِبْرَاهِيمَ بْنِ خَلِيلٍ وَغَيْرِهِمْ.

وَطَلَبَ وَقَرَأَ بِنَفْسِهِ، وَتَفَقَّهَ عَلَى الشَّيْخِ الْإِمَامِ شَمْسِ الدِّينِ
ابْنِ أَبِي عُمَرَ وَغَيْرِهِ، وَبَرَعَ فِي الْعَرَبِيَّةِ وَاللُّغَةِ، وَاشْتَغَلَ وَدَرَّسَ وَأَفْتَى
وَصَنَّفَ.

وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: كَانَ حَسَنَ الدِّيَانَةِ، دَمَتْ الْأَخْلَاقُ، كَثِيرَ الْإِفَادَةِ،
مُطَّرِحًا لِلتَّكْلِيفِ، وَلِيَّ تَدْرِيسِ الصَّالِحِيَّةِ مُدَّةً، وَكَانَ يَحْضُرُ دَارَ
الْحَدِيثِ وَيَشْتَغِلُ بِهَا وَبِالْجَبَلِ، يَعْنِي صَالِحِيَّةَ دِمَشْقَ. وَلَهُ حِكَايَاتُ
وَنَوَادِرُ، وَكَانَ مِنْ مَحَاسِنِ الشُّيُوخِ.

قَالَ الذَّهَبِيُّ: وَجَلَسْتُ عِنْدَهُ وَسَمِعْتُ كَلَامَهُ وَلِي مِنْهُ إِجَازَةٌ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ فِي الطَّبَقَاتِ: دَرَّسَ بِالْمَدْرَسَةِ الصَّالِحِيَّةِ
بَعْدَ ابْنِ الْوَاسِطِيِّ، وَتَخَرَّجَ بِهِ جَمَاعَةٌ مِنَ الْفُضَلَاءِ، وَمِمَّنْ قَرَأَ عَلَيْهِ
الْعَرَبِيَّةَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ تَقِيُّ الدِّينِ بْنِ تَيْمِيَّةَ قَدَّسَ اللَّهُ
رُوحَهُ، وَلَهُ تَصَانِيفٌ مِنْهَا فِي الْفِقْهِ الْقَصِيدَةُ الطَّوِيلَةُ الدَّلَالِيَّةُ وَكِتَابُ

مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ لَمْ يُتِمَّهُ، وَكِتَابُ الْفُرُوقِ، وَعَمَلُ طَبَقَاتٍ لِلْأَصْحَابِ،
وَحَدَّثَ وَرَوَى عَنْهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ الْخَبَّازِ فِي مَشِيخَتِهِ. قَالَ: وَتُوفِّيَ ثَانِي
عَشَرَ رَبِيعِ الْأَوَّلِ سَنَةَ تِسْعٍ وَتِسْعِينَ وَسِتِّمِائَةٍ، وَدُفِنَ بِسَفْحِ قَاسِيُونِ،
رَحِمَهُ اللَّهُ وَرَضِيَ عَنْهُ آمِينَ.

وَاعْلَمْ أَنَّ الْبَسْمَلَةَ سَاقِطَةٌ مِنْ أَوَّلِ النَّظْمِ، وَكَانَ ذَلِكَ لِكَوْنِ
الْمَنْظُومَةِ تَتِمَّةً لِلْقَصِيدَةِ الطَّوِيلَةِ، أَوْ أَنَّ النَّازِمَ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- أَتَى
بِهَا لَفْظًا أَوْ لَفْظًا وَخَطًّا كَمَا هُوَ مَوْجُودٌ فِي بَعْضِ النُّسخِ وَأَسْقَطَهَا بَعْضُ
النُّسَاحِ، وَنَحْنُ نَأْتِي بِهَا فَنَقُولُ:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنَّمَا بَدَأَ الْمُصَنِّفُونَ كُتُبَهُمْ بِالْبَسْمَلَةِ تَأْسِيًا بِالْكِتَابِ الْقَدِيمِ، وَاقْتِدَاءً
بِالرَّسُولِ الْكَرِيمِ فِي مَكَاتِبَاتِهِ إِلَى الْمُلُوكِ وَغَيْرِهِمْ، وَعَمَلًا بِحَدِيثِ «كُلُّ
أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فَهُوَ أَبْتَرُ»^(١).

فَالْبَاءُ لِلْمَصَاحِبَةِ أَوْ لِاسْتِعَانَةِ مُتَعَلِّقَةٍ بِمَحْذُوفٍ، وَتَقْدِيرُهُ فِعْلًا
خَاصًّا مُؤَخَّرًا.

وَالِاسْمُ مُشْتَقٌّ مِنَ السُّمُوِّ وَهُوَ الْعُلُوُّ، أَوْ السَّمَةُ وَهِيَ الْعَلَامَةُ.

وَاللَّهُ عَلَّمَ لِلذَّاتِ الْوَاجِبِ الْوُجُودِ لِدَاتِهِ، الْمُسْتَحَقَّ لِجَمِيعِ
الْكَمَالَاتِ، وَهُوَ مُشْتَقٌّ عِنْدَ سَيَبَوِيهِ وَاشْتِقَاقُهُ مِنْ إِلَهٍ كَعِلْمٍ إِذَا تَحَيَّرَ
لِتَحْيِيرِ الْخَلْقِ فِي كُنْهِ ذَاتِهِ تَعَالَى وَتَقَدَّسَ، وَقِيلَ مِنْ لَاهَ يَلِيهِ إِذَا عَلَا،
أَوْ مِنْ لَاهَ يَلُوهُ إِذَا احْتَجَبَ، وَهُوَ عَرَبِيٌّ عِنْدَ الْأَكْثَرِ.

وَالرَّحْمَنُ صِفَةٌ فِي الْأَصْلِ بِمَعْنَى كَثِيرِ الرَّحْمَةِ جِدًّا، ثُمَّ غَلَبَ عَلَى
الْبَالِغِ فِي الرَّحْمَةِ غَايَتُهَا وَهُوَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَالرَّحِيمُ ذُو الرَّحْمَةِ الْكَثِيرَةِ، فَالرَّحْمَنُ أَبْلَغُ مِنْهُ.

وَلِقَوْلِهِ ﷺ: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِحَمْدِ اللَّهِ»^(٢) بَدَأَ
مَنْظُومَتَهُ بِذَلِكَ فَقَالَ:

(١) أخرجه الخطيب البغدادي في الجامع (١٢١٠-٢/٦٩).

(٢) أخرجه أحمد في مسنده (٨٦٩٧-٢/٣٥٩).

١- بِحَمْدِكَ ذِي الْإِكْرَامِ مَا رُمْتُ ابْتَدِي كَثِيرًا كَمَا تَرْضَى بِغَيْرِ تَحَدُّدٍ
(بِحَمْدِكَ) أَيِ بَوْصَفِكَ الْجَمِيلِ الْاِخْتِيَارِيِّ عَلَى قَصْدِ التَّعْظِيمِ
وَالْتَّبَجِيلِ .

وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِمْ: الْحَمْدُ لُغَةً: هُوَ الثَّنَاءُ بِاللِّسَانِ عَلَى الْجَمِيلِ
الْاِخْتِيَارِيِّ عَلَى جِهَةِ التَّعْظِيمِ وَالتَّبَجِيلِ .
وَالْحَمْدُ عُرْفًا فِعْلٌ يُنْبِئُ عَنِ تَعْظِيمِ الْمُنْعَمِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مُنْعَمٌ عَلَى
الْحَامِدِ أَوْ غَيْرِهِ .

وَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَفْتَتِحُ خُطْبَهُ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ وَالثَّنَاءِ عَلَيْهِ، وَلِذَا
جُعِلَتْ فَاتِحَةُ الْكِتَابِ فِي أَوَّلِ الْمُصْحَفِ لِإِفْتِتَاحِهَا بِالْحَمْدِ لِلَّهِ وَتَضَمُّنِهَا
الثَّنَاءَ عَلَيْهِ ﷺ .

(ذِي الْإِكْرَامِ) أَيِ مُكْرَمِ أَنْبِيَائِهِ وَأَوْلِيَائِهِ بِلُطْفِهِ وَمِنَّتِهِ . وَفِي الْقُرْآنِ
﴿وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ ، وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ «كَانَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَلَّمَ مِنْ صَلَاتِهِ لَمْ يَقْعُدْ إِلَّا مَقْدَارَ مَا يَقُولُ اللَّهُمَّ
أَنْتَ السَّلَامُ وَمِنْكَ السَّلَامُ تَبَارَكْتَ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ» (١) .

(مَا رُمْتُ ابْتَدِي) أَيِ آتِي فِي ابْتِدَاءِ كَلَامِي .

(كَثِيرًا كَمَا تَرْضَاهُ) يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ (بِغَيْرِ تَحَدُّدٍ) بَلْ مُطْلَقٌ
عَنِ التَّحْدِيدِ وَالتَّقْيِيدِ؛ لِأَنَّ الْعَبْدَ وَلَوْ أَفْنَى عُمُرَهُ فِي الثَّنَاءِ عَلَى رَبِّهِ جَلَّ
شَأْنُهُ مَا أَدَّى عَشْرَ مِئْثَارٍ مَا لَهُ عَلَيْهِ سُبْحَانُهُ، وَلَكِنَّهُ جَلَّ شَأْنُهُ لِعَظِيمِ
لُطْفِهِ وَرَحْمَتِهِ يَرْضَى مِنْ عِبَادِهِ بِالْيَسِيرِ مَعَ الْاِعْتِرَافِ بِالْعَجْزِ وَالتَّقْصِيرِ .

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب الذكر بعد
الصلاة وبيان صفته؛ رقم (٥٩٢) .

وَفِي السُّنَنِ ^(١): عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «صَلَّيْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَعَطَسْتُ فَقُلْتُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ كَمَا يُحِبُّ رَبُّنَا وَيَرْضَى، فَلَمَّا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ انْصَرَفَ فَقَالَ: مَنْ الْمُتَكَلِّمُ فِي الصَّلَاةِ؟ فَلَمْ يُجِبْهُ أَحَدٌ، ثُمَّ قَالَهَا الثَّانِيَةَ: مَنْ الْمُتَكَلِّمُ فِي الصَّلَاةِ؟ فَقَالَ رِفَاعَةُ بْنُ رَافِعٍ: أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: كَيْفَ قُلْتَ؟ قَالَ: قُلْتُ الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ كَمَا يُحِبُّ رَبُّنَا وَيَرْضَى. فَقَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ ابْتَدَرَهَا بِضِعَّةٍ وَثَلَاثُونَ مَلَكًا أَيُّهُمْ يَصْعَدُ بِهَا».

٢- وَصَلَّ عَلَى خَيْرِ الْأَنَامِ وَآلِهِ وَأَصْحَابِهِ مِنْ كُلِّ هَادٍ وَمُهْتَدٍ

(وَصَلَّ) الصَّلَاةُ مِنَ اللَّهِ الرَّحْمَةِ، وَمِنْ الْمَلَائِكَةِ الْإِسْتِغْفَارُ، وَمِنْ الْأَدَمِيِّينَ التَّضَرُّعُ وَالِدُّعَاءُ بِخَيْرٍ.

وَذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ ^(٢) عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ قَالَ: صَلَاةُ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ ثَنَاؤُهُ عَلَيْهِ عِنْدَ مَلَائِكَتِهِ.

وَأَمَّا صَلَاةُ الْمَلَائِكَةِ وَالْأَدَمِيِّينَ فَهِيَ سُؤْلُهُمُ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ بِهِ.

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب ما يستفتح به الصلاة من الدعاء، رقم (٧٧٣). والترمذي في سننه؛ كتاب أبواب الصلاة، باب الرجل يعطس في الصلاة، رقم (٤٠٤). والنسائي في سننه؛ كتاب صفة الصلاة، باب قول المأموم إذا عطس خلف الإمام، رقم (٩٣١).

(٢) ذكره البخاري معلقًا في صحيحه (١٢٠/٦).

(عَلَى خَيْرِ الْأَنْامِ) لَا شَكَّ أَنَّهُ ﷺ خَيْرُ الْخَلَائِقِ تَفْصِيلاً وَجَمَلاً .
وإنَّمَا أَتَبَعَ النَّاطِظُ الْحَمْدَ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ ﷺ لِمَا وَرَدَ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ
قَالَ «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِحَمْدِ اللَّهِ وَالصَّلَاةِ عَلَيَّ فَهُوَ أَفْطَعُ أَتَرُّ
مَمْحُوقُ الْبَرَكَةِ»^(١) .

[وَقَالَ ابْنُ الْقَيْمِ] فِي كِتَابِهِ جَلَاءِ الْأَفْهَامِ^(٢) : (الْمَوْطِنُ الْأَرْبَعُونَ
مِنْ مَوَاطِنِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ ﷺ عِنْدَ كُلِّ ذِي بَالٍ فَإِنَّهُ يُبْتَدَأُ بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى
وَالشَّاءِ عَلَيْهِ ثُمَّ بِالصَّلَاةِ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ ثُمَّ يَذْكُرُ كَلَامَهُ بَعْدَ ذَلِكَ) .
(وَالِهِ) أَيِ أَتْبَاعِهِ عَلَى دِينِهِ .

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ فِي جَلَاءِ الْأَفْهَامِ^(٣) : (قَالَتْ طَائِفَةٌ: يُقَالُ
آلَ الرَّجُلِ لَهُ نَفْسِهِ، وَآلُهُ لِمَنْ تَبِعَهُ، وَآلُهُ لِأَهْلِهِ وَأَقَارِبِهِ .
فَمِنْ الْأَوَّلِ: قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ لَمَّا جَاءَهُ أَبُو أَوْفَى بِصَدَقَتِهِ «اللَّهُمَّ
صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى»^(٤) وَقَوْلُهُ ﷺ «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى
آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ»^(٥) قَالَ إِبْرَاهِيمَ هُوَ (إِبْرَاهِيمُ)؛

(١) أخرجه الممتقي الهندي في كنز العمال (٢٥١٠-١/٥٥٨) .

(٢) جلاء الأفهام (ص ٤٤١) .

(٣) جلاء الأفهام (ص ٢٠٦) .

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، باب صلاة الإمام ودعائه لصاحب
الصدقة، رقم (١٤٩٧) . ومسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب الدعاء لمن أتى
بصدقته، رقم (١٠٧٨) .

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الدعوات، باب الصلاة على النبي ﷺ، رقم
(٦٣٥٧) . ومسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب الصلاة على النبي ﷺ بعد
التشهد، رقم (٤٠٦) .

لَأَنَّ الصَّلَاةَ الْمَطْلُوبَةَ لِلنَّبِيِّ ﷺ هِيَ الصَّلَاةُ عَلَى إِبْرَاهِيمَ نَفْسِهِ، وَالْهُ تَبَعٌ لَهُ فِيهَا.

وَنَازَعَهُمْ فِي ذَلِكَ آخَرُونَ وَقَالُوا: لَا يَكُونُ إِلَّا الْإِلَهِ إِلَّا الْآتِبَاعُ وَالْأَقَارِبُ، وَقَالُوا وَمَا ذَكَرُوا مِنَ الْأَدِلَّةِ الْمُرَادِ بِهَا الْأَقَارِبُ).

ثُمَّ اخْتَارَ مِنَ الْقَوْلَيْنِ أَنَّ الْأَلَّ إِنَّمَا أُفْرِدَ دَخَلَ فِيهِ الْمُضَافُ إِلَيْهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿أَدْخُلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ [غَفَلَةَ: ٤٦] وَأَمَّا إِنْ ذُكِرَ الرَّجُلُ ثُمَّ ذُكِرَ إِلَهُ لَمْ يَدْخُلْ فِيهِمْ.

وَهَلْ أَصْلُهُ أَهْلٌ ثُمَّ قُبِلَتْ الْهَاءُ هَمْزَةً فَقِيلَ: أَلُّ، ثُمَّ سُهِّلَتْ عَلَى قِيَاسِ أَمْثَالِهَا فَقِيلَ: آلٌ، بِدَلِيلِ تَصْغِيرِهِ عَلَى أَهْيَلٍ؟ أَوْ أَوَّلُ مِنْ آلٍ يَتَوَلَّى إِذَا رَجَعَ، قَالَ الرَّجُلُ هُمُ الَّذِينَ يَرْجِعُونَ إِلَيْهِ وَيُضَافُونَ، وَيَتَوَلَّاهُمْ أَيْ يَسُوسُهُمْ فَيَكُونُ مَا لَهُمْ إِلَيْهِ؟ ظَاهِرُ كَلَامِهِ فِي جَلَاءِ الْأَفْهَامِ تَرْجِيحُ الثَّانِي.

وَفِي الْقَامُوسِ^(١): (أَلُّهُ: أَهْلُ الرَّجُلِ وَأَتْبَاعُهُ وَأَوْلِيَائُوهُ، وَلَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِيمَا فِيهِ شَرَفٌ غَالِبًا. وَأَصْلُهُ: أَهْلٌ، أُبْدِلَتْ الْهَاءُ هَمْزَةً فَصَارَتْ أَلُّ تَوَالَتْ هَمْزَتَانِ فَأُبْدِلَتْ الثَّانِيَةُ أَلِفًا تَصْغِيرُهُ أَوَّلٌ وَأَهْيَلٍ).
انْتَهَى

(وَأَضْحَاهُ) جَمَعَ صَاحِبٌ. وَالصَّحَابِيُّ مَنْ اجْتَمَعَ بِالنَّبِيِّ ﷺ وَلَوْ لَحِظَةً وَإِنْ لَمْ يَرَهُ وَلَمْ يَرَوْ عَنْهُ مُؤْمِنًا وَمَاتَ عَلَى ذَلِكَ وَلَوْ تَخَلَّلَهُ رِدَّةٌ.

(١) القاموس المحيط: (ص ٩٦٣).

(مِنْ كُلِّ هَادٍ) لغيره أي مُرْشِدٍ وَدَالٍ، وَمِنْ كُلِّ (مُهْتَدِي) فِي نَفْسِهِ، فَالصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ هِدَاةٌ مَهْدِيُونَ.

وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ ^(١) عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا «النُّجُومُ أَمَنَةٌ لِلسَّمَاءِ، فَإِذَا ذَهَبَتْ النُّجُومُ أَتَى السَّمَاءُ مَا تُوعَدُ، وَأَنَا أَمَنَةٌ لِأَصْحَابِي فَإِذَا ذَهَبَتْ أَتَى أَصْحَابِي مَا يُوعَدُونَ وَأَصْحَابِي أَمَنَةٌ لِأُمَّتِي فَإِذَا ذَهَبَتْ أَصْحَابِي أَتَى أُمَّتِي مَا يُوعَدُونَ».

٣- وَبَعْدُ فَإِنِّي سَوْفَ أَنْظِمُ جُمْلَةً مِنْ الْأَدَبِ الْمَأْثُورِ عَنْ خَيْرِ مُرْشِدٍ (وَبَعْدُ) الْوَاوُ نَائِبَةٌ عَنْ أَمَّا، وَأَمَّا نَائِبَةٌ عَنْ مَهْمَا، (وَبَعْدُ) كَلِمَةٌ يُؤْتَى بِهَا عِنْدَ إِرَادَةِ الْإِتِّقَالِ مِنْ أَسْلُوبٍ إِلَى غَيْرِهِ.

وَيُسْتَحَبُّ الْإِتْيَانُ بِهَا فِي الْخُطْبِ وَالْمُكَاتَبَاتِ، لِأَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يَقُولُهَا فِي خُطْبِهِ وَمُكَاتَبَاتِهِ إِلَى الْمُلُوكِ وَغَيْرِهِمْ كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ.

وَذَكَرَ الْإِمَامُ عَلَاءُ الدِّينِ الْمِرْدَاوِيُّ فِي شَرْحِ التَّحْرِيرِ ^(٢) أَنَّهُ نَقَلَ إِتْيَانَهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِأَمَّا بَعْدُ فِي خُطْبِهِ وَنَحْوِهَا خَمْسَةً وَثَلَاثُونَ صَحَابِيًّا.

وَالْمَشْهُورُ أَنَّهَا ظَرْفُ زَمَانٍ، وَرُبَّمَا أُسْتُعْمِلَتْ ظَرْفُ مَكَانٍ.

(فَإِنِّي) الْفَاءُ وَاقِعَةٌ فِي جَوَابِ مَهْمَا النَّائِبَةِ عَنْهَا أَمَّا، النَّائِبَةُ عَنْهَا الْوَاوُ.

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب بيان أن بقاء النبي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أمان لأصحابه وبقاء أصحابه أمان للأمة، رقم (٢٥٣١).

(٢) التحبير شرح التحرير: (١/١٠٧).

(سَوْفَ) حَرْفُ تَنْفِيسٍ وَاسْتِيقْبَالٍ.

(أَنْظُمُ) فِعْلٌ مُضَارِعٌ مِنَ النَّظْمِ، وَهُوَ: التَّأْلِيفُ، وَضُمَ الشَّيْءُ إِلَى آخَرٍ، كَمَا فِي الْقَامُوسِ.

(جُمْلَةً) أَيَّ طَرَفًا صَالِحًا.

(مِنَ الْأَدَبِ) وَهُوَ فِي اللَّعَةِ: الطَّرْفُ وَحُسْنُ التَّنَاوُلِ. يُقَالُ: أَدَبُ كَحَسَنِ فَهُوَ أَدِيبٌ وَجَمَعُهُ أَدْبَاءٌ، وَأَدَّبَهُ عَلَّمَهُ فَتَأَدَّبَ، قَالَهُ فِي الْقَامُوسِ. وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي شَرْحِ الْبَحَارِيِّ^(١): الْأَدَبُ اسْتِعْمَالُ مَا يُحْمَدُ قَوْلًا وَفِعْلًا، وَعَبَّرَ بَعْضُهُمْ عَنْهُ بِأَنَّهُ الْأَخْذُ بِمَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ، وَقِيلَ الْوُقُوفُ مَعَ الْمُسْتَحْسَنَاتِ، وَقِيلَ هُوَ تَعْظِيمُ مَنْ فَوْقَكَ وَالرَّفْقُ بِمَنْ دُونِكَ أَنْتَهَى.

(الْمَأْثُورُ) أَيَّ الْمَنْقُولُ وَالْمَرْوِيُّ.

(عَنْ خَيْرٍ) أَيَّ أَفْضَلٍ وَأَكْرَمٍ.

(مُرْشِدٍ) بِضَمِّ الْمِيمِ وَكَسْرِ الشَّيْنِ الْمُعْجَمَةِ اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ أَرْشَدَ. وَالْمُرَادُ بِالْمُرْشِدِ هُنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَإِنَّهُ خَيْرٌ مَنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَهَدَى إِلَى سَوَاءٍ سَبِيلِهِ بِقَالِهِ وَحَالِهِ.

وَاعْلَمْ أَنَّ تَعَلَّمَ الْأَدَابِ وَحُسْنَ السَّمْتِ وَالْقَصْدَ وَالْحَيَاءَ وَالسَّيْرَةَ مَطْلُوبٌ شَرْعًا وَعُرْفًا.

(١) فتح الباري: (٤٠٠/١٠).

وَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ^(١) عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ الْهَدْيَ الصَّالِحَ وَالسَّمْتَ وَالِافْتِصَادَ جُزْءٌ مِنْ خَمْسَةٍ وَعِشْرِينَ جُزْءًا مِنَ النَّبُوَّةِ».

وَقَالَ النَّخَعِيُّ: كَانُوا إِذَا أَتَوْا الرَّجُلَ لِيَأْخُذُوا عَنْهُ نَظَرُوا إِلَى سَمْتِهِ وَصَلَاتِهِ وَإِلَى حَالِهِ، ثُمَّ يَأْخُذُونَ عَنْهُ^(٢).

وَقَالَ الْحَجَّاءِيُّ فِي شَرْحِهِ: يُقَالُ مَثَلُ الْإِيمَانِ كَمَثَلِ بَلَدَةٍ لَهَا خَمْسُ حُصُونٍ: الْأَوَّلُ مِنْ ذَهَبٍ، وَالثَّانِي مِنْ فِضَّةٍ، وَالثَّالِثُ مِنْ حَدِيدٍ، وَالرَّابِعُ مِنْ آجَرٍ، وَالْخَامِسُ مِنْ لَبْنٍ، فَمَا زَالَ أَهْلُ الْحِصْنِ مُتَعَاهِدِينَ حِصْنَ اللَّبَنِ لَا يَطْمَعُ الْعَدُوُّ فِي الثَّانِي، فَإِذَا أَهْمَلُوا ذَلِكَ طَمِعُوا فِي الْحِصْنِ الثَّانِي ثُمَّ الثَّالِثِ حَتَّى تَخْرَبَ الْحُصُونُ كُلُّهَا، فَكَذَلِكَ الْإِيمَانُ فِي خَمْسِ حُصُونٍ الْيَقِينُ، ثُمَّ الْإِخْلَاصُ، ثُمَّ أَدَاءُ الْفَرَائِضِ، ثُمَّ السُّنَنُ، ثُمَّ حِفْظُ الْأَدَابِ، فَمَا دَامَ يَحْفَظُ الْأَدَابَ وَيَتَعَاهَدُهَا فَالشَّيْطَانُ لَا يَطْمَعُ فِيهِ، وَإِذَا تَرَكَ الْأَدَابَ طَمِعَ الشَّيْطَانُ فِي السُّنَنِ، ثُمَّ فِي الْفَرَائِضِ، ثُمَّ فِي الْإِخْلَاصِ، ثُمَّ فِي الْيَقِينِ^(٣).

٤- مِنَ السُّنَّةِ الْغَرَاءِ أَوْ مِنْ كِتَابٍ مَنْ تَقَدَّسَ عَنْ قَوْلِ الْغُوَاةِ وَجُحِدِ

٥- وَمِنْ قَوْلِ أَهْلِ الْفَضْلِ مِنْ عُلَمَائِنَا أَيْمَةَ أَهْلِ السَّلَامِ مِنْ كُلِّ أُمَجِدِ

(مِنَ السُّنَّةِ) وَهِيَ فِي اللَّعَةِ: الطَّرِيقَةُ الْحَسَنَةُ، وَفِي الْعُرْفِ: مَا

أُضِيفَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ مِنْ قَوْلٍ، أَوْ فِعْلٍ، أَوْ تَقْرِيرٍ، أَوْ صِفَةٍ.

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٢٦٩٨-٢٩٦/١).

(٢) الآداب الشرعية: ٤١٨/١.

(٣) الآداب الشرعية: ٥٥٢/٣.

(الغراء) أَي البَيْضَاءِ الشَّرِيفَةِ. قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: الْأَغْرُ: الْأَبْيَضُ، وَرَجُلٌ أَغْرٌ، أَيُّ: شَرِيفٌ. وَفِي الْقَامُوسِ: الْغُرَّةُ: بَيَاضٌ فِي الْجَبْهَةِ، وَفَرَسٌ أَغْرٌ وَغَرَاءٌ، وَالْأَغْرُ: الْأَبْيَضُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ. انْتَهَى
وَفِي الْحَدِيثِ: «تَرَكْتُكُمْ عَلَى بَيْضَاءٍ نَقِيَّةٍ لَيْلَهَا كَنَهَارُهَا»^(١). وَفِيهِ:
«غُرٌّ مُحَجَّلُونَ مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ»^(٢) يُرِيدُ بَيَاضَ وُجُوهِهِمْ بِنُورِ الْوُضُوءِ
يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

(أَوْ) مَنْقُولٌ وَمَأْثُورٌ (مِنْ كِتَابٍ مَنْ) أَيِ الَّذِي أَوْ رَبِّ (تَقَدَّسَ) أَيِ
تَنَزَّهَ وَتَعَالَى وَتَطَهَّرَ وَتَبَارَكَ.

قَالَ فِي الْقَامُوسِ^(٣): التَّقْدِيسُ التَّطْهِيرُ، وَمِنْهُ الْأَرْضُ الْمُقَدَّسَةُ،
وَبَيْتُ الْمُقَدَّسِ، وَفِي الْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى الْقُدُّوسُ.

قَالَ فِي النِّهَايَةِ^(٤): هُوَ الطَّاهِرُ الْمُنَزَّهُ عَنِ الْعُيُوبِ وَالتَّقَايِصِ.
(عَنْ قَوْلِ) النَّصَارَى وَأَضْرَابِهِمْ مِمَّنْ قَالَ بِالتَّثْلِيثِ أَوْ الزَّوْجِيَّةِ
أَوْ كَوْنٍ لَهُ وَلَدًا أَوْ شَرِيكًا كَمُشْرِكِي الْعَرَبِ.

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه؛ كتاب الإيمان وفضائل الصحابة والعلم، باب اتباع سنة
الخلفاء الراشدين المهديين، رقم (٤٣).

(٢) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب أبواب السفر، باب ما ذكر في سيما هذه الأمة يوم
القيامة من آثار السجود والطهور، رقم (٦٠٧). وابن ماجه في سننه، كتاب الطهارة
وسننها، باب ثواب الطهور، رقم (٢٨٤).

(٣) القاموس المحيط: (ص ٥٦٥).

(٤) النهاية: (٢٣/٤).

(الْغَوَاةِ) جَمَعَ غَاوٍ وَهُمْ الضَّلَالُ. قَالَ فِي النِّهَايَةِ^(١) فِي قَوْلِهِ ﷺ «مَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ رَشَدَ وَمَنْ يَعْصِهَا فَقَدْ غَوَى»^(٢) يُقَالُ: غَوَى يُغْوِي غِيًّا وَغَوَايَةً فَهُوَ غَاوٍ، أَيْ ضَلَّ وَأَضَلَّ، وَالْغِيُّ الضَّلَالُ وَالْإِنْهَمَاكُ فِي الْبَاطِلِ.

وَإِنَّمَا وَصَفَهُمْ بِالْغِيِّ فِي النَّظْمِ لِرَزْعِمِهِمْ أَنَّ الْمَسِيحَ ابْنَ اللَّهِ أَوْ مَرِيَمَ زَوْجَتَهُ أَوْ هُوَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ تَعَالَى اللَّهُ عَنْ مَقَالَتِهِمْ.

(و) تَقَدَّسَ وَتَنَزَّهَ الرَّبُّ أَيْضًا عَنْ قَوْلِ (جَحَدٍ) جَمَعَ جَا حِدٍ أَيْ مُنْكَرٍ مَعَ عِلْمِهِ، يُقَالُ جَحَدَهُ حَقُّهُ كَمَنْعَهُ جَحْدًا وَجُحُودًا أَنْكَرَهُ مَعَ عِلْمِهِ. قَالَهُ فِي الْقَامُوسِ^(٣)؛ يَعْنِي تَعَالَى الرَّبُّ وَتَقَدَّسَ عَنْ قَوْلِ مُنْكَرِي الرُّبُوبِيَّةِ أَوْ وُجُودِهِ تَعَالَى، أَوْ صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ، أَوْ اسْمٍ مِنْ أَسْمَائِهِ الَّتِي نَطَقَ بِهَا الْقُرْآنُ أَوْ صَحَّ بِهَا الْأَثَرُ، أَوْ أَوَّلَ ذَلِكَ عَلَى خِلَافِ مَا وَرَدَ، أَوْ شَبَّهَهُ سُبْحَانَهُ بِشَيْءٍ مِنْ خَلْقِهِ الْمُنْفِيِّ فِي قَوْلِهِ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴿الشُّورَى: ١١﴾ بَلِ الْوَاجِبُ الْإِثْبَاتُ بِلَا تَمْثِيلٍ، وَالتَّنْزِيهِ بِلَا تَعْطِيلٍ، فَالْمُشَبَّهُ يَعْبُدُ صَنْمًا، وَالْمُعْطَلُ يَعْبُدُ عَدَمًا، وَالْمُسْلِمُ يَعْبُدُ رَبَّ الْأَرْضِ وَالسَّمَاءِ جَلَّ شَأْنُهُ وَتَعَالَى سُلْطَانُهُ.

(١) النِّهَايَةُ: (٣/٣٩٧).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ، كِتَابُ الْجُمُعَةِ، بَابُ تَخْفِيفِ الصَّلَاةِ وَالْخُطْبَةِ، رَقْم (٨٧٠).

(٣) الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ: (ص ٢٧١).

وَحَاصِلُ مَا ذَكَرَهُ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- أَنَّ نَظْمَهُ مُسْتَنَدُهُ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ:

الأَوَّلُ: الْكِتَابُ الْعَزِيزُ.

وَالثَّانِي: السُّنَّةُ الْغُرَاءُ (و) الْمَأْثُورُ.

الثَّالِثُ: مَا نَظَّمَهُ (مِنْ قَوْلٍ) أَيْ مَقَالٍ (أَهْلِ الْفَضْلِ مِنْ عُلَمَائِنَا) مَعْشَرِ الْحَنَابِلَةِ مِنْ أَصْحَابِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَمَا دُونَهُ مِمَّنْ دَابَ فِي تَهْذِيبِ مَذْهَبِهِ وَاسْتَخْرَجَ الْأَقْوَالَ وَاسْتَنْبَطَ الْأَوْجُهَ.

ثُمَّ إِنَّ النَّازِمَ وَصَفَ هَؤُلَاءِ الْفُضَلَاءَ مِنْ عُلَمَاءِ مَذْهَبِنَا بِقَوْلِهِ:

(أَيُّمَّةٌ) جَمَعَ إِمَامٌ وَهُوَ الْمُتَقَدِّمُ عَلَى غَيْرِهِ، وَالْمُرَادُ هُنَا مَنْ اشْتَهَرَ بِالإِمَامَةِ فَصَارَ يُقْتَدَى بِأَقْوَالِهِ وَأَفْعَالِهِ وَصَلَحَ أَنْ يَكُونَ مَتَّبُوعًا.

(أَهْلُ السَّلَامِ) أَيْ الصُّلَحِ، وَأَرَادَ أَهْلَ الطَّاعَةِ وَالصَّلَاحِ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا.

(مِنْ كُلِّ) إِمَامٍ (أَمَجِدٍ) مِنْ غَيْرِهِ، وَالْمَجْدُ الشَّرَفُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ أَوْ الشَّرَفُ الْوَاسِعُ، يُقَالُ مَا جَدُّ مِفْضَالٌ كَثِيرُ الْخَيْرِ.

كَأَنَّ النَّازِمَ قَالَ: إِنَّ مَا فِي مَنْظُومَتِي مِنَ الْأَحْكَامِ وَالْأَدَابِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَأَقَاوِيلِ الْأَيُّمَةِ مِنْ أَهْلِ الْمَذْهَبِ فَلَيْسَ مَا فِيهَا مِنْ قَبْلِ نَفْسِي بَلْ هُوَ مَأْثُورٌ وَمَشْهُورٌ وَإِنَّمَا لِي مِنْ ذَلِكَ النَّظْمُ وَالتَّلَايُفُ وَالضَّمُّ وَالتَّضْرِيفُ لِيَسْهُلَ تَنَاوُلُهُ وَيُظْهَرَ تَدَاوُلُهُ.

٦- لَعَلَّ إِلَهَ الْعَرْشِ يَنْفَعُنَا بِهَا وَيُنْزِلُنَا فِي الْحَشْرِ فِي خَيْرِ مَقْعَدٍ (لَعَلَّ) هُوَ حَرْفٌ يَصْلُحُ لِلتَّرَجِّي وَطَلَبِ الْمَحْبُوبِ الْمُسْتَقَرِّ حُصُولُهُ.

(إِلَهَ) أَيُّ رَبِّ، (الْعَرْشِ) وَالْعَرْشُ جِسْمٌ عَظِيمٌ وَهُوَ سَقْفُ الْجَنَّةِ فَهُوَ فَوْقَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ وَفَوْقَ الْجَنَّةِ، وَضَوْءُ الْجَنَّةِ مِنْ نُورِ الْعَرْشِ، وَالْأَخْبَارُ وَالْآثَارُ فِي الْعَرْشِ كَثِيرَةٌ جِدًّا.

(يَنْفَعُنَا) يَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ نَفْسَهُ وَإِخْوَانَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ لَا سِيَّمَا أَهْلَ مَذْهَبِهِ، فَتَكُونُ الْكَلِمَةُ عَلَى حَقِيقَتِهَا، أَوْ أَرَادَ نَفْسَهُ فَتَكُونُ (نَا) لِلتَّعْظِيمِ، وَالْأَوَّلُ أَلْيَقُ بِقَالِهِ وَحَالِهِ. وَالنَّفْعُ: ضِدُّ الضَّرِّ، وَالِاسْمُ الْمَنْفَعَةُ، وَالنَّفْعُ بِهَا يَكُونُ بِالْعَمَلِ وَالِاشْتِغَالِ بِهَا وَيَكُونُ بِمَا يَحْصُلُ لَهُ مِنَ الثَّوَابِ مِنْ أَجْلِ مَنْ قَرَأَهَا وَانْتَفَعَ بِهَا، فَقَدْ صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ «إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ: عِلْمٌ يُنْتَفَعُ بِهِ مِنْ بَعْدِهِ، أَوْ وَلَدٌ صَالِحٌ يَدْعُو لَهُ، أَوْ صَدَقَةٌ جَارِيَةٌ»^(١).

(بِهَا) أَيُّ بِالْجُمْلَةِ الَّتِي يَنْظُمُهَا مِنَ الْأَدَبِ الْمَأْثُورِ.

(و) لَعَلَّ إِلَهَ الْعَرْشِ (يُنْزِلُنَا) مَعَشَرَ الْمُسْلِمِينَ سِيَّمَا الْمُعْتَنِينَ بِهِذِهِ الْأَدَابِ الْمَأْثُورَةِ قِرَاءَةً وَكِتَابَةً وَحِفْظًا وَإِقْرَاءً وَغَيْرَ ذَلِكَ.

(فِي) يَوْمِ (الْحَشْرِ) أَيُّ الْجَمْعِ، وَيَعْنِي حَشَرَ الْخَلَائِقِ مِنْ قُبُورِهِمْ إِلَى الْمَوْقِفِ حُفَاةً عُرَاةً غُرْلًا كَمَا بَدَأَهُمُ اللَّهُ ﷻ أَوَّلَ مَرَّةٍ.

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، رقم (١٦٣١).

(فِي خَيْرٍ مَّقْعَدٍ) أَي: مَكَانِ الْقُعُودِ سَالِمِينَ مِنْ هَوْلِ الْمَوْقِفِ
وَشِدَّةِ الْحِسَابِ، مُتَنْتَظِرِينَ الْإِذْنَ لِدُخُولِ الْجَنَّةِ وَفَتْحِ الْأَبْوَابِ.

٧- أَلَا مَنْ لَهُ فِي الْعِلْمِ وَالِدَيْنِ رَغْبَةٌ لِيَضَعَ بِقَلْبٍ حَاضِرٍ مُتَرَصِّدٍ
(أَلَا) يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ لِلتَّمَنِّي، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ لِلْعَرَضِ
وَالْتَّحْضِيضِ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ هِشَامٍ النَّحْوِيُّ طَيَّبَ اللَّهُ ثَرَاهُ: وَمَعْنَى الْعَرَضِ
وَالْتَّحْضِيضِ طَلَبُ الشَّيْءِ، وَلَكِنَّ الْعَرَضَ طَلَبٌ بِلِينٍ، وَالتَّحْضِيضُ
طَلَبٌ بِحَثٍّ.

وَهَكَذَا فِي كَلَامِ النَّازِمِ رَحِمَهُ اللَّهُ، فَالْمَعْنَى أَلَا يُوجَدُ (مَنْ) أَيِ إِنْسَانٍ
أَوْ الَّذِي (لَهُ فِي) اسْتِمَاعِ (الْعِلْمِ) وَطَلَبِهِ وَتَحْصِيلِهِ.

(و) فِي حِفْظِ آدَابِ (الدِّينِ) وَالتَّحَلُّقِ بِهَا (رَغْبَةً) أَيِ إِرَادَةً وَطَلَبًا
يُقَالُ رَغِبَ فِيهِ كَسَمِعَ رَغْبًا وَيُضَمُّ وَرَغْبَةً أَرَادَهُ كَارْتَعَبَ كَمَا فِي
الْقَامُوسِ^(١)، وَرَغِبَ عَنْهُ لَمْ يُرِدْهُ، وَرَغِبَ إِلَيْهِ ابْتَهَلَ إِلَيْهِ أَوْ هَوَّ
الضَّرَاعَةَ وَالْمَسْأَلَةَ.

وَالدِّينُ لَعَةً: الْجَزَاءُ وَالْإِنْقِيَادُ وَالْخُضُوعُ وَالْحِسَابُ وَالْعَادَةُ
وَالْعَمَلُ وَالْحُكْمُ وَالْحَالُ وَالْخُلُقُ وَالطَّاعَةُ وَالْقَهْرُ وَالْمِلَّةُ وَالشَّرِيعَةُ
وَالْوَرَعُ وَالسِّيَاسَةُ وَشَوَاهِدُ ذَلِكَ يَطُولُ ذِكْرُهَا.

(١) القاموس: (ص ٩٠).

وَفِي الْعُرْفِ: وَضَعُ إِلَهِي سَائِقُ لِدَوِي الْعُقُولِ الْمَحْمُودَةِ بِاخْتِيَارِهَا
إِلَى مَا هُوَ خَيْرٌ لَهَا بِالذَّاتِ مِنْ أَمْرِي الْمَعَاشِ وَالْمَعَادِ، وَذَلِكَ الْوَضْعُ
بِاعْتِبَارِ كَوْنِهِ طَرِيقًا مُوَصِّلًا إِلَى النِّجَاةِ يُسَمَّى شَرِيعَةً، وَهِيَ فِي اللُّغَةِ
الطَّرِيقَةُ لِلْمَاءِ.

وَبِاعْتِبَارِ كَوْنِهِ مُجْتَمَعًا عَلَيْهِ يُسَمَّى مِلَّةً، وَهِيَ فِي اللُّغَةِ الْجَمَاعَةُ،
وَبِاعْتِبَارِ كَوْنِهِ مُنْقَادًا إِلَيْهِ يُسَمَّى دِينًا.

(لِيَضَعُ) اللَّامُ لِلْأَمْرِ، وَأَضْعَى: اسْتَمَعَ.

(بِقَلْبٍ) مُتَعَلِّقٌ بِيَضْعَى، وَالْقَلْبُ الشَّكْلُ الصَّنَوْبَرِيُّ فِي الْجَوْفِ،
وَالْمُرَادُ الْعَقْلُ وَاللُّبُّ، مِنْ إِطْلَاقِ الْمَحَلِّ وَإِرَادَةِ الْحَالِّ. وَقَدْ جَاءَ فِي
الْقُرْآنِ ﴿لَمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾ [سُورَةُ قُلُوبٍ: ٣٧] وَالْآيَاتُ وَالْأَحَادِيثُ مَمْلُوءَةٌ
مِنْ ذَلِكَ.

(حَاضِرٍ) مُتَقَيِّظٌ غَيْرُ غَائِبٍ، فَإِنَّ مَنْ أَلْقَى سَمْعَهُ وَعَابَ قَلْبَهُ لَمْ
يَنْتَفِعْ بِمَا يُلْقَى إِلَيْهِ مِنَ الْعُلُومِ وَالْمَعَارِفِ، وَإِذَا كَانَ الْقَلْبُ حَاضِرًا وَعَى
مَا يُلْقَى إِلَيْهِ.

(مُتَرَصِّدٍ) أَيُّ مُتَرَقِّبٍ حَافِظٍ.

٨- وَيَقْبَلُ نَصْحًا مِنْ شَفِيقٍ عَلَى الْوَرَى حَرِيصٍ عَلَى زَجْرِ الْأَنَامِ عَنِ الرَّدَى

(وَيُقْبَلُ) قَبُولَ طَاعَةٍ وَإِذْعَانٍ وَانْقِيَادٍ وَعِزْفَانٍ.

(نُصْحًا) مَفْعُولٌ يُقْبَلُ، وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ إِرَادَةِ الْخَيْرِ لِلْمَنْصُوحِ لَهُ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ^(١): النَّصِيحَةُ تَشْمَلُ خِصَالَ الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانَ وَالْإِحْسَانَ.

وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ^(٢) أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ «الدينُ النَّصِيحَةُ ثَلَاثًا، قُلْنَا لِمَنْ؟ قَالَ: لِلَّهِ، وَلِكِتَابِهِ، وَلِرَسُولِهِ، وَلِأَيِّمَّةِ الْمُؤْمِنِينَ وَعَامَّتِهِمْ».

قَالَ الْخَطَّابِيُّ^(٣): (النَّصِيحَةُ كَلِمَةٌ يُعَبَّرُ بِهَا عَنْ جُمْلَةٍ هِيَ إِرَادَةُ الْخَيْرِ لِلْمَنْصُوحِ لَهُ قَالَ: وَأَصْلُ النَّصْحِ فِي اللُّغَةِ الْخُلُوصُ، يُقَالُ نَصَحْتُ الْعَسَلَ إِذَا خَلَصْتَهُ مِنَ الشَّمْعِ).

وَقَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ^(٤): (النَّصِيحَةُ كَلِمَةٌ جَامِعَةٌ تَتَضَمَّنُ قِيَامَ النَّاصِحِ لِلْمَنْصُوحِ لَهُ بِوُجُوهِ الْخَيْرِ إِرَادَةً وَفِعْلًا).

فَالنَّصِيحَةُ لِلَّهِ تَوْحِيدُهُ وَوَصْفُهُ بِصِفَاتِ الْكَمَالِ وَالْجَلَالِ، وَتَنْزِيهُهُ عَمَّا يُضَادُّهَا وَيُخَالِفُهَا وَيَجْتَنِبُ مَعَاصِيَهُ، وَيَقُومُ بِطَاعَتِهِ وَمَحَابَّتِهِ بِوَصْفِ الْإِخْلَاصِ وَالْحُبِّ فِيهِ وَالْبُغْضِ فِيهِ، وَجِهَادُ مَنْ كَفَرَ بِهِ وَمَا ضَاهَى ذَلِكَ، وَالِدُّعَاءُ إِلَى ذَلِكَ وَالْحَثُّ عَلَيْهِ.

وَالنَّصِيحَةُ لِكِتَابِهِ الْإِيمَانُ بِهِ، وَتَعْظِيمُهُ وَتَنْزِيهُهُ، وَتِلَاوَتُهُ حَقًّا تِلَاوَتِهِ، وَالْوُقُوفُ مَعَ أَوَامِرِهِ وَنَوَاهِيهِ، وَتَفْهَمُ عُلُومِهِ وَأَمْثَالِهِ وَتَدَبُّرُ آيَاتِهِ، وَالِدُّعَاءُ إِلَيْهِ، وَدَبُّ تَحْرِيفِ الضَّالِّينَ وَطَعْنِ الْمُلْحِدِينَ عَنْهُ.

(١) جامع العلوم والحكم: (٢١٨/١).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب بيان أن الدين النصيحة، رقم (٥٥).

(٣) معالم السنن: (١٢٥/٤).

(٤) صيانة صحيح مسلم: (ص ٢٢١).

وَالنَّصِيحَةُ لِرَسُولِهِ ﷺ قَرِيبٌ مِنْ ذَلِكَ الْإِيْمَانُ بِهِ وَبِمَا جَاءَ بِهِ،
وَتَوْفِيرُهُ وَتَبَجِيلُهُ، وَالتَّمَسُّكُ بِطَاعَتِهِ، وَإِحْيَاءُ سُنَّتِهِ، وَاسْتِنْشَارُهُ عُلُومَهَا
وَنَشْرُهَا، وَمُعَادَاةُ مَنْ عَادَاهُ وَعَادَاَهَا، وَمُؤَالَاةُ مَنْ وَالَاهُمَا، وَالتَّخَلُّقُ
بِأَخْلَاقِهِ، وَالتَّادُّبُ بِآدَابِهِ، وَمَحَبَّةُ آلِهِ وَصَحَابَتِهِ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وَالنَّصِيحَةُ لِأَيِّمَةِ الْمُسْلِمِينَ مُعَاوَنَتُهُمْ عَلَى الْحَقِّ، وَطَاعَتُهُمْ فِيهِ،
وَتَذْكِيرُهُمْ وَنَهْيُهُمْ فِي رِفْقٍ وَلُطْفٍ، وَمُجَانَبَةُ الْوُثُوبِ عَلَيْهِمْ، وَالِدَّعَاءُ
لَهُمْ بِالتَّوْفِيقِ.

وَالنَّصِيحَةُ لِعَامَّةِ الْمُسْلِمِينَ إِرْشَادُهُمْ إِلَى مَصَالِحِهِمْ، وَتَعْلِيمُهُمْ
أُمُورَ دِينِهِمْ وَدُنْيَاهُمْ، وَسِتْرُ عَوْرَاتِهِمْ، وَسَدُّ خَلَاتِهِمْ، وَسَدُّ رَوَعَاتِهِمْ،
وَمُجَانَبَةُ الْغِشِّ وَالْحَسَدِ لَهُمْ). انتهى

(مِنْ شَفِيقٍ)، أَيُّ يَقْبَلُ مِنْ شَفِيقٍ.

وَالشَّفِيقُ ذُو الشَّفَقَةِ. قَالَ فِي الْقَامُوسِ^(١): هِيَ حِرْصُ النَّاصِحِ
عَلَى صَلَاحِ الْمَنْصُوحِ.

(عَلَى الْوَرَى) الْخَلْقُ.

(حَرِيصٌ عَلَى زَجْرٍ) أَيُّ مَنَعَ (الْأَنْامَ) الْخَلْقُ أَوْ الْجِنُّ وَالْإِنْسُ
أَوْ جَمِيعُ مَا عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ.

(عَنْ) الْفِعْلِ (الرَّدِيِّ) مُتَعَلِّقٌ بِزَجْرٍ. وَالْمُرَادُ بِالْفِعْلِ الرَّدِّي:
الْحَرَامُ، أَوْ مَا يَعْمُ الْمَكْرُوهَ فَإِنَّ الْمَكْرُوهَ مِنْهِي عَنْهُ شَرْعًا.

(١) القاموس: (ص ٨٩٧).

٩- فَعِنْدِي مِنْ عِلْمِ الْحَدِيثِ أَمَانَةٌ سَابِذُهَا جَهْدِي فَأَهْدِي وَأَهْتَدِي
(فَعِنْدِي مِنَ الْحَدِيثِ) الْوَارِدِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ أَقْوَالِهِ وَأَفْعَالِهِ
وَتَقَرِيرَاتِهِ وَصِفَتِهِ .

(أَمَانَةٌ) يَجِبُ عَلَيَّ حِفْظُهَا وَالْقِيَامُ بِأَوْدِهَا وَمُرَاعَاتِهَا إِلَى أَنْ أَبْذُلَهَا
لَأَهْلِهَا وَأَنْشُرَهَا فِي مَحَلِّهَا فَأَدْخُلَ فِي دَعْوَتِهِ ﷺ «نَضَرَ اللَّهُ وَجْهَ امْرِئٍ
سَمِعَ مَقَالَتِي فَحَفِظَهَا وَوَعَاَهَا وَبَلَّغَهَا مَنْ لَمْ يَسْمَعْهَا فَرُبَّ حَامِلٍ فِقْهِ
لَا فِقْهَ لَهُ، وَرُبَّ حَامِلٍ فِقْهِ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ»^(١) .
وَلِذَا قَالَ (سَابِذُهَا) أَيُّ أُعْطِيَهَا وَأَجُودُ بِهَا وَأَنْشُرَهَا وَأَجْتَهِدُ فِي
بَذْلِهَا .

(جَهْدِي) وَطَاقَتِي وَأَفْرُغُ فِي ذَلِكَ وَسْعِي وَقُوَّتِي .
(فَأَهْدِي) أَيُّ أُرْشِدُ ضَالًّا وَأَعْلِمُ جَاهِلًا وَأَدُلُّ تَائِهًا فَأَفُوزُ بِالْأَجْرِ
الْعَظِيمِ وَالْثَوَابِ الْجَسِيمِ، كَمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ^(٢) : «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
قَالَ لِعَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : لَأَنْ يَهْدِيَ اللَّهُ بِكَ رَجُلًا وَاحِدًا خَيْرٌ لَكَ مِنْ حُمْرِ
النَّعَمِ» .

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب العلم، باب فضل نشر العلم، رقم (٣٦٦٢).
والترمذي في سننه؛ كتاب العلم، باب الحث على تبليغ السماع، رقم (٢٦٥٨).
وابن ماجه في سننه؛ كتاب الإيمان وفصائل الصحابة والعلم، باب من بلغ علمًا، رقم
(٢٣٠).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب دعاء النبي ﷺ الناس إلى
الإسلام والنبوة وأن لا يتخذ بعضهم بعضا أربابا من دون الله، رقم (٢٩٤٢). ومسلم
في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رقم
(٢٤٠٦).

(وَأَهْتَدِي) أَنَا فِي نَفْسِي بِسَبَبِ بَذْلِي لِلْعِلْمِ، فَإِنَّ فَالْعَالِمُ كُلَّمَا بَذَلَ عِلْمَهُ لِلنَّاسِ وَأَنْفَقَ مِنْهُ تَفَجَّرَتْ يَنَابِيعُهُ وَازْدَادَ كَثْرَةً وَقُوَّةً وَظُهُورًا فَيَكْسِبُ بِتَعْلِيمِهِ حِفْظَ مَا عِلْمُهُ وَيَحْضُلُ لَهُ عِلْمٌ مَا لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ.

وَرُبَّمَا تَكُونُ الْمَسْأَلَةُ فِي نَفْسِهِ غَيْرَ مَكْشُوفَةٍ وَلَا خَارِجَةٍ مِنْ حِيزِ الْإِشْكَالِ، فَإِذَا تَكَلَّمَ بِهَا وَعَلَّمَهَا اتَّضَحَتْ لَهُ وَأَضَاءَتْ وَانْفَتَحَ لَهُ مِنْهَا عُلُومٌ أُخَرُ.

وَأَيْضًا فَإِنَّ الْجَزَاءَ مِنْ جِنْسِ الْعَمَلِ، فَكَمَا عَلَّمَ الْخَلْقَ وَهَدَاهُمْ مِنْ جِهَاتِهِمْ جَازَاهُ اللَّهُ بِأَنْ عَلَّمَهُ وَهَدَاهُ مِنْ جِهَاتِهِ.

ثُمَّ أَخَذَ النَّاطِمُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَرَضِيَ عَنْهُ يَتَكَلَّمُ عَلَى مَقَاصِدِهِ فَقَالَ:

١٠- أَلَا كُلُّ مَنْ رَامَ السَّلَامَةَ فَلْيُضِنْ جَوَارِحَهُ عَنْ مَا نَهَى اللَّهُ يَهْتَدِي

(أَلَا) حَرْفُ اسْتِفْتَاَحٍ، وَمَعْنَاهَا هُنَا التَّحْقِيقُ.

(كُلُّ مَنْ) أَيُّ إِنْسَانٍ (رَامَ) قَصَدَ وَطَلَبَ (السَّلَامَةَ) أَيُّ الْبَرَاءَةِ مِنْ الْغُيُوبِ كَمَا فِي الْقَامُوسِ وَهِيَ مِنَ الْكَلِمَاتِ الْجَوَامِعِ.

(فَلْيُضِنْ) أَيُّ فَلْيَحْفَظْ، (جَوَارِحَهُ) جَمْعُ جَارِحَةٍ سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا تَكْتَسِبُ وَتَتَصَرَّفُ.

(عَنْ مَا) أَيُّ عَنِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي (نَهَى اللَّهُ) عَنْهَا عَنْهَا نَهَى مُؤَكَّدًا جَازِمًا مُقْتَضِيًا لِلْوَعِيدِ عَلَى الْفِعْلِ، فَإِنَّهُ يَكُونُ لِلتَّحْرِيمِ كَقَوْلِهِ جَلَّ شَأْنُهُ: ﴿وَلَا تَقْرُبُوا الزِّنَى﴾ [الْإِسْرَاءُ: ٣٢] وَإِنْ كَانَ النَّهْيُ لَيْسَ مَعَهُ جَزْمٌ فَنَهْيٌ كَرَاهَةٍ

كَقَوْلِهِ ﷺ «إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَأَحْسَنَ وُضْوءَهُ ثُمَّ خَرَجَ عَامِدًا إِلَى الْمَسْجِدِ فَلَا يُشَبِّكُ بَيْنَ أَصَابِعِهِ فَإِنَّهُ فِي صَلَاةٍ»^(١).

وَصَوْنُ الْإِنْسَانِ جَوَارِحَهُ وَقَلْبَهُ عَنِ الْأَوَّلِ وَاجِبٌ وَعَنِ الثَّانِي مُسْتَحَبٌّ كَمَا يَأْتِي.

فَمَنْ صَانَهَا عَنِ الْأَشْيَاءِ الْمَنْهِي عَنْهَا فَإِنَّهُ يَهْتَدِي لِلصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ وَالطَّرِيقِ السَّالِكِ الْقَوِيمِ الْهِدَايَةِ التَّامَّةِ، وَيَفُوزُ بِالنَّجَاةِ وَالدَّرَجَاتِ الْعُلَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَيَسْلَمُ مِنَ الْقِيُودِ وَالْأَغْلَالِ، وَيَكُونُ لَهُ فِي مِيدَانِ الصَّالِحِينَ مَجَالٌ.

وَمَفْهُومُ نِظَامِهِ أَنَّ مَنْ لَمْ يَصُنْ جَوَارِحَهُ عَنْ مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ مِنْ الْمَحْظُورَاتِ يَكُونُ عَنِ السَّلَامَةِ بِمَعْرَلٍ، لِأَنَّهُ لَمْ يَتَّقِ اللَّهَ وَلَمْ يُرَاقِبْهُ فِيمَ نَهَى وَأَمَرَ، وَقَدْ أَوْصَى اللَّهُ بِتَقْوَاهُ، فَالْتَقَوَى وَصِيَّةَ اللَّهِ لِلْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ، قَالَ تَعَالَى ﴿وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنْ اتَّقُوا اللَّهَ﴾ [التَّوْبَةُ: ١٣١] وَقَالَ تَعَالَى ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ﴾ [الْعَنْكَرَانِ: ١٠٢] قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: يُطَاعُ فَلَا يُعْصَى، وَيُذَكَّرُ فَلَا يَنْسَى، وَيُشْكَرُ فَلَا يُكْفَرُ^(٢).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ^(٣): وَشُكْرُهُ يَدْخُلُ فِيهِ جَمِيعُ فِعْلٍ

(١) أخرجه أحمد في مسنده (١٨١٢٨-٤/٢٤١).

(٢) أخرجه أبو داود في الزهد (١٤٥-١٤٧ ص).

(٣) جامع العلوم والحكم (٤٠١/١).

الطَّاعَاتِ . وَمَعْنَى ذِكْرِهِ فَلَا يُنْسَى ذِكْرُ الْعَبْدِ بِقَلْبِهِ لِأَوَامِرِ اللَّهِ فِي حَرَكَاتِهِ
وَسَكَنَاتِهِ وَكَلِمَاتِهِ فَيَمْتَثِلُهَا ، وَلِنَوَاهِيهِ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ فَيَجْتَنِبُهَا .

وَلَمَّا ذَكَرَ النَّاطِمُ أَنَّ مَنْ طَلَبَ السَّلَامَةَ فَعَلِيهِ بِحِفْظِ جَوَارِحِهِ السَّبْعِ
عَمَّا نَهَى اللَّهُ بَدَأَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - بِذِكْرِ آفَاتٍ أَسْرَعَهَا حَرَكَةً وَهُوَ
اللِّسَانُ فَقَالَ :

١١- يَكُوبُ الْفَتَى فِي النَّارِ حَصْدُ لِسَانِهِ وَإِرْسَالُ طَرْفِ الْمَرْءِ أَنْكِي فَقَيِّدِ

(يَكُوبُ) أَيُّ يَقْلِبُ وَيَضْرَعُ ، (الْفَتَى) قَالَ فِي الْقَامُوسِ : الْفَتَى
الشَّابُّ ، وَالسَّخِيُّ الْكَرِيمُ ، جَمْعُهُ فُتَيَانٌ وَفُتُوَّةٌ ، وَالْمُرَادُ هُنَا يَكُوبُ
الْإِنْسَانَ .

(فِي النَّارِ) الْمَعْهُودَةُ الْمَعْلُومَةُ ، وَهِيَ نَارُ جَهَنَّمَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ
وَالْحِجَارَةُ ، الَّتِي مَنْ دَخَلَهَا خَسِرَ خَسَارَةً عَظِيمَةً وَخَابَتْ مِنْهُ الصَّفْقَةُ
وَالتَّجَارَةُ .

وَأَكْثَرُ مَا يَكُوبُ الْإِنْسَانُ فِيهَا عَلَى وَجْهِهِ وَمَنْخَرِيهِ :

(حَصْدُ لِسَانِهِ) بِمَعْنَى مَحْضُودِهِ ، شَبَّهَ مَا يُمَسِّكُهُ مِنَ الْكَلَامِ الْحَرَامِ
كَالْكُفْرِ وَالْقَذْفِ بِحَصَادِ الزَّرْعِ اسْتِعَارَةً تَحْقِيقِيَّةً بَعْدَ تَشْبِيهِهِ الْأَلْسِنَةِ
بِحَصَادِ الزَّرْعِ اسْتِعَارَةً مَكْنِيَّةً .

وَأَشَارَ النَّاطِمُ بِهَذَا إِلَى حَدِيثِ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رضي الله عنه : «قُلْتُ :
يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخْبِرْنِي بِعَمَلٍ يُدْخِلُنِي الْجَنَّةَ وَيُبَاعِدُنِي مِنَ النَّارِ ، قَالَ : لَقَدْ
سَأَلْتَ عَنْ عَظِيمٍ ، وَإِنَّهُ لَيْسِيرٌ عَلَى مَنْ يَسِرُّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ ، تَعْبُدُ اللَّهَ

لَا تُشْرِكْ بِهِ شَيْئًا، وَتُقِيمُ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِي الزَّكَاةَ وَتَصُومُ رَمَضَانَ، وَتَحُجُّ
الْبَيْتَ. ثُمَّ قَالَ: أَلَا أَدُلُّكَ عَلَى أَبْوَابِ الْخَيْرِ؟ الصَّوْمُ جُنَّةٌ، وَالصَّدَقَةُ
تُطْفِئُ الْخَطِيئَةَ كَمَا يُطْفِئُ الْمَاءُ النَّارَ، وَصَلَاةُ الرَّجُلِ مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ،
ثُمَّ تَلَا ﴿تَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ﴾ حَتَّى بَلَغَ ﴿يَمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾
[السجدة: ١٦-١٧]. ثُمَّ قَالَ: أَلَا أُخْبِرُكَ بِرَأْسِ الْأَمْرِ وَعَمُودِهِ وَذِرْوَةِ
سَنَامِهِ؟ قُلْتُ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: رَأْسُ الْأَمْرِ الْإِسْلَامُ، وَعَمُودُهُ
الصَّلَاةُ، وَذِرْوَةُ سَنَامِهِ الْجِهَادُ. ثُمَّ قَالَ: أَلَا أُخْبِرُكَ بِمَلَاكٍ ذَلِكَ كُلِّهِ؟
قُلْتُ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَأَخَذَ بِلِسَانِهِ، قَالَ: كُفَّ عَلَيْكَ هَذَا، قُلْتُ:
يَا نَبِيَّ اللَّهِ وَإِنَّا لَمُؤَاخِذُونَ بِمَا نَتَكَلَّمُ بِهِ؟ فَقَالَ: ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ، وَهَلْ
يَكُفُّ النَّاسَ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ أَوْ عَلَى مَنَاخِرِهِمْ إِلَّا حَصَائِدُ
السَّيِّئَةِ^(١).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ^(٢): هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ كَفَّ اللِّسَانِ وَضَبَطَهُ
وَحَبَسَهُ هُوَ أَصْلُ الْخَيْرِ كُلِّهِ وَأَنَّ مَنْ مَلَكَ لِسَانَهُ فَقَدْ مَلَكَ أَمْرَهُ وَأَحْكَمَهُ
وَضَبَطَهُ، وَالْمُرَادُ بِحَصَائِدِ الْأَلْسِنَةِ جَزَاءُ الْكَلَامِ الْمُحَرَّمِ وَعُقُوبَاتُهُ، فَإِنَّ
الْإِنْسَانَ يَزْرَعُ بِقَوْلِهِ وَعَمَلِهِ الْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ ثُمَّ يَحْصِدُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَا
زَرَعَ، فَمَنْ زَرَعَ خَيْرًا مِنْ قَوْلٍ أَوْ عَمَلٍ حَصَدَ الْكَرَامَةَ وَمَنْ زَرَعَ شَرًّا مِنْ
قَوْلٍ أَوْ عَمَلٍ حَصَدَ النَّدَامَةَ. انتهى

(١) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الإيمان؛ باب حرمة الصلاة، رقم (٢٦١٦).

وابن ماجه في سننه؛ كتاب الفتن، باب كف اللسان عن الفتنة، رقم (٣٩٧٣).

(٢) جامع العلوم والحكم (١٤٦/٢).

وَزَاهِرٌ حَدِيثٌ مُعَاذٍ أَنَّ أَكْثَرَ مَا يَدْخُلُ بِهِ النَّاسُ النَّارَ التَّنَطُّقُ
بِالْإِسْتِثْمِ، فَإِنَّ مَعْصِيَةَ النَّطْقِ يَدْخُلُ فِيهَا الشِّرْكُ وَهُوَ أَعْظَمُ الذُّنُوبِ عِنْدَ
اللَّهِ ﷻ، وَيَدْخُلُ فِيهَا الْقَوْلُ عَلَى اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَهُوَ قَرِيبُ الشِّرْكِ،
وَشَهَادَةُ الزُّورِ الَّتِي عَدَلْتُ الشِّرْكَ بِاللَّهِ، وَالسَّحَرُ وَالْقَذْفُ وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ
الْكَبَائِرِ وَالصَّغَائِرِ، كَالْكَذِبِ وَالتَّمِيمَةِ وَالْغِيْبَةِ وَسَائِرِ الْمَعَاصِي الْقَوْلِيَّةِ،
وَكَذَا الْفِعْلِيَّةِ لَا يَخْلُو غَالِبًا مِنْ قَوْلٍ يَقْتَرِنُ بِهَا يَكُونُ مُعِينًا عَلَيْهَا.

وَفِي حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «مَنْ
يَضْمَنْ لِي مَا بَيْنَ لَحْيَيْهِ وَمَا بَيْنَ رِجْلَيْهِ أَضْمَنْ لَهُ الْجَنَّةَ» (١).

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ (٢) عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ
مَا يَتَبَيَّنُ مَا فِيهَا يَزِلُّ بِهَا فِي النَّارِ أَبْعَدَ مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ».

إِذَا عَلِمْتَ مَا ذَكَّرْنَا، وَفَهِمْتَ مَضْمُونَ مَا حَرَّرْنَا، تَيَقَّنْتَ عِظَمَ
شَأْنِ اللِّسَانِ. وَمَا يَعُودُ بِهِ عَلَى الْإِنْسَانِ.

وَلْتَتَكَلَّمْ عَلَى آفَاتِ اللِّسَانِ وَشُؤْنِهِ فِي مَقَامَاتٍ.

(وَأِرْسَالُ) أَيِ إِطْلَاقٍ وَتَسْلِيْطٍ.

(طَرَفٍ) أَيِ عَيْنٍ (الْمَرْءِ).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الرقاق، باب حفظ اللسان، رقم (٦٤٧٤).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الرقاق، باب حفظ اللسان، رقم (٦٤٧٧).

ومسلم في صحيحه، كتاب الزهد والرقائق، باب التكلم بالكلمة يهوي بها في النار،
رقم (٢٩٨٨).

(أُنْكِي) أَي أَشَدُّ نِكَايَةً. قَالَ فِي الصَّحاح ^(١) وَالْقَامُوسِ ^(٢): نَكَيْتَ فِي الْعَدُوِّ نِكَايَةً إِذَا قَتَلَ فِيهِمْ وَجَرَخَ. يَعْنِي أَنَّ إِرسَالَ الطَّرْفِ أَشَدُّ نِكَايَةً مِنْ حَصْدِ اللِّسَانِ، فَيَكُبُّ صَاحِبَهُ فِي قَعْرِ النَّيرَانِ، إِنْ لَمْ يَقِيْدَهُ عَمَّا لَا يَحِلُّ إِلَيْهِ مِنَ الْجَوَارِي وَالْغُلَمَانِ.

وَلِذَا قَالَ (فَقِيْد) أَي أَحْبَسَهُ وَلَا تُرْسِلْهُ وَتَتْرُكْهُ مُهْمَلًا فَإِنَّهُ يُورِدُكَ مَوَارِدَ الْعَطْبِ، وَيَتْرُكُ بِهِ الْوَصَبَ وَالنَّصَبَ، وَإِنَّمَا قَدَّمَ ذِكْرَ اللِّسَانِ وَأَتْبَعَهُ بِالْبَصْرِ لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْإِشْتِرَاكِ وَالذُّنُوِّ مِنَ الْقَلْبِ كَمَا أَشْرْنَا إِلَى ذَلِكَ فِيمَا تَقَدَّمَ.

ثُمَّ إِنَّ فَضُولَ النَّظَرِ هُوَ أَصْلُ الْبَلَاءِ لِأَنَّهُ رَسُولُ الْفَرْجِ، فَمِنْ ثَمَّ قَالَ النَّاطِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

١٢- وَطَرَفُ الْفَتَى يَا صَاحِبَ رَائِدِ فَرْجِهِ وَمُنْعِبُهُ فَاغْضُضْهُ مَا اسْطَغَتْ تَهْتِدِ
(وَطَرَفُ الْفَتَى) أَي بَصَرُهُ وَنَظَرُهُ.

(يَا صَاحِبَ) مُرَحِّمُ صَاحِبٍ وَتَرْخِيمُهُ شَاذٌ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِعَلَمٍ.
(رَائِدُ فَرْجِهِ) أَي رَسُولُ فَرْجِ الْفَتَى، وَاشْتِقَاقُهُ مِنَ الرَّوْدِ. قَالَ فِي الْقَامُوسِ ^(٣): الرَّائِدُ الْمُرْسَلُ فِي طَلَبِ الْكَلَالِ، انْتَهَى.
وَالْفَرْجُ الْعَوْرَةُ. قَالَ الْحَجَّائِيُّ فِي لُغَةِ إِفْنَاعِهِ ^(٤): وَالْفَرْجُ مِنْ

(١) الصحاح: (٢٥١٥/٦).

(٢) القاموس: (ص ١٣٤٠).

(٣) القاموس: (ص ٢٨٤).

(٤) ينظر: المصباح المنير: (٤٦٥/٢).

الْإِنْسَانِ يُطْلَقُ عَلَى الْقَبْلِ وَالذُّبْرِ، لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُنْفَرَجٌ أَيْ مُنْفَتِحٌ، وَأَكْثَرُ اسْتِعْمَالِهِ عُرْفًا فِي الْقَبْلِ.

(و) طَرَفُ الْفَتَى (مُتَعَبُهُ) أَيْ سَبَبُ تَعَبِهِ وَسَلْبُهُ الْإِسْتِرَاحَةُ مَتَى أَرْسَلَهُ وَلَمْ يَغْضُضْهُ، وَمِنْ ثَمَّ قَالَ (فَاغْضُضْهُ) أَيْ اخْفِضْهُ وَاحْتَمِلْ الْمَكْرُوهَ مِنْهُ، امْتِثَالًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾ [النُّور: ٣٠] وَلَمَّا سَنَدُكُرُهُ مِنَ الْأَخْبَارِ النَّبَوِيَّةِ وَالْآثَارِ الْمَرْوِيَّةِ.

(مَا اسْطَظْتَ) أَيْ مُدَّةَ اسْتِطَاعَتِكَ، يُقَالُ اسْطَظَعَ وَاسْطَظَعَ بِحَذَفِ التَّاءِ تَخْفِيفًا لِأَنَّهُمْ يَسْتَقِيلُونَهَا مَعَ الطَّاءِ وَيَكْرَهُونَ إِدْغَامَ التَّاءِ فِيهَا فَتَحَرَّكَ السَّيْنُ وَهِيَ لَا تُحَرِّكُ أَبَدًا.

(تَهْتَدِ) أَيْ تَرُشِدْ بِغَضِّ طَرَفِكَ لِامْتِثَالِ أَمْرِ رَبِّكَ وَاتِّبَاعِ سُنَّةِ نَبِيِّكَ، وَتَسْلَمُ مِنْ غَائِلَةِ النَّظَرِ وَتَعْبِهِ وَجُرْمِهِ وَوَصْبِهِ.

أَخْرَجَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ^(١) وَابْنُ حِبَّانَ فِي صَحِيحِهِ^(٢) وَالْحَاكِمُ^(٣) أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ «اضْمُنُوا لِي سِتًّا مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَضْمَنْ لَكُمْ الْجَنَّةَ، أَصْدُقُوا إِذَا حَدَّثْتُمْ، وَأَوْفُوا إِذَا وَعَدْتُمْ، وَأَدُّوا إِذَا أُؤْتِمْتُمْ، وَاحْفَظُوا فُرُوجَكُمْ، وَغَضُّوا أَبْصَارَكُمْ، وَكُفُّوا أَيْدِيَكُمْ».

وَفِي أَفْرَادِ مُسْلِمٍ^(٤) مِنْ حَدِيثِ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ «سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ النَّظَرَةِ الْفَجَاءَةِ قَالَ أَصْرَفَ نَظْرَكَ».

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٢٢٨٠٩-٣٢٣/٥).

(٢) أخرجه ابن حبان في صحيحه (٢٧١-٥٠٦/١).

(٣) أخرجه الحاكم في المستدرک (٨٠٦٦-٣٩٩/٤).

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الآداب، باب نظر الفجاءة، رقم (٢١٥٩).

قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ^(١): وَهَذَا لِأَنَّ الْأُولَى لَمْ يَحْضُرَهَا الْقَلْبُ، وَلَا يَتَأَمَّلُ بِهَا الْمَحَاسِنَ، وَلَا يَقَعُ الْإِلْتِذَاذُ بِهَا، فَمَتَى اسْتَدَامَهَا مِقْدَارَ حُضُورِ الذَّهْنِ كَانَتْ كَالثَّانِيَةِ فِي الْإِثْمِ.

وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ^(٢) وَمُسْلِمٌ^(٣) عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ «كُتِبَ عَلَى ابْنِ آدَمَ نَصِيئُهُ مِنَ الزَّنا مُدْرِكُ ذَلِكَ لَا مَحَالَةَ، الْعَيْنَانِ زَنَاهُمَا النَّظَرُ، وَالْأُذُنَانِ زَنَاهُمَا الْإِسْتِمَاعُ، وَاللِّسَانُ زَنَاهُ الْكَلَامُ، وَالْيَدُ زَنَاهَا الْبَطْشُ، وَالرَّجُلُ زَنَاهَا الْخُطَا، وَالْقَلْبُ يَهْوَى وَيَتَمَنَّى، وَيُصَدِّقُ ذَلِكَ الْفَرْجُ أَوْ يُكَذِّبُهُ».

وَقَالَ الْحَسَنُ: مَنْ أَطْلَقَ طَرْفَهُ كَثُرَ أَسْفُهُ^(٤).

وَقَالَ الْإِمَامُ الْمُحَقِّقُ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي كِتَابِهِ الدَّاءِ وَالِدَوَاءِ^(٥): وَالنَّظَرُ أَصْلُ عَامَّةِ الْحَوَادِثِ الَّتِي تُصِيبُ الْإِنْسَانَ، فَإِنَّ النَّظَرَ تُولَدُ خَطَرَةً، ثُمَّ تُولَدُ الْخَطَرَةُ فِكْرَةً، ثُمَّ تُولَدُ الْفِكْرَةُ شَهْوَةً، ثُمَّ تُولَدُ الشَّهْوَةُ إِرَادَةً، ثُمَّ تَقْوَى فَتَصِيرُ عَزِيمَةً جَازِمَةً فَيَقَعُ الْفِعْلُ وَلَا بُدَّ مَا لَمْ يَمْنَعْ مِنْهُ مَانِعٌ.

(١) التبصرة لابن الجوزي: (ص ١٦١).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الاستئذان، باب زنا الجوارح دون الفرج، رقم (٦٢٤٣).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب القدر، باب قدر على ابن آدم حظه من الزنا وغيره، رقم (٢٦٥٧).

(٤) عوائد في طريق العبودية (ص ٤٤).

(٥) الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي (ص ١٥٣).

وَفِي هَذَا قِيلَ: الصَّبْرُ عَلَى غَضِّ الظَّرْفِ أَيْسَرُ مِنَ الصَّبْرِ عَلَى أَلَمِ بَعْدِهِ. وَقَالَ الشَّاعِرُ^(١):

كُلُّ الْحَوَادِثِ مَبْدَاهَا مِنَ النَّظَرِ وَمُعْظَمُ النَّارِ مِنْ مُسْتَضْعِرِ الشَّرِّ
كَمْ نَظْرَةً فَتَكَتْ فِي قَلْبِ صَاحِبِهَا فَتَكَتِ السَّهَامُ بِلَا قَوْسٍ وَلَا وَتَرٍ
وَالْعَبْدُ مَا دَامَ ذَا عَيْنٍ يُقَلِّبُهَا فِي أَعْيُنِ الْغَيْدِ مَوْقُوفٌ عَلَى خَطَرٍ
يَسُرُّ نَازِرَهُ مَا ضَرَّ خَاطِرَهُ لَا مَرْحَبًا بِسُرُورٍ عَادَ بِالضَّرِّ
وَقَالَ الْحَجَّائِيُّ: فَضُولُ النَّظَرِ أَصْلُ الْبَلَاءِ لِأَنَّهُ رَسُولُ الْفَرَجِ،
أَعْنِي الْآفَةَ الْعُظْمَى وَالْبَلِيَّةَ الْكُبْرَى، وَالزَّنَا إِنَّمَا يَكُونُ سَبَبُهُ فِي الْغَالِبِ
النَّظَرُ، فَإِنَّهُ يَدْعُو إِلَى الْإِسْتِحْسَانِ وَوُقُوعِ صُورَةِ الْمَنْظُورِ إِلَيْهِ فِي الْقَلْبِ
وَالْفِكْرَةِ، فَهَذِهِ الْفِتْنَةُ مِنْ فَضُولِ النَّظَرِ، وَهُوَ مِنَ الْأَبْوَابِ الَّتِي تُفْتَحُ
لِلشَّيْطَانِ عَلَى ابْنِ آدَمَ^(٢).

وَمَا أَحْسَنَ قَوْلَ الْإِمَامِ الصَّرْصَرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ^(٣):

وَعُضَّ عَنْ الْمَحَارِمِ مِنْكَ طَرْفًا طُمُوحًا يَفْتِنُ الرَّجُلَ اللَّيْبَا
فَخَائِنَةُ الْعُيُونِ كَأَسَدٍ غَابٍ إِذَا مَا أَهْمَلْتَ وَتَبَتَ وَثُوبَا
وَمَنْ يَغْضُضُ فَضُولَ الظَّرْفِ عَنْهَا يَجِدُ فِي قَلْبِهِ رَوْحًا وَطِيبَا
فَإِذَا عَلِمْتَ مَا ذَكَّرْنَا لَكَ، وَتَحَقَّقْتَ عِظَمَ مَا جَمَعْنَاهُ، وَفَحَامَةَ قَدْرِ

مَا نَالَكَ، فَلْنَذْكُرْ الْكَلَامَ عَلَى فَوَائِدِ غَضِّ الْبَصَرِ:

(١) الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي (ص ١٥٣).

(٢) عوائق في طريق العبودية (ص ٤٧).

(٣) الآداب الشرعية: (٣/ ٥٩٦)، وعوائق في طريق العبودية (ص ٤٧).

١٣- وَيَحْرُمُ بُهْتُ وَاغْتِيَابُ نَمِيمَةٍ وَإِفْشَاءُ سِرٍّ ثُمَّ لَعْنُ مُقَيَّدٍ

(وَيَحْرُمُ) عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ (بُهْتُ) أَيُّ بُهْتُ أَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ.

قَالَ فِي الْقَامُوسِ^(١): بَهْتُهُ كَمَنْعُهُ بُهْتًا وَبَهْتًا وَبُهْتَانًا: قَالَ عَلَيْهِ مَا لَمْ يَفْعَلْ، وَالْبُهَيْتَةُ الْبَاطِلُ الَّذِي يُتَحَيَّرُ مِنْ بُطْلَانِهِ، وَالْكَذِبُ كَالْبُهْتِ بِالضَّمِّ. انْتَهَى

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا﴾ [النِّسَاءُ: ١١٢]، وَقَالَ تَعَالَى فِي قِصَّةِ الْإِنْفِكِ ﴿سُبْحَنَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ﴾ [التَّوْبَةِ: ١٦].

وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ^(٢) وَأَبِي دَاوُدَ^(٣) وَالتِّرْمِذِيِّ^(٤) وَالنَّسَائِيِّ^(٥) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ «أَتَذَرُونَ مَا الْغَيْبَةُ؟» قَالُوا اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: ذِكْرُكَ أَخَاكَ بِمَا يَكْرَهُ، قِيلَ: أَفَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ فِي أَخِي مَا أَقُولُ؟ قَالَ: إِنْ كَانَ فِيهِ مَا تَقُولُ فَقَدْ اغْتَبْتَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ مَا تَقُولُ فَقَدْ بَهْتَهُ.

قَالَ الْقَاضِي عِيَاضُ فِي مَشَارِقِ الْأَنْوَارِ^(٦): قَوْلُهُ: فَقَدْ بَهْتَهُ بِتَخْفِيفِ الْهَاءِ، وَمَنْ شَدَّدَهَا فَقَدْ أَخْطَأَ، وَمَعْنَاهُ: قُلْتُ فِيهِ الْبُهْتَانُ، وَهُوَ

(١) القاموس: (ص ١٤٨).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الغيبة، رقم (٢٥٨٩).

(٣) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب في الغيبة، رقم (٤٨٧٦).

(٤) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب البر والصلة، باب الغيبة، رقم (١٩٣٤).

(٥) أخرجه النسائي في السنن الكبرى (١١٥١٨-٦/٤٦٧).

(٦) مشارق الأنوار (١/١٠٢).

الْبَاطِلُ، وَقِيلَ: قُلْتُ فِيهِ مِنَ الْبَاطِلِ مَا حَيَّرْتَهُ بِهِ، يُقَالُ: بَهَتَ فُلَانٌ فُلَانًا فَبِهَتَ أَيَّ تَحَيَّرَ فِي كَذِبِهِ، وَقِيلَ بَهْتَهُ وَاجْهَهُ بِمَا لَمْ يَفْعَلْهُ، وَفِي حَدِيثِ «عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ أَنَّ الْيَهُودَ قَوْمٌ بُهْتُ»^(١) بِضَمِّ الْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ أَيَّ مُوَاجِهُونَ بِالْبَاطِلِ إِنْ يَعْلَمُوا بِإِسْلَامِي يَبْهَتُونِي أَيَّ قَابِلُونِي وَوَاجِهُونِي مِنَ الْبَاطِلِ بِمَا يُحَيِّرُنِي.

(و) يَحْرُمُ عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ (اِغْتِيَابُ) لِأَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ قَالَ فِي الْقَامُوسِ^(٢): غَابَهُ ذَكَرُهُ بِمَا فِيهِ مِنَ السُّوءِ كَاغْتَابَهُ، وَالْغَيْبَةُ فَعْلَةٌ مِنْهُ.

وَفِي النِّهَايَةِ^(٣): الْغَيْبَةُ: هُوَ أَنْ تَذْكُرَ الْإِنْسَانَ فِي غَيْبَتِهِ بِسُوءٍ وَإِنْ كَانَ فِيهِ، فَإِذَا ذَكَرْتَهُ بِمَا لَيْسَ فِيهِ فَهُوَ الْبُهْتُ، وَالْبُهْتَانُ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَغْتَبَ بَعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ [الْمُحْرَّمَاتِ: ١٢].

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ^(٤): «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِي خُطْبَتِهِ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ: إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ حَرَامٌ عَلَيْكُمْ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ».

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب أحاديث الأنبياء، باب خلق آدم صلوات الله عليه وذريته، رقم (٣٣٢٩).

(٢) القاموس (ص ١٢١).

(٣) النهاية (٣/ ٣٩٩).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب ليلعلم العلم الشاهد الغائب، رقم (١٠٥). ومسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب حجة النبي ﷺ، رقم (١٢١٨).

وَفِي كِتَابِ ذِمِّ الْغَيْبَةِ لِابْنِ أَبِي الدُّنْيَا ^(١) عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا «أَنَّ الدَّرْهَمَ يُصِيبُهُ الرَّجُلُ مِنَ الرَّبِّ أَعْظَمُ عِنْدَ اللَّهِ فِي الْخَطِيئَةِ مِنْ سِتِّ وَثَلَاثِينَ زَنِيَّةً يَزْنِيهَا الرَّجُلُ، وَإِنْ أَرَبَى الرَّبَا عَرَضُ الرَّجُلِ الْمُسْلِمِ».

وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ ^(٢) وَالطَّبْرَانِيُّ ^(٣) عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ «وَمَنْ قَالَ فِي مُؤْمِنٍ مَا لَيْسَ فِيهِ أَسْكَنَهُ اللَّهُ رَدْعَةَ الْخَبَالِ حَتَّى يَخْرُجَ مِمَّا قَالَ». قَالَ الْمُنْذِرِيُّ ^(٤): رَدْعَةُ الْخَبَالِ هِيَ عُصَارَةُ أَهْلِ النَّارِ. كَذَا جَاءَ مُفَسَّرًا مَرْفُوعًا وَهُوَ بَفَتْحِ الرَّاءِ وَإِسْكَانِ الدَّالِ الْمُهِمْلَةِ وَبِالْعَيْنِ الْمُعْجَمَةِ. وَالْخَبَالُ بَفَتْحِ الْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ وَبِالْمَوْحَدَةِ.

وَقَالَ عَدِيُّ بْنُ حَاتِمٍ ^(٥): الْغَيْبَةُ مَرَعَى اللَّثَامِ.

وَقَالَ أَبُو عَاصِمٍ النَّبِيلُ ^(٦): لَا يَذْكُرُ فِي النَّاسِ مَا يَكْرَهُونَهُ إِلَّا سَفَلَةٌ لَا دِينَ لَهُ.

وَاعْلَمْ أَنَّ الْكَلَامَ فِي الْإِنْسَانِ بِمَا يَكْرَهُ قَدْ لَا يَكُونُ غَيْبَةً مُحَرَّمَةً، كَأَن يَكُونَ لَا يُعْرَفُ إِلَّا بِلَقْبِهِ كَالْأَعْرَجِ وَالْأَعْمَشِ. وَقَدْ سُئِلَ الْإِمَامُ

(١) أخرجه ابن أبي الدنيا في ذم الغيبة (٣٧- ص ١٧).

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأقضية، باب فيمن يعين على خصومة من غير أن يعلم أمرها، رقم (٣٥٩٩).

(٣) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، (٦٤٩١-٦/٣٠٩).

(٤) الترغيب والترهيب للمنذري (٣/٣٣٣).

(٥) الآداب الشرعية (١/٥).

(٦) الآداب الشرعية (١/٥).

أَحْمَدُ عَنْ رَجُلٍ يُعْرِفُ بَلَقِبِهِ إِذَا لَمْ يُعْرِفْ إِلَّا بِهِ، فَقَالَ: الْأَعْمَشُ إِنَّمَا يَعْرِفُهُ النَّاسُ هَكَذَا، فَسَهَّلَ فِي مِثْلِ هَذَا إِذَا كَانَ قَدْ شَهَرَ^(١).

وَقَالَ فِي شَرْحِ خُطْبَةِ مُسْلِمٍ^(٢): قَالَ الْعُلَمَاءُ مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ وَالْفَقْهِ وَغَيْرِهِمْ: يَجُوزُ ذِكْرُ الرَّاويِ بِلَقْبِهِ وَصِفَتِهِ وَنَسَبِهِ الَّذِي يَكْرَهُهُ إِذَا كَانَ الْمُرَادُ تَعْرِيفُهُ لَا تَقْصَهُ لِلْحَاجَةِ كَمَا يَجُوزُ الْجَرْحُ لِلْحَاجَةِ.

قَالَ فِي الْأَدَابِ الْكُبْرَى^(٣): وَيَمْتَّازُ الْجَرْحُ بِالْوُجُوبِ فَإِنَّهُ مِنَ النَّصِيحَةِ الْوَاجِبَةِ بِالْإِجْمَاعِ.

وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ^(٤): الْهَجْرَانُ الْجَائِزُ هَجْرُ ذَوِي الْبِدْعِ، أَوْ مُجَاهِرٍ بِالْكَبَائِرِ وَلَا يَصِلُ إِلَى عُقُوبَتِهِ وَلَا يَقْدَمُ عَلَى مَوْعِظَتِهِ أَوْ لَا يَقْبَلُهَا، وَلَا غِيْبَةً فِي هَذَيْنِ فِي ذِكْرِ حَالِهِمَا.

قَالَ فِي الْفُصُولِ^(٥): لِيَحْذَرُ مِنْهُ أَوْ يَكْسِرُهُ عَنِ الْفِسْقِ، وَلَا يَقْصِدُ بِهِ الْإِزْرَاءَ عَلَى الْمَذْكُورِ وَالطَّعْنَ فِيهِ وَلَا فِيمَا يُشَاوِرُ فِيهِ مِنَ النِّكَاحِ أَوْ الْمُحَاطَبَةِ. قَالَ أَبُو طَالِبٍ: سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ يَغْنِي الْإِمَامَ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ الرَّجُلِ يَسْأَلُ عَنِ الرَّجُلِ يَخْطُبُ إِلَيْهِ فَيَسْأَلُ عَنْهُ فَيَكُونُ رَجُلًا سُوءَ فَيُخْبِرُهُ مِثْلَ مَا «أَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ حِينَ قَالَ لِفَاطِمَةَ: مُعَاوِيَةُ عَائِلٌ، وَأَبُو

(١) الآداب الشرعية (٨/١).

(٢) شرح صحيح مسلم للنووي (٥٣/١).

(٣) الآداب الشرعية (٩/١).

(٤) ينظر: الآداب الشرعية (٢٤٤/١).

(٥) ينظر: الآداب الشرعية (٢٤٤/١).

جَهْمٍ عَصَاهُ عَلَى عَاتِقِهِ»^(١)، يَكُونُ غِيْبَةً إِنْ أَخْبَرَهُ؟ قَالَ: الْمُسْتَشَارُ مُؤْتَمَنٌ يُخْبِرُهُ بِمَا فِيهِ وَهُوَ أَظْهَرُ، وَلَكِنْ يَقُولُ مَا أَرْضَاهُ لَكَ وَنَحْوُ هَذَا أَحْسَنُ.

وَعَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ أَنَّهُ سَأَلَ الْإِمَامَ أَحْمَدَ عَنْ مَعْنَى الْغِيْبَةِ يَعْنِي فِي النَّصِيْحَةِ، قَالَ إِذَا لَمْ تُرِدْ عَيْبَ الرَّجُلِ^(٢).

وَقَالَ الْخَلَّالُ: أَخْبَرَنِي حَرْبٌ سَمِعَتْ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: إِذَا كَانَ الرَّجُلُ مُعْلِنًا بِفِسْقِهِ فَلَيْسَتْ لَهُ غِيْبَةٌ^(٣).

وَقَالَ أَنَسُ وَالْحَسَنُ: مَنْ أَلْقَى جِلْبَابَ الْحَيَاءِ فَلَا غِيْبَةَ فِيهِ. قَالَ فِي الْأَدَابِ الْكُبْرَى: الْأَشْهُرُ عَنْهُ يَعْنِي الْإِمَامَ أَحْمَدَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْمُعْلِنِ وَغَيْرِهِ^(٤).

وَوَظَاهِرُ الْفُصُولِ وَالْمُسْتَوْعِبِ أَنَّ مَنْ جَازَ هَجْرُهُ جَازَتْ غِيْبَتُهُ. قَالَ وَمُرَادُهُمَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَمَنْ لَا فَلَا. وَقَدْ احْتَجَّ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ عَلَى غِيْبَةِ أَهْلِ الْفَسَادِ وَأَهْلِ الرَّيْبِ بِقَوْلِهِ -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- فِي عُيْنَتِهِ بَنِ حِصْنٍ لَمَّا اسْتَأْذَنَ عَلَيْهِ «يُسُّ أَخُو الْعَشِيرَةِ»^(٥).

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الطلاق، باب المطلقة ثلاثا لا نفقة لها، رقم (١٤٨٠).

(٢) الآداب الشرعية (١/٢٤٤).

(٣) الآداب الشرعية (١/٢٤٤).

(٤) الآداب الشرعية (١/٢٤٤).

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب ما يجوز من اغتيال أهل الفساد والريب، رقم (٦٠٥٤).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ فِي التَّحْرِيفِ الْفَرْقُ بَيْنَ النُّصَحِ وَالتَّعْبِيرِ ^(١): اعْلَمْ أَنَّ ذَكَرَ الْإِنْسَانَ بِمَا يَكْرَهُ إِنَّمَا يَكُونُ مُحَرَّمًا إِذَا كَانَ الْمَقْصُودُ مِنْهُ مُجَرَّدَ الذَّمِّ وَالْعَيْبِ وَالتَّنْقِصِ، فَأَمَّا إِنْ كَانَ فِيهِ مَصْلَحَةٌ عَامَّةٌ لِلْمُسْلِمِينَ أَوْ خَاصَّةٌ لِبَعْضِهِمْ

وَكَانَ الْمَقْصُودُ مِنْهُ تَحْصِيلَ تِلْكَ الْمَصْلَحَةِ فَلَيْسَ بِمُحَرَّمٍ بَلْ هُوَ مَنْدُوبٌ إِلَيْهِ. قَالَ وَقَدْ قَرَّرَ عُلَمَاءُ الْحَدِيثِ هَذَا فِي كُتُبِهِمْ فِي الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ، وَذَكَرُوا الْفَرْقَ بَيْنَ جَرْحِ الرَّوَاةِ وَالْغَيْبَةِ، وَرَدُّوا عَلَى مَنْ سَوَّى بَيْنَهُمَا مِنَ الْمُتَعَبِّدِينَ وَغَيْرِهِمْ مِمَّنْ لَا يَتَّبِعُ عِلْمُهُ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الطَّعْنِ فِي رِوَاةِ الْأَفَاطِ الْحَدِيثِ وَالتَّمْيِيزِ بَيْنَ مَنْ تُقْبَلُ رِوَايَتُهُ مِنْهُمْ وَمَنْ لَا تُقْبَلُ، وَبَيْنَ تَبَيُّنِ خَطَأٍ مِنْ أَخْطَأَ فِي فَهْمِ مَعَانِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَتَأَوَّلَ شَيْئًا مِنْهُمَا عَلَى غَيْرِ تَأْوِيلِهِ أَوْ تَمَسَّكَ مِنْهُمَا بِمَا لَا يَتَمَسَّكُ بِهِ لِيَحْذَرَ مِنَ الْإِفْتِدَاءِ بِهِ فِيمَا أَخْطَأَ بِهِ. قَالَ: وَقَدْ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى جَوَازِ ذَلِكَ أَيْضًا ^(٢).

قُلْتُ: وَقَدْ مَرَّ قَرِيبًا عَنْ صَاحِبِ الْأَدَابِ أَنَّهُ قَدْ يَجِبُ، لَكِنْ مُرَادَ الْحَافِظِ بِالْجَوَازِ مَا لَيْسَ بِمُمْتَنِعٍ فَيَشْمَلُ الْوَاجِبَ.

قَالَ الْحَافِظُ ^(٣): وَلِهَذَا تَجَدُّ كُتُبُهُمُ الْمُصَنَّفَةُ فِي أَنْوَاعِ الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ مِنَ التَّفْسِيرِ وَشُرُوحِ الْحَدِيثِ وَالْفِقْهِ وَاخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ وَغَيْرِ

(١) الفرق بين النصيحة والتعبير (ص ٧).

(٢) الفرق بين النصيحة والتعبير (ص ٧).

(٣) الفرق بين النصيحة والتعبير (ص ٨).

ذَلِكَ مُمْتَلِئَةٌ مِنَ الْمُنَظَرَاتِ وَرَدَّ أَقْوَالٍ مَنْ تَضَعُفُ أَقْوَالُهُ مِنْ أَيْمَةِ
السَّلَفِ وَالْخَلْفِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ، وَلَمْ يُنْكِرْ ذَلِكَ
أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَلَا أَدَّعِي أَنْ فِيهِ طَعْنًا عَلَى مَنْ رَدَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ
وَلَا دَمًا وَلَا تَنْقِصًا.

قَالَ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمُصَنِّفُ يَفْحَشُ فِي الْكَلَامِ يُسِيءُ الْأَدَبَ
فِي الْعِبَارَةِ فَيُنْكِرُ عَلَيْهِ إِفْحَاشَهُ وَإِسَاءَتَهُ دُونَ أَصْلِ رَدِّهِ، قَالَ وَسَبَبُ ذَلِكَ
أَنَّ عُلَمَاءَ الدِّينِ كُلَّهُمْ مُجْتَمِعُونَ عَلَى قَصْدِ إِطْهَارِ الْحَقِّ الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ
بِهِ رَسُولَهُ. وَأَنْ يَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ وَأَنْ تَكُونَ كَلِمَتُهُ هِيَ الْعُلْيَا، وَكُلُّهُمْ
مُعْتَرِفُونَ بِأَنَّ الْإِحَاطَةَ بِالْعِلْمِ كُلِّهِ مِنْ غَيْرِ شُذُوزِ شَيْءٍ مِنْهُ لَيْسَ هُوَ مَرْتَبَةُ
أَحَدٍ مِنْهُمْ، وَلَا ادَّعَاهُ أَحَدٌ مِنْهُمْ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ، فَلِهَذَا كَانَ
أَيْمَةُ السَّلَفِ الْمُجْمَعِ عَلَى عِلْمِهِمْ وَفَضْلِهِمْ يَقْبَلُونَ الْحَقَّ مِمَّنْ أَوْرَدَهُ
عَلَيْهِمْ وَإِنْ كَانَ صَغِيرًا وَيُوضُونَ أَتْبَاعَهُمْ وَأَصْحَابَهُمْ بِقَبُولِ الْحَقِّ إِذَا
ظَهَرَ فِي غَيْرِ قَوْلِهِمْ، كَمَا قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا خَطَبَ وَنَهَى عَنِ الْمَغَالَاةِ
فِي صَدَاقِ النِّسَاءِ وَرَدَّتْ تِلْكَ الْمَرْأَةُ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَأَتَيْتُمُ إِحْدَهُنَّ
قِنطَارًا﴾ [النِّسَاءُ: ٢٠] فَارْجَعَ عَنْ قَوْلِهِ وَقَالَ امْرَأَةٌ أَصَابَتْ وَرَجُلٌ
أَخْطَأَ^(١). وَرَوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: كُلُّ أَحَدٍ أَفْقَهُ مِنْ عُمَرَ^(٢). وَذَكَرَ مِنْ هَذَا
أَشْيَاءَ نَفِيسَةً جِدًّا ثُمَّ قَالَ: وَمِنْ هَذَا يَعْنِي النَّظَرَ لِلْمَقَاصِدِ وَالْمُصْلَحَةِ أَنْ

(١) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١٠٤٢٠-٦/١٨٠)

(٢) أخرجه البيهقي في سننه الكبرى (١٤١١٤-٧/٢٣٣)

يُقَالُ لِلرَّجُلِ فِي وَجْهِهِ مَا يَكْرَهُهُ طَبْعُهُ، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ النُّصْحِ فَهُوَ حَسَنٌ^(١).

وَقَدْ قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ لِبَعْضٍ: لَا حَتَّى تَقُولَ فِي وَجْهِهِ مَا أَكْرَهُ، فَإِذَا أَخْبَرَ الرَّجُلُ أَخَاهُ بِعَيْبِهِ لِيَجْتَنِبَهُ كَانَ ذَلِكَ حَسَنًا، وَيَحِقُّ لِمَنْ أَخْبَرَ بِعَيْبِهِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ أَنْ يَقْبَلَ النُّصْحَ وَيَرْجِعَ عَمَّا أَخْبَرَ بِهِ مِنْ عُيُوبِهِ أَوْ يَعْتَذِرَ مِنْهَا إِنْ كَانَ لَهُ مِنْهَا عُذْرٌ. وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ التَّوْبِيخِ وَالتَّعْيِيرِ فَهُوَ قَبِيحٌ مَذْمُومٌ. وَقِيلَ لِبَعْضِ السَّلَفِ أَتَحِبُّ أَنْ يُخْبِرَكَ أَحَدٌ بِعُيُوبِكَ؟ فَقَالَ إِنْ كَانَ يُرِيدُ أَنْ يُوبِّخَنِي فَلَا. فَالتَّعْيِيرُ وَالتَّوْبِيخُ بِالذَّنْبِ مَذْمُومٌ^(٢).

وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ لِمَنْ يَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ: اجْتَهِدْ أَنْ تَسْتُرَ الْعُصَاةَ فَإِنَّ ظُهُورَ عَوْرَاتِهِمْ وَهْنٌ فِي الْإِسْلَامِ، وَأَحَقُّ شَيْءٍ بِالسَّتْرِ الْعَوْرَةُ^(٣).

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْقَدْحَ لَا يَكُونُ غَيْبَةً مُحَرَّمَةً فِي مَوَاضِعَ. إِمَّا لِكَوْنِ الْمَقْدُوحِ فِيهِ مُبْتَدَعًا أَوْ فَاسِقًا مُعْلَنًا. أَوْ فِي الْمَشُورَةِ، لِأَنَّ الْمُسْتَشَارَ مُؤْتَمَنٌ، أَوْ كَوْنُ مَا يَكْرَهُهُ صَارَ لَهُ لَقَبًا كَالْأَعْرَجِ وَالْأَعْمَشِ، أَوْ ذَكَرَ ضَعْفَهُ وَكَذَبَهُ فِي الْجُرْحِ وَالتَّعْدِيلِ لِأَجْلِ حِفْظِ السُّنَنِ، أَوْ مَا يَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي التَّهْيِي عَنْ الْمُنْكَرِ إِذَا رَفَعَهُ لِمَنْ يَقْدِرُ عَلَى إِزَالَتِهِ، وَسَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى مُفَصَّلًا.

(١) الفرق بين النصيحة والتعيير (ص ١٦).

(٢) الفرق بين النصيحة والتعيير (ص ١٦).

(٣) الفرق بين النصيحة والتعيير (ص ١٧).

وَنَظَمَ ذَلِكَ بَعْضُهُمْ فَقَالَ:

الْقَدْحُ لَيْسَ بِغَيْبَةٍ فِي سِتَّةٍ مُتَظَلِّمٍ وَمُعَرِّفٍ وَمُحَذِّرٍ
وَلَمْظَهْرٍ فَسَقًا وَمُسْتَفْتٍ وَمَنْ طَلَبَ الْإِعَانَةَ فِي إِزَالَةِ مُنْكَرٍ
وَتَحَرُّمٍ عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ (نَمِيمَةٌ) قَالَ فِي النَّهَايَةِ: النَّمِيمَةُ نُقْلٌ
الْحَدِيثِ مِنْ قَوْمٍ إِلَى قَوْمٍ عَلَى جِهَةِ الْإِفْسَادِ وَالشَّرِّ، وَقَدْ نَمَّ الْحَدِيثَ
يَنُمُّ نَمًّا فَهُوَ نَمَامٌ، وَالْأَسْمُ النَّمِيمَةُ. وَنَمَّ الْحَدِيثُ إِذَا ظَهَرَ فَهُوَ مُتَعَدِّ
وَلَا زِمٌ. انْتَهَى.

وَقَالَ فِي الْقَامُوسِ^(١): النَّمُّ التَّوْرِيشُ وَالْإِغْرَاءُ، وَرَفْعُ الْحَدِيثِ
إِشَاعَةً وَإِفْسَادًا وَتَزْيِينُ الْكَلَامِ بِالْكَذِبِ، يَنُمُّ وَيَنُمُّ فَهُوَ نَمُومٌ وَنَمَامٌ وَمِنْهُ
كَمَجَنٌّ.

أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ^(٢) وَمُسْلِمٌ^(٣) وَأَبُو دَاوُدَ^(٤) وَالتِّرْمِذِيُّ^(٥) عَنْ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ نَمَامٌ». وَفِي رِوَايَةٍ «قَتَاتٌ».

قَالَ الْحَافِظُ الْمُنْذِرِيُّ فِي التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ^(٦): الْقَتَاتُ وَالنَّمَامُ
بِمَعْنَى وَاحِدٍ. وَقِيلَ النَّمَامُ الَّذِي يَكُونُ مَعَ جَمَاعَةٍ يَتَحَدَّثُونَ حَدِيثًا فَيَنُمُّ
عَلَيْهِمْ، وَالْقَتَاتُ الَّذِي يَتَسَمَّعُ عَلَيْهِمْ وَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ثُمَّ يَنُمُّ. انْتَهَى.

(١) القاموس (ص ١١٦٤).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب ما يكره من النميمة، رقم (٦٠٥٦).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان؛ باب بيان غلط تحريم النميمة، رقم (١٠٥).

(٤) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب في القتات، رقم (٤٨٧٣).

(٥) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب البر والصلة؛ باب المنام، رقم (٢٠٢٦).

(٦) الترغيب والترهيب (٣/٣٢٣).

وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ^(١) وَاللَّفْظُ لَهُ وَمُسْلِمٌ^(٢) وَأَبُو دَاوُدَ^(٣) وَالتِّرْمِذِيُّ^(٤) وَالنَّسَائِيُّ^(٥) وَابْنُ مَاجَهَ^(٦) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِقَبْرَيْنِ يُعَذَّبَانِ فَقَالَ: إِنَّهُمَا يُعَذَّبَانِ وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ بَلَى إِنَّهُ كَبِيرٌ، أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ وَأَمَّا الْآخَرُ فَكَانَ لَا يَسْتَتِرُ مِنْ بَوْلِهِ».

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ فِي كِتَابِهِ الرُّوحِ^(٧): «قَدْ أَخْبَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الرَّجُلَيْنِ اللَّذَيْنِ رَأَاهُمَا يُعَذَّبَانِ فِي قُبُورِهِمَا، يَمْشِي أَحَدُهُمَا بِالنَّمِيمَةِ بَيْنَ النَّاسِ، وَيَتْرُكُ الْآخَرُ الْإِسْتِبْرَاءَ مِنَ الْبَوْلِ^(٨)، فَهَذَا تَرَكَ الطَّهَارَةَ الْوَاجِبَةَ. وَذَلِكَ ارْتَكَبَ السَّبَبَ الْمَوْقِعَ لِلْعَدَاوَةِ بَيْنَ النَّاسِ بِلِسَانِهِ وَإِنْ كَانَ صَادِقًا.

قَالَ وَفِي هَذَا تَنْبِيْهُ عَلَى أَنَّ الْمَوْقِعَ بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ بِالْكَذِبِ وَالزُّورِ وَالْبُهْتَانِ أَعْظَمُ عَذَابًا. كَمَا أَنَّ فِي تَرْكِ الْإِسْتِبْرَاءِ مِنَ الْبَوْلِ تَنْبِيْهُا عَلَى

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الوضوء، باب من الكبائر أن لا يستتر بوله، رقم (٢١٦).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الطهارة؛ باب الدليل على نجاسة البول ووجوب الاستبراء منه، رقم (٢٩٢).

(٣) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الطهارة، باب الاستبراء من البول، رقم (٢٠).

(٤) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب أبواب الطهارة، باب في التشديد في البول، رقم (٧٠).

(٥) أخرجه النسائي في سننه، كتاب الطهارة، باب التنزه عن البول، رقم (٣١).

(٦) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الطهارة وسننها، باب التشديد في البول، رقم (٣٤٧).

(٧) الروح (ص ٧٧).

(٨) سبق تخريجه.

أَنَّ مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ الَّتِي الْإِسْتِبْرَاءُ مِنَ الْبَوْلِ بَعْضُ وَاجِبَاتِهَا وَشُرُوطِهَا فَهُوَ أَشَدُّ عَذَابًا. انْتَهَى^(١)

وَقَدْ أَبْدَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ نُكْتَةَ ذَلِكَ وَهِيَ مِمَّا يُكْتَبُ بِالذَّهَبِ عَلَى صَفَحَاتِ الْقُلُوبِ، وَذَلِكَ أَنَّ أَوَّلَ مَا يُسْأَلُ عَنْهُ الْإِنْسَانُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَقْضَى فِيهِ الْحَقُّ ^{جَلَّالَهُ} الصَّلَاةُ وَالِدَّمَاءُ، وَالطَّهَارَةُ أَقْوَى شُرُوطِ الصَّلَاةِ وَمُقَدِّمَتُهَا، فَإِذَا لَمْ يَتَنَزَّهِ مِنَ الْبَوْلِ وَلَمْ يَسْتَبْرِئْ مِنْهُ فَقَدْ فَرَطَ فِي شَرْطِ الصَّلَاةِ، وَسَبَبُ وَقُوعِ النَّاسِ فِي سَفْكِ الدَّمَاءِ وَإِرَاقَتِهَا بِغَيْرِ حَقِّ الْعِدَاوَةِ، وَمُقَدِّمَتُهَا النَّمِيمَةُ، فَإِنَّهَا سَبَبُ الْعِدَاوَةِ، وَعَذَابُ الْقَبْرِ مُقَدِّمَةُ عَذَابِ النَّارِ، فَنَاسَبَ أَنْ يَبْدَأَ بِالْمُقَدِّمَاتِ أَوَّلًا. فَانْظُرْ هَذِهِ الْمُنَاسَبَةَ وَتَأَمَّلْهَا تَجِدْهَا فِي غَايَةِ الْمُطَابَقَةِ جَزَاءً وَفَاقًا.

(تَنْبِيْهُ): لَا خِلَافَ فِي تَحْرِيمِ الْغَيْبَةِ وَالنَّمِيمَةِ.

قَالَ ابْنُ حَزْمٍ^(٢): اتَّفَقُوا عَلَى تَحْرِيمِ الْغَيْبَةِ وَالنَّمِيمَةِ فِي غَيْرِ النَّصِيحَةِ الْوَاجِبَةِ. انْتَهَى، يَعْنِي سِوَى مَا قَدَّمْنَا.

وَهَلْ هُمَا مِنَ الْكِبَائِرِ أَوْ مِنَ الصَّغَائِرِ؟

الْمُعْتَمِدُ أَكْبَرُ مِنْ الْكِبَائِرِ.

قَالَ فِي الْإِنْصَافِ عَنِ النَّازِمِ:

وَقَدْ قِيلَ صُغْرَى غَيْبَةٍ وَنَمِيمَةٍ وَكِلْتَاهُمَا كُبْرَى عَلَى نَصِّ أَحْمَدَ

(١) الروح (ص ٧٧).

(٢) مراتب الإجماع (ص ١٥٦).

فَتَجِبُ التَّوْبَةُ مِنْهُمَا وَاسْتِحْلَالُ مَنْ اغْتَابَهُ أَوْ بَهْتَهُ أَوْ جَبَهُ بِأَنْ
وَاجَهُ بِمَا يَكْرَهُ أَوْ نَمَّ عَلَيْهِ مَا لَمْ يَتَرْتَّبْ عَلَى ذَلِكَ فِتْنَةً فَيَتُوبُ وَيَسْتَغْفِرُ
لَهُ وَلِلْمُغْتَابِ بِأَنْ يَقُولَ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي أَوْ لَنَا وَلَهُ كَمَا وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ .

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي كِتَابِهِ الْكَلِمِ الطَّيِّبِ^(١) : يَذْكُرُ عَنْ
النَّبِيِّ ﷺ «إِنَّ مِنْ كَفَّارَةِ الْغِيْبَةِ أَنْ تَسْتَغْفِرَ لِمَنْ اغْتَابَكَ تَقُولُ اللَّهُمَّ اغْفِرْ
لَنَا وَلَهُ» ذَكَرَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي الدَّعَوَاتِ^(٢) وَقَالَ فِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ .

قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ : وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِيهَا قَوْلَانِ لِلْعُلَمَاءِ هُمَا رَوَاتَانِ عَنْ
الْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَهُمَا هَلْ يَكْفِي فِي التَّوْبَةِ مِنَ الْغِيْبَةِ الْإِسْتِغْفَارُ لِلْمُغْتَابِ
أَمْ لَا بُدَّ مِنْ إِعْلَامِهِ وَتَحْلِيلِهِ^(٣) .

قَالَ : وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى إِعْلَامِهِ بَلْ يَكْفِيهِ الْإِسْتِغْفَارُ لَهُ
وَذِكْرُهُ بِمَحَاسِنِ مَا فِيهِ فِي الْمَوَاطِنِ الَّتِي اغْتَابَهُ فِيهَا . وَهَذَا اخْتِيَارُ شَيْخِ
الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ وَغَيْرِهِ . قَالَ وَالَّذِينَ قَالُوا لَا بُدَّ مِنْ إِعْلَامِهِ جَعَلُوا
الْغِيْبَةَ كَالْحُقُوقِ الْمَالِيَّةِ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا ظَاهِرٌ ، فَإِنَّ فِي الْحُقُوقِ الْمَالِيَّةِ
يَتَنَفَّعُ الْمَظْلُومُ بِعَوْدِ نَظِيرِ مَظْلَمَتِهِ إِلَيْهِ ، فَإِنْ شَاءَ أَخَذَهَا وَإِنْ شَاءَ تَصَدَّقَ
بِهَا^(٤) .

(١) الكلم الطيب (ص ١٤١) .

(٢) أخرجه البيهقي في الدعوات (٥٧٥-٢/٢١٣) .

(٣) الكلم الطيب (ص ١٤١) .

(٤) الكلم الطيب (ص ١٤١) .

وَأَمَّا فِي الْغَيْبَةِ فَلَا يُمَكِّنُ ذَلِكَ وَلَا يَحْصُلُ لَهُ بِإِعْلَامِهِ إِلَّا عَكْسُ
مَقْصِدِ الشَّارِعِ، فَإِنَّهُ يُوْغِرُ صَدْرَهُ وَيُؤْذِيهِ إِذَا سَمِعَ مَا رُمِيَ بِهِ، وَلَعَلَّهُ
يُهَيِّجُ عَدَاوَتَهُ وَلَا يَضْفُو لَهُ أَبَدًا. وَمَا كَانَ هَذَا سَبِيلَهُ فَالشَّارِعُ الْحَكِيمُ
لَا يُيَحِّحُهُ وَلَا يُجِيزُهُ، فَضْلًا عَنْ أَنْ يُوجِبَهُ وَيَأْمُرَ بِهِ، وَمَدَارُ الشَّرِيعَةِ عَلَى
تَعْطِيلِ الْمَفَاسِدِ وَتَقْلِيلِهَا لَا عَلَى تَحْصِيلِهَا وَتَكْمِيلِهَا. انْتَهَى. وَهُوَ كَمَا
تَرَى فِي غَايَةِ التَّحْقِيقِ وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ.

وَيَحْرُمُ عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ (إِفْشَاءُ) أَيِ نَشْرِ وَإِذَاعَةِ سِرٍّ، وَهُوَ مَا يُكْتَمُ
كَالسَّرِيرَةِ وَجَمْعُهُ أَسْرَارٌ وَسَرَائِرُ. قَالَ فِي الْقَامُوسِ^(١): فَشَا خَبْرُهُ فَشَوْا
وَفُشُوا وَفُشِيًّا انْتَشَرَ وَأَفْشَاهُ نَشَرُهُ. وَلَعَلَّهُ يَحْرُمُ حَيْثُ أُمِرَ بِكْتَمِهِ أَوْ دَلَّتْهُ
قَرِينَةٌ عَلَى كِتْمَانِهِ أَوْ مَا كَانَ يُكْتَمُ عَادَةً.

أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ^(٢) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ «إِذَا حَدَّثَ رَجُلٌ رَجُلًا
بِحَدِيثٍ ثُمَّ التَّمَتَ فَهُوَ أَمَانَةٌ».

قَالَ فِي الْفُرُوعِ^(٣): حُرْمٌ فِي أَسْبَابِ الْهِدَايَةِ إِفْشَاءُ السِّرِّ.

وَفِي الرِّعَايَةِ^(٤) يَحْرُمُ إِفْشَاءُ السِّرِّ الْمُضِرِّ. انْتَهَى.

وَلَمَّا عَرَضَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِنْتَهُ حَفْصَةَ لِأَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَلَمْ يُجِبْهُ بِشَيْءٍ
قَالَ لَهُ بَعْدَ أَنْ دَخَلَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَعَلَّكَ وَجَدْتَ عَلَيَّ حِينَ عَرَضْتَ

(١) القاموس (ص ١٣٢١).

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب في نقل الحديث، رقم (٤٨٧٠).

(٣) الفروع لابن مفلح: (٣٩٢/٨).

(٤) ينظر: الفروع لابن مفلح: (٣٩٢/٨).

عَلَيَّ حَفْصَةَ فَلَمْ أَرْجِعْ إِلَيْكَ شَيْئًا، فَقَالَ نَعَمْ، فَقَالَ إِنَّهُ لَمْ يَمْنَعْ أَنْ أَرْجِعَ إِلَيْكَ فِيمَا عَرَضْتُ عَلَيَّ إِلَّا أَنِّي كُنْتُ عَلِمْتُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ذَكَرَهَا فَلَمْ أَكُنْ لِأَفْشِي سِرَّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^(١).

وَقَالَ أَنَسُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا أَلْعَبُ مَعَ الْغُلَمَانِ فَسَلَّمَ عَلَيْنَا فَبَعَثَنِي فِي حَاجَةٍ فَأَبْطَأْتُ عَلَى أُمِّي، فَلَمَّا جِئْتُ قَالَتْ مَا حَبَسَكَ؟ قُلْتُ بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَاجَةٍ، قَالَتْ مَا حَاجَتُهُ؟ قُلْتُ إِنَّهَا سِرٌّ قَالَتْ لَا تُخْبِرَنَّ بِسِرِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَحَدًا. قَالَ أَنَسُ: وَاللَّهِ لَوْ حَدَّثْتُ بِهِ أَحَدًا لَحَدَّثْتُكَ بِهِ يَا ثَابِتُ»^(٢).

وَقَالَ الْحُكَمَاءُ: ثَلَاثَةٌ لَا يَنْبَغِي لِلْعَاقِلِ أَنْ يَقْدَمَ عَلَيْهَا: شَرْبُ السُّمِّ لِلتَّجَرِبَةِ، وَإِفْشَاءُ السِّرِّ إِلَى الْقَرَابَةِ وَالْحَاسِدِ وَإِنْ كَانَ ثِقَةً، وَرُكُوبُ الْبَحْرِ وَإِنْ كَانَ فِيهِ غَنًى.

وَيُرْوَى: أَصْبِرُ النَّاسِ مَنْ لَا يُفْشِي سِرَّهُ إِلَى صَدِيقِهِ مَخَافَةَ التَّقَلُّبِ يَوْمًا مَا. وَقَالَ بَعْضُ الْحُكَمَاءِ: الْقُلُوبُ أَوْعِيَةُ الْأَسْرَارِ، وَالشُّفَاهُ أَقْفَالُهَا، وَالْأَلْسُنُ مَفَاتِيحُهَا، فَلْيَحْفَظْ كُلُّ مِنْكُمْ مَفَاتِيحَ سِرِّهِ. وَقَالَ أَكْثَرُ بَنِي صَيْفِي^(٣): إِنَّ سِرَّكَ مِنْ دَمِكَ، فَانْظُرْ أَيْنَ تُرِيقُهُ.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب عرض الإنسان ابنته أو أخته على أهل الخير، رقم (٥١٢٢).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أنس بن مالك، رقم (٢٤٨٢).

(٣) الآداب الشرعية: (٢/٢٦٨).

قَالَ الشَّاعِرُ^(١):

فَلَا تُخْبِرْ بِسِرِّكَ كُلُّ سِرٍّ إِذَا مَا جَاوَزَ الْإِثْنَيْنِ فَاشٍ
وَقَالَتْ طَائِفَةٌ^(٢): إِنَّمَا السِّرُّ مَا أَسْرَزْتَهُ فِي نَفْسِكَ لَمْ تُبْدِهِ إِلَى
أَحَدٍ.

قَالَ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(٣): مَا اسْتَوْدَعْتَ رَجُلًا سِرًّا فَأَفْشَاهُ
فَلَمْ تَهْ لِي أَنِّي كُنْتُ بِهِ أَضِيقُ صَدْرًا حَيْثُ اسْتَوْدَعْتَهُ إِيَّاهُ.

وَالِي ذَا ذَهَبَ الْقَائِلُ^(٤):

إِذَا مَا ضَاقَ صَدْرُكَ عَنْ حَدِيثٍ فَأَفْشَتْهُ الرِّجَالُ فَمَنْ تَلُومُ
إِذَا عَاتَبْتَ مَنْ أَفْشَى حَدِيثِي وَسِرِّي عِنْدَهُ فَأَنَا الظُّلُومُ
فَإِنِّي حِينَ أَسْأَمُ حَمَلَ سِرِّي وَقَدْ ضَمَنْتَهُ صَدْرِي مَشُومُ
وَلَسْتُ مُحَدِّثًا سِرِّي خَلِيلًا وَلَا عُرْسِي إِذَا خَطَرَتْ هُمُومُ
وَأَظْهَوِي السَّرَّ دُونَ النَّاسِ إِنِّي لِمَا أُسْتَوْدَعْتُ مِنْ سِرٍّ كَتُومُ
وَالْحَاصِلُ أَنَّ عَلَى الْعَاقِلِ كِتْمَانَ السِّرِّ، وَاللَّهُ وَلِيُّ الْأَمْرِ.

(ثُمَّ) حَرَفُ عَطْفٍ تُفِيدُ التَّرْتِيبَ وَالتَّرَاحِي، وَكَأَنَّهُ عَطَفَ بِهَا عَلَى
مَا قَبْلَهَا لِشِدَّةِ حُرْمَةِ اللَّعْنِ، فَبَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا قَبْلَهُ بَوْنٌ فِي الْحُرْمَةِ.

فَيَحْرُمُ إِفْشَاءَ (لَعْنٍ) وَأَصْلُهُ الطَّرْدُ وَالْإِبْعَادُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَمِنْ
الْخَلْقِ السَّبِّ وَالِدُّعَاءِ كَمَا فِي النِّهَايَةِ.

(١) الآداب الشرعية: (٢/٢٦٨).

(٢) الآداب الشرعية: (٢/٢٦٩).

(٣) الآداب الشرعية: (٢/٢٦٩).

(٤) الآداب الشرعية: (٢/٢٦٩).

وَفِي الْقَامُوسِ^(١): لَعَنَهُ كَمَنَعَهُ طَرَدَهُ وَأَبْعَدَهُ فَهُوَ لَعِينٌ وَمَلْعُونٌ وَالْجَمْعُ مَلَاعِينٌ وَالْأَسْمُ اللَّعَانُ وَاللَّعَانِيَّةُ، وَاللُّعْنَةُ بِالضَّمِّ مَنْ يَلْعَنُهُ النَّاسُ، وَكُھْمَزَةُ الْكَثِيرِ اللَّعْنُ لَهُمْ.

(مُقَيَّدٌ) أَي لِمُعَيَّنٍ فَيَحْرُمُ لَعْنُ الْإِنْسَانِ بِعَيْنِهِ أَوْ دَابَّةٍ، وَأَمَّا الْكُفَّارُ عُمُومًا فَلَا يَحْرُمُ كَمَا سَنَذْكُرُهُ.

قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «إِنَّ مِنْ أَكْبَرِ الْكَبَائِرِ أَنْ يَلْعَنَ، الرَّجُلُ وَالِدَيْهِ. قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَكَيْفَ يَلْعَنُ الرَّجُلُ وَالِدَيْهِ؟ قَالَ: يَسُبُّ أَبَا الرَّجُلِ فَيَسُبُّ أَبَاهُ، وَيَسُبُّ أُمَّهُ فَيَسُبُّ أُمَّهُ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(٢) وَغَيْرُهُ^(٣) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(٤) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ «لَا يَنْبَغِي لِصِدِّيقٍ أَنْ يَكُونَ لَعَانًا».

وَأَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ^(٥) عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ «مَرَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَبِي بَكْرٍ وَهُوَ يَلْعَنُ بَعْضَ رَقِيقِهِ، فَالْتَفَتَ إِلَيْهِ وَقَالَ: لَعَانِينَ وَصِدِّيقِينَ، كَلَّا وَرَبِّ

(١) القاموس: (ص ١٢٣١).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب لا يسب الرجل والديه، رقم (٥٩٧٣). من حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب بيان الكبائر وأكبرها، رقم (٩٠). وأبو داود في سننه؛ كتاب الأدب، باب في بر الوالدين، رقم (٥١٤٣). والترمذي في سننه، كتاب البر والصلة، باب عقوب الوالدين، رقم (١٩٠٢). من حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة والآداب، باب النهي عن لعن الدواب وغيرها، رقم (٢٥٩٧).

(٥) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٥١٥٤-٤/٢٩٤).

الْكَعْبَةِ. فَعَتَقَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ بَعْضَ رَقِيقِهِ، قَالَ ثُمَّ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ لَا أَعُودُ.

وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ ^(١) وَمُسْلِمٌ ^(٢) «لَعْنُ الْمُؤْمِنِ كَقَتْلِهِ»، وَالطَّبْرَانِيُّ ^(٣) بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا إِذَا رَأَيْنَا الرَّجُلَ يَلْعَنُ أَخَاهُ رَأَيْنَا أَنْ قَدْ أَتَى أَبَا مِنْ الْكِبَائِرِ.

وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ ^(٤) عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا لَعَنَ شَيْئًا صَعِدَتْ اللَّعْنَةُ إِلَى السَّمَاءِ فَتُغْلَقُ أَبْوَابُ السَّمَاءِ دُونَهَا ثُمَّ تَهْبِطُ إِلَى الْأَرْضِ فَتُغْلَقُ أَبْوَابُهَا دُونَهَا ثُمَّ تَأْخُذُ يَمِينًا وَشِمَالًا، فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مَسَاغًا رَجَعَتْ إِلَى الَّذِي لَعَنَ، فَإِنْ كَانَ أَهْلًا وَإِلَّا رَجَعَتْ إِلَى قَائِلِهَا».

وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ ^(٥) عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ «بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ وَامْرَأَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ عَلَى نَاقَةٍ فَضَجِرَتْ فَلَعَنَتْهَا، فَسَمِعَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: خُذُوا مَا عَلَيْهَا وَدَعُوهَا؛

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب من كفر أخاه بغير تأويل فهو كما قال، رقم (٦١٠٥).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه وأن من قتل نفسه بشيء عذب به في النار وأنه لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة، رقم (١١٠).

(٣) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٦٦٧٤-٦/٣٨٠).

(٤) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب في اللعن، رقم (٤٩٠٧).

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة والآداب، باب النهي عن لعن الدواب وغيرها، رقم (٢٥٩٥).

فَإِنَّهَا مَلْعُونَةٌ، قَالَ عِمْرَانُ: فَكَأَنِّي أَرَاهَا الْآنَ تَمْشِي فِي النَّاسِ مَا يَعْزُضُ. لَهَا أَحَدٌ.

وَقَدْ «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ لَعْنِ الدَّيْكِ فَقَالَ: لَا تَلْعَنُهُ وَلَا تَسَبَّهُ فَإِنَّهُ يَدْعُو إِلَى الصَّلَاةِ»^(١).

وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ^(٢) وَالتِّرْمِذِيُّ^(٣) وَابْنُ حِبَّانَ فِي صَحِيحِهِ^(٤) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ رَجُلًا لَعَنَ الرِّيحَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ فَقَالَ لَا تَلْعَنُ الرِّيحَ فَإِنَّهَا مَأْمُورَةٌ، مَنْ لَعَنَ شَيْئًا لَيْسَ لَهُ بِأَهْلٍ رَجَعَتْ اللَّعْنَةُ عَلَيْهِ».

وَفُهِمَ مِنْ قَوْلِهِ (قَيْد) انْتِفَاءُ الْحُرْمَةِ بِلَعْنِ غَيْرِ الْمُقَيَّدِ مِنْ فِرْقِ أَهْلِ الضَّلَالِ وَالْفُسُوقِ وَالْوَبَالِ لِصَرِيحِ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ وَالْأَخْبَارِ الْمُصْطَفَوِيَّةِ.

قَالَ جَلَّ شَأْنُهُ ﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [هُود: ١٨] وَقَالَ -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- «لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى»^(٥) فَيَجُوزُ لَعْنُ الْكُفَّارِ عَامًّا.

وَهَلْ يَجُوزُ لَعْنُ كَافِرٍ مُعَيَّنٍ؟

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، (٩٧٩٦-١٠/١٦).

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب في اللعن، رقم (٤٩١٠).

(٣) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب البر والصلة، باب اللعنة، رقم (١٩٧٨).

(٤) أخرجه ابن حبان في صحيحه (٥٧٤٥-١٣/٥٥).

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز، باب ما يكره من اتخاذ المساجد على القبور، رقم (١٣٣٠)، ومسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب النهي عن بناء المساجد على القبور، رقم (٥٢٩).

قَالَ فِي الْأَدَابِ الْكُبْرَى^(١): عَلَى رِوَايَتَيْنِ، وَظَاهِرُ النَّظْمِ الْمَنْعُ وَهُوَ الْمَذْهَبُ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَام^(٢): وَلَعَنُ تَارِكُ الصَّلَاةِ عَلَى وَجْهِ الْعُمُومِ جَائِزٌ، وَأَمَّا لَعْنُهُ الْمُعَيَّنَ فَلْأَوَّلَى تَرْكُهَا لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يَتُوبَ.

١٤- وَفُحْشٌ وَمَكْرٌ وَالْبَدَاءُ خَدِيعَةٌ وَسُخْرِيَةٌ وَالْهَزْوُ وَالْكَذِبُ قِيْدٌ

(و) يَحْرُمُ عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ (فُحْشٌ) بِضَمِّ الْفَاءِ وَسُكُونِ الْحَاءِ الْمُهِمَلَةِ وَبِالشَّيْنِ الْمُعْجَمَةِ، وَأَصْلُهُ كُلُّ مَا اشْتَدَّ قُبْحُهُ مِنَ الذُّنُوبِ وَالْمَعَاصِي كَمَا فِي نَهَايَةِ ابْنِ الْأَثِيرِ.

وَلَمَّا قَالَتْ عَائِشَةُ لِيَهُودٍ مَا قَالَتْ، قَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفُحْشَ وَلَا التَّفَاحُشَ»^(٣)، أَرَادَ بِالْفُحْشِ التَّعَدِّيَ فِي الْقَوْلِ وَالْجَوَابِ لَا الْفُحْشَ الَّذِي هُوَ مِنْ قَذَعِ الْكَلَامِ وَرَدِيهِ. وَالتَّفَاحُشُ تَفَاعُلٌ مِنْهُ وَقَدْ يَكُونُ الْفُحْشُ بِمَعْنَى الزِّيَادَةِ وَالْكَثَرَةِ، وَمِنْهُ حَدِيثٌ بَعْضُهُمْ وَقَدْ سُئِلَ عَنْ دَمِ الْبَرَاغِيثِ فَقَالَ إِنْ لَمْ يَكُنْ فَاحِشًا فَلَا بَأْسَ.

وَفِي شَرْحِ الْبُخَارِيِّ لِلْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ^(٤): الْفُحْشُ كُلُّ مَا خَرَجَ عَنْ مِقْدَارِهِ حَتَّى يُسْتَقْبَحَ وَيُدَمَّ، وَيَدْخُلُ فِي الْقَوْلِ وَالْفِعْلِ وَالصِّفَةِ، يُقَالُ

(١) الآداب الشرعية (١/٢٦٩).

(٢) الفتاوى الكبرى لابن تيمية: (٣٩/٢).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب السلام، باب النهي عن ابتداء أهل الكتاب بالسلام وكيف يرد عليهم، رقم (٢١٦٥).

(٤) فتح الباري لابن حجر: (٤٥٣/١٠).

طَوِيلٌ فَاحِشُ الطُّولِ إِذَا أَفْرَطَ فِي طَوْلِهِ، لَكِنَّ اسْتِعْمَالَهُ فِي الْقَوْلِ أَكْثَرُ.
وَالْمُرَادُ هُنَا بِالْفُحْشِ الْكَلَامُ الْقَبِيحُ.

وَفِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ^(١) عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «أَنَّ يَهُودًا أَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ فَقَالُوا السَّامُ عَلَيْكُمْ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَلَيْكُمْ السَّامُ وَلَعْنَةُ اللَّهِ وَعَظَبُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ. قَالَ: مَهْلًا يَا عَائِشَةُ عَلَيْكَ بِالرَّفْقِ وَإِيَّاكَ وَالْعُنْفَ وَالْفُحْشَ».

وَفِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾ [الْإِسْرَافِ: ٣٣] قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ: كُلُّ مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ فَهُوَ فَاحِشٌ.
وَأَكْثَرُ اسْتِعْمَالِ الْفَاحِشَةِ فِي الزُّنَا وَاللُّوَاطَةِ وَلَيْسَ مُرَادًا هُنَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(و) يَحْرُمُ أَيْضًا (مَكْرٌ) وَهُوَ كَمَا فِي الْقَامُوسِ^(٢) وَالنِّهَايَةِ^(٣)
وَعَيْرِهِمَا^(٤) الْخِدَاعُ.

قَالَ فِي لُغَةِ الْإِقْنَاعِ: مَكْرٌ مَكْرًا مِنْ بَابِ قَتَلَ فَهُوَ مَا كَرَّ،
وَأَمَّا مَكْرٌ بِالْأَلْفِ لُغَةٌ.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب لم يكن النبي ﷺ فاحشا ولا متفحشا، رقم (٦٠٣٠).

(٢) القاموس المحيط (٤٧٧).

(٣) النهاية (٣٤٩/٤).

(٤) لسان العرب (١٨٣/٥).

وَفِي النِّهَايَةِ^(١) فِي قَوْلِهِ ﷺ «اللَّهُمَّ أَمْكُرْ لِي وَلَا تَمْكُرْ بِي»^(٢) مَكْرُ اللَّهِ إِيقَاعُ بَلَائِهِ بِأَعْدَائِهِ دُونَ أَوْلِيَائِهِ، وَقِيلَ هُوَ اسْتِدْرَاجُ الْعَبْدِ بِالطَّاعَاتِ فَيَتَوَهَّمُ أَنَّهَا مَقْبُولَةٌ وَهِيَ مَرْدُودَةٌ. وَالْمَعْنَى أَلْحَقْ مَكْرَكَ بِأَعْدَائِي لَا بِي. قَالَ وَأَصْلُ الْمَكْرِ الْخِدَاعُ، يُقَالُ مَكَرَ يَمْكُرُ مَكْرًا. انْتَهَى

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ^(٣): مَذْهَبُ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَأَائِمَّتِهَا أَنْ يَصِفُوا اللَّهَ تَعَالَى بِمَا وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ وَبِمَا وَصَفَهُ بِهِ رَسُولُهُ مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ وَلَا تَعْطِيلٍ وَلَا تَكْثِيفٍ وَلَا تَمْثِيلٍ، وَلَا يَجُوزُ نَفْيُ صِفَاتِ اللَّهِ الَّتِي وَصَفَ بِهَا نَفْسَهُ وَلَا تَمْثِيلُهَا بِصِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ.

وَقَالَ الْمُؤَوَّلُونَ: الْمَكْرُ فِي الْأَصْلِ حِيلَةٌ يُتَوَصَّلُ بِهَا إِلَى مَضَرَّةِ الْغَيْرِ، وَاللَّهُ مُنَزَّهٌ عَنْ ذَلِكَ فَلَا يُمَكِّنُ إِسْنَادَهُ إِلَيْهِ سُبْحَانَهُ إِلَّا بِطَرِيقِ الْمُشَاكَلَةِ. انْتَهَى

أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ^(٤) أَنَّهُ ﷺ قَالَ «مَنْ خَبَبَ زَوْجَةَ امْرِئٍ أَوْ مَمْلُوكَةٍ فَلَيْسَ مِنَّا» وَمَعْنَى خَبَبَ: أَيُّ أَفْسَدَ وَخَدَعَ.

(و) يَحْرُمُ أَيْضًا (الْبَدَاءُ).

قَالَ فِي الْمَشَارِقِ^(٥): بَذَا يَبْذُو بَذَا فَحَشَ فِي الْقَوْلِ..

(١) النِّهَايَةُ (٣٤٩/٤).

(٢) أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (١٩١٠-١/٧٠١).

(٣) مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى (١٩٥/٥).

(٤) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي سَنَنِهِ، كِتَابُ الْأَدَبِ، بَابُ فِيمَنْ خَبَبَ مَمْلُوكًا عَلَى مَوْلَاهُ، رَقْم (٥١٧٢).

(٥) مَشَارِقُ الْأَنْوَارِ (٨٢/١).

أَخْرَجَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَرِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ ^(١) وَالتِّرْمِذِيُّ ^(٢) وَابْنُ حَبَّانَ فِي صَحِيحِهِ ^(٣) وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «الْحَيَاءُ مِنَ الْإِيمَانِ، وَالْإِيمَانُ فِي الْجَنَّةِ، وَالْبَذَاءُ فِي الْجَفَاءِ، وَالْجَفَاءُ فِي النَّارِ».

(و) يَحْرُمُ أَيْضًا (خَدِيعَةٌ) أَيَّ إِرَادَةِ الْمَكْرُوهِ بِالْمُسْلِمِ.

قَالَ فِي الْقَامُوسِ ^(٤): خَدَعَهُ كَمَنَعَهُ خَدْعًا وَيُكْسِرُ خَتْلَهُ وَأَرَادَ بِهِ الْمَكْرُوهَ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُ كَاخْتَدَعَهُ فَانْخَدَعَ وَالْإِسْمُ الْخَدِيعَةُ، وَالْحَرْبُ خُدْعَةٌ مُثَلَّثَةٌ وَكَهْمَزَةٌ.

قَالَ فِي الْمَشَارِقِ ^(٥) فِي قَوْلِهِ ﷺ «الْحَرْبُ خُدْعَةٌ» ^(٦) كَذَا لِأَبِي ذَرٍّ وَأَكْثَرُ الرُّوَايَاتِ لِلصَّحِيحَيْنِ، وَضَبَطَهَا الْأَصِيلِيُّ خُدْعَةً بِالضَّمِّ.

قَالَ أَبُو ذَرٍّ ^(٧): لُغَةُ النَّبِيِّ ﷺ بِالْفَتْحِ وَبِهِ قَالَ الْأَصْمَعِيُّ وَغَيْرُهُ، وَحَكَى يُونُسُ فِيهِ الْوُجْهَيْنِ وَوَجْهًا ثَالِثًا خُدْعَةً بِضَمِّ الْحَاءِ وَفَتْحِ الدَّالِ، وَلُغَةً رَابِعَةً بِفَتْحِهِمَا.

(١) أخرجه أحمد في مسنده (١٠٥١٩-١٠٥١/٢).

(٢) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب البر والصلة، باب الحياء، رقم (٢٠٠٩).

(٣) أخرجه ابن حبان في صحيحه (٦٠٩-٣٧٤/٢).

(٤) القاموس (ص ٧١٢).

(٥) مشارق الأنوار (١/٢٣١).

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب الحرب خدعة، رقم

(٣٠٢٩). ومسلم في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب جواز الخداع في الحرب،

رقم (١٧٣٩).

(٧) مشارق الأنوار (١/٢٣١).

فَالْخُدْعَةُ يَعْنِي بَفَتْحِ الْخَاءِ وَسُكُونِ الدَّالِ الْمُهْمَلَةِ بِمَعْنَى أَنْ أَمَرَهَا
يَنْقَضِي بِخُدْعَةٍ وَاحِدَةٍ يَخْدَعُ بِهَا الْمَخْدُوعَ فَتَزَلُّ قَدَمُهُ وَلَا يَجِدُ لَهَا تَلَافِيًا
وَلَا إِقَالَةً، فَكَأَنَّهُ نَبَّهَ عَلَى أَخْذِ الْحَذَرِ مِنْ مِثْلِ ذَلِكَ. وَمَنْ ضَمَّ الْخَاءَ
وَسَكَّنَ الدَّالَ فَمَعْنَاهُ أَنَّهَا تَخْدَعُ يَعْنِي أَهْلَهَا وَمُبَاشِرِيهَا. وَمَنْ ضَمَّ الْخَاءَ
وَفَتْحَ الدَّالَ نَسَبَ الْفِعْلَ إِلَيْهَا أَيْ تَخْدَعُ هِيَ مَنْ اِطْمَأَنَّ إِلَيْهَا وَأَنَّ أَهْلَهَا
يُخْدَعُونَ فِيهَا. وَمَنْ فَتَحَهُمَا جَمِيعًا كَانَ جَمْعُ خَادِعٍ يَعْنِي أَنَّ أَهْلَهَا بِهِذِهِ
الصِّفَةِ فَلَا يُطْمَأَنُّ إِلَيْهِمْ كَأَنَّهُ قَالَ أَهْلُ الْحَرْبِ خُدْعَةٌ ثُمَّ حَذَفَ
الْمُضَافَ.

قَالَ وَأَصْلُ الْخُدَعِ إِظْهَارُ أَمْرٍ وَإِضْمَارُ خِلَافِهِ، وَيُقَالُ خُدِعَ الطَّرِيقُ
فَسَدَ فَكَأَنَّ الْخِدَاعَ يُفْسِدُ تَدْبِيرَ الْمَخْدُوعِ وَيُقِيلُ رَأْيَهُ.

وَقَالَ فِي الصَّحَاحِ^(١): خَدَعَهُ يَخْدَعُهُ خُدْعًا وَخِدْعًا أَيْضًا بِالْكَسْرِ
مِثْلَ سَحَرَهُ سِحْرًا أَيْ خَتَلَهُ وَأَرَادَ بِهِ الْمَكْرُوهَ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُ وَالِاسْمُ
الْخَدِيعَةُ انْتَهَى.

قُلْتُ: ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُحَدِّثِينَ مِنْ أَهْلِ الْغَرِيبِ بَلْ صَرِيحُهُ أَنَّهَا
تُرَوَّى عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجِهٍ مِنْ حَيْثُ اللَّعَةُ، وَمُقْتَضَى مَا ذَكَرْنَاهُ عَنْ
الْقَامُوسِ^(٢) وَالْمَشَارِقِ^(٣) بِضَمِّ مَا أَهْمَلَهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلَى مَا ذَكَرَهُ

(١) الصحاح (١٢٠١/٣).

(٢) القاموس (ص ٧١٢).

(٣) مشارق الأنوار (٢٣١/١).

أَنَّهَا خَمْسُ لُغَاتٍ فَإِنَّ الْقَامُوسَ^(١) قَالَ الْحَرْبُ خُدْعَةٌ مُثْلَثَةٌ وَكَهْمَزَةٌ وَلَا شَكَّ أَنَّ مُرَادَهُ مُثْلَثَةُ الْخَاءِ مَعَ سُكُونِ الدَّالِ، وَقَوْلُهُ كَهْمَزَةٌ أَيْ بِضَمِّ الْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ وَفَتْحِ الدَّالِ الْمُهْمَلَةِ وَأَهْمَلَ مَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمَشَارِقِ مِنْ فَتْحِ الْخَاءِ وَالدَّالِ مَعًا، وَأَهْمَلَ صَاحِبُ الْمَشَارِقِ فَتْحَ الْخَاءِ وَسُكُونَ الدَّالِ لِكِنَّهُ غَيْرُ وَارِدٍ عَلَى صَاحِبِ الْقَامُوسِ، لِأَنَّ مَنْ رَوَاهُ خُدْعَةٌ بَفَتْحِهِمَا فَهُوَ جَمْعُ خَادِعٍ كَمَا بَيَّنَّهُ صَاحِبُ الْمَشَارِقِ، وَإِنَّمَا يَرُدُّ عَلَى الْمَشَارِقِ إِهْمَالُ لُغَةِ الْفَتْحِ مَعَ السُّكُونِ فَاحْفَظْهُ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

قَالَ اللَّهُ ﷻ فِي حَقِّ الْمُنَافِقِينَ ﴿يُحْدِثُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [البقرة: ٩] قَالَ الْبَيْضاوي: الْخُدْعُ أَنْ تُوهِمَ غَيْرَكَ خِلَافَ مَا تُخْفِيهِ مِنْ الْمَكْرُوهِ لِتُنْزِلَهُ عَمَّا هُوَ بِصَدَدِهِ، وَأَصْلُهُ الْإِخْفَاءُ، وَمِنْهُ الْمَخْدَعُ لِلْخِزَانَةِ وَالْأَخْدَعَانِ لِعَرَفَيْنِ خَفِيفَيْنِ فِي الْعُنُقِ. وَخَدَاعُهُمْ مَعَ اللَّهِ لَيْسَ عَلَى ظَاهِرِهِ لِأَنَّهُ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ خَافِيَةٌ وَلَا نَهْمٌ لَمْ يَقْصِدُوا خَدِيعَتَهُ، بَلْ الْمُرَادُ إِمَّا مُخَادَعَةَ رَسُولِهِ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ أَوْ عَلَى أَنَّ مُعَامَلَةَ الرَّسُولِ مُعَامَلَةَ اللَّهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ خَلِيفَتُهُ، وَأَمَّا أَنْ صُورَةَ صُنْعِهِمْ مَعَ اللَّهِ مِنْ إظهارِ الْإِيمَانِ وَاسْتِبْطَانِ الْكُفْرِ وَصُنْعِ اللَّهِ مَعَهُمْ بِإِجْرَاءِ أَحْكَامِ الْمُسْلِمِينَ عَلَيْهِمْ وَهُمْ عِنْدَهُ أَحَبُّ الْكُفَّارِ وَأَهْلُ الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ اسْتِدْرَاجًا لَهُمْ، وَامْتِثَالَ الرَّسُولِ وَالْمُؤْمِنِينَ أَمَرَ اللَّهُ فِي إِخْفَاءِ حَالِهِمْ وَإِجْرَاءِ حُكْمِ الْإِسْلَامِ عَلَيْهِمْ مُجَازَاةً لَهُمْ بِمِثْلِ صَنِيعِهِمْ صُورَةَ صُنْعِ الْمُخَادِعِينَ.

وَفِي الْقَامُوسِ^(١): وَإِذَا خَادَعُوا الْمُؤْمِنِينَ فَقَدْ خَادَعُوا اللَّهَ. وَقَالَ الْجَلَالُ السُّيُوطِيُّ: وَالْمُخَادَعَةُ هُنَا مِنْ وَاحِدٍ كَعَاقَبْتُ اللَّصَّ وَذَكَرُ اللَّهَ فِيهَا تَحْسِينٌ. انْتَهَى

الْخَدِيعَةُ لَا تَلِيقُ بِالْمُؤْمِنِينَ، إِذْ هِيَ تُنَافِي النُّصْحَ وَسَلَامَةَ الصُّدُورِ وَالْمُودَّةَ وَالْمَحَبَّةَ، وَتُنْبِتُ الْإِثْمَ وَالْبَغْيَ وَالْغِلَّ وَالْحَسَدَ وَالْحِقْدَ.

وَأَخْرَجَ ابْنُ مَاجَهَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ^(٢) وَالْبَيْهَقِيُّ وَغَيْرُهُمَا^(٣) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ النَّاسِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: كُلُّ مَحْمُومٍ الْقَلْبِ صَدُوقِ اللِّسَانِ. قَالُوا صَدُوقُ اللِّسَانِ نَعْرِفُهُ فَمَا مَحْمُومُ الْقَلْبِ؟ قَالَ: هُوَ التَّقِيُّ النَّقِيُّ لَا إِثْمَ فِيهِ وَلَا بَغْيٍ وَلَا غِلٍّ وَلَا حَسَدٍ».

(و) يَحْرُمُ (سُخْرِيَّةٌ وَالْهَزْوُ) وَهُمَا لَفْظَانِ مُتَرَادِفَانِ مَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ. قَالَ الْجَوْهَرِيُّ^(٤): الْهَزْوُ السُّخْرِيَّةُ وَفِي الْحَدِيثِ «أَتَسَخَّرُ مِنِّي وَأَنْتَ الْمَلِكُ»^(٥)؟ أَيُّ أَنْهَزَأُ بِي.

وَفِي الْقَامُوسِ^(٦): هَزَأَ مِنْهُ وَبِهِ كَمَنَعَ وَسَمِعَ هُزْأً وَهَزْأً وَمَهْزَأَةً سَخَرَ كَتَهَزَأَ وَاسْتَهَزَأَ، وَرَجُلٌ هُزَأَ بِالضَّمِّ يَهْزَأُ مِنْهُ وَكَهَمْزَةٍ يَهْزَأُ

(١) القاموس (ص ٧١٢).

(٢) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الزهد، باب الورع والتقوى، رقم (٤٢١٦).

(٣) أخرجه الطبراني في مسند الشاميين (١٢١٨-٢/٢١٧).

(٤) الصحاح (١/٨٣).

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الرقاق، باب صفة الجنة والنار، رقم (٦٥٧١).

ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب آخر أهل النار خروجاً، رقم (١٨٦).

(٦) القاموس (ص ٥٧).

بِالنَّاسِ . وَقَالَ سَخَّرَ مِنْهُ وَبِهِ كَفَّرَحَ سَخَرًا وَسُخْرًا وَسُخْرَةً هَزِيءٌ كَأَسْتَخَرَ
وَالِاسْمُ السُّخْرِيَّةُ .

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِّنْ قَوْمٍ عَسَىٰ أَن
يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِّنْ نِّسَاءٍ عَسَىٰ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُمْ﴾ [الْمُحْجَرَاتِ: ١١] قَالَ
الضَّحَّاكُ^(١) : نَزَلَتْ فِي وَفْدِ تَمِيمٍ كَانُوا يَسْتَهْزِئُونَ بِفُقَرَاءِ أَصْحَابِ
النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَ عَمَّارٍ وَخَبَّابٍ وَبِلَالٍ وَصُهَيْبٍ وَسَلْمَانَ وَسَالِمٍ مَوْلَى
أَبِي حَذِيفَةَ لَمَّا يَرَوْنَ مِنْ رِّثَاةٍ حَالِهِمْ .

وَالْقَوْمُ وَإِنْ كَانَ اسْمًا يَجْمَعُ الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ يَخْتَصُّ
بِالرِّجَالِ ، فَمِنْ ثَمَّ عَطَفَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ ﴿وَلَا نِسَاءٌ مِّنْ نِّسَاءٍ﴾ .

(و) يُحَرِّمُ (الْكَذِبَ) لَا مُطْلَقًا بَلْ (قَيَّدَ) تَحْرِيمَهُ

١٥- بَغِيرِ خِدَاعِ الْكَافِرِينَ بِحَرْبِهِمْ وَلِلْعَرْسِ أَوْ إِصْلَاحِ أَهْلِ التَّنَكُّدِ
(بَغِيرِ) أَحَدِ ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ :

الْأَوَّلُ : إِذَا كَانَ بَغِيرِ (خِدَاعِ الْكَافِرِينَ) ، وَتَقَدَّمَ أَنَّ الْخِدَاعَ إِرَادَةُ
الْمَكْرُوهِ بِالْإِنْسَانِ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُ ، وَتَقَدَّمَ قَوْلُهُ ﷺ : «الْحَرْبُ
خُدْعَةٌ» .

وَالْكَافِرِينَ جَمْعُ كَافِرٍ مِنَ الْكُفْرِ وَهُوَ ضِدُّ الْإِيمَانِ وَبِفَتْحٍ كَالْكُفُورِ
وَالْكُفْرَانِ بِضَمِّهِمَا وَكَفَرَ نِعْمَةً اللَّهُ وَبِهَا كُفُورًا وَكُفْرَانًا جَحَدَهَا وَسَتَرَهَا .

(بَحْرِبِهِمْ) أَي فِي أَمْرِ حَرْبِهِمْ وَجِهَادِهِمْ وَمَا يُتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى خِذْلَانِهِمْ وَفَشْلِهِمْ.

الثَّانِي: (وَالْعَرَسِ) يَعْنِي الزَّوْجَةَ، وَهِيَ بِكَسْرِ الْعَيْنِ قَالَ فِي الْقَامُوسِ: الْعَرَسُ بِالْكَسْرِ امْرَأَةُ الرَّجُلِ وَرَجُلُهَا جَمْعُهُ أَغْرَاسٌ.

وَالْمَوْضِعُ الثَّلَاثُ: مَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ (أَوْ) يَكُونُ الْكَذِبُ لِعَيْرِ (إِصْلَاحِ) ذَاتِ بَيْنٍ (أَهْلِ التَّنَكُّدِ) بِمَا يُذْهَبُ وَغَرَّ صُدُورِهِمْ وَيَجْمَعُ شَمْلَهُمْ وَيَضُمُّ جَمَاعَتَهُمْ وَيُزِيلُ فُرْقَهُمْ. وَالْإِصْلَاحُ ضِدُّ الْإِفْسَادِ.

قَالَ فِي الْقَامُوسِ^(١): الصَّلَاحُ ضِدُّ الْفُسَادِ، وَأَصْلَحَهُ ضِدُّ أَفْسَدَهُ، وَالتَّنَكُّدُ التَّعَاسُرُ.

قَالَ فِي الْقَامُوسِ^(٢): تَنَاكَدَا تَعَاسَرَا. وَنَاكَدَهُ عَاسَرَهُ، وَأَصْلُ النِّكَدِ الشَّدَّةُ وَالْعُسْرَةُ، يُقَالُ نَكَدَ كَفَرِحَ، وَرَجُلٌ نَكَدَ شُومًا، وَقَوْمٌ أَنْكَادُ وَمَنَاكِيدُ.

رَوَى التِّرْمِذِيُّ^(٣) وَحَسَنَهُ عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ يَزِيدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «لَا يَصْلُحُ الْكَذِبُ إِلَّا فِي ثَلَاثٍ: الرَّجُلُ يَكْذِبُ فِي

(١) القاموس (ص ٢٢٩).

(٢) القاموس (ص ٣٢٣).

(٣) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب البر والصلة، باب إصلاح ذات البين، رقم (١٩٣٩).

الْحَرْبُ وَالْحَرْبُ خُدْعَةٌ، وَالرَّجُلُ يَكْذِبُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ لِيُضْلِحَ بَيْنَهُمَا،
وَالرَّجُلُ يَكْذِبُ لِلْمَرْأَةِ لِيَرْضِيَهَا بِذَلِكَ».

قَالَ الْإِمَامُ بْنُ مُفْلِحٍ فِي الْأَدَابِ الْكُبْرَى^(١) : وَيَحْرُمُ الْكَذِبُ لِغَيْرِ
إِصْلَاحٍ وَحَرْبٍ وَزَوْجَةٍ.

وَقَالَ ابْنُ الْجَوَازِيِّ^(٢) : وَضَابِطُهُ أَنَّ كُلَّ مَقْصُودٍ مَحْمُودٍ لَا يُمْكِنُ
التَّوَصُّلُ إِلَيْهِ إِلَّا بِالْكَذِبِ فَهُوَ مُبَاحٌ إِنْ كَانَ ذَلِكَ الْمَقْصُودُ مُبَاحًا، وَإِنْ
كَانَ وَاجِبًا فَهُوَ وَاجِبٌ.

قَالَ ابْنُ مُفْلِحٍ^(٣) : وَهُوَ مُرَادُ الْأَصْحَابِ. وَمُرَادُهُمْ هُنَا لِغَيْرِ حَاجَةٍ
وَضَرُورَةٍ فَإِنَّهُ يَجِبُ الْكَذِبُ إِذَا كَانَ فِيهِ عِصْمَةٌ مُسْلِمٍ مِنَ الْقَتْلِ. وَعِنْدَ
أَبِي الْحَطَّابِ^(٤) يَحْرُمُ أَيْضًا لَكِنْ يَسْلُكُ أَدْنَى الْمَفْسَدَتَيْنِ لِدَفْعِ أَعْلَاهُمَا.
وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ^(٥) : هُوَ حَسَنٌ حَيْثُ جَازَ لَا إِثْمَ لِي فِيهِ، وَهُوَ قَوْلُ
أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ.

وَقَالَ الْإِمَامُ الْمُحَقِّقُ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي الْهَدْيِ^(٦) : يَجُوزُ كَذِبُ الْإِنْسَانِ
عَلَى نَفْسِهِ وَعَلَى غَيْرِهِ إِذَا لَمْ يَتَضَمَّنْ ضَرَرَ ذَلِكَ الْغَيْرِ إِذَا كَانَ يَتَوَصَّلُ

(١) الآداب الشرعية (١/ ١١).

(٢) الآداب الشرعية (١/ ١١).

(٣) الآداب الشرعية (١/ ١١).

(٤) الآداب الشرعية (١/ ١١).

(٥) الآداب الشرعية (١/ ١٢).

(٦) زاد المعاد في هدي خير العباد (٣/ ٣١٠).

بِالْكَذِبِ إِلَى حَقِّهِ، كَمَا كَذَبَ الْحَجَّاجُ بْنُ عَلَاطٍ عَلَى الْمُسْلِمِينَ حَتَّى أَخَذَ مَالَهُ مِنْ مَكَّةَ مِنْ غَيْرِ مَضَرَّةٍ لِحَقِّتِ بِالْمُسْلِمِينَ مِنْ ذَلِكَ الْكَذِبِ.

وَأَمَّا مَا نَالَ مَنْ بِمَكَّةَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الْأَذَى وَالْحُزْنِ فَمَفْسَدَةُ يَسِيرَةٍ فِي جَنْبِ الْمَصْلَحَةِ الَّتِي حَصَلَتْ بِالْكَذِبِ، لَا سِيَّمَا تَكْمِيلُ الْفَرَحِ وَزِيَادَةُ الْإِيمَانِ الَّذِي حَصَلَ بِالْخَبَرِ الصَّادِقِ بَعْدَ هَذَا الْكَذِبِ، وَكَانَ الْكَذِبُ سَبَبًا فِي حُصُولِ الْمَصْلَحَةِ الرَّاجِحَةِ.

قَالَ: وَنَظِيرُ هَذَا الْإِمَامُ وَالْحَاكِمُ يُوْهِمُ الْخَصْمَ خِلَافَ الْحَقِّ لِيَتَوَصَّلَ بِذَلِكَ إِلَى اسْتِعْمَالِ الْحَقِّ. كَمَا أَوْهَمَ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِحْدَى الْمَرَأَتَيْنِ بِشَقِّ الْوَلَدِ نِصْفَيْنِ حَتَّى يَتَوَصَّلَ بِذَلِكَ إِلَى مَعْرِفَةِ عَيْنِ أُمِّهِ. انْتَهَى

وَقَدْ اخْتَلَفَ عُلَمَاؤُنَا هَلْ الْكَذِبُ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ الْمُرَادُ بِهِ التَّوْرِيهِ أَوْ مُطْلَقًا؟

فَرَوَايَةُ حَنْبَلٍ عَنِ الْإِمَامِ تَدُلُّ عَلَى تَحْرِيمِ الْكَذِبِ ابْتِدَاءً. وَرَوَايَةُ ابْنِ مَنْصُورٍ تَدُلُّ عَلَى الْإِطْلَاقِ، لَكِنَّ الْإِطْلَاقَ ظَاهِرٌ كَلَامِ الْأَصْحَابِ. قَالَ الْحَجَّاءُ وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَهُوَ الَّذِي رَجَّحَهُ ابْنُ مُفْلِحٍ فِي الْأَدَابِ الْكُبْرَى^(١).

١٦- وَيَحْرُمُ مِزْمَارٌ وَشَبَابَةٌ وَمَا يُضَاهِيهِمَا مِنْ آلَةِ اللَّهْوِ وَالرَّدي

(وَيَحْرُمُ) لِثُبُوتِ النَّهْيِ الصَّرِيحِ بِالنَّقْلِ الصَّحِيحِ.

(مِزْمَارٌ) وَهُوَ مَا يُزَمَّرُ بِهِ، يُقَالُ زَمَرَ يَزِمُرُ وَيَزِمُرُ زَمْرًا وَزَمِيرًا وَزَمَرَ تَزْمِيرًا غَنَى فِي الْقَصَبِ، وَهِيَ زَامِرَةٌ وَهُوَ زَمَارٌ وَزَامِرٌ قَلِيلٌ، وَفِعْلُهُمَا الزَّمَارَةُ كَالْكِتَابَةِ.

وَمِزَامِيرٌ دَاوُدَ مَا كَانَ يَتَغَنَّى بِهِ مِنَ الزَّبُورِ وَضُرُوبِ الدُّعَاءِ، وَجَمَعَ مِزْمَارٌ وَمِزْمُورٌ.

وَالزَّمَارَةُ كَجَبَانَةٍ مَا يُزَمَّرُ بِهِ كَالْمِزْمَارِ.

رَوَى التِّرْمِذِيُّ^(١) عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ «خَرَجَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ إِلَى النَّخْلِ، فَإِذَا ابْنُهُ إِبْرَاهِيمُ يَجُودُ بِنَفْسِهِ فَوَضَعَهُ فِي حِجْرِهِ فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: تَبْكِي وَأَنْتِ تَنْهَيِ النَّاسَ؟ فَقَالَ: إِنِّي لَمْ أَنَّهُ عَنِ الْبُكَاءِ وَإِنَّمَا نَهَيْتِ عَنْ صَوْتَيْنِ أَحْمَقَيْنِ فَاجْرَيْنِ، صَوْتٍ عِنْدَ نِعْمَةٍ لَهُوَ وَلَعِبٍ وَمِزَامِيرِ شَيْطَانٍ، وَصَوْتٍ عِنْدَ مُصِيبَةٍ خَمْسٍ وَجُوهٍ وَشَقِّ جُيُوبٍ وَرَنَةٍ. وَهَذَا هُوَ رَحْمَةٌ، وَمَنْ لَا يَرْحَمُ لَا يُرْحَمُ. لَوْلَا أَنَّهُ أَمَرَ حَقٌّ وَوَعْدٌ صِدْقٌ وَأَنْ آخِرَنَا سَيَلْحَقُ أَوَّلَنَا لَحَزْنَا عَلَيْكَ أَشَدَّ مِنْ هَذَا، وَإِنَّا بِكَ لَمَحْزُونُونَ. تَبْكِي الْعَيْنُ وَيَحْزَنُ الْقَلْبُ وَلَا نَقُولُ مَا يُسْخِطُ الرَّبَّ».

(١) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الجنائز، باب الرخصة في البكاء على الميت، رقم (١٠٠٥).

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ ^(١) عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ «دَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ وَعِنْدِي جَارِيتَانِ تُغْنِيَانِ بَغْنَاءَ بُعَاثٍ، فَاضْطَجَعَ عَلَى الْفِرَاشِ وَحَوَّلَ وَجْهَهُ وَدَخَلَ أَبُو بَكْرٍ فَانْتَهَرَنِي وَقَالَ مِزْمَارُ الشَّيْطَانِ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ؟ فَأَقْبَلَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ: دَعُهُمَا، فَلَمَّا غَفَلَ غَمَزَتْهُمَا فَخَرَجَتَا» وَلَمْ يُنَكِّرْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَبِي بَكْرٍ تَسْمِيَةَ الْغِنَاءِ مِزْمَارَ الشَّيْطَانِ وَإِنَّمَا أَقَرَّهُمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَنَّهُمَا جَارِيتَانِ غَيْرُ مُكَلَّفَتَيْنِ يُغْنِيَانِ بَغْنَاءَ الْأَعْرَابِ فِي الَّذِي قِيلَ فِي يَوْمِ حَرْبِ بُعَاثٍ مِنْ الشَّجَاعَةِ وَالْحَرْبِ، وَكَانَ الْيَوْمُ يَوْمَ عِيدٍ.

(و) يَحْرُمُ أَيْضًا (شَبَابَةٌ) وَهِيَ الْيِرَاعُ مِنْ جُمْلَةِ آلَاتِ اللَّهْوِ.

(و) يَحْرُمُ أَيْضًا (مَا) أَيْ الَّذِي (يُضَاهِيهِمَا) أَيْ يُشَابِهُهُمَا وَيُمَاثِلُهُمَا مِنْ آلَاتِ اللَّهْوِ، يُقَالُ ضَاهَاهُ شَاكَلَهُ.

وَنَبَّهَ النَّاطِمُ بِتَحْرِيمِ الْأَخْفِ عَلَى تَحْرِيمِ الْأَشَدِّ مِنْ بَابِ أَوْلَى.

قَالَ فِي إِغَاثَةِ اللَّهْفَانِ ^(٢): إِذَا كَانَ الزَّمْرُ الَّذِي هُوَ أَخْفُ آلَاتِ اللَّهْوِ حَرَامًا فَكَيْفَ بِمَا هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ كَالْعُودِ وَالطُّنْبُورِ. قَالَ وَلَا يَنْبَغِي لِمَنْ شَمَّ رَائِحَةَ الْعِلْمِ أَنْ يَتَوَقَّفَ فِي تَحْرِيمِ ذَلِكَ. وَأَقْلُ مَا فِيهِ أَنَّهُ مِنْ

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب أبواب العيدين، باب الحراب والدرق يوم العيد، رقم (٩٤٩). ومسلم في صحيحه، كتاب العيدين، باب الرخصة في اللعب الذي لا معصية فيه، رقم (٨٢٩).

(٢) إغاثة اللهفان في مصاديد الشيطان (١/٢٢٨).

شِعَارِ الْفُسَاقِ وَشَارِبِي الْخُمُورِ. وَنُصُوصِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صَرِيحَةً
بِتَحْرِيمِ الْمِزْمَارِ وَالشَّبَّابَةِ وَنَحْوِهِمَا.

(مِنْ) كُلِّ (آلَةِ اللَّهِ وَ) آلَةِ الْفِعْلِ (الرَّدِّي) يَعْنِي الْحَرَامَ.

قَالَ فِي الْفُرُوعِ^(١): وَتَحْرُمُ كُلُّ مَلْهَاءٍ سِوَى الدَّفِّ كَمِزْمَارٍ وَطُبُورٍ
وَرَبَابٍ وَجُنُكٍ.

قَالَ فِي الْمُسْتَوْعِبِ وَالتَّرْغِيبِ: سَوَاءٌ أَسْتَعْمَلَ لِحُزْنٍ أَوْ سُرُورٍ.
وَسَأَلَهُ ابْنُ الْحَكَمِ عَنِ التَّفْخِ فِي الْقَصَبَةِ كَالزَّمَارَةِ قَالَ أَكْرَهُهُ^(٢).

وَنَصَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى كَسْرِ آلَاتِ اللَّهِو كَالطُّبُورِ وَغَيْرِهِ إِذَا رَأَاهَا مَكْشُوفَةً
وَأَمَكَّنَهُ كَسْرُهَا. وَيَأْتِي فِي الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ.
فَالْمَذْهَبُ تَحْرِيمُ آلَاتِ اللَّهِو إِسْمَاعًا وَاسْتِمَاعًا وَصَنْعَةً وَنَحْوَ ذَلِكَ.
قَالَ النَّازِمُ:

١٧- وَلَوْ لَمْ يُقَارِنْهَا غِنَاءَ جَمِيعُهَا فَمِنْهَا ذُؤُ الْأَوْتَارِ دُونَ تَقْيِيدِ

(وَلَوْ لَمْ يُقَارِنْهَا) أَيِ آلَاتِ اللَّهِو (غِنَاءً) بِالْمَدِّ كَكِسَاءٍ مَا أَطْرَبَهُ مِنْ
الْأَصْوَاتِ وَالْأَلْحَانِ، فَتَحْرُمُ (جَمِيعُهَا) وَلَوْ مُفْرَدَةً أَوْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا
مُفْرَدَةً بِنَفْسِهَا.

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ فِي رَوْضِهِ^(٣): الْقِسْمُ الثَّانِي أَنَّهُ يُغْنِي بَعْضُ

(١) الفروع (٣٧٦/٨).

(٢) الفروع (٣٧٦/٨).

(٣) روضة الطالبين (٢٢٨/١١).

آلَاتِ الْغِنَاءِ بِمَا هُوَ مِنْ شِعَارِ شَارِبِي الْخُمُورِ وَهُوَ مُطْرِبٌ كَالطُّنْبُورِ
وَالْعُودِ وَالصَّنَجِ وَسَائِرِ الْمَعَارِفِ وَالْأَوْتَارِ يَحْرُمُ اسْتِمَاعُهُ وَاسْتِعْمَالُهُ.

قَالَ: وَفِي الْيَرَاعِ وَجْهَانِ صَحَّحَ الْبَغَوِيُّ التَّحْرِيمَ ثُمَّ ذَكَرَ عَنِ
الْغَزَالِيِّ الْجَوَازَ، قَالَ وَالصَّحِيحُ تَحْرِيمُ الْيَرَاعِ وَهُوَ الشَّبَابَةُ. وَقَدْ صَنَّفَ
أَبُو الْقَاسِمِ الدَّوْلَعِيُّ كِتَابًا فِي تَحْرِيمِ الْيَرَاعِ.

وَقَدْ حَكَى أَبُو عَمْرٍو بْنُ الصَّلَاحِ الْإِجْمَاعَ عَلَى تَحْرِيمِ السَّمَاعِ
الَّذِي جَمَعَ الدُّفَّ وَالشَّبَابَةَ. فَقَالَ فِي فِتَاوِيهِ^(١): وَأَمَّا إِبَاحَةُ هَذَا السَّمَاعِ
تَحْلِيلُهُ فَلْيُعْلَمَ أَنَّ الدُّفَّ وَالشَّبَابَةَ وَالْغِنَاءَ إِذَا اجْتَمَعَتْ فَاجْتِمَاعُ ذَلِكَ
حَرَامٌ عِنْدَ أَئِمَّةِ الْمَذَاهِبِ وَغَيْرِهِمْ مِنْ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ، وَلَمْ يَثْبُتْ عَنْ
أَحَدٍ مِمَّنْ يُعْتَدُّ بِقَوْلِهِ فِي الْإِجْمَاعِ وَالْخِلَافِ أَنَّهُ أَبَاحَ هَذَا السَّمَاعَ،
وَالْخِلَافُ الْمَنْقُولُ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ إِنَّمَا نُقِلَ فِي الشَّبَابَةِ
مُفْرَدَةً وَالْدُّفَّ مُفْرَدًا.

قَالَ فَمَنْ لَا يُحْصِلُ أَوْ لَا يَتَأَمَّلُ رَبِّمَا اعْتَقَدَ خِلَافًا بَيْنَ الشَّافِعِيَيْنِ
فِي هَذَا السَّمَاعِ الْجَامِعِ هَذِهِ الْمَلَاهِي، وَذَلِكَ وَهُمْ بَيْنَ مِنَ الصَّائِرِ إِلَيْهِ
تُنَادِي عَلَيْهِ أَدْلُهُ الشَّرْعُ وَالْعَقْلُ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ خِلَافٍ يُسْتَرَوَحُ إِلَيْهِ
وَيُعْتَمَدُ عَلَيْهِ، وَمَنْ يَتَّبِعْ مَا اخْتَلَفَ فِيهِ الْعُلَمَاءُ أَوْ أَخَذَ بِالرُّخْصِ مِنْ
أَقَاوِيلِهِمْ تَرْتَدُّقٌ أَوْ كَادَ. انْتَهَى

وَالَّذِي جَزَمَ بِهِ عُلَمَاؤُنَا وَقَطَعَ بِهِ فِي الْإِقْنَاعِ^(٢) وَالْمُتْتَهَى وَالْغَايَةِ
حُرْمَةُ كُلِّ مُلْهَاءٍ سِوَى الدُّفِّ كَمِزْمَارٍ وَطُنْبُورٍ وَرَبَابٍ وَجُنْكٍ وَنَايٍ

(١) فتاوى ابن الصلاح (٢/ ٥٠٠).

(٢) الإقناع (٣/ ٦٧).

وَمِعْزَفَةٍ وَجَفَانَةٍ وَعُودٍ وَزَمَّارَةٍ الرَّاعِي وَنَحْوَهَا، سَوَاءٌ أَسْتَعْمَلْتَ لِحْزَنٍ أَوْ لِسُرُورٍ.

وَلِهَذَا قَالَ النَّازِمُ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى-:

(فَمِنْهَا) أَيِ مِنْ آلَاتِ اللّٰهُوَ يَعْنِي مِنْ أَنْوَاعِهَا وَأَقْسَامِهَا.

(ذُؤُو) أَيِ أَصْحَابِ (الْأُوتَارِ) جَمْعُ وَتَرٍ بِالتَّحْرِيكِ شَرَعَةُ الْقَوْسِ وَمُعَلَّقُهَا وَيُصْنَعُ لِلْعُودِ وَنَحْوِهِ فَكُلُّهَا مُحَرَّمَةٌ.

(دُونِ تَقْيِيدٍ) أَيِ مِنْ غَيْرِ قَيْدٍ لِنَوْعٍ مِنْهَا بَلْ جَمِيعُهَا مُحَرَّمَةٌ مِنْهُي عَنْهَا.

(تَنْبِيْهٌ):

كَرِهَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ التَّغْيِيرَ وَنَهَى عَنْ اسْتِمَاعِهِ وَقَالَ بِدَعَةٍ وَمُحَدَّثٍ. وَنَقَلَ أَبُو دَاوُدَ لَا يُعْجِبُنِي. وَنَقَلَ يُونُسُ لَا يَسْتَمِعُهُ، قِيلَ هُوَ بِدَعَةٌ؟ قَالَ حَسْبُكَ ^(١).

١٨- وَحَظَرُ الْغِنَاءِ الْأَكْثَرُونَ قَضَوْا بِهِ وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ إِمَامٍ وَمُقْتَدٍ

(وَحَظَرُ) أَيِ مُنِعَ (الْغِنَاءُ الْأَكْثَرُونَ) مِنْ عُلَمَائِنَا وَغَيْرِهِمْ، وَمُرَادُهُ مِنْ أَصْحَابِنَا.

(قَضَوْا) أَيِ حَكَمُوا (بِهِ) أَيِ بِحَظَرِهِ وَحُرْمَتِهِ؛ لِأَنَّهُ يُنْبِتُ فِي الْقَلْبِ النِّفَاقَ.

(١) الفروع لابن مفلح (٣٧٨/٨).

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْإِمَامِ عليه السلام: سَأَلْتُ أَبِي عَنِ الْغِنَاءِ فَقَالَ الْغِنَاءُ يُنْبِتُ النَّفَاقَ فِي الْقَلْبِ، وَقَالَ لَا يُعْجِبُنِي ^(١). ثُمَّ ذَكَرَ قَوْلَ الْإِمَامِ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ وَرَضِيَ عَنْهُ إِنَّمَا يَفْعَلُهُ عِنْدَنَا الْفُسَّاقُ ^(٢).

وَرَوَى عَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ طَلْحَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ كَعْبٍ الْمَرْوَزِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: الْغِنَاءُ يُنْبِتُ النَّفَاقَ فِي الْقَلْبِ كَمَا يُنْبِتُ الْمَاءُ الزَّرْعَ، وَالذِّكْرُ يُنْبِتُ الْإِيمَانَ فِي الْقَلْبِ كَمَا يُنْبِتُ الْمَاءُ الزَّرْعَ ^(٣).

قَالَ فِي إِغَاثَةِ اللَّهْفَانِ ^(٤): وَهُوَ صَحِيحٌ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ مِنْ قَوْلِهِ. وَقَدْ رُوِيَ مَرْفُوعًا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي كِتَابِ ذَمِّ الْمَلَاهِي ^(٥) وَلَفْظُهُ بَعْدَ سِيَاقِ السَّنَدِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه.

وَقَدْ كَتَبَ الْإِمَامُ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ رضي الله عنه لِمُؤَدَّبٍ وَلَدِهِ: لِيَكُنْ أَوَّلُ مَا يَعْتَقِدُونَ مِنْ أَدَبِكَ بُغْضُ الْمَلَاهِي الَّتِي بَدُوهَا مِنَ الشَّيْطَانِ وَعَاقِبَتُهَا سَخَطُ الرَّحْمَنِ فَإِنَّهُ بَلَغَنِي عَنِ الثَّقَاتِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ صَوْتَ الْمَعَارِفِ وَاسْتِمَاعَ الْأَغَانِي وَاللَّهَجَ بِهَا يُنْبِتُ النَّفَاقَ فِي الْقَلْبِ كَمَا يُنْبِتُ الْعُشْبُ عَلَى الْمَاءِ ^(٦). ذَكَرَهُ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ ^(٧).

(١) المسائل الفقهية لأبي يعلى (٩٨/٣).

(٢) المدخل لابن الحاج (١٠١/٣).

(٣) أخرجه البيهقي في سننه الكبرى (٢٠٧٩٦-١٠/٢٢٣).

(٤) إغاثة اللهفان (٢٤٨/١).

(٥) ذم الملاهي (ص ٤٥).

(٦) ذم الملاهي (ص ٤٥).

(٧) إغاثة اللهفان (٢٤٨/١).

قَالَ فِي الْإِنْصَافِ ^(١) وَالْفُرُوعِ ^(٢) وَغَيْرِهِمَا ^(٣) : قَالَ جَمَاعَةٌ: يَحْرُمُ الْغِنَاءُ. قَالَ فِي التَّرْغِيبِ: اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ النَّاطِمُ. قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: لَا يُعْجِبُنِي وَقَالَ فِي الْوَصِيِّ يَبِيعُ أَمَةَ الصَّبِيِّ عَلَى أَنَّهَا غَيْرُ مُغْنِيَةٍ وَعَلَى أَنَّهَا لَا تَقْرَأُ بِالْأَلْحَانِ ^(٤).

(وَعَنْ) الْإِمَامَيْنِ الْكَبِيرَيْنِ (أَبَوَيْ بَكْرٍ)

(إِمَام) بَدَلُ مَنْ أَبَوَيْ بَكْرٍ وَأَرَادَ بِهِ الْإِمَامَ أَبُو بَكْرٍ الْخَلَّالُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَرَضِيَ عَنْهُ.

(وَمُقْتَدٍ) بِالْجَرِّ عَظْفٌ عَلَى إِمَامٍ أَيْ تَابِعٍ وَمُقَلِّدٍ وَحَذَا حَدَوْ مَتَّبِعِهِ، وَهُوَ أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ جَعْفَرٍ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَزِيدَ بْنِ مَعْرُوفٍ الْمَعْرُوفُ بِغَلَامِ الْخَلَّالِ.

فَهَذَانِ الْإِمَامَانِ اللَّذَانِ هُمَا الْخَلَّالُ وَغَلَامُهُ يُرَوَى عَنْهُمَا. قَالَ النَّاطِمُ:

١٩- إِبَاحَتُهُ لَا كُرْهُهُ وَأَبَاحُهُ إِمَامٌ أَبُو يَعْلَى مَعَ الْكُرْهِ فَاَنْشُدْ (إِبَاحَتُهُ) أَيْ الْغِنَاءُ (لَا كُرْهُهُ) أَيْ مِنْ غَيْرِ كَرَاهَةٍ.

قَالَ فِي الْإِنْصَافِ: وَقِيلَ يُبَاحُ الْغِنَاءُ وَالنَّوْحُ، اخْتَارَهُ الْخَلَّالُ وَصَاحِبُهُ أَبُو بَكْرٍ، وَكَذَا اسْتِمَاعُهُ.

(١) الإنصاف للمرداوي (٥١/١٢).

(٢) الفروع لابن مفلح (٣٤٩/١١).

(٣) المبدع في شرح المقنع (٣١٠/٨).

(٤) الفروع لابن مفلح (٣٤٩/١١).

(وَأَبَاحَهُ) أَيِ الْغِنَاءِ (الْإِمَامُ) الْمُتَّقِنُ وَالْهَمَامُ الْمُتَفَنِّنُ، الْإِمَامُ أَبُو يَعْلَى مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَلْفِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْفَرَّاءِ الْقَاضِي.

(مَعَ الْكُرْهِ) أَيِ مَعَ الْكَرَاهَةِ.

(فَانْشُدْ) لِلْغِنَاءِ، وَلَا تَقُلْ هُوَ حَرَامٌ عَلَى رَأْيِ هَذَا الْإِمَامِ؛ بَلْ غَايَةُ أَمْرِهِ أَنْ يَكُونَ مَكْرُوهًا كَرَاهَةً تَنْزِيهِ، وَهَذَا الْمَذْهَبُ.

قَالَ فِي الْإِقْنَاعِ ^(١) وَالْمُنْتَهَى وَالْعَايَةِ ^(٢) وَغَيْرَهَا ^(٣): وَيُكْرَهُ الْغِنَاءُ وَاسْتِمَاعُهُ بِلا آلَةٍ لَهُوَ وَيَحْرُمُ مَعَهَا.

قَالَ فِي الْإِنْصَافِ ^(٤): قَالَ فِي الرَّعَايَةِ: وَيُكْرَهُ سَمَاعُ الْغِنَاءِ وَالنَّوْحِ بِلا آلَةٍ لَهُوَ، وَيَحْرُمُ مَعَهَا، وَقِيلَ وَبِدُونِهَا مِنْ رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ. وَقِيلَ يُبَاحُ مَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ مُنْكَرٌ آخَرُ وَإِنْ دَاوَمَهُ أَوْ اتَّخَذَهُ صِنَاعَةً يَقْصِدُ لَهُ، أَوْ اتَّخَذَ غُلَامًا أَوْ جَارِيَةً مُغْنِيَيْنِ يَجْمَعُ عَلَيْهِمَا النَّاسَ رَدَّتْ شَهَادَتُهُ.

فَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ ذَاتُ ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ. الْمَذْهَبُ الْمُعْتَمَدُ الْإِبَاحَةُ مَعَ الْكَرَاهَةِ، وَقِيلَ يَحْرُمُ، وَقِيلَ يُبَاحُ بِلا كَرَاهَةٍ.

(١) الْإِقْنَاعُ (٤/٤٣٨).

(٢) مَطَالِبُ أَوْلَى النِّهْيِ فِي شَرْحِ غَايَةِ الْمُنْتَهَى (٦/٦١٨).

(٣) الْإِنْصَافُ (١٢/٥١).

(٤) الْإِنْصَافُ (١٢/٥١).

قَالَ النَّازِمُ:

٢٠- فَمَنْ يَسْتَتِرْ فِي بَيْتِهِ لِسَمَاعِهِ الْغِنَاءَ وَلَمْ يُكْثِرْ وَلَمْ يُتَزَيَّدْ

٢١- وَغَنَى يَسِيرًا فِي خَفَاءٍ لِنَفْسِهِ فَلَا بَأْسَ وَاقْبَلْ إِنْ يَرْجِعْ وَيُنْشِدْ

(ف) عَلَى الْمَذْهَبِ (مَنْ يَسْتَتِرْ). مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ.

(فِي بَيْتِهِ) أَوْ غَيْرِ بَيْتِهِ (ل) أَجَلَ (سَمَاعِهِ الْغِنَاءَ).

(وَلَمْ يُكْثِرْ) مِنْ ذَلِكَ (وَلَمْ يُتَزَيَّدْ) مِنْهُ.

(و) لَمْ يَقْتَرِنْ بِآلَةٍ لَهُوَ وَلَمْ يَكُنْ الْمُغْنَى امْرَأَةً أَجْنَبِيَّةً لِحُرْمَةِ التَّلَذُّذِ

بَصَوْتِهَا، بَلْ (غَنَى) غِنَاءً (يَسِيرًا) غَيْرَ كَثِيرٍ، فَإِنْ أَكْثَرَ مِنْهُ رُدَّتْ شَهَادَتُهُ

كَمَا مَرَّ، لِأَنَّهُ سَفَهٌ وَدَنَاءَةٌ يُسْقِطُ الْمُرُوءَةَ كَمَا فِي الْإِنْصَافِ.

(و) أَمَّا إِنْ غَنَى يَسِيرًا (فِي) حَالِ (خَفَاءٍ لِنَفْسِهِ) قُلْتُ أَوْ لِعَیْرِهِ وَلَمْ

يَتَّخِذْهُ صِنَاعَةً وَلَمْ يُدَاوِمْهُ عَلَى مَا مَرَّ:

(فَلَا بَأْسَ) أَيُّ لَا حَرَجَ وَلَا حُرْمَةَ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ كَلَامٌ مَوْزُونٌ

بِنَعْمَةٍ طَيِّبَةٍ فَلَا تَطْهَرُ الْحُرْمَةُ.

فَهَذَا خُلَاصَةٌ مَا اسْتَفَرَّ عَلَيْهِ الْمَذْهَبُ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ

(تَنْبِيهَاتُ)

(الْأَوَّلُ): جَزَمَ الْإِمَامُ الْمُحَقِّقُ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي إِغَاثَةِ اللَّهْفَانِ^(١)

بِحُرْمَةِ الْغِنَاءِ، وَقَالَ إِنَّهُ مِنْ مَكَايِدِ الشَّيْطَانِ وَمَصَائِدِهِ الَّتِي كَادَ بِهَا مَنْ

قَالَ نَصِيْبُهُ مِنَ الْعِلْمِ وَالْعَقْلِ وَالِدَيْنِ، وَصَادَ بِهَا قُلُوبَ الْجَاهِلِينَ وَالْمُبْطِلِينَ، وَقَالَ إِنَّهُ الْمَكَاءُ وَالتَّصَدِّيقَةُ.

وَمُرَادُهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِهَذِهِ الْعِبَارَةِ حَيْثُ افْتَرَنَ بِآلَةٍ لَهُوَ مُحَرَّمَةٌ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: مِنْ مَكَائِدِ الشَّيْطَانِ الْغِنَاءُ بِالْآلَاتِ الْمُحَرَّمَةِ الَّتِي تَصُدُّ الْقُلُوبَ عَنِ الْقُرْآنِ، وَتَجْعَلُهَا عَاكِفَةً عَلَى الْفُسُوقِ وَالْعِصْيَانِ.

(الثاني): مَحِلُّ الْخِلَافِ إِنْ لَمْ يَكُنِ السَّمَاعُ مِنْ أَجْنَبِيَّةٍ. قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ^(١) أَوْ أَمْرَدَ فَأَمَّا سَمَاعُهُ مِنَ الْأَجْنَبِيَّةِ فَمِنْ أَعْظَمِ الْمُحَرَّمَاتِ وَأَشَدِّهَا إِفْسَادًا لِلدِّينِ.

قَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ^(٢): وَصَاحِبُ الْجَارِيَةِ إِذَا جَمَعَ النَّاسَ لِسَمَاعِهَا فَهُوَ سَفِيهٌ تُرَدُّ شَهَادَتُهُ، وَعَلَّظَ الْقَوْلَ فِيهِ وَقَالَ هُوَ دِيَاثَةٌ، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ كَانَ دَيْوُثًا.

قَالَ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ^(٣): وَإِنَّمَا جُعِلَ صَاحِبُهَا سَفِيهًا لِأَنَّهُ دَعَا النَّاسَ إِلَى الْبَاطِلِ، وَمَنْ دَعَا النَّاسَ إِلَى الْبَاطِلِ كَانَ سَفِيهًا فَاسِقًا.

(الثالث): أَبَاحَتْ السَّمَاعَ الصُّوفِيَّةُ وَأَتَوْا عَلَى إِبَاحَتِهِ بِأَدِلَّةٍ غَيْرِ وَفِيَّةٍ، وَحَاصِلُ مَا عِنْدَ الصُّوفِيَّةِ عَلَى مَا فِي حَلِّ الرُّمُوزِ وَغَيْرِهِ مِنْ كُتُبِهِمْ أَنَّ السَّمَاعَ يَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

مِنْهُ مَا هُوَ حَرَامٌ مَحْضٌ، وَهُوَ لِأَكْثَرِ النَّاسِ مِنَ الشَّبَابِ وَمَنْ، غَلَبَتْ عَلَيْهِمْ شَهَوَاتُهُمْ، وَمَلَكَهُمْ حُبُّ الدُّنْيَا، وَتَكَدَّرَتْ بَوَاطِنُهُمْ،

(١) إغاثة اللهفان (١/ ٢٣٠).

(٢) إغاثة اللهفان (١/ ٢٣٠).

(٣) إغاثة اللهفان (١/ ٢٣٠).

وَفَسَدَتْ مَقَاصِدُهُمْ فَلَا يُحَرِّكُ السَّمَاعُ مِنْهُمْ إِلَّا مَا هُوَ الْغَالِبُ عَلَيْهِمْ
وَعَلَى قُلُوبِهِمْ مِنَ الصِّفَاتِ الْمَذْمُومَةِ، لَا سِيَّمَا فِي زَمَانِنَا هَذَا وَتَكَدَّرُ
أَحْوَالِنَا وَفَسَادُ أَعْمَالِنَا.

وَمِنْهُ مَا هُوَ مُبَاحٌ، وَهُوَ لِمَنْ لَا حَظَّ لَهُ مِنْهُ إِلَّا التَّلَذُّذُ بِالصَّوْتِ
الْحَسَنِ وَاسْتِدْعَاءِ الشُّرُورِ وَالْفَرَحِ، أَوْ يَتَذَكَّرُ بِهِ غَائِبًا أَوْ مَيِّتًا فَيُثِيرُ حُزْنَهُ
فَيَتَرَوَّحُ بِمَا يَسْمَعُهُ.

وَمِنْهُ مَا هُوَ مَنُذُوبٌ، وَهُوَ لِمَنْ غَلَبَ عَلَيْهِ حُبُّ اللَّهِ تَعَالَى وَالشَّوْقُ
إِلَيْهِ، فَلَا يُحَرِّكُ السَّمَاعُ مِنْهُ إِلَّا الصِّفَاتِ الْمَحْمُودَةِ كَمَا مَرَّ.

وَحَاصِلُ ذَلِكَ أَنَّ مَنْ سَمِعَ فَظْهَرَتْ عَلَيْهِ صِفَاتُ نَفْسِهِ وَذَكَرَ لَهَا
حُظُوظَ دُنْيَاهُ وَاسْتَثَارَ بِسَمَاعِهِ وَسَاوَسَ هَوَاهُ، فَالَسَّمَاعُ عَلَيْهِ حَرَامٌ
مَحْضٌ. وَمَنْ سَمِعَ فَظْهَرَ لَهُ ذِكْرُ رَبِّهِ، وَخَوْفُهُ مِنْ ذَنْبِهِ، وَتَذَكَّرَ آخِرَتَهُ،
فَأَنْتَجَ لَهُ ذَلِكَ الذِّكْرُ شَوْقًا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَخَوْفًا مِنْهُ وَرَجَاءً لِرَوْعِهِ
وَحَذَرًا مِنْ وَعِيدِهِ، فَسَمَاعُهُ ذِكْرٌ مِنَ الْأَذْكَارِ عِنْدَهُمْ. هَذَا حَاصِلُ
مَقَالَاتِهِمْ وَإِنْ تَوَعَّتْ، وَمَعْنَى إِشَارَاتِهِمْ وَإِنْ تَشَعَّبَتْ.

وَهَذَا وَأَمْثَالُهُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ غَيْرُ مَنْظُورٍ إِلَيْهِ، وَلَا مُلْتَمَسٌ لَهُ،
وَلَا مُعَوَّلٌ عَلَيْهِ. قَالَ الْإِمَامُ الْمُحَقِّقُ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي إِغَاثَةِ اللَّهْفَانِ^(١): قَالَ
أَبُو بَكْرٍ الطَّرْطُوشِيُّ وَهَذِهِ الطَّائِفَةُ يَعْنِي الصُّوفِيَّةَ مُخَالَفَةً لِرَجْمَاعَةِ
الْمُسْلِمِينَ، لِأَنَّهُمْ جَعَلُوا الْغِنَاءَ دِينًا وَطَاعَةً، وَرَأَتْ إِعْلَانَهُ فِي الْمَسَاجِدِ

(١) إِغَاثَةُ اللَّهْفَانِ (١/ ٢٣٠، ٢٣١).

وَالْجَوَامِعِ وَسَائِرِ الْبِقَاعِ الْمُشْرِفَةِ وَالْمَشَاهِدِ الْكَرِيمَةِ مِنْ أَشْرَفِ الْبِضَاعَةِ
قَالَ وَلَيْسَ فِي الْأُمَّةِ مَنْ رَأَى هَذَا الرَّأْيَ.

(الرَّابِعُ): فِي بَيَانِ تَحْرِيمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الصَّرِيحِ لِآلَاتِ اللَّهِ
وَالْمَعَارِفِ، وَسِيَاقُ بَعْضِ الْأَحَادِيثِ فِي ذَلِكَ:

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنْمٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو عَامِرٍ أَوْ أَبُو مَالِكٍ
الْأَشْعَرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ «لِيَكُونَنَّ مِنْ أُمَّتِي قَوْمٌ يَسْتَحِلُّونَ
الْحَرَ وَالْحَرِيرَ وَالْخَمْرَ وَالْمَعَارِفَ» هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ
فِي صَحِيحِهِ ^(١) مُحْتَجًّا بِهِ.

وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَكُونُ فِي
أُمَّتِي خَسْفٌ وَقَذْفٌ وَمَسْخٌ، قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَتَى؟ قَالَ: إِذَا ظَهَرَتْ
الْمَعَارِفُ وَالْغِنَاءُ، وَاسْتَحِلَّ الْخَمْرُ» ^(٢).

وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ ^(٣) مِنْ حَدِيثِ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ مَرْفُوعًا بِلَفْظِ
«يَكُونُ فِي أُمَّتِي قَذْفٌ وَخَسْفٌ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ مَتَى ذَلِكَ
يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: إِذَا ظَهَرَتْ الْمُغْنِيَاتُ وَالْمَعَارِفُ وَشُرِبَتِ الْخُمُورُ»
قَالَ التِّرْمِذِيُّ هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ، كِتَابُ الْأَشْرَبَةِ، بَابُ مَا جَاءَ فِيهِمْ يَسْتَحِلُّ الْخَمْرَ وَيَسْمِيهِ
بِغَيْرِ اسْمِهِ، رَقْمُ (٥٥٩٠).

(٢) أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ (٥٨١٠-٦/١٥٠).

(٣) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي سُنَنِهِ، كِتَابُ الْفَتَنِ، بَابُ حُلُولِ الْمَسْخِ وَالْخَسْفِ، رَقْمُ (٢٢١٢).

وَفِي مُسْنَدِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ^(١) وَأَبِي دَاوُدَ ^(٢) عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ الْخَمْرَ وَالْمَيْسِرَ وَالْمِزَرَ وَالْكُوبَةَ وَالْفَنِينَ، وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ».

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ ^(٣): الْكُوبَةُ الطَّبْلُ، قَالَهُ سُفْيَانُ، وَقِيلَ الْبَرْطُ، وَالْفَنِينُ هُوَ الطُّنْبُورُ بِالْحَبَشِيَّةِ، وَالتَّغْيِيرُ الضَّرْبُ بِهِ قَالَهُ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَهُ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
(وَأَقْبَلُ) مِنْ شَخْصٍ مِنْ غَيْرِ كَرَاهَةٍ.

(إِنْ) بِكَسْرِ الِهَمْزَةِ حَرْفُ شَرْطٍ جَازِمٌ، وَيَرْجِعُ فِعْلُ الشَّرْطِ، وَيُنْشَدُ مَعْطُوفٌ، وَالْجَوَابُ مَحْذُوفٌ دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ وَأَقْبَلُ.

(يَرْجِعُ) فِي قَوْلِهِ كَمَا تَرْجِعُ الْأَعْرَابُ. قَالَ فِي الْقَامُوسِ: التَّرْجِيعُ تَرْدِيدُ الصَّوْتِ فِي الْحَلْقِ وَهُوَ الْمُرَادُ هُنَا، وَفِي الْأَذَانِ ذِكْرُ الشَّهَادَتَيْنِ جَهْرًا بَعْدَ إِخْفَاتِهِمَا.

(و) أَقْبَلُ مِنْهُ أَيضًا مِنْ غَيْرِ كَرَاهَةٍ أَنْ (يُنْشَدَ) شِعْرًا.

٢٢- كَمَا تُنْشَدُ الْأَعْرَابُ أَوْ يَحْدِّ قَوْلُهُ وَمَنْ يَتْلُ آيَاتِ الْكِتَابِ الْمُمَجَّدِ

(كَمَا تُنْشَدُ الْأَعْرَابُ) فِي مَحَافِلِهِمْ وَخَلَوَاتِهِمْ وَمَجَامِعِهِمْ وَأَعْيَادِهِمْ وَخُرُوبِهِمْ وَفَرَحِهِمْ وَسُرُورِهِمْ.

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٦٥٤٧-٢/١٦٥).

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأشربة، باب النهي عن المسكر، رقم (٣٦٨٧).

(٣) إغاثة اللهفان: (١/٢٦٢).

يُقَالُ: نَشَدَ الشُّعْرَ أَيِ قَرَأَهُ، وَنَشَدَ بِهِمْ هَجَاهُمْ، وَتَنَاشَدُوا الشُّعْرَ
نَشَدَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا وَالنَّشْدَةُ بِالْكَسْرِ الصَّوْتُ، وَالنَّشِيدُ رَفْعُ الصَّوْتِ،
وَالشُّعْرُ الْمُتَنَاشِدُ كَالْأَنْشُودَةِ وَالْجَمْعُ أَنْشِيدٌ، وَاسْتَنَشَدَ
الشُّعْرَ طَلَبَ إِنْشَادَهُ كَمَا فِي الْقَامُوسِ.

(أَوْ) أَيِ وَأَقْبَلُ مِنْ غَيْرِ كَرَاهَةٍ فِي الْمُعْتَمَدِ أَنْ (يُحَدِّ) الْحَادِي
(قَوْلُهُ) أَيِ مَقُولُهُ فِي الْحُدَاءِ.

قَالَ فِي الْإِقْنَاعِ وَغَيْرِهِ: وَيُبَاحُ الْحُدَاءُ الَّذِي تُسَاقُ بِهِ الْإِبِلُ وَنَشِيدُ
الْأَعْرَابِ، وَفِي الْإِنْصَافِ^(١): وَقِيلَ الْحُدَاءُ وَنَشِيدُ الْأَعْرَابِ كَالْغِنَاءِ فِي
ذَلِكَ، وَقِيلَ يُبَاحُ. انْتَهَى

قُلْتُ: الْمَذْهَبُ الْإِبَاحَةُ مِنْ غَيْرِ كَرَاهَةٍ لِمَا تَظَاهَرَتْ بِهِ الْأَخْبَارُ،
وَتَظَاهَرَتْ بِهِ الْآثَارُ، وَقَدْ ذَكَرَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ الْإِجْمَاعَ عَلَى إِبَاحَةِ
الْحُدَاءِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي شَرْحِ الْبُخَارِيِّ^(٢): نَقَلَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ
الِاتِّفَاقَ عَلَى إِبَاحَةِ الْحُدَاءِ. قَالَ وَيَلْتَحِقُ بِالْحُدَاءِ غِنَاءُ الْحُجَّاجِ الْمُشْتَمِلُ
عَلَى التَّشَوُّقِ إِلَى الْحَجِّ بِذِكْرِ الْكُعْبَةِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْمَشَاهِدِ وَنَظِيرُهُ مَا
يُحَرِّضُ أَهْلَ الْجِهَادِ عَلَى الْقِتَالِ، وَمِنْهُ غِنَاءُ الْمَرْأَةِ لِتَسْكِينِ الْوَلَدِ فِي
الْمَهْدِ. انْتَهَى

(١) الْإِنْصَافُ: (٥١/١٢).

(٢) فَتْحُ الْبَارِي لِابْنِ حَجَرٍ: (٥٣٨/١٠).

وَقَدْ ثَبَتَ مِنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُحْدِثُ لَهُ فِي السَّفَرِ، وَأَنَّ أَنْجَشَةَ كَانَ يَحْدُو بِالنِّسَاءِ، وَالْبَرَاءُ بْنُ مَالِكٍ يَحْدُو بِالرِّجَالِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: يَا أَنْجَشَةُ كَيْفَ سَوْفُكَ بِالْقَوَارِيرِ»^(١).

(وَمَنْ يَتْلُ آيَاتِ الْكِتَابِ الْمَجِيدِ (الْمُمَجَّدِ) حَالَ كَوْنِهَا

٢٣- **مُلْحَنَةً فِي كُرْهِهِ الْقَاضِي اتَّبِعْ وَفَصَّلَ قَوْمٌ فِيهِ تَفْصِيلَ مُرْشِدٍ (مُلْحَنَةً) بِأَنْ يُرَاعَى فِيهَا الْأَلْحَانُ وَقَانُونُ الْمَوْسِقَى (فِي كُرْهِهِ) أَيِ فِي كَرَاهَةِ هَذِهِ التَّلَاوَةِ (الْقَاضِي) أَبَا يَعْلَى بْنُ الْفَرَاءِ (اتَّبِعْ) قَالَ فِي الْفُرُوعِ:**

وَكُرِهَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ قِرَاءَةَ الْأَلْحَانِ وَقَالَ بِدَعَّةٍ لَا يُسْمَعُ كُلُّ شَيْءٍ مُحَدَّثٍ لَا يُعْجِبُنِي إِلَّا أَنْ يَكُونَ طَبَعَ الرَّجُلِ كَأَبِي مُوسَى^(٢).

وَنَقَلَ عَنْهُ عَيْرٌ وَاحِدٌ أَوْ يُحْسِنُهُ بِلَا تَكْلُفٍ (وَفَصَّلَ قَوْمٌ فِيهِ) أَيِ فِي ذَلِكَ يَعْنِي قِرَاءَةَ الْأَلْحَانِ (تَفْصِيلَ) شَخْصٍ (مُرْشِدٍ) أَيِ مُوَفِّقٍ لِلرُّشْدِ وَالتَّسْدِيدِ، أَوْ أَيِ مُرْشِدٍ لغيره فَقَالُوا:

٢٤- **إِذَا حَرَكَاتُ اللَّفْظِ بُدِّلْنَ أَحْرَفًا بِإِشْبَاعِهِ حَرَّمٌ لِذَاكَ وَشَدُّ إِذَا حَرَكَاتُ اللَّفْظِ فِي الْقِرَاءَةِ.**

(بُدِّلْنَ أَحْرَفًا) بِأَنْ تَوَلَّدَ مِنَ الْفَتْحَةِ أَلِفًا وَمِنْ الضَّمِّ وَاوًا وَمِنْ الْكُسْرَةِ يَاءً.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب ما يجوز من الشعر والرجز والحداء وما يكره منه، رقم (٦١٤٩). ومسلم في صحيحه، كتاب الفضائل، باب رحمة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ للنساء وأمر السواق مطاياهن بالرفق بهن، رقم (٦١٤٩).

(٢) الآداب الشرعية: (٣١٥/٢).

(ب) سَبَبٍ (إِشْبَاعِهِ) أَيِ إِشْبَاعِ اللَّفْظِ الْقَارِي.

(حَرْمٌ) أَيِ اعْتَقَدَ حُرْمَتَهُ.

(ل) أَجَلٍ (ذَلِكَ) أَيِ إِبْدَالِ الْحَرَكَاتِ حُرُوفًا.

(وَشَدَّدَ) فِي النَّهْيِ عَنْهُ وَالتَّحْرِيمِ؛ لِأَنَّهُ زِيَادَةٌ أَحْرَفٍ فِي الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ.

قَالَ فِي الْفُرُوعِ ^(١): قَالَ جَمَاعَةٌ: إِنَّ غَيْرَتَ يَعْنِي قِرَاءَةَ الْأَلْحَانِ النَّظْمَ حَرَمَتْ فِي الْأَصَحِّ.

٢٥- فَإِنْ لَمْ يَكُنْ هَذَا فَلَا بَأْسَ قَدْ تَلَا الرَّسُولُ بِتَرْجِيْعٍ وَصَوْتٍ لَهُ نَدِي (فَإِنْ لَمْ يَكُنْ هَذَا) أَيِ تَغْيِيرِ نَظْمِ الْقُرْآنِ وَجَعْلِ الْحَرَكَاتِ حُرُوفًا بِأَنْ خَلَا عَنْ ذَلِكَ.

(فَلَا بَأْسَ) أَيِ لَا حَرَجَ وَلَا حُرْمَةَ.

وَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّهَا مَكْرُوهَةٌ كَمَا جَزَمَ بِهِ صَاحِبُ الْإِقْنَاعِ.

وظَاهِرُ كَلَامِ النَّازِمِ لَا كَرَاهَةَ خِلَافًا لِلْقَاضِي.

وَمِنْ ثَمَّ قَالَ (قَدْ تَلَا الرَّسُولُ) ﷺ.

(بِتَرْجِيْعٍ) أَيِ تَرْدِيدٍ (وَصَوْتٍ لَهُ) أَيِ لِلنَّبِيِّ ﷺ.

(نَدِي) أَيِ حَسَنِ وَرَطْبٍ فَلَا كَرَاهَةَ مَعَ ثُبُوتِ ذَلِكَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ؛

وَلِأَنَّهُ سَبَبُ الرِّقَّةِ وَإِثَارَةُ الْخَشْيَةِ وَإِقْبَالِ النُّفُوسِ عَلَى اسْتِمَاعِ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي الْفَتَاوَى الطَّرَابُلسِيَّةِ^(١): وَنُقِلَ عَنْهُ فِي تَسْهِيلِ السَّبِيلِ فِي بَابِ تَحْرِيمِ تَلْحِينِ الْقُرْآنِ وَالتَّغْنِي بِهِ: لَمْ يَثْبُتْ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْأَحَادِيثِ، يَعْنِي فِي النَّهْيِ عَنِ التَّلْحِينِ وَالتَّغْنِي بِهِ، بَلْ وَرَدَ خِلَافُ ذَلِكَ فِي الصَّحِيحِ، وَهُوَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ يَوْمَ الْفَتْحِ وَهُوَ يَقْرَأُ سُورَةَ الْفَتْحِ وَيَرْجِعُ فِيهَا» قَالَ الرَّائِي وَالتَّرْجِيْعُ (آ آ).

قُلْتُ: وَالْحَدِيثُ فِي الصَّحِيحَيْنِ^(٢) وَغَيْرِهِمَا^(٣) مِنْ حَدِيثِ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعَقِّلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ عَلَى نَاقَتِهِ يَقْرَأُ سُورَةَ الْفَتْحِ فَرَجَعَ فِي قِرَاءَتِهِ».

وَأَمَّا تَحْسِينُ الصَّوْتِ بِالْقِرَاءَةِ فَقَدْ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنْ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ وَأَيِّمَةِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى اسْتِحْبَابِ تَحْسِينِ الصَّوْتِ بِالْقُرْآنِ، وَأَقْوَالُهُمْ وَأَفْعَالُهُمْ مَشْهُورَةٌ بِذَلِكَ فِي غَايَةِ الشُّهُورَةِ.

وَدَلَالُ هَذَا مِنَ الْأَحَادِيثِ كَثِيرَةٌ جِدًّا، كَحَدِيثِ: «زَيَّنُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ».

(١) لم أقف عليها ولكن ذكرها العالم بكر بن عبد الله أبو زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في كتابه القيم (ابن القيم حياته وآثاره) فقال: (المسائل الطرابلسية) ذكره ابن رجب والداودي وابن العماد وأشار إلى أنه في ثلاث مجلدات. والطرابلسية نسبة إلى طرابلس الشام.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المغازي، باب أين ركز النبي ﷺ الراية يوم الفتح، رقم (٤٢٨١). ومسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب ذكر قراءة النبي ﷺ سورة الفتح، رقم (٧٩٤).

(٣) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٢٠٥٨٤-٥٦/٥).

وَحَدِيثُ «مَا أَذِنَ اللَّهُ لَشَيْءٍ مَا أَذِنَ لِنَبِيِّ حَسَنِ الصَّوْتِ يَتَغَنَّى بِالْقُرْآنِ يَجْهَرُ بِهِ»^(١)، وَمَعْنَى (أَذِنَ) اسْتَمَعَ، كَمَا يَأْتِي بِأَبْسَطَ مِنْ هَذَا فِي آدَابِ الْقُرْآنِ.

وَحَدِيثُ «مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالْقُرْآنِ فَلَيْسَ مِنَّا»^(٢).

قَالَ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ: مَعْنَى مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالْقُرْآنِ أَيُّ مَنْ لَمْ يُحَسِّنْ صَوْتَهُ بِهِ.

وَعَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ قَالَ قَالَ عُبَيْدُ بْنُ أَبِي يَزِيدَ: مَرَّ بِنَا أَبُو لُبَابَةَ فَاتَّبَعْنَاهُ حَتَّى دَخَلَ بَيْتَهُ فَدَخَلْنَاهُ عَلَيْهِ، فَإِذَا رَجُلٌ رَثُّ الْهَيْئَةِ يَقُولُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ «لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالْقُرْآنِ» قَالَ فَقُلْتُ لِابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ يَا أَبَا مُحَمَّدٍ أَرَأَيْتَ إِنْ لَمْ يَكُنْ حَسَنِ الصَّوْتِ؟ قَالَ يُحَسِّنُهُ مَا اسْتَطَاعَ^(٣).

فَالْعُلَمَاءُ مُتَّفِقُونَ عَلَى اسْتِحْبَابِ تَحْسِينِ الصَّوْتِ بِالْقِرَاءَةِ وَتَرْتِيلِهَا مَا لَمْ تَخْرُجْ عَنْ حَدِّ الْقِرَاءَةِ بِالتَّمْطِيطِ فَإِنْ أَفْرَطَ حَتَّى زَادَ حَرْفًا أَوْ أَخْفَاهُ حَرَمٌ.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فضائل القرآن، باب من لم يتغن بالقرآن، رقم (٥٠٢٣). ومسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب تحسين الصوت بالقرآن، رقم (٧٩٢).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وَأَيِّرُوا قَوْلَكُمْ أَوْ أَجْهَرُوا بِهِ﴾ إِنَّهُ عَلَيْهِمْ يَذَاتِ الصُّدُورِ ﴿٣﴾ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ، رقم (٧٥٢٧).

(٣) أخرجه أبو داود في سننه؛ كتاب الوتر، باب استحباب الترتيل في القرآن، رقم (١٤٧٣).

وَأَمَّا الْقِرَاءَةُ بِالْأَلْحَانِ فَهِيَ مَحَلُّ الْخِلَافِ حَيْثُ خَلَتْ عَنِ التَّمْطِيطِ
وَابْدَالِ الْحَرَكَاتِ حُرُوفًا. فَالْمَذْهَبُ الْكَرَاهَةُ تَنْزِيهًا، وَظَاهِرُ كَلَامِ النَّازِمِ
عَدَمُ الْكَرَاهَةِ.

وَقَدْ يُقَالُ التَّمْطِيطُ الْمُتَكَلِّفُ الْمُشْتَمِلُ عَلَى التَّعْسُفِ وَالتَّشْدِيقِ
وَتَلْوِيقِ الْقَمِ مَكْرُوهٍ وَإِنْ لَمْ يَتَوَلَّدْ مِنْهُ حُرُوفٌ لِإِخْرَاجِ الْقِرَاءَةِ عَنِ الْعَادَةِ
الْمُسْتَمِرَّةِ وَالْقَانُونِ الْعَرَبِيِّ إِلَى التَّعْوِجِ وَالتَّشْدِيقِ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى ﴿قُرْآنًا
عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ﴾ [التكوير: ٢٨] وَمَتَى خَلَتْ عَنْ هَذِهِ الصِّفَاتِ فَلَا كَرَاهَةَ
وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ مِنْ ذَلِكَ وَمَذْهَبُ الْحَنْفِيَّةِ عَدَمُ الْكَرَاهَةِ.

وَظَاهِرُ كَلَامِ النَّوَوِيِّ فِي (التَّبْيَانِ) ^(١) عَدَمُ الْكَرَاهَةِ حَيْثُ لَا تَمْطِيطُ
يَتَوَلَّدُ مِنْهُ حُرُوفٌ لِأَنَّهُ قَالَ إِنْ لَمْ يُخْرِجْهُ اللَّحْنُ عَنْ لَفْظِهِ وَقَرَأَهُ عَلَى
تَرْتِيلِهِ كَانَ أَيْ التَّلْحِينِ مُبَاحًا.

وَقَالَ قَبْلَ هَذَا: وَأَمَّا الْقُرْآنُ بِالْأَلْحَانِ فَقَدْ قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي
مَوَاضِعَ أَكْرَهَهَا، وَقَالَ فِي مَوَاضِعَ لَا أَكْرَهَهَا. قَالَ أَصْحَابُنَا: لَيْسَتْ
عَلَى قَوْلَيْنِ بَلْ فِيهِ تَفْصِيلٌ، فَإِنَّ أَفْرَطَ فِي التَّمْطِيطِ فَجَاوَزَ الْحَدَّ فَهُوَ
الَّذِي كَرِهَهُ وَإِنْ لَمْ يُجَاوِزْ فَهُوَ الَّذِي لَمْ يَكْرَهُهُ ^(٢).

ثُمَّ نُقِلَ عَنْ صَاحِبِ الْحَاوِي مِنْهُمْ أَنَّهُ قَالَ ^(٣): الْقِرَاءَةُ بِالْأَلْحَانِ
الْمَوْضُوعَةُ إِنْ أَخْرَجَتْ لَفْظَ الْقُرْآنِ عَنْ صِيغَتِهِ بِإِدْخَالِ حَرَكَاتٍ فِيهِ

(١) التبيان للنووي: (ص ١١٢).

(٢) التبيان للنووي: (ص ١١١).

(٣) التبيان للنووي: (ص ١١١).

أَوْ إِخْرَاجِ حَرَكَاتٍ عَنْهُ أَوْ قَصَرَ مَمْدُودًا أَوْ مَدَّ مَقْصُورًا، وَتَمْطِيطٍ يَخْفَى بِهِ بَعْضُ اللَّفْظِ وَيَلْتَبِسُ الْمَعْنَى فَهُوَ حَرَامٌ يَفْسُقُ بِهِ الْقَارِئُ وَيَأْتُمُّ بِهِ الْمُسْتَمِعُ، لِأَنَّهُ عَدَلَ بِهِ عَنْ نَهْجِهِ الْقَوِيمِ إِلَى الْإِعْوَاجِ وَاللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ﴾ [الشُّعْرَى: ٢٨] قَالَ وَإِنْ لَمْ يُخْرِجْهُ اللَّحْنُ عَنْ لَفْظِهِ وَقَرَأَهُ عَلَى تَرْتِيلِهِ كَانَ مُبَاحًا كَمَا مَرَّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٢٦- وَلَا بَأْسَ بِالشُّعْرِ الْمُبَاحِ وَحِفْظِهِ وَصَنَعَتِهِ مَنْ رَدَّ ذَلِكَ يَعْتَدِي (وَلَا بَأْسَ) أَيُّ لَا حَرَجَ وَلَا كَرَاهَةَ (بِ) إِنْشَادِ (الشُّعْرِ) وَهُوَ كَلَامٌ مُقْفًى مَوْزُونٌ.

(المُبَاح) الَّذِي سَلِمَ مِنْ هِجَاءِ الْمُسْلِمِينَ، وَمِنْ وَصْفِ خَمْرَةٍ أَوْ أَمْرَدٍ وَكَذَا امْرَأَةٌ أَجْنَبِيَّةٌ مُعَيَّنَةٌ كَمَا يَأْتِي فِي كَلَامِهِ ﷺ.

قَالَ فِي الْفُرُوعِ ^(١): الشُّعْرُ كَالْكَلَامِ سَأَلَهُ أَبُو مَنْصُورٍ، أَيُّ سَأَلَ الْإِمَامَ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَا يُكْرَهُ مِنْهُ يَعْنِي الشُّعْرَ؟ قَالَ الْهِجَاءُ وَالرَّقِيقُ الَّذِي يُشَبَّبُ بِالنِّسَاءِ، وَأَمَّا الْكَلَامُ الْجَاهِلِيُّ فَمَا أَنْفَعُهُ.

وَسَأَلَهُ عَنِ الْخَبَرِ «لَأَنْ يَمْتَلِيَّ جَوْفٌ أَحَدِكُمْ قَيْحًا خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَمْتَلِيَّ شِعْرًا» ^(٢) فَتَلَكَّا فَذَكَرَ لَهُ قَوْلَ النَّصْرِ: لَمْ تَمْتَلِيَّ أَجْوَانَنَا لِأَنَّ فِيهَا الْقُرْآنَ وَغَيْرَهُ، وَهَذَا كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَأَمَّا الْيَوْمَ فَلَا، فَاسْتَحْسِنَ ذَلِكَ.

(١) الفروع: (٣٥٠/١١).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب ما يكره أن يكون الغالب على الإنسان الشعر حتى يصده عن ذكر الله والعلم والقرآن، رقم (٦١٥٤). ومسلم في صحيحه، كتاب الشعر، رقم (٢٢٥٨).

وَاخْتَارَ جَمَاعَةً قَوْلَ أَبِي عُبَيْدٍ أَنْ يَغْلِبَ عَلَيْهِ وَهُوَ أَظْهَرُ.
 قَالَ فِي الْإِقْنَاعِ^(١): الشَّعْرُ كَالْكَلَامِ حَسَنُهُ حَسَنٌ وَقَبِيحُهُ قَبِيحٌ.
 (و) وَلَا بَأْسَ بِهِ (حِفْظُهُ)، أَيُّ: الشَّعْرِ الْمُبَاحِ؛ لِعَدَمِ مَا يَدُلُّ عَلَى
 كَرَاهَةِ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ.

(و) لَا بَأْسَ بِهِ (صَنْعَتِهِ) أَيُّ إِنشَائِهِ وَنَظْمِهِ وَاتِّخَاذِهِ صَنْعَةً
 وَالِاشْتِغَالَ بِهِ حَيْثُ لَمْ يَلِهْ عَنْ وَاجِبٍ.

(مَنْ رَدَّ ذَلِكَ) أَيُّ إِبَاحَةِ الشَّعْرِ إِنْشَادًا وَاسْتِمَاعًا وَحِفْظًا وَأَنْشَاءً.
 (يَعْتَدِي) بِرَدِّهِ لَشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ إِنَّمَا رَدَّهُ لِمُجَرَّدِ رَأْيِهِ لَا لِذَلِيلٍ
 شَرْعِيٍّ بَلْ الدَّلِيلُ الشَّرْعِيُّ فِي إِبَاحَةِ ذَلِكَ لَا رَدَّهُ.

٢٧- فَقَدْ سَمِعَ الْمُخْتَارُ شِعْرَ صَحَابِهِ وَتَشْيِيبَهُمْ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينِ خُرْدٍ
 (فَقَدْ سَمِعَ الْمُخْتَارُ) مُحَمَّدٌ ﷺ (شِعْرَ صَحَابِهِ) -رِضْوَانُ اللَّهِ
 عَلَيْهِمْ-.

(و) سَمِعَ -صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ- (تَشْيِيبَهُمْ) بِالنِّسَاءِ.
 (مِنْ غَيْرِ تَعْيِينِ خُرْدٍ) جَمْعُ خَرِيدَةٍ وَهِيَ الْمَرْأَةُ الْخُفُورُ، الطَّوِيلَةُ
 السُّكُوتِ، الْخَافِضَةُ الصَّوْتِ، الْمُسْتَرْتَةُ.
 وَقِيلَ: الْبِكْرُ الَّتِي لَمْ تُمَسَسْ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ هِشَامٍ^(١): التَّشْبِيبُ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَهْلِ الْأَدَبِ
جِنْسٌ يَجْمَعُ أَرْبَعَةَ أَنْوَاعٍ:

أَحَدُهَا: ذِكْرُ مَا فِي الْمَحْبُوبِ مِنَ الصِّفَاتِ الْحَسَنَةِ وَالْمَعْنَوِيَّةِ
كَحُمْرَةِ الْخَدِّ وَرَشَاقَةِ الْقَدِّ وَكَالْجَلَالَةِ وَالْخَفَرِ.

وَالثَّانِي: ذِكْرُ مَا فِي الْمُحِبِّ مِنَ الصِّفَاتِ أَيْضًا كَالْتُحُولِ وَالذُّبُولِ
وَالْحُزْنَ وَالسَّغْفَ.

وَالثَّالِثُ: ذِكْرُ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِمَا مِنْ هَجَرٍ وَوَصْلٍ وَشَكْوَى وَاعْتِدَارٍ
وَوَفَاءٍ وَإِخْلَافٍ.

وَالرَّابِعُ: مَا يَتَعَلَّقُ أَمْرُهُمَا بِسَبَبِهَا كَالْوُشَاةِ وَالرُّقَبَاءِ.
وَيُسَمَّى النَّوعُ الْأَوَّلُ مِنَ الْأَنْوَاعِ الْأَرْبَعَةِ تَشْبِيهًا أَيْضًا.
وَفِي قَوْلِ النَّازِمِ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى-: فَقَدْ سَمِعَ الْمُخْتَارُ شِعْرَ
صَحَابِهِ وَتَشْبِيهِهُمْ، إِشَارَةً إِلَى عَدَمِ حُرْمَةِ التَّشْبِيبِ.

وَلَمَّا خَشِيَ تَوَهُّمَ إِطْلَاقِ الْإِبَاحَةِ دَفَعَ ذَلِكَ التَّوَهُّمَ بِقَوْلِهِ مِنْ غَيْرِ
تَعْيِينِ حُرْدٍ بِخِلَافٍ مَا إِذَا كَانَ يَتَشَبَّبُ بِمُعَيَّنَةٍ مُحَرَّمَةٍ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ
كَاسْتِمَاعِهِ.

(١) (شرح بانت سعاد)، ابن هشام: (ص ١٣).

وَمِنْ ثَمَّ قَالَ النَّازِمُ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى-:

٢٨- وَلَمْ يَكْ فِي عَصْرِ لَذَلِكَ مُنْكَرٌ وَكَيْفَ وَفِيهِ حِكْمَةٌ فَارَوْ وَاسْنِدِ

(وَلَمْ يَكْ فِي عَصْرِ) مِنَ الْأَعْصَارِ مِنْ عَصْرِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَتَابِعِيهِمْ وَمَنْ بَعْدَهُمْ عَلَى تَدَاوُلِ الْأَعْصَارِ.

(لِذَلِكَ) أَيِ لَا سَمَاعِ الشُّعْرِ وَالتَّشْبِيهِ وَالْمَدْحِ وَالتَّسْبِيهِ.

(مُنْكَرٌ) يُعْتَدُ بِإِنْكَارِهِ، وَمَنْ كَرِهَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ مِنْ أَعْلَامِ الْعُلَمَاءِ إِنَّمَا هُوَ لِكَوْنِهِ يُهَيِّجُ الطَّبَاعَ لِرِقَّتِهِ لَا لِحُرْمَةِ ذَاتِهِ.

(وَكَيْفَ) يَسُوغُ الْإِنْكَارُ عَلَى إِسْمَاعٍ وَإِنْشَادِ الْأَشْعَارِ (وَفِيهِ) أَيِ الشُّعْرِ (حِكْمَةٌ) وَهِيَ مَا يَمْنَعُ مِنَ الْجَهْلِ، وَقِيلَ: الْحِكْمَةُ الْإِصَابَةُ.

وَأَشَارَ النَّازِمُ بِهَذَا إِلَى مَا رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ^(١) وَأَبُو دَاوُدَ^(٢) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ «إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ سِحْرًا، وَإِنَّ مِنَ الشُّعْرِ حِكْمًا».

وَفِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ^(٣) «إِنَّ مِنَ الشُّعْرِ لِحِكْمَةً».

وَيُرَوَّى: «لِحُكْمًا» كَمَا فِي الْمُسْنَدِ وَسُنَنِ أَبِي دَاوُدَ.

(فَارَوْ) الشُّعْرَ وَاحْفَظْهُ وَاسْتَمِعْهُ وَأَنْشُدْهُ.

(١) أخرجه أحمد في مسنده ٣٠٢٦-١/٣٢٧.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب ما جاء في الشعر، رقم (٥٠١٣).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب ما يجوز من الشعر والرجز والحداء وما يكره منه، رقم (٦١٤٥).

(وَاسْنِد) أَبَاحَهُ ذَلِكَ عَنْ، النَّبِيِّ ﷺ، أَوْ فَارَوْ حَدِيثَ: «إِنَّ مِنْ الشُّعْرِ لِحِكْمَةً» وَأَسْنَدُهُ؛ فَإِنَّهُ صَحِيحٌ لَا مُقَدَّحَ فِيهِ، فَقَدْ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ^(١) مِنْ كُلِّ إِمَامٍ وَفَقِيهِ.

٢٩- وَحَظَرَ الْهَجَا وَالْمَدْحَ بِالزُّورِ وَالْخَنَا وَتَشْبِيهِهِ بِالْأَجْنَبِيَّاتِ أَكْثَرُ (وَحَظَرُ) أَيُّ مَنَعُ (الْهَجَا) أَيُّ الشَّتْمِ وَالذَّمِّ بِالشُّعْرِ.

قَالَ فِي الْقَامُوسِ^(٢): هَجَأَهُ هَجْؤًا وَهَجَأَهُ شَتْمَهُ بِالشُّعْرِ.

(و) حَظَرُ (الْمَدْحِ بِالزُّورِ) أَيُّ الْكَذِبِ الَّذِي لَا أَصْلَ لَهُ.

(و) حَظَرُ الْمَدْحِ بِ (الْخَنَا) أَيُّ الْفُحْشِ.

قَالَ فِي الْقَامُوسِ^(٣): الْخَنُوءَةُ الْقَدَرَةُ وَالْفُرْجَةُ فِي الْخُصِّ، وَخَنَا خَنُؤًا فَحُشَّ، وَأَمَّا خَنِي كَرَضِي وَأَخْنَى عَلَيْهِمْ فَمَعْنَاهُ أَهْلَكَهُمْ، وَالْجَرَادُ كَثُرَ بَيْضُهُ، وَالْمَرْعَى كَثُرَ نَبَاتُهُ، وَخَنَا الدَّهْرُ آفَاتُهُ.

(و) حَظَرُ (تَشْبِيهِهِ) أَيُّ الْمُتَشَبِّهِ (بِ) النِّسَاءِ (الْأَجْنَبِيَّاتِ) الْمُعَيَّنَاتِ.

وَالْمُرَادُ بِالْأَجْنَبِيَّاتِ هُنَا مَنْ لَا تَحِلُّ لَهُ بِخِلَافِ نِسَائِهِ وَإِمَائِهِ فَلَا حَظَرَ بِالتَّشْبِيهِ بِهِنَّ عَلَى الْمُعْتَمَدِ، وَكَذَا التَّشْبِيهِ بِغَيْرِ مُعَيَّنَةٍ كَمَا تَقَدَّمَ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ.

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب ما جاء في الشعر، رقم (٥٠١٢).

(٢) القاموس (ص ١٣٤٥).

(٣) القاموس (ص ١٢٨١).

(أَكْثَرُ) الْحَظَرِ وَالْحُرْمَةِ وَامْنَعُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّ الْمَنْعِ وَلَا تُرَخِّصْ فِي شَيْءٍ مِنْهُ .

٣٠- وَوَصَفُ الرِّزَا وَالْخَمْرِ وَالْمُرْدِ وَالنِّسَاءِ الْفَتَيَاتِ أَوْ نَوَحِ التَّسْحُطِ مُورِدِ

(و) كَذَا (وَصَفُ) سَائِرِ الْمُحَرَّمَاتِ مِنْ نَحْوِ (الرِّزَا) .

(و) وَصَفُ (الْخَمْرِ) الَّتِي هِيَ أُمُّ الْخَبَائِثِ .

(و) وَصَفُ (الْمُرْدِ) جَمْعُ: أَمْرَدَ؛ يَعْنِي التَّشْيِيبَ بِهِمْ سَوَاءً كَانَ الْأَمْرَدُ مُعَيَّنًا أَوْ غَيْرَ مُعَيَّنٍ .

(أَوْ نَوَحِ التَّسْحُطِ مُورِدِ) كَذَا فِي النَّسَخِ وَلَعَلَّهُ أُوْرَدَ لِيَسْتَقِيمَ الْإِعْرَابُ فَهُوَ أَمْرٌ مِنْ أُوْرَدَ لِوُرُودِ الشَّرْعِ بِحَظَرِ ذَلِكَ كُلِّهِ .

وَحَيْثُ قُلْنَا بِحُرْمَةِ الشَّعْرِ الَّذِي أَفْرَطَ صَاحِبُهُ بِالْمَدْحَةِ بِإِعْطَائِهِ أَوْ بِالذَّمِّ بِمَنْعِهِ أَوْ تَشَبُّبٍ فِيهِ بِمَدْحِ خَمْرٍ أَوْ أَمْرَدٍ أَوْ امْرَأَةٍ مُعَيَّنَةٍ مُحَرَّمَةٍ عَلَى مَا مَرَّ لَمْ تَحْرَمْ رَوَايَتُهُ كَمَا فِي الْفُرُوعِ وَالْمُعْنِيِّ وَغَيْرِهِمَا .

نَعَمْ نَقَلَ صَالِحٌ عَنْ أَبِيهِ عليه السلام لَا يُعْجِبُنِي أَنْ يُرَوَى الْهَجَاءُ . وَفِي التَّرْغِيبِ فِي الْوَلِيمَةِ تَحْرِيمُ الْغَزْلِ بِصِفَةِ الْمُرْدِ وَالنِّسَاءِ الْمُهَيَّجَةِ لِلطَّبَاعِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ^(١) .

٣١- وَأَوْجِبْ عَنِ الْمَحْظُورِ كَفَّ جَوَارِحِ وَنَدْبٌ عَنِ الْمَكْرُوهِ غَيْرُ مُشَدِّدٍ

(وَأَوْجِبْ) أَنْتَ أَيُّ اعْتَقَدَهُ وَاجِبًا امْتِثَالًا لِلشَّرِيعَةِ الْعَرَاءِ .

وَالْوَاجِبُ فِي اللَّعَةِ: السَّاقِطُ وَالثَّابِتُ .

(١) الفروع: (١١/٣٥٠ ، ٣٥١) .

قَالَ فِي الْقَامُوسِ^(١): وَجَبَ يَجِبُ وَجْبَةً سَقَطَ. وَالشَّمْسُ وَجْبًا
وَوُجُوبًا غَابَتْ. وَالْوَجْبَةُ السَّفْطَةُ مَعَ الْهَدَّةِ وَصَوْتُ السَّاقِطِ.
وَفِي الْمِصْبَاحِ^(٢): وَجَبَ الْحَقُّ وَالْمِيعُ يَجِبُ وَجُوبًا وَوَجْبَةً لَزِمَ
وَوُثِّبَتْ.

وَمِنْ أَمْثَلَةِ الثُّبُوتِ: «أَسْأَلُكَ مُوجِبَاتِ رَحْمَتِكَ».
وَفِي الشَّرْعِ: مَا ذَمَّ شَرْعًا تَارِكُهُ قَصْدًا مُطْلَقًا.
وَهَذَا أَحْسَنُ مِنْ قَوْلِهِمْ مَا يُعَاقِبُ تَارِكُهُ أَوْ مَا تَوَعَّدَ عَلَى تَرْكِهِ
وَنَحْوَهُمَا.

(عَنْ) ارْتِكَابِ الشَّيْءِ (الْمَحْظُورِ) أَيِ الْمَمْنُوعِ، وَالْمُرَادُ بِهِ:
الْحَرَامُ وَهُوَ مَا ذَمَّ فَاعِلُهُ وَلَوْ قَوْلًا أَوْ عَمَلًا قَلْبٍ شَرْعًا.
وَيُسَمَّى مَمْنُوعًا وَمَرْجُورًا وَمَعْصِيَةً وَذَنْبًا وَقَبِيحًا وَسَيِّئَةً وَفَاحِشَةً
وَإِثْمًا وَحَرَجًا وَتَحْرِيجًا وَعُقُوبَةً كَمَا فِي شَرْحِ مُخْتَصَرِ التَّحْرِيرِ.
(كَفَّ) أَيِ صَرَفٍ وَدَفْعٍ وَمَنْعٍ، يُقَالُ: كَفَفْتُهُ عَنْهُ دَفَعْتُهُ وَصَرَفْتُهُ
كَكَفَفْتُهُ فَكَفَّ هُوَ لَا زِمَ وَمُتَعَدٌّ.

(جَوَارِحُ) جَمْعُ جَارِحَةٍ وَتَقَدَّمَ بَيَانُهَا.
وَدَلِيلُ وَجُوبِ كَفِّهَا عَنْ الْمَحْظُورِ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ
وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الْإِسْرَاءُ: ٣٦].

(١) القاموس (ص ١٤١).

(٢) المصباح (٢/٦٤٨).

وَتَقَدَّمَ ذِكْرُ الْجَوَارِحِ وَصَوْنُهَا وَكَفُّهَا، وَإِنَّمَا أَعَادَهُ هُنَا لِذِكْرِ إِيَّاهُ مُجْمَلًا مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ بَيْنَ الْحَرَامِ وَالْمَكْرُوهِ، إِذِ النَّهْيُ يَتَنَاوَلُهُمَا كَمَا أَسْلَفْنَا الْكَلَامَ عَلَيْهِ آنِفًا.

وَأَمَّا هُنَا فَذَكَرَ أَنَّ كَفَّهَا عَنِ الْمَحْظُورِ وَاجِبٌ كَكَفِّ يَدِهِ عَنِ سَرِقَةٍ وَغَضَبٍ وَقَتْلِ وَجَرَحٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وَلِسَانِهِ عَنِ غِيْبَةٍ وَنَمِيمَةٍ وَلَعْنٍ وَقَذْفٍ وَبَذَاءٍ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. وَفَرَجِهِ عَنِ زِنَاءٍ وَمُبَاضَعَةٍ وَمُسَاحَقَةٍ وَجِمَاعٍ نَحْوِ زَوْجَةٍ فِي نَحْوِ حَيْضٍ وَاسْتِمْنَاءٍ.

وَعَيْنِهِ عَنِ نَظَرٍ مَا لَا يَحِلُّ لَهُ نَظَرُهُ.

وَسَمْعِهِ مِنْ اسْتِمَاعِ الْمُحَرَّمَاتِ مِنْ غِيْبَةٍ وَنَحْوِهَا، وَكَذَا عَنْ سَمَاعِ الْمَلَاهِي وَمَا حُرِّمَ مِنَ الْعِنَاءِ.

وَبَطْنِهِ مِنَ الْحَرَامِ، وَقَلْبِهِ عَنِ الْآثَامِ. وَاسْتِرْسَالِهِ مَعَ الْأَوْهَامِ، وَكَذَا بَقِيَّةُ أَعْضَائِهِ.

وَإِنْ كَانَ الْمَنْهِيُّ عَنْهُ غَيْرَ مَحْظُورٍ بِأَنْ كَانَ نَهْيِي كَرَاهَةٍ فَكَفُّ الْجَوَارِحِ عَنْهُ (نَذْبٌ) لَا وَجُوبٌ، وَأَضْلُ النَّذْبِ الدُّعَاءُ لِأَمْرِ مُهِمٍّ. قَالَ الشَّاعِرُ^(١):

لَا يَسْأَلُونَ أَحَاهُمْ حِينَ يَنْدُبُهُمْ فِي النَّائِبَاتِ عَلَى مَا قَالَ بُرْهَانًا

وَفِي الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ: «انْتَدَبَ اللَّهُ لِمَنْ يَخْرُجُ فِي سَبِيلِهِ»^(١).

أَيُّ: أَجَابَ لَهُ طَلَبَ مَغْفِرَةِ ذُنُوبِهِ. وَالِاسْمُ: النَّدْبَةُ مِثْلُ غُرْفَةٍ.

وَالْمَنْدُوبُ فِي عُرْفِ الشَّرْعِ مَا أُثِيبَ فَاعِلُهُ كَالسُّنَنِ الرَّوَائِبِ وَلَوْ قَوْلًا كَأَذْكَارِ الْحَجِّ وَغَيْرِهِ، أَوْ عَمَلٍ قَلْبٍ كَالْخُشُوعِ فِي الصَّلَاةِ وَلَمْ يُعَاقَبْ تَارِكُهُ.

وَيُسَمَّى الْمَنْدُوبُ سُنَّةً وَمُسْتَحَبًّا وَتَطَوُّعًا وَطَاعَةً وَنَفْلًا وَقُرْبَةً وَمُرَغَّبًا فِيهِ وَإِحْسَانًا.

قَالَ الْإِمَامُ الْعَلَامَةُ ابْنُ حَمْدَانَ فِي مُقْنِعِهِ^(٢): وَيُسَمَّى النَّدْبُ تَطَوُّعًا وَطَاعَةً وَنَفْلًا وَقُرْبَةً إِجْمَاعًا

وَهَذَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِحَسَبِ اضْطِلَاحِ الْفُقَهَاءِ وَالْأُصُولِيِّينَ.

وَيُسَنُّ (مِنْ الْمَكْرُوهِ) وَهُوَ ضِدُّ الْمَنْدُوبِ، مَا اخُذَ مِنَ الْكَرَاهَةِ وَقِيلَ مِنَ الْكَرْيَةِ وَهِيَ الشَّدَّةُ فِي الْحَرْبِ.

وَفِي اضْطِلَاحِ أَهْلِ الشَّرْعِ مَا مُدِحَ تَارِكُهُ وَلَمْ يَذَمَّ فَاعِلُهُ وَلَا ثَوَابَ فِي فِعْلِهِ وَهُوَ تَكْلِيفٌ وَمَنْهِيٌّ عَنْهُ حَقِيقَةً.

وَهُوَ فِي عُرْفِ أَصْحَابِنَا الْمُتَأَخِّرِينَ مَعَ الْإِطْلَاقِ لِلتَّنْزِيهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب الجهاد من الإيمان، رقم (٣٦).

(٢) لم أقف على كتاب (المقنع) لابن حمدان. وانظر (التحبير شرح التحرير في أصول الفقه) للمرداوي: (٩٧٩/٢).

(عَيْرٌ مُشَدَّدٍ) لِأَنَّهُ لَا يُدْمُ فَاعِلُهُ وَلَا يُعَاقَبُ وَإِنْ أُطْلِقَ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ مُخَالِفٌ وَمُسيءٌ وَعَيْرٌ مُمْتَلٍ .
قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِ فِيمَنْ زَادَ عَلَى التَّشْهَدِ الْأَوَّلِ
أَسَاءَ^(١) .

نَعَمْ ذَكَرَ الْإِمَامُ ابْنُ عَقِيلٍ كَالْقَاضِي يَأْتُمُ بَتْرِكَ السُّنَنِ أَكْثَرَ عُمَرِهِ
لِقَوْلِهِ -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- : «مَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي» مُتَّفَقٌ
عَلَيْهِ^(٢) ؛ لِأَنَّهُ يَتَّهَمُ لِذَلِكَ أَوْ يُوهَمُ أَنَّ التَّرِكَ سُنَّةٌ، وَاحْتِجَاً بِقَوْلِ سَيِّدِنَا
الْإِمَامِ أَحْمَدَ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِ فِيمَنْ تَرَكَ الْوِتْرَ إِنَّهُ رَجُلٌ سُوءٌ^(٣) .

٣٢- وَأَمْرُكَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ يَا فَتَى عَنْ الْمُنْكَرِ اجْعَلْ فَرَضَ عَيْنٍ تَسُدُّ
(وَأَمْرُكَ بِالْمَعْرُوفِ) وَهُوَ اسْمٌ جَامِعٌ لِكُلِّ مَا عُرِفَ مِنْ طَاعَةِ اللَّهِ
وَالْتَقَرُّبِ إِلَيْهِ وَالْإِحْسَانِ إِلَى النَّاسِ بِكُلِّ مَا نَدَبَ إِلَيْهِ الشَّرْعُ وَنَهَى عَنْهُ
مِنَ الْمُحَسَّنَاتِ وَالْمُقَبَّحَاتِ، وَهُوَ مِنَ الصِّفَاتِ الْغَالِبَةِ، أَيُّ أَمْرٍ مَعْرُوفٍ
بَيْنَ النَّاسِ إِذَا رَأَوْهُ لَا يُنْكِرُونَهُ.

وَفِي الْحَدِيثِ «أَهْلُ الْمَعْرُوفِ فِي الدُّنْيَا هُمْ أَهْلُ الْمَعْرُوفِ فِي
الْآخِرَةِ»^(٤) أَيُّ مَنْ بَدَلَ مَعْرُوفَهُ لِلنَّاسِ فِي الدُّنْيَا آتَاهُ اللَّهُ جَزَاءً مَعْرُوفِهِ
فِي الْآخِرَةِ.

(١) الإنصاف: (٧٦/٢).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب الترغيب في النكاح، رقم (٥٠٦٣).
ومسلم في صحيحه، كتاب النكاح، باب استحباب النكاح لمن تافت نفسه
إليه، رقم (١٤٠١).

(٣) الفروع: (٣٢٩/١١).

(٤) أخرجه الحاكم في المستدرک (٧٩٠٨-٣٥٧/٤).

(وَالنَّهْيُ) وَهُوَ ضِدُّ الْأَمْرِ.

فَمِنْ صِيغِ الْأَمْرِ: أَقِمِ الصَّلَاةَ، صُمْ رَمَضَانَ، اسْتَعْمِلِ الْخَيْرَاتِ،
أَدِّ السُّنَنَ الرَّوَائِبَ.

وَمِنْ صِيغِ النَّهْيِ: لَا تَشْرَبِ الْخَمْرَ، لَا تَقْتُلِ النَّفْسَ، لَا تَزْنِ،
لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ،

(يَا فَتَى) تَقَدَّمَ أَنَّهُ الشَّابُّ وَالسَّخِيُّ الْكَرِيمُ جَمْعُهُ فِتْيَانٌ وَفُتُوَّةٌ.

(عَنْ) مُقَارَنَةِ الشَّيْءِ (الْمُنْكَرِ).

(اجْعَلْ) أَيِ اعْتَقِدْ وَاتَّخِذْ.

(فَرَضَ عَيْنٍ) أَيِ لَا زِمَ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ بَعَيْنِهِ.

وَالْفَرَضُ فِي اللُّغَةِ التَّقْدِيرُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَنَصِفُ مَا فُرِضْتُ﴾

[البقرة: ٢٣٧].

وَالتَّأْيِيرُ كَفَرَضِ الْحَبْلِ الْحَجَرِ. قَالَ الْجَوْهَرِيُّ^(١): الْفَرَضُ الْحَزُّ

فِي الشَّيْءِ كَالْقَوْسِ مَوْعِ الْوَتْرِ.

وَالْإِلْزَامُ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿سُورَةُ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا﴾ [التوبة: ١] أَيِ

أَوْجَبْنَا الْعَمَلَ بِهَا.

وَالْإِنْزَالُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ﴾

[القصص: ٨٥] أَيِ أَنْزَلَهُ عَلَيْكَ.

وَفِي الشَّرْعِ يُرَادِفُ الْوَاجِبَ، فَهُوَ مَا يُدْزَمُ شَرْعًا تَارِكُهُ قَصْدًا مُطْلَقًا
وَهُوَ الْمَطْلُوبُ مَعَ جَزْمٍ.
ثُمَّ هُوَ قِسْمَانِ:

فَرَضٌ عَيْنٍ، كَالصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ وَصَوْمِ رَمَضَانَ وَنَحْوِهِمَا
فَلَا يَسْقُطُ عَنْهُ بِفِعْلِ غَيْرِهِ.

وَفَرَضٌ كِفَايَةٌ، وَيَأْتِي فِي كَلَامِ النَّاطِمِ. وَقَدْ يَصِيرُ فَرَضُ الْكِفَايَةِ
فَرَضَ عَيْنٍ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ النَّاطِمُ.

وَقَوْلُهُ (تَسَدَّدَ) مَجْزُومٌ فِي جَوَابِ الطَّلَبِ مِنْ قَوْلِهِ اجْعَلْ.
وَالْتَسَدِيدُ: التَّقْوِيمُ، وَالتَّوْفِيقُ لِلتَّسَادُدِ، أَيِ: الصَّوَابِ مِنَ الْقَوْلِ
وَالْعَمَلِ.

٣٣- عَلَى عَالِمٍ بِالْحَظَرِ وَالْفِعْلِ لَمْ يَقُمْ سِوَاهُ مَعَ أَمْنٍ عُذْوَانٍ مُعْتَدٍ
(عَلَى عَالِمٍ) مُتَعَلِّقٌ بِفَرَضِ عَيْنٍ.

(بِالْحَظَرِ) أَيِ الْمَنْعِ وَالْحُرْمَةِ، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ بِعَالِمٍ.
(وَالْفِعْلُ) أَيِ وَالْحَالُ أَنَّ الْفِعْلَ (لَمْ يَقُمْ)، أَيِ: لَمْ يَقْدِرْ عَلَى
الْإِقَامَةِ (سِوَاهُ)، أَيِ: غَيْرُ ذَلِكَ بِالْعَالِمِ بِالْحَظَرِ.

(بِهِ)، أَيِ: بِالْفِعْلِ الَّذِي هُوَ إِزَالَةُ ذَلِكَ الْمَحْظُورِ الَّذِي هُوَ
الْمُنْكَرُ، فِيهِ مُتَعَلِّقٌ بِ(يَقُمْ)، وَجُمْلَةُ (وَالْفِعْلُ لَمْ يَقُمْ بِهِ) إِخْ جُمْلَةٌ
حَالِيَّةٌ.

وَأِنَّمَا يُجْعَلُ فِي حَقِّهِ فَرَضٌ عَيْنٍ حَيْثُ عَلِمَ بِالْحَظَرِ وَلَمْ يَقُمْ بِهِ سِوَاهُ.

وَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ (مَعَ أَهْلِهِ) مِنْ ضَرَرٍ فِي نَفْسِهِ أَوْ مَالِهِ أَوْ حُرْمَتِهِ أَوْ أَهْلِهِ، فَإِنْ لَمْ يُوْجَدْ أَهْلٌ (عُدْوَانٍ مُعْتَدٍّ) أَيْ ظُلْمٍ ظَالِمٍ.

قَالَ فِي الْأَدَابِ الْكُبْرَى^(١): الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَهُوَ كُلُّ مَا يُؤْمَرُ بِهِ شَرْعًا، وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ وَهُوَ كُلُّ مَا يُنْهَى عَنْهُ شَرْعًا، فَرَضٌ عَيْنٌ عَلَى مَنْ عَلِمَهُ جَزْمًا وَشَاهِدَهُ وَعَرَفَ مَا يُنْكَرُ وَلَمْ يَخَفْ سَوْطًا وَلَا عَصَى وَلَا أَذًى.

زَادَ فِي الرِّعَايَةِ الْكُبْرَى^(٢): يَزِيدُ عَلَى الْمُنْكَرِ أَوْ يُسَاوِيهِ، وَلَا فِتْنَةً فِي نَفْسِهِ أَوْ مَالِهِ أَوْ حُرْمَتِهِ أَوْ أَهْلِهِ.

وَأُطْلِقَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ سُقُوطُهُ بِخَوْفِ الضَّرَرِ وَالْحَبْسِ وَأَخْذِ الْمَالِ، وَإِنَّهُ ظَاهِرٌ.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي آخِرِ الْإِرْشَادِ^(٣): مِنْ شُرُوطِ الْإِنْكَارِ أَنْ يَعْلَمَ أَوْ يَغْلِبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ لَا يُفْضِي إِلَى مَفْسَدَةٍ.

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي رِوَايَةِ جَمَاعَةٍ: إِذَا أَمَرْتُ أَوْ نَهَيْتُ فَلَمْ يَنْتَهَ فَلَا تَرْفَعُهُ إِلَى السُّلْطَانِ لِيُعْدَى عَلَيْهِ. فَقَدْ نَهَى عَنْ ذَلِكَ^(٤).

(١) الآداب الشرعية: (١/١٥٥).

(٢) الآداب الشرعية: (١/١٥٥).

(٣) الآداب الشرعية: (١/١٥٥).

(٤) الآداب الشرعية: (١/١٥٦).

وَقَالَ أَيُّضًا: مِنْ شَرِّطِهِ أَنْ يَأْمَنَ عَلَى نَفْسِهِ وَمَالِهِ خَوْفَ التَّلَفِ، وَكَذَا قَالَ جُمُهُورُ الْعُلَمَاءِ ^(١).

وَفِي الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ: «لَا يَنْبَغِي لِمُسْلِمٍ أَنْ يُذِلَّ نَفْسَهُ، قِيلَ: كَيْفَ يُذِلُّ نَفْسَهُ؟ قَالَ: يَتَعَرَّضُ مِنَ الْبَلَاءِ مَا لَا يُطِيقُ» ^(٢).

وَحَكَى الْقَاضِي عِيَاضٌ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ عَنْ بَعْضِهِمْ وَجُوبَ الْإِنْكَارِ مُطْلَقًا فِي هَذِهِ الْحَالِ وَغَيْرِهَا ^(٣).

وَفِي الْأَدَابِ الْكُبْرَى ^(٤): وَقِيلَ إِنَّ زَادَ يَعْنِي الْأَذَى عَلَى الْمُنْكَرِ وَجَبَ الْكُفُّ، وَإِنْ تَسَاوَا سَقَطَ الْإِنْكَارُ يَعْنِي وَجُوبُهُ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ ^(٥): فَأَمَّا السَّبُّ وَالشَّتْمُ فَلَيْسَ بِعُذْرٍ فِي السُّكُوتِ لِأَنَّ الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ يُلْقَى ذَلِكَ فِي الْغَالِبِ.

وَظَاهِرُ كَلَامِ غَيْرِهِ أَنَّهُ عُذْرٌ لِأَنَّهُ أَذَى، وَلِهَذَا يَكُونُ تَأْدِيبًا وَتَعْزِيرًا، وَقَدْ قَالَ لَهُ يَعْنِي: لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَبُو دَاوُدَ: يُشْتَمُّ!!، قَالَ: يَحْتَمِلُ مَنْ يُرِيدُ أَنْ يَأْمُرَ وَيَنْهَى لَا يُرِيدُ أَنْ يَنْتَصِرَ بَعْدَ ذَلِكَ.

(١) الآداب الشرعية: (١٥٦/١).

(٢) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الفتن، رقم (٢٢٥٤). وابن ماجه في سننه، كتاب الفتن، باب قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾، رقم (٤٠١٦).

(٣) الآداب الشرعية: (١٥٦/١).

(٤) الآداب الشرعية: (١٥٦/١).

(٥) الآداب الشرعية: (١٥٦/١).

قَالَ الْإِمَامُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ قَدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ^(١): الصَّبْرُ عَلَى أَذَى الْخَلْقِ عِنْدَ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، إِنْ لَمْ يُسْتَعْمَلْ لَزِمَ أَحَدُ أَمْرَيْنِ، إِمَّا تَعْطِيلُ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، وَإِمَّا حُصُولُ فِتْنَةٍ وَمَفْسَدَةٍ أَكْثَرُ مِنْ مَفْسَدَةِ تَرْكِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ أَوْ مِثْلِهَا أَوْ قَرِيبًا مِنْهَا، وَكَلاهُمَا مَعْصِيَةٌ وَفَسَادٌ.

قَالَ تَعَالَى ﴿وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأَصْبِرْ عَلَى مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزَمِ الْأُمُورِ﴾ [التَّوْبَةُ: ١٧] فَمَنْ أَمَرَ وَلَمْ يَصْبِرْ، أَوْ صَبَرَ وَلَمْ يَأْمُرْ، أَوْ لَمْ يَأْمُرْ وَلَمْ يَصْبِرْ، حَصَلَ مِنْ هَذِهِ الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ مَفْسَدَةٌ، وَإِنَّمَا الصَّلَاحُ فِي أَنْ يَأْمُرَ وَيَصْبِرَ.

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ^(٢) عَنْ عُبَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «بَايَعَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي يُسْرِنَا وَعُسْرِنَا، وَمَنْشَطِنَا وَمَكْرَهِنَا، وَآثَرَةٍ عَلَيْنَا، وَأَنْ لَا نُنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ، وَأَنْ نَقُومَ أَوْ نَقُولَ بِالْحَقِّ حَيْثُمَا كُنَّا، لَا نَخَافُ فِي اللَّهِ لَوْمَةً لَائِمَةً».

٣٤- وَلَوْ كَانَ ذَا فُسْقٍ وَجْهٍ وَفِي سَوَى الَّذِي قَبْلَ فَرَضٍ بِالْكَفَايَةِ فَاحْذَرُوا

(وَلَوْ كَانَ) ذَلِكَ الشَّخْصُ الْأَمْرُ وَالنَّاهِي (ذَا) أَيُّ صَاحِبِ (فُسْقٍ)

بِأَنْ فَعَلَ كَبِيرَةً وَلَمْ يَتُبْ مِنْهَا أَوْ أَصَرَ عَلَى صَغِيرَةٍ، إِذْ لَيْسَ مِنْ شَرْطِ

(١) المستدرك على مجموع الفتاوى: (٢٠٦/٣).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الفتن، باب قول النبي ﷺ سترون بعدي أموراً تنكرونها، رقم (٧٠٥٥). ومسلم في صحيحه، كتاب الإمامة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، رقم (١٧٠٩).

الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ أَنْ يَكُونَ فَاعِلُهُ عَدْلًا فِي الْمُعْتَمَدِ،
بَلْ الْإِمَامُ وَالْحَاكِمُ وَالْعَالِمُ وَالْجَاهِلُ وَالْعَدْلُ وَالْفَاسِقُ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ
كَمَا فِي الْأَدَابِ الْكُبْرَى.

وَأِنَّمَا أَشَارَ النَّاطِمُ بِلَوْ الْمُفِيدَةِ لِلْخِلَافِ خِلَافًا لِقَوْمٍ اعْتَبَرُوا فِي
الْأَمْرِ وَالنَّاهِي الْعَدَالَةَ. قَالَ فِي الْأَدَابِ الْكُبْرَى: قَالَ قَوْمٌ: لَا يَجُوزُ
لِفَاسِقٍ الْإِنْكَارُ. وَقَالَ آخَرُونَ: لَا يَجُوزُ إِلَّا لِمَنْ أُذِنَ لَهُ وَلِيُّ الْأَمْرِ.
انْتَهَى.

وَالصَّحِيحُ عَدَمُ اعْتِبَارِهِمَا.

نَعَمْ يَنْبَغِي أَنْ لَا يُخَالِفَ قَوْلَهُ فِعْلُهُ، بَلْ يَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ وَيَأْتِمُرُ بِهِ،
وَيَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ وَيَنْزَجِرُ عَنْهُ.

فَقَدْ أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ^(١) وَمُسْلِمٌ^(٢) عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ «يُؤْتَى
بِالرَّجُلِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيُلْقَى فِي النَّارِ فَتَنْدَلِقُ أَقْتَابُ بَطْنِهِ فَيَدُورُ بِهَا كَمَا
يَدُورُ الْحِمَارُ فِي الرَّحَا، فَيَجْتَمِعُ إِلَيْهِ أَهْلُ النَّارِ فَيَقُولُونَ يَا فُلَانُ مَا لَكَ
أَلَمْ تَكُنْ تَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ؟ فَيَقُولُ بَلَى كُنْتُ أَمُرُ
بِالْمَعْرُوفِ وَلَا آتِيهِ وَأَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ وَآتِيهِ».

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الفتن، باب الفتنة التي تموج كموج البحر، رقم (٧٠٩٨).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الزهد والرقائق، باب عقوبة من يأمر بالمعروف ولا يفعله، وينهى عن المنكر ويفعله، رقم (٢٩٨٩).

وَذَكَرَ الْإِمَامُ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ فِي كِتَابِهِ لَطَائِفِ الْمَعَارِفِ ^(١) : أَنَّ هَذَا هُوَ الْأَكْمَلُ وَالْأَفْضَلُ ، وَنَحْنُ نَقُولُ يَجِبُ عَلَى كُلِّ مُؤْمِنٍ أَنْ يَكُونَ تَقِيًّا عَدْلًا ، وَلَكِنْ فَلَا بُدَّ لِلنَّاسِ مِنَ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ ، وَلَوْ لَمْ يَعِظْ النَّاسَ إِلَّا مَعْصُومٌ أَوْ مَحْفُوظٌ لَتَعَطَّلَ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ مَعَ كَوْنِهِ دِعَامَةَ الدِّينِ ، وَقَدْ قِيلَ :

إِذَا لَمْ يَعِظْ النَّاسَ مَنْ هُوَ مُذْنِبٌ فَمَنْ يَعِظُ الْعَاصِينَ بَعْدَ مُحَمَّدٍ وَقِيلَ لِلْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ ^(٢) : إِنَّ فُلَانًا لَا يَعِظُ وَيَقُولُ أَخَافُ أَنْ أَقُولَ مَا لَا أَفْعَلُ . فَقَالَ الْحَسَنُ : وَأَيْنَا يَفْعَلُ مَا يَقُولُ؟ وَدَّ الشَّيْطَانُ أَنَّهُ قَدْ ظَفِرَ بِهَذَا فَلَمْ يَأْمُرْ أَحَدًا بِمَعْرُوفٍ وَلَمْ يَنْهَ عَنْ مُنْكَرٍ . انتهى

وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى كُلِّ مُؤْمِنٍ مَعَ الشُّرُوطِ الْمُتَقَدِّمَةِ الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ وَلَوْ فَاسِقًا أَوْ بَغِيرَ إِذْنٍ وَلِيٍّ أَمْرٍ حَتَّى عَلَى جُلَسَائِهِ وَشُرَكَائِهِ فِي الْمَعْصِيَةِ وَعَلَى نَفْسِهِ فَيُنْكَرُ عَلَيْهَا ، لِأَنَّ النَّاسَ مُكَلَّفُونَ بِالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ .

وَقَدْ ذَكَرْنَا عَدَمَ اعْتِبَارِ الْعِلْمِ فِي الْأَمْرِ وَالنَّاهِي ، فَلِذَا قَالَ النَّازِمُ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- :

(و) لَوْ كَانَ الْأَمْرُ وَالنَّاهِي ذَا (جَهْلٍ) ضِدُّ الْعِلْمِ وَهُوَ انْتِفَاءُ الْعِلْمِ بِالْمَقْصُودِ وَيُسَمَّى الْجَهْلُ الْبَسِيطُ ، وَأَمَّا الْجَهْلُ الْمُرَكَّبُ فَهُوَ تَصَوُّرُ

(١) لطائف المعارف : (ص ١٩) .

(٢) لطائف المعارف : (ص ١٩) .

الشَّيْءِ عَلَى غَيْرِ هَيْئَتِهِ لِأَنَّهُ جَهْلُ الْمُدْرِكِ بِمَا فِي الْوَاقِعِ مَعَ الْجَهْلِ بِأَنَّهُ جَاهِلٌ بِهِ كَاغْتِقَادِ الْفَلَاسِفَةِ قَدَمَ الْعَالَمِ.

(و) الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ (فِي سَوَى) أَيِ فِي غَيْرِ الْأَمْرِ (الَّذِي قِيلَ) عَنْهُ إِنَّهُ (فَرَضُ) أَيِ فَرَضُ عَيْنٍ وَهُوَ مَا إِذَا كَانَ عَالِمًا بِالْحَظَرِ وَالْفِعْلِ آمِنًا وَلَمْ يَقُمْ غَيْرُهُ بِهِ كَمَا قَدَّمْنَاهُ.

(ب) فَرَضِ (الْكِفَايَةِ) وَهُوَ مَا إِذَا قَامَ بِهِ الْبَعْضُ سَقَطَ عَنِ الْبَاقِينَ، فَالْمَقْصُودُ حُصُولُهُ قَضَاءً ذَاتِيًّا، وَقَضْدُ الْفَاعِلِ فِيهِ تَبَعٌ لَا ذَاتِيٌّ.

وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ فِي قَوْلِ النَّازِمِ: بِالْكِفَايَةِ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ (فَاخْذُ) وَهُوَ فِعْلٌ أَمْرٌ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ وَحَرَكٌ بِالْكَسْرِ لِلْقَافِيَةِ. وَالْحَدُّ فِي اللَّغَةِ الْمَنْعُ.

وَفِي الْإِضْطِلَاحِ: الْوَصْفُ الْمُحِيطُ بِمَوْصُوفِهِ، الْمُمَيِّزُ لَهُ عَنْ غَيْرِهِ، وَلَا بُدَّ مِنْ كَوْنِهِ مُطَرِّدًا وَهُوَ الْمَانِعُ كُلَّمَا وُجِدَ الْحَدُّ وَجِدَ الْمَحْدُودُ مُنْعَكِسًا وَهُوَ الْجَامِعُ كُلَّمَا وُجِدَ الْمَحْدُودُ وَجِدَ الْحَدُّ.

وَقَدْ عَلِمَ بِمَا ذَكَرْنَا حَدُّ فَرَضِ الْكِفَايَةِ.

فَتَحَقَّقَ مِنْ كَلَامِ النَّازِمِ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- أَنَّ الْأَمْرَ وَالنَّهْيَ يَدُورَانِ بَيْنَ فَرَضِ الْكِفَايَةِ وَفَرَضِ الْعَيْنِ، فَإِنْ عَلِمَ بِالْمَحْظُورِ وَعَلِمَ بِفِعْلِهِ وَلَمْ يَقُمْ سِوَاهُ بِإِزَالَتِهِ وَأَمِنَ عَلَى نَفْسِهِ فَهُوَ فِي حَقِّهِ فَرَضُ عَيْنٍ، وَإِنْ عَلِمَ أَوْ أَمِنَ مَعَ وُجُودِ مَنْ يَقُومُ بِهِ سِوَاهُ فَفَرَضُ كِفَايَةٍ. وَظَاهِرُ نِظَامِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ لَا يَخْرُجُ عَنْ ذَلِكَ وَهُوَ كَذَلِكَ مِنْ حَيْثُ هُوَ هُوَ.

نَعَمْ إِذَا كَانَ فِي حَالَةٍ لَا يَجِبُ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ بِأَنْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ
أَوْ مَالِهِ أَوْ حُرْمَتِهِ عَلَى مَا قَدَّمْنَا يَكُونُ فَضِيلَةً لَا وَاجِبًا، وَقَدْ قَدَّمْنَا
كَلَامَهُمْ فِي ذَلِكَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٣٥- **وَبِالْعُلَمَاءِ يَخْتَصُّ مَا اخْتَصَّ عِلْمُهُ بِهِمْ وَبِمَنْ يَسْتَنْصِرُونَ بِهِ قَدْ**

وَبِالْعُلَمَاءِ بِالْأَحْكَامِ، الْقَائِمِينَ بِشَرَائِعِ الْإِسْلَامِ، مِنْ مَنْدُوبٍ
وَمُبَاحٍ وَمَكْرُوهٍ، وَحَلَالٍ وَحَرَامٍ.

وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ **(يَخْتَصُّ)** مِنْ عُمُومِ وَجُوبِ الْأَمْرِ
وَالنَّهْيِ.

(مَا) أَيُّ مُنْكَرٍ **(اخْتَصَّ عِلْمُهُ)** أَيُّ عِلْمٍ ذَلِكَ الْمُنْكَرِ.

(بِهِمْ) أَيُّ بِالْعُلَمَاءِ دُونَ غَيْرِهِمْ.

قَالَ ابْنُ مُفْلِحٍ فِي آدَابِهِ^(١): وَمَا اخْتَصَّ عِلْمُهُ بِالْعُلَمَاءِ اخْتَصَّ
إِنْكَارُهُ بِهِمْ وَبِمَنْ يَأْمُرُونَهُ بِهِ مِنَ الْوَلَاةِ وَالْعَوَامِّ.

وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِ النَّازِمِ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(و) يَخْتَصُّ إِنْكَارُهُ أَيْضًا **(بِمَنْ)** أَيُّ بِالَّذِي **(يَسْتَنْصِرُونَ)** أَيُّ يَطْلُبُونَ
النَّصَرَ **(بِهِ)** أَيُّ بِذَلِكَ الْمُسْتَنْصَرِ بِهِ عَلَى إِزَالَةِ الْمُنْكَرِ.

وَقَوْلُهُ **(قَدْ)** هِيَ اسْمٌ مُرَادِفٌ لِحَسْبٍ تُسْتَعْمَلُ مَبْنِيَّةً غَالِبًا عَلَى
السُّكُونِ وَتُسْتَعْمَلُ مُعْرَبَةً **(قَدْ زِيدَ دِرْهَمٌ)** بِالرَّفْعِ، وَفِي كَلَامِ النَّازِمِ مَبْنِيَّةٌ

عَلَى السُّكُونِ وَحَرَّكَتْ بِالْكَسْرِ لِلْقَافِيَةِ أَيْ يَخْتَصُّ انْكَارُهُ بِالْعُلَمَاءِ أَوْ بِمَنْ يَأْمُرُونَهُ بِهِ مِنَ الْوَلَاةِ وَالْعَوَامِّ دُونَ غَيْرِهِمْ.

قَالَ فِي الْأَدَابِ^(١): وَمَنْ وَلَّاهُ السُّلْطَانُ الْحِسْبَةَ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ فِعْلُ ذَلِكَ وَلَهُ فِي ذَلِكَ مَا لَيْسَ لغيرِهِ كَسَمَاعِ الْبَيِّنَةِ. وَذَكَرَ الْقَاضِي لَيْسَ لَهُ سَمَاعُهَا وَإِنْ دَعَا الْإِمَامُ أَغْنَى السُّلْطَانُ الْعَامَّةَ إِلَى شَيْءٍ وَأَشْكَلَ عَلَيْهِمْ لَزِمُهُمْ سُؤَالُ الْعُلَمَاءِ فَإِنْ أَفْتَوْا بِوُجُوبِهِ قَامُوا بِهِ، وَإِنْ أَخْبَرُوا بِتَحْرِيمِهِ امْتَنَعُوا مِنْهُ، وَإِنْ قَالُوا هُوَ مُخْتَلَفٌ فِيهِ وَقَالَ السُّلْطَانُ يَجِبُ لَزِمُهُمْ طَاعَتُهُ كَمَا يَجِبُ طَاعَتُهُ فِي الْحُكْمِ، ذَكَرَهُ الْقَاضِي.

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ عَقِيلٍ فِي مُعْتَقَدِهِ^(٢): وَمَنْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ الْفِعْلَ الْوَاقِعَ مِنْ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ جَائِزٌ فِي الشَّرْعِ أَمْ غَيْرُ جَائِزٍ فَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَأْمُرَ وَلَا يَنْهَى، وَكَذَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي، وَقَدْ رَوَى هَذَا عَنْ سَيِّدِنَا الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قَالَ فِي رِوَايَةِ الْمَرْوُذِيِّ^(٣): لَا يَنْبَغِي لِلْفَقِيهِ أَنْ يَحْمِلَ النَّاسَ عَلَى مَذْهَبِهِ وَلَا يُشَدِّدَ عَلَيْهِمْ.

وَذَكَرَ الشَّيْخُ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِ فِي كِتَابِهِ إِبْطَالِ التَّحْلِيلِ^(٤): قَوْلُهُمْ

(١) الآداب الشرعية: (١/١٦٢).

(٢) الآداب الشرعية: (١/١٦٤).

(٣) الآداب الشرعية: (١/١٦٦).

(٤) الآداب الشرعية: (١/١٦٩).

وَمَسَائِلُ الْخِلَافِ لَا إِنْكَارَ فِيهَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ فَإِنَّ الْإِنْكَارَ إِمَّا أَنْ يَتَوَجَّهَ إِلَى الْقَوْلِ بِالْحُكْمِ أَوْ الْعَمَلِ.

أَمَّا الْأَوَّلُ فَإِذَا كَانَ الْقَوْلُ يُخَالِفُ سُنَّةَ أَوْ إِجْمَاعًا قَدِيمًا وَجَبَ إِنْكَارُهُ وَفَاقًا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَإِنَّهُ يُنْكَرُ بِمَعْنَى بَيَانِ ضَعْفِهِ عِنْدَ مَنْ يَقُولُ الْمُصِيبُ وَاحِدٌ وَهُمْ عَامَّةُ السَّلَفِ وَالْفُقَهَاءِ.

وَأَمَّا الْعَمَلُ إِذَا كَانَ عَلَى خِلَافِ سُنَّةٍ أَوْ إِجْمَاعٍ وَجَبَ إِنْكَارُهُ أَيْضًا بِحَسَبِ دَرَجَاتِ الْإِنْكَارِ، كَمَا يُنْقَضُ حُكْمُ الْحَاكِمِ إِذَا خَالَفَ سُنَّةً، وَإِنْ كَانَ قَدْ تَبَعَ بَعْضَ الْعُلَمَاءِ.

وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْمَسْأَلَةِ سُنَّةٌ وَلَا إِجْمَاعٌ وَلِلْإِجْتِهَادِ فِيهَا مَسَاحٌ فَلَا يُنْكَرُ عَلَى مَنْ عَمِلَ بِهَا مُجْتَهِدًا أَوْ مُقَلِّدًا، وَإِنَّمَا دَخَلَ هَذَا اللَّبْسُ مِنْ جِهَةٍ أَنَّ الْقَائِلَ يَعْتَقِدُ أَنَّ مَسَائِلَ الْخِلَافِ هِيَ مَسَائِلُ الْإِجْتِهَادِ، كَمَا اعْتَقَدَ ذَلِكَ طَوَائِفٌ مِنَ النَّاسِ.

قَالَ: وَالصَّوَابُ الَّذِي عَلَيْهِ الْأَئِمَّةُ أَنَّ مَسَائِلَ الْإِجْتِهَادِ مَا لَمْ يَكُنْ فِيهَا دَلِيلٌ يَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ وَجُوبًا ظَاهِرًا مِثْلَ حَدِيثٍ صَحِيحٍ لَا مُعَارِضَ لَهُ فِي جَنْسِهِ فَيَسُوعُ إِذَا عُدِمَ ذَلِكَ فِيهَا الْإِجْتِهَادُ لَتَعَارُضِ الْأَدِلَّةِ الْمُقَارِبَةِ أَوْ لِحَفَاءِ الْأَدِلَّةِ فِيهَا، وَلَيْسَ فِي ذِكْرِ كَوْنِ الْمَسْأَلَةِ قَطْعِيَّةً طَعْنٌ عَلَى مَنْ خَالَفَهَا مِنَ الْمُجْتَهِدِينَ كَسَائِرِ الْمَسَائِلِ الَّتِي اخْتَلَفَ فِيهَا السَّلَفُ، وَقَدْ

تَيَقَّنَا صِحَّةَ أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ فِيهَا، مِثْلَ كَوْنِ الْحَامِلِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا تَعْتَدُ بِوَضْعِ الْحَمْلِ، وَأَنَّ الْجَمَاعَ الْمُجَرَّدَ عَنْ إِنْزَالِ يُوجِبُ الْغُسْلَ، وَأَنَّ رَبَّ الْفَضْلِ وَالْمُتَعَةِ حَرَامٌ^(١).

وَقَالَ فِي مَكَانٍ آخَرَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَرَضِيَ عَنْهُ^(٢): يُعِيدُ مَنْ تَرَكَ الطَّمَانِينَةَ وَمَنْ لَمْ يُوقْتُ الْمَسْحَ نَصَرَ عَلَيْهِ بِخِلَافِ مُتَأَوِّلٍ لَمْ يَتَوَضَّأْ مِنْ لَحْمِ الْإِبِلِ فَإِنَّهُ عَلَى رِوَايَتَيْنِ لِنَعَارِضِ الْأَدِلَّةِ وَالْآثَارِ فِيهِ.

فَأَفْهَمَنَا ﷺ أَنَّهُ إِنَّمَا يَتَمَشَّى عَدَمُ الْإِنْكَارِ فِي مَسَائِلِ الْإِخْتِلَافِ حَيْثُ لَمْ يُخَالِفْ نَصًّا صَرِيحًا مِنْ كِتَابٍ وَسُنَّةٍ صَحِيحَةٍ صَرِيحَةٍ وَإِجْمَاعٍ قَدِيمٍ، وَأَمَّا مَتَى خَالَفَتْ ذَلِكَ سَاغَ الْإِنْكَارُ.

وَأَفْهَمَ كَلَامُهُ أَنَّهُ مَتَى تَعَارَضَ سُنَّتَانِ فَلَا يَخْلُو، فَإِمَّا أَنْ تُقَارِبَهَا فِي الصَّحَّةِ بِحَيْثُ يَسُوغُ الْعَمَلُ بِهَا، وَتَصْلُحَ أَنْ تَكُونَ دَلِيلًا أَوْ لَا، فَإِنْ كَانَ فِيهِ مِنْ مَسَائِلِ الْاجْتِهَادِ الَّتِي لَا يَسُوغُ الْإِنْكَارُ عَلَيْهَا وَإِلَّا سَاغَ الْإِنْكَارُ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

٣٦- وَأَضْعَفُهُ بِالْقَلْبِ ثُمَّ لِسَانِهِ وَأَقْوَاهُ

(وَأَضْعَفُهُ) أَيُّ أَضْعَفُ مَرَاتِبِ الْإِنْكَارِ يَكُونُ (بِالْقَلْبِ) دُونَ اللِّسَانِ

وَالْيَدِ.

(١) الآداب الشرعية: (١/١٦٩).

(٢) الآداب الشرعية: (١/١٦٩).

فَإِنْ قِيلَ: أَيُّ تَغْيِيرٍ حَصَلَ بِإِنْكَارِ الْقَلْبِ؟

فَالْجَوَابُ: الْمُرَادُ أَنْ يُنْكَرَ ذَلِكَ وَلَا يَرْضَاهُ، وَيَسْتَعْلَ بِذِكْرِ مَوْلَاهُ، وَقَدْ مَدَحَ اللَّهُ تَعَالَى الْعَامِلِينَ بِذَلِكَ، فَقَالَ: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا﴾ [الزُّكَاةُ: ٧٢]، فَإِذَا كَرِهَ الْمُؤْمِنُ الْمُنْكَرَ وَنَوَى بِقَلْبِهِ أَنَّهُ لَوْ قَدَرَ عَلَى تَغْيِيرِهِ لَعَيَّرَهُ كَانَ فِي قُوَّةِ تَغْيِيرِهِ لَهُ، فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَى كُلِّ مُؤْمِنٍ إِجَابُ عَيْنِ كَرَاهَةٍ مَا كَرِهَهُ مَوْلَاهُ وَمَحَبَّةُ مَا يُحِبُّهُ وَيَرْضَاهُ.

(ثُمَّ) أَرْقَى مِنَ الْإِنْكَارِ بِالْقَلْبِ فَقَطَّ الْإِنْكَارُ بِ (لِسَانِهِ) أَيُّ أَنْ يُنْكَرَ الْمُنْكَرَ بِلِسَانِهِ بِأَنْ يَصِيحَ عَلَيْهِمْ فَيَتْرُكُونَهُ أَوْ يُسَلِّطَ عَلَيْهِمْ مَنْ يُغَيِّرُهُ. (وَأَقْوَاهُ) أَيُّ: أَقْوَى مَرَاتِبِ الْإِنْكَارِ.

(إِنْكَارُ الْفَتَى) أَيُّ الشَّخْصِ الْمُؤْمِنِ.

(الْجَلْدُ) أَيُّ: الْقَوِيُّ الشَّدِيدِ، وَيُقَالُ لَهُ جَلِيدٌ، وَفِي حَدِيثِ عُمَرَ «كَانَ أَجْوَفَ جَلِيدًا»^(١) أَيُّ قَوِيًّا شَدِيدًا، فَهُوَ صِفَةٌ لِلْفَتَى.

(بِالْيَدِ) مُتَعَلِّقٌ بِإِنْكَارِ الْفَتَى.

وَهَذَا مَا خُوِذَ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التيمم، باب الصعيد الطيب وضوء المسلم، يكفيه من الماء، رقم (٣٤٤). ومسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب قضاء الصلاة الفاتئة، رقم (٦٨٢).

بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَوْضَعُ
الْإِيمَانِ^(١).

[فَهَذَا الْحَبْرُ دَلٌّ عَلَى وُجُوبِ انْكَارِ الْمُنْكَرِ بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ
وَالْقُدْرَةِ عَلَيْهِ، وَأَنَّ الْإِنْكَارَ بِالْقَلْبِ لَا بُدَّ مِنْهُ، فَمَنْ لَمْ يُنْكِرْ قَلْبُهُ الْمُنْكَرَ
دَلٌّ عَلَى ذَهَابِ الْإِيمَانِ مِنْ قَلْبِهِ.

وَقَدْ قَالَ عَلِيُّ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِ «إِنَّ أَوَّلَ مَا تُغْلِبُونَ عَلَيْهِ مِنْ
الْجِهَادِ الْجِهَادُ بِأَيْدِيكُمْ، ثُمَّ الْجِهَادُ بِالسِّنَتَيْكُمْ، ثُمَّ الْجِهَادُ بِقُلُوبِكُمْ،
فَمَنْ لَمْ يَعْرِفْ قَلْبُهُ الْمَعْرُوفَ وَيُنْكِرْ قَلْبُهُ الْمُنْكَرَ نَكِسَ فَجَعَلَ أَعْلَاهُ
أَسْفَلَهُ^(٢). وَسَمِعَ ابْنُ مَسْعُودٍ رضي الله عنه رَجُلًا يَقُولُ هَلَكَ مَنْ لَمْ يَأْمُرْ
بِالْمَعْرُوفِ وَلَمْ يَنْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ. فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: هَلَكَ مَنْ لَمْ يَعْرِفْ
بِقَلْبِهِ الْمَعْرُوفَ وَالْمُنْكَرَ^(٣). يُشِيرُ إِلَى أَنَّ مَعْرِفَةَ الْمَعْرُوفِ وَالْمُنْكَرِ
بِالْقَلْبِ فَرَضٌ لَا يَسْقُطُ عَنْ أَحَدٍ، فَمَنْ لَمْ يَعْرِفْهُ هَلَكَ. وَأَمَّا الْإِنْكَارُ
بِاللِّسَانِ وَالْيَدِ فَإِنَّمَا يَجِبُ بِحَسَبِ الطَّاقَةِ.

وَفِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ^(٤) عَنِ الْعُرْسِ بْنِ عَمِيرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صلی اللہ علیہ وسلم قَالَ:

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب بيان كون النهي عن المنكر من
الإيمان وأن الإيمان يزيد وينقص وأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب،
رقم (٤٩).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣٨٧٣٣-١٥/١٧٣).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣٨٧٣٦-١٥/١٧٤).

(٤) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الملاحم، باب الأمر والنهي، رقم (٤٣٤٧).

«إِذَا عُمِلَتْ الْخَطِيئَةُ فِي الْأَرْضِ كَانَ مَنْ شَهِدَهَا فَكْرَهَا كَمَنْ غَابَ عَنْهَا، وَمَنْ غَابَ عَنْهَا فَرَضِيهَا كَانَ كَمَنْ شَهِدَهَا».

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ^(١): فَمَنْ شَهِدَ الْخَطِيئَةَ فَكْرَهَا بِقَلْبِهِ كَانَ كَمَنْ لَمْ يَشْهَدْهَا إِذَا عَجَزَ عَنِ انْكَارِهَا بِلسَانِهِ وَيَدِهِ، وَمَنْ غَابَ عَنْهَا فَرَضِيهَا كَانَ كَمَنْ شَهِدَهَا وَقَدَّرَ عَلَى انْكَارِهَا وَلَمْ يُنْكِرْهَا، لِأَنَّ الرِّضَا بِالْخَطِيئَةِ مِنْ أَقْبَحِ الْمُحَرَّمَاتِ وَيَفُوتُ بِهِ انْكَارُ الْخَطِيئَةِ بِالْقَلْبِ وَهُوَ مَرَضٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ لَا يَسْقُطُ عَنْ أَحَدٍ فِي حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ.

فَأَفْهَمَنَا كَلَامُهُ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِ بَأَنَّ قَوْلَهُمْ انْكَارُ الْمُنْكَرِ فَرَضٌ كِفَايَةٌ إِذَا قَامَ بِهِ الْبَعْضُ سَقَطَ عَنِ الْبَاقِي عَلَى مَا أَسْلَفْنَا بَأَنَّ مُرَادَهُمُ الْإِنْكَارُ بِالْيَدِ وَاللِّسَانِ اللَّذِينَ يَحْصُلُ تَغْيِيرُ الْمُنْكَرِ بِهِمَا أَوْ بِأَحَدِهِمَا، وَأَمَّا الْإِنْكَارُ بِالْقَلْبِ فَفَرَضٌ عَيْنٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ. وَهَذِهِ فَائِدَةٌ يَنْبَغِي التَّفَقُّنُ لَهَا.

وَأَخْرَجَ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ «مَنْ حَضَرَ مَعْصِيَةً فَكْرَهَا فَكَأَنَّهُ غَابَ عَنْهَا، وَمَنْ غَابَ عَنْهَا فَأَحَبَّهَا فَكَأَنَّهُ حَضَرَهَا»^(٢) وَهَذَا مِثْلُ الَّذِي قَبْلَهُ.

قَالَ الْحَافِظُ^(٣): فَتَبَيَّنَ بِهَذَا أَنَّ الْإِنْكَارَ بِالْقَلْبِ فَرَضٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ فِي كُلِّ حَالٍ.

(١) جامع العلوم والحكم (٢/٢٤٥).

(٢) أخرجه ابن أبي الدنيا في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (١١٩ - ص ١٤٠).

(٣) جامع العلوم والحكم (٢/٢٤٦).

فَهَذَا صَرِيحٌ مِنْهُ بِمَا فَهَمَّنَاهُ مِنْ كَلَامِهِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ لَا غَبَارَ عَلَيْهِ
لَأَنَّهُ يَجِبُ عَلَى كُلِّ الْعَالَمِ انْكَارُ مَا يُغْضِبُ الْجَبَّارَ جَلَّ شَأْنُهُ وَتَعَالَى
سُلْطَانُهُ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ وَرَضِيَ عَنْهُ^(١): مُرَادُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي قَوْلِهِ
يَعْنِي فِي الْحَدِيثِ السَّابِقِ «لَيْسَ وَرَاءَ ذَلِكَ مِنَ الْإِيمَانِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ
خَرْدَلٍ»^(٢) أَنَّهُ لَمْ يَبْقَ بَعْدَ هَذَا الْإِنْكَارِ مَا يَدْخُلُ فِي الْإِيمَانِ حَتَّى يَفْعَلَهُ
الْمُؤْمِنُ بَلْ الْإِنْكَارُ بِالْقَلْبِ آخِرُ حُدُودِ الْإِيمَانِ، لَيْسَ مُرَادُهُ أَنَّ مَنْ لَمْ
يُنْكِرْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ مِنَ الْإِيمَانِ حَبَّةٌ خَرْدَلٍ، وَلِهَذَا قَالَ وَلَيْسَ وَرَاءَ ذَلِكَ،
فَجَعَلَ الْمُؤْمِنِينَ ثَلَاثَ طَبَقَاتٍ، فَكُلُّ مِنْهُمْ فَعَلَ الْإِيمَانَ الَّذِي يَجِبُ
عَلَيْهِ. قَالَ وَعَلِمَ بِذَلِكَ أَنَّ النَّاسَ يَتَفَاضِلُونَ فِي الْإِيمَانِ الْوَاجِبِ بِحَسَبِ
اسْتِطَاعَتِهِمْ مَعَ بُلُوغِ الْخُطَابِ إِلَيْهِمْ. انْتَهَى كَلَامُهُ.
[ثُمَّ قَالَ] النَّازِمُ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -:

٣٧- وَأُنْكِرْ عَلَى الصَّبْيَانِ كُلِّ مُحَرَّمٍ لِتَأْدِيبِهِمْ وَالْعِلْمُ فِي الشَّرْعِ لَرَدِي

(وَأُنْكِرْ) أَيُّهَا الْمُكَلَّفُ.

(عَلَى الصَّبْيَانِ) جَمْعُ صَبِيٍّ هُوَ الصَّغِيرُ الَّذِي لَمْ يَبْلُغْ سِنَّ
التَّكْلِيفِ، هَذَا مُرَادُهُ.

(١) مجموع الفتاوى (٤٢٨/٧).

(٢) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٩٧٨٤-١٠/١٣).

قَالَ فِي الْقَامُوسِ ^(١): الصَّبِيُّ مَنْ لَمْ يُفْطَمَ.

فَظَاهِرُ كَلَامِ أَهْلِ اللُّغَةِ أَنَّ الصَّبِيَّ مَنْ لَمْ يُفْطَمَ بَعْدُ، وَلَكِنْ لَيْسَ مُرَادًا فِي كَلَامِ النَّاطِمِ بَلْ الْمُرَادُ مَنْ لَمْ يَبْلُغْ حَدَّ سِنِّ التَّكْلِيفِ.

(كُلُّ) فِعْلٍ وَقَوْلٍ (مُحَرَّم) فِي نَفْسِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْفَاعِلُ أَثِمًا؛ فَإِنَّ الصَّبِيَّ الَّذِي لَيْسَ بِمُكَلَّفٍ لَا إِثْمَ عَلَيْهِ.

وَإِنَّمَا يُنْكَرُ عَلَيْهِمْ ذَلِكَ (لِ) أَجْلِ (تَأْدِيبِهِمْ) وَزَجَرِهِمْ عَنِ مُلَابَسَةِ مَا حَرَّمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

وَلَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِ الصَّبِيَّانِ ذُكُورًا أَوْ إِنَاثًا.

(و) لِأَجْلِ (الْعِلْمِ فِي الشَّرْعِ) وَالشَّرِيعَةِ الدِّينِ وَهُوَ مَا شَرَعَهُ اللَّهُ لِعِبَادِهِ، وَمِثْلُهُ الشَّرْعَةُ، سُمِّيَ بِذَلِكَ لِظُهُورِهِ وَوُضُوحِهِ، وَطَرِيقُ شَارِعٍ: أَيُّ مَسْلُوكٍ، وَقَدْ شَرَعَ اللَّهُ الدِّينَ أَوْضَحَهُ وَبَيَّنَّهُ. فَالْمُرَادُ بِالشَّرْعِ هُنَا الْمَشْرُوعُ مِنَ اللَّهِ ﷻ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ ﷺ، فَيُسْتَحَبُّ الْإِنْكَارُ عَلَيْهِمْ لِذَلِكَ يَعْنِي لِتَأْدِيبِهِمْ وَلِلْعِلْمِ أَنَّ هَذَا فِي الشَّرْعِ.

(ب) الْفِعْلُ (الرَّدِي) أَيُّ الْقَبِيحِ الَّذِي لَا يَنْبَغِي أَنْ يُقَرَّ عَلَيْهِ فَاعِلُهُ وَلَوْ غَيْرَ مُكَلَّفٍ، فَإِذَا عَلِمُوا ذَلِكَ وَقَرَّ قُبْحُهُ فِي صُدُورِهِمْ فَلَمْ يَفْعَلُوهُ.

وَقَدْ صَرَّحَ الْحَجَّائِيُّ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- بِأَنَّ إِنْكَارَ ذَلِكَ عَلَى أَوْلِيكَ مُسْتَحَبٌّ وَلَفْظُهُ: وَيُسْتَحَبُّ الْإِنْكَارُ عَلَى الْأَوْلَادِ الَّذِينَ دُونَ الْبُلُوغِ، سَوَاءً كَانُوا ذُكُورًا أَوْ إِنَاثًا تَأْدِيبًا لَهُمْ وَتَعْلِيمًا. انْتَهَى

وَزَاهِرُ كَلَامِ الْإِمَامِ ابْنِ الْجَوَازِيِّ أَنَّ الْإِنْكَارَ وَاجِبٌ كَمَا قَدَّمْنَا،
فَإِنَّ قَوْلَهُ: فَعَلَيْهِ أَنْ يُرِيقَ خَمْرَهُ وَيَمْنَعَهُ وَكَذَلِكَ عَلَيْهِ أَنْ يَمْنَعَهُ مِنَ الزَّانَا
ظَاهِرٌ فِي الْوُجُوبِ كَمَا لَا يَخْفَى، وَهَذَا -وَاللَّهُ أَعْلَمُ- أَظْهَرَ حَيْثُ
تَوَفَّرَتِ الشُّرُوطُ الْمُتَقَدِّمَةُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١).

٣٨- وَإِنْ جَهَرَ الذَّمُّ بِالْمُنْكَرَاتِ فِي الشَّرِيعَةِ يُزَجَرُ دُونَ مُحْفٍ بِمَرَكِدٍ

(وَإِنْ جَهَرَ) أَيُّ أَظْهَرَ وَأَبَانَ غَيْرَ مُسْتَتِرٍ.

(الذَّمُّ) فَاعِلُ جَهَرَ وَنَسَبَتْهُ إِلَى الذَّمِّ بِمَعْنَى الْعَهْدِ وَالْأَمَانِ، وَهُمْ
مَنْ جَوَزْنَا عَقْدَ الذَّمِّ لَهُمْ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسِ؛ لِأَنَّ لَهُمْ
شُبْهَةً كِتَابٍ، وَالسَّامِرَةَ مِنَ الْيَهُودِ وَالْإِفْرَنْجَ فِرْقَةً مِنَ النَّصَارَى.

(بِالْمُنْكَرَاتِ) مِنَ الْمُحَرَّمَاتِ (فِي الشَّرِيعَةِ)، أَيُّ فِي شَرِيعَتِنَا الَّتِي
شَرَعَهَا اللَّهُ سُبْحَانَهُ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّنَا ﷺ.

(يُزَجَرُ) أَيُّ يُمْنَعُ، يُقَالُ: زَجَرْتَهُ مِنْ بَابٍ قَتَلَ مَعْنَتَهُ.

وَفُهِمَ مِنْهُ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَجْهَرْ بِالْمُنْكَرَاتِ فِي شَرِيعَتِنَا بَلْ أَخْفَاهَا
وَسَتَرَهَا أَنَّهُ لَا يُزَجَرُ.

وَقَدْ صَرَّحَ بِهَذَا الْمَفْهُومِ بِقَوْلِهِ (دُونَ) أَيُّ غَيْرِ.

وَتَكُونُ دُونَ بِمَعْنَى سِوَى أَيُّ سِوَى (مُخْفٍ) اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ أَخْفَى
يُخْفِي فَهُوَ مُخْفٍ.

فَإِنْ لَمْ يَجْهَرْ الذَّمِّي بِفِعْلِ الْمُنْكَرَاتِ أَوْ قَوْلِهَا بِأَنْ فَعَلَهَا (بِمَرْكَدٍ) أَيِّ بِمَوْضِعِ سُكُونٍ يَعْنِي فِي نَحْوِ بَيْتِهِ. يُقَالُ رَكَدَ الْمَاءُ رُكُودًا مِنْ بَابٍ قَعَدَ سَكَنَ.

قَالَ فِي الْقَامُوسِ^(١): الرُّكُودُ السُّكُونُ وَالثَّبَاتُ. فَمَعْنَى مَرَكَدٍ مَسْكَنٌ.

قَالَ فِي الْأَدَابِ الْكُبْرَى^(٢): إِذَا فَعَلَ أَهْلُ الذِّمَّةِ أَمْرًا مُحَرَّمًا عِنْدَهُمْ غَيْرَ مُحَرَّمٍ عِنْدَنَا لَمْ نَعْرِضْ لَهُمْ وَنَدْعُهُمْ وَفَعَلَهُمْ سِوَاءَ أَسْرُوهُ أَوْ أَظْهَرُوهُ.

وَهَذَا يُفْهَمُ مِنَ النَّظْمِ، فَإِنَّهُ حَصَرَ الزَّجَرَ فِي فِعْلِ مُحَرَّمٍ فِي السَّرِيعَةِ الْغَرَاءِ بِقَيْدِ الظُّهُورِ، وَيَبْقَى إِذَا فَعَلُوا مُحَرَّمًا عِنْدَهُمْ دُونَ شَرِيعَتِنَا وَلَوْ ظَاهِرًا أَوْ فِي شَرِيعَتِنَا وَكَانَ خَفِيَّةً، سِوَاءَ كَانُوا يَعْتَقِدُونَ حُرْمَتَهُ أَوْ لَا.

وَأَمَّا إِذَا فَعَلُوا مُحَرَّمًا فِي شَرْعِنَا مُجَاهِرِينَ بِهِ وَجَبَ إِنْكَارُهُ، سِوَاءَ اعْتَقَدُوا حِلَّهُ أَوْ لَا.

وَأَمَّا إِذَا فَعَلُوا مَا يَعْتَقِدُونَ حُرْمَتَهُ وَهُوَ فِي شَرْعِنَا غَيْرُ مُحَرَّمٍ لَمْ نُنْكِرْ عَلَيْهِمْ وَلَوْ ظَاهِرًا، لِأَنَّ اللَّهَ ﷻ مَعَنَا مِنْ قِتَالِهِمْ وَالتَّعَرُّضِ لَهُمْ إِذَا التَزَمُوا الْحِزْبَةَ وَالصَّغَارَ، وَهُوَ جَرِيَانُ أَحْكَامِ الْمُسْلِمِينَ.

(١) القاموس: (ص ٢٨٣).

(٢) الآداب الشرعية: (١/ ١٨٧).

وَأَيْضًا فَالْقَصْدُ بِالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ إِقَامَةُ أَمْرِ
الْإِسْلَامِ وَهُوَ حَاصِلٌ، لَا أَمْرٌ دِينَهُمُ الْمُبَدَّلُ الْمُغَيَّرُ.

وَأَمَّا إِنْ فَعَلُوا أَمْرًا مُحَرَّمًا عِنْدَنَا فَمَا فِيهِ ضَرَرٌ أَوْ غَضَاضَةٌ عَلَى
الْمُسْلِمِينَ يُمْنَعُونَ مِنْهُ، كإِظْهَارِ الْمُنْكَرِ مِنَ الْخَمْرِ وَالْخَنِزِيرِ وَالْأَعْيَادِ
وَالصُّلْبَانِ وَالنَّافُوسِ، وَكَذَا مِنْ إِظْهَارِ بَيْعِ مَأْكُولٍ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ
كَالشَّوَاءِ.

وَكَذَا إِذَا تَبَايَعُوا بِالرَّبَا فِي سُوقِنَا مُنِعُوا لِأَنَّهُ عَائِدٌ بِفَسَادِ نَفْسِنَا.
قَالَ الْقَاضِي.

فَظَاهِرُهُ عَدَمُ الْمَنْعِ فِي غَيْرِ سُوقِنَا، وَاسْتَظْهَرَ فِي الْأَدَابِ^(١) مَنَعَهُمْ
مُطْلَقًا لِأَنَّهُمْ كَالْمُسْلِمِينَ فِي تَحْرِيمِ الرِّبَا عَلَيْهِمْ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ^(٢): يُمْنَعُونَ مِنَ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ فِي نَهَارِ
رَمَضَانَ بَيْنَ أَظْهَرِ الْمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنَ الْمُنْكَرَاتِ، كَمَا يُنْهَوْنَ عَنْ
شُرْبِ الْخَمْرِ وَأَكْلِ الْخَنِزِيرِ. انتهى

وَلَمَّا ذَكَرَ النَّاطِقُ وَجُوبَ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ،
وَأَنَّهُ تَارَةً يَكُونُ فَرَضٌ عَيْنٍ، وَتَارَةً فَرَضٌ كِفَايَةٍ، وَبَيَّنَّ مَنْ يُنْكَرُ عَلَيْهِ وَمَا
يُنْكَرُ شَرْعًا وَمَنْ يُنْكَرُ كَمَا قَدَّمْنَا بَيَانَهُ، أَعْقَبَ ذَلِكَ بِكَيْفِيَةِ الْإِنْكَارِ فَقَالَ:

(١) الآداب الشرعية: (١/١٨٧).

(٢) الآداب الشرعية: (١/١٨٨).

٣٩- **وَبِالْأَسْهَلِ ابْدَأْ ثُمَّ زِدْ قَدْرَ حَاجَةٍ فَإِنْ لَمْ يَزُلْ بِالنَّافِذِ الْأَمْرِ فَاصْذُ**
(وَبِالْأَسْهَلِ) أَيِ الْأَلْيَنِ مِنَ السَّهْلِ ضِدُّ الْحَزَنِ.

(ابْدَأْ) أَيُّهَا الْأَمْرُ النَّاهِي لِتَفُوزَ بِفَضِيلَةٍ مَا قُمْتَ بِهِ، يَعْنِي أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهِي عَنِ الْمُنْكَرِ أَنْ يَبْدَأَ بِالرَّفْقِ وَلِيَنِ الْجَانِبِ، سَوَاءً كَانَ الْمُنْكَرُ عَلَيْهِ مُسْلِمًا أَوْ ذِمِّيًّا.

قَالَ فِي الْأَدَابِ^(١): وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهِي عَنِ الْمُنْكَرِ مُتَوَاضِعًا رَفِيقًا فِيمَا يَدْعُو إِلَيْهِ، رَحِيمًا شَفِيقًا غَيْرَ فَظٍّ وَلَا غَلِيظَ الْقَلْبِ وَلَا مُتَعَنِّتٍ، دَيِّنًا نَزْهًا عَفِيفًا ذَا رَأْيٍ وَحَزَامَةٍ وَشِدَّةٍ فِي الدِّينِ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي كَلَامِ النَّازِمِ فِي قَوْلِهِ: الْفَتَى الْجَلْدُ، قَاصِدًا بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ ﷻ وَإِقَامَةَ دِينِهِ، وَإِحْيَاءَ سُنَّةِ نَبِيِّهِ ﷺ بِلَا رِيَاءٍ وَلَا مَنَافَقَةٍ وَلَا مَدَاهَنَةٍ، غَيْرَ مُنَافِسٍ وَلَا مُفَاخِرٍ، وَلَا مِمَّنْ يُخَالِفُ قَوْلُهُ فِعْلُهُ، وَيُسِنُّ لَهُ الْعَمَلَ بِالنَّوَافِلِ وَالْمَنْدُوبَاتِ وَالرَّفْقُ وَطَلَاقَةُ الْوَجْهِ وَحُسْنُ الْخُلُقِ عِنْدَ انْكَارِهِ، وَالتَّثَبُّتُ وَالْمُسَامَحَةُ بِالْهَفْوَةِ عِنْدَ أَوَّلِ مَرَّةٍ.

قَالَ سَيِّدُنَا الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ^(٢): النَّاسُ يَحْتَاجُونَ إِلَى مُدَارَاةٍ وَرَفْقٍ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ بِلَا غِلْظَةٍ إِلَّا رَجُلٌ مُعْلِنٌ بِالْفُسْقِ فَقَدْ وَجَبَ عَلَيْكَ نَهْيُهُ وَإِعْلَامُهُ لِأَنَّهُ يُقَالُ: لَيْسَ لِفَاسِقٍ حُرْمَةٌ، فَهَؤُلَاءِ لَا حُرْمَةَ لَهُمْ.

(١) الآداب الشرعية: (١/١٩١).

(٢) الآداب الشرعية: (١/١٩١).

وَسَأَلَهُ مُهَنَّا^(١) : هَلْ يَسْتَقِيمُ أَنْ يَكُونَ ضَرْبًا بِالْيَدِ إِذَا أَمَرَ بِالْمَعْرُوفِ؟ قَالَ : الرَّفْقُ .

وَنَقَلَ يَعْقُوبُ^(٢) أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ ، قَالَ كَانَ أَصْحَابُ ابْنِ مَسْعُودٍ يَقُولُونَ مَهْلًا رَحِمَكُمُ اللَّهُ .

وَنَقَلَ مُهَنَّا^(٣) : يَنْبَغِي أَنْ يَأْمَرَ بِالرَّفْقِ وَالْخُضُوعِ . قُلْتُ كَيْفَ؟ قَالَ إِنْ أَسْمَعُوهُ مَا يَكْرَهُ لَا يَغْضَبُ فَيُرِيدُ أَنْ يَنْتَصِرَ لِنَفْسِهِ .

(ثُمَّ) إِنْ لَمْ يُزَلْ الْمُتَنَكِّرُ الْوَاجِبُ إِنْكَارُهُ (زِدْ) عَلَى الْأَسْهَلِ بِأَنْ تُغْلِظَ لَهُ الْقَوْلَ (قَدِّرْ) أَيْ بِقَدْرِ (حَاجَةٍ) إِزَالَتِهِ .

فَإِنْ لَمْ يَنْفَعِ أَغْلَظَ فِيهِ بِالزَّجْرِ وَالتَّهْدِيدِ ، فَإِنْ زَالَ فَقَدْ حَصَلَ الْمَقْصُودُ الَّذِي هُوَ إِقَامَةُ الدِّينِ ، وَإِحْيَاءُ سُنَّةِ سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ .

(فَإِنْ لَمْ يُزَلْ) الْمُتَنَكِّرُ بِذَلِكَ كُلِّهِ فَاسْتَعِنَ عَلَى إِزَالَتِهِ (بِالنَّافِذِ) أَيْ الْمَاضِي (الْأَمْرَ) يُقَالُ أَنْفَذَ الْأَمْرَ قَضَاهُ وَهُوَ بِالذَّالِ الْمُعْجَمَةِ .

وَالنَّافِذُ الْمَاضِي فِي جَمِيعِ أُمُورِهِ كَالنُّفُوذِ وَالنَّفَازِ وَالْمُطَاعِ مِنَ الْأَمْرِ .

وَقَوْلُهُ (فَاصْدُدْ) أَيْ فَأَعْرِضْ وَأَصْرِفْ . فَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ أَرَادَ فَأَعْرِضْ عَنْ ذَلِكَ وَارْفَعَهُ لِنَافِذِ الْأَمْرِ وَهُوَ بَعِيدٌ ، وَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ أَرَادَ فَاصْدُدَّهُ أَيْ امْنَعَهُ وَاصْرِفْهُ بِنَافِذِ الْأَمْرِ الَّذِي هُوَ السُّلْطَانُ أَوْ نَائِبُهُ .

(١) الآداب الشرعية : (١/١٩١) .

(٢) الآداب الشرعية : (١/١٩١) .

(٣) الآداب الشرعية : (١/١٩١) .

قَالَ فِي الْأَدَابِ^(١): فَإِنْ زَالَ وَإِلَّا رَفَعَهُ إِلَى وَلِيِّ الْأَمْرِ ابْتِدَاءً إِنْ أَمِنَ حَيْفَهُ فِيهِ، لَكِنْ يُكْرَهُ وَقَدْ صَرَّحَ الْأَصْحَابُ -رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ- أَنَّ شَرْطَ رَفْعِهِ إِلَى وَلِيِّ الْأَمْرِ أَنْ يَأْمَنَ حَيْفَهُ فِيهِ، وَيَكُونُ قَصْدُهُ فِي ذَلِكَ النُّصْحَ لَا الْغَلْبَةَ.

وَلِأَجْلِ مَا ذَكَرْنَا مِنْ اشْتِرَاطِ أَمْنِ الْحَيْفِ قَالَ النَّازِمُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٠- إِذَا لَمْ يَخَفْ فِي ذَلِكَ الْأَمْرِ حَيْفَهُ إِذَا كَانَ ذَا الْإِنْكَارِ حَتَمَ التَّائِيدَ

(إِذَا) أَيَّ إِنَّمَا يَرْفَعُهُ إِلَى نَافِذِ الْأَمْرِ حَيْثُ (لَمْ يَخَفْ) الرَّافِعُ عِلْمَ ذَلِكَ إِلَى وَلِيِّ الْأَمْرِ، (فِي ذَلِكَ الْأَمْرِ) الَّذِي رَفَعَهُ إِلَيْهِ (حَيْفَهُ) أَيَّ جَوْرَهُ وَظُلْمَهُ. وَالضَّمِيرُ رَاجِعٌ إِلَى وَلِيِّ الْأَمْرِ.

فَإِنْ خَافَ جَوْرَهُ وَظُلْمَهُ بَانَ عَاقِبُهُ أَزِيدَ مِمَّا يَسْتَحِقُّ أَوْ أَخَذَ مِنْهُ مَا لَا لَمْ يَرْفَعَهُ.

وَقَدْ نَصَّ سَيِّدُنَا الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي رِوَايَةِ الْجَمَاعَةِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَرْفَعُهُ إِلَى السُّلْطَانِ إِنْ تَعَدَّى فِيهِ، ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ^(٢).

قَالَ الْخَلَّالُ^(٣): أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَشْرَسَ، قَالَ: مَرَّ بِنَا سَكْرَانُ فَشَتَمَ رَبَّهُ. فَبَعَثْنَا إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ رَسُولًا وَكَانَ مُحْتَفِيًا فَقُلْنَا أَيُّشِ السَّبِيلُ فِي هَذَا، سَمِعْنَاهُ يَشْتُمُ رَبَّهُ، أَتَرَى أَنْ نَرْفَعَهُ إِلَى السُّلْطَانِ؟ فَبَعَثَ

(١) الآداب الشرعية: (١/١٩٣).

(٢) الآداب الشرعية: (١/١٩٤).

(٣) الآداب الشرعية: (١/١٩٤).

إِلَيْنَا: إِنْ أَخَذَهُ السُّلْطَانُ أَخَافُ أَنْ لَا يُقِيمَ عَلَيْهِ الَّذِي يَنْبَغِي، وَلَكِنْ أَحْيُوهُ حَتَّى يَكُونَ مِنْكُمْ شَبِيهَا بِالْهَارِبِ، فَأَخْفَنَاهُ فَهَرَبَ.

وَلَا بُدَّ لَوْجُوبِ رَفْعِهِ إِلَى وَلِيِّ الْأَمْرِ مِنْ شَرْطِ ثَانٍ ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ: (إِذَا كَانَ ذَا) أَيِ هَذَا (الْإِنْكَارِ) الَّذِي أَنْكَرَهُ (حَتْمًا) أَيِ وَاجِبِ الْإِنْكَارِ مَجْزُومٌ (التَّأَكُّدِ) بِأَنْ كَانَ حَرَامًا مَحْضًا أَوْ تَرَكَ وَاجِبٍ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ الْمَتْرُوكُ مَدُوبًا أَوْ الْفِعْلُ مَكْرُوهًا فَإِنَّهُ لَا يُرْفَعُ إِلَى وَلِيِّ الْأَمْرِ.

وَزَاهِرُ إِطْلَاقِهِمْ لَا فَرْقَ بَيْنَ فَرْضِ الْعَيْنِ وَالْكِفَايَةِ، فَمَتَى وَجَبَتْ عَلَيْهِ إِزَالَتُهُ وَلَمْ تُمْكِنْهُ رَفْعُهُ إِلَى وَلِيِّ الْأَمْرِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

٤١- وَلَا غُرْمَ فِي دَفِّ الصُّنُوجِ كَسْرَتِهِ وَلَا صُورٍ أَيْضًا وَلَا آلَةَ الدِّدِ (وَلَا غُرْمَ) أَيِ لَا ضَمَانَ.

(فِي دَفِّ) بِضَمِّ الدَّالِ الْمُهْمَلَةِ وَتُفْتَحُ وَجَمْعُهُ دُفُوفٌ.

وَأِنَّمَا يَنْتَفِي الضَّمَانُ فِي الدَّفِّ ذِي (الصُّنُوجِ) جَمْعُ صَنْجٍ.

قَالَ فِي الْقَامُوسِ^(١): شَيْءٌ يُتَّخَذُ مِنْ صُفْرِ يُضْرَبُ أَحَدُهُمَا فِي الْآخَرِ، انْتَهَى.

فَإِذَا كَانَ الدَّفُّ ذَا صُنُوجٍ فَلَا غُرْمَ عَلَيْكَ إِذَا (كَسَرْتَهُ) لِعَدَمِ إِبَاحَتِهِ.

وَمِثْلُ الصُّنُوجِ الْحَلَقُ وَالْجَلَا جِلُّ، نَصَّ الْإِمَامُ أَحْمَدُ عَلَى عَدَمِ ضَمَانِهِ.

(١) القاموس: (ص ١٩٦).

وَأَمَّا الدُّفُّ الْعَارِي عَنْ ذَلِكَ فَيَبَاحُ لِلنِّسَاءِ فِي غَيْرِ النِّكَاحِ، لِأَنَّ
امْرَأَةً نَذَرَتْ إِنْ رَجَعَ النَّبِيُّ ﷺ سَالِمًا ضَرَبَتْ عَلَى رَأْسِهِ بِالْدُّفِّ، فَقَالَ:
«أَوْفِي بِنَذْرِكَ»^(١).

(وَلَا غُرْمَ فِي (صُورٍ) جَمْعُ صُورَةٍ.

(أَيْضًا) مَصْدَرٌ آصَ إِذَا رَجَعَ.

وَمَعْنَى قَوْلِ النَّازِمِ أَيْضًا يَعْنِي الْمَعَاوَدَةَ إِلَى عَدَمِ الضَّمَانِ فِي كَسْرِ
الصُّورَةِ كَمَا لَا ضَمَانَ فِي كَسْرِ الدُّفِّ الْمُصَنَّجِ.

وَقَدْ جَاءَ الْوَعِيدُ الشَّدِيدُ مِنَ النَّبِيِّ الْمَجِيدِ ﷺ فِي عِظَمِ وَزْرِ
الْمُصَوِّرِينَ وَتَهْوِيلِ ذَلِكَ.

فَفِي الْبُخَارِيِّ^(٢) وَمُسْلِمٍ^(٣) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ «إِنَّ الَّذِينَ
يَصْنَعُونَ هَذِهِ الصُّورَ يُعَذَّبُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُقَالُ لَهُمْ أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ».

وَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ سَفَرٍ وَقَدْ سَتَرَتْ
سَهْوَةً لِي بِقِرَامٍ فِيهِ تَمَاثِيلٌ، فَلَمَّا رَأَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَلَوْنَ وَجْهَهُ وَقَالَ:

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأيمان والنذور، باب ما يؤمر به من الوفاء بالنذر،
رقم (٣٣١٤).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب البيوع، باب التجارة فيما يكره لبسه للرجال
والنساء، رقم (٢١٠٥).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب اللباس والزينة، باب لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب
ولا صورة، رقم (٢١٠٧).

يَا عَائِشَةُ، أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الَّذِينَ يُضَاهُونَ بِخَلْقِ اللَّهِ، قَالَتْ: فَقَطَعْنَاهُ فَجَعَلْنَا مِنْهُ وِسَادَةً أَوْ وِسَادَتَيْنِ^(١).

(وَلَا) غُرْمَ أَيُّضًا فِي (آلَةٍ) وَهِيَ فِي اللُّغَةِ مَا عُمِلَتْ بِهِ مِنْ آلَاتِ الْبِنَاءِ مَثَلًا نَحْنُو خَشَبٍ وَأَحْجَارٍ وَأَجُرٍّ وَعَمَلِ الْخَيْمَةِ وَالْجَمْعُ آلَاتٌ.

(الدِّد) أَيِ اللَّهُوِ وَاللَّعِبِ وَفِيهِ ثَلَاثُ لُغَاتٍ كَمَا فِي الْقَامُوسِ وَالصَّحَاحِ، تَقُولُ: هَذَا دَدٌ وَدَدًا كَقَفَا وَدَدَنٍ.

قَالَ فِي الْأَدَابِ الْكُبْرَى^(٢): لَهُ كَسْرُ آلَةِ اللَّهُوِ وَصُورِ الْخِيَالِ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ^(٣): وَآلَاتُ اللَّهُوِ لَا يَجُوزُ اتِّخَاذُهَا وَلَا الْإِسْتِجَارُ عَلَيْهَا عِنْدَ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ.

قَالَ الْإِمَامُ الْمُحَقِّقُ ابْنُ الْقَيْمِ فِي كِتَابِ (إِغَاثَةِ الْلَهْفَانِ مِنْ مَكَائِدِ الشَّيْطَانِ)^(٤): وَنَصَّرَ يَعْنِي الْإِمَامَ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى كَسْرِ آلَاتِ اللَّهُوِ كَالْطَّنْبُورِ وَغَيْرِهِ إِذَا رَأَاهَا مَكْشُوفَةً وَأَمَكْنَهُ كَسْرُهَا. وَعَنْهُ فِي كَسْرِهَا إِذَا كَانَتْ مُعْطَاةً تَحْتَ ثِيَابِهِ وَعَلِمَ بِهَا رِوَايَتَانِ مَنْصُوصَتَانِ.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب اللباس، باب ما وطئ من التصاوير، رقم (٥٩٥٤). ومسلم في صحيحه، كتاب اللباس والزينة، باب لا تدخل الملائكة بيتا فيه

كلب ولا صورة، رقم (٢١٠٧).

(٢) الآداب الشرعية: (١/١٩٥).

(٣) مجموع الفتاوى: (٣٠/٢١٢).

(٤) إغاثة اللفهان: (١/٢٣٠).

٤٢- **وَالَّةٌ تَنْجِيهِمْ وَسِحْرٍ وَنَحْوِهِ وَكُتُبٍ حَوَتْ هَذَا وَأَشْبَاهَهُ أُفْدُ**

(و) لَا غَرَمَ أَيْضًا فِي إِتْلَافِ (آلَةِ تَنْجِيهِمْ) لِأَنَّهُ عَلِمَ بِاطِلُ مَبْنَاهُ عَلَى الْحَدْسِ وَالتَّخْمِينِ لَا عَلَى الْعِلْمِ وَالْيَقِينِ لَمْ تَرِدْ بِهِ الشَّرِيعَةُ الْغَرَاءُ، وَإِنَّمَا يَلْهَجُ بِهِ مَنْ لَا خَلْقَ لَهُ وَلَا نَصِيبَ مِنَ الدِّينِ بَحْرًا وَبَرًّا. وَقَدْ أَنْكَرَ أَيْمَةُ الْإِسْلَامِ وَنَصُّوا عَلَى بُطْلَانِهِ وَحُرْمَتِهِ، فَهُوَ مِنْ أَشَدِّ الْحَرَامِ.

(و) لَا غَرَمَ أَيْضًا فِي إِتْلَافِ آلَةِ (سِحْرِ) لِأَنَّهُ مِنْ أَكْبَرِ الْكِبَائِرِ.

(و) لَا غَرَمَ أَيْضًا فِي إِتْلَافِ آلَةِ (نَحْوِهِ) أَيِ نَحْوِ السِّحْرِ كَالْتَّعْزِيمِ وَالْحَصَى الَّذِي يَتَّخِذُ لِذَلِكَ لِأَنَّهُ مُلْحَقٌ بِالسِّحْرِ، وَهُوَ قَوْلٌ عَلَى اللَّهِ بِلَا عِلْمٍ، وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا.

(و) لَا غَرَمَ أَيْضًا فِي إِتْلَافِ (كُتُبٍ) جَمْعُ كِتَابٍ، وَمَعْنَاهُ لَعَةُ الضَّمِّ وَالْجَمْعُ، وَالْمُرَادُ هُنَا الْكُتُبُ الْمُدَوَّنَةُ الْجَامِعَةُ لِأَبْوَابِ الْعُلُومِ وَفُصُولِهَا وَمَسَائِلِهَا وَسُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِجَمْعِهَا أَنْوَاعَ الْعُلُومِ وَالْمَسَائِلِ.

وَإِنَّمَا يُبَاحُ إِتْلَافُهَا وَلَا يَضْمَنُ قِيَمَتَهَا حَيْثُ (حَوَتْ) أَيِ اشْتَمَلَتْ.

قَالَ فِي الْقَامُوسِ^(١): حَوَاهُ يَحْوِيهِ حَيًّا وَحَوَايَةً، وَاحْتَوَاهُ وَاحْتَوَى عَلَيْهِ جَمَعَهُ وَأَخْرَزَهُ. قِيلَ وَمِنْهُ الْحَيَّةُ لِتَحْوِيهَا أَوْ لِطُولِ حَيَاتِهَا. وَالْحَوَايَا الْأَمْعَاءُ. انْتَهَى.

(١) القاموس: (ص ١٢٧٧).

(هَذَا) الْهَاءُ لِلتَّنْبِيهِ. وَاسْمُ الْإِشَارَةِ رَاجِعٌ لِآلَةِ التَّنْجِيمِ وَالسَّحْرِ بِأَنْوَاعِهِ مِنَ السِّيمَاءِ وَالْهِيمَاءِ وَالطَّلْسَمَاتِ وَالْعَزَائِمِ الْمُحَرَّمَةِ وَالْأَوْفَاقِ وَالْإِسْتِخْدَامَاتِ.

وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ (وَأَشْبَاهُهُ) أَيُّ أَشْبَاهِ مَا ذَكَرْنَا مِنْ أَنْوَاعِ الْبَاطِلِ وَالْبَاطِلَاتِ.

فَكُلُّ مَا شَاكَلَ ذَلِكَ وَمَائِلَهُ فَلَا ضَمَانَ عَلَى مُتْلِفِهِ لِعَدَمِ حُرْمَتِهِ وَمَالِيَّتِهِ، وَكَذَا كُتِبَ مُبْتَدَعَةٌ مُضِلَّةٌ، وَأَحَادِيثُ مَكْذُوبَةٌ، وَكُتِبَ أَهْلُ الْكُفْرِ بِالْأَوْلَى لَا سِيَّمَا (كُتِبَ الدُّرُوزِ) عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ، فَقَدْ نَظَرْتُ فِي بَعْضِهَا فَرَأَيْتُ الْعَجَبَ الْعَجَابَ، فَلَا يَهُودَ وَلَا نَصَارَى وَلَا مَجُوسَ مِثْلَهُمْ، بَلْ هُمْ أَشَدُّ مِنْ عَلِمْنَا كُفْرًا لِإِسْقَاطِهِمُ الْأَحْكَامَ وَإِنْكَارِهِمُ الْقِيَامَ، وَزَعَمِهِمْ أَنَّ الْحَاكِمَ الْعَبِيدِيَّ الْحَيْثَ رَبُّ الْأَنَامِ، تَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا.

فَكُلُّ مَا كَانَ مِنْ هَذَا وَأَضْرَابِهِ مِنَ الْكُتُبِ الْمُضِلَّةِ (أُقْدُدْ)هَا، أَمْرٌ وَجُوبٌ أَوْ اسْتِحْبَابٌ، مِنْ الْقَدِّ وَهُوَ الْقَطْعُ الْمُسْتَأْصِلُ أَوْ الْمُسْتَطِيلُ وَالشَّقُّ كَالِافْتِدَادِ وَالتَّقْدِيدِ كَمَا فِي الْقَامُوسِ^(١).

٤٣- وَبَيَضٌ وَجَوُزٌ لِلْقَمَارِ بِقَدْرِ مَا يُزِيلُ عَنِ الْمَنْكُورِ مَقْصِدَ مُفْسِدٍ

(و) لَا غُرْمَ أَيُّضًا فِي إِتْلَافِ (بَيَضٍ) يُتَّخَذُ لِلْقَمَارِ.

(١) القاموس: (ص ٣٠٨).

(و) لَا غُرْمَ أَيُّضًا فِي إِتْلَافٍ (جَوْزٍ) هُوَ الشَّمْرُ الْمَعْرُوفُ، وَالْمَتَّخَذُ (لِلْقَمَارِ).

وَلَكِنْ إِنَّمَا يَجُوزُ إِتْلَافُ نَحْوِ الْبَيْضِ وَالْجَوْزِ (بِقَدْرِ مَا) أَيِ إِنْكَارٍ (يُزِيلُ) أَيِ يَذْهَبُ وَيُبْطِلُ (عَنْ) الشَّخْصِ (الْمُنْكَورِ) عَلَيْهِ (مَقْصِدَ مُفْسِدٍ) أَيِ يُتْلَفُ الْقَدَرُ الَّذِي يَزُولُ بِهِ الْقَصْدُ الْمَحْرَمُ الْفَاسِدُ بِأَنْ كَسَرَ الْبَيْضَ وَالْجَوْزَ بِحَيْثُ يَذْهَبُ بِهِ تَأْتِي الْقَمَارُ بِهِ فَقَطْ دُونَ إِتْلَافٍ بِالْكَلِيَّةِ.

وَالْقَمَارِ كَمَا فِي الْقَامُوسِ^(١) الْمُرَاهَنَةِ، يُقَالُ قَامَرَهُ مُقَامَرَةً وَقَمَرًا فَقَمَرَهُ كَنَصَرَهُ وَتَقَمَرَهُ رَاهَنَهُ فَعَلَبَهُ وَهُوَ التَّقَامُرُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٤٤- وَلَا شَقَّ زَقِّ الْخَمْرِ أَوْ كَسْرِ دَنِّهِ إِذَا عَجَزَ الْإِنْكَارُ دُونَ التَّقَدُّدِ (وَلَا) غُرْمَ أَيُّضًا فِي (شَقِّ زَقِّ) أَيِ وَعَاءِ (الْخَمْرِ).

وَالزَّقُّ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ هُوَ السَّقَاءُ أَوْ جِلْدٌ يُجَرُّ وَلَا يَنْتَفِ لِلشَّرَابِ وَغَيْرِهِ.

وَالْخَمْرُ كُلُّ مَا خَامَرَ الْعَقْلَ أَيِ غَطَّاهُ، فَمَتَى أَسْكَرَ كَثِيرُهُ حَرَّمَ قَلِيلُهُ. وَشُرْبُهُ مِنْ أَكْبَرِ الْكِبَائِرِ.

وَقَدْ قَالَ ﷺ «لَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ»^(٢).

(١) القاموس: (ص ٤٦٥).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الحدود، باب إثم الزناة، رقم (٦٨١٠). ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب بيان نقصان الإيمان بالمعاصي ونفيه عن المتلبس بالمعصية على إرادة نفي كماله، رقم (٥٧).

وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «لَعَنَ اللَّهُ الْخَمْرَ وَشَارِبَهَا وَسَاقِيَهَا وَمُبْتَاعَهَا وَبَائِعَهَا وَعَاصِرَهَا وَمُعْتَصِرَهَا وَحَامِلَهَا وَالْمَحْمُولَةَ إِلَيْهِ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(١) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَاللَّفْظُ لَهُ، وَابْنُ مَاجَهَ ^(٢) وَزَادَ «وَأَكَلَ ثَمَنَهَا».

(أَوْ) أَيُّ وَلَا غُرْمَ عَلَيْهِ وَلَا ضَمَانَ فِي (كَسْرِ دَنَّهُ) أَيُّ دَنِّ الْخَمْرِ. قَالَ فِي لُعَةِ الْإِفْنَاعِ ^(٣): الدَّنُّ الْحُبُّ إِلَّا أَنَّهُ أَطْوَلُ مِنْهُ وَأَوْسَعُ رَأْسًا وَجَمْعُهُ دِنَانٌ مِثْلُ سَهْمٍ وَسِهَامٍ،

وَقَوْلُ النَّاطِمِ (إِذَا عَجَزَ الْإِنْكَارُ) أَيُّ إِذَا لَمْ يُمْكِنْ الْإِنْكَارُ (دُونُ) أَيُّ غَيْرِ التَّقْدُدِ يَعْنِي حَيْثُ لَمْ تُمْكِنْ إِزَالَةَ هَذَا الْمُنْكَرِ الَّذِي هُوَ إِرَاقَةُ الْخَمْرِ بِغَيْرِ تَقْدُّدٍ زَقَّ الْخَمْرِ أَوْ كَسَرَ دَنَّهُ.

وَمَفْهُومُهُ ضَمَانُ آيَةِ الْخَمْرِ مَعَ إِمْكَانِ إِرَاقَتِهَا دُونَ تَلْفِ الْآيَةِ، ثُمَّ صَرَّحَ بِهَذَا الْمَفْهُومِ فَقَالَ:

٤٥- وَإِنْ يَتَأَتَّى دُونَهُ دَفْعٌ مُنْكَرٍ ضَمِنْتَ الَّذِي يُنْقَى بِتَغْسِيلِهِ قَدْ

(وَإِنْ يَتَأَتَّى) أَيُّ يُمْكِنُ إِرَاقَةُ الْخَمْرِ مِنْ الزَّقِّ أَوْ الدَّنِّ.

(دُونَهُ) أَيُّ دُونَ شَقِّ زَقِّ الْخَمْرِ وَدُونَ كَسْرِ دَنِّهِ.

(دَفْعٌ) أَيُّ إِزَالَةٌ (مُنْكَرٍ) وَهُوَ الْخَمْرُ بِلَا شَقِّ زَقِّ أَوْ كَسْرِ دَنِّ.

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأشربة، باب العنب يعصر للخمر، رقم (٣٦٧٦).

(٢) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الأشربة، باب لعنت الخمر على عشرة أوجه، رقم (٣٣٨٠).

(٣) لم أقف على هذا الكتاب.

ثُمَّ مَعَ الْإِمْكَانِ وَالتَّائِي وَالنَّهْيِ لِإِنْكَارِ الْمُنْكَرِ وَدَفْعِهِ مَعَ إِرَاقَةِ
الْخَمْرِ بِغَيْرِ شَقٍّ وَكَسْرٍ إِنْ شَقَّقْتَ الزُّقَّ أَوْ كَسَرْتَ الدَّنَّ (ضَمِنْتَ) أَيْ
عَرِمْتَ الزُّقَّ أَوْ الدَّنَّ (الَّذِي يُنْقَى) أَيْ يُنْظَفُ وَيُطَهَّرُ.

وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا الطَّهَارَةُ الشَّرْعِيَّةُ الَّتِي يَصِيرُ بِهَا الْوِعَاءُ طَاهِرًا جَائِزًا
لِالِاسْتِعْمَالِ بَعْدَ كَوْنِهِ نَجَسًا مُحَرَّمًا لِالِاسْتِعْمَالِ.

(بِتَغْسِيلِهِ) أَيْ بِسَبَبِ تَغْسِيلِ ذَلِكَ الْإِنَاءِ بِالْمَاءِ الطَّهْوَرِ.

فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْ تَطْهِيرَهُ بِأَنْ كَانَ تَشْرَبُ النَّجَاسَةَ فَلَا ضَمَانَ بِأَنْ
يَكُونَ الدَّنُّ أَوْ الزُّقُّ فَشَتَّ فِيهِ النَّجَاسَةُ.

وَقَوْلُهُ (قَدْ) أَيْ حَسَبُ، يَعْنِي فَقَطْ دُونَ الَّذِي لَمْ يَطْهَرْ بِتَغْسِيلِهِ كَمَا
قَدَّمْنَا بَيَانَهُ.

وَمَا ذَكَرَهُ مِنْ اشْتِرَاطِ الْعَجْزِ عَنْ إِزَالَةِ الْمُنْكَرِ بِدُونِ كَسْرِ أَوْ شَقِّ
وِعَاءِ الْخَمْرِ وَإِلَّا ضَمِنَ رِوَايَةً اخْتَارَهَا النَّازِمُ رَحِمَهُ اللَّهُ نَقْلَهَا فِي الْإِنْصَافِ
وَالْفُرُوعِ وَغَيْرِهِمَا وَهِيَ رِوَايَةُ الْأَثَرِ مِنَ الْإِمَامِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، وَالْمَذْهَبُ
الْمَجْزُومُ بِهِ خِلَافُهُ.

قَالَ فِي الْإِنْصَافِ ^(١): لَمْ يَضْمَنْ سَوَاءً قَدَرَ عَلَى إِرَاقَتِهَا بِدُونِ تَلْفِ
الْإِنَاءِ أَوْ لَا.

قَالَ وَهُوَ الْمَذْهَبُ نَقْلَهُ الْمُرُودِيُّ، وَقَدَّمَهُ فِي الْفُرُوعِ، وَجَزَمَ بِهِ فِي
الْإِقْنَاعِ وَالْمُنْتَهَى وَغَيْرِهِمَا وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ ^(٢).

(١) الإنصاف: (٢٤٨/٦).

(٢) الإنصاف: (٢٤٨/٦).

وَحُجَّتْهُ حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَمَرَنِي النَّبِيُّ ﷺ أَنْ آتِيَهُ بِمُدِّيَةِ وَهِيَ الشَّفْرَةُ فَآتَيْتُ بِهَا فَأَرْسَلَ بِهَا فَأَرْهَفَتْ ثُمَّ أَعْطَانِيهَا وَقَالَ أَعِدْ عَلَيَّ بِهَا فَفَعَلْتُ. فَخَرَجَ بِأَصْحَابِهِ إِلَى أَسْوَاقِ الْمَدِينَةِ وَفِيهَا زُقَاقُ الْخَمْرِ قَدْ جُلِبَتْ مِنَ الشَّامِ، فَأَخَذَ الْمُدِّيَةَ مِنِّي فَشَقَّ مَا كَانَ مِنْ تِلْكَ الزُّقَاقِ بِحَضْرَتِهِ كُلِّهَا، وَأَمَرَ أَصْحَابَهُ الَّذِينَ كَانُوا مَعَهُ أَنْ يَمْضُوا مَعِيَ وَيَعَاوُنُونِي، وَأَمَرَنِي أَنْ آتِيَ الْأَسْوَاقَ كُلِّهَا فَلَا أَجِدُ فِيهَا زِقَّ خَمْرٍ إِلَّا شَفَقَّتْهُ» ^(١).

وَلَمَّا بَيَّنَّ النَّاطِمُ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ بِمَرَاتِبِهِ الثَّلَاثَةِ وَبَيَّنَّ طَرَفًا مِمَّا يُنْكَرُهُ وَيُكْسِرُهُ وَيُثْلِفُهُ. وَكَانَ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ قَدْ لَا يَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ كَمَا بَيَّنَّ فِي الْمَرْتَبَةِ الثَّانِيَةِ أَوْ الثَّالِثَةِ مِنَ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، فَيَكُونُ إِنَّمَا أَنْكَرَ بِلِسَانِهِ وَقَلْبِهِ أَوْ بِقَلْبِهِ فَقَطْ، وَمَنْ كَانَ كَذَلِكَ فَيَنْبَغِي هِجْرَانُهُ، أَعْقَبَ ذَلِكَ بَيَّانِ هِجْرَانِ أَهْلِ الذُّنُوبِ وَالْعِصْيَانِ فَقَالَ:

٤٦- وَهَجْرَانُ مَنْ أَبْدَى الْمَعَاصِيَ سُنَّةً وَقَدْ قِيلَ إِنْ يَرْدَعُهُ أَوْجِبَ وَأكْدُ

(وَهَجْرَانُ) مَصْدَرُ هَجَرَهُ هَجْرًا وَهَجْرًا: صَرَمَهُ.

قَالَ فِي النَّهَايَةِ ^(٢): الْهَجْرُ ضِدُّ الْوَصْلِ يَعْنِي صَرَمَ وَقَطَعَ.

(مَنْ) أَيُّ إِنْسَانٍ مُكَلَّفٍ.

(١) أخرجه أحمد في مسنده (١٣٢/٢-٦١٦٥).

(٢) النّهاية: (٢٤٤/٥).

(أَبْدَى) أَي أَظْهَرَ وَأَعْلَنَ ذَلِكَ الْمُكَلَّفُ .
 (الْمَعَاصِي) جَمْعُ مَعْصِيَةٍ وَهِيَ ضِدُّ الطَّاعَةِ .
 وَلَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِ الْمَعَاصِي فِعْلِيَّةً أَوْ قَوْلِيَّةً أَوْ اعْتِقَادِيَّةً .
 (سُنَّةٌ) مِنْ سُنَنِ الْمُصْطَفَى يُثَابُ الْإِنْسَانُ عَلَى فِعْلِهَا حَيْثُ كَانَ
 الْهَجْرُ لِلَّهِ تَعَالَى وَعَظْبًا لِارْتِكَابِ مَعَاصِيهِ أَوْ لِإِهْمَالِ أَوَامِرِهِ .
 قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ مُقِيمٌ عَلَى مَعْصِيَتِهِ وَهُوَ يَعْلَمُ
 بِذَلِكَ لَمْ يَأْتُمْ إِنْ جَفَاهُ حَتَّى يَرْجِعَ ، وَإِلَّا كَيْفَ يَتَبَيَّنُ لِلرَّجُلِ مَا هُوَ عَلَيْهِ
 إِذَا لَمْ يَرِ مُنْكَرًا وَلَا جَفْوَةً مِنْ صَدِيقٍ ^(١) .
 وَقَدْ هَجَرَ النَّبِيُّ ﷺ كَعْبًا وَصَاحِبِيهِ وَأَمَرَ أَصْحَابَهُ بِهَجْرِهِمْ خَمْسِينَ
 يَوْمًا ، وَهَجَرَ نِسَاءَهُ شَهْرًا .
 وَهَجَرَتْ سَيِّدَتُنَا عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ابْنَ أُخْتِهَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
 مُدَّةً .
 وَهَجَرَ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَمَاتُوا مُتَهَاجِرِينَ -رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ
 أَجْمَعِينَ- .
 وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِ هَجَرَ جَمَاعَةً مِمَّنْ أَجَابُوا فِي
 الْمِحْنَةِ مِثْلَ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ وَعَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ وَغَيْرِهِمَا مَعَ فَخَامَةِ
 شَأْنِهِمْ ، حَتَّى ذَكَرَ الْإِمَامُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ أَنَّ الْإِمَامَ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَمِلَ أَبْيَاتًا
 فِي شَأْنِ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ وَأَرْسَلَهَا إِلَيْهِ وَهِيَ :

(١) الآداب الشرعية : (١/٢٢٩) .

يَا ابْنَ الْمَدِينِي الَّذِي عَرَضْتُ لَهُ دُنْيَا فَجَادَ بِدِينِهِ لِيْنَآلَهَا
مَاذَا دَعَاكَ إِلَى انْتِحَالِ مَقَالَةٍ قَدْ كُنْتَ تَزْعُمُ كَافِرًا مَنْ قَالَهَا
أَمْرٌ بَدَا لَكَ رُشْدُهُ فَتَبِعْتَهُ أَمْ زِينَةُ الدُّنْيَا أَرَدْتَ نَوَالَهَا
وَلَقَدْ عَاهَدْتُكَ مَرَّةً مُتَشَدِّدًا صَعَبَ الْمَقَالَةِ لِلَّتِي تُدْعَى لَهَا
إِنَّ الْمُرَرَّى مَنْ يُصَابُ بِدِينِهِ لَا مَنْ يُرَزُّ نَاقَةً وَفَصَالَهَا
ذَكَرَ هَذِهِ الْأَبْيَاتِ الْإِمَامُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي مَنَاقِبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
بِسَنَدٍ لِابْنِ الْجَوْزِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ ^(١).

وَكَمْ إِمَامٌ هَجَرَ لِلَّهِ خِدْنًا كَانَ أَعَزَّ عَلَيْهِ لَوْلَا انْتِهَاكُهُ لِمَحَارِمِ مَوْلَاهُ
مِنْ رُوحِهِ، فَصَارَ بِذَلِكَ كَالْجَمَادِ بَلْ أَدْنَى.

فَلَا نُطِيلُ الْكَلَامَ بِحِكَايَاتِ أَيْمَةِ الْإِسْلَامِ وَيَكْفِي مِنْ ذَلِكَ قِصَّةُ
خَيْرِ الْأَنَامِ عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ مَعَ كَعْبٍ وَصَاحِبِيهِ وَهِيَ
مَشْهُورَةٌ فِي الصَّحِيحَيْنِ ^(٢) مَذْكُورَةٌ.
(وَقَدْ) حَرَفُ تَحْقِيقٍ.

(قِيلَ أَنْ يَرُدَّعَهُ) أَيِ إِنْ كَانَ الْهَجْرَانُ يَرُدُّعُ مَنْ أَظْهَرَ الْمَعَاصِيَ أَيِ
يَكْفُهُ وَيَزْجُرُهُ وَيَرُدُّهُ، يُقَالُ رَدَّعَهُ كَمَنَعَهُ كَفَّهُ وَرَدَّهُ.

(أَوْجَبَ) ذَلِكَ عَلَيْهِ (وَأَكَّدَ) الْوُجُوبَ؛ لِأَنَّ مَا لَمْ يَتِمَّ الْوَاجِبُ إِلَّا
بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ.

(١) مناقب الإمام أحمد، لابن الجوزي: (ص ٢٨١-٢٨٢).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المغازي، باب حديث كعب بن مالك، وقول
الله ﷻ ﴿وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خُلِفُوا﴾، رقم (٤٤١٨). ومسلم في صحيحه، كتاب
التوبة، باب حديث توبة كعب بن مالك وصاحبيه، رقم (٢٧٦٩).

٤٧- وَقِيلَ عَلَى الْإِظْلَاقِ مَا دَامَ مُعْلِنًا وَلَاقِهِ بِوَجْهِ مُكْفَهَرٍ مُرَبَّدٍ

(وَقِيلَ) أَوْجَبَ هَجْرَهُ (عَلَى) سَبِيلِ (الْإِظْلَاقِ) مِنْ غَيْرِ قَيْدٍ.

(مَا دَامَ مُعْلِنًا) أَيُّ مُدَّةٍ دَوَامٍ إِعْلَانِهِ لِارْتِكَابِ الْمَعَاصِي،
وَالْإِعْلَانُ: الظُّهُورُ وَالْبَيَانُ، وَهُوَ ضِدُّ السِّرِّ وَالْإِخْفَاءِ.

قَالَ فِي الْأَدَابِ الْكُبْرَى^(١): يُسْنُ هَجْرُ مَنْ جَهَرَ بِالْمَعَاصِي الْفِعْلِيَّةِ
وَالْقَوْلِيَّةِ وَالْإِعْتِقَادِيَّةِ، وَقِيلَ: يَجِبُ إِنْ ارْتَدَعَ بِهِ وَإِلَّا كَانَ مُسْتَحَبًّا.
وَقِيلَ: يَجِبُ هَجْرُهُ مُطْلَقًا إِلَّا مِنَ السَّلَامِ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ. وَقِيلَ تَرُكُ
السَّلَامِ عَلَى مَنْ جَهَرَ بِالْمَعَاصِي حَتَّى يَتُوبَ فَرَضُ كِفَايَةٍ، وَيُكْرَهُ لِبَقِيَّةِ
النَّاسِ تَرُكُهُ. وَظَاهِرُ كَلَامِ سَيِّدِنَا الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَرُكُ السَّلَامِ وَالْكَلَامِ
مُطْلَقًا.

(وَلَاقِهِ) فِعْلٌ أَمْرٌ مِنَ الْمُلَاقَاةِ.

(بِوَجْهِ مُكْفَهَرٍ) عَلَى وَزْنِ مُسْتَمِرٍّ هُوَ الْغَلِيظُ، يُقَالُ اكْفَهَرَ وَجْهُهُ
عَبَسَ وَقَطَبَ.

وَقَوْلُهُ (مُرَبَّدٍ) صِفَةٌ بَعْدَ صِفَةٍ. وَالْمُرَبَّدُ الْمَلُونُ وَزَنًا وَمَعْنَى.

قَالَ فِي الْقَامُوسِ^(٢): تَرَبَّدَ تَغَيَّرَ، وَتَرَبَّدَتِ السَّمَاءُ تَغَيَّمَتْ وَتَعَبَّسَتْ
انْتَهَى.

(١) الْأَدَابِ الشَّرْعِيَّةِ: (١/٢٢٩).

(٢) الْقَامُوسُ: (ص ٢٨٢).

وَفَهُمَ مِنْ قَوْلِ النَّازِمِ (وَهَجْرَانُ مَنْ أَبْدَى الْمَعَاصِي)، وَمِنْ قَوْلِهِ (مَا دَامَ مُعْلِنًا) أَنَّ مُرْتَكِبَ الْمَعَاصِي الْمُسْتَتِرَ لَا يَهْجَرُ، وَهُوَ صَحِيحٌ.

قَالَ ابْنُ مَنْصُورٍ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: إِذَا عَلِمَ مِنَ الرَّجُلِ الْفُجُورُ أَيُخْبَرُ بِهِ النَّاسُ؟ قَالَ بَلْ يُسْتَرُ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ دَاعِيَةً ^(١).

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ قَدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ ^(٢): إِنْ الْمُسْتَتِرُ بِالْمُنْكَرِ يُنْكَرُ عَلَيْهِ وَيُسْتَرُ عَلَيْهِ، فَإِنْ لَمْ يَنْتَه فَعَلَ مَا يَنْكَفُ بِهِ إِذَا كَانَ أَنْفَعُ بِهِ فِي الدِّينِ، وَإِنَّ الْمُظْهَرَ لِلْمُنْكَرِ يَجِبُ الْإِنْكَارُ عَلَيْهِ عَلَانِيَةً، وَلَا تَبْقَى لَهُ غَيْبَةٌ، وَيَجِبُ أَنْ يُعَاقَبَ عَلَانِيَةً بِمَا يَرُدُّهُ عَنْ ذَلِكَ. وَيَنْبَغِي لِأَهْلِ الْخَيْرِ أَنْ يَهْجُرُوهُ مِيتًا إِذَا كَانَ فِيهِ كَفٌّ لِمِثَالِهِ فَيَتْرَكُونَ تَشْيِيعَ جَنَازَتِهِ. ائْتَهَى.

وَهَذَا لَا يُنَافِيهِ وَجُوبُ الْإِغْضَاءِ عَنْهُ، فَإِنَّهُ لَا يَمْنَعُهُ وَجُوبُ الْإِنْكَارِ سِرًّا جَمْعًا بَيْنَ الْمَصَالِحِ؛ وَلِذَا يَقُولُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي بَعْضِ الْمَحَالِّ ^(٣): تُعْتَبَرُ الْمَصْلَحَةُ.

وَلَمَّا كَانَ السَّتْرُ مَطْلُوبًا وَقَاعِلُهُ مِنْ أَهْلِ الْإِحْسَانِ مَحْسُوبًا، كَانَ عَدَمُ التَّجَسُّسِ عَلَى ذَلِكَ أَوْلَى أُخْرَى. كَمَا أَخْبَرَ بِهِ الَّذِي هُوَ أَعْلَمُ وَأَدْرَى. وَلِذَا قَالَ النَّازِمُ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى-:

(١) الآداب الشرعية: (١/٢٣٣).

(٢) انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية (٢٨/٢١٧).

٤٨- وَيَحْرُمُ تَجَسُّسٌ عَلَى مُتَسَتِّرٍ بِفُسْقٍ وَمَاضِي الْفُسْقِ إِنْ لَمْ يُجَدِّدْ

(وَيَحْرُمُ) عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ مُكَلَّفٍ :

(تَجَسُّسٌ) بِالْجِيمِ هُوَ الْبَحْثُ عَنْ عُيُوبِ النَّاسِ .

وَأَمَّا بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ فَهُوَ الْبَحْثُ عَنْ طَلَبِ الْخَبَرِ .

قَالَ تَعَالَى ﴿وَلَا تَحَسَّسُوا﴾ [الْمُحْزَنَاتِ: ١٢] أَيَّ لَا تَتَّبِعُوا عَوْرَاتِ

الْمُسْلِمِينَ وَمَعَايِبَهُمْ بِالْبَحْثِ عَنْهَا .

وَقَالَ فِي سُورَةِ يُوسُفَ ﴿فَتَحَسَّسُوا مِنْ يُوسُفَ وَأَخِيهِ﴾ [يُوسُفَ: ٨٧]

أَيَّ أَطْلُبُوا خَبَرَهُمَا .

فَتَتَّبِعْ أَخْبَارِ النَّاسِ مَنْهِيٌّ عَنْهُ سَوَاءٌ كَانَ فِي الْبَحْثِ مِنْ عُيُوبِهِمْ

أَوْ لِيُطَّلَعَ عَلَى أَخْبَارِهِمْ .

أَمَّا فِي الْأَوَّلِ فَلَيْثَلَا يَظْهَرُ عَلَى عَوْرَاتِ النَّاسِ . وَتَأْمُلُ الْعَيْبَ

مَعِيبٌ وَكَذَا تَتَّبِعُهُ وَالْبَحْثُ عَنْهُ .

وَأَمَّا فِي الثَّانِي فَلَيْثَلَا يَقَعُ فِي حَدِّ لِقَوْلِهِ ﷺ «فَلَا تَجَسَّسُوا

وَلَا تَحَسَّسُوا»^(١) .

وَيُسْتَتْنَى مِنْ عُمُومِ ذَلِكَ الْبَحْثُ عَنْ أَحْوَالِ الرُّوَاةِ وَالشُّهُودِ

وَالْأَمْنَاءِ عَلَى الْأَوْقَافِ وَالصَّدَقَاتِ وَالْأَيْتَامِ وَنَحْوِهِمْ فَيَجِبُ جَرْحُهُمْ

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب ما ينهى عن التحاسد والتدابير، رقم

(٦٠٦٤). ومسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة، باب تحريم الظن والتجسس

التنافس، رقم (٢٥٦٣).

وَلَا يَحِلُّ السِّرُّ عَلَيْهِمْ إِذَا رَأَى مِنْهُمْ مَا يَقْدَحُ فِي أَهْلِيَّتِهِمْ، فَإِنَّ هَذَا مِنْ النَّصِيحَةِ الْوَاجِبَةِ وَتَقَدَّمَ.

(عَلَى مُتَسَرِّ) بِخِلَافِ الْمُعْلَنِ فَإِنَّهُ لَا يَحْرُمُ التَّجَسُّسُ عَلَيْهِ وَلَا غَيْبَتُهُ لِأَنَّهُ قَدْ أَلْقَى جِلْبَابَ الْحَيَاءِ عَنْ وَجْهِهِ.

(ب) عَمَلٍ أَوْ قَوْلٍ يُؤَدِّي إِلَى (فُسْقٍ) مِنْ شُرْبِ خَمْرٍ وَزِنَا وَلِوَاطٍ وَنَحْوِهَا.

ذَكَرَ الْمُهَدِّي فِي تَفْسِيرِهِ أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَتَجَسَّسَ عَلَى أَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ. قَالَ فَإِنْ أَطْلَعَ مِنْهُ عَلَى رَيْبَةٍ وَجَبَ أَنْ يَسْتَرَهَا وَيَعْظُمَ مَعَ ذَلِكَ وَيَخَوْفَهُ بِاللَّهِ تَعَالَى^(١).

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ «كُلُّ أُمَّتِي مُعَافَى إِلَّا الْمُجَاهِرِينَ، وَإِنَّ مِنْ الْإِجْهَارِ أَنْ يَعْمَلَ الْعَبْدُ بِاللَّيْلِ عَمَلًا ثُمَّ يُصْبِحَ وَقَدْ سَتَرَهُ اللَّهُ ﷻ فَيَقُولَ يَا فُلَانُ عَمِلْتُ الْبَارِحَةَ كَذَا وَكَذَا وَقَدْ بَاتَ يَسْتَرُهُ رَبُّهُ ﷻ وَيُصْبِحُ يَكْشِفُ سِتْرَ اللَّهِ ﷻ عَنْهُ»^(٢).

وَفِي بَعْضِ السُّنَنِ «مُعَافَاةٌ» يَعُودُ إِلَى الْأُمَّةِ.

(و) يَحْرُمُ تَجَسُّسٌ عَلَى (مَاضِي الْفُسْقِ) أَيُّ أَوْ الْفُسْقِ الْمَاضِي مِثْلُ أَنْ يَشْرَبَ الْخَمْرَ فِي الزَّمَنِ الَّذِي مَضَى وَتَبَحُّثُ عَنْهُ أَنْتَ بَعْدَ مُدَّةٍ

(١) الآداب الشرعية: (١/٢٣٥، ٢٣٦).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب ستر المؤمن على نفسه، رقم (٦٠٦٩). ومسلم في صحيحه، كتاب الزهد والرقائق، باب النهي عن هتك الإنسان ستر نفسه، رقم (٢٩٩٠).

لَأَنَّ ذَلِكَ إِشَاعَةً لِلْمُنْكَرِ بِمَا لَا فَائِدَةَ فِيهِ وَلَا عَوْدَ عَلَى الْإِسْلَامِ وَإِنَّمَا هُوَ عَيْبٌ وَنَقْصٌ فَيَنْبَغِي كَفُّهُ وَنَسْيَانُهُ دُونَ إِذَاعَتِهِ وَإِعْلَانِهِ .

وَإِنَّمَا يَحْرُمُ التَّجَسُّسُ عَنْ ذَلِكَ (إِنْ لَمْ يُجَدِّدْ) الْعَوْدَ عَلَيْهِ وَالْإِتْيَانَ بِهِ ثَانِيًا . فَإِنْ عَاوَدَهُ فَلَا حُرْمَةَ إِذَنْ .

قَالَ فِي الرَّعَايَةِ^(١) : وَيَحْرُمُ التَّعَرُّضُ لِمُنْكَرٍ فُعِلَ خُفْيَةً عَلَى الْأَشْهَرِ أَوْ مَاضٍ أَوْ بَعِيدٍ وَقِيلَ يُجْهَلُ فَاعِلُهُ وَمَحَلُّهُ .

وَقَالَ أَيْضًا : لَا إِنْكَارَ فِيمَا مَضَى وَفَاتَ إِلَّا فِي الْعَقَائِدِ أَوْ الْأَرَاءِ .
انْتَهَى^(٢) .

وَهَذَا يُفْهَمُ مِنْ كَلَامِ النَّاطِمِ ، لِأَنَّ الْعَقَائِدَ مِمَّا يُجَدِّدُ فِي كُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ .

ابْنُ الْجَوَازِيِّ : مَنْ تَسَتَّرَ بِالْمَعْصِيَةِ فِي دَارِهِ وَأَغْلَقَ بَابَهُ لَمْ يَجْزُ أَنْ يُتَجَسَّسَ عَلَيْهِ . انْتَهَى^(٣) .

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ فِي شَرْحِ الْأَرْبَعِينَ النَّوَوِيَّةِ^(٤) : وَاعْلَمْ أَنَّ النَّاسَ عَلَى ضَرْبَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : مَنْ كَانَ مَسْتُورًا لَا يُعْرِفُ بِشَيْءٍ مِنَ الْمَعَاصِي ، فَإِذَا وَقَعَتْ مِنْهُ هَفْوَةٌ أَوْ زَلَّةٌ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ كَشْفُهَا وَهَتْكُهَا وَلَا التَّحَدُّثُ بِهَا ،

(١) الآداب الشرعية : (٢٥٨/١) .

(٢) الآداب الشرعية : (٢٥٨/١) .

(٣) الآداب الشرعية : (٢٦١/١) .

(٤) جامع العلوم والحكم : (٢٩٢/٢) .

لَأَنَّ ذَلِكَ غَيْبَةٌ، وَفِي ذَلِكَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ
الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ ءَامَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [النُّور: ١٩]
وَالْمُرَادُ إِشَاعَةُ الْفَاحِشَةِ عَلَى الْمُؤْمِنِ الْمُسْتَتِرِ فِيمَا وَقَعَ مِنْهُ أَوْ أُتِّهِمَ بِهِ
وَهُوَ بَرِيءٌ مِنْهُ كَمَا فِي قِصَّةِ الْإِنْفِكَ.

وَالثَّانِي: مَنْ كَانَ مُشْتَهَرًا بِالْمَعَاصِي مُعْلِنًا بِهَا وَلَا يُبَالِي بِمَا
ارْتَكَبَ مِنْهَا وَلَا بِمَا قِيلَ لَهُ، فَهَذَا هُوَ الْفَاجِرُ الْمُعْلِنُ وَلَيْسَ لَهُ غَيْبَةٌ،
وَمِثْلُ هَذَا فَلَا بَأْسَ بِالْبَحْثِ عَنْ أَمْرِهِ لِتَقَامَ عَلَيْهِ الْحُدُودُ وَصَرَّحَ بِذَلِكَ
بَعْضُ أَصْحَابِنَا. انْتَهَى.

وَأَمَّا هَجْرَانُ أَهْلِ الْبِدْعِ وَالضَّلَالِ فَقَدْ أَشَارَ إِلَيْهِ فِي نَظْمِهِ فَقَالَ:

٤٩- وَهَجْرَانُ مَنْ يَدْعُو لِأَمْرِ مُضِلٍّ أَوْ مُفْسِقٍ احْتِمَهُ بِغَيْرِ تَرَدُّدٍ
(وَهَجْرَانُ مَنْ) أَيُّ إِنْسَانٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَوْ غَيْرِهِمْ.
(يَدْعُو) النَّاسَ جَهْرَةً أَوْ خُفْيَةً.

(ل) إجابة (أمر) من الدين من الأقوال أو الأفعال أو الاعتقادات
الفاسدة.

(مُضِلٌّ) تَأْيِهُ حَائِذٌ عَنِ النَّهْجِ الْقَوِيمِ، وَالصَّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ.

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَيَجِبُ هَجْرُ مَنْ كَفَرَ أَوْ فَسَّقَ بِبِدْعَةٍ
أَوْ دَعَا إِلَى بِدْعَةٍ مُضِلَّةٍ أَوْ مُفْسِقَةٍ^(١).

وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِ النَّازِمِ (أَوْ) يَدْعُو لِأَمْرِ (مُفْسَقٍ) بِأَنْ كَانَتْ بِدْعَتُهُ مُفْسَقَةً لَا مُكْفَرَةً، وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ مُكْفَرَةً فَبِالْأَوَّلَى وَقَدْ شَمَلَهُ قَوْلُهُ: (لِأَمْرِ مُضِلٍّ)؛ لِأَنَّ الضَّلَالَ يَشْمَلُ الْكُفْرَ وَالْفُسْقَ، وَعَظْفُهُ مِنْ عَظْفِ الْعَامِّ عَلَى الْخَاصِّ.

وَنُكِّنَتْ ذَلِكَ أَنَّ الدَّاعِيَ إِلَى الْبِدْعَةِ الْمُفْسَقَةِ رُبَّمَا يَتَوَهَّمُ عَدَمَ وَجُوبِ هَجْرِهِ، لَكِنْ لَمَّا كَانَ دَاعِيَةً إِلَى الْبِدْعَةِ الْمُفْسَقَةِ (اِحْتِمَهُ) أَيُّ الْهَجْرَانِ بَغَيْرِ (تَرَدُّدٍ) مِنْكَ وَلَا شَكٍّ لِارْتِكَابِهِ الْبِدْعَ، وَخِلَالِ السُّوءِ الَّتِي عَلَيْهَا انْطَبَعَ؛ فَيَجِبُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ سَلِيمٍ الْفَوَادِ، مِنْ شُعْبِ الْبِدْعِ وَالْعِنَادِ، أَنْ يَصْرِمَ أَهْلَ الْبِدْعِ وَالْإِلْحَادِ، مِنْ غَيْرِ شَكٍّ وَلَا تَرَدَادٍ. فَهَجْرَانُ الدَّاعِيَ إِلَى الْبِدْعِ وَاجِبٌ.

٥٠- عَلَى غَيْرِ مَنْ يَقْوَى عَلَى دَخْضِ قَوْلِهِ وَيَدْفَعُ إِضْرَارَ الْمُضِلِّ بِمَذُودٍ

(عَلَى) كُلِّ مُسْلِمٍ مُمْتَثِلٍ لِلسُّنَّةِ وَلِلْبِدْعَةِ مُجَانِبٍ.

(غَيْرِ مَنْ) أَيُّ إِنْسَانٍ مُسْلِمٍ.

(يَقْوَى) لِنُفُوزِ كَلِمَتِهِ أَوْ غُلُوِّ هِمَّتِهِ أَوْ كَثْرَةِ عَشِيرَتِهِ.

(عَلَى دَخْضِ) أَيُّ دَفْعِ وَرَدٍّ وَإِبْطَالِ.

(قَوْلِهِ) أَيُّ قَوْلٍ مَنْ يَدْعُو لِلضَّلَالَةِ وَالْبِدْعِ وَالْجَهَالَةِ.

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَيَجِبُ هَجْرُ مَنْ كَفَرَ أَوْ فَسَّقَ بِبِدْعَةٍ أَوْ دَعَا إِلَى بِدْعَةٍ مُضِلَّةٍ أَوْ مُفْسَقَةٍ عَلَى مَنْ عَجَزَ عَنِ الرَّدِّ عَلَيْهِ أَوْ خَافَ الْإِعْتِرَارَ بِهِ وَالتَّأْدِي دُونَ غَيْرِهِ ^(١).

فَظَاهِرُهُ أَنَّهُ مَتَى كَانَ يَقْدِرُ عَلَى الرَّدِّ عَلَيْهِ لَا يَجِبُ هَجْرُهُ بَلْ عَلَيْهِ رَدُّ قَوْلِهِ كَمَا فِي كَلَامِ النَّازِمِ.

فَيَرُدُّهُ (وَيَذْفَعُ) بِالْبَرَاهِينِ الظَّاهِرَةِ وَالْحُجَجِ الْبَاهِرَةِ شُبْهَتُهُ إِنْ كَانَ لَهُ شُبْهَةٌ أَوْ بَسِيفِ الشَّرْعِ.

(إِضْرَارَ الْمُضِلِّ) لِلنَّاسِ الدَّاعِي لَهُمْ لِلْهَلَكَةِ وَالْيَأْسِ.

(بِمَذُودٍ) قَالَ فِي الْقَامُوسِ^(١): الْمَذُودُ كَمَنْبَرِ اللِّسَانِ. وَأَصْلُ الذُّودِ السَّوْقُ وَالطَّرْدُ وَالذَّفْعُ كَالذِّيَادِ وَهُوَ ذَائِدٌ.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّهُ يَجِبُ هَجْرُ مَنْ كَفَرَ أَوْ فَسَّقَ بِبِدْعَةٍ أَوْ دَعَا إِلَى بِدْعَةٍ مُضِلَّةٍ أَوْ مُفَسِّقَةٍ وَهُمْ أَهْلُ الْأَهْوَاءِ وَالْبِدَعِ الْمُخَالِفُونَ فِيمَا لَا يَسُوعُ فِيهِ الْخِلَافُ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَخْلُونَ مِنْ كُفْرٍ أَوْ فَسْقٍ.

وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ^(٢): يَجِبُ عَلَى الْخَامِلِ وَمَنْ لَا يَحْتَاجُ إِلَى خُلْطِهِمْ، وَلَا يَلْزَمُ مَنْ يَحْتَاجُ إِلَى خُلْطِهِمْ لِنَفْعِ الْمُسْلِمِينَ. وَهُوَ مُرَادُ النَّازِمِ بِقَوْلِهِ:

٥١- وَيَقْضِي أُمُورَ النَّاسِ فِي إِتْيَانِهِ وَلَا هَجْرَ مَعَ تَسْلِيمِهِ الْمُتَعَوِّدِ (وَيَقْضِي) أَيُّ يَنْفِذُ.

(أُمُورَ) جَمْعُ أَمْرٍ، وَالْمُرَادُ بِهِ حَوَادِثُ وَشُئُونٌ وَمَصَالِحُ (النَّاسِ) الَّذِينَ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى قَضَاءِ حَوَائِجِ أَنْفُسِهِمْ.

(١) القاموس: (ص ٢٨١).

(٢) الآداب الشرعية: (١/ ٢٣٧).

(فِي إِيَّانِهِ) أَيِ إِيَّانِ هَذَا الْمُخَالِطِ لَهُؤُلَاءِ وَغَشْيَانُهُ لِأَبْوَابِهِمْ وَجُلُوسُهُ فِي أُنْدِيَتِهِمْ، فَهَذَا لَا يَجِبُ عَلَيْهِ هَجْرُهُمْ.

فَتَخَلَّصَ مِنْ مَجْمُوعِ كَلَامِ النَّاطِمِ وَالْأَصْحَابِ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِ:

أَنَّ مَنْ عَجَزَ عَنِ الرَّدِّ أَوْ خَافَ الْإِغْتِرَارَ وَالتَّأَذِّيَ وَجَبَ عَلَيْهِ الْهَجْرُ، وَأَنَّ مَنْ قَدَرَ عَلَى الرَّدِّ أَوْ كَانَ مِمَّنْ يَحْتَاجُ إِلَى مُخَالَطَتِهِمْ لِنَفْعِ الْمُسْلِمِينَ وَقَضَاءِ حَوَائِجِهِمْ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْمَصَالِحِ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ الْهَجْرُ؛ لِأَنَّ مَنْ يَرُدُّ عَلَيْهِمْ وَيُنَاطِرُهُمْ يَحْتَاجُ إِلَى مُشَافَهَتِهِمْ وَمُخَالَطَتِهِمْ لِأَجْلِ ذَلِكَ، وَكَذَا مَنْ فِي مَعْنَاهُ بِخِلَافِ غَيْرِهِ.

(وَلَا) يَتَأَتَّى (هَجْرُ) وَلَا يُتَصَوَّرُ مِنْ شَخْصٍ (مَعَ تَسْلِيمِهِ) أَيِ تَسْلِيمِ الْهَاجِرِ عَلَى الْمُبْتَدِعِ (الْمُتَعَوِّدِ) أَيِ الْمُعْتَادِ بَلْ عَلَيْهِ أَنْ يَضُرِمَ كَلَامَهُ وَيَتْرَكَ سَلَامَهُ فَلَا يَبْدَأُهُ بِالسَّلَامِ، وَإِنْ بَدَأَهُ الْمُبْتَدِعُ لَا يَرُدُّ عَلَيْهِ وَلَا احْتِشَامَ، فَإِنَّ اتِّبَاعَ السُّنَّةِ أَوْلَى، وَامْتِثَالَ الشَّرِيعَةِ أَحَقُّ وَأَعْلَى، فَإِنْ سَلَّمَ عَلَيْهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ هَاجِرًا، وَلَا عَنْ مَوَدَّتِهِ وَصُحْبَتِهِ نَافِرًا.

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِذَا سَلَّمَ الرَّجُلُ عَلَى الْمُبْتَدِعِ فَهُوَ يُحِبُّهُ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَلَا أَدْلُكُمْ عَلَى شَيْءٍ إِذَا فَعَلْتُمُوهُ تَحَابَبْتُمْ أَفْشَوْا السَّلَامَ بَيْنَكُمْ» ^(١).

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب بيان أنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون، وأن محبة المؤمنين من الإيمان، وأن إفشاء السلام سببا لحصولها، رقم (٥٤).

وَلَمَّا ذَكَرَ النَّاطِمُ ﷺ مَنْ يُنْدَبُ وَيَجِبُ أَغْقَبَ ذَلِكَ بِذِكْرِ مَنْ لَا يَجُوزُ هَجْرُهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَقَالَ:

٥٢- وَحَظَرَ انْتِفَا التَّسْلِيمِ فَوْقَ ثَلَاثَةٍ عَلَى غَيْرِ مَنْ قُلْنَا بِهِجْرٍ فَأَكْذَ (وَحَظَرَ) أَي مَنَعَ، وَالْمُرَادُ بِالْحَظَرِ هُنَا الْحُرْمَةُ، خِلَافًا لِظَاهِرِ كَلَامِ الْإِمَامِ ابْنِ عَقِيلٍ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ قَدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ^(١): اقْتِصَارُهُ فِي الْهَجْرِ عَلَى الْكَرَاهَةِ لَيْسَ بِجَيِّدٍ بَلْ مِنْ الْكِبَائِرِ، عَلَى نَصِّ الْإِمَامِ أَحْمَدَ إِذْ الْكَبِيرَةُ مَا فِيهِ حَدٌّ فِي الدُّنْيَا أَوْ وَعِيدٌ فِي الْآخِرَةِ، وَقَدْ صَحَّ قَوْلُهُ -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- فَيَمْنُ هَجَرَ فَوْقَ ثَلَاثٍ فَمَاتَ دَخَلَ النَّارَ.

(انْتِفَا التَّسْلِيمِ) إِذَا لَقِيَهِ فَيُعْرِضُ عَنْهُ جَانِبًا وَلَا يَكُونُ لِأُخُوَّةِ الْإِسْلَامِ مُرَاقِبًا وَلَا لِحُطَّةِ الشَّيْطَانِ مُجَانِبًا.

(فَوْقَ ثَلَاثَةٍ) مِنْ الْأَيَّامِ أَيَّ أَزِيدَ مِنْهَا لَمَّا ذَكَّرْنَا مِنْ الْحَدِيثِ. فَظَاهِرُ كَلَامِ النَّاطِمِ عَدَمُ الْحَظَرِ فِي الثَّلَاثَةِ فَمَا دُونَ.

وَزَظَاهِرُ كَلَامِ الْأَكْثَرِ هُنَا لَا فَرْقَ بَيْنَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَأَكْثَرَ، وَكَلَامُهُمْ فِي الشُّوْزِ يَدُلُّ عَلَى هَذَا.

وَذَلِكَ لِظَاهِرِ مَا فِي الصَّحِيحَيْنِ^(٢) مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ «يَاكُمْ وَالظَّنَّ فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ، وَلَا تَحَسَّسُوا،

(١) المستدرک علی مجموع الفتاوی: (٢١٢/٣).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب ما ينهى عن التحاسد والتدابير، رقم (٦٠٦٤). ومسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة، باب تحريم الظن والتجسس التنافس، رقم (٢٥٦٣).

وَلَا تَجَسَّسُوا، وَلَا تَحَاسَدُوا، وَلَا تَبَاغَضُوا، وَلَا تَدَابَرُوا، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا كَمَا أَمَرَكُمُ اللَّهُ ﷻ. الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ، لَا يَظْلِمُهُ، وَلَا يَخْذُلُهُ، وَلَا يَحْقِرُهُ. التَّقْوَى هُنَا، وَيُشِيرُ إِلَى صَدْرِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ. بِحَسَبِ امْرَأٍ مِنَ الشَّرِّ أَنْ يَحْقِرَ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ، كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ: دَمُهُ، وَمَالُهُ، وَعِرْضُهُ.

وَأَخْرَجَ الْإِمَامُ مَالِكٌ ^(١) وَالْبُخَارِيُّ ^(٢) وَمُسْلِمٌ ^(٣) عَنْ أَبِي أَيُّوبَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ «لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ، يَلْتَقِيَانِ فَيُعْرِضُ هَذَا وَيُعْرِضُ هَذَا وَخَيْرُهُمَا الَّذِي يَبْدَأُ بِالسَّلَامِ».

وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ ^(٤) وَالنَّسَائِيُّ ^(٥) بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا «لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثٍ فَمَنْ هَجَرَ فَوْقَ ثَلَاثٍ فَمَاتَ دَخَلَ النَّارَ».

وإِنَّمَا يَحْرُمُ الْهَجْرُ وَانْتِفَاءُ التَّسْلِيمِ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ (عَلَى غَيْرِ مَنْ) أَيُّ مُسْلِمٍ (قُلْنَا بِ) جَوَازِ (هَجْرِهِ)؛ لِارْتِكَابِهِ الْمَعَاصِيَ وَتَجَاهُرِهِ بِهَا، فَإِنَّهَا تَجْرُهُ بِالنَّوَاصِي إِلَى جَهَنَّمَ وَلَهَبِهَا. أَوْ قُلْنَا بِوُجُوبِ هَجْرِهِ لِارْتِكَابِهِ

(١) أخرجه مالك في الموطأ (١٣-٢/٩٠٦).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب الهجرة، رقم (٦٠٧٧).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة، باب تحريم الهجر فوق ثلاث بلا عذر، رقم (٢٥٦٠).

(٤) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب فيمن يهجر أخاه المسلم، رقم (٤٩١٦).

(٥) أخرجه النسائي في السنن الكبرى (٩١٦١-٥/٣٦٩).

الْبِدْعَ الْمُكْفَرَةَ أَوْ الْمُفْسِدَةَ أَوْ كَوْنِهِ دَاعِيًا إِلَى بِدْعَةٍ مُضِلَّةٍ أَوْ مُفْسِدَةٍ كَمَا بَيَّنَّاهُ سَابِقًا.

وَقَوْلُ النَّازِمِ (فَأَكْذُ)، أَيُّ أَكْذَ حَظَرَ انْتِفَاءِ التَّسْلِيمِ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ بِلَيَالِيهَا عَلَى غَيْرِ مَنْ قُلْنَا بِجَوَازِ هَجْرِهِ أَوْ وُجُوبِهِ.

وَلَمَّا تَمَّمَ الْكَلَامَ عَلَى أَحْكَامِ الْهَجْرِ وَالْإِنْصِرَامِ أَعْقَبَ ذَلِكَ فِي النَّظَامِ بِذِكْرِ السَّلَامِ فَقَالَ:

٥٣- وَكُنْ عَالِمًا أَنَّ السَّلَامَ لِسُنَّةٍ وَرَدُّكَ فَرَضٌ لَيْسَ نَدْبًا بِأَوْطَدٍ
(وَكُنْ) أَيُّهَا الْمُتَشَرِّعُ، الَّذِي لِعِلْمِ الْأَدَابِ مُتَشَوِّقٌ وَمُتَطَلِّعٌ.

(عَالِمًا) عِلْمَ إِخْلَاصٍ وَتَحْقِيقٍ، وَامْتِنَالٍ وَتَدْقِيقٍ.

(أَنَّ السَّلَامَ) أَيُّ ابْتِدَاءً. وَهُوَ تَحِيَّةُ أَهْلِ الْإِسْلَامِ، وَمَعْنَاهُ لُغَةً الْأَمَانُ.

(لِسُنَّةٍ) مُؤَكَّدَةٌ صَرَّحَتْ بِهَا الْأَخْبَارُ، وَصَحَّتْ بِهَا الْأَثَارُ، عَنْ النَّبِيِّ الْمُخْتَارِ، وَنَطَقَ بِهَا الْكِتَابُ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَسَلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ تَحِيَّةً مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [النُّور: ٦١].

فَالسَّلَامُ سُنَّةٌ عَيْنٌ مِنَ الْمُنفَرِدِ، وَسُنَّةٌ عَلَى الْكِفَايَةِ مِنَ الْجَمَاعَةِ، وَالْأَفْضَلُ السَّلَامُ مِنْ جَمِيعِهِمْ.

(وَ) كُنْ عَالِمًا أَنَّ (رَدُّكَ) السَّلَامَ الْمَسْنُونِ عَلَى مَنْ ابْتَدَأَهُ عَلَيْكَ.

(فَرَضٌ) عَلَى الْكِفَايَةِ مِنَ الْجَمَاعَةِ، وَفَرَضٌ عَيْنٌ عَلَى الْوَاحِدِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَإِذَا حُيِّتُمْ بِنَحِيَةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا﴾ [النِّسَاء: ٨٦] وَلَمَّا نَذَرَهُ مِنَ الْأَخْبَارِ النَّبَوِيَّةِ.

(لَيْسَ) رَدُّكَ السَّلَامَ (نَدْبًا) أَيِ مَنْدُوبًا بَلْ وَاجِبٌ خِلَافًا لِظَاهِرِ
كَلَامِ جَمَاعَةٍ مِنَ الْأَصْحَابِ، رَحِمَهُمُ الْمَلِكُ الْوَهَّابُ.

(بِأَوْطَدَ) أَيِ بِأَثْبَتَ وَأَشْهَرَ، يُقَالُ وَطَدَ الشَّيْءَ يَطْدُهُ وَطْدًا فَهُوَ
وَطِيدٌ وَمَوْطُودٌ أَثْبَتَهُ وَثَقَلَهُ، كَمَا فِي الْقَامُوسِ ^(١) وَنَحْوُهُ فِي النِّهَايَةِ ^(٢).

فَالْأَثْبَتُ وَالْأَصَحُّ أَنَّ الرَّدَّ وَاجِبٌ لَا مَنْدُوبٌ، وَعُلِمَ مِنْهُ، أَنَّ
ابْتِدَاءَ السَّلَامِ لَيْسَ بِوَاجِبٍ، وَذَكَرَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ إِجْمَاعًا. وَظَاهِرٌ مَا نُقِلَ
عَنِ الظَّاهِرِيِّ وَجُوبُهُ. وَذَكَرَ الشَّيْخُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ ابْتِدَاءَ السَّلَامِ وَاجِبٌ فِي
أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ فِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ ^(٣).

وَاعْلَمْ أَنَّهُ وَرَدَ فِي إِفْشَاءِ السَّلَامِ وَفَضَائِلِهِ عِدَّةُ أَحَادِيثَ، مِنْهَا:

مَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ^(٤) وَمُسْلِمٌ ^(٥) وَأَبُو دَاوُدَ ^(٦) وَابْنُ مَاجَهَ ^(٧) عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَيُّ
الْإِسْلَامِ خَيْرٌ؟ قَالَ: تُطْعِمُ الطَّعَامَ، وَتَقْرَأُ السَّلَامَ عَلَى مَنْ عَرَفْتَ وَمَنْ
لَمْ تَعْرِفْ».

(١) القاموس: (ص ٣٢٦).

(٢) النّهاية: (٢٠٤/٥).

(٣) الآداب الشرعية: (١/٣٣٢).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب إطعام الطعام من الإسلام، رقم
(١٢).

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان؛ باب بيان تفاضل الإسلام وأي أموره
أفضل، رقم (٣٩).

(٦) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب في إفشاء السلام، رقم (٥١٩٦).

(٧) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الأطعمة، باب إطعام الطعام، رقم (٣٢٥٣).

وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ ^(١) وَالتِّرْمِذِيُّ ^(٢) وَابْنُ مَاجَهَ ^(٣) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «لَا تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا، وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا. أَلَا أَذَلُّكُمْ عَلَى شَيْءٍ إِذَا فَعَلْتُمُوهُ تَحَابَبْتُمْ؟ أَفْشُوا السَّلَامَ بَيْنَكُمْ».

وَأَخْرَجَ فِي الْأَوْسَطِ ^(٤) بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «أَعْجَزُ النَّاسِ مَنْ عَجَزَ فِي الدُّعَاءِ، وَأَبْخَلُ النَّاسِ مَنْ بَخِلَ بِالسَّلَامِ».

وَفِي الْبَابِ أَحَادِيثٌ مُتَعَدِّدَةٌ.

٥٤- وَيُجْزَى تَسْلِيمُ امْرِئٍ مِنْ جَمَاعَةٍ وَرَدَّ فَتَى مِنْهُمْ عَلَى الْكُلِّ يَا عَدِيٍّ

(و) حَيْثُ عَلِمْتَ أَنَّ ابْتِدَاءَ السَّلَامِ مِنَ الْجَمَاعَةِ سُنَّةٌ كِفَايَةٌ فَ (يُجْزَى تَسْلِيمُ) أَيَّ ابْتِدَاءِ السَّلَامِ مِنْ (امْرِئٍ) حَيْثُ كَانَ الْمَرْءُ الْمُسْلِمُ (مِنْ) جُمْلَةٍ (جَمَاعَةٍ) مِنْ جَمِيعِهِمْ؛ لِأَنَّ هَذَا شَأْنُ الْكِفَايَةِ أَيُّ يُخَاطَبُ بِهِ الْجَمِيعُ لَا كُلَّ وَاحِدٍ بَعَيْنِهِ وَيُجْزَى مِنْ وَاحِدٍ.

وظَاهِرُهُ وَيَحْصُلُ لَهُمْ أَضَلُّ السَّنَةِ بِتَسْلِيمِ مَنْ يُجْزَى سَلَامُهُ، وَالْأَفْضَلُ السَّلَامُ مِنْ جَمِيعِهِمْ، وَأَمَّا الْمُنْفَرِدُ فَالسَّلَامُ فِي حَقِّهِ سُنَّةٌ عَيْنٌ.

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب في إفشاء السلام، رقم (٥١٩٥).

(٢) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الاستئذان، باب إفشاء السلام، رقم (٢٦٨٨).

(٣) أخرجه ابن ماجه، كتاب الأدب، باب إفشاء السلام، رقم (٣٦٩٢).

(٤) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٥٥٩١-٥٣٧١/٥).

وظاهر إطلاق كلامه كغيره إجزاء ابتداء السلام من المميز ويتوجه، وكذا من المرأة لأنه يلزم الرد على سلامهما ولا يلزمهما رد إذا سلم عليهما.

(و) ويجزئ عن الجماعة (رد فتى) واحد بالغ (منهم) أي من الجماعة المسلم عليهم دون رد واحد من غير المسلم عليهم، ويكون فوراً بحيث يعد جواباً للسلام، وإلا لم يكن ردًا كما في الإقناع. قال المجدد: لأنه ليس من أهل هذا الفرض كما ذكرناه قريب^(١). وانظر: هل يشمل تعليله كل من لا يسن ابتداء السلام عليه كالأكيل، والمتوضئ؟

لم أر من تعرض له والظاهر إجزاء ردهم، والله أعلم؛ لأن رد السلام كما علمت فرض كفاية، وشأن فرض الكفاية أن يخاطب به الجمع، ويسقط بمن يقوم به؛ لأن المقصود الإتيان به وقد حصل.

وأخرج أبو داود^(٢) عن علي رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ «يجزئ عن الجماعة إذا مروا أن يسلم أحدهم، ويجزئ عن الجلوس أن يرد أحدهم».

نعم لا بد أن يكون الراد مكلفاً حتى يجزئ عن الباقيين، فلو رد كافر لم يجز، وكذا إن كان فيهم صبي فرد وحده لم يسقط عنهم الفرض.

(١) الآداب الشرعية: (١/٣٣٨).

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب ما جاء في رد الواحد عن الجماعة، رقم (٥٢١٢).

قَالَ ابْنُ حَمْدَانَ^(١): إِنْ سَلَّمَ بَالِغٌ عَلَى بَالِغٍ وَصَبِيٍّ رَدَّهُ الْبَالِغُ، وَلَمْ يَكْفِ رَدُّ الصَّبِيِّ. انْتَهَى

وَمَفْهُومُ كَلَامِهِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ بَالِغٌ وَصَبِيٌّ فَسَلَّمَ الصَّبِيُّ عَلَى بَالِغٍ وَصَبِيٍّ أَجْزَأَ رَدُّ الصَّبِيِّ، وَلَعَلَّهُ لَيْسَ مُرَادًا؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ الرَّدُّ عَلَى تَسْلِيمِ الصَّبِيِّ فِي الْأَصَحِّ، وَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ الرَّدَّ لَا يَسْقُطُ بِالصَّبِيِّ فَتَأَمَّلْ.

وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي^(٢): وَالسَّلَامُ عَلَى الصَّبِيِّ لَا يَسْتَحِقُّ جَوَابًا لِعَدَمِ أَهْلِيَّتِهِ لِلخِطَابِ وَالْأَمْرِ بِهِ فَإِنْ سَلَّمَ صَبِيٌّ عَلَى بَالِغِينَ فَوَجَّهَانِ فِي وُجُوبِ الرَّدِّ مُخْرَجَانِ مِنْ صِحَّةِ سَلَامِهِ. انْتَهَى
وَالْمَذْهَبُ الْوُجُوبُ.

قَالَ فِي الْغَايَةِ^(٣): وَلَا بَأْسَ بِهِ يَعْنِي السَّلَامُ عَلَى الصَّبِيَّانِ تَأْدِيبًا لَهُمْ وَلَا يَلْزَمُهُمْ رَدُّ، وَيَلْزَمُ رَدُّ عَلَيْهِمْ كَشَابَةِ أَجْنَبِيَّةٍ سَلَّمَتْ وَإِرْسَالَهَا بِهِ لِأَجْنَبِيٍّ وَإِرْسَالَهُ إِلَيْهَا لَا بَأْسَ بِهِ لِمَصْلَحَةِ وَعَدَمِ مَحْذُورٍ. انْتَهَى
وَتَقَدَّمَ اعْتِبَارُ اجْتِمَاعِ الْمُسْلِمِينَ.

فَأَمَّا الْوَاحِدُ الْمُنْقَطِعُ فَلَا يُجْزِئُ سَلَامُهُ عَنْ سَلَامِ آخَرٍ مُنْقَطِعٍ.
وَقَوْلُ النَّازِمِ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- (عَلَى الْكُلِّ) أَيُّ عَلَى كُلِّ الْجَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ أَوْ الْمُسْلِمِ مِنْهُمْ، فَلَا بُدَّ مِنْ نِيَّتِهِ بِالرَّدِّ عَلَى كُلِّهِمْ وَلَوْ كَانَ الْمُسْلِمُ بَعْضُهُمْ.

(١) الآداب الشرعية: (١/٣٧٣).

(٢) الآداب الشرعية: (١/٣٧٣).

(٣) الآداب الشرعية: (١/٣٧٣).

وَفِي نُسْخَةٍ وَرَدَّ الْفَتَى مِنْهُمْ عَنِ الْجَمْعِ يَا عَدِيَّ، أَيُّ وَيُجْزَى رَدُّ
فَتَى مِنْ جَمْعٍ عَنْ ذَلِكَ الْجَمْعِ يَعْنِي رَدَّ وَاحِدٍ مِنْ جَمَاعَةٍ عَنْ تِلْكَ
الْجَمَاعَةِ؛ لِأَنَّ الرَّدَّ فَرَضُ كِفَايَةٍ يُخَاطَبُ بِهِ الْجَمِيعُ وَيَسْقُطُ بِوَاحِدٍ، وَقَدْ
عُلِمَ هَذَا مِمَّا شَرَحْنَاهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَوْلُهُ (يَا عَدِيَّ) أَيُّ يَا فُلَانُ وَأَتَى بِهِ حَشَوًا لِقَافِيَةِ الْبَيْتِ لَا أَنَّهُ
قَصَدَ وَاحِدًا بِعَيْنِهِ اسْمُهُ عَدِيٌّ.

وَيُحْتَمَلُ عَلَى بُعْدِ إِرَادَتِهِ شَخْصًا بِعَيْنِهِ وَأَنَّهُ قَصَدَ تَفْهِيمَهُ الْحُكْمَ
الشَّرْعِيَّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٥٥- وَتَسْلِيمُ نَزْرِ وَالصَّغِيرِ وَعَابِرِ السَّبِيلِ وَرُكْبَانٍ عَلَى الضِّدِّ أَيِّدِ

(و) يُسَنُّ (تَسْلِيمُ نَزْرِ) أَيُّ قَلِيلٍ سَوَاءً كَانَ وَاحِدًا عَلَى اثْنَيْنِ
فَصَاعِدًا أَوْ جَمَاعَةً عَلَى أَكْثَرٍ مِنْهُمْ عَدَدًا.

قَالَ فِي الْقَامُوسِ ^(١): النَّزْرُ الْقَلِيلُ كَالنَّزِيرِ وَالْمَنْزُورِ.

(و) يُسَنُّ تَسْلِيمُ (الصَّغِيرِ) عَلَى ضِدِّهِ وَهُوَ الْكَبِيرُ.

(وَعَابِرِ السَّبِيلِ) يَعْنِي الْمَاشِيَّ فِي الطَّرِيقِ عَلَى الْجَالِسِ.

(و) تَسْلِيمُ (رُكْبَانٍ) عَلَى خَيْلٍ أَوْ ضِدِّهِ.

(عَلَى الضِّدِّ) وَهُوَ الْمَاشِي.

(أَيِّدِ) كُلُّ وَاحِدٍ مِمَّا ذَكَرْنَا بِابْتِدَاءِ السَّلَامِ عَلَى الضِّدِّ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ

(١) القاموس: (ص ٤٨١).

«يُسَلِّمُ الصَّغِيرُ عَلَى الْكَبِيرِ، وَالْمَارُّ عَلَى الْقَاعِدِ، وَالْقَلِيلُ عَلَى الْكَثِيرِ»^(١).

وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ «يُسَلِّمُ الرَّاکِبُ عَلَى الْمَاشِي»^(٢).

فِي الصَّحِيحَيْنِ^(٣) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «يُسَلِّمُ الْمَاشِي عَلَى الْجَالِسِ، وَالرَّاکِبُ عَلَيْهِمَا».

٥٦- وَإِنَّ سَلَامَ الْمَأْمُورِ بِالرَّدِّ مِنْهُمْ فَقَدْ حَصَلَ الْمَسْنُونُ إِذْ هُوَ مُبْتَدِي (وَأِنْ) عَكَسَ الْأَمْرُ بِأَنْ (سَلَّمَ) أَيُّ: ابْتَدَأَ السَّلَامَ (الْمَأْمُورُ بِالرَّدِّ) أَيُّ: بَرَدَّ السَّلَامَ لِيَكُونَ ضِدَّهُمْ يُسَلِّمُ عَلَيْهِمْ.

(مِنْهُمْ) أَيُّ: مِنَ الْمُسَلِّمِينَ الْمَأْمُورِينَ بِنَشْرِ السَّلَامِ بِأَنْ ابْتَدَأَ بِالسَّلَامِ الْكَثِيرُ عَلَى الْقَلِيلِ، وَالْكَبِيرُ عَلَى الصَّغِيرِ، وَالْجَالِسُ عَلَى الْمَاشِي وَالْمَاشِي عَلَى الرَّاکِبِ.

(فَقَدْ حَصَلَ) الْأَمْرُ (الْمَسْنُونُ).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الاستئذان، باب تسليم القليل على الكثير، رقم (٦٢٣١). ومسلم في صحيحه، كتاب السلام، باب يسلم الراكب على الماشي والقليل على الكثير، رقم (٢١٦٠).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الاستئذان، باب تسليم الراكب على الماشي، رقم (٦٢٣٢). ومسلم في صحيحه، كتاب السلام، باب يسلم الراكب على الماشي والقليل على الكثير، رقم (٢١٦٠).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الاستئذان، باب تسليم الماشي على القاعد، رقم (٦٢٣٣). ومسلم في صحيحه، كتاب السلام، باب يسلم الراكب على الماشي والقليل على الكثير، رقم (٢١٦٠).

(إِذْ هُوَ) أَي: الْمُسَلَّمُ (مُبْتَدِي) فَحَصَلَ بِالسَّلَامِ -مَنْ قُلْنَا يَبْدَأُ غَيْرُهُ- السُّنَّةَ بِسَلَامِهِ وَصَارَ مُبْتَدئًا؛ يَعْنِي: حَصَلَ أَصْلُ السُّنَّةِ غَيْرَ أَنَّ الْأَفْضَلَ أَنْ يَبْدَأَ بِالسَّلَامِ الْقَلِيلُ عَلَى الْكَثِيرِ كَمَا ذَكَرْنَا.

وَفِي كَلَامِ الْإِمَامِ ابْنِ مُفْلِحٍ هُنَا تَرَدَّدٌ فِي فَهْمِ شَأْنِ هَذَا الْبَيْتِ وَهُوَ ظَاهِرٌ كَمَا تَرَى.

وَمُرَادُ النَّازِمِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَنَّ مَنْ ابْتَدَأَ بِالسَّلَامِ مِنْ نَحْوِ الْجَالِسِ وَالْكَثِيرِ إلخ فَقَدْ حَصَلَ الْمَسْنُونُ وَفَازَ بِالْأَجْرِ الْمَضْمُونِ؛ إِذْ الْإِبْتِدَاءُ أَفْضَلُ مِنَ الرَّدِّ كَمَا قَدَّمْنَا فَلَا تَوَقُّفَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ فَقَهَاؤُنَا: وَسُنَّ حِرْصُ مُتَلَاقِيَيْنِ عَلَى بُدْءَةِ سَلَامٍ، فَإِنْ بَدَأَ كُلُّ صَاحِبِهِ مَعًا وَجَبَ الرَّدُّ عَلَى كُلِّ وَسُنَّ لِمَنْ تَلَاَقَوْا بِطَرِيقٍ أَنْ يُسَلِّمَ صَغِيرٌ وَقَلِيلٌ وَمَاشٍ وَرَاكِبٌ^(١).

قَالَ فِي الْغَايَةِ^(٢): وَيُتَجَهَّ وَنُحَدَّرُ عَلَى ضِدِّهِمْ، فَإِنْ عَكَسَ حَصَلَتِ السُّنَّةُ وَيُسَلِّمُ وَارِدٌ عَلَى ضِدِّهِ مُطْلَقًا يَعْنِي سَوَاءً كَانَ الْوَارِدُ أَكْثَرَ مِنْ ضِدِّهِ أَوْ أَقَلٌّ رَاكِبًا أَوْ مَاشِيًا، كَبِيرًا أَوْ صَغِيرًا.

وَوَظَاهِرُ النَّظْمِ لَوْ سَلَّمَ الْجَالِسُ عَلَى الْوَارِدِ لَحَصَلَ أَصْلُ السُّنَّةِ، وَعِبَارَةُ الْإِقْتِنَاعِ^(٣) وَغَيْرِهِ^(٤) تُعَيِّنُ كَوْنَ السَّلَامِ مِنَ الْوَارِدِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ أَمَّا إِذَا وَرَدُوا عَلَى قَاعِدٍ أَوْ فُعُودٍ فَإِنَّ الْوَارِدَ يَبْدَأُ مُطْلَقًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) مطالب أولى النهي (١/٩٤١).

(٢) مطالب أولى النهي (١/٩٤١).

(٣) الإقناع (١/٢٣٩).

(٤) مطالب أولى النهي (١/٩٤١).

ثُمَّ أَشَارَ النَّاطِمُ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- إِلَى مَسْئُورِيَةِ السَّلَامِ عَلَى مَنْ قَامَ مِنْ مَجْلِسٍ قَوْمٌ فَقَالَ:

٥٧- وَسَلَّمْ إِذَا مَا قُمْتَ عَنْ حَضْرَةِ امْرِئٍ وَسَلَّمْ إِذَا مَا جِئْتَ بَيْتَكَ تَهْتَدِ (وَسَلَّمْ) اسْتِحْبَابًا كَابْتِدَاءِ السَّلَامِ.

وَهَلْ يَكُونُ مِنْ جَمَاعَةٍ سُنَّةَ كِفَايَةٍ لَمْ أَرِ مَنْ تَعَرَّضَ لِذَلِكَ، وَلَعَلَّهُ كَذَلِكَ لَا سُنَّةَ عَيْنٍ فَيَطْلُبُ مِنْ كُلِّ مَنْ قَامَ مِنَ الْمَجْلِسِ عَلَى حَدِّهِ.

نَعَمْ الْأَفْضَلُ أَنْ يَأْتِيَ بِهِ كُلُّ وَاحِدٍ كَابْتِدَائِهِ لِلْقَادِمِينَ وَنَحْوِهِمْ؛ إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْقَادِمِينَ إِلَى مَجْلِسٍ قَوْمٍ وَالْقَائِمِينَ عَنْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(إِذَا مَا) إِذَا ظَرَفٌ لِمَا يُسْتَقْبَلُ مِنَ الزَّمَانِ وَمَا زَائِدَةٌ.

(قُمْتَ) عِنْدَ انْصِرَافِكَ (عَنْ حَضْرَةِ امْرِئٍ) أَيَّ إِذَا قُمْتَ مِنْ مَجْلِسٍ قَوْمٍ وَاحِدًا وَاحِدًا فَصَاعِدًا فَسَلَّمْ عِنْدَ انْصِرَافِكَ وَمُفَارَقَتِكَ لِمَجْلِسِهِمْ، لِمَا أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ ^(١) وَالتِّرْمِذِيُّ ^(٢) وَحَسَنُهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِذَا انْتَهَى أَحَدُكُمْ إِلَى الْمَجْلِسِ فَلْيُسَلِّمْ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَقُومَ فَلْيُسَلِّمْ، فَلْيَسِتِ الْأُولَى بِأَحَقِّ مِنَ الثَّانِيَةِ».

وَمَنْ سَلَّمَ عَلَى جَمَاعَةٍ فِي دُخُولِهِ أَعَادَهُ فِي خُرُوجِهِ، قَطَعَ بِهِ

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب في السلام إذا قام من المجلس، رقم (٥٢١٠).

(٢) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الاستئذان، باب التسليم عند القيام وعند القعود، رقم (٢٧٠٦).

ابْنُ عَقِيلٍ وَهُوَ مَعْنَى كَلَامِ الْقَاضِي وَالشَّيْخِ عَبْدِ الْقَادِرِ وَعَظِيمُهُمَا، وَقَالَ بِهِ الشَّافِعِيُّ^(١).

قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ^(٢): وَالذُّخُولُ أَكْثَرُ اسْتِحْبَابًا.

وَقَدْ رَوَى أَبُو دَاوُدَ^(٣) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا وَمَوْقُوفًا بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ «إِذَا لَقِيَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيُسَلِّمْ عَلَيْهِ فَإِنْ حَالَتْ بَيْنَهُمَا شَجَرَةٌ أَوْ جِدَارٌ أَوْ حَجَرٌ ثُمَّ لَقِيَهُ فَلْيُسَلِّمْ عَلَيْهِ».

(وَسَلِّمْ) اسْتِحْبَابًا (إِذَا مَا جِئْتَ بَيْتَكَ) أَيِ عَلَى أَهْلِكَ.

(تَهَنَّدَ) لِمَتَابَعَةِ السُّنَّةِ الْغُرَاءِ، وَفِعْلِكَ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ.

أَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ^(٤) وَقَالَ: حَسَنٌ غَرِيبٌ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «يَا بُنَيَّ إِذَا دَخَلْتَ عَلَى أَهْلِكَ فَسَلِّمْ عَلَيْهِمْ تَكُونُ بَرَكَتٌ عَلَيْكَ وَعَلَى أَهْلِ بَيْتِكَ».

وَقَوْلُ النَّازِمِ (بَيْتَكَ) مُجَارَاةً لِلْفِظِ الْحَدِيثِ، وَإِلَّا فَبَيْتٌ غَيْرُهُ كَبَيْتِهِ، فَيَسُنُّ أَنْ يُسَلِّمَ إِنْ دَخَلَ بَيْتَهُ أَوْ بَيْتًا مَسْكُونًا لَهُ أَوْ لغيرِهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا فَسَلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ تَحِيَّةً مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [النُّور: ٦١].

(١) الآداب الشرعية: (٣٧٤/١).

(٢) الآداب الشرعية: (٣٧٤/١).

(٣) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب في الرجل يفارق الرجل ثم يلقاه أيسلم عليه، رقم (٥٢٠٢).

(٤) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الاستئذان، باب التسليم إذا دخل بيته، رقم (٢٦٩٨).

وَعَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِذَا وَلَجَ أَحَدُكُمْ بَيْتَهُ فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ خَيْرَ الْمَوْلَجِ وَخَيْرَ الْمَخْرَجِ، بِسْمِ اللَّهِ وَلَجْنَا وَبِسْمِ اللَّهِ خَرَجْنَا، وَعَلَى اللَّهِ رَبَّنَا تَوَكَّلْنَا، ثُمَّ لِيُسَلِّمْ عَلَى أَهْلِهِ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(١).

وَشَمِلَ إِطْلَاقَ قَوْلِ النَّازِمِ (وَسَلِّمْ إِذَا مَا جِئْتَ بَيْتَكَ) مَا إِذَا كَانَ بَيْتُهُ خَالِيًا وَهُوَ مُرَادًا.

قَالَ فِي الْأَدَابِ الْكُبْرَى ^(٢): وَمَنْ دَخَلَ بَيْتًا خَالِيًا سَلَّمَ عَلَى نَفْسِهِ وَعَلَى الْمَلَائِكَةِ وَرَدَّ هُوَ السَّلَامَ عَلَى نَفْسِهِ كَمَا فِي الرِّعَايَةِ، وَلَمْ يَذْكُرْ غَيْرُهُ أَنَّهُ يَرُدُّ السَّلَامَ عَلَى نَفْسِهِ.

قَالَ ابْنُ مُفْلِحٍ ^(٣): وَيُعْنِي بِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ الْمُسَلِّمَ هُوَ يَرُدُّ السَّلَامَ. وَيَتَوَجَّهُ مِنْهُ تَخْرِيجٌ فَيَمْنُ عَطَسَ وَلَيْسَ بِحَضْرَتِهِ أَحَدٌ أَنَّهُ يَرُدُّ عَلَى نَفْسِهِ، وَاللَّهُ الْمُؤَفَّقُ.

ثُمَّ إِنَّ النَّازِمَ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- نَبَّهَ عَلَى بَعْضِ فَوَائِدِ السَّلَامِ فَقَالَ:

٥٨- وَإِفْشَاؤُكَ التَّسْلِيمَ يُوجِبُ مَحَبَّةً مِنَ النَّاسِ مَعْرُوفًا وَمَجْهُولًا أَفْصَدُ

(وَإِفْشَاؤُكَ التَّسْلِيمَ) أَيُّ: نَشْرُكَ وَإِذَاعَتُكَ.

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب ما يقول الرجل إذا دخل بيته، رقم (٥٠٩٨).

(٢) الآداب الشرعية: (١/٣٧٤).

(٣) الآداب الشرعية: (١/٣٧٤).

(يُوجِبُ) أَي يُلْزِمُ وَيُحَقِّقُ.

(مَحَبَّةٌ) وَاخْتَلَفُوا فِي حَدِّ الْمَحَبَّةِ عَلَى أَقْوَالٍ كَثِيرَةٍ، وَتَقَدَّمَ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا، وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا أَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى شَيْءٍ إِذَا فَعَلْتُمُوهُ تَحَابَبْتُمْ؟ أَفُشُوا السَّلَامَ بَيْنَكُمْ» (١).

وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مَرْفُوعًا «مَا حَسَدْتُكُمْ الْيَهُودُ عَلَى شَيْءٍ مَا حَسَدْتُكُمْ عَلَى السَّلَامِ وَالتَّامِينِ» (٢).

وَقَوْلُ النَّازِمِ (مِنْ النَّاسِ) مُتَعَلِّقٌ بِ (يُوجِبُ مَحَبَّةً) يَعْنِي يُوقِعُهَا وَيَعْرِسُهَا فِي قُلُوبِهِمْ لِلخَبَرِ.

وَقَوْلُهُ (مَعْرُوفًا) مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ (وَمَجْهُولًا) مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ.

وَقَوْلُهُ (اقْصِدْ) فِعْلٌ أَمْرٌ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ وَحُرْكَ بِالْكَسْرِ لِلْقَافِيَةِ، أَيِ اقْصِدْ بِسَلَامِكَ كُلَّ إِنْسَانٍ سَوَاءً كَانَ مَعْرُوفًا لَكَ أَوْ مَجْهُولًا عِنْدَكَ لَا تَعْرِفُهُ.

قَالَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: «وَتَقَرُّ السَّلَامُ عَلَى مَنْ عَرَفْتَ وَمَنْ لَمْ تَعْرِفْ» (٣).

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب في إفشاء السلام، رقم (٥١٩٥).
والترمذي في سننه، كتاب الاستئذان، باب إفشاء السلام، رقم (٢٦٨٨). وابن ماجه
في سننه، كتاب الأدب، باب إفشاء السلام، رقم (٣٦٩٢).

(٢) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب الجهر بآمين، رقم (٨٥٦).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب إطعام الطعام من الإسلام، رقم (١٢).
ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان؛ باب بيان تفاضل الإسلام وأي أموره
أفضل، رقم (٣٩).

وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: إِنَّ مِنَ التَّوَاضِعِ أَنْ تُسَلِّمَ عَلَى مَنْ لَقِيتَ ^(١).

قَالَ فِي الْأَدَابِ الْكُبْرَى ^(٢): وَلَعَلَّ الْمُرَادَ مِنَ السَّلَامِ عَلَى مَنْ عَرَفَ وَمَنْ لَمْ يَعْرِفْ أَنَّهُ يُكْثِرُ مِنْهُ وَيُفْشِيهِ وَيُشِيعُهُ، لَا أَنَّهُ يُسَلِّمُ عَلَى كُلِّ مَنْ رَأَاهُ، فَإِنَّ هَذَا فِي السُّوقِ وَنَحْوِهِ يُسْتَهْجَنُ عَادَةً وَعُرْفًا. وَلَوْ كَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله وَأَصْحَابُهُ رضي الله عنهم بِمِثْلِ هَذِهِ الْمُحَافَظَةِ وَالْمُوَاطَبَةِ عَلَيْهِ لَشَاعَ وَتَوَاتَرَ وَنَقَلَ الْجَمُّ الْغَفِيرُ خَلْفًا مِنْ سَلَفٍ. انْتَهَى. كَذَا قَالَ. وَقَدْ رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ ^(٣).

لَكِنَّ مُرَادَ الشَّيْخِ رضي الله عنه أَنَّ السَّلَامَ عَلَى كُلِّ فَرْدٍ مِنْ مَجَامِعِ النَّاسِ كَالْأَسْوَاقِ وَالْمَوَاسِمِ وَالْحَجَجِجِ وَنَحْوِهَا مُسْتَهْجَنٌ عُرْفًا وَعَادَةً وَهُوَ كَذَلِكَ.

ثُمَّ رَأَيْتُ الْحَافِظَ ابْنَ حَجَرٍ ذَكَرَ فِي شَرْحِ الْبُخَارِيِّ ^(٤) عَنْ الْمَاوَرْدِيِّ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ أَنَّ مَنْ مَشَى فِي الشُّوَارِعِ الْمَطْرُوقَةِ كَالسُّوقِ أَنَّهُ لَا يُسَلِّمُ إِلَّا عَلَى الْبَعْضِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ سَلَّمَ عَلَى كُلِّ مَنْ لَقِيَ لَتَشَاغَلَ بِهِ عَنِ الْمُهِّمِّ الَّذِي خَرَجَ لِأَجْلِهِ، وَلَخَرَجَ بِهِ عَنِ الْعُرْفِ.

(١) الآداب الشرعية: (٣٧٣/١).

(٢) الآداب الشرعية: (٣٧٣/١).

(٣) أخرجه مالك في الموطأ (١٣-٢/٩٠٦).

(٤) فتح الباري لابن حجر: (١٧/١١).

قَالَ الْحَافِظُ^(١): وَلَا يُعَكِّرُ عَلَى هَذَا مَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْأَدَبِ الْمُفْرَدِ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ يَغْدُو إِلَى السُّوقِ فَلَا يَمُرُّ بِأَحَدٍ إِلَّا سَلَّمَ عَلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ الطُّفَيْلُ بْنُ أَبِي كَعْبٍ مَا تَصْنَعُ فِي السُّوقِ، وَأَنْتَ لَا تَقِفُ عَلَى الْبَيْعِ، وَلَا تَسْأَلُ عَنِ السَّلْعِ وَلَا تَسُومُ بِهَا وَلَا تَجْلِسُ فِي مَجَالِسِ السُّوقِ؟ فَقَالَ: يَا أَبَا بَطْنٍ -وَكَانَ الطُّفَيْلُ ذَا بَطْنٍ- إِنَّمَا نَغْدُوا مِنْ أَجْلِ السَّلَامِ نُسَلِّمُ عَلَى مَنْ لَقِينَا. قَالَ: لِأَنَّ مُرَادَ الْمَاوَرِدِيِّ مَنْ خَرَجَ فِي حَاجَةٍ لَهُ فَتَشَاغَلَ عَنْهَا بِمَا ذَكَرَ، وَالْآثَرُ الْمَذْكُورُ ظَاهِرٌ بِأَنَّهُ خَرَجَ لِقَصْدِ تَحْصِيلِ ثَوَابِ السَّلَامِ انْتَهَى. وَاللَّهُ الْمُؤَفِّقُ.

وَلَمَّا بَيَّنَّ النَّاضِظُ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- طَرَفًا صَالِحًا مِنْ أَحْكَامِ السَّلَامِ أَغْقَبَ ذَلِكَ بِالْكَلَامِ عَلَى لَفْظِهِ فَقَالَ:

٥٩- وَتَعْرِيفُهُ لَفْظُ السَّلَامِ مُجَوِّزٌ وَتَنْكِيرُهُ أَيْضًا عَلَى نَصِّ أَحْمَدَ (وَتَعْرِيفُهُ) أَيِ الْمُسْلِمِ (لَفْظُ السَّلَامِ) بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ (مُجَوِّزٌ) أَيِ جَائِزٍ.

(و) يَجُوزُ (تَنْكِيرُهُ) أَيِ السَّلَامِ (أَيْضًا) بِأَنْ يَقُولَ: سَلَامٌ عَلَيْكُمْ، بَلَا فَرْقٍ بَيْنَ الْأَحْيَاءِ وَالْأَمْوَاتِ، وَالتَّحِيَّةِ وَالْوَدَاعِ. (عَلَى نَصِّ) الْإِمَامِ (أَحْمَدَ) بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ حَنْبَلٍ.

٦٠- وَقَدْ قِيلَ نَكْرُهُ وَقِيلَ تَحِيَّةٌ كَلِّمَيْتِ وَالتَّوْدِيْعَ عَرَّفَ كَرَدَّدَ (وَقَدْ قِيلَ نَكْرُهُ) أَفْضَلُ، وَعَنْهُ: تَعْرِيفُهُ أَفْضَلُ، وَالْمُعْتَمَدُ جَوَازُ الْأَمْرَيْنِ مَعًا؛ لِأَنَّ النُّصُوصَ صَحَّتْ بِهِمَا.

(١) فتح الباري لابن حجر: (١١/١٧).

(وَقِيلَ) الْأَفْضَلُ تَنْكِيرُهُ.

(تَحِيَّةً) أَيِ فِي سَلَامِ التَّحِيَّةِ.

(ك) مَا أَنَّ الْأَفْضَلَ تَعْرِيفُهُ فِي الْقَوْلِ الْمُعْتَمَدِ فِي السَّلَامِ (لِلْمَيِّتِ) أَيِ: عَلَى الْأَمْوَاتِ (و) فِي السَّلَامِ لِ (لِتَوْدِيعِ) أَيِ عِنْدَ الْإِنْصِرَافِ مِنْ الْمَجْلِسِ (عَرَّفَ) لَفْظَ السَّلَامِ بِأَنْ تَقُولَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ فِي تَحِيَّةِ الْأَمْوَاتِ، وَكَذَا عِنْدَ التَّوْدِيعِ مِنْ مَجْلِسٍ قُمْتَ مِنْهُ فَتَقُولُ السَّلَامَ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ. قَالَ ابْنُ الْبَنَّا.

قَالَ فِي شَرْحِ الْإِفْنَاعِ كَعْبِرُهُ قَالَ ابْنُ الْبَنَّا: سَلَامُ التَّحِيَّةِ مُنْكَرٌ وَسَلَامُ الْوَدَاعِ مُعَرَّفٌ^(١).

وَقَالَ الْحَجَّائِيُّ فِي شَرْحِ الْأَدَابِ^(٢) بَعْدَ ذِكْرِهِ كَلَامَ ابْنِ الْبَنَّا: وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: سَلَامُ الْأَحْيَاءِ مُنْكَرٌ وَسَلَامُ الْأَمْوَاتِ مُعَرَّفٌ، كَذَلِكَ رَوَى عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَقِيلَ: عَكْسُهُ، قَالَ^(٣): وَالَّذِي اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ الْمَذْهَبُ تَعْرِيفُ السَّلَامِ عَلَى الْمَيِّتِ وَقَالَهُ جَمَاعَةٌ وَنَصَّ عَلَيْهِ الْإِمَامُ أَحْمَدُ؛ لِأَنَّهُ أَشْهُرُ الْأَخْبَارِ، وَيُخَيَّرُ فِي السَّلَامِ عَلَى الْحَيِّ، فَإِنْ شَاءَ عَرَّفَ وَإِنْ شَاءَ نَكَرَ. انْتَهَى.

وَقَوْلُ النَّازِمِ (كَرَدِدِ) أَيِ كَمَا أَنَّ الْأَفْضَلَ تَعْرِيفُ السَّلَامِ فِي الرَّدِّ. وَتَكَرِيرُ الدَّالِ الْمُهِمَلَةِ ضَرُورَةٌ.

(١) الآداب الشرعية: (١/٣٧٥).

(٢) الآداب الشرعية: (١/٣٧٥).

(٣) الآداب الشرعية: (١/٣٧٥).

وَتَقَدَّمَ قَوْلُ ابْنِ الْأَثِيرِ كَانُوا يَسْتَحِبُّونَ تَنْكِيرَ الْإِبْتِدَاءِ وَتَعْرِيفَ الْجَوَابِ، وَتَكُونُ الْأَلِفُ وَاللَّامُ لِلْعَهْدِ يَعْنِي السَّلَامَ الْأَوَّلَ^(١).

ثُمَّ ذَكَرَ النَّاطِمُ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- الْإِسْتِئْذَانَ وَأَحْكَامَهُ فَقَالَ:

٦١- وَسُنَّةُ اسْتِئْذَانِهِ لِدُخُولِهِ عَلَى غَيْرِهِ مِنْ أَقْرَبِينَ وَبَعْدِ

(وَسُنَّةٌ) تَقَدَّمَ أَنَّهَا لُغَةٌ: الطَّرِيقَةُ وَالْعَادَةُ وَالسَّيْرَةُ، حَمِيدَةٌ كَانَتْ أَوْ ذَمِيمَةً، وَالْجَمْعُ سُنَنٌ، مِثْلُ غُرْفَةٍ وَغُرْفٍ.

وَفِي الْإِضْطِلَاحِ مَا أُضِيفَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ مِنْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ أَوْ تَقْرِيرٍ كَمَا قَدَّمْنَا.

وَالْمُرَادُ هُنَا مَا يُثَابُ عَلَى فِعْلِهِ وَلَا يُعَاقَبُ عَلَى تَرْكِهِ.

(اسْتِئْذَانُهُ) أَيِ اسْتِئْذَانُ مُرِيدِ الدُّخُولِ.

(لِدُخُولِهِ عَلَى غَيْرِهِ) فَإِنْ أَذِنَ لَهُ دَخَلَ، وَإِلَّا رَجَعَ، وَسَوَاءٌ كَانَ أَرْبَابُ الْمَنْزِلِ الْمُطْلُوبِ الدُّخُولِ عَلَيْهِمْ (مِنْ أَقْرَبِينَ) لِلْمُسْتَأْذِنِ يَعْنِي أَقَارِبًا لَهُ، وَلَوْ مَحَارِمَ.

أَوْ) كَانُوا مِنْ (بَعْدِ) جَمْعُ بَعِيدٍ ضِدُّ الْقَرِيبِ، وَالْمُرَادُ بَعِيدٌ مِنَ الْقَرَابَةِ يَعْنِي أَجْنَبِيًّا، وَذَلِكَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿يَتَأَيَّأُ الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا﴾ [النُّور: ٢٧].

قَالَ الْإِمَامُ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوَازِيِّ^(٢): لَا يَجُوزُ أَنْ تَدْخُلَ بَيْتَ غَيْرِكَ

(١) الآداب الشرعية: (٣٤١/١).

(٢) الآداب الشرعية: (٣٩٤/١).

إِلَّا بِالِاسْتِئْذَانِ لِهَذِهِ الْآيَةِ، يَعْنِي يَجِبُ الْإِسْتِئْذَانُ إِذَا أَرَادَ الدُّخُولَ إِلَى بَيْتٍ غَيْرِهِ.

وَمَعْنَى تَسْتَأْنِسُوا: تَسْتَأْذِنُوا.

وَقَطَعَ بِوُجُوبِ الْإِسْتِئْذَانِ ابْنُ مُوسَى وَالسَّامِرِيُّ وَابْنُ تَمِيمٍ عَلَى الْبَعِيدِ وَالْقَرِيبِ.

قَالَ فِي الْأَدَابِ الْكُبْرَى^(١): وَلَا وَجَهَ لِحِكَايَةِ الْخِلَافِ فَيَجِبُ فِي الْجُمْلَةِ عَلَى غَيْرِ زَوْجَةٍ وَأَمَةٍ.

وَقَدْ رَوَى سَعِيدٌ حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ عَاصِمٍ الْأَحْوَلِ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ عَلَى وَالِدَتِهِ فَلْيَسْتَأْذِنْ، ثُمَّ رَوِيَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا نَحْوُ ذَلِكَ^(٢).

وَعَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ «أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَسْتَأْذِنُ عَلَى أُمِّي؟ قَالَ نَعَمْ»، فَأَمَرَ أَنْ يَسْتَأْذِنَ عَلَيْهَا وَهُوَ مُرْسَلٌ جَيِّدٌ. قَالَهُ ابْنُ مُفْلِحٍ^(٣) وَهُوَ فِي الْمُوْطَأِ^(٤).

وَصَحَّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَقِيلَ لَهُ: كَيْفَ تَرَى فِي هَذِهِ الْآيَةِ الَّتِي أُمِرْنَا فِيهَا بِمَا أُمِرْنَا، وَلَا يَعْمَلُ بِهَا أَحَدٌ ﴿لِيَسْتَأْذِنَكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ

(١) الآداب الشرعية: (٣٩٣/١).

(٢) الآداب الشرعية: (٣٩٣/١).

(٣) الآداب الشرعية: (٣٩٣/١).

(٤) أخرجه مالك في الموطأ (١-٢/٩٦٣).

أَيْمَنُكُمْ، إِلَى ﴿عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [النُّور: ٥٨] قَالَ: إِنَّ اللَّهَ حَكِيمٌ رَحِيمٌ
بِالْمُؤْمِنِينَ يُحِبُّ السِّرَّ، وَكَانَ النَّاسُ لَيْسَ لِبُيُوتِهِمْ سُتُورٌ وَلَا حِجَالٌ،
فَرُبَّمَا دَخَلَ الْخَادِمُ أَوْ الْوَلَدُ أَوْ يَتِيمَةُ الرَّجُلِ وَالرَّجُلُ عَلَى أَهْلِهِ فَأَمَرَهُمُ
اللَّهُ -تَعَالَى- بِالِاسْتِئْذَانِ فِي تِلْكَ الْعُورَاتِ، فَجَاءَهُمُ اللَّهُ بِالسُّتُورِ
وَالْخَيْرِ، فَلَمْ أَرْ أَحَدًا يَعْمَلُ بِذَلِكَ بَعْدُ^(١).

الْحِجَالُ جَمْعُ حَجَلَةٍ بِالتَّحْرِيكِ بَيْتٌ كَالْقُبَّةِ يَسْتُرُ الشَّيْبَ، وَلَهُ
أَزْرَارٌ كِبَارٌ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوَازِيِّ^(٢): أَكْثَرُ الْمُفَسِّرِينَ عَلَى أَنَّ هَذِهِ آيَةٌ
مُحْكَمَةٌ، وَأَنَّهُ أَصَحُّ مِنْ قَوْلِ مَنْ قَالَ هِيَ مَنْسُوخَةٌ بِقَوْلِهِ ﴿وَإِذَا بَلَغَ
الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا﴾ [النُّور: ٥٩]؛ لِأَنَّ الْبَالِغَ يَسْتَأْذِنُ فِي كُلِّ
وَقْتٍ، وَالطِّفْلُ وَالْمَمْلُوكُ يَسْتَأْذِنُ فِي الْعُورَاتِ الثَّلَاثِ.

(تَنْبِيْهٌ):

ظَاهِرُ النَّظْمِ أَنَّ الْإِسْتِئْذَانَ سُنَّةٌ يُثَابُ عَلَى فِعْلِهِ، وَلَا يُعَاقَبُ عَلَى
تَرْكِهِ كَمَا هُوَ شَأْنُ كُلِّ مَسْنُونٍ، وَالْمُعْتَمِدُ أَنَّهُ وَاجِبٌ يُثَابُ عَلَى فِعْلِهِ
وَيُعَاقَبُ عَلَى تَرْكِهِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ كَمَا هُوَ شَأْنُ الْوَاجِبَاتِ. جَزَمَ بِهِ
فِي الْإِفْتِنَاعِ وَالْغَايَةِ وَغَيْرِهِمَا.

(١) الآداب الشرعية: (١/٣٩٣).

(٢) زاد المسير لابن الجوزي (٣/٣٠٦).

وَالَّذِي ذَكَرَهُ النَّازِمُ قَدَّمَهُ فِي الرَّعَايَةِ وَعِبَارَتُهُ: وَيُسْنُ أَنْ يَسْتَأْذِنَ فِي الدُّخُولِ عَلَى غَيْرِهِ ثَلَاثًا فَقَطْ.

قَالَ الْحِجَازِيُّ^(١): قَدْ لَا يَكُونُ فِي كَلَامِ صَاحِبِ الرَّعَايَةِ حُجَّةٌ أَغْنِي فِي كَوْنِ الْإِسْتِئْذَانِ نَفْسِهِ سُنَّةً، وَيَحْتَمِلُ قَوْلُهُ يُسْنُ أَنْ يَسْتَأْذِنَ فِي الدُّخُولِ عَلَى غَيْرِهِ ثَلَاثًا فَقَطْ أَنَّ الْمُرَادَ صِفَةَ الْإِسْتِئْذَانِ، أَلَا تَرَاهُ قَالَ بَعْدَهُ فَقَطْ أَيُّ لَا يَزِيدُ الْمُسْتَأْذِنُ عَلَى الثَّلَاثِ إِذَا لَمْ يُجِبْ لِئَلَّا يَكُونَ مُخَالَفًا لِلْسُّنَّةِ.

وَيَحْتَمِلُ كَلَامُ النَّازِمِ أَيْضًا هَذَا الْمَعْنَى، أَلَا تَرَى أَنَّهُ أَغْقَبَهُ بِقَوْلِهِ:

٦٢- ثَلَاثًا وَمَكْرُوهُ دُخُولٌ لِهَاجِمٍ وَلَا سِيِّمًا مِنْ سَفَرَةٍ وَتَبَعْدٍ

(ثَلَاثًا) أَيُّ وَسُنَّةٌ اسْتِئْذَانُهُ لِدُخُولِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَإِنْ لَمْ يُحْمَلْ عَلَى هَذَا فَهُوَ ضَعِيفٌ جِدًّا. وَمِنْ ثَمَّ قَالَ ابْنُ مُفْلِحٍ^(٢): وَلَا وَجْهَ لِحِكَايَةِ الْخِلَافِ كَمَا ذَكَرْنَا.

وَالْتَّثْلِيثُ فِي الْإِسْتِئْذَانِ سُنَّةٌ إِلَّا أَنْ يُجَابَ قَبْلَهَا، وَلَا يَزِيدُ عَلَى الثَّلَاثِ إِنْ سَمِعَ أَحَدُ صَوْتِهِ وَإِلَّا زَادَ حَتَّى يَعْلَمَ أَوْ يُظَنَّ أَنَّهُ سَمِعَ، فَإِنْ أُذِنَ لَهُ وَإِلَّا رَجَعَ، وَيَأْتِي فِي النَّظْمِ.

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِذَا اسْتَأْذَنَ أَحَدُكُمْ ثَلَاثًا فَلَمْ يُؤْذَنَ لَهُ فَلْيَرْجِعْ»^(٣).

(١) الآداب الشرعية: (١/٣٩٣).

(٢) الآداب الشرعية: (١/٣٩٣).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الاستئذان، باب التسليم والاستئذان ثلاثاً، رقم (٦٢٤٥). ومسلم في صحيحه، كتاب الآداب، باب الاستئذان، رقم (٢١٥٣).

وَصِفَةُ الْإِسْتِئْذَانِ السَّلَامُ عَلَيْكُمْ أَأَدْخُلُ.

«وَأَسْتَأْذِنَ رَجُلٌ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ فِي بَيْتٍ فَقَالَ أَلِجْ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِخَادِمِهِ أُخْرِجْ إِلَى هَذَا فَعَلَّمَهُ الْإِسْتِئْذَانَ، فَقَالَ لَهُ قُلْ السَّلَامُ عَلَيْكُمْ أَأَدْخُلُ فَسَمِعَهُ الرَّجُلُ فَقَالَ السَّلَامُ عَلَيْكُمْ أَأَدْخُلُ؟ فَأَذِنَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ فَدَخَلَ»^(١).

وَهَذَا هُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ الشَّيْخُ عَبْدُ الْقَادِرِ وَابْنُ الْجَوَازِيِّ وَابْنُ حَمْدَانَ فِي الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى^(٢).

وَقَدَّمَ فِي الْأَدَابِ الْكُبْرَى^(٣) أَنَّ صِفَةَ الْإِسْتِئْذَانِ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ وَقَالَ قَالَ عَلِيُّ بْنُ سَعِيدٍ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْإِسْتِئْذَانِ فَقَالَ: إِذَا اسْتَأْذَنَ ثَلَاثًا. وَالْإِسْتِئْذَانُ السَّلَامُ.

وَالْحَدِيثُ دَلٌّ عَلَى تَقْدِيمِ السَّلَامِ عَلَى الْإِسْتِئْذَانِ خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ، وَدَلِيلُ الْقَوْلِ الَّذِي قَدَّمَهُ فِي الْأَدَابِ^(٤) مَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ^(٥) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُسْرِ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَتَى قَوْمًا لَمْ يَسْتَقْبِلِ الْبَابَ مِنْ تَلْقَاءِ وَجْهِهِ وَلَكِنْ مِنْ رُكْنِهِ الْأَيْمَنِ أَوْ الْأَيْسَرِ وَيَقُولُ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، وَذَلِكَ أَنَّ الدُّورَ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا يَوْمٌ سُتُورٌ.

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الآداب، باب كيف الاستئذان، رقم (٥١٧٩).

(٢) الآداب الشرعية: (٣٩٨/١).

(٣) الآداب الشرعية: (٣٩٥/١).

(٤) الآداب الشرعية: (٣٩٨/١).

(٥) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب كم مرة يسلم الرجل في الاستئذان، رقم (٥١٨٨).

ثُمَّ قَالَ النَّازِمُ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- (وَمَكْرُوهُ) كَرَاهَةٌ تَنْزِيهِ .

(دُخُولُ) لِرَجُلٍ (هَاجِمٍ) أَيُّ بَغْتَةً عَلَى أَهْلِهِ مِنْ غَيْرِ تَنْحَنُحٍ
وَلَا اسْتِئْذَانٍ وَلَا تَحَرُّكَ نَعْلٍ، يُقَالُ هَجَمَ عَلَيْهِ هُجُومًا انْتَهَى إِلَيْهِ بَغْتَةً
أَوْ دَخَلَ بِغَيْرِ إِذْنٍ كَمَا فِي الْقَامُوسِ .

وَفِي النِّهَايَةِ^(١) الْهُجُومُ عَلَى الْقَوْمِ الدُّخُولُ عَلَيْهِمْ . انْتَهَى .

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ^(٢) : يُسْتَحَبُّ أَنْ يُحَرِّكَ نَعْلَهُ فِي اسْتِئْذَانِهِ عِنْدَ
دُخُولِهِ حَتَّى إِلَى بَيْتِهِ .

وَقَالَ الْإِمَامُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : إِذَا دَخَلَ عَلَى أَهْلِهِ يَتَنَحَّنُحُ^(٣) .

وَقَالَ مُهَنَّأٌ^(٤) : سَأَلْتُ أَحْمَدَ عَنِ الرَّجُلِ يَدْخُلُ إِلَى مَنْزِلِهِ فَيَنْبَغِي أَنْ
يَسْتَأْذِنَ عَلَى أَهْلِهِ أَعْنِي زَوْجَتَهُ؟ قَالَ : مَا أَكْرَهُ ذَلِكَ إِنْ اسْتَأْذَنَ مَا يَضُرُّهُ ،
قُلْتُ : زَوْجَتُهُ وَهُوَ يَرَاهَا فِي جَمِيعِ حَالَاتِهَا ، فَسَكَتَ عَنِّي .

فَهَذِهِ نُصُوصُهُ لَمْ يَسْتَحَبَّ فِيهَا الْاسْتِئْذَانُ ، وَاسْتَحَبَّ النَّحْنَحَةُ
أَوْ تَحْرِيكَ النَّعْلِ لِئَلَّا يَرَاهَا عَلَى حَالَةٍ لَا تُعْجِبُهَا وَلَا تُعْجِبُهُ .

(وَلَا سِيَّمَا) هَذِهِ كَلِمَةٌ تُدْخِلُ مَا بَعْدَهَا فِيمَا قَبْلَهَا بِطَرِيقِ الْأُولَى ،
أَيُّ : يُكْرَهُ دُخُولُ الْهَاجِمِ مِنْ غَيْرِ اسْتِئْذَانٍ وَلَا إِعْلَامٍ كَرَاهَةً أَشَدَّ مِنْ

(١) النِّهَايَةُ : (٢٤٧/٥) .

(٢) الْآدَابُ الشَّرْعِيَّةُ : (٣٩٩/١) .

(٣) الْآدَابُ الشَّرْعِيَّةُ : (٣٩٩/١) .

(٤) الْآدَابُ الشَّرْعِيَّةُ : (٣٩٩/١) .

الأولَى حَيْثُ كَانَ الْهَاجِمُ قَادِمًا (مِنْ سَفَرَةٍ) كَانَ قَدْ سَافَرَهَا وَلَوْ كَانَتْ قَرِيبَةً.

(و) أَشَدُّ مِنْ ذَلِكَ حَيْثُ كَانَ قَادِمًا مِنْ مَكَانٍ ذِي (تَبَعْدٍ) أَيْ بُعْدٍ.
فَإِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ مُسَافِرًا سَفَرًا بَعِيدًا كُرِهَ لَهُ أَنْ يَأْتِيَ لَيْلًا؛ «لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى إِذَا أَطَالَ الرَّجُلُ الْغَيْبَةَ أَنْ يَأْتِيَ أَهْلَهُ طُرُوقًا»^(١).
وَفِي رِوَايَةٍ «نَهَى أَنْ يَطْرُقَ أَهْلَهُ لَيْلًا يَتَخَوَّنُهُمْ أَوْ يَطْلُبُ عَشْرَاتِهِمْ»^(٢).

قَالَ الْخَلَّالُ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى أَنَّ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ سُئِلَ عَنْ حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ «لَا تَأْتُوا النِّسَاءَ طُرُوقًا» قَالَ: نَعَمْ يُؤْذِنُهُمْ قَبْلُ بِكِتَابٍ^(٣).

وَهَذَا الْخَبَرُ فِي الصَّحِيحَيْنِ^(٤) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ وَفِي آخِرِهِ «كُنِيَ تَمَثِّطُ الشَّعْثَةَ وَتَسْتَحِدُّ الْمُغَيَّبَةَ».

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب لا يطرق أهله ليلاً إذا أطال الغيبة مخافة أن يخونهم أو يلتبس عشراتهم، رقم (٥٢٤٣). ومسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب كراهة الطروق وهو الدخول ليلاً لمن ورد من سفر، رقم (٧١٥).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب كراهة الطروق وهو الدخول ليلاً لمن ورد من سفر، رقم (٧١٥).

(٣) الآداب الشرعية: (٤٢٤/١).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب طلب الولد، رقم (٥٢٤٥). ومسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب كراهة الطروق وهو الدخول ليلاً لمن ورد من سفر، رقم (٧١٥).

وَقَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ «تَسْتَحِدُّ» أَيُّ تَصْلِحَ مِنْ شَأْنِ نَفْسِهَا،
وَالِاسْتِحْدَادُ مُشْتَقٌّ مِنَ الْحَدِيدِ، وَهُوَ إِزَالَةُ الشَّعْرِ بِالْمُوسَى^(١).

وَقَوْلُهُ «الْمُعْنِيَّةُ» يَعْنِي ذَاتَ الْعَانَةِ، يُقَالُ: اسْتَعَانَ الرَّجُلُ يَعْنِي إِذَا
حَلَقَ عَانَتَهُ، وَاسْتَعْمَلَ الْاسْتِحْدَادُ عَلَى طَرِيقِ الْكِنَايَةِ وَالتَّوْرِيَةِ وَالْمُرَادُ
كَيْ تَمْتَشِطَ وَتَهَيَّئَ حَالَهَا، وَتُزِيلَ الشَّعْرَ الَّذِي تَعَافُهُ النَّفْسُ وَهُوَ شَعْرُ
الْعَانَةِ.

قَالَ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ^(٢): مَعْنَى هَذِهِ الرِّوَايَاتِ كُلُّهَا أَنَّهُ يُكْرَهُ
لِمَنْ طَالَ سَفَرُهُ أَنْ يَقْدَمَ عَلَى امْرَأَتِهِ لَيْلًا بَعَثَةً، قَالَ: وَأَمَّا إِذَا كَانَ سَفَرُهُ
قَرِيبًا تَتَوَقَّعُ امْرَأَتُهُ إِيَّاهُ لَيْلًا فَلَا بَأْسَ. انْتَهَى.

٦٣- وَوَقَفْتُهُ تِلْقَاءَ بَابٍ وَكُوءٍ فَإِنْ لَمْ يُجِبْ يَمْضِي وَإِنْ يُخَفَّ يَزْدَدُ

(و) مَكْرُوهٌ لِلْمُسْتَاذِنِ أَيْضًا:

(وَقَفْتُهُ تِلْقَاءَ) أَيُّ عِنْدَ (بَابٍ) مُسْتَاذِنٍ عَلَيْهِ مُقَابِلًا لَهُ؛ لِأَنَّ
الِاسْتِثْنَاءَ إِنَّمَا شَرَعَ مِنْ أَجْلِ النَّظَرِ.

قَالَ فِي الْأَدَابِ الْكُبْرَى^(٣): وَلَا يُوَاجِهُ الْبَابَ فِي اسْتِثْنَائِهِ؛ لِأَنَّ

(١) الْأَدَابُ الشَّرْعِيَّةُ: (١/٤٢٤).

(٢) شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمَ لِلنَّوَوِيِّ: (١٣/٧١).

(٣) الْأَدَابُ الشَّرْعِيَّةُ: (١/٣٩٤).

«رَجُلًا اسْتَأْذَنَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَامَ مُسْتَقْبِلَ الْبَابِ، فَقَالَ ﷺ هَكَذَا عَيْنُكَ وَهَكَذَا، فَإِنَّمَا الْإِسْتِذْنَانُ مِنَ النَّظَرِ»^(١).

(و) مِثْلُ الْبَابِ وَفَقْتُهُ تِلْقَاءَ (كَوْه) بِفَتْحِ الْكَافِ وَتَضَمُّ: الْخَرْقُ وَالتَّقَبُّ فِي الْحَائِطِ، وَيُقَالُ كَوٌّ مِنْ غَيْرِ تَأْنِيثٍ.

قَالَ فِي الْقَامُوسِ^(٢): التَّذْكِيرُ لِلْكَبِيرِ، وَالتَّأْنِيثُ لِلصَّغِيرِ جَمْعُهُ كَوَى وَكَوَاءٌ؛ لِأَنَّهَا فِي مَعْنَى الْبَابِ بِجَامِعِ تَوْصُلِ النَّظَرِ مِنْ كُلِّ مَنَّهُمَا.

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ^(٣) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ «مَنْ أَطْلَعَ فِي بَيْتِ قَوْمٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ فَقَدْ حَلَّ لَهُمْ أَنْ يَفْقَهُوا عَيْنَهُ».

وَفِي رِوَايَةٍ لِلنَّسَائِيِّ^(٤): «مَنْ أَطْلَعَ فِي بَيْتِ قَوْمٍ فَفَقَهُوا عَيْنَهُ فَلَا دِيَّةَ لَهُ وَلَا قِصَاصَ».

وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ^(٥) «فَفَقَهُوا عَيْنَهُ فَقَدْ هُدِرَتْ».

وَمِثْلُ الْكَوْهَةِ خُصَاصُ الْبَابِ؛ لِمَا فِي الْحَدِيثِ الثَّابِتِ «أَنَّ أَعْرَابِيًّا أَتَى بَابَ النَّبِيِّ ﷺ فَأَلْقَمَ عَيْنَهُ خُصَاصَةَ الْبَابِ، فَبَصُرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب في الاستئذان، رقم (٥١٧٦).

(٢) القاموس: (ص ١٣٢٩).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الديات، باب من أخذ حقه أو اقتص دون السلطان، رقم (٦٨٨٨). ومسلم في صحيحه، كتاب الآداب؛ باب تحريم النظر في بيت غيره، رقم (٢١٥٨).

(٤) أخرجه النسائي في سننه، كتاب القسامة، باب من اقتص وأخذ حقه دون السلطان، رقم (٤٨٦٠).

(٥) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب في الاستئذان، رقم (٥١٧٤).

فَتَوَخَّاهُ بِحَدِيدَةٍ أَوْ عُودٍ لِيَفْقَأَ عَيْنَهُ، فَلَمَّا أَبْصَرَهُ انْقَمَعَ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: أَمَا إِنَّكَ لَوْ ثَبَّتَ لَفَقَأْتَ عَيْنَكَ»^(١).

وَحَصَاصَةُ الْبَابِ بِفَتْحِ الْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ وَصَادَيْنِ مُهْمَلَتَيْنِ هِيَ الثُّقْبُ فِيهِ وَالشُّقُوقُ.

وَمَعْنَاهُ أَنَّهُ جَعَلَ الشَّقَّ الَّذِي فِي الْبَابِ مُحَاذِيًا عَيْنَهُ.
وَمَعْنَى تَوَخَّاهُ: قَصَدَهُ.

وَمَعْنَى انْقَمَعَ: رَدَّ بَصَرَهُ وَرَجَعَ، يُقَالُ: أَقْمَعْتُ الرَّجُلَ عَنِّي إِقْمَاعًا إِذَا طَلَعَ عَلَيْكَ فَرَدَدْتَهُ عَنْكَ، فَكَأَنَّ الْمَرْدُودَ أَوْ الرَّاجِعَ قَدْ دَخَلَ فِي قَمْعِهِ.

وَعِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُسْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا، وَلَكِنْ ائْتَوْهَا مِنْ جَوَانِبِهَا فَاسْتَأْذِنُوا فَإِنْ أُذِنَ لَكُمْ فَادْخُلُوا، وَإِلَّا فَارْجِعُوا»^(٢).

وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِ النَّازِمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

(فَإِنْ) اسْتَأْذَنَ بِقَوْلِهِ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ أَدْخُلْ، أَوْ السَّلَامُ عَلَيْكُمْ فَقَطِّ عَلَى مَا هُوَ.

وَلَمْ يُجِبْ) أَيِ لَمْ يُجِبْهُ رَبُّ الْمَنْزِلِ.

(١) أخرجه النسائي في سننه، كتاب القسامة، باب ذكر حديث عمرو بن حزم في العقول واختلاف الناقلين له، رقم (٤٨٥٨).

(٢) أخرجه الطبراني كما في مجمع الزوائد (١٢٨١٠-٨/٨٧).

(يَمْضِي) لِمَا فِي الْأَخْبَارِ الْمَارَّةِ وَغَيْرِهَا.

قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ وَغَيْرُهُ: فَلَا يَقِفُ عَلَى الْبَابِ، وَيُلَازِمُهُ لِلآيَةِ^(١).
وَفِي الصَّحِيحَيْنِ^(٢) عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا «إِذَا اسْتَأْذَنَ أَحَدُكُمْ
ثَلَاثًا فَلَمْ يُؤْذَنَ لَهُ فَلْيَرْجِعْ» وَتَقَدَّمَ.

وَالْمُرَادُ إِنْ عَلِمَ أَوْ ظَنَّ أَنَّهُمْ سَمِعُوا صَوْتَهُ.

(وَأِنْ يُخَفَّ) يَعْنِي وَإِنْ يُخَفَّ صَوْتُهُ، (يَزْدَدُ).

وَالْمَعْنَى أَنَّهُ مَتَى عَلِمَ أَوْ ظَنَّ أَنَّهُمْ لَمْ يَسْمَعُوا صَوْتَ اسْتِئْذَانِهِ زَادَ
عَلَى الثَّلَاثِ مَرَاتٍ حَتَّى يَعْلَمَ أَوْ يَظُنَّ أَنَّهُمْ سَمِعُوهُ.

قَالَ فِي الْأَدَابِ الْكُبْرَى^(٣): وَقِيلَ لَا يَزِيدُ عَلَى الثَّلَاثِ مُطْلَقًا،
قَالَه بَعْضُ الْعُلَمَاءِ عَمَلًا بِظَاهِرِ الْحَدِيثِ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ بَعْضِ
الْأَصْحَابِ، وَأَرَادَ بِهِ الْإِمَامَ الْعَلَامَةَ الْمُحَقِّقَ ابْنَ الْقَيْمِ حَيْثُ قَالَ: وَهَذَا
الْقَوْلُ مُخَالِفٌ لِلْسُّنَّةِ يُرِيدُ أَنَّهُ لَا يَزِيدُ عَلَى الثَّلَاثِ إِلَّا إِنْ ظَنَّ عَدَمَ
سَمَاعِهِمْ.

٦٤- وَتَحْرِيكُ نَعْلَيْهِ وَإِظْهَارُ حِسِّهِ لِدُخْلَتِهِ حَتَّى لِمَنْزِلِهِ أَشْهَدُ

(و) يُسْتَحَبُّ لِلْمُسْتَأْذِنِ (تَحْرِيكُ نَعْلَيْهِ) تَثْبِيَةً نَعْلٍ وَهِيَ مُؤَنَّثَةٌ الَّتِي
تُلْبَسُ فِي الْمَشْيِ.

(١) الآداب الشرعية: (٣٩٤/١).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الاستئذان، باب التسليم والاستئذان ثلاثاً، رقم (٦٢٤٥). ومسلم في صحيحه، كتاب الآداب؛ باب الاستئذان، رقم (٢١٥٣).

(٣) الآداب الشرعية: (٣٩٤/١).

(و) يُسْتَحَبُّ لِلْمُسْتَأْذِنِ أَيْضًا (إِظْهَارُ حِسِّهِ) بِكَسْرِ الْحَاءِ الْمُهِمَلَةِ الْحَرَكَةِ وَأَنْ يَمُرَّ بِكَ قَرِيبًا فَتَسْمَعَهُ، وَلَا تَرَاهُ كَالْحِسِّ وَالصَّوْتِ كَمَا فِي الْقَامُوسِ.

وَالْمُرَادُ -وَاللَّهُ أَعْلَمُ- إِتْيَانُ شَيْءٍ مِنْ تَحْرِيكِ نَعْلِ أَوْ نَحْنَحَةِ أَوْ صَوْتِ كَمَا مَرَّ فِي كَلَامِ الْإِمَامِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَذَلِكَ لِئَلَّا يَرَى امْرَأًا يَكْرَهُهُ الدَّاخِلُ أَوْ أَهْلُ الْمَنْزِلِ، وَلِأَنَّهُ رَبَّمَا أَفْضَى إِلَى الشَّخْنَاءِ بَيْنَ الْأَهْلِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَرَى مِنْ عَوْرَاتِهِمْ مَا لَا يُحِبُّ، فَإِذَا حَرَّكَ نَعْلَهُ أَوْ تَنَحَّنَحَ أَوْ أَظْهَرَ حِسَّهُ انْتَفَى ذَلِكَ. وَقَالَتْ زَيْنَبُ امْرَأَةُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ إِذَا دَخَلَ تَنَحَّنَحَ وَصَوَّتَ. مُخْتَصِرٌ مِنْ حَدِيثٍ طَوِيلٍ ^(١).

فَيَنْبَغِي لِكُلِّ مُكَلَّفٍ إِظْهَارُ حِسِّهِ (ل) أَجَلَ (دَخَلْتِهِ) لِكُلِّ دَخَلَةٍ (حَتَّى) يَفْعَلَ ذَلِكَ مِنْ تَحْرِيكِ نَعْلِهِ وَإِظْهَارِ حِسِّهِ (ل) دُخُولِ (مَنْزِلِهِ) عَلَى امْرَأَتِهِ وَأَمَّتِهِ، فَلَا يَخْتَصُّ ذَلِكَ بِدُخُولِهِ عَلَى الْأَجَانِبِ.

وَقَوْلُهُ (اشْهَدِ) فِعْلٌ أَمْرٌ مِنَ الْإِشْهَادِ وَحَرَّكَ بِالْكَسْرِ لِلْقَافِيَةِ، أَيْ أَعْلَمُ ذَلِكَ وَأَشْهَدُهُ وَلَا تَتَوَقَّفُ فِيهِ.

وَلَمَّا ذَكَرَ النَّازِمُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ السَّلَامَ وَالِاسْتِئْذَانَ وَأَحْكَامَهُمَا ذَكَرَ أَشْيَاءَ تَعَلَّقَ بِذَلِكَ، فَمِنْهَا الْقِيَامُ، وَبَدَأَ بِهِ فَقَالَ:

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الطب، باب تعليق التمام، رقم (٣٥٣٠).

٦٥- وَكُلُّ قِيَامٍ لَا لِوَالٍ وَعَالِمٍ وَوَالِدِهِ أَوْ سَيِّدٍ كُرْهُهُ امْهَذُ
(وَكُلُّ قِيَامٍ) قَامَهُ الْإِنْسَانُ مَكْرُوهُ لِنَهْيِهِ عَنْهُ فِي عِدَّةِ أَخْبَارٍ سَنَذْكُرُ
مِنْهَا مَا يَلِيقُ بِهَذَا الشَّرْحِ.

(لَا) يُكْرَهُ الْقِيَامُ مُطْلَقًا بَلْ يُبَاحُ:

(لِوَالٍ) الْأَمْرُ، وَظَاهِرُ إِطْلَاقِ نِظَامِهِ وَلَوْ غَيْرَ عَادِلٍ، وَأُطْلِقَهُ
جَمَاعَةٌ؛ لِأَنَّهُ نَائِبٌ عَنِ السَّرِيعَةِ وَقَائِمٌ بِالسِّيَاسَةِ فَيَقَامُ لَهُ إِكْرَامًا لِمَنْزِلَتِهِ.
وَقِيلَ لَا بُدَّ مِنْ كَوْنِهِ عَادِلًا.

وَقَالَ ابْنُ تَمِيمٍ: لَا يُسْتَحَبُّ إِلَّا لِلْإِمَامِ الْعَادِلِ.

(و) لَا يُكْرَهُ الْقِيَامُ أَيْضًا لـ (عَالِمٍ)؛ لِأَنَّهُ الْحَامِلُ لِكِتَابِ اللَّهِ النَّاقِلُ
لِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

(و) لَا يُكْرَهُ الْقِيَامُ أَيْضًا (لِوَالِدِهِ) أَيْ الْقَائِمِ؛ لِأَنَّهُ السَّبَبُ فِي
وُجُودِهِ، وَالْبَازِلُ فِي تَرْبِيَّتِهِ.

(أَوْ) أَيْ لَا يُكْرَهُ الْقِيَامُ أَيْضًا لـ (سَيِّدٍ) قَوْمٍ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ:
«قُومُوا إِلَى سَيِّدِكُمْ»^(١).

وَيُحْتَمَلُ أَنَّ النَّازِمَ أَرَادَ بِالسَّيِّدِ الشَّرِيفِ الْقُرَشِيِّ وَنَحْوَهُ مِنْ ذَوِي
الْأَنْسَابِ وَهُوَ ظَاهِرٌ مِمَّا نُقِلَ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب إذا نزل العدو على حكم
رجل، رقم (٣٠٤٣). ومسلم في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب جواز قتال من
نقض العهد، رقم (١٧٦٨).

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ^(١): رَأَيْتُ أَبِي إِذَا جَاءَ الشَّيْخُ أَوْ الْحَدَّثُ مِنْ قُرَيْشٍ أَوْ غَيْرِهِمْ مِنَ الْأَشْرَافِ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ بَابِ الْمَسْجِدِ حَتَّى يُخْرِجَهُمْ فَيَكُونُوا هُمْ يَتَقَدَّمُونَهُ ثُمَّ يَخْرُجُ مِنْ بَعْدِهِمْ.

وَقَالَ ابْنُ تَمِيمٍ^(٢): لَا يُسْتَحَبُّ الْقِيَامُ إِلَّا لِلْإِمَامِ الْعَادِلِ وَالْوَالِدَيْنِ وَالْوَرَعِ وَالْكَرَمِ وَالنَّسَبِ.

وَالْحَاصِلُ أَنَّ فِي الْقِيَامِ ثَلَاثَ رَوَايَاتٍ:

إِحْدَاهَا: لَا يُقَامُ إِلَّا لِلْوَالِدَيْنِ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ قَالَ فِي رِوَايَةِ حَنْبَلٍ: لَا يَقُومُ أَحَدٌ لِأَحَدٍ إِلَّا الْوَلَدُ لِوَالِدِهِ أَوْ أُمُّهُ، أَمَّا غَيْرُ الْوَالِدَيْنِ فَلَا. نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ^(٣).

الثَّانِيَةُ: يُكْرَهُ الْقِيَامُ إِلَّا لِقَادِمٍ مِنْ سَفَرٍ؛ لِأَنَّهُ قَالَ فِي رِوَايَةِ مُثَنَّى: لَا يَقُومُ أَحَدٌ لِأَحَدٍ، وَأَمَّا إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ فَلَا أَعْلَمُ بِهِ بَأْسًا إِذَا كَانَ عَلَى التَّدِينِ مَحَبَّةً فِي اللَّهِ أَرْجُو لِحَدِيثِ جَعْفَرٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اعْتَنَقَهُ وَقَبَّلَ بَيْنَ عَيْنَيْهِ»^(٤).

الثَّالِثَةُ: تُؤْخَذُ مِنْ نُصُوصِهِ وَهِيَ مُوَافَقَةٌ لِمَا قَالَهُ الْأَصْحَابُ أَنَّ يُقَامُ لِلْإِمَامِ، وَقِيلَ الْعَادِلِ، وَأَهْلُ الْعِلْمِ وَالِدَيْنِ وَالْوَرَعِ وَالنَّسَبِ وَالْوَالِدَيْنِ، وَلِمَنْ هُوَ أَسْنُّ مِنْهُ، وَكَرِيمِ قَوْمٍ.

(١) الآداب الشرعية: (٤١٦/١).

(٢) الآداب الشرعية: (٤٠٦/١).

(٣) الآداب الشرعية: (٤٠٩/١).

(٤) أخرجه أبو يعلى في معجمه (١٦٦ - ص ١٥٢).

قَالَ الْمَرْوُذِيُّ^(١): كَانَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ إِكْرَامًا لِإِخْوَانِهِ، وَمَنْ هُوَ أَسَنُّ مِنْهُ.

وَقَالَ الْإِمَامُ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ^(٢): تَرَكُ الْقِيَامَ كَانَ شِعَارَ السَّلَفِ، ثُمَّ صَارَ تَرَكُ الْقِيَامِ كَالْأَهْوَانِ بِالشَّخْصِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُقَامَ لِمَنْ يَصْلُحُ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِ فِي الْفَتَاوَى الْمِصْرِيَّةِ^(٣): يَنْبَغِي تَرَكُ الْقِيَامِ فِي اللَّقَاءِ الْمُتَكَرِّرِ وَالْمُعْتَادِ، وَنَحْوِهِ لَكِنْ إِذَا اعْتَادَ النَّاسُ الْقِيَامَ وَقَدِمَ مَنْ لَا يَرَى كَرَامَتَهُ إِلَّا بِهِ فَلَا بَأْسَ بِهِ.

فَالْقِيَامُ دَفْعًا لِلْعَدَاوَةِ وَالْفَسَادِ خَيْرٌ مِنْ تَرْكِهِ الْمُفْضِي إِلَى الْفَسَادِ. وَيَنْبَغِي مَعَ هَذَا أَنْ يُسْعَى فِي الْإِضْطِلَاحِ عَلَى مُتَابَعَةِ السُّنَّةِ.

وَقَدْ صَحَّ عَنْهُ -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- «لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَا يَرْحُمُ صَغِيرَنَا وَيَعْرِفُ حَقَّ كَبِيرِنَا»^(٤).

وَمَا عَدَا مَنْ ذَكَرْنَا مِنَ الَّذِينَ يُقَامُ لَهُمْ مِنَ السُّلْطَانِ وَالْعَالِمِ وَالْوَالِدِ وَالسَّيِّدِ وَمَنْ نَبَّهْنَا عَلَيْهِمْ مِنَ الْكَرِيمِ وَالْحَسِيبِ وَالشَّائِبِ، فَالْقِيَامُ لِغَيْرِهِمْ (كُرْهُهُ) أَيْ كَرَاهَتُهُ تَنْزِيهًا.

(١) الآداب الشرعية: (٤١٦/١).

(٢) الآداب الشرعية: (٤٠٧/١).

(٣) انظر مختصر الفتاوى المصرية للبعلي (ص ٥٦٣).

(٤) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب في الرحمة، رقم (٤٩٤٥). والترمذي في سننه، كتاب البر والصلة، باب رحمة الصبيان، رقم (١٩١٩).

(امْهَدْ) فَعِلْ أَمْرٌ مِنْ مَهْدَ كَمَنْعَ وَحُرْكَ بِالْكَسْرِ لِلْقَافِيَةِ. يُقَالُ مَهْدَهُ كَمَنْعَهُ، وَتَمْهَيْدُ الْأَمْرِ تَسْوِيتُهُ وَإِصْلَاحُهُ، وَتَمْهَيْدُ الْعُذْرِ بَسْطُهُ وَقَبُولُهُ. فَيَحْتَمِلُ أَنَّ النَّازِمَ أَرَادَ أَقْبَلَ كَرَاهَةَ الْقِيَامِ لِغَيْرِ مَنْ ذَكَرَ وَهُوَ الْأَظْهَرُ.

وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ: أُبْسِطْ كَرَاهَةَ ذَلِكَ وَوَطِّئْهَا وَانْشُرْهَا وَهَيِّئْهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَيُكْرَهُ الْقِيَامُ لِأَهْلِ الْمَعَاصِي وَالْفُجُورِ، وَالَّذِي يُقَامُ لَهُ يَنْبَغِي أَنْ يَكْرَهُ ذَلِكَ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا وَلَا يَطْلُبُهُ؛ لِمَا أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ ^(١) بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ وَالتِّرْمِذِيُّ ^(٢) وَحَسَنَهُ عَنْ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَتِمَثَلَ لَهُ الرِّجَالُ قِيَامًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».

قَالَ بَعْضُ عُلَمَائِنَا ^(٣): النَّهْيُ قَدْ وَقَعَ عَلَى السُّرُورِ بِتِلْكَ الْحَالِ، فَإِذَا لَمْ يُسَرَّ بِالْقِيَامِ لَهُ وَقَامُوا إِلَيْهِ فَغَيَّرَ مَمْنُوعٌ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَبُو بَكْرٍ وَالْقَاضِي وَمَنْ تَبِعَهُمَا ^(٤): فَرَّقُوا بَيْنَ الْقِيَامِ لِأَهْلِ الدِّينِ وَغَيْرِهِمْ، فَاسْتَحَبُّوه لِبَطَائِفِهِ، وَكَرِهُوهُ لِأُخْرَى، وَالتَّفْرِيقُ فِي مِثْلِ هَذَا بِالصِّفَاتِ فِيهِ نَظَرٌ.

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب في قيام الرجل للرجل، رقم (٥٢٣١).

(٢) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الأدب، باب كراهية قيام الرجل للرجل، رقم (٢٧٥٥).

(٣) الآداب الشرعية: (٤٠٦/١).

(٤) الآداب الشرعية: (٤٠٦/١).

وَقَالَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ وَغَيْرُهُمْ^(١) فِي النَّهْيِ عَنْ ذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ تَحْذِيرٌ مِنَ الْفِتْنَةِ وَالْعُجْبِ وَالْخِيَلَاءِ.

وَقَالَ أَبُو الْوَلِيدِ بْنُ رُشْدٍ^(٢): إِنَّ الْقِيَامَ يَقَعُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجِهٍ:
الْأَوَّلُ: مَحْظُورٌ، وَهُوَ أَنْ يَقَعَ لِمَنْ يُرِيدُ أَنْ يُقَامَ لَهُ تَكَبُّرًا وَتَعَاظُمًا عَلَى الْقَائِمِينَ إِلَيْهِ.

وَالثَّانِي: مَكْرُوهٌ، وَهُوَ أَنْ يَقَعَ لِمَنْ لَا يَتَكَبَّرُ وَلَا يَتَعَاظُمُ عَلَى الْقَائِمِينَ، وَلَكِنْ يَخْشَى أَنْ يَدْخُلَ نَفْسُهُ بِسَبَبِ ذَلِكَ مَا يَحْذَرُ، وَلَمَّا فِيهِ مِنَ التَّشَبُّهِ بِالْجَبَابِرَةِ.

وَالثَّلَاثُ: جَائِزٌ، وَهُوَ أَنْ يَقَعَ عَلَى سَبِيلِ الْإِكْرَامِ لِمَنْ لَا يُرِيدُ ذَلِكَ وَيُؤْمِنُ مَعَهُ التَّشَبُّهُ بِالْجَبَابِرَةِ.

وَالرَّابِعُ: مَنْدُوبٌ، وَهُوَ أَنْ يَقُومَ لِمَنْ قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ فَرَحًا بِقُدُومِهِ لِيُسَلِّمَ عَلَيْهِ، أَوْ إِلَى مَنْ تَجَدَّدَتْ لَهُ نِعْمَةٌ فِيْهِنَّ أَوْ مُصِيبَةٌ فَيُعْزِيهِ أَنْتَهَى.

وَالْحَاصِلُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ: أَنَّ الْقِيَامَ لِغَيْرِ مَنْ ذَكَرْنَا مَكْرُوهٌ، وَالْقَاعِدَةُ زَوَالُ الْكَرَاهَةِ بِأَذْنَى حَاجَةٍ فَكَيْفَ بِالْمُصْلَحَةِ الرَّاجِحَةِ.

وَلَمَّا ذَكَرَ الْقِيَامَ بَعْدَ الْإِسْتِئْذَانِ وَهُمَا مِنْ مُتَعَلِّقَاتِ السَّلَامِ، ذَكَرَ الْمُصَافَحَةَ؛ لِأَنَّهَا مِنْ مُتَعَلِّقَاتِهِ أَيْضًا فَقَالَ:

(١) الآداب الشرعية: (٤٠٦/١).

(٢) انظر: البيان والتحصيل لابن رشد (٣٥٩/٤).

٦٦- وَصَافِحُ لِمَنْ تَلَقَّاهُ مِنْ كُلِّ مُسْلِمٍ تَنَازَرُ خَطَايَاكُمْ كَمَا فِي الْمُسْنَدِ (وَصَافِحُ) الْمُصَافِحَةُ مُفَاعَلَةٌ مَأْخُوذَةٌ مِنْ إِصَاقٍ صَفَحَ الْكَفَّ بِالْكَفِّ، وَإِقْبَالَ الْوَجْهِ عَلَى الْوَجْهِ، يُقَالُ: صَافَحْتَهُ أَفْضَيْتُ بِيَدِي إِلَى يَدِهِ.

وَفِي الْقَامُوسِ^(١): الْمُصَافِحَةُ الْأَخْذُ بِالْيَدِ كَالْتِّصَافِ.
(لِمَنْ) أَيُّ رَجُلًا مُسْلِمًا، وَكَذَا صَبِيًّا، وَكَذَا عَجُوزٌ إِلَّا الشَّابَّةَ الْأَجْنَبِيَّةَ فَتَحْرُمُ مُصَافَحَتَهَا لِلرَّجُلِ كَمَا فِي الْفُصُولِ وَالرَّعَايَةِ، وَجَزَمَ بِهِ فِي الْإِفْتِنَاعِ كَعَبْرِهِ؛ لِأَنَّ الْمُصَافِحَةَ مِنَ النَّظَرِ^(٢).
وَأُطْلِقَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ مَنْصُورٍ كَرَاهَةً مُصَافِحَةِ النِّسَاءِ^(٣).
وَالْتَّحَرِيمُ اخْتِيَارُ الشَّيْخِ. وَعُلِّلَ بِأَنَّ الْمُلَامَسَةَ أَبْلَغُ مِنَ النَّظَرِ^(٤).
(تَلَقَّاهُ مِنْ كُلِّ مُسْلِمٍ) مَا عَدَا مَا ذَكَرْنَا مِنَ الشَّابَّةِ الْأَجْنَبِيَّةِ وَمَنْ يَخَافُ بِهِ فِتْنَةً.

وَأَفْهَمَ أَنَّهُ لَا يُصَافِحُ غَيْرَ الْمُسْلِمِ، وَهُوَ كَذَلِكَ، فَقَدْ سُئِلَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ مُصَافِحَةِ أَهْلِ الذِّمَّةِ فَقَالَ: لَا يُعْجِبُنِي^(٥).

(١) القاموس: (ص ٢٢٩).

(٢) الآداب الشرعية: (١/ ٢٥٧).

(٣) الآداب الشرعية: (٢/ ٢٥٧).

(٤) الآداب الشرعية: (٢/ ٢٥٧).

(٥) الآداب الشرعية: (١/ ٣٦٨).

وَشَمِلَ إِطْلَاقُهُ مُصَافَحَةَ الرَّجُلِ الرَّجُلَ وَالْمَرْأَةَ الْمَرْأَةَ، وَكَذَا الْأَمْرُ الْأَمْرَ بِالشَّرْطِ الْمَذْكُورِ، وَهُوَ كَذَلِكَ.

فَإِنْ تَفَعَّلَ مِنْ مُصَافَحَةٍ مَنْ تَلَقَّاهُ (تُنَاسَّرَ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ أَوْ لِلْفَاعِلِ بِحَذْفِ إِحْدَى التَّائِيْنِ تَخْفِيفًا وَالْأَصْلُ تَتَنَاسَّرُ وَهُوَ مَجْزُومٌ فِي جَوَابِ الْأَمْرِ.

وَالْتَّنَاسَّرُ مِنَ النَّثْرِ، يُقَالُ: نَثَرَ الشَّيْءَ يَنْثُرُهُ وَنَثَرَهُ نَثْرًا وَنَثَارًا رَمَاهُ مُتَفَرِّقًا كَثْرَتُهُ فَتَنَاسَّرَ وَالْمَعْنَى تَسَاقَطَ.

(خَطَايَاكُمْ) جَمْعُ خَطِيئَةٍ. وَهِيَ الذَّنْبُ أَوْ مَا يُتَعَمَّدُ مِنْهُ كَالْخِطْءِ بِالْكَسْرِ وَالْخَطَا مَا لَمْ يُتَعَمَّدَ.

وَالْمُرَادُ هُنَا: مُطْلَقُ الذُّنُوبِ الْعَمْدِ وَغَيْرِهَا، وَأَرَادَ خَطَايَا الْمُتَصَافِحِينَ عَلَى لُغَةٍ مَنْ يَرَى الْجَمْعَ مَا زَادَ عَلَى الْوَاحِدِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ﴾^(١) يَعْنِي أَخَوَيْنِ فَصَاعِدًا.

(كَمَا فِي) الْحَدِيثِ (الْمُسْنَدِ) مُحَقَّفًا، وَشَدَّدَهُ ضَرُورَةً لِلْوِزْنِ.

وَفِي ذَلِكَ عِدَّةٌ أَحْبَابٍ.

مِنْهَا: مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(١) وَالتِّرْمِذِيُّ^(٢) وَحَسَنَهُ عَنِ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «مَا مِنْ مُسْلِمَيْنِ يَلْتَقِيَانِ فَيَتَصَافِحَانِ إِلَّا غُفِرَ لَهُمَا قَبْلَ أَنْ يَتَفَرَّقَا».

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب في المصافحة، رقم (٥٢١٤).

(٢) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الأدب، باب المصافحة، رقم (٢٧٢٧).

وَأَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ ^(١) بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ «إِنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا لَقِيَ الْمُؤْمِنَ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ وَأَخَذَ بِيَدِهِ فَصَافَحَهُ تَنَاضَرَتْ خَطَايَاهُمَا كَمَا يَتَنَاضَرُ وَرَقُ الشَّجَرِ».

وَهَذَا الْخَبَرُ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ النَّاطِمُ رحمته الله.

وَرَوَى الْبَزَارُ ^(٢) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه «أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم لَقِيَ حُذَيْفَةَ فَأَرَادَ أَنْ يُصَافِحَهُ فَتَنَحَّى حُذَيْفَةُ فَقَالَ: إِنِّي كُنْتُ جُنُبًا فَقَالَ: إِنَّ الْمُسْلِمَ إِذَا صَافَحَ أَخَاهُ تَحَاتَّتْ خَطَايَاهُمَا كَمَا يَتَحَاتُّ وَرَقُ الشَّجَرِ».

إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَخْبَارِ وَالْآثَارِ، وَاللَّهُ الْحَلِيمُ السَّتَّارُ.

ثُمَّ ذَكَرَ حُكْمَ السُّجُودِ لِغَيْرِ اللَّهِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ مُتَعَلِّقَاتِ السَّلَامِ.

٦٧- وَلَيْسَ لِغَيْرِ اللَّهِ حَلٌّ سُجُودُنَا وَيُكْرَهُ تَقْبِيلُ الثَّرَى بِتَشَدُّدٍ

وَلَيْسَ لِغَيْرِ اللَّهِ ﷻ (حَلٌّ) أَيُّ شَرَعَ (سُجُودُنَا) مَعَشَرَ الْعِبَادِ،

وَأَمَّا لِلْمَلِكِ الْجَوَادِ، فَقَدْ شَرَعَهُ جَلَّ شَأْنُهُ، فَتَارَةً يَكُونُ فَرَضًا، وَأُخْرَى طَاعَةً وَنَفْلًا.

قَالَ أَبُو بَكْرِ بْنُ الْأَنْبَارِيِّ ^(٣): السُّجُودُ يَرُدُّ لِمَعَانٍ:

مِنْهَا: الْإِنْحِنَاءُ وَالْمَيْلُ، مِنْ قَوْلِهِمْ: سَجَدْتُ الدَّابَّةَ وَأَسْجَدْتُ إِذَا

خَفَضْتُ رَأْسَهَا لِتُرْكَبَ.

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٢٤٥-٨٤/١).

(٢) أخرجه البزار في مسنده البحر الزخار (٨٣٣٥-٨٤/١٥).

(٣) الأضداد لابن الأنباري (٢٩٤-٢٩٦).

وَمِنْهَا: الْخُشُوعُ وَالتَّوَضُّعُ.

وَمِنْهَا: التَّحِيَّةُ.

وَقَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا﴾ [يُوسُفُ: ١٠٠]: أَنَّهُمْ سَجَدُوا لِيُوسُفَ إِكْرَامًا وَتَحِيَّةً، وَأَنَّهُ كَانَ يُحْيِي بَعْضَهُمْ بَعْضًا بِذَلِكَ وَبِالْإِنْجِنَاءِ فَحَظَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَذَكَرَ كَلَامَهُ الْإِمَامُ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ^(١) وَلَمْ يُخَالِفْهُ، فَدَلَّ عَلَى مُوَافَقَتِهِ.

وَأَمَّا الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي الْهَدْيِ^(٢) فَجَزَمَ بِتَحْرِيمِ السُّجُودِ وَالْإِنْجِنَاءِ وَالْقِيَامِ عَلَى الرَّأْسِ وَهُوَ جَالِسٌ.

وَقَالَ ابْنُ السَّكَيْتِ^(٣): يُقَالُ: سَجَدَ الرَّجُلُ إِذَا طَأَطَأَ رَأْسَهُ، وَسَجَدَ إِذَا وَضَعَ جَبْهَتَهُ بِالْأَرْضِ انْتَهَى.

فَإِذَا كَانَ السُّجُودُ بِوَضْعِ الْجَبْهَةِ عَلَى الْأَرْضِ لَا يَحِلُّ لِغَيْرِ اللَّهِ؛ لِأَنَّهُ لَا خُضُوعَ أَعْظَمَ مِنْهُ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «لَوْ كُنْتُ أَمِيرًا أَحَدًا أَنْ يَسْجُدَ لِأَحَدٍ لَأَمَرْتُ الْمَرْأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِزَوْجِهَا» رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ^(٤).

وَقَالَ الْإِمَامُ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ فِي كِتَابِهِ الذُّلُّ وَالْإِنْكَسَارُ لِلْعَزِيزِ الْجَبَّارِ^(٥): السُّجُودُ أَعْظَمُ مَا يَظْهَرُ فِيهِ ذُلُّ الْعَبْدِ لِرَبِّهِ ﷻ، حَيْثُ جَعَلَ

(١) زاد المسير لابن الجوزي (٢/٤٧٤).

(٢) الآداب الشرعية: (٢/٢٦١).

(٣) إصلاح المنطق: (ص ١٨٠).

(٤) أخرجه أحمد في مسنده (١٩٤٢٢-٤/٣٨١).

(٥) مجموع رسائل ابن رجب (١/٣٠٤).

الْعَبْدُ أَشْرَفَ مَا لَهُ مِنَ الْأَعْضَاءِ وَأَعَزَّهَا عَلَيْهِ وَأَعْلَاهَا حَقِيقَةُ أَوْضَعَ مَا يُمَكِّنُهُ فَيَضَعُهُ فِي التُّرَابِ مُعَفَّرًا، وَيَتَّبِعُ ذَلِكَ انْكَسَارُ الْقَلْبِ وَتَوَاضُّعُهُ وَخُشُوعُهُ، وَلِذَا كَانَ جَزَاءُ الْعَبْدِ إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ أَنْ يَقْرِبَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ، فَإِنْ أَقْرَبَ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ كَمَا صَحَّ ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَقَالَ تَعَالَى ﴿وَأَسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾ [الْعَلَقَةُ: ١٩] وَهُوَ مِمَّا كَانَ يَأْنِفُ مِنْهُ الْمُشْرِكُونَ الْمُتَكَبِّرُونَ عَنْ عِبَادَةِ اللَّهِ، وَكَانَ بَعْضُهُمْ يَقُولُ: أَكْرَهُ أَنْ أَسْجُدَ فَتَعْلُونِي اسْتِي.

وَأِنَّمَا طَرَدَ اللَّهُ إِبْلِيسَ لَمَّا اسْتَكْبَرَ عَنِ السُّجُودِ حِينَ أَمَرَهُ اللَّهُ بِهِ، وَلِذَا يَبْكِي إِذَا سَجَدَ الْمُؤْمِنُ، وَيَقُولُ أَمِيرُ ابْنِ آدَمَ بِالسُّجُودِ فَفَعَلَ فَلَهُ الْجَنَّةُ، وَأَمِرتُ فَعَصَيْتُ فَلِيَ النَّارُ. انتهى

فَالسُّجُودُ مِنْ أَعْظَمِ مَا يَظْهَرُ بِهِ التَّوَاضُّعُ وَالذُّلُّ لِلْمَعْبُودِ وَهُوَ الْمَقْصُودُ الْأَعْظَمُ مِنَ الصَّلَاةِ فَلِهَذَا لَا يَحِلُّ إِلَّا لِلَّهِ ﷻ فَيَحْرُمُ لِأَحَدٍ مِنَ الْخَلْقِ.

(وَيُكْرَهُ) كَرَاهَةً شَدِيدَةً كَمَا فِي الْأَدَابِ الْكُبْرَى.

(تَقْبِيلُ) مِنَ الْقُبْلَةِ، وَهِيَ عَرَبِيَّةٌ، وَالْبُوسُ فَارِسِيٌّ.

(الْثَرَى) أَصْلُهُ النَّدَى وَالتُّرَابُ النَّدَى أَوْ الَّذِي إِذَا بُلَّ لَمْ يَصِرْ طِينًا لَا زَبَا.

وَالْمَرَادُ هُنَا تَقْبِيلُ الْأَرْضِ فَيُكْرَهُ.

(بِتَشْدِيدٍ)؛ لِأَنَّهُ يُشَبَّهُ السُّجُودَ لَكِنَّهُ لَيْسَ بِسُّجُودٍ؛ لِأَنَّ السُّجُودَ الشَّرْعِيَّ وَضِعَ الْجَبْهَةَ بِالْأَرْضِ عَلَى طَهَارَةٍ لِلَّهِ وَحْدَهُ إِلَى جِهَةٍ

مَخْصُوصَةٍ وَهَذَا إِنَّمَا يُصِيبُ الْأَرْضَ مِنْهُ فَمُهُ، وَذَلِكَ لَا يَجْزِي فِي السُّجُودِ قَالَهُ النَّازِمُ.

قَالَ فِي الْأَدَابِ الْكُبْرَى^(١): وَهَذَا يَعْنِي تَقْبِيلَ الْأَرْضِ لَا يُفْعَلُ غَالِبًا إِلَّا لِلدُّنْيَا، وَهُوَ أَشَدُّ مِنَ الْإِنْحِنَاءِ، وَمِنْ تَقْبِيلِ الْيَدِ لِلدُّنْيَا.

٦٨- وَيُكْرَهُ مِنْكَ الْإِنْحِنَاءُ مُسْلِمًا وَتَقْبِيلُ رَأْسِ الْمَرْءِ حَلًّا وَفِي الْيَدِ (وَيُكْرَهُ) تَنْزِيهًا.

(مِنْكَ الْإِنْحِنَاءُ) أَيِ الْإِلْتِوَاءِ وَالْإِنْعَاطِ.

(مُسْلِمًا) أَيِ: يُكْرَهُ مِنْكَ الْإِنْحِنَاءُ لِأَجْلِ السَّلَامِ، أَوْ فِي السَّلَامِ، لِمَا رَوَى التِّرْمِذِيُّ^(٢) وَحَسَنَهُ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ «قَالَ رَجُلٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ الرَّجُلُ مِنَّا يَلْقَى أَخَاهُ وَصَدِيقَهُ أَيْنَحْنِي لَهُ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: أَفِيلْزِمُهُ وَيَقْبَلُهُ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: أَفَيَأْخُذُهُ بِيَدِهِ وَيُصَافِحُهُ؟ قَالَ: نَعَمْ».

وَقَدَّمَ فِي الْأَدَابِ الْكُبْرَى^(٣) عَنْ أَبِي الْمَعَالِي أَنَّ التَّحِيَّةَ بِإِنْحِنَاءِ الظَّهْرِ جَائِزٌ، وَقِيلَ: هُوَ سُجُودُ الْمَلَائِكَةِ لِآدَمَ.

قَالَ^(٤): وَلَمَّا قَدِمَ ابْنُ عُمَرَ الشَّامَ حَيَّاهُ أَهْلُ الذِّمَّةِ كَذَلِكَ فَلَمْ يَنْهَهُمْ، وَقَالَ: هَذَا تَعْظِيمٌ لِلْمُسْلِمِينَ.

(١) الآداب الشرعية (٢/ ٢٦١).

(٢) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الاستئذان، باب المصافحة، رقم (٢٧٢٨).

(٣) الآداب الشرعية (٢/ ٢٦٠).

(٤) الآداب الشرعية (٢/ ٢٦٠).

وَلَعَلَّ مُرَادَهُ بِالْجَوَازِ عَدَمُ الْحُرْمَةِ فَلَا يُنَافِي الْكَرَاهِيَّةَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
وَأَمَّا تَقْبِيلُ رَأْسِ الْإِنْسَانِ وَيَدِهِ وَنَحْوِهِمَا فَحَلَالٌ، وَلِذَا قَالَ ﷺ
(وَتَقْبِيلُ رَأْسِ الْمَرْءِ) أَيُّ الْإِنْسَانِ تَدْبِئُنَا.

(حَلٌّ) فِي الشَّرْعِ (و) كَذَا تَقْبِيلُهُ (فِي الْيَدِ) بِلَا كَرَاهَةٍ لِثُبُوتِ ذَلِكَ
فِي عِدَّةِ أَحْبَارٍ عَنِ النَّبِيِّ الْمُخْتَارِ.

قَالَ فِي الْأَدَابِ الْكُبْرَى^(١): وَتُبَاحُ الْمُعَانَقَةِ وَتَقْبِيلُ الْيَدِ وَالرَّأْسِ
تَدْبِئُنَا وَإِكْرَامًا وَاحْتِرَامًا مَعَ أَمْنِ الشَّهْوَةِ، وَظَاهِرُ هَذَا عَدَمُ إِبَاحَتِهِ لِأَمْرِ
الدُّنْيَا. وَاخْتَارَهُ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ، وَالْكَرَاهَةُ أَوْلَى.

قَالَ الْمَرْوُذِيُّ^(٢): سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ قُبْلَةِ الْيَدِ، فَقَالَ: إِنْ كَانَ
عَلَى طَرِيقِ التَّدْبِئِ فَلَا بَأْسَ، قَبْلَ أَبُو عُبَيْدَةَ يَدَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا،
وَإِنْ كَانَ عَلَى طَرِيقِ الدُّنْيَا فَلَا إِلَّا رَجُلًا تَخَافُ سَيْفَهُ أَوْ سَوْطَهُ.

وَقَالَ الْمَرْوُذِيُّ أَيْضًا^(٣): وَكَرِهَهَا عَلَى طَرِيقِ الدُّنْيَا.

وَقَالَ تَمِيمُ بْنُ سَلَمَةَ التَّابِعِيُّ^(٤): الْقُبْلَةُ سُنَّةٌ.

وَقَالَ مُهَنَّأُ بْنُ يَحْيَى^(٥): رَأَيْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ كَثِيرًا يُقْبَلُ وَجْهَهُ
وَرَأْسَهُ وَخَدَّهُ وَلَا يَقُولُ شَيْئًا. وَرَأَيْتُهُ لَا يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ، وَرَأَيْتُ سُلَيْمَانَ
بْنَ دَاوُدَ الْهَاشِمِيَّ يُقْبَلُ جَبْهَتَهُ وَرَأْسَهُ، وَلَا يَمْتَنِعُ مِنْ ذَلِكَ وَلَا يَكْرَهُهُ.

(١) الآداب الشرعية (٢/٢٥٨).

(٢) الآداب الشرعية (٢/٢٥٨).

(٣) الآداب الشرعية (٢/٢٥٨).

(٤) الآداب الشرعية (٢/٢٥٨).

(٥) الآداب الشرعية (٢/٢٥٨).

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- ^(١): تَقْبِيلُ الْيَدِ لَمْ يَكُونُوا يَعْتَادُونَهُ إِلَّا قَلِيلًا .

وَفِي شَرْحِ الْبُخَارِيِّ لِلْحَافِظِ بْنِ حَجَرٍ ^(٢) «أَنَّ أَبَا لُبَابَةَ وَكَعْبَ بْنَ مَالِكٍ وَصَاحِبَهُ قَبَّلُوا يَدَ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ». ذَكَرَهُ الْأَبْهَرِيُّ .

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ ^(٣): صَلَّى زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ عَلَى جِنَازَةِ أُمِّهِ فَقُرْبَتْ لَهُ بَغْلَتُهُ لِيَرْكَبَ فَأَخَذَ ابْنُ عَبَّاسٍ بِرِكَابِهِ فَقَالَ خَلِّ عَنْهَا يَا ابْنَ عَمِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ هَكَذَا نَفَعَلُ بِالْعُلَمَاءِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَأْخُذُ عَنْهُ الْعِلْمَ، فَقَبَّلَ زَيْدٌ يَدَهُ، وَقَالَ: هَكَذَا أُمِرْنَا أَنْ نَفْعَلَ بِأَهْلِ بَيْتِ نَبِيِّنَا ﷺ .

قَالَ: وَرَخَّصَ فِيهِ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ كَأَحْمَدَ وَغَيْرِهِ عَلَى وَجْهِ التَّذْيِينِ، وَكَرِهَهُ آخَرُونَ كَمَالِكٍ ^(٤) .

وَقَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ ^(٥): هِيَ السَّجْدَةُ الصُّغْرَى .

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ ^(٦): يُقَالُ تَقْبِيلُ الْيَدِ إِحْدَى السَّجْدَتَيْنِ .

(١) المستدرک علی مجموع الفتاوی (٢٩/١) .

(٢) فتح الباری لابن حجر (٥٦/١١ ، ٥٧) .

(٣) أخرجه الطبرانی في الكبير: (١٠٧/٥)، وذكره ابن عبد البر في (جامع بيان العلم وفضله): (٥١٤/١) .

(٤) الآداب الشرعية (٢٥٩/٢) .

(٥) الآداب الشرعية (٢٥٩/٢) .

(٦) الآداب الشرعية (٢٥٩/٢) .

قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ^(١) : وَأَمَّا ابْتِدَاءُ الْإِنْسَانِ بِمَدِّ يَدِهِ لِلنَّاسِ لِيُقْبَلُوهَا ، وَقَصْدُهُ لِدَلِكْ فَهَذَا يُنْهَى عَنْهُ بِلَا نِزَاعٍ كَائِنًا مَنْ كَانَ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ الْمُقْبَلُ هُوَ الْمُبْتَدِئُ بِذَلِكَ انْتَهَى .

وَقَالَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ^(٢) : قُبْلَةُ يَدِ الْإِمَامِ الْعَادِلِ طَاعَةٌ .

وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ^(٣) : قُبْلَةُ الْوَالِدِ عِبَادَةٌ ، وَقُبْلَةُ الْوَلَدِ رَحْمَةٌ ، وَقُبْلَةُ الْمَرْأَةِ شَهْوَةٌ ، وَقُبْلَةُ الرَّجُلِ أَخَاهُ دِينٌ^(٤) .

وَقَدْ صَرَّحَ الْإِمَامُ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ بِأَنَّ تَقْبِيلَ يَدِ الظَّالِمِ مَعْصِيَةٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عِنْدَ خَوْفٍ^(٥) .

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو الْمَعَالِي فِي شَرْحِ الْهِدَايَةِ^(٥) : أَمَّا تَقْبِيلُ يَدِ الْعَالِمِ وَالْكَرِيمِ لِرَفْدِهِ وَالسَّيِّدِ لِسُلْطَانِهِ فَجَائِزٌ ، وَأَمَّا إِنْ قَبَّلَ يَدَهُ لِعِنَاةٍ فَقَدْ رُوِيَ «مَنْ تَوَاضَعَ لِعِنْيٍ لِعِنَاةٍ فَقَدْ ذَهَبَ ثُلَاثَا دِينِهِ» انْتَهَى .

٦٩- وَحَلَّ عِنَاقٌ لِلْمَلَاقِي تَدِينُنَا وَيُكْرَهُ تَقْبِيلُ الْقَمِ افْتَهُم أَوْ قَيِّدِ

(وَحَلَّ) لِكُلِّ مِنَ الْمُتَلَاقِينَ مِنْ سَفَرٍ .

(عِنَاقٌ) بِكَسْرِ الْعَيْنِ الْمُهِمْلَةِ وَهُوَ الْإِلْتِزَامُ . يُقَالُ : عَانَقَهُ إِذَا جَعَلَ

يَدَيْهِ عَلَى عُنُقِهِ وَضَمَّهُ إِلَى نَفْسِهِ .

(١) الآداب الشرعية (٢/٢٥٩) .

(٢) الآداب الشرعية (٢/٢٥٩) .

(٣) الآداب الشرعية (٢/٢٥٩) .

(٤) الآداب الشرعية (٢/٢٥٩) .

(٥) الآداب الشرعية (٢/٢٦٠) .

(١) لِشَخْصِ الْمُسْلِمِ (الْمَلَايِ) غَيْرُهُ مِنْ سَفَرٍ.

وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَبْدَأَ بِالْعِنَاقِ الْقَادِمِ مِنَ السَّفَرِ أَوْ الْمُقِيمِ لِلْقَادِمِ
كَمَا لَا يَخْفَى، وَأَمَّا لِعِغْرِ الْقُدُومِ مِنَ السَّفَرِ فِظَاهِرُ النَّظْمِ كَالْإِرْشَادِ^(١)
لَا يُطْلَبُ.

قَالَ فِي الْإِرْشَادِ^(٢): الْمُعَانَقَةُ عِنْدَ الْقُدُومِ مِنَ السَّفَرِ حَسَنَةٌ.

قَالَ الشَّيْخُ^(٣): فَكَيْدَهَا بِالْقُدُومِ مِنَ السَّفَرِ، وَأُطْلِقَ الْقَاضِي،
وَالْمَنْصُوصُ فِي السَّفَرِ. انْتَهَى

وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي^(٤): تُسْتَحَبُّ زِيَارَةُ الْقَادِمِ وَمُعَانَقَتُهُ وَالسَّلَامُ
عَلَيْهِ.

قَالَ الْإِمَامُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا سُئِلَ عَنِ الْمُعَانَقَةِ وَالْقِيَامِ^(٥): أَمَّا إِذَا قَدِمَ مِنْ
سَفَرٍ فَلَا أَعْلَمُ بِهِ بَأْسًا إِذَا كَانَ عَلَى التَّدِينِ يُحِبُّهُ لِلَّهِ أَرْجُو لِحَدِيثِ جَعْفَرٍ
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اعْتَنَقَهُ وَقَبَّلَهُ بَيْنَ عَيْنَيْهِ^(٦).

وَقَدْ قَالَ الشَّعْبِيُّ كَانَ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ إِذَا التَّقَوْا صَافَحُوا
بَعْضُهُمْ، فَإِذَا قَدِمُوا مِنْ سَفَرٍ عَانَقَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا^(٧).

(١) الإرشاد (ص ٥٤٠).

(٢) الإرشاد (ص ٥٤٠).

(٣) الآداب الشرعية (٢/ ٢٥٩).

(٤) الآداب الشرعية (٢/ ٢٦٠).

(٥) الآداب الشرعية (١/ ٤٠٩، ٤١٠).

(٦) أخرجه أبو يعلى في معجمه (١٦٦ - ص ١٥٢).

(٧) الآداب الشرعية (٢/ ٢٦٠).

وَتَقَدَّمَ فِي حَدِيثِ «أَبِي دَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَانَقَهُ».

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ ^(١) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ «خَرَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي طَائِفَةٍ مِنَ النَّهَارِ لَا يُكَلِّمُنِي وَلَا أَكَلَّمُهُ حَتَّى جَاءَ سُوقَ بَنِي قَيْنُقَاعٍ ثُمَّ انْصَرَفَ حَتَّى أَتَى خِבَاءَ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَقَالَ: أَتُمْ لُكْعُ أَتُمْ لُكْعُ يَعْنِي حَسَنًا فَظَنَنَّا أَنَّهُ إِنَّمَا تَحْبِسُهُ أُمُّهُ لِأَن تَغْسِلَهُ وَتُلْبِسَهُ سَخَابًا فَلَمْ يَلْبَثْ أَنْ جَاءَ يَسْعَى حَتَّى اعْتَنَقَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَاحِبَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ اللَّهُمَّ إِنِّي أُحِبُّهُ فَأَحِبَّهُ وَأَحِبَّ مَنْ يُحِبُّهُ».

وَقَالَ النَّازِمُ: (تَدِينًا) أَي: لِأَجْلِ الدِّينِ وَالِاحْتِرَامِ، وَالْمُودَّةِ وَالْإِكْرَامِ، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الْإِمَامُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَظَاهِرُ النَّظْمِ عَدَمُ حِلِّهِ لِأَجْلِ الدُّنْيَا، وَالْكَرَاهَةُ أَوْلَى كَمَا قَدَّمَاهُ عَنِ الْأَدَابِ الْكُبْرَى ^(٢).

(وَيُكْرَهُ) تَنْزِيهَا مِنْ غَيْرِ شَهْوَةٍ، وَمَعَهَا يَحْرُمُ اتِّفَاقًا (تَقْيِيلُ) الرَّجُلِ (الْقَمِ).

وَقَوْلُ النَّازِمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَفْهَمُ) وَالْمُرَادُ أَفْهَمُ الْحُكْمِ الْمُرَادَ مِنَ النَّظْمِ بِالْأَخْبَارِ الْوَارِدَةِ فِي سُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ.

(وَقَيْدُ) الْحِلِّ بِذَوَاتِ الْمَحَارِمِ يَعْنِي مَنْ لَا يَحْرُمُ النَّظَرُ إِلَيْهِنَّ، وَإِيَّاكَ مِنْ حَمَلِ كَلَامِي عَلَى الْإِطْلَاقِ، فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ بِالِاتِّفَاقِ هَذَا سِرُّ قَوْلِ النَّظْمِ أَفْهَمُ وَقَيْدُ، وَهَذَا ظَاهِرٌ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب البيوع، باب ما ذكر في الأسواق، رقم (٢١٢٢).

ومسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل الحسن والحسين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، رقم (٢٤٢١).

(٢) الآداب الشرعية (٢/٢٦٠).

وَأَمَّا اخْتِصَاصُ الْكَرَاهَةِ بِالتَّقْيِيلِ عَلَى الْفَمِ فَنَصُّوا عَلَيْهَا، قَالُوا:
وَلَكِنْ لَا يَفْعَلُهُ عَلَى الْفَمِ أَبَدًا بَلْ عَلَى الْجَبْهَةِ وَالرَّأْسِ وَذَلِكَ قَلَّ أَنْ يَقَعَ
كَرَامَةً بَلْ شَهْوَةً كَمَا هُوَ مُشَاهَدٌ.

وَالْمُرَادُ أَيْضًا غَيْرُ الزَّوْجَةِ وَالْأَمَةِ الْمُبَاحَةِ فَلَا يُكْرَهُ تَقْيِيلُهُمَا عَلَى
الْفَمِ، وَهُوَ مَفْهُومٌ أَيْضًا مِنْ قَوْلِ النَّازِمِ أَفْهَمَ وَقَيَّدَ، وَهَذَا ظَاهِرٌ
لَا خَفَاءَ فِيهِ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ.

٧٠- وَنَزَعُ يَدٍ مَنْ يُصَافِحُ عَاجِلًا وَأَنْ يَتَنَاجَى الْجَمْعُ مَا دُونَ مُفْرَدٍ
(و) وَيُكْرَهُ تَنْزِيهًا لِلْمُصَافِحِ.

(نَزَعُ يَدِهِ (مَنْ) يَدٍ (مَنْ) يُصَافِحُ) ٤.

(عَاجِلًا) أَيُّ: سَرِيعًا حَتَّى يَنْزِعَ الْأَجْنَبِيُّ يَدَهُ.

قَالَ فِي الرِّعَايَةِ وَالْفُضُولِ: يُكْرَهُ نَزْعُ يَدِهِ مِنْ يَدٍ مَنْ يُصَافِحُهُ قَبْلَ
نَزْعِهِ هُوَ إِلَّا مَعَ حَيَاءٍ أَوْ مَضَرَّةٍ التَّأْخِيرِ^(١).

وَقَالَ سَيِّدُنَا الشَّيْخُ عَبْدُ الْقَادِرِ^(٢): وَلَا يَنْزِعُ يَدَهُ حَتَّى يَنْزِعَ الْآخَرُ
يَدَهُ إِذَا كَانَ هُوَ الْمُتَبَدِّئُ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ طَيِّبَ اللَّهُ ثَرَاهُ^(٣): الضَّابِطُ أَنَّ مَنْ غَلَبَ عَلَى
ظَنِّهِ أَنَّ الْآخَرَ سَيَنْزِعُ أَمْسَكَ وَإِلَّا فَلَوْ أُسْتَحِبَّ الْإِمْسَاكُ لِكُلِّ مِنْهُمَا

(١) الآداب الشرعية (٢/٢٦١، ٢٦٢).

(٢) الآداب الشرعية (٢/٢٦٢).

(٣) المستدرک علی مجموع الفتاوى (١/٣١).

أَفْضَى إِلَى دَوَامِ الْمُعَافَدَةِ لَكِنَّ تَقْيِيدَ الشَّيْخِ عَبْدِ الْقَادِرِ حَسَنٌ أَنَّ النَّازِعَ هُوَ الْمُبْتَدِئُ. انْتَهَى كَلَامُهُ

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مَا رَأَيْتُ رَجُلًا التَّقَمَ أُذُنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَيَنْحِي رَأْسَهُ حَتَّى يَكُونَ الرَّجُلُ هُوَ الَّذِي يُنَحِّي رَأْسَهُ، وَمَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَخَذَ بِيَدِهِ فَتَرَكَ يَدَهُ حَتَّى يَكُونَ الرَّجُلُ هُوَ الَّذِي يَدْعُ يَدَهُ» ^(١).

(و) يُكْرَهُ كَرَاهَةً تَنْزِيهِ إِذَا كَانَ هُنَاكَ جَمْعٌ.

(أَنْ يَتَنَاجَى) مِنَ الْمُنَاجَاةِ، وَهِيَ: الْمُسَارَّةُ، يُقَالُ: نَاجَاهُ مُنَاجَاةً: سَارَّةً، وَانْتَجَاهُ خَصَّهُ بِمُنَاجَاةٍ، كَمَا فِي الْقَامُوسِ ^(٢).

وَقَالَ فِي النِّهَايَةِ ^(٣): الْمُنَاجِي هُوَ الْمُخَاطَبُ لِلْإِنْسَانِ وَالْمُحَدَّثُ لَهُ يُقَالُ نَاجَاهُ يُنَاجِيهِ مُنَاجَاةً فَهُوَ مُنَاجٍ، وَالنَّجِيُّ فَعِيلٌ مِنْهُ، وَقَدْ تَنَاجَيْنَا مُنَاجَاةً وَانْتَجَاءً، وَمِنْهُ حَدِيثُ «لَا يَتَنَاجَى اثْنَانِ دُونَ الثَّالِثِ» ^(٤) وَفِي رِوَايَةٍ «لَا يَتَنَاجَى اثْنَانِ دُونَ صَاحِبِهِمَا» ^(٥) أَيْ لَا يَتَسَارَّانِ مُتَفَرِّدَيْنِ عَنْهُ، لِأَنَّ ذَلِكَ يَسُوؤُهُ.

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب في حسن العشرة، رقم (٤٧٩٦).

(٢) القاموس (ص ١٣٣٧).

(٣) النهاية (٢٥/٥).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الاستئذان، باب لا يتناجى اثنان دون الثالث، رقم (٦٢٨٨). ومسلم في صحيحه، باب السلام، باب تحريم مناجاة الاثنين دون الثالث بغير رضا، رقم (٢١٨٣).

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه، باب السلام، باب تحريم مناجاة الاثنين دون الثالث بغير رضا، رقم (٢١٨٤).

(الْجَمْعُ) فَاعِلٌ يَتَنَاجَى وَالْمُرَادُ بِهِ اثْنَانِ فَأَكْثَرُ.

(مَا) زَائِدَةٌ (دُونِ) إِنْسَانٍ وَاحِدٍ (مُفْرَدٍ)؛ لِمَا أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ^(١) وَمُسْلِمٌ^(٢) عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ «إِذَا كُنْتُمْ ثَلَاثَةً فَلَا يَتَنَاجَى اثْنَانِ دُونَ الْآخِرِ حَتَّى يَخْتَلِطُوا بِالنَّاسِ، مِنْ أَجْلِ أَنْ ذَلِكَ يُحْزِنُهُ». .

قَالَ الْخَطَّابِيُّ^(٣) : إِنَّمَا يُحْزِنُهُ لِأَجْلِ مَعْنَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ رُبَّمَا يَتَوَهَّمُ أَنَّ نَجْوَاهُمَا لِتَبَيُّتِ رَأْيٍ أَوْ تَدْسِيسِ غَائِلَةٍ لَهُ .

وَالثَّانِي : مِنْ أَجْلِ الْإِخْتِصَاصِ بِالْكَرَامَةِ وَهُوَ يُحْزِنُ صَاحِبَهُ .

انتهى

قَالَ فِي الْأَدَابِ الْكُبْرَى^(٤) : وَالنَّهْيُ عَامٌّ وَفَاقًا لِلْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ . وَخَصَّهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ بِالسَّفَرِ . وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ مَنْسُوخٌ وَأَنَّهُ كَانَ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الاستئذان، باب لا يتناجى اثنان دون الثالث، رقم (٦٢٨٨).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، باب السلام، باب تحريم مناجاة الاثنين دون الثالث بغير رضا، رقم (٢١٨٣).

(٣) معالم السنن (٤/١١٧).

(٤) الآداب الشرعية (٢/٢٦٧).

٧١- وَأَنْ يَجْلِسَ الْإِنْسَانُ عِنْدَ مُحَدِّثٍ بِسِرٍّ وَقِيلَ احْظَرْ وَإِنْ يَأْذُنُ أَقْعَدِ

(و) يُكْرَهُ (أَنْ يَجْلِسَ الْإِنْسَانُ).

(عِنْدَ مُحَدِّثٍ) لِعَيْرِهِ.

(ب) حَدِيثُ (سِرٍّ) لَمْ يُدْخِلْهُ أَوْ يُدْخِلْهُ إِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ اثْنَيْنِ فِي حَدِيثِهِمَا أَوْ حَدِيثِهِمْ.

قَالَ فِي الرَّعَايَةِ^(١): وَأَنْ لَا يَدْخُلَ أَحَدٌ فِي سِرِّ قَوْمٍ لَمْ يُدْخِلْهُ فِيهِ، وَالْجُلُوسُ وَالْإِضْعَاءُ إِلَى مَنْ يَتَحَدَّثُ سِرًّا بِدُونِ إِذْنِهِ.

(وَقِيلَ احْظَرْ) أَيِ امْنَعْ مَنْعَ تَحْرِيمٍ لَا كَرَاهَةٍ؛ لِقَوْلِهِ -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما «مَنْ تَحَلَّمَ بِحُلْمٍ لَمْ يَرَهُ كُفْلٌ أَنْ يَعْقِدَ بَيْنَ شَعِيرَتَيْنِ وَلَنْ يَفْعَلَ، وَمَنْ اسْتَمَعَ إِلَى حَدِيثِ قَوْمٍ وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ صُبَّ فِي أُذُنَيْهِ الْأَنْكُ، وَمَنْ صَوَّرَ صُورَةً عَذَّبَ وَكُفْلٌ أَنْ يَنْفُخَ فِيهِ الرُّوحَ وَلَيْسَ بِنَافِخٍ»^(٢).

وَبِالْكَرَاهَةِ جَزَمَ صَاحِبُ الْمُجَرَّدِ وَالْفُصُولِ^(٣).

وَعِبَارَةُ الْأَدَابِ الْكُبْرَى^(٤): وَلَا يَجُوزُ الْإِسْتِمَاعُ إِلَى كَلَامِ قَوْمٍ

(١) الآداب الشرعية (٢/٢٦٧).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التعبير، باب من كذب في حلمه، رقم (٧٠٤٢).

(٣) الآداب الشرعية (٢/٢٦٧).

(٤) الآداب الشرعية (٢/٢٦٧).

يَتَشَاوِرُونَ وَيَجِبُ حِفْظُ سِرٍّ مَنْ يَلْتَفِتُ فِي حَدِيثِهِ حَذَرًا مِنْ إِشَاعَتِهِ لِأَنَّهُ كَالْمُسْتَوْدَعِ لِحَدِيثِهِ. انْتَهَى.

وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى إِفْشَاءِ السِّرِّ وَكِتْمَانِهِ فَظَاهِرٌ عِبَارَتِهِ الْحُرْمَةُ وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(وَأَنْ يَأْذَنَ) الْمُحَدِّثُ لِغَيْرِهِ أَوْ كُلِّ مِنْهُمَا أَوْ مِنْهُمْ.

(أُقْعِدَ) أَمْرٌ بِإِبَاحَةِ مِنَ الْقُعُودِ، وَحُرْكَ بِالْكَسْرِ لِلْقَافِيَةِ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لَهُ أَوْ لَهُمْ، وَلِمَفْهُومِ حَدِيثِ «لَا يَدْخُلُ بَيْنَهُمَا الثَّالِثُ إِلَّا بِإِذْنِهِمَا»^(١)، وَحَدِيثِ الْبُخَارِيِّ^(٢) «وَمَنْ اسْتَمَعَ حَدِيثَ قَوْمٍ وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ».

نَعَمْ إِنْ عَلِمَ أَوْ ظَنَّ أَنَّهُ إِنَّمَا أُذِنَ لَهُ حَيَاءً لَمْ يَفْعُدْ عَمَلًا بِقَرَائِنِ الْأَحْوَالِ، وَتَقَدَّمَ نَظِيرُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٧٢- وَمَرَأَى عَجُوزٍ لَمْ تُرَدْ وَصَفَاحُهَا ... وَخَلَوْتُهَا أَكْرَهُ لَا تَحِيَّتُهَا أَشْهَدِ

(وَمَرَأَى عَجُوزٍ) الْمُرَادُ رُؤْيُيْتُهَا وَالنَّظَرُ فِيهَا بِلَا شَهْوَةٍ، وَالْعَجُوزُ الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ، وَالْمُرَادُ هُنَا الْكَبِيرَةُ مِنَ النِّسَاءِ وَلَا تَقُلْ عَجُوزَةٌ أَوْ هِيَ لُغَةٌ رَدِيئَةٌ كَمَا فِي الْقَامُوسِ^(٣) وَجَمَعَهَا عَجَائِزُ وَعُجُزٌ.

(لَمْ تُرَدْ) أَيِ: لَمْ تُرَدِّهَا النَّفْسُ وَلَمْ تَطْلُبْهَا لِكِبَرِهَا.

(وَصَفَاحُهَا) أَيِ الْعَجُوزِ، يَعْنِي: مُصَافَحَتُهَا.

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٦٢٢٥-٢/١٣٨).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التعبير، باب من كذب في حلمه، رقم (٧٠٤٢).

(٣) القاموس: (ص٥١٦).

(وخلوتها) أي: الخلوة بها.

(اكره) ذلك، أي: اعتقده مكروها لا حراما؛ لأن الإمام أحمد رحمته الله جوز أخذ يد عجوز، وفي الرعاية: وشوها.

وإنما كرهت الخلوة بها مع كونها غير مطلوبة للنفس ولا مرادة لها لغموه قوله رحمته الله «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يخلون بامرأة ليس معها ذو محرم منها فإن ثالثهما الشيطان»^(١).

والعجوز وإن كبرت لا تخرج عن كونها امرأة، ومفهوم نظم أن رؤية الشابة يعني غير الفجأة ومصافحتها والخلوة بها حرام، وهو كذلك.

(لا) تكره (تحيتها) أي: العجوز، يعني: سلامها، ولا السلام عليها.

(اشهد) بذلك، أو اعلم واعتقد أن السلام على العجوز يجوز بلا كراهة كما قدمنا

٧٣- وتشميتها واكره كلا الخصلتين لللباب من الصنفين بعدى وأبعد

(و) كذا لا يكره (تشميتها) أي العجوز إذا عطست وحمدت الله قاله الأصحاب.

(١) أخرجه أحمد في مسنده (١٤٦٩٢-٣/٣٣٩).

وَحَيْثُ انْتَفَتِ الْكَرَاهَةُ خَلَفَتْهَا الْإِبَاحَةُ فَلَا يَجِبُ تَشْمِيْتُهَا، وَيَأْتِي.
(وَإِكْرَهُ) أَيُ: اعْتَقِدُ الْكَرَاهَةَ وَكُرِهَ (كِلَا الْخَصْلَتَيْنِ) يَعْنِي السَّلَامَ
وَالتَّشْمِيَتَ.

(لِلشَّبَابِ) جَمْعُ شَابٍّ وَهُوَ الْفَتَى، وَالْمُرَادُ هُنَا مَنْ لَيْسَ بِشَيْخٍ.
(مِنْ) كِلَا (الصَّنْفَيْنِ) أَيُ مِنْ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، مِنْ امْرَأَةٍ (بُعْدَى) وَ)
رَجُلٍ (أَبْعَدِ) أَيُ كَوْنُهُمَا أَجْنَبِيَّيْنِ.

فَظَاهِرُ نِظَامِهِ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- أَنَّ الشَّابَّ لَا يُسَلِّمُ وَلَا يُشَمِّتُ
الْمَرْأَةَ وَإِنْ عَجُوزًا، وَالْمَذْهَبُ خِلَافُهُ فِي الْعَجُوزِ.
قَالَ فِي الْإِقْنَاعِ^(١): وَتَشْمِيَتُ الْمَرْأَةِ الْمَرْأَةَ وَالرَّجُلِ الرَّجُلَ وَالْمَرْأَةَ
الْعَجُوزَ الْبُرْزَةَ وَلَا يُشَمِّتُ الْأَجْنَبِيَّةَ الشَّابَّةَ وَلَا تَشْمِيَّتُهُ.

وَقَالَ فِي مَكَانٍ آخَرَ^(٢): وَيُكْرَهُ أَنْ يُسَلِّمَ عَلَى امْرَأَةٍ أَجْنَبِيَّةٍ إِلَّا أَنْ
تَكُونَ عَجُوزًا أَوْ بُرْزَةً. انْتَهَى

فَظَاهِرُ عِبَارَتِهِ فِي التَّشْمِيَتِ اعْتِبَارُ كَوْنِهَا عَجُوزًا بُرْزَةً وَفِي السَّلَامِ
الْإِكْتِفَاءُ بِأَحَدِهِمَا، وَلَمْ يَتَكَلَّمِ الشَّارِحُ عَلَى ذَلِكَ وَلَمْ يُنَبِّهْ عَلَيْهِ، نَعَمْ
قَالَ فِي قَوْلِهِ: (إِلَّا أَنْ تَكُونَ عَجُوزًا) أَيُ: غَيْرَ حَسَنَاءَ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا
تَقَدَّمَ فِي حُضُورِهَا الْجَمَاعَةِ.

(١) الإقناع: (١/٢٤٠).

(٢) الإقناع: (١/٢٣٨).

وَفِي قَوْلِهِ: (أَوْ إِلَّا أَنْ تَكُونَ بَرْزَةً) أَي: فَلَا يُكْرَهُ السَّلَامُ عَلَيْهَا وَالْمُرَادُ لَا تُشْتَهَى لِأَمْنِ الْفِتْنَةِ انْتَهَى.

وَالَّذِي يَظْهَرُ عَدَمُ الْفَرْقِ بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ وَهُوَ ظَاهِرُ الْغَايَةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ^(١): لَا يُشَمُّ الرَّجُلُ الشَّابَّةَ وَلَا تُشَمُّهُ.

وَفِي الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى^(٢): لِلرَّجُلِ أَنْ يُشَمَّ امْرَأَةً أجنبيَّةً، وَقِيلَ عَجُوزًا أَوْ شَابَّةً بَرْزَةً وَلَا تُشَمُّهُ هِيَ. وَقِيلَ وَلَا يُشَمُّهَا.

قَالَ الْإِمَامُ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوَازِيِّ^(٣): رَوَيْنَا عَنْ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ عِنْدَهُ رَجُلٌ مِنَ الْعُبَادِ فَعَطَسَتْ امْرَأَةُ الْإِمَامِ أَحْمَدُ، فَقَالَ لَهَا الْعَابِدُ يَرْحَمُكَ اللَّهُ، فَقَالَ أَحْمَدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَابِدٌ جَاهِلٌ.

وَعَنْهُ رَوَايَةٌ لَا يُشَمُّ الرَّجُلُ امْرَأَةً مُطْلَقًا.

وَوَظَاهِرُ النَّظْمِ أَنَّ الشَّابَّةَ لَا تُسَلِّمُ عَلَى الرَّجُلِ وَلَا تُشَمُّهُ وَإِنْ كَانَ شَيْخًا. وَمَفْهُومُ كَلَامِ الْأَصْحَابِ يُوَافِقُهُ وَإِنْ كَانَتْ الْمَرْأَةُ غَيْرَ أَجْنَبِيَّةٍ لَمْ يُكْرَهُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ.

٧٤- وَيَحْرُمُ رَأْيُ الْمُرْدِ مَعَ شَهْوَةِ فَقْظٍ وَقِيلَ وَمَعَ خَوْفٍ وَلِلْكُرْهِ جَوْدٌ

(وَيَحْرُمُ رَأْيُ) أَيِ النَّظَرِ فِي الْأَحْدَاثِ.

(١) الآداب الشرعية (٢/٣٤١).

(٢) الآداب الشرعية (٢/٣٤١).

(٣) الآداب الشرعية (٢/٣٤١).

(الْمُرْدُ) جَمْعُ: أَمْرَدَ، وَهُوَ مَنْ لَمْ تَنْبُتْ لِحْيَتُهُ؛ لِصِغَرِهِ، بَأْنَ لَمْ يَأْتِ أَوْأُنْ نَبَاتِيهَا، لَا مَنْ فَاتَ أَوْأُنْ نَبَاتِيهَا وَأَيْسَ مِنْهُ فَيُسَمَّى ثُظًا بِالثَّاءِ الْمُثَلَّثَةِ لَا أَمْرَدَ.

وَإِنَّمَا تَحْرُمُ رُؤْيَتُهُمْ (مَعَ شَهْوَةٍ) إِلَيْهِمْ كَمَا فِي غَيْرِهِمْ مِنْ جَمِيعِ الْحَيَوَانَاتِ. وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْأَمْرَدِ وَذِي اللَّحْيَةِ وَالْبَهِيمَةِ وَإِنَّمَا قَصَدَ النَّازِمُ التَّنْبِيهَ عَلَى عَدَمِ حُرْمَةِ النَّظَرِ إِلَى الْأَمْرَدِ بِلَا شَهْوَةٍ كَمَا هُوَ رَأْيُ النَّوَوِيِّ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ وَبَعْضِ عُلَمَائِنَا.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ^(١): مَنْ كَرَّرَ النَّظَرَ إِلَى الْأَمْرَدِ الْجَمِيلِ وَزَعَمَ أَنَّهُ لَا يَسْتَهْيِي فَقَدْ كَذَبَ.

فَلِذَا قَالَ (فَقَطْ) أَيْ لَا بَدُونَ شَهْوَةٍ.

(وَقِيلَ) يَحْرُمُ النَّظَرُ إِلَيْهِمْ بِشَهْوَةٍ (وَمَعَ خَوْفٍ) لِلشَّهْوَةِ وَالْفِتْنَةِ بِهِ لِأَنَّ مَنْ حَامَ حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يَرْتَعَ فِيهِ. وَالْمُعْتَمِدُ عَدَمُ الْحُرْمَةِ.

نَعَمْ يُكْرَهُ ذَلِكَ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ (وَلِلْكَرْهِ) أَيْ الْكَرَاهَةِ (جَوْدٌ) أَيْ قُلْ هُوَ فَقْهُ جَيِّدٌ لِحُوفِ الْوُقُوعِ فِي الْمَحْذُورِ، وَلَا تَقُلْ حَرَامٌ لِأَنَّهُ لَا يُعْلَمُ، فَهُوَ كَدُخُولِ الْحَمَامِ مَعَ خَوْفِ الْوُقُوعِ فِي الْمَحْرَمِ، فَإِنْ عَلِمَ حَرَمَ فِيمَا يَظْهَرُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَلَمَّا تَمَّمَ الْكَلَامَ عَلَى السَّلَامِ وَلَوَاحِقِهِ الَّتِي آخَرَهَا مُصَافَحَةٌ

(١) مجموع الفتاوى (٤١٩/١٥).

الْأَجْنِبِيَّةِ وَتَشْمِيتُهَا أَغْقَبَ ذَلِكَ بِالْكَلامِ عَلَى صِلَةِ الْأَرْحَامِ وَبِرِّ الْوَالِدَيْنِ وَمُتَعَلِّقَاتِ ذَلِكَ فَقَالَ:

٧٥- وَكُنْ وَاصِلَ الْأَرْحَامِ حَتَّى لِكَاشِحٍ تُوَفَّرَ فِي عُمْرٍ وَرِزْقٍ وَتُسْعَدَ
(وَكَُنْ وَاصِلَ الْأَرْحَامِ) جَمْعُ: رَحِمٍ، وَهُوَ الْقَرَابَةُ، وَالصِّلَةُ ضِدُّ:
الْقَطِيعَةِ.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النِّسَاءُ: ١] أَيْ
وَاتَّقُوا الْأَرْحَامَ أَنْ تَقْطَعُوهَا.

وَقَالَ تَعَالَى ﴿وَالَّذِينَ يَصِلُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ﴾ [الرَّحْمَةُ: ٢١]
يَعْنِي مِنَ الرَّحِمِ وَغَيْرِهَا.

وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ^(١) وَمُسْلِمٌ^(٢) وَغَيْرُهُمَا^(٣) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ؛
وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ. وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ
وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ».

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره، رقم (٦٠١٨).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب الحث على إكرام الجار والضيف، رقم (٤٧).

(٣) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب في حق الجوار، رقم (٥١٥٦).
والترمذي في سننه، كتاب صفة القيامة والرقائق والورع، رقم (٢٥٠٠). وابن ماجه في
سننه، كتاب الأدب، كتاب الأدب، باب حق الجوار، رقم (٣٦٧٢).

وَأَخْرَجَ أَبُو يَعْلَى^(١) بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ عَنْ رَجُلٍ مِنْ خَثْعَمَ قَالَ «أَتَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي نَفَرٍ مِنْ أَصْحَابِهِ فَقُلْتَ أَنْتَ الَّذِي تَزْعُمُ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ قَالَ نَعَمْ، قَالَ قُلْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ الْأَعْمَالِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ؟ قَالَ الْإِيمَانُ بِاللَّهِ. قُلْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ثُمَّ مَهْ؟ قَالَ ثُمَّ صَلَّةُ الرَّحِمِ. قَالَ قُلْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ الْأَعْمَالِ أَبْغَضُ إِلَى اللَّهِ؟ قَالَ الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ. قَالَ قُلْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ثُمَّ مَهْ؟ قَالَ ثُمَّ قَطِيعَةُ الرَّحِمِ. قَالَ قُلْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ثُمَّ مَهْ؟ قَالَ الْأَمْرُ بِالْمُنْكَرِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمَعْرُوفِ».

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ الْخَلْقَ حَتَّى إِذَا فَرَّغَ مِنْهُمْ قَامَتْ الرَّحِمُ»^(٢)، زَادَ فِي رِوَايَةِ الْبَيْهَقِيِّ^(٣): «فَأَخَذَتْ بِحَقْوِي الرَّحْمَنِ، فَقَالَ مَهْ، فَقَالَتْ هَذَا مَقَامُ الْعَائِدِ بِكَ مِنَ الْقَطِيعَةِ. قَالَ نَعَمْ، أَمَا تَرْضَيْنَ أَنْ أَصِلَ مَنْ وَصَلَكَ وَأَقْطَعَ مَنْ قَطَعَكَ؟ قَالَتْ بَلَى، فَقَالَ فَذَلِكَ لَكَ. ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ اقْرَءُوا إِن شِئْتُمْ ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتَقَطَّعُوا أَرْحَامَكُمْ﴾ (٢٣) أُولَئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعَمَّى أَبْصَرَهُمْ ﴿مُحَمَّدًا﴾: [٢٣-٢٢]».

وَأَخْرَجَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ^(٤) عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ

(١) أخرجه أبو يعلى في مسنده (٦٨٣٩-١٢/٢٢٩).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة والآداب، باب صلة الرحم وتحريم قطيعتها، رقم (٢٥٥٤).

(٣) أخرجه البيهقي في سننه الكبرى (١٢٩٩٦-٧/٢٦).

(٤) أخرجه أحمد في مسنده (١٦٥١-١/١٩٠).

قَالَ «إِنَّ مِنْ أَرْبَى الرِّبَا الْإِسْطِطَالَةَ فِي عَرْضِ الْمُسْلِمِ بِغَيْرِ حَقٍّ، وَإِنَّ هَذِهِ الرَّحِمَ شُجْنَةٌ مِنَ الرَّحْمَنِ ۖ فَمَنْ قَطَعَهَا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ».

قَوْلُهُ «شُجْنَةٌ مِنَ الرَّحْمَنِ» قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: يَعْنِي قَرَابَةً مُشْتَبِكَةً كَاشْتِبَاكِ الْعُرُوقِ ^(١).

وَمِنْهَا لُغَتَانِ: كَسْرُ الشَّيْنِ، وَضَمُّهَا، وَإِسْكَانُ الْجِيمِ.

وَأَخْرَجَ الْبَزَازُ ^(٢) بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ «الرَّحِمُ حَجَنَةٌ مُتَمَسِّكَةٌ بِالْعَرْشِ تَكَلِّمُ بِلِسَانٍ ذَلِكِ اللَّهُمَّ صَلِّ مَنْ وَصَلَنِي وَاقْطَعْ مَنْ قَطَعَنِي، فَيَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَنَا الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ وَإِنِّي شَقَقْتُ الرَّحِمَ مِنْ اسْمِي، فَمَنْ وَصَلَهَا وَصَلْتُهُ وَمَنْ بَتَكَهَا بَتَكْتُهُ».

قَوْلُهُ: حَجَنَةٌ هِيَ بِفَتْحِ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَالْجِيمِ وَتَخْفِيفِ النُّونِ صِنَارَةٌ الْمَغْزَلِ، وَهِيَ الْحَدِيدَةُ الْعَقْفَاءُ الَّتِي يُعَلَّقُ بِهَا الْخَيْطُ ثُمَّ يُفْتَلُ الْغَزْلُ.

وَقَوْلُهُ بِلِسَانٍ ذَلِكِ. الذَّلِقُ بِالذَّالِ الْمُعْجَمَةِ كَفَرَحَ وَنَصَرَ وَكَرَّمَ أَيُّ حَدِيدٌ بَلِغٌ بَيْنَ الذَّلَاقَةِ، وَلِسَانٌ ذَلِقٌ: طَلِقٌ.

وَقَوْلُهُ «مَنْ بَتَكَهَا بَتَكْتُهُ» أَيُّ مَنْ قَطَعَهَا قَطَعْتُهُ.

وَقَالَ النَّازِمُ: (حَتَّى لِكَاشِحٍ) [مَعْنَاهُ] الْحَثُّ عَلَى صَلَةِ الرَّحِمِ حَتَّى عَلَى الْكَاشِحِ وَهُوَ الَّذِي يُضْمِرُ عَدَاوَتَهُ فِي كَشْحِهِ وَهُوَ خَصْرُهُ.

(١) غريب الحديث لأبي عبيد القاسم (٢٠٩/١).

(٢) أخرجه البزار في مسنده البحر الزخار (٦٤٩٤-١٣/١١٦).

وَأَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ^(١) وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي صَحِيحِهِ^(٢) وَالْحَاكِمُ^(٣) وَقَالَ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ عَنْ أُمِّ كَلْثُومَ بِنْتِ عُقْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ «أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ عَلَى ذِي الرَّحِمِ الْكَاشِحُ».

يَعْنِي: أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ عَلَى ذِي الرَّحِمِ الْمُضْمِرِ الْعَدَاوَةَ فِي بَاطِنِهِ وَهُوَ فِي مَعْنَى قَوْلِهِ ﷺ «وَتَصِلُ مَنْ قَطَعَكَ».

وَأَخْرَجَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ^(٤) بِسَنَدٍ رِجَالُهُ ثِقَاتٌ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ «لَقِيتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَخَذَتْ بِيَدِهِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخْبِرْنِي بِفَوَاضِلِ الْأَعْمَالِ، فَقَالَ: يَا عُقْبَةُ صَلِّ مَنْ قَطَعَكَ، وَأَعْطِ مَنْ حَرَمَكَ، وَأَعْرِضْ عَمَّنْ ظَلَمَكَ».

وَفِي لَفْظٍ: «وَأَعْفُ عَمَّنْ ظَلَمَكَ».

فَإِنْ عَلِمْتَهَا وَعَمِلْتَ بِمُوجِبِهَا (تُوفِّرُ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ أَيْ يُوفِّرُكَ اللَّهُ تَعَالَى. وَالتَّوْفِيرُ بِالْفَاءِ التَّكْثِيرُ.

قَالَ فِي الْقَامُوسِ^(٥): وَفَرَهُ تَوْفِيرًا أَكْثَرَهُ كَوَفَرَهُ لَهُ وَفَرًا وَوَفَرَهُ تَوْفِيرًا أَكْمَلَهُ وَجَعَلَهُ وَافِرًا وَالْوَفْرُ الْغِنَى وَمِنْ الْمَالِ وَالْمَتَاعِ الْكَثِيرُ الْوَاسِعُ وَالْعَامُّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ.

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٣٢٧٩-٣١٩/٣).

(٢) أخرجه ابن خزيمة في صحيحه (٢٣٨٦-٧٨/٤).

(٣) أخرجه الحاكم في المستدرک (١٤٧٥-٥٦٤/١).

(٤) أخرجه أحمد في مسنده (١٧٤٨٨-١٥٨/٤).

(٥) القاموس: (ص ٤٩٣).

وَلِذَا قَالَ (فِي عُمْرٍ) يَغْنِي يَبْسُطُ لَكَ فِي عُمْرِكَ وَيُنَسِّأُ لَكَ فِي أَجَلِكَ.

(وَرِزْقٍ) وَهُوَ اسْمٌ لِمَا يَسُوقُهُ اللَّهُ تَعَالَى لِلْحَيَوَانِ فَيَأْكُلُهُ مِنْ حَلَالٍ وَحَرَامٍ خِلَافًا لِلْمُعْتَزِلَةِ فِي زَعْمِهِمْ أَنَّ الْحَرَامَ لَيْسَ بِرِزْقٍ، وَيَلْزَمُهُمْ أَنَّ مَنْ أَكَلَ الْحَرَامَ طُولَ عُمْرِهِ لَمْ يَكُنْ اللَّهُ رَازِقَهُ، مَعَ أَنَّهُ لَا رَازِقَ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى وَحْدَهُ، وَلَكِنَّ الْعَبْدَ يَسْتَحِقُّ الدَّمَ وَالْعِقَابَ عَلَى أَكْلِ الْحَرَامِ لِسُوءِ مُبَاشَرَةِ أَسْبَابِهِ بِاخْتِيَارِهِ.

(وَتَسْعُدُ) مَجْزُومٌ فِي جَوَابِ الْأَمْرِ، يُقَالُ سَعِدَ كَعَلِمَ فَهُوَ سَعِيدٌ، وَأَسْعَدَهُ اللَّهُ فَهُوَ مَسْعُودٌ.

وَالسَّعَادَةُ مِنَ الْكَلِمَاتِ الْجَامِعَةِ لِلْخَيْرَاتِ، الْمُسْعِرَةُ فِي الدُّنْيَا بِالسَّعَةِ وَفِي الْآخِرَةِ بِعُلُوِّ الدَّرَجَاتِ.

وَإِنَّمَا وَصَفَ النَّاطِقُ وَاصِلَ الرَّحِمِ بِهَذِهِ الْأَوْصَافِ، وَخَصَّهُ بِهَذِهِ الْمَزَايَا، لِعِدَّةِ أَخْبَارٍ نَبَوِيَّةٍ صَحَّتْ عَنْ خَيْرِ الْبَرَايَا.

فَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ^(١) وَمُسْلِمٌ^(٢) وَغَيْرُهُمَا^(٣) عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُبْسَطَ لَهُ فِي رِزْقِهِ وَيُنَسَّأَ لَهُ فِي آثَرِهِ، فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ».

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب البيوع، باب من أحب البسط في الرزق، رقم (٢٠٦٧).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة والآداب، باب صلة الرحم وتحريم قطيعتها، رقم (٢٥٥٧).

(٣) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الزكاة، باب في صلة الرحم، رقم (١٦٩٥).

قَوْلُهُ «يُنْسَأُ» بِضَمِّ الْيَاءِ الْمُثَنَاءِ تَحْتَ وَتَشْدِيدِ السِّينِ الْمُثَمَّلَةِ مَهْمُوزًا أَيْ يُؤَخَّرُ لَهُ فِي أَجَلِهِ.

وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ^(١) بِلَفْظِ «تَعَلَّمُوا مِنْ أَنْسَابِكُمْ مَا تَصِلُونَ بِهِ أَرْحَامَكُمْ، فَإِنَّ صَلَاةَ الرَّحِمِ مَحَبَّةٌ فِي الْأَهْلِ، مَثْرَاءٌ فِي الْمَالِ، مَنَسَاءٌ فِي الْأَثَرِ».

وَمَعْنَى مَنَسَاءٌ فِي الْأَثَرِ يَعْنِي بِهِ الزِّيَادَةُ فِي الْعُمُرِ، وَمَعْنَى مَثْرَاءٌ فِي الْمَالِ يَعْنِي بِهِ الزِّيَادَةُ فِي الْمَالِ.

وَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ^(٢) عَنْ عَائِشَةَ مَرْفُوعًا «صَلَاةُ الرَّحِمِ، وَحُسْنُ الْجَوَارِ، وَحُسْنُ الْخُلُقِ، يَعْمُرَانِ الدِّيَارَ، وَيَزِيدَانِ فِي الْأَعْمَارِ».

وَأَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ^(٣) وَابْنُ حِبَّانَ فِي صَحِيحِهِ^(٤) عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ «أَوْصَانِي خَلِيلِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِخَصَالٍ مِنَ الْخَيْرِ، أَوْصَانِي أَنْ لَا أَنْظَرَ إِلَى مَنْ هُوَ فَوْقِي، وَأَنْ أَنْظَرَ إِلَى مَنْ هُوَ دُونِي، وَأَوْصَانِي بِحُبِّ الْمَسَاكِينِ وَالِدُنُوٍّ مِنْهُمْ، وَأَوْصَانِي أَنْ أَصِلَ رَحِمِي، وَإِنْ أَدْبَرْتُ، وَأَوْصَانِي أَنْ لَا أَخَافَ فِي اللَّهِ لَوْمَةً لَائِمَةً. وَأَوْصَانِي أَنْ أَقُولَ الْحَقَّ وَإِنْ كَانَ مُرًّا. وَأَوْصَانِي أَنْ أَكْثَرَ مِنْ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ فَإِنَّهَا كَنْزٌ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ».

(١) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب البر والصلة، باب تعلم النسب، رقم (١٩٧٩).

(٢) أخرجه أحمد في مسنده (٢٥٢٩٨-٦/١٥٩).

(٣) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١٦٥٠-٢/١٥٦).

(٤) أخرجه ابن حبان في صحيحه (٤٤٩-٢/١٩٤).

وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ^(١) وَأَبُو دَاوُدَ^(٢) وَالتِّرْمِذِيُّ^(٣) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ «لَيْسَ الْوَاصِلُ بِالْمُكَافِئِ وَلَكِنَّ الْوَاصِلَ الَّذِي إِذَا قُطِعَتْ رَحْمُهُ وَصَلَهَا».

إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَثَارِ وَالْأَخْبَارِ، الْوَارِدَةِ عَنِ النَّبِيِّ الْمُخْتَارِ ﷺ مَا كَرَّرَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ.

ثُمَّ إِنَّ النَّازِمَ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- حَثَّ عَلَى عُمُومِ تَحْسِينِ الْأَخْلَاقِ، وَخَصَّ الْوَالِدَيْنِ بِالْمَزِيَّةِ الَّتِي وَقَعَ عَلَيْهَا الْإِتِّفَاقُ، فَقَالَ:

٧٦- وَيَحْسُنُ تَحْسِينُ لِخْلُقٍ وَصُحْبَةٍ وَلَا سِيَّما لِلْوَلَدِ الْمُتَأَكَّدِ

(وَيَحْسُنُ) أَيَّ يَجْمَلُ وَيَلَائِمُ، وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا: يَشْرَعُ؛ لِأَنَّهُ تَارَةً يَكُونُ وَاجِبًا وَأُخْرَى مُنْدُوبًا.

وَأَصْلُ الْحُسْنِ بِضَمِّ الْحَاءِ الْمُهِمْلَةِ الْجَمَالُ وَصِدْهُ الْقُبْحُ وَهُمَا لِلشَّيْءِ بِمَعْنَى مُلَاءَمَةِ الطَّبَعِ وَمُنَافَرَتِهِ كَحُسْنِ الْحُلُوِّ وَقُبْحِ الْمُرِّ، فَالْحُسْنُ صِفَةُ الْكَمَالِ وَالْقُبْحُ صِفَةُ النِّقْصِ، كَحُسْنِ الْعِلْمِ وَقُبْحِ الْجَهْلِ وَذَلِكَ عَقْلِيٌّ.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب ليس الواصل بالمكافئ، رقم (٥٩٩١).

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الزكاة، باب في صلة الرحم، رقم (١٦٩٩).

(٣) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب البر والصلة، باب صلة الرحم، رقم (١٩٠٨).

وَأَمَّا تَرْتُبُ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ عَاجِلًا وَالثَّوَابِ وَالْعِقَابِ آجِلًا كَحُسْنِ
الطَّاعَةِ وَقُبْحِ الْمَعْصِيَةِ فَشَرْعِيٌّ فَلَا يَحْكُمُ بِهِ إِلَّا الشَّرْعُ الْمَبْعُوثُ بِهِ
الرُّسُلُ -عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ-.

(تَحْسِينُ لِحُلُقٍ) حُسْنُ الْخُلُقِ هُوَ الْقِيَامُ بِحُقُوقِ الْمُسْلِمِينَ.
وَالْخُلُقُ صُورَةُ الْإِنْسَانِ الْبَاطِنَةِ.

قَالَ فِي الْقَامُوسِ^(١): الْخُلُقُ بِالضَّمِّ وَبِضَمَّتَيْنِ السَّجِيَّةُ وَالطَّبْعُ
وَالْمُرُوءَةُ وَالِدَيْنُ.

وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ^(٢): الْخُلُقُ وَالْخُلُقُ السَّجِيَّةُ، وَقُلَانٌ يَتَخَلَّقُ بِغَيْرِ
خُلُقِهِ أَيْ يَتَكَلَّفُ.

وَفِي النِّهَايَةِ^(٣): الْخُلُقُ بِضَمِّ اللَّامِ وَسُكُونِهَا الدِّينُ وَالطَّبْعُ
وَالسَّجِيَّةُ، وَحَقِيقَتُهُ أَنَّهُ صُورَةُ الْإِنْسَانِ الْبَاطِنَةِ وَهِيَ نَفْسُهُ، وَأَوْصَافُهَا
وَمَعَانِيهَا الْمُخْتَصَّةُ بِهَا بِمَنْزِلَةِ الْخُلُقِ لِصُورَتِهِ الظَّاهِرَةِ وَأَوْصَافُهَا
وَمَعَانِيهَا، وَلَهَا أَوْصَافٌ حَسَنَةٌ وَقَبِيحَةٌ، وَالثَّوَابُ وَالْعِقَابُ يَتَعَلَّقَانِ
بِأَوْصَافِ الصُّورَةِ الْبَاطِنَةِ أَكْثَرَ مَا يَتَعَلَّقَانِ بِأَوْصَافِ الصُّورَةِ الظَّاهِرَةِ،
وَلِذَا تَكَرَّرَتْ الْأَحَادِيثُ فِي مَدْحِ حُسْنِ الْخُلُقِ وَذَمِّ سُوءِهِ.

(و) يَحْسُنُ تَحْسِينُ (لِصُحْبَةٍ) مَنْ يَصْحَبُهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَإِنَّ ذَلِكَ
رُكْنٌ مِنْ أَرْكَانِ الدِّينِ، فَإِنَّ مَعْنَى الدِّينِ سَفَرٌ إِلَى اللَّهِ ﷻ، وَمِنْ أَرْكَانِ

(١) القاموس (ص ٨٨١).

(٢) الصحاح: (٤/١٤٧١).

(٣) النّهاية: (٢/٧٠).

السَّفَرِ حُسْنِ الصُّحْبَةِ فِي مَنَازِلِ السَّفَرِ مَعَ الْمُسَافِرِينَ، وَالْخُلُقِ كُلُّهُمْ مُسَافِرُونَ يَسِيرُ بِهِمُ الْعُمَرُ سِيرَ السَّفِينَةِ بِرَاكِهَا فِي الْبَحْرِ، وَأَقْلُ دَرَجَاتِ حُسْنِ الصُّحْبَةِ كَفُ الْأَذَى عَنْهُمْ، وَهَذَا وَاجِبٌ.

وَفِي الْحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ «الْمُؤْمِنُ مَنْ أَمِنَهُ النَّاسُ، وَالْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ، وَالْمُهَاجِرُ مَنْ هَجَرَ الشُّوْءَ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ عَبْدٌ لَا يَأْمَنُ جَارُهُ بِوَأْتِقَهُ»^(١).

وَفَوْقَ ذَلِكَ أَنْ يَنْفَعَهُمْ وَيُحْسِنَ إِلَيْهِمْ. وَأَعْلَى مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَحْتَمَلَ الْأَذَى مِنْهُمْ، وَيُحْسِنَ مَعَ ذَلِكَ إِلَيْهِمْ، وَهَذِهِ دَرَجَةُ الصَّدِيقِينَ.

وَمِنْ كَلَامِ الْحُكَمَاءِ: مَنْ أَحْسَنَ إِلَى مَنْ أَسَاءَ إِلَيْهِ فَقَدْ أَخْلَصَ لِلَّهِ شُكْرًا، وَمَنْ أَسَاءَ إِلَى مَنْ أَحْسَنَ إِلَيْهِ فَقَدْ اسْتَبَدَلَ نِعْمَةَ اللَّهِ كُفْرًا. وَقَدْ سُئِلَ سَيِّدُنَا الْإِمَامُ أَحْمَدُ عَنْ حُسْنِ الْخُلُقِ فَقَالَ: أَنْ لَا تَغْضَبَ وَلَا تَحْقِدَ^(٢).

وَقَالَ الْحَسَنُ: حُسْنُ الْخُلُقِ الْكَرَمُ وَالْبَذْلَةُ وَالِاحْتِمَالُ^(٣).

(١) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الإيمان، باب أن المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده؛ رقم (٢٦٢٧). وابن ماجه في سننه، كتاب الفتن، باب حرمة دم المؤمن وماله، رقم (٣٩٣٤). والنسائي في سننه، كتاب الإيمان وشرائعه، باب صفة المؤمن، رقم (٤٩٩٥).

(٢) الآداب الشرعية: (٢/٢٠٣).

(٣) الآداب الشرعية: (٢/٢٠٧).

وَعَنْ الشَّعْبِيِّ: الْبِذْلَةُ وَالْعَطِيَّةُ وَالْبِشْرُ الْحُسْنُ. وَكَانَ الشَّعْبِيُّ كَذَلِكَ^(١).

وَعَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ: بَسْطُ الْوَجْهِ وَبَذْلُ الْمَعْرُوفِ وَكَفُّ الْأَذَى^(٢).

وَسُئِلَ سَلَامُ بْنُ مُطِيعٍ عَنْ حُسْنِ الْخُلُقِ فَأَنْشَدَ قَوْلَ الشَّاعِرِ^(٣):

تَرَاهُ إِذَا مَا جِئْتَهُ مُتَهَلِّلًا كَأَنَّكَ تُعْطِيهِ الَّذِي أَنْتَ سَائِلُهُ
فَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِي كَفِّهِ غَيْرُ رُوحِهِ لَجَادَ بِهَا فَلَيَتَّقِيَ اللَّهَ سَائِلُهُ
هُوَ الْبَحْرُ مِنْ أَيِّ النَّوَاحِي أَتَيْتَهُ فَلَجَّتُهُ الْمَعْرُوفُ وَالْبَحْرُ سَاحِلُهُ
وَقَدْ وَرَدَ فِي مَدْحِ حُسْنِ الْخُلُقِ وَدَمَّ سُوءِ الْخُلُقِ عِدَّةُ أَحَادِيثَ
سَنَذْكُرُ مِنْهَا طَرَفًا صَالِحًا.

وَكَانَ نِهَايَةُ هَذَا الْعَالَمِ فِي حُسْنِ الْخُلُقِ نَبِيُّهُ الْمُصْطَفَى ﷺ. وَلِذَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي حَقِّهِ ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [الْفَتْة: ٤] فَمَا بِأَلَك بِمَا يَسْتَعْظُمُهُ الْحَقُّ جَلَّ شَأْنُهُ.

وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ^(٤) عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «سُئِلْتُ عَنْ خُلُقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ كَانَ خُلُقُهُ الْقُرْآنَ» أَيُّ كَانَ مُتَمَسِّكًا بِآدَابِهِ وَأَوَامِرِهِ وَنَوَاهِيهِ وَمَا يَسْتَمِلُ عَلَيْهِ مِنْ مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ وَمَحَاسِنِ الْأُمُورِ ﷺ.

(١) دليل الواعظ إلى أدلة المواعظ: (ص ٢١٠).

(٢) روضة العقلاء: (ص ٦٩).

(٣) الآداب الشرعية: (٢/ ٢٠٣).

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب جامع صلاة الليل، ومن نام عنه أو مرض، رقم (٧٤٦).

وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ ^(١) وَالتِّرْمِذِيُّ ^(٢) عَنِ النَّوَاسِ بْنِ سَمْعَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ
«سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْبِرِّ وَالْإِثْمِ، فَقَالَ: الْبِرُّ حُسْنُ الْخُلُقِ،
وَالْإِثْمُ مَا حَاكَ فِي صَدْرِكَ وَكَرِهْتَ أَنْ يَطَّلَعَ عَلَيْهِ النَّاسُ».

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ ^(٣) وَالتِّرْمِذِيُّ ^(٤) عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ
الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ «لَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاحِشًا وَلَا مُتَفَحِّشًا، وَكَانَ
يَقُولُ: إِنَّ مِنْ خِيَارِكُمْ أَحْسَنَكُمْ أَخْلَاقًا».

وَأَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ ^(٥) وَابْنُ حَبَّانٍ فِي صَحِيحِهِ ^(٦) عَنْ
أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ «مَا شَيْءٌ أَثْقَلُ فِي مِيزَانِ الْمُؤْمِنِ يَوْمَ
الْقِيَامَةِ مِنْ خُلُقٍ حَسَنٍ، وَإِنَّ اللَّهَ يُبْغِضُ الْفَاحِشَ الْبَذِيَّ» قَالَ التِّرْمِذِيُّ
حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَزَادَ فِي رِوَايَةٍ لَهُ «وَإِنَّ صَاحِبَ حُسْنِ الْخُلُقِ لَيَبْلُغُ
بِهِ دَرَجَةً صَاحِبِ الصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ» ^(٧).

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة والآداب، باب تفسير البر والإثم، رقم (٢٥٥٣).

(٢) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الزهد، باب البر والإثم، رقم (٢٣٨٩).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب لم يكن النبي ﷺ فاحشا ولا متفحشا، رقم (٦٠٢٩). ومسلم في صحيحه، كتاب الفضائل، باب كثرة حياته ﷺ، رقم (٢٣٢١).

(٤) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب البر والصلة، باب الفحش والتفحش، رقم (١٩٧٥).

(٥) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب البر والصلة، باب حسن الخلق، رقم (٢٠٠٢).

(٦) أخرجه ابن حبان في صحيحه (٥٦٩٣-١٢/٥٠٦).

(٧) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب البر والصلة، باب حسن الخلق، رقم (٢٠٠٣).

وَأَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ^(١) وَصَحَّحَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي الزُّهْدِ^(٢) وَغَيْرُهُ^(٣) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ «سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَكْثَرِ مَا يُدْخِلُ النَّاسَ الْجَنَّةَ، فَقَالَ: تَقْوَى اللَّهِ وَحُسْنُ الْخُلُقِ. وَسُئِلَ عَنْ أَكْثَرِ مَا يُدْخِلُ النَّاسَ النَّارَ فَقَالَ: الْفُجُورُ وَالْفَرْجُ».

وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ عَنْ جَابِرٍ مَرْفُوعًا «مِنْ أَحَبِّكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مَجْلِسًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَحْسَنُكُمْ أَخْلَاقًا».

وَأَخْرَجَ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا^(٤) وَالطَّبْرَانِيُّ^(٥) وَالْبَزَارُ^(٦) وَأَبُو يَعْلَى^(٧) بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ رَوَاتُهُ ثِقَاتٌ وَاللَّفْظُ لَهُ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ «لَقِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبَا ذَرٍّ فَقَالَ: يَا أَبَا ذَرٍّ أَلَا أَدُلُّكَ عَلَى خَصْلَتَيْنِ هُمَا أَخَفُّ عَلَى الظَّهْرِ وَأَثْقَلُ فِي الْمِيزَانِ مِنْ غَيْرِهِمَا؟ قَالَ بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: عَلَيْكَ بِحُسْنِ الْخُلُقِ وَطُولِ الصَّمْتِ، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا عَمِلَ الْخَلَائِقُ بِمِثْلِهِمَا».

(١) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب البر والصلة، باب حسن الخلق، رقم (٢٠٠٤).

(٢) أخرجه البيهقي في الزهد الكبير (٩٥٥ - ص ٣٤٧).

(٣) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الزهد، باب ذكر الذنوب، رقم (٤٢٤٦).

(٤) أخرجه ابن أبي الدنيا في ذم الكذب (٩١ - ص ٤٧).

(٥) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٧١٠٣ - ٧/١٤٠).

(٦) أخرجه البزار في مسنده البحر الزخار (٧٠٠١ - ١٣/٣٥٩).

(٧) أخرجه أبو يعلى في مسنده (٣٢٩٨ - ٦/٥٣).

ثُمَّ خَصَّ النَّاطِمُ الْوَالِدَيْنِ بِحُسْنِ الْخُلُقِ لَهُمَا وَالصُّحْبَةَ مَعَهُمَا
فَقَالَ:

(وَلَا سِيِّمًا) فَإِنَّ كَلِمَةَ لَا سِيِّمًا تُدْخِلُ مَا بَعْدَهَا فِيهَا قَبْلَهَا بِطَرِيقِ
أَوَّلَى.

(لِلْوَالِدِ) الْمَعْرُوفُ فِي الذِّهْنِ يَعْنِي جِنْسَ الْوَالِدِ فَيَشْمَلُ الْأُمَّ
وَالْأَبَ وَإِنْ عَلَوْا.

(الْمُتَأَكِّدِ) فِي الْقُرْبِ وَالْمُسْتَحَقُّ لِلْبِرِّ، كَمَا أَخْبَرَ الرَّبُّ. فَبِرُّ
الْوَالِدَيْنِ مِنْ أَعْظَمِ الْقُرْبَاتِ، وَعُقُوقُهُمَا مِنْ أَكْبَرِ الْمُوبِقَاتِ كَمَا سَنَذْكُرُهُ
مِنْ الْآيَاتِ الْمُحْكَمَاتِ وَالْآثَارِ الْمُسْنَدَاتِ.

وَرَأَيْتُ فِي عِدَّةٍ نُسَخِ مَكَانَ هَذَا الْبَيْتِ بَدَلَهُ مَا لَفْظُهُ:

وَإِنَّ عُقُوقَ الْوَالِدَيْنِ كَبِيرَةٌ فَبِرُّهُمَا تَبَرُّرٌ وَتُحْمَدُ

(وَإِنَّ عُقُوقَ) أَيِ إِيْذَاءٍ.

(الْوَالِدَيْنِ) تَثْنِيَةُ وَالِدٍ، يُقَالُ عَقَّ وَالِدَهُ. يَعْتَقُهُ عُقُوقًا فَهُوَ عَاقٌ إِذَا
آذَاهُ وَعَصَاهُ وَخَرَجَ عَلَيْهِ وَهُوَ ضِدُّ الْبِرِّ بِهِ، وَأَصْلُهُ مِنَ الْعَقِّ الَّذِي هُوَ
الشَّقُّ وَالْقَطْعُ.

(كَبِيرَةٌ) الْكَبِيرَةُ مِنَ الذُّنُوبِ مَا فِيهِ حَدٌّ فِي الدُّنْيَا أَوْ وَعِيدٌ فِي
الْآخِرَةِ.

وَزَادَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ: أَوْ نَفْيُ إِيْمَانٍ أَوْ لَعْنٌ مُبْعَدٌ^(١).

(١) انظر مجموع الفتاوى: (١١/٦٥٠).

(فَبِرُّهُمَا) أَيِ الْوَالِدَيْنِ وَالْبِرُّ الصَّلَةُ وَالْحَسَنَةُ وَالْخَيْرُ وَالْإِشْبَاعُ فِي الْإِحْسَانِ، فَهُوَ ضِدُّ الْعُقُوقِ. قَالَ فِي الْقَامُوسِ (١).

وَفِي الْمَطَالِعِ (٢): الْبِرُّ اسْمٌ جَامِعٌ لِلْخَيْرِ.

قَالَ: وَبِرُّ الْأَبَوَيْنِ كُلُّهُ مِنَ الصَّلَةِ وَفِعْلُ الْخَيْرِ وَالتَّوَسُّعُ فِيهِ وَاللُّطْفُ وَالطَّاعَةُ.

(تَبَرُّرٌ) أَيِ يَبْرُكُ أَوْلَادُكَ أَوْ أَعَمُّ مِنْ ذَلِكَ جَزَاءٌ لِبِرِّكَ وَالِدَيْكَ، فَإِنَّ مَنْ بَرَّ وَالِدَيْهِ بَرَّهُ أَوْلَادُهُ كَمَا يَأْتِي فِي الْحَبَرِ، وَمَنْ عَقَّهْمَا عَقَّهُ أَوْلَادُهُ جَزَاءً وَفَاقًا.

(وَتُحَمَّدُ) مَجْزُومٌ فِي جَوَابِ الطَّلَبِ وَكُسِرَ لِلْقَافِيَةِ، يَعْنِي تَحْمَدُ فِي الدُّنْيَا بِحُسْنِ الثَّنَاءِ مِنَ الْخُلُقِ وَالْمَالِ الْأَعْلَى، وَتُحَمَّدُ فِي الْآخِرَةِ لَدَى رَبِّ السَّمَوَاتِ الْعُلَى، وَتُحَمَّدُ عَاقِبَةُ بَرِّكَ لَهُمَا فِي الدَّارِ الْآخِرَةِ كَمَا حَصَلَتْ لَكَ بَرَكَتُهُ فِي الْأُولَى.

قَالَ جَلَّ شَأْنُهُ ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَمْرًا أَوْ لَا تَنْهَرُهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾ [الشُّرَاةُ: ٢٣] ﴿وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾ [الشُّرَاةُ: ٢٤] إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ.

(١) القاموس (ص ٣٤٨).

(٢) المطالع على ألفاظ المقنع: (ص ٢٢٨).

وَأَمَّا الْأَخْبَارُ الْمُصْطَفَوِيَّةُ وَالْآثَارُ الْمُحَمَّدِيَّةُ فَهِيَ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُحْضَرَ، فِي مِثْلِ هَذَا الْمُخْتَصَرِ، وَلَكِنْ لَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ طَرَفٍ صَالِحٍ مِنْهَا:

فَفِي الصَّحِيحَيْنِ ^(١) وَغَيْرِهِمَا ^(٢) عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ «سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَيُّ الْعَمَلِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ؟ قَالَ: الصَّلَاةُ فِي وَفْتِهَا. قُلْتُ ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ بَرُّ الْوَالِدَيْنِ. قُلْتُ ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ».

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ ^(٣) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رضي الله عنه قَالَ «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَاسْتَأْذَنَهُ مِنَ الْجِهَادِ فَقَالَ أَحْيٍ وَالِدَاكَ؟ قَالَ نَعَمْ، قَالَ: فِيهِمَا فَبَاهِدْ».

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ ^(٤): «أَقْبَلَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ أَبَايُكَ عَلَى الْهِجْرَةِ وَالْجِهَادِ أَبْتَغِي الْأَجْرَ مِنَ اللَّهِ. قَالَ: فَهَلْ مِنْكَ وَالِدَيْكَ أَحَدٌ حَيٌّ؟ قَالَ: نَعَمْ، بَلْ كِلَاهُمَا حَيٌّ. قَالَ: فَتَبْتَغِي الْأَجْرَ مِنَ اللَّهِ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: فَارْجِعِي إِلَى وَالِدَيْكَ فَأَخْبِرِي صُحْبَتَهُمَا».

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل الصلاة لوقتها، رقم (٥٢٧). ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب كون الإيمان بالله تعالى أفضل الأعمال، رقم (٨٥).

(٢) أخرجه النسائي في سننه، كتاب المواقيت، باب فضل الصلاة لمواقيتها، رقم (٦١٠).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب الجهاد بإذن الأبوين، رقم (٣٠٠٤). ومسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة والآداب، باب بر الوالدين وأنهما أحق به، رقم (٢٥٤٩).

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة والآداب، باب بر الوالدين وأنهما أحق به، رقم (٢٥٤٩).

وَأَخْرَجَ ابْنُ مَاجَهَ أَيضًا ^(١) وَالنَّسَائِيُّ ^(٢) وَاللَّفْظُ لَهُ وَالْحَاكِمُ وَقَالَ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ جَاهِمَةَ «أَنَّ جَاهِمَةَ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَدْتُ أَنْ أَعْزُوَ وَقَدْ جِئْتُ أَنْ أَسْتَشِيرَكَ، فَقَالَ: هَلْ لَكَ مِنْ أُمٍّ؟ قَالَ نَعَمْ، قَالَ: فَالْزَمِهَا فَإِنَّ الْجَنَّةَ عِنْدَ رِجْلِهَا».

وَأَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ ^(٣) وَصَحَّحَهُ وَابْنُ مَاجَهَ ^(٤) عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا آتَاهُ فَقَالَ إِنَّ لِي امْرَأَةً وَإِنَّ أُمِّي تَأْمُرُنِي بِطَلَاقِهَا. فَقَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ «الْوَالِدُ أَوْسَطُ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ، فَإِنْ شِئْتَ فَضَعْ ذَلِكَ الْبَابَ أَوْ احْفَظْهُ».

وَأَخْرَجَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ^(٥) مِنْ طُرُقٍ أَحَدُهَا حَسَنٌ عَنْ مَالِكِ بْنِ عَمْرِو الْقَشِيرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ «مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً مُسْلِمَةً فَهِيَ فِدَاهُ مِنَ النَّارِ، وَمَنْ أَدْرَكَ أَحَدَ وَالِدَيْهِ ثُمَّ لَمْ يُغْفِرْ لَهُ فَأَبْعَدَهُ اللَّهُ» زَادَ فِي رِوَايَةٍ: «وَأَسْحَقُهُ».

وَأَمَّا مَا جَاءَ فِي الْعُقُوقِ وَجُرْمِهِ وَعَظِيمِ قُبْحِهِ وَإِثْمِهِ فَمِنْ ذَلِكَ:

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الجهاد، باب الرجل يغزو وله أبواق، رقم (٢٧٨١).

(٢) أخرجه النسائي في سننه، كتاب الجهاد، باب الرخصة في التخلف لمن له والده، رقم (٣١٠٤).

(٣) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب البر والصلة، باب من الفضل في رضا الوالدين، رقم (١٩٠٠).

(٤) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الأدب، باب بر الوالدين، رقم (٣٦٦٣).

(٥) أخرجه أحمد في مسنده (١٩٠٥٢-٤/٣٤٤).

مَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(١) وَغَيْرُهُ^(٢) عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رضي الله عنه عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ عُقُوقَ الْأُمَّهَاتِ وَوَادَ الْبَنَاتِ، وَمَنْعًا وَهَاتِ، وَكَرِهَ لَكُمْ قِيلَ وَقَالَ: وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ وَإِضَاعَةَ الْمَالِ».

وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ^(٣) وَمُسْلِمٌ^(٤) وَغَيْرُهُمَا^(٥) عَنْ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «أَلَا أُنبِّئُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكِبَائِرِ ثَلَاثًا؟ قُلْنَا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ، وَكَانَ مُتَكِنًا فَجَلَسَ فَقَالَ: أَلَا وَقَوْلُ الزُّورِ وَشَهَادَةُ الزُّورِ، فَمَا زَالَ يُكْرِّرُهَا حَتَّى قُلْنَا لَيْتَهُ سَكَتَ».

وَأَخْرَجَ النَّسَائِيُّ^(٦) وَابْنُ مَرْزُوقٍ^(٧) وَاللَّفْظُ لَهُ بِإِسْنَادَيْنِ جَيِّدَيْنِ وَالْحَاكِمُ^(٨) وَقَالَ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ «ثَلَاثَةٌ لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: الْعَاقُّ لِوَالِدَيْهِ، وَمُذْمِنُ الْخَمْرِ، وَالْمَنَّانُ عَطَاءً. وَثَلَاثَةٌ لَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ: الْعَاقُّ لِوَالِدَيْهِ، وَالْدِّيُوثُ، وَالرَّجُلَةُ مِنَ النِّسَاءِ».

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب عقوق الوالدين من الكبائر، رقم (٥٩٧٥).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الأقضية، باب النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة، رقم (٥٩٣).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الشهادات، باب ما قيل في شهادة الزور، رقم (٢٦٥٤).

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب بيان الكبائر وأكبرها، رقم (٨٧).

(٥) أخرجه أحمد في مسنده (٢٠٤٠١).

(٦) أخرجه النسائي في سننه، كتاب الزكاة، باب المنان بما أعطى، رقم (٢٥٦٢).

(٧) أخرجه البزار في مسنده البحر الزخار (٦٠٥٠-١٢/٢٦٩).

(٨) أخرجه الحاكم في المستدرک (٢٢٦٠-٢/٤٣).

وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ^(١) وَمُسْلِمٌ^(٢) وَأَبُو دَاوُدَ^(٣) وَالتِّرْمِذِيُّ^(٤) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مِنَ الْكَبَائِرِ شَتْمُ الرَّجُلِ وَالِدَيْهِ. قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ وَهَلْ يَشْتُمُ الرَّجُلُ وَالِدَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ يَسُبُّ أَبَا الرَّجُلِ فَيَسُبُّ أَبَاهُ، وَيَسُبُّ أُمَّهُ فَيَسُبُّ أُمَّهُ».

وَأَخْرَجَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ^(٥) وَغَيْرُهُ^(٦) عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ «أَوْصَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِعَشْرِ كَلِمَاتٍ قَالَ: لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ شَيْئًا وَإِنْ قُتِلْتَ وَحُرِّقْتَ، وَلَا تَعْقَنْ وَالِدَيْكَ وَإِنْ أَمَرَكَ أَنْ تَخْرُجَ مِنْ أَهْلِكَ وَمَالِكَ»، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٧٧- وَلَوْ كَانَ ذَا كُفْرٍ وَأَوْجِبَ طَوَعُهُ سَوَى فِي حَرَامٍ أَوْ لِأَمْرٍ مُؤَكَّدٍ (وَلَوْ كَانَ) الْوَالِدُ (ذَا كُفْرٍ) يَعْنِي: وَلَوْ كَانَ الْوَالِدُ كَافِرًا.

قَالَ فِي الْمُسْتَوْعِبِ: فَإِنْ كَانَ الْوَالِدَانِ كَافِرَيْنِ فَلْيَصَاحِبْهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا وَلَا يُطْعِمُهُمَا فِي كُفْرٍ وَلَا مَعْصِيَةِ اللَّهِ. (وَأَوْجِبَ) أَنْتَ اعْتِمَادًا عَلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ. (طَوَعُهُ) أَيِ الْوَلَدِ مِنَ الْأَبِ وَالْأُمِّ.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب لا يسب الرجل والديه، رقم (٥٩٧٣).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب بيان الكبائر وأكبرها، رقم (٩٠).

(٣) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب في بر الوالدين، رقم (٥١٤٣).

(٤) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب البر والصلة، باب عقوق الوالدين، رقم (١٩٠٢).

(٥) أخرجه أحمد في مسنده (٢٣٨/٥-٢٢١٢٨).

(٦) أخرجه الحاكم في المستدرک (٦٨٣٠-٤٤/٤).

قَالَ ابْنُ حَزْمٍ فِي كِتَابِ الْإِجْمَاعِ^(١) : اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ بِرَّ الْوَالِدَيْنِ فَرَضٌ .

وَقَالَ الْقَاضِي فِي الْمَجَرَّدِ^(٢) وَغَيْرِهِ^(٣) : بِرُّ الْوَالِدَيْنِ وَاجِبٌ .
(سِوَى فِي حَرَامٍ) فَلَا طَاعَةَ لَهُمَا عَلَى الْوَلَدِ فِي ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ الْخَلْقَ أَشَدُّ طَاعَةً فَلَا يُعْصَى لِأَجْلِ طَاعَتِهِمَا .

(أَوْ) أَيُّ : وَسِوَى (لِأَمْرِ) مِنْ أُمُورِ الدِّينِ غَيْرٌ وَاجِبٌ إِذَا نَهَاهُ عَنْهُ فَلَا تَجِبُ طَاعَتُهُمَا ، بَلْ عَلَيْهِ أَنْ يُبَادِرَ لِفِعْلِ الْأَمْرِ الْمُؤَكَّدِ عَلَيْهِ وَلَا يَلْتَفِتْ لِنَهْيِهِمَا .

نَعَمْ يَأْخُذُ بِخَاطِرِهِمَا وَلَا يُدَارِيهِمَا

٧٨- كِتَابُ عِلْمٍ لَا يَضُرُّهُمَا بِهِ وَتَطْلِيْقُ زَوْجَاتٍ بِرَأْيٍ مُجَرَّدٍ

(ك) مَا إِذَا نَهَاهُ عَنْ (تَطْلَابِ عِلْمٍ) غَيْرٍ وَاجِبٍ عَلَيْهِ حَيْثُ (لَا يَضُرُّهُمَا) أَيُّ الْوَالِدَيْنِ (بِهِ) أَيُّ بَطْلَبِهِ .

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ بَنُ تَيْمِيَّةَ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِ : وَالَّذِي يَنْتَفِعُ بِهِ الْأَبْوَانِ وَلَا يَضُرُّهُوَ بِطَاعَتِهِمَا فِيهِ قِسْمَانِ :

قِسْمٌ يَضُرُّهُمَا تَرْكُهُ فَهَذَا لَا يُسْتَرَابُ فِي وَجُوبِ طَاعَتِهِمَا فِيهِ ،
بَلْ عِنْدَنَا هَذَا يَجِبُ لِلْجَارِ .

(١) مراتب الإجماع : (ص ١٥٧) .

(٢) الآداب الشرعية : (١/ ٤٣٦) .

(٣) الآداب الشرعية : (١/ ٤٣٦) .

وَقِسْمٌ يَنْتَفِعَانِ بِهِ وَلَا يَضُرُّهُ أَيْضًا يَجِبُ طَاعَتُهُمَا فِيهِ عَلَى مُقْتَضَى
كَلَامِهِ .

فَأَمَّا مَا كَانَ يَضُرُّهُ طَاعَتُهُمَا فِيهِ لَمْ تَجِبْ طَاعَتُهُمَا فِيهِ، لَكِنْ إِنْ
شَقَّ عَلَيْهِ وَلَمْ يَضُرَّهُ وَجَبَ . وَإِنَّمَا لَمْ يُقَيِّدْهُ الْإِمَامُ بَلْ قَالَ بِرُّ الْوَالِدَيْنِ
وَاجِبٌ مَا لَمْ يَكُنْ مَعْصِيَةً لِأَنَّ فَرَائِضَ اللَّهِ تَعَالَى مِنَ الطَّهَارَةِ وَأَرْكَانِ
الصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ تَسْقُطُ بِالضَّرَرِ، فَبِرُّ الْوَالِدَيْنِ لَا يَتَعَدَّى ذَلِكَ، وَعَلَى
هَذَا بَيَّنَّا أَمْرَ التَّمَلُّكِ، فَإِنَّا جَوَّزْنَا لَهُ أَخْذَ مَا لَمْ يَضُرَّهُ، فَأَخْذُ مَنَافِعِهِ
كَأَخْذِ مَالِهِ وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ «أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَيِّكَ»^(١) فَلَا يَكُونُ الْوَلَدُ بِأَكْثَرِ
مِنَ الْعَبْدِ .

ثُمَّ ذَكَرَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رحمته الله أَنَّ نُصُوصَ الْإِمَامِ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ
لَا طَاعَةَ لَهُمَا فِي تَرْكِ الْفَرَضِ، وَهِيَ صَرِيحَةٌ فِي عَدَمِ تَرْكِ الْجَمَاعَةِ،
وَعَدَمِ تَأْخِيرِ الْحَجِّ^(٢) .

وَقَالَ رحمته الله فِي رِوَايَةِ الْحَارِثِ فِي رَجُلٍ تَسَأَلُهُ أُمُّهُ أَنْ يَشْتَرِيَ لَهَا
مِلْحَفَةً لِلخُرُوجِ . قَالَ إِنْ كَانَ خُرُوجُهَا فِي بَابٍ مِنْ أَبْوَابِ الْبِرِّ كَعِيَادَةِ
مَرِيضٍ أَوْ جَارٍ أَوْ قَرَابَةٍ أَوْ لِأَمْرٍ وَاجِبٍ لَا بَأْسَ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ
فَلَا يُعِينُهَا عَلَى الْخُرُوجِ .

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب التجارات، باب ما للرجل من مال ولده، رقم
(٢٢٩١) .

(٢) الآداب الشرعية: (٤٣٦/١) .

وَقِيلَ لَهُ ﷺ إِنَّ أَمْرِي أَبِي بِإِثْنَانِ السُّلْطَانِ لَهُ عَلَيَّ طَاعَةٌ؟
قَالَ: لَا^(١).

وَذَكَرَ أَبُو الْبَرَكَاتِ أَنَّ الْوَالِدَ لَا يَجُوزُ لَهُ مَنَعٌ وَلَدِهِ مِنَ السُّنَنِ
الرَّائِبَةِ^(٢).

قَالَ فِي الْأَدَابِ^(٣): وَمُقْتَضَى هَذَا أَنَّ كُلَّ مَا تَأَكَّدَ شَرْعًا لَا يَجُوزُ
لَهُ مَنَعٌ وَلَدِهِ فَلَا يُطِيعُهُ فِيهِ.

وَقَالَ وَلِذَا ذَكَرَ صَاحِبُ النَّظْمِ لَا يُطِيعُهُمَا فِي تَرْكِ نَفْلِ مُوَكَّدٍ
كَطَلَبِ عِلْمٍ لَا يَضُرُّهُمَا بِهِ.

(و) كَأَمْرِهِمَا لَهُ (بِتَطْلِيقِ زَوْجَاتٍ) لَهُ، أَوْ بَيْعِ أُمَةٍ لَهُ.

(بِرَأْيٍ) أَيِ اعْتِقَادٍ (مُجَرَّدٍ) عَنْ مُسْتَنَدٍ شَرْعِيٍّ.

قَالَ فِي الْقَامُوسِ^(٤): الرَّأْيُ الْإِعْتِقَادُ جَمْعُهُ آرَاءٌ.

قَالَ فِي الْأَدَابِ الْكُبْرَى^(٥): فَإِنْ أَمَرَهُ أَبُوهُ بِطَلَاقِ امْرَأَتِهِ لَمْ
يَجِبْ، ذَكَرَهُ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ. وَسَأَلَ رَجُلٌ الْإِمَامَ ﷺ فَقَالَ إِنَّ
أَبِي يَأْمُرُنِي أَنْ أَطْلُقَ امْرَأَتِي، قَالَ لَا تُطَلِّقْهَا، قَالَ أَلَيْسَ عُمَرُ أَمْرَ ابْنِهِ

(١) الآداب الشرعية: (٤٣٦/١).

(٢) الآداب الشرعية: (٤٣٧/١).

(٣) الآداب الشرعية: (٤٣٧/١).

(٤) القاموس: (ص ١٢٨٦).

(٥) الآداب الشرعية: (٤٤٧/١).

عَبَدَ اللَّهَ أَنْ يُطَلَّقَ امْرَأَتَهُ؟ قَالَ حَتَّى يَكُونَ أَبُوكَ مِثْلَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِطَلَاقٍ ^(١).

قَالَ فِي الْأَدَابِ ^(٢): وَاخْتَارَ أَبُو بَكْرٍ مِنْ أَصْحَابِنَا أَنَّهُ يَجِبُ لِأَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ لِابْنِ عُمَرَ.

وَرُويَ عَنِ الْإِمَامِ ^(٣) أَنَّهُ قَالَ إِذَا أَمَرْتُهُ أُمُّهُ بِالطَّلَاقِ لَا يُعْجِبُنِي أَنْ يُطَلَّقَ، لِأَنَّ حَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ فِي الْأَدَابِ، وَكَذَا نَصَّ عَلَى ذَلِكَ فِي رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى أَنَّهُ لَا يُطَلَّقُ لِأَمْرِ أُمِّهِ.

فَإِنْ أَمَرَهُ الْأَبُ بِالطَّلَاقِ طَلَّقَ إِذَا كَانَ عَدْلًا يَعْنِي الْأَبَ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ^(٤) فِيمَنْ تَأْمَرُهُ أُمُّهُ بِطَلَاقِ امْرَأَتِهِ، قَالَ لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يُطَلِّقَهَا، بَلْ عَلَيْهِ أَنْ يَبْرِّهَا، وَلَيْسَ تَطْلِيقُ امْرَأَتِهِ مِنْ بَرِّهَا. انْتَهَى.

وَقَالَ رَجُلٌ لِلْإِمَامِ ﷺ: لِي جَارِيَةٌ وَأُمِّي تَسْأَلُنِي أَنْ أُبَيْعَهَا، قَالَ تَتَخَوَّفُ أَنْ تَتْبَعَهَا نَفْسُكَ؟ قَالَ نَعَمْ، قَالَ لَا تَبِعْهَا. قَالَ إِنَّهَا تَقُولُ لَا أَرْضَى عَنْكَ أَوْ تَبِعْهَا، قَالَ إِنْ خِفْتَ عَلَى نَفْسِكَ فَلَيْسَ لَهَا ذَلِكَ ^(٥).

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ^(٦): لِأَنَّهُ إِذَا خَافَ عَلَى نَفْسِهِ يَبْقَى إِمْسَاكُهَا وَاجِبًا، أَوْ لِأَنَّ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ ضَرَرًا.

(١) الآداب الشرعية: (٤٤٧/١).

(٢) الآداب الشرعية: (٤٤٧/١).

(٣) الآداب الشرعية: (٤٤٧/١).

(٤) مجموع الفتاوى: (١١٢/٣٣).

(٥) الآداب الشرعية: (٤٤٨/١).

(٦) المستدرك على مجموع الفتاوى: (٦/٥).

وَمَفْهُومٌ كَلَامِهِ إِذَا لَمْ يَخَفْ عَلَى نَفْسِهِ يُطِيعُهَا فِي بَيْعِهَا لِأَنَّهُ لَا ضَرَرَ عَلَيْهِ فِيهِ لَا دِينَاً وَلَا دُنْيَا.

وَقَالَ أَيْضاً ^(١): قَيَّدَ أَمْرَهُ بِبَيْعِ السَّرِيَّةِ إِذَا خَافَ عَلَى نَفْسِهِ لِأَنَّ بَيْعَ السَّرِيَّةِ لَيْسَ بِمَكْرُوهٍ وَلَا ضَرَرَ عَلَيْهِ فِيهِ فَإِنَّهُ يَأْخُذُ الثَّمَنَ بِخِلَافِ الطَّلَاقِ. فَإِنَّهُ مُضِرٌّ فِي الدِّينِ وَالْدُّنْيَا، وَأَيْضًا فَإِنَّهُ يُتَّهَمُ فِي الطَّلَاقِ مَا لَا يُتَّهَمُ فِي بَيْعِ السَّرِيَّةِ.

وَالْمُعْتَمَدُ عَدَمُ وَجُوبِ طَاعَةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَبْوَيْنِ فِي طَلَاقِ زَوْجَتِهِ لِقَوْلِهِ -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ-: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ» ^(٢) وَطَلَاقُ زَوْجَاتِهِ بِمَجَرَّدِ هَوَىٰ ضَرَرٍ بِهَا وَبِهِ.

وَأَمَّا طَاعَتُهُمَا فِي تَرْكِ مَا هُوَ مَسْنُونٌ فَلَا فَيْسُ وَجُوبُهَا، وَيَنْبَغِي لَهُمَا أَنْ لَا يَنْهَيَاهُ عَمَّا هُوَ مَنْدُوبٌ.

وَقَدْ قَالَ الْإِمَامُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي رِوَايَةِ هَارُونَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ فِي غَلَامٍ يَصُومُ وَأَبَوَاهُ يَنْهَيَانِهِ عَنِ الصَّوْمِ: مَا يُعْجِبُنِي أَنْ يَصُومَ إِذَا نَهَاهُ، وَلَا أَحَبُّ أَنْ يَنْهَاهُ، يَعْنِي: عَنِ التَّطَوُّعِ ^(٣).

وَقَالَ فِي رِوَايَةِ يُوسُفَ بْنِ مُوسَى ^(٤): إِذَا أَمَرَهُ أَبَوَاهُ أَنْ لَا يُصَلِّيَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةَ، قَالَ: يُدَارِيهِمَا وَيُصَلِّي.

(١) المستدرک علی مجموع الفتاوی: (٦/٥).

(٢) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الأحكام، باب من بنى في حقه ما يضر بجاره، رقم (٢٣٤٠).

(٣) الآداب الشرعية: (٤٣٣/١).

(٤) الآداب الشرعية: (٤٣٣/١).

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَام^(١): فِي الصَّوْمِ كُرِهَ الْإِبْتِدَاءُ فِيهِ إِذَا نَهَيْاهُ
وَاسْتَحَبَّ الْخُرُوجُ مِنْهُ، وَأَمَّا الصَّلَاةُ فَقَالَ: يُدَارِيهِمَا وَيُصَلِّي. انْتَهَى.

قَالَ تَلْمِيزُهُ فِي الْأَدَابِ الْكُبْرَى^(٢): وَقَدْ نَصَّ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
عَلَى خُرُوجِهِ مِنْ صَلَاةِ النَّفْلِ إِذَا سَأَلَهُ أَحَدٌ وَالِدِيهِ. ذَكَرَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ.
وَقَالَ فِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ بْنُ حَمَادٍ الْمُقْرِي فِي الرَّجُلِ يَأْمُرُهُ وَالِدُهُ
بَأَنْ يُؤَخَّرَ الصَّلَوَاتِ لِيُصَلِّي بِهِ، قَالَ: يُؤَخَّرُهُمَا^(٣).

قَالَ الْقَاضِي فِي الْجَامِعِ الْكَبِيرِ^(٤): فَلَوْ كَانَ تَأْخِيرُهَا يُفْضِي إِلَى
خُرُوجِ الْوَقْتِ لَمْ يَجْزُ؛ لِأَنَّهُ قَالَ فِي رِوَايَةِ أَبِي طَالِبٍ فِي الرَّجُلِ يَنْهَاهُ
أَبُوهُ عَنِ الصَّلَاةِ فِي جَمَاعَةٍ قَالَ لَيْسَ لَهُ طَاعَتُهُ فِي الْفَرَضِ.

وَقَالَ الْقَاضِي أَيْضًا فِي التَّعْلِيقِ^(٥) عَنْ رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ بْنُ حَمَادٍ فَقَدْ
أَمَرَ بِطَاعَةِ أَبِيهِ فِي تَأْخِيرِ الصَّلَاةِ وَتَرْكِ فَضِيلَةِ أَوَّلِ الْوَقْتِ. وَالْوَجْهُ فِيهِ
أَنَّهُ قَدْ نُدِبَ إِلَى طَاعَةِ أَبِيهِ فِي تَرْكِ النَّفْلِ وَصَلَاةِ النَّفْلِ وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ
قُرْبَةً وَطَاعَةً.

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي رَجُلٍ يَصُومُ تَطَوُّعًا فَسَأَلَهُ أَبُوهُ
أَوْ أَحَدُهُمَا أَنْ يُفْطِرَ لَهُ أَجْرُ الْبِرِّ وَالصَّوْمِ إِذَا أَفْطَرَهُ^(٦).

(١) الآداب الشرعية: (١/٤٣٣).

(٢) الآداب الشرعية: (١/٤٣٣).

(٣) الآداب الشرعية: (١/٤٣٤).

(٤) الآداب الشرعية: (١/٤٣٤).

(٥) الآداب الشرعية: (١/٤٣٤).

(٦) الآداب الشرعية: (١/٤٣٤).

وَقَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ ^(١) : وَإِنْ كَانَ لَهُ أَبَوَانِ يَأْمُرَانِهِ بِالتَّزْوِجِ أَمَرْتُهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ أَوْ كَانَ شَابًّا يَخَافُ عَلَى نَفْسِهِ الْعَنْتَ أَمَرْتُهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ .

وَقَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ مُوَفَّقُ الدِّينِ فِي حَجِّ التَّطَوُّعِ ^(٢) : إِنَّ لِلْوَالِدِ مَنَعَ الْوَلَدِ مِنَ الْخُرُوجِ إِلَيْهِ لِأَنَّ لَهُ مَنَعَهُ مِنَ الْغَزْوِ وَهُوَ مِنْ فُرُوضِ الْكِفَايَاتِ فَالتَّطَوُّعُ أَوْلَى .

وَقَالَ فِي مَسْأَلَةٍ ^(٣) : لَا يُجَاهِدُ مَنْ أَبَوَاهُ مُسْلِمَانِ إِلَّا بِإِذْنِهِمَا يَعْنِي تَطَوُّعًا وَأَنَّ ذَلِكَ يُرَوَى عَنْ عُمَرَ وَعُثْمَانَ، وَأَنَّهُ قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَسَائِرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَاسْتَدَلَّ بَعْدَهُ أَحَادِيثٌ ثُمَّ قَالَ : وَلِأَنَّ ذَلِكَ فَرَضٌ عَيْنٍ وَالْجِهَادُ فَرَضٌ كِفَايَةٍ، وَفَرَضُ الْعَيْنِ مُقَدَّمٌ فَإِنْ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ الْجِهَادُ سَقَطَ إِذْنُهُمَا، وَكَذَلِكَ كُلُّ فَرَائِضِ الْأَعْيَانِ وَكَذَا كُلُّ مَا وَجَبَ كَالْحَجِّ وَصَلَاةِ الْجَمَاعَةِ وَالْجُمُعِ وَالسَّفَرِ لِلْعِلْمِ الْوَاجِبِ لِأَنَّهَا فَرَضٌ عَيْنٍ فَلَمْ يُعْتَبَرْ إِذْنُ الْأَبَوَيْنِ فِيهَا كَالصَّلَاةِ .

وظَاهِرُ هَذَا التَّغْلِيلِ اعْتِبَارُ إِذْنِهِمَا فِي التَّطَوُّعِ كَمَا نَقُولُهُ فِي الْجِهَادِ وَهُوَ غَرِيبٌ، وَالْمَعْرُوفُ اخْتِصَاصُ الْجِهَادِ بِهَذَا الْحُكْمِ . قَالَهُ فِي الْأَدَابِ .

(١) الآداب الشرعية : (١/ ٤٣٤) .

(٢) الآداب الشرعية : (١/ ٤٣٤) .

(٣) الآداب الشرعية : (١/ ٤٣٤) .

قَالَ^(١): وَالْمُرَادُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يُسَافِرُ لِمُسْتَحَبٍّ إِلَّا بِإِذْنِهِ كَسَفَرِ الْجِهَادِ، وَأَمَّا مَا يَفْعَلُهُ فِي الْحَضَرِ كَالصَّلَاةِ النَّافِلَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ فَلَا يُعْتَبَرُ فِيهِ إِذْنُهُ وَلَا أَظُنُّ أَحَدًا يَعْتَبِرُهُ وَلَا وَجَهَ لَهُ وَالْعَمَلُ عَلَى خِلَافِهِ.

قَالَ^(٢): وَيَتَوَجَّهُ أَنْ يُرَادَ بِالسَّفَرِ مَا فِيهِ خَوْفٌ كَالْجِهَادِ مَعَ أَنَّهُ يُرَادُ بِهِ الشَّهَادَةُ، وَمِثْلُهُ الدُّخُولُ فِيمَا يَخَافُ مِنْهُ فِي الْحَضَرِ كإِظْفَاءِ حَرِيقٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ أَنْتَهَى.

وَالْمُرَادُ مَا لَمْ يَتَّعَيْنَ عَلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَلَمَّا ذَكَرَ النَّاطِمُ وَجُوبَ بِرِّ الْوَالِدَيْنِ وَحَذَرَ مِنْ عُقُوبَتِهِمَا أَعْقَبَ ذَلِكَ بِالتَّوَصِيَةِ بِحُسْنِ الصُّحْبَةِ إِلَى أَصْحَابِهِمَا بَعْدَ مَوْتِهِمَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ بَرِّهِمَا فَقَالَ:

٧٩- وَأَحْسِنَ إِلَى أَصْحَابِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ فَهَذَا بَقَايَا بَرِّهِ الْمُتَعَوِّدِ

(وَأَحْسِنَ) بِالْمَوَدَّةِ وَتَحْسِينِ الْأَخْلَاقِ وَحُسْنِ الصُّحْبَةِ وَلَيْنِ الْجَانِبِ وَإِطْلَاقِ الْوَجْهِ وَحُسْنِ الْبَشَاشَةِ.

(إِلَى أَصْحَابِهِ) أَيُّ الْوَالِدِ سِوَاءِ كَانَ الْأَبُ أَوْ الْأُمُّ بِأَنْ يُكْرِمَ صُويِّجَاتِهَا.

(١) الآداب الشرعية: (١/٤٣٥).

(٢) الآداب الشرعية: (١/٤٣٥).

(بَعْدَ مَوْتِهِ) أَيُّ وَالِدِهِ، وَلَعَلَّ هَذَا الْقَيْدَ أَغْلَبَنِي فَيُحْسِنُ إِلَى أَصْحَابِهِ
وَلَوْ حَيًّا، لَكِنْ لَمَّا كَانَ الْأَغْلَبُ إِنَّمَا يَحْتَاجُونَهُ بَعْدَ وَفَاةِ وَالِدِهِ قَيْدُوهُ
بِكُونِهِ بَعْدَ الْمَوْتِ.

(فَهَذَا) أَيُّ إِحْسَانِكَ إِلَى أَصْحَابِ وَالِدِكَ.

(بَقَايَا) أَيُّ كَمَالِ (بِرِّهِ مِنْكَ)، فَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَلَيْسَ بِرُّكَ لَهُ كَامِلًا
بَلْ عَلَيْكَ الْإِحْسَانُ لِأَصْحَابِ وَالِدِكَ لِكَمَالِ بِرِّهِ (الْمُتَعَوِّدِ) مِنْكَ يَعْني
الْمُعْتَادَ.

وَفِي بَعْضِ النُّسخِ (الْمُتَزَوِّدِ) يَعْني الْمُتَّخِذَ زَادًا لِكُونَ ذَلِكَ صَدَرَ
مِنْكَ وَوَالِدُكَ فِي دَارِ الْبَرْزَخِ، فَكَأَنَّكَ أَرْسَلْتَهُ زَادًا لَهُ أَحْوَجَ مَا هُوَ إِلَيْهِ،
وَذَلِكَ لِمَا أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ ^(١) وَابْنُ مَاجَهَ ^(٢) عَنْ أَبِي أُسَيْدٍ مَالِكِ بْنِ
رَبِيعَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ «بَيْنَا نَحْنُ جُلُوسٌ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا جَاءَهُ رَجُلٌ مِنْ
بَنِي سَلَمَةَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ بَقِيَ مِنْ بَرِّ أَبِي شَيْءٍ أَبْرَهُمَا بِهِ بَعْدَ
مَوْتِهِمَا؟ قَالَ نَعَمْ الصَّلَاةُ عَلَيْهِمَا، وَالِاسْتِغْفَارُ لَهُمَا، وَإِنْفَاذُ عَهْدِهِمَا مِنْ
بَعْدِهِمَا، وَصَلَّةُ الرَّحِمِ الَّتِي لَا تُوصَلُ إِلَّا بِهِمَا، وَإِكْرَامُ صَدِيقِهِمَا».

وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ ^(٣) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَعْرَابِ لَقِيَهُ بِطَرِيقِ مَكَّةَ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب في بر الوالدين، رقم (٥١٤٤).

(٢) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الأدب، باب صل من كان أبوك يصل، رقم
(٣٦٦٤).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة والآداب، باب صلة أصدقاء الأب
والأم ونحوهما، رقم (٢٥٥٢).

وَحَمَلَهُ عَلَى حِمَارٍ كَانَ يَرْكَبُهُ وَأَعْطَاهُ عِمَامَةً كَانَتْ عَلَى رَأْسِهِ. قَالَ ابْنُ دِينَارٍ: فَقُلْنَا أَصْلَحَكَ اللَّهُ إِنَّهُمْ الْأَعْرَابُ وَهُمْ يَرْضُونَ بِالْيَسِيرِ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ إِنَّ أَبَا هَذَا كَانَ وَدًّا لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «وَلِإِنَّ أَبَرَ الْبِرِّ صَلََةُ الْوَلَدِ أَهْلَ وَدِّ أَبِيهِ».

وَقَالَ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي الرَّوَادِ^(١): إِذَا كَانَ الرَّجُلُ بَارًّا بِأَبَوَيْهِ فِي حَيَاتِهِمَا ثُمَّ لَمْ يَفِ بَعْدَ مَوْتِهِمَا بِنُدُورِهِمَا وَلَمْ يَقْضِ دُيُونَهُمَا كُتِبَ عِنْدَ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَاقِبًا. وَإِذَا كَانَ لَمْ يَبْرِهْمَا وَأَوْفَى بِنُدُورِهِمَا وَقَضَى دُيُونَهُمَا كُتِبَ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى بَارًّا. ذَكَرَهُ الْحَجَّائِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ.

وَلَمَّا أَنهَى الْكَلَامَ عَلَى حُقُوقِ الْوَالِدَيْنِ ذَكَرَ شَذْرَةً مِنْ أَحْكَامِ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ فَقَالَ:

٨٠- وَيُكْرَهُ فِي الْحَمَامِ كُلُّ قِرَاءَةٍ وَذِكْرُ لِسَانٍ وَالسَّلَامُ لِمُبْتَدِي (وَيُكْرَهُ) كَرَاهَةً تَنْزِيهِ (فِي) دَاخِلِ (الْحَمَامِ) وَمَا يَتَّبَعُهُ فِي بَيْعٍ مِنَ الْمُسْلَخِ وَالسَّطْحِ وَالْقَمِيمِ.

(كُلُّ قِرَاءَةٍ) لِقُرْآنٍ فِي الْمَنْصُوصِ عَلَى الْأَصَحِّ صِيَانَةً لَهُ، وَرَوَاهُ سَعِيدٌ عَنْ عَلِيٍّ وَحَكَاهُ الْإِمَامُ ابْنُ عَقِيلٍ عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عُمَرَ^(٢). قَالَ فِي شَرْحِ الْكَبِيرِ^(٣) وَلَمْ يَكْرَهُهُ النَّخَعِيُّ وَمَالِكٌ.

(١) شرح منظومة الآداب للحجاوي: (١٦٦).

(٢) الآداب الشرعية: (٢٩١/٢).

(٣) الشرح الكبير: (٢٣٢/١).

وَمَفْهُومُ قَوْلِهِ: كُلُّ قِرَاءَةٍ، يَعْنِي: كَثِيرَهَا وَقَلِيلَهَا، وَمِثْلُ الْحَمَامِ جَمِيعُ الْمَحَالِّ الْقَدَرَةِ..

(و) يُكْرَهُ فِي الْحَمَامِ أَيْضًا كُلُّ (ذِكْرِ لِسَانٍ) أَيُّ كُلِّ ذِكْرٍ مِنْ أَذْكَارِ اللَّهِ حَيْثُ كَانَ اللِّسَانُ، بِخِلَافِ ذِكْرِ الْقَلْبِ فَإِنَّهُ لَا يُكْرَهُ، وَهَذَا إِحْدَى الرُّوَايَتَيْنِ.

وَالْمُعْتَمَدُ عَدَمُ الْكَرَاهَةِ جَزَمَ بِهِ فِي الْإِفْنَاعِ ^(١) وَغَيْرِهِ ^(٢)؛ لِأَنَّ ذِكْرَ اللَّهِ تَعَالَى فِي كُلِّ مَكَانٍ حَسَنٌ مَا لَمْ يَرِدْ الْمَنْعُ مِنْهُ. وَرُوِيَ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دَخَلَ حَمَامًا فَقَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. «وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَذْكُرُ اللَّهَ عَلَى كُلِّ أَحْيَانِهِ» ^(٣).

(و) يُكْرَهُ فِي الْحَمَامِ أَيْضًا (السَّلَامُ) حَيْثُ كَانَ (لِمُبْتَدئٍ) يَعْنِي يُكْرَهُ ابْتِدَاءُ السَّلَامِ فِي الْحَمَامِ خِلَافًا لِمَا فِي الْمَغْنِيِّ ^(٤). وَأَمَّا الرَّدُّ فَمُبَاحٌ هُنَا.

قَالَ فِي الشَّرْحِ الْكَبِيرِ ^(٥): الْأَوَّلَى جَوَازُهُ مِنْ غَيْرِ كَرَاهَةٍ لِعُمُومِ قَوْلِهِ ﷺ «أَفْشُوا السَّلَامَ بَيْنَكُمْ» ^(٦)، وَلِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ فِيهِ نَصٌّ، وَالْأَشْيَاءُ عَلَى الْإِبَاحَةِ.

(١) الإفناع: (٢٣٨/١).

(٢) الشرح الكبير: (٢٣٢/١).

(٣) الآداب الشرعية: (٣٢٨/٢).

(٤) المغني: (١٧٠/١).

(٥) الشرح الكبير: (٢٣٢/١).

(٦) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب بيان أنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون وأن محبة المؤمنين من الإيمان وأن إفشاء السلام سببا لحصولها، رقم (٥٤).

وَفِي الْأَدَابِ ^(١): لَا يُسَلَّمُ وَلَا يَرُدُّ عَلَى مُسْلِمٍ.

وَتَوَسَّطَ الْحَجَّائِيُّ كَالنَّاطِمِ فِي شَرْحِ الْمُنْظُومَةِ فَكَّرَهُ الْإِبْتِدَاءَ دُونَ الرَّدِّ، وَهُوَ ظَاهِرُ الْإِقْنَاعِ ^(٢) وَالْمُنْتَهَى وَغَيْرَهُمَا ^(٣) خِلَافًا لِمَا قَدَّمَهُ الشَّيْخُ م ص، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٨١- وَرَفْعُكَ صَوْتًا بِالْدُّعَاءِ أَوْ مَعَ الدُّعَاءِ حِينَ الْحَرْبِ حِينَ التَّشَدُّدِ

(و) يُكْرَهُ تَنْزِيهًا (رَفْعُكَ) أَيُّهَا الدَّاعِي (صَوْتًا).

(بِالدُّعَاءِ) مُتَعَلِّقٌ بِرَفْعِكَ مُطْلَقًا. نَعَمْ يَجْهَرُ إِمَامٌ بِالدُّعَاءِ بِالْقُنُوتِ.

وَقَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ يَجْهَرُ مُنْفَرِدًا نَصًّا، وَقِيلَ وَمَأْمُومٌ.

وَزَاهِرٌ كَلَامُ جَمَاعَةِ الْإِمَامِ فَقَطْ.

وَالَّذِي جَزَمَ بِهِ فِي الْإِقْنَاعِ ^(٤) الْجَهْرُ لِلْإِمَامِ وَالْمُنْفَرِدِ. ثُمَّ قَالَ:

وَقِيَاسُ الْمَذْهَبِ يُخَيِّرُ الْمُنْفَرِدَ فِي الْجَهْرِ وَعَدَمِهِ كَالْقِرَاءَةِ.

قَالَ الْمَرْوُزِيُّ ^(٥): سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: يَنْبَغِي أَنْ يُسِرَّ دُعَاءَهُ

لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافُتْ بِهَا﴾ [الْإِسْرَاءُ: ١١٠] قَالَ هَذَا فِي

الدُّعَاءِ.

(١) الْأَدَابُ الشَّرْعِيَّةُ: (٣/٣٢٢).

(٢) الْإِقْنَاعُ: (١/٢٣٨).

(٣) مَطَالِبُ أَوْلَى النِّهْيِ: (١/١٨٧).

(٤) الْإِقْنَاعُ: (١/١٤٥).

(٥) الْأَدَابُ الشَّرْعِيَّةُ: (٢/٢٧٢).

(أَوْ) أَيُّ وَيُكْرَهُ رَفْعُكَ الصَّوْتِ (مَعَ الْجِنَازَةِ) بِفَتْحِ الْجِيمِ وَكَسْرِهَا اسْمٌ لِلْمَيِّتِ وَالسَّرِيرِ، وَقِيلَ لِلْمَيِّتِ بِالْفَتْحِ وَلِلسَّرِيرِ بِالْكَسْرِ، وَقِيلَ بِالْعَكْسِ كَمَا فِي الْمَطَالِعِ.

(أَوْ) أَيُّ وَيُكْرَهُ رَفْعُ الصَّوْتِ بِالْدُّعَاءِ (فِي الْحَرْبِ) لِلْعَدُوِّ (حِينَ) أَيُّ وَقْتُ (التَّشَدُّدِ) أَيُّ اشْتِدَادِ الْقِتَالِ.

قَالَ الْمَرْوُذِيُّ^(١): سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: وَكَانَ يُكْرَهُ أَنْ يَرْفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ بِالْدُّعَاءِ لَا سِيَّمَا عِنْدَ شِدَّةِ الْحَرْبِ، وَحَمْلِ الْجِنَازَةِ وَالْمَشْيِ بِهَا.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ^(٢): يُكْرَهُ رَفْعُ الصَّوْتِ مَعَ الْجِنَازَةِ وَلَوْ بِالْقُرْآنِ اتِّفَاقًا. انْتَهَى.

وَحَرَّمَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْحَنَفِيَّةِ، وَقَالَ: الْقَائِلُ مَعَ الْجِنَازَةِ اسْتَغْفَرُوا لَهُ وَنَحَوُهُ بِدُعَاةٍ عِنْدَ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(٣).

٨٢- وَنَقُطُ وَشَكْلٌ فِي مَقَالٍ لِمُصْحَفٍ وَلَا تَكْتُبَنَّ فِيهِ سِوَاهُ وَحَدِّدْ

(و) يُكْرَهُ فِي رِوَايَةٍ مَرْجُوحَةٍ.

(نَقَطُ) الْمُصْحَفِ. يُقَالُ: نَقَطَهُ وَنَقَطَهُ أَعْجَمَهُ، وَالِاسْمُ النُّقْطَةُ

بِالضَّمِّ، وَالْجَمْعُ نَقَطٌ كَصُرِدٍ وَنِقَاطٍ كَكِتَابٍ.

(١) الآداب الشرعية: (٢/٢٧٢).

(٢) مجموع الفتاوى: (٢٤/٢٩٣).

(٣) الفروع لابن مفلح: (٣/٣٧٠).

(و) كَذَا يُكْرَهُ (شَكْلٌ) جَمْعُ شَكْلَةٍ يُقَالُ: شَكَلَ الْكِتَابَ أَيَّ أَعْجَمَهُ
كَأَشْكَلَهُ كَأَنَّهُ أَزَالَ عَنْهُ الْإِشْكَالَ.

(فِي مَقَالٍ) أَيَّ قَوْلٍ.

(لِمُصَحَّفٍ) بِتَثْلِيثِ الْمِيمِ، وَالضَّمُّ أَشْهَرُ مَا خُوذَ مِنْ أَصْحَفٍ
بِالضَّمِّ أَيَّ جُعِلَتْ فِيهِ الصُّحُفُ جَمْعُ صَحِيفَةٍ الْكِتَابُ.

وَفِي الْأَدَابِ الْكُبْرَى^(١): الصَّحِيفَةُ الْكِتَابُ، وَالْجَمْعُ صُحُفٌ
وَصَحَائِفٌ.

قَالَ فِي الْأَدَابِ الْكُبْرَى^(٢): فِي كَرَاهَةِ نَقْطِ الْمُصَحَّفِ وَشَكْلِهِ
وَكِتَابَةِ الْأَحْمَاسِ وَالْأَعْشَارِ وَأَسْمَاءِ السُّورِ وَعَدَدِ الْآيَاتِ رِوَايَتَانِ، وَمِثْلُ
ذَلِكَ كِتَابَةُ الْأَجْزَاءِ وَالْأَحْزَابِ وَالْأَرْبَاعِ وَالْأَثْمَانِ وَمَكِّيَّةٍ وَمَدَنِيَّةٍ فَقِيلَ:
يُكْرَهُ، وَهِيَ اخْتِيَارُ النَّازِمِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مُحَدَّثٌ وَلِأَنَّهُ إِذَا جُرِّدَ لَا يَكُونُ
فِيهِ إِلَّا كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى الَّذِي نَزَّلَهُ عَلَى رَسُولِهِ، وَبِهِ قَالَ الشَّعْبِيُّ
وَالنَّحَعِيُّ. وَعَنْهُ مُسْتَحَبُّ نَقْطُهُ.

قَالَ ابْنُ حَمْدَانَ^(٣): وَمِثْلُهُ شَكْلُهُ، وَيُكْرَهُ التَّعْشِيرُ يَعْنِي وَنَحْوَهُ.
وَعَنْهُ لَا بَأْسَ بِهِ.

(١) الْأَدَابِ الشَّرْعِيَّةُ: (١٦٢/٢).

(٢) الْأَدَابِ الشَّرْعِيَّةُ: (٢٨٣/٢).

(٣) الْأَدَابِ الشَّرْعِيَّةُ: (٢٨٣/٢).

وَالْمَذْهَبُ عَدَمُ الْكَرَاهَةِ، جَزَمَ بِهِ فِي الْإِقْتِنَاعِ ^(١) وَغَيْرِهِ ^(٢)؛ لِأَنَّ ذَلِكَ صِيَانَةٌ لَهُ عَنِ اللَّحْنِ وَالتَّصْحِيفِ، وَأُجِيبَ عَنِ الْقَوْلِ بِالْكَرَاهَةِ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ خَوْفًا مِنَ التَّغْيِيرِ وَقَدْ أُمِنَ الْآنَ، وَلَا يُمْنَعُ لِكَوْنِهِ مُحَدَّثًا فَإِنَّ مِنَ الْمُحَدَّثَاتِ مَا هُوَ حَسَنٌ بَلْ وَوَاجِبٌ كَتَصْنِيفِ كُتُبِ الْعِلْمِ. فَعَلِمَ أَنَّ مَا ذَكَرَهُ النَّاطِمُ مِمَّا ذَكَرْنَا.

وَمِنْ قَوْلِهِ (وَلَا تَكْتُبُنِ) نَهْيُ كَرَاهَةٍ.

(فِيهِ) أَيِ الْمُصْحَفِ، أَيِ: (سِوَاهُ) أَيِ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ مِمَّا ذَكَرْنَا مِنْ الْأَجْزَاءِ وَالْأَحْزَابِ وَالْأَنْصَافِ وَالْأَرْبَاعِ وَالْأَثْمَانِ مَرْجُوحٌ، وَيَتَخَرَّجُ عَلَى ذَلِكَ كُتُبُ السَّجْدَةِ فِي هَامِشِ الْمُصْحَفِ وَرُمُوزِ الْقُرَّاءِ وَأَسْمَائِهِمْ، وَيَنْبَغِي أَنْ يُمَيِّزَ ذَلِكَ بِاخْتِلَافِ الْخَطِّ بِأَنْ يَكْتُبَ ذَلِكَ جَمِيعَهُ بِالْحَبْرِ الْأَحْمَرِ وَنَحْوِهِ.

(وَحَدِّدْ) عَلَى ذَلِكَ فَلَا تُبَحِّثْ الْكِتَابَةَ فِي الْمُصْحَفِ الْكَرِيمِ سِوَى الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ بَلْ كُرِهَ ذَلِكَ، وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّهُ مَرْجُوحٌ.

نَعَمْ يَحْرُمُ مُخَالَفَةُ خَطِّ مُصْحَفِ عُثْمَانَ رضي الله عنه فِي وَائٍ وَيَاءٍ وَأَلْفٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ، نَصَّ عَلَيْهِ.

(١) الإقناع: (٤١/١).

(٢) الفروع: (٢٤٩/١).

٨٣- وَغَيْرِ بَغِيرِ الْأَسْوَدِ الشَّيْبِ وَابْقِهِ وَلِلْقَزَعِ اُخْرَهُ ثُمَّ تَدْلِيسَ نَهْدِ

(وَعَيْرٍ) أَنْتَ اسْتَحْبَابًا (بَغَيْرٍ) الْخِضَابِ (الْأَسْوَدِ الشَّيْبِ).

فَيَسُنُّ خِضَابُ الشَّيْبِ بِالْحِنَاءِ وَالْكَتَمِ بِفَتْحِ الْكَافِ وَالتَّاءِ الْمُشَدَّدَةِ وَالْمَشْهُورُ التَّخْفِيفُ كَمَا فِي نَهَايَةِ ابْنِ الْأَثِيرِ، هُوَ نَبْتُ يُخَلَطُ مَعَ الْوَسْمَةِ وَيُضْبَعُ بِهِ الشَّعْرُ. وَقِيلَ هُوَ الْوَسْمَةُ.

وَفِي الْحَدِيثِ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يَضْبَعُ بِالْكَتَمِ ^(١).

قَالَ فِي النَّهَايَةِ ^(٢): وَيُشَبَّهُ أَنْ يُقَالَ اسْتِعْمَالُ الْكَتَمِ مُفْرَدًا عَنْ الْحِنَاءِ، فَإِنَّ الْحِنَاءَ إِذَا خُضِبَ بِهِ مَعَ الْكَتَمِ جَاءَ أَسْوَدَ وَقَدْ صَحَّ النَّهْيُ عَنْ السَّوَادِ.

قَالَ: وَلَعَلَّ الْحَدِيثَ بِالْحِنَاءِ أَوْ الْكَتَمِ عَلَى التَّخْيِيرِ، وَلَكِنَّ الرِّوَايَاتِ عَلَى اخْتِلَافِهَا بِالْحِنَاءِ وَالْكَتَمِ. انْتَهَى.

وَفِي لُغَةِ الْإِقْنَاعِ ^(٣): الْكَتَمُ يَفْتَحَتَيْنِ نَبْتُ فِيهِ حُمْرَةٌ يُخَلَطُ بِالْوَسْمَةِ وَيُخْتَضَبُ بِهِ لِلْسَّوَادِ وَقَدْ قِيلَ هُوَ الْوَسْمَةُ. وَفِي كُتُبِ الطَّبِّ ^(٤): الْكَتَمُ مِنْ نَبَاتِ الْجِبَالِ وَرَفُهُ كَوَرَقِ الْآسِ يُخَضَّبُ بِهِ مَدْفُوقًا وَلَهُ ثَمَرٌ قَدْرُ

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢٥٥١٨-٢٤٧/٨).

(٢) النهاية (١٥٠/٤).

(٣) المصباح: (٥٢٥/٢).

(٤) المصباح: (٥٢٥/٢).

الْفِلْفِلُ، وَيَسْوَدُّ إِذَا نُضِحَ، وَقَدْ يُعْتَصَرُ مِنْهُ دُهْنٌ يُسْتَصْبَحُ بِهِ فِي الْبَوَادِي. انْتَهَى.

وَالْحِنَاءُ - بِالْمَدِّ وَالتَّشْدِيدِ - : شَجَرٌ مَعْرُوفٌ وَهُوَ جَمْعٌ وَاحِدُهُ حِنَاءَةٌ.

وَقَالَ الْفَرَّاءُ^(١) : جَمْعُ الْحِنَاءِ حِنَاتٌ بِالْكَسْرِ، يُقَالُ: حِنَاتُ رَأْسِي مَهْمُوزًا وَحِنَاءٌ تَحْنِيًا وَتَحْنِيَةً.

وَالْإِرْنَاءُ بِضَمِّ التَّحْتِيَّةِ وَفَتْحِ الرَّاءِ مَمْدُودَةٌ، يُقَالُ يَرْنَأُ أَيُّ صَبَغَ بِالْإِرْنَاءِ وَهُوَ نَبْتُ كَالسِّدْرِ بِلَادِ الْعَرَبِ بِالْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَهُوَ كَثِيرٌ مَعْرُوفٌ بِلَادِ مِصْرَ وَوَرَقُهُ شَبِيهُ بَوْرَقِ الْأَسِّ، يُؤْخَذُ فِي كُلِّ عَامٍ مَرَّتَيْنِ، وَأَصْلُهُ يُسَمَّى الْبَلَنْدَ كَسَمْنَدٍ كَمَا فِي الرَّوْضَةِ الْغَنَاءِ فِي مَنَافِعِ الْحِنَاءِ لِسَبْطِ الْمَرْصَفِيِّ.

إِذَا عَلِمْتَ هَذَا فَاعْلَمْ أَنَّ تَغْيِيرَ الشَّيْبِ بِعَيْرِ السَّوَادِ مَذْذُوبٌ، وَفِعْلُهُ مَسْنُونٌ مَطْلُوبٌ، نَصَّ عَلَيْهِ إِمَامُ الْأَيْمَةِ، سَيِّدُنَا الْإِمَامُ أَحْمَدُ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِ، قِيلَ لَهُ مَا نَسْتَحْيِي نَخْضِبُ، فَقَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَإِنِّي لَأَرَى الشَّيْخَ الْمَخْضُوبَ فَأَفْرَحُ بِهِ.

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ^(٢) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ النَّبِيِّ ﷺ «أَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى لَا يَصْبُغُونَ فَخَالِفُوهُمْ».

(١) لسان العرب: (٦١/١).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب اللباس، باب الخضاب، رقم (٥٨٩٩). ومسلم في صحيحه، كتاب اللباس والزينة، باب في مخالفة اليهود في الصبغ، رقم (٢١٠٣).

قَالَ فِي الْأَدَابِ الْكُبْرَى^(١): وَيُسْتَحَبُّ بِحْنَاءٍ وَكَتَمَ لِفِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ^(٢) وَابْنُ مَاجَهَ^(٣) وَإِسْنَادُهُ ثِقَاتٌ، وَلِفِعْلِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٤).

وَلَا بَأْسَ بِالْوَرَسِ وَالزَّعْفَرَانِ قَالَهُ الْقَاضِي، وَجَزَمَ بِهِ فِي الْإِفْنَاعِ وَغَيْرِهِ.

وَفِي التَّلْخِصِ^(٥) وَالشَّرْحِ^(٦): وَقَدَّمَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ أَنَّ خِضَابَهُ بَعِيرِ السَّوَادِ سُنَّةٌ وَقَالَ نَصَّ عَلَيْهِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ إِنْطِلَاقِ النَّاطِمِ رَضِيَ اللَّهُ لِمَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ^(٧) عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «كَانَ يَلْبَسُ النَّعَالَ السَّبْتِيَّةَ وَيُصَفِّرُ لِحْيَتَهُ بِالْوَرَسِ وَالزَّعْفَرَانِ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَفْعَلُ ذَلِكَ» قَالَ ابْنُ مُفْلِحٍ: حَدِيثٌ حَسَنٌ^(٨).

وَقَالَ أَبُو مَالِكٍ الْأَشْجَعِيُّ عَنْ أَبِيهِ «كَانَ خِضَابُنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْوَرَسِ وَالزَّعْفَرَانِ»^(٩).

(١) الآداب الشرعية: (٣/٣٣٦).

(٢) أخرجه أحمد في مسنده (٢٦٥٧٧-٢٩٦/٦).

(٣) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب اللباس، باب الخضاب بالحناء، رقم (٣٦٢٣).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب مناقب الأنصار، باب هجرة النبي ﷺ وأصحابه إلى المدينة، رقم (٣٩٢٠). ومسلم في صحيحه، كتاب الفضائل، باب شية ﷺ، رقم (٢٣٤١).

(٥) لا توجد!

(٦) فتح الباري لابن حجر: (٦/٤٩٩).

(٧) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الترجل، باب ما جاء في خضاب الصفرة، رقم (٤٢١٢).

(٨) الآداب الشرعية (٣/٣٣٦).

(٩) أخرجه أحمد في مسنده (١٥٩٢٣-٤٧٢/٣).

وَأَمَّا بِالسَّوَادِ فَمَكْرُوهٌ، نَصَّ عَلَيْهِ .

قَالَ فِي الْأَدَابِ الْكُبْرَى^(١) : قِيلَ لَهُ : تَكْرَهُ السَّوَادَ؟ قَالَ : إِي وَاللَّهِ
«لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ وَالِدِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَجَنَّبُوهُ السَّوَادَ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٢) .

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «يَكُونُ قَوْمٌ
يَخْضِبُونَ فِي آخِرِ الزَّمَانِ بِالسَّوَادِ كَحَوَاصِلِ الْحَمَامِ لَا يَرِيحُونَ رَائِحَةَ
الْجَنَّةِ»^(٣) .

قَالَ فِي الْأَدَابِ الْكُبْرَى^(٤) : وَالْكَرَاهَةُ فِي كَلَامِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ
لِلتَّحْرِيمِ أَوْ لِلتَّنْزِيهِ عَلَى وَجْهَيْنِ .

وَقَالَ فِي الْفُرُوعِ^(٥) : وَيُكْرَهُ بِالسَّوَادِ اتِّفَاقًا نَصَّ عَلَيْهِ .

قَالَ فِي الْإِقْتِنَاعِ^(٦) وَغَيْرِهِ^(٧) : فَإِنْ حَصَلَ بِهِ تَدْلِيلٌ فِي بَيْعٍ أَوْ نِكَاحٍ
حَرْمٌ .

(١) الآداب الشرعية : (٣/٣٣٦) .

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب اللباس والزينة، باب في صبغ الشعر وتغيير الشيب، رقم (٢١٠٢) .

(٣) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الترجل، باب ما جاء في خضاب السواد، رقم (٤٢١٤) . والنسائي في سننه، كتاب الزينة، باب عن الخضاب بالسواد، رقم (٥٠٧٥) .

(٤) الآداب الشرعية : (٣/٣٣٧) .

(٥) الفروع : (١/١٥٤) .

(٦) القناع : (١/٢١) .

(٧) كشف القناع : (١/٧٧) .

قَالَ فِي الْفُرُوعِ^(١): وَلِلشَّافِعِيَّةِ خِلَافٌ، وَاسْتَحَبَّهُ فِي الْفُنُونِ
بِالسَّوَادِ فِي الْحَرْبِ، وَأَنَّ مَا وَرَدَ مِنْ ذَمِّهِ وَالنَّهْيِ عَنْهُ فَإِنَّهُ فِي بَيْعِ
أَوْ نِكَاحِ كَسَائِرِ التَّدْلِيلِ.

وَقَوْلُ النَّازِمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (وَابِقِهِ) أَيِ الشَّيْبِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ نَتْفَ الشَّيْبِ
مَكْرُوهٌ.

قَالَ فِي الْفُرُوعِ^(٢): وَيُكْرَهُ نَتْفُ الشَّيْبِ اتِّفَاقًا.

وَيَتَوَجَّهُ احْتِمَالٌ يَحْرُمُ لِلنَّهْيِ لِكِنَّةٍ مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ
أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ مَرْفُوعًا رَوَاهُ الْخُمْسَةُ وَحَسَنَهُ التِّرْمِذِيُّ. انْتَهَى.

وَقَطَعَ فِي الْإِفْتِنَاعِ^(٣) وَالْمُنْتَهَى^(٤) بِالْكَرَاهَةِ فَقَطْ.

وَلَفِظَ حَدِيثُ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ صَاحِبُ الْفُرُوعِ^(٥)
قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «لَا تَنْتِفُوا الشَّيْبَ فَإِنَّهُ مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَشَيْبُ فِي
الْإِسْلَامِ إِلَّا كَانَتْ لَهُ نُورًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٦).

وَفِي رِوَايَةٍ: «كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِهَا حَسَنَةً وَحَطَّ عَنْهُ بِهَا خَطِيئَةٌ» رَوَاهُ

(١) الفروع: (١٥٤/١).

(٢) الفروع: (١٥٣/١).

(٣) الإفتناع: (٢٠/١).

(٤) شرح منتهى الإرادات: (٤٥/١).

(٥) الفروع: (١٥٣/١).

(٦) أخرجه أحمد في مسنده (١٧٩/٢-٦٦٧٥).

أَبُو دَاوُدَ ^(١) وَالتِّرْمِذِيُّ ^(٢) وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ وَلَفْظُهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «نَهَى عَنْ نَتْفِ الشَّيْبِ وَقَالَ: إِنَّهُ نُورُ الْمُسْلِمِ» رَوَاهُ النَّسَائِيُّ ^(٣) وَابْنُ مَاجَهَ ^(٤).

وَمَا أَحْسَنَ قَوْلَ يَحْيَى بْنِ مَنْصُورٍ الْكَاتِبِ فِي نَتْفِ الشَّيْبِ:

أَمَدُ كَفِّي إِلَى الْبَيْضَاءِ أَقْلَعُهَا مِنْ لِحْيَتِي فَتَفْدِيهَا بِسَوْدَاءِ
هَذِي يَدِي وَهِيَ مِنِّي لَا تُطَاوِعُنِي عَلَى مُرَادِي فَمَا ظَنِّي بِأَعْدَائِي
(وَلِلْقَزَعِ) وَهُوَ كَمَا فِي الْإِقْنَاعِ وَالْمُنْتَهَى حَلَقُ بَعْضِ الرَّأْسِ وَتَرْكُ

بَعْضِهِ.

(أَكْرَهُ) كَرَاهَةً تَنْزِيهَ لِمَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ ^(٥) عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَرْفُوعًا «نَهَى عَنْ الْقَزَعِ وَقَالَ: احْلِفْهُ كُلَّهُ أَوْ دَعَهُ كُلَّهُ» حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

قَالَ فِي الْقَامُوسِ ^(٦): الْقَزَعُ أَنْ تَحْلِقَ رَأْسَ الصَّبِيِّ وَتَتْرَكَ مَوَاضِعَ مِنْهُ مُتَفَرِّقَةً غَيْرَ مَحْلُوقَةٍ تَشْبِيهَا بِقَزَعِ السَّحَابِ، وَمِثْلُهُ فِي النِّهَايَةِ ^(٧).

وَعُلِمَ مِنْهُ عَدَمُ كَرَاهَةِ حَلَقِ كُلِّ الرَّأْسِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ، وَثَمَّ رِوَايَةٌ يُكْرَهُ حَلْقُهُ، لَكِنَّ الَّذِي اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ الْمَذْهَبُ عَدَمُ الْكَرَاهَةِ.

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الرجل، باب في نتف الشيب، رقم (٤٢٠٤).

(٢) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الأدب، باب عن نتف الشيب، رقم (٢٨٢١).

(٣) أخرجه النسائي في سننه، كتاب الزينة، باب عن نتف الشيب، رقم (٥٠٦٨).

(٤) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الأدب، باب نتف الشيب، رقم (٣٧٢١).

(٥) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الرجل، باب في الذؤابة، رقم (٤١٩٧).

(٦) القاموس: (ص ٧٥١).

(٧) النهاية: (٥٩/٤).

قَالَ فِي الشَّرْحِ ^(١): لَكِنَّ تَرْكَهُ أَفْضَلُ.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ ^(٢): أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ فِي جَمِيعِ الْأَمْصَارِ عَلَى إِبَاحَةِ الْحَلْقِ.

قَالَ فِي الْأَدَابِ الْكُبْرَى ^(٣): وَأَمَّا أَخْذُهُ بِالْمِقْرَاضِ وَاسْتِصَالُهُ فَلَا يُكْرَهُ رِوَايَةً وَاحِدَةً. نَعَمْ يُكْرَهُ حَلْقُ الْقَفَا مُنْفَرِدًا لِغَيْرِ حَاجَةٍ نَحْوِ حِجَامَةٍ.

قَالَ فِي رِوَايَةِ الْمَرْوُذِيِّ ^(٤): هُوَ مِنْ فِعْلِ الْمَجُوسِ، وَمَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ.

قَالَ فِي الْأَدَابِ ^(٥): وَهَذَا يَعْنِي كَلَامَ الْإِمَامِ يَقْتَضِي التَّحْرِيمَ لَكِنْ جَزَمَ فِي الْإِقْنَاعِ ^(٦) وَالْمُنْتَهَى ^(٧) وَغَيْرِهِمَا ^(٨) بِالْكَرَاهَةِ فَقَطْ.

(ثُمَّ) أَكْرَهُ أَيْضًا (تَدْلِيسَ) أَيِ كِتْمَانِ عَيْبٍ (نُهْدٍ) جَمْعُ نَاهِدٍ، مِنْ نَهْدَ الثَّدْيِ كَمَنْعَ وَنَصَرَ نُهُودًا كَعَبَ، وَالْمَرْأَةُ كَعَبَتْ ثَدْيَهَا كَنَهَدَتْ فَهِيَ مُنْهَدٌ وَنَاهِدٌ وَنَاهِدَةٌ.

(١) الآداب الشرعية: (٣/٣٣٤).

(٢) التمهيد لابن عبد البر (٢٢/١٣٨).

(٣) الآداب الشرعية: (٣/٣٣٤).

(٤) الآداب الشرعية: (٣/٣٣٥).

(٥) الآداب الشرعية: (٣/٣٣٥).

(٦) الإقناع: (١/٢١).

(٧) منتهى الإرادات: (١/٤١).

(٨) الفروع: (١/١٥٥).

وَوَظَاهِرُ نِظَامِهِ ﷺ أَنَّ تَدْلِيسَ الْمَرْأَةِ بِنَحْوِ وَشْمٍ وَوَشْرِ وَوَضْلٍ
مَكْرُوهٌ، وَالْمَذْهَبُ الْحَرَمَةُ.

قَالَ فِي الْإِقْنَاعِ ^(١) وَالْمُنْتَهَى ^(٢) وَغَيْرُهُمَا ^(٣): يَحْرُمُ نَمِصٌّ وَوَشْرٌ
وَوَضْلٌ شَعْرٍ بِشَعْرٍ وَلَوْ بِشَعْرٍ بِهِمَةِ أَوْ إِذْنِ زَوْجٍ، وَلَا تَصِحُّ
الصَّلَاةُ إِنْ كَانَ نَجِسًا، وَلَا بَأْسَ بِمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ شَدُّ الشَّعْرِ كَالْقُرْمَلِ.
وَأَبَاحَ الْإِمَامُ ابْنُ الْجَوَازِيِّ ^(٤) النَّمِصَّ وَحَدَهُ وَحَمَلَ النَّهْيَ عَلَى
التَّدْلِيسِ أَوْ أَنَّهُ شِعَارُ الْفَاجِرَاتِ.

فَقَدْ أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ ^(٥) وَمُسْلِمٌ ^(٦) وَغَيْرُهُمَا ^(٧) عَنْ أَسْمَاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «أَنَّ
امْرَأَةً سَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ ابْنَتِي أَصَابَتْهَا
الْحَصْبَةُ فَتَمَزَّقَ شَعْرُهَا وَإِنِّي زَوَّجْتُهَا أَفَاصِلُ فِيهِ؟ فَقَالَ لَعَنَ اللَّهُ الْوَاصِلَةَ
وَالْمَوْصُولَةَ» وَفِي رِوَايَةٍ لَهُمَا قَالَتْ أَسْمَاءُ «لَعَنَ النَّبِيُّ ﷺ الْوَاصِلَةَ
وَالْمُسْتَوْصِلَةَ».

(١) الإقناع: (٢٢/١).

(٢) منتهى الإرادات: (٤٢/١).

(٣) الفروع: (١٥٨/١).

(٤) الفروع: (١٦٠/١).

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب اللباس، باب الوصل في الشعر، رقم (٥٩٣٥).

(٦) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب اللباس والزينة، باب تحريم فعل الواصلة
والمستوصلة، رقم (٢١٢٢).

(٧) أخرجه أحمد في مسنده (٢٧٠٠٥-٦/٣٥٠).

وَأَخْرَجَا ^(١) وَغَيْرُهُمَا ^(٢) عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَعَنَ الْوَاصِلَةَ وَالْمُسْتَوْصِلَةَ وَالْوَاشِمَةَ وَالْمُسْتَوْشِمَةَ».

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ ^(٣) وَأَبِي دَاوُدَ ^(٤) وَالتِّرْمِذِيَّ ^(٥) وَغَيْرِهِمْ ^(٦) عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ «لَعَنَ اللَّهُ الْوَاشِمَاتِ وَالْمُسْتَوْشِمَاتِ، وَالْمُتَمَصِّمَاتِ، وَالْمُتَفَلِّجَاتِ لِلْحُسْنِ، الْمُغَيِّرَاتِ خُلُقَ اللَّهِ، فَقَالَتْ لَهُ امْرَأَةٌ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ: وَمَالِي لَا أَلْعَنُ مَنْ لَعَنَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي كِتَابِ اللَّهِ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿وَمَا ءَاتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحِشَّة: ٧]».

فَالْمُتَفَلِّجَةُ هِيَ الَّتِي تَقْلُجُ أَسْنَانَهَا بِالْبُرْدِ وَنَحْوِهِ لِلتَّحْسِينِ.

وَالْوَاصِلَةُ الَّتِي تَصِلُ الشَّعْرَ بِشَعْرِ نِسَاءٍ أَوْ دَوَابٍّ، وَالْمُسْتَوْصِلَةُ الْمَعْمُولُ بِهَا ذَلِكَ.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب اللباس، باب الوصل في الشعر، رقم (٥٩٣٣).
ومسلم في صحيحه، كتاب اللباس والزينة، باب تحريم فعل الواصلة والمستوصلة،
رقم (٢١٢٤).

(٢) أخرجه أحمد في مسنده (٤٧٢٤-٢١/٢).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب اللباس، باب الموصولة، رقم (٥٩٤٣). ومسلم
في صحيحه، كتاب اللباس والزينة، باب تحريم فعل الواصلة والمستوصلة، رقم
(٢١٢٥).

(٤) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الرجل، باب في صلة الشعر، رقم (٤١٧١).

(٥) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الأدب، باب الواصلة والمستوصلة والواشمة
والمستوشمة، رقم (٢٧٨٢).

(٦) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب النكاح، باب الواصلة والواشمة، رقم (١٩٨٩).

وَالنَّامِصَةُ الَّتِي تَنْفُسُ الْحَاجِبَ حَتَّى تُرَقِّهَ. وَكَذَا قَالَ أَبُو دَاوُدَ ^(١).
وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ ^(٢) وَغَيْرُهُ ^(٣) وَصَرَّحَ بِهِ فَقَهَاؤُنَا هُوَ نَتْفُ الشَّعْرِ مِنْ
الْوَجْهِ. وَالْمُتَمَصِّصَةُ الْمَعْمُولُ بِهَا ذَلِكَ.
وَالْوَاشِمَةُ الَّتِي تَغْرِزُ الْيَدَ أَوْ الْوَجْهَ وَنَحْوَهُمَا بِالْإِبْرِ ثُمَّ يُحْسَى ذَلِكَ
الْمَكَانُ بِكُحْلٍ. قَالَ بَعْضُهُمْ أَوْ مِدَادٍ، وَالْمُسْتَوْشِمَةُ الْمَعْمُولُ بِهَا ذَلِكَ.
وَفِي كِتَابِ أَدَبِ النِّسَاءِ لِلْإِمَامِ الْحَافِظِ ابْنِ الْجَوَازِيِّ قَالَ قَدَّسَ اللَّهُ
رُوحَهُ ^(٤): فَظَاهِرُ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ تَحْرِيمُ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي قَدْ نَهَى عَنْهَا
عَلَى كُلِّ حَالٍ.

وَقَدْ أَخَذَ بِإِطْلَاقِ ذَلِكَ ابْنُ مَسْعُودٍ عَلَى مَا رَوَيْنَا.
وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُحْمَلَ ذَلِكَ عَلَى أَحَدِ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ:
إِمَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ قَدْ كَانَ شِعَارَ الْفَاجِرَاتِ فَيَكُنَّ الْمَقْصُودَاتِ بِهِ.
أَوْ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا لِلتَّدْلِيلِ عَلَى الرَّجُلِ فَهَذَا لَا يَجُوزُ.
أَوْ أَنْ يَكُونَ يَتَضَمَّنُ تَغْيِيرَ خِلْقَةِ اللَّهِ تَعَالَى كَالْوَشْمِ الَّذِي يُؤْذِي
الْيَدَ وَيُؤْلِمُهَا وَلَا يَكَادُ يُسْتَحْسَنُ، وَرَبَّمَا أَثَرَ الْقَشْرِ فِي الْجِلْدِ تَحَسُّنًا فِي
الْعَاجِلِ ثُمَّ تَأْذَى بِهِ الْجِلْدُ فِيمَا بَعْدَهُ.

(١) الترغيب والترهيب للمنذري (٨٧/٣).

(٢) معالم السنن (٢٠٩/٤).

(٣) عمدة القاري (٦٣/٢٢).

(٤) لم أقف عليه.

وَأَمَّا الْأَذْوِيَّةُ الَّتِي تُزِيلُ الْكَلْفَ وَتُحَسِّنُ الْوَجْهَ لِلزَّوْجِ فَلَا أَرَىٰ بِهَا بَأْسًا .

وَكَذَلِكَ أَخْذُ الشَّعْرِ مِنَ الْوَجْهِ لِلتَّحْسِينِ لِلزَّوْجِ . وَيَكُونُ حَدِيثُ النَّاصِصَةِ مَحْمُولًا عَلَىٰ أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٨٤- وَإِعْفَاءُ اللَّحَى نَذْبٌ وَقِيلَ خُذْنِ مَا يَلِي الْحَلْقَ مَعَ مَا زَادَ عَنْ قَبْضَةِ الْيَدِ (وَإِعْفَاءٌ) أَي تَرَكَ (اللَّحَى) جَمْعُ لِحْيَةٍ بِالْكَسْرِ، شَعْرُ الْخَدَّيْنِ وَالذَّقْنِ وَلَا يَأْخُذُ مِنْهَا شَيْئًا .

(نَذْبٌ) أَي مَنْدُوبٌ . قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ مَا لَمْ يُسْتَهْجَن طُولُهَا .

(وَقِيلَ خُذْنِ) فَعْلٌ أَمْرٌ مُؤَكَّدٌ بِنُونِ التَّوَكِيدِ الْخَفِيفَةِ (مَا) أَي لِلشَّعْرِ الَّذِي (يَلِي الْحَلْقَ) أَي: يَدْنُو وَيَقْرُبُ مِنْهُ وَهُوَ الْحُلُقُومُ .

فَالْمَذْهَبُ الْمُعْتَمَدُ كَمَا فِي الْإِقْنَاعِ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ أَخْذُ مَا تَحْتَ حَلْقِهِ .

(مَعَ مَا) أَي شَعْرٍ (زَادَ عَنْ) قَدَرِ (قَبْضَةِ الْيَدِ) الْمَعْرُوفَةِ، وَهَذَا الَّذِي حَكَاهُ بِقِيلَ هُوَ الْمَذْهَبُ الْمُعْتَمَدُ .

قَالَ فِي الْإِقْنَاعِ ^(١) وَشَرَحَ الْمُتَتَهَى ^(٢) وَغَيْرُهُمَا ^(٣) : لَا يُكْرَهُ أَخْذُ مَا زَادَ عَلَى الْقَبْضَةِ مِنْ لِحْيَتِهِ وَلَا أَخْذُ مَا تَحْتَ حَلْقِهِ .

(١) الإقناع: (٢٠/١) .

(٢) شرح منتهى الإرادات: (٤٤/١) .

(٣) الفروع: (١٥١/١) .

وَأَخَذَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ حَاجِبِيهِ وَعَارِضِيهِ، نَقَلَهُ ابْنُ هَانِيٍّ ^(١).
 وَقَالَ فِي الْفُرُوعِ ^(٢): وَلَا يُكْرَهُ أَخْذُ مَا زَادَ عَلَى الْقَبْضَةِ، وَنَصُّهُ
 لَا بَأْسَ بِأَخْذِهِ وَتَحْتَ حَلْقِهِ لِفِعْلِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَكِنْ إِنَّمَا فَعَلَهُ إِذَا حَجَّ
 أَوْ اعْتَمَرَ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.
 وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ ^(٣): تَرَكُّهُ أَوَّلَى، وَقِيلَ: يُكْرَهُ، وَالْمُعْتَمِدُ فِي
 الْمَذْهَبِ حُرْمَةُ حَلْقِ اللَّحْيَةِ.
 قَالَ فِي الْإِقْنَاعِ ^(٤): وَيَحْرُمُ حَلْقُهَا. وَكَذَا فِي شَرْحِ الْمُنتَهَى ^(٥)
 وَغَيْرِهِمَا ^(٦).
 قَالَ فِي الْفُرُوعِ ^(٧): وَيَحْرُمُ حَلْقُهَا ذَكَرَهُ شَيْخُنَا. انْتَهَى.
 وَذَكَرَهُ فِي الْإِنْصَافِ ^(٨) وَلَمْ يَحْكُ فِيهِ خِلَافًا.
 وَفِي الصَّحِيحَيْنِ ^(٩) عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

(١) الفروع: (١٥١/١).

(٢) الفروع: (١٥١/١).

(٣) الفروع: (١٢٨/١).

(٤) الإقناع: (٢٠/١).

(٥) شرح المنتهى: (٤٤/١).

(٦) الفروع: (١٥١/١).

(٧) الفروع: (١٥١/١).

(٨) الإنصاف: (١٢١/١).

(٩) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب اللباس، باب إعفاء اللحي، رقم (٥٨٩٣).
 ومسلم في صحيحه، كتاب الطهارة، باب خصال الفطرة، رقم (٢٥٩).

«خَالِفُوا الْمُشْرِكِينَ، وَفَرُّوا اللَّحَى، وَأَخْفُوا الشَّوَارِبَ» زَادَ الْبُخَارِيُّ^(١)
«وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا حَجَّ أَوْ اعْتَمَرَ قَبَضَ عَلَى لِحْيَتِهِ فَمَا فَضَلَ أَخَذَهُ.

٨٥- وَيُشْرَعُ إِيكَاءُ السَّقَا وَعَطَا الْإِنَاءِ وَإِجَافُ أَبْوَابٍ وَظَفَاءُ الْمَوْقِدِ
(وَيُشْرَعُ) أَيُّ يُسْتَحَبُّ وَيُسْنُ وَيُنْدَبُ شَرْعًا.

(إِيكَاءُ) مَصْدَرًا كَمَنَعَ اسْتَوْثَقَ إِكَاءَةً وَإِيكَاءً، وَالْوِكَاءُ كَكِسَاءٍ رِبَاطٌ.
(السَّقَا) كَكِسَا أَيْضًا جِلْدُ السَّحْلَةِ إِذَا أَجْذَعَ يَكُونُ لِلْمَاءِ وَاللَّبَنِ،
جَمْعُهُ أَسْقِيَّةٌ وَأَسْقِيَّاتٌ وَأَسَاقٍ كَمَا فِي الْقَامُوسِ^(٢)، يُقَالُ وَكَأَ السَّقَا
وَالْقَرْبَةِ وَأَوْكَاهَا وَأَوْكَأَ عَلَيْهَا، وَالْمُرَادُ كُلُّ مَا شُدَّ رَأْسُهُ مِنْ وَعَاءٍ مِنْ
نَحْوِ قَرْبَةٍ.

(و) يُشْرَعُ أَيْضًا (غِطَاءُ) أَيُّ تَغْطِيَةُ (الْإِنَاءِ) وَهُوَ الْوِعَاءُ وَجَمْعُهُ آنِيَّةٌ
وَجَمْعُ الْآنِيَّةِ أَوَانِي، لِمَا رَوَى فِي الصَّحِيحَيْنِ^(٣) عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
«أَوَّلُكَ سَقَاكَ وَادُّكُرْ اسْمَ اللَّهِ، وَخَمِّرْ إِنَاءَكَ وَادُّكُرْ اسْمَ اللَّهِ، وَلَوْ أَنْ
تَعْرِضَ عَلَيْهِ عُودًا»، وَفِي لَفْظٍ لَهُمَا: «وَخَمِّرُوا الطَّعَامَ وَالشَّرَابَ»^(٤)،
وَفِي رِوَايَةٍ: «لَوْ أَنْ تَعْرِضَ عَلَيْهِ شَيْئًا»^(٥)، وَفِي رِوَايَةٍ فِيهِمَا بَزِيَادَةٍ:

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب اللباس، باب تقليم الأظفار، رقم (٥٨٩٢).

(٢) القاموس: (ص١٢٩٦).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب بدء الخلق، باب صفة إبليس وجنوده، رقم (٣٢٨٠). ومسلم في صحيحه، كتاب الأشربة، باب الأمر بتغطية الإناء وإيكاء السقاء، رقم (٢٠١٢).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأشربة، باب تغطية الإناء، رقم (٥٦٢٤).

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب بدء الخلق، باب صفة إبليس وجنوده، رقم =

«فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَفْتَحُ بَابًا مُغْلَقًا»^(١). وَفِي رِوَايَةٍ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ^(٢) «فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَفْتَحُ بَابًا مُجَافًا، وَلَا يَكْشِفُ غِطَاءً، وَلَا يَحِلُّ وَكَاءً» وَحِكْمَةُ وَضْعِ الْعُودِ إِمَّا لِيَعْتَادَ تَخْمِيرَهُ وَلَا يَنْسَاهُ، وَإِمَّا لِرَدِّ دَبِيبٍ أَوْ بِمُرُورِهِ يَغْنِي الدَّبِيبَ عَلَى الْعُودِ.

(و) يُشْرَعُ أَيْضًا (إِيْجَافٌ) أَيْ إِغْلَاقُ (أَبْوَابٍ) جَمْعُ بَابٍ.

قَالَ شَيْخُ مَشَايِخِنَا اللَّبَّانِيُّ فِي آدَابِهِ كَغَيْرِهِ مِنْ عُلَمَائِنَا وَغَيْرِهِمْ^(٣): يُسَنُّ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَنَامَ أَنْ يُوكِيَ سِقَاهُ، وَيُطْفِئَ سِرَاجَهُ، وَيُغْلِقَ بَابَهُ.

وَكَذَا فِي الْإِقْنَاعِ^(٤): يُسَنُّ تَخْمِيرُ الْإِنَاءِ وَلَوْ أَنْ يَعْزِضَ عَلَيْهِ عُودًا وَإِيْكَاءَ السَّقَاءِ إِذَا أَمْسَى، وَإِغْلَاقُ الْبَابِ، فَقَيْدَ بِالْمَسَاءِ، وَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ قَرِيبًا.

(و) يُشْرَعُ (طَفَاءٌ) أَيْ إِطْفَاءُ (الْمُوقَدِّ) بِتَشْدِيدِ الْقَافِ يَغْنِي النَّارَ.

وَكَلَامُهُ ﷺ يَشْمَلُ الْمَصْبَاحَ^(٥) وَغَيْرَهُ؛ لِمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ^(٦) عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ «أَحْتَرَقَ بَيْتٌ عَلَى أَهْلِهِ فِي الْمَدِينَةِ مِنْ

= (٣٢٧٩). ومسلم في صحيحه، كتاب الأشربة، باب في شرب النبيذ وتخمير الإناء، رقم (٢٠١٠).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأشربة، باب تغطية الإناء، رقم (٥٦٢٣). ومسلم في صحيحه، كتاب الأشربة، باب الأمر بتغطية الإناء وإيكاء السقاء، رقم (٢٠١٢).

(٢) أخرجه الطبراني في المعجم الصغير (١١٤٨-٢/٢٦٩).

(٣) لا يوجد!

(٤) الإقناع: (٢١/١).

(٥) المصباح: (٢/٦٦٧).

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الاستئذان، باب لا تترك النار في البيت عند =

الليل، فلما حدث رسول الله ﷺ قال: إِنَّ هَذِهِ النَّارَ عَدُوٌّ لَكُمْ فَإِذَا نِمْتُمْ فَأَظْفِقُوهَا عَنْكُمْ».

وَفِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ ^(١) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ «جَاءَتْ فَارَةٌ فَأَخَذَتْ تَجُرُّ الْفَتِيلَةَ فَجَاءَتْ بِهَا فَأَلْقَتْهَا بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْخُمْرَةِ الَّتِي كَانَ قَاعِدًا عَلَيْهَا فَأَحْرَقَتْ مِنْهَا قَدْرَ مَوْضِعِ دِرْهَمٍ» الْخُمْرَةُ السَّجَّادَةُ الَّتِي يَسْجُدُ عَلَيْهَا الْمُصَلِّي، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا تُخَمِّرُ الْوَجْهَ أَيُّ تَعْطِيهِ.

وَرَوَاهُ الْحَاكِمُ ^(٢) عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ «جَاءَتْ فَارَةٌ فَأَخَذَتْ تَجُرُّ الْفَتِيلَةَ فَذَهَبَتْ الْجَارِيَةُ تَزْجُرُهَا فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ دَعِيهَا فَجَاءَتْ بِهَا فَأَلْقَتْهَا بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْخُمْرَةِ الَّتِي كَانَ قَاعِدًا عَلَيْهَا فَأَحْرَقَتْ مِنْهَا مَوْضِعَ دِرْهَمٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا نِمْتُمْ فَأَظْفِقُوا سُرُجَكُمْ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَدُلُّ مِثْلَ هَذِهِ عَلَى هَذَا فَتَحْرِقُكُمْ» قَالَ الْحَاكِمُ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ.

٨٦- وَتَقْلِيمُ أَظْفَارٍ وَتَنْفُ آبَاطِهِ وَحَلْقًا وَلِلتَّنْوِيرِ فِي الْعَانَةِ اقْصِدْ

(و) يُشْرَعُ (تَقْلِيمُ) أَيُّ أَخْذُ مَا طَالَ مِنَ (أَظْفَارٍ) جَمْعُ ظُفْرٍ بِضَمِّ الْفَاءِ وَسُكُونِهَا.

= النوم، رقم (٦٢٩٤). ومسلم في صحيحه، كتاب الأشربة، باب الأمر بتغطية الإناء وإيكاء السقاء، رقم (٢٠١٦).

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب في إطفاء النار بالليل، رقم (٥٢٤٩).

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرک (٧٧٦٦-٣١٧/٤).

وَمَنْ تَعَوَّدَ الْقَصَّ وَفِي الْقَلَمِ مَشَقَّةٌ عَلَيْهِ كَانَ الْقَصُّ فِي حَقِّهِ كَالْقَلَمِ .

(و) يُشْرَعُ أَنْ يَكُونَ تَقْلِيمُ أَطْفَارِهِ وَ (نَتْفُ) شَعْرِ (أَبَاطِهِ) وَالتَّنْفُ نَزْعُ الشَّعْرِ وَنَحْوُهُ، وَالتَّنْفَةُ بِالضَّمِّ مَا نَزَعْتَهُ بِإِصْبَعِكَ مِنَ النَّبْتِ وَالْحِكْمَةُ فِيهِ أَنَّهُ مَحَلُّ الرَّائِحَةِ الْكَرِيهَةِ، وَإِنَّمَا يَنْشَأُ ذَلِكَ مِنَ الْوَسَخِ الَّذِي يَجْتَمِعُ وَيَتَبَلَّدُ مَعَ الْعَرَقِ فَيَهِيْجُ، فَشُرِعَ فِيهِ التَّنْفُ الَّذِي يُضَعِّفُهُ فَتُخَفَّفُ الرَّائِحَةُ بِهِ بِخِلَافِ الْحَلْقِ فَإِنَّهُ يُقَوِّي الشَّعْرَ وَيَهَيِّجُهُ فَتَكْثُرُ الرَّائِحَةُ لِذَلِكَ، فَإِنْ شَقَّ التَّنْفُ حَلْقَهُ أَوْ تَنَوَّرَ كَمَا فِي الْأَدَابِ الْكُبْرَى^(١) .

(و) أَقْصِدْ (حَلْقًا) أَيِ الْحَلْقِ لِلْعَانَةِ (وَلِلتَّنْوِيرِ فِي الْعَانَةِ) وَهُوَ الْإِسْتِحْدَادُ الْمَذْكُورُ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ .

(أَقْصِدْ) فَعِلْ أَمْرٌ قَصَدَ، وَحُرِّكْ بِالْكَسْرِ كَمَا فِي نَظَائِرِهِ لِلْقَافِيَةِ .

قَالَ فِي الْفُرُوعِ^(٢) : وَيَحْلِقُ عَانَتَهُ وَلَهُ قَصُّهُ وَإِزَالَتُهُ بِمَا شَاءَ، وَالتَّنْوِيرُ فِي الْعَوْرَةِ وَغَيْرِهَا فَعَلَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

وَفِي الْغُنْيَةِ^(٣) : وَيَجُوزُ حَلْقُهُ؛ لِأَنَّهُ يُسْتَحَبُّ إِزَالَتُهُ كَالنُّوْرَةِ وَإِنْ ذُكِرَ خَبَرٌ بِالْمَنْعِ حُمِلَ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالنِّسَاءِ . وَكَرِهَ الْأَمِدِيُّ كَثْرَةَ التَّنْوِيرِ؛ لِأَنَّهُ يُضَعِّفُ الشَّهْوَةَ وَرَبَّمَا أَشْعَرَ نِظَامَهُ بِأَنَّ الْحَلْقَ أَفْضَلُ مِنَ التَّنْوِيرِ لِتَقْدِيمِهِ لَهُ وَهُوَ الْمَذْهَبُ .

(١) الآداب الشرعية: (٣/٣٣٩) .

(٢) الفروع: (١/١٥٢) .

(٣) الفروع: (١/١٥٣) .

٨٧- وَيَحْسُنُ خَفْضُ الصَّوْتِ مِنْ عَاطِسٍ وَأَنْ يُغَطِّيَ وَجْهًا لِاسْتِتَارٍ مِنَ الرَّدْيِ (وَيَحْسُنُ) يَعْنِي يَسُنُّ وَيَنْدُبُ.

(خَفْضُ) الصَّوْتِ الْخَارِجِ.

(مِنْ عَاطِسٍ) فِي حَالَةِ عَطَاسِهِ إِلَّا بِقَدْرِ مَا يَسْمَعُ جَلِيسُهُ، وَهَذَا مَعْنَى كَلَامِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي رِوَايَةِ أَبِي طَالِبٍ وَأَحْمَدَ بْنِ أَصْرَمَ^(١).

(و) يَحْسُنُ بِمَعْنَى يَسُنُّ مِنَ الْعَاطِسِ (أَنْ يُغَطِّيَ) أَيُّ يُخَمِّرَ (وَجْهًا) مِنْهُ (لِ) أَجْلِ (اسْتِتَارٍ) هـ (مِنْ) إِصْصَالِ (الرَّدْيِ) يَعْنِي الْأَذَى الَّذِي يَخْرُجُ مِنْهُ بِسَبَبِ الْعَطَاسِ إِلَى غَيْرِهِ فَيُؤْذِيهِ.

قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ^(٢): وَيَبْعُدُ مِنَ النَّاسِ. وَاسْتَغْرَبَ ذَلِكَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ^(٣).

وَصَحَّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا عَطَسَ غَطَّى وَجْهَهُ بِثَوْبِهِ وَيَدِهِ ثُمَّ غَضَّ لَهَا صَوْتَهُ»^(٤).

قَالَ الْحَجَّائِيُّ فِي تَغْطِيَةِ وَجْهِ الْعَاطِسِ لئَلَّا يَخْرُجَ مِنْ فَمِهِ شَيْءٌ يُؤْذِي جُلَسَاءَهُ مِنْ بُصَاقٍ وَغَيْرِهِ أَوْ يَخْرُجَ شَيْءٌ يُفْحِشُ مَنَظَرَهُ. انْتَهَى^(٥).

(١) الآداب الشرعية: (٢/٣٣٤).

(٢) الآداب الشرعية: (٢/٣٣٤).

(٣) الآداب الشرعية: (٢/٣٣٤).

(٤) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الأدب، باب خفض الصوت وتخمين الوجه عند العطاس، رقم (٢٧٤٥).

(٥) شرح منظومة الآداب للحجاوي: (٢٩٧).

٨٨- وَ يَحْمَدُ جَهْرًا وَلْيُسَمِّتْهُ سَامِعٌ لِتَحْمِيدِهِ وَلْيُبْدِ رَدَّ الْمُعَوِّدِ

(و) حِينَئِذٍ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ (يَحْمَدَ) اللَّهَ ﷻ عَلَى صِحَّتِهِ وَاسْتِقَامَةِ قُوَّتِهِ (جَهْرًا) لِيَسْمَعَ تَحْمِيدُهُ مَنْ عِنْدَهُ.

(وَلْيُسَمِّتْهُ) أَيِ الْعَاطِسِ (سَامِعٌ لِتَحْمِيدِهِ) الصَّادِرِ مِنْهُ وَجُوبًا، فَالْلَامُ لِلْأَمْرِ وَيُسَمِّتُ مَجْزُومٌ بِهَا، وَهُوَ قَوْلُهُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ.

وَمَعْنَى سَمِّتُهُ: دَعَا لَهُ بِقَوْلِهِ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ، أَوْ يَرْحِمُكُمْ اللَّهُ.

قَالَ فِي الْأَدَابِ ^(١) التَّسْمِيَةُ بِالْمُعْجَمَةِ هِيَ الْفُضْحَى وَمَعْنَاهَا أَبْعَدَكَ اللَّهُ عَنِ السَّمَاتِ.

قَالَ ابْنُ الْأَثَرِيِّ ^(٢): كُلُّ دَاعٍ بِخَيْرٍ فَهُوَ مُسَمِّتٌ.

رَوَى النَّسَائِيُّ ^(٣) كَمَا فِي الْأَدَابِ لِابْنِ مُفْلِحٍ ^(٤) «الْعُطَاسُ مِنَ اللَّهِ وَالتَّثَاؤُبُ مِنَ الشَّيْطَانِ فَإِنْ لَمْ يَحْمَدِ اللَّهُ لَمْ يُسَمِّتْهُ» وَهَذَا مَفْهُومٌ مِنْ قَوْلِ النَّازِمِ لِتَحْمِيدِهِ فَإِنَّهُ جَعَلَ عِلَّةَ التَّسْمِيَةِ الْحَمْدَ فَإِذَا لَمْ يَحْمَدِ لَمْ يُسَمِّتْ.

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ ^(٥) عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ «عَطَسَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَجُلَانِ فَسَمَّتْ أَحَدَهُمَا وَلَمْ يُسَمِّتِ الْآخَرَ، فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ:

(١) الآداب الشرعية: (٣٣٧/٢).

(٢) الآداب الشرعية: (٣٣٧/٢).

(٣) أخرجه النسائي في السنن الكبرى (١٠٠٤٢-٦٢/٦).

(٤) الآداب الشرعية: (٣٤٧/٢).

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب لا يشمت العاطس إذا لم يحمد الله، رقم (٦٢٢٥). ومسلم في صحيحه، كتاب الزهد والرقائق، باب تشميت العاطس وكراهة التثاؤب، رقم (٢٩٩١).

يَا رَسُولَ اللَّهِ شَمَّتْ فُلَانًا وَلَمْ تُشَمِّتْنِي، فَقَالَ: إِنَّ هَذَا حَمَدَ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَإِنَّكَ لَمْ تَحْمَدْ.

وَقَالَ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - «إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَحَمَدَ اللَّهَ تَعَالَى فَشَمِّتُوهُ، فَإِنْ لَمْ يَحْمَدِ اللَّهَ تَعَالَى فَلَا تُشَمِّتُوهُ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ ^(١).

وَقَالَ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ بَعْضِهِمْ حَقٌّ عَلَى الرَّجُلِ إِذَا عَطَسَ أَنْ يَحْمَدَ اللَّهَ تَعَالَى وَأَنْ يَرْفَعَ صَوْتَهُ وَأَنْ يُسَمِعَ مَنْ عِنْدَهُ، وَحَقٌّ عَلَيْهِمْ أَنْ يُشَمِّتُوهُ. انْتَهَى ^(٢).

(وَلْيُبَدِ) الْعَاطِسُ (رَدَّ الْمَعْوَدِ) أَيِ الْمُعْتَادِ الْوَارِدِ فِي سُنَّةِ خَيْرِ الْعِبَادِ.

فَيَجِبُ عَلَى الْعَاطِسِ بَعْدَ أَنْ يَحْمَدَ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَيُشَمِّتَ أَنْ يَقُولَ مُجِيبًا لِمَنْ شَمَّتَهُ يَهْدِيكُمْ اللَّهُ وَيُصْلِحْ بَالَكُمْ، لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ «إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلْيَقُلْ لَهُ أَخُوهُ أَوْ صَاحِبُهُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ، فَإِذَا قَالَ لَهُ يَرْحَمُكَ اللَّهُ فَلْيَقُلْ: يَهْدِيكُمْ اللَّهُ وَيُصْلِحْ بَالَكُمْ» ^(٣).

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: التَّشْمِيتُ يَهْدِيكُمْ اللَّهُ وَيُصْلِحْ بَالَكُمْ. وَهَذَا مَعْنَى مَا نَقَلَ غَيْرُهُ ^(٤). وَقَالَ فِي رِوَايَةٍ حَرْبٍ هَذَا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الزهد والرفائق، باب تشميت العاطس وكراهة الشاؤب، رقم (٢٩٩٢).

(٢) الآداب الشرعية: (٣٣٦/٢).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب لا يشمت العاطس إذا لم يحمد الله، رقم (٦٢٢٤).

(٤) الآداب الشرعية: (٣٣٥/٢).

وُجُوهِ^(١). وَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّهُ رُويَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ لَفْظَانِ أَحَدُهُمَا يَهْدِيكُمْ اللَّهُ وَالثَّانِي يَرْحَمُكُمْ اللَّهُ. كَذَا قَالَ.^(٢)

وَصَوَّبَ الشَّيْخُ ﷺ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ^(٣). قَالَ الْقَاضِي^(٤): وَيَخْتَارُ أَصْحَابُنَا يَهْدِيكُمْ اللَّهُ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ يُدِيمُ اللَّهُ هُدَاكُمْ. وَاخْتَارَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ يَغْفِرُ اللَّهُ لَنَا وَلَكُمْ. وَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ: يُخَيَّرُ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ يَهْدِيكُمْ اللَّهُ وَيُصْلِحُ بَالَكُمْ^(٥).

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا عَطَسَ سُنَّ لَهُ أَنْ يَقُولَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ أَوْ الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، أَوْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، كُلُّ ذَلِكَ وَرَدَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَنْ يَقُولَ لَهُ جَلِيسُهُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ.

وَجَازَ الْإِثْنَانِ بِمِيمِ الْجَمْعِ، وَأَنْ يَقُولَ الْعَاطِسُ مُجِيبًا لِمَنْ شَمَّتَهُ: يَهْدِيكُمْ اللَّهُ إِلَى آخِرِهِ كَمَا مَرَّ وَهُوَ الْأَفْضَلُ، أَوْ يَقُولَ: يَغْفِرُ اللَّهُ لَنَا وَلَكُمْ.

وَإِنَّ حَمْدَهُ إِذَا عَطَسَ سُنَّةٌ وَتَشْمِيتُهُ فَرَضٌ كِفَايَةٌ، وَإِجَابَةُ الْمُشَمَّتِ فَرَضٌ عَيْنٍ مِنَ الْوَاحِدِ وَمِنْ الْجَمَاعَةِ بِأَنْ عَطَسَ جَمَاعَةٌ فَشَمَّتُوا فَرَضٌ كِفَايَةٌ كَمَا صَرَّحُوا بِذَلِكَ خِلَافًا لِظَاهِرِ الدَّلِيلِ فَإِنَّهُ يَفْتَضِي أَنَّهُ فَرَضٌ عَيْنٍ.

(١) الآداب الشرعية: (٣٣٥/٢).

(٢) الآداب الشرعية: (٣٣٥/٢).

(٣) الآداب الشرعية: (٣٣٥/٢).

(٤) الآداب الشرعية: (٣٣٥/٢).

(٥) الآداب الشرعية: (٣٣٥/٢).

وَذَكَرَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ أَنَّ تَشْمِيتَ الْعَاطِسِ فَرَضٌ عَيْنٍ. قَالَ الْإِمَامُ
بْنُ الْقَيِّمِ^(١): وَلَا دَافِعَ لَهُ. انْتَهَى

لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ «إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ وَحَمِدَ اللَّهَ تَعَالَى كَانَ حَقًّا عَلَى
كُلِّ مُسْلِمٍ سَمِعَهُ أَنْ يَقُولَ يَرْحَمُكَ اللَّهُ» رَوَاهُ الشَّيْخَانِ^(٢).

٨٩- وَقُلْ لِلْفَتَى عُوفِيَتْ بَعْدَ ثَلَاثَةٍ وَلِلطِّفْلِ بُورِكَ فِيكَ وَأَمْرُهُ يَحْمَدُ
(وَقُلْ) أَيُّهَا الْمُسْلِمُ (لِلْفَتَى) الْمُسْلِمِ (عُوفِيَتْ) دُعَاءٌ لَهُ بِالْعَافِيَةِ،
وَهِيَ كَلِمَةٌ جَامِعَةٌ لِخَيْرَيِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ.

وَفِي الْمُسْنَدِ مَرْفُوعًا «وَسَلُّوا اللَّهَ الْمُعَافَاةَ فَإِنَّهُ لَمْ يُوْتِ رَجُلٌ بَعْدَ
الْيَقِينِ خَيْرًا مِنَ الْمُعَافَاةِ»^(٣).

وَفِي صَحِيحِ الْحَاكِمِ^(٤) عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَرْفُوعًا «مَا سُئِلَ اللَّهُ ﷻ
شَيْئًا أَحَبَّ لَهُ مِنْ أَنْ يُسَالَ الْعَافِيَةُ» وَفِي الْعَافِيَةِ عِدَّةٌ أَخْبَارٍ مَأْثُورَةٍ عَنْ
النَّبِيِّ ﷺ.

(بَعْدَ ثَلَاثَةٍ) أَيُّ بَعْدَ تَشْمِيتِكَ لَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ بِقَوْلِكَ لَهُ
يَرْحَمُكَ اللَّهُ أَوْ يَرْحَمُكُمْ اللَّهُ، فَإِذَا عَطَسَ رَابِعَةً لَا يُشَمَّتُ بَلْ يُقَالُ لَهُ
عُوفِيَتْ، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ السَّامِرِيُّ وَسَيِّدُنَا الشَّيْخُ عَبْدُ الْقَادِرِ^(٥).

(١) زاد المعاد: (٢/٣٩٩).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب ما يستحب من العطاس وما يكره
من التثاؤب، رقم (٦٢٢٣). ومسلم في صحيحه، كتاب الزهد والرقائق، باب تشميت
العاطس وكراهة التثاؤب، رقم (٢٩٩١).

(٣) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الدعاء، باب الدعاء بالعفو والعافية، رقم (٣٨٤٩).

(٤) أخرجه الحاكم في المستدرک (١٨٣٣-١/٦٧٥).

(٥) الآداب الشرعية: (٢/٣٤٢).

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ: وَهُوَ مَنْصُوصُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ^(١).

قَالَ فِي الْإِقْنَاعِ^(٢) وَشَرَحَهُ كَغَيْرِهِ^(٣): فَإِنْ عَطَسَ ثَانِيًا وَحَمَدَ شَمَّتَهُ، وَثَالِثًا شَمَّتَهُ، وَرَابِعًا دَعَا لَهُ بِالْعَافِيَةِ، وَلَا يُشَمَّتُ لِلرَّابِعَةِ إِلَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ شَمَّتَهُ قَبْلَهَا ثَلَاثًا. فَلَا غُتْبَارُ بِفِعْلِ التَّشْمِيتِ لَا بَعْدَ الْعَطَسَاتِ، فَلَوْ عَطَسَ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثِ مُتَوَالِيَاتٍ شَمَّتَهُ بَعْدَهَا إِذَا لَمْ يَتَقَدَّمْ تَشْمِيتٌ. قَالَ صَاحِبُ الْمُنتَهَى فِي شَرَحِهِ^(٤) وَالْحَجَّائِيُّ فِي شَرْحِ الْمَنْظُومَةِ قَوْلًا وَاحِدًا.

قَالَ مُهَنَّأٌ لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ^(٥): أَيُّ شَيْءٍ مَذْهَبُكَ فِي الْعَاطِسِ يُشَمَّتُ إِلَى ثَلَاثِ مِرَارٍ؟ فَقَالَ إِلَى قَوْلِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ قَالَ الْعَاطِسُ بِمَنْزِلَةِ الْخَاطِبِ يُشَمَّتُ إِلَى ثَلَاثٍ فَمَا زَادَ فَهُوَ دَاءٌ فِي الرَّأْسِ.

وَقَالَ أَبُو الْحَارِثِ عَنْهُ^(٦): يُشَمَّتُ إِلَى. وَرَوَى ابْنُ مَاجَهٍ وَإِسْنَادُهُ جَيِّدٌ ثِقَاتٌ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ مَرْفُوعًا «يُشَمَّتُ الْعَاطِسُ ثَلَاثًا فَمَا زَادَ فَهُوَ مَرْكُومٌ»^(٧).

(١) الآداب الشرعية: (٣٤٢/٢).

(٢) الإقناع (٢٤٠/١).

(٣) كشف القناع: (١٥٨/٢).

(٤) مطالب أولى النهى: (٩٤٥/١).

(٥) الآداب الشرعية: (٣٤٢/٢).

(٦) الآداب الشرعية: (٣٤٢/٢).

(٧) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الأدب، باب تشميت العاطس، رقم (٣٧١٤).

وَلِمُسْلِمٍ ^(١) وَأَبِي دَاوُدَ ^(٢) عَنْ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَعَطَسَ رَجُلٌ عِنْدَهُ فَقَالَ لَهُ يَرْحَمُكَ اللَّهُ، ثُمَّ عَطَسَ أُخْرَى فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الرَّجُلُ مَزْكُومٌ». وَعِنْدَ التِّرْمِذِيِّ ^(٣) قَالَ لَهُ فِي الثَّلَاثَةِ «أَنْتَ مَزْكُومٌ» قَالَ وَهُوَ أَصَحُّ مِنَ الْأَوَّلِ. وَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ الْمَذْهَبَ الْمُعْتَمَدَ أَنْ يُشَمَّتَ إِلَى ثَلَاثٍ وَيُدْعَى لَهُ فِي الرَّابِعَةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(و) قُلْ أَيُّهَا الْجَلِيسُ السَّامِعُ (لِلطُّفْلِ) الْمُرَادُ بِهِ هُنَا مَنْ لَمْ يَبْلُغِ الْحُلُمَ. قَالَ فِي النَّهَايَةِ ^(٤): وَالطُّفْلُ الصَّبِيُّ وَيَقَعُ عَلَى الذَّكْرِ وَالْأُنْثَى وَالْجَمَاعَةِ، إِذَا عَطَسَ:

(بُورِكَ) أَيِ بَارَكَ اللَّهُ (فِيكَ) أَيُّهَا الْغُلَامُ.

(وَأَمْرُهُ) أَيُّهَا الْجَلِيسُ، يَعْنِي أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلْجَلِيسِ أَنْ يَأْمُرَ الطُّفْلَ إِذَا عَطَسَ (يَحْمَدُ) مَجْزُومٌ فِي جَوَابِ الْأَمْرِ وَحُرْكَ بِالْكَسْرِ كَنْظَائِرُهُ لِلْقَافِيَةِ أَيِ يَحْمَدُ اللَّهُ بِأَنْ يَقُولَ لَهُ قُلْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

قَالَ فِي الْأَدَابِ الْكُبْرَى ^(٥): وَيُقَالُ لِلصَّبِيِّ قَبْلَ الثَّلَاثِ يُرِيدُ قَبْلَ تَشْمِيَّتِهِ ثَلَاثًا بُورِكَ فِيكَ.

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الزهد والرقائق، باب تشميت العاطس وكراهة الشاؤب، رقم (٢٩٩٣).

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب كم مرة يتشميت العاطس، رقم (٥٠٣٩).

(٣) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الأدب، باب كم يشمت العاطس، رقم (٢٧٤٣).

(٤) النهاية: (١٣٠/٣).

(٥) الآداب الشرعية: (٣٤٣/٢).

وَقَالَ عَنِ النَّازِمِ: وَإِنْ عَطَسَ صَبِيٌّ يَعْنِي عِلْمَ الْحَمْدِ لِلَّهِ ثُمَّ قِيلَ لَهُ يَرْحَمُكَ اللَّهُ أَوْ بُورِكَ فِيكَ وَيَعْلَمُ الرَّدَّ وَإِنْ كَانَ طِفْلاً حَمِدَ اللَّهَ وَلِيَّهُ أَوْ مَنْ حَضَرَ وَقِيلَ لَهُ نَحْوُ ذَلِكَ. انْتَهَى.

وَاسْتَظْهَرَ فِي الْأَدَابِ^(١) أَنَّهُ يُدْعَى لَهُ وَإِنْ لَمْ يَحْمَدِ اللَّهَ. وَاسْتَظْهَرَ أَيْضًا أَنَّهُ لَا حُكْمَ لِعُطَاسِ الْمَجْنُونِ وَأَنَّهُ يُشْرَعُ لَهُ الدُّعَاءُ فِي الْجُمْلَةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٩٠- وَعَظَّ فَمَّا وَانْكَظُمَ تُصَبُّ فِي تَثَاؤِبٍ فَذَلِكَ مَسْنُونٌ لِأَمْرِ الْمُرْشِدِ (وَعَظَّ) أَيُّهَا الْمُتَثَائِبُ.

(فَمَّا) حَيْثُ غَلَبَكَ وَلَمْ تَسْتَطِعْ كَظْمَهُ.

(وَانْكَظُمَ) إِنْ اسْتَطَعْتَ فَإِنَّ الْمَسْنُونَ لَكَ إِذَا تَثَاءَبْتَ أَنْ تَكْظِمَ.

وَالْكَظْمُ مَسْكُ فَمِهِ وَانْطِبَاقُهُ لِيَلَّا يَنْفَتِحَ مَهْمَا اسْتَطَاعَ، فَإِنْ غَلَبَ التَّثَاؤُبُ غَطَّى الْفَمَ بِكُمِّ أَوْ غَيْرِهِ كَيْدَهُ، «وَلَقَوْلِهِ ﷺ إِذَا تَثَاءَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَكْظِمْ مَا اسْتَطَاعَ»^(٢) وَفِي رِوَايَةٍ «فَلْيَضَعْ يَدَهُ عَلَى فَمِهِ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَدْخُلُ مَعَ التَّثَاؤُبِ»^(٣).

فَإِنَّكَ إِنْ فَعَلْتَ مَا أُمِرْتَ بِهِ مِنْ الْكَظْمِ حَسَبِ الطَّاقَةِ ثُمَّ تَغْطِيَةَ الْفَمِ إِذَا لَمْ تُطِقْ الْكَظْمَ (تُصَبُّ) مِنَ الْإِصَابَةِ وَهِيَ ضِدُّ الْحَطَأِ.

(١) الآداب الشرعية: (٢/٣٤٣).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الزهد والرفائق، باب تسميت العاطس وكراهة التثاؤب، رقم (٢٩٩٥).

(٣) أخرجه أحمد في مسنده (١١٣٤١-٣٧/٣).

(في) فِعْلِكَ الَّذِي فَعَلْتَهُ مِنْ الْكَظْمِ وَالتَّعْطِيَةِ فِي (تَثَاوُبٍ) بِالْهَمْزِ تَثَاوُبًا، وَزَانَ تَفَاعَلَ تَفَاعُلًا .

قَالَ فِي الْقَامُوسِ^(١) : تَثَاءَبَ وَتَثَاوَبَ أَصَابَهُ كَسَلٌ وَفْتَرَةٌ كَفْتَرَةٌ النَّعْسِ وَهِيَ الثُّوبَاءُ وَالتَّابُ مُحَرَّكَةً . انْتَهَى

قَالَ فِي الْأَدَابِ الْكُبْرَى^(٢) : مَنْ تَثَاءَبَ كَظَمَ مَا اسْتَطَاعَ لِلْخَبَرِ وَأَمْسَكَ يَدَهُ عَلَى فَمِهِ أَوْ غَطَّاهُ بِكُمِّهِ أَوْ غَيْرِهِ إِنْ غَلَبَ عَلَيْهِ التَّثَاوُبُ لِقَوْلِهِ -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- «التَّثَاوُبُ مِنَ الشَّيْطَانِ فَإِذَا تَثَاءَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيُرِدَّهُ مَا اسْتَطَاعَ فَإِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا تَثَاءَبَ ضَحِكَ مِنْهُ الشَّيْطَانُ»^(٣) .

وَفِيهِ : «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْعُطَاسَ وَيُكْرَهُ التَّثَاوُبَ، فَإِذَا تَثَاءَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيُرِدَّهُ مَا اسْتَطَاعَ وَلَا يَقُلْ هَاهُ هَاهُ فَإِنَّ ذَلِكَ مِنَ الشَّيْطَانِ يَضْحَكُ مِنْهُ»^(٤) .

وَلَا يُزِيلُ يَدَهُ عَنْ فَمِهِ حَتَّى يَفْرَغَ تَثَاوُبَهُ . وَيُكْرَهُ إِظْهَارُهُ بَيْنَ النَّاسِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى كَفِّهِ . وَإِنْ احتَاجَهُ تَأَخَّرَ عَنِ النَّاسِ وَفَعَلَهُ . وَعَنْهُ يُكْرَهُ التَّثَاوُبُ مُطْلَقًا .

(١) القاموس : (ص ٦٢) .

(٢) الآداب الشرعية : (٣٤٧/٢) .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب إذا تثاءب فليضع يده على فيه، رقم (٦٢٢٦) .

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب ما يستحب من العطاس وما يكره من التثاوب، رقم (٦٢٢٣) .

(فَذَلِكَ) الَّذِي ذَكَّرْنَاهُ لَكَ مِنَ الْكَظْمِ وَالتَّغْطِيَةِ وَإِدَامَةِ التَّغْطِيَةِ إِلَى
فَرَاغِ التَّثَاؤُبِ وَعَدَمِ إِظْهَارِ صَوْتِ بِنَحْوِ هَاهُ وَأَخْ وَمَا لَهُ هِجَاءٌ وَإِنْ كَانَ
ذَلِكَ فِي صَلَاةٍ يَعْنِي إِظْهَارَ مَا لَهُ حُرُوفُ هِجَاءٍ أَبْطَلَهَا؛ لِأَنَّهُ كَالْكَلامِ.
(مَسْنُونٌ) يُثَابُ عَلَى فِعْلِهِ لِإِقْتِدَائِهِ (بِأَمْرِ الْمُرْشِدِ) بِضَمِّ الْمِيمِ وَشَدَّدَ
الشَّيْنَ رَحِمَهُ اللَّهُ ضَرُورَةً، وَالْمُرَادُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مَا خُوِذَ مِنَ الرُّشْدِ.

وَلَا شَكَّ أَنَّ نَبِيَّنَا ﷺ أَرْشَدَ النَّاسَ إِلَى الطَّرِيقِ الْمُسْتَقِيمِ وَالَّذِينَ
الْمَتِينَ الْقَوِيمِ، فَهُوَ الْمُرْشِدُ الْحَكِيمُ عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالتَّسْلِيمِ.

٩١- وَلَا بَأْسَ شَرْعًا أَنْ يَطْبِكَ مُسْلِمٌ وَتَشْكُوَ الَّذِي تَلْقَى وَبِالْحَمْدِ فَابْتَدَى
(وَلَا بَأْسَ) أَيُّ لَا حَرَجَ (شَرْعًا) أَيُّ فِي الشَّرْعِ (أَنْ يَطْبِكَ) أَيُّ أَنْ
يُدَاوِيكَ طَبِيبٌ (مُسْلِمٌ) ثِقَةٌ.

قَالَ فِي الْأَدَابِ الْكُبْرَى^(١): يُبَاحُ التَّدَاوِي وَتَرْكُهُ أَفْضَلُ نَصًّا.
وَيَأْتِي فِي النَّظْمِ مُحَرَّرٌ قَوْلُهُ مُسْلِمٌ أَنَّهُ يُكْرَهُ اسْتِطْبَابُهُ ذِمِّيًّا.
(وَتَشْكُو) الْوَاوُ ابْتِدَائِيَّةٌ وَلَيْسَتْ عَاطِفِيَّةً عَلَى أَنْ يَطْبِكَ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ
مَرْفُوعٌ لَا مَنْصُوبٌ أَوْ عَاطِفَةٌ وَعَدَمُ فَتْحِهِ الْوَاوُ ضَرُورَةٌ.

(الَّذِي تَلَقَّا) هُ مِنْ النَّصَبِ وَالْوَجَعِ وَالْوَصَبِ وَالْعِيِّ وَاللَّغَبِ.
(و) إِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ مِنَ الشَّكَايَةِ فَلْيَكُنْ عَلَى سَبِيلِ الْإِخْبَارِ
وَالْحِكَايَةِ لَا عَلَى سَبِيلِ التَّضَجُّرِ وَالتَّبَرُّمِ وَالتَّسْحِطِ وَالتَّأَلُّمِ.

(وَبِالْحَمْدِ) لِلَّهِ جَلَّ شَأْنُهُ (فَابْتَدِي) قَبْلَ أَنْ تَفُوهُ بِالشَّكَايَةِ وَالْإِخْبَارِ
عَمَّا تَجِدُ مِنَ الْأَلَمِ وَالشَّكَايَةِ بِأَنْ تَقُولَ الْحَمْدُ لِلَّهِ أَجْدُ كَذَا وَكَذَا،
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ بِي الشَّيْءِ الْفُلَانِي مِنْ الْأَذَى.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ مُفْلِحٍ فِي فُرُوعِهِ^(١): وَيُخْبِرُ بِمَا يَجِدُهُ بِلَا شَكْوَى.
وَكَانَ أَحْمَدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَحْمَدُ اللَّهَ أَوَّلًا لِيُخْبِرَ ابْنَ مَسْعُودٍ إِذَا كَانَ الشُّكْرُ قَبْلَ
الشَّكْوَى فَلَيْسَ بِشَاكٍ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَقَالَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ^(٢): يُخْبِرُ بِمَا يَجِدُهُ لِعَرَضٍ صَحِيحٍ لَا لِقَصْدٍ
شَكْوَى.

وَاحتَجَّ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(٣) «بِقَوْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِعَائِشَةَ لَمَّا قَالَتْ
وَأَرَأَسَاهُ»^(٤).

وَاحتَجَّ ابْنُ الْمُبَارَكِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(٥) بِقَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ «إِنَّكَ
لَتَوْعَكُ وَغَكَا شَدِيدًا، قَالَ أَجَلُ كَمَا يُوعَكُ رَجُلَانِ مِنْكُمْ» مُتَّفَقٌ
عَلَيْهِ^(٦).

(١) الفروع: (٢٥٤/٣).

(٢) الفروع: (٢٥٥/٣).

(٣) الفروع: (٢٥٥/٣).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المرضى، باب قول المريض: إني وجع
أو وا رأساه أو اشتد بي الوجع، رقم (٥٦٦٦).

(٥) الفروع: (٢٥٥/٣).

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المرضى، باب قول المريض: إني وجع
أو وا رأساه أو اشتد بي الوجع، رقم (٥٦٦٧). ومسلم في صحيحه، كتاب البر
والصلة والآداب، باب ثواب المؤمن فيما يصيبه من مرض وحزن، رقم (٢٥٧١).

وَفِي فُنُونِ الْإِمَامِ بْنِ عَقِيلٍ ^(١) قَوْلُهُ تَعَالَى حِكَايَةً عَنْ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ ﴿لَقَدْ لَقِينَا مِنْ سَفَرِنَا هَذَا نَصَبًا﴾ [الكَهْف: ٦٢] يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ الْإِسْتِرَاحَةِ إِلَى نَوْعٍ مِنَ الشَّكْوَى عِنْدَ إِمْسَاسِ الْبَلَوَى. قَالَ وَنَظِيرُهُ ﴿بِتَأْسَفِي عَلَى يُوسُفَ﴾ [يُوسُف: ٨٤]. ﴿مَسَّيَ الضُّرِّ﴾ [الْأَنْبِيَاء: ٨٣]. «مَا زَالَتْ أَكَلُهُ خَيْرٌ تُعَاوِدُنِي».

وَفِي تَفْسِيرِ ابْنِ الْجَوْزِيِّ فِي الْآيَةِ الْأُولَى هَذَا يَدُلُّ عَلَى إِبَاحَةِ إِظْهَارِ مِثْلِ هَذَا الْقَوْلِ عِنْدَمَا يَلْحَقُ الْإِنْسَانُ مِنَ الْأَذَى وَالتَّعَبِ وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ شَكْوَى ^(٢).

وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ أَيْضًا: شَكْوَى الْمَرِيضِ مُخْرِجَةٌ مِنَ التَّوَكُّلِ ^(٣). وَقَدْ كَانُوا يَكْرَهُونَ أَنْ يَنْ الْمَرِيضِ؛ لِأَنَّهُ يُتْرَجَمُ عَنْ الشَّكْوَى، ثُمَّ احْتَجَّ بِقَوْلِ رَجُلٍ لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَيْفَ تَجِدُكَ يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ؟ قَالَ بِخَيْرٍ فِي عَافِيَةٍ، فَقَالَ لَهُ حُمِمْتَ الْبَارِحَةَ، قَالَ إِذَا قُلْتَ لَكَ أَنَا فِي عَافِيَةٍ فَحَسْبُكَ لَا تُخْرِجْنِي إِلَى مَا أَكْرَهُ.

وَوَصَفَ الْمَرِيضُ مَا يَجِدُهُ لِلطَّبِيبِ لَا يَضُرُّهُ، وَالنَّصُّ الْمَذْكُورُ لَا حُجَّةَ لَهُ فِيهِ إِنَّمَا يَدُلُّ لِمَا قَالَهُ هُوَ وَغَيْرُهُ إِذَا كَانَتْ الْمُصِيبَةُ مِمَّا يُمْكِنُ كَثَمُهَا فَكَيْتَمَانُهَا مِنْ أَعْمَالِ اللَّهِ الْخَفِيَّةِ. قَالَ فِي الْفُرُوعِ ^(٤): وَلِهَذَا ذَكَرَ

(١) الفروع: (٢٥٥/٣).

(٢) الفروع: (٢٥٥/٣).

(٣) الفروع: (٢٥٥/٣).

(٤) الفروع: (٢٥٦/٣).

شَيْخُنَا يَعْنِي شَيْخَ الْإِسْلَامِ بْنِ تَيْمِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ عَمَلَ الْقَلْبِ مِنَ التَّوَكُّلِ وَغَيْرِهِ وَاجِبٌ بِاتِّفَاقِ الْأَئِمَّةِ، وَأَنَّ الصَّبْرَ وَاجِبٌ بِاتِّفَاقٍ قَالَ وَالصَّبْرُ لَا تُنَافِيهِ الشَّكْوَى.

قَالَ وَالصَّبْرُ الْجَمِيلُ صَبْرٌ بَعِيرُ شَكْوَى إِلَى الْمَخْلُوقِ وَالشَّكْوَى إِلَى الْخَالِقِ لَا تُنَافِيهِ، بَلْ شَكْوَاهُ إِلَى الْخَالِقِ مَطْلُوبَةٌ. وَقَدْ نَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ فِي أَيْنِ الْمَرِيضِ أَرْجُو أَنَّهُ لَا يَكُونُ شَكْوَى، لَكِنَّهُ اشْتَكَى إِلَى اللَّهِ.

قُلْتُ: أَيْنِ الْمَرِيضِ تَارَةً يَكُونُ عَنْ تَبَرُّمٍ وَتَضَجُّرٍ فَيُكْرَهُ، وَتَارَةً يَكُونُ عَنْ تَسَخُّطٍ بِالْمَقْدُورِ فَيَحْرُمُ فِيمَا يَظْهَرُ، وَتَارَةً يَكُونُ لِأَجْلِ مَا يَجِدُ وَيَجِدُ بِهِ نَوْعَ اسْتِرَاحَةٍ بِقَطْعِ النَّظَرِ عَنِ التَّضَجُّرِ وَالتَّبَرُّمِ فَيَبَاحُ، وَتَارَةً يَكُونُ عَنْ ذُلٍّ بَيْنَ يَدَيِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَانْكِسَارٍ وَخُضُوعٍ وَافْتِقَارٍ وَمَسْكَنَةٍ وَاحْتِقَارٍ مَعَ حَسَمِ مَادَّةِ الْعَوْنِ إِلَّا مِنْ بَابِهِ وَالشِّفَاءِ إِلَّا مِنْ عِنْدِهِ، وَالْعَافِيَةِ إِلَّا مِنْ كَرَمِهِ. فَهَذَا لَا يُكْرَهُ فِيمَا يَظْهَرُ بَلْ يَنْدُبُ إِلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَاقْتَصَرَ الْإِمَامُ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوَازِيِّ عَلَى قَوْلِ الرَّجَّاجِ ^(١): إِنَّ الصَّبْرَ الْجَمِيلَ لَا جَزَعَ فِيهِ وَلَا شَكْوَى إِلَى النَّاسِ.

وَقَالَ الْإِمَامُ الْمُحَقِّقُ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي كِتَابِهِ شَرْحَ مَنَازِلِ السَّائِرِينَ ^(٢): وَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ فِي كِتَابِهِ بِالصَّبْرِ الْجَمِيلِ الَّذِي لَا شَكْوَى مَعَهُ.

(١) الفروع: (٢٥٦/٣).

(٢) مدارج السالكين: (١٦٠/٢).

ثُمَّ قَالَ ^(١): وَالشَّكْوَى إِلَى اللَّهِ ﷻ لَا تُنَافِي الصَّبْرَ، فَإِنَّ يَعْقُوبَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَعَدَ بِالصَّبْرِ الْجَمِيلِ، وَالنَّبِيُّ إِذَا وَعَدَ لَا يُخْلِفُ، ثُمَّ قَالَ ﴿إِنَّمَا أَشْكُوا بَنِي وَحُرِّيٍّ إِلَى اللَّهِ﴾ [يُوسُفُ: ٨٦] وَكَذَلِكَ أَيُّوبُ أَخْبَرَ اللَّهَ عَنْهُ أَنَّهُ وَجَدَهُ صَابِرًا مَعَ قَوْلِهِ ﴿مَسْنَى الضُّرِّ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾ [الْأَنْبِيَاءُ: ٨٣] وَإِنَّمَا يَنَافِي الصَّبْرَ شَكْوَى اللَّهِ لَا الشَّكْوَى إِلَيْهِ، كَمَا رَأَى بَعْضُهُمْ رَجُلًا يَشْكُو إِلَى آخَرٍ فَاقَّةً وَضُرُورَةً، فَقَالَ يَا هَذَا تَشْكُو مَنْ يَرْحَمُكَ إِلَى مَنْ لَا يَرْحَمُكَ!.

٩٢- وَتَرْكُ الدَّوَاءِ أَوَّلَى وَفِعْلُكَ جَائِزٌ وَلَمْ تَتَيَقَّنْ فِيهِ حُرْمَةَ مُفْرَدٍ

(وَتَرْكُ الدَّوَاءِ) وَهُوَ كَمَا فِي الْقَامُوسِ ^(٢) مُثَلَّثٌ مَا دَاوَيْتَ بِهِ.

وَقَالَ الْحَجَّائِيُّ فِي لُغَةِ إِفْنَاعِهِ: الدَّوَاءُ مَا يُدَاوَى بِهِ مُثَلَّثُ الدَّالِ مَمْدُودٌ وَفَتْحُهَا أَفْصَحُ، وَالْجَمْعُ أَدْوِيَّةٌ، وَدَاوَيْتَهُ مُدَاوَاةً، وَالْإِسْمُ الدَّوَاءُ وَالدَّاءُ الْمَرَضُ وَجَمْعُهُ أَدَوَاءٌ.

(أَوَّلَى) أَيُّ أَفْضَلُ مِنَ الدَّوَاءِ بِمَعْنَى التَّدَاوِي، نَصَّ عَلَيْهِ.

قَالَ فِي رِوَايَةِ الْمُرُوزِيِّ ^(٣): الْعِلَاجُ رُحْصَةٌ وَتَرْكُهُ أَعْلَى دَرَجَةٍ مِنْهُ. وَكَانَ يَكُونُ بِهِ يَعْنِي الْإِمَامَ عَلِيًّا وَلَا يُخْبِرُ الطَّبِيبَ بِهَا إِذَا سَأَلَهُ لِمَا فِي

(١) مدارج السالكين: (١٦٠/٢).

(٢) القاموس: (ص ١٢٨٤).

(٣) الآداب الشرعية: (٣٤٨/٢).

الصَّحِيحَيْنِ ^(١) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ «يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِي سَبْعُونَ أَلْفًا بِغَيْرِ حِسَابٍ هُمُ الَّذِينَ لَا يَسْتَرْقُونَ وَلَا يَتَطَيَّرُونَ، وَلَا يَكْتُؤُونَ، وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ».

وَقَالَ -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- «مَنْ اكْتَوَى أَوْ اسْتَرْقَى فَقَدْ بَرِئَ مِنَ التَّوَكُّلِ» ^(٢).

وَفِي حَدِيثٍ جَيِّدٍ «لَمْ يَتَوَكَّلْ مَنْ اسْتَرْقَى» ^(٣). وَجَزَمَ فِي الْإِفْتِنَاعِ ^(٤) وَالْمُنْتَهَى ^(٥) وَغَيْرِهِمَا ^(٦) بِأَنَّ تَرْكَ الدَّوَاءِ أَفْضَلُ وَأَنَّهُ لَا يَجِبُ وَلَوْ ظَنَّ نَفْعَهُ.

(وَفِعْلُكَ) أَيُّهَا الْمَرِيضُ وَنَحْوُهُ لِلتَّدَاوِي (جَائِزٌ) أَيُّ مُبَاحٍ لَا حَرَامٌ وَلَا مَكْرُوهٌ.

وَقَدْ رَوَى ابْنُ مَاجَهَ ^(٧) وَالتِّرْمِذِيُّ ^(٨) وَصَحَّحَهُ عَنْ خَبَّابٍ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ -وَقَدْ اكْتَوَى فِي بَطْنِهِ سَبْعَ كَيَّاتٍ-: (مَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الرقاق، باب ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾، رقم (٦٤٧٢). ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب ولا عذاب، رقم (٢١٨).

(٢) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الطب، باب كراهية الرقية، رقم (٢٠٥٥). وابن ماجه في سننه، كتاب الطب، باب الكي، رقم (٣٤٨٩).

(٣) أخرجه أحمد في مسنده (١٨٢٢٥-٤/٢٥١).

(٤) الإفتناع (٢١٠/١).

(٥) شرح المنتهى (٢٤٥/٣).

(٦) الإنصاف (٤٦٣/٢).

(٧) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الزهد، باب في البناء والخراب، رقم (٤١٦٣).

(٨) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب صفة القيامة والرقائق والورع، رقم (٢٤٨٣).

مُحَمَّدٌ ﷺ لَقِيَ مِنَ الْبَلَاءِ مَا لَقِيتَ)، فَلَوْلَا الْمُدَاوَاةُ جَائِزَةٌ لَمَا اِكْتَوَى خَبَابٌ ﷺ.

وَقِيلَ: فَعُلُ التَّدَاوِي أَفْضَلُ مِنْ تَرْكِهِ، وَبِهِ قَالَ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ. وَذَكَرَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ ^(١) أَنَّهُ مَذْهَبُ الشَّافِعِيَّةِ وَجُمْهُورِ السَّلَفِ وَعَامَّةِ الْخَلَفِ.

وَقَطَعَ بِهِ ابْنُ الْجَوْزِيِّ مِنْ أَيْمَتِنَا فِي الْمَنْهَاجِ ^(٢) وَالْقَاضِي وَابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُمْ ^(٣)، وَاخْتَارَهُ الْوَزِيرُ بْنُ هُبَيْرَةَ فِي الْإِفْصَاحِ، قَالَ: وَمَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ مُؤَكَّدٌ حَتَّى يُدَانِيَ بِهِ الْوُجُوبَ ^(٤).

وَمَذْهَبُ مَالِكٍ أَنَّهُ يَسْتَوِي فِعْلُهُ وَتَرْكُهُ، فَإِنَّهُ قَالَ: لَا بَأْسَ بِالتَّدَاوِي وَلَا بَأْسَ بِتَرْكِهِ ^(٥).

وَقَدْ «قَالَ ﷺ عِبَادَ اللَّهِ تَدَاوَوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَضَعْ دَاءً إِلَّا وَضَعَ لَهُ شِفَاءً أَوْ دَوَاءً إِلَّا دَاءً وَاحِدًا، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا هُوَ؟ قَالَ الْهَرَمُ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(٦) وَالتِّرْمِذِيُّ ^(٧) وَصَحَّحَهُ.

(١) شرح مسلم للنووي (١٤/١٩١).

(٢) الآداب الشرعية (٢/٣٤٩).

(٣) الآداب الشرعية (٢/٣٤٩).

(٤) الآداب الشرعية (٢/٣٤٩).

(٥) الآداب الشرعية (٢/٣٤٩).

(٦) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الطب، باب في الرجل يتداوى، رقم (٣٨٥٧).

(٧) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الطب، باب الدواء والحث عليه، رقم (٢٠٣٨).

وَفِي مُسْنَدِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ^(١) عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ خَالَتِهِ عَائِشَةَ الصَّدِيقَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَثُرَتْ أَسْقَامُهُ، فَكَانَ يَقْدُمُ عَلَيْهِ أَطِبَاءُ الْعَرَبِ وَالْعَجَمِ فَيَصِفُونَ لَهُ فَنُعَالِجُهُ».

وَفِي الْمُسْنَدِ أَيْضًا ^(٢) عَنْ أَنَسٍ مَرْفُوعًا «إِنَّ اللَّهَ حَيْثُ خَلَقَ الدَّاءَ خَلَقَ الدَّوَاءَ فَتَدَاوُوا».

وَأَحَادِيثُ الْأَمْرِ بِالتَّدَاوِي لِلِإِبَاحَةِ وَالْإِرْشَادِ دُونَ الْوُجُوبِ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ غَيْرُ وَاحِدٍ.

(و) إِنَّمَا يُبَاحُ الدَّوَاءُ حَيْثُ (لَمْ تَتَيَقَّنْ)، وَالْيَقِينُ الْمُرَادُ بِهِ الْعِلْمُ هُنَا.

(فِيهِ) أَيِ الدَّوَاءِ الَّذِي تَتَدَاوَى بِهِ (حُرْمَةُ مُفْرَدٍ) مِنْ مُفْرَدَاتِهِ، فَإِنْ كَانَ الدَّوَاءُ بِمُحَرَّمٍ أَوْ فِي مُفْرَدَاتِهِ شَيْءٌ مُحَرَّمٌ حَرَّمَ وَفَاقًا لِأَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وَكَذَا الشَّافِعِيُّ فِي الْمُسْكِرِ ^(٣). وَلَا فَرْقَ فِي الْمَحَرَّمِ بَيْنَ كَوْنِهِ مَأْكُولًا وَغَيْرِهِ مِنْ صَوْتِ مَلْهَأَةٍ وَغَيْرِهِ.

رَوَى أَبُو دَاوُدَ ^(٤) عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَنْزَلَ الدَّاءَ وَالدَّوَاءَ، وَجَعَلَ لِكُلِّ دَاءٍ دَوَاءً، فَتَدَاوُوا

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٦٧/٦)، رقم الحديث: (٢٤٤٢٥).

(٢) أخرجه أحمد في مسنده (١٢٦١٨-١٥٦/٣).

(٣) الآداب الشرعية (٣٥٠/٢).

(٤) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الطب، باب في الأدوية المكروهة، رقم (٣٨٧٦).

وَلَا تَتَدَاوُوا بِحَرَامٍ» وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ^(١) وَهُوَ حَسَنٌ. كَمَا قَالَ فِي
الْآدَابِ^(٢).

٩٣- وَرَجَّحَ عَلَى الْخَوْفِ الرَّجَاءَ عِنْدَ بَأْسِهِ وَلَاقِ بِحُسْنِ الظَّنِّ رَبَّكَ تَسْعَدُ
(وَرَجَّحَ) أَيَّ غَلَبَ وَمَيَّزَ.
(عِنْدَ بَأْسِهِ) أَيَّ سَقَمِهِ وَمَرَضِهِ.
وَعِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ: يُغَلِّبُ الشَّابُّ الرَّجَاءَ وَالشَّيْخُ الْخَوْفَ^(٣).

قَالَ فِي الْفُرُوعِ^(٤): وَيُغَلِّبُ يَغْنِي الْمَرِيضَ رَجَاءً، وَفِي الصَّحَّةِ
يُغَلِّبُ الْخَوْفَ لِحَمْلِهِ عَلَى الْعَمَلِ وَفَاقًا لِلشَّافِعِيَّةِ، وَقَالَ الْفُضَيْلُ بْنُ
عِيَاضٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَغَيْرُهُ.
وَنَصَّ الْإِمَامُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يَنْبَغِي لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يَكُونَ رَجَاؤُهُ وَخَوْفُهُ
وَاحِدًا^(٥).

زَادَ فِي رِوَايَةٍ: فَأَيُّهُمَا غَلَبَ صَاحِبُهُ هَلَكَ. قَالَ شَيْخُنَا: وَهَذَا هُوَ
الْعَدْلُ^(٦).

وَلِهَذَا مَنْ غَلَبَ عَلَيْهِ حَالُ الْخَوْفِ أَوْقَعَهُ فِي نَوْعٍ مِنَ الْيَأْسِ
وَالْقُنُوطِ، إِمَّا فِي نَفْسِهِ، وَإِمَّا فِي أُمُورِ النَّاسِ، وَمَنْ غَلَبَ عَلَيْهِ حَالُ

(١) أخرجه البيهقي في سننه الكبرى (١٩٤٦٥-١٠/٥).

(٢) الآداب الشرعية (٢/٣٥١).

(٣) الفروع (٣/٢٥٩).

(٤) الفروع (٣/٢٥٨).

(٥) الفروع (٣/٢٥٨).

(٦) الفروع (٣/٢٥٨).

الرَّجَاءِ بِلَا خَوْفٍ أَوْقَعَهُ فِي نَوْعٍ مِنَ الْأَمْنِ لِمَكْرِ اللَّهِ، إِمَّا فِي نَفْسِهِ وَإِمَّا فِي النَّاسِ^(١).

وَأَعْلَمَ أَنَّ لِكُلِّ مِنَ الْخَوْفِ وَالرَّجَاءِ فَضَائِلَ جَمَّةً، وَرَدَّتْ عَنْ نَبِيِّ الرَّحْمَةِ.

فَمِمَّا وَرَدَ عَنْهُ فِي فَضَائِلِ الْخَوْفِ:

مَا فِي الصَّحِيحَيْنِ^(٢) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمْ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ، الْإِمَامُ الْعَادِلُ، وَشَابُّ نَشَأَ فِي عِبَادَةِ اللَّهِ ﷻ، وَرَجُلٌ قَلْبُهُ مُعَلَّقٌ بِالْمَسَاجِدِ، وَرَجُلَانِ تَحَابَّا فِي اللَّهِ اجْتَمَعَا عَلَى ذَلِكَ وَتَفَرَّقَا عَلَيْهِ، وَرَجُلٌ دَعَتْهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالٍ فَقَالَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ، وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ، وَرَجُلٌ ذَكَرَ اللَّهَ خَالِيًا ففَاضَتْ عَيْنَاهُ».

وَفِيهِمَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَيُّضًا «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: كَانَ رَجُلٌ يُسْرِفُ عَلَى نَفْسِهِ، لَمَّا حَضَرَهُ الْمَوْتُ قَالَ لِبَنِيهِ إِذَا أَنَا مِتُّ فَأَحْرِقُونِي ثُمَّ اطْحَنُونِي ثُمَّ ذُرُونِي فِي الرِّيحِ، وَاللَّهِ لَئِنْ قَدَرَ اللَّهُ عَلَيَّ لَيُعَذِّبَنِي عَذَابًا مَا عَذَّبَهُ أَحَدًا، فَلَمَّا مَاتَ فُعِلَ بِهِ ذَلِكَ، فَأَمَرَ اللَّهُ الْأَرْضَ فَقَالَ اجْمَعِي

(١) الفروع (٣/٢٥٩).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة وفضل المساجد، رقم (٦٦٠). ومسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب فضل إخفاء الصدقة، رقم (١٠٣١).

مَا فِيكَ فَفَعَلْتُ فَإِذَا هُوَ قَائِمٌ، فَقَالَ مَا حَمَلَكَ عَلَى مَا صَنَعْتُ؟ قَالَ خَشْيَتُكَ يَا رَبِّ أَوْ قَالَ مَخَافَتُكَ فَغَفَرَ لَهُ^(١).

وَقَالَ الْإِمَامُ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوَازِيِّ فِي تَبْصِرَتِهِ^(٢) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَخَافُونَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [الْعَنْكَرَان: ١٧٥]: الْخَوْفُ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُؤْمِنٍ، وَهُوَ وَاقِعٌ بِأَسْبَابٍ:

فَمِنْهَا: الْخَوْفُ بِسَابِقِ الذَّنْبِ.

وَمِنْهَا: حَذَرُ التَّقْصِيرِ فِي الْوَاجِبَاتِ.

وَمِنْهَا: الْخَوْفُ مِنَ السَّابِقَةِ أَنْ تَكُونَ عَلَى مَا يُكْرَهُ.

وَمِنْهَا: خَوْفُ الْإِجْلَالِ وَالتَّعْظِيمِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [الْحَافِظ: ٥٠].

وَمَنْ تَفَكَّرَ فِيمَا عَلَيْهِ فِي السَّابِقِ لَمْ يَزَلْ مُنْزَعِجًا خَائِفًا خَوْفًا لَا يَمْلِكُ رَدَّهُ.

وَاعْلَمْ أَنَّ الْخَوْفَ إِذَا أَفْرَطَ قَتَلَ، وَالْمَحْمُودُ مِنْهُ الْمُتَوَسِّطُ وَهُوَ الَّذِي يَقْمَعُ الشَّهَوَاتِ، وَيُكَدِّرُ اللَّذَّاتِ، وَيَكْفُ الْجَوَارِحَ عَنِ الْمَعَاصِي وَيُلْزِمُهَا الطَّاعَةَ. وَقَدْ يَنْحُلُ الْبَدَنَ، وَيُذْهِبُ الْوَسْنَ، وَيَزِيدُ بِهِ الْبُكَاءَ،

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب أحاديث الأنبياء، باب حديث الغار، رقم (٣٤٨١). ومسلم في صحيحه، كتاب التوبة، باب في سعة رحمة الله تعالى وأنها سبقت غضبه رقم (٢٧٥٦).

(٢) لم أجده في تبصرته !

وَلِذَلِكَ قِيلَ: لَيْسَ الْخَائِفُ مَنْ بَكَى وَعَصَرَ عَيْنَيْهِ، وَإِنَّمَا الْخَائِفُ مَنْ تَرَكَ مَا يُعَذِّبُ عَلَيْهِ.

وَلِلْخَوْفِ مَنَاقِبُ وَمَآثِرُ كَثِيرَةٌ جِدًّا، وَهُوَ سَوَطُ يَسُوقِ الْمُتَوَانِي، وَيَقُومُ الْأَعْوَجَ، وَيَرُدُّ الشَّارِدَ، وَاللَّهُ الْمُوفِّقُ..

وَمِمَّا وَرَدَ فِي الرَّجَاءِ:

مَا رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ^(١) وَقَالَ حَسَنٌ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: يَا ابْنَ آدَمَ إِنَّكَ مَا دَعَوْتَنِي وَرَجَوْتَنِي غَفَرْتُ لَكَ عَلَى مَا كَانَ مِنْكَ وَلَا أُبَالِي، يَا ابْنَ آدَمَ لَوْ بَلَغَتْ ذُنُوبُكَ عَنَانَ السَّمَاءِ ثُمَّ اسْتَغْفَرْتَنِي غَفَرْتُ لَكَ».

وَأَخْرَجَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ^(٢) عَنْ مُعَاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِنْ شِئْتُمْ أَنْبَأْتُكُمْ مَا أَوَّلُ مَا يَقُولُ اللَّهُ ﷻ لِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمَا أَوَّلُ مَا يَقُولُونَ لَهُ، قُلْنَا نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: إِنَّ اللَّهَ ﷻ يَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ: هَلْ أَحْبَبْتُمْ لِقَائِي؟ فَيَقُولُونَ نَعَمْ يَا رَبَّنَا. فَيَقُولُ لِمَ؟ فَيَقُولُونَ رَجَوْنَا عَفْوَكَ وَمَغْفِرَتَكَ. فَيَقُولُ قَدْ وَجَبَتْ لَكُمْ مَغْفِرَتِي».

قَالَ الْإِمَامُ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوَازِيِّ فِي تَبَصُّرَتِهِ^(٣): أَسْبَابُ الرَّجَاءِ قَوِيَّةٌ، فَمَنْ خَفِنَا عَلَيْهِ مِنْ غَلَبَةِ الْخَوْفِ قُلْنَا لَهُ عَدَلٌ مَا عِنْدَكَ بِالرَّجَاءِ،

(١) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الدعوات، باب في فضل التوبة والاستغفار وما ذكر من رحمة الله لعباده، رقم (٣٥٤٠).

(٢) أخرجه أحمد في مسنده (٢٣٨/٥-٢٢١٢٥).

(٣) لم أجده في تبصرته !

إِلَّا أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَتُوبَ وَيَرْجُوَ الْقَبُولَ، وَيَبْذُرَ وَيَرْجُوَ الْحَصَادَ. فَأَمَّا
الرَّجَا مَعَ الْعِصْيَانِ فَحِمَاقَةٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. ثُمَّ قَالَ النَّازِمُ:
(وَلَاقِ) أَيُّهَا الْعَبْدُ الْمُؤْمِنُ.

(بِحُسْنِ الظَّنِّ) بِاللَّهِ (رَبِّكَ) جَلَّ شَأْنُهُ وَتَعَالَى سُلْطَانُهُ، فَإِنَّهُ عِنْدَ
ظَنِّ عَبْدِهِ بِهِ.

فَإِنْ لَقِيْتَهُ وَأَنْتَ حَسَنُ الظَّنِّ بِهِ (تَسْعَدُ) السَّعَادَةَ الْأَبَدِيَّةَ، وَتَسْلَمُ
السَّلَامَةَ السَّرْمَدِيَّةَ.

وَمَفْهُومُهُ أَنَّكَ إِنْ لَمْ تُتْلَقِ بِهِ بِحُسْنِ الظَّنِّ تَشَقَّ شَقَاوَةُ الْأَبَدِ،
وَتَعْطَبُ عَطْبًا مَا عَطِبُهُ غَيْرُكَ أَنْتَ وَأَمْثَالُكَ فَقَدْ قَالَ -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ
وَالسَّلَامُ- «قَالَ اللَّهُ ﷻ أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي وَأَنَا مَعَهُ حَيْثُ ذَكَرَنِي»
الْحَدِيثُ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(١) وَمُسْلِمٌ^(٢) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ^(٣) وَأَبُو دَاوُدَ^(٤) وَابْنُ مَاجَهَ^(٥) عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
«سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ قَبْلَ مَوْتِهِ بِثَلَاثَةِ أَيَّامٍ يَقُولُ: لَا يَمُوتَنَّ أَحَدُكُمْ إِلَّا وَهُوَ
يُحْسِنُ الظَّنَّ بِاللَّهِ ﷻ».

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾، رقم (٧٤٠٥).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الذكر والدعاء والتوبة، باب الحث على ذكر الله تعالى، رقم (٢٦٧٥).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب الأمر بحسن الظن بالله تعالى عند الموت، رقم (٢٨٧٧).

(٤) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الجنائز، باب ما يستحب من حسن الظن بالله عند الموت، رقم (٣١١٥).

(٥) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الزهد، باب التوكل واليقين، رقم (٤١٦٧).

ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - وَنَفَعَنَا بِهِ آمِينَ :

٩٤- وَتُشْرَعُ لِلْمَرَضِيِّ الْعِيَادَةُ فَأَتِيهِمْ تَخْضُ رَحْمَةً تَغْمُرُ مَجَالِسَ عَوْدٍ

(وَتُشْرَعُ) أَيُ: تُسَنُّ وَتُنْدَبُ كَمَا فِي الْمُتْنَهَى^(١)، وَالْإِقْنَاعُ^(٢).

(لِلْمَرَضِيِّ): جَمْعُ مَرِيضٍ، وَهُوَ مَنْ اتَّصَفَ بِالْمَرَضِ.

(الْعِيَادَةُ) أَيُ: الزِّيَارَةُ وَالْإِفْتِقَادُ.

قَالَ الْقَاضِي عِيَاضُ: سُمِّيَتْ عِيَادَةً؛ لِأَنَّ النَّاسَ يَتَكَرَّرُونَ أَيُّ يَرْجِعُونَ يُقَالُ: عُدْتُ الْمَرِيضَ عَوْدًا وَعِيَادَةً أَلْيَاءَ مُنْقَلِبَةً عَنْ وَائِ ذَكَرَهُ فِي الْمُطْلِعِ^(٣).

وَفِي الْإِقْنَاعِ^(٤) عَنْ ابْنِ حَمْدَانَ عِيَادَةُ الْمَرِيضِ فَرَضُ كِفَايَةٍ. قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: الَّذِي يَقْتَضِيهِ النَّصُّ وَجُوبَ ذَلِكَ وَاخْتَارَهُ جَمْعُ، وَالْمُرَادُ مَرَّةً. قَالَ: وَظَاهِرُهُ، وَلَوْ مِنْ وَجَعٍ ضَرَسٍ وَرَمَدٍ وَدُمْلٍ خِلَافًا لِأَبِي الْمَعَالِي بْنِ الْمُنَجَّاءِ مِنْ أَيْمَةِ الْمَذْهَبِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -.

قَالَ فِي الْفُرُوعِ^(٥): يُسْتَحَبُّ عِيَادَةُ الْمَرِيضِ وَفَاقًا لِلْأَيْمَةِ الثَّلَاثَةِ.

وَقَالَ أَبُو حَفْصٍ الْعُكْبَرِيُّ^(٦): السُّنَّةُ مَرَّةً، وَمَا زَادَ نَافِلَةٌ.

(١) الْمُتْنَهَى: (١/٣٨٤).

(٢) الْإِقْنَاعُ: (١/٢١٠).

(٣) الْمُطْلِعُ: (ص١٤٥).

(٤) الْإِقْنَاعُ: (١/٢١٠).

(٥) الْفُرُوعُ: (٣/٢٥١).

(٦) الْفُرُوعُ: (٣/٢٥٢).

(فَأْتِيَهُمْ) أَيُّ الْمَرْضَى يَعْني عُدَّهُمْ .
 (تَخَضُّ) فِي حَالِ ذَهَابِكَ لِعِيَادَتِهِمْ وَإِيَابِكَ مِنْهَا (رَحْمَةً) أَيُّ فِي
 رَحْمَةٍ مِنْ أَرْحَمِ الرَّاحِمِينَ .
 (تَعْمُرُ) أَيُّ تُعْطِي لِكَثْرَتِهَا .
 (مَجَالِسَ) جَمْعُ مَجْلِسٍ .
 (عُودٌ) جَمْعُ عَائِدٍ . يُشِيرُ إِلَى مَا أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ مَالِكٌ بَلَاغًا ^(١) ،
 وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ مُسْنَدًا ^(٢) ، وَرَوَاتُهُ رِوَاةُ الصَّحِيحِ ، وَالْبَزَارُ ^(٣) وَابْنُ حِبَّانَ
 فِي صَحِيحِهِ ^(٤) عَنْ جَابِرٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «مَنْ عَادَ مَرِيضًا لَمْ
 يَزَلْ يَخُوضُ فِي الرَّحْمَةِ حَتَّى يَجْلِسَ فَإِذَا جَلَسَ اغْتَمَسَ فِيهَا» .

٩٥- فَسَبْعُونَ أَلْفًا مِنْ مَلَائِكَةِ الرِّضَا تُصَلِّي عَلَى مَنْ عَادَ يَمْشِي إِلَى الْغَدِ
 (فَسَبْعُونَ أَلْفًا مِنْ مَلَائِكَةِ الرِّضَا) يُرْسِلُهُمُ اللَّهُ ﷻ .

(تُصَلِّي عَلَى مَنْ) أَيُّ إِنْسَانٍ مُسْلِمٍ .
 (عَادَ يَمْشِي) فِي حَالِ عِيَادَتِهِ لِأَخِيهِ الْمُسْلِمِ ، وَلَا تَزَالُ الْمَلَائِكَةُ
 تُصَلِّي عَلَيْهِ أَيُّ تَدْعُو وَتَسْتَغْفِرُ لَهُ مِنْ ابْتِدَاءِ إِعَادَتِهِ .
 (إِلَى الْغَدِ) ، وَهُوَ ثَانِي يَوْمِ الْإِعَادَةِ .

(١) أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطِ (١٧-٢/٩٤٦) .

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ (١٤٢٩٩-٣/٣٠٤) .

(٣) أَخْرَجَهُ الْبَزَارُ فِي مُسْنَدِهِ الْبَحْرُ الزَّخَارِ (٦٢٠-٢/٢٢٤) .

(٤) أَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي صَحِيحِهِ (٢٩٥٦-٧/٢٢٢) .

٩٦- وَإِنْ عَادَهُ فِي أَوَّلِ الْيَوْمِ وَاصَلَتْ عَلَيْهِ إِلَى اللَّيْلِ الصَّلَاةَ فَأَسْنِدُ (وَإِنْ عَادَهُ) أَيُّ الْمَرِيضِ .

(فِي أَوَّلِ الْيَوْمِ) أَيُّ فِي بُكْرَةِ نَهَارِهِ .

(وَاصَلَتْ) الْمَلَائِكَةُ (عَلَيْهِ) أَيُّ الْعَائِدِ مِنْ أَوَّلِ الْيَوْمِ .

(إِلَى) دُخُولِ (اللَّيْلِ الصَّلَاةِ) أَيُّ الدُّعَاءِ وَالِاسْتِغْفَارِ .

(فَأَسْنِدُ) ذَلِكَ عَنْ حَضْرَةِ صَاحِبِ الرِّسَالَةِ الَّذِي جَاءَنَا بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ وَإِزَاحَةِ الضَّلَالَةِ .

أَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ^(١) وَحَسَنَهُ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَعُودُ مُسْلِمًا غَدَوَةً إِلَّا صَلَّى عَلَيْهِ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ حَتَّى يُمْسِيَ، وَإِنْ عَادَهُ عَشِيَّةً إِلَّا صَلَّى عَلَيْهِ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ حَتَّى يُصْبِحَ وَكَانَ لَهُ خَرِيفٌ فِي الْجَنَّةِ» .

وَأَمَّا دَلِيلُ مَنْ أَوْجَبَ عِيَادَةَ الْمَرِيضِ فَقَوْلُهُ -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ-: «خَمْسٌ تَجِبُ لِلْمُسْلِمِ عَلَى أَخِيهِ: رُدُّ السَّلَامِ وَتَشْمِيتُ الْعَاطِسِ وَإِجَابَةُ الدَّعْوَةِ وَعِيَادَةُ الْمَرِيضِ وَاتِّبَاعُ الْجِنَازَةِ»^(٢) .
وَفِي لَفْظٍ: «حَقُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ خَمْسٌ»^(٣) .

(١) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الجنائز، باب عيادة المريض، رقم (٩٦٩).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب السلام، باب من حق المسلم للمسلم رد السلام، رقم (٢١٦٢).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز، باب الأمر باتباع الجنائز، رقم (١٢٤٠).

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ ^(١) «عَلَى الْمُسْلِمِ سِتٌّ، قِيلَ: وَمَا هُنَّ
يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: إِذَا لَقِيْتَهُ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ، وَإِذَا دَعَاكَ فَأَجِبْهُ، وَإِذَا
اسْتَنْصَحَكَ فَاَنْصَحْ لَهُ، وَإِذَا عَطَسَ فَحَمِدَ اللَّهَ فَشَمِّتْهُ، وَإِذَا مَرَضَ فَعُدُّهُ
وَإِذَا مَاتَ فَاتَّبِعْهُ».

فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى الْوُجُوبِ دَلَالَةً بَيِّنَةً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٩٧- فَمِنْهُمْ مُعَبِّأٌ عُدٌّ، وَخَفَفٌ، وَمِنْهُمْ أَلٌّ ذِي يُؤْثِرُ التَّطْوِيلَ مِنْ مُتَوَرِّدٍ
(فَمِنْهُمْ) أَيِ الْمَرَضَى مَنْ يُثْقِلُهُ كَثْرَةُ الْعِيَادَةِ فَعُدُّهُ (مُعَبِّأٌ عُدٌّ) أَنْتَ
مُرَاعَاةً لِحَالِهِ لِعَدَمِ إِثَارِهِ كَثْرَةَ التَّرَدُّدِ عَلَيْهِ وَالزِّيَارَةِ لَهُ.

قَالَ فِي الْإِقْنَاعِ ^(٢): قَالَ جَمَاعَةٌ: وَيَغِبُّ بِهَا وَجَزَمَ بِهِ فِي
الْمُنْتَهَى ^(٣)، وَفِي الْفُرُوعِ ^(٤) مِثْلُهُ، ثُمَّ قَالَ: وَظَاهِرُ إِطْلَاقِ جَمَاعَةٍ
خِلَافُهُ.

وَيَتَوَجَّهُ اخْتِلَافُهُ بِاخْتِلَافِ النَّاسِ، وَالْعَمَلُ بِالْقَرَائِنِ وَظَاهِرِ الْحَالِ
وَمُرَادِهِمْ فِي الْجُمْلَةِ، وَهِيَ تُشَبِّهُ الزِّيَارَةَ، وَهَذَا اخْتِيَارُ النَّاطِمِ
-رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى-.

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب السلام، باب من حق المسلم للمسلم رد السلام،
رقم (٢١٦٢).

(٢) الإقناع: (٢١٠/١)، (٢١١).

(٣) المنتهى: (٣٨٤/١).

(٤) الفروع: (٢٥٤/٣).

وَالْغُبُّ يَوْمٌ وَيَوْمٌ، قَالَ فِي الْمُطْلَعِ فِي قَوْلِهِ: وَيُدْهِنُ غُبًّا أَيْ يُدْهِنُ
يَوْمًا وَيَدْعُ يَوْمًا مَاخُودًا مِنْ غِبِّ الْإِبِلِ.

قَالَ الْجَوْهَرِيُّ^(١): هُوَ أَنْ تَرَدَّ الْمَاءُ يَوْمًا وَتَدَعُهُ يَوْمًا قَالَ: وَأَمَّا
الْغُبُّ فِي الزِّيَارَةِ فَقَالَ الْحَسَنُ: فِي كُلِّ أُسْبُوعٍ، زُرْ غُبًّا تَزِدُّ حُبًّا.
انْتَهَى

وَأَقْتَصَرَ الْحَجَّائِيُّ فِي لُغَةٍ إِقْنَاعِهِ عَلَى أَنَّ الْغِبَّ يَوْمٌ بَعْدَ يَوْمٍ.
ثُمَّ قَالَ النَّازِمُ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- وَ (خَفَّفَ) فِي الْعِيَادَةِ وَلَا تُطْلُ
الْجُلُوسَ عِنْدَهُ لِإِضْجَارِهِ، وَمَنْعَ بَعْضِ تَصَرُّفَاتِهِ وَعَنْهُ كَبِينَ خُطْبَتِي
الْجُمُعَةِ.

وَقَالَ فِي الْفُرُوعِ^(٢): وَيَتَوَجَّهَ اخْتِلَافُهُ بِاخْتِلَافِ النَّاسِ وَالْعَمَلِ
بِالْقَرَائِنِ وَظَاهِرِ الْحَالِ وَمُرَادِهِمْ فِي الْجُمْلَةِ، وَهَذَا اخْتِيَارُ النَّازِمِ.
وَلِذَا قَالَ: (وَمِنْهُمْ) أَيْ الْمَرْضَى (الَّذِي) لَا يُحِبُّ التَّخْفِيفَ،
بَلْ (يُؤْثِرُ) أَيْ يَطْلُبُ وَيُحِبُّ وَيُقَدِّمُ (التَّطْوِيلَ) أَيْ تَطْوِيلَ الْجُلُوسِ عِنْدَهُ
الْكَائِنِ (مِنْ) صَدِيقٍ وَنَحْوِ (مُتَوَرِّدٍ) أَيْ طَالِبِ الْوُرُودِ إِلَيْهِ مِنْ وَرَدِ
الْمَاءِ، وَالْمُرَادُ مِنْ صَدِيقٍ عَائِدٍ.

(١) الصحاح: (١/١٩٠).

(٢) الفروع: (٣/٢٥٣).

٩٨- فَفَكَّرَ وَرَاعَ فِي الْعِيَادَةِ حَالَ مَنْ تَعُودُ وَلَا تُكْثِرُ سُؤَالَ تَنْكَدُ

فَإِذَا فَهَمْتَ هَذَا مَعَ مَا اخْتَارَهُ صَاحِبُ الْفُرُوعِ:

(فَفَكَّرَ) أَيِ اسْتَعْمَلَ فِكْرَكَ فِي إِطَالَةِ الْجُلُوسِ عِنْدَ مَنْ عُذَّتْهُ
وَعَدَمُهَا يَدُلُّكَ صَحِيحُ الْفِكْرِ مَعَ الْقَرِينَةِ عَلَى الْأَصْلَحِ مِنْهَا.

(و) إِذَا وَصَلَ بِكَ صَحِيحُ الْفِكْرِ إِلَى الْمَطْلُوبِ (رَاعَ) أَيِ لَا حِظَّ
وَرَاقِبَ بِحَسِّ فِكْرِكَ (فِي الْعِيَادَةِ) لِلْمَرِيضِ.

(حَالَ مَنْ) أَيِ مَرِيضٍ عُذَّتْهُ، أَوْ الَّذِي (تَعُودُ)، فَإِنْ كَانَ يُؤَثِّرُ
تَكَرَّارَ الزِّيَارَةِ كُلِّ يَوْمٍ وَلَا مَشَقَّةَ عَلَيْكَ فَلَا بَأْسَ بِإِثْنَانِهِ وَإِلَّا فَبِحَسَبِ مَا
يَقْدَحُ فِكْرَكَ مِنْ ذَلِكَ، وَكَذَا الإِطَالَةُ فِي الْجُلُوسِ وَعَدَمُهَا فَرْنُ ذَلِكَ
بِمِيزَانِ فِكْرِكَ الصَّحِيحِ دُونَ الْوَهْمِ، وَالْخِيَالِ وَاعْتَبِرْ قَرَأَيْنِ الْأَحْوَالِ.

(وَلَا تُكْثِرُ) أَيُّهَا الْعَائِدُ عَلَى الْمَرِيضِ (سُؤَالَ)، فَإِنَّكَ إِنْ فَعَلْتَ
ذَلِكَ (تُنْكَدُ) عَلَيْهِ عَيْشُهُ، يُقَالُ: نَكَدَ عَيْشُهُمْ كَفَرَحَ اشْتَدَّ وَعَسِرَ وَنَاكَدَهُ
عَاسَرَهُ وَتَنَاكَدَا تَعَاسَرَا.

وَالْمُرَادُ هُنَا: أَنَّ كَثْرَةَ سُؤَالِ الْمَرِيضِ تَعْسُرُ عَلَيْهِ وَتَضْعُبُ وَتُضْجِرُهُ
وَتَثْقُلُ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَكُونَ مَشْغُولًا بِحَالِهِ مُتَنَصِّلًا مِنْ ذَنْبِهِ
وَصَلَالِهِ. رَاجِيًا عَفْوَ رَبِّهِ. خَائِفًا مِنْ وَضْمَةِ ذَنْبِهِ.

٩٩- وَمَكْرُوهُ اسْتِثْمَانُنَا أَهْلَ ذِمَّةٍ لِإِحْرَازِ مَالٍ أَوْ لِقِسْمَتِهِ أَشْهَدُ

(وَمَكْرُوهُ) شَرْعًا، وَتَقَدَّمَ أَنَّ الْمَكْرُوهُ مَا يُثَابُ عَلَى تَرْكِهِ

وَلَا يُعَاقَبُ عَلَى فِعْلِهِ، وَأَنَّهُ مِنْهِيٌّ عَنْهُ شَرْعًا.

(اسْتِثْمَانًا) مَعَشَرَ الْمُسْلِمِينَ، أَيْ اتَّخَاذُنَا أَمِينًا.

(أَهْلَ ذِمَّةٍ) أَيْ أَحَدًا مِنْهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ أَعْدَاؤُنَا فِي الدِّينِ فَكَيْفَ نَأْمَنُهُمْ وَنَرْكُنُ إِلَيْهِمْ.

وَأَهْلُ الذِّمَّةِ هُمْ: أَهْلُ الْعَقْدِ، وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ^(١): الذِّمَّةُ الْأَمَانُ فِي قَوْلِهِمْ: يَسْعَى بِذِمَّتِهِمْ أَذْنَاهُمْ، وَالذِّمَّةُ: الضَّمَانُ، وَالْعَهْدُ أَيْضًا. وَالْمُرَادُ بِهِمْ هُنَا الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى، وَالْمَجُوسُ إِذْ لَا تُعْقَدُ الذِّمَّةُ إِلَّا لَهُمْ.

فَيُكْرَهُ لَنَا أَنْ نَسْتَأْمِنَ أَحَدًا مِنْهُمْ لِإِحْرَازِ أَيْدَانِنَا فِي الطَّبِّ، فَإِنَّهُمْ أَعْدَاؤُنَا، وَمَنْ كَانَ عَدُوًّا لَنَا فَكَيْفَ نَأْمَنُهُ عَلَى أَرْوَاحِنَا سِيَّمَا وَهُمْ يَطْلُبُونَا بِالثَّارَاتِ الْقَدِيمَةِ وَيَزْعُمُونَ أَنَّ مَا بَأْيَدِينَا مِنْ أَمْلَاكِهِمْ، وَأَنَا سَلَبْنَاهُمْ مَلِكَهُمْ وَدَوْلَتَهُمْ فَمَنْ كَانَ بِهِذِهِ الْمَثَابَةِ كَيْفَ يُؤْمِنُ عَلَى بَدَنِ، أَوْ غَيْرِهِ؟

وَمِنْ ثَمَّ قَالَ النَّاطِمُ مُنَبِّهًا بِالْأَدْنَى عَلَى الْأَقْلَ مِنْ بَابِ أَوْلَى:
(لِ) أَجْلِ (إِحْرَازِ) أَيْ حِفْظِ (مَالٍ) مِنْ أَمْوَالِ الْمُسْلِمِينَ (أَوْ) أَيْ وَمَكْرُوهُ اسْتِثْمَانًا لِأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ (لِ) أَجْلِ (قِسْمَتِهِ) أَيْ الْمَالِ.

(اشْهَدْ) بِذَلِكَ وَاعْتَقِدْهُ وَإِيَّاكَ، وَالْعُدُولَ عَنْهُ.

قَالَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ^(٢): يُكْرَهُ أَنْ يَسْتَعِينَ مُسْلِمٌ بِذِمِّيٍّ فِي شَيْءٍ

(١) المطلع: (ص ٢٦٣).

(٢) الآداب الشرعية: (٢/ ٤٤٤).

مِنْ أُمُورِ الْمُسْلِمِينَ مِثْلُ: كِتَابَتِهِ، وَعَمَالِهِ، وَجَبَايَةِ خَرَاجٍ، وَقِسْمَةِ فَيْءٍ، وَغَنِيمَةٍ وَحِفْظِ ذَلِكَ، إِلَّا لِضُرُورَةٍ.

قَالَ فِي الْأَدَابِ الْكُبْرَى^(١): وَلَا يَكُونُ بَوَابًا وَلَا جَلَادًا وَنَحْوَهُمَا.

وَأَخْرَجَ الْإِمَامُ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: قُلْتُ لِعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِنَّ لِي كَاتِبًا نَصْرَانِيًّا قَالَ: مَا لَكَ قَاتَلَكَ اللَّهُ، أَمَا سَمِعْتَ اللَّهَ سُبْحَانَهُ يَقُولُ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَرَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [الْمَائِدَةُ: ٥١] أَلَا اتَّخَذْتَ حَنِيفًا؟ قَالَ: قُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ لِي كِتَابَتُهُ وَلَهُ دِينُهُ قَالَ: لَا أَكْرِمُهُمْ إِذْ أَهَانَهُمُ اللَّهُ وَلَا أُدْنِيهِمْ إِذْ أَقْصَاهُمْ اللَّهُ^(٢).

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ قَدَسَ اللَّهُ رُوحَهُ^(٣): فَمِنْ أَعْظَمِ الْمَصَائِبِ عَلَى الْإِسْلَامِ وَأَهْلِهِ أَنْ يَجْعَلُوا فِي دَوَاوِينِ الْمُسْلِمِينَ يَهُودِيًّا، أَوْ نَصْرَانِيًّا.
انْتَهَى

وَلِأَنَّ بِالِاسْتِعَانَةِ بِهِمْ فِي ذَلِكَ مِنَ الْمَفْسَدَةِ مَا لَا يَخْفَى، وَهُوَ مَا يَلْزَمُ عَادَةً أَوْ يُفْضِي إِلَيْهِ مِنْ تَضْدِيرِهِمْ فِي الْمَجَالِسِ، وَالْقِيَامِ لَهُمْ وَجُلُوسِهِمْ وَوُقُوفِ الْمُسْلِمِينَ وَابْتِدَائِهِمْ بِالسَّلَامِ مَعَ تَذَلُّلِ الْمُسْلِمِينَ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَخُضُوعِهِمْ لَدِينِهِمْ وَالتَّمَلُّقِ وَإِظْهَارِ الْحُبِّ، وَالْإِعْزَازِ لَهُمْ لِمَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ لِاحْتِيَاجِهِمْ لِكَوْنِ الدِّيَّانِ فِي أَيْدِيهِمْ.

(١) الآداب الشرعية: (٢/٤٤٤).

(٢) أخرجه البيهقي في سننه الكبرى (٢٠١٩٦-١٠/١٢٧).

(٣) الآداب الشرعية: (٢/٤٤٧).

١٠٠- وَمَكْرُوهٌ اسْتِطْبَابُهُمْ لَا ضَرُورَةَ وَمَا رَكَّبُوهُ مِنْ دَوَاءٍ مُوَصَّدٍ

(وَمَكْرُوهٌ اسْتِطْبَابُهُمْ) أَيُّ طَلَبُ كَوْنِ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ طَبِيبًا،
وَاتِّخَاذَ أَحَدِهِمْ طَبِيبًا؛ لِعَدَمِ الثِّقَةِ بِأَقْوَالِهِمْ وَأَفْعَالِهِمْ، وَافْتِقَادِ النَّصِيحَةِ
مِنْ نِسَائِهِمْ وَرِجَالِهِمْ.

(لَا) يُكْرَهُ اسْتِطْبَابُ أَهْلِ الذِّمَّةِ (ضَرُورَةً) أَيُّ لِأَجْلِ الضَّرُورَةِ؛
لِأَنَّ الْحَاجَةَ دَاعِيَةً إِلَيْهِ، وَلِأَنَّ إِدْخَالَ الضَّرَرِ مِنْ اسْتِطْبَابِهِ مُتَوَهِّمٌ،
وَالْعِلَّةُ مَعْلُومَةٌ فَلَا يَمْتَنِعُ مِنْ اتِّخَاذِ مَا يُزِيلُ الْمَعْلُومَ مِنَ الضَّرَرِ بِخَوْفِ
إِدْخَالِ ضَرَرٍ مُتَوَهِّمٍ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَام^(١): إِذَا كَانَ الْيَهُودِيُّ أَوْ النَّصْرَانِيُّ خَبِيرًا بِالطَّبِّ
ثِقَةً عِنْدَ الْإِنْسَانِ جَازَ لَهُ أَنْ يَسْتَطْبَهُ، كَمَا يَجُوزُ أَنْ يُودِعَهُ الْمَالَ وَأَنْ
يُعَامِلَهُ، وَإِذَا أَمَكَّنَهُ أَنْ يَسْتَطَبَّ مُسْلِمًا فَهُوَ كَمَا لَوْ أَمَكَّنَهُ أَنْ يُودِعَهُ،
أَوْ يُعَامِلَهُ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَعدِلَ عَنْهُ، وَأَمَّا إِذَا احتَاجَ إِلَى ائْتِمَانِ الْكِتَابِيِّ
وَاسْتَطْبَابِهِ، فَلَهُ ذَلِكَ وَلَمْ يَكُنْ مِنْ وَلَايَةِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى الْمَنْهِي عَنْهَا
وَلَيْسَ الْكِتَابِيُّ بِقَيِّدٍ فَالْمَجُوسِيُّ كَذَلِكَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(و) مَكْرُوهٌ (مَا) أَيُّ: شَيْءٌ، أَوْ الَّذِي (رَكَّبُوهُ) بِتَشْدِيدِ الْكَافِ مِنْ
الْمُفْرَدَاتِ الَّتِي لَمْ يَقِفْ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَأْمَنُ أَنْ يَخْلِطَهُ شَيْئًا مِنْ
الْمَسْمُومَاتِ، أَوْ النَّجَاسَاتِ.

(١) المستدرك على مجموع الفتاوى: (٣/١٤١).

(مِنْ دَوَاءٍ مُوصَدٍ) بِتَشْدِيدِ الصَّادِ الْمُهْمَلَةِ أَيْ مَنْسُوجٍ وَمُرَكَّبٍ .
 قَالَ فِي الْقَامُوسِ^(١) : الْوَصْدُ بِحَرَكَةِ النَّسْجِ ، وَالْوَصَادُ النَّسَاجُ .
 قَالَ فِي الرَّعَايَةِ^(٢) : يُكْرَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ يَغْنِي الدَّمِيَّ دَوَاءً لَمْ يُبَيِّنْ
 مُفْرَدَاتِهِ الْمُبَاحَةَ ، وَكَذَا مَا وَصَفَهُ مِنَ الْأَدْوِيَةِ ، أَوْ عَمَلَهُ .
 وَقَالَ الْمَرْوُذِيُّ^(٣) : أَذْخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ نَضْرَانِيًّا فَجَعَلَ
 يَصِفُ وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ يَكْتُبُ مَا وَصَفَهُ ، ثُمَّ أَمَرَنِي فَاشْتَرَيْتَهُ لَهُ . قَالَ
 الْقَاضِي^(٤) : إِنَّمَا يُرْجَعُ إِلَى قَوْلِهِ فِي الدَّوَاءِ الْمُبَاحِ ، فَإِنْ كَانَ مُوَافِقًا
 لِلدَّاءِ فَقَدْ حَصَلَ الْمَقْصُودُ ، وَإِنْ لَمْ يُوَافِقْ فَلَا حَرَجَ فِي تَنَاوُلِهِ ، وَهَذَا
 بِخِلَافِ مَا لَوْ أَشَارَ بِالْفِطْرِ فِي الصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ جَالِسًا وَنَحْوِ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ
 خَبَرٌ مُتَعَلِّقٌ بِالذِّينِ فَلَا يُقْبَلُ ، وَإِذَا خَاطَبَ الْكَافِرَ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ كَانَ
 حَسَنًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَلَا تُجَدِّلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾
 [الْعَنْكَبُوتُ: ٤٦] وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

١٠١- وَإِنْ مَرَضَتْ أَنْثَى وَلَمْ يَجِدُوا لَهَا طَبِيبًا سِوَى فَحْلٍ أَجْزُهُ وَمَهْدُ

(وَإِنْ مَرَضَتْ أَنْثَى) دَاوْنَهَا وَطَبَّبْتُهَا أَنْثَى مِثْلُهَا ، وَلَوْ كَافِرَةً فِيمَا

يُظْهَرُ .

(١) القاموس : (ص ٣٢٦) .

(٢) الآداب الشرعية : (٢/ ٤٤١) .

(٣) الآداب الشرعية : (٢/ ٤٤١) .

(٤) الآداب الشرعية : (٢/ ٤٤١) .

(و) إِنْ لَمْ يَحِدُوا لَهَا) أَيِ الْأُنْثَى (طَبِيبًا سِوَى فَحْلٍ)، يُفْهَمُ مِنْ نِظَامِهِ أَنَّهُ إِنْ وُجِدَ خَصِيٌّ يُقَدَّمُ عَلَى الْفَحْلِ وَيَتَّجِهُ، وَكَذَا خُنْثَى.

فَإِنْ عَدِمْنَا الْأُنْثَى، وَالْخَصِيَّ، وَالْخُنْثَى إِلَّا مِنْ ذَكَرٍ فَحْلٍ (أَجْزُهُ) وَلَا تَمْنَعُهُ، (وَمَهْدٌ) جَوَازَ ذَلِكَ لِلضَّرُورَةِ.

وَحَيْثُ جَازَ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ لَهُ مِنْهَا نَظَرُ مَا تَدْعُو الْحَاجَةَ إِلَى نَظَرِهِ حَتَّى الْفَرْجِ، وَكَذَا اللَّمَسُ لِلضَّرُورَةِ، وَكَذَا الرَّجُلُ مَعَ الرَّجُلِ.

قَالَ ابْنُ حَمْدَانَ^(١): وَإِنْ لَمْ يُوجَدْ مِنْ يَطْبُهُ سِوَى امْرَأَةٍ فَلَهَا نَظَرُ مَا تَدْعُو الْحَاجَةَ إِلَى نَظَرِهِ مِنْهُ حَتَّى فَرْجِهِ.

قَالَ الْقَاضِي^(٢): يَجُوزُ لِلطَّبِيبِ أَنْ يَنْظُرَ مِنَ الْمَرْأَةِ إِلَى الْعَوْرَةِ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا نَصَّ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ يَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ وَالرَّجُلِ أَنْ يَنْظُرَا إِلَى عَوْرَةِ الرَّجُلِ عِنْدَ الضَّرُورَةِ نَصًّا، وَكَذَلِكَ تَجُوزُ خِدْمَةُ الْمَرْأَةِ الْأَجْنَبِيَّةِ وَيُشَاهَدُ مِنْهَا الْعَوْرَةَ فِي حَالِ الْمَرَضِ إِذَا لَمْ يُوجَدْ مُحَرَّمٌ نَصًّا.

وَكَذَلِكَ يَجُوزُ لِدَوَاتِ الْمَحَارِمِ أَنْ يَلِيَ بَعْضُهُمْ عَوْرَةَ بَعْضٍ عِنْدَ الضَّرُورَةِ نَصًّا.

وَحَيْثُ جَازَ لِلطَّبِيبِ مُدَاوَاةُ الْمَرْأَةِ الْأَجْنَبِيَّةِ، فَلَا تَجُوزُ لَهُ الْخُلُوءُ بِهَا فِي بَيْتٍ أَوْ نَحْوِهِ.

(١) الآداب الشرعية: (٢/٤٤٢).

(٢) الآداب الشرعية: (٢/٤٤٢).

قَالَ الْمَرُودِيُّ^(١): قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْكَحَالِ: يَخْلُو بِالْمَرْأَةِ، وَقَدْ انْصَرَفَ مِنْ عِنْدِهَا هَلْ هَذِهِ الْخَلْوَةُ مِنْهَا؟ قَالَ: أَلَيْسَ هُوَ عَلَى ظَهْرِ الطَّرِيقِ قِيلَ: بَلَى قَالَ: إِنَّمَا الْخَلْوَةُ تَكُونُ فِي الْبَيْتِ.

١٠٢- وَيُكْرَهُ حَقْنُ الْمَرْءِ إِلَّا ضَرُورَةً وَيَنْظُرُ مَا يَحْتَاجُهُ حَاقِنٌ قَدْ (وَيُكْرَهُ حَقْنُ الْمَرْءِ) أَيِ الْإِنْسَانِ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى.

(إِلَّا ضَرُورَةً) يَعْنِي حَاجَةً، إِذِ الْكَرَاهَةُ تَزُولُ بِأَذْنَى حَاجَةٍ عَلَى قَاعِدَةِ الْمَذْهَبِ.

يُقَالُ: حَقَنْتُ الْمَرِيضَ إِذَا أَوْصَلْتُ الدَّوَاءَ إِلَى بَاطِنِهِ مِنْ مَخْرَجِهِ بِالْحِقْنَةِ بِالْكَسْرِ وَاحْتَقَنَ هُوَ وَالْإِسْمُ الْحِقْنَةُ مِثْلُ الْفُرْقَةِ مِنَ الْإِفْتِرَاقِ، ثُمَّ أُطْلِقَتْ عَلَى مَا يَتَدَاوَى بِهِ، وَالْجَمْعُ حُقْنٌ مِثْلُ غُرْفَةٍ وَغُرْفٍ.

قَالَ الْقَاضِي^(٢) هَلْ تُكْرَهُ الْحِقْنَةُ، عَلَى رِوَايَتَيْنِ:

إِحْدَاهُمَا: تُكْرَهُ لِلْحَاجَةِ وَغَيْرِهَا، وَالثَّانِيَّةُ: لَا تُكْرَهُ لِلْحَاجَةِ وَالضَّرُورَةِ.

وَقَالَ الْخَلَّالُ^(٣): كَانَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ كَرِهَهَا فِي أَوَّلِ أَمْرِهِ، ثُمَّ أَبَاحَهَا عَلَى مَعْنَى الْعِلَاجِ، وَقَالَ الْمَرُودِيُّ: وَصَفَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ فَفَعَلَ يَعْنِي الْحِقْنَةَ.

(١) الآداب الشرعية: (٤٤٣/٢).

(٢) الآداب الشرعية: (٤٥٩/٢).

(٣) الآداب الشرعية: (٤٥٩/٢).

(وَيَنْظُرُ مَا يَحْتَاجُهُ حَاقِنٌ) أَيُّ: وَيَنْظُرُ الْحَاقِنُ؛ يَعْنِي: الَّذِي يَحْقِنُ الْمَرِيضَ مَا يَحْتَاجُ النَّظَرَ إِلَيْهِ مِنْ عَوْرَةِ الْمُحْتَقِنِ.
(قَدْ) أَيُّ حَسَبَ يَعْنِي لَيْسَ لَهُ النَّظَرُ إِلَّا إِلَى مَحَلِّ الْحَاجَةِ.

١٠٣- كَقَابِلَةٍ حِلٌّ لَهَا نَظَرٌ إِلَى مَكَانٍ وَلَادَاتِ النِّسَاءِ فِي التَّوَلِيدِ
(كَقَابِلَةٍ)، فَإِنَّهَا تَنْظُرُ إِلَى مَا تَحْتَاجُ النَّظَرَ إِلَيْهِ فَقَطْ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: (حِلٌّ) أَيُّ: حَالًا.

(لَهَا) أَيُّ الْقَابِلَةِ.

(نَظَرٌ) أَيُّ: أَنْ تَنْظُرَ.

(إِلَى) مَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ (مَكَانٍ وَلَادَاتِ النِّسَاءِ فِي التَّوَلِيدِ) فَتَنْظُرُ إِلَى مَوْضِعِ الْوِلَادَةِ وَنَحْوِهِ لِلْحَاجَةِ، وَلَا تَقْبَلُ الذَّمِّيَّةَ الْمُسْلِمَةَ مَعَ وُجُودِ مُسْلِمَةٍ تَقْبَلُهَا وَتَقْدَمَ قَرِيبًا.

(تَمَّةٌ) يَجُوزُ نَظَرُ الْعَوْرَةِ مِنَ الْأَجْنَبِيِّ فِي مَوَاضِعَ مِنْهَا:

لِلطَّبِّبِ فِي الْحِقْنَةِ وَغَيْرِهَا.

وَمِنْهَا لِلْقَابِلَةِ.

وَمِنْهَا لِلخِتَانِ.

وَمِنْهَا النَّظَرُ لِمَعْرِفَةِ الْبُلُوغِ إِذَا أُحْتِجَ إِلَيْهِ.

وَمِنْهَا حَلْقُ عَانَةٍ مَنْ لَا يُحْسِنُ حَلْقَ عَانَتِهِ.

وَمِنْهَا مَنْ يَلِي خِدْمَةَ مَرِيضٍ.

١٠٤- وَيُكْرَهُ أَنْ لَمْ يَسِرَ قَطْعُ بَوَاسِرٍ وَبَطُّ الْأَذَى حِلٌّ كَقَطْعِ مُجَوِّدٍ (وَيُكْرَهُ) تَنْزِيهًا.

(إِنْ لَمْ يَسِرْ) أَيُّ: إِنْ لَمْ يَخَفْ سِرَائَتَهُ.

(قَطْعُ بَوَاسِرٍ) جَمْعُ بَاسُورٍ، قَالَ فِي الْقَامُوسِ: الْبَاسُورُ عَلَّةٌ مَعْرُوفَةٌ وَجَمْعُهُ بَوَاسِيرٌ.

وَفِي لُغَةِ الْإِقْنَاعِ: الْبَاسُورُ وَاحِدُ الْبَوَاسِيرِ، وَهِيَ عَلَّةٌ تَحْدُثُ فِي الْمَقْعَدَةِ وَفِي دَاخِلِ الْأَنْفِ أَيْضًا، وَقَدْ تُبَدَّلُ السَّيْنُ صَادًا فَيُقَالُ بَاصُورٌ، وَلَمْ أَرِ مَنْ جَعَلَ جَمْعَهُ بَوَاسِرٌ كَمَا فِي النَّظْمِ فَتَقَطَّنَ.

قَالَ الْحَجَّائِيُّ: نَصَّ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي رِوَايَةِ أَبِي طَالِبٍ وَغَيْرِهِ عَلَى كَرَاهَةِ قَطْعِ الْبَوَاسِيرِ ^(١).

وَقَالَ فِي رِوَايَةِ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ^(٢): أَكْرَهُهُ كَرَاهَةً شَدِيدَةً، أَخْشَى أَنْ يَمُوتَ فَيَكُونَ قَدْ أَعَانَ عَلَى قَتْلِ نَفْسِهِ.

وَقَدَّمَ فِي الْأَدَابِ الْكُبْرَى ^(٣) الْإِبَاحَةَ، وَعِبَارَتُهُ: وَيَبَاحُ قَطْعُ الْبَوَاسِيرِ وَقِيلَ: يُكْرَهُ، وَإِنْ خِيفَ مِنْهُ التَّلَفُ حَرَمٌ، وَإِنْ خِيفَ مِنْ تَرْكِ قَطْعِهَا التَّلَفُ جَازَ إِنْ لَمْ يَسِرِ الْقَطْعُ غَالِبًا، ذَكَرَهُ فِي الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى. قَالَ السَّامِرِيُّ ^(٤): وَالنَّهْيُ هُوَ الْمَنْصُوصُ عَنْهُ.

(١) الْأَدَابُ الشَّرْعِيَّةُ: (٢/٤٦٠).

(٢) الْأَدَابُ الشَّرْعِيَّةُ: (٢/٤٦٠).

(٣) الْأَدَابُ الشَّرْعِيَّةُ: (٢/٤٦٠).

(٤) الْأَدَابُ الشَّرْعِيَّةُ: (٢/٤٦٠).

وَقَالَ غَيْرُهُ^(١): نَصَّ أَحْمَدُ عَلَى الْكَرَاهَةِ فِي رِوَايَةِ أَبِي طَالِبٍ وَغَيْرِهِ، وَفِي رِوَايَةِ إِسْحَاقَ: أَكْرَهُهُ شَدِيدًا كَمَا قَدَّمْنَا.
(وَبَطُّ) مِنْ بَابِ قَتَلَ: شَقٌّ.

(الْأَذَى) يَعْنِي: أَنَّ بَطَّ نَحْوَ الْجُرْحِ مِنَ الْبُثُورِ وَمَا يَطْلُعُ فِي بَدَنِ الْإِنْسَانِ لِيَخْرُجَ مِنْهَا الْأَذَى مِنَ الْفَيْحِ وَالصَّدِيدِ.

(حِلٌّ) أَيُّ: حَالًا، قَالَ فِي الْأَدَابِ الْكُبْرَى^(٢): وَيُبَاحُ الْبَطُّ ضَرُورَةً مَعَ ظَنِّ السَّلَامَةِ، (كَ) مَا يَحِلُّ (قَطْعُ) عُضْوٍ مِنْ أَعْضَاءِ الْإِنْسَانِ (مُجَوَّدٌ) أَيُّ: مُمَكِّنُ الدَّاءِ فِيهِ فَيَقْطَعُ

١٠٥- لِأَكْلَةِ تَسْرِي بِعُضْوٍ أَبْنُهُ إِنْ تَخَافَنَّ عُقْبَاهُ وَلَا تَتَرَدَّدُ
(لِ) أَجْلِ زَوَالِ (أَكْلَةِ تَسْرِي) مِنَ السَّرِيَانِ أَيُّ تَزِيدُ.
(بُعْضُو) هِيَ فِيهِ.

(أَبْنُهُ) أَيُّ اقْطَعُهُ وَافْصِلْهُ عَنْكَ.

(إِنْ) كُنْتُ (تَخَافَنَّ عُقْبَاهُ) أَيُّ: إِنْ لَمْ تَقْطَعْهُ بِأَنْ خِفْتُ زِيَادَةَ الْأَلَمِ وَسَرِيَانَ الْأَذَى، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَأَبْنُهُ عَنْكَ (وَلَا تَتَرَدَّدُ) فِي قَطْعِهِ، فَإِنَّهُ حَالًا.

جَائِزٌ قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي رِوَايَةِ الْمَرْوُذِيِّ^(٣): كَانَ الْحَسَنُ يَكْرَهُ الْبَطَّ وَلَكِنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَخَّصَ فِيهِ.

(١) الآداب الشرعية: (٢/٤٦٠).

(٢) الآداب الشرعية: (٢/٤٦٠).

(٣) الآداب الشرعية: (٢/٤٦٠).

قَالَ ابْنُ حَمْدَانَ^(١): وَكَذَا مُعَالَجَةُ الْأَمْرَاضِ الْمَخُوفَةِ كُلِّهَا وَمُدَاوَاتُهَا.

١٠٦- وَقَبْلَ الْأَذَى لَا بَعْدَهُ الْكَيِّ فَافْكِرْهُنَّ وَعَنْهُ عَلَى الْإِطْلَاقِ غَيْرُ مُقَيَّدٍ (وَقَبْلَ) حُصُولِ (الْأَذَى) الْمُحَوِّجِ إِلَى الْكَيِّ بِالنَّارِ، وَكَذَا قَبْلَ حُصُولِ الدَّاءِ الْمُوجِبِ لِقَطْعِ بَعْضِ الْعُرُوقِ مَكْرُوهُ الْكَيِّ وَقَطْعُ الْعُرُوقِ. (لَا) يُكْرَهُ ذَلِكَ (بَعْدَهُ) أَيِ بَعْدَ وُجُودِ الدَّاءِ الْمُوجِبِ (لِلْكَيِّ) وَنَحْوُهُ ضَرُورَةً.

وَأَمَّا قَبْلَ حُصُولِ الدَّاءِ الْكَيِّ (فَافْكِرْهُنَّ) الْكَيِّ بِالنَّارِ؛ لِنَهْيِ النَّبِيِّ ﷺ عَنْهُ فِي عِدَّةِ أَخْبَارٍ، قَالَ: «مَا أَحَبُّ أَنْ أُكْتَوِيَ» كَمَا فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ^(٢) وَغَيْرِهِ^(٣).

وَقَوْلُهُ (فَافْكِرْهُنَّ) فِعْلٌ أَمْرٌ مُؤَكَّدٌ بِنُونِ التَّوَكُّيدِ الْخَفِيفَةِ، وَالْكَيُّ مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ، (وَعَنْهُ) أَيِ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَرَاهَةُ الْكَيِّ (عَلَى) سَبِيلِ (الْإِطْلَاقِ غَيْرُ مُقَيَّدٍ) بِحُصُولِ الْأَذَى^(٤).

فَعَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ يُكْرَهُ الْكَيُّ مُطْلَقًا قَبْلَ حُصُولِ الْأَذَى وَبَعْدَهُ لِمَا

(١) الآداب الشرعية: (٢/٤٦٠).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الطب، باب الدواء بالعسل، رقم (٥٦٨٣).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب السلام، باب لكل داء دواء واستحباب التداوي، رقم (٢٢٠٥).

(٤) الفروع: (١/٢٠٨).

فِي الْحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ اكْتَوَىٰ أَوْ اسْتَرْقَىٰ فَقَدْ بَرِيَءٌ مِنْ التَّوَكُّلِ» رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ^(١) وَغَيْرُهُ ^(٢).

وَأَخْرَجَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ^(٣) وَأَبُو دَاوُدَ ^(٤) وَابْنُ مَاجَهَ ^(٥) وَالتِّرْمِذِيُّ ^(٦) وَصَحَّحَهُ عَنْ عِمْرَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «نَهَىٰ عَنِ الْكَيِّْ فَاكْتَوَيْنَا فَمَا أَفْلَحْنَا وَلَا أُنْجَحْنَا».

قَالَ فِي الْأَدَابِ الْكُبْرَى ^(٧): قَالَ فِي الْمُسْتَوْعِبِ فِي مَوْضِعٍ: يُكْرَهُ الْكَيُّْ وَقَطْعُ الْعُرُوقِ عَلَىٰ وَجْهِ التَّدَاوِي فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ، وَالْأُخْرَى لَا يُكْرَهُ.

وَفِي الْفُرُوعِ ^(٨) وَفِي كَرَاهَةِ مَوْتِ الْفَجْأَةِ رَوَايَتَانِ، وَالْأَخْبَارُ مُخْتَلِفَةٌ، وَكَذَا الرَّوَايَتَانِ فِي حَقْنَةِ لِحَاجَةٍ وَقَطْعِ الْعُرُوقِ وَفُضْدِهَا. وَكَذَا الْخِلَافُ فِي كَيِّْ وَرَقِيَّةٍ وَتَعْوِيذَةٍ وَتَمِيمَةٍ، وَعَنْهُ يُكْرَهُ قَبْلَ الْأَلَمِ فَقَطْ.

(١) أخرجه أحمد في مسنده (١٨٢٠٥-٤/٢٤٩).

(٢) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الطب، باب كراهية الرقية، رقم (٢٠٥٥). وابن ماجه في سننه، كتاب الطب، باب الكي، رقم (٣٤٨٩).

(٣) أخرجه أحمد في مسنده (١٩٨٤٤-٤/٤٢٧).

(٤) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الطب، باب في الكي، رقم (٣٨٦٧).

(٥) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الطب، باب كراهية التدوي بالكي، رقم (٢٠٤٩).

(٦) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الطب، باب الكي، رقم (٣٤٩٠).

(٧) الآداب الشرعية: (٤٦٠/٢).

(٨) الفروع: (٢٤٦/٣).

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ فِي الْمَذْهَبِ فِي الْمَسْأَلَةِ أَقْوَالًا، ثَالِثُهَا: انْتِفَاءُ الْكَرَاهَةِ بَعْدَ حُصُولِ الدَّاءِ.

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ ^(١) عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنْ كَانَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَدْوِيَّتِكُمْ خَيْرٌ فَنِي شَرْطَةٍ مَحْجَمٍ، أَوْ شَرْبَةٍ مِنْ عَسَلٍ أَوْ لَذْعَةٍ بِنَارٍ وَمَا أَحَبُّ أَنْ أَكْتُوِي».

قُلْتُ: وَإِذَا عَلِمْتَ ثُبُوتَ النَّهْيِ عَنِ الْكَيِّْ وَتَحَقَّقْتَ أَنَّهُ نَهْيٌ كَرَاهَةٌ لظَاهِرِ الْأَخْبَارِ، وَفِعْلِ الصَّحَابَةِ الْأَخْيَارِ، ظَهَرَ لَكَ أَنَّ الْكَرَاهَةَ تَزُولُ بِنُزُولِ الضَّرَرِ، إِذِ الْقَاعِدَةُ: زَوَالُهَا بِأَذْنَى حَاجَةٍ، فَظَهَرَ أَنَّ الْمَذْهَبَ عَدَمُ كَرَاهَةِ الْكَيِّْ لِلْحَاجَةِ.

وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ ^(٢) عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى أَبِي بِنِ كَعْبٍ طَبِيبًا فَقَطَعَ مِنْهُ عِرْقًا، ثُمَّ كَوَاهُ».

وَعَنْ جَابِرٍ أَيْضًا «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَوَى سَعْدَ بْنَ مُعَاذٍ فِي أَكْحَلِهِ مَرَّتَيْنِ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ ^(٣).

فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى الْإِبَاحَةِ مِنْ فِعْلِهِ ﷺ وَيُكْرَهُ بِلَا حَاجَةٍ لِلنَّهْيِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الطب، باب الدواء بالعسل، رقم (٥٦٨٣).
ومسلم في صحيحه، كتاب السلام، باب لكل داء دواء واستحباب التدوي، رقم (٢٢٠٥).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب السلام، باب لكل داء دواء واستحباب التدوي، رقم (٢٢٠٧).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الطب، باب من اكتوى، رقم (٣٤٩٤).

١٠٧- كَذَاكَ الرُّقَى إِلَّا بِآيٍ وَمَا رَوَى فَتَعْلِيْقُ ذَا حِلٍّ كَكْتَبٍ لَوُلِدَ
(كَذَاكَ) أَيِّ فِي الْكَرَاهَةِ قَبْلَ حُصُولِ الدَّاءِ وَعَدَمِهَا بَعْدَهُ حَسَبَمَا
تَقَدَّمَ مَذْهَبًا وَخِلَافًا.

(الرُّقَى) جَمْعُ رُقِيَّةٍ، وَالْفِعْلُ مِنْهُ رَقَى يَرْقِي، وَهُوَ التَّعْوِيْذُ كَمَا فِي
الْمَطَالَعِ.

وَقَالَ الْحَجَّائِيُّ^(١): الرُّقَى جَمْعُ مُفْرَدَةٍ رُقِيَّةٍ، وَهِيَ الْعَزَائِمُ.
فَتُكْرَهُ (إِلَّا بِآيٍ) جَمْعُ آيَةٍ وَتُجْمَعُ عَلَى آيَاتٍ أَيْضًا، وَهِيَ لُغَةٌ:
الْعَلَامَةِ، وَالْمُرَادُ هُنَا آيُ الْقُرْآنِ، وَهِيَ: كَلَامٌ مُتَّصِلٌ إِلَى انْقِطَاعِهِ،
سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِدَلَالَتِهَا عَلَى نُبُوَّةٍ مَنْ جَاءَ بِهَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، وَكَوْنِهَا
عَلَامَةً عَلَى صِدْقِهِ إِذْ لَيْسَ فِي طَوْقِ الْبَشَرِ الْإِثْبَانُ بِمِثْلِهَا، فَلَا تُكْرَهُ
الرُّقَى بِآيَاتِ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ.

(و) إِلَّا (مَا رَوَى) عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَا فِيهِ ذِكْرُ اللَّهِ ﷻ.

(ف) الرُّقَى بِذَلِكَ حَلَالٌ غَيْرُ مَكْرُوهٍ، وَ (تَعْلِيْقُ ذَا) يَعْنِي الْآيَاتِ
الْقُرْآنِيَّةَ وَالسُّنَّةَ الْمُحَمَّدِيَّةَ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَأَسْمَائِهِ وَالشَّعَائِرِ عَلَيْهِ وَالتَّوَسُّلِ إِلَيْهِ
بِسَعَةِ كَرَمِهِ وَعَفْوِهِ وَحِلْمِهِ.

(حِلٌّ) أَيُّ حَلَالٌ غَيْرُ مَكْرُوهٍ.

(ك) حِلٌّ (كَتَبٍ) حَمَلًا وَشُرْبًا (لَوُلِدَ) جَمْعُ وَالِدَةٍ فَلَا بَأْسَ بِكِتَابَةِ
الْقُرْآنِ وَمَا وَرَدَ وَالتَّعْوِيْذُ بِهِ وَتَعْلِيْقُهُ.

(١) شرح منظومة الآداب للحجاوي (٣٢٧).

وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يُعَلِّقُ عَلَى مَنْ لَا يَعْقِلُ مِنْ بَنِيهِ أَعُوذُ
بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّةِ مِنْ غَضَبِهِ وَعِقَابِهِ وَشَرِّ عِبَادِهِ وَمِنْ هَمَزَاتِ الشَّيَاطِينِ
وَأَنْ يَحْضُرُونَ، «وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعَلِّمُهُمْ هَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ مِنَ الْفَزَعِ»^(١).

١٠٨- وَحَلَّ بِغَيْرِ الْوَجْهِ وَسُمِّ بِهَائِمٍ وَفِي الْأَشْهَرِ اكْتَرَهُ جَزَّ ذَبِيلٌ مُمَدَّدٍ
(وَحَلَّ) أَيُّ أُبِيحَ (بِ) أَيُّ مَوْضِعٍ مِنَ الْحَيَوَانِ.

(غَيْرِ الْوَجْهِ وَسُمِّ) بِالسَّيْنِ الْمُهْمَلَةِ، وَالْمُرَادُ بِهِ الْكَيُّ قَالَ
عِيَاضُ^(٢): وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: بِمُهْمَلَةٍ وَبِمُعْجَمَةٍ، وَبَعْضُهُمْ قَالَ: بِمُهْمَلَةٍ
فِي الْوَجْهِ وَبِمُعْجَمَةٍ فِي بَقِيَّةِ سَائِرِ الْجَسَدِ.

(بِهَائِمٍ) جَمْعُ بَهِيمَةٍ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا لَا تَتَكَلَّمُ، وَقَدْ عَلِمْتُ
مِنْ كَلَامِ النَّازِمِ حَلَّ الْوَسْمِ فِي غَيْرِ الْوَجْهِ، وَمَفْهُومُ نِظَامِهِ عَدَمُ الْحِلِّ
فِي الْوَجْهِ، وَهُوَ ظَاهِرُ الرَّعَايَةِ^(٣).

وَفِي الْأَدَابِ الْكُبْرَى^(٤): لَا يَسُمُّ فِي الْوَجْهِ، وَلَا بِأَسَ بِهِ فِي
غَيْرِهِ، قَالَ جَابِرٌ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ضَرْبِ الْوَجْهِ وَعَنْ وَسْمِ
الْوَجْهِ»^(٥).

(١) الآداب الشرعية: (٢٤١/٣).

(٢) الآداب الشرعية: (١٤٢/٣).

(٣) الآداب الشرعية: (١٤١/٣).

(٤) الآداب الشرعية: (١٤١/٣).

(٥) أخرجه أحمد في مسنده: (٥٩٩١-١١٨/٢).

وَفِي لَفْظٍ «مَرَّ عَلَيْهِ بِحِمَارٍ قَدْ وُسِمَ فِي وَجْهِهِ، فَقَالَ: لَعَنَ اللَّهُ مَنْ
وَسَمَهُ»^(١).

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: «رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِمَارًا مَوْسُومَ
الْوَجْهِ فَأَنْكَرَ ذَلِكَ فَقَالَ: وَاللَّهِ لَا أَسْمُهُ إِلَّا فِي أَقْصَى شَيْءٍ مِنَ الْوَجْهِ
وَأَمَرَ بِحِمَارِهِ، فَكَوَى عَلَى جَاعِرَتَيْهِ فَهُوَ أَوَّلُ مَنْ كَوَى الْجَاعِرَتَيْنِ» رَوَاهُ
مُسْلِمٌ^(٢).

قَالَ الْجَوْهَرِيُّ^(٣): الْجَاعِرَتَانِ مَوْضِعُ الرَّقْمَتَيْنِ مِنْ اسْتِ الْحِمَارِ،
وَهُوَ مَضْرِبُ الْفَرَسِ بِذَنْبِهِ عَلَى فَخْذَيْهِ.

قَالَ الْأَصْمَعِيُّ^(٤): هُمَا حَرْفَا الْوَرَكَيْنِ الْمُشْرِفَانِ عَلَى الْفَخْذَيْنِ.
وَقَالَ فِي مَطَالِعِ الْأَنْوَارِ^(٥): قَوْلُهُ: (فَكَانَ يَسِمُ فِي الْجَاعِرَتَيْنِ)
رَقْمَتَيْنِ يَكْتَتِفَانِ ذَنْبَ الْحِمَارِ انْتَهَى.

قَالَ فِي الْأَدَابِ الْكُبْرَى^(٦): صَرَّحَ فِي الْمُسْتَوْعِبِ فِي مَوْضِعٍ: أَنَّ
السَّמَةَ فِي الْوَجْهِ مَكْرُوهَةٌ، وَظَاهِرُ كَلَامِهِ فِي الرَّعَايَةِ أَنَّ السَّمَةَ فِي
الْوَجْهِ لَا تَجُوزُ. قَالَ: وَهُوَ أَوْلَى أَنْتَهَى.

(١) أخرجه ابن حبان في صحيحه (٥٦٢٨-١٢/٤٤٤).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب اللباس والزينة، باب النهي عن ضرب الحيوان في
وجهه ووسمه فيه، رقم (٢١١٨).

(٣) الصحاح: (٦١٥/٢).

(٤) الآداب الشرعية: (١٤١/٣).

(٥) مشارق الأنوار: (١٥٨/١).

(٦) الآداب الشرعية: (١٤١/٣).

قَالَ فِي الْأَدَابِ ^(١) وَغَيْرِهِ: سُئِلَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ الْغَنَمِ تُوسَمُ؟ قَالَ: تُوسَمُ وَلَا تُعْمَلُ فِي اللَّحْمِ يَعْنِي يُجْزُ الصُّوفُ، نَقَلَهُ ابْنُ هَانِيٍّ، قَالَ: ابْنُ مُفْلِحٍ ^(٢)، وَظَاهِرُهُ التَّحْرِيمُ.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ ^(٣): الْوَسْمُ فِي الْوَجْهِ مَنْهِيٌّ عَنْهُ إِجْمَاعًا، فَأَمَّا الْأَدَمِيُّ فَوَسْمُهُ حَرَامٌ، وَأَمَّا غَيْرُ الْأَدَمِيِّ فَكَرَهُهُ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، قَالَ الْبَغَوِيُّ ^(٤): لَا يَجُوزُ، وَهُوَ الْأَظْهَرُ.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ ^(٥): وَغَيْرُ الْأَدَمِيِّ فَوَسْمُهُ فِي وَجْهِهِ مَنْهِيٌّ عَنْهُ.

وَأَمَّا غَيْرُ الْوَجْهِ فَيُسْتَحَبُّ فِي نَعَمِ الزَّكَاةِ، وَالْجَزِيَّةِ؛ «لَأَنَّهُ -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- وَسَمَهَا فِي آذَانِهَا» ^(٦)، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأُذُنَ لَيْسَتْ مِنَ الْوَجْهِ لِتَنْهِيهِ عَنْ وَسْمِ الْوَجْهِ.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ ^(٧): وَيَجُوزُ فِي غَيْرِهِمَا يَعْنِي غَيْرِ نَعَمِ الزَّكَاةِ، وَالْجَزِيَّةِ، وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ لَا يُسْتَحَبُّ الْوَسْمُ، بَلْ يُكْرَهُ ^(٨).

(١) الآداب الشرعية: (١٤١/٣).

(٢) الآداب الشرعية: (١٤١/٣).

(٣) المجموع شرح المذهب: (١٧٦/٦).

(٤) المجموع شرح المذهب: (١٧٦/٦).

(٥) المجموع شرح المذهب: (١٧٦/٦).

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الذبح والصيد، باب الوسم والعلم في الصورة، رقم (٥٥٤٢). ومسلم في صحيحه، كتاب اللباس والزينة، باب جواز وسم الحيوان

غير الآدمي في غير الوجه، رقم (٢١١٩).

(٧) الآداب الشرعية: (١٤٢/٣).

(٨) الآداب الشرعية: (١٤٢/٣).

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ الْوَسْمَ إِذَا أَنْ يَكُونَ فِي آدَمِيٍّ، أَوْ لَا، فَالْأَوَّلُ حَرَامٌ، وَالثَّانِي إِذَا أَنْ يَكُونَ فِي الْوَجْهِ، أَوْ لَا، الْأَوَّلُ حَرَامٌ أَيْضًا، وَعَلَى الثَّانِي: إِذَا أَنْ يَكُونَ الْمَوْسُومُ مِنْ نَعَمِ الصَّدَقَةِ أَوْ الْجَزْيَةِ، وَمِثْلَهَا فَرَسٌ حَيْسٌ، وَنَحْوَهَا فَيُسْتَحَبُّ فِيهَا، وَيَجُوزُ فِيهَا عَدَاهَا.

هَذَا مَفْهُومُ كَلَامِ جَمَاعَةٍ مِنْهُمْ صَاحِبُ الْأَدَابِ، وَالْمَذْهَبُ الْمُعْتَمَدُ: تَحْرِيمُ الْوَسْمِ فِي الْوَجْهِ، وَهُوَ فِي الْآدَمِيِّ أَشَدُّ حُرْمَةً.

قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ^(١): لَا يَجُوزُ الْوَسْمُ إِلَّا لِمُدَاوَاةٍ، وَقَالَ: يُحَرَّمُ لِقَصْدِ الْمُثَلَّةِ وَيَجُوزُ لِعَرَضٍ صَحِيحٍ، فَظَهَرَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ الْوَسْمُ مُسْتَحَبًّا، وَإِنَّمَا غَايَتُهُ الْجَوَازُ وَفِعْلُهُ ﷺ لِبَيَانِ الْجَوَازِ لَا الْإِسْتِحْبَابِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(وَفِي) الْقَوْلِ (الْأَشْهَرِ) مِنْ غَيْرِهِ (اِكْرَهَ) أَيِ اعْتَقَدَ كَرَاهَةً (جَزَ) أَيِ: قَطَعَ شَعْرَ (ذَيْلِ) أَيِ: ذَنْبِ (مُمَدِّدِ) أَيِ: طَوِيلِ يُقَالُ: جَزَّ الشَّعْرَ جَزًّا وَجَزَّهُ فَهُوَ مَجْزُوزٌ وَجَزِيرٌ أَيِ قَطَعَهُ كَأَجْزَرَهُ.

وَأَشْعَرَ نِظَامُهُ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- بِأَنَّ الْمَسْأَلَةَ ذَاتُ قَوْلٍ بَعْدَ الْكَرَاهَةِ، وَهُوَ كَذَلِكَ.

قَالَ فِي الْأَدَابِ الْكُبْرَى^(٢): وَهَلْ يُكْرَهُ جَزُّ ذَنْبِهَا؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ: نَقَلَ مُهَنَّاتُ الْكَرَاهَةِ، ذَكَرَهَا صَاحِبُ النَّظْمِ، وَنَقَلَ أَبُو الْحَارِثِ نَفْيَ الْكَرَاهَةِ جَزَمَ بِهِ فِي الْفُصُولِ قَالَ فِي رِوَايَةِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ: إِنَّمَا

(١) الفروع: (٣٣١/٩).

(٢) الآداب الشرعية: (١٤٥/٣).

رُخِّصَ فِي جَزِّ الْأَذْنَابِ، فَأَمَّا الْأَعْرَافُ فَلَا، وَعَنْهُ رِوَايَةٌ ثَالِثَةٌ يَعْمَلُ بِالْمُصْلَحَةِ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ مُفْلِحٍ فِي آدَابِهِ^(١): وَهِيَ مُتَّجِهَةٌ، وَسَأَلَهُ أَبُو دَاوُدَ عَنْ حَذْفِ الْخَيْلِ فَقَالَ: إِنْ كَانَ أَبْهَى وَأَجُودَ لَهُ قُلْتُ: إِنَّهُ يَنْفَعُهُ فِي الشِّتَاءِ، وَهُوَ أَجُودُ لِرُكُضِهِ فَكَأَنَّهُ سَهْلَ فِيهِ، وَقَالَ أَيْضًا مَعَ ذَلِكَ وَلَكِنْ لَمْ يَزَلِ النَّاسُ يَكْرَهُونَ حَذْفَ الْخَيْلِ وَنَتَفَ أَذْنَابُهَا وَجَزَّ نَوَاصِيهَا. قَالَ فِي الْقَامُوسِ^(٢): حَذَفَهُ يَحْذِفُهُ أَسْقَطَهُ وَمِنْ شَعْرِهِ أَخَذَهُ وَحَذَفَهُ تَحْذِيفًا هَيَّأَهُ وَصَنَعَهُ، فَالْمُرَادُ هُنَا بِحَذْفِ الْخَيْلِ أَخْذُ شَعْرِهَا.

١٠٩- كَمَعْرِفَةٍ حَتْمًا لِإِضْرَارِهَا بِهِ لِقَطْعِكَ مَا تَدْرَأُ بِهِ لِلْمُنْكَدِ

(ك) مَا يُكْرَهُ جَزُّ شَعْرِ، (مَعْرِفَةٍ) كَمَرَحَلَةٍ، مَوْضِعُ الْعَرَفِ مِنَ الْفَرَسِ، وَهُوَ شَعْرٌ عُنُقُهَا وَتُضَمُّ رَأُوهُ كَمَا فِي الْقَامُوسِ^(٣).

وَإِنَّمَا جُعِلَ جَزُّ شَعْرِ الْمَعْرِفَةِ أَضْلًا وَقَاسَ جَزُّ الذَّيْلِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَخِّصَ فِي جَزِّ الذَّنْبِ فِي رِوَايَةٍ، وَلَمْ يُرَخِّصْ فِي جَزِّ الْمَعْرِفَةِ^(٤).

قَالَ فِي رِوَايَةِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ^(٥): إِنَّمَا رُخِّصَ فِي جَزِّ الْأَذْنَابِ، فَأَمَّا الْأَعْرَافُ فَلَا.

(١) الآداب الشرعية: (١٤٥/٣).

(٢) القاموس: (ص ٧٩٩).

(٣) القاموس: (ص ٥٩٧).

(٤) الآداب الشرعية: (١٤٥/٣).

(٥) الآداب الشرعية: (١٤٥/٣).

(حَتْمًا) أَي: حَتَّمَهُ حَتْمًا، أَي: اقْضِ بِهِ وَاحْكُمْ أَمْرَهُ وَاجْزِمْ بِكَرَاهَةِ ذَلِكَ لِلنَّهْيِ عَنْهُ، وَإِنَّمَا خَصَّهُ بِقَوْلِهِ: حَتْمًا يَعْنِي لِكَوْنِ الْكَرَاهَةِ فِيهِ مُحَقَّقَةً بِخِلَافِ الذَّلِيلِ، فَإِنَّ الْكَرَاهَةَ عَلَى الْأَشْهَرِ فِي ذَلِكَ.

قَالَ فِي الْفُرُوعِ^(١): وَيُكْرَهُ جَزُّ مَعْرِفَةٍ وَنَاصِيَةٍ، وَفِي جَزِّ ذَنْبِهَا رَوَايَتَانِ أَظْهَرُهُمَا يُكْرَهُ.

ثُمَّ عَلَّلَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: (لِلْإِضْرَارِهَا) أَيِ الدَّابَّةِ (بِهِ) أَيِ جَزِّ مَعْرِفَتِهَا وَذَلِيلِهَا (لِقَطْعِكَ) أَنْتَ أَي: لِأَنَّكَ قَطَعْتَ (مَا) أَيِ الشَّعْرِ الَّذِي (تَدْرَأُ) أَيِ تَدْفَعُ وَتَذُبُّ (بِهِ) أَيِ بِذَلِكَ الشَّعْرِ (لِلْمُنْكَدِ) أَيِ لِلشَّيْءِ الَّذِي يُنْكَدُ عَلَيْهَا، فَإِنَّهَا إِنَّمَا تَدْفَعُهُ بِذَلِيلِهَا، فَإِذَا جَزَزْتَهُ فَقَدْ أَذَيْتَهَا بِإِزَالَتِكَ الَّذِي تَدْفَعُ بِهِ الْمُؤْذِيَ عَنْهَا إِذْ هُوَ مِنْ أَقْوَى أَسْلِحَتِهَا وَأَوْفَيْتَهَا الدَّافِعَةَ عَنْهَا مَا يُؤْلِمُهَا وَيُنْكَدُ عَلَيْهَا مِنَ الذُّبَابِ وَغَيْرِهِ.

١١٠- وَفِيمَا سِوَى الْأَغْنَامِ قَدْ كَرِهُوا الْخَصَا لِتَعْذِيبِهِ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ بِمُسْنَدٍ

(وَفِيمَا) أَيِ حَيَوَانٍ غَيْرِ آدَمِيٍّ فَيَحْرَمُ كَمَا نَبَّيْنَاهُ.

(سِوَى الْأَغْنَامِ) جَمْعُ غَنَمٍ، وَهِيَ الشَّاةُ لَا وَاحِدَ لَهَا مِنْ لَفْظِهِ.

(قَدْ كَرِهُوا) أَيِ مَشَايِخِ الْمَذْهَبِ.

(الْخَصَا لِتَعْذِيبِهِ) أَيِ الْمَخْصِيِّ. أَيِ عِلَّةِ الْكَرَاهَةِ تَعْذِيبُ الْحَيَوَانِ.

(الْمَنْهِيِّ عَنْهُ) مِنْ حَضَرَةِ الرِّسَالَةِ.

(بِمُسْنَدِ) الْأَخْبَارِ عَنِ النَّبِيِّ الْمُخْتَارِ، كَمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيْرِهِمَا عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَعَنَ اللَّهُ مَنْ مَثَلَ بِالْحَيَوَانِ»^(١)، وَفِي رِوَايَةٍ: «لَعَنَ اللَّهُ مَنْ اتَّخَذَ شَيْئًا فِيهِ الرُّوحُ غَرَضًا»^(٢).

وَهَذَا النَّهْيُ لِلتَّحْرِيمِ؛ لِأَنَّهُ تَعْذِيبٌ لِلْحَيَوَانِ، وَإِتْلَافٌ لِنَفْسِهِ، وَتَضْيِيعٌ لِمَالِيَّتِهِ، وَفَقْوَيْتٌ لِدَكَاتِهِ، إِنْ كَانَ يُذَكِّي، أَوْ لِمَنْفَعَتِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ يُذَكِّي، بِخِلَافِ الْخِصَاءِ؛ فَإِنَّهُ لِمَصْلَحَةٍ رَاجِحَةٍ فَلَا يُحَرِّمُ، وَلِأَنَّ ذَبْحَ الْحَيَوَانِ تَعْذِيبٌ لَهُ، وَهُوَ مُبَاحٌ لِمَصْلَحَةِ الْأَكْلِ وَنَحْوِهَا.

قَالَ ابْنُ حَزْمٍ^(٣): وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ خِصَاءَ النَّاسِ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ، وَالْعَبِيدِ وَغَيْرِهِمْ فِي غَيْرِ الْقِصَاصِ وَالتَّمْثِيلِ بِهِمْ حَرَامٌ. وَفِي الْإِفْتِنَاعِ^(٤)، وَالْمُنْتَهَى^(٥) وَغَيْرِهِمَا^(٦) وَيُكْرَهُ خِصَاءُ غَيْرِ غَنَمٍ وَدَبْيُوكٍ.

قَالَ فِي الْأَدَابِ الْكُبْرَى^(٧): يُبَاحُ خِصَاءُ الْغَنَمِ لِمَا فِيهِ مِنْ إِصْلَاحٍ لِحِمِّهَا، وَهَذَا الْمَذْهَبُ الْمُعْتَمَدُ، وَالْمَنْصُوصُ عَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَرَاهَةُ الْخِصَاءِ

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصيد والذبائح، باب ما يكره من المثلة والمصورة والمجسمة، رقم (٥٥١٥).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان، باب النهي عن صبر البهائم، رقم (١٩٥٨).

(٣) مراتب الإجماع: (ص ١٥٧).

(٤) الإفتناع: (٤/ ١٥٦).

(٥) المنتهى: (٤/ ٤٧٠).

(٦) مطالب أولى النهي: (٥/ ٦٦٤).

(٧) الآداب الشرعية: (٣/ ١٤٣).

مِنْ غَنَمٍ وَغَيْرِهَا إِلَّا خَوْفَ غَضَاظَةٍ قَالَ^(١): لَا يُعْجِبُنِي الرَّجُلُ أَنْ يَخْصِي شَيْئًا، وَإِنَّمَا أَكْرَهُ ذَلِكَ لِلنَّهْيِ الْوَارِدِ عَنْ إِيْلَامِ الْحَيَوَانِ، وَالشَّدْحِ فِي الْخِصَاءِ أَهْوَنُ مِنَ الْجُبِّ.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ^(٢): لَا يَجُوزُ إِنْخِصَاءُ الْبَهَائِمِ.

١١١- وَقَطْعُ قُرُونٍ وَالْأَذَانِ وَشَقُّهَا بِلَا ضَرَرٍ تَغْيِيرُ خَلْقٍ مُعَوَّدٍ

(و) يُكْرَهُ (قَطْعُ قُرُونٍ) جَمْعُ قَرْنٍ، وَهُوَ الرُّوقُ مِنَ الْحَيَوَانِ، وَمَوْضِعُهُ مِنْ رَأْسِنَا الْجَانِبِ الْأَعْلَى مِنَ الرَّأْسِ.

(و) يُكْرَهُ قَطْعُ (الْأَذَانِ) جَمْعُ أُذُنٍ بِضَمِّ الْهَمْزَةِ وَسُكُونِ الدَّالِ الْمُعْجَمَةِ وَضَمِّهَا مُؤَنَّثَةً، الْغُضْرُ الْمَعْرُوفُ.

(و) يُكْرَهُ (شَقُّهَا) أَيُّ الْأَذَانِ (بِلَا ضَرَرٍ) يُحَوِّجُ إِلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ كَاغْوِجَاجِ قَرْنِ الدَّابَّةِ عَلَى عَيْنِهَا بِحَيْثُ يَخَافُ الضَّرَرَ عَلَى عَيْنِهَا مِنْهُ، وَكَوْنِ الْأُذُنِ فِي طَرَفِهَا جُرْحٌ مُدَوِّدٌ وَنَحْوُ ذَلِكَ فَلَا كَرَاهَةَ حِينَئِذٍ.

وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ مَا يَدْعُو إِلَى الْقَطْعِ وَالشَّقِّ فَيُكْرَهُ لِمَا فِيهِ مِنَ الْأَلَمِ وَلِأَنَّهُ (تَغْيِيرُ خَلْقٍ مُعَوَّدٍ) أَيُّ مُعْتَادٍ أَيُّ تَغْيِيرِ الْخَلْقِ الْمُعْتَادِ الَّذِي خَلَقَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى الصُّورَةِ، وَالْهَيْئَةِ الَّتِي خَلَقَهُ جَلَّ شَأْنُهُ عَلَيْهَا وَتَشْوِبُهُ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ.

وَذَكَرَ الْبَغَوِيُّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى حِكَايَةَ عَنْ إِبْلِيسَ ﴿وَلَا مُرْنَهُمْ

(١) الآداب الشرعية: (١٤٣/٣).

(٢) الآداب الشرعية: (١٤٣/٣).

فَلْيَبْتَكَنَّ ءَاذَانَ الْإِنْعَمِ ﴿١١٩﴾ [النَّاسِ: ١١٩] أَيَّ يَقْطَعُونَهَا وَيَشْقُونَهَا، وَهِيَ الْبَحِيرَةُ. انْتَهَى (١)

١١٢- وَيَحْسُنُ فِي الْإِحْرَامِ وَالْحِلِّ قَتْلُ مَا يَضُرُّ بِلَا نَفْعٍ كَنَمِرٍ وَمَرْنَدٍ

(وَيَحْسُنُ) يَحِلُّ لِلشَّخْصِ حَتَّى (فِي) حَالِ (الْإِحْرَامِ) بِلَا فَرْقٍ بَيْنَ الْحِلِّ وَالْحَرَمِ؛ وَلِذَا قَالَ (وَالْحِلُّ) فَيُحْتَمَلُ إِرَادَةُ الْحِلِّ الَّذِي يُقَابِلُ الْحَرَمَ، أَوْ إِرَادَةُ صِفَةِ الْقَاتِلِ، أَيُّ: أَنَّهُ حَلَالٌ، وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ.

(قَتْلُ) أَيُّ إِزْهَاقُ رُوحِ (مَا) أَيُّ حَيَوَانٍ (يَضُرُّ) بِنَحْوِ افْتِرَاسِهِ فَهُوَ مُشْتَمِلٌ وَمُتَطَوِّعٌ عَلَى ضَرَرٍ (بِلَا نَفْعٍ).

وَالْقَاعِدَةُ: أَنَّ كُلَّ مَا يُؤْذِي طَبْعًا، فَإِنَّهُ يُقْتَلُ شَرْعًا، نَعَمْ، يُسْتَنْى مِنْ عُمُومِ ذَلِكَ الْمُتَوَلَّدِ بَيْنَ مَأْكُولٍ وَغَيْرِهِ خِلَافًا لِمَا قَدَّمَهُ فِي الرَّعَايَةِ (٢)؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَأْكُولٍ إِلَّا أَنَّهُ يَحْرُمُ قَتْلُهُ لِلْمُحْرَمِ، وَفِي الْحَرَمِ تَغْلِيًّا لِلْحَظَرِ.

قَالَ فِي الْفُرُوعِ (٣): قَالَ الشَّيْخُ: يَعْنِي: الْمُؤَفَّقُ: وَيَفْدِي مَا تَوَلَّدَ مِنْ مَأْكُولٍ وَغَيْرِهِ عِنْدَ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ تَغْلِيًّا لِتَحْرِيمِ قَتْلِهِ، كَمَا غَلَّبُوا تَحْرِيمَ أَكْلِهِ. انْتَهَى. وَذَلِكَ كَالْمُتَوَلَّدِ بَيْنَ الضَّبُعِ وَالذُّبِّ.

ثُمَّ ذَكَرَ شَيْئًا مِنْ أَفْرَادِ ذَلِكَ؛ وَلَعَدِمَ اسْتِيعَابِهِ لِجَمِيعِ أَفْرَادِهِ أَدْخَلَ عَلَيْهِ كَافَ التَّشْبِيهِ فَقَالَ:

(١) تفسير البغوي: (٢/ ٢٨٩).

(٢) الفروع: (٥/ ٤٦٧).

(٣) الفروع: (٥/ ٤٦٧).

(كَنَمِرٍ) بَفَتْحِ النُّونِ وَكَسْرِ الْمِيمِ، وَيَجُوزُ إِسْكَانُ الْمِيمِ مَعَ فَتْحِ النُّونِ وَكَسْرِهَا كَنَطَائِرِهِ كَمَا فِي حَيَاةِ الْحَيَوَانِ: هُوَ ضَرْبٌ مِنَ السَّبَاعِ فِيهِ شَبَهُ مِنَ الْأَسَدِ غَيْرَ أَنَّهُ شَرِسُ الْأَخْلَاقِ، وَيُجْمَعُ عَلَى أَنْمَارٍ وَأَنْمَرٍ وَنُمُرٍ وَنِمَارٍ وَنُمُورٍ، وَالْأُنْثَى نَمْرَةٌ.

(و) كَ (مَرْتَدٍ) بِفَتْحِ الْمِيمِ وَسُكُونِ الرَّاءِ وَفَتْحِ الْمُثَلَّثَةِ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَسَدِ قَالَ فِي الْقَامُوسِ^(١): مَرْتَدٌ كَمَسْكَنِ: الرَّجُلُ الْكَرِيمُ وَالْأَسَدُ.

وَفِي الْأَدَابِ الْكُبْرَى^(٢): يُبَاحُ قَتْلُ الْكَلْبِ الْعَقُورِ، وَالْأَسُودِ الْبَهِيمِ، وَالْوَزَغِ، كَذَا قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ قَالَ: وَلَيْسَ مُرَادُهُمْ حَقِيقَةُ الْإِبَاحَةِ، وَالتَّعْبِيرُ بِالِاسْتِحْبَابِ أَوْلَى، وَقَطَعَ بِهِ فِي الْمُسْتَوْعِبِ فِي مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ، وَكَذَا كُلُّ مَا فِيهِ أَذَى فِي الْحَرَمِ وَغَيْرِهِ. قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِ خَمْسِ فَوَاسِقَ فِي الْحِلِّ، وَالْحَرَمِ: الْغُرَابُ، وَالْحِدَاةُ، وَالْعَقْرَبُ، وَالْفَأْرُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(٣) وَمُسْلِمٌ^(٤).

وَرَوَى مُسْلِمٌ^(٥) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا «لَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ

(١) القاموس: (ص ٢٨٢).

(٢) الآداب الكبرى: (٣/ ٣٤٨).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب بدء الخلق، باب خمس من الدواب فواسق، يقتلن في الحرم، رقم (٣٣١٤).

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب ما يندب للمحرم وغيره قتله من الدواب في الحل والحرم، رقم (١١٩٨).

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب ما يندب للمحرم وغيره قتله من الدواب في الحل والحرم، رقم (١١٩٩).

قَتَلَهُنَّ فِي الْحَرَمِ وَالْإِحْرَامِ»، وَعَبَّرَ بِالِاسْتِحْبَابِ جَمَاعَةً مِمَّنْ تَكَلَّمَ عَلَى الْأَحَادِيثِ.

١١٣- وَغَرْبَانُ غَيْرِ الزَّرْعِ أَيْضًا وَشِبْهُهَا كَذَا حَشَرَاتُ الْأَرْضِ دُونَ تَقْيِيدِ

(و) يَحْسُنُ فِي الْحِلِّ، وَالْحَرَمِ لِلْحَلَالِ، وَالْمُحْرَمِ قَتْلُ (غَرْبَانِ) جَمْعُ غَرَابٍ (غَيْرِ) غَرَابٍ (الزَّرْعِ) فَلَا يَحِلُّ قَتْلُهُ فِي الْحَرَمِ وَلَا لِلْمُحْرَمِ لِإِبَاحَةِ أَكْلِهِ (أَيْضًا) مَصْدَرُ أَضَ إِذَا رَجَعَ، أَيْ: كَمَا يَحْسُنُ قَتْلُ النَّمْرِ، وَالْأَسَدِ يَحْسُنُ قَتْلُ غَرْبَانٍ غَيْرِ الزَّرْعِ، وَالْمُرَادُ بِالَّذِي يَحْسُنُ قَتْلُهُ غَرَابُ الْبَيْنِ، وَالْأَبْقَعُ بِخِلَافِ غَرَابِ الزَّرْعِ، وَهُوَ ذُو الْمَنْقَارِ الْأَحْمَرِ، وَكَذَا الزَّاعُ فَلَا يَحِلُّ قَتْلُهُ فِي الْحَرَمِ لِلْمُحْرَمِ لِإِبَاحَةِ أَكْلِهِ وَوُجُوبِ الْفِدْيَةِ فِي قَتْلِهِ.

وَسُمِّيَ الْغُرَابُ غُرَابًا لِسَوَادِهِ، وَيُجْمَعُ الْغُرَابُ عَلَى غَرْبَانٍ كَمَا فِي النَّظْمِ وَأَعْرَبِيَّةٍ وَعَرَابِينَ وَغُرْبٍ.

وَفِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ^(١) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «خَمْسٌ مِنَ الدَّوَابِّ لَيْسَ عَلَى قَاتِلِهِنَّ جُنَاحٌ: الْغُرَابُ، وَالْحِدَاةُ، وَالْفَأْرَةُ، وَالْكَلْبُ، وَالْحَيَّةُ».

وَفِي سُنَنِ ابْنِ مَاجَهَ^(٢)، وَالْبَيْهَقِيِّ^(٣) عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْحَيَّةُ فَاسِقَةٌ، وَالْفَأْرَةُ فَاسِقَةٌ، وَالْغُرَابُ فَاسِقٌ».

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب بدء الخلق، باب خمس من الدواب فواسق، يقتلن في الحرم، رقم (٣٣١٥).

(٢) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الصيد، باب الأرنب، رقم (٣٢٤٩).

(٣) أخرجه البيهقي في سننه الكبرى (١٩١٤٩-٩/٣١٦).

(و) يَحْسُنُ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ لِلْحَلَالِ وَالْمُحَرَّمِ قَتْلُ (شِبْهَيْهَا) أَيِ شِبْهِ الْغُرْبَانِ كَالْحِدَاةِ وَاللَّقْلَقِ، وَهُوَ طَائِرٌ نَحْوُ الْإِوَرَّةِ طَوِيلُ الْعُنُقِ يَأْكُلُ الْحَيَّاتِ، وَمِثْلُ ذَلِكَ النَّيَّصُ، وَالْقُنْفُذُ بِالذَّالِ الْمُعْجَمَةِ وَبِضَمِّ الْفَاءِ وَفَتْحِهَا.

(كَذَا) أَيِ كَمَا يَحْسُنُ قَتْلُ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ يَحْسُنُ قَتْلُ (حَشَرَاتٍ) وَاحِدَتُهَا حَشْرَةٌ قَدَّمَ فِي الْمُطْلِعِ أَنَّهَا صِغَارُ دَوَابِّ (الْأَرْضِ) كَالضَّبِّ، وَالْيَرَبُوعِ وَلَيْسَ مُرَادًا هُنَا وَقِيلَ هَوَامُّ الْأَرْضِ مِمَّا لَا اسْمَ لَهُ؛ وَلِذَا قَالَ (دُونِ تَقْيِيدٍ) بِاسْمِ نَوْعٍ خَاصٍّ، وَفِي حَيَاةِ الْحَيَوَانِ: الْحَشَرَاتُ صِغَارُ دَوَابِّ الْأَرْضِ وَصِغَارُ هَوَامِّهَا الْوَاحِدَةُ حَشْرَةٌ بِالتَّحْرِيكِ، وَمُرَادُ النَّاطِمِ هُنَا بِهَا هَوَامُّ الْأَرْضِ، وَمِنْ ثَمَّ ذَكَرَ طَرَفًا مِنْهَا غَيْرَ مُسْتَوْفٍ لِجَمِيعِهَا؛ فَلِذَا أَدْخَلَ عَلَيْهَا كَافَ التَّشْبِيهِ فَقَالَ:

١١٤- كَبَقٌ وَبُرْغُوثٌ وَفَأَرْ وَعَقْرَبٌ وَدَبْرٌ وَحَيَّاتٌ وَشِبْهُ الْمُعَدَّةِ
(كَبَقٌ) قَالَ الْجَوْهَرِيُّ^(١): الْبَقَّةُ الْبَعُوضَةُ، وَالْجَمْعُ الْبَقُ.

وَقَالَ فِي الْقَامُوسِ^(٢) الْبَقَّةُ الْبَعُوضَةُ.

(و) كَ (بُرْغُوثٍ) وَاحِدُ الْبَرَاعِيثِ، يَتَوَلَّدُ أَوَّلًا مِنْ التُّرَابِ لَا سِيَّمَا فِي الْأَمَاكِنِ الْمُظْلِمَةِ، ثُمَّ يَسْفِدُ وَيُطِيلُ السَّفَادَ وَيَبْيَضُ وَيُفْرِخُ، وَسُلْطَانُهُ فِي أَوَاخِرِ الشِّتَاءِ وَأَوَّلِ فَصْلِ الرَّبِيعِ وَيُقَالُ: إِنَّهُ عَلَى صُورَةِ الْفِيلِ وَلَهُ أَنْيَابٌ يَعَضُّ بِهَا وَخَرَطُومُهُ يَمُصُّ بِهِ.

(١) الصحاح: (١٤٥١/٤).

(٢) القاموس: (ص ٨٦٨).

(و) كَ (فَأُرِ) بِالْهَمْزِ جَمْعُ فَأَرَةٍ قَالَهُ فِي حَيَاةِ الْحَيَوَانِ .

وَقَالَ الْحَجَّاءِيُّ فِي لُغَةِ إِقْنَاعِهِ : تُهْمَزُ وَلَا تُهْمَزُ ، وَيَقَعُ عَلَى الذَّكْرِ ، وَالْأُنْثَى ، وَالْجَمْعُ فَأُرٌ مِثْلُ تَمْرَةٍ وَتَمَرٍ . قَالَ وَفَأَرَةُ الْمِسْكِ مَهْمُوزَةٌ وَيَجُوزُ تَخْفِيفُهَا نَصَّ عَلَيْهِ ابْنُ فَارِسٍ فِي بَابِ الْمَهْمُوزِ ^(١) .

وَفِي الْقَامُوسِ ^(٢) : الْفَأَرُ مَعْرُوفٌ ، جَمْعُهُ فِئْرَانٌ وَفِئْرَةٌ كَعِنَبَةٍ .

وَالْمُرَادُ بِالْفَأَرَةِ فِي كَلَامِ النَّازِمِ فَأَرَةُ الْبَيْتِ ، وَكَذَا الْجُرْدُ وَمِنْهُ الْخُلْدُ . وَفَأَرَةُ الْبَيْتِ هِيَ الْفُؤَيْسِقَةُ الَّتِي أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِقَتْلِهَا فِي الْحِلِّ ، وَالْحَرَمِ .

وَأَصْلُ الْفُسْقِ الْخُرُوجُ عَنِ الْإِسْتِقَامَةِ ، وَالْجَوْرُ وَبِهِ سُمِّيَ الْعَاصِي فَاسِقًا ، وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ هَذِهِ الْحَيَوَانَاتُ فَوَاسِقَ عَلَى الْإِسْتِعَارَةِ لِخُبْثِهِنَّ وَقِيلَ لَخُرُوجِهِنَّ عَنِ الْحُرْمَةِ فِي الْحِلِّ ، وَالْحَرَمِ أَيُّ لَا حُرْمَةَ لَهُنَّ بِحَالٍ .

وَفِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ ^(٣) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : «جَاءَتْ فَأَرَةٌ فَأَخَذَتْ تَجْرُ الْفَتِيلَةَ فَجَاءَتْ بِهَا فَأَلْقَتْهَا بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْخُمْرَةِ الَّتِي كَانَ قَاعِدًا عَلَيْهَا فَأَحْرَقَتْ مِنْهَا قَدْرَ مَوْضِعِ دِرْهَمٍ» ، وَالْخُمْرَةُ هِيَ السَّجَّادَةُ الَّتِي يَسْجُدُ عَلَيْهَا الْمُصَلِّي سُمِّيَتْ بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّهَا تُخَمِّرُ الْوَجْهَ أَيُّ تَغْطِيهِ .

(١) مقاييس اللغة (٤/٤٦٧) .

(٢) القاموس (ص ٤٥٤) .

(٣) أخرجه أبو داود في سننه ، كتاب الأدب ، باب في إطفاء النار بالليل ، رقم (٥٢٤٩) .

وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ ^(١) وَغَيْرِهِ ^(٢) «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِإِطْفَاءِ النَّارِ عِنْدَ النَّوْمِ وَعَلَّلَ ذَلِكَ بِأَنَّ الْفُؤَيْسِقَةَ تُضْرِمُ عَلَى أَهْلِ الْبَيْتِ بَيْتَهُمْ».

قَالَ فِي حَيَاةِ الْحَيَوَانِ: وَلَيْسَ فِي الْحَيَوَانِ أَفْسَدُ مِنَ الْفَأْرِ لَا يُبْقِي عَلَى خَطِيرٍ وَلَا جَلِيلٍ إِلَّا أَهْلَكَهُ وَأَتْلَفَهُ وَلَعَلَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمَّاها فُؤَيْسِقَةً لِأَنَّهَا كَانَتْ تُعْرَفُ مِنْ حِينِئِذٍ بِالْفُؤَيْسِقَةِ وَخَاطَبَ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بِحَسَبِ مَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ بِتَسْمِيَّتِهَا بِذَلِكَ.

فَقَدْ رَوَى الْبُخَارِيُّ ^(٣) وَأَبُو دَاوُدَ ^(٤) وَالتِّرْمِذِيُّ ^(٥) عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «خَمِّرُوا الْآنِيَةَ، وَأَوْكُثُوا الْأَسْقِيَةَ وَأَجِيفُوا الْأَبْوَابَ وَكُفُّوا صِبْيَانَكُمْ، فَإِنَّ لِلْحِنِّ سَيَّارَةً خَطْفَةً وَأَطْفُئُوا الْمَصَابِيحَ عِنْدَ الرُّقَادِ، فَإِنَّ الْفُؤَيْسِقَةَ رُبَّمَا أَخَذَتْ الْقَتِيلَةَ فَأَحْرَقَتْ أَهْلَ الْبَيْتِ».

قِيلَ: سُمِّيَتْ فُؤَيْسِقَةً لِخُرُوجِهَا عَلَى النَّاسِ وَاعْتِيَالِهَا إِيَّاهُمْ فِي أَمْوَالِهِمْ بِالْفَسَادِ. وَأَصْلُ الْفُسْقِ الْخُرُوجُ كَمَا ذَكَرْنَاهُ آنِفًا. وَمِنْ هَذَا سُمِّيَ الْخَارِجُ عَنِ الطَّاعَةِ فَاسِقًا يُقَالُ فَسَقْتُ الرُّطْبَةَ عَنْ قَشْرِهَا إِذَا خَرَجَتْ عَنْهُ.

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الأشربة، باب الأمر بتغطية الإناء وإيكاء السقاء، رقم (٢٠١٦).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الاستئذان، باب لا تترك النار في البيت عند النوم، رقم (٦٢٩٤).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب بدء الخلق، باب خمس من الدواب فواسق، يقتلن في الحرم، رقم (٣٣١٦).

(٤) أخرجه أبو داود، كتاب الأشربة، باب في إيكاء الآنية، رقم (٣٧٣٤).

(٥) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الأدب، رقم (٢٨٥٧).

وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَمْسٌ فَوَاسِقُ يُقْتَلْنَ فِي الْحَرَمِ الْغُرَابُ، وَالْحَدَاةُ، وَالْفَأْرَةُ، وَالْعَقْرَبُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(١) وَمُسْلِمٌ^(٢).

(و) كَ (عَقْرَبٍ)، فَإِنَّهُ يَحْسُنُ قَتْلُهَا فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ لِلْحَلَالِ وَالْمُحَرَّمِ، وَالْعَقْرَبُ وَاحِدُ الْعَقَارِبِ، وَهِيَ تُؤَنَّثُ، وَالْأُنْثَى عَقْرَبَةٌ وَعَقْرَبَاءٌ مَمْدُودَةٌ غَيْرُ مَضْرُوفَةٍ، وَالذَّكَرُ عَقْرَبَانٌ.

(و) كَ (دُبُرٍ)، فَإِنَّهُ يَحِلُّ قَتْلُهُ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ كَنَظَائِرِهِ، وَالْمُرَادُ بِالدُّبُرِ هُنَا الرُّبُورُ.

قَالَ فِي حَيَاةِ الْحَيَوَانِ^(٣): الدُّبُرُ بِفَتْحِ الدَّالِ جَمَاعَةُ النَّحْلِ وَأَمَّا بِكَسْرِ الدَّالِ فَصِغَارُ الْجَرَادِ وَيُجْمَعُ عَلَى دُبُورٍ قَالَ وَيُقَالُ أَيْضًا لِلزَّنَابِيرِ دُبُرٌ.

وَفِي الْقَامُوسِ^(٤): الدُّبُرُ بِالْفَتْحِ جَمَاعَةُ النَّحْلِ وَالزَّنَابِيرُ وَبِالْكَسْرِ فِيهِمَا وَجَمْعُهُ أَذْبُرٌ وَدُبُورٌ. انْتَهَى

(و) كَ (حَيَّاتٍ) جَمْعُ حَيَّةٍ، فَتُقْتَلُ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ مُطْلَقًا.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب بدء الخلق، باب خمس من الدواب فواسق، يقتلن في الحرم، رقم (٣٣١٤).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب ما يندب للمحرم وغيره قتله من الدواب في الحل والحرم، رقم (١١٩٨).

(٣) حياة الحيوان الكبرى (١/٤٥٦).

(٤) القاموس: (٣٨٩).

قَالَ فِي الْقَامُوسِ^(١): يُقَالُ: لَا تَمُوتْ إِلَّا بِعَرَضٍ.

وَفِي حَيَاةِ الْحَيَوَانِ^(٢): الْحَيَّةُ يُطْلَقُ عَلَى الذَّكَرِ، وَالْأُنْثَى، وَالْهَاءُ لِلْوَحْدَةِ كَبَطَّةٍ وَدَجَاجَةٍ عَلَى أَنَّهُ قَدْ رُوِيَ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ رَأَيْتُ حَيًّا عَلَى حَيَّةٍ أَيْ ذَكَرًا عَلَى أُنْثَى.

وَقَدْ أَمَرَ ﷺ بِقَتْلِ الْحَيَّةِ فِي عِدَّةِ أَخْبَارٍ، وَأَمْرُهُ فِي ذَلِكَ لِلنَّدَبِ رَوَى الْبُخَارِيُّ^(٣) وَمُسْلِمٌ^(٤) وَالنَّسَائِيُّ^(٥) عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي غَارٍ بِمَنَى، وَقَدْ نَزَلَتْ عَلَيْهِ ﴿وَالْمُرْسَلَاتُ عُرْفًا﴾ [الْمُرْسَلَاتُ: ١] فَنَحْنُ نَأْخُذُهَا مِنْ فِيهِ رَطْبَةً إِذْ خَرَجَتْ عَلَيْنَا حَيَّةٌ فَقَالَ: أُفْتُلُوهَا، فَابْتَدَرْنَاهَا لِنَقْتُلَهَا فَسَبَقَتْنَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَقَاهَا اللَّهُ شَرَّكُمْ كَمَا وَقَاكُمْ شَرَّهَا».

(و) يَحْسُنُ قَتْلُ (شِبْهِ) أَيْ مِثْلِ (الْمُعَدِّدِ) مِنْ أَنْوَاعِ الْحَشَرَاتِ فَكُلُّ مَا شَابَهُ ذَلِكَ يُقْتَلُ فِي الْحِلِّ، وَالْحَرَمِ مِنَ الْحَلَالِ، وَالْمُحَرَّمِ كَالْوَزَغَةِ بِالتَّحْرِيكِ، وَهِيَ سَامٌ أَبْرَصٌ.

قَالَ فِي حَيَاةِ الْحَيَوَانِ^(٦): اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْوَزَغَ مِنَ الْحَشَرَاتِ الْمُؤْذِيَّاتِ، وَجَمْعُ الْوَزَغَةِ وَزَغٌ وَأَوْزَاغٌ وَوَزَغَاتٌ. رَوَى الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ

(١) القاموس: (ص ١٢٧٨).

(٢) حياة الحيوان الكبرى (١/٣٨٧).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب بدء الخلق، باب خمس من الدواب فواسق، يقتلن في الحرم، رقم (٣٣١٧).

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب السلام، باب قتل الحيات وغيرها، رقم (٢٢٣٤).

(٥) أخرجه النسائي في سننه، كتاب مناسك الحج، باب الحية في الحرم، رقم (٢٨٨٣).

(٦) حياة الحيوان الكبرى (٢/٥٤٤).

وَعَيْرُهُمَا عَنْ أُمِّ شَرِيكِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «أَنَّهَا اسْتَأْمَرَتْ النَّبِيَّ ﷺ فِي قَتْلِ الْوَزَغَاتِ فَأَمَرَهَا بِذَلِكَ».

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ ^(١) أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «أَمَرَ بِقَتْلِ الْوَزَغِ وَسَمَّاهُ فُؤَيْسِقًا، وَقَالَ كَانَ يَنْفُخُ النَّارَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ»، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ ^(٢) وَفِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَتَلَ وَزَغَةً مِنْ أَوَّلِ ضَرْبَةٍ فَلَهُ كَذَا، وَكَذَا حَسَنَةً، وَمَنْ قَتَلَهَا فِي الضَّرْبَةِ الثَّانِيَةِ فَلَهُ كَذَا وَكَذَا حَسَنَةً دُونَ الْأُولَى» ^(٣).

وَفِيهِ أَيْضًا «مَنْ قَتَلَهَا فِي الضَّرْبَةِ الْأُولَى فَلَهُ مِائَةٌ حَسَنَةً، وَمَنْ قَتَلَهَا فِي الضَّرْبَةِ الثَّانِيَةِ فَلَهُ دُونَ ذَلِكَ وَفِي الثَّلَاثَةِ دُونَ ذَلِكَ» ^(٤).

وَقَدْ سَمَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْوَزَغَ فُؤَيْسِقًا كَالْفَوَاسِقِ الْخَمْسِ، وَتَقَدَّمَ أَنَّ أَصْلَ الْفُسْقِ الْخُرُوجُ عَنْ حَيْزِ الْإِعْتِدَالِ، وَهَذِهِ الْمَذْكُورَاتُ خَرَجَتْ عَنْ خَلْقِ مُعْظَمِ الْحَشَرَاتِ بِزِيَادَةِ الضَّرَرِ وَالْأَذَى.

وَتَقْيِيدِ الْحَسَنَاتِ بِأَنَّ فِي الضَّرْبَةِ الْأُولَى مِائَةً حَسَنَةً وَفِي الثَّانِيَةِ سَبْعِينَ مُخْرَجًا عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ ﷺ: «سَبْعُ وَعِشْرُونَ» وَ«خَمْسُ وَعِشْرُونَ» مِنْ أَنَّ مَفْهُومَ الْعَدَدِ لَا يُعْمَلُ بِهِ، فَذَكَرُ السَّبْعِينَ لَا يَمْنَعُ الْمِائَةَ أَوْ لَعَلَّهُ

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾، رقم (٣٣٥٩). ومسلم في صحيحه، كتاب السلام، باب استحباب قتل الوزغ، رقم (٢٢٣٧).

(٢) أخرجه أحمد في مسنده (٢٥٦٨٤-٦/٢٠٠).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب السلام، باب استحباب قتل الوزغ، رقم (٢٢٤٠).

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب السلام، باب استحباب قتل الوزغ، رقم (٢٢٤٠).

أَخْبَرَ بِالسَّبْعِينَ، ثُمَّ تَصَدَّقَ اللَّهُ بِالزِّيَادَةِ فَأَخْبَرَ بِهَا، أَوْ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْقَاتِلِ مِنْ حَيْثُ إِخْلَاصِ النِّيَّةِ وَكَثْرَةِ الْحَسَنَاتِ فِي الْمُبَادَرَةِ أَنْ تَكُونَ الضَّرَبَاتُ فِي الْقَتْلِ تَدُلُّ عَلَى عَدَمِ الْإِهْتِمَامِ بِأَمْرِ صَاحِبِ الشَّرْعِ، إِذْ لَوْ قَوِيَ عَزْمُهُ وَاشْتَدَّتْ حَمِيَّتُهُ لَقَتَلَهَا فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى، فَعَدَمُ قَتْلِهَا فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى دَلٌّ عَلَى ضَعْفِ عَزْمِهِ فَلِذَلِكَ نَقَصَ أَجْرُهُ عَنِ الْمِائَةِ إِلَى السَّبْعِينَ.

وَعَلَّلَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ كَثْرَةَ الْحَسَنَاتِ فِي الْأُولَى بِأَنَّهُ إِحْسَانٌ فِي الْقَتْلِ فَدَخَلَ فِي قَوْلِهِ: -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- «إِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ»^(١)، أَوْ لِأَنَّهُ مُبَادَرَةٌ إِلَى الْخَيْرِ فَدَخَلَ تَحْتَ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَأَسْتَفِقُوا﴾^(٢) [البقرة: ١٤٨] قَالَ: وَعَلَى كِلَا الْمَعْنَيْنِ فَالْحَيَّةُ، وَالْعُقْرَبُ أُولَى بِذَلِكَ لِعَظَمِ مَفْسَدَتِهِمَا.

وَلَمَّا ذَكَرَ طَرَفًا مِنْ أَنْوَاعِ الْحَشَرَاتِ الَّتِي تُقْتَلُ فِي الْحِلِّ، وَالْحَرَمِ لِلْحَلَالِ، وَالْمُحَرَّمِ، وَأَنَّ فِي قَتْلِهَا مَزِيدَ الثَّوَابِ، خَشِيَ أَنْ يَتَوَهَّمُ مُتَوَهِّمٌ أَنَّ عُمُومَ ذَلِكَ يَتَنَاوَلُ مَا لَا يَنْبَغِي أَنْ يُقْتَلَ كَالنَّمْلِ، فَصَّ عَلَى كَرَاهَتِهِ بِقَوْلِهِ:

١١٥- وَيُكْرَهُ قَتْلُ النَّمْلِ إِلَّا مَعَ الْأَدَى بِهِ وَاکْتِرَهَنْ بِالنَّارِ إِحْرَاقَ مُفْسِدٍ

(وَيُكْرَهُ) تَنْزِيهَا (قَتْلُ النَّمْلِ) وَاحِدَتُهُ نَمْلَةٌ، وَقَدْ تَضَمَّ الْمِيمُ كَمَا فِي

الْقَامُوسِ.

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان، باب الأمر بإحسان الذبح والقتل وتحديد الشفرة، رقم (١٩٥٥).

(إِلَّا مَعَ الْأَذَى) الصَّادِرِ (بِهِ) أَيِّ بِالنَّمْلِ فَلَا يُكْرَهُ حَيْثُ قَتَلَهُ .
وَفِي الْأَدَابِ الْكُبْرَى^(١) : يُكْرَهُ قَتْلُ النَّمْلِ إِلَّا مِنْ أَذِيَّةٍ شَدِيدَةٍ ، فَإِنَّهُ
يَجُوزُ قَتْلُهُنَّ .

وَفِي الصَّحِيحِ^(٢) عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : «نَزَلَ نَبِيٌّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ تَحْتَ
شَجَرَةٍ فَلَدَغَتْهُ نَمْلَةٌ فَأَمَرَ بِجَهَازِهِ فَأُخْرِجَ ، ثُمَّ أَحْرَقَ قَرْيَةَ النَّمْلِ ، فَأَوْحَى
اللَّهُ إِلَيْهِ أَمِنْ أَجْلِ أَنْ لَدَغَتْكَ نَمْلَةٌ أَحْرَقْتَ أُمَّةً مِنَ الْأُمَمِ تُسَبِّحُ فَهَلَّا
نَمْلَةٌ وَاحِدَةٌ؟! » .

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي آخِرِ الْفُصُولِ^(٣) : لَا يَجُوزُ قَتْلُ النَّمْلِ
وَلَا تَخْرِيبُ أَجْحُرِهِنَّ بِمَا يَضُرُّهُنَّ انْتَهَى .

وَالْمُعْتَمِدُ أَنَّ ذَلِكَ مَكْرُوهٌ مَعَ عَدَمِ الْأَذَى ، وَأَمَّا إِذَا حَصَلَ مِنَ
النَّمْلِ أَذَى فَيَبَاحُ قَتْلُهُ نَصٌّ عَلَيْهِ .

وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ الْحَرَبِيُّ^(٤) : إِذَا آذَاكَ النَّمْلُ فَاقْتُلْهُ وَرَأَى أَبُو الْعَالِيَةِ
نَمْلًا عَلَى بَسَاطٍ فَقَتَلَهُنَّ .

(١) الآداب الشرعية (٣/ ٣٥٤) .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب بدء الخلق ، باب خمس من الدواب فواسق يقتلن
في الحرم ، رقم (٣٣١٩) . ومسلم في صحيحه ، كتاب السلام ، باب النهي عن قتل
النمل ، رقم (٢٢٤١) .

(٣) الآداب الشرعية (٣/ ٣٥٥) .

(٤) الآداب الشرعية (٣/ ٣٥٥) .

وَعَنْ طَاوُوسٍ ^(١) إِنَّا لَنُغْرِقُ النَّمْلَ بِالمَاءِ يَعْنِي إِذَا آذَنَّا .
(وَاکْرَهْن) أَيِ اكْرَهْ أَيُّهَا الْمُتَشَرِّعُ .

(بِالنَّارِ إِحْرَاقَ مُفْسِدٍ) فَالْجَارُ، وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ بِإِحْرَاقٍ، أَيِ :
اكْرَهْ إِحْرَاقَ مُفْسِدٍ بِالنَّارِ لِنَهْيِ النَّبِيِّ الْمُخْتَارِ عَنْ تَغْذِيبِ الْحَيَوَانِ بِالنَّارِ .
فَيُكْرَهُ حَرْقُ كُلِّ ذِي رُوحٍ مِنَ الْمُؤْذِيَّاتِ كَالنَّمْلِ، وَالْقَمَلِ، وَالْبَرَاعِثِ،
وَالْبَقِّ وَنَحْوِ ذَلِكَ لِقَوْلِهِ -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- «إِنَّ النَّارَ لَا يُعَذَّبُ بِهَا
إِلَّا اللَّهُ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ^(٢) .

وَفِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه «رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَرْيَةً نَمْلٌ قَدْ
حَرَقْنَاهَا فَقَالَ: مَنْ حَرَقَ هَذِهِ؟ قُلْنَا: نَحْنُ، قَالَ: إِنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ
يُعَذَّبَ بِالنَّارِ إِلَّا رَبُّ النَّارِ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(٣) بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ .

وَسُئِلَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ قَدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ: هَلْ يَجُوزُ إِحْرَاقُ
بُيُوتِ النَّمْلِ؟ فَقَالَ: يُدْفَعُ ضَرَرُهُ بِغَيْرِ الْحَرِيقِ انْتَهَى ^(٤) .

وَزَاهِرُ هَذِهِ الْأَخْبَارِ التَّحْرِيمُ، وَقَطَعَ بِهِ النَّوَوِيُّ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ؛ وَلِذَا
قَالَ النَّازِمُ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى-:

(١) الآداب الشرعية (٣/ ٣٥٥) .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب لا يعذب بعذاب الله، رقم (٣٠١٦) .

(٣) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب في قتل الذر، رقم (٥٢٧٠) .

(٤) انظر مجموع الفتاوى (٣٢/ ٢٦٩) .

١١٦- وَلَوْ قِيلَ بِالتَّحْرِيمِ ثُمَّ أُجِيزَ مَعَ أَذَى لَمْ يَزُلْ إِلَّا بِهِ لَمْ أَبْعُدْ
(وَلَوْ قِيلَ بِالتَّحْرِيمِ) أَيِ تَحْرِيمِ إِحْرَاقِ الْمُفْسِدِ بِالنَّارِ (ثُمَّ أُجِيزَ)
أَيِ، ثُمَّ قِيلَ بِالْجَوَازِ (مَعَ) حُصُولِ (أَذَى) مِنْهُ وَ (لَمْ يَزُلْ) الْأَذَى
الْحَاصِلُ مِنَ النَّمْلِ (إِلَّا بِهِ) أَيِ بِالتَّحْرِيقِ (لَمْ أَبْعُدْ) أَنَا ذَلِكَ، بَلْ أَرَاهُ
قَرِيبًا لِلصَّوَابِ مُوَافِقًا لِلسُّنَّةِ، وَالْكِتَابِ هَذَا عَلَى رَأْيِهِ -رَحِمَهُ اللَّهُ
وَرَضِيَ عَنْهُ-.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ عِنْدَ النَّاطِمِ عَلَى الْقَوْلِ بِالتَّحْرِيمِ تَرْوُلُ الْحُرْمَةِ إِذَا
لَمْ يَزُلْ الضَّرَرُ الْحَاصِلُ مِنْهُ دُونَ مَشَقَّةٍ غَالِبَةٍ إِلَّا بِالنَّارِ.

قَالَ فِي الْأَدَابِ الْكُبْرَى^(١): وَمِيلُ صَاحِبِ النَّظْمِ إِلَى تَحْرِيمِ
إِحْرَاقِ كُلِّ ذِي رُوحٍ بِالنَّارِ، وَأَنَّهُ يَجُوزُ إِحْرَاقُ مَا يُؤْذِي بِلَا كَرَاهَةٍ إِذَا
لَمْ يَزُلْ ضَرَرُهُ دُونَ مَشَقَّةٍ غَالِبَةٍ إِلَّا بِالنَّارِ، وَاسْتَدَلَّ بِقِصَّةِ النَّبِيِّ الَّذِي
أَحْرَقَ قَرِيَةَ النَّمْلِ، فَهَذَا تَرَجَّحَ عِنْدَهُ وَكَأَنَّهُ اجْتِهَادٌ مِنْهُ، وَقَالَ: إِنَّهُ سَأَلَ
عَمَّا تَرَجَّحَ عِنْدَهُ الشَّيْخَ شَمْسَ الدِّينِ صَاحِبَ الشَّرْحِ فَقَالَ: مَا هُوَ بِبَعِيدٍ
انْتَهَى.

قَالَ الْحَجَّائِيُّ^(٢): وَيَتَخَرَّجُ مِنْ هَذَا جَوَازُ إِحْرَاقِ الزَّنَابِيرِ إِذَا حُلَّ
بِهَا ضَرَرٌ شَدِيدٌ وَلَمْ يَنْدَفِعْ إِلَّا بِهِ انْتَهَى.

وَاعْلَمْ أَنَّ الْمُنْفَرِدَ بِهِ النَّاطِمُ رَحِمَهُ اللَّهُ اخْتِيَارُ الْحُرْمَةِ، ثُمَّ زَوَالُهَا
لِلْحَاجَةِ بِلَا كَرَاهَةٍ، وَالْمَذْهَبُ أَنَّ إِحْرَاقَ نَحْوِ النَّمْلِ مَكْرُوهٌ لَا حَرَامٌ

(١) الآداب الشرعية (٣/ ٣٥٤).

(٢) شرح منظومة الآداب للحجاوي (٣٤٩).

وَحَيْثُ عَلِمْتُ أَنَّهُ مَكْرُوهٌ عَلِمْتُ زَوَالَ الْكَرَاهَةِ لِلْحَاجَةِ، وَاللَّهُ تَعَالَى
أَعْلَمُ.

١١٧- وَقَدْ جَوَّزَ الْأَصْحَابُ تَشْمِيسَ قَرْهِمْ وَتَدْخِينَ زُنْبُورٍ وَشَيْئًا بِمَوْقِدٍ
(وَقَدْ جَوَّزَ الْأَصْحَابُ) مِنْ أَيْمَةِ الْمَذْهَبِ الْمُعْتَدِّ بِأَقْوَالِهِمْ،
وَالْمَعُولِ عَلَى نَقْلِهِمْ وَاسْتِدْلَالِهِمْ.
(تَشْمِيسَ قَرْهِمْ) أَيِ الْإِبْرَيْسِمِ.

قَالَ عَلِيُّ بْنُ سَعِيدٍ^(١): سَأَلْتُ الْإِمَامَ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ تَشْمِيسِ الْقَرْ
يَمُوتُ الدُّودُ فِيهِ قَالَ وَلَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ؟ قُلْتُ يَجِفُّ الْقَرْ، وَإِنْ تَرَكَهُ كَانَ
فِي ذَلِكَ ضَرَرٌ كَثِيرٌ قَالَ: إِذَا لَمْ يَجِدُوا مِنْهُ بُدًّا وَلَمْ يُرِيدُوا بِذَلِكَ أَنْ
يُعَذِّبُوا بِالشَّمْسِ فَلَيْسَ بِهِ بَأْسٌ.

وَأِنَّمَا أَسْنَدَ النَّازِمُ جَوَازَ ذَلِكَ لِلْأَصْحَابِ مَعَ أَنَّهُ مَنْصُوصٌ
الْإِمَامِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِضَيْقِ النَّظْمِ، وَلِأَنَّ مَا أَسْنَدَ إِلَيْهِمْ يَكُونُ مُسْنَدًا إِلَيْهِ، فَإِنَّهُمْ
إِنَّمَا يَسْتَمِدُّونَ مِنْ أَقْوَالِهِ وَأَفْعَالِهِ صَرِيحًا أَوْ تَلْوِيحًا، أَوْ قِيَاسًا عَلَى
كَلَامِهِ كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ.

(و) قَدْ جَوَّزَ الْأَصْحَابُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ (تَدْخِينَ زُنْبُورٍ)، وَهُوَ الدَّبْرُ وَيُؤَنَّثُ
وَرُبَّمَا سُمِّيَتْ النَّحْلَةُ زُنْبُورًا، وَالْجَمْعُ الزَّنَابِيرُ.

وَقَدْ سُئِلَ سَيِّدُنَا الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِيمَا نَقَلَهُ الْمَرْوُذِيُّ يُدْخَنُ
لِلزَّنَابِيرِ؟ قَالَ إِذَا خَشِيَ أَذَاهُمْ فَلَا بَأْسَ هُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ تَحْرِيقِهِ؛ لِأَنَّ

(١) الآداب الشرعية (٣/٣٥٦).

فِي التَّدْخِينِ لَهَا دَفْعًا لِلضَّرَرِ الْحَاصِلِ مِنْهَا وَالضَّرُورَاتِ تُبَيِّحُ
الْمَحْظُورَاتِ^(١).

(و) جَوَزَ الْأَصْحَابُ أَيْضًا (شَيْئًا) هُوَ مِنْ قَوْلِكَ: شَوَيْتَ اللَّحْمَ
شَيْئًا.

قَالَ فِي الْقَامُوسِ^(٢): شَوَى اللَّحْمَ شَيْئًا فَانْشَوَى وَأَشَوَى، وَهُوَ
الشَّوَاءُ بِالْكَسْرِ وَالضَّمِّ.

(بِمَوْقِدٍ) بَفَتْحِ الْمِيمِ وَكَسْرِ الْقَافِ مَوْضِعُ الْوُقُودِ، وَالْمُرَادُ إِبَاحَةُ
وُقُودِ النَّارِ عَلَى الزَّنَابِيرِ، وَظَاهِرُ إِطْلَاقِ نِظَامِهِ، وَلَوْ بِلَا حَاجَةٍ وَقَيِّدُهُ
الْحَجَاوِيُّ بِالضَّرُورَةِ وَلَعَلَّ مُرَادَهُ بِالضَّرُورَةِ الْحَاجَةُ إِذْ حَرَقَ الزُّنْبُورَ
مَكْرُوهًا، وَالْكَرَاهَةُ تَزُولُ بِأَذْنَى حَاجَةٍ كَمَا هُوَ قَاعِدَةُ الْمَذْهَبِ وَاللَّهُ
أَعْلَمُ.

١١٨- وَيُكْرَهُ لِنَهْيِ الشَّرْعِ عَنْ قَتْلِ ضِفْدَعٍ وَصِرْدَانٍ طَيْرٍ قَتْلُ ذَيْنِ وَهَذِهِ

(وَيُكْرَهُ) تَنْزِيهًا (لِ) أَجْلِ (نَهْيِ الشَّرْعِ) يَعْنِي الشَّارِعَ ﷺ.

(عَنْ قَتْلِ) أَيِ إِزْهَاقِ رُوحِ.

(ضِفْدَعٍ) وَاحِدُ الضَّفَادِعِ، وَالْأُنْثَى ضِفْدَعَةٌ، وَنَاسٌ يَقُولُونَ:

ضِفْدَعٌ بَفَتْحِ الدَّالِ.

(١) الآداب الشرعية (٣/٣٥٦).

(٢) القاموس: (ص ١٣٠١).

قَالَ الْخَلِيلُ^(١): لَيْسَ فِي الْكَلَامِ فِعْلٌ إِلَّا أَرْبَعَةٌ أَحْرَفٌ: دِرْهَمٌ وَهَجْرَعٌ، وَهُوَ الطَّوِيلُ، وَهَبْلَعٌ، وَهُوَ الْأَعَزْلُ، وَقِلْعَمٌ، وَهُوَ اسْمٌ.

وَقَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ^(٢): الْأَشْهُرُ فِيهِ مِنْ حَيْثُ اللُّغَةُ كَسَرُ الدَّالِ وَفَتْحُهَا أَشْهُرٌ فِي أَلْسِنَةِ الْعَامَّةِ، وَقَدْ أَنْكَرَهُ بَعْضُ أَئِمَّةِ اللُّغَةِ.

وَفِي الْقَامُوسِ^(٣) ضِفْدَعٌ كَزَبْرَجٍ وَجَعْفَرٍ وَجُنْدُبٍ وَدِرْهَمٍ وَهَذَا أَقْلٌ أَوْ مَرْدُودٌ، دَابَّةٌ نَهْرِيَّةٌ.

فَيُكْرَهُ قَتْلُ الضَّفَادِعِ كَمَا فِي الْمُسْتَوْعِبِ، وَعَبَّرَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ بِـ (لَا يَجُوزُ)؛ فَظَاهِرُهُ التَّحْرِيمُ، وَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ^(٤) وَأَبُو دَاوُدَ^(٥) «أَنَّ طَبِيبًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ ضِفْدَعٍ يَجْعَلُهَا فِي دَوَاءٍ فَنَهَاهُ عَنْ قَتْلِهَا».

وَقَدْ تَرَكَ الْأَطِبَّاءُ اسْتِعْمَالَهَا لِمَا فِيهَا مِنَ الضَّرَرِ الشَّدِيدِ، قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: الضَّفْدَعُ لَا تُجْعَلُ فِي الدَّوَاءِ^(٦).

(و) يُكْرَهُ قَتْلُ (صِرْدَانٍ) جَمْعُ صُرْدٍ لِنَهْيِ الشَّرْعِ عَنْ قَتْلِهَا، وَالصَّرْدَانُ (طَيْرٌ).

(١) الصحاح: (٣/١٢٥٠).

(٢) تحرير ألفاظ التنبيه (ص ١٧١).

(٣) القاموس: (ص ٧٤٢).

(٤) أخرجه أحمد في مسنده (١٥٧٩٥-٣/٤٥٣).

(٥) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب في قتل الضفدع، رقم (٥٢٧١).

(٦) الآداب الشرعية: (٢/٤٦٣).

قَالَ فِي حَيَاةِ الْحَيَوَانِ^(١): الصُّرْدُ كَرُطِبٍ هُوَ فَوْقَ الْعُصْفُورِ يَصِيدُ الْعَصَافِيرَ، وَالْجَمْعُ صِرْدَانٌ قَالَ النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ، وَهُوَ أَبْقَعُ ضَخْمُ الرَّأْسِ يَكُونُ فِي الشَّجَرِ نِصْفُهُ أَبْيَضُ وَنِصْفُهُ أَسْوَدُ ضَخْمُ الْمَنْقَارِ لَهُ بُرْثُنٌ عَظِيمٌ يَعْنِي أَصَابِعُهُ عَظِيمَةٌ لَا يُرَى إِلَّا فِي شَعْفَةِ الْجِبَالِ، أَوْ فِي شَجَرَةٍ لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ أَحَدٌ، وَهُوَ شَرِيرُ النَّفْسِ شَدِيدُ التَّفَرَّةِ، غَذَاؤُهُ مِنَ اللَّحْمِ وَلَهُ صَفِيرٌ مُخْتَلِفٌ يُصَفِّرُ لِكُلِّ طَائِرٍ يُرِيدُ صَيْدَهُ بُلْغَتِهِ فَيَدْعُوهُ إِلَى التَّقَرُّبِ مِنْهُ، فَإِذَا اجْتَمَعُوا إِلَيْهِ شَدَّ عَلَى بَعْضِهِمْ، وَلَهُ مَنَقَارٌ شَدِيدٌ، فَإِذَا نَقَرَ وَاحِدًا قَدَّهُ مِنْ سَاعَتِهِ وَأَكَلَهُ.

وَحُكْمُ هَذَا الطَّيْرِ تَحْرِيمُ الْأَكْلِ لِمَا رَوَى سَيِّدُنَا الْإِمَامُ أَحْمَدُ^(٢) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَبُو دَاوُدَ^(٣) وَابْنُ مَاجَهَ^(٤) وَصَحَّحَهُ عَبْدُ الْحَقِّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «نَهَى عَنْ قَتْلِ النَّمْلَةِ وَالنَّحْلَةِ، وَالْهُدْهِدِ وَالصُّرْدِ»، وَالنَّهْيُ عَنِ الْقَتْلِ دَلِيلٌ عَلَى الْحُرْمَةِ.

إِذَا عَلِمْتَ مَا ذَكَرْتَ لَكَ مِنَ الدَّلِيلِ وَالتَّعْلِيلِ ظَهَرَ لَكَ أَنَّهُ يُكْرَهُ (قَتْلُ ذَيْنِ)؛ يَعْنِي الضَّفْدَعُ وَالصُّرْدُ.

(و) يُكْرَهُ أَيْضًا قَتْلُ (هُدْهِدٍ) بِضَمِّ الْهَاءَيْنِ وَإِسْكَانِ الدَّالِ بَيْنَهُمَا هُوَ طَائِرٌ مَعْرُوفٌ ذُو خُطُوطٍ وَأَلْوَانٍ، وَكُنْيَتُهُ أَبُو الْأَخْبَارِ وَأَبُو ثَمَامَةَ وَأَبُو عَبَادٍ.

(١) حياة الحيوان: (٨٣/٢).

(٢) أخرجه أحمد في مسنده (٣٠٦٧-٣٣٢/١).

(٣) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب في قتل الذر، رقم (٥٢٦٩).

(٤) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الصيد، باب ما ينهى عن قتله، رقم (٣٢٢٤).

وَالْجَمْعُ الْهَدَاهِدُ بِالْفَتْحِ، وَهُوَ طَيْرٌ مُتَيْنُ الرِّيحِ طَبْعًا.

١١٩- وَيُكْرَهُ قَتْلُ الْهَرِّ إِلَّا مَعَ الْأَذَى وَإِنْ مَلَكَتْ فَاخْطُرُ إِذَنْ غَيْرَ مُفْسِدٍ
(وَيُكْرَهُ) أَيْضًا تَنْزِيهَاً.

(قَتْلُ) أَيْ إِرْهَاقُ رُوحِ.

(الْهَرُّ) بِالْكَسْرِ، وَهُوَ السَّنَوْرُ، وَالْجَمْعُ هِرَّةٌ كَقِرْدٍ وَقِرْدَةٍ، وَالْأُنْثَى
هِرَّةٌ.

فِي الصَّحِيحَيْنِ^(١): «دَخَلَتْ امْرَأَةٌ النَّارَ فِي هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا فَلَمْ
تُطْعَمَهَا وَلَمْ تَدْعَهَا تَأْكُلْ مِنْ خَشَاشِ الْأَرْضِ»، بِفَتْحِ الْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ
وَبِشِينَيْنِ مُعْجَمَتَيْنِ بَيْنَهُمَا أَلِفٌ: هَوَامُّ الْأَرْضِ وَحَشَرَاتُهَا.
وَحَكَى الْقَاضِي عِيَاضُ^(٢) فَتَحَ الْخَاءِ وَكَسَرَهَا وَضَمَّهَا، وَالْفَتْحُ هُوَ
الْمَشْهُورُ.

وَفِي الزُّهْدِ^(٣) لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ مَرْفُوعًا: «رَأَيْتَهَا فِي النَّارِ، وَهِيَ تَنْهَشُ
قُبْلَهَا وَدُبْرَهَا».

قَالَ الْعُلَمَاءُ: وَالْمَرْأَةُ الْمُعَذَّبَةُ كَمَا كَانَتْ كَافِرَةً كَمَا رَوَاهُ الْبَزَارُ فِي
مُسْنَدِهِ^(٤)، وَالْحَافِظُ أَبُو نَعِيمٍ فِي تَارِيخِ أَصْبَهَانَ^(٥).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المساقاة، باب فضل سقي الماء، رقم (٢٣٦٥).

ومسلم في صحيحه، كتاب السلام، باب تحريم قتل الهرة، رقم (٢٢٤٢).

(٢) مشارق الأنوار (١/٢١٤).

(٣) أخرجه أحمد في الزهد (١١٧١-١٧٢).

(٤) أخرجه البزار في مسنده (٨٤٥٤-١٣٩/١٥).

(٥) أخرجه أبو نعيم في تاريخ أصبهان (١٥٤/٢).

وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ فِي الْبُعْثِ وَالنُّشُورِ ^(١) عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَاسْتَحَقَّتِ
التَّعْذِيبَ بِكُفْرِهَا وَظُلْمِهَا.

وَفِي مُسْنَدِ أَبِي دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ ^(٢) مِنْ حَدِيثِ الشَّعْبِيِّ عَنْ عَلْقَمَةَ
قَالَ: كُنَّا عِنْدَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَمَعَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَتْ: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ
أَنْتَ الَّذِي تُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّ امْرَأَةً عُدَّتْ بِالنَّارِ مِنْ أَجْلِ
هَرَّةٍ؟ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ نَعَمْ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ عَائِشَةُ الْمُؤْمِنُ
أَكْرَمُ عَلَى اللَّهِ مِنْ أَنْ يُعَذَّبَهُ مِنْ أَجْلِ هَرَّةٍ إِنَّمَا كَانَتْ الْمَرْأَةُ مَعَ ذَلِكَ
كَافِرَةً يَا أَبَا هُرَيْرَةَ إِذَا حَدَّثْتَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَانْظُرْ كَيْفَ تُحَدِّثُ.

إِذَا عَلِمْتَ هَذَا فَيُكْرَهُ قَتْلُهَا (إِلَّا مَعَ الْأَذَى) الصَّادِرِ مِنْهَا كَأَكْلِ
الطُّيُورِ وَكَفِّ الْقُدُورِ، فَإِذَا كَانَتْ كَذَلِكَ فَلَا كَرَاهَةَ فِي قَتْلِهَا.

وَاعْلَمْ أَنَّ لِلْأَصْحَابِ فِي قَتْلِهَا قَوْلَيْنِ: الْحُرْمَةُ، وَالْكَرَاهَةُ.
قَدَّمَ فِي الْأَدَابِ الْكُبْرَى ^(٣) الْحُرْمَةَ وَعِبَارَتُهُ: وَيَحْرُمُ قَتْلُ الْهَرِّ،
وَقِيلَ: يُكْرَهُ.

(وَإِنْ مِلَكْتَ) الْهَرَّةَ بِأَنْ كَانَ لَهَا مَالِكٌ.
(فَاحْظِرْ) أَيِ: امْنَعْ مِنَ الْقَتْلِ (إِذَنْ) أَيِ حَيْثُ كَانَتْ مَمْلُوكَةً.

قَالَ فِي الْأَدَابِ الْكُبْرَى ^(٤): وَإِنْ مِلَكْتَ حَرَمَ قَتْلُهَا جَزَمَ بِهِ
صَاحِبُ النَّظْمِ.

(١) أخرجه البيهقي في البعث والنشور (٤٨ - ص ٧٩).

(٢) أخرجه الطيالسي في مسنده (١٥٠٣ - ٢٨/٣).

(٣) الآداب الشرعية: (٣/٣٥٨).

(٤) الآداب الشرعية: (٣/٣٥٨).

(غَيْرِ مُفْسِدٍ) مِنْهَا، فَإِنَّهُ يُقْتَلُ، وَلَوْ مَمْلُوكًا.

قَالَ فِي الْإِقْنَاعِ ^(١) وَغَيْرِهِ ^(٢): وَلَهُ قَتْلُ هَرٍّ بِأَكْلِ لَحْمٍ وَنَحْوِهِ كَالْفَوَاسِقِ. وَقَيَّدَهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَنَصَرَهُ الْحَارِثِيُّ حِينَ أَكَلَهَا فَقَطَّ ^(٣).

وَفِي الْفُرُوعِ ^(٤): وَيُضْمَنُ بِاقْتِنَاءِ سَنُورٍ يَأْكُلُ فِرَاحًا عَادَةً مَعَ عَلَيْهِ كَالْكَلْبِ، وَلَهُ قَتْلُهَا بِأَكْلِ لَحْمٍ وَنَحْوِهِ كَالْفَوَاسِقِ، وَفِي الْفُصُولِ ^(٥) حِينَ أَكَلِهِ. وَفِي التَّرْغِيبِ ^(٦) إِنْ لَمْ يَنْدَفِعْ إِلَّا بِهِ كَصَائِلٍ انْتَهَى.

وَالْمَذْهَبُ خِلَافُ مَا فِي التَّرْغِيبِ فَظَهَرَ أَنَّ فِي الْمَذْهَبِ قَوْلَيْنِ فِي قَتْلِ الْهَرِّ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ مَمْلُوكًا فَيَحْرُمُ، أَوْ يَكُنْ مُفْسِدًا فَيَبَاحُ. وَعَلَى الْقَوْلِ بِالْكَرَاهَةِ فَقَطَّ قَتْلُ الْكَلْبِ أَوْلَى.

قَالَ النَّازِمُ: وَكَذَا يَعْنِي يُبَاحُ قَتْلُهَا لَوْ كَانَ يَبُولُ عَلَى الْأُمْتِعَةِ، أَوْ يَكْسِرُ الْأَنْيَةَ وَيَخْطِفُ الْأَشْيَاءَ غَالِبًا إِلَّا قَلِيلًا لِمَضَرَّتِهِ، وَالْمُرَادُ بِمَلَا حَظَّةٍ قَيْدٌ فِي حَالَةِ الْإِفْسَادِ مِنَ الْبُولِ وَنَحْوِهِ إِنْ اُعْتَبَرْنَا ذَلِكَ، وَمَنْ تَعَدَّى بِقَتْلِهَا فَضْمَانُهَا مُخَرَّجٌ عَلَى جَوَازِ بَيْعِهَا.

١٢٠- وَقَتْلُكَ حَيَّاتِ الْبُيُوتِ وَلَمْ تَقُلْ ثَلَاثًا لَهُ أَذْهَبَ سَالِمًا غَيْرَ مُعْتَدٍ

(و) يُكْرَهُ (قَتْلُكَ) أَيُّهَا الْمُكَلَّفُ الْمُتَشَرِّعُ.

(١) الإقناع: (٣٥٦/٢).

(٢) المنتهى: (٢١٠/٣).

(٣) الإقناع: (٣٥٦/٢).

(٤) الفروع: (٢٥٦/٧).

(٥) الآداب الشرعية: (٣٥٨/٣).

(٦) الآداب الشرعية: (٣٥٨/٣).

(حَيَاتٍ) جَمْعُ حَيَّةٍ، وَهِيَ النَّاسِئَةُ فِي (الْبُيُوتِ) جَمْعُ بَيْتٍ.
(و) الْحَالُ أَنَّكَ قَبْلَ قَتْلِكَ لَهَا (لَمْ تَقُلْ) أَنْتَ (ثَلَاثًا) مِنَ الْمَرَّاتِ
(لَهُ) أَيُّ: لِذَلِكَ الْفَرْدِ مِنَ الْحَيَّاتِ (أَذْهَبَ سَالِمًا) مِنَّا فَلَا نُؤْذِيكَ
وَلَا تُؤْذِينَا (غَيْرَ مُعْتَدٍ) أَنْتَ عَلَيْنَا وَغَيْرَ مُعْتَدِينَ نَحْنُ عَلَيْكَ.
وَإِنَّمَا شُرِعَ مَا ذُكِرَ لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّ بِالْمَدِينَةِ جِنًّا قَدْ أَسْلَمُوا، فَإِذَا
رَأَيْتُمْ مِنْهَا شَيْئًا فَأَذْنُوهُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ»^(١) وَحَمَلَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ ذَلِكَ عَلَى
الْمَدِينَةِ.

وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ عَامٌّ فِي كُلِّ بَلَدٍ لَا تُقْتَلُ حَتَّى تُنْذَرَ.
وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْإِنْذَارِ هَلْ هُوَ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، أَوْ ثَلَاثُ مَرَّاتٍ؟
وَكَلَامُ النَّاطِمِ صَالِحٌ لِكُلِّ مِنْهُمَا^(٢).
قَالَ فِي الْأَدَابِ الْكُبْرَى^(٣): يُسَنُّ أَنْ يُقَالَ لِلْحَيَّةِ الَّتِي فِي الْبُيُوتِ
ثَلَاثُ مَرَّاتٍ، وَفِي الْمَجَرَّدِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ انْتَهَى.
وَمُقْتَضَى الْحَدِيثِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ. قَالَ بَعْضُ الشَّافِعِيِّ: وَعَلَيْهِ
الْجُمُهُورُ، وَقَالَ الْيُونِينِيُّ مِنْ أَيْمَةِ
الْمَذْهَبِ فِي مُخْتَصَرِ الْأَدَابِ^(٤): يُسَنُّ أَنْ يُقَالَ لِلْحَيَّةِ فِي الْبُيُوتِ
ثَلَاثُ مَرَّاتٍ، ذَكَرَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ وَلَفْظُهُ فِي الْمُصُولِ ثَلَاثًا وَلَفْظُهُ فِي
الْمَجَرَّدِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ.

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب السلام، باب قتل الحيات وغيرها، رقم (٢٢٣٦).

(٢) الآداب الشرعية: (٣/٣٥١).

(٣) الآداب الشرعية: (٣/٣٥١).

(٤) الآداب الشرعية: (٣/٣٥١).

وَكَيْفِيَّةُ الْإِسْتِئْذَانِ كَمَا فِي الْأَدَابِ الْكُبْرَى^(١) وَغَيْرَهَا: اذْهَبْ بِسَلَامٍ لَا تُؤْذِنَا.

فَإِنْ ذَهَبْتَ بَعْدَ الْإِسْتِئْذَانِ وَإِلَّا قَتَلَهُ إِنْ شَاءَ، وَإِنْ رَأَاهُ ذَاهِبًا كَرِهَ قَتْلَهُ، وَقِيلَ: لَا يُكْرَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

١٢١- وَذَا الطُّفَيْتَيْنِ أَقْتُلْ وَأَبْتَرْ حَيَّةً وَمَا بَعْدَ إِيْذَانٍ تُرَى أَوْ يَفْدَفِدِ

(وَذَا) أَيُّ صَاحِبِ (الطُّفَيْتَيْنِ)، وَهُوَ الَّذِي فِي ظَهْرِهِ خَطٌّ أَسْوَدٌ، وَهُوَ حَيَّةٌ خَبِيْثَةٌ، وَالطُّفِيَّةُ خُوصَةٌ الْمُقْلِ فِي الْأَصْلِ وَجَمْعُهَا طُفَى شَبَهَ الْخَطَيْنِ اللَّذَيْنِ عَلَى ظَهْرِ الْحَيَّةِ بِخُوصَتَيْنِ مِنْ خُوصِ الْمُقْلِ.

قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي كِتَابِ الْعَيْنِ^(٢): الطُّفِيَّةُ حَيَّةٌ لَيِّنَةٌ خَبِيْثَةٌ.

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ^(٣) وَغَيْرِهِمَا^(٤) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَقْتُلُوا الْحَيَّاتِ وَذَا الطُّفَيْتَيْنِ، وَالْأَبْتَرَ، فَإِنَّهُمَا يُسْقِطَانِ الْحُبْلَى وَيَلْتَمِسَانِ الْبَصَرَ»، قَالَ النَّوَوِيُّ^(٥): الطُّفَيْتَانِ الْخَطَّانِ الْأَبْيَضَانِ عَلَى ظَهْرِ الْحَيَّةِ.

(١) الآداب الشرعية: (٣/٣٥١).

(٢) الفائق: (٢/٣٦٣).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب بدء الخلق، باب قول الله تعالى ﴿وَبَكَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ﴾، رقم (٣٢٩٧). ومسلم في صحيحه، كتاب السلام، باب قتل الحيات وغيرها، رقم (٢٢٣٢).

(٤) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب في قتل الحيات، رقم (٥٢٥٤).

ومسلم في صحيحه، كتاب الأحكام والفوائد، باب قتل الحيات، رقم (١٤٨٣).

(٥) شرح صحيح مسلم للنووي: (١٤/٢٣٠).

فَمِنْ ثَمَّ قَالَ النَّاطِمُ: (أُقْتُلْ) أَيُّ أُقْتَلْ ذَا الطُّفَيْتَيْنِ، فَذَا مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ وَالطُّفَيْتَيْنِ مُضَافٌ إِلَيْهِ (و) أُقْتَلْ (أَبْتَرُ)، وَهُوَ (حَيَّةٌ) غَلِيظَةُ الذَّنْبِ كَأَنَّهُ قُطِعَ ذَنْبُهُ.

وَفِي حَيَاةِ الْحَيَوَانِ^(١): الْأَبْتَرُ قَصِيرُ الذَّنْبِ، وَقَالَ النَّضْرُ بْنُ شَمِيلٍ^(٢): هُوَ صِنْفٌ مِنَ الْحَيَّاتِ أَرْزَقُ مَقْطُوعُ الذَّنْبِ لَا تَنْظُرُ إِلَيْهِ حَامِلٌ إِلَّا أَلْقَتْ مَا فِي بَطْنِهَا غَالِيًا.

وَذَكَرَ مُسْلِمٌ فِي رِوَايَتِهِ عَنِ الزُّهْرِيِّ^(٣) أَنَّهُ قَالَ: نَرَى ذَلِكَ مِنْ سُمِّهَا فَهَاتَانِ الْحَيَّتَانِ يُقْتَلَانِ مِنْ غَيْرِ اسْتِئْذَانٍ.

(وَمَا بَعْدَ إِيْذَانٍ) لِحَيَّاتِ الْبُيُوتِ أُقْتَلُ إِذَا كَانَتْ بَعْدَ الْإِيْذَانِ (تُرَى) أَيُّ تَظْهَرُ؛ لِأَنَّكَ قَدْ فَعَلْتَ مَا طُلِبَ مِنْكَ، وَهُوَ الْإِيْذَانُ (أَوْ) كَانَتْ الْحَيَّةُ (بِفِدْفِدٍ) قَالَ فِي الْقَامُوسِ^(٤): الْفِدْفِدُ الْفَلَاةُ. وَالْمَكَانُ الصُّلْبُ الْغَلِيْظُ، وَالْمُرْتَفِعُ، وَالْأَرْضُ الْمُسْتَوِيَّةُ.

وَالْمُرَادُ إِذَا كَانَتْ الْحَيَّةُ تَظْهَرُ لَكَ فِي غَيْرِ الْبُيُوتِ مِنَ الصَّحَرَاءِ فَاقْتُلْهَا بِلَا إِيْذَانٍ لَكَ مِنْهَا.

قَالَ فِي الْأَدَابِ الْكُبْرَى^(٥): وَالَّتِي فِي الصَّحَرَاءِ يَعْنِي مِنَ الْحَيَّاتِ يَجُوزُ قَتْلُهَا بِدُونِ إِنْذَارِهَا.

(١) حياة الحيوان: (٣٠٨/١).

(٢) حياة الحيوان: (٣٠٨/١).

(٣) صحيح مسلم (٤/١٧٥٢).

(٤) القاموس: (ص ٣٠٥).

(٥) الآداب الشرعية: (٣/٣٥٢).

قَالَ الطَّحَاوِيُّ^(١) لَا بَأْسَ بِقَتْلِ الْكُلِّ مِنَ الْحَيَّاتِ، وَالْأُولَى هُوَ
الْإِنْذَارُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

١٢٢- وَمَا فِيهِ إِضْرَارٌ وَنَفْعٌ كَبَاشِقِي وَكَلْبٍ وَفَهْدٍ لِأَقْتِصَادِ التَّصِيدِ

(وَمَا) أَيِ حَيَوَانٍ أَوْ طَيْرٍ.

(فِيهِ إِضْرَارٌ) مِنْ وَجْهِ.

(و) فِيهِ (نَفْعٌ) مِنْ وَجْهِ.

(كَبَاشِقِي) وَصَقْرٍ وَبَازِيٍّ وَشَاهِيْنٍ، وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ
مَمْلُوكًا، فَأَنْتَ بِالْخِيَارِ بَيْنَ الْقَتْلِ وَالتَّرْكِ.

فَأَمَّا مَضَرَّةٌ مَا ذَكَرَ فَاصْطِيَادُهُ لِطُيُورِ النَّاسِ، وَأَمَّا مَنْفَعَتُهُ فَكَوْنُهُ
يَضْطَادُّ لِلنَّاسِ.

وَأِنَّمَا خَصَّ النَّازِمُ الْبَاشِقَ مِنْ بَيْنِ كَوَاسِرِ الطَّيْرِ تَنْبِيْهًا مِنْهُ بِالْأَذْنَى
عَلَى الْأَعْلَى مِنْ بَابِ أَوْلَى، وَمِنْ ثَمَّ أَدْخَلَ عَلَيْهِ كَافَ التَّشْبِيْهِ فَكُلُّ مَا
وُجِدَ فِيهِ نَفْعٌ مِنْ وَجْهِ، وَهُوَ الْإِصْطِيَادُ بِهِ فِي نَحْوِ الْبَاشِقِ وَضَرَرٌ، وَهُوَ
كَوْنُهُ يَضْطَادُّ طُيُورَ النَّاسِ صَدَقَ عَلَيْهِ النَّظْمُ وَعَمَّهُ الْحُكْمُ.

وَالْبَاشِقُ بِفَتْحٍ الشَّيْنِ الْمُعْجَمَةِ وَكَسْرِهَا أَعْجَمِيٌّ مُعَرَّبٌ.

وَأَمَّا الْبَازِي فَافْصَحْ لُغَاتِهِ بِتَخْفِيفِ الْيَاءِ، وَاللُّغَةُ الثَّانِيَةُ بَازٍ بِلَا يَاءٍ
وَالثَّالِثَةُ بَازِيٌّ بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ حَكَاهُ ابْنُ سَيْدِهِ، وَهُوَ مُذَكَّرٌ لَا خِلَافَ فِيهِ.

(١) الآداب الشرعية: (٣/ ٣٥٢).

(و) كَ (كَلْبٍ) هُوَ حَيَوَانٌ شَدِيدُ الرِّيَاضَةِ كَثِيرُ الْوَفَاءِ، وَهُوَ لَا سَبْعٌ وَلَا بَهِيمَةٌ حَتَّى كَأَنَّهُ مِنَ الْخَلْقِ الْمُرَكَّبِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ تَمَّ لَهُ طِبَاعُ السَّبْعِيَّةِ مَا أَلْفَ النَّاسَ وَلَوْ تَمَّ لَهُ طِبَاعُ الْبَهِيمِيَّةِ مَا أَكَلَ لَحْمَ الْحَيَوَانِ.

وَاعْلَمْ أَنَّ الْكَلْبَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ أَسْوَدَ بَهِيمًا، أَوْ لَا.

الْأَوَّلُ يُسْتَحَبُّ قَتْلُهُ، وَالثَّانِي: إِمَّا أَنْ يَكُونَ عَقُورًا، أَوْ لَا.

الْأَوَّلُ يَجِبُ قَتْلُهُ، وَلَوْ كَانَ الْأَسْوَدُ الْبَهِيمَ، وَالْعَقُورُ مُعَلَّمِينَ، وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِمَا قَرِيبًا. وَالثَّانِي: إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَمْلُوكًا، أَوْ لَا.

الْأَوَّلُ لَا يُبَاحُ قَتْلُهُ، وَكَذَا الثَّانِي عَلَى الْأَصَحِّ كَمَا فِي الْإِفْنَاعِ، وَالْمُتَنَهَى وَغَيْرِهِمَا.

قَالَ فِي الْإِنْصَافِ^(١): وَقِيلَ يُكْرَهُ فَقْطُ اخْتَارَهُ الْمَجْدُ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخَرَقِيِّ انْتَهَى.

وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْأَهْلِيِّ وَالسَّلُوقِيِّ نِسْبَةً إِلَى سَلُوقَ مَدِينَةٍ بِالْيَمَنِ تُنْسَبُ إِلَيْهَا الْكِلَابُ السَّلُوقِيَّةُ وَكِلَا التَّوَعَيْنِ فِي الطَّبْعِ سَوَاءً.

قَالَ فِي الْأَدَابِ الْكُبْرَى^(٢): يَجُوزُ اقْتِنَاءُ كَلْبٍ كَبِيرٍ لَصِيدٍ يَعِيشُ بِهِ، أَوْ لِحْفِظٍ مَاشِيَةٍ يَرُوحُ مَعَهَا إِلَى الْمَرْعَى وَيَتَّبِعُهَا، أَوْ لِحْفِظِ زَرْعٍ وَلَا يَجُوزُ اتِّخَاذُهُ لِغَيْرِ ذَلِكَ. وَقِيلَ يَجُوزُ اقْتِنَاؤُهُ لِحْفِظِ الْبُيُوتِ، وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ.

(١) الأنصاف: (١٠/٤٢٩).

(٢) الآداب الشرعية: (٣/٣٤٧).

وَفِي الرِّعَايَةِ ^(١) قِيلَ وَبُسْتَانٍ، فَإِنْ أَقْتَنَى كَلْبَ الصَّيْدِ مَنْ لَا يَصِيدُ
اِحْتَمَلَ الْجَوَازَ، وَالْمَنْعَ، وَهَكَذَا الْاِحْتِمَالَانِ فِيمَنْ أَقْتَنَى كَلْبًا لِيَحْفَظَ بِهِ
حَرًّا أَوْ مَاشِيَةً إِنْ حَصَلَتْ، أَوْ يَصِيدَ بِهِ إِنْ اِحْتِاجَ. وَيَجُوزُ تَرْبِيَةُ الْجَرِّ
الصَّغِيرِ لِأَجْلِ الثَّلَاثَةِ فِي أَقْوَى الْوَجْهَيْنِ، وَالثَّانِي لَا يَجُوزُ.

وَفِي الرِّعَايَةِ ^(٢): لَا يُكْرَهُ عَلَى الْأَصَحِّ اقْتِنَاءُ جَرٍّ صَغِيرٍ حَيْثُ
يُقْتَنَى الْكَبِيرُ وَأَمَّا اقْتِنَاءُ الْكِلَابِ لِغَيْرِ مَا ذَكَرْنَا فَلَا يَجُوزُ لِمَا فِي صَحِيحِ
مُسْلِمٍ ^(٣) أَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «مَنْ اتَّخَذَ كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ مَاشِيَةٍ، أَوْ صَيْدٍ أَوْ زَرْعٍ
نَقَصَ مِنْ أَجْرِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطٌ». وَفِي رِوَايَةِ قِيرَاطَانٍ وَكِلَاهُمَا فِي
الصَّحِيحِ.

فَفِي الصَّحِيحَيْنِ ^(٤) وَغَيْرِهِمَا ^(٥) عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ صَيْدٍ، أَوْ مَاشِيَةٍ، فَإِنَّهُ
يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطَانٍ»، وَفِي رِوَايَةِ لِلْبَخَارِيِّ: «مَنْ
عَمِلَهُ» ^(٦).

(١) الآداب الشرعية: (٣/٣٤٧).

(٢) الآداب الشرعية: (٣/٣٤٧).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب المساقاة، باب الأمر بقتل الكلاب وبيان نسخه
وبيان تحريم اقتنائها إلا لصيد أو زرع أو ماشية ونحو ذلك، رقم (١٥٧٥).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المزارعة، باب اقتناء الكلب للحرث، رقم
(٢٣٢٢). ومسلم في صحيحه، كتاب المساقاة، باب الأمر بقتل الكلاب وبيان نسخه
وبيان تحريم اقتنائها إلا لصيد أو زرع أو ماشية ونحو ذلك، رقم (١٥٧٥).

(٥) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الأحكام والفوائد، باب من أمسك كلبا ما ينقص من
أجره، رقم (١٤٨٨).

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المزارعة، باب اقتناء الكلب للحرث، رقم
(٢٣٢٢).

وَحَمَلَ ذَلِكَ عَلَى نَوْعٍ مِنَ الْكِلَابِ بَعْضُهَا أَشَدُّ أَدَى مِنْ بَعْضٍ،
أَوْ لِمَعْنَى فِيهَا، أَوْ يَكُونُ ذَلِكَ مُخْتَلِفًا بِاخْتِلَافِ الْمَوَاضِعِ فَتَكُونُ
الْقِرَاطَانِ فِي الْمَدَائِنِ وَنَحْوِهَا، وَالْقِرَاطُ فِي الْبَوَادِي أَوْ يَكُونُ فِي
زَمَنَيْنِ فَذَكَرَ الْقِرَاطَ أَوَّلًا، ثُمَّ زَادَ فِي التَّغْلِيظِ فَذَكَرَ الْقِرَاطَيْنِ، وَالْمُرَادُ
بِالْقِرَاطِ مِقْدَارٌ مَعْلُومٌ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِ عَمَلِهِ.

وَاخْتَلَفَ فِي نِسْبَةِ هَذَا الْقِرَاطِ لِمَاذَا يَكُونُ؟ فَقِيلَ: لِمَا مَضَى مِنْ
عَمَلِهِ، وَقِيلَ مِنْ مُسْتَقْبَلِهِ، وَقِيلَ: قِرَاطٌ مِنْ عَمَلِ اللَّيْلِ، وَقِرَاطٌ مِنْ
عَمَلِ النَّهَارِ وَقِيلَ: قِرَاطٌ مِنْ عَمَلِ الْفَرَضِ، وَقِرَاطٌ مِنْ عَمَلِ النَّفْلِ،
وَالَّذِي اعْتَمَدْنَاهُ فِيهَا تَبَعًا لِلْإِمَامِ ابْنِ الْقَيِّمِ فِي كِتَابِهِ بِدَائِعِ الْفَوَائِدِ ^(١)،
وَالْإِمَامِ ابْنِ عَقِيلٍ فِي فَنُونِهِ وَابْنِ قُنْدُسٍ فِي حَوَاشِي الْفُرُوعِ أَنَّ الْقِرَاطَ،
أَوْ الْقِرَاطَيْنِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى عَمَلِهِ ذَلِكَ الْيَوْمَ فَكَأَنَّهُ حَصَلَ مِنَ الْعَمَلِ
الصَّالِحِ، وَالْكَلِمِ الطَّيِّبِ دِينَارًا فَبَاقِتْنَاهُ هَذَا الْكَلْبَ يَنْقُصُ مِنْ ذَلِكَ
الدِّينَارِ قِرَاطَانِ عَلَى أَتَمِّ وَجْهِ الْعَمَلِ، أَوْ بِالنِّسْبَةِ إِلَى عَمَلِ نَفْسِهِ
وَيَكُونُ عِظَمُ الْقِرَاطِ وَنَقْصُهُ مُخْتَلِفًا بِاخْتِلَافِ الْأَشْخَاصِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[فَائِدَةٌ]: ثَبَتَ فِي عِدَّةِ أَخْبَارٍ أَنَّ الْمَلَائِكَةَ لَا تَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ.

فَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ ^(٢) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «أَنَّ جَبْرِيلَ قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ
إِنَّا لَا نَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ وَلَا صُورَةٌ».

(١) بدائع الفوائد: (١٣٨/٣).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب اللباس والزينة، باب لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب
ولا صورة، رقم (٢١٠٤).

وَفِي مُسْنَدِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ^(١) بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنْ بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «اِحْتَبَسَ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: مَا حَبَسَكَ؟ فَقَالَ: إِنَّا لَا نَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ» وَهَذَا ثَابِتٌ عَنْهُ -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- مِنْ وَجْهِ مُتَعَدِّدٍ.

قَالَ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ وَرَضِيَ عَنْهُمْ فِي سَبَبِ امْتِنَاعِ الْمَلَائِكَةِ مِنْ دُخُولِ الْبَيْتِ الَّذِي فِيهِ صُورَةٌ: كَوْنُهَا مَعْصِيَةً فَاحِشَةً، وَفِيهَا مُضَاهَاةٌ لِحَلْقِ اللَّهِ، وَبَعْضُهَا فِي صُورَةٍ مَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ.

وَأَمَّا سَبَبُ امْتِنَاعِهِمْ مِنَ الْبَيْتِ الَّذِي فِيهِ كَلْبٌ فَكَثْرَةُ أَكْلِهِ النَّجَاسَاتِ، وَكَوْنُ بَعْضِ الْكِلَابِ يُسَمَّى شَيْطَانًا كَمَا جَاءَ فِي الْكَلْبِ الْأَسْوَدِ الْبَهِيمِ، وَالْمَلَائِكَةُ ضِدُّ الشَّيَاطِينِ وَلِقُبْحِ رَائِحَةِ الْكَلْبِ، وَالْمَلَائِكَةُ تَكْرَهُ الرَّائِحَةَ الْقَبِيحَةَ الْخَبِيثَةَ، وَلَئِنَّهَا مِنْهِيَ عَنْ اتِّخَاذِهَا فَعُوقِبَ مُتَّخِذُهَا بِحَرَمَانِ دُخُولِ الْمَلَائِكَةِ بَيْتَهُ وَصَلَاتِهَا فِيهِ وَاسْتِغْفَارِهَا لَهُ وَتَبَرُّكِهَا عَلَيْهِ فِي بَيْتِهِ وَدَفْعِهَا أَذَى الشَّيَاطِينِ، وَالْمُرَادُ بِالْمَلَائِكَةِ الَّذِينَ لَا يَدْخُلُونَ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ وَلَا صُورَةٌ مَلَائِكَةٌ يَطُوفُونَ بِالرَّحْمَةِ وَالتَّبَرُّكِ وَالِاسْتِغْفَارِ فَهُمْ مَلَائِكَةُ الْبَرَكَةِ وَالرَّحْمَةِ.

وَأَمَّا الْحَفَظَةُ، وَالْمُؤَكَّلُونَ بِقَبْضِ الْأَرْوَاحِ فَيَدْخُلُونَ كُلَّ بَيْتٍ وَلَا يُفَارِقُونَ بَنِي آدَمَ فِي حَالٍ؛ لِأَنَّهُمْ مَأْمُورُونَ بِإِحْصَاءِ أَعْمَالِهِمْ وَكِتَابَتِهَا. قَالَ الْخَطَّابِيُّ^(٢): وَإِنَّمَا لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٣٧٠٢٣-٥/٣٥٣).

(٢) معالم السنن: (٢٠٦/٤).

وَلَا صُورَةً مِّمَّا يَحْرُمُ افْتِنَاؤُهُ مِنَ الْكِلَابِ وَالصُّورِ، فَأَمَّا مَا لَيْسَ بِحَرَامٍ مِنْ كَلْبِ الصَّيْدِ وَالزَّرْعِ، وَالْمَاشِيَةِ وَالصُّورَةِ الَّتِي تَكُونُ فِي الْبِسَاطَةِ، وَالْوِسَادَةِ وَغَيْرَهَا فَلَا يَمْتَنِعُ دُخُولُ الْمَلَائِكَةِ بِسَبَبِهِ وَأَشَارَ الْقَاضِي عِيَاضٌ^(١) إِلَى نَحْوِ مَا قَالَهُ الْخَطَّابِيُّ، وَقَالَ النَّوَوِيُّ^(٢): الْأَظْهَرُ أَنَّهُ عَامٌّ فِي كُلِّ كَلْبٍ وَصُورَةٍ لِإِطْلَاقِ الْأَحَادِيثِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(و) كَ (فَهْدٍ) وَاحِدُ الْفُهْدِ وَفَهْدَ الرَّجُلِ أَشْبَهَ الْفَهْدَ فِي كَثْرَةِ نَوْمِهِ وَتَمَدُّدِهِ.

وَحُكْمُهُ تَحْرِيمُ الْأَكْلِ؛ لِأَنَّهُ ذُو نَابٍ كَالْأَسَدِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(ل) أَجَلَ (افْتِصَادٍ) مِنَ الْقَصْدِ، يُقَالُ: قَصَدَ الْأَمْرَ وَقَصَدَ لَهُ وَإِلَيْهِ يَقْصِدُهُ إِذَا يَمَمُهُ، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ بِنَفْعٍ وَ (التَّصِيدُ) مُضَافٌ إِلَيْهِ أَيْ لِقَصْدِ الصَّيْدِ بِهِذِهِ الْكَوَاسِرِ الْمَذْكُورَةِ.

١٢٣- إِذَا لَمْ يَكُنْ مِلْكًا فَأَنْتَ مُخَيَّرٌ وَإِنْ مِلَكْتَ فَاخْظَرْ، وَإِنْ تُؤْذِ فَاقْدُدْ
(وَإِذَا لَمْ يَكُنْ) شَيْءٌ مِنْهَا (مِلْكًا) لِأَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، أَوْ أَهْلِ الذِّمَّةِ.

(فَأَنْتَ) حِينَ خُلُوِّ مِلْكٍ أَحَدٍ مِمَّنْ ذَكَرْنَا عَنْهَا.

(مُخَيَّرٌ) بَيْنَ إِنْتِلَافِهَا وَعَدَمِهِ.

(و) أَمَّا (إِنْ مِلَكْتَ) بِأَنْ جَرَى عَلَيْهَا مِلْكٌ لِمُسْلِمٍ، أَوْ مُسْتَأْمِنٍ.

(فَاخْظَرْ) أَيِ امْنَعْ وَحَرِّمْ قَتْلَهَا.

(١) مشارق الأنوار: (٤/٣٧٠).

(٢) شرح صحيح مسلم: (١٤/٨٤).

ذَكَرَ فِي الْمَغْنِيِّ ^(١) أَنَّ الْكَلْبَ الْمُعَلَّمَّ لَا يَحِلُّ قَتْلُهُ؛ لِأَنَّهُ مَحَلٌّ مُتَنَفِّعٌ بِهِ يُبَاحُ اقْتِنَاؤُهُ فَحَرَمَ إِتْلَافُهُ كَالشَّاةِ. قَالَ: لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا. قَالَ: وَإِنَّمَا حَرَمَ إِتْلَافُهُ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِضْرَارِ، وَهُوَ مِنْهَيٌّ عَنْهُ.

وَمُقْتَضَى كَلَامِهِ أَنَّهُ لَا يَحِلُّ قَتْلُ الْبَازِي يَعْنِي الْمُعَلَّمَّ وَنَحْوَهُ كَالْكَلْبِ الْمُعَلَّمِّ وَأَوَّلَى، وَقَدْ يُقَالُ بِكَرَاهَةِ الْقَتْلِ فَتَصِيرُ الْأَقْوَالُ ثَلَاثَةً.

قَالَ فِي الْأَدَابِ الْكُبْرَى ^(٢): مَا فِيهِ مَنَفَعَةٌ مِنْ وَجْهِ وَمَضَرَّةٌ مِنْ وَجْهِ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ: التَّخْيِيرُ وَتَرْكُهُ، وَالْكَرَاهَةُ كَالْبَازِي وَالصَّقَرِ وَالشَّاهِينَ وَكَأَنَّ مُرَادَهُ إِذَا كَانَتْ غَيْرَ مَمْلُوكَةٍ، وَأَمَّا مَا كَانَ مِنْهَا مَمْلُوكًا فَيَحْرُمُ قَتْلُهُ إِلَّا إِذَا عَدَى عَلَى مَعْصُومٍ، أَوْ آدَمِيٍّ، أَوْ مَالٍ، وَهُوَ مُرَادُ النَّازِمِ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- بِقَوْلِهِ: (وَإِنْ تُؤْذِ) هَذِهِ الْكَوَاسِرُ الْمَذْكُورَةُ مَعْصُومًا مِنْ آدَمِيٍّ، أَوْ غَيْرِهِ (فَاقْدُذْ) أَيِ اقْتُلْ.

وَحَاصِلُ كَلَامِ النَّازِمِ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- أَنَّكَ مُخَيَّرٌ فِيهَا أَوَّلًا بَيْنَ إِتْلَافِهَا وَتَحْلِيلِهَا إِلَّا إِذَا مَلَكَتْ فَيَحْرُمُ إِتْلَافُهَا إِلَّا إِذَا عَدَتْ عَلَى مَعْصُومٍ مِنْ مَالٍ، أَوْ آدَمِيٍّ فَيَحِلُّ قَتْلُهَا، وَلَعَلَّ مُرَادَهُمْ بِالْمَلِكِ مَلِكُ الْمُسْلِمِ، أَوْ الْمُسْتَأْمَنِ لَا الْحَرْبِيِّ كَمَا ذَكَرْنَاهُ فِي حِلِّ النَّظْمِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) المغني: (٤/١٩٠).

(٢) الآداب الشرعية: (٣/٣٥٨).

١٢٤- وَمَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ انْتِفَاعٌ وَلَا أَذًى كَدُّودِ ذُّبَابٍ لَمْ يَضُرْ كُرْهُهُ طِدٍ

(وَمَا) أَيُّ شَيْءٍ أَوْ الَّذِي .

(لَمْ يَكُنْ) يُوجَدُ (فِيهِ) أَيُّ: ذَلِكَ الشَّيْءُ .

(انْتِفَاعٌ وَلَا أَذًى)، بَلْ خَلَا عَنِ النَّفْعِ، وَالْأَذَى مَعًا .

(كَدُّودِ ذُّبَابٍ) بِإِضَافَةِ دُودٍ إِلَى ذُّبَابٍ احْتِرَازًا عَنْ مُطْلَقِ الدُّودِ الشَّامِلِ لِدُودِ الْقَرْزِ، وَالْقَرْمِزِ الَّذِي يَصْبُغُ بِهِ، وَهُوَ دُودٌ أَحْمَرٌ يُوجَدُ فِي شَجَرَةِ الْبُلُوطِ، فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ مَمْلُوكًا، فَإِنَّ قَتْلَهُ مُحَرَّمٌ بِخِلَافِ دُودِ الذُّبَابِ، فَإِنَّهُ لَا يُمْلِكُ لِعَدَمِ النَّفْعِ بِهِ .

وَالدُّودُ جَمْعُ دُودَةٍ وَجَمْعُ الدُّودِ دِيدَانٌ .

وَالذُّبَابُ وَاحِدَتُهُ ذُبَابَةٌ، وَلَا تَقُلْ ذِبَّانَةً، وَجَمْعُهُ فِي الْقِلَّةِ أَذِبَّةٌ، وَفِي الْكَثَرَةِ ذِبَّانٍ بِكَسْرِ الدَّالِ وَتَشْدِيدِ الْبَاءِ مِثْلُ غُرَابٍ وَأَغْرِبَةٍ وَغُرْبَانٍ . سُمِّيَ ذُبَابًا لِكَثَرَةِ حَرَكَتِهِ وَاضْطِرَابِهِ .

فَكُلُّ مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ نَفْعٌ وَلَا أَذًى مِنَ الذُّبَابِ وَنَحْوِهِ (لَمْ يَضُرْ) أَحَدًا (كُرْهُهُ) وَإِتْلَافُهُ (طِدٍ) أَمْرٌ مِنْ وَطَدَ الشَّيْءُ يَطْدُهُ وَطْدًا إِذَا أَثْبَتَهُ وَثَقَّلَهُ يَعْنِي: أَنَّ مَا خَلَا عَنِ النَّفْعِ وَالضَّرِّ كَانَ إِتْلَافُهُ وَعَدَمُ إِتْلَافِهِ عَلَى حَدِّ سَوَاءٍ فَيَرْجِعُ إِلَى قِسْمٍ مَا فِيهِ نَفْعٌ وَضُرٌّ حَيْثُ خَلَا عَنْ مِلْكِيَّةِ مَعْصُومٍ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا اتَّصَفَ بِالنَّفْعِ وَالضَّرِّ تَعَادَلَ ضُرُّهُ وَنَفْعُهُ فَتَسَاقَطَا فَصَارَ كَمَا لَا نَفْعَ فِيهِ وَلَا ضَرَرَ .

وَالْحَاصِلُ مِنْ ذَلِكَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَجْبُولًا عَلَى الْأَذَى وَالضَّرَرَ طَبْعًا
بَلَا نَفْعٍ فَيُقْتَلُ، أَوْ ضِدَّهُ، وَهُوَ مَا فِيهِ نَفْعٌ بَلَا ضَرَرَ فَلَا، أَوْ مَا فِيهِ ضَرَرٌ
وَنَفْعٌ وَخَلَا عَنْ مِلْكِيَّةٍ مَعْصُومٍ، أَوْ خَلَا عَنِ الضَّرَرِ وَالنَّفْعِ فَيَبَاحُ قَتْلُهُمَا
وَعَدَمُهُ، وَالْمُرَادُ مَا لَمْ يَكُنْ نَهْيُ الشَّارِعِ عَنْ إِتْلَافِهِ كَالضُّفْدَعِ وَالنَّمْلِ
وَاللَّهِ أَعْلَمُ.

١٢٥- وَمَا حَلَّ لِلْمُضْطَرِّ حَلٌّ لِمُكْرِهِ وَمَا لَا فَلَا غَيْرَ الْخُمُورِ بِأَوْكَدٍ
(وَمَا) أَيُّ كُلِّ شَيْءٍ (حَلٌّ لِلْمُضْطَرِّ) مِنْ أَكْلِ الْمَيْتَةِ وَالْدَمِّ،
وَالْخِنْزِيرِ وَنَحْوِهَا (حَلٌّ) أَيُّ: فَإِنَّهُ يُحِلُّهُ (لِمُكْرِهِ) بِفَتْحِ الرَّاءِ إِذَا أُكْرِهَ
عَلَيْهِ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ «عَفِيَ لِأُمَّتِي عَنِ الْخَطَا وَالنِّسْيَانِ، وَمَا
أَسْتُكْرَهُوا عَلَيْهِ» (١).

وَذَلِكَ لِأَنَّ كُلًّا مِنَ الْمُضْطَرِّ، وَالْمُكْرِهِ إِنَّمَا يَفْعَلُ مَا أُضْطُرَّ إِلَيْهِ،
أَوْ أُكْرِهَ عَلَيْهِ اتِّقَاءَ تَلَفِ نَفْسِهِ وَإِبْقَاءَ لَهَا، وَالْمُكْرِهِ، وَإِنْ كَانَ لَهُ نَوْعٌ
اخْتِيَارٍ كَالْمُضْطَرِّ إِلَّا أَنَّ غَرَضَهُ لَيْسَ نَفْسَ الْفِعْلِ، وَالْعَمَلِ، بَلْ دَفَعَ
الضَّرَرَ عَنْهُ، وَالْأَذَى فَهُمَا مُخْتَارَانِ مِنْ وَجْهِ غَيْرِ مُخْتَارَيْنِ مِنْ وَجْهِ؛
وَلِذَا اخْتَلَفَ النَّاسُ هَلِ الْمُكْرَهُ مُكَلَّفٌ فِي حَالِ إِكْرَاهِهِ، أَوْ لَا.

وَأَنْتَ خَيْرٌ بِأَنَّ ظَاهِرَ النَّظْمِ التَّفْرِقَةُ بَيْنَ مَا فِيهِ إِتْلَافٌ لِمَعْصُومٍ
وَبَيْنَ غَيْرِهِ؛ وَلِذَا قَالَ النَّازِمُ: (وَمَا) أَيُّ كُلِّ شَيْءٍ (لَا) يَحِلُّ لِلْمُضْطَرِّ

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الطلاق، باب طلاق المكره والناسي، رقم (٢٠٤٣).

(فَلَا) يَحِلُّ لِلْمُكْرِهِ، فَلَوْ أَكْرَهَ عَلَى قَتْلِ مَعْصُومٍ لَمْ يَحِلَّ لَهُ كَمَا لَوْ اضْطُرَّ إِلَى قَتْلِهِ وَأَكْلِهِ، فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ لَهُ ذَلِكَ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ فِي شَرْحِ الْأَرْبَعِينَ^(١): اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهُ لَوْ أَكْرَهَ عَلَى قَتْلِ مَعْصُومٍ لَمْ يَبَحْ لَهُ أَنْ يَقْتُلَهُ، فَإِنَّهُ إِنَّمَا يَقْتُلُهُ بِاخْتِيَارِهِ افْتِدَاءً لِنَفْسِهِ مِنَ الْقَتْلِ، هَذَا إِجْمَاعٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْمُعْتَدِّ بِهِمْ، فَإِذَا قَتَلَهُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ فَالْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّ الْمُكْرَهَ، وَالْمُكْرَهَ يَشْتَرِكَانِ فِي وُجُوبِ الْقَوْدِ عَلَيْهِمَا لِاشْتِرَاكِهَمَا فِي الْقَتْلِ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ فِي الْمَشْهُورِ وَأَحْمَدَ.

وَقِيلَ: يَجِبُ عَلَى الْمُكْرَهِ وَحْدَهُ؛ لِأَنَّ الْمُكْرَهَ صَارَ كَالْآلَةِ، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَحَدُ قَوْلَيْ الشَّافِعِيِّ.

قَالَ فِي الْإِقْنَاعِ^(٢): وَإِنْ أَكْرَهَ مُكَلَّفًا عَلَى قَتْلِ مُعَيَّنٍ فَقَتَلَهُ فَالْقِصَاصُ عَلَيْهِمَا يَعْنِي الْمُكْرَهَ، وَالْمُكْرَهَ. انْتَهَى

وَكَذَا لَوْ أَكْرَهَ عَلَى الزَّانَا، فَإِنَّهُ لَا يَبَاحُ لَهُ كَمَا لَا يَبَاحُ لَهُ فِعْلُهُ بِالِاضْطِرَارِ إِلَى الْجَمَاعِ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ قَدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ^(٣): يُرَخِّصُ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ فِيمَا

(١) جامع العلوم والحكم: (٣٧١/٢).

(٢) الإقناع: (١٧١/٤).

(٣) المستدرک علی مجموع الفتاوى: (١١١/٥).

يُكْرَهُ عَلَيْهِ مِنَ الْمُحَرَّمَاتِ لِحَقِّ اللَّهِ ﷻ كَأَكْلِ الْمَيْتَةِ وَشُرْبِ الْخَمْرِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ مَذْهَبِ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَبِهِ تَعْلَمُ أَنَّ اسْتِثْنَاءَ النَّازِمِ الْخَمْرَ بِقَوْلِهِ: (غَيْرِ الْخُمُورِ) فَلَا تَحِلُّ بِالْإِكْرَاهِ فَعَلَى هَذَا يُحَدُّ شَارِبُهَا كَمَا لَوْ لَمْ يَكُنْ مُكْرَهًا (بِأَوْكَدَ) مَبْنِيٍّ عَلَى ضَعِيفٍ، وَهُوَ رِوَايَةٌ فِي الْمَذْهَبِ اخْتَارَهَا أَبُو بَكْرٍ فِي التَّنْبِيهِ ^(١).

وَالرِّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ، وَهِيَ الْمَذْهَبُ الْمُعْتَمَدُ عَدَمُ الْمُؤَاخَذَةِ وَالْحَدِّ؛ لِأَنَّ الْخَمْرَةَ تُبَاحٌ لِمُضْطَرِّ لِإِسَاعَةٍ نَحْوِ لُقْمَةٍ بِهَا إِذَا لَمْ يَجِدْ غَيْرَهَا حَيْثُ خَافَ التَّلَفَ عَلَى نَفْسِهِ.

قَالَ فِي الْفُرُوعِ ^(٢): وَيَقْدَمُ بَوْلًا يَعْنِي عَلَى الْمُسْكِرِ إِذَا غَصَّ وَعَلَيْهِمَا مَاءٌ مُتَجَسِّسًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثُمَّ أَشَارَ النَّازِمُ إِلَى إِيضَاحِ مَا أَفْهَمُهُ مِنَ الْقَاعِدَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا مُصَرِّحًا بِأَنَّ أَفْعَالَ الْمُكْرَهِ لَعُوٌّ لَا يُؤَاخَذُ بِهَا فَقَالَ:

١٢٦- وَلَعُوٌّ مَعَ الْإِكْرَاهِ أَفْعَالُ مُكْرَهٍ سِوَى الْقَتْلِ وَالْإِسْلَامِ ثُمَّ الزَّنا قَدْ

(وَلَعُوٌّ) قَالَ فِي الْقَامُوسِ ^(٣): اللَّعُوُّ وَاللَّغَا كَالْفَتْحِ السَّقَطُ، وَمَا لَا يُعْتَدُّ بِهِ مِنْ كَلَامٍ وَغَيْرِهِ.

(مَعَ الْإِكْرَاهِ) مِمَّنْ يَتَأَتَّى مِنْهُ (أَفْعَالُ مُكْرَهٍ) بِفَتْحِ الرَّاءِ.

(١) الفروع: (٩٦/١٠).

(٢) القاموس: (ص ١٣٣١).

وَكَذَا أَقْوَالُهُ مِنْ بَابِ أَوْلَى، فَإِنَّ مِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ قَالَ: إِنَّ التَّقِيَّةَ تَخْتَصُّ بِالْأَقْوَالِ دُونَ الْأَفْعَالِ وَرُويَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي الْعَالِيَةِ وَأَبِي الشَّعْثَاءِ وَالرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ وَالضَّحَّاكِ، وَهُوَ رِوَايَةٌ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ-^(١).

فَإِذَا قَالَ: أَوْ فَعَلَ لِدَاعِي الْإِكْرَاهِ فَقَوْلُهُ وَفِعْلُهُ لَعُو، وَجُودُ ذَلِكَ وَعَدَمُهُ مِنْهُ سَوَاءٌ؛ فَلَوْ أُكْرِهَ عَلَى الْوُضُوءِ، أَوْ الْغُسْلِ فَفَعَلَ ذَلِكَ لِدَاعِي الْإِكْرَاهِ لَمْ يَصِحَّ مِنْهُ، وَكَذَا لَوْ أُكْرِهَ الصَّائِمُ عَلَى الْأَكْلِ أَوْ الشُّرْبِ فَأَكَلَ، أَوْ شَرِبَ لِدَاعِي الْإِكْرَاهِ لَمْ يُفْطَرْ عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ^(٢): وَأَمَّا الْإِكْرَاهُ عَلَى الْأَقْوَالِ فَاتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى صِحَّتِهِ، وَأَنَّ مَنْ أُكْرِهَ عَلَى قَوْلٍ مُحَرَّمٍ إِكْرَاهًا مُعْتَبَرًا أَنَّ لَهُ أَنْ يَفْتَدِيَ نَفْسَهُ بِهِ وَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ، وَقَدْ دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ [النَّحْلُ: ١٠٦]، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعَمَّارٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «إِنْ عَادُوا فَعُدُّ»^(٣) وَكَانَ الْمُشْرِكُونَ قَدْ عَذَّبُوهُ حَتَّى يُوَافِقَهُمْ عَلَى مَا يُرِيدُونَهُ مِنْ قَوْلِ الْكُفْرِ، فَفَعَلَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثُمَّ اسْتَشْنَى النَّازِمُ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- ثَلَاثَ صُورٍ:

الْأُولَى: مَا أَشَارَ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ (سِوَى الْقَتْلِ) لَا يَكُونُ فِعْلُ الْمُكْرَهِ إِذَا فَعَلَهُ لَعُوًّا، بَلْ مُوَاخِذَاً بِهِ، فَلَوْ أُكْرِهَ مُكَلَّفٌ عَلَى قَتْلِ إِنْسَانٍ يَكْفِيهِ

(١) جامع العلوم (٢/ ٣٧٢).

(٢) جامع العلوم (٢/ ٣٧٢).

(٣) أخرجه الطبري في تفسيره (١٧/ ٣٠٤).

فَقَتَلَهُ قُتِلَ بِهِ الْمُكْرَهُ وَالْمُكْرَهُ مَعًا هَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ الْمَشْهُورُ، وَالْقَوْلُ الصَّحِيحُ الْمَنْصُورُ؛ لِأَنَّ الْمُكْرَهَ حَالَةَ الْإِكْرَاهِ يَقَعُ التَّعَارُضُ عِنْدَهُ بَيْنَ تَقْوِيَةِ نَفْسِهِ وَنَفْسِ غَيْرِهِ وَهُمَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى عَدْلِ الشَّرْعِ سَوَاءٌ، فَإِذَا أَقْدَمَ الْمُكْرَهُ عَلَى الْقَتْلِ فَقَدْ أَثَرَ بَقَاءَ نَفْسِهِ عَلَى فَوَاتِهَا وَفَنَاءَ نَفْسِ غَيْرِهِ فَصَارَ مُخْتَارًا، وَخَرَجَ عَنْ حَدِّ الْإِكْرَاهِ، وَهُوَ مُكَلَّفٌ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ.

وَمِثْلُهُ لَوْ قِيلَ لَهُ: أَقْتُلْ نَفْسَكَ وَإِلَّا قَتَلْتُكَ فَلَيْسَ بِإِكْرَاهٍ فَلَا يُبَاحُ لَهُ قَتْلُ نَفْسِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الثَّانِيَّةُ: مَا أَشَارَ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ وَسَوَى (وَالْإِسْلَامِ) فِيمَا إِذَا كَانَ الْمُكْرَهُ عَلَيْهِ غَيْرَ ذِمِّيٍّ وَلَا مُسْتَأْمِنٍ وَأُكْرِهَ عَلَى الْإِسْلَامِ فَأَسْلَمَ، فَإِنَّ إِسْلَامَهُ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّهُ إِكْرَاهٌ بِحَقٍّ.

قَالَ فِي الْإِفْتِنَاعِ^(١): وَلَوْ أُكْرِهَ ذِمِّيٌّ، أَوْ مُسْتَأْمِنٌ عَلَى إِفْرَارِهِ بِهِ يَغْنِي الْإِسْلَامَ لَمْ يَصَحَّ؛ لِأَنَّهُ ظُلْمٌ حَتَّى يُوجَدَ مِنْهُ مَا يَدُلُّ عَلَى إِسْلَامِهِ طَوْعًا، مِثْلُ أَنْ يَثْبُتَ عَلَى الْإِسْلَامِ بَعْدَ زَوَالِ الْإِكْرَاهِ، وَإِنْ مَاتَ قَبْلَ زَوَالِ الْإِكْرَاهِ فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْكُفَّارِ، وَإِنْ رَجَعَ إِلَى الْكُفْرِ لَمْ يَجْزُ قَتْلُهُ وَلَا إِكْرَاهُهُ عَلَى الْإِسْلَامِ بِخِلَافِ حَرْبِيٍّ وَمُرْتَدٍّ، فَإِنَّهُ يَصَحُّ إِكْرَاهُهُمَا عَلَيْهِ وَيَصَحُّ ظَاهِرًا، فَإِنْ مَاتَ الْحَرْبِيُّ، أَوْ الْمُرْتَدُّ قَبْلَ زَوَالِ الْإِكْرَاهِ عَنْهُ فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْمُسْلِمِينَ، وَفِي الْبَاطِنِ إِنْ لَمْ يَعْتَقِدْ الْإِسْلَامَ بِقَلْبِهِ فَهُوَ بَاقٍ عَلَى كُفْرِهِ بَاطِنًا وَلَا حَظَّ لَهُ فِي الْإِسْلَامِ.

قَالَ فِي الْمَعْنَى ^(١): أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الذَّمَّ إِذَا أَقَامَ عَلَى مَا عُوِّدَ عَلَيْهِ، وَالْمُسْتَأْمَنُ لَا يَجُوزُ نَقْضُ عَهْدِهِ وَلَا إِكْرَاهُهُ عَلَى مَا لَا يُلْزِمُهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الثَّالِثَةُ: مَا ذَكَرَهَا بِقَوْلِهِ (ثُمَّ)، وَهِيَ حَرْفُ عَطْفٍ وَتَرْتِيبٍ، وَالْمُرَادُ بِالتَّرْتِيبِ هُنَا فِي الذِّكْرِ مَعَ أَنَّ الْحَامِلَ لِلِإِثْنَانِ بِهَا ضَرُورَةُ النَّظْمِ (الرُّنَا)، وَهُوَ مِنْ أَكْبَرِ الْكِبَائِرِ.

(قَدْ) أَيَّ حَسَبَ بِمَعْنَى فَقَطْ، فَإِنَّهُ لَا يُبَاحُ بِإِكْرَاهٍ كَمَا قَدَّمْنَا؛ لِأَنَّ الْوُطْءَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالِانْتِشَارِ، وَالْإِكْرَاهُ يُنَافِيهِ، فَإِذَا وُجِدَ الْإِنْتِشَارُ انْتَفَى الْإِكْرَاهُ فَيُلْزِمُهُ الْحَدُّ، وَالْإِثْمُ، كَذَا قَالُوا رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا حَدَّ عَلَيْهِ.

قَالَ الْإِمَامُ الْمُؤَفَّقُ فِي الْمَعْنَى ^(٢): وَهُوَ أَصَحُّ الْأَقْوَالِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَأَجَابَ عَنْ قَوْلِ الْأَصْحَابِ أَنَّ التَّخْوِيفَ يُنَافِي الْإِنْتِشَارَ بِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ التَّخْوِيفَ بَتَرِكِ الْفِعْلِ، وَالْفِعْلُ لَا يُخَافُ مِنْهُ فَلَا يُمْنَعُ ذَلِكَ أَنْتَهَى. وَأَيْضًا الْإِكْرَاهُ شُبْهَةٌ، وَالْحُدُودُ تُدْرَأُ بِالشُّبُهَاتِ.

وَلَمَّا فَرَعَ النَّازِمُ مِنْ أَحْكَامِ الدَّوَابِّ وَمِنْ وَسْمِهَا، وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ، وَمَا يُبَاحُ قَتْلُهُ، وَمَا يَحْرُمُ، وَمَا يُكْرَهُ، وَمَا يُسْتَحَبُّ وَذَكَرَ حُكْمَ

(١) المغني: (٢٣/٩).

(٢) المغني: (٦٠/٩).

الْإِكْرَاهُ، وَأَنَّهُ مَا يَحِلُّ لِلْمُضْطَرِّ يَحِلُّ لِلْمُكْرَهِ، وَأَنَّ الْمُكْرَهَ أَقْوَالُهُ وَأَفْعَالُهُ الصَّادِرَةُ مِنْهُ لِدَاعِي الْإِكْرَاهِ لَعُوْ إِلَّا مَا اسْتَشْنَى أَعْقَبَ ذَلِكَ بَيَانِ طَرَفٍ مِنْ آدَابِ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ فَقَالَ:

١٢٧- وَيُكْرَهُ نَفْخُ فِي الْغَدَا وَتَنْفُسُ وَجَوْلَانُ أَيْدٍ فِي طَعَامٍ مُوَحَّدٍ (وَيُكْرَهُ) تَنْزِيهًا، وَقَدْ مَرَّ غَيْرَ مَرَّةٍ أَنَّ الْمُكْرُوهُ يُثَابُّ عَلَى تَرْكِهِ وَلَا يُعَاقَبُ عَلَى فِعْلِهِ.

(نَفْخٌ) مَصْدَرٌ نَفَخَ. قَالَ فِي الْقَامُوسِ ^(١) نَفَخَ بِفِيهِ أَخْرَجَ مِنْهُ الرِّيحَ.

(فِي الْغَدَا) مُتَعَلِّقٌ بِ نَفَخَ. أَصْلُ الْغَدَا: طَعَامُ الْغُدُوَّةِ، وَجَمْعُهُ أَغْدِيَّةٌ. وَتَغْدَى: أَكَلَ أَوَّلَ النَّهَارِ، وَالْغُدُوَّةُ بِالضَّمِّ الْبُكْرَةُ، أَوْ مَا بَيْنَ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَطُلُوعِ الشَّمْسِ كَالْغَدَاةِ، وَالْعَدِيَّةِ.

وَفِي اضْطِلَاحِ الْفُقَهَاءِ الْغَدَاءُ مَا كَانَ قَبْلَ الزَّوَالِ، وَالْعِشَاءُ بَعْدَهُ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ.

وَالْمُرَادُ بِهِ فِي كَلَامِ النَّازِمِ مُطْلَقُ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ هَذَا إِنْ كَانَ بِالْعَيْنِ الْمُعْجَمَةِ وَالذَّالِ الْمُهِمْلَةِ كَمَا هُوَ مَكْتُوبٌ فِي بَعْضِ النُّسخِ، وَصَوَابُهُ بِالْعَيْنِ الْمَكْسُورَةِ وَالذَّالِ الْمُعْجَمَتَيْنِ. قَالَ فِي الْقَامُوسِ ^(٢): الْغَدَاءُ كِكِسَاءٍ مَا بِهِ نَمَاءُ الْجِسْمِ وَقَوَامُهُ وَغَدَاهُ غَدَوًا وَغَدَاهُ وَاعْتَدَى

(١) القاموس: (ص ٢٦١).

(٢) القاموس: (ص ١٣١٧).

وَنَعْدَى، فَإِنَّ لَفْظَهُ بِالذَّالِ الْمُعْجَمَةِ يَدُلُّ عَلَى الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ كُلِّ وَقْتٍ
بِالْمُطَابَقَةِ بِخِلَافِ الْعَدَاءِ بِالذَّالِ الْمُهْمَلَةِ، فَإِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى الْأَكْلِ قَبْلَ
الرَّوَالِ خَاصَّةً وَيُحْمَلُ عَلَيْهِ بَقِيَّةُ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ فِي غَيْرِ ذَلِكَ الْوَقْتِ،
وَمَا دَلَّ بِالْمُطَابَقَةِ أَوْلَى مِمَّا لَا دَلَالَهَ عَلَى شَيْءٍ إِلَّا بِطَرِيقِ الْحَمْلِ،
فَظَهَرَ أَنَّ الْمُعْجَمَةَ هِيَ الصَّوَابُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(و) يُكْرَهُ أَيْضًا فِي الْغَدَا يَعْنِي فِي الْمَأْكُولِ، وَالْمَشْرُوبِ.

(تَنْفُسُ) أَيُّ أَنْ يَتَنَفَّسَ فِي الْإِنَاءِ الَّذِي فِيهِ الْغَدَا قَبْلَ إِبَانَتِهِ عَنْ فِيهِ
بِأَنْ يَخْرُجَ نَفْسُ الشَّارِبِ وَنَحْوُهُ فِي الْإِنَاءِ. وَالتَّنَفُّسُ بِالتَّحْرِيكِ وَاحِدٌ
الْأَنْفَاسِ، وَتَنْفَسَ الصُّبْحُ تَبَلَّجَ.

وَأَعْلَمَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ النَّفْخِ فِي الْإِنَاءِ وَالتَّنَفُّسِ فِيهِ. رَوَى
التِّرْمِذِيُّ^(١) وَصَحَّحَهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «نَهَى أَنْ يَتَنَفَّسَ
فِي الْإِنَاءِ، أَوْ يَنْفُخَ فِيهِ».

وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ أَيْضًا^(٢)، وَقَالَ حَسَنٌ صَحِيحٌ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ
الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «نَهَى عَنِ النَّفْخِ فِي الشَّرَابِ فَقَالَ رَجُلٌ:
الْقَدَاةُ أَرَاهَا فِي الْإِنَاءِ فَقَالَ أَهْرِقْهَا قَالَ: فَإِنِّي لَا أُرَوِّى مِنْ نَفْسٍ
وَاحِدٍ، قَالَ فَأَبْنِ الْقَدَحَ إِذَنْ عَنْ فَيْكِ».

(١) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الأشربة، باب كراهية النفخ في الشراب، رقم (١٨٨٨).

(٢) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الأشربة، باب كراهية النفخ في الشراب، رقم (١٨٨٧).

(و) يُكْرَهُ (جَوْلَانُ) مَصْدَرٌ مِنْ جَالٍ فِي الْحَرْبِ جَوْلَةً، وَالْمُرَادُ هُنَا إِذَا طَاشَتْ يَدُهُ فِي الصَّحْفَةِ.

(أَيْدٍ فِي طَعَامٍ مُوَحَّدٍ) النَّوْعُ. قَالَ فِي الْأَدَابِ الْكُبْرَى^(١) وَيُكْرَهُ أَكْلُهُ مِمَّا يَلِي غَيْرَهُ وَالطَّعَامُ نَوْعٌ وَاحِدٌ. ذَكَرَ هَذَا الْقَيْدَ الْقَاضِي وَابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُمَا^(٢)، وَإِطْلَاقُ النَّازِمِ يَشْمَلُ مَا إِذَا كَانَ الْأَكْلُ وَحْدَهُ، وَعِبَارَةُ الْأَدَابِ الْكُبْرَى^(٣) تَأْبَاهُ.

وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى مِنْ أَيْمَةِ الْمَذْهَبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(٤): وَإِذَا أَكَلْتَ مَعَ غَيْرِكَ فَكُلْ مِمَّا يَلِيكَ.

وَفِي الْفُرُوعِ^(٥): وَيَأْكُلُ بِثَلَاثَةِ أَصَابِعٍ مِمَّا يَلِيهِ. قَالَ جَمَاعَةٌ^(٦): وَالطَّعَامُ نَوْعٌ وَاحِدٌ. قَالَ الْأَمْدِيُّ^(٧): لَا بَأْسَ أَيْ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ غَيْرِ مَا يَلِيهِ، وَهُوَ وَحْدَهُ أَنْتَهَى.

وَدَلِيلُ كَرَاهَةِ جَوْلَانِ الْيَدِ فِي الطَّعَامِ قَوْلُ النَّبِيِّ -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- لِعُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ: «كُلْ مِمَّا يَلِيكَ» أَخْرَجَاهُ^(٨).

(١) الآداب الشرعية: (١٦٧/٣).

(٢) الآداب الشرعية: (١٦٧/٣).

(٣) الآداب الشرعية: (١٦٧/٣).

(٤) الإرشاد لابن أبي موسى: (ص ٥٣٨).

(٥) الفروع: (٣٦٤/٨).

(٦) الفروع: (٣٦٤/٨).

(٧) الفروع: (٣٦٤/٨).

(٨) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأطعمة، باب الأكل مما يليه، رقم (٥٣٧٧). =

١٢٨- فَإِنْ كَانَ أَنْوَاعًا فَلَا بَأْسَ فَالَّذِي نَهَى فِي اتِّحَادٍ قَدْ عَفَا فِي التَّعَدُّدِ

(فَإِنْ كَانَ) الْآكِلُ وَحْدَهُ، أَوْ كَانَ مَعَ جَمَاعَةٍ وَكَانَ الطَّعَامُ (أَنْوَاعًا فَلَا بَأْسَ) أَيَّ لَا حَرَجَ وَلَا كَرَاهَةَ فِي جَوْلَانِ الْيَدِ حِينَئِذٍ.

(فَالَّذِي نَهَى) النَّبِيُّ ﷺ عَنْ جَوْلَانِ الْيَدِ فِيهِ إِنَّمَا هُوَ (فِي اتِّحَادٍ) أَيَّ نَهَيْهِ -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- إِنَّمَا هُوَ مَعَ اتِّحَادِ النَّوعِ.

و(قَدْ عَفَا) عَنْ جَوْلَانِ الْيَدِ (فِي) أَيَّ مَعَ (التَّعَدُّدِ) فِي أَنْوَاعِ الطَّعَامِ فَلَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ حَيْثُ شَاءَ.

١٢٩- وَأَخْذٌ وَإِعْطَاءٌ وَأَكْلٌ وَشُرْبُهُ بِسُرَّاهُ فَآكِرْهُهُ وَمُتَّكِّئًا دَدَ

(و) يُكْرَهُ تَنْزِيهًا عَلَى الْمُعْتَمِدِ.

(أَخْذٌ) بِالْيَدِ الْيُسْرَى (و) يُكْرَهُ أَيْضًا (إِعْطَاءٌ) بِالْيَدِ الْيُسْرَى (و) يُكْرَهُ أَيْضًا (أَكْلٌ وَشُرْبُهُ) أَيَّ شُرْبُ الشَّارِبِ (بِسُرَّاهُ) أَيَّ بِيَدِهِ الْيُسْرَى.

(فَآكِرْهُهُ) أَيَّ اكْرَهُ كُلَّ ذَلِكَ لِتَنْهِي الشَّارِعِ -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- عَنْهُ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَأْكُلَنَّ أَحَدُكُمْ بِشِمَالِهِ وَلَا يَشْرَبَنَّ بِهَا، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِشِمَالِهِ وَيَشْرَبُ بِهَا قَالَ: وَكَانَ نَافِعٌ يَزِيدُ فِيهِ: وَلَا يَأْخُذُ بِهَا وَلَا يُعْطِ بِهَا» رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(١)

= ومسلم في صحيحه، كتاب الأشربة، باب آداب الطعام والشراب وأحكامهما، رقم (٢٠٢٢).

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الأشربة، باب آداب الطعام والشراب وأحكامهما، رقم (٢٠٢٠).

والتِّرْمِذِيُّ^(١) بِدُونِ الزِّيَادَةِ وَرَوَاهُ مَالِكٌ^(٢) وَأَبُو دَاوُدَ^(٣) بِنَحْوِهِ.

وَأَخْرَجَ ابْنُ مَاجَهَ^(٤) بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ^{رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ} أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لِيَأْكُلْ أَحَدُكُمْ بِيَمِينِهِ وَلْيَشْرَبْ بِيَمِينِهِ وَلْيُعْطِ بِيَمِينِهِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِشِمَالِهِ وَيَشْرَبُ بِشِمَالِهِ وَيُعْطِي بِشِمَالِهِ وَيَأْخُذُ بِشِمَالِهِ».

وَأَخْرَجَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ^{رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ}^(٥) أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَكَلَ بِشِمَالِهِ أَكَلَ مَعَ الشَّيْطَانِ، وَمَنْ شَرَبَ بِشِمَالِهِ شَرَبَ مَعَ الشَّيْطَانِ».

قَالَ فِي الْأَدَابِ الْكُبْرَى^(٦): ذَكَرَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَابْنُ حَزْمٍ أَنَّ الْأَكْلَ بِالشَّمَالِ مُحَرَّمٌ لظَاهِرِ الْأَخْبَارِ.

وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى مِنْ أَصْحَابِنَا^(٧): وَإِذَا أَكَلْتَ، أَوْ شَرِبْتَ فَوَاجِبٌ عَلَيْكَ أَنْ تَقُولَ: بِسْمِ اللَّهِ وَتَنَاولَ بِيَمِينِكَ. قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ^{رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ}^(٨): كَلَامُ ابْنِ أَبِي مُوسَى فِيهِ وَجُوبُ التَّسْمِيَةِ وَالتَّنَاولِ

(١) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الأطعمة، باب النهي عن الأكل والشرب بالشمال، رقم (١٧٩٩).

(٢) أخرجه مالك في الموطأ (٦-٢/٩٢٢).

(٣) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأطعمة، باب الأكل باليمين، رقم (٣٧٧٨).

(٤) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الأطعمة، باب الأكل باليمين، رقم (٣٢٦٦). من حديث أبي هريرة ^{رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ}.

(٥) أخرجه أحمد في مسنده (٢٤٥٢٣-٦/٧٧).

(٦) الآداب الشرعية (٣/١٦٨).

(٧) الإرشاد (ص ٥٣٨).

(٨) المستدرك على مجموع الفتاوى (٤/٢١١).

بِالْيَمِينِ فَيَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ: يَجِبُ الْإِسْتِنْجَاءُ بِالْيُسْرَى وَمَسُّ الْفَرْجِ بِهَا دُونَ الْيُمْنَى؛ لِأَنَّ النَّهْيَ فِي كِلَيْهِمَا وَارِدٌ، انْتَهَى.

وَفِي الْإِفْنَاعِ ^(١) كَغَيْرِهِ: وَتُسَنُّ التَّسْمِيَةُ عَلَى الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ، إِلَى أَنْ قَالَ: وَأَنْ يَأْكُلَ بِيَمِينِهِ وَمِمَّا يَلِيهِ وَيُكْرَهُ تَرْكُهُمَا، وَالْأَكْلُ وَالشُّرْبُ بِشِمَالِهِ إِلَّا مِنْ ضَرُورَةٍ، وَمُرَادُهُ كَغَيْرِهِ بِالضَّرُورَةِ الْحَاجَةُ إِذْ الْكَرَاهَةُ تَزُولُ بِالْحَاجَةِ.

(و) يُكْرَهُ أَكْلُ الْأَكْلِ وَالشُّرْبُ حَالَ كَوْنِهِ (مُتَكَيًّا) لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَمَّا أَنَا فَلَا أَكُلُ مُتَكَيًّا» ^(٢).

قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: الْمُتَكِيُّ هُوَ الْمَائِلُ يَعْنِي فِي جِلْسَتِهِ عَلَى جَنْبِهِ وَفَسَّرَهُ بَعْضُ عُلَمَائِنَا بِمُطْمَئِنٍّ.

قَالَ الْعَلَامَةُ ابْنُ مُفْلِحٍ ^(٣) فِي قَوْلِهِ -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- فِيمَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ^(٤): «لَا أَكُلُ مُتَكَيًّا» أَيُّ لَا أَكُلُ أَكْلَ رَاغِبٍ فِي الدُّنْيَا مُتَمَكِّنٍ، بَلْ أَكُلُ مُسْتَوْفِزًا بِحَسَبِ الْحَاجَةِ.

قَالَ فِي الْقَامُوسِ ^(٥): ضَرَبَهُ فَأَتَكَاهُ كَأَخْرَجَهُ الْقَاهُ عَلَى هَيْئَةِ الْمُتَكِيِّ أَوْ عَلَى جَانِبِهِ الْأَيْسَرِ.

(١) الإقناع: (٢٣١/٣).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأطعمة، باب الأكل متكئاً، رقم (٥٣٩٨).

(٣) الآداب الشرعية: (١٨٢/٣).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأطعمة، باب الأكل متكئاً، رقم (٥٣٩٨).

(٥) القاموس: (ص٥٦).

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ^(١) فِي قَوْلِهِ -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ-: «لَا أَكُلُ مُتَّكِنًا» الْمُتَّكِي هُنَا الْجَالِسُ الْمُعْتَمِدُ عَلَى شَيْءٍ تَحْتَهُ قَالَ وَأَرَادَ أَنَّهُ لَا يَقْعُدُ عَلَى الْوِطَاءِ، وَالْوَسَائِدُ كَفْعَلٍ مَنْ يُرِيدُ الْإِكْثَارَ مِنَ الطَّعَامِ، بَلْ يَقْعُدُ مُسْتَوْفِزًا لَا مُسْتَوْطِنًا وَيَأْكُلُ بُلْغَةً. انْتَهَى.

وَعِبَارَةُ الْفُرُوعِ^(٢) وَغَيْرِهِ صَرِيحَةٌ فِي الْكَرَاهَةِ، وَهِيَ بَعْدَ قَوْلِهِ، وَيُكْرَهُ عَيْبُ طَعَامٍ وَأَكْلُهُ مِنْ وَسْطِهِ وَأَعْلَاهُ. قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ^(٣): وَمُتَّكِنًا.

وَعِبَارَةُ الْآدَابِ^(٤): وَيُكْرَهُ أَكْلُهُ مُتَّكِنًا وَمُضْطَجِعًا. زَادَ فِي الْإِقْنَاعِ^(٥) كَالْآدَابِ، أَوْ مُنْبَطِحًا انْتَهَى.

وَقَوْلُهُ (دَدٌ) أَيُّ اللَّهْوِ وَاللَّعِبِ، قَالَ فِي الْقَامُوسِ^(٦): الدَّدُ اللَّهْوُ وَاللَّعِبُ كَالدَّدِ، يَعْنِي: أَنَّهُ إِنَّمَا أَكَلَ مُتَّكِنًا لِأَجْلِ اللَّهْوِ وَعَدَمِ الْإِكْتِرَافِ بِالْآدَابِ الْمَشْرُوعَةِ فِي الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

١٣٠- وَأَكْلُكَ بِالشُّتَيْنِ وَالْأَصْبُعِ أَكْرَهَنَ وَمَعَ أَكْلِ شَيْنِ الْعَرْفِ إِتْيَانُ مَسْجِدٍ

(و) أَكْرَهُ أَيْضًا (أَكْلُكَ) أَيْهَا الْأَكِلُ (بِالشُّتَيْنِ) مِنْ أَصَابِعِكَ؛ لِأَنَّهُ

كَبُرَ.

(١) معالم السنن: (٤/٢٤٢).

(٢) الفروع: (٨/٣٦٤).

(٣) الفروع: (٨/٣٦٤).

(٤) الآداب الشرعية: (٣/١٦٨).

(٥) الإقناع: (٣/٢٣١).

(٦) القاموس: (ص١٢٨٢).

(و) كَذَا الْأَكْبَرُ بِ (الْأَصْبُعِ) الْوَاحِدَةِ (اِكْرَهْنَ)؛ لِأَنَّهُ مَقْتُ، وَكَذَا بِأَرْبَعِ أَصَابِعٍ وَبِخَمْسٍ؛ لِأَنَّهُ شَرٌّ.

قَالَ فِي الْأَدَابِ الْكُبْرَى^(١): وَكَذَا حَكَاهُ ابْنُ الْبَنَّا عَنْ الشَّافِعِيِّ أَنْتَهَى.

قَالَ ابْنُ مُفْلِحٍ فِي الْأَدَابِ^(٢): وَلِأَنَّ الْأَكْلَ بِأَصْبُعَيْنِ يَطُولُ حَتَّى يَشْبَعَ وَلَا تَفْرُحُ الْمِعْدَةُ، وَالْأَعْضَاءُ بِذَلِكَ لِقَلَّتِهِ كَمَنْ يَأْخُذُ حَقَّهُ قَلِيلًا قَلِيلًا لَا يَسْتَلِذُّ بِهِ وَلَا يُمَرِّئُهُ، وَبِأَرْبَعِ أَصَابِعٍ قَدْ يَغْصُ بِهِ لِكَثْرَتِهِ، وَالْمُرَادُ أَلَّا يَتَنَاوَلَ عَادَةً وَعُرْفًا بِأَصْبُعٍ، أَوْ أَصْبُعَيْنِ، فَإِنَّ الْعُرْفَ يَقْتَضِيهِ، وَدَلِيلُ الْكَرَاهَةِ مُتَنَفٍ فِيهِ.

وَالسُّنَّةُ أَنْ يَأْكُلَ بِثَلَاثِ أَصَابِعٍ؛ لِمَا فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ^(٣) عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُ بِثَلَاثِ أَصَابِعٍ، فَإِذَا فَرَغَ لَعَقَهَا» وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا أَكَلَ طَعَامًا لَعَقَ أَصَابِعَهُ الثَّلَاثَ»^(٤).

(١) الآداب الشرعية: (١٧٥/٣).

(٢) الآداب الشرعية: (١٧٥/٣).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الأشربة، باب استحباب لعق الأصابع والقصة وأكل اللقمة الساقطة بعد مسح ما يصيبها من أذى وكرهه مسح اليد قبل لعقها، رقم

ثُمَّ ذَكَرَ النَّاطِمُ مَسْأَلَةَ كَرَاهَةِ دُخُولِ الْمَسْجِدِ لِذِي رِيحٍ مُتَنَبِّةٍ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَنْشَأُ عَنِ الْأَكْلِ غَالِبًا. فَقَالَ:

(وَمَعَ أَكْلٍ) شَيْءٍ (شَيْنٍ) مَا أُخِذَ مِنْ شَانِهِ يَشِينُهُ ضِدَّ زَانِهِ يَزِينُهُ أَيْ قَبِيحٍ.

(الْعَرَفُ) بَفَتْحِ الْعَيْنِ الْمُهِمَلَةِ وَإِسْكَانِ الرَّاءِ الرِّيحُ طَيِّبَةٌ، أَوْ مُتَنَبِّةٌ وَأَكْثَرُ اسْتِعْمَالِهِ فِي الطَّيِّبَةِ كَمَا فِي الْقَامُوسِ هَكَذَا فِي عِدَّةٍ نَسَخٍ.

وَفِي النُّسخَةِ الَّتِي شَرَحَ عَلَيْهَا الْحَجَّائِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ وَمَعَ نَتْنٍ بَدَلُ شَيْنٍ بِإِسْقَاطِ لَفْظَةِ أَكْلٍ وَبَعْدَهَا أَكْرَهُ (إِتْيَانُ مَسْجِدٍ) فَتَصِيرُ عَلَى الَّتِي شَرَحَ عَلَيْهَا الْحَجَّائِيُّ وَمَعَ نَتْنِ الْعَرَفِ وَأَكْرَهُ إِتْيَانُ مَسْجِدٍ وَالنَّتْنُ الرَّائِحَةُ الْكَرِيهَةُ وَالَّتِي فِي النَّسخِ سِوَاهَا أَوْلَى مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى.

أَمَّا اللَّفْظُ، فَإِنَّهُ أَرْشَقُ فِي الْعِبَارَةِ وَأَسْلَسُ فِي النَّظْمِ، وَالْوَزْنُ وَأَسْلَمُ مِنَ الْعِلَلِ، فَإِنَّ وَزْنَهُ مُسْتَقِيمٌ بِخِلَافِ مَا ذَكَرَهُ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَأَمَّا الْمَعْنَى، فَإِنَّ تَكَرُّرَ الْكَرَاهَةِ فِي الْبَيْتِ مَرَّتَيْنِ غَيْرُ رَشِيقٍ فِي الْمَعْنَى.

نَعَمْ هُوَ أَشْمَلُ مِنْ كَوْنِ ذَلِكَ الرِّيحِ الْكَرِيهِ نَاشِئًا عَنْ أَكْلٍ، أَوْ غَيْرِهِ لَكِنَّ هَذَا يُفْهَمُ مِنْ عِلَّةِ الْكَرَاهَةِ وَحَاصِلُ ذَلِكَ كُلُّهُ أَنَّهُ يُكْرَهُ أَكْلُ كُلِّ ذِي رَائِحَةٍ كَرِيهَةٍ مِنْ ثُومٍ وَبَصَلٍ وَفُجْلٍ وَكُرَّاتٍ لِأَجْلِ رَائِحَتِهِ الْخَبِيثَةِ سِوَاءٍ أَرَادَ دُخُولَ الْمَسْجِدِ، أَوْ لَمْ يُرَدْ.

نَعَمْ تَتَأَكَّدُ الْكَرَاهَةُ لِمُرِيدِ الْمَسْجِدِ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَتَأَدَّى بِمَا يَتَأَدَّى مِنْهُ النَّاسُ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ^(١).

فَإِذَا أَكَلَهُ فَيَنْبَغِي لَهُ أَنْ لَا يَقْرَبَ الْمَسْجِدَ قَبْلَ زَوَالِ رَائِحَتِهِ إِلَّا مِنْ حَاجَةٍ لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ أَكَلَ مِنْ هَاتَيْنِ الشَّجَرَتَيْنِ فَلَا يَقْرَبَنَّ مُصَلَّانَا»^(٢) وَفِي رِوَايَةٍ «فَلَا يَقْرَبْنَا فِي مَسَاجِدِنَا». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ^(٣)، وَقَالَ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى آدَابِ دُخُولِ الْمَسَاجِدِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

١٣١- وَيُكْرَهُ بِالْيُمْنَى مُبَاشَرَةُ الْأَذَى وَأَوْسَاحِهِ مَعَ نَشْرِ مَاءِ أَنْفِهِ الرَّدِّي (وَيُكْرَهُ) لِكُلِّ أَحَدٍ (بِ) الْيَدِ (الْيُمْنَى مُبَاشَرَةُ الْأَذَى) مِنَ النَّجَاسَاتِ وَالِاسْتِنْجَاءِ بِلَا حَاجَةٍ.

(و) يُكْرَهُ أَيْضًا بِالْيُمْنَى مُبَاشَرَةُ (أَوْسَاحِهِ) أَيِ دَرَنِهِ مِنْ أَنْوَاعِ الْقَذَرِ مِثْلُ الْإِمْتِحَاطِ.

(مَعَ) أَيِ كَمَا يُكْرَهُ مُبَاشَرَةُ (نَشْرِ مَا) (أَنْفِهِ) أَيِ اسْتِنْثَارِ الْمَاءِ مِنْ أَنْفِهِ (الرَّدِّي) أَيِ الْقَدْرِ بِيَدِهِ الْيُمْنَى.

وَكَذَا مَاءُ الْوُضُوءِ، فَإِنَّهُ يُنْدَبُ أَنْ يَكُونَ اسْتِنْثَارُهُ بِالْيُسْرَى وَيُكْرَهُ بِالْيُمْنَى، وَكَذَا تَنْقِيَةُ وَسَخِ الْأُذُنِ بِلَا حَاجَةٍ إِلَى ذَلِكَ.

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الأطعمة، باب أكل الثوم والبصل والكراث، رقم (٣٣٦٥).

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأطعمة، باب في أكل الثوم، رقم (٣٨٢٩).

(٣) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الأطعمة، باب أكل الثوم والبصل، رقم (١٨٠٦).

١٣٢- كَذَا خَلْعُ نَعْلَيْهِ بِهَا وَاتَّكَأُوهُ عَلَى يَدِهِ الْيُسْرَى وَرَأَ ظَهْرَهُ اشْهَدُ
وَ(كَذَا) يُكْرَهُ لِكُلِّ أَحَدٍ خَلْعُ نَعْلَيْهِ: تَثْنِيَةُ نَعْلٍ، وَمِثْلُ النَّعْلَيْنِ فِي
الْحُكْمِ الْخَفَيْنِ، وَالْجُرْمُوقَيْنِ فَيُكْرَهُ خَلْعُ ذَلِكَ وَنَحْوِهِ.

(بِهَا) أَيِ بِالْيَدِ الْيُمْنَى؛ لِأَنَّ الْيَدَ الْيُمْنَى يُسْتَحَبُّ مُبَاشَرَتُهَا
لِلْخَيْرَاتِ وَتَقْدِيمُهَا فِي الْقُرْبَاتِ فَهِيَ لِمَا شَرَفَ، وَالْيُسْرَى لِمَا خَبَثَ.

وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ قَوْلُ سَيِّدَتِنَا عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رِضْوَانُ اللَّهِ
عَلَيْهَا وَعَلَى أَبِيهَا «كَانَتْ يَدُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْيُمْنَى لِطَهْوَرِهِ وَطَعَامِهِ،
وَالْيُسْرَى لِخَلَائِهِ، وَمَا كَانَ مِنْ أَدَى». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(١) وَغَيْرُهُ ^(٢) بِإِسْنَادٍ
صَحِيحٍ.

وَقَالَتْ أَيْضًا: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُحِبُّ التَّيْمَانَ فِي تَعْلِهِ وَتَرْجُلِهِ
وَطَهْوَرِهِ، وَفِي شَأْنِهِ كُلِّهِ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ^(٣) وَمُسْلِمٌ ^(٤).

وَأَخْرَجَا ^(٥) أَيْضًا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الطهارة، باب كراهية مس الذكر باليمين في الاستبراء، رقم (٣٣).

(٢) أخرجه أحمد في مسنده، (٢٦٣٢٦-٦/٢٦٥).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الوضوء، باب التيمن في الوضوء والغسل، رقم (١٦٨).

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الطهارة، باب التيمن في الطهور وغيره، رقم (٢٦٨).

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب اللباس، باب ينزع نعله اليسرى، رقم (٥٨٥٥).
ومسلم في صحيحه، كتاب اللباس والزينة، باب استحباب لبس النعل في اليمين
أولاً، رقم (٢٠٩٧).

انْتَعَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَبْدَأْ بِالْيَمِينِ، وَإِذَا نَزَعَ فَلْيَبْدَأْ بِالشِّمَالِ لِتَكُنِ الْيُمْنَى أَوْلَهُمَا تُنْعَلُ وَآخِرُهُمَا تُنْزَعُ».

(و) يُكْرَهُ أَيْضًا لِكُلِّ أَحَدٍ (اتِّكَأُهُ) سَوَاءً كَانَ فِي حَالَةِ الْأَكْلِ، أَوْ غَيْرِهِ.

(عَلَى يَدِهِ الْيُسْرَى) حَالُ كَوْنِهَا (وَرَاءَ) أَيِ: خَلْفَ (ظَهْرِهِ)؛ لِأَنَّهَا جُلُوسَةُ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ.

(اشْهَدْ) ذَلِكَ وَاعْتَقِدْهُ مَكْرُوهًا؛ وَذَلِكَ لِمَا رَوَى الرَّشِيدُ بْنُ سُوَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «مَرَّ بِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا جَالِسٌ هَكَذَا، وَقَدْ وَضَعْتُ يَدِي الْيُسْرَى خَلْفَ ظَهْرِي وَاتَّكَأْتُ عَلَى أَلْيَةِ يَدِي فَقَالَ: رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَتَقْعُدُ قَعْدَةَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ؟!». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(١) بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

١٣٣- وَيُكْرَهُ فِي التَّمْرِ الْقِرَانُ وَنَحْوُهُ وَقِيلَ: مَعَ التَّشْرِيكِ لَا فِي التَّفَرُّدِ (وَيُكْرَهُ) لِكُلِّ أَحَدٍ بِلَا حَاجَةٍ.

(فِي التَّمْرِ)، وَهُوَ جَنَى النَّخْلِ وَاحِدَتُهُ تَمْرَةٌ.

(الْقِرَانُ) بِأَنْ يَجْمَعَ فِي حَالِ أَكْلِهِ بَيْنَ تَمْرَتَيْنِ فَأَكْثَرَ.

(وَنَحْوُهُ) أَيِ نَحْوِ التَّمْرِ مِمَّا جَرَتْ الْعَادَةُ بِتَنَاوُلِهِ أَفْرَادًا مِثْلُهُ فِي

الْحُكْمِ.

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب في الجلسة المكروهة، رقم (٤٨٥٠).

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ^(١): وَعَلَى قِيَاسِ التَّمْرِ كُلُّ مَا الْعَادَةُ جَارِيَةٌ بِتَنَاوُلِهِ أَفْرَادًا.

وَدَلِيلُ الْكَرَاهَةِ مَا فِي الصَّحِيحَيْنِ ^(٢) عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْقِرَانِ إِلَّا أَنْ تَسْتَأْذِنَ أَصْحَابَكَ» فَالْقِرَانُ بِكُسْرِ الْقَافِ هُوَ أَنْ يَقْرَنَ الثَّمَرَةُ مَعَ أُخْتِهَا وَيَرْفَعَهُمَا إِلَى فِيهِ جَمِيعًا.

(وَقِيلَ) الْكَرَاهَةُ إِنَّمَا تَكُونُ (مَعَ التَّشْرِيكِ) بِأَنْ كَانَ شَرِيكًا مَعَ غَيْرِهِ؛ لِمَا يَلْزَمُ مِنْ فَعْلِهِ ذَلِكَ اخْتِصَاصُهُ بِأَزِيدَ عَنْ شَرِيكِهِ.

فَعَلَى هَذَا (لَا) يُكْرَهُ الْقِرَانُ (فِي التَّفَرُّدِ) أَيِ فِي أَكْلِهِ مُنْفَرِدًا عَنْ شَرِيكِ وَلَا مَعَ أَهْلِهِ وَلَا مَعَ مَنْ أَطْعَمَهُمْ ذَلِكَ كَمَا فِي الرَّعَايَةِ ^(٣)، وَالْمُسْتَوْعِبِ ^(٤) وَزَادَ: وَتَرَكُهُ مَعَ كُلِّ أَحَدٍ أَوْلَى وَأَفْضَلُ وَأَحْسَنُ، وَهُوَ مَعْنَى كَلَامِهِ فِي التَّرْغِيبِ ^(٥).

قَالَ الْخَطَّابِيُّ ^(٦): إِنَّمَا كَانَ هَذَا فِي زَمَنِهِمْ حِينَ كَانَ الطَّعَامُ

(١) المستدرک علی مجموع الفتاوى (٢١٢/٤).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأطعمة، باب القران في التمر، رقم (٥٤٤٦). ومسلم في صحيحه، كتاب الأشربة، باب نهى الأكل مع جماعة عن قران تمرتين ونحوهما، رقم (٢٠٤٥).

(٣) الفروع: (٣٦٥/٨).

(٤) الآداب الشرعية: (١٧٢/٣).

(٥) الآداب الشرعية: (١٧٢/٣).

(٦) الآداب الشرعية: (١٧٢/٣).

ضَيْقًا، فَأَمَّا الْيَوْمَ مَعَ اتِّسَاعِ الْحَالِ فَلَا حَاجَةَ إِلَى الْإِذْنِ. قَالَ فِي
الْآدَابِ الْكُبْرَى^(١): وَفِيمَا ذَكَرَهُ نَظَرُ وَاللَّهِ أَعْلَمُ.

١٣٤- وَكُلُّ جَالِسٍ فَوْقَ الْبَسَارِ وَنَاصِبٍ الْيَمِينِ وَيَسْمِلُ ثُمَّ فِي الْإِنْتِهَاءِ أَحْمَدُ
(وَكُلُّ) فِعْلٌ أَمْرٍ مِنْ أَكَلَ، وَهُوَ لِلنَّدْبِ فَيُسْنُ أَكْلُكَ حَالَ كَوْنِكَ
(جَالِسًا فَوْقَ) رَجْلِكَ (الْبَسَارِ وَنَاصِبٍ) الرَّجُلِ (الْيَمِينِ) مِنْكَ وَمُسْنِدًا
بَطْنِكَ إِلَى فَحْذِكَ الْيَمِينِ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي حِكْمَةِ ذَلِكَ: لِيَلَّا يَحْصُلَ الْإِمْتِلَاءُ الْمَنْهِي
عَنْهُ، فَإِنَّ الْإِنْسَانَ بِإِسْنَادٍ فَخْذِهِ لِبَطْنِهِ لَا يَحْصُلُ تَمَامُ امْتِلَاءٍ لِعَدَمِ
افْتِرَاشِ الْبَطْنِ.

وَفِي الرِّعَايَةِ^(٢): أَوْ يَتَرَبَّعُ، وَذَكَرَ ابْنُ الْبَنَّا عَنْ بَعْضِ الْأَصْحَابِ
أَنَّ مِنْ آدَابِ الْأَكْلِ أَنْ يَجْلِسَ مُفْتَرِشًا، وَإِنْ تَرَبَّعَ فَلَا بَأْسَ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ^(٣): الْمُسْتَحَبُّ فِي صِفَةِ الْجُلُوسِ لِلْأَكْلِ
أَنْ يَكُونَ جَائِثًا عَلَى رُكْبَتَيْهِ وَظُهُورِ قَدَمَيْهِ، أَوْ يَجْلِسَ وَيَنْصِبَ الرَّجُلَ
الْيُمْنَى وَيَجْلِسَ عَلَى الْيُسْرَى.

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي الْهَدْيِ^(٤): وَيُذَكَّرُ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «أَنَّهُ كَانَ
يَجْلِسُ مُتَوَرِّكًا عَلَى رُكْبَتَيْهِ وَيَضَعُ بَطْنَ قَدَمَيْهِ الْيُسْرَى عَلَى ظَهْرِ الْيُمْنَى

(١) الآداب الشرعية: (١٧٢/٣).

(٢) الآداب الشرعية: (١٧٤/٣).

(٣) فتح الباري: (٥٤٢/٩).

(٤) زاد المعاد: (٢٠٣/٤).

تَوَاضَعًا لِلَّهِ وَأَدَبًا بَيْنَ يَدَيْهِ» قَالَ: وَهَذِهِ الْهَيْئَةُ أَنْفَعُ هَيْئَاتِ الْأَكْلِ وَأَفْضَلُهَا؛ لِأَنَّ الْأَعْضَاءَ كُلَّهَا تَكُونُ عَلَى وَضْعِهَا الطَّبِيعِيِّ الَّذِي خَلَقَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ. انْتَهَى

(وَبَسْمَلٍ) أَمْرٌ مِنْ بَسْمَلٍ يُبَسْمَلُ، أَيُّ: قُلْ فِي ابْتِدَاءِ أَكْلِكَ وَشُرْبِكَ بِسْمِ اللَّهِ، وَفِي نُسخةٍ وَسَمٌ.

قَالَ فِي الْقَامُوسِ^(١): بَسْمَلٌ قَالَ بِسْمِ اللَّهِ.

قَالَ فِي الْمَطَالِعِ^(٢): قَالَ أَبُو مَنْصُورٍ الشَّعَالِبِيُّ فِي كِتَابِهِ فَقَهُ اللُّغَةِ^(٣): الْبَسْمَلَةُ حِكَايَةُ قَوْلِ بِسْمِ اللَّهِ.

فَمِنْ آدَابِ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ أَنْ يَقُولَ الْإِنْسَانُ عِنْدَ إِرَادَتِهِ قَبْلَ أَنْ يَضَعَ يَدَهُ فِي الطَّعَامِ وَقَبْلَ أَنْ يَضَعَ الْإِنَاءَ عَلَى فِيهِ: بِسْمِ اللَّهِ وَهِيَ بَرَكَةُ الطَّعَامِ فَيَكْفِي الْقَلِيلَ بِهَا وَبِدُونِهَا لَا يَكْفِي.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ^(٤): لَوْ زَادَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ عِنْدَ الْأَكْلِ -يَعْنِي وَالشُّرْبِ- كَانَ حَسَنًا، فَإِنَّهُ أَكْمَلُ بِخِلَافِ الذَّبْحِ، فَإِنَّهُ قَدْ قِيلَ لَا يَنَاسِبُ ذَلِكَ.

وَنَقَلَ ابْنُ هَانِيٍّ^(٥) أَنَّهُ يَعْنِي الْإِمَامَ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جَعَلَ عِنْدَ كُلِّ لُقْمَةٍ يُسَمِّي وَيَحْمَدُ، وَقَالَ أَكَلْتُ وَحَمَدُ خَيْرٌ مِنْ أَكَلٍ وَصَمْتُ.

(١) القاموس: (ص ٩٦٦).

(٢) المطالع: (ص ٦٨).

(٣) فقه اللغة: (ص ١٤٩).

(٤) الفروع: (٨/ ٣٦٤).

(٥) الفروع: (٨/ ٣٦٤).

وَدَلِيلُ سُنَّةِ الْإِتْيَانِ بِالْبَسْمَلَةِ فِي ابْتِدَاءِ الطَّعَامِ مَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ ^(١) وَالتِّرْمِذِيُّ ^(٢) ، وَقَالَ حَسَنٌ صَحِيحٌ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْكُلُ طَعَامَهُ فِي سِتَّةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ فَجَاءَ أَعْرَابِيٌّ فَأَكَلَهُ بِلِقْمَتَيْنِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَمَا أَنَّهُ لَوْ سَمَى كَفَّاكُمْ» .

وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ ^(٣) وَأَبُو دَاوُدَ ^(٤) وَالتِّرْمِذِيُّ ^(٥) وَالنَّسَائِيُّ ^(٦) وَابْنُ مَاجَهَ ^(٧) عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : «إِذَا دَخَلَ الرَّجُلُ بَيْتَهُ فَذَكَرَ اللَّهَ عِنْدَ دُخُولِهِ وَعِنْدَ طَعَامِهِ قَالَ : الشَّيْطَانُ لَا مَبِيتَ لَكُمْ وَلَا عَشَاءَ ، وَإِذَا دَخَلَ فَلَمْ يَذْكُرِ اللَّهَ عِنْدَ دُخُولِهِ : قَالَ الشَّيْطَانُ أَذْرَكْتُمْ الْمَبِيتَ ، فَإِذَا لَمْ يَذْكُرِ اللَّهَ عِنْدَ طَعَامِهِ قَالَ الشَّيْطَانُ : أَذْرَكْتُمْ الْمَبِيتَ ، وَالْعَشَاءَ» .

فَإِذَا نَسِيَ الْإِنْسَانُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْبَسْمَلَةِ فِي الْإِبْتِدَاءِ فَلْيَقُلْ فِي آخِرِهِ : بِسْمِ اللَّهِ عَلَى أَوَّلِهِ وَآخِرِهِ لِمَا رَوَى التِّرْمِذِيُّ ^(٨) وَصَحَّحَهُ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا

(١) سنن الترمذي (١٨٥٨) أبواب الأطعمة باب: ما جاء في التسمية على الطعام. سنن أبي داود (٣٧٦٧) كتاب الأطعمة، باب: التسمية على الطعام.

(٢) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الأطعمة، باب التسمية على الطعام، رقم (١٨٥٨).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الأشربة، باب آداب الطعام والشراب وأحكامها، رقم (٢٠١٨).

(٤) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأطعمة، باب التسمية على الطعام، رقم (٣٧٦٧).

(٥) لم أقف عليه.

(٦) أخرجه النسائي في السنن الكبرى (٦٧٥٧-٤/١٧٤).

(٧) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الدعاء، باب ما يدعوا به إذا دخل بيته، رقم (٣٨٨٧).

(٨) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الأطعمة، باب التسمية على الطعام، رقم (١٨٥٨).

قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ طَعَامًا فَلْيَقُلْ: بِسْمِ اللَّهِ، فَإِنْ نَسِيَ أَنْ يَقُولَ فِي أَوَّلِهِ فَلْيَقُلْ بِسْمِ اللَّهِ عَلَى أَوَّلِهِ وَآخِرِهِ».

١٣٥- وَيُكْرَهُ سَبْقُ الْقَوْمِ لِلْأَكْلِ نَهْمَةً وَلَكِنَّ رَبَّ الْبَيْتِ إِنْ شَاءَ يَبْتَدِي

(وَيُكْرَهُ) تَنْزِيهَا لِكُلِّ أَحَدٍ مِنَ الَّذِينَ قَدَّمَ لَهُمُ الزَّادَ.

(سَبْقُ الْقَوْمِ) الَّذِينَ هُوَ مَعَهُمْ فَيُكْرَهُ لَهُ أَنْ يَمُدَّ يَدَهُ.

(لِلْأَكْلِ) قَبْلَ أَنْ يَمُدَّ الْأَكِلُونَ أَيْدِيَهُمْ.

(نَهْمَةً) قَالَ فِي الْقَامُوسِ^(١): النَّهْمُ مُحَرَّكَةٌ وَالنَّهْمَةُ كَسْحَابَةٌ إِفْرَاطُ

الشَّهْوَةِ فِي الطَّعَامِ وَأَنْ لَا تَمْتَلِئَ عَيْنُ الْأَكْلِ وَلَا يَشْبَعَ وَالنَّهْمَةُ الْحَاجَةُ وَبُلُوغُ الْهَمَّةِ وَالشَّهْوَةُ فِي الشَّيْءِ، وَهُوَ مِنْهُمْ بِكَذَا مُوَلَّعٌ فِيهِ.

وَقَالَ فِي النَّهَايَةِ^(٢): النَّهْمَةُ بُلُوغُ الْهَمَّةِ فِي الشَّيْءِ وَمِنْهُ أَنْهَمَ مِنْ

الْجُوعِ وَمِنْهُ الْحَدِيثُ: «مَنْهُومَانِ لَا يَشْبَعَانِ طَالِبُ عِلْمٍ وَطَالِبُ دُنْيَا»^(٣) انْتَهَى.

قَالَ فِي الْأَدَابِ الْكُبْرَى^(٤): وَيَبْدَأُ بِهِمُ الْأَكْبَرُ، وَالْأَعْلَمُ لِمَا فِي

صَحِيحِ مُسْلِمٍ^(٥) عَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كُنَّا إِذَا حَضَرْنَا مَعَ

(١) القاموس (ص ١١٦٥).

(٢) النهاية: (١٣٨/٥).

(٣) أخرجه الدارمي في سننه، (٣٤٦-٣٥٧/١).

(٤) الآداب الشرعية: (١٧٦/٣).

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الأشربة، باب آداب الطعام والشراب وأحكامهما، رقم (٢٠١٧).

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ طَعَامًا لَمْ نَضَعْ أَيْدِينَا حَتَّى يَبْدَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَيَضَعَ يَدَهُ».

(وَلَكِنَّ رَبَّ) أَيِّ صَاحِبِ (الْبَيْتِ) الْمُقَدَّمِ لِإِخْوَانِهِ الطَّعَامِ (إِنْ شَاءَ يَبْتَدِئُ) بِالْأَكْلِ؛ لِأَنَّهُ طَعَامُهُ فَلَا يُخْرَجُ عَلَيْهِ فِيهِ.

وَلَعَلَّ الْأَوَّلَى لَهُ عَدَمُ الْإِبْتِدَاءِ إِذَا كَانَ ثُمَّ مَنْ هُوَ أَفْضَلُ مِنْهُ حَتَّى يَبْتَدِئَ الْأَفْضَلُ اقْتِدَاءً بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي حَدِيثِ حُذَيْفَةَ، فَإِنَّ عُمُومَهُ يَشْمَلُ مَا إِذَا كَانَ الطَّعَامُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمِنْ غَيْرِهِ. وَعَلَى الْحَالَتَيْنِ الْمُبْتَدِئُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهَذَا ظَاهِرٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

١٣٦- وَلَا بَأْسَ عِنْدَ الْأَكْلِ مِنْ شِبَعِ الْفَتَى وَمَكْرُوهُ الْإِسْرَافِ وَالْثُلُثُ أَكْثَرُ

(وَلَا بَأْسَ) أَيِّ لَا حَرَجَ وَلَا إِثْمَ وَلَا كَرَاهَةَ.

(عِنْدَ الْأَكْلِ)، وَكَذَا الشَّرْبُ لِنَحْوِ اللَّبَنِ.

(مِنْ شِبَعِ الْفَتَى) تَقَدَّمَ مَعْنَى الْفَتَى، وَالْمُرَادُ مِنْ شِبَعِ الْأَكْلِ كَبِيرًا كَانَ، أَوْ صَغِيرًا ذَكَرًا، أَوْ أُنْثَى.

قَالَ فِي الْأَدَابِ الْكُبْرَى^(١): لَوْ أَكَلْتُ كَثِيرًا لَمْ يَكُنْ بِهِ بَأْسٌ، قَالَ الْحَسَنُ: لَيْسَ فِي الطَّعَامِ إِسْرَافٌ وَمَا وَرَدَ مِنَ النَّهْيِ فَلِلتَّأْدِيبِ لَا التَّحْدِيدِ.

(١) الْأَدَابُ الشَّرْعِيَّةُ: (٣/١٩٤).

وَفِي الْبُخَارِيِّ^(١) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ يَقُولُ لَمَّا جَاءَهُ قَدَحٌ مِنْ لَبَنٍ وَأَمَرَ أَنْ يَدْعُوَ لَهُ أَهْلَ الصُّفَةِ فَسَقَاهُمْ، ثُمَّ قَالَ لِأَبِي هُرَيْرَةَ اشْرَبْ فَشَرِبَ، ثُمَّ أَمَرَهُ ثَانِيًا وَثَالِثًا حَتَّى قَالَ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا أَجِدُ لَهُ مَسَاغًا».

وَقَالَ فِي التَّرْغِيبِ^(٢): لَوْ أَكَلَ كَثِيرًا بِحَيْثُ لَا يُؤْذِيهِ جَازَ.

وَالْأَكْلَ لَا يَخْلُو مِنْ حَالَاتٍ أَرْبَعٍ:

إِحْدَاهَا: الشَّبْعُ غَيْرُ الْمُفْرَطِ.

وَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّهُ غَيْرُ مَكْرُوهٍ، وَالْمُرَادُ بِهِ أَنْ يَتَجَاوَزَ الْأَثْلَاثَ فِي الْأَكْلِ عَلَى مَا يَأْتِي فِي الْحَدِيثِ مُجَاوِزَةً غَيْرَ مُضِرَّةٍ لِلْأَكْلِ فِي بَدَنِهِ وَلَا إِسْرَافَ.

الثَّانِيَةُ: الشَّبْعُ الْمُفْرَطُ.

وَالِئِهَا أَشَارَ النَّازِمُ بِقَوْلِهِ (وَمَكْرُوهٌ) تَنْزِيهًا عَلَى الْأَصَحِّ (الْإِسْرَافِ) فِي الْأَكْلِ وَقِيلَ: إِنَّ ذَلِكَ حَرَامٌ.

قَالَ فِي الْأَدَابِ الْكُبْرَى^(٣): اَعْلَمْ أَنَّ كَثْرَةَ الْأَكْلِ شُوْمٌ، وَأَنَّهُ يَنْبَغِي النَّفْرَةُ عَمَّنْ عَرِفَ بِذَلِكَ وَاشْتَهَرَ بِهِ وَاتَّخَذَهُ عَادَةً، وَلِهَذَا رَوَى

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الرقاق، باب كيف كان عيش النبي ﷺ وأصحابه وتخليهم من الدنيا، رقم (٦٤٥٢).

(٢) الآداب الشرعية: (٣/١٩٥).

(٣) الآداب الشرعية: (٣/١٩٦).

مُسْلِمٌ^(١) عَنْ نَافِعٍ قَالَ: «رَأَى ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مِسْكِينًا فَجَعَلَ يَضَعُ بَيْنَ يَدَيْهِ وَيَضَعُ بَيْنَ يَدَيْهِ فَجَعَلَ يَأْكُلُ كَثِيرًا فَقَالَ: لَا يَدْخُلَنَّ هَذَا عَلَيَّ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: الْمُؤْمِنُ يَأْكُلُ فِي مَعَى وَاحِدٍ، وَالْكَافِرُ يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءٍ».

وَفِي مُعْجَمِ الْبَغْوِيِّ^(٢) عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْمُرْقَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «فَتَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْبَرَ، وَهِيَ بِخَضِرَةٍ مِنَ الْفَوَاكِهِ فَوَاقَعَ النَّاسُ الْفَاكِهَةَ فَمَعَثَتْهُمْ الْحُمَى فَشَكَوْا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّمَا الْحُمَى رَائِدُ الْمَوْتِ وَسَجُنُ اللَّهِ فِي أَرْضِهِ، وَهِيَ قِطْعَةٌ مِنَ النَّارِ، فَإِذَا أَخَذْتُكُمْ فَبَرَدُوا الْمَاءَ فِي الشَّانِ فَصُبُّوْهَا عَلَيْكُمْ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ يَعْنِي بَيْنَ الْمَغْرِبِ، وَالْعِشَاءِ قَالَ فَفَعَلُوا ذَلِكَ فَذَهَبَتْ عَنْهُمْ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَمْ يَخْلُقِ اللَّهُ وَعَاءً إِذَا مُلِئَ شَرًّا مِنْ بَطْنٍ، فَإِذَا كَانَ لَا بُدَّ فَاجْعَلُوا ثُلْثًا لِلطَّعَامِ وَثُلْثًا لِلشَّرَابِ وَثُلْثًا لِلرَّيْحِ».

وَالِىَ هَذَا أَشَارَ النَّازِمُ بِقَوْلِهِ: (وَمَكْرُوهُ الْإِسْرَافُ وَالثُّلُثُ أَكْذُ).
(وَالثُّلُثُ) أَي: أَقْصِدْ جَعَلَكَ بَطْنَكَ أَثَلَاثًا.

وَهِيَ الْحَالَةُ الثَّالِثَةُ.

(أَكْذُ) امْتِثَالًا لِمَا قَالَ الرَّسُولُ الشَّفِيقُ النَّاصِحُ لِجَمِيعِ الْخَلْقِ الْمُرْشِدُ لِلْمَنَافِعِ الدِّينِيَّةِ وَالْدُّنْيَوِيَّةِ، وَالْمُنْقِذُ مِنَ الْهَلَاكِ، وَالْمَفَاسِدِ ﷺ

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الأشربة، باب المؤمن يأكل في معى واحد والكافر يأكل في سبعة أمعاء، رقم (٢٠٦٠).

(٢) أخرجه ابن رجب في جامع العلوم (٢/٤٦٧).

فَهُوَ الْحَكِيمُ النَّاصِحُ، وَالْعَلِيمُ الَّذِي أَتَى بِالْعِلْمِ النَّافِعِ، وَالْحَقُّ الْوَاضِحُ.

وَلِهَذَا قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ ^(١): إِنَّهُ أَصْلٌ عَظِيمٌ جَامِعٌ لِأُصُولِ الطَّبِّ كُلِّهَا.

وَقَدْ رُوِيَ أَنَّ ابْنَ مَسْوِيَةَ الطَّبِيبَ لَمَّا قَرَأَ هَذَا الْحَدِيثَ فِي كِتَابِ أَبِي خَيْثَمَةَ قَالَ ^(٢): لَوْ اسْتَعْمَلَ النَّاسُ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ يَعْنِي مِنْ قَوْلِهِ ﷺ: «حَسْبُ ابْنِ آدَمَ أَكَلَاتٍ يُقَمِّنُ صُلْبَهُ» ^(٣) إِلَى آخِرِهِ لَسَلِمُوا مِنَ الْأَمْرَاضِ، وَالْأَسْقَامِ وَلَتَعَطَّلَتِ الْمَارِسَتَانِ وَدَكَكَيْنِ الصِّيَادِلَةِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ ^(٤): وَإِنَّمَا قَالَ هَذَا؛ لِأَنَّ أَصْلَ كُلِّ دَاءٍ التَّحَمُّ.

وَهَلُ الْمُرَادُ بِالثُّلُثِ التَّسَاوِي عَلَى ظَاهِرِ الْخَبَرِ أَوْ التَّقْسِيمِ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ مُتَقَارِبَةٍ؟

قَالَ فِي الْفَتْحِ ^(٥): مَحَلُّ احْتِمَالٍ، وَالْأَوَّلُ أَوْلَى، وَقَالَ (الْحَارِثُ بْنُ كُلْدَةَ) طَبِيبُ الْعَرَبِ: (الْحِمِيَّةُ رَأْسُ الدَّوَاءِ، وَالْبِطْنَةُ رَأْسُ الدَّاءِ) ^(٦).

(١) جامع العلوم (٢/٤٦٨).

(٢) جامع العلوم (٢/٤٦٨).

(٣) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الزهد، باب كراهية كثرة الأكل، رقم (٢٣٨٠).

(٤) جامع العلوم (٢/٤٦٨).

(٥) فتح الباري لابن حجر (٩/٥٢٨).

(٦) جامع العلوم (٢/٤٦٨).

الحالة الرابعة: في المبالغة من التقليل في الطعام.

اعلم أنه من بالغ في تقليل الغذاء فأضرَّ ببدنه أو قصرَ عن فعل واجبٍ لحقَّ الله أو لحقَّ آدمي كالتكسب لمن تلزمه مؤنته حرم عليه ذلك، وإلا يضرُّ ببدنه ولا بشيءٍ منه ولا قصرَ عن فعل واجبٍ كره له إن خرج من الأمر الشرعي.

وروى الخلال في جامعهِ^(١) عن الإمام أحمد رحمته الله أنه قيل له هؤلاء الذين يأكلون قليلاً ويقللون من طعامهم قال: ما يعجبني سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: فعل قومٌ هكذا فقطعهم عن الفرض. انتهى

وقد قال رحمته الله: «كُلُوا وَاشْرَبُوا وَتَصَدَّقُوا مَا لَمْ يُخَالِطْهُ إِسْرَافٌ وَلَا مَخِيلَةٌ»^(٢). وفي الحديث «هَلَكَ الْمُتَنَطِّعُونَ»^(٣) وهم المبالغون في الأمور.

ومن التنطع الامتناع من المباحات كالذي يمتنع من أكل اللحم، والخبز، أو لبس الكتان، أو شرب الماء ويمتنع من نكاح النساء وما شاكل ذلك ويرعُم أن ذلك من الزهد المستحب وذلك جهلٌ منه كما

(١) الآداب الشرعية: (١٩٤/٣).

(٢) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب اللباس، باب لبس ماشئت ما أخطأك سرف أو مخيلة، رقم (٣٦٠٥).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب العلم، باب هلك المتنتعون، رقم (٢٦٧٠).

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَكِنِّي أَصْلِي وَأَنَامُ وَأَصُومُ وَأُفْطِرُ وَأَكُلُ اللَّحْمَ وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي»^(١).

نَعَمْ التَّقْلِيلُ مِنَ الطَّعَامِ وَمِنْ بَعْضِ الْمُبَاحَاتِ، وَالْإِقْتِصَادُ فِي ذَلِكَ مَعَ عَدَمِ الْإِنْهَمَاكِ فِي اللَّذَاتِ وَالطَّرْحِ لِلتَّكْلُفِ هُوَ الْمَطْلُوبُ الْمَحْمُودُ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

١٣٧- وَيَحْسُنُ تَصْغِيرُ الْفَتَى لُقْمَةَ الْغِذَا وَبَعْدَ ابْتِلَاعِ ثَنٍّ وَالْمَضْغِ جَوْدٌ (وَيَحْسُنُ) بِمَعْنَى يَنْدُبُ وَيُسْتَحَبُّ.

(تَصْغِيرُ الْفَتَى) أَيُّ كُلِّ آكِلٍ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ.
(لُقْمَةُ الْغِذَا) أَيُّ لُقْمٍ مَا يَتَغَذَّى بِهِ.

قَالَ فِي الْأَدَابِ الْكُبْرَى^(٢): يُسَنُّ أَنْ يُصَغَّرَ اللَّقْمَ وَيُجِيدَ الْمَضْغَ.
قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ^(٣): إِلَّا أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ مَا هُوَ أَهَمُّ مِنْ إِطَالَةِ الْأَكْلِ.

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ^(٤): رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى أَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ لَمْ أَجِدْهَا مَأْثُورَةً، وَلَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَذْكُورَةً، لَكِنْ فِيهَا مُنَاسَبَةٌ، وَقَالَ

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب الترغيب في النكاح، رقم (٥٠٦٣). ومسلم في صحيحه، كتاب النكاح، باب استحباب النكاح لمن تافت نفسه إليه، رقم (١٤٠١).

(٢) الآداب الشرعية: (١٧٦/٣).

(٣) المستدرک علی مجموع الفتاوى: (٢١٢/٤).

(٤) الآداب الشرعية: (١٧٦/٣).

أَيْضًا: نَظِيرُ هَذَا مَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ مِنْ اسْتِحْبَابِ تَصْغِيرِ الْأَرْغَفَةِ وَذَكَرَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا اسْتِحْبَابَ تَصْغِيرِ الْكَبِيرِ وَذَلِكَ عِنْدَ الْحَبْرِ وَعِنْدَ الْوُضْعِ وَعِنْدَ الْأَكْلِ انْتَهَى.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْجَوَازِيِّ^(١): وَلَا يَمُدُّ يَغْنِي الْأَكْلَ يَدُهُ إِلَى الْأُخْرَى يَغْنِي إِلَى اللَّقْمَةِ الْأُخْرَى حَتَّى يَتَلَعَّ مَا قَبْلَهَا، وَلَذَا قَالَ فِي الْأَدَابِ^(٢): وَلَا يَأْكُلُ لُقْمَةً حَتَّى يَبْلَعَ مَا قَبْلَهَا.

وَالِى هَذَا أَشَارَ النَّاطِمُ رَحِمَهُ اللَّهُ بِقَوْلِهِ: (وَبَعْدَ ابْتِلَاعِ) اللَّقْمَةِ الْأُولَى (ثَنِّ) أَيُّ تَنَاوَلَ لُقْمَةً ثَانِيَةً وَلَا تَبْلَغِ الْغِذَاءَ إِلَّا بَعْدَ إِجَادَةِ الْمَضْغِ، وَلَذَا قَالَ: رَحِمَهُ اللَّهُ (وَالْمَضْغُ). قَالَ فِي الْقَامُوسِ^(٣) مَضْغُهُ كَمَنْعُهُ لَأَكُهُ بِسْنِهِ، وَالْمَضَاغُ كَسَحَابٍ مَا يُمَضَّغُ (جَوْدٌ) أَيُّ أَحْكَمَ مَضْغُهُ وَأَحْسَنُهُ حَتَّى يَصِيرَ جَيِّدًا ضِدَّ الرَّدِيِّ، وَذَلِكَ لِمَا فِيهِ مِنْ شُرَافَةِ النَّفْسِ وَمُرَاعَاةِ الْمَعْدَةِ، وَالْبُعْدُ عَنِ الْإِغْتِصَاصِ بِاللُّقْمَةِ مَعَ التَّأْدُّبِ مَعَ الْجَلِيسِ إِنْ كَانَ وَاللَّهُ وَلِيَّ الْإِحْسَانِ.

١٣٨- وَيَحْسُنُ قَبْلَ الْمَسْحِ لَعْقُ أَصَابِعٍ وَأَكْلُ فُتَاتٍ سَاقِطٍ بِتَشَرُّدٍ (وَيَحْسُنُ) أَيُّ يُسَنُّ لِمَنْ فَرَعَ مِنْ أَكْلِهِ.

(قَبْلَ الْمَسْحِ) أَيُّ قَبْلَ مَسْحِ يَدِهِ بِنَحْوِ الْمُنْدِيلِ.

(١) الآداب الشرعية: (١٧٦/٣).

(٢) الآداب الشرعية: (١٧٦/٣).

(٣) القاموس: (ص ٧٨٨).

(لَعُقُ) أَي لَحَسُ . قَالَ فِي الْقَامُوسِ ^(١) : لَعَقَهُ كَسَمِعَهُ لَعَقَةً وَيُضَمُّ لِحِسَّهُ .

(أَصَابِعَ) جَمْعُ أَصْبَعٍ وَذَلِكَ لِفِعْلِهِ ﷺ وَقَوْلِهِ . فَقَدْ رَوَى مُسْلِمٌ ^(٢) وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ^(٣) وَابْنُ سَعْدٍ ^(٤) وَأَبُو بَكْرِ الشَّافِعِيُّ ^(٥) عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْكُلُ بِثَلَاثِ أَصَابِعَ ، فَإِذَا فَرَغَ لَعَقَهَا ، وَلَفَظَ أَبِي بَكْرٍ «يَأْكُلُ بِثَلَاثِ أَصَابِعَ وَلَا يَمْسَحُ يَدَهُ حَتَّى يَلْعَقَهَا» .

وَأَخْرَجَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، وَالبُخَارِيُّ ^(٦) وَمُسْلِمٌ ^(٧) وَأَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُمْ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ طَعَامًا فَلَا يَمْسَحُ أَصَابِعَهُ حَتَّى يَلْعَقَهَا » .

(١) القاموس : (ص ٩٢٢) .

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه ، كتاب الأشربة ، باب استحباب لعق الأصابع والقصة وأكل اللقمة الساقطة بعد مسح ما يصيبها من أذى وكراهة مسح اليد قبل لعقها ، رقم (٢٠٣٢) .

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢٤٩٥٥-٨/١١١) .

(٤) أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٣٨١/١) .

(٥) أخرجه أبو بكر في الغيلانيات (٩٤٠/ ص ٦٩٣) .

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الأطعمة ، باب لعق الأصابع ومصها قبل أن تمسح بالمنديل ، رقم (٥٤٥٦) .

(٧) أخرجه مسلم في صحيحه ، كتاب الأشربة ، باب استحباب لعق الأصابع والقصة وأكل اللقمة الساقطة بعد مسح ما يصيبها من أذى وكراهة مسح اليد قبل لعقها ، رقم (٢٠٣١) .

وَأَخْرَجَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ^(١) عَنْ حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَمُسْلِمٍ^(٢) وَغَيْرِهِ^(٣) عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَكَلَ طَعَامًا لَعَقَ أَصَابِعَهُ الثَّلَاثَ»، وَقَالَ: «إِذَا وَقَعَتْ لُقْمَةٌ أَحَدِكُمْ فَلْيُمِطْ عَنْهَا الْأَذَى وَلْيَأْكُلْهَا وَلَا يَدَعْهَا لِلشَّيْطَانِ»، «وَأَمَرَ بِسَلْتِ الْقُصْعَةِ، وَقَالَ: إِنَّكُمْ لَا تَدْرُونَ فِي أَيِّ طَعَامِكُمْ الْبَرَكَةُ»^(٤).

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي الْهَدْيِ^(٥): كَانَ ﷺ إِذَا فَرَغَ مِنْ طَعَامِهِ لَعَقَ أَصَابِعَهُ أَنْتَهَى.

وَقَالَ فِي السَّيَرَةِ الشَّامِيَّةِ: وَلَا عِبْرَةَ بِكَرَاهَةِ الْجَهَالِ لِلْعَقِ الْأَصَابِعِ اسْتِغْذَارًا. نَعَمْ لَوْ كَانَ ذَلِكَ فِي أَثْنَاءِ الْأَكْلِ فَيَنْبَغِي اجْتِنَابُهُ؛ لِأَنَّهُ يُعِيدُ أَصَابِعَهُ وَعَلَيْهَا أَثَرُ رِيقِهِ وَعَزَاهُ لِلْإِمَامِ ابْنِ الْقَيِّمِ، وَهُوَ جَيِّدٌ جَدًّا وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(و) يَحْسُنُ لِكُلِّ أَحَدٍ مِنَ الْأَكِلِينَ وَغَيْرِهِمْ.

(١) أخرجه أحمد في مسنده (١٢٨٣٨-١٧٧/٣). من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الأشربة، باب استحباب لعق الأصابع والقصعة وأكل اللقمة الساقطة بعد مسح ما يصيبها من أذى وكراهة مسح اليد قبل لعقها، رقم (٢٠٣٤).

(٣) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأطعمة، باب في اللقمة تسقط، رقم (٣٨٤٧).

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الأشربة، باب استحباب لعق الأصابع والقصعة وأكل اللقمة الساقطة بعد مسح ما يصيبها من أذى وكراهة مسح اليد قبل لعقها، رقم (٢٠٣٤).

(٥) زاد المعاد: (١/١٤٣).

(أَكُلْ فُتَاتٍ) قَالَ فِي الْقَامُوسِ^(١) : الْفُتَاتُ مَا تَفَتَّتَ .

(سَاقِطٍ) مِنَ الطَّعَامِ عَلَى مَحَلٍّ طَاهِرٍ أَوَّلًا وَكَانَا جَافَيْنِ .

(بِ) سَبَبٍ (تَشْرُدُ) الْخُبْزِ، قَالَ فِي الْقَامُوسِ^(٢) : ثَرَدَ الْخُبْزُ فَتَّهُ كَأَثَرَدَهُ وَتَثَرَدَهُ بِالنَّاءِ وَالنَّاءِ عَلَى افْتَعَلَهُ .

١٣٩- وَتَخْلِيلُ مَا بَيْنَ الْمَوَاضِعِ بَعْدَهُ وَأَلْقَى وَجَانِبَ مَا نَهَى اللَّهُ تَهْتِدِ

(و) يَحْسُنُ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الْأَكْلِ (تَخْلِيلُ مَا) أَيُّ بَقَايَا الطَّعَامِ

الكَائِنِ (بَيْنَ الْمَوَاضِعِ) مِنْ أَسْنَانِهِ، فَيُسْتَحَبُّ تَتَبُّعُ ذَلِكَ بِالْخِلَالِ وَإِخْرَاجُهُ مِنْ تِلْكَ الْمَوَاضِعِ .

(بَعْدَهُ) أَيُّ بَعْدَ الْأَكْلِ، وَالْفَرَاغُ مِنْهُ .

قَالَ الْإِمَامُ الْمُحَقِّقُ ابْنُ الْقَيِّمِ : وَالْخِلَالُ نَافِعٌ لِلثَّهَةِ، وَالْأَسْنَانِ

حَافِظٌ لِصِحَّتِهَا نَافِعٌ مِنْ تَغْيِيرِ النَّكْهَةِ^(٣) .

قَالَ^(٤) : وَأَجُودُ مَا أُتْخَذَ مِنْ عِيدَانِ الْأَخِلَّةِ وَخَشَبِ الزَّيْتُونِ،

وَالْخِلَافِ . انْتَهَى

وَفِي آدَابِ ابْنِ مُفْلِحٍ^(٥) : وَيُخَلَّلُ أَسْنَانُهُ يَعْنِي بَعْدَ الْأَكْلِ إِنْ عَلِقَ

بِهَا شَيْءٌ .

(١) القاموس : (ص ١٥٦) .

(٢) القاموس : (ص ٢٧٠) .

(٣) زاد المعاد : (٤/ ٢٨٢) .

(٤) زاد المعاد : (٤/ ٢٨٢) .

(٥) الآداب الشرعية : (٣/ ١٨١) .

(وَأَلْقِ) مَا يُخْرِجُهُ الْخِلَالُ مِنَ الْخِلَالَةِ.

(وَجَانِبِ) فِي كُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ لَا سِيَّمَا فِي الْمَأْكُولَاتِ.

(مَا) أَيِ الشَّيْءِ الَّذِي (نَهَى اللَّهَ) جَلَّ شَأْنُهُ وَتَعَالَى سُلْطَانُهُ عَنْ إِيَّانِهِ فَلَا تَأْتِيهِ؛ لِأَنَّهُ مَا نَهَى عَنْهُ سُبْحَانَهُ إِلَّا لِمَا فِيهِ مِنَ الْمَضَرَّةِ فِي الْبَدَنِ، أَوِ الدِّينِ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ.

فَإِنْ أَنْتَ فَعَلْتَ ذَلِكَ مِنَ الْمُجَانَبَةِ لِمَا نَهَى اللَّهُ (تَهْتَدِ) لِطُرُقِ الْخَيْرَاتِ، وَتَنْجُ مِنَ الْمُوبِقَاتِ. وَتَسْلَمُ مِنَ الْعَذَابِ.

وَكَأَنَّ النَّازِمَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَشَارَ بِهَذِهِ التَّكْمِلَةِ إِلَى مُجَانَبَةِ نَحْوِ الْخُمُورِ، أَوْ مُجَالَسَةِ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ، أَوْ الْجُلُوسِ عَلَى مَائِدَةٍ يُشْرَبُ عَلَيْهَا ذَلِكَ، أَوْ أَعَمَّ مِنْ ذَلِكَ فَتَكُونُ تَكْمِلَةً لِلْبَيْتِ، وَهِيَ مِنَ الْحَشْوِ اللَّذِيذِ. إِذْ هِيَ أَلْذُّ عَلَى قُلُوبِ أَهْلِ التَّقْوَى مِنَ اللَّحْمِ الْحَنِيدِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

١٤٠- وَعَسَلُ يَدٍ قَبْلَ الطَّعَامِ وَبَعْدَهُ وَيُكْرَهُ بِالْمَطْعُومِ غَيْرَ مُقَيَّدِ

(و) يَحْسُنُ يَعْنِي يُسَنُّ وَيَنْدُبُ (عَسَلُ يَدٍ) أَيِ غَسَلُ الْيَدَيْنِ إِنْ أَرَادَ الْأَكْلَ (قَبْلَ) تَنَاوُلِ (الطَّعَامِ).

قَالَ ابْنُ مُفْلِحٍ فِي آدَابِهِ^(١): يُسْتَحَبُّ غَسْلُ الْيَدَيْنِ قَبْلَ الطَّعَامِ وَبَعْدَهُ.

قَالَ مُهَنَّأٌ^(٢) ذَكَرْتُهُ لِيَحْيَى بْنِ مَعِينٍ [أَيِ غَسَلُ الْيَدَيْنِ قَبْلَ الطَّعَامِ]، فَقَالَ: مَا أَحْسَنَ الْوُضُوءَ قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ؛ وَلِهَذَا قَالَ النَّازِمُ (و) يَحْسُنُ

(١) الآداب الشرعية: (٣/٢٢١).

(٢) الآداب الشرعية: (٣/٢٢١).

يَعْنِي يُسَنُّ غَسْلُ يَدٍ (بَعْدَهُ) أَيُّ بَعْدَ الطَّعَامِ طَلَبًا لِلنِّظَافَةِ وَلِلْإِنْقَاءِ مِنْ
الْغَمْرِ وَالزُّهُومَةِ.

فَقَدْ أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ ^(١) وَالتِّرْمِذِيُّ ^(٢) وَحَسَنَهُ وَابْنُ مَاجَهَ ^(٣)
وَابْنُ حِبَّانَ فِي صَحِيحِهِ ^(٤) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ نَامَ وَفِي يَدِهِ غَمْرٌ وَلَمْ يَغْسِلْهُ فَأَصَابَهُ شَيْءٌ
فَلَا يُلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ». الْغَمْرُ بَفَتْحِ الْعَيْنِ الْمُعْجَمَةُ وَالْمِيمُ بَعْدَهُمَا رَاءٌ هُوَ
رِيحُ اللَّحْمِ وَزُّهُومَتُهُ.

(وَيُكْرَهُ) غَسْلُ الْيَدَيْنِ (بِ) الشَّيْءِ (الْمَطْعُومِ) كَالدَّقِيقِ مِنَ الْبُرِّ،
وَالْحِمَّصِ، وَالْعَدَسِ وَنَحْوِهَا وَلِذَا قَالَ (غَيْرَ مُقَيَّدٍ) بِمَطْعُومٍ دُونَ غَيْرِهِ
مِنَ الْأَقْوَاتِ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ ^(٥): يُسْتَدَلُّ عَلَى كَرَاهَةِ الْإِعْتِسَالِ
بِالْأَقْوَاتِ بِأَنَّ ذَلِكَ يُفْضِي إِلَى خَلْطِهَا بِالْأَذْنَانِ، وَالْأَنْجَاسِ فَنَهَى عَنْهُ
كَمَا نَهَى عَنْ إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ بِهَا قَالَ ^(٦): وَالْمِلْحُ لَيْسَ قُوْتًا، وَإِنَّمَا يَصْلُحُ

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأطعمة، باب في غسل اليد من الطعام، رقم (٣٨٥٤).

(٢) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الأطعمة، باب التسمية على الطعام، رقم (١٨٥٩).

(٣) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الأطعمة، باب من بات وفي يده ريح غمر، رقم (٣٢٩٧).

(٤) أخرجه ابن حبان في صحيحه (٥٥٢١-١٢/٣٢٩).

(٥) المستدرک علی مجموع الفتاوى: (٢١٣/٤).

(٦) الآداب الشرعية: (٢١١/٣).

بِهِ الْقُوَّةُ، وَأَمَّا إِنْ دَعَتْ الْحَاجَةُ إِلَى اسْتِعْمَالِ الْأَقْوَاتِ كَاللَّبَنِ وَالذَّقِيقِ لِلْجَرَبِ وَنَحْوِهِ وَالذَّبْعِ بِدَقِيقِ الشَّعِيرِ رَخَّصَ فِيهِ كَمَا رَخَّصَ فِي قَتْلِ دُودِ الْقَرِّ بِالتَّشْمِيسِ لِأَجْلِ الْحَاجَةِ إِذْ لَا تَكُونُ حُرْمَةُ الْقُوَّةِ أَعْظَمَ مِنْ حُرْمَةِ الْحَيَوَانِ.

قَالَ الْعَلَّامَةُ ابْنُ مُفْلِحٍ^(١): وَبِهَذَا قَدْ يُجَابُ عَنْ الْمِلْحِ بِأَنَّهَا اسْتُعْمِلَتْ لِأَجْلِ الْحَاجَةِ، وَعَلَى هَذَا فَقَدْ يُسْتَدَلُّ بِهَذَا الْأَصْلِ الشَّرْعِيِّ عَلَى الْمَنْعِ مِنْ إِهَانَتِهَا بِوَضْعِ الْإِدَامِ فَوْقَهَا كَمَا ذَكَرَهُ سَيِّدُنَا عَبْدُ الْقَادِرِ. وَدَلِيلٌ آخَرُ، وَهُوَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِلَعْقِ الْأَصَابِعِ وَالصَّحْفَةِ وَأَخَذِ اللَّقْمَةَ السَّاقِطَةَ وَإِمَاطَةَ الْأَذَى عَنْهَا كُلُّ ذَلِكَ لِئَلَّا يَضِيعَ شَيْءٌ مِنَ الْقُوَّةِ، وَالتَّدْلُّكُ بِهِ إِضَاعَةً لِقِيَامِ غَيْرِهِ مَقَامَهُ، وَهُوَ مِنْ نَوْعِ التَّبْذِيرِ الَّذِي هُوَ مِنْ فِعْلِ الشَّيْطَانِ.

قَالَ الْعَلَّامَةُ ابْنُ مُفْلِحٍ فِي آدَابِهِ^(٢): وَسُئِلْتُ عَنْ غَسْلِ الْأَيْدِي بِالْمُسْكِ فَقُلْتُ: إِنَّهُ إِسْرَافٌ بِخِلَافِ تَتَبُّعِ الدَّمِ بِالْفُرْصَةِ الْمُسْكَةِ، فَإِنَّهُ يَسِيرُ لِلْحَاجَةِ، وَهَذَا كَثِيرٌ لِعِغْرِ حَاجَةٍ فَاسْتِعْمَالُ الطَّيِّبِ فِي غَيْرِ التَّطْيِبِ لِعِغْرِ حَاجَةٍ كَاسْتِعْمَالِ الْقُوَّةِ فِي غَيْرِ التَّقَوُّتِ لِعِغْرِ حَاجَةٍ، وَحَدِيثُ الْبَقَرَةِ إِنَّا لَمْ نُخْلَقْ لِلرُّكُوبِ يُسْتَأْنَسُ بِهِ، ثُمَّ قَالَ^(٣): وَظَاهِرُ كَلَامِ الْأَصْحَابِ أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ غَسْلُ الْيَدِ بِطَيِّبٍ، وَلَوْ كَثُرَ لِعِغْرِ حَاجَةٍ انْتَهَى.

(١) الآداب الشرعية: (٢١١/٣).

(٢) الآداب الشرعية: (٢١١/٣).

(٣) الآداب الشرعية: (٢١٢/٣).

وَعَدَمُ الْكَرَاهَةِ الْمَذْهَبُ، وَكَذَا الْغُسْلُ بِالنُّخَالَةِ الْخَالِصَةِ لَيْسَ بِمَكْرُوهٍ
نَصَّ عَلَيْهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

١٤١- وَكُلُّ طَيِّبًا أَوْ ضِدُّهُ وَالْبَسُّ الَّذِي تُلَاقِيهِ مِنْ حِلٍّ وَلَا تَتَقَيَّدُ

(وَكُلُّ) أَيُّهَا الْعَبْدُ الْمُقْتَفِي سُنَنَ نَبِيِّكَ الْمُصْطَفَى ﷺ (طَيِّبًا) مِنْ
أَنْوَاعِ الْأَطْعَمَةِ كَاللَّحْمِ وَالسَّمْنِ، وَالْعَسَلِ وَاللَّبَنِ، وَالْخُبْزِ الرَّقِيقِ وَأَنْوَاعِ
الْحَلْوَى وَلَا تَتْرُكُهُ تَرْكُهُ فَلَيْسَ تَرُكُ الطَّيِّبَاتِ مِنَ الزُّهْدِ فِي شَيْءٍ، نَعَمْ
لَا يَنْبَغِي الْإِنْهَمَاكُ فِي اللَّذَاتِ كَمَا قَدَّمْنَا (أَوْ) كُلُّ (ضِدُّهُ) أَيُّ ضِدِّ
الطَّيِّبِ، وَالْمُرَادُ بِهِ مَا خَشِنَ مِنَ الْعَيْشِ لَا الْخَبَائِثُ، فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ
(وَالْبَسُّ الَّذِي تُلَاقِيهِ) مِنْ أَنْوَاعِ اللَّبَاسِ مِنَ الرَّقِيقِ النَّاعِمِ، وَالْعَلِيظِ
الْخَشِنِ حَيْثُ كَانَ الطَّيِّبُ وَضِدُّهُ مِنَ الْمَأْكَلِ، وَالْمَشْرَبِ، وَالْمَلْبَسِ
(مِنْ) وَجْهِ (حِلٍّ).

وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ مُحَرَّمٍ فَلَا يَسُوغُ لَكَ أَنْ تَأْكُلَ وَلَا تَلْبَسَ مِنْهُ، فَإِنَّ
وَبَالَهَ عَلَيْكَ وَعَاقِبَتُهُ الْوَحِيمَةُ بَيْنَ يَدَيْكَ فَلَا يَسُوغُ لَكَ أَنْ تَعْصِيَ مَوْلَاكَ
وَتُرْضِيَ نَفْسَكَ وَتُطِيعَ هَوَاكَ.

(وَلَا تَتَقَيَّدُ) بِنَوْعٍ فَقَطْ بِأَنْ لَا تَأْكُلَ إِلَّا نَاعِمًا طَيِّبًا، أَوْ لَا تَلْبَسَ إِلَّا
نَاعِمًا رَقِيقًا وَعَكْسُهُ، فَإِنَّ سِيرَةَ الْمُصْطَفَى أَكْمَلُ السَّيْرِ، وَهُوَ خُلَاصَةُ
الْعَالَمِ وَنَهَايَةُ الْبَشَرِ. وَكَانَ يَكُونُ تَارَةً هَكَذَا وَتَارَةً هَكَذَا.

١٤٢- وَمَا عِفَّتُهُ فَاتْرُكْهُ غَيْرَ مُعْنَفٍ وَلَا عَائِبٍ رِزْقًا وَبِالشَّارِعِ افْتَدِ

(وَمَا) أَيُّ طَعَامٍ (عِفَّتُهُ) أَيُّ كَرِهَتِهِ، يُقَالُ عَافَ الطَّعَامَ أَوْ الشَّرَابَ،
وَقَدْ يُقَالُ فِي غَيْرِهِمَا يِعَافُهُ إِذَا كَرِهَهُ.

(فَاتْرُكْهُ) وَلَا تُلْزِمْ نَفْسَكَ أَكْلَهُ وَلَا تُكَلِّفْهَا تَنَاوُلَهُ، فَإِنَّ الطَّبِيعَةَ إِنَّمَا تَخْتَارُ مَا يُصْلِحُهَا وَتَعَافُ مَا يُفْسِدُهَا غَالِبًا حَالِ كَوْنِكَ (غَيْرِ مُعَنَّفٍ) أَيْ مُؤَبِّخٍ وَمُقَرِّعٍ.

وَفِي الْحَدِيثِ «إِذَا زَنْتَ أُمَّةً أَحَدِكُمْ فَلْيُحِدِّهَا وَلَا يُعَنَّفَهَا» ^(١) قَالَ فِي النِّهَايَةِ ^(٢): التَّعْنِيفُ التَّوْبِيخُ وَالتَّقْرِيعُ وَاللَّوْمُ يُقَالُ أَعْنَفْتُهُ وَعَنَّفْتُهُ.

أَرَادَ النَّازِمُ أَنَّكَ إِذَا عُنِفْتَ شَيْئًا فَاتْرُكْ أَكْلَهُ وَلَكِنْ لَا تُعَنَّفْ مَنْ أَكَلَهُ قُرْبَ شَيْءٍ يَعَافُهُ قَوْمٌ دُونَ آخَرِينَ هَذَا إِذَا لَمْ يَعْلَمْ تَحْرِيمَهُ وَإِلَّا بِأَنْ كَانَ تَحْرِيمُهُ مُجْمَعًا عَلَيْهِ، أَوْ كَانَ فِيهِ خِلَافٌ، وَالَّذِي يَأْكُلُهُ يَعْتَقِدُ حُرْمَتَهُ عُنْفٌ وَوُبِيخٌ عَلَى ذَلِكَ وَأُنْكَرَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ إِنْكَارِ الْمُنْكَرِ، فَمَنْ عَافَ شَيْئًا غَيْرَ مُحَرَّمٍ لَمْ يُلْزِمَهُ تَنَاوُلَهُ وَلَيْسَ لَهُ الْإِنْكَارُ عَلَى مُتَنَاوِلِهِ.

«وَقَدْ اِمْتَنَعَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ أَكْلِ الضَّبِّ» كَمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ ^(٣) «عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَقِيلَ لَهُ: أَحَرَامٌ هُوَ؟ قَالَ: لَا وَلَكِنْ لَمْ يَكُنْ بِأَرْضِ قَوْمِي فَأَجِدُنِي أَعَافُهُ» رَوَاهُ الشَّيْخَانُ ^(٤).

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الحدود، باب في الأمة تزني ولم تحصن، رقم (٤٤٧٢).

(٢) النهاية: (٣/٣٠٩).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الذبائح والصيد، باب الضب، رقم (٥٥٣٧). ومسلم في صحيحه، كتاب الصيد والذبائح، باب إباحة الضب، رقم (١٩٤٥).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأطعمة، باب الشواء، رقم (٥٤٠٠). ومسلم في صحيحه، كتاب الصيد والذبائح، باب إباحة الضب، رقم (١٩٤٦).

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ ^(١) «لَا أَكُلُهُ وَلَا أُحَرِّمُهُ كُلُّوهُ، فَإِنَّهُ حَلَالٌ وَلَكِنَّهُ لَيْسَ مِنْ طَعَامِي».

وَمِنْ ثَمَّ انْعَقَدَ الْإِجْمَاعُ عَلَى حِلِّ الضَّبِّ.

(وَلَا) أَيُّ وَغَيْرُ.

(عَائِبٌ رِزْقًا) سَأَفَهُ اللَّهُ إِلَيْكَ وَرَزَقَكَ إِيَّاهُ.

(وَبِالشَّارِعِ) الْمُقْتَفَى وَالْمُبَيَّنِ الْمُصْطَفَى ﷺ (اِقْتَدِ) فِي سَائِرِ

أَقْوَالِكَ وَأَفْعَالِكَ، فَإِنَّ ذَلِكَ أَسْلَمَ لَكَ وَأَقْوَى لَكَ، فَإِنَّهُ ﷺ مَا عَابَ طَعَامًا قَطُّ.

فَقَدْ رَوَى الْخَمْسَةُ ^(٢)، وَالْحَارِثُ بْنُ أَبِي أُسَامَةَ عَنْ

أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ «مَا عَابَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ طَعَامًا قَطُّ إِنْ اشْتَهَاهُ أَكَلَهُ وَإِلَّا سَكَتَ».

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصيد والذبائح، باب إباحة الضب، رقم (١٩٤٤).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأطعمة، باب ما عاب النبي ﷺ طعاما، رقم (٥٤٠٩).

ومسلم في صحيحه، كتاب الأشربة، باب لا يعيب الطعام، رقم (٢٠٦٤).

وأبو داود في سننه؛ كتاب الأطعمة، باب في كراهية ذم الطعام، رقم (٣٧٦٥).

والترمذي في سننه، كتاب البر والصلة، باب ترك العيب للنعمة، رقم (٢٠٣١).

وابن ماجه في سننه، كتاب الأطعمة، باب النهي أن يعاب الطعام، رقم (٣٢٥٩).

قَالَ فِي الْهَدْيِ النَّبَوِيِّ لِلْإِمَامِ الْمُحَقِّقِ ^(١): كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَرُدُّ مَوْجُودًا وَلَا يَتَكَلَّفُ مَفْقُودًا، وَمَا قُرِبَ إِلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ الطَّعَامِ إِلَّا أَكَلَهُ إِلَّا أَنْ تَعَافَهُ نَفْسُهُ فَيَتْرَكُهُ مِنْ غَيْرِ تَحْرِيمٍ، وَمَا عَابَ طَعَامًا قَطُّ إِنْ اشْتَهَاهُ أَكَلَهُ وَإِلَّا تَرَكَهُ ﷺ.

١٤٣- وَلَا تَشْرَبَنَّ مِنْ فِي السَّقَاءِ وَثُلْمَةِ الْإِنَاءِ وَانْظُرَنَّ فِيهِ وَمَصًّا تَرَزَّدُ (وَلَا تَشْرَبَنَّ) نَهْيٌ كَرَاهَةٍ مُؤَكَّدٌ بِالنُّونِ الْخَفِيفَةِ.

(مِنْ فِي) أَيِ فَمِ (السَّقَاءِ) الْقَرْبَةِ وَنَحْوَهَا قَالَ فِي الْقَامُوسِ ^(٢) السَّقَاءُ كَكِسَاءٍ جِلْدُ السَّخْلَةِ إِذَا أَجْذَعَ يَكُونُ لِلْمَاءِ وَاللَّبَنِ وَجَمْعُهُ أَسْقِيَةٌ. وَذَلِكَ لِنَهْيِهِ ﷺ عَنِ الشَّرَابِ مِنْ فِي السَّقَاءِ؛ فَقَدْ رَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ ^(٣)، وَالْبُخَارِيُّ ^(٤) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «نَهَى أَنْ يُشْرَبَ مِنْ فِي السَّقَاءِ» زَادَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ^(٥) قَالَ أَبُو أَيُّوبَ «فَأُنْبِئْتُ أَنَّ رَجُلًا شَرِبَ مِنْ فِي السَّقَاءِ فَخَرَجَتْ حَيَّةٌ» وَلِأَنَّ الشُّرْبَ مِنْ فَمِ السَّقَاءِ رُبَّمَا يَقْدَرُهُ عَلَى غَيْرِهِ وَيَتَنَنَّهُ بِتَرَدُّدِ أَنْفَاسِهِ وَرُبَّمَا غَلَبَهُ الْمَاءُ فَتَضَرَّرَ بِهِ مِنْ شَرِّهِ وَنَحْوِهِ.

(و) لَا تَشْرَبَنَّ مِنْ (ثُلْمَةِ الْإِنَاءِ) أَيِ الْوِعَاءِ.

(١) زاد المعاد: (١/١٤٢).

(٢) القاموس: (ص ١٢٩٥).

(٣) أخرجه أحمد في مسنده (٧١٥٣-٢/٢٣٠).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأشربة، باب الشرب من فم السقاء، رقم (٥٦٢٨).

(٥) أخرجه أحمد في مسنده (٧١٥٣-٢/٢٣٠).

وَالْثُّلَمَةُ الْكَسْرُ. قَالَ فِي الْقَامُوسِ^(١) الثُّلَمَةُ بِالضَّمِّ حَرْفُهُ الْمَكْسُورُ، وَالْمَهْدُولُ يَعْنِي الْإِنَاءَ.

فَيُكْرَهُ لِلشَّارِبِ أَنْ يَقْصِدَ الثُّلَمَةَ فَيَشْرَبَ مِنْهَا؛ لِأَنَّهَا مَحَلُّ اجْتِمَاعِ الْوَسَخِ لِعَدَمِ التَّمَكُّنِ مِنْ غَسْلِهَا تَامًا وَخُرُوجِ الْقَدَى وَنَحْوِهِ مِنْهَا وَلِأَنَّهُ رُبَّمَا لَا يَتِمَّكُنُ مِنْ حُسْنِ الشُّرْبِ مِنْهَا وَرُبَّمَا أَنْجَرَ حَبَدَّهَا وَلِأَنَّهُ يُقَالُ: الرَّدِيُّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ لَا خَيْرَ فِيهِ.

وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ^(٢) وَابْنُ حَبَّانَ فِي صَحِيحِهِ^(٣) عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الشُّرْبِ مِنْ ثُلْمَةِ الْقَدَحِ وَأَنْ يُنْفَخَ فِي الشَّرَابِ».

وَمِثْلُ الثُّلْمَةِ الشُّرْبُ مُحَاذِيًا لِلْعُرْوَةِ.

قَالَ فِي الْمُسْتَوْعِبِ^(٤): وَلَا يَشْرَبُ مُحَاذِيًا لِلْعُرْوَةِ وَيَشْرَبُ مِمَّا يَلِيهَا.

وظَاهِرُ كَلَامٍ غَيْرِهِ أَنَّ هَذَا وَغَيْرَهُ سَوَاءٌ؛ وَلِهَذَا لَمْ يَذْكُرْهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ وَصَاحِبُ الرَّعَايَةِ وَغَيْرُهُمَا مِمَّنْ ذَكَرَ أَدَبَ ذَلِكَ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿يَطَافُ عَلَيْهِمْ بِصِحَافٍ مِّنْ ذَهَبٍ وَأَكْوَابٍ﴾ [التَّحْوِيزُ: ٧١] وَاحِدُهَا

(١) القاموس (ص ٣٥٩).

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأشربة، باب في الشرب من ثلثة القدح، رقم (٣٧٢٤).

(٣) أخرجه ابن حبان في صحيحه (٥٣١٥-١٢/١٣٥).

(٤) الآداب الشرعية: (١٨١/٣).

كُوبٌ إِنَاءٌ مُسْتَدِيرٌ لَا عُرْوَةَ لَهُ أَيْ لَا أُذُنَ لَهُ. قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ^(١): لِأَنَّ
الْعُرْوَةَ تَرُدُّ الشَّارِبَ مِنْ بَعْضِ الْجِهَاتِ.

قُلْتُ: وَذَكَرَ فِي الْإِقْنَاعِ^(٢) مِنَ الْمَكْرُوهَاتِ وَعِبَارَتُهُ: وَيُكْرَهُ أَنْ
يَتَنَفَّسَ فِيهِ أَيْ الْإِنَاءِ وَأَنْ يَشْرَبَ مِنْ فِي السَّقَاءِ وَثُلُمَةِ الْإِنَاءِ أَوْ مُحَاذِيَا
لِلْعُرْوَةِ الْمُتَّصِلَةِ بِرَأْسِ الْإِنَاءِ انْتَهَى
(وَانْظُرَنَّ) فِعْلٌ أَمْرٌ مُؤَكَّدٌ بِالتَّوْنِ الْخَفِيفَةِ.

(فِيهِ) أَيْ الْإِنَاءِ الَّذِي تَشْرَبُ مِنْهُ لِيَلَّا يَكُونَ فِيهِ قَذَاةٌ وَنَحْوُهَا.
(و) مُصَّ الْمَاءِ (مَصًّا)، وَهُوَ الشُّرْبُ بِرَفْقٍ. قَالَ فِي الْقَامُوسِ^(٣):
مَصِصْتُهُ بِالْكَسْرِ أَمْصُهُ وَمَصَصْتُهُ أَمْصُهُ كَخَصَصْتُهُ أَخَصَّهُ شَرِبْتُهُ شَرَبًا
رَقِيقًا كَامْتَصَصْتُهُ.

وَقَوْلُ النَّازِمِ (تَزَرَّدَ) هُوَ فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَجْزُومٌ فِي جَوَابِ الْأَمْرِ مِنَ
الْإِزْدِرَادِ، وَهُوَ الْبُلْعُ أَيْ مُصَّ الْمَاءِ مَصًّا وَابْتِلَعَهُ وَلَا تَعَبَهُ عَبًّا فَتَفُوزَ
بِاتِّبَاعِ سُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ.

١٤٤- وَنَحَّ الْإِنَاءَ عَنْ فَيْكَ وَاشْرَبْ ثَلَاثَةً هُوَ أَهْنًا وَأَمْرًا ثُمَّ أَرَوْى لِمَنْ صَدِي

(وَنَحَّ) أَيْ أَفْصَلَ وَأَبْنِ (الْإِنَاءَ) أَيْ الْوِعَاءَ الَّذِي فِيهِ مَاءٌ شَرِبَكَ.

(عَنْ فَيْكَ) أَيْ فَمَكَ، اقْتِدَاءً بِالْمُصْطَفَى ﷺ وَامْتِثَالًا لِأَمْرِهِ.

(١) التبصرة لابن الجوزي: (ص ٤٣١).

(٢) الإقناع: (٣/ ٢٣٤).

(٣) القاموس: (ص ٦٣١).

(وَأَشْرَبُ ثَلَاثَةً) أَيِ فِي ثَلَاثَةِ أَنْفَاسٍ .

(هُوَ) أَيِ الشُّرْبُ كَذَلِكَ .

(أَهْنَأُ) لِلشَّارِبِ، وَالْهَنِيءُ، وَالْمُهْنَأُ مَا أَتَاكَ بِلاَ مَشَقَّةٍ، وَهُوَ هَنِيءٌ سَائِغٌ .

(وَأَمْرَأُ) لِلشَّارِبِ مِنْ غَيْرِهِ قَالَ فِي الْقَامُوسِ ^(١) : وَمَرَأَ الطَّعَامُ مُثْلَتَهُ الرَّاءُ مَرَاءَةً فَهُوَ مَرِيءٌ هَنِيءٌ حَمِيدٌ الْمَغَبَّةُ بَيْنُ الْمَرَاءَةِ .

(ثُمَّ) الشُّرْبُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ كَمَا وُصِفَ .

(أَرْوَى) أَيِ أَكْثَرُ رِيًّا وَأَحْسَنُ رِيًّا .

(لِمَنْ) أَيِ لِشَخْصٍ .

(صَدِي) عَطَشٍ .

وَدَلِيلُ مَا ذَكَرَ مَا أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانِ ^(٢) عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَتَنَفَّسُ إِذَا شَرِبَ ثَلَاثًا»، زَادَ مُسْلِمٌ ^(٣) وَالتِّرْمِذِيُّ ^(٤) :

(١) القاموس : (ص ٥٢) .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأشربة، باب الشرب بنفسين أو ثلاثة، رقم (٥٦٣١) . ومسلم في صحيحه، كتاب الأشربة، باب كراهة التنفس في الإناء، رقم (٢٠٢٨) .

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الأشربة، باب كراهة التنفس في الإناء، رقم (٢٠٢٨) .

(٤) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الأشربة، باب كراهية النفخ في الشراب، رقم (١٨٨٧) .

«وَيَقُولُ إِنَّهُ أَرَوَى وَأَمْرًا وَأَبْرًا»، وَفِي رِوَايَةٍ لِأَبِي دَاوُدَ ^(١): أَهْنَأُ بَدَلَ أَرَوَى».

إِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ فَيَنْبَغِي لَكَ الْاِقْتِدَاءُ بِمَعْدِنِ التَّقْوَى وَيَنْبُوعِ الْهُدَى، وَلَا تَشْرَبْ كَشْرَبِ الْبَعِيرِ، بَلْ تَنْفَسْ خَارِجَ الْإِنَاءِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، هَذَا هُوَ الْمُسْتَحَبُّ الْمُسْنُونُ. وَصِفَةُ ذَلِكَ كَمَا قَالَ الْإِمَامُ الْمُحَقِّقُ أَنْ تَقُولَ: بِسْمِ اللَّهِ وَتَشْرَبْ، ثُمَّ تُبَيِّنَ الْإِنَاءَ عَنْ فِيكَ وَتَقُولَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ وَتَنْفَسَ خَارِجَهُ كَمَا مَرَّ، ثُمَّ تَفْعَلُ الثَّانِيَةَ وَالثَّالِثَةَ كَذَلِكَ. إِلَّا أَنَّ الشُّرْبَ فِي النَّفْسِ الْأَوَّلِ يَكُونُ أَقَلَّ مِمَّا بَعْدَهُ؛ لِأَنَّ الْأَبْخِرَةَ تَتَصَاعَدُ مِنْهُ أَكْثَرُ مِمَّا بَعْدَهُ.

قَالَ السَّامِرِيُّ ^(٢): يُسَمِّ اللَّهُ سُبْحَانَهُ عِنْدَ كُلِّ ابْتِدَاءٍ يَغْنِي الشَّارِبَ، وَيَحْمَدُهُ عِنْدَ كُلِّ قَطْعٍ انْتَهَى.

١٤٥- وَلَا تَكْرَهَنَّ الشُّرْبَ مِنْ قَائِمٍ وَلَا انْتِعَالَ الْفَتَى فِي الْأَظْهَرِ الْمُتَأَكَّدِ

(وَلَا تَكْرَهَنَّ الشُّرْبَ) لِلْمَاءِ وَنَحْوِهِ (مِنْ) شَخْصٍ (قَائِمٍ) خِلَافًا لِابْنِ أَبِي مُوسَى مِنْ أَيْمَةِ الْمَذْهَبِ مُسْتَدِلًّا بِمَا فِي مُسْلِمٍ ^(٣) مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ زَجَرَ وَفِي لَفْظٍ ^(٤) نَهَى عَنِ الشُّرْبِ قَائِمًا».

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأشربة، باب في الساقى متى يشرب، رقم (٣٧٢٩).

(٢) الآداب الشرعية (١٧٧/٣).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الأشربة، باب كراهة الشرب قائماً، رقم (٢٠٢٤).

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الأشربة، باب كراهة الشرب قائماً، رقم (٢٠٢٥).

وَرُويَ أَيضًا بِاللَّفْظَيْنِ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قِيلَ لِأَنَسٍ: فَلَا تَكُلْ؟
قَالَ ذَاكَ أَشْرٌ وَأَخْبْتُ ^(١).

وَدَلِيلُ الْمَذْهَبِ مَا فِي الصَّحِيحَيْنِ ^(٢) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ
النَّبِيَّ ﷺ شَرِبَ مِنْ زَمْزَمَ مِنْ دَلْوٍ مِنْهَا، وَهُوَ قَائِمٌ».

وَفِي الْبُخَارِيِّ ^(٣) «عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَتَى بِمَاءٍ فَشَرِبَ، ثُمَّ تَوَضَّأَ، ثُمَّ
قَامَ فَشَرِبَ فَضْلَهُ، وَهُوَ قَائِمٌ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ نَاسًا يَكْرَهُونَ الشُّرْبَ قَائِمًا،
وَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَنَعَ مِثْلَ مَا صَنَعْتُ».

وَأَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ ^(٤) وَحَسَنَهُ مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ
عَنْ جَدِّهِ قَالَ «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ شَرِبَ قَائِمًا وَقَاعِدًا».

فَهَذِهِ الْأَخْبَارُ وَأَضْعَافُهَا مِمَّا فِيهِ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَشْرَبُ قَائِمًا دَلِيلٌ
عَلَى عَدَمِ الْكَرَاهَةِ.

قَالَ فِي الْأَدَابِ الْكُبْرَى ^(٥): وَيَتَوَجَّهُ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ شَرِبَ قَائِمًا
لِيُبَيِّنَ بِهِ الْجَوَازَ، وَأَنَّهُ لَا يَحْرُمُ. وَالنَّهْيُ لِلْكَرَاهَةِ، أَوْ لِتَرْكِ الْأَوَّلَى.
قَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: كُنَّا نَأْكُلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ نَمْشِي

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الأشربة، باب كراهة الشرب قائمًا، رقم (٢٠٢٤).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأشربة، باب الشرب قائمًا، رقم (٥٦١٧).

ومسلم في صحيحه، كتاب الأشربة، باب في الشرب من زمزم قائمًا، رقم (٢٠٢٧).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأشربة، باب الشرب قائمًا، رقم (٥٦١٦).

(٤) أخرجه الترمذي، كتاب الأشربة، باب في الشرب قائمًا، رقم (١٨٨٣).

(٥) الآداب الشرعية (٣/١٧٤).

وَنَشْرَبُ وَنَحْنُ قِيَامٌ. رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ^(١) وَابْنُ مَاجَهَ^(٢) وَالتِّرْمِذِيُّ^(٣) وَصَحَّحَهُ.

(وَلَا) تَكَرَّهَنَّ (اِنْتِعَالَ الْفَتَى)، وَهُوَ قَائِمٌ (فِي) الْقَوْلِ (الْأَظْهَرُ) مِنْ الرِّوَايَتَيْنِ (الْمُتَأَكِّدِ) الْعَمَلُ بِهِ فِي سَائِرِ الْأَحْوَالِ.

وَالرِّوَايَةُ الثَّانِيَةُ: يُكْرَهُ ذَلِكَ قَدَّمَهُ ابْنُ تَمِيمٍ^(٤). قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(٥): لَا يَنْتَعِلُ قَائِمًا. وَزَادَ فِي رِوَايَةِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ، وَالْأَثَرِ^(٦): الْأَحَادِيثُ فِيهِ عَلَى الْكَرَاهَةِ.

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ^(٧): وَظَاهِرُ هَذَا أَنَّهُ اعْتَمَدَ عَلَى الْأَحَادِيثِ فِي كَرَاهَةِ ذَلِكَ، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الْخَلَّالُ^(٨): كَتَبَ إِلَيَّ يُونُسُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنْ الْإِنْتِعَالِ قَائِمًا قَالَ لَا يَثْبُتُ فِيهِ شَيْءٌ. قَالَ الْقَاضِي^(٩) وَظَاهِرُ هَذَا أَنَّهُ ضَعَّفَ الْأَحَادِيثَ فِي النَّهْيِ. انْتَهَى.

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٥٨٧٤-١٠٨/٢).

(٢) أخرجه ابن ماجه، كتاب الأَطْعَمَةِ، باب الأَكْلِ قَائِمًا، رقم (٣٣٠١).

(٣) أخرجه الترمذي، كتاب الأشربة، باب في الشرب قائمًا، رقم (١٨٨٠).

(٤) الآداب الشرعية (٥٤٣/٣).

(٥) الآداب الشرعية (٥٤٣/٣).

(٦) الآداب الشرعية (٥٤٣/٣).

(٧) الآداب الشرعية (٥٤٣/٣).

(٨) الآداب الشرعية (٥٤٣/٣).

(٩) الآداب الشرعية (٥٤٣/٣).

(٥) أخرجه الترمذي، كتاب اللباس، باب من لبس شهرة من الثياب، رقم (٣٦٠٦).

مَرْفُوعًا «مَنْ لَبَسَ ثَوْبَ شُهْرَةٍ أَلْبَسَهُ اللَّهُ ثَوْبَ مَذَلَّةٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». قَالَ
الْعَلَّامَةُ ابْنُ مُفْلِحٍ فِي الْأَدَابِ^(١): حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَفِي الْغَنِيِّ لِسَيِّدِنَا الشَّيْخِ عَبْدِ الْقَادِرِ قَدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ^(٢): مِنْ
الْبَّاسِ الْمُنَزَّهِ عَنْهُ كُلُّ لِبْسَةٍ يَكُونُ بِهَا مُشْتَهَرًا بَيْنَ النَّاسِ كَالْخُرُوجِ عَنْ
عَادَةِ بَلَدِهِ وَعَشِيرَتِهِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَلْبَسَ مَا يَلْبَسُونَ لئَلَّا يُشَارَ إِلَيْهِ
بِالْأَصَابِعِ، وَيَكُونَ ذَلِكَ سَبَبًا إِلَى حَمْلِهِمْ عَلَى غِيْبَتِهِ فَيُشْرِكُهُمْ فِي إِثْمِ
الْغِيْبَةِ لَهُ أَنْتَهَى.

قَالَ فِي الْأَدَابِ الْكُبْرَى^(٣): وَيَدْخُلُ فِي الشُّهْرَةِ خِلَافُ الْمُعْتَادِ مَنْ
لَبَسَ شَيْئًا مَقْلُوبًا أَوْ مُحَوَّلًا كَجُبَّةٍ وَقَبَاءٍ كَمَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ أَهْلِ الْجَفَاءِ
وَالسَّخَافَةِ وَالْإِنْخِلَاعِ.

وَنَصَّ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(٤) عَلَى أَنَّهُ لَا يَحْرُمُ ثَوْبُ الشُّهْرَةِ، فَإِنَّهُ
رَأَى رَجُلًا لَا بَسًا بُرْدًا مُحْطَطًا بَيَاضًا وَسَوَادًا، فَقَالَ: ضَعْ هَذَا، وَالْبَسْ
لِبَاسَ أَهْلِ بَلَدِكَ، وَقَالَ^(٥): لَيْسَ هُوَ بِحَرَامٍ، وَلَوْ كُنْتَ بِمَكَّةَ،
أَوْ الْمَدِينَةَ لَمْ أَعْبَ عَلَيْكَ. قَالَ النَّازِمُ رَحِمَهُ اللَّهُ: لِأَنَّهُ لِبَاسُهُمْ هُنَاكَ أَنْتَهَى.

(١) الآداب الشرعية (٣/٥٢٧).

(٢) الآداب الشرعية (٣/٥٢٦).

(٣) الآداب الشرعية (٣/٥٢٧).

(٤) الآداب الشرعية (٣/٥٢٦).

(٥) الآداب الشرعية (٣/٥٢٦).

وَفِي الْفُرُوعِ^(١) : وَتُكْرَهُ شَهْرَةٌ وَخِلَافُ زِيٍّ بَلَدِهِ، وَقِيلَ يَحْرُمُ وَنَصُّهُ لَا . قَالَ شَيْخُنَا، يَعْنِي بِهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ^(٢) : تَحْرُمُ شَهْرَةٌ، وَهُوَ مَا قُصِدَ بِهِ الِارْتِفَاعُ وَإِظْهَارُ التَّوَاضُّعِ كَمَا كَانَ السَّلَفُ يَكْرَهُونَ الشُّهُرَتَيْنِ مِنَ اللَّبَاسِ الْمُتَرَفِّعِ، وَالْمُنْخَفِضِ؛ وَلِهَذَا فِي الْخَبَرِ «مَنْ لَبَسَ ثَوْبَ شَهْرَةٍ أَلْبَسَهُ اللَّهُ ثَوْبَ مَذَلَّةٍ»^(٣) فَعَاقِبُهُ بِنَقِيضِ قَصْدِهِ . قَالَ^(٤) : وَظَاهِرُ كَلَامِ غَيْرِهِ يُكْرَهُ، وَلَيْسَ بِمُرَادٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَإِنَّ هَذَا مِنَ الرِّيَاءِ انْتَهَى .

(و) يُكْرَهُ لِبَاسٌ (وَاصِفٌ) - ذَلِكَ اللَّبَاسُ - لَوْ أَنَّ (جِلْدًا) لِبَاسِهِ مِنْ بَيَاضِ الْجِلْدِ وَسَوَادِهِ وَحُمْرَتِهِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، بِلَا فَرْقٍ بَيْنَ الرَّجُلِ، وَالْمَرْأَةِ .

وَلَوْ فِي بَيْتِهَا (لَا) يُكْرَهُ لَهَا إِنْ وَصَفَ بَشَرَتَهَا (لِلزَّوْجِ) لَهَا لِإِبَاحَةِ نَظَرِهِ إِلَى جَمِيعِ بَدَنِهَا .

(و) كَذَا لَا يُكْرَهُ لُبْسُهَا رَقِيقًا يَصِفُ بَشَرَتَهَا لِ (سَيِّدٍ) لَهَا حَيْثُ كَانَ يَجِلُّ لَهُ وَطُورُهَا لِعَدَمِ الْمُحْذُورِ وَإِبَاحَةِ النَّظَرِ إِذَنْ لِكُلِّ جَمِيعِ بَدَنِهَا .

وَفِي غَايَةِ الْعَلَامَةِ الشَّيْخِ مَرْعِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -^(٥) : وَكُرِهَ لَهُمَا يَعْنِي الذَّكَرَ، وَالْأُنْثَى لُبْسُ مَا يَصِفُ الْبَشَرَةَ . وَلَهَا يَعْنِي وَكُرِهَ لِلْمَرْأَةِ لُبْسُ مَا يَصِفُ الْحَجْمَ .

(١) الفروع: (٦١/٢) .

(٢) الفروع: (٦١/٢) .

(٣) تقدم تخريجه .

(٤) الفروع: (٦٢/٢) .

(٥) مطالب أولى النهي شرح الغاية (٣٤٩/١) .

قَالَ فِي الْإِفْنَاعِ ^(١) كَغَيْرِهِ: وَيُكْرَهُ لِلنِّسَاءِ مَا يَصِفُ اللَّيْنَ،
وَالْخُشُونَةَ، وَالْحَجَمَ. وَاسْتَوْجَهَ فِي الْغَايَةِ تَحْرِيمَ لُبْسِ مَا يَصِفُ الْبَشَرَةَ
مُفْرَدًا انْتَهَى.

قُلْتُ: وَصَرَّحَ بَعْدَ جَوَازِ لُبْسِهِ أَبُو الْمَعَالِي كَمَا فِي شَرْحِ الْوَجِيزِ.
قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ^(٢): أَكْرَهُ الرَّقِيقَ لِلْحَيِّ، وَالْمَيِّتِ.

١٤٧- وَإِنْ كَانَ يُبْدِي عَوْرَةً لِسَوَاهُمَا فَذَلِكَ مَحْظُورٌ بِغَيْرِ تَرَدُّدٍ

(وَإِنْ كَانَ) اللَّبَاسُ خَفِيفًا.

(يُبْدِي) لِرِقَّتِهِ وَعَدَمِ سِتْرِهِ.

(عَوْرَةً) لِلْإِسَاءَةِ مِنْ ذِكْرِ، أَوْ أَنْثَى.

(لِسَوَاهُمَا) يَعْنِي لِسَوَى الرِّجْلِ وَالسَّيِّدِ الَّذِي تَحِلُّ لَهُ.

(فَذَلِكَ) اللَّبَاسُ (مَحْظُورٌ) أَيُّ مَمْنُوعٌ مُحَرَّمٌ عَلَى لَابِسِهِ لِعَدَمِ سِتْرِهِ

لِلْعَوْرَةِ الْمَأْمُورِ بِسِتْرِهَا شَرْعًا.

(بِغَيْرِ تَرَدُّدٍ) أَيُّ بِلَا شَكٍّ وَلَا خِلَافٍ.

قَالَ فِي الشَّرْحِ ^(٣): إِذَا كَانَ خَفِيفًا يَصِفُ لَوْنَ الْبَشَرَةِ فَيَبِينُ مِنْ
وَرَائِهِ بَيَاضُ الْجِلْدِ، أَوْ حُمْرَتُهُ لَمْ تَجْزِ الصَّلَاةُ بِهِ. وَإِنْ كَانَ يَسْتُرُ اللَّوْنَ
وَيَصِفُ الْخِلْقَةَ جَازَتْ الصَّلَاةُ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْبَشَرَةَ مُسْتَوْرَةٌ، وَهَذَا لَا يُمَكِّنُ
التَّحَرُّزَ مِنْهُ. انْتَهَى

(١) الإفناع (٩٢/١).

(٢) الآداب الشرعية: (٥١٧/٣).

(٣) الشرح الكبير على متن المقنع: (٤٥٦/١).

وَقَدْ وَرَدَ عَنِ الْمُصْطَفَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِدَّةُ أَخْبَارٍ فِي النَّهْيِ عَنِ لُبْسِ النِّسَاءِ الرَّقِيقِ مِنَ الثِّيَابِ الَّتِي تَصِفُ الْبَشَرَةَ، فِيهِ صَحِيحٌ مُسْلِمٌ ^(١) وَغَيْرُهُ ^(٢) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «صِنْفَانِ مِنَ أَهْلِ النَّارِ لَمْ أَرَهُمَا: قَوْمٌ مَعَهُمْ سِيَاطٌ كَأَذْنَابِ الْبَقَرِ يَضْرِبُونَ بِهَا النَّاسَ، وَنِسَاءٌ كَاسِيَاتٌ عَارِيَّاتٌ مُمِيلَاتٌ مَائِلَاتٌ، رُءُوسُهُنَّ كَأَسْنِمَةِ الْبُخْتِ الْمَائِلَةِ، لَا يَدْخُلْنَ الْجَنَّةَ وَلَا يَجِدْنَ رِيحَهَا، وَإِنَّ رِيحَهَا لَيُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ كَذَا، وَكَذَا».

١٤٨- وَخَيْرٌ خِلَالِ الْمَرْءِ جَمْعًا تَوَسُّطُ الْأُمُورِ وَحَالٌ بَيْنَ أَرْدَى وَأَجُودٍ وَ(خَيْرُ خِلَالٍ) جَمْعُ خَلَّةٍ يَفْتَحُ الْخَاءُ الْمُعْجَمَةَ، وَهِيَ الْخَصْلَةُ، أَيُّ خَيْرُ خِصَالٍ.

(المرء) أي الإنسان من الذكور، والإناث. (جمعًا) أي كلها.

(تَوَسُّطُ الْأُمُورِ) أي: أَفْضَلُ شُؤْنِ الْإِنْسَانِ مُرَاعَاةُ الْوَسْطِ بَيْنَ الْخُسُونَةِ وَالنُّعُومَةِ، وَالرَّقِيقِ الشَّفَافِ مِنَ الثِّيَابِ، وَالصَّفِيقِ الْخَشِنِ مِنْهَا، فَخَيْرُ الْأُمُورِ أَوْسَطُهَا.

(وَحَالٌ بَيْنَ) حَالَيْنِ (أَرْدَى وَأَجُودٍ) فَيَكُونُ بَيْنَ طَرَفَيْ الْإِفْرَاطِ وَالتَّقْرِيطِ.

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب اللباس والزينة، باب النساء الكاسيات العاريات المائلات المميلات، رقم (٢١٢٨).

(٢) أخرجه أحمد في مسنده (٨٦٥٠-٣٥٥/٢).

قَالَ الْجَوْهَرِيُّ^(١): الْوَسْطُ مُحَرَّكَةٌ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ: أَعْدَلُهُ. قَالَ تَعَالَى ﴿جَعَلْنَكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣] أَيَّ عَدْلًا.

وَذَكَرَهُ فِي الْقَامُوسِ أَيْضًا^(٢)، وَقَالَ: وَوَسْطُ الشَّيْءِ مُحَرَّكَةٌ، مَا بَيْنَ طَرَفَيْهِ كَأَوْسَطِهِ، فَإِذَا سُكِّنَتْ كَانَتْ ظَرْفًا، أَوْ هُمَا فِيمَا هُوَ مُصَمَّتٌ كَالْحَلْقَةِ، فَإِذَا كَانَتْ أَجْزَاؤُهُ مُتَبَايِنَةً فَبِالْإِسْكَانِ فَقَطْ، أَوْ كُلُّ مَوْضِعٍ صَلَحَ فِيهِ بَيْنُ فَهُوَ بِالتَّسْكِينِ وَإِلَّا فَبِالتَّحْرِيكِ. انْتَهَى.

وَدَلِيلُ هَذَا يَعْنِي اخْتِيَارَ حَالَةِ التَّوَسُّطِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُذْكَرَ، وَالْقُرْآنُ مَمْلُوءٌ مِنْ ذَلِكَ فِي شُؤْنِ شَتَّى، مِثْلُ: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾ [الأنعام: ١١٠]، ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ﴾ [الأنعام: ٢٩].

وَأَخْرَجَ النَّسَائِيُّ^(٣) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ: «أَنَّ رَجُلًا مِنْ الصَّحَابَةِ يُقَالُ لَهُ عَبِيدٌ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الْإِرْفَاءِ».

قَالَ فِي فَتْحِ الْبَارِي^(٤): الْإِرْفَاءُ بِكَسْرِ الِهِمَزَةِ وَبِفَاءٍ آخِرُهُ هَاءٌ، التَّنُّمُ وَالرَّاحَةُ. وَمِنْهُ الرَّفْعُ بِفَتْحَتَيْنِ. وَقِيْدَ فِي الْحَدِيثِ بِالْكَثْرَةِ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ الْوَسْطَ الْمُعْتَدِلَ مِنْهُ لَا يُدْمُ. وَبِذَلِكَ جُمِعَ بَيْنَ الْأَخْبَارِ. انْتَهَى

(١) الصحاح: (١١٦٧/٣).

(٢) القاموس: (ص ٦٩٢).

(٣) أخرجه النسائي في سننه، كتاب الزينة، باب الترجل، رقم (٥٢٣٩).

(٤) فتح الباري لابن حجر (٣٦٨/١٠).

وَقَالَ الْإِمَامُ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوَازِيِّ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- ^(١) : يَنْبَغِي لِلْعَالِمِ أَنْ يَتَوَسَّطَ فِي مَلْبَسِهِ وَنَفَقَتِهِ وَلِيَكُنْ إِلَى التَّقْلِيلِ أَمِيلًا، فَإِنَّ النَّاسَ يَنْظُرُونَ إِلَيْهِ، وَيَنْبَغِي الْإِحْتِرَازُ مِمَّا يُقْتَدَى فِيهِ بِهِ، فَإِنَّهُ مَتَى تَرَخَّصَ فِي الدُّخُولِ عَلَى السَّلَاطِينِ وَجَمَعَ الْحُطَامَ فَاقْتَدَى بِهِ غَيْرُهُ كَانَ الْإِثْمَ عَلَيْهِ، وَرَبَّمَا سَلِمَ هُوَ فِي دُخُولِهِ وَلَمْ يَفْقَهُوا كَيْفِيَّةَ سَلَامَتِهِ. وَمُقْتَضَى كَلَامِ ابْنِ الْبَنَّا أَنَّهُ لَا إِثْمَ عَلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

١٤٩- **وَلُبْسٌ مِثَالِ الْحَيِّ فَاحْظُرْ بِأَجُودٍ وَمَا لَمْ يُدَسَّ مِنْهَا لِوَهْنٍ فَشَدِّدْ**
(وَلُبْسٌ) لِبَاسٌ فِيهِ صُورٌ (مِثَالِ) الْحَيَوَانَ (الْحَيِّ) بِمَا يُشَبَّهُ مَا فِيهِ رُوحٌ مِنْ طَيْرٍ وَغَيْرِهِ، وَالْمُرَادُ مَعَ سَلَامَةِ رَأْسِ الصُّورَةِ.
(فَاحْظُرْ) أَيِ امْنَعْ ذَلِكَ لِحُرْمَتِهِ (بِأَجُودٍ) الْقَوْلَيْنِ.

قَالَ فِي الْفُرُوعِ ^(٢) : وَيَحْرُمُ عَلَى الْكُلِّ -يَعْنِي الذُّكُورَ، وَالْإِنَاثَ- لُبْسُ مَا فِيهِ صُورَةُ حَيَوَانٍ. قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ^(٣) : لَا يَنْبَغِي كَتْعَلِيْقِهِ وَسْتِرِ الْجُدْرِ بِهِ وَتَصْوِيرِهِ بِاتِّفَاقِ الْأَرْبَعَةِ. وَقِيلَ: لَا يَحْرُمُ، وَذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَشَيْخُنَا ^(٤). انْتَهَى يَعْنِي شَيْخَ الْإِسْلَامِ.

(١) الآداب الشرعية: (٤٨٦/٣).

(٢) الفروع: (٧٤/٢).

(٣) الفروع: (٧٤/٢).

(٤) الفروع: (٧٥/٢).

وَالْمُعْتَمِدُ الْحُرْمَةَ، وَجَزَمَ بِهِ فِي الْإِقْنَاعِ^(١)، وَالْمُنْتَهَى^(٢)
وغيرهما^(٣).

وَعِبَارَةُ الْإِقْنَاعِ^(٤): وَيَحْرُمُ عَلَى ذَكَرٍ وَأُنْثَى لُبْسُ مَا فِيهِ صُورَةُ
حَيَوَانٍ وَتَعْلِيْقُهُ وَسِتْرُ الْجُدْرِ بِهِ وَتَصْوِيرُهُ: بَلْ هُوَ كَبِيرَةٌ حَتَّى فِي سِتْرِ
وَسَقْفٍ وَحَائِطٍ وَسَرِيرٍ وَنَحْوِهَا انْتَهَى

وَتَقَدَّمَ فِي الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ طَرَفٌ مِنَ الْأَخْبَارِ
الْوَارِدَةِ فِي تَحْرِيمِ التَّصْوِيرِ وَاسْتِعْمَالِ الصُّورِ. وَصَحَّ عَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «مَنْ صَوَّرَ
صُورَةً كُفِّ أَنْ يَنْفَخَ فِيهَا الرُّوحَ وَلَيْسَ بِنَافِخٍ وَعُذِّبَ»^(٥).

(وَمَا) أَيُّ الَّذِي (لَمْ يُدَسَّ مِنْهَا) أَيُّ مِنَ الصُّورِ، أَوْ الْفُرْشِ،
وَالْمَخَادَّ الَّتِي فِيهَا الصُّورُ.

(لَوْهْنٍ) أَيُّ لِضْعْفٍ وَإِهَانَةٍ وَاحْتِقَارٍ. هَذَا مُرَادُ النَّاطِمِ بِاللَّوْهَنِ
هُنَا، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ بَدَلُ هَذِهِ اللَّفْظَةِ: (اُكْرَهَنَّ).

(فَشَدَّدَ) وَعَلَى النُّسخَةِ الْأُخْرَى: (بِتَشَدُّدٍ).

(١) الإقناع: (٩٢/١).

(٢) المنتهى: (١٧٤/١).

(٣) الشرح الكبير على متن المقنع: (٤٧١/١).

(٤) الإقناع: (٩٣/١).

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب اللباس، باب من صور صورة كلف يوم القيامة
أن ينفخ فيها الروح، وليس بنافخ، رقم (٥٩٦٣). ومسلم في صحيحه، كتاب اللباس
والزينة، باب تحريم تصوير صورة الحيوان، رقم (٢١١٠).

وَحَاصِلُ هَذَا أَنَّ الصُّورَةَ إِنَّمَا تَحْرُمُ إِذَا لَمْ تَكُنْ مُمْتَهَنَةً، وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ مُمْتَهَنَةً كَمَا إِذَا كَانَتْ فِي الْبُسْطِ وَالزُّلَالِيَّ الَّتِي يُدَاسُ عَلَيْهَا وَتُمْتَهَنُ، أَوْ كَانَتْ رَقْمًا فِي مَدَاسٍ يُوطَأُ عَلَيْهَا فَلَا تَحْرُمُ لِمَا قَدَّمْنَا مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ ^(١) وَغَيْرِهِمَا ^(٢) «أَنَّهَا نَصَبَتْ سِتْرًا فِيهِ تَصَاوِيرٌ فَدَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَزَرَعَهُ. قَالَتْ: فَقَطَعْتُهُ وَسَادَتَيْنِ يَرْتَفِقُ عَلَيْهِمَا». وَفِي لَفْظٍ لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ ^(٣): «فَقَطَعْتُهُ مِرْفَقَتَيْنِ فَلَقَدْ رَأَيْتُهُ مُتَكِنًا عَلَى إِحْدَاهُمَا وَفِيهَا صُورَةٌ».

فَإِذَا مَنَعَ مِنْ نَصْبِهِ سِتْرًا عَلَى الْحَائِطِ وَتَعْلِيْقِهِ فَلَا أَنْ يَكُونَ مَمْنُوعًا مِنْ لُبْسِهِ أَوْلَى. فَإِذَا زَالَ الْإِكْرَامُ وَخَلَفَهُ الْإِمْتِهَانُ بِأَنْ صَارَ يُدَاسُ مَا فِيهِ الصُّورُ زَالَتْ الْحُرْمَةُ.

قَالَ فِي الْإِقْنَاعِ ^(٤): لَا افْتِرَاشُهُ، أَيْ لَا يَحْرُمُ افْتِرَاشُ مَا فِيهِ الصُّورُ وَجَعْلُهُ مِخْدًا بِلاَ كَرَاهَةٍ. وَتُكْرَهُ الصَّلَاةُ عَلَى مَا فِيهِ صُورَةٌ، وَلَوْ عَلَى مَا يُدَاسُ، وَالسُّجُودُ عَلَيْهَا أَشَدُّ كَرَاهَةً.

وَلَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ صُورَةٌ يَعْنِي مُحَرَّمَةً عَلَى مَا سَبَقَ فِي

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب اللباس، باب ما وطئ من التصاویر، رقم (٥٩٥٤). ومسلم في صحيحه، كتاب اللباس والزينة، باب لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا صورة، رقم (٢٤٠٧).

(٢) أخرجه النسائي في سننه، كتاب الزينة، باب التصاویر، رقم (٥٣٥٥).

(٣) أخرجه أحمد في مسنده (٢٦١٤٦-٢٤٧/٦).

(٤) الإقناع: (٩٢/١).

الْكَلْبِ قَالَ -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- «إِنَّ الْبَيْتَ الَّذِي فِيهِ الصُّورُ لَا تَدْخُلُهُ الْمَلَائِكَةُ»^(١) يَعْنِي مَلَائِكَةُ الرَّحْمَةِ، وَالْبَرَكَةِ كَمَا مَرَّ.

وَأَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ^(٢)، وَقَالَ حَسَنٌ صَحِيحٌ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الصُّورَةِ فِي الْبَيْتِ، وَنَهَى أَنْ يُصْنَعَ ذَلِكَ»، فَإِنْ أُزِيلَ مِنَ الصُّورَةِ مَا لَا تَبْقَى مَعَهُ حَيَاةٌ لَمْ تُكْرَهْ فِي الْمَنْصُوصِ، بِأَنْ أُزِيلَ مِنْهَا رَأْسُهَا، أَوْ لَمْ يَكُنْ لَهَا رَأْسٌ، لَا أَنْ فَصَلَ رَأْسُهَا عَنْ بَدْنِهَا بِمَا يُشَابَهُ الطَّوْقَ مِمَّا يَزِيدُهَا حُسْنًا فَهَذَا لَا تَرُؤُلُ بِهِ الْحُرْمَةُ.

قَالَ فِي الْإِقْنَاعِ^(٣) وَغَيْرِهِ^(٤): وَتُبَاحُ صُورَةِ غَيْرِ حَيَوَانٍ كَشَجَرٍ وَكُلِّ مَا لَا رُوحَ فِيهِ، وَقَالَ فِي الْغَايَةِ^(٥): وَجَازَ تَصْوِيرُ غَيْرِ حَيَوَانٍ كَشَجَرٍ. انْتَهَى

وَفِي الْفُرُوعِ^(٦): وَإِنْ أُزِيلَ مِنَ الصُّورَةِ مَا لَا تَبْقَى مَعَهُ حَيَاةٌ لَمْ تُكْرَهْ. وَمِثْلُهُ صُورَةُ شَجَرٍ وَنَحْوِهِ وَتِمَثَالٌ، وَكَذَا تَصْوِيرُهُ فَأُطْلِقَ بَعْضُهُمْ تَحْرِيمَ التَّصْوِيرِ خِلَافًا لِلثَّلَاثَةِ.

(١) تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب اللباس، باب الصورة، رقم (١٧٤٩).

(٣) الإقناع: (٩٢/١).

(٤) الشرح الكبير: (١١٤/٨).

(٥) مطالب أولى النهي: (٣٥٤/١).

(٦) الفروع: (٧٥/٢).

١٥٠- وَلِلرَّجُلِ اكْرَهُ لُبْسُ أَنْثَى وَعَكْسُهُ وَمَا حَظَرُهُ لِلْعَنِ فِيهِ بِمُبْعَدٍ
(وَلِلرَّجُلِ)، وَهُوَ الذَّكَرُ الْبَالِغُ.

(اكْرَهُ) كَرَاهَةٌ تَحْرِيمٌ عَلَى الْأَصَحِّ كَمَا جَزَمَ بِهِ فِي الْإِقْنَاعِ^(١)،
وَالْمُنْتَهَى^(٢) وَغَيْرِهِمَا^(٣).

(لُبْسُ أَنْثَى وَعَكْسُهُ) بِأَنْ تَلْبَسَ أَنْثَى لُبْسَ رَجُلٍ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ تَشَبُّهُ
الرَّجُلِ بِالْأُنْثَى وَعَكْسُهُ فِي اللَّبَاسِ وَغَيْرِهِ فَقَدَّمَ النَّاطِمُ الْكَرَاهَةَ.
ثُمَّ قَالَ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- (وَمَا حَظَرُهُ) أَي مَنَعُهُ وَحُرْمَتُهُ
(لِ) أَجْلِ ال (لَعْنِ) الْوَارِدِ عَنْ حَضْرَةِ سَيِّدِ الْأَوَّلِينَ، وَالْآخِرِينَ -عَلَيْهِ
الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ-.

(فِيهِ) أَي تَشَبُّهُ الرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ وَتَشَبُّهُ النِّسَاءِ بِالرِّجَالِ

(بِمُبْعَدٍ)، بَلْ هُوَ قَرِيبٌ، فَإِنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «لَعَنَ الْمُتَشَبِّهِينَ مِنَ الرِّجَالِ
بِالنِّسَاءِ، وَالْمُتَشَبِّهَاتِ مِنَ النِّسَاءِ بِالرِّجَالِ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(٤) مِنْ حَدِيثِ
ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «وَلَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الرَّجُلَ يَلْبَسُ لُبْسَ الْمَرْأَةِ، وَالْمَرْأَةَ
تَلْبَسُ لُبْسَ الرَّجُلِ» رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ^(٥) وَأَبُو دَاوُدَ^(٦).

(١) الإقناع: (٩٣/١).

(٢) المنتهى: (١٧٥/١).

(٣) الفروع: (٨٥/٢).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب اللباس، باب المتشبهون بالنساء، والمتشبهات
بالرجال، رقم (٥٨٨٥).

(٥) أخرجه أحمد في مسنده (٨٢٩٢-٣٢٥/٢).

(٦) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب اللباس، باب لباس النساء، رقم (٤١٠٠).

وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ ^(١) «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُحْتَشِينَ مِنَ الرِّجَالِ، وَالْمُتَرَجِّلَاتِ مِنَ النِّسَاءِ» قَالَ الْحَافِظُ الْمُنْذِرِيُّ ^(٢): الْمُحْنَثُ بِفَتْحِ النُّونِ وَكَسْرِهَا مَنْ فِيهِ انْخَنَاثٌ، وَهُوَ التَّكْسُّرُ وَالتَّشْنِي كَمَا يَفْعَلُهُ النِّسَاءُ لَا الَّذِي يَأْتِي الْفَاحِشَةَ الْكُبْرَى.

١٥١- وَأَحْسَنُ مَلْبُوسٍ بَيَاضٌ لِمَيِّتٍ وَحَيٍّ فَبَيِّضٌ مُطْلَقًا لَا تُسَوِّدُ (وَأَحْسَنُ) بِمَعْنَى أَفْضَلُ.

(مَلْبُوسٍ) مِنَ الثِّيَابِ وَغَيْرِهَا مَا لَوْنُهُ (بَيَاضٌ لِ) إِنْسَانٍ (مَيِّتٍ) بِأَنْ يُكْفَنَ فِي ثِيَابٍ بَيَضٍ.

(و) لِ (حَيٍّ) بِأَنْ يَلْبَسَ الثِّيَابَ الْبَيَضَ دُونَ غَيْرِهَا لِمَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ ^(٣) وَالتِّرْمِذِيُّ ^(٤)، وَقَالَ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَابْنُ حِبَّانَ فِي صَحِيحِهِ ^(٥) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ «الْبُسُوءُ مِنَ ثِيَابِكُمُ الْبَيَاضُ، فَإِنَّهَا مِنْ خَيْرِ ثِيَابِكُمْ، وَكَفَّمُوا فِيهَا مَوْتَاكُمْ». وَأَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ أَيْضًا ^(٦)، وَقَالَ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالنَّسَائِيُّ ^(٧) وَابْنُ مَاجَهَ ^(٨)، وَالْحَاكِمُ ^(٩)، وَقَالَ:

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب اللباس، باب إخراج المتشبهين بالنساء من البيوت، رقم (٥٨٨٦).

(٢) الترغيب والترهيب (٣/٧٥).

(٣) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب اللباس، باب في البياض، رقم (٤٠٦٣).

(٤) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الجنائز، باب ما يستحب من الأكفان، رقم (٩٩٤).

(٥) أخرجه ابن حبان في صحيحه (٥٤٢٣-١٢/٢٤٢).

(٦) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الأدب، باب لبس البياض، رقم (٢٨١٠).

(٧) أخرجه النسائي في سننه، كتاب الجنائز، باب أي الكفن خير، رقم (١٨٩٦).

(٨) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب اللباس، باب البياض من الثياب، رقم (٣٥٦٧).

(٩) أخرجه الحاكم في المستدرک (١٣٠٩-١/٥٠٦).

صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِهِمَا عَنْ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
«الْبُسُوَا الْبَيَاضُ، فَإِنَّهَا أَظْهَرُ وَأَطْيَبُ، وَكَفُّنَا فِيهَا مَوْتَاكُم».

(فَبَيْضُ) ثِيَابِكَ أَيِ اتَّخَذَهَا بَيْضًا.

(مُطْلَقًا) أَيِ فِي الْأَعْيَادِ وَغَيْرِهَا، قَالَ فِي الْفُرُوعِ ^(١): وَالْبَيَاضُ
أَفْضَلُ اتِّفَاقًا.

وَفِي الْإِقْنَاعِ ^(٢)، وَالْمُنْتَهَى ^(٣) فِي الْخُرُوجِ لِلْجُمُعَةِ، وَالْعِيدَيْنِ:
وَيَلْبَسُ أَحْسَنَ ثِيَابِهِ وَأَفْضَلُهَا الْبَيَاضُ. وَعِبَارَةُ الْمُنْتَهَى ^(٤): وَيَلْبَسُ أَحْسَنَ
ثِيَابِهِ، وَهُوَ الْبَيَاضُ.

قَالَ فِي الرَّعَايَةِ ^(٥) وَأَفْضَلُهَا الْبَيَاضُ.

(لَا) نَاهِيَةٌ (تُسَوِّدُ)هَا فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَجْزُومٌ بِلَا النَّاهِيَةِ.

وَمُرَادُهُ بِالنَّهْيِ خِلَافُ الْأَفْضَلِ وَإِلَّا فَلْيَلْبَسِ السَّوَادَ مُبَاحٌ، كَمَا فِي
الْإِقْنَاعِ ^(٦) وَغَيْرِهِ.

قَالَ فِي الْأَدَابِ ^(٧): يُبَاحُ لُبْسُ السَّوَادِ مِنْ عِمَامَةٍ نَصًّا وَثَوْبٍ
وَقَبَاءٍ.

(١) الفروع (٧٨/٢).

(٢) الإقناع (١٩٧/١).

(٣) المنتهى (٣٦١/١).

(٤) المنتهى (٣٦١/١).

(٥) شرح منتهى الإرادات (٣٢٠/١).

(٦) الإقناع (١٩٧/١).

(٧) الآداب الشرعية: (٥١٤/٣).

وَالْمُعْتَمَدُ فِي الْمَذْهَبِ عَدَمُ الْكَرَاهَةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

١٥٢- وَلَا بَأْسَ بِالْمَضْبُوغِ مِنْ قَبْلِ غَسْلِهِ مَعَ الْجَهْلِ فِي أَصْبَاغِ أَهْلِ التَّهَوُّدِ (وَلَا بَأْسَ) أَيُّ لَا حَرَجَ وَلَا حُرْمَةَ (بِ) لُبْسِ الثَّوبِ (الْمَضْبُوغِ) وَاسْتِعْمَالِهِ حَالَ كَوْنِ اللَّبْسِ وَالِاسْتِعْمَالِ (مِنْ قَبْلِ غَسْلِهِ) أَيُّ غَسَلَ الثَّوبَ الْمَضْبُوغَ وَنَحْوَهُ مِنَ الصَّبْغِ الَّذِي عُلِقَ عَلَيْهِ حَيْثُ كَانَ ذَلِكَ (مَعَ الْجَهْلِ فِي) حَالِ (أَصْبَاغِ أَهْلِ التَّهَوُّدِ) وَنَحْوِهِمْ مِنَ الطَّهَارَةِ وَالنَّجَاسَةِ، فَلَا يَجِبُ غَسْلُ الثَّوبِ الْمَضْبُوغِ بِلَا فَرْقٍ بَيْنَ كَوْنِ الصَّابِغِ مُسْلِمًا أَوْ نَصْرَانِيًّا، أَوْ يَهُودِيًّا، أَوْ مُشْرِكًا وَنَحْوَهُمْ مِنْ بَقِيَّةِ الْكُفَّارِ لِعَدَمِ الْعِلْمِ بِالنَّجَاسَةِ، بَلْ يُبَاحُ اللَّبْسُ لِأَنَّ الْأَصْلَ الطَّهَارَةُ وَمَا عَدَاهَا مَشْكُوكٌ فِيهِ فَلَا يُكْرَهُ اسْتِعْمَالُ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ فِي الْمُعْتَمَدِ.

١٥٣- وَقِيلَ اكْرَهْنَهُ مِثْلَ مُسْتَعْمَلِ الْإِنَاءِ وَإِنْ تَعَلَّمَ التَّنْجِيسَ فَاغْسِلْهُ تَهْتِدِ (وَقِيلَ اكْرَهْنَهُ) أَيُّ اكْرَهُ مَا صَبَّغَهُ الْكُفَّارُ.

(مِثْلَ) مَا يُكْرَهُ (مُسْتَعْمَلُ) أَيُّ اسْتِعْمَالُ (الْإِنَاءِ) أَيُّ أَوَانِي الْكُفَّارِ عَلَى الْقَوْلِ بِكَرَاهَتِهَا.

وَالْمَذْهَبُ عَدَمُ الْكَرَاهَةِ. قَالَ فِي الْإِفْنَاعِ^(١): وَثِبَابُ الْكُفَّارِ كُلِّهِمْ وَأَوَانِيهِمْ طَاهِرَةٌ إِنْ جُهِلَ حَالُهَا حَتَّى مَا وَلِيَ عَوْرَاتِهِمْ، كَمَا لَوْ عَلِمَتْ طَهَارَتُهَا، وَكَذَا مَا صَبَّغَهُ، أَوْ نَسَجُوهُ.

وَعِبَارَةُ الْمُنْتَهَى^(٢): وَمَا لَمْ تَعْلَمْ نَجَاسَتَهُ مِنْ آيَةِ كُفَّارٍ، وَلَوْ لَمْ تَحِلَّ ذَبِيحَتُهُمْ كَالْمَجُوسِ وَمَا لَمْ تَعْلَمْ نَجَاسَتَهُ مِنْ ثِيَابِهِمْ، وَلَوْ وَلِيَتْ

(١) الإفناع (١/١٣).

(٢) المنتهى (١/٣٢).

عَوْرَاتِهِمْ، وَكَذَا مَنْ لَابَسَ النَّجَاسَةَ كَثِيرًا طَاهِرٌ مُبَاحٌ فَصَرَحَ بِالطَّهَارَةِ،
وَالِإِبَاحَةِ كَالِإِقْنَاعِ^(١) وَغَيْرِهِ.

وَعِبَارَةُ الْفُرُوعِ^(٢): وَثِيَابُ الْكُفَّارِ وَأَنِيتُهُمْ مُبَاحَةٌ إِنْ جُهِلَ حَالُهَا
وَفَاقًا لِأَبِي حَنِيفَةَ. وَعَنْهُ الْكَرَاهَةُ وَفَاقًا لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ. وَعَنْهُ الْمَنْعُ
وَعَنْهُ فِيمَا وَلِيَ عَوْرَاتِهِمْ وَعَنْهُ الْمَنْعُ مِمَّنْ تَحْرُمُ ذُبِيحَتُهُ، وَكَذَا حُكْمُ مَا
صَبَّغُوهُ وَآيَةُ مَنْ لَابَسَ النَّجَاسَةَ كَثِيرًا وَثِيَابُهُ. وَقِيلَ لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْ صَبْغِ الْيَهُودِ بِالْبَوْلِ؟ فَقَالَ: الْمُسْلِمُ، وَالْكَافِرُ فِي هَذَا سَوَاءٌ،
وَلَا تَسْأَلُ عَنْ هَذَا وَلَا تَبْحَثُ عَنْهُ، فَإِنْ عَلِمْتَ فَلَا تُصَلِّ فِيهِ حَتَّى
تَغْسِلَهُ.

وَالِىَ هَذَا أَشَارَ النَّازِمُ رَحِمَهُ اللَّهُ بِقَوْلِهِ (وَأِنْ تَعْلَمَ التَّنْحِيسَ) فِي الثُّوبِ
وَنَحْوِهِ.

(فَاغْسِلْهُ) الْغَسْلُ الشَّرْعِيُّ الَّذِي يُذْهِبُ النَّجَاسَةَ بِالْعَدَدِ الْمُعْتَبَرِ إِنْ
قُلْنَا بِهِ، أَوْ بِمَا يُذْهِبُ عَيْنَ النَّجَاسَةِ وَطَعْمَهَا، وَكَذَا رِيحُهَا، وَلَوْ نَهَا مَا
لَمْ تَعْجِزْ عَنْ إِزَالَتِهِمَا.

(تَهْتَدِ) مَجْزُومٌ فِي جَوَابِ الطَّلَبِ.

وَيَطْهَرُ بِالْغَسْلِ، وَإِنْ بَقِيَ اللَّوْنُ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ
وَالسَّلَامُ- «وَلَا يَضُرُّكَ أَثَرُهُ»^(٣).

(١) الإقناع (١/١٣).

(٢) الفروع: (١/١٠٨).

(٣) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الطهارة، باب المرأة تغسل ثوبها الذي تلبسه، رقم
(٣٦٥).

١٥٤- وَأَحْمَرُ قَانٍ وَالْمُعْصَفَرُ فَاتَّكَرَهُنَّ لِلْبُسِّ رِجَالٍ حَسَبُ فِي نَصِّ أَحْمَدَ (وَأَحْمَرُ قَانٍ) فَاتَّكَرَهُنَّ لُبْسُهُ لِلرِّجَالِ.

نَصَّ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى كَرَاهَةِ لُبْسِ الْأَحْمَرِ الْمُضْمَتِ ^(١).
قَالَ فِي الْمَغْنِيِّ ^(٢): قَالَ أَصْحَابُنَا: يُكْرَهُ، وَهُوَ مَذْهَبُ
ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا رَوَى أَنَّهُ اشْتَرَى ثَوْبًا فَرَأَى فِيهِ خَيْطًا أَحْمَرَ فَرَدَّهُ.
وَقَوْلُ النَّازِمِ: (قَانٍ)، أَيُّ: شَدِيدُ الْحُمْرَةِ، يُقَالُ: قَنَّا كَمَنَعَ قُنُوءًا
اشْتَدَّتْ حُمْرَتُهُ كَمَا فِي الْقَامُوسِ.

قَالَ فِي الْأَدَابِ ^(٣): وَيُكْرَهُ لِلرِّجَالِ لُبْسُ أَحْمَرَ مُضْمَتٍ، نَصَّ
عَلَيْهِ. وَقَالَ مُوَفَّقُ الدِّينِ ^(٤): لَا يُكْرَهُ. وَعَنْهُ يُكْرَهُ شَدِيدُ الْحُمْرَةِ دُونَ
خَفِيفِهَا، وَالْمُعْتَمَدُ مِنَ الْمَذْهَبِ كَرَاهَةُ ذَلِكَ، وَلَوْ بَطَانَةً.

وَقَوْلُهُمْ: الْأَحْمَرُ الْمُضْمَتُ أَيُّ الَّذِي لَا يُخَالِطُهُ لَوْنٌ غَيْرُ
الْإِحْمَرَارِ. قَالَ فِي الْقَامُوسِ ^(٥): وَثَوْبٌ مُضْمَتٌ لَا يُخَالِطُ لَوْنَهُ لَوْنٌ.

فَإِنْ قُلْتُ: أَلَيْسَ مُوَفَّقُ الدِّينِ، وَهُوَ الْإِمَامُ فِي النَّقْلِ وَالتَّمْكِينِ
قَالَ: ثُمَّ دَعَا عَنْكَ مَا قَالَهُ زَيْدٌ وَعَمْرُو، وَاسْمَعْ لِمَا جَاءَ مِنْ سَيِّدِ الْبَشَرِ.
فَفِي الصَّحِيحَيْنِ ^(٦) مِنْ حَدِيثِ أَبِي جُحَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ «خَرَجَ

(١) الفروع: (٧٧/٢).

(٢) المغني: (٤١٩/١).

(٣) الآداب الشرعية: (٥١٥/٣).

(٤) الآداب الشرعية: (٥١٥/٣).

(٥) القاموس: (ص ١٥٥).

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة، باب الصلاة في الثوب الأحمر، رقم (٣٧٦). ومسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب سترة المصلي، رقم (٥٠٣).

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حُلَّةٍ حَمْرَاءَ، ثُمَّ رُكِزَتْ لَهُ عَنَزَةٌ فَتَقَدَّمَ وَصَلَّى الظُّهْرَ. وَفِيهِمَا ^(١) عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ «مَا رَأَيْتُ مِنْ ذِي لَمَّةٍ وَحُلَّةٍ حَمْرَاءَ أَحْسَنَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» وَالتِّرْمِذِيُّ ^(٢) وَحَسَنَهُ عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَعَلَيْهِ حُلَّةٌ حَمْرَاءُ» وَأَبُو دَاوُدَ ^(٣) عَنْ هَلَالِ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَلَى بَغْلَةٍ وَعَلَيْهِ بُرْدٌ أَحْمَرٌ» أَوْلَى بِالِاتِّبَاعِ، وَالِاقْتِدَاءِ بِهِ فِيهِ النَّجَاةُ وَالِانْتِفَاعُ؟!

قُلْتُ: مَا قُلْتَهُ غَيْرُ بَعِيدِ الصَّوَابِ، وَلَكِنْ قَدْ قَالَ الْإِمَامُ الْمُحَقِّقُ فِي الْهَدْيِ النَّبَوِيِّ ^(٤): عَلِطَ مَنْ ظَنَّ أَنَّ الْحُلَّةَ كَانَتْ حَمْرَاءَ بَحْتًا لَا يُخَالِطُهَا غَيْرُهَا، وَإِنَّمَا الْحُلَّةُ الْحَمْرَاءُ بُرْدَانِ يَمَانِيَانِ مَنْسُوجَانِ بِخُطُوطٍ حُمْرٍ مَعَ الْأَسْوَدِ كَسَائِرِ الْبُرُودِ الْيَمِينِيَّةِ، وَهِيَ مَعْرُوفَةٌ بِهَذَا الْأِسْمِ بِاعْتِبَارِ مَا فِيهَا مِنَ الْخُطُوطِ وَإِلَّا فَالْأَحْمَرُ الْبَحْتُ نُهْيَ عَنْهُ أَشَدُّ النَّهْيِ انْتَهَى. فَهَذَا يُبَيِّنُ لَكَ بِأَنَّ الْأُمْرَادَ بِالْحُلَّةِ الْحَمْرَاءِ مَا كَانَ فِيهَا خُطُوطٌ حُمْرٌ وَنَحْنُ اعْتَبَرْنَا كَوْنَهُ أَحْمَرَ مُصَمَّتًا حَتَّى يَكُونَ مَكْرُوهًا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَلَا كَرَاهَةَ حِينَئِذٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المناقب، باب صفة النبي ﷺ، رقم (٣٥٥١). ومسلم في صحيحه، كتاب الفضائل، باب في صفة النبي ﷺ وأنه كان أحسن الناس وجهًا، رقم (٢٣٣٧).

(٢) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الأدب، باب الرخصة في لبس الحمرة للرجال، رقم (٢٨١١).

(٣) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب اللباس، باب في الرخصة في ذلك، رقم (٤٠٧٣).

(٤) زاد المعاد: (١/١٣٢).

(و) الثوبُ (المُعَصْفَرُ)، وَهُوَ الْمَصْبُوعُ بِالْعَصْفَرِ، وَهُوَ كَمَا فِي الْقَامُوسِ^(١) نَبْتُ يَهْرِي اللَّحْمَ الْعَلِيظَ وَبَذْرُهُ الْقُرْطُمُ، قَالَ^(٢): وَعَصْفَرُ ثَوْبُهُ صَبَغُهُ بِهِ فَتَعَصْفَرُ، انْتَهَى

(فَاكْرَهْنِ) فِعْلٌ أَمْرٌ مُؤَكَّدٌ بِالنُّونِ الْخَفِيفَةِ (لِلْبُسِ رِجَالٍ حَسْبُ) أَيِ فَقَطْ دُونَ النِّسَاءِ فَلَا يُكْرَهُ لَهُنَّ لُبْسُ الْمُعَصْفَرِ.

(فِي نَصِّ) الْإِمَامِ (أَحْمَدَ) بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ حَنْبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَيُكْرَهُ لِلرِّجَالِ لُبْسُ الْمُعَصْفَرِ فِي الْأَصَحِّ^(٣)، قَالَ فِي الْإِقْنَاعِ^(٤): إِلَّا فِي إِحْرَامٍ فَلَا يُكْرَهُ انْتَهَى.

وَدَلِيلُ الْكَرَاهَةِ مَا رَوَى الْإِمَامُ عَلِيُّ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِ قَالَ «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ لِبَاسِ الْمُعَصْفَرِ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٥).

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ «رَأَى النَّبِيُّ ﷺ عَلِيَّ ثَوْبَيْنِ مُعَصْفَرَيْنِ فَقَالَ: إِنَّ هَذِهِ مِنْ ثِيَابِ الْكُفَّارِ فَلَا تَلْبَسْهَا» رَوَاهُ مُسْلِمٌ أَيْضًا^(٦).

(١) القاموس: (ص ٤٤١).

(٢) القاموس: (ص ٤٤١).

(٣) الشرح الكبير: (٣/ ٣٢٧).

(٤) الإقناع: (١/ ٣٦٧).

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب اللباس والزينة، باب النهي عن لبس الرجل الثوب المعصفر، رقم (٢٠٧٨).

(٦) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب اللباس والزينة، باب النهي عن لبس الرجل الثوب المعصفر، رقم (٢٠٧٧).

قَالَ فِي الْفُرُوعِ^(١) : وَكَرِهَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ الْمُعْصِفَرُ لِلرِّجَالِ كَرَاهَةً شَدِيدَةً. قَالَهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ سَعِيدٍ^(٢) ، وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ^(٣) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما «رَأَى النَّبِيُّ ﷺ عَلَيَّ ثَوْبَيْنِ مُعْصَفَرَيْنِ فَقَالَ أُمُّكَ أَمَرَتْكَ بِهَذَا؟ قُلْتُ: أَعْسَلُهُمَا قَالَ: بَلْ أَحْرَفُهُمَا».

وَعِنْدَ الْإِمَامِ الْمُؤَوَّقِ^(٤) : لَا يُكْرَهُ الْمُعْصِفَرُ وَفَاقًا لِثَلَاثَةٍ. وَاسْتَظْهَرَهُ فِي الْفُرُوعِ^(٥) ، ثُمَّ قَالَ: وَالْمَذْهَبُ يُكْرَهُ.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ مِنْ أَيْمَةِ الشَّافِعِيَّةِ^(٦) : اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الثِّيَابِ الْمُعْصِفَرَةِ، وَهِيَ الْمَصْبُوعَةُ بِعُصْفَرٍ، فَأَبَاحَهَا جَمِيعُ الْعُلَمَاءِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ وَلَكِنَّهُ قَالَ: غَيْرُهَا أَفْضَلُ مِنْهَا. وَجَاءَتْ رِوَايَةٌ عَنْهُ أَنَّهُ أَجَازَ لِبَاسَهَا فِي الْبُيُوتِ وَأَفْنِيَةِ الدُّورِ وَكَرِهَهُ فِي الْمَحَافِلِ، وَالْأَسْوَاقِ، وَقَالَ جَمَاعَةٌ: هُوَ مَكْرُوهٌ كَرَاهَةً تَنْزِيهِ، وَحَمَلُوا النَّهْيَ عَلَى هَذَا وَلَمَّا ذَكَرَ الْبَيْهَقِيُّ حَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ. قَالَ: فَلَوْ بَلَغَ الشَّافِعِيُّ لَقَالَ بِهِ اتِّبَاعًا لِلْسُّنَّةِ كَعَادَتِهِ انْتَهَى.

(١) الفروع: (٧٧/٢).

(٢) الفروع: (٧٧/٢).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب اللباس والزينة، باب النهي عن لبس الرجل الثوب المعصفر، رقم (٢٠٧٧).

(٤) الآداب الشرعية: (٥١٥/٣).

(٥) الفروع: (٧٧/٢).

(٦) شرح صحيح مسلم للنووي: (٥٤/١٤).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي شَرْحِ الْبُخَارِيِّ^(١): وَقَدْ كَرِهَ الْمُعْصِفَرُ جَمَاعَةً مِنَ السَّلَفِ وَرَخَّصَ فِيهِ جَمَاعَةً. وَمِمَّنْ قَالَ بِكَرَاهَتِهِ مِنْ أَصْحَابِنَا الْحَلِيمِيِّ^(٢). وَاتَّبَاعُ السُّنَّةِ هُوَ الْأَوَّلَى، وَقَالَ: قَالَ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ^(٣): أَتَقَنَ الْبَيْهَقِيُّ الْمَسْأَلَةَ انْتَهَى. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

١٥٥- وَلَا تَكْرَهْنِ فِي نَصِّهِ مَا صَبَغْتَهُ مِنْ الزَّعْفَرَانِ الْبَحْتِ لَوْنُ الْمَوَرَّدِ (وَلَا) نَاهِيَةً.

(تَكْرَهْنِ فِي نَصِّهِ) أَيِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(مَا) أَيِ الثَّوْبِ الَّذِي (صَبَغْتَهُ) أَنْتَ أَوْ غَيْرُكَ، فَالْمُرَادُ عَدَمُ كَرَاهَةِ الثَّوْبِ الْمَصْبُوغِ.

(مِنْ) أَيِ (الزَّعْفَرَانِ) هُوَ نَبْتُ مَعْرُوفٍ.

(الْبَحْتِ) أَيِ الْمَحْضِ الَّذِي لَيْسَ مَعَهُ غَيْرُهُ.

(لَوْنُ الْمَوَرَّدِ) وَمِنْ أَسْمَاءِ الزَّعْفَرَانِ الْوَرْدُ، وَالْوَرْدُ مِنَ الْخَيْلِ مَا بَيْنَ الْكُمَيْتِ، وَالْأَشْقَرِ. فَالْلَوْنُ الْمَوَرَّدُ مَا كَانَ بَيْنَ الْحُمْرَةِ وَالصُّفْرِ هَذَا مُرَادُ النَّاطِمِ هُنَا، وَقَدْ جَزَمَ بِعَدَمِ كَرَاهَةِ لُبْسِ الْمُزْعَفَرِ لِلرِّجَالِ عَلَى نَصِّ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَذَلِكَ لِمَا رَوَى الْإِمَامُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّهُ كَانَ يَصْبُغُ ثِيَابَهُ وَيَذْهَبُ بِالزَّعْفَرَانِ، فَقِيلَ لَهُ لِمَ تَصْبُغُ ثِيَابَكَ وَتَذْهَبُ بِالزَّعْفَرَانِ؟ فَقَالَ: لِأَنِّي رَأَيْتُهُ أَحَبَّ الْأَصْبَاغِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَكَانَ

(١) فتح الباري لابن حجر: (٣٠٤/١٠).

(٢) فتح الباري لابن حجر: (٣٠٤/١٠).

(٣) شرح صحيح مسلم للنووي: (٥٤/١٤).

يَذْهَبُ بِهِ وَيَصْبُغُ بِهِ ثِيَابَهُ» وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(١) وَالنَّسَائِيُّ ^(٢) ، وَفِي لَفْظِهِمَا : «وَلَقَدْ كَانَ يَصْبُغُ ثِيَابَهُ بِهِ كُلَّهَا حَتَّى عِمَامَتَهُ» .

وَفِي الْأَدَابِ الْكُبْرَى ^(٣) : يُبَاحُ الْمِسْكُ ، وَالْمُورَدُّ وَيُكْرَهُ لَهُ الْمُعْصِفَرُ . زَادَ فِي الرَّعَايَةِ ^(٤) : فِي الْأَصَحِّ ، وَكَذَا الْمُزْعَفَرُ عَلَى الْأَظْهَرِ . وَفِيهِ وَجْهٌ يُكْرَهُ فِي الصَّلَاةِ فَقَطْ ، وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا فِي التَّلْخِصِ ، وَالنَّصُّ أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ . وَقَطَعَ فِي الشَّرْحِ يَعْنِي شَرْحَ الْمُفْنَعِ لِلْإِمَامِ شَمْسِ الدِّينِ بْنِ أَبِي عُمَرَ ^(٥) رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى بِالْكَرَاهَةِ .

وَقَالَ فِي الْفُرُوعِ ^(٦) : وَيُكْرَهُ لِلرَّجُلِ لُبْسُ الْمُزْعَفَرِ ، وَالْمُعْصِفَرِ ، وَالْأَحْمَرِ الْمُصْمَتِ ، وَقِيلَ لَا ، وَنَقَلَهُ الْأَكْثَرُ فِي الْمُزْعَفَرِ ، وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ عُمَرَ وَغَيْرِهِ وَفَاقًا لِلْإِمَامِ مَالِكٍ . وَذَكَرَ الْأَجَرِيُّ وَالْقَاضِي وَغَيْرُهُمَا ^(٧) تَحْرِيمَ التَّزْعَفَرِ لَهُ ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ .

وَاعْلَمْ أَنَّ الَّذِي اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ الْمَذْهَبُ الْآنَ كَرَاهِيَةُ لُبْسِ الْمُزْعَفَرِ ، جَزَمَ بِهِ فِي الْإِقْنَاعِ ^(٨) ، وَالْمُنْتَهَى ^(٩) ، وَالْعَايَةِ ^(١٠) ، وَغَيْرِهَا ^(١١) .

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب اللباس، باب في المصبوغ بالصفرة، رقم (٤٠٦٦).

(٢) أخرجه النسائي في سننه، كتاب الزينة، باب الخضاب بالصفرة، رقم (٥٠٨٥).

(٣) الآداب الشرعية: (٥١٦/٣).

(٤) الآداب الشرعية: (٥١٦/٣).

(٥) الشرح الكبير: (٤٧٣/١).

(٦) الفروع: (٧٧/٢).

(٧) الفروع: (٧٧/٢).

(٨) الإقناع: (٣٦٧/١).

(٩) المنتهى: (٤٠٥/١).

(١٠) مطالب أولى النهى: (٣٤٦/١).

(١١) الإنصاف: (٥٠٨/٢).

١٥٦- وَلَيْسَ بِلُبْسِ الصُّوفِ بَأْسٌ وَلَا الْقَبَا وَلَا لِلنِّسَا وَالْبُرْنَسِ أَفْهَمُهُ وَاقْتَدِ

(وَلَيْسَ بِلُبْسِ) الْإِنْسَانِ لِ (لِصُّوفٍ) بِجَمِيعِ أَنْوَاعِهِ - قُلْتُ: وَيُسْتَشَى مِنْ عُمُومِهِ مَا كَانَ أَحْمَرَ مُضْمَتًا وَمُزْغَفَرًا وَمُعْصَفَرًا فَيُكْرَهُ لِذَلِكَ لَا لِكَوْنِهِ صُوفًا -.

(بَأْسٌ) اسْمٌ لَيْسَ «وَحَبْرُهُ مُتَعَلِّقُ الْجَارِّ، وَالْمَجْرُورِ، أَيْ لَيْسَ بَأْسٌ كَائِنًا بِلُبْسِ الصُّوفِ يَعْنِي لَا حَرَجَ وَلَا حُرْمَةَ وَلَا كَرَاهَةَ، فَيَبَاحُ لُبْسُ ثِيَابِ الصُّوفِ، وَكَذَا الْوَبْرُ وَالشَّعْرُ حَيْثُ كَانَ مِنْ حَيَوَانٍ طَاهِرٍ. فَقَدْ أَخْرَجَ مُسْلِمٌ^(١) وَالتِّرْمِذِيُّ^(٢) وَأَبُو دَاوُدَ^(٣) عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعَلَيْهِ مِرْطٌ مَرْحَلٌ مِنْ شَعْرِ أَسْوَدَ، الْمِرْطُ بِكَسْرِ الْمِيمِ وَسُكُونِ الرَّاءِ كِسَاءٌ يُؤْتَزَرُ بِهِ.

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ^(٤): وَقَدْ تَكُونُ مِنْ صُوفٍ وَمِنْ خَزٍّ.

وَقَوْلُهُمَا: (مَرْحَلٌ) هُوَ بِفَتْحِ الْحَاءِ الْمُهِمْلَةِ مُشَدَّدَةً أَيْ فِيهِ صُورٌ رَحَالِ الْجَمَالِ، وَقَالَ فِي الْمَطَالِعِ^(٥): قَوْلُهُ: (مِرْطٌ مَرْجَلٌ)، كَذَا

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب اللباس والزينة، باب التواضع في اللباس والاختصار على الغليظ منه واليسير في اللباس والفراش وغيرهما، رقم (٢٠٨١).

(٢) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الأدب، باب الثوب الأسود، رقم (٢٨١٣).

(٣) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب اللباس، باب في لبس الصوف والشعر، رقم (٤٠٣٤).

(٤) غريب الحديث: (١/٢٢٧).

(٥) مشارق الأنوار: (١/٢٨٤).

لِلْهَرَوِيِّ بِالْجِيمِ وَلِغَيْرِهِ بِالْحَاءِ الْمُهِمَلَةِ أَيْ مُوشًى بِصُورِ الرِّجَالِ،
وَالْمَرَاكِجِ، وَقَدْ جَاءَ ثَوْبٌ مُرَاجِلٌ وَمُمَرَّجَلٌ.

(وَلَا) يَلْبَسُ (الْقَبَاءُ)، وَهُوَ بِالْمَدِّ وَقَصْرُهُ النَّظْمُ ضَرُورَةٌ. قَالَ فِي
الْمَطْلَعِ^(١): الْقَبَاءُ مَمْدُودٌ. قَالَ بَعْضُهُمْ هُوَ فَارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ، وَقَالَ
صَاحِبُ الْمَطَالِعِ^(٢): هُوَ مِنْ قَبَوْتُ إِذَا صَمَمْتُ، وَهُوَ ثَوْبٌ ضَيِّقٌ مِنْ
ثِيَابِ الْعَجَمِ. وَفِي الْقَامُوسِ^(٣): الْقَبْوَةُ انْضِمَامُ مَا بَيْنَ الشَّفَتَيْنِ، وَمِنْهُ
الْقَبَاءُ مِنَ الثِّيَابِ جَمْعُهُ أَقْبِيَّةٌ.

أَيُّ لَيْسَ يَلْبَسُهُ بَأْسٌ وَلَا حَرَجٌ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَبَسَهُ. فَفِي
الصَّحِيحَيْنِ^(٤) عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ «أَهْدِيَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرْجُجَ
حَرِيرٍ فَلَبَسَهُ، ثُمَّ صَلَّى فِيهِ، ثُمَّ انْصَرَفَ فَنَزَعَهُ نَزْعًا شَدِيدًا كَالْكَارِهِ لَهُ،
ثُمَّ قَالَ: لَا يَنْبَغِي هَذَا لِلْمُتَّقِينَ».

قَالَ الْحَافِظُ الْمُنْذِرِيُّ^(٥): الْفَرْجُجُ بِفَتْحِ الْفَاءِ وَتَشْدِيدِ الرَّاءِ وَضَمُّهَا
وَبِالْجِيمِ هُوَ الْقَبَاءُ الَّذِي شُقَّ مِنْ خَلْفِهِ.

(١) المطلع: (ص ٢٠٨).

(٢) مشارق الأنوار: (٢/ ١٧٠).

(٣) القاموس: (ص ١٣٢٣).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة، باب من صلى في فروج حرير ثم نزع،
رقم (٣٧٥). ومسلم في صحيحه، كتاب اللباس والزينة، باب تحريم استعمال إناء
الذهب والفضة، رقم (٢٠٧٥).

(٥) الترغيب والترهيب للمنذري (٣/ ٧١).

وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ ^(١) عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «لَبَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا قَبَاءَ دِيبَاجٍ أَهْدَى لَهُ، ثُمَّ أَوْشَكَ أَنْ نَزَعَهُ، فَأَرْسَلَ بِهِ إِلَى عُمَرَ، فَقِيلَ: قَدْ أَوْشَكَ مَا نَزَعْتَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: نَهَانِي عَنْهُ جَبْرِيلُ، فَجَاءَهُ عُمَرُ يَبْكِي فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَكْرِهْتَ أَمْرًا وَأَعْطَيْتَنِيهِ فَمَا لِي؟ فَقَالَ: إِنِّي لَمْ أُعْطِكَهُ لِتَلْبَسَهُ إِنَّمَا أُعْطَيْتُكَهُ لِتَبِيعَهُ، فَبَاعَهُ عُمَرُ بِالْفِي دَرَاهِمٍ».

وَفِي سُنَنِ النَّسَائِيِّ ^(٢) عَنِ الْمِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ «قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَقْبِيَّةً وَلَمْ يُعْطِ مَخْرَمَةَ شَيْئًا، فَقَالَ مَخْرَمَةُ: يَا بَنِي أَنْطَلِقْ بِنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَانْطَلَقْتُ مَعَهُ فَقَالَ: ادْخُلْ فَادْعُهُ لِي، فَدَعَوْتُهُ فَخَرَجَ إِلَيْهِ. وَعَلَيْهِ قَبَاءٌ فَقَالَ: حَبَّأْتُ هَذَا لَكَ. قَالَ: فَتَنَظَّرَ إِلَيْهِ، فَقَالَ: رَضِيَ مَخْرَمَةُ».

وَأِنَّمَا نَزَعَ الْقَبَاءَ فِي الْحَدِيثَيْنِ الْمَاضِيَيْنِ لِكَوْنِهِ حَرِيرًا، وَكَانَ لُبْسُهُ ﷺ لَهُ قَبْلَ تَحْرِيمِ الْحَرِيرِ، فَلَمَّا حُرِّمَ نَزَعَهُ؛ وَلِذَا قَالَ فِي حَدِيثِ مُسْلِمٍ ^(٣) «نَهَانِي عَنْهُ جَبْرِيلُ».

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب اللباس والزينة، باب تحريم استعمال إناء الذهب والفضة، رقم (٢٠٧٠).

(٢) أخرجه النسائي في سننه، كتاب الزينة، باب لبس الأقبية، رقم (٥٣٢٤).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب اللباس والزينة، باب تحريم استعمال إناء الذهب والفضة، رقم (٢٠٧٠).

(وَلَا) بَأْسَ بِلُبْسِ الصُّوفِ، وَالْقَبَاءِ (لِلنِّسَاءِ) حَيْثُ لَا تَشْبِيهِ.
وَتَقَدَّمَ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ عِنْدَ مُسْلِمٍ ^(١) وَأَبِي دَاوُدَ ^(٢) وَغَيْرِهِمَا ^(٣)
«أَنَّهُ ﷺ كَانَ يُصَلِّي فِي مُرُوطِ نِسَائِهِ وَكَانَتْ أَكْسِيَّةً مِنْ صُوفٍ».

وَفِي الْأَدَابِ الْكُبْرَى ^(٤) قَالَ الْأَثَرُمُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: الدَّرَاعَةُ
يَكُونُ لَهَا فَرْجٌ؟ فَقَالَ كَانَ لِخَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ: دُرَاعَةٌ لَهَا فَرْجٌ مِنْ بَيْنِ
يَدَيْهَا قَدْرُ ذِرَاعٍ. قِيلَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: فَيَكُونُ لَهَا فَرْجٌ مِنْ خَلْفِهَا؟ فَقَالَ:
مَا أَدْرِي أَمَّا مِنْ بَيْنِ يَدَيْهَا فَقَدْ سَمِعْتُ، وَأَمَّا مِنْ خَلْفِهَا فَلَمْ أَسْمَعْ
قَالَ: أَلَا إِنَّ فِي ذَلِكَ سَعَةً لَهُ عِنْدَ الرُّكُوبِ، وَمَنْفَعَةٌ. انْتَهَى

قُلْتُ: وَتَقَدَّمَ حَدِيثُ الْفُرُوجِ، وَأَنَّهُ الْقَبَاءُ الَّذِي شُقَّ مِنْ خَلْفِهِ.
قَالَ فِي السَّيَرَةِ الشَّامِيَّةِ ^(٥): هُوَ أَصْلٌ فِي لُبْسِ الْخُلَفَاءِ لَهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(و) لَا بَأْسَ بِلُبْسِ (الْبُرْنُسِ)، وَهُوَ بِالضَّمِّ قَلَنْسُوَةٌ طَوِيلَةٌ، أَوْ كُلُّ
ثَوْبٍ رَأْسُهُ مِنْهُ، دُرَاعَةٌ كَانَ أَوْ جُبَّةً قَالَهُ فِي الْقَامُوسِ ^(٦). فَيَبَاحُ لُبْسُ
الْبُرْنُسِ فِي غَيْرِ الْإِحْرَامِ؛ لِأَنَّ «النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ فَقَالَ:

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب الاعتراض بين يدي المصلي، رقم (٥١٤).

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الطهارة، باب في الرخصة في ذلك، رقم (٣٦٩).

(٣) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الطهارة وسننها، باب في الصلاة في ثوب الحائض، رقم (٦٥٢).

(٤) الآداب الشرعية: (٥٢٥/٣).

(٥) سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد (٣٠٢/٧).

(٦) القاموس: (ص ٥٣٢).

لَا يَلْبَسُ الْقَمِيصَ وَلَا الْعِمَامَةَ وَلَا الْبُرْنُسَ وَلَا السَّرَاوِيلَ» الْحَدِيثُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، دَلَّ بِمَنْطُوقِهِ عَلَى حُرْمَةِ لُبْسِ الْبُرْنُسِ لِلْمُحْرَمِ وَبِمَفْهُومِهِ عَلَى إِبَاحَتِهِ لِغَيْرِهِ.

(أَفْهَمُهُ) أَيِ احْفَظْهُ وَأَفْهَمَ مَعْنَاهُ، وَالْمُرَادُ مِنْهُ.

(وَأَقْتَدِ) بِالْمُصْطَفَى وَأَصْحَابِهِ وَالتَّابِعِينَ فِي سَائِرِ شُؤْنِكَ، فَإِنَّهُمْ عَلَى الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ، وَالطَّرِيقِ الْقَوِيمِ.

١٥٧- وَلَبَسَ الْحَرِيرَ أَخْظَرَ عَلَى كُلِّ بَالِغٍ سِوَى لَضَنَى أَوْ قَمَلٍ أَوْ حَرْبٍ جَحَدٍ

(وَلَبَسَ) ثَوْبَ (الْحَرِيرِ) وَعِمَامَتِهِ وَتَكَّةِ سَرَاوِيلَ وَشِرَابَةِ مُفْرَدَةٍ كَشِرَابَةِ الْبَرِيدِ لَا تَبَعًا فَحُكْمُهَا مَعَ التَّبَعِيَّةِ الْإِبَاحَةِ كَالزَّرِّ، وَكَذَا بَطَانَةُ نَحْوِ ثَوْبٍ مِنْ حَرِيرٍ.

(أَخْظَرَ) أَيِ امْنَعْ وَحَرَّمْ.

(عَلَى كُلِّ) ذَكَرٍ، وَلَوْ كَافِرًا؛ لِأَنَّ الْكُفَّارَ مُحَاطَبُونَ بِفُرُوعِ الشَّرِيعَةِ.

وَمِثْلُ اللَّبْسِ افْتِرَاشُهُ وَاسْتِنَادُهُ وَاتِّكَأُوهُ عَلَيْهِ وَتَوَسُّدُهُ وَتَعْلِيْقُهُ وَسَرُّ الْجُدْرِ بِهِ. وَكَلامُ أَبِي الْمَعَالِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مَحَلٌّ وَفَاقٍ.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب من أجاب السائل بأكثر مما سأل، رقم (١٣٤). ومسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب ما يباح للمحرم بحج أو عمرة وما لا يباح وبيان تحريم الطيب عليه، رقم (١١٧٧).

وَذَكَرَ فِي الْفُرُوعِ ^(١) أَنَّ ذَلِكَ خِلَافُ الْحَنْفِيَّةِ.

قَالَ م ص فِي شَرْحِ الْمُنتَهَى ^(٢): وَحَرَّمَ الْأَكْثَرُ اسْتِعْمَالَهُ مُطْلَقًا، فَدَخَلَ فِيهِ تَكَّةٌ وَشِرَابَةٌ مُفْرَدَةٌ وَخَيْطٌ سُبْحَةٌ انْتَهَى.

وَفِي حَوَاشِي الْفُرُوعِ لِلْعَلَّامَةِ ابْنِ قُنْدُسٍ بَعْدَ ذِكْرِ مَسْأَلَةِ حَشْوِ الْجِبَابِ قَالَ: [قَالَ] الدِّمِيرِيُّ الشَّافِعِيُّ فِي شَرْحِ الْمُنْهَاجِ ^(٣): فُرُوعٌ يَجُوزُ حَشْوُ الْجَبَّةِ، وَالْمِخْدَةُ مِنْهُ أَيْ الْحَرِيرِ، وَالْجُلُوسُ عَلَيْهِ إِذَا بُسِطَ فَوْقَهُ ثَوْبٌ، وَلَوْ نِظَمَ سُبْحَةٌ فِي خَيْطِ حَرِيرٍ لَمْ يَحْرُمَ اسْتِعْمَالُهَا، وَلَا يَجُوزُ لُبْسُ جَبَّةٍ بِطَانَتِهَا حَرِيرٌ انْتَهَى. فَكَأَنَّهُ مُرْتَضٍ لِهَذَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(بَالِغ) فَلَا يَحْرُمُ عَلَى الْوَلِيِّ الْبَاسُ الصَّغِيرِ ثِيَابَ الْحَرِيرِ لِعَدَمِ تَكْلِيفِهِ، وَهَذَا قَوْلُ مَرْجُوحٍ، وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَى الْوَلِيِّ الْبَاسُ ذَلِكَ لِلصَّبِيِّ كَمَا يَأْتِي فِي كَلَامِ النَّازِمِ.

وَقَدْ وَرَدَ فِي تَحْرِيمِ الْحَرِيرِ، عَنْ الْبَشِيرِ النَّذِيرِ، عِدَّةٌ أَحَادِيثَ صَحِيحَةٍ، وَبِتَحْرِيمِهِ، وَالْمَنْعِ مِنْ اسْتِعْمَالِهِ صَرِيحَةٌ:

مِنْهَا: مَا رَوَاهُ الشَّيْخَانِ ^(٤) وَغَيْرُهُمَا ^(٥) عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه

(١) الفروع: (٦٦/٢).

(٢) شرح المنتهى: (١٥٨/١).

(٣) تحفة المحتاج: (٨١/٧).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب اللباس، باب لبس الحرير وافتراشه للرجال وقدر ما يجوز منه، رقم (٥٨٣٠). ومسلم في صحيحه، كتاب اللباس والزينة، باب تحريم استعمال إناء الذهب والفضة على الرجال والنساء وخاتم الذهب والحرير على الرجل وإباحته للنساء، رقم (٢٠٦٩).

(٥) أخرجه النسائي في سننه، كتاب الزينة، باب التشديد في لبس الحرير وأن من لبسه في الدنيا لم يلبسه في الآخرة، رقم (٥٣٠٥).

قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَلْبَسُوا الْحَرِيرَ، فَإِنَّهُ مِنْ لِبْسِهِ فِي الدُّنْيَا لَمْ يَلْبَسْهُ فِي الْآخِرَةِ».

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ^(١) عَنْ عُمَرَ أَيْضًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّمَا يَلْبَسُ الْحَرِيرَ مَنْ لَا خَلَقَ لَهُ».

وَفِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ^(٢) عَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَشْرَبَ فِي آيَةِ الذَّهَبِ، وَالْفِضَّةِ، وَأَنْ نَأْكُلَ فِيهَا، وَعَنْ لُبْسِ الْحَرِيرِ وَالذِّيَّاجِ، وَأَنْ نَجْلِسَ عَلَيْهِ».

وَقَوْلُ النَّازِمِ رَحِمَهُ اللَّهُ (سَوَى) لُبْسِ الْحَرِيرِ.

(ل) أَجَلِ (ضَنَى) أَيِ مَرَضٍ، وَهُوَ بِالضَّادِ الْمُعْجَمَةِ وَالنُّونِ مَقْصُورًا. قَالَ فِي الْقَامُوسِ^(٣): ضَنِي كَرَضِي ضَنَى فَهُوَ ضَنِيٌّ، وَضَنٍ كَحَرِيٍّ وَحَرٍ، مَرِضٌ مَرَضًا مُخَامِرًا كُلَّمَا ظَنَّ بُرُوءَهُ نَكَسَ، وَأَضْنَاهُ الْمَرَضُ. انْتَهَى.

اسْتِثْنَاهُ مِنَ الْحَظَرِ، أَيِ حَرْمِ لُبْسِ الْحَرِيرِ عَلَى كُلِّ ذَكَرٍ بَالِغٍ سِوَى لُبْسِهِ لِمَرَضٍ.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب من تجمل للوفود، رقم (٦٠٨١).
ومسلم في صحيحه، كتاب اللباس والزينة، باب تحريم استعمال إناء الذهب والفضة
على الرجال والنساء وخاتم الذهب والحريز على الرجل وإباحته للنساء، رقم
(٢٠٦٨).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب اللباس، باب افتراش الحريز، رقم (٥٨٣٧).

(٣) القاموس: (ص ١٣٠٥).

(أَوْ) أَيِ وَسَوَى لُبْسِهِ لِ (قَمَلٍ) وَاحِدَتُهُ قَمَلَةٌ، وَيُقَالُ لَهُ قَمَالٌ قَالَهُ ابْنُ سَيِّدِهِ^(١).

كَمَا «عَرَضَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَالزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حِينَ اسْتَأْذَنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي لُبْسِ الْحَرِيرِ فَأَذِنَ لَهُمَا فِيهِ»، وَلَوْلَا الْحَاجَةُ مَا أَذِنَ لَهُمَا فِيهِ لِمَا جَاءَ فِي ذَلِكَ مِنَ الْوَعِيدِ الشَّدِيدِ.

وَقِصَّةُ إِبَاحَتِهِ ﷺ لُبْسِ الْحَرِيرِ لِابْنِ عَوْفٍ وَالزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ^(٢).

وَمِثْلُ جَوَازِ لُبْسِ الْحَرِيرِ لِقَمَلٍ لُبْسُهُ لِأَجْلِ حَكَّةٍ، وَلَوْ لَمْ يُؤْثَرْ فِي زَوَالِهَا، جَزَمَ بِهِ فِي الْإِقْنَاعِ^(٣)، وَالْمُنْتَهَى^(٤). قَالَ فِي الْفُرُوعِ^(٥) خِلَافًا لِمَالِكٍ فِي رِوَايَةٍ عَنْهُ قَالَ الدَّمِيرِيُّ: قَالَ الْإِمَامُ مَالِكٌ: لَا يَجُوزُ لُبْسُهُ يَغْنِي الْحَرِيرَ مُطْلَقًا، لِأَنَّ وَقَائِعَ الْأَحْوَالِ عِنْدَهُ لَا تَعُمُّ.

(أَوْ) أَيِ وَسَوَى لُبْسِهِ لِ (حَرْبٍ جُحَدٍ) أَيِ كُفَّارٍ.

وَالْمُرَادُ لِحَرْبٍ مُبَاحٍ إِذَا تَرَاءَى الْجَمْعَانِ. وَيَمْتَدُّ وَقْتُ إِبَاحَةِ لُبْسِهِ إِلَى انْقِضَاءِ الْقِتَالِ، وَلَوْ كَانَ لُبْسُ الْحَرِيرِ الْخَالِصِ فِي حَالِ الْحَرْبِ

(١) المخصص: (٣١٨/٢).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب الحرير في الحرب، رقم (٢٩١٩). ومسلم في صحيحه، كتاب اللباس والزينة، باب إباحة لبس الحرير للرجل إذا كان به حكمة، رقم (٢٠٧٦).

(٣) الإقناع: (٩٣/١).

(٤) المنتهى: (١٧٤/١).

(٥) الفروع: (٧٠/٢).

بَلَا حَاجَةٍ فِي الْأَصَحِّ نَصًّا؛ لِأَنَّ الْمَنَعَ مِنْ لُبْسِهِ لِمَا فِيهِ مِنَ الْخِيَلَاءِ،
وَالْفَخْرِ، وَهُوَ غَيْرُ مَذْمُومٍ فِي الْحَرْبِ.

قَالَ ابْنُ مُفْلِحٍ فِي الْأَدَابِ الْكُبْرَى وَالْوُسْطَى^(١): يُبَاحُ فِي الْحَرْبِ
مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ فِي أَرْجَحِ الرِّوَايَتَيْنِ فِي الْمَذْهَبِ. وَفِي تَجْرِيدِ الْعِنَايَةِ^(٢):
يُبَاحُ عَلَى الْأَظْهَرِ. وَصَحَّحَهُ فِي التَّصْحِيحِ، وَجَزَمَ بِهِ فِي الْإِفَادَاتِ،
وَالْوَجِيزِ وَمُنْتَخَبِ الْأَدَمِيِّ وَإِذْرَاكِ الْعَايَةِ وَغَيْرِهِمْ^(٣). وَقَطَعَ بِهِ فِي
الْإِقْنَاعِ^(٤)، وَالْمُنْتَهَى^(٥)، وَالْعَايَةِ^(٦) وَغَيْرِهَا^(٧).

وَالرِّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ: عَدَمُ الْإِبَاحَةِ اخْتَارَهَا ابْنُ عَبْدِوسٍ فِي تَذَكُّرَتِهِ^(٨).
وَقَدَّمَهُ فِي الْمُسْتَوْعِبِ^(٩)، وَالْمُحَرَّرِ^(١٠)، وَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ الْمَذْهَبَ
الْإِبَاحَةَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَالِىَ هَذَا الْخِلَافِ أَشَارَ النَّازِمُ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- مُرْجِّحًا مَا هُوَ
الْمُعْتَمَدُ فِي الْمَذْهَبِ فَقَالَ:

(١) الفروع: (٧١/٢).

(٢) الفروع: (٧١/٢).

(٣) الفروع: (٧١/٢).

(٤) الإقناع: (٩٣/١).

(٥) المنتهى: (١٧٤/١).

(٦) مطالب أولي النهى: (٣٥٧/١).

(٧) الإنصاف: (٤٠/١١).

(٨) الفروع: (٧١/٢).

(٩) الفروع: (٧١/٢).

(١٠) الفروع: (٧١/٢).

١٥٨- فَجَوَّزُهُ فِي الْأَوَّلَى وَحَرَّمَهُ فِي الْأَصَحِّ عَلَى هَذِهِ الصَّبِيَّانِ مِنْ مُضْمَتِ زِدْ
(فَجَوَّزُهُ) أَي لُبَسَ الْحَرِيرِ .

(فِي) الْقَوْلِ (الْأَوَّلَى) بِالْقَبُولِ وَالصَّحَّةِ مِنْ غَيْرِهِ .

(وَحَرَّمَهُ) أَي حَرَّمَ الْبَاسَ الْحَرِيرِ .

(فِي الْأَصَحِّ) مِنَ الرِّوَايَتَيْنِ .

قَالَ فِي الْأَدَابِ^(١) : هَلْ يَجُوزُ لِوَلِيِّ الصَّبِيِّ أَنْ يُلْبِسَهُ الْحَرِيرَ - زَادَ
غَيْرُ وَاحِدٍ وَالذَّهَبَ - عَلَى رِوَايَتَيْنِ أَشْهَرُهُمَا التَّحْرِيمُ .

(عَلَى) أَوْلِيَاءِ (هَذِهِ الصَّبِيَّانِ) إِذْ هُمُ الْمُخَاطَبُونَ دُونَ الصَّبِيَّانِ لِعَدَمِ
تَكْلِيفِهِمْ ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَبَعْضِ الشَّافِعِيِّ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ بِلَا رَيْبٍ ،
جَزَمَ بِهِ فِي الْإِفْنَاعِ^(٢) ، وَالْمُنْتَهَى^(٣) ، لِعُمُومِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ «حَرَامٌ عَلَى ذُكُورِ
أُمَّتِي»^(٤) ، وَلِقَوْلِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : (كُنَّا نَنْزِعُهُ مِنَ الْغُلَمَانِ وَنَتْرُكُهُ عَلَى
الْجَوَارِي رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٥) .

وَكَوْنِ الصَّبِيَّانِ مَحَلًّا لِلزَّيْنَةِ مَعَ تَحْرِيمِ الْإِسْتِمْتَاعِ بِهِمْ أَبْلَغُ فِي
التَّحْرِيمِ .

(١) الْأَدَابُ الشَّرْعِيَّةُ : (٣/٥٠٣) .

(٢) الْإِفْنَاعُ : (١/٩٣) .

(٣) الْمُنْتَهَى : (١/١٧٥) .

(٤) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي سَنَنِهِ ، بَابُ اللَّبَاسِ ، بَابُ فِي الْحَرِيرِ لِلنِّسَاءِ ، رَقْمُ (٤٠٥٩) .

وَابْنُ مَاجَةَ فِي سَنَنِهِ ، كِتَابُ اللَّبَاسِ ، بَابُ لِبَسِ الْحَرِيرِ وَالذَّهَبِ لِلنِّسَاءِ ، رَقْمُ (٣٥٩٥) .

وَالنِّسَائِيُّ فِي سَنَنِهِ ، كِتَابُ الزَّيْنَةِ ، بَابُ تَحْرِيمِ الذَّهَبِ عَلَى الرِّجَالِ ، رَقْمُ (٥١٤٤) .

(٥) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي سَنَنِهِ ، بَابُ اللَّبَاسِ ، بَابُ فِي الْحَرِيرِ لِلنِّسَاءِ ، رَقْمُ (٤٠٦١) .

قَالَ فِي الْفُرُوعِ^(١): وَذَكَرَ الْأَمِدِيُّ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَرِهَ
إِلْبَاسَ الصَّبِيَّانِ الْقَرَامِزَ السُّودَ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّعْرِیْضِ لِلْفِتْنَةِ.

وَقَوْلُ النَّازِمِ (مِنْ) حَرِيرٍ (مُضْمَتٍ) أَيْ لَيْسَ مَعَهُ غَيْرُهُ، بَلْ هُوَ
حَرِيرٌ صَرَفٌ.

(زِدْ) هَذَا الْقَيْدَ وَلَا تُطْلِقِ التَّحْرِيمَ إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ إِنَّمَا يَحْرُمُ
اسْتِعْمَالُ الْحَرِيرِ الْخَالِصِ الَّذِي لَمْ يَخَالِطْهُ غَيْرُهُ، أَوْ خَالَطَهُ غَيْرُهُ وَكَانَ
الْحَرِيرُ غَالِبًا فِي الظُّهُورِ.

وَأَمَّا إِذَا اسْتَوَيَا ظُهُورًا وَوَرْنًا، أَوْ كَانَ الْحَرِيرُ أَكْثَرَ وَرْنًا وَالظُّهُورُ
لِغَيْرِهِ فَلَا حُرْمَةَ حِينَئِذٍ.

قَالَ فِي الْفُرُوعِ^(٢): وَمَا غَالِبُهُ حَرِيرٌ قِلَ ظُهُورًا وَقِلَ وَرْنًا، وَإِنْ
اسْتَوَيَا فَوَجَّهَانِ:

أَحَدُهُمَا: الْإِعْتِبَارُ بِمَا غَالِبُهُ الظُّهُورُ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ
كَلَامِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَجَزَمَ بِهِ فِي الْوَجِيزِ وَغَيْرِهِ، وَقَدَّمَهُ فِي التَّلْخِیْصِ
وَعَيْرِهِ، وَهُوَ الصَّوَابُ. قُلْتُ: وَجَزَمَ بِهِ فِي الْإِقْنَاعِ، وَالْمُنْتَهَى، وَالْعَايَةِ
وَعَيْرِهِمْ^(٣).

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: الْإِعْتِبَارُ بِالْوَرْنِ، قَدَّمَهُ فِي الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى،

(١) الفروع: (٧١/٢).

(٢) الفروع: (٦٦/٢).

(٣) الفروع: (٦٦/٢).

وَقَالَ: قَوْلُهُ، وَإِنْ اسْتَوَيَا ظُهُورًا، أَوْ وَزْنَا فَهَلْ يَحْرُمُ أَمْ لَا؟ أَطْلَقَ
الْخِلَافَ، وَأَطْلَقَهُ فِي الْهِدَايَةِ، وَالْفُصُولِ، وَالْمُسْتَوْعِبِ وَمَسْبُوكِ
الذَّهَبِ، وَالْمُغْنِي، وَالْكَافِي، وَالْمُقْنِعِ، وَالْهَادِي وَالتَّلْخِصِ، وَالْمَحَرَّرِ
وَالشَّرْحِ وَغَيْرِهِمْ، أَحَدُهُمَا يَحْرُمُ، وَصَوَّبَهُ الْمِرْدَاوِيُّ فِي تَصْحِيحِ
الْفُرُوعِ. قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي الْفُصُولِ وَالشَّيْخُ فِي شَرْحِ الْعُمْدَةِ: الْأَشْبَهُ
أَنَّهُ يَحْرُمُ لِعُمُومِ الْخَبَرِ. قَالَ فِي الْفُصُولِ: لِأَنَّ النِّصْفَ كَثِيرٌ وَلَيْسَ
تَغْلِيْبُ التَّحْلِيلِ بِأَوَّلَى مِنَ التَّحْرِيمِ، وَالْوَجْهُ الثَّانِي لَا يَحْرُمُ، وَهُوَ
الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ، صَحَّحَهُ الْمَجْدُ وَجَزَمَ بِهِ فِي الْوَجِيزِ وَاعْتَمَدَهُ
الْمُتَأَخِّرُونَ. وَجَزَمَ بِهِ فِي الْإِفْنَاعِ، وَالْمُنْتَهَى وَغَيْرِهِمَا وَاللَّهُ تَعَالَى
أَعْلَمُ^(١).

(تَنْبِيْهُ): رَأَيْتُ فِي بَعْضِ النُّسخِ هُنَا بَيِّنَاتٌ سَاقِطَاتٌ فِي أَكْثَرِهَا وَعَدَمُ
سُقُوطِهِ أَوَّلَى وَهُوَ:

١٥٩- وَيَحْرُمُ بَيْعُ الرِّجَالِ لِلْبُسْهِمِ وَتَخْيِيطُهُ وَالنِّسْجُ فِي نَصِّ أَحْمَدَ

(وَيَحْرُمُ بَيْعُ) مِنْ مُكَلَّفٍ (لِ) أَحَدٍ مِنَ (الرِّجَالِ) الْبَالِغِينَ، وَكَذَا مَا
يَحْرُمُ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِهِمْ مِثْلُ الْخَنَائِي (لِلْبُسْهِمِ) أَيِ لُبْسِ الرِّجَالِ وَكَذَا
لِلْبُسِّ الصَّبِيَّانِ كَمَا مَرَّ.

وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ لِلْبُسْهِمِ: مَا إِذَا اشْتَرَاهُ الرِّجَالُ لِلْبُسِّ مِنْ يُبَاحُ لَهُ
لُبْسُهُ مِنَ النِّسَاءِ.

(و) كَذَا يَحْرُمُ (تَخْيِيطُهُ) أَي تَخْيِيطُ مَا يَحْرُمُ لُبْسُهُ لِمَنْ يَحْرُمُ عَلَيْهِ لُبْسُهُ. وَأَمَّا تَخْيِيطُ الْحَرِيرِ لِمَنْ يَحِلُّ لَهُ لُبْسُهُ فَلَا يَحْرُمُ.

(و) كَذَا يَحْرُمُ (النَّسِجُ) لِمَنْ يَحْرُمُ عَلَيْهِ اللَّبْسُ دُونَ غَيْرِهِ.

(فِي نَصِّ) الْإِمَامِ الْمُبَجَّلِ سَيِّدِنَا الْإِمَامِ (أَحْمَدَ) بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَنْبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَهَذَا مَرَّ مَبْسُوطًا.

قَالَ النَّازِمُ: أَمَّا إِذَا اشْتَرَاهُ أَوْ بَاعَهُ أَوْ خَاطَهُ أَوْ نَسَجَهُ لِمَنْ يَحِلُّ لَهُ جَازَ ذَلِكَ كُلُّهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

١٦٠- وَيَحْرُمُ لُبْسُ مَنْ لُجَيْنٍ وَعَسْجَدٍ سِوَى مَا قَدْ اسْتَثْنَيْتُهُ فِي الَّذِي أُبْتَدِئْتُ
(وَيَحْرُمُ لُبْسُ) ثِيَابٍ مَنْسُوجَةٍ.

(مَنْ لُجَيْنٍ) بِضَمِّ اللَّامِ وَفَتْحِ الْجِيمِ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ الْفِضَّةِ. قَالَ فِي الْمَطْلَعِ ^(١): لِلْفِضَّةِ أَسْمَاءٌ، مِنْهَا: اللَّجَيْنُ، وَالنَّسِيكُ، وَالْغَرْبُ، وَيُطْلَقَانِ عَلَى الذَّهَبِ أَيْضًا.

(و) يَحْرُمُ أَيْضًا لُبْسُ ثِيَابٍ مَنْسُوجَةٍ مِنْ (عَسْجَدٍ) وَهُوَ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ الذَّهَبِ.

فَيَحْرُمُ عَلَى الرِّجَالِ مَا نُسِجَ بِذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ أَوْ مُوَّةٍ أَوْ طَلِيٍّ أَوْ كُفَّتٍ أَوْ طُعْمٍ بِأَحَدِهِمَا. وَقِيلَ بَلْ يُكْرَهُ إِلَّا فِي مَغْفَرٍ وَجَوْشَنِ وَخُوذَةٍ أَوْ فِي سِلَاحِهِ لِضُرُورَةٍ. كَذَا فِي الرَّعَايَةِ ^(٢).

(١) المطلع: (ص ٢٠).

(٢) مطالب أولي النهى: (١/ ٥٦).

وَقَالَ فِيهَا أَيضًا^(١): يَحْرُمُ عَلَى الرَّجَالِ وَالنِّسَاءِ تَمْوِيهِ حَائِطٍ
وَسَقْفٍ وَسَرِيرٍ بِذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ وَيَجِبُ إِزَالَتُهُ وَزَكَاتُهُ بِشَرْطِهَا، وَلَوْ فِي
مَسْجِدٍ وَقَلَنْسُوءَةٍ، وَكَذَا تَحْلِيَةُ سَرَجٍ وَدَوَاةٍ وَلِجَامٍ وَمِخْبَرَةٍ وَمَقْلَمَةٍ وَمِرَاةٍ
وَمُكْحَلَةٍ وَشَرْبَةٍ وَمِئَلٍ وَكُرْسِيِّ وَأَنِةٍ وَسُبْحَةٍ وَمِخْرَابٍ وَكُتُبٍ عِلْمٍ وَقَنْدِيلٍ
وَمِجْمَرَةٍ وَمِدْخَنَةٍ وَمِلْعَقَةٍ، وَقِيلَ: يُكْرَهُ فِي الْكُلِّ. وَالْمَذْهَبُ حُرْمَةُ ذَلِكَ
مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ.

(سَوَى مَا) أَيِ الَّذِي (اسْتَثْنَيْتُهُ) يَعْنِي فِي الْمَنْظُومَةِ الْكُبْرَى، قَالَه
الْحَجَّائِيُّ.

وَيَحْتَمِلُ: مَا قَدْ اسْتَثْنَيْتُهُ فِي الْحَرِيرِ، وَهُوَ مُقْتَضَى مَا فِي
الْفُرُوعِ^(٢) فَإِنَّهُ قَالَ: وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ، وَقِيلَ: يُكْرَهُ مَنْسُوجٌ بِذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ.
وَفِي الرُّعَايَةِ^(٣): وَقِيلَ أَوْ فِضَّةٍ وَالْمُمُوءُ بِلَا حَاجَةٍ فَيَلْبَسُهُ،
وَالْحَرِيرُ لِحَاجَةٍ بَرْدٍ أَوْ حَرٍّ لِعَدَمِ. وَحَكِي الْمَنْعِ رِوَايَةً.

وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ^(٤): يَلْبَسُهُ فِي الْحَرْبِ لِحَاجَةٍ. قَالَ: لِأَنَّهُ مَوْضِعُ
ضَرُورَةٍ. وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي^(٥): وَأَرَادَ بِالْحَاجَةِ مَا احتاجَهُ وَإِنْ وَجَدَ
غَيْرَهُ. كَذَا قَالَ. فَإِنْ اسْتَحَالَ لَوْنُهُ، وَلَمْ يَحْصُلْ مِنْهُ شَيْءٌ، وَقِيلَ:

(١) الآداب الشرعية: (٤٩٩/٣).

(٢) الفروع: (٦٩/٢).

(٣) الفروع: (٦٩/٢).

(٤) الفروع: (٦٩/٢).

(٥) الفروع: (٧٠/٢).

مُطْلَقًا أُبِيحَ فِي الْأَصَحِّ وَفَاقًا لِلثَّلَاثَةِ. وَقِيلَ: الْمَنْسُوجُ بِذَهَبٍ كَحَرِيرٍ
كَمَا سَبَقَ انْتَهَى.

وَهُوَ ظَاهِرُ الْإِقْنَاعِ^(١)، فَإِنَّهُ قَالَ: وَيَحْرُمُ عَلَى ذَكَرٍ وَخُنْثَى
بِلَا حَاجَةٍ لُبْسُ مَنْسُوجٍ بِذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ إلخ. وَلَمْ يَذْكُرِ الْمُنْتَهَى^(٢)
بِلَا حَاجَةٍ.

وَفِي الْعَايَةِ^(٣) بَعْدَ مَا ذَكَرَ أَنَّ الْحَرِيرَ لَا يَحْرُمُ لِمَرَضٍ أَوْ حَكَّةٍ
أَوْ قَمَلٍ أَوْ حَرْبٍ مُبَاحٍ وَلَوْ فِي غَيْرِ حَالَةٍ قِتَالٍ، قَالَ: وَلَا الْكُلُّ يُعْنِي
الْحَرِيرَ وَالْمَنْسُوجَ بِذَهَبٍ وَفِضَّةٍ، وَمَا فِيهِ صُورَةُ حَيَوَانٍ لِحَاجَةٍ كَدِرْعٍ
مُمَوِّهِ أُحْتِيجَ لِلْبُسَةِ. انْتَهَى. فَعَلِمَ أَنَّهُ لَا يُبَاحُ مِنَ الْمَنْسُوجِ مِنَ الذَّهَبِ
وَالْفِضَّةِ إِلَّا لِلْحَاجَةِ لِلْبُسَةِ دُونَ الْمُدَاوَاةِ وَحَرْبٍ حَيْثُ لَمْ يُحْتَجَ إِلَيْهِ.

وَلِذَا قَالَ (فِي الَّذِي) أَيِّ فِي النَّظْمِ الَّذِي (أُبْتَدِئُ) بِالضَّمِّ مَبْنِيٍّ
لِلْمَجْهُولِ، أَيِّ الَّذِي ابْتَدَأَتْهُ فِي الْمُنْظُومَةِ الْكُبْرَى لِتَخْلُفَ مَا اسْتَثْنَاهُ فِي
الْحَرِيرِ.

فَمِمَّا اعْتَمَدَهُ الْمُتَأَخَّرُونَ مِنَ الَّذِي يُبَاحُ مِنَ الْفِضَّةِ لِلرِّجَالِ الْخَاتَمُ
وَلَوْ زَادَ عَلَى الْمُثْقَالِ مَا لَمْ يَخْرُجَ عَنِ الْعَادَةِ. وَلَهُ جَعْلُ فَصِّهِ مِنْهُ
أَوْ مِنْ غَيْرِهِ، وَلَوْ مِنْ ذَهَبٍ إِنْ كَانَ يَسِيرًا. وَقَبِيْعَةُ سَيْفٍ، وَحَلِيَّةُ
مِنْطَقَةٍ، وَحَلِيَّةُ جَوْشَنِ، وَبَيْضَةٌ -وَهِيَ الْخُوْذَةُ- وَخُفٌّ وَرَانٍ، وَهُوَ شَيْءٌ

(١) الإقناع: (٢٧٥/١).

(٢) المنتهى: (١٧٤/١).

(٣) مطالب أولي النهى: (٣٥٦/١).

يُلْبَسُ تَحْتَ الْخُفِّ، وَحَمَائِلُ سَيْفٍ، وَمِغْفَرٍ، وَرَأْسُ رُمَحٍ، وَشَعِيرَةُ السَّكِّينِ، وَالتَّرْكَاشِ، وَالْكَالِيلِ. وَمِنْ الذَّهَبِ قَبِيعَةُ السَّيْفِ. وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ^(١) أَنَّ قَبِيعَةَ سَيْفِ النَّبِيِّ ﷺ كَانَتْ ثَمَانِيَةَ مِثْقَالٍ. وَمَا دَعَتْ إِلَيْهِ ضَرُورَةٌ كَأَنفٍ وَرَبِطٌ سِنَّ أَوْ أَسْنَانٍ بِهِ.

وَيُبَاحُ لِلنِّسَاءِ مِنْهُمَا مَا جَرَتْ عَادَتُهُنَّ بِلِبْسِهِ، كَطُوقٍ، وَخَلْخَالٍ، وَسِوَارٍ، وَدُمْلُجٍ، وَقُرْطٍ، وَعِقْدٍ، وَهُوَ الْقِلَادَةُ، وَتَاجٍ، وَخَاتَمٍ، وَمَا فِي الْمُخَانِقِ وَالْمَقَالِدِ مِنْ حُرُوزٍ وَتَعَاوِيدَ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، قَلٌّ أَوْ كَثْرٌ، وَلَوْ زَادَ عَلَى أَلْفٍ مِثْقَالٍ، حَتَّى دَرَاهِمَ وَدَنَانِيرَ مُعَرَّاةٍ أَوْ فِي مُرْسَلَةٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

١٦١- وَيَحْرُمُ سِتْرٌ أَوْ لِبَاسُ الْفَتَى الَّذِي حَوَى صُورَةَ لِلْحَيِّ فِي نَصِّ أَحْمَدَ (وَيَحْرُمُ) عَلَى النِّسَاءِ وَالرِّجَالِ (سِتْرٌ) أَيِ اتِّخَاذُهُ حَيْثُ حَوَى صُورَةً.

(أَوْ) أَيِ وَيَحْرُمُ عَلَى الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ.

(لِبَاسُ الْفَتَى) أَرَادَ بِالْفَتَى هُنَا مَا يَعُمُّ الذُّكُورَ وَالْإِنَاثَ، فَيَحْرُمُ عَلَى الْكُلِّ مِنْهُمَا لِبَاسُ الثُّوبِ (الَّذِي حَوَى) هُوَ (صُورَةً) أَيِ مِثَالِ صُورَةٍ (لِلْحَيِّ) مِنَ الْحَيَوَانِ لِيُخْرِجَ الشَّجَرَ وَنَحْوَهُ، وَمَا أُزِيلَ مِنْهُ مَا لَا تَبْقَى مَعَهُ حَيَاةٌ (فِي نَصِّ) أَيِ مَنْصُوصِ الْإِمَامِ (أَحْمَدَ) رَحِمَهُ اللَّهُ.

قَالَ فِي الْفُرُوعِ^(٢): وَيَحْرُمُ عَلَى الْكُلِّ -يَعْنِي الذُّكُورَ وَالْإِنَاثَ-

(١) الإقناع: (٢٧٥/١).

(٢) الفروع: (٧٤/٢).

لُبْسُ مَا فِيهِ صُورَةُ حَيَوَانٍ. قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: لَا يَنْبَغِي كَتْعَلِيْقِهِ وَسْتِرِ الْجُدْرِ بِهِ وَتَصْوِيرِهِ لَا افْتِرَاشِهِ أَوْ جَعْلِهِ مِخْدًا فَلَا يُكْرَهُ فِيهِمَا؛ لِأَنَّهُ ﷺ «اتَّكَأَ عَلَى مِخْدَةٍ فِيهَا صُورَةٌ». انْتَهَى

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ ^(١) عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ قَالَ: «كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه فَجَعَلَ يُفْتِي وَلَا يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى سَأَلَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: إِنِّي رَجُلٌ أَصَوِّرُ هَذِهِ الصُّوَرِ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ: أُذْنُهُ، فَدَنَا الرَّجُلُ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَنْ صَوَّرَ صُورَةً فِي الدُّنْيَا كَلَّفَ أَنْ يَنْفُخَ فِيهَا الرُّوحَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَيْسَ بِنَافِخٍ، وَفِي رِوَايَةِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي حَسَنٍ ^(٢): «فَإِنَّ اللَّهَ -تَعَالَى- يُعَذِّبُهُ حَتَّى يَنْفُخَ فِيهَا الرُّوحَ وَلَيْسَ بِنَافِخٍ فِيهَا أَبَدًا».

وَكَأَنَّ الْقَصْدَ طَوْلُ تَعْذِيبِهِ وَإِظْهَارُ عَجْزِهِ عَمَّا كَانَ تَعَاطَاهُ مُبَالَغَةً فِي تَوْبِيخِهِ وَبَيَانِ قُبْحِ فِعْلِهِ.

فَقَوْلُهُ «لَيْسَ بِنَافِخٍ» أَيُّ لَا يُمْكِنُهُ ذَلِكَ فَيَكُونُ مُعَذِّبًا دَائِمًا.

وَقَدْ اسْتَشْكَلَ هَذَا الْوَعِيدُ فِي حَقِّ الْمُسْلِمِ. فَإِنَّ وَعِيدَ الْقَاتِلِ عَمْدًا يَنْقَطِعُ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ مَعَ وُرُودِ تَخْلِيدِهِ بِحِمْلِ التَّخْلِيدِ عَلَى مُدَّةٍ مَدِيدَةٍ.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب اللباس، باب من صور صورة كلف يوم القيامة أن ينفخ فيها الروح وليس بنافخ، رقم (٥٩٦٣). ومسلم في صحيحه، كتاب اللباس والزينة، باب لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا صورة، رقم (٢١١٠).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب اللباس والزينة، باب لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا صورة، رقم (٢١١٠).

وَهَذَا الْوَعِيدُ أَشَدُّ مِنْهُ لِأَنَّهُ مُعَيَّا بِمَا لَا يُمَكِّنُ، وَهُوَ نَفْخُ الرُّوحِ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ يُعَذَّبُ زَمَانًا طَوِيلًا ثُمَّ يَتَخَلَّصُ. وَالْجَوَابُ تَعْيِينُ تَأْوِيلِ الْحَدِيثِ بِحَمْلِهِ عَلَى إِرَادَةِ الزَّجْرِ الشَّدِيدِ بِالْوَعِيدِ بِعِقَابِ الْكَافِرِ فَيَكُونُ أَبْلَغَ فِي الْإِرْتِدَاعِ، وَظَاهِرُهُ غَيْرُ مُرَادٍ. هَذَا فِي حَقِّ الْعَاصِي بِذَلِكَ، وَأَمَّا مَنْ فَعَلَهُ مُسْتَحِلًّا فَلَا إِشْكَالَ فِيهِ.

١٦٢- **وَفِي السِّتْرِ أَوْ مَا هُوَ مَظْنَّةٌ بِذَلِكَ لِيُكْرَهُ كَتَبَ لِلْقُرْآنِ الْمُمَجَّدِ**
(و) تُكْرَهُ كِتَابَةُ شَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ (فِي) نَحْوِ (السِّتْرِ) وَالْجُدْرَانِ (أَوْ) أَيُّ وَكُلِّ (مَا) أَيُّ الَّذِي (هُوَ مَظْنَّةٌ بِذَلِكَ) وَامْتِهَانِ كَالثِّيَابِ وَنَحْوِهَا.

وَالِيهِ الْإِشَارَةُ بِتَقْدِيرِ الْقَسَمِ يَعْنِي -وَاللَّهِ- أَوْ التَّأَكُّيدِ، وَلِذَا أَدْخَلَ اللَّامَ (لِيُكْرَهُ كَتَبَ) أَيُّ كِتَابَةُ (لِلْقُرْآنِ) بِإِبْدَالِ الْهَمْزَةِ.
(الْمُجَدِّدِ) أَيُّ الْمُشَرَّفِ، فَإِنَّ الْمَجْدَ هُوَ الشَّرَفُ الْوَاسِعُ، وَقِيلَ الْمَاجِدُ هُوَ الْمِفْضَالُ عَلَى الْخَلْقِ الْكَثِيرِ الْعَطَاءِ لَهُمْ.

١٦٣- **وَلَيْسَ بِمَكْرُوهٍ كِتَابَةُ غَيْرِهِ مِنْ الذِّكْرِ فِي مَا لَمْ يُدَسَّ وَيُمَهَّدْ**
(وَلَيْسَ بِمَكْرُوهٍ كِتَابَةُ) شَيْءٍ مِنْ (غَيْرِهِ) أَيُّ غَيْرِ الْقُرْآنِ (مِنْ) بَقِيَّةِ (الذِّكْرِ) وَلَوْ قُدْسِيًّا (فِي مَا) الشَّيْءِ الَّذِي (لَمْ يُدَسَّ) مِنْ سِتْرِ وَجَدَارِ وَثِيَابٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ (و) لَمْ (يُمَهَّدْ) أَيُّ يُفْرَشْ، فَإِنْ كَانَ يُدَاسُ أَوْ يُفْرَشُ كُرْهُ صَوْنًا لَهُ وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي آدَابِ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ بِمَا فِيهِ كِفَايَةٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

١٦٥- وَحَلَّ لِمَنْ يَسْتَأْجِرُ الْبَيْتَ حَكُّهُ التَّصَاوِيرَ كَالْحَمَامِ لِلدَّخْلِ أَشْهَدُ
 (وَحَلَّ لِمَنْ) أَيِ لِلَّذِي (يَسْتَأْجِرُ الْبَيْتَ) وَنَحْوَهُ (حَكُّهُ) أَيِ حَكُّ
 الْمُسْتَأْجِرِ وَنَحْوَهُ (التَّصَاوِيرَ) الْمُصَوَّرَةَ عَلَى هَيْئَةِ ذِي رُوحٍ كَمَا مَرَّ.
 (ك) مَا يَحِلُّ حَكُّ التَّصَاوِيرِ الَّتِي عَلَى حِيطَانِ (الْحَمَامِ) وَالْحَانَ
 وَنَحْوِهِمَا (لِلدَّخْلِ) فِيهِمَا لِأَنَّهُ مِنْ إِزَالَةِ الْمُنْكَرِ.
 (أَشْهَدُ) بِصِحَّةِ ذَلِكَ وَاعْتَقَدُهُ فَإِنَّهُ فَقَهُ جَيِّدٌ. وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى
 هَذَا فِي بَابِ إِزَالَةِ الْمُنْكَرِ بِمَا فِيهِ غُنْيَةٌ.

١٦٦- وَحَلَّ شِرَاهُ لِلْيَتِيمَةِ لُعْبَةً بِلَا رَأْسٍ إِنْ تَطَلَّبَ وَبِالرَّأْسِ فَاضْدُ
 (وَحَلَّ شِرَاهُ) أَيِ الْوَلِيِّ (لِلْيَتِيمَةِ) الْقَاصِرَةِ عَلَى دَرَجَةِ الْبُلُوغِ (لُعْبَةً)
 بِالضَّمِّ تِمَثَالًا تَلْعَبُ بِهِ بِشَرَطِ كَوْنِهِ (بِلَا رَأْسٍ) حَتَّى يَخْرُجَ عَنِ التَّصَاوِيرِ
 الْمَحْرَمَةِ.

(إِنْ تَطَلَّبَ) الْيَتِيمَةُ ذَلِكَ فَظَاهِرُهُ عَدَمُ الْحِلِّ إِنْ لَمْ تَطَلُبْهُ وَلَيْسَ
 مُرَادًا، وَإِنَّمَا قَيَّدَهُ بِذَلِكَ لِمَا يَأْتِي مِنَ النَّصِّ وَلَيْسَتْ قِيَمُ الْوَزْنِ، وَاللَّهُ
 الْمُؤَفَّقُ.

(و) أَمَّا اللَّعْبَةُ (بِالرَّأْسِ) الَّتِي تَكُونُ بِهِ عَلَى هَيْئَةِ ذِي الرُّوحِ مِنْ
 الْحَيَوَانِ (فَاضْدُ) لَهَا عَنِ اللَّعِبِ بِهَا وَامْنَعُهَا.

١٦٦- وَلَا يَشْتَرِي مَا كَانَ مِنْ ذَاكَ صُورَةً وَمِنْ مَالِهِ لَا مَالِهَا فِي الْمَجَرَّدِ

(وَلَا يَشْتَرِي) الْوَلِيُّ (مَا كَانَ مِنْ ذَاكَ)، أَيِ: وَلَا يَشْتَرِي مَا كَانَ

مِنْ التَّمَثَالِ أَوْ الشَّيْءِ الْمَذْكُورِ.

(صُورَةٌ) أَيِ ذَا صُورَةٍ لِأَنَّهُ مُحَرَّمٌ. قَالَ فِي الْأَدَابِ الْكُبْرَى^(١):
لَوْلِي الصَّغِيرَةُ الْإِذْنَ لَهَا فِي اللَّعِبِ بَلْعَبٍ غَيْرِ مُصَوَّرَةٍ نَصَّ عَلَيْهِ.

فَظَاهِرُ كَلَامِهِ عَدَمُ اخْتِصَاصِهِ بِالْيَتِيمَةِ، وَهُوَ كَذَلِكَ، وَلِذَا عَبَّرَ فِي
الْإِقْنَاعِ^(٢) بِقَوْلِهِ: وَلِلْوَلِيِّ أَنْ يَأْذَنَ لِلصَّغِيرَةِ أَنْ تَلْعَبَ بَلْعَبٍ غَيْرِ مُصَوَّرَةٍ،
أَيِ بِلَا رَأْسٍ انْتَهَى.

وَكَذَا فِي الْفُرُوعِ^(٣) وَغَيْرِهِ^(٤)، وَكَالَامُ النَّظْمِ يَحْصُ الْيَتِيمَةَ.

وَالْحَقُّ الشُّمُولُ؛ لِقَضِيَّةِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. قَالَ الْقَاضِي فِي الْأَحْكَامِ
السُّلْطَانِيَّةِ^(٥): وَأَمَّا اللَّعِبُ فَلَيْسَ يُقْصَدُ بِهَا الْمَعَاصِي، وَإِنَّمَا يُقْصَدُ بِهَا
إِلْفُ الْبَنَاتِ لِتَرْبِيَةِ الْأَوْلَادِ، فَفِيهَا وَجْهٌ مِنْ وَجُوهِ التَّدْبِيرِ يُقَارِنُهُ مَعْصِيَةٌ
بِتَصْوِيرِ ذَوَاتِ الْأَرْوَاحِ وَمُشَابَهَةِ الْأَصْنَامِ، فَلِلتَّمَكُّينِ مِنْهَا وَبِحَسَبِ مَا
تَقْتَضِيهِ شَوَاهِدُ الْأَحْوَالِ يَكُونُ إِفْرَارُهُ وَإِنْكَارُهُ، يَعْنِي إِنْ كَانَتْ قَرِينَةُ
الْحَالِ تَقْتَضِي الْمَصْلَحَةَ أَقَرَّهُ، وَإِلَّا أَنْكَرَهُ، وَظَاهِرُ كَلَامِ الْإِمَامِ
أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: الْإِنْكَارُ إِذَا كَانَتْ عَلَى صُورَةِ ذَوَاتِ الْأَرْوَاحِ فَإِنَّهُ سُئِلَ عَنْ
الْوَصِيِّ يَشْتَرِي لِلصَّبِيَّةِ لُعْبَةً إِذَا طَلَبَتْ، فَقَالَ: إِنْ كَانَتْ صُورَةً فَلَا.

وَقَالَ فِي رِوَايَةِ بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ^(٦)، وَقَدْ سَأَلَهُ عَنْ حَدِيثِ

(١) الآداب الشرعية: (٥٠٩/٣).

(٢) الإقناع: (٢٢٦/٢).

(٣) الفروع: (١٥/٧).

(٤) الإنصاف: (٣٣١/٥).

(٥) الأحكام السلطانية للماوردي: (٣٦٥/١).

(٦) الآداب الشرعية: (٥٠٩/٣).

عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «كُنْتُ أَلْعَبُ بِالْبَنَاتِ» ^(١)، فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِلَعْبِ اللَّعِبِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهَا صُورَةٌ، فَإِنْ كَانَ فِيهَا صُورَةٌ فَلَا.

وَرَوَى أَحْمَدُ ^(٢) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ عَلَيْهَا وَهِيَ تَلْعَبُ بِالْبَنَاتِ وَمَعَهَا جَوَارٍ، فَقَالَ: مَا هَذَا يَا عَائِشَةُ؟ قَالَتْ هَذَا خَيْلُ سُلَيْمَانَ قَالَ: فَجَعَلَ يَضْحَكُ مِنْ قَوْلِهَا» قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: هُوَ غَرِيبٌ.

وَفِي الصَّحِيحِ ^(٣) «أَنَّهَا كَانَتْ فِي مَتَاعٍ عَائِشَةَ لَمَّا تَزَوَّجَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» فَمِنْ الْعُلَمَاءِ مَنْ جَعَلَهُ مَخْصُوصًا مِنْ عُمُومِ الصُّورِ. وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَ هَذَا فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ قَبْلَ النَّهْيِ عَنِ الصُّورِ ثُمَّ نُسِخَ. قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ ^(٤): هُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ مِنَ الْعُلَمَاءِ.

قُلْتُ: وَمِمَّنْ ذَكَرَ الْخُصُوصِيَّةَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ. قَالَ فِي شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ ^(٥): قَالَ ابْنُ حَزْمٍ: وَجَائِزٌ لِلصَّبَايَا خَاصَّةً اللَّعْبُ بِالصُّورِ، وَلَا يَجُوزُ لِغَيْرِهِنَّ، وَالصُّورُ مُحَرَّمَةٌ إِلَّا هَذَا، وَإِلَّا مَا كَانَ رَقْمًا فِي ثَوْبٍ. انْتَهَى.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب الانبساط إلى الناس، رقم (٦١٣٠). ومسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب في فضل عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، رقم (٢٤٤٠).

(٢) أخرجه أحمد في مسنده (٢٦٠٠٣-٦/٢٣٣).

(٣) الآداب الشرعية: (٥١٠/٣).

(٤) الآداب الشرعية: (٥١٠/٣).

(٥) شرح صحيح مسلم: (٨٢/١٤).

وَقَدْ عَلِمْتُ حُرْمَةَ كَوْنِهِ رَقْمًا فِي ثَوْبٍ، وَكَذَا لُعْبَةُ مَا لَمْ تَكُنْ عَلَى
غَيْرِ صُورَةٍ ذَوَاتِ الْأَرْوَاحِ مِنْ نَحْوِ شَجَرَةٍ أَوْ بِلاَ رَأْسٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(و) حَيْثُ جَازَ شِرَاءَ الْوَلِيِّ لِلْعَبَةِ فَتَمْنُهَا (مِنْ مَالِهِ) أَيِ مَالِ الْوَلِيِّ.

(لَا) مِنْ (مَالِهَا) أَيِ الْيَتِيمَةِ عَلَى مَا (فِي) كِتَابِ الْإِمَامِ الْقَاضِي
أَبِي يَعْلَى - طَيَّبَ اللَّهُ ثَرَاهُ -، الْمُسَمَّى بِـ (الْمُجَرَّدِ).

وَقَالَ فِي الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى^(١): وَلَهُ شِرَاؤُهَا بِمَالِهَا. نَصَّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: بَلْ بِمَالِهِ.

وَفِي التَّلْخِصِ^(٢): هَلْ يَشْتَرِيهَا مِنْ مَالِهَا أَوْ مِنْ مَالِهِ؟ فِيهِ
اِحْتِمَالَانِ.

وَفِي الْإِنْصَافِ^(٣): لِلْوَلِيِّ أَنْ يَأْذَنَ لِلصَّغِيرَةِ أَنْ تَلْعَبَ بِاللُّعْبِ إِذَا
كَانَتْ غَيْرَ مُصَوَّرَةٍ، وَشِرَاؤُهَا لَهَا بِمَالِهَا. نَصَّ عَلَيْهِمَا. وَهَذَا الْمَذْهَبُ.
وَقِيلَ: مِنْ مَالِهِ، وَصَحَّحَهُ النَّازِمُ فِي آدَابِهِ، وَهُمَا اِحْتِمَالَانِ مُطْلَقَانِ فِي
التَّلْخِصِ فِي بَابِ اللَّبَاسِ. انْتَهَى.

وَقَالَ ابْنُ حَمْدَانَ^(٤): الْمُرَادُ بِالصُّورَةِ مَا لَهَا جِسْمٌ مَصْنُوعٌ لَهُ طُولٌ
وَعَرْضٌ وَعُمُقٌ.

(١) الآداب الشرعية: (٥٠٩/٣).

(٢) الآداب الشرعية: (٥٠٩/٣).

(٣) الإنصاف: (٣٣١/٥).

(٤) الآداب الشرعية: (٥٠٩/٣).

قُلْتُ: وَالْمُعْتَمِدُ لَهُ شِرَاؤُهَا مِنْ مَالِهَا كَمَا جَزَمَ بِهِ فِي الْإِقْنَاعِ
وَعَيْرِهِ، وَاللَّهُ الْمُؤَفَّقُ.

١٦٧- وَفِي نَصِّهِ أَكْرَهُ لِلرِّجَالِ وَلِلنِّسَاءِ الرَّقِيقَ سِوَى لِلزَّوْجِ يَخْلُو وَسَيِّدَ

(وَفِي نَصِّهِ) أَيِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(أَكْرَهُ) أَيِ يُكْرَهُ.

(لِلرِّجَالِ) جَمْعُ رَجُلٍ، وَهُوَ الذَّكَرُ الْبَالِغُ، وَالْمُرَادُ هُنَا مُجَرَّدُ
الذُّكُورِ.

(وَلِلنِّسَاءِ) مُجَرَّدُ الْإِنَاثِ.

(الرَّقِيقَ) أَيِ لُبْسِهِ مُفْرَدًا.

(سِوَى) مَا إِذَا لَبِسَتْهُ الْمَرْأَةُ.

(لِلزَّوْجِ) أَيِ زَوْجِهَا.

(يَخْلُو) أَيِ فِي حَالِ خَلْوَتِهِ بِهَا فَلَا كَرَاهَةَ حِينَئِذٍ.

(وَ) سِوَى مَا إِذَا لَبِسَتْهُ أَمَةٌ لِـ (سَيِّدٍ) هَا فِي حَالِ خَلْوَتِهِ بِهَا
فَكَذَلِكَ، وَتَقَدَّمَ ذَلِكَ قَرِيبًا.

١٦٨- وَيُكْرَهُ تَقْصِيرُ اللَّبَاسِ وَطَوْلُهُ بِلا حَاجَةٍ كِبَرًا وَتَرْكُ الْمُعَوَّدِ

(وَيُكْرَهُ) تَنْزِيهًا.

(تَقْصِيرُ اللَّبَاسِ) أَيِ الْمَلْبُوسِ.

قَالَ فِي الْفُرُوعِ^(١): وَيُكْرَهُ فَوْقَ نِصْفِ سَاقِيهِ نَصٌّ عَلَيْهِ. وَقَالَ
أَيْضًا: يُشْهَرُ نَفْسُهُ.

وَقَالَ فِي الْأَدَابِ^(٢): قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ السُّنَّةُ فِي الْإِزَارِ وَالْقَمِيصِ
وَنَحْوِهِ مِنْ نِصْفِ السَّاقِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ، فَلَا يَتَأَذَّى السَّاقُ بِحَرٍّ وَبَرْدٍ،
وَلَا يَتَأَذَّى الْمَاشِي بِطُولِهِ وَيَجْعَلُهُ كَالْمُقَيَّدِ. وَيُكْرَهُ مَا نَزَلَ عَنْ ذَلِكَ
أَوْ ارْتَفَعَ عَنْهُ، نَصٌّ عَلَيْهِ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ.

قَالَ فِي الْإِقْنَاعِ^(٣): وَيُكْرَهُ أَنْ يَكُونَ ثَوْبُ الرَّجُلِ إِلَى فَوْقِ نِصْفِ
سَاقِهِ وَتَحْتَ كَعْبِهِ بِلَا حَاجَةٍ، وَلَا يُكْرَهُ مَا بَيْنَ ذَلِكَ.

وَلِذَا قَالَ النَّازِمُ: (و) يُكْرَهُ أَيْضًا (طُولُهُ) أَيِ اللَّبَاسِ إِلَى تَحْتِ
كَعْبِهِ (بِلَا حَاجَةٍ).

وَأَمَّا إِذَا كَانَ لُبْسُهُ ذَلِكَ لِحَاجَةٍ دَاعِيَةٍ لِذَلِكَ كَسَتَرِ سَاقٍ فَبِيحٍ مِنْ
غَيْرِ خِيَلَاءٍ، وَلَا تَدْلِيلٍ أُبِيحَ.

وَأَمَّا إِذَا كَانَ إِسْبَالُهُ لِلْبَاسِ (كِبْرًا) أَيِ لِأَجْلِ الْكِبَرِ فَأُطْلِقَ النَّازِمُ
أَنَّهُ مَكْرُوهٌ فَقَطْ، وَالْأَصَحُّ الْحُرْمَةُ بَلْ هُوَ كَبِيرَةٌ.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ الْإِسْبَالَ تَارَةً يَكُونُ خِيَلَاءً وَتَارَةً لَا يَكُونُ.

الْأَوَّلُ: حَرَامٌ مِنَ الْكِبَائِرِ عَلَى الْأَصَحِّ.

(١) الفروع: (٦٠/٢).

(٢) الآداب الشرعية: (٥٢١/٣).

(٣) الإقناع: (٩١/١).

وَالثَّانِي: تَارَةً يَكُونُ لِحَاجَةٍ وَأُخْرَى لَا .

الْأَوَّلُ: غَيْرُ مَكْرُوهٍ مَا لَمْ يَقْصِدْ تَدْلِيْسًا فَيَحْرُمُ، وَالثَّانِي: مَكْرُوهٌ، وَهُوَ الْإِسْبَالُ بِلَا حَاجَةٍ، وَلَا خِيَلَاءَ وَلَا تَدْلِيْسٍ، لِقَوْلِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: مَا تَحْتَ الْكَعْبَيْنِ فِي النَّارِ ^(١) .

وَزَاهِرُ النَّظْمِ عَدَمُ الْكَرَاهَةِ حَيْثُ لَا خِيَلَاءَ وَلَا كِبَرَ، وَهُوَ قَوْلُ مَرْجُوحٍ، وَقَدْ صَرَّحَ بِذَلِكَ صَاحِبُ النَّظْمِ وَقَالَ: الْأَوَّلَى تَرْكُهُ، وَاسْتَدَلَّ لَهُ بِرَوَايَةِ حَنْبَلٍ عَنِ الْإِمَامِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ عَنْ جَرِّ الْإِزَارِ: إِذَا لَمْ يَرِدْ بِهِ خِيَلَاءَ فَلَا بَأْسَ بِهِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامٍ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ الْأَصْحَابِ كَمَا فِي الْأَدَابِ الْكُبْرَى لِلْعَلَّامَةِ ابْنِ مُفْلِحٍ ^(٢) .

وَقَالَ صَاحِبُ الْمُحِيطِ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ ^(٣): رُويَ أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ارْتَدَى بِرِدَاءٍ ثَمِينٍ قِيمَتُهُ أَرْبَعُمِائَةِ دِينَارٍ، وَكَانَ يَجْرُهُ عَلَى الْأَرْضِ، فَقِيلَ لَهُ: أَوْلَسْنَا نُهِنَا عَنْ هَذَا؟ فَقَالَ: إِنَّمَا ذَلِكَ لِذَوِي الْخِيَلَاءِ، وَلَسْنَا مِنْهُمْ .

قَالَ فِي الْأَدَابِ ^(٤): وَاخْتَارَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ عَدَمَ تَحْرِيمِهِ، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِلْكَرَاهَةِ، وَلَا عَدَمِهَا .

(١) الْأَدَابُ الشَّرْعِيَّةُ: (٣/٥٢١) .

(٢) الْأَدَابُ الشَّرْعِيَّةُ: (٣/٥٢١) .

(٣) الْأَدَابُ الشَّرْعِيَّةُ: (٣/٥٢١) .

(٤) الْأَدَابُ الشَّرْعِيَّةُ: (٣/٥٢١) .

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ الْعَزِيزِ^(١): يُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ طُولُ قَمِيصِ الرَّجُلِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ، وَإِلَى شِرَاكِ النَّعْلِ. وَهُوَ الَّذِي فِي الْمُسْتَوْعِبِ^(٢). وَطُولُ الْإِزَارِ إِلَى مَرَاقِّ السَّاقَيْنِ، وَقِيلَ إِلَى الْكَعْبَيْنِ أَنْتَهَى.

وَلَنَذْكُرَ الْآنَ طَرَفًا مِنْ الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي الرَّدْعِ عَنْ جَرِّ الْإِزَارِ خِيَلَاءَ، وَعَنْ الْعُجْبِ وَالتَّكَبُّرِ عَلَى حَسَبِ مَا يَلِيقُ بِهَذَا الشَّرْحِ، وَإِلَّا فَالْأَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ جِدًّا فِي ذَلِكَ فَتَقُولُ:

أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ^(٣) وَالنَّسَائِيُّ^(٤) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ «مَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ مِنَ الْإِزَارِ فَفِي النَّارِ»، وَفِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ قَالَ: «إِزْرَةُ الْمُؤْمِنِ إِلَى عَضَلَةِ سَاقِهِ، ثُمَّ إِلَى نِصْفِ سَاقِهِ، ثُمَّ إِلَى كَعْبِهِ، وَمَا تَحْتَ الْكَعْبَيْنِ مِنَ الْإِزَارِ فَفِي النَّارِ».

قَالَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنه «مَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْإِزَارِ فَهُوَ فِي الْقَمِيصِ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٥).

وَأَخْرَجَ الْإِمَامُ مَالِكٌ^(٦) وَأَبُو دَاوُدَ^(٧) وَالنَّسَائِيُّ^(٨)

(١) الآداب الشرعية: (٣/٥٢١).

(٢) الآداب الشرعية: (٣/٥٢٢).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب اللباس، باب ما أسفل الكعبين فهو في النار، رقم (٥٧٨٧).

(٤) أخرجه النسائي في سننه، كتاب الزينة، باب ما تحت الكعبين من الإزار، رقم (٥٣٣٠).

(٥) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب اللباس، باب في قدر موضع الإزار، رقم (٤٠٩٧).

(٦) أخرجه مالك في الموطأ (١٢-٢/٩١٤).

(٧) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب اللباس، باب في قدر موضع الإزار، رقم (٤٠٩٥).

(٨) أخرجه النسائي في سننه الكبرى (٩٧٠٩-٥/٤٨٩).

وَابْنُ مَاجَهَ^(١) وَابْنُ حَبَّانَ فِي صَحِيحِهِ^(٢) عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ «سَأَلْتُ أَبَا سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ الْإِزَارِ فَقَالَ: عَلَى الْخَبِيرِ بِهَا سَقَطَتْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِزْرَةُ الْمُؤْمِنِ إِلَى نِصْفِ السَّاقِ، وَلَا حَرَجَ، أَوْ قَالَ: لَا جُنَاحَ عَلَيْهِ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْكَعْبَيْنِ، وَمَا كَانَ أَسْفَلَ مِنْ ذَلِكَ فَهُوَ فِي النَّارِ وَمَنْ جَرَّ إِزَارَهُ بَطْرًا لَمْ يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

وَرَوَى مُسْلِمٌ^(٣) وَأَبُو دَاوُدَ^(٤) وَالتِّرْمِذِيُّ^(٥) وَالنَّسَائِيُّ^(٦) وَابْنُ مَاجَهَ^(٧) عَنْ أَبِي ذَرٍّ الْغِفَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ. قَالَ فَقَرَأَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَقَالَ أَبُو ذَرٍّ خَابُوا وَخَسِرُوا، مَنْ هُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: الْمُسْبِلُ، وَالْمَنَّانُ، وَالْمُنْفِقُ

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب اللباس، باب موضع الإزار أين هو، رقم (٣٥٧٣).

(٢) أخرجه ابن حبان في صحيحه (٥٤٤٦-١٢/٢٦٢).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب بيان غلظ تحريم إسبال الإزار والمن بالعطية رقم (١٠٦).

(٤) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب اللباس، باب ما جاء في إسبال الإزار، رقم (٤٠٨٩).

(٥) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب البيوع، باب فيمن حلف على سلعة كاذبة، رقم (١٢١١).

(٦) أخرجه النسائي في سننه، كتاب الزكاة، باب المنان بما أعطى، رقم (٢٥٦٣).

(٧) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب التجارات، باب ماجاء في كراهية الأيمان في الشراء والبيع، رقم (٢٢٠٨).

سَلَعَتْهُ بِالْحَلِفِ الْكَاذِبِ» قَالَ الْحَافِظُ الْمُنْذِرِيُّ^(١): الْمُسْبِلُ هُوَ الَّذِي يُطَوِّلُ ثَوْبَهُ، وَيُرْسِلُهُ إِلَى الْأَرْضِ كَأَنَّهُ يَفْعَلُ ذَلِكَ تَجَبُّرًا وَاخْتِيَالًا. وَفِي لَفْظِ «الْمُسْبِلِ إِزَارَهُ».

فَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ وَأَضْعَافُهَا مِمَّا لَمْ نَذْكُرْهُ تَدُلُّ دَلَالَةً صَرِيحَةً عَلَى تَحْرِيمِ الْخِيَلَاءِ وَالْإِسْبَالِ كِبَرًا.

فَإِنْ قُلْتُ: حَيْثُ كَانَ الْإِسْبَالُ بِهَذِهِ الْمَثَابَةِ فَمَا عُذْرُ النَّاطِمِ فِي جَعْلِهِ مَكْرُوهًُا مَعَ الْكِبَرِ وَغَيْرِ مَكْرُوهٍِ بِلَا كِبَرٍ؟

قُلْتُ: النَّاطِمُ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- لَا يَقُولُ إِنَّ الْكِبَرَ غَيْرُ مُحَرَّمٍ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ الَّذِي ذَكَرَهُ فِي نَفْسِ الْإِسْبَالِ هَلْ هُوَ مَكْرُوهٌُ أَوْ لَا. وَأَمَّا الْكِبَرُ فَحَرَامٌ بِلَا شَكٍّ. وَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ الْحَقَّ أَنَّ الْإِسْبَالَ خِيَلَاءٌ حَرَامٌ أَيْضًا.

قَالَ النَّاطِمُ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى-:

(و) يُكْرَهُ لِلْإِنْسَانِ (تَرْكُ) لُبْسِ اللَّبَاسِ (الْمُعَوَّدِ) أَيِ الْمُعْتَادِ لِلْبُسَةِ مِنْ قَمِيصٍ وَإِزَارٍ وَرِدَاءٍ وَغَيْرِهَا.

وَالْمُرَادُ: أَنَّهُ يُكْرَهُ لَهُ لُبْسُ غَيْرِ زِيٍّ بَلَدِهِ بِلَا عُذْرِ كَمَا هُوَ مَنْصُوصٌ الْإِمَامِ.

وَيَنْبَغِي أَنْ يَلْبَسَ مَلَابِسَ بَلَدِهِ لِيَلَّا يُشَارَ إِلَيْهِ بِالْأَصَابِعِ، وَيَكُونَ ذَلِكَ حَامِلًا لَهُمْ عَلَى غَيْبَتِهِ فَيُشَارِكُهُمْ فِي إِثْمِ الْغَيْبَةِ لَهُ. وَفِي كِتَابِ

(١) الترغيب والترهيب (٣/٦٥).

التَّوَاضُّعِ لِابْنِ أَبِي الدُّنْيَا مَرْفُوعًا «نَهَى عَنْ الشُّهْرَتَيْنِ»^(١) ، وَقَدَّمَ ذَلِكَ .

١٦٩- وَأَطْوَلُ ذَيْلِ الْمَرْءِ لِلْكَعْبِ وَالنَّسَاءِ بِلَا الْأُزْرِ شِبْرًا أَوْ ذِرَاعًا لِيَتَزَدَّدَ

(وَأَطْوَلُ ذَيْلِ) ثَوْبِ (الْمَرْءِ) يَعْنِي الذَّكَرَ أَيْ يَنْتَهِي طُولُهُ إِ(لَ) (الْكَعْبِ) وَاحِدُ الْكَعْبَيْنِ ، وَهُمَا الْعِظَمَاتُ النَّائِتانِ فِي جَانِبَيْ الرَّجُلِ .

قَالَ الْجَوْهَرِيُّ^(٢) : الْكَعْبُ هُوَ الْعِظْمُ النَّاشِزُ عِنْدَ مُلْتَقَى السَّاقِ وَالْقَدَمِ . وَأَنْكَرَ الْأَصْمَعِيُّ قَوْلَ النَّاسِ : إِنَّهُ فِي ظَهْرِ الْقَدَمِ انْتَهَى .

(و) أَطْوَلُ ذَيْلِ ثَوْبِ (النِّسَاءِ) حَيْثُ كُنَّ لَا بِسَاتِهِ (بِلَا) لُبْسِ (الْأُزْرِ) جَمْعُ إِزَارٍ وَهُوَ الَّذِي يُشَدُّ عَلَى الْحَقْوَيْنِ فَمَا تَحْتَهُمَا ، وَيُجْمَعُ جَمْعَ قَلَّةٍ عَلَى آزَرَةٍ وَجَمْعُ الْكَثْرَةِ أُزْرٌ بِضَمَّتَيْنِ ، وَيَذَكَّرُ وَيُؤنَّثُ ، فَيُقَالُ إِزَارٌ لِبِسْتُهُ وَلِبِسَتْهَا .

إِذَا عَلِمْتَ هَذَا فَيَكُونُ انْتِهَاءُ طُولِ ذَيْلِ ثَوْبِ الْمَرْأَةِ حَيْثُ لَا إِزَارَ وَهُوَ الْمِلْحَفَةُ إِمَّا (شِبْرًا) وَهُوَ بِالْكَسْرِ مَا بَيْنَ أَعْلَى الْإِبْهَامِ وَأَعْلَى الْخِنْصِرِ قَالَهُ فِي الْقَامُوسِ^(٣) . وَهُوَ مُذَكَّرٌ وَجَمْعُهُ أَشْبَارٌ .

(أَوْ) يَكُونُ انْتِهَاءُ ذَيْلِ ثَوْبِهَا (ذِرَاعًا) بِذِرَاعِ الْيَدِ ، وَهُوَ بِكَسْرِ الدَّالِ الْمُعْجَمَةِ مِنْ طَرَفِ الْمِرْفَقِ إِلَى طَرَفِ الْأَصْبُعِ الْوُسْطَى ، وَيَذَكَّرُ وَيُؤنَّثُ وَالتَّائِيثُ أَكْثَرُ ، وَجَمْعُهُ أَذْرُعٌ وَذُرْعَانٌ بِالضَّمِّ .

(١) أخرجه ابن أبي الدنيا في التواضع (٦٤ - ص ٨٨) .

(٢) الصحاح : (٢١٣/١) .

(٣) القاموس : (ص ٤١٢) .

وَقَوْلُهُ (لِتَزِدْ) اللَّامُ لِلْأَمْرِ «وَتَزِدْ» فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَجْزُومٌ وَحُرَّكَ
بِالْكَسْرِ لِلْقَافِيَةِ كَمَا فِي نَظَائِرِهِ.

وَالْمُرَادُ أَنَّ النِّسَاءَ حَيْثُ كُنَّ بِلَا أُرْزٍ، وَهِيَ الْمَلَا حِفُّ كِنْسَاءِ الْبَرِّ
وَنِسَاءِ الْعَرَبِ وَنَحْوِهِنَّ مِمَّنْ لَيْسَ لَهُنَّ سَرَائِلُ وَلَا خِفَافٌ تَسْتُرُ أَفْئَامَهُنَّ
يُسْتَحَبُّ لَهُنَّ أَنْ تَكُونَ ذُبُولٌ ثِيَابِهِنَّ شِبْرًا أَوْ ذِرَاعًا تَزْدَادُ بِذَلِكَ الشُّبْرِ
أَوْ الذِّرَاعِ عَنْ ذَيْلِ الرَّجُلِ.

قَالَ فِي الْأَدَابِ الْكُبْرَى^(١): وَيَزِيدُ ذَيْلُ الْمَرْأَةِ عَلَى ذَيْلِ الرَّجُلِ مَا
بَيْنَ الشُّبْرِ إِلَى الذِّرَاعِ، وَقَدَّمَهُ ابْنُ تَمِيمٍ.

وَقَالَ صَاحِبُ الْمُسْتَوْعِبِ^(٢): هَذَا فِي حَقِّ مَنْ تَمْشِي بَيْنَ الرَّجَالِ
كِنْسَاءِ الْعَرَبِ، فَأَمَّا نِسَاءُ الْمُدُنِ فِي الْبُيُوتِ فَذَيْلُهَا كَذَيْلِ الرَّجُلِ.

وَفِي الرِّعَايَةِ الْكُبْرَى^(٣) بَعْدَ مَا ذَكَرَ أَنَّ ذَيْلَ نِسَاءِ الْمُدُنِ فِي الْبُيُوتِ
كَذَيْلِ الرَّجَالِ قَالَ: وَتُرْخِيهِ الْبُرْزَةُ وَنِسَاءُ الْبَرِّ عَلَى الْأَرْضِ دُونَ الذِّرَاعِ،
وَقِيلَ مِنْ شِبْرِ إِلَى ذِرَاعٍ، وَقِيلَ يُكْرَهُ مَا نَزَلَ عَنْهُ أَوْ ارْتَفَعَ بِنَصِّ عَلَيْهِ
انْتَهَى.

وَالْمُعْتَمَدُ عَدَمُ الْفَرْقِ بَيْنَ نِسَاءِ الْمُدُنِ وَغَيْرِهِنَّ؛ لِمَا رَوَى الْإِمَامُ

(١) الآداب الشرعية: (٥٢٢/٣).

(٢) الآداب الشرعية: (٥٢٢/٣).

(٣) الآداب الشرعية: (٥٢٢/٣).

أَحْمَدُ^(١) وَالنَّسَائِيُّ^(٢) وَأَبُو دَاوُدَ^(٣) وَالتِّرْمِذِيُّ^(٤) وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ تَصْنَعُ النِّسَاءُ بِذِيُولِهِنَّ؟ قَالَ: يُرْخِصْنَ شِبْرًا قُلْتُ: إِذَنْ تَبْدُو أَقْدَامُهُنَّ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: فَذِرَاعٌ وَلَا يَزِدْنَ عَلَيْهِ» فَظَاهِرُ هَذَا كِرَاهَةُ مَا زَادَ عَلَى الذَّرَاعِ.

وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ^(٥) وَقَالَ: «رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَمَهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ شِبْرًا، ثُمَّ اسْتَزَدْنَهُ فَرَادَهُنَّ شِبْرًا، فَكُنَّ يُرْسِلْنَ إِلَيْنَا فَتَذَرُ لِهِنَّ ذِرَاعًا» فَأَفَادَتْ هَذِهِ الرِّوَايَةُ قَدْرَ الذَّرَاعِ الْمَادُونِ فِيهِ، وَأَنَّهُ شِبْرَانِ بِشِبْرِ الْيَدِ الْمُعْتَدَلَةِ كَمَا فِي الْفَتْحِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

١٧٠- وَأَشْرَفَ مَلْبُوسٍ إِلَى نِصْفِ سَاقِهِ وَمَا تَحْتَ كَعْبٍ فَافْكَرْهُنَّ وَصَعِدَ (وَأَشْرَفَ) بِمَعْنَى أَنْزَلَهُ وَأَفْضَلَ.

(مَلْبُوسٍ) رَجُلٍ أَنْ يَكُونَ مُنْتَهِيًا (إِلَى نِصْفِ سَاقِهِ) أَيِ سَاقِ الرَّجُلِ اللَّابِسِ لِذَلِكَ الْمَلْبُوسِ لِبُعْدِهِ مِنَ النَّجَاسَةِ وَالزَّهْوِ وَالْإِعْجَابِ.

(وَمَا) أَيِ وَالْمَلْبُوسُ الَّذِي يَنْتَهِي فِي إِسْبَالِهِ حَتَّى يَصِلَ (تَحْتَ كَعْبِ) اللَّابِسِ (فَافْكَرْهُنَّ) أَمْرٌ مُؤَكَّدٌ بِالنُّونِ الْخَفِيفَةِ لِلْأَخْبَارِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا.

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٢٦٧٢٣-٦/٣١٥).

(٢) أخرجه النسائي في سننه، كتاب الزينة، باب ذيول النساء، رقم (٥٣٣٧).

(٣) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب اللباس، باب في قدر الذيل، رقم (٤١١٩).

(٤) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب اللباس، باب جر ذيول النساء، رقم (١٧٣١).

(٥) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب اللباس، باب في قدر الذيل، رقم (٤١٢١).

(وَصَعَّدَ) أَمْرٌ مِنَ الصُّعُودِ، أَيُّ ارْفَعَ الْمَلْبُوسَ وَلَا تَتْرُكْهُ يَنْزِلُ إِلَى تَحْتَ الْكُعْبَيْنِ؛ فَإِنَّ مَا تَحْتَ الْكُعْبَيْنِ فِي النَّارِ كَمَا أَسْلَفْنَا فِي الْأَخْبَارِ عَنِ النَّبِيِّ الْمُخْتَارِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

١٧١- وَلِلرُّضْعِ كُمُ الْمُضْطَفَى فَإِنْ ارْتَحَى تَنَاهَى إِلَى أَفْصَى أَصَابِعِهِ قَدْ (وَلِلرُّضْعِ) بِالصَّادِ الْمُهْمَلَةِ. وَفِي نُسْخِ السِّينِ الْمُهْمَلَةِ، وَهُمَا لُغَتَانِ: مَفْصَلٌ مَا بَيْنَ الْكَفِّ وَالسَّاعِدِ كَمَا فِي النَّهَايَةِ^(١) يَعْنِي الْعِظَمَ الَّذِي يَلِي الْأَصْبَعَ الْوُسْطَى.

كَانَ (كُمُ) وَهُوَ بَضْمُ الْكَافِ كَمَا فِي الْقَامُوسِ^(٢) مَدْخَلُ الْيَدِ وَمَخْرَجُهَا مِنَ الثُّوبِ. وَالْجَمْعُ أَكْمَامٌ وَكِمَمَةٌ. وَأَمَّا بِالْكَسْرِ فَوِعَاءُ الطَّلَعِ وَغِطَاءٌ لِلنُّورِ.

(الْمُضْطَفَى) هُوَ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ نَبِينَا ﷺ وَمَعْنَاهُ الْخَالِصُ مِنَ الْخَلْقِ، وَلَا شَكَّ أَنَّهُ ﷺ خَيْرُ الْخَلَائِقِ كَافَّةً.

(فَإِنْ ارْتَحَى) كُمُهُ ﷺ (تَنَاهَى) فِي ارْتِحَائِهِ (إِلَى أَفْصَى) أَيُّ أَطْرَافِ (أَصَابِعِهِ) الشَّرِيفَةِ جَمْعُ أَصْبَعٍ تُذَكَّرُ وَتُؤَنَّثُ. وَقَوْلُ النَّازِمِ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- (قَدْ) أَيُّ فَقَطْ.

١٧٢- وَلِلرَّجْلِ أَكْرَهُ عَرَضَ زَيْقٍ بَنَصِهِ وَلَا يُكْرَهُ الْكَتَّانُ فِي الْمُتَأَكَّدِ (وَلِلرَّجْلِ) دُونَ النِّسَاءِ.

(١) النهاية: (٢٢٧/٢).

(٢) القاموس: (ص ١١٥٥).

(أَكْرَهَ) تَنْزِيهَاً .

(عَرَضَ زَيْقٍ) الْقَمِيصِ وَهُوَ مَا أَحَاطَ بِالْعُنُقِ (بِنَصِّهِ) أَيُّ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (١) .

قَالَ الْمُرُودِيُّ (٢) : سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يُحَاطُ لِلنِّسَاءِ هَذِهِ الزِّيَقَاتُ الْعِرَاضُ؟ فَقَالَ: إِنْ كَانَ شَيْءٌ عَرِيضٌ فَأَكْرَهُهُ هُوَ مُحَدَّثٌ، وَإِنْ كَانَ شَيْءٌ وَسِيطٌ لَمْ نَرِ بِهِ بَأْسًا .

وَقَطَعَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَوْلَدِهِ الصَّغَارِ قُمْصًا فَقَالَ لِلْخَيَّاطِ صَيِّرْ زَيْقَهَا دِقَاقًا وَكَرِهَ أَنْ يَصِيرَ عَرِيضًا (٣) .

قَالَ فِي الْفُرُوعِ (٤) : وَكَرِهَ أَحْمَدُ الزَّيْقَ الْعَرِيضَ لِلرَّجُلِ . وَاخْتَلَفَتْ الرِّوَايَةُ فِيهِ لِلْمَرْأَةِ .

قَالَ الْقَاضِي (٥) : إِنَّمَا كَرِهَ لِإِفْضَائِهِ إِلَى الشُّهْرَةِ . وَقَالَ بَعْضُهُمْ : إِنَّمَا كَرِهَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ الْإِفْرَاطَ جَمْعًا بَيْنَ قَوْلَيْهِ . وَفِي تَصْحِيحِ الْفُرُوعِ صَوَّبَ عَدَمَ كَرَاهَةِ عَرَضِ الزَّيْقِ لِلْمَرْأَةِ قَالَ : وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ النَّازِمِ فِي آدَابِهِ فَإِنَّهُ لَمْ يَكْرَهُ ذَلِكَ إِلَّا لِلرَّجُلِ وَقَطَعَ فِي الْإِقْنَاعِ (٦) بِاخْتِصَاصِ الْكَرَاهَةِ بِالرَّجَالِ .

(١) الفروع: (٦١/٢) .

(٢) الآداب الشرعية: (٥٣٥/٣) .

(٣) الآداب الشرعية: (٥٣٥/٣) .

(٤) الفروع: (٦١/٢) .

(٥) الفروع: (٦١/٢) .

(٦) الإقناع: (٩٢/١) .

(وَلَا يُكْرَهُ الْكَتَّانُ) أَيَّ لَا يُكْرَهُ لُبْسُ الثِّيَابِ الْمُتَّخَذَةِ مِنَ الْكَتَّانِ،
سَوَاءً كَانَتْ قَمِيصًا أَوْ سَرَاوِيلَ أَوْ غَيْرَهُمَا .

(فِي الْمُتَأَكَّدِ) مِنَ الْقَوْلَيْنِ .

قَالَ فِي الْفُرُوعِ^(١) : وَيَبَاحُ الْكَتَّانُ إِجْمَاعًا ، وَالنَّهْيُ عَنْهُ مِنْ حَدِيثِ
جَابِرٍ بَاطِلٌ .

وَنَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ أَنَّهُ كَرِهَهُ لِلرِّجَالِ انْتَهَى .

وَلَا شَكَّ فِي الْإِبَاحَةِ ، وَإِنَّمَا ذَكَرْتُ الْقَوْلَ بِالْكَرَاهَةِ لِمَا يُفْهَمُ مِنْ
كَلَامِ النَّازِمِ أَنَّ ثَمَّ قَوْلًا غَيْرَ مُتَأَكَّدٍ بِالْكَرَاهَةِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

١٧٣- وَلَا بَأْسَ فِي لُبْسِ السَّرَاوِيلِ سُرَّةً أُنْثَى مِنَ التَّأْزِيرِ فَالْبَسَهُ وَافْتَدِ
(وَلَا بَأْسَ) أَيَّ لَا حَرَجَ وَلَا كَرَاهَةَ .

(فِي لُبْسِ السَّرَاوِيلِ) جَمْعُ سَرَاوِيَلٍ أَوْ جَمْعُ سِرْوَالٍ وَسِرْوَالَةٍ
أَوْ سِرْوِيلٍ بِكَسْرِ هَيْنَ .

قَالَ فِي الْقَامُوسِ^(٢) : لُغَةٌ فَارِسِيَّةٌ مُعَرَّبٌ ، وَقَدْ يُذَكَّرُ قَالَ : وَلَيْسَ
فِي الْكَلَامِ فِعُولٌ . قَالَ : وَالسَّرَاوِينُ بِالثُّونِ لُغَةٌ ، وَالسَّرَوَالُ بِالشَّيْنِ لُغَةٌ .

وَفِي الْمَطْلَعِ^(٣) قَالَ سَبِيوِيهِ : وَأَمَّا سَرَاوِيلُ فَشَيْءٌ وَاحِدٌ وَهُوَ
أَعْجَمِيٌّ عَرَبٌ إِلَّا أَنَّهُ أَشْبَهَ مِنْ كَلَامِهِمْ مَا لَا يَنْصَرِفُ فِي مَعْرِفَةٍ

(١) الفروع: (٧٨/٢) .

(٢) القاموس: (ص١٠١٤) .

(٣) المطلع: (ص٢٠٧) .

وَلَا نَكْرَةَ. وَحَكَى الْجَوْهَرِيُّ^(١) فِيهِ التَّذْكِيرَ وَالتَّأْنِيثَ وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ ذُو وَجْهَيْنِ الصَّرْفِ وَتَرْكِهِ. وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ غَيْرُ مَصْرُوفٍ وَجْهًا وَاحِدًا انْتَهَى.

وَقَوْلُ النَّازِمِ (سُتْرَةٌ) يَحْتَمِلُ النَّصْبَ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ لِأَجْلِهِ أَوْ لِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ، وَيَحْتَمِلُ الرَّفْعَ خَبْرًا لِمُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ أَيْ هِيَ سُتْرَةٌ. (أَتَمُّ) فِي السُّتْرِ وَأَكْمَلُ فِيهِ (مِنْ التَّأْزِيرِ) أَيْ التَّعْطِيةِ. يُقَالُ انْتَزَرَ بِهِ وَتَأَزَّرَ تَأْزِيرًا.

قَالَ فِي الْفُرُوعِ^(٢): وَتُسَنُّ السَّرَاوِيلُ. وَفِي التَّلْخِصِ^(٣): لَا بَأْسَ. قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(٤): السَّرَاوِيلُ أَسْتَرٌ مِنَ الْإِزَارِ، وَلِبَاسُ الْقَوْمِ كَانَ الْإِزَارَ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَا يُجْمَعُ بَيْنَهُمَا، وَهُوَ أَظْهَرُ خِلَافًا لِلرَّعَايَةِ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ^(٥): الْأَفْضَلُ مَعَ الْقَمِيصِ السَّرَاوِيلُ مِنْ غَيْرِ حَاجَتِهِ إِلَى الْإِزَارِ.

وَفِي الْأَدَابِ الْكُبْرَى^(٦): سُئِلَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ لُبْسِهِ يَغْنِي

(١) الصحاح: (١٧٢٩/٥).

(٢) الفروع: (٧٩/٢).

(٣) الفروع: (٧٩/٢).

(٤) الفروع: (٨٠/٢).

(٥) المستدرک علی مجموع الفتاوى: (٦٦/٣).

(٦) الآداب الشرعية: (٥٢٣/٣).

السَّارِوِيلَ، فَقَالَ: هُوَ أَسْتَرُ مِنَ الْأُزْرِ وَلِبَاسُ الْقَوْمِ كَانَ الْأُزْرُ.

قَالَ النَّاطِمُ: فَتَعَارَضَ فِيهِ دَلِيلَانِ انْتَهَى كَلَامُ النَّاطِمِ.

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ^(١) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَطَبَ بِعَرَفَاتٍ مَنْ لَمْ يَجِدْ إِزَارًا فَلْيَلْبَسْ سَرَاوِيلَ لِلْمُحَرَّمِ» وَبِهَذَا اسْتَدَلَّ الْإِمَامُ أَحْمَدُ عَلَى أَنَّهَا كَانَتْ مَعْرُوفَةً عِنْدَهُمْ^(٢).

قَالَ: وَرَوَى عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى جَيْشِهِ بِأَذْرَبِجَانَ إِذَا قَدِمْتُمْ مِنْ غَزَاتِكُمْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَالْتَقُوا السَّرَاوِيلَاتِ وَالْأَقْبِيَةَ وَالْبُسُوَا الْأُزْرَ وَالْأَرْدِيَةَ^(٣).

قَالَ النَّاطِمُ: فَدَلَّ عَلَى كَرَاهِيَّتِهِ لَهَا، وَأَنَّهَا غَيْرُ زِيَّهِمْ.

وَجَزَمَ فِي الْإِفْتِنَاعِ^(٤) وَغَيْرِهِ^(٥) بِسُنِّيَةِ لُبْسِ السَّرَاوِيلِ وَهُوَ الْمَذْهَبُ بِلَا رَيْبٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَإِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ، وَفَهِمْتَ مَا هُنَالِكَ مِنْ كَوْنِ السَّرَاوِيلِ سُنَّةَ إِبْرَاهِيمَ الْخَلِيلِ، وَالنَّبِيِّ النَّبِيلِ عَلَى أَحَدِ الْأَقَاوِيلِ، وَالصَّحَابَةِ الْكِرَامِ، وَاخْتِيَارَ الْعُلَمَاءِ الْأَعْلَامِ (فَالْبَسَهُ) أَيِ السَّرَاوِيلِ.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب جزاء الصيد، باب إذا لم يجد الإزار، فليلبس السراويل، رقم (١٨٤٣). ومسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب ما يباح للمحرم بحج أو عمرة وما لا يباح وبيان تحريم الطيب عليه، رقم (١١٧٩).

(٢) الآداب الشرعية: (٥٢٤/٣).

(٣) الآداب الشرعية: (٥٢٤/٣).

(٤) الإفتناع: (٩٤/١).

(٥) الإنصاف: (٤٨٢/١).

(وَاقْتَدِ) بِمَنْ ذَكَرْنَا لَكَ أَنَّهُمْ لِبِسُوهُ فَإِنَّهُمْ أَهْلٌ لَأَنْ يُقْتَدَى بِهِمْ لَا سِيَّامًا إِلَّا قِتْدَاءً.

١٧٤- بِسُنَّةِ إِبْرَاهِيمَ فِيهِ وَ أَحْمَدَ وَأَصْحَابِهِ وَ الْأَزْرَ أَشْهَرُ أَكْذُ (بِسُنَّةِ) سَيِّدِنَا (إِبْرَاهِيمَ) الْخَلِيلِ -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- (فِيهِ) أَيُّ فِي لُبْسِهِ.

(و) سُنَّةَ نَبِينَا وَحَبِيبِنَا (أَحْمَدَ) الْمُخْتَارِ (وَأَصْحَابِهِ) الْأَخْيَارِ، عَلَيْهِ وَعَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَا تَعَاقَبَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ.

(و) لَكِنْ لُبْسُهُمْ (الْأَزْرَ) جَمْعُ إِزَارٍ.

(أَشْهَرُ) مِنْ لُبْسِهِمُ السَّرَاوِيلَ.

(أَكْذُ) فِعْلٌ أَمْرٌ مِنَ التَّأْكِيدِ وَحُرْكَ بِالْكَسْرِ لِلْقَافِيَةِ.

قَالَ فِي الْفُرُوعِ^(١): وَاخْتَارَ شَيْخُنَا فِعْلَ الْأَصْلَحِ لِلْبَدَنِ كَالْغُسْلِ بِمَاءٍ حَارٍّ بِبَلَدٍ رَطْبٍ، لِأَنَّ الْمَقْصُودَ تَرْجِيلُ الشَّعْرِ، وَلِأَنَّهُ فِعْلُ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَأَنَّ مِثْلَهُ نَوْعُ اللَّبْسِ وَالْمَأْكَلِ، وَأَنَّهُمْ لَمَّا فَتَحُوا الْأَمْصَارَ كَانَ كُلُّ مِنْهُمْ يَأْكُلُ مِنْ قُوْتِ بَلَدِهِ، وَيَلْبَسُ مِنْ لِبَاسِ بَلَدِهِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَقْصِدُوا قُوْتِ الْمَدِينَةِ وَلِبَاسَهَا.

قَالَ^(٢): وَمِنْ هَذَا أَنَّ الْعَالِبَ عَلَيْهِ وَعَلَى أَصْحَابِهِ الْإِزَارُ وَالرِّدَاءُ، فَهَلْ هُمَا أَفْضَلُ لِكُلِّ أَحَدٍ وَلَوْ مَعَ الْقَمِيصِ، أَوْ الْأَفْضَلُ مَعَ الْقَمِيصِ السَّرَاوِيلُ فَقَطْ؟

(١) الفروع: (١٥٠/١).

(٢) الفروع: (١٥٠/١).

هَذَا مِمَّا تَنَازَعَ فِيهِ الْعُلَمَاءُ، وَالثَّانِي أَظْهَرُهُ فَالِاقْتِدَاءُ بِهِ تَارَةً يَكُونُ فِي نَوْعِ الْفِعْلِ، وَتَارَةً فِي جِنْسِهِ، فَإِنَّهُ قَدْ يَفْعَلُ الْفِعْلَ لِمَعْنَى يَعْمُ ذَلِكَ النَّوْعَ وَغَيْرُهُ لَا لِمَعْنَى يَخْصُهُ. فَيَكُونُ الْمَشْرُوعُ هُوَ الْأَمْرُ الْعَامُّ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَام^(١): وَهَذَا لَيْسَ مَخْصُوصًا بِفِعْلِهِ ﷺ وَفِعْلِ أَصْحَابِهِ، بَلْ وَبِكَثِيرٍ مِمَّا أَمَرَهُمْ بِهِ وَنَهَاهُمْ عَنْهُ. وَهَذَا تَسْمِيَةٌ طَائِفَةٍ مِنَ النَّاسِ تَنْقِيحَ الْمَنَاطِ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ ثَابِتًا فِيهَا وَفِي غَيْرِهَا فَيَحْتَاجُ أَنْ يَعْرِفَ مَنَاطَ الْحُكْمِ.

مِثَالُ ذَلِكَ: أَنَّهُ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحَيْنِ^(٢) «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَأَلَ عَنْ فَأْرَةٍ وَقَعَتْ فِي سَمْنٍ، فَقَالَ: أَلْقُوهَا وَمَا حَوْلَهَا وَكُلُوا سَمْنَكُمْ». فَالْأَمَّةُ مُتَّفِقَةٌ أَنَّ الْحُكْمَ لَيْسَ مُخْتَصًّا بِتِلْكَ الْفَأْرَةِ وَذَلِكَ السَّمْنِ، بَلْ الْحُكْمُ ثَابِتٌ فِيمَا هُوَ أَعَمُّ مِنْهَا.

يَبْقَى الْمَنَاطُ الَّذِي عُلِّقَ بِهِ الْحُكْمُ مَا هُوَ؟ فَطَائِفَةٌ مِنَ أَهْلِ الظَّاهِرِ يَزْعُمُونَ الْحُكْمَ مُعْلَقًا بِفَأْرَةٍ وَقَعَتْ فِي سَمْنٍ فَيَنْجَسُونَ مَا كَانَ كَذَلِكَ، وَلَا يَنْجَسُونَ السَّمْنَ إِذَا وَقَعَ فِيهِ الْكَلْبُ وَالْبُؤْلُ وَالْعُدْرَةُ، وَلَا يَنْجَسُونَ الزَّيْتَ وَنَحْوَهُ إِذَا وَقَعَتْ فِيهِ الْفَأْرَةُ، وَهَذَا الْقَوْلُ خَطَأٌ قَطْعًا. انْتَهَى.

١٧٥- وَعِمَّةٌ مُخْلِى حَلْقِهِ مِنْ تَحْنُكٍ لَدَى أَحْمَدَ مَكْرُوهَةٌ بِتَأَكُّدٍ

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية: (١٥٨/٢).

(٢) لم أقف عليه عند مسلم، وأخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الذبائح والصيد، باب إذا وقعت الفأرة في السمن الجامد أو الذائب، رقم (٥٥٣٨).

(وَعِمَّةٌ) قَالَ فِي الْقَامُوسِ^(١): الْعِمَّةُ بِالْكَسْرِ الْإِعْتِمَامُ. وَمُرَادُ النَّازِمِ كُلُّ عِمَامَةٍ.

(مُخْلِي) أَيُّ مَثْرُوكٍ وَخَالٍ.

(حَلَقِهِ) أَيُّ صَاحِبِهَا، وَالْمُعْتَمُ بِهَا.

(مَنْ تَحَنُّكَ) أَيُّ لَيْسَ تَحْتَ حَنَكٍ لَا يَسِيهَا مِنْهَا شَيْءٌ الْحَنَكُ مَا تَحْتَ الذَّقْنِ مِنَ الْإِنْسَانِ وَغَيْرِهِ.

(لَدَى) أَيُّ عِنْدَ الْإِمَامِ (أَحْمَدَ) بْنِ حَنْبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(مَكْرُوهَةٌ) كَرَاهَةٌ تَنْزِيهِ فِي الْأَصَحِّ، وَقِيلَ: بَلْ كَرَاهَةٌ تَحْرِيمٌ، وَالْمَذْهَبُ أَنَّهَا كَرَاهَةٌ تَنْزِيهِ.

(بِتَأْكُودٍ) لِنَصِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى كَرَاهَةِ ذَلِكَ، وَكَذَلِكَ الْأَصْحَابُ.

وَحَكَى فِي الْأَدَابِ الْكُبْرَى^(٢) الْخِلَافَ فِي أَنَّ الْكَرَاهَةَ هَلْ هِيَ لِلتَّحْرِيمِ أَوْ التَّنْزِيهِ.

وَقَالَ فِي الْفُرُوعِ^(٣): وَكَرِهَ أَحْمَدُ لُبْسَ غَيْرِ الْمُحَنَّكَ. وَنَقَلَ الْحَسَنُ بْنُ ثَوَابٍ كَرَاهِيَةً شَدِيدَةً. وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ^(٤): الْمَحْكِيُّ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ الْكَرَاهَةَ. وَالْأَقْرَبُ أَنَّهَا كَرَاهَةٌ لَا تَرْتَقِي إِلَى التَّحْرِيمِ.

١٧٦- وَيَحْسُنُ أَنْ يُرَخِّي الذُّؤَابَةَ خَلْفَهُ وَلَوْ شَبْرًا أَوْ أَدْنَى عَلَى نَصِّ أَحْمَدَ

(١) القاموس: (ص ١١٤).

(٢) الآداب الشرعية: (٣/٣٣٧).

(٣) الفروع: (١/٢٠٢).

(٤) الفروع: (١/٢٠٢).

(وَيَحْسُنُ) بِمَعْنَى يُسَنُّ وَيُنْدَبُ لِلرَّجُلِ .

(أَنْ يُرْخِيَ) أَيُّ يُرْسِلَ .

(الدُّوَابَّةُ) بِضَمِّ الدَّالِ الْمُعْجَمَةِ وَبَعْدَهَا هَمْزَةٌ مَفْتُوحَةٌ . قَالَ الْجَوْهَرِيُّ^(١) : وَالدُّوَابَّةُ مِنَ الشَّعْرِ وَالْمَرَادُ : هُنَا طَرَفُ الْعِمَامَةِ الْمُرْخَى سُمِّيَ دُوَابَّةً مَجَازًا .

(خَلْفَهُ) أَيُّ الْمُعْتَمِّ . قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(٢) : وَإِرْخَاءُ الدُّوَابَّةِ بَيْنَ الْكَتِفَيْنِ مَعْرُوفٌ فِي السُّنَّةِ .

(وَلَوْ) كَانَ الْمُرْخَى مِنَ الدُّوَابَّةِ (شِبْرًا) لَمَّا رُويَ أَنَّ سَيِّدَنَا عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اعْتَمَّ بِعِمَامَةٍ سَوْدَاءَ وَأَرْخَاهَا مِنْ خَلْفِهِ شِبْرًا^(٣) .

(أَوْ) لَمْ يُرْخَهَا شِبْرًا بَلْ (أَذْنَى) أَيُّ أَقَلَّ مِنْ شِبْرٍ .

(عَلَى نَصِّ أَحْمَدَ) أَيُّ : مَنْصُوصِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي إِرْخَاءِ الدُّوَابَّةِ خَلْفَهُ فِي الْجُمْلَةِ لَا فِي التَّقْدِيرِ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْأَدَابِ الْكُبْرَى^(٤) .

وَفِي الْفُرُوعِ^(٥) وَتَبِعَهُ فِي الْإِقْنَاعِ^(٦) وَغَيْرِهِ^(٧) قَالَ شَيْخُنَا يَعْنِي شَيْخَ

(١) الصحاح : (١٢٦/١) .

(٢) الآداب الشرعية : (٥٢٩/٣) .

(٣) الآداب الشرعية : (٥٣٠/٣) .

(٤) الآداب الشرعية : (٥٣٠/٣) .

(٥) الفروع : (٧٩/٢) .

(٦) الإقناع : (٩٤/١) .

(٧) الإنصاف : (٤٨٢/١) .

الإسلام: وإِطَالَتْهَا كَثِيرًا مِنْ الْإِسْبَالِ. وَقَالَ الْأَجْرِيُّ^(١): وَإِنْ أَرَخَى طَرْفَيْهَا بَيْنَ كَتِفَيْهِ فَحَسَنٌ. وَفِي الْأَدَابِ^(٢) أَنَّ ابْنَ الزُّبَيْرِ أَرَخَاَهَا خَلْفَهُ قَدْرَ ذِرَاعٍ. وَعَنْ أَنَسٍ نَحْوُهُ. وَرُبَّمَا أَفْهَمَ الْمَتَنَ الْإِقْتِصَارَ عَلَى شِبْرِ فَأَقْلَّ.

وَأَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ وَحَسَّنَهُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اعْتَمَّ سَدَلَ عِمَامَتِهِ بَيْنَ كَتِفَيْهِ».

وَرَوَى مُسْلِمٌ^(٣) وَأَبُو دَاوُدَ^(٤) وَابْنُ حَبَّانَ^(٥) عَنْ عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ «كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - زَادَ أَبُو دَاوُدَ «عَلَى الْمُنْبِرِ» انْتَهَى - «وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ سَوْدَاءُ قَدْ أَرَخَى طَرْفَيْهَا بَيْنَ كَتِفَيْهِ».

وَرَوَى مُسْلِمٌ^(٦) وَأَبُو دَاوُدَ^(٧) وَابْنُ مَاجَةَ^(٨) وَالنَّسَائِيُّ^(٩) عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ «دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ عَلَيْهِ عِمَامَةٌ سَوْدَاءُ»

(١) الفروع: (٧٩/٢).

(٢) الآداب الشرعية: (٥٣٠/٣).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب جواز دخول مكة بغير إحرام، رقم (١٣٥٩).

(٤) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب اللباس، باب في العمام، رقم (٤٠٧٩).

(٥) لم أقف عليه عند ابن حبان. وأخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب اللباس، باب العمامة السوداء، رقم (٣٥٨٤).

(٦) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب جواز دخول مكة بغير إحرام، رقم (١٣٥٨).

(٧) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب اللباس، باب في العمام، رقم (٤٠٧٨).

(٨) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب اللباس، باب العمامة السوداء، رقم (٣٥٨٥).

(٩) أخرجه النسائي في سننه، كتاب الزينة، باب العمامة السود، رقم (٥٣٤٤).

زَادَ النَّسَائِيُّ «قَدْ أَرَخَى طَرَفَ الْعَذْبَةِ بَيْنَ كَتِفَيْهِ».

١٧٧- وَيَحْسُنُ تَنْظِيفُ الثِّيَابِ وَطَيُّهَا وَيُكْرَهُ مَعَ طَوْلِ الْغَنَى لُبْسُكَ الرَّدِيِّ (وَيَحْسُنُ) أَيِ يُسَنُّ وَيُنْدَبُ.

(تَنْظِيفُ) أَيِ إِزَالَةُ وَسَخٍ.

(الثِّيَابُ) كُلُّهَا مِنْ قَمِيصٍ وَرِدَاءٍ وَإِزَارٍ وَسَرَاوِيلَ وَعِمَامَةٍ وَغَيْرِهَا.

قَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ^(١): يُسْتَحَبُّ غَسْلُ الثَّوْبِ مِنَ الْوَسَخِ وَالْعَرَقِ، نَصَّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ الْمُرُوزِيِّ وَغَيْرِهِ، وَاحْتَجَّ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَا يَجِدُ هَذَا مَا يَغْسِلُ بِهِ ثَوْبَهُ»^(٢)، «وَرَأَى رَجُلًا شُعْثًا فَقَالَ: مَا كَانَ يَجِدُ هَذَا مَا يُسْكِنُ بِهِ رَأْسَهُ» رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ^(٣) وَالْخَلَّالُ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَعَلَّلَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِأَنَّ الثَّوْبَ إِذَا اتَّسَخَ تَقَطَّعَ.

وَقَالَ الْمِمْمُونِيُّ^(٤): مَا أَعْلَمُ أَنِّي رَأَيْتُ أَحَدًا أَنْظَفَ ثَوْبًا وَلَا أَشَدَّ تَعَاهُدًا لِنَفْسِهِ فِي شَارِبِهِ وَشَعْرِ رَأْسِهِ وَبَدَنِهِ وَلَا أَنْقَى ثَوْبًا، وَأَشَدَّهُ بَيَاضًا مِنْ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١) الآداب الشرعية: (٥٢٩/٣).

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب اللباس، باب في غسل الثوب وفي الخلقان، رقم (٤٠٦٤).

(٣) أخرجه أحمد في مسنده (١٤٨٩٣-٣٥٧/٣).

(٤) الآداب الشرعية: (١٢/٢).

(و) يَحْسُنُ أَيْضًا بِمَعْنَى يُسَنُّ (طِيَّهَا) أَيِ الثِّيَابِ، وَهُوَ بِالطَّاءِ الْمُهْمَلَةِ وَالْيَاءِ الْمُثَنَّةِ تَحْتَ فَهَاءٍ فَالْفِ تَأْنِيثٌ مِنْ طَوَى الصَّحِيفَةِ يَطْوِيهَا: وَذَلِكَ لِئَلَّا يَسْتَعْمِلَهَا الشَّيْطَانُ بِاللُّبْسِ وَغَيْرِهِ.

أَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى مَا رَوَاهُ الدَّيْلَمِيُّ^(١) عَنْ جَابِرٍ رَفَعَهُ: «طَيَّ الثُّوبَ رَاحَتُهُ». وَقَدْ رَوَى مِنْ طُرُقٍ كَثِيرَةٍ بِالْفَاظِ مُخْتَلِفَةٍ كُلُّهَا وَاهِيَةً.

وَرَأَيْتُ فِي بَعْضِ النُّسخِ بِالْبَاءِ بَعْدَ الْيَاءِ مِنَ الطَّيْبِ، وَهُوَ مَنْدُوبٌ أَيْضًا.

قَالَ فِي الْفُرُوعِ^(٢): وَيَتَطَيَّبُ وَيُسْتَحَبُّ لِلرَّجُلِ بِمَا ظَهَرَ رِيحُهُ، وَخَفِيَ لَوْنُهُ.

وَقَدْ قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «حُبَّ إِلَيَّ مِنْ دُنْيَاكُمْ النِّسَاءِ وَالطَّيْبِ، وَجُعِلَتْ قُرَّةُ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ» رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ^(٣)، وَالنِّسَائِيُّ فِي سُنَنِهِ^(٤)، وَالْحَاكِمُ فِي مُسْتَدْرَكِهِ^(٥) وَقَالَ: صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ.

(وَيُكْرَهُ) تَنْزِيهَاً لَكَ أَيُّهَا الْمُتَقَشِّفُ.

(مَعَ طَوِيلٍ) يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ بِضَمِّ الطَّاءِ الْمُهْمَلَةِ أَيِ كَثْرَةٍ.

(١) أخرجه الديلمي في الفردوس (٣٩٥٧-٤٥٧/٢).

(٢) الفروع: (١٥٤/١).

(٣) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١٠١٢-٢٠/٢٠٤٢٠).

(٤) أخرجه النسائي في سننه، كتاب عشرة النساء، باب حب النساء، رقم (٣٩٣٩).

(٥) أخرجه الحاكم في المستدرک (٢٦٧٦-١٧٤/٢).

(الغنى) بِكَسْرِ الْغَيْنِ الْمُعْجَمَةِ ضِدُّ الْفَقْرِ، وَإِذَا فُتِحَتِ الْغَيْنُ مُدِّدٌ بِهِ. وَالْغِنَاءُ كَالْكِسَاءِ مِنَ الصَّوْتِ مَا طُرِبَ بِهِ وَكَسَمَاءِ رَمَلٍ كَمَا فِي الْقَامُوسِ (١).

وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ بَفَتْحِ الطَّاءِ وَسُكُونِ الْوَائِ، وَهُوَ الْفَضْلُ وَالْقُدْرَةُ وَالْغِنَى وَالسَّعَةُ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا﴾ [النساء: ٢٥] وَيَكُونُ مَعْنَى كَلَامِ النَّازِمِ: وَكُرِهَ مَعَ سَعَةِ الْغِنَى الْحَاصِلِ لَكَ مِنْ مَنَّةِ الْغِنَى الْمُطْلَقِ (لُبْسُكَ) لِمَلْبُوسِ (الرَّديءِ) لِعَدَمِ إِظْهَارِكَ لِأَثَرِ نِعَمِهِ عَلَيْكَ وَمَا بَسَطَهُ لَكَ مِنَ الطَّوْلِ وَوَسَّعَهُ لَدَيْكَ؛ فَإِنَّ التَّوَاضُّعَ لَيْسَ هُوَ فِي اللَّبَاسِ، كَمَا قَدْ يَتَوَهَّمُهُ مَنْ لَيْسَ لَدَيْهِ تَحْقِيقُ مِنَ النَّاسِ، بَلْ التَّوَاضُّعُ وَالْإِنْكَسَارُ، وَالذُّلُّ وَالْإِفْتِقَارُ مَحَلُّهُ الْقَلْبُ بِلَا إِنْكَارٍ. وَلِلَّهِ دُرُّ الْقَائِلِ:

أَجْدُ الثِّيَابِ إِذَا اكْتَسَيْتَ فَإِنَّهَا زَيْنُ الرِّجَالِ بِهَا تُهَابُ وَتُكْرَمُ
وَدَعَ التَّوَاضُّعَ فِي اللَّبَاسِ تَحَرُّبًا فَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُكِنُّ وَتَكْتُمُ
فَدَنِي ثُوبِكَ لَا يَزِيدُكَ زُلْفَةً عِنْدَ الْإِلَهِ وَأَنْتَ عَبْدٌ مُجْرِمُ
وَبَهَاءِ ثُوبِكَ لَا يَضُرُّكَ بَعْدَمَا تَخْشَى الْإِلَهِ وَتَتَّقِي مَا يَحْرُمُ
قَالَ الْإِمَامُ الْمُحَقِّقُ فِي شَرْحِ مَنَازِلِ السَّائِرِينَ (٢): سَمِعْتُ شَيْخَ
الْإِسْلَامِ ابْنَ تَيْمِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: أَمَرَ اللَّهُ -تَعَالَى- بِقَدْرِ زَائِدٍ عَلَى سِتْرِ
الْعَوْرَةِ فِي الصَّلَاةِ، وَهُوَ أَخَذُ الزَّيْنَةِ فَقَالَ ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾
[الأنفال: ٣١] فَعَلَّقَ الْأَمْرَ بِاسْمِ الزَّيْنَةِ لَا بِسِتْرِ الْعَوْرَةِ إِذَانًا بِأَنَّ الْعَبْدَ

(١) القاموس: (ص ١٣١٩).

(٢) مدارج السالكين: (٢/ ٣٦٣).

يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَلْبَسَ زَيْنَ ثِيَابِهِ وَأَجْمَلَهَا فِي الصَّلَاةِ. قَالَ^(١): وَكَانَ لِبَعْضِ السَّلَفِ حُلَّةٌ بِمَبْلَغٍ عَظِيمٍ مِنَ الْمَالِ، وَكَانَ يَلْبَسُهَا وَقَتَ الصَّلَاةِ وَيَقُولُ: رَبِّي أَحَقُّ مَنْ تَجَمَّلْتُ لَهُ فِي صَلَاتِي. وَمَعْلُومٌ أَنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ يَرَى أَثَرَ نِعْمَتِهِ عَلَى عَبْدِهِ، لَا سِيَّمَا إِذَا وَقَفَ بَيْنَ يَدَيْهِ بِمَلَابِسِهِ وَنِعْمَتِهِ الَّتِي أَلْبَسَهُ إِيَّاهَا ظَاهِرًا وَبَاطِنًا. انْتَهَى.

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه: (كُلُوا وَاشْرَبُوا وَالْبَسُوا وَتَصَدَّقُوا فِي غَيْرِ إِسْرَافٍ وَلَا مَخِيلَةٍ) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ^(٢) وَالبُخَارِيُّ تَعْلِيلًا^(٣) مَجْزُومًا بِهِ.

وَرَوَاهُ أَيْضًا النَّسَائِيُّ^(٤) وَابْنُ مَاجَهَ^(٥) وَالْحَاكِمُ^(٦) وَصَحَّحَهُ. زَادَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: (فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ يَرَى نِعْمَتَهُ عَلَى عَبْدِهِ). وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ^(٧) هَذِهِ الزِّيَادَةَ وَحَسَنَهَا وَلَفْظُهُ «فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ يَرَى عَلَى عَبْدِهِ أَثَرَ نِعْمَتِهِ».

وَكَانَ حَالُ الْمُصْطَفَى صلوات الله وسلامه عليه وَحَالُ أَصْحَابِهِ الْكِرَامِ، وَسَلَفُ الْأُمَّةِ وَأَئِمَّةِ الْإِسْلَامِ، يَكُونُونَ بِحَسَبِ الْحَالِ، لَا يَمْتَنِعُونَ مِنْ مَوْجُودٍ

(١) مدارج السالكين: (٣٦٣/٢).

(٢) أخرجه أحمد في مسنده (١٨١/٢-٦٦٩٥).

(٣) أخرجه البخاري معلقاً (١٤٠/٧).

(٤) أخرجه النسائي في سننه، كتاب الزكاة، باب الاختيال في الصدقة، رقم (٢٥٥٩).

(٥) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب اللباس، باب لبس ماشئت ما أخطأك سرف أو مخيلة، رقم (٣٦٠٥).

(٦) أخرجه الحاكم في المستدرک (٧١٨٨-١٥٠/٤).

(٧) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الأدب، باب إن الله تعالى يحب أن يرى أثر نعمته على عبده، رقم (٢٨١٩).

وَلَا يَتَكَلَّفُونَ حَوْزَ مَفْقُودٍ، فَنَسْأَلُ اللَّهَ -تَعَالَى- أَنْ يَهْدِينَا طَرِيقَهُمْ،
وَيُلْهِمَنَا تَوْفِيقَهُمْ، وَيَرْزُقَنَا تَحْقِيقَهُمْ إِنَّهُ وَلِيُّ الْإِحْسَانِ، وَهُوَ الْمُسْتَعَانُ
وَعَلَيْهِ التُّكْلَانُ.

قُلْتُ: وَفِي تَجَمُّلِ الْأَغْنِيَاءِ عِدَّةٌ فَوَائِدُ: مِنْهَا إِظْهَارُ أَثَرِ نِعْمَةِ اللَّهِ
عَلَيْهِ.

١٧٨- وَلَا بَأْسَ فِي لُبْسِ الْفِرَا وَاشْتِرَائِهَا جُلُودَ حَلَالٍ مَوْتُهُ لَمْ يُوَطَّدْ
(وَلَا بَأْسَ) أَيُّ لَا حَرَجَ وَلَا كَرَاهَةَ.

(فِي لُبْسِ) الْإِنْسَانِ (لِلْفِرَاءِ) بِكَسْرِ الْفَاءِ جَمْعُ فَرَوَةٍ: اللَّبَاسُ
الْمَعْرُوفُ.

(و) لَا بَأْسَ أَيْضًا (بِاشْتِرَائِهَا)؛ لِأَنَّ مَا حَلَّ اسْتِعْمَالُهُ بِلَا ضَرُورَةٍ
حَلَّ شِرَاؤُهُ.

بَشَرُطِ كَوْنِ الْفِرَا (جُلُودَ) حَيَوَانٍ (حَلَالٍ) الْأَكْلِ كَالْخُرُوفِ وَالْمَعَزِ
وَالْحَوْصَلِ، وَبَشَرُطِ كَوْنِ ذَلِكَ الْحَيَوَانِ قَدْ ذُكِّيَ ذَكَاةً شَرْعِيَّةً.

وَلِذَا قَالَ (مَوْتُهُ) أَيُّ: مَوْتُ الْحَيَوَانِ الَّذِي الْفِرَاءُ مِنْ جِلْدِهِ.

(لَمْ يُوَطَّدْ) أَيُّ لَمْ يَثْبُتْ أَنَّهُ مَاتَ حَتْفَ أَنْفِهِ.

وَبِهِ تَعَلَّمَ أَنَّ الْمُعْتَبَرَ انْتِفَاءُ عِلْمِ مَوْتِهِ حَتْفَ أَنْفِهِ لَا الْعِلْمُ أَنَّهُ قَدْ
ذُكِّيَ. فَإِذَا وَجَدْنَا جِلْدًا مَأْكُولَ اللَّحْمِ فَلَا أَصْلَ أَنَّهُ طَاهِرٌ مَا لَمْ نَعْلَمْ أَنَّهُ
مَاتَ حَتْفَ أَنْفِهِ، أَوْ ذَكَاةً مِنْ لَمْ تَحِلَّ ذَكَاةُ لَهُ.

١٧٩- وَكَاللَّحْمِ الْأُولَى أُحْظَرْنَ جِلْدُ ثَعْلَبٍ وَعَنْهُ لِيُلْبَسَ وَالصَّلَاةُ بِهِ أَضْدَدُ
(وَكَاللَّحْمِ) فِي الرَّوَايَةِ.

(الْأُولَى) بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَسُكُونِ الْوَاوِ.

(أُحْظَرْنَ) أَمْرٌ مُؤَكَّدٌ بِالتَّوْنِ الْخَفِيفَةِ، أَيُّ: أَمْنَعُ.

(جِلْدُ ثَعْلَبٍ) كَلْحِمِهِ فَلَا يَحِلُّ أَكْلُ لَحْمِهِ وَلَا لُبْسُ جِلْدِهِ.

وَالثَّعْلَبُ مَعْرُوفٌ، وَيُقَالُ لِلْأُنْثَى ثَعْلَبَةً وَالْجَمْعُ أَثْعَلٌ.

قَالَ فِي الْفُرُوعِ^(١): وَيَحْرُمُ ثَعْلَبٌ. قَالَ: وَنَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ فِي
الثَّعْلَبِ^(٢): لَا أَعْلَمُ أَحَدًا رَخَّصَ فِيهِ إِلَّا عَطَاءً، وَكُلُّ شَيْءٍ اشْتَبَهَ عَلَيْكَ
فَدَعُهُ أَنْتَهَى.

وَعِبَارَةُ الْإِنْصَافِ^(٣): أَمَّا الثَّعْلَبُ فَيَحْرُمُ عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ
الْمَذْهَبِ، قَالَ الْمُصَنِّفُ، يَعْنِي الْمَوْفَّقَ وَالشَّارِحَ، يَعْنِي ابْنَ أَخِيهِ
شَمْسَ الدِّينِ بْنِ أَبِي عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا^(٤): أَكْثَرُ الرُّوَايَاتِ عَنْ أَحْمَدَ تَحْرِيمُ
الثَّعْلَبِ.

قَالَ النَّازِمُ: هَذَا أُولَى، وَصَحَّحَهُ فِي التَّصْحِيحِ، وَقَدَّمَهُ فِي
الْفُرُوعِ^(٥).

(١) الفروع: (٣٧٣/١٠).

(٢) الفروع: (٣٧٤/١٠).

(٣) الإنصاف: (٣٦٠/١٠).

(٤) الإنصاف: (٣٦٠/١٠).

(٥) الفروع: (٣٧٤/١٠).

(وَعَنْهُ) أَيِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(لِيُلْبَسَ) اللَّامُ هَذِهِ لَامُ الْأَمْرِ وَالْمُرَادُ أَمْرُ إِبَاحَةٍ، يَعْنِي يُبَاحُ لُبْسُ الْفِرَاءِ مِنْ جِلْدِ الثَّعْلَبِ.

(وَالصَّلَاةُ بِهِ) يَعْنِي: أَنَّ صَلَاةَ لَا بَسِ جِلْدٍ لِلثَّعْلَبِ مَعَ إِبَاحَةِ لُبْسِهِ. (أُضِدُّ) أَيِ امْنَعْ صِحَّتَهَا.

وَعَنْهُ تَصِحُّ الصَّلَاةُ فِيهِ مَعَ الْكَرَاهَةِ.

قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ^(١): قَالَ أَبُو بَكْرٍ: لَا يَخْتَلِفُ قَوْلُهُ يَعْنِي الْإِمَامَ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْ يُلْبَسَ إِذَا دُبِعَ بَعْدَ تَذَكُّيَّتِهِ. لَكِنْ اخْتَلَفَ فِي كَرَاهَةِ الصَّلَاةِ فِيهِ.

وَقَالَ فِي الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى^(٢): إِنْ ذُكِّيَ وَدُبِعَ جِلْدُهُ أُبِيحَ مُطْلَقًا. وَالْحَاصِلُ:

أَنَّ فِي أَصْلِ إِبَاحَةِ لَحْمِ الثَّعْلَبِ رِوَايَتَيْنِ: إِحْدَاهُمَا: الْحُرْمَةُ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهَا، وَالثَّانِيَةُ: الْإِبَاحَةُ.

قَالَ فِي الْإِنْصَافِ^(٣): قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: مُبَاحٌ فِي أَصَحِّ الرَّوَايَتَيْنِ وَاخْتَارَهَا الشَّرِيفُ أَبُو جَعْفَرٍ وَالْخَرَقِيُّ.

(١) الآداب الشرعية: (٥١٣/٣).

(٢) الآداب الشرعية: (٥١٣/٣).

(٣) الإنصاف: (٣٦٠/١٠).

وَأَطْلَقَهُمَا فِي الْكَافِي، وَالْهَدَايَةِ، وَالْمُذْهَبِ، وَمَسْبُوكِ الذَّهَبِ،
وَالْمُسْتَوْعِبِ، وَالْخُلَاصَةِ، وَالْمُحَرَّرِ، وَالرَّعَايَتَيْنِ، وَالْحَاوِيَيْنِ، وَإِدْرَاكِ
الْغَايَةِ، وَالزَّرْكَشِيِّ، وَتَجْرِيدِ الْعِنَايَةِ، وَغَيْرِهِمْ^(١).

وَعَلَى الْقَوْلِ بِالتَّحْرِيمِ فَهَلْ يُبَاحُ لُبْسُ جِلْدِهِ أَوْ لَا؟ رَوَايَتَانِ.
وَعَلَى الْقَوْلِ بِالْجَوَازِ هَلْ تَصِحُّ الصَّلَاةُ فِيهِ أَوْ لَا تَصِحُّ؟ رَوَايَتَانِ.
وَعَلَى الْقَوْلِ بِالصَّحَّةِ هَلْ تُكْرَهُ أَوْ لَا؟ رَوَايَتَانِ.

قُلْتُ: اخْتَارَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ^(٢) -أَعْلَى اللَّهِ كَعْبَهُ- جَوَازَ
لُبْسِهِ وَالصَّلَاةَ فِيهِ، فَإِنَّهُ سُئِلَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ الْفِرَاءِ مِنْ جُلُودِ الْوُحُوشِ هَلْ
تُجُوزُ الصَّلَاةُ فِيهَا؟

فَأَجَابَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ، أَمَّا جُلُودُ الْأَرْزَبِ فَتَجُوزُ الصَّلَاةُ فِيهَا
بِلَا نِزَاعٍ، وَأَمَّا الثَّعْلَبُ فَفِيهِ نِزَاعٌ وَالْأَظْهَرُ جَوَازُ الصَّلَاةِ فِيهِ. انْتَهَى.

١٨٠- وَقَدْ كَرِهَ السَّمُورَ وَالْفَنَكَ أَحْمَدُ وَسَنَجَابَهُمُ وَالْقَاقِمَ أَيْضًا لِيَزْدَدَ

(وَقَدْ كَرِهَ السَّمُورَ) مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ. (وَ) كَرِهَ (الْفَنَكَ) الْإِمَامُ

(أَحْمَدُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَيْ كَرِهَ لُبْسَ جُلُودِ السَّمُورِ وَالْفَنَكَ.

فَأَمَّا السَّمُورُ فَهُوَ حَيَوَانٌ بَرِّيٌّ يُشَبِّهُ السَّنُورَ، وَأَمَّا الْفَنَكَ فَدَوَابَّةٌ
يُؤْخَذُ مِنْهَا الْفَرُؤُ.

(١) الفروع: (٣٧٤/١٠)، والإنصاف: (٣٦٠/١٠).

(٢) مجموع الفتاوى: (١٢٢/٢٢).

قَالَ فِي الْإِنْصَافِ^(١): فِي السَّمُورِ وَالْفَنَكِ وَجَهَانٍ، أَصَحُّهُمَا يَحْرُمُ. انْتَهَى.

قَدْ نَسَبَ النَّازِمُ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- كَرَاهَةَ السَّمُورِ وَالْفَنَكِ لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ الْإِمَامَ الْقَاضِيَّ قَالَ فِي الْإِنْصَافِ^(٢): فِي السَّمُورِ وَالْفَنَكِ وَجَهَانٍ، وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ اصْطِلَاحَ أَصْحَابِنَا -رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى- فِيمَا هُوَ لِلْإِمَامِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْ يُعْبَرَ عَنْ ذَلِكَ بِالرَّوَايَتَيْنِ أَوْ الرِّوَايَاتِ، وَقَدْ يُطْلَقُونَ الْقَوْلَيْنِ أَوْ الْأَقْوَالَ عَلَى ذَلِكَ، وَأَمَّا الْوَجْهَانِ فَهُوَ لِلْأَصْحَابِ لَيْسَ إِلَّا.

لَكِنَّ مُرَادَ النَّازِمِ أَنَّ قِيَاسَ مَذْهَبِهِ كَرَاهَةُ ذَلِكَ، وَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ الْإِنْصَافَ صَحَّحَ الْحُرْمَةَ؛ وَلِذَا قَالَ الْحَجَّائِيُّ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى-: لَا أَعْلَمُ لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ فِيهِمَا كَلَامًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(و) قَدْ كَرِهَ أَيْضًا (سِنَجَابَهُمْ) أَيُّ يُكْرَهُ لُبْسُ جُلُودِ السِّنَجَابِ وَهُوَ حَيَوَانٌ عَلَى حَدِّ الْيَرُبُوعِ أَكْبَرُ مِنَ الْفَارِ، شَعْرُهُ فِي غَايَةِ النُّعُومَةِ، يُتَّخَذُ مِنْ جِلْدِهِ الْفِرَاءُ يَلْبَسُهُ الْمُتَنَعِّمُونَ.

قَالَ فِي الْإِنْصَافِ^(٣): فِي السِّنَجَابِ وَجَهَانٍ وَأَظْلَقَهُمَا فِي الْمُحَرَّرِ

(١) الْإِنْصَافُ: (١٠/٣٦٢).

(٢) الْإِنْصَافُ: (١٠/٣٦٢).

(٣) الْإِنْصَافُ: (١٠/٣٦٢).

وَالرَّعَايَةُ الصُّغْرَى وَالْحَاوِيَيْنِ وَالنَّظْمِ وَالْفُرُوعِ أَحَدُهُمَا: يَحْرُمُ، صَحَّحَهُ فِي الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى وَتَصْحِيحُ الْمُحَرَّرِ ^(١).

وَقَالَ الْقَاضِي ^(٢): يَحْرُمُ لِأَنَّهُ يَنْهَشُ الْحَيَاتِ فَأَشْبَهَ الْجُرُزَ.

وَمِثْلُ الْإِمَامِ الْمُوَفَّقِ وَابْنِ أَخِيهِ الشَّارِحِ إِلَى الْإِبَاحَةِ ^(٣).

(و) كَذَا كَرِهَ (الْقَاقِمَ) وَهُوَ دُوَيْبَّةٌ تُشَبِّهُ السَّنَجَابَ، وَهُوَ أَبْيَضُ يَقَقُّ، وَيُشَبِّهُ جِلْدَهُ جِلْدُ الْفَنَكِ، وَهُوَ أَعَزُّ قِيَمَةً مِنَ السَّنَجَابِ، فَأَشْعَرَ كَلَامُ النَّازِمِ بِكَرَاهَةِ لُبْسِهِ (أَيْضًا) كَالسَّنَجَابِ عَلَى مَا عَلِمْتُ فِيهِ.

(لِيَزِدَّ) الْوَاقِفُ عَلَى هَذَا النَّظْمِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ وَالْعِلْمِ مِنْ إِبَاحَةِ الْمُبَاحِ وَحَظَرِ الْمُحَرَّمِ، وَحِكَايَةِ الْوَجْهَيْنِ لِيَتَبَصَّرَ وَيَفْهَمَ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ.

١٨١- وَفِي نَصِّهِ لَا بَأْسَ فِي جِلْدِ أَرْنبٍ وَكُلَّ السَّبَاعِ أَحْظَرُ كَهْرٍ بِأَوْطِدٍ

(وَفِي نَصِّهِ) أَيُّ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(لَا بَأْسَ) لَا حَرَجَ وَلَا كَرَاهَةَ.

(فِي) لُبْسِ جِلْدِ (أَرْنبٍ) وَاحِدَةُ الْأَرَانِبِ، وَهُوَ حَيَوَانٌ يُشَبِّهُ الْعِنَاقَ قَصِيرُ الْيَدَيْنِ طَوِيلُ الرَّجْلَيْنِ، يَطَأُ الْأَرْضَ عَلَى مُؤَخَّرِ قَوَائِمِهِ، وَهُوَ اسْمُ جِنْسٍ يُطْلَقُ عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى.

(١) الإنصاف: (١٠/٣٦٢).

(٢) الإنصاف: (١٠/٣٦٢).

(٣) الإنصاف: (١٠/٣٦٢).

وَأَعْلَمَ أَنَّ الْمَذْهَبَ إِبَاحَةٌ لُبْسِ جِلْدِ الْأَرْنَبِ لِحِلِّ أَكْلِ لَحْمِهَا؛
جَزَمَ بِهِ فِي الْمُحَرَّرِ، وَالنَّظْمِ، وَالْوَجِيزِ، وَنَهَايَةِ ابْنِ زَرَّينَ، وَالْمُنَوَّرِ،
وَمُنْتَخَبِ الْأَدْمِيِّ، وَالْكَافِي، وَالشَّرْحِ، وَقَدَّمَهُ فِي الْفُرُوعِ. وَقِيلَ: لَا،
وَالْمَذْهَبُ بَلَى، وَبِهَذَا قَالَ الْعُلَمَاءُ كَافَّةً إِلَّا مَا حُكِيَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَابْنِ أَبِي لَيْلَى أَنَّهُمَا كَرِهَا أَكْلَهَا ^(١).

حُجِّتُنَا مَا رَوَى الْجَمَاعَةُ ^(٢) عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ «نَفَحْنَا أَرْنَبًا بِمَرٍّ
الطَّهْرَانِ فَسَعَى الْقَوْمُ عَلَيْهَا فَلَغَبُوا فَأَخَذَتْهَا وَأَتَيْتُ بِهَا أَبَا طَلْحَةَ
فَذَبَحَهَا، وَبَعَثَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِوَرِكَيْهَا وَفَخَذَهَا فَقَبِلَهُ».

(وَكُلُّ السَّبَاعِ) مِنَ الْأَسَدِ وَالنَّمْرِ وَالذَّبِّ وَنَحْوِهَا.

(أُحْظِرُ) امْنَعْ لُبْسَ شَيْءٍ مِنْ جُلُودِهَا لِنَهْيِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ذَلِكَ لِنَجَاسَتِهَا
وَعَدَمِ طَهَارَتِهَا بِالدِّبَاحِ.

(كَ) مَا تَمْنَعُ لُبْسَ جِلْدِ (هَرٍّ) أَيِّ سِنُورِ الْبَرِّ.

وَأَمَّا السِّنُورُ الْأَهْلِيُّ فَلَا شَكَّ فِي الْمَذْهَبِ فِي حُرْمَتِهِ وَحُرْمَةِ لُبْسِ
جِلْدِهِ.

(١) المحرر في الفقه (١٨٩/٢)، الكافي (٥٥٦/١)، الشرح الكبير (٧٦/١١)، الفروع (٣٧٤/١١).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الهبة وفضلها والتحريض عليها، باب قبول هدية الصيد، رقم (٢٥٧٢). ومسلم في صحيحه، كتاب الصيد والذبائح، باب إباحتها الأرنب، رقم (١٩٥٣). وأبو داود في سننه، كتاب الطعمة، باب في أكل الأرنب، رقم (٣٧٩٣). والترمذي في سننه، كتاب الأطعمة، باب أكل الأرنب، رقم (١٧٨٩). وابن ماجه في سننه، كتاب الصيد، باب الأرنب، رقم (٣٢٤٢). والنسائي في سننه، كتاب الصيد والذبائح، باب الأرنب، رقم (٤٣١٢).

قَالَ فِي الْإِنْصَافِ^(١): وَأَمَّا سِنُّورُ الْبَرِّ فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ أَنَّهُ حَرَامٌ، صَحَّحَهُ فِي التَّصْحِيحِ.

قَالَ النَّاطِمُ: هَذَا أَوْلَى. وَفِي الْفُرُوعِ: يَحْرُمُ سِنُّورُ بَرٍّ عَلَى الْأَصَحِّ^(٢)، وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَبْدِوَسٍّ فِي تَذَكُّرَتِهِ، وَجَزَمَ بِهِ فِي الْوَجِيزِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا جَزَمَ بِهِ فِي الْمُنَوَّرِ وَمُتَخَبِ الْأَدْمِيِّ، وَجَزَمَ بِهِ فِي الْإِقْنَاعِ وَالْمُنْتَهَى وَغَيْرِهِمَا^(٣).
وَعَنْهُ يُبَاحُ.

وَأُطْلِقَهُمَا فِي الْكَافِي وَالْمُحَرَّرِ وَالْإِشَارَةِ لِلشَّيرَازِيِّ وَالْبُلْغَةِ^(٤).
وَفِي مُسْنَدِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ^(٥) وَصَحِيحِ مُسْلِمٍ^(٦) وَسُنَنِ أَبِي دَاوُدَ^(٧)
«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ السَّنُورِ».

فَقِيلَ: مَحْمُولٌ عَلَى بَيْعِ الْوَحْشِيِّ الَّذِي لَا نَفْعَ فِيهِ، وَقِيلَ: نَهَى تَنْزِيهِهِ حَتَّى يَعْتَادَ النَّاسُ هَبْتَهُ وَإِعَارَتَهُ كَمَا هُوَ فِي الْغَالِبِ، وَتَقَدَّمَ هَذَا.

(١) الْإِنْصَافُ: (١٠/٣٦٠).

(٢) الْفُرُوعُ: (٥/٤٩٧).

(٣) الْإِنْصَافُ: (١٠/٣٦٠).

(٤) الْإِنْصَافُ: (١٠/٣٦١).

(٥) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ (١٤٨٠٩-٣/٣٤٩).

(٦) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ، كِتَابُ الْمَسَاقَاةِ، بَابُ تَحْرِيمِ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَحُلْوَانِ الْكَاهَنِ وَمِهْرِ الْبَغِيِّ وَالنَّهْيِ عَنْ بَيْعِ السَّنُورِ، رَقْمُ (١٥٦٩).

(٧) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي سُنَنِهِ، كِتَابُ الْإِجَارَةِ، بَابُ فِي ثَمَنِ السَّنُورِ، رَقْمُ (٣٤٨١).

وَقَوْلُ النَّاطِمِ (بِأَوْطِدٍ) مُتَعَلِّقٌ بِـ (أَحْظَرٍ)، أَي: بِأَثْبَتِ وَأَوَّلَى مِنْ اللّوَاتِي قَبْلَهُ.

وَجْهُ الْأُولَوِيَّةِ: أَمَّا فِي الْأَهْلِي فَلِأَنَّهُ حَرَامٌ بِلا خِلَافٍ فِي الْمَذْهَبِ، وَأَمَّا فِي الْبَرِّيِّ فَلِأَنَّ الْقَوْلَ بِإِبَاحَتِهِ دُونَ الْقَوْلِ بِإِبَاحَةِ تِلْكَ كَمَا هُوَ مَشْرُوحٌ إِنْ كُنْتَ ذَا تَفْطِنٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

١٨٢- وَمَنْ يَرْضِي أَذْنَى اللَّبَاسِ تَوَاضَعًا سِيُكْسَى الثِّيَابَ الْعَبْقَرِيَّاتِ فِي غَدٍ (وَمَنْ) أَي: شَخْصٌ يَغْنِي كُلَّ إِنْسَانٍ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى. (يَرْضِي) هُوَ لِنَفْسِهِ.

(أَذْنَى) أَي أَنْزَلَ وَأَرْدَأَ.

(اللَّبَاسِ) أَيِ الْمَلْبُوسِ مِنْ إِزَارٍ وَرِدَاءٍ وَقَمِيصٍ وَعِمَامَةٍ وَغَيْرِهَا. وَإِنَّمَا كَانَ رِضَاهُ بِذَلِكَ الْأَذْنَى (تَوَاضَعًا) أَي لِأَجْلِ التَّوَاضُعِ لِلَّهِ ﷻ وَانْخِفَاضًا وَاحْتِقَارًا لِلنَّفْسِ وَلِلدُّنْيَا وَزِينَتِهَا، وَاقْتِدَاءً بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَإِنَّهُ بَتْرَكِهِ لَهَا حِينْتِذَ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى لُبْسِهَا.

وَإِنَّمَا تَرَكَهَا تَوَاضَعًا لَهُ - ﷻ (سِيُكْسَى) بِتْرَكِهِ لِحُبِّ الزَّيْنَةِ وَالْإِفْتِحَارِ وَرِضَاهُ بِالْذُّونِ وَالْإِحْتِقَارِ.

(الثِّيَابَ الْعَبْقَرِيَّاتِ) نِسْبَةً إِلَى قَرْيَةٍ ثِيَابُهَا فِي غَايَةِ الْحُسْنِ، وَالْعَبْقَرِيُّ الْكَامِلُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ.

وَفِي السَّيْرَةِ الشَّامِيَّةِ فِي رُؤْيَا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي قَوْلِهِ فِي حَقِّ
عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَلَمْ أَرْ عَبْقَرِيًّا أَحْسَنَ نَزْعًا مِنْهُ^(١).

قَالَ أَبُو عُيَيْدَةَ^(٢): تَقُولُ الْعَرَبُ لِكُلِّ شَيْءٍ مِنَ الْبُسْطِ عَبْقَرِيٌّ،
وَيُقَالُ: إِنَّ عَبْقَرَ أَرْضٍ يُعْمَلُ فِيهَا الْوُشْيُ فَنَسَبَ إِلَيْهَا كُلُّ شَيْءٍ جَيِّدٍ.
وَيُقَالُ: الْعَبْقَرِيُّ الْمَمْدُوحُ الْمَوْصُوفُ مِنَ الرَّجُلِ وَالْفَرَسِ. انْتَهَى.

فَلَمَّا تَرَكَ الْإِنْسَانُ رَفِيعَ الثِّيَابِ وَرَضِيَ بِأَذْنَاهَا تَوَاضَعًا لِلَّهِ تَعَالَى
فِي هَذِهِ الدُّنْيَا جَازَاهُ اللَّهُ ﷻ بِأَنْ كَسَاهُ الثِّيَابَ النَّفِيسَةَ الْبَدِيعَةَ الْمُنْسُوجَةَ
عَلَى الْهَيْئَةِ الْعَجِيبَةِ الْغَرِيبَةِ مِنَ الْوُشْيِ وَغَيْرِهِ.

(فِي عَدٍ) فِي دَارِ الْبَقَاءِ الَّتِي لَا يَفْنَى شَبَابُهَا، وَلَا تَبْلَى ثِيَابُهَا،
وَلَا تَهْرَمُ حُورُهَا، وَلَا تُهْدَمُ قُصُورُهَا فِي النَّعِيمِ الْمُقِيمِ وَمَزِيدِ الْعِزِّ
وَالْتَّكْرِيمِ جَزَاءً وَفَاقًا.

وَقَدْ أَخْرَجَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ^(٣) وَالتِّرْمِذِيُّ^(٤) وَحَسَنَهُ وَالْحَاكِمُ^(٥)، وَقَالَ
صَحِيحُ الْإِسْنَادِ عَنْ مُعَاذِ بْنِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التعبير، باب نزع الذنوب والذنوبين من البئر
بضعف، رقم (٧٠٢١). ومسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل
عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رقم (٢٣٩٢).

(٢) التلخيص في معرفة أسماء الأشياء (ص ١٥٩، ١٦٠).

(٣) أخرجه أحمد في مسنده (١٥٦٦٩-٤٣٩/٣).

(٤) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب صفة القيامة والرقائق والزهد، رقم (٢٤٨١).

(٥) أخرجه الحاكم في المستدرك (٧٣٧٢-٢٠٤/٤).

تَرَكَ اللَّبَاسَ تَوَاضِعًا لِلَّهِ وَهُوَ يَقْدِرُ عَلَيْهِ دَعَاهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رُءُوسِ الْخَلَائِقِ حَتَّى يُخَيِّرَهُ مِنْ أَيِّ حُلْلِ الْإِيمَانِ شَاءَ يَلْبِسُهَا».

وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ ^(١) وَابْنُ مَاجَهَ ^(٢) عَنْ أَبِي أَمَامَةَ بْنِ ثَعْلَبَةَ الْأَنْصَارِيِّ، وَاسْمُهُ إِيَّاسُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «ذَكَرَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا عِنْدَهُ الدُّنْيَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَلَا تَسْمَعُونَ، أَلَا تَسْمَعُونَ، إِنَّ الْبَذَاذَةَ مِنَ الْإِيمَانِ، إِنَّ الْبَذَاذَةَ مِنَ الْإِيمَانِ، إِنَّ الْبَذَاذَةَ مِنَ الْإِيمَانِ» يَغْنِي التَّقَحُّلَ.

قَالَ الْحَافِظُ الْمُنْذِرِيُّ ^(٣): الْبَذَاذَةُ -بِفَتْحِ الْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ وَذَالَيْنِ مُعْجَمَتَيْنِ- هُوَ التَّوَضُّعُ فِي اللَّبَاسِ بِرِثَاثَةِ الْهَيْئَةِ وَتَرْكِ الزَّيْنَةِ وَالرِّضَا بِالذُّونِ مِنَ الثِّيَابِ.

وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ ^(٤) وَمُسْلِمٌ ^(٥) وَغَيْرُهُمَا ^(٦) عَنْ أَبِي بُرْدَةَ قَالَ: «دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَأَخْرَجَتْ إِلَيْنَا كِسَاءً مُلَبَّدًا مِنَ التِّي يُسَمُّونَهَا الْمُلَبَّدَةَ وَإِزَارًا غَلِيظًا مِمَّا يُصْنَعُ بِالْيَمَنِ، وَأَقْسَمَتْ بِاللَّهِ لَقَدْ قُبِضَ

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الترجل، باب النهي عن كثير من الإرفاء، رقم (٤١٦٣).

(٢) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الزهد، باب من لا يؤبه له، رقم (٤١١٨).

(٣) الترغيب والترهيب: (٧٨/٣).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فرض الخمس، باب ما ذكر من درع النبي ﷺ وعصاه وسيفه وقدحه وخاتمه، رقم (٣١٠٨).

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب اللباس والزينة، باب التواضع في اللباس والاختصار على الغليظ منه واليسير في اللباس والفراش وغيرهما، رقم (٢٠٨٠).

(٦) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب اللباس، باب لبس الصوف له، رقم (١٧٣٣).

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي هَذَيْنِ الثَّوْبَيْنِ». قَالَ الْحَافِظُ الْمُنْذِرِيُّ^(١): الْمَلْبَدُ الْمُرْقَعُ، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ.

وَفِي فُرُوعِ ابْنِ مُفْلِحٍ^(٢) بَعْدَ ذِكْرِهِ لِهَذَا الْبَيْتِ الَّذِي نَحْنُ بِصَدَدِ شَرْحِهِ قَالَ: وَلَا بُدَّ فِي ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ يَعْنِي تَرَكَ التَّرْفُعِ فِي اللَّبَاسِ وَالرِّضَا بِالْأَدْنَى لِلَّهِ لَا لِعَجَبٍ وَلَا شُهْرَةٍ وَلَا غَيْرِهِ، قَالَ جَمَاعَةٌ^(٣): وَالتَّوَسُّطُ فِي الْأُمُورِ أَوْلَى، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ بِحَسَبِ الْحَالِ لَا يَمْتَنِعُونَ مِنْ مَوْجُودٍ، وَلَا يَتَكَلَّفُونَ مَفْقُودًا.

وَقَالَ فِي الْفُرُوعِ فِي آخِرِ أَحْكَامِ اللَّبَاسِ^(٤): قَالَ الْمَرْوُذِيُّ: وَذَكَرْتُ رَجُلًا مِنْ الْمُحَدِّثِينَ يَعْنِي لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ: أَنَا أَشَرْتُ بِهِ أَنْ يَكْتَبَ عَنْهُ، وَإِنَّمَا أَنْكَرْتُ عَلَيْهِ حُبَّهُ لِلدُّنْيَا. وَذَكَرَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مِنْ الْمُحَدِّثِينَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ وَغَيْرَهُ، وَقَالَ: كَمْ تَمَتَّعُوا مِنَ الدُّنْيَا إِنِّي لَأَعْجَبُ مِنْ هَؤُلَاءِ الْمُحَدِّثِينَ وَحِرْصِهِمْ عَلَى الدُّنْيَا.

قَالَ^(٥): وَذَكَرْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ رَجُلًا مِنَ الْمُحَدِّثِينَ فَقَالَ: إِنَّمَا أَنْكَرْتُ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَيْسَ زِيَّ النُّسَاكِ. وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ^(٦): قَالَ أَبِي بَنْ كَعْبٍ: مَنْ لَمْ يَتَعَرَّ بِعَزَاءِ اللَّهِ تَقَطَّعَتْ نَفْسُهُ حَسَرَاتٍ عَلَى الدُّنْيَا.

(١) الترغيب والترهيب: (٧٨/٣).

(٢) الفروع: (٦٤/٢).

(٣) الفروع: (٦٤/٢).

(٤) الفروع: (٨٦/٢).

(٥) الفروع: (٨٦/٢).

(٦) الفروع: (٨٦/٢).

فَإِنْ قُلْتُ: قَدْ كَرِهَ النَّاطِمُ لِلْغَنِيِّ لُبْسَ الرَّدِيِّ، وَهُنَا نَدَبَ إِلَى الرِّضَا بِاللَّبَاسِ الْأَذْنَى، فَهَلْ هَذَا إِلَّا تَدَافُعٌ؟

قُلْتُ: لَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ مُرَادُهُ -وَاللَّهُ أَعْلَمُ- أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ بِنِعْمَةٍ أَحَبَّ أَنْ يَرَى عَلَيْهِ أَثَرَ نِعْمَتِهِ لِمَا أَسْلَفْنَا مِنْ الْفَوَائِدِ، فَلَا يَلْبَسُ لُبْسَ الْفُقَرَاءِ، وَلَكِنْ لِيَتَوَسَّطَ فِي مَلْبَسِهِ، أَوْ يَكُونَ لُبْسُهُ ثِيَابَ التَّجَمُّلِ أَحْيَانًا بِنِيَّةِ إِظْهَارِ أَثَرِ نِعَمِ الْبَارِي جَلَّ شَأْنُهُ، فَمَا يَنْفَكُ عَنْ عِبَادَتِهِ مَا دَامَ مُلَاحِظًا لِذَلِكَ. وَهُنَا أَرَادَ أَنْ مَنْ يَرْضَى بِالْأَذْنَى عَنْ الْأَعْلَى تَوَاضَعًا لِلَّهِ، وَلَعَلَّ الْمُرَادَ بِمَا لَا يَلْتَحِقُ بِهِ إِلَى زِيِّ الْفُقَرَاءِ بَلْ يَتَوَسَّطُ، كَمَا حَكَاهُ فِي الْفُرُوعِ كَمَا أَسْلَفْنَاهُ عَنْهُ آفَاءً، وَيَخْرُجُ بِهِ عَنْ زِيِّ أَهْلِ الْخِيَلَاءِ فَتَكُونُ حَالَتُهُ بَيْنَ حَالَتَيْنِ فَخَيْرُ الْأُمُورِ أَوْسَطُهَا كَمَا قَدَّمْنَا، فَلِكُلِّ مَقَامٍ مَقَالٌ وَاللَّهُ وَلِيُّ الْأَفْضَالِ جَلَّ شَأْنُهُ.

١٨٣- وَيَحْسُنُ حَمْدُ اللَّهِ فِي كُلِّ حَالَةٍ وَلَا سِيَّامَا فِي لُبْسِ ثَوْبٍ مُجَدَّدٍ (وَيَحْسُنُ) بِمَعْنَى يُشْرَعُ.

(حَمْدُ اللَّهِ) جَلَّ شَأْنُهُ وَتَعَالَى سُلْطَانُهُ (فِي كُلِّ حَالَةٍ) مِنْ الْحَالَاتِ، أَمَّا فِي الْقَلْبِ فَمُطْلَقًا، وَأَمَّا بِاللِّسَانِ فَكَذَلِكَ إِلَّا مَا أُسْتثنِيَ مِنْ الْأَمَاكِنِ الْقُدْرَةِ وَكَوْنِ الرَّجُلِ عَلَى حَاجَتِهِ وَزَوْجَتِهِ، وَكُلِّ مَكَانٍ لَا يَحْسُنُ الذِّكْرُ وَالْقُرْآنُ فِيهِ كَمَا قَدَّمْنَا فِي آدَابِ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ.

(وَلَا سِيَّامَا فِي) حَالَةٍ (لُبْسِ) الْإِنْسَانِ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى لِ (ثَوْبٍ) مِنْ الثِّيَابِ مِنْ إِزَارٍ وَرِدَاءٍ وَقَمِيصٍ وَعِمَامَةٍ وَسَرَويلٍ وَنَحْوِهَا.

(مُجَدِّدٍ) أَي جَدِيدٍ لَمْ يَكُنْ اسْتَعْمَلَهُ قَبْلَ ذَلِكَ، وَذَلِكَ لِمَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ ^(١) وَالْحَاكِمُ ^(٢) عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «مَنْ أَكَلَ طَعَامًا فَقَالَ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَطْعَمَنِي هَذَا وَرَزَقَنِيهِ مِنْ غَيْرِ حَوْلٍ مِنِّي وَلَا قُوَّةَ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ، وَمَنْ لَبَسَ ثَوْبًا جَدِيدًا فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي كَسَانِي هَذَا وَرَزَقَنِيهِ مِنْ غَيْرِ حَوْلٍ مِنِّي وَلَا قُوَّةَ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ» هَكَذَا لَفْظُ أَبِي دَاوُدَ وَلَمْ يَقُلْ الْحَاكِمُ: (وَمَا تَأَخَّرَ).

وَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ أَيْضًا ^(٣) وَالنَّسَائِيُّ ^(٤) وَابْنُ مَاجَهَ ^(٥) وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ ^(٦) وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ^(٧) وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ^(٨) وَغَيْرُهُمْ ^(٩) عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى عَلَى عُمَرَ قَمِيصًا أَبْيَضَ غَسِيلًا فَقَالَ: ثَوْبُكَ هَذَا غَسِيلٌ أَمْ جَدِيدٌ؟ قَالَ: لَا، بَلْ غَسِيلٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْبَسْ جَدِيدًا وَعِشْ حَمِيدًا وَمُتْ شَهِيدًا».

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب اللباس، باب ما يقول إذا لبس ثوبا جديدا، رقم (٤٠٢٥).

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرک (١٨٧٠-١٨٧/١).

(٣) أخرجه أحمد في مسنده (٥٦٢٠-١٨٨/٢).

(٤) أخرجه النسائي في سننه الكبرى (١٠١٤٣-٨٥/٦).

(٥) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب اللباس، باب ما يقول إذا لبس ثوبا جديدا، رقم (٣٥٥٨).

(٦) أخرجه ابن حبان في صحيحه (٦٨٩٧-٣٢٠/١٥).

(٧) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢٥٥٩٧-٢٦٥/٨).

(٨) أخرجه عبد بن حميد في مسنده (٧٢٣-٢٣٨).

(٩) أخرجه ابن السني في عمل اليوم والليلة (٢٦٨-٢٣٦).

وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اسْتَجَدَّ ثَوْبًا سَمَّاهُ بِاسْمِهِ قَمِيصًا أَوْ إِزَارًا أَوْ عِمَامَةً يَقُولُ: اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ كَسَوْتَنِيهِ، أَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرِهِ وَخَيْرِ مَا صُنِعَ لَهُ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهِ وَشَرِّ مَا صُنِعَ لَهُ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(١) وَالتِّرْمِذِيُّ ^(٢) قَالَ النَّوَوِيُّ وَغَيْرُهُ: حَدِيثٌ صَحِيحٌ. وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَسَنٌ.

وَقَالَ أَبُو نَضْرَةَ: (وَكَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا رَأَى أَحَدَهُمْ عَلَى صَاحِبِهِ ثَوْبًا قَالَ: تُبْلِي، وَيُخْلِفُ اللَّهُ). ذَكَرَهُ الْبَيْهَقِيُّ ^(٣). وَتَأْتِي الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ فِي كَلَامِ النَّازِمِ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى-.

١٨٤- وَكُنْ شَاكِرًا لِلَّهِ وَارْضَ بِقِسْمِهِ ثُثْبٌ وَتُرْدَ رِزْقًا وَإِرْغَامَ حُسَدٍ (وَكُنْ) أَيُّهَا الْعَبْدُ (شَاكِرًا لِلَّهِ) ﷻ عَلَى جَمِيعِ النِّعَمِ الَّتِي أَسَدَاهَا إِلَيْكَ وَمَنْ بِهَا عَلَيْكَ، وَاعْتَرَفَ بِقَلْبِكَ أَنَّكَ لَوْ أَنْفَقْتَ جَمِيعَ عُمْرِكَ فِي قِيَامِ اللَّيْلِ وَصِيَامِ النَّهَارِ وَلَمْ يَزَلْ لِسَانَكَ رَطْبًا بِذِكْرِ اللَّهِ لَمْ تُؤَدِّ شُكْرَ نِعْمِهِ، بَلْ وَلَا نِعْمَةً وَاحِدَةً مِنْ نِعْمِهِ، كَيْفَ، وَالتَّوْفِيقُ لِلشُّكْرِ نِعْمَةٌ أُخْرَى تَحْتَاجُ إِلَى شُكْرِ آخَرَ وَهَلُمَّ جَرًّا، فَلَا سَبِيلَ لِلْعَبْدِ عَلَى الْقِيَامِ بِشُكْرِ نِعْمِهِ، كَمَا قِيلَ:

إِذَا كَانَ شُكْرِي نِعْمَةَ اللَّهِ نِعْمَةً عَلَيَّ لَهُ فِي مِثْلِهَا يَحِبُّ الشُّكْرُ

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب اللباس، باب ما يقول إذا لبس ثوبا جديدا، رقم (٤٠٢٢).

(٢) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب اللباس، باب ما يقول إذا لبس ثوبا جديدا، رقم (١٧٦٧).

(٣) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (١٨٠/٥-٦٢٨٤).

فَكَيْفَ بُلُوغُ الشُّكْرِ إِلَّا بِفَضْلِهِ وَإِنْ طَالَتْ الْأَيَّامُ وَاتَّصَلَ الْعُمْرُ
إِذَا مَسَّ بِالسَّرَّاءِ عَمَّ سُرُورُهَا وَإِنْ مَسَّ بِالضَّرَّاءِ أَغْقَبَهَا الْأَجْرُ
فَمَا مِنْهُمَا إِلَّا لَهُ فِيهِ نِعْمَةٌ تَضِيقُ بِهَا الْأَوْهَامُ وَالسَّرُّ وَالْجَهْرُ
وَلَكِنَّ الشُّكْرَ قَصُّ جَنَاحِ النِّعَمِ فَلَا تَطِيرُ مِنْ عِنْدِكَ، فَمِنْ ثَمَّ عَلَيْكَ
شُكْرُهُ فِي جَمِيعِ الْحَالَاتِ، لَا سِيَّمَا عِنْدَ تَجَدُّدِ النِّعَمِ الَّتِي مِنْ جُمْلَتِهَا
لُبْسُكَ الْجَدِيدُ.

قَالَ فِي الْفُرُوعِ^(١): فَأَمَّا شُكْرُ اللَّهِ عَلَى ذَلِكَ فَمُسْتَحَبٌّ، قَالَ^(٢):
وَفِي الْحَمْدِ عَلَى الطَّعَامِ خِلَافٌ فَيَتَوَجَّهُ مِثْلُهُ فِي اللَّبَاسِ، ثُمَّ إِنْ وَجَبَ
يَعْنِي الْحَمْدَ عَلَى اللَّبَاسِ فَعَدَمُهُ يَعْنِي عَدَمَ الْحَمْدِ بِأَنْ تَرَكَهُ لَا يَمْنَعُ
الْحِلَّ يَعْنِي لَا يَكُونُ اللَّبَاسُ بِعَدَمِ الْحَمْدِ حَرَامًا.

(وَارْضَ) أَنْتَ (بِقِسْمِهِ) لَكَ فَإِنَّهُ حَكِيمٌ عَلِيمٌ، وَالْحَكِيمُ يَضَعُ
الْأَشْيَاءَ فِي مَوَاضِعِهَا، فَمِنْ عِبَادِهِ مَنْ لَمْ يُضِلِّحْهُ إِلَّا الْفَقْرُ وَلَوْ أَغْنَاهُ
لَفَسَدَ عَلَيْهِ دِينُهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يُضِلِّحْهُ إِلَّا الْغِنَى، وَلَوْ أَفْقَرَهُ لَفَسَدَ عَلَيْهِ
دِينُهُ، وَكَذَلِكَ الصِّحَّةُ وَالسَّقَمُ وَنُفُوذُ الْكَلِمَةِ وَعَدَمُهُ وَغَيْرُ ذَلِكَ، وَمِنْ
تَمَامِ حِكْمَتِهِ وَبَدِيعِ قُدْرَتِهِ أَنْ جَعَلَ عِبَادَهُ مَا بَيْنَ غَنِيِّ وَفَقِيرٍ، وَجَلِيلٍ
وَحَقِيرٍ، وَصَغِيرٍ وَكَبِيرٍ، وَمُسْتَأْجِرٍ وَأَجِيرٍ، ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَلِيمِ الْخَبِيرِ.

وَإِنْ تَرْضَى بِقِسْمَتِهِ لَكَ مِنْ جَمِيعِ الْأَشْيَاءِ (تُشَبُّ) ثَوَابَ الرَّاضِينَ

(١) الفروع (٢/٦٥).

(٢) الفروع (٢/٦٥).

عَلَى ذَلِكَ، وَيَحْصُلُ لَكَ الرِّضَا الْمَوْعُودُ بِهِ فِي قَوْلِهِ فِي الْحَدِيثِ: «فَمَنْ رَضِيَ فَلَهُ الرِّضَا، وَمَنْ سَخِطَ فَعَلَيْهِ السُّخْطُ»^(١).

فَإِنْ فَعَلْتَ كَذَلِكَ (و) رَضْتَ نَفْسَكَ عَلَى هَذِهِ الْأَخْلَاقِ (تُرْزَدُ رِزْقًا) مِنْ اللَّهِ ﷻ فَإِنَّهُ يَرْزُقُ عِبَادَهُ سَيِّمًا الَّذِينَ انْسَلَخُوا عَنِ الْحَوْلِ وَالْقُوَّةِ، وَطَرَحُوا عَلَى أَبْوَابِ الرَّجَاءِ وَالْمِنَّةِ، فَهُمْ عَلَيْهِ مُتَوَكِّلُونَ، وَإِلَيْهِ مُتَضَرِّعُونَ، وَعَلَى أَبْوَابِهِ وَاقِفُونَ، وَلِمِنْحِهِ مُنْتَظِرُونَ.

فَإِنْ كُنْتَ مِنْهُمْ تُرْزَدُ رِزْقًا (و) تُرْزَدُ (إِرْغَامًا) أَيُّ ذَلَّ وَبَتَكَ وَإِهَانَةً (حُسِدًا) جَمْعُ حَاسِدٍ.

وَأَصْلُ الرِّغَامِ التُّرَابِ، كَأَنَّكَ لِشَرَفِ نَفْسِكَ وَرِضَاكَ بِقِسْمَةِ مَوْلَاكَ جَعَلْتَ أَنْوَفَ أَعْدَائِكَ مُلَصَّقَةً بِالتُّرَابِ، وَالْحَاسِدُ عَدُوٌّ نِعَمِ اللَّهِ تَعَالَى لِأَنَّهُ يَطْلُبُ زَوَالَهَا مِمَّنْ نَالَهَا، وَهُوَ مِنْ إِسَاءَةِ الْأَدَبِ عَلَى غَايَةٍ، وَلِذَا قِيلَ شِعْرًا:

أَلَا قُلْ لِمَنْ كَانَ لِي حَاسِدًا أَتَذَرِي عَلَى مَنْ أَسَاءَتِ الْأَدَبُ
أَسَاءَتِ عَلَى اللَّهِ فِي حُكْمِهِ لِأَنَّكَ لَمْ تَرْضَ مَا قَدْ وَهَبَ
فَجَارَاكَ رَبِّي بِأَنْ زَادَنِي وَسَدَّ عَلَيْكَ وُجُوهَ الطَّلَبِ
١٨٥- وَقُلْ لِأَخِ أَبْلِ وَأَخْلِقْ وَيُخْلِفْ إِلَالَهُ كَذَا قُلْ عِشْ حَمِيدًا تُسَدِّدْ

(وَقُلْ) أَيُّ يُنْدَبُ لَكَ أَنْ تَقُولَ (لِ) كُلِّ (أَخٍ) لَكَ فِي الْإِسْلَامِ إِذَا لَيْسَ ثَوْبًا جَدِيدًا:

(١) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الزهد، باب الصبر على البلاء، رقم (٢٣٩٦). وابن ماجه في سننه، كتاب الفتن، باب الصبر على البلاء، رقم (٤٠٣١).

(أَبْلَى) مِنْ أَبْلَى الثَّوْبِ وَبَلَاهُ أَيُّ أَفْنَى الثَّوْبِ.

(وَأَخْلَقَ) أَيُّ صَيَّرَهُ خَلَقًا، يَعْنِي: اللَّهُ يُبْلِيهِ وَيُصَيِّرُهُ خَلَقًا، وَهَذَا دُعَاءٌ لِصَاحِبِ الثَّوْبِ بِطُولِ الْحَيَاةِ، كَأَنَّهُ دَعَا لَهُ أَنْ يُطَوِّلَ اللَّهُ عُمُرَهُ حَتَّى يُبْلِيَهُ وَيُخْلِقَهُ، وَلَا يَخْلُفُهُ وَرَاءَهُ تَرْكَةً.

(وَيُخْلِفُ) عَلَيْهِ (الْإِلَهَ) الْمَعْبُودُ بِحَقِّ الَّذِي يُعْطِي الْكَثِيرَ، وَيَرْضَى بِالْبِرِّ الْيَسِيرِ، جَلَّ شَأْنُهُ، تَعَالَى سُلْطَانُهُ، وَذَلِكَ لِمَا رَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ^(١) وَالبُخَارِيُّ^(٢) فِي صَحِيحِهِ عَنْ أُمِّ خَالِدٍ بِنْتِ خَالِدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ «أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِثِيَابٍ فِيهَا خَمِيصَةٌ كِسَاءٍ سَوْدَاءَ، قَالَ مَنْ تَرَوْنَ نَكْسُوهَا هَذِهِ الْخَمِيصَةُ؟ فَأُسْكِتَ الْقَوْمُ، فَقَالَ ائْتُونِي بِأُمِّ خَالِدٍ، فَأَتَى بِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَالْبَسْنِيهَا بِيَدِهِ وَقَالَ: أَبْلَى وَأَخْلَقِي يَا أُمُّ خَالِدٍ، هَذَا سَنَّا» قَالَ ذَلِكَ مَرَّتَيْنِ.

قَالَ فِي الْأَدَابِ الْكُبْرَى^(٣): السَّنَا بِلِسَانِ الْحَبَشَةِ الْحُسْنُ. قَالَ فِي النَّهْيَةِ^(٤): يُرَوَى أَخْلَقِي بِالْقَافِ مِنْ إِخْلَاقِ الثَّوْبِ تَقْطِيعُهُ، وَقَدْ خَلِقَ الثَّوْبُ وَأَخْلَقَ. وَيُرَوَى بِالْفَاءِ بِمَعْنَى التَّعْوِيضِ وَالْبَدَلِ، قَالَ: وَهُوَ أَشْبَهُ. انْتَهَى

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٢٧١٠٢-٦/٣٦٤).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب اللباس، باب ما يدعي لمن لبس ثوبا جديدا، رقم (٥٨٤٥).

(٣) الآداب الشرعية: (٥٤٨/٣).

(٤) النهاية: (٧١/٢).

وَقَالَ فِي الْمَطَالِعِ^(١): أَبْلِي وَأَخْلَفِي، كَذَا لِأَبِي ذَرٍّ وَأَبِي زَيْدٍ
الْمُرُودِيِّ بِالْفَاءِ، وَلَعَيْرِهِمَا بِالْقَافِ مِنْ إِخْلَاقِ الثَّوْبِ. قَالَ: وَمَعْنَاهُ أَنْ
يَكْتَسِبَ خَلْفَهُ بَعْدَ بَلَاهُ، يُقَالُ خَلَفَ اللَّهُ لَكَ مَالًا، وَأَخْلَفَهُ وَهُوَ الْأَشْهُرُ
يَعْنِي بِالْفَاءِ رُبَاعِيٌّ. انْتَهَى

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي شَرْحِ الْبَخَارِيِّ^(٢): قَوْلُهُ: (أَخْلَفِي) أَمْرٌ
بِالْإِخْلَاقِ، وَالْعَرَبُ تُطْلِقُ ذَلِكَ، وَتُرِيدُ الدُّعَاءَ بِطُولِ الْبَقَاءِ لِلْمُخَاطَبِ
بِذَلِكَ أَيْ أَنَّهَا تَطُولُ حَيَاتُهَا حَتَّى يَبْلَى الثَّوْبُ وَيَخْلُقَ؛ قَالَ الْخَلِيلُ^(٣):
أَبْلٍ وَأَخْلُقَ مَعْنَاهُ عِشَ وَخَرَّقَ ثِيَابَكَ وَارْقَعَهَا، وَأَخْلَفْتُ الثَّوْبَ أَخْرَجْتُ
بَالِيَهُ وَلَفَّقْتَهُ.

قَالَ^(٤): وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ أَبِي زَيْدٍ الْمُرُودِيِّ عَنِ الْقُرَيْرِيِّ وَأَخْلَفِي
بِالْفَاءِ، وَهِيَ أَوْجَهُ مِنْ الَّتِي بِالْقَافِ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَى تَسْتَلْزِمُ التَّأَكِيدَ؛
إِذِ الْإِبْلَاءُ وَالْإِخْلَاقُ بِمَعْنَى لَكِنْ جَارَ الْعَطْفُ لِتَغَايِرِ اللَّفْظَيْنِ، وَالثَّانِيَةُ
تُفِيدُ مَعْنَى زَائِدًا، وَهُوَ أَنَّهُ إِذَا أَبْلَتْهُ أَخْلَفْتُ غَيْرَهُ، وَعَلَى مَا قَالَهُ الْخَلِيلُ
لَا تَكُونُ الَّتِي بِالْقَافِ لِلتَّأَكِيدِ. انْتَهَى

وَالنَّظْمُ مَبْنِيٌّ عَلَى رِوَايَةِ الْقَافِ بِدَلِيلِ إِيْتِيَانِهِ بِقَوْلِهِ: (وَيَخْلُقُ الْإِلَهَ)
إِلْخ.

(١) مشارق الأنوار: (٢٣٩/١).

(٢) فتح الباري: (٢٨٠/١٠).

(٣) فتح الباري لابن حجر: (٢٨٠/١٠).

(٤) فتح الباري لابن حجر: (٢٨٠/١٠).

(كَذَا)، أَي: كَمَا تَقُولُ: أَبْلٍ وَأَخْلِقُ وَيَخْلُقُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ.

(قُلْ) أَنْتَ لِأَخِيكَ مَا قَالَهُ النَّبِيُّ ﷺ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ أَنْفَا الْبَسَ جَدِيدًا وَ (عِشْ حَمِيدًا) وَمُتْ شَهِيدًا.

فَإِنْ أَنْتَ قُلْتَ هَذَا (تُسَدِّدُ) أَيِ تُصِيبُ فِي الْخُطَابِ، وَتُوفِّقُ لِمُتَابَعَةِ سُنَّةِ النَّبِيِّ الْأَوَّابِ، فَإِنَّهَا الدِّينُ الْقَوِيمُ، وَالصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ، فَمَنْ تَمَسَّكَ بِهَا نَجَا، وَمَنْ حَادَ عَنْهَا وَقَعَ فِي ظُلُمَاتِ الدُّجَى. فَنَسْأَلُ اللَّهَ سُبْحَانَهُ أَنْ يَمُنِّحَنَا نَيْلَهَا، وَيَهْدِينَا سَبِيلَهَا، إِنَّهُ عَلَى ذَلِكَ قَدِيرٌ، وَبِالْإِجَابَةِ جَدِيرٌ.

١٨٦- وَلَا بَأْسَ بِالْخَاتَمِ مِنْ فِضَّةٍ وَمِنْ عَقِيقٍ وَبِلَّوْرِ وَشَبَّهِ الْمُعَدَّدِ (وَلَا بَأْسَ) أَيِ لَا حَرَجَ وَلَا كَرَاهَةَ.

(بِ) لُبْسِ (الْخَاتَمِ) بِوَزْنِ سَابِاطٍ لُغَةً فِي الْخَاتَمِ، وَجَمْعُهُ خَوَاتِمٌ وَخَوَاتِيمٌ وَخَيَاتِيمٌ بِإِبْدَالِ الْوَاوِ يَاءً وَبَلَاءً يَاءً أَيْضًا.

وَزَاهِرُ نِظَامِهِ إِبَاحَةُ الْخَاتَمِ وَهُوَ الْمَذْهَبُ، جَزَمَ بِهِ فِي الْإِقْنَاعِ^(١) وَالْمُنْتَهَى^(٢) وَالْعَايَةِ^(٣) وَغَيْرِهَا^(٤).

(١) الإقناع: (٢٧٤/١).

(٢) المنتهى: (٤٨٩/١).

(٣) مطالب أولي النهى: (٩٢/٢).

(٤) الإنصاف: (١٤٢/٣).

قَالَ فِي الْفُرُوعِ^(١): قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي خَاتَمِ الْفِضَّةِ لِلرَّجُلِ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ اتِّفَاقًا. وَاحْتَجَّ بِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ لَهُ خَاتَمٌ^(٢). وَهَذَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٣) وَغَيْرُهُ وَأَنَّهُ كَانَ فِي الْيُسْرَى، وَرَوَاهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ^(٤).

وَفِي شَرْحِ الْبُحَارِيِّ^(٥): سَأَلَ صَدَقَةُ بْنُ يَسَارٍ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ فَقَالَ: الْبِئْسَ الْخَاتَمَ وَأَخْبِرِ النَّاسَ أَنِّي قَدْ أَقْتَنَيْتُكَ. انْتَهَى.

وَقِيلَ التَّخْتُمُ بِالْخَاتَمِ مُسْتَحَبٌّ. قَدَّمَهُ فِي الرَّعَايَةِ^(٦).
وَجَزَمَ ابْنُ تَمِيمٍ يُكْرَهُ بِقَصْدِ الزَّيْنَةِ، وَذَكَرَهُ فِي الرَّعَايَةِ قَوْلًا^(٧).
وَإِنَّمَا يُبَاحُ الْخَاتَمُ حَيْثُ كَانَ (مِنْ فِضَّةٍ) لَا مِنْ ذَهَبٍ كَمَا سَيَذْكُرُ النَّاطِمُ مُحْتَرِّزُهُ.

وَالْمَذْهَبُ: إِبَاحَةُ الْخَاتَمِ مِنْ فِضَّةٍ وَلَوْ زَادَ عَلَى مِثْقَالٍ.

(١) الفروع: (١٤٩/٤).

(٢) الفروع: (١٤٩/٤).

(٣) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الخاتم، باب ما جاء في التختم في اليمين أو اليسار، رقم (٤٢٣٠).

(٤) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الخاتم، باب ما جاء في التختم في اليمين أو اليسار، رقم (٤٢٢٩).

(٥) فتح الباري لابن حجر: (٣٢٥/١٠).

(٦) الفروع: (١٥١/٤).

(٧) الآداب الشرعية: (٥٣١/٣).

وَفِي الرَّعَايَةِ^(١) : يُسَنُّ دُونَ مِثْقَالٍ . وَظَاهِرُ كَلَامِ الْإِمَامِ وَالْأَصْحَابِ لَا بَأْسَ بِأَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ لِضَعْفِ خَبَرِ بُرَيْدَةَ وَهُوَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنِ الْخَاتَمِ مِنْ أَيِّ شَيْءٍ اتَّخَذَهُ؟ قَالَ: مِنْ فِضَّةٍ وَلَا تُتَمَّهُ مِثْقَالًا» رَوَاهُ الْخَمْسَةُ^(٢) .

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ^(٣) : حَدِيثٌ مُنْكَرٌ .

قَالَ فِي الْفُرُوعِ^(٤) : وَالْمُرَادُ مَا لَمْ يَخْرُجْ عَنِ الْعَادَةِ، وَإِلَّا حَرُمَ، لِأَنَّ الْأَصْلَ التَّحْرِيمُ خَرَجَ الْمُعْتَادُ لِفِعْلِهِ ﷺ وَفَعَلَ أَصْحَابُهُ ﷺ وَلَمْ يَخْرُجْ بِصِغَةِ لَفْظٍ لِيَعْمَ، ثُمَّ لَوْ كَانَ خَرَجَ بِصِغَةِ لَفْظٍ فَهُوَ بَيَانٌ لِلْوَاقِعِ . وَإِنْ اتَّخَذَ لِنَفْسِهِ عِدَّةَ خَوَاتِمٍ أَوْ مَنَاطِقَ، وَلَمْ يَخْرُجْ عَنِ الْعَادَةِ لَمْ يَحْرُمَ، وَلَمْ تَجِبْ فِيهَا الزَّكَاةُ . وَإِنْ خَرَجَ عَنِ الْعَادَةِ حَرُمَ وَوَجَبَتْ . وَعِنْدَ الشَّيْخِ ﷺ لَا يَحْرُمُ التَّحْلِيُّ بِالْفِضَّةِ عَلَى مَا سَبَقَ^(٥) .

وَلَا بَأْسَ بِالْخَاتَمِ أَيْضًا (مِنْ عَقِيقٍ) كَأَمِيرٍ . قَالَ فِي الْقَامُوسِ^(٦) : خَرَزٌ أَحْمَرٌ يَكُونُ بِالْيَمَنِ، وَفِيهِ خُطُوطٌ بَيْضُ خَفِيفَةٌ . انْتَهَى

(١) الفروع: (١٥٣/٤) .

(٢) أخرجه أبو داد في سننه، كتاب الخاتم، باب ما جاء في خاتم الحديد، رقم (٤٢٢٥) . والترمذي في سننه، كتاب اللباس، باب الخاتم الحديد، رقم (١٧٨٥) . والنسائي في سننه، كتاب الزينة، باب مقدار ما يجعل في الخاتم من فضة، رقم (٥١٩٥) . ولم أقف عليه عند ابن ماجه . وأخرجه أحمد في مسنده (٣٥٩/٥-٢٣٠٨٤) .

(٣) الفروع: (١٤٩/٤) .

(٤) الفروع: (١٥٣/٤) .

(٥) الفروع: (١٥٣/٤) .

(٦) القاموس: (ص ٩١٠) .

وَلَا بَأْسَ أَيْضًا مِنْ (بِلُّورٍ) بِكَسْرِ الْبَاءِ الْمُوَحَّدةِ مَعَ فَتْحِ اللَّامِ كَسْتُورٍ، وَبِفَتْحِ الْمُوَحَّدةِ مَعَ ضَمِّ اللَّامِ كَسْتُورٍ وَاللَّامُ مُشَدَّدةٌ فِيهِمَا، وَهُوَ جَوْهَرٌ مَعْرُوفٌ مَعْدِنِيٌّ، وَأَجُودُ أَنْوَاعِهِ أَشَدُّ صَلَابَةً وَبَيَاضًا وَصَفَاءً، وَأَحْسَنُهُ مَا يُجَلَّبُ مِنْ جَزَائِرِ الزُّنْجِ. وَقِيلَ: الْبِلُّورُ نَوْعٌ مِنَ الرُّجَاجِ إِلَّا أَنَّهُ أَصْلَبُ مِنْهُ، فَيَبَاحُ التَّخْتُمُ بِهِ فَلَا يُسْتَحَبُّ.

وَلَا يُكْرَهُ وَلَا بَأْسَ بِالتَّخْتُمِ مِنْ (شِبْهِ الْمَعْدِنِ) مِنْ بَقِيَّةِ الْجَوَاهِرِ مِنْ يَاقُوتٍ وَزَبَرْجَدٍ وَزُمُرَدٍ وَفَيْرُوزٍ وَنَحْوِهَا، فَيَبَاحُ اتِّخَاذُ الْخَاتَمِ مِنْ هَذِهِ الْمَعَادِنِ وَنَحْوِهَا.

وَأَمَّا مَا يُرَوَى فِي التَّخْتُمِ بِبَعْضِهَا مِنَ الْفَضَائِلِ فَبَاطِلٌ، وَاللَّهُ الْمُؤَقِّ.

١٨٧- وَيُكْرَهُ مِنْ صُفْرِ رَصَاصٍ حَدِيدِهِمْ وَيَحْرُمُ لِلذُّكْرَانِ خَاتَمُ عَسْبَجِدٍ

(وَيُكْرَهُ) تَنْزِيهًا فِي الْأَصَحِّ لِلرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ اتِّخَاذُ خَاتَمٍ.

(مِنْ صُفْرِ) بِضَمِّ الصَّادِ الْمُثْمَلَةِ كَقُفْلٍ نَوْعٌ مِنَ النُّحَاسِ، وَصَانِعُهُ يُقَالُ لَهُ: الصُّفَارُ كَمَا فِي الْقَامُوسِ^(١).

وَقَالَ فِي الْمُطْلِعِ^(٢): الصُّفْرُ ضَرْبٌ مِنَ النُّحَاسِ، وَقِيلَ: مَا صُفِرَ

(١) القاموس: (ص ٤٢٥).

(٢) المطلع: (ص ١٦٩).

مِنْهُ، وَالصُّفْرُ لُغَةٌ فِيهِ عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ وَحْدَهُ، وَالضَّمُّ أَجُودٌ، وَنَفَى بَعْضُهُمُ الْكَسَرَ. انْتَهَى.

وَمُرَادُ النَّازِمِ يُكْرَهُ اتِّخَاذُ الْخَاتَمِ مِنْ نُحَاسٍ، وَرَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَمَا فِي حَدِيثِ بُرَيْدَةَ قَالَ لِرَجُلٍ لَبَسَ خَاتَمًا مِنْ صُفْرِ «أَجِدُ مِنْكَ رِيحَ الْأَصْنَامِ» احْتَجَّ بِهِ الْإِمَامُ ﷺ كَمَا فِي الْفُرُوعِ^(١).

وَكَذَا يُكْرَهُ الْخَاتَمُ أَيْضًا مِنْ (رَصَاصٍ) بِفَتْحِ الرَّاءِ مَعْرُوفٌ الْقِطْعَةُ مِنْهُ رَصَاصَةٌ. قَالَ فِي الْقَامُوسِ^(٢): الرِّصَاصُ كَسَحَابٍ: مَعْرُوفٌ وَلَا يُكْسَرُ ضَرْبَانِ، أَسْوَدٌ، وَهُوَ الْأُسْرُبُ وَالْأَبَارُ، وَأَبْيَضُ وَهُوَ الْقَلْعِيُّ. انْتَهَى.

وَيُكْرَهُ أَيْضًا اتِّخَاذُ الْخَاتَمِ مِنْ (حَدِيدِهِمْ) يَعْنِي مِنَ الْحَدِيدِ، وَهُوَ مَعْدِنٌ مَعْرُوفٌ.

قَالَ فِي الْفُرُوعِ^(٣): يُكْرَهُ لِلرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ خَاتَمٌ حَدِيدٍ وَصُفْرِ وَنُحَاسٍ وَرَصَاصٍ، نَصَّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ جَمَاعَةٍ، وَنَقَلَ مَهْنًا عَنْهُ ﷺ أَكْرَهُ خَاتَمَ الْحَدِيدِ؛ لِأَنَّهُ حَلِيَّةُ أَهْلِ النَّارِ.

رَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ ﷺ فِي الْمُسْنَدِ^(٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى

(١) الفروع: (١٤٨/٤).

(٢) القاموس: (ص ٦٢٠).

(٣) الفروع: (١٦٤/٤).

(٤) أخرجه أحمد في مسنده (٦٥١٨-٢/١٦٣).

عَلَى بَعْضِ أَصْحَابِهِ خَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ فَأَعْرَضَ عَنْهُ فَأَلْقَاهُ وَاتَّخَذَ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ، فَقَالَ: هَذَا شَرُّ هَذَا حَلِيَّةُ أَهْلِ النَّارِ، فَأَلْقَاهُ وَاتَّخَذَ خَاتَمًا مِنْ وَرَقٍ فَسَكَتَ عَنْهُ».

(وَيَحْرُمُ لِلذُّكْرَانِ) جَمْعُ ذَكَرٍ وَمِثْلُهُمُ الْخُنْثَى الْمُشْكِلُ لَا لِلإِنَاثِ.
(خَاتَمٌ عَسَجِدٍ) أَيُ ذَهَبٍ، قَالَ فِي الْفُرُوعِ ^(١) اتِّفَاقًا. قَالَ: وَذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ إِجْمَاعًا.

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ ^(٢) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَالْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَلِمُسْلِمٍ ^(٣) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى خَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ فِي يَدِ رَجُلٍ فَنَزَعَهُ فَطَرَحَهُ، وَقَالَ: يَعْمِدُ أَحَدُكُمْ إِلَى جَمْرَةٍ مِنْ نَارِ جَهَنَّمَ فَيَجْعَلُهَا فِي يَدِهِ، فَقِيلَ لِلرَّجُلِ بَعْدَ أَنْ ذَهَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: خُذْ خَاتَمَكَ انْتَفِعْ بِهِ، فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ لَا آخُذُهُ أَبَدًا، وَقَدْ طَرَحَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ».

١٨٨- وَيَحْسُنُ فِي الْيُسْرَى كَأَحْمَدَ وَصَحْبِهِ وَيُكْرَهُ فِي الْوُسْطَى وَسَبَابَةِ الْيَدِ
(وَيَحْسُنُ) أَيُ يُسَنُّ لُبْسُ الْخَاتَمِ.

(فِي) خَنْصَرِ يَدِهِ (الْيُسْرَى كَ) فَعِلَ (أَحْمَدَ) الْمُصْطَفَى ﷺ (وَ) فَعِلَ (صَحْبِهِ) -رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ-.

(١) الفروع: (١٦٣/٤).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب اللباس، باب خواتيم الذهب، رقم (٥٨٦٣)، ومسلم في صحيحه، كتاب اللباس والزينة، باب طرح خاتم الذهب، رقم (٢٠٨٩).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب اللباس والزينة، باب طرح خاتم الذهب، رقم (٢٠٩٠).

قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ ^(١) وَغَيْرُهُ ^(٢): الْمَحْفُوظُ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَتَخَتَّمُ فِي يَسَارِهِ.

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ ^(٣) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «لَبَسَ خَاتَمَ فَضَّةٍ فِي يَمِينِهِ»، وَلِمُسْلِمٍ «فِي يَسَارِهِ».

قَالَ فِي الْإِنْصَافِ ^(٤): لَبَسَ الْخَاتَمَ فِي خَنْصَرِ يَدِهِ الْيُمْنَى وَالْيُسْرَى، وَلَا فَضْلَ فِي لُبْسِهِ فِي إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى، قَدَّمَ فِي الرِّعَايَةِ الْكُبْرَى ^(٥)، وَتَابَعَهُ فِي الْفُرُوعِ ^(٦) وَالْآدَابِ الْكُبْرَى، وَالْوُسْطَى ^(٧). قَالَ ^(٨): وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ أَنَّ التَّخْتَمَ فِي الْيَسَارِ أَفْضَلُ، نَصَّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ صَالِحٍ وَالْفَضْلُ بْنُ زِيَادٍ. قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: هُوَ أَقَرُّ وَأَثْبَتُ وَأَحَبُّ إِلَيَّ وَجَزَمَ بِهِ فِي الْمُسْتَوْعِبِ وَالتَّلْخِصِ وَالْبَلْغَةِ وَابْنِ تَمِيمٍ وَالْإِفَادَاتِ وَغَيْرِهِمْ ^(٩).

(١) الفروع: (١٥١/٤).

(٢) مطالب أولي النهى: (٩٢/٢).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب اللباس، باب فص الخاتم، رقم (٥٨٧٠)، ومسلم في صحيحه، كتاب اللباس والزينة، باب في خاتم الورق فسه حبشي، رقم (٢٠٩٤).

(٤) الإنصاف: (١٤٣/٣).

(٥) الإنصاف: (١٤٣/٣).

(٦) الفروع: (١٥١/٤).

(٧) الآداب الشرعية: (٥٣١/٣).

(٨) الإنصاف: (١٤٣/٣).

(٩) الإنصاف: (١٤٣/٣).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ^(١): وَقَدْ أَشَارَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا إِلَى أَنَّ التَّخْتُمَ فِي الْيَمِينِ مَنْسُوخٌ، وَأَنَّ التَّخْتُمَ فِي الْيَسَارِ آخِرُ الْأَمْرَيْنِ. انْتَهَى كَلَامُ الْحَافِظِ ابْنِ رَجَبٍ.

قَالَ فِي التَّلْخِصِ^(٢): ضَعَفَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدِيثَ التَّخْتُمِ فِي الْيَمِينِ.

قُلْتُ: الَّذِي اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ الْمَذْهَبُ اسْتِحْبَابُ كَوْنِ الْخَاتَمِ فِي خَنْصِرِ الْيُسْرَى.

(وَيُكْرَهُ) لُبْسُ الْخَاتَمِ (فِي) الْأُصْبُعِ (الْوُسْطَى، وَ) كَذَا يُكْرَهُ لُبْسُهُ فِي (سَبَابَةِ الْيَدِ).

أَمَّا الْوُسْطَى إِنَّمَا سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِتَوَسُّطِهَا بَيْنَ أَصَابِعِ الْيَدِ. وَأَمَّا السَّبَابَةُ فَهِيَ الَّتِي تَلِي الْإِبْهَامَ. قِيلَ: سُمِّيَتْ سَبَابَةً؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يُشِيرُونَ بِهَا إِلَى السَّبِّ وَالْمَخَاصِمَةِ وَيَعْضُونَهَا عِنْدَ النَّدَمِ. وَيُقَالُ لَهَا الْمُسَبِّحَةُ بِتَشْدِيدِ الْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ، اسْمٌ فَاعِلٍ مَجَازًا؛ لِأَنَّهُمْ يُشِيرُونَ بِهَا عِنْدَ ذِكْرِ اللَّهِ -تَعَالَى- تَنْبِيْهَا عَلَى التَّوْحِيدِ.

١٨٩- وَمَنْ لَمْ يَضَعْهُ فِي الدُّخُولِ إِلَى الْخَلَاءِ فَعَنْ كُتُبِ قُرْآنٍ وَذِكْرِ بِهِ أُضِدُّ

(وَمَنْ) لَبَسَ الْخَاتَمَ (وَلَمْ يَضَعْهُ) أَيَّ لَمْ يُلْقِ الْخَاتَمَ مِنْ يَدِهِ (فِي)

حَالِ (الدُّخُولِ) الصَّادِرِ مِنْهُ (إِلَى) بَيْتِ (الْخَلَاءِ) لِأَجْلِ قَضَاءِ حَاجَتِهِ

(١) مجموع رسائل ابن رجب: (٦٩٤/٢).

(٢) الفروع: (١٥٣/٤).

(فَعَنْ) الْفَاءُ وَاقِعَةٌ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ وَ (كَتَبَ) مَجْرُورٌ بِعَنْ، وَ (قُرْآنٍ) مُضَافٌ إِلَيْهِ (وَ) عَنْ كَتَبَ (ذَكَرَ) اللَّهُ ﷻ (بِهِ) أَيُّ الْخَاتَمِ (أُضِدُّ) أَيُّ امْنَعُ، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ مُتَعَلِّقٌ بِ (أُضِدُّ) وَالْمُرَادُ مَنْعُ كَرَاهَةٍ يَعْنِي لِلتَّنْزِيهِ.

قَالَ فِي الْإِقْنَاعِ ^(١) وَالْغَايَةِ ^(٢): وَيُكْرَهُ أَنْ يُكْتَبَ عَلَيْهِ يَعْنِي الْخَاتَمَ ذَكَرَ اللَّهُ -تَعَالَى- مِنْ قُرْآنٍ أَوْ غَيْرِهِ.

زَادَ فِي الْغَايَةِ ^(٣): وَكَذَا عَلَى دَرَاهِمَ وَلَمْ يَقْيِدَا بِدُخُولِ الْخَلَاءِ. وَعِبَارَةُ الْفُرُوعِ ^(٤): وَيُكْرَهُ أَنْ يُكْتَبَ عَلَى الْخَاتَمِ ذَكَرَ اللَّهُ قُرْآنٌ أَوْ غَيْرُهُ. نَقَلَ إِسْحَاقُ أَظْهُهُ ابْنُ مَنْصُورٍ ^(٥): لَا يُكْتَبُ فِيهِ ذَكَرَ اللَّهُ. قَالَ إِسْحَاقُ ابْنُ رَاهُويَه لِمَا يَدْخُلُ الْخَلَاءُ فِيهِ هَذَا لَفْظُهُ.

قَالَ فِي الْفُرُوعِ ^(٦): وَلَعَلَّ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَرِهَهُ لِذَلِكَ قَالَ: وَعَنْهُ لَا يُكْرَهُ دُخُولُ الْخَلَاءِ بِذَلِكَ فَلَا كَرَاهَةٌ هُنَا، وَلَمْ أَجِدْ لِلْكَرَاهَةِ دَلِيلًا سِوَى هَذَا، وَهِيَ تَفْتَقِرُ إِلَى دَلِيلٍ، وَالْأَصْلُ عَدَمُهُ.

وَنُقِلَ هَذَا فِي الْإِنْصَافِ ^(٧) وَصَوَّبَ عَدَمَ الْكَرَاهَةِ. قَالَ ^(٨): وَقَدْ

(١) الإقناع: (٢٧٤/١).

(٢) مطالب أولي النهي: (٩٥/٢).

(٣) مطالب أولي النهي: (٩٥/٢).

(٤) الفروع: (١٥٤/٤).

(٥) الفروع: (١٥٤/٤).

(٦) الفروع: (١٥٤/٤).

(٧) الإنصاف: (١٤٥/٣).

(٨) الإنصاف: (١٤٥/٣).

وَرَدَ عَنْ كَثِيرٍ مِنَ السَّلَفِ كِتَابَةُ ذِكْرِ اللَّهِ عَلَى خَوَاتِيمِهِمْ ذَكَرَهُ ابْنُ رَجَبٍ فِي كِتَابِهِ، وَهُوَ ظَاهِرُ قَوْلِهِ -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- حِينَ قَالَ لِلنَّاسِ: إِنِّي اتَّخَذْتُ خَاتَمًا وَنَقَشْتُ فِيهِ (مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ) فَلَا يَنْقُشُ أَحَدٌ عَلَى نَفْسِي؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا نَهَاهُمْ عَنْ نَقْشِهِمْ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ لَا عَنْ غَيْرِهِ.

وَمَفْهُومُ كَلَامِ النَّازِمِ: أَنَّ مَنْ كَانَ يَضَعُهُ عِنْدَ دُخُولِهِ الْخَلَاءَ لَا يُكْرَهُ لَهُ أَنْ يَكْتُبَ عَلَيْهِ ذِكْرَ اللَّهِ -تَعَالَى- فَإِذَا كَانَ فِيهِ ذِكْرُ اللَّهِ -تَعَالَى-، فَلَا يَدْخُلُ بِهِ الْخَلَاءَ بَلْ يَضَعُهُ «لِأَنَّهُ -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- كَانَ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ وَضَعَ خَاتَمَهُ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ ^(١) وَأَبُو دَاوُدَ ^(٢) وَقَالَ: حَدِيثٌ مُنْكَرٌ.

فَإِذَا دَعَتْ الْحَاجَّةُ إِلَى الدُّخُولِ بِهِ كَخَوْفٍ عَلَيْهِ فَلْيَجْعَلْ فَصَّهُ فِي بَاطِنِ كَفِّهِ، أَعْنِي إِذَا كَانَ فِيهِ ذِكْرُ اللَّهِ -تَعَالَى-، وَدَخَلَ بِهِ الْخَلَاءَ.

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: الْخَاتَمُ إِذَا كَانَ فِيهِ اسْمُ اللَّهِ يَجْعَلُهُ فِي بَاطِنِ كَفِّهِ، وَيَدْخُلُ الْخَلَاءَ. وَقَالَ عِكْرِمَةُ: قُلْ بِهِ هَكَذَا فِي بَاطِنِ كَفِّكَ فَاقْبِضْ عَلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ^(٣).

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الطهارة وسننها، باب الخاتم يكون فيه ذكر الله يدخل به الخلاء، رقم (٣٠٣).

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الطهارة، باب الخاتم يكون فيه ذكر الله يدخل به الخلاء، رقم (١٩).

(٣) الفروع: (١٥٤/٤).

قَالَ فِي الْفُرُوعِ^(١) : وَظَاهِرُ مَا وَرَدَ لَا يُكْرَهُ غَيْرُهُ. وَقَالَ صَاحِبُ الرِّعَايَةِ^(٢) : أَوْ ذِكْرُ رَسُولِهِ، قَالَ: وَيَتَوَجَّهُ احْتِمَالٌ لَا يُكْرَهُ ذَلِكَ وَفَاقًا لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ لِمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ^(٣) عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرَادَ أَنْ يَكْتُبَ إِلَى كِسْرَى وَقَيْصَرَ وَالتَّجَاشِيِّ، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّهُمْ لَا يَقْبَلُونَ كِتَابًا إِلَّا بِخَاتَمٍ، فَصَاغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَاتَمًا حَلَقَهُ فِضَّةً وَنَقَشَ فِيهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَقَالَ لِلنَّاسِ إِنِّي اتَّخَذْتُ خَاتَمًا مِنْ فِضَّةٍ وَنَقَشْتُ فِيهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ فَلَا يَنْقُشُ أَحَدُكُمْ عَلَى نَقْشِهِ.

وَلِلْبَخَارِيِّ^(٤) : «مُحَمَّدٌ: سَطْرٌ، وَرَسُولٌ: سَطْرٌ، وَاللَّهُ: سَطْرٌ».

قُلْتُ: ذَكَرَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي شَرْحِ الْبَخَارِيِّ^(٥) وَالْبَدْرُ الْعَيْنِيُّ عَنْ الْإِسْمَاعِيلِيِّ^(٦) أَنَّ مُحَمَّدًا: سَطْرٌ أَوَّلٌ، وَالسَّطْرُ الثَّانِي: رَسُولٌ، وَالثَّلَاثُ: اللَّهُ. انْتَهَى كَلَامُهُمَا.

(١) الفروع: (١٥٤/٤).

(٢) الفروع: (١٥٤/٤).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب دعوة اليهود والنصارى وعلى ما يقاتلون عليه وما كتب النبي ﷺ إلى كسرى وقيصر، رقم (٢٩٣٨). ومسلم في صحيحه، كتاب اللباس والزينة، باب لبس النبي ﷺ خاتما من ورق نقشه محمد رسول الله، رقم (٢٠٩٢).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب هل يجعل نقش الخاتم ثلاثة أسطر، رقم (٥٨٧٨).

(٥) فتح الباري لابن حجر: (٣٢٩/١٠).

(٦) عمدة القارئ (٣٨/٢٢).

قُلْتُ: وَبِهِ تَعْلَمُ فَسَادَ قَوْلِ مَنْ قَالَ: إِنَّ لَفْظَ الْجَلَالَةِ فِي السَّطْرِ
الْأَوَّلِ، وَرَسُولُ فِي السَّطْرِ الثَّانِي، وَمُحَمَّدٌ فِي السَّطْرِ الثَّالِثِ، وَأَنَّ
ذَلِكَ مِنْ خُصُوصِيَّاتِهِ -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ-. وَيُعْضَدُ ذَلِكَ عَدَمَ عَدِّ
ذَلِكَ فِي الْخَصَائِصِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

١٩٠- وَيَحْسُنُ فِي الْيُمْنَى ابْتِدَاءُ انْتِعَالِهِ وَفِي الْخَلْعِ عَكْسٌ وَآكِرُهُ الْعَكْسُ تَرْشُدُ

(وَيَحْسُنُ) يَعْنِي يُسَنُّ.

(ب) الرَّجُلِ (الْيُمْنَى ابْتِدَاءُ انْتِعَالِهِ) يَعْنِي أَوَّلَ مَا يَبْتَدِئُ فِي لُبْسِ
النَّعْلِ أَنْ يُنْعَلَ رِجْلُهُ الْيُمْنَى، وَجَمْعُ النَّعْلِ نَعَالٌ وَهِيَ مُؤَنَّثَةٌ.
قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ^(١): هِيَ الَّتِي تُسَمَّى الْآنُ تَاسُومَةً.

وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: هِيَ لِبَاسُ الْأَنْبِيَاءِ، وَإِنَّمَا اتَّخَذَ النَّاسُ
غَيْرَهَا؛ لِمَا فِي أَرْضِهِمْ مِنَ الطِّينِ. وَقَدْ يُطْلَقُ النَّعْلُ عَلَى كُلِّ مَا
يَقِي الْقَدَمَ.

قَالَ صَاحِبُ الْمُحْكَمِ^(٢): (النَّعْلُ وَالنَّعْلَةُ مَا وُقِيَتْ بِهِ الْقَدَمُ)، وَهُوَ
الْمُرَادُ لِلنَّاطِمِ وَغَيْرِهِ.

(و) يُسَنُّ (فِي الْخَلْعِ) أَيِ خَلْعِ نَعْلَيْهِ.

(عَكْسٌ) أَيِ عَكْسُ مَا صَنَعَ فِي حَالَةِ الْإِنْتِعَالِ، فَيُسَنُّ لَهُ فِي حَالَةِ

(١) النهاية: (٨٣/٥).

(٢) المحكم: (١٥٩/٢).

الْخَلْعُ أَنْ يَبْتَدِيَ بِخَلْعِ نَعْلِ رِجْلِهِ الْيُسْرَى لِتَكُونَ الْيُمْنَى أَوَّلَ رِجْلَيْهِ
اِنْتِعَالًا، وَآخِرُهُمَا خَلْعًا لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِذَا اِنْتَعَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَبْدَأْ بِالْيُمْنَى
وَإِذَا نَزَعَ فَلْيَبْدَأْ بِالسَّمَالِ لِتَكُونَ الْيُمْنَى أَوَّلَهُمَا تُنْعَلُ وَآخِرُهُمَا تُنْزَعُ» رَوَاهُ
الْبُخَارِيُّ ^(١) وَمُسْلِمٌ ^(٢) وَغَيْرُهُمَا ^(٣) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

(وَآخِرُهُ) أَنْتَ تَنْزِيهَا (الْعَكْسَ) بَأَنْ تُنْعَلَ أَوَّلًا الْيُسْرَى وَتَخْلَعَ أَوَّلًا
الْيُمْنَى فَيُكْرَهُ ذَلِكَ.

وَأَمَّا إِذَا نَعَلْتَ أَوَّلًا الْيُمْنَى وَنَزَعْتَهَا أَوَّلًا أَوْ بِالْعَكْسِ فَتَكُونُ قَدْ
فَعَلْتَ مَسْنُونًا وَمَكْرُوهًا، وَلَا يَنْبَغِي ذَلِكَ، بَلْ عَلَيْكَ بِنَعْلِ الْيُمْنَى أَوَّلًا
وَخَلْعِ الْيُسْرَى أَوَّلًا لِيَحْصَلَ التَّيَامُنُ، وَيَكُونُ ذَلِكَ بِيَدِكَ الْيُسْرَى.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ ^(٤): مَنْ بَدَأَ فِي الْاِنْتِعَالِ بِالْيُسْرَى أَسَاءَ لِمُخَالَفَةِ
السُّنَّةِ، وَلَكِنَّهُ لَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ لُبْسُ نَعْلَيْهِ.

وَنَقَلَ عِيَاضُ الْإِجْمَاعِ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ فِيهِ لِلِاسْتِحْبَابِ ^(٥).

-
- (١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب اللباس، باب ينزع نعله اليسرى، رقم (٥٨٥٥).
(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب اللباس والزينة، باب استحباب لبس النعل في اليمنى
أولاً، رقم (٢٠٩٧).
(٣) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب اللباس، باب في الانتعال، رقم (٤١٤١). والترمذي
في سننه، كتاب اللباس، باب بأي رجل يبدأ إذا انتعل، رقم (١٧٧٩).
(٤) الاستذكار: (٣١٥/٨).
(٥) مشارق الأنوار: (١٧/٢).

فَإِنْ تَمَسَّكَتْ بِذَلِكَ وَدُمْتَ عَلَيْهِ إِلَّا مِنْ حَاجَةٍ (تُرْشَدُ) لِفِعْلِ الصَّوَابِ، وَمُتَابَعَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَالْأَصْحَابِ. وَقَدْ مَرَّ غَيْرُ مَرَّةٍ أَنَّ التَّيَّامَنَ مُسْتَحَبٌّ فِي شَأْنِ الْإِنْسَانِ كُلِّهِ.

١٩١- وَيُكْرَهُ مَشْيُ الْمَرْءِ فِي فَرْدٍ نَعْلِهِ اخُ تَيَّارًا أَصْحَحَ حَتَّى لِإِصْلَاحِ مُفْسِدٍ (وَيُكْرَهُ) تَنْزِيهَاً. (مَشْيُ الْمَرْءِ) مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى.

(فِي فَرْدٍ نَعْلِهِ) أَيُّ فِي نَعْلٍ فَرْدٍ وَالْمُرَادُ بِلَا حَاجَةٍ.

قَالَ فِي الْفُرُوعِ^(١): وَيُكْرَهُ الْمَشْيُ فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ بِلَا حَاجَةٍ، وَنَصُّهُ يَعْنِي الْإِمَامَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَلَوْ يَسِيرًا.

وَلِذَا قَالَ النَّازِمُ (اخْتِيَارًا) يَعْنِي فِي حَالِ اخْتِيَارِ الْمَاشِي مَعَ صِحَّةِ رِجْلَيْهِ بِخِلَافِ مَنْ لَهُ رِجْلٌ وَاحِدَةٌ.

أَوْ كَانَ بِإِحْدَى رِجْلَيْهِ مَا يَمْنَعُ لُبْسَ النَّعْلِ مِنْ قُرْحَةٍ وَنَحْوِهَا فَإِنَّهُ لَا كَرَاهَةَ فِي حَقِّهِ بَلْبُسِهِ فَرْدَةً نَعْلٍ وَاحِدَةً.

(أَصْحَحَ) مِنْ صَاحٍ وَأَصَاحَ إِذَا اسْتَمَعَ أَيُّ اسْتَمَعَ نِظَامِي وَافْتِهِمْ كَلَامِي.

(حَتَّى) تَنْتَهِيَ كَرَاهَةُ لُبْسِ فَرْدَةٍ نَعْلٍ وَاحِدَةٍ.

(لِ) أَجْلِ (إِصْلَاحِ مُفْسِدٍ) أَيُّ مِنْ نَعْلَيْهِ.

يَعْنِي: أَنَّهُ لَوْ كَانَتْ إِحْدَى نَعْلَيْهِ فَاسِدَةً غَيْرَ صَالِحَةٍ لِلْبَسِ وَالْأُخْرَى صَالِحَةً لَمْ تَزَلْ الْكَرَاهَةُ بِذَلِكَ، بَلْ يُكْرَهُ لُبْسُهُ الصَّحِيحَةُ، وَالْحَالَةُ هَذِهِ حَتَّى يُصْلِحَ الْفَاسِدَةَ وَيَلْبَسَهُمَا مَعًا، وَذَلِكَ لِمَا رَوَى الْبُخَارِيُّ ^(١) وَمُسْلِمٌ ^(٢) وَغَيْرُهُمَا ^(٣) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ «لَا يَمْشِي أَحَدُكُمْ فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ لِيَنْعَلَهُمَا جَمِيعًا أَوْ لِيَخْلَعَهُمَا جَمِيعًا» وَفِي رِوَايَةٍ «أَوْ لِيَخْفُفَهُمَا جَمِيعًا».

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ ^(٤) «إِذَا انْقَطَعَ شِسْعُ نَعْلٍ أَحَدِكُمْ فَلَا يَمْشِ فِي الْأُخْرَى حَتَّى يُصْلِحَهَا».

وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ أَيْضًا ^(٥) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَفِيهِ «وَلَا خُفٌّ وَاحِدٌ».

وَالشَّيْءُ بِكَسْرِ الشَّيْنِ الْمُعْجَمَةِ: قُبَالُ النَّعْلِ كَمَا فِي الْقَامُوسِ ^(٦).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب اللباس، باب لا يمشي في نعل واحد، رقم (٥٨٥٦).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب اللباس والزينة، باب استحباب لبس النعل في اليمنى أولاً، رقم (٢٠٩٧).

(٣) أخرجه أحمد في مسنده (٧٣٤٣-٢/٢٤٥).

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب اللباس والزينة، باب استحباب لبس النعل في اليمنى أولاً، رقم (٢٠٩٨).

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب اللباس والزينة، باب اشتمال الصماء والاحتباء في ثوب واحد، رقم (٢٠٩٩).

(٦) القاموس: (ص ٧٣٣).

قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ^(١): إِنَّمَا نَهَى عَنِ الْمَشْيِ فِي نَعْلِ وَاحِدَةٍ لِئَلَّا تَكُونَ إِحْدَى الرَّجْلَيْنِ أَرْفَعَ مِنَ الْأُخْرَى، وَيَكُونَ سَبَبًا لِلْعَثَارِ، وَيَقْبَحَ فِي الْمَنْظَرِ، وَيُعَابَ فَاعِلُهُ.

وَقَالَ الْقَاضِي وَابْنُ عَقِيلٍ فِي الْفُصُولِ^(٢) وَسَيِّدِي الشَّيْخُ عَبْدُ الْقَادِرِ فِي الْغُنْيَةِ^(٣): لَهُ لُبْسُ الصَّالِحَةِ وَحَدَا حَتَّى يُصْلِحَ الْفَاسِدَةَ مِنْ غَيْرِ كَرَاهَةٍ، وَاسْتَدَلُّوا بِأَنَّ سَيِّدَتَنَا عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مَشَتْ فِي خُفٍّ وَاحِدٍ.

رَوَى التِّرْمِذِيُّ^(٤) عَنْهَا أَيْضًا بِسَنَدٍ صَحِيحٍ أَنَّهَا كَانَتْ تَقُولُ: لَا خَالِفَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ فَنَمْشِي فِي نَعْلِ وَاحِدَةٍ وَفِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ لَا خَتَفَيْنِ، وَمَعْنَاهُ لَا أَفْعَلَنَّ فَعَلًا يُخَالِفُهُ.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: لَمْ يَأْخُذْ أَهْلُ الْعِلْمِ بِرَأْيِ عَائِشَةَ فِي ذَلِكَ. وَقَدْ وَرَدَ عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عُمَرَ أَيْضًا أَنَّهُمَا فَعَلَا ذَلِكَ، وَكَانَتْهُمَا حَمَلَا النَّهْيِ عَلَى التَّنْزِيهِ، أَوْ كَانَ زَمَنَ فَعْلِهِمَا يَسِيرًا أَوْ لَمْ يَبْلُغُهُمَا النَّهْيُ. انْتَهَى.

١٩٢- وَلَا بَأْسَ فِي نَعْلِ يُصَلِّي بِهِ بِلاَ أَذَى وَافْتَقَدَهَا عِنْدَ أَبْوَابِ مَسْجِدِ

(وَلَا بَأْسَ) أَيِ لَا كَرَاهَةَ.

(١) النهاية: (٤٧٢/٢).

(٢) الفروع: (٨٢/٢).

(٣) الفروع: (٨٢/٢).

(٤) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب اللباس، باب من الرخصة في المشي في النعل الواحدة، رقم (١٧٧٨).

(فِي) لُبْسِ (نَعْلٍ) طَاهِرٍ (يُصَلِّي) الْإِنْسَانُ (بِهِ) أَيِ بِالنَّعْلِ، يَعْنِي يُصَلِّي وَهُوَ لَا بَسَ لَهُ حَيْثُ كَانَ (بِلَا أَذَى) يَعْنِي: حَيْثُ خَلَا النَّعْلُ مِنْ النَّجَاسَةِ الَّتِي لَا يُغْفَى عَنْهَا.

وَاسْتَحَبَّ شَيْخُ الْإِسْلَام -طَيَّبَ اللَّهُ ثَرَاهُ- الصَّلَاةَ فِي النَّعَالِ ^(١).
 قَالَ فِي الْفَتَاوَى الْمَصْرِِيَّةِ ^(٢): وَسُئِلَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَصَلِّي فِي النَّعْلَيْنِ هَلْ يَجُوزُ فِي السَّفَرِ وَالْحَضَرِ أَمْ لَا؟
 أَجَابَ -قَدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ-: الصَّلَاةُ فِي النَّعْلَيْنِ سُنَّةٌ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ مَا يُلْبَسُ مِنْ حِذَاءٍ وَجُمُجُمٍ وَزُرْبُولٍ وَخُفٍّ وَغَيْرِ ذَلِكَ.
 وَقَدْ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحَيْنِ ^(٣) عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ «رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصَلِّي فِي نَعْلَيْهِ».

وَفِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ ^(٤) عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ الْيَهُودَ لَا يُصَلُّونَ فِي نَعَالِهِمْ فَخَالِفُوهُمْ، فَأَمَرْنَا أَنْ نُخَالِفَ الْيَهُودَ الَّذِينَ لَا يُصَلُّونَ فِي نَعَالِهِمْ».

قَالَ: فَالصَّلَاةُ فِي النَّعْلَيْنِ مِمَّا أَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

-
- (١) الآداب الشرعية (٣/٥٤٤).
 (٢) الفتاوى الكبرى (٢/٥٥).
 (٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة، باب الصلاة في النعال، رقم (٣٨٦).
 ومسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب جواز الصلاة في النعلين، رقم (٥٥٥).
 (٤) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب الصلاة في النعل، رقم (٦٥٢).

وَفِي السُّنَنِ أَيْضًا ^(١) «أَنَّهُ صَلَّى فِي نَعْلَيْهِ، وَصَلَّى أَصْحَابُهُ فِي نَعَالِهِمْ، فَخَلَعَ نَعْلَيْهِ، فَخَلَعُوا نَعَالَهُمْ، فَلَمَّا سَلَّمَ قَالَ: لِمَ خَلَعْتُمْ نَعَالَكُمْ؟ قَالُوا: رَأَيْنَاكَ خَلَعْتَ نَعْلَيْكَ فَخَلَعْنَا نَعَالَنَا، فَقَالَ: إِنَّ جَبْرِيلَ أَتَانِي فَأَخْبَرَنِي أَنَّ فِيهِمَا أَدَى فَإِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلْيَنْظُرْ فِي نَعْلَيْهِ فَإِنْ كَانَ فِيهِمَا أَدَى فَلْيَذْلُكُهُمَا بِالتُّرَابِ فَإِنَّ التُّرَابَ لَهُمَا طَهُورٌ».

فَصَلَاةُ الرَّجُلِ لِلْفَرَضِ وَالتَّطَوُّعِ وَالْجَنَازَةِ فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ فِي نَعْلَيْهِ مِنْ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَسَوَاءٌ كَانَ يَمْشِي بِهِمَا فِي طُرُقَاتِ الْمَدِينَةِ الَّتِي فِي الْأَسْوَاقِ أَوْ غَيْرِهِمَا فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ كَانُوا يَمْشُونَ فِي طُرُقَاتِ الْمَدِينَةِ وَغَيْرِهَا بِنَعَالِهِمْ وَيُصَلُّونَ فِيهَا.

وَقَدْ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِالصَّلَاةِ فِيهِمَا، بَلْ كَانُوا يَخْرُجُونَ بِهَا إِلَى الْحُشُوشِ حَيْثُ يَتَعَوَّطُونَ وَيَطْئُونَ الْأَرْضَ بِمَا عَلَيْهَا، وَقَدْ بَيَّنَّ لَهُمْ أَنَّهُ إِذَا رَأَى أَحَدُهُمْ فِي نَعْلَيْهِ أَدَى فَلْيَذْلُكُهُمَا بِالتُّرَابِ فَإِنَّ التُّرَابَ طَهُورٌ التَّلْعَيْنِ، وَهَذَا عَلَى رَأْيِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهُوَ اخْتِيَارُهُ قَالَ: وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ مِنْ قَوْلِ أَهْلِ السُّنَّةِ نَصًّا وَقِيَاسًا، وَأَطَالَ فِي اسْتِدْلَالٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَالَ النَّازِمُ: وَالْأَوَّلَى الصَّلَاةُ حَافِيًا.

(وَأَفْتَقَدَهَا) أَيِ يُسَنُّ افْتِقَادُ النَّعَالِ.

(عِنْدَ) إِرَادَةِ دُخُولِ (أَبْوَابِ) جَمْعُ بَابِ (مَسْجِدٍ) لِإِرَالَةِ مَا عَلِقَ بِهَا

مِنْ أَدَى.

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب الصلاة في النعل، رقم (٦٥٠).

وَيُقَدِّمُ الرَّجُلُ الْمُسْلِمُ وَالْمَرْأَةُ الْمُسْلِمَةُ يَعْني الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى الْيُمْنَى مِنْ رِجْلَيْهِ دُخُولًا وَالْيُسْرَى خُرُوجًا، وَيَقُولُ عِنْدَ الدُّخُولِ: أَعُوذُ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ وَبِوَجْهِهِ الْكَرِيمِ وَسُلْطَانِهِ الْقَدِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذُنُوبِي وَافْتَحْ لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ، ثُمَّ يَقُولُ: بِسْمِ اللَّهِ وَيَدْخُلُ عَلَى الصَّفَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا بِأَنْ يُقَدِّمَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى فِي الدُّخُولِ وَيُقَدِّمُ الْيُسْرَى فِي الْخُرُوجِ، وَيَقُولُ مَا ذَكَرْنَاهُ عِنْدَ خُرُوجِهِ إِلَّا أَنَّهُ يَقُولُ: «أَبْوَابَ فَضْلِكَ» بَدَل «رَحْمَتِكَ». فَنَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ ^(١) أَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلْيُسَلِّمْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ لِيَقُلْ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ» وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(٢) وَالنَّسَائِيُّ ^(٣) وَابْنُ مَاجَهَ ^(٤) وَغَيْرُهُمْ ^(٥).

ثُمَّ إِنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَخَلَعَ نَعْلَيْهِ وَلَمْ يُصَلِّ فِيهِمَا تَرَكَهُمَا أَمَامَهُ، وَعَنْهُ بَلْ عَنْ يَسَارِهِ؛ «لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا خَلَعَ نَعْلَيْهِ،

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب ما يقول إذا دخل المسجد، رقم (٧١٣).

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب ما يقول الرجل عند دخوله المسجد، رقم (٤٦٥).

(٣) أخرجه النسائي في سننه، كتاب المساجد، باب القول عند دخول المسجد وعند الخروج منه، رقم (٧٢٩).

(٤) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب المساجد والجماعات، باب الدعاء عند دخول المسجد، رقم (٧٧٢).

(٥) أخرجه أحمد في مسنده (١٦١٠١-٣/٤٩٧).

وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ جَعَلَهُمَا عَنْ يَسَارِهِ. رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ^(١)
وَأَبُو دَاوُدَ^(٢).

وَقِيلَ: إِنْ كَانَ مَأْمُومًا جَعَلَهُمَا بَيْنَ رِجْلَيْهِ لِئَلَّا يُؤْذِيَ مَنْ عَنْ يَمِينِهِ
أَوْ شِمَالِهِ، وَإِنْ كَانَ مُنْفَرِدًا أَوْ إِمَامًا جَعَلَهُمَا عَنْ يَسَارِهِ كَيْ لَا يُؤْذِيَ
أَحَدًا.

قَالَ الْقَاضِي^(٣): وَإِنَّمَا اخْتَرْنَا جَانِبَ الْيَسَارِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَ
ذَلِكَ فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ، رَوَاهُ أَبُو حَفْصٍ وَالْخَلَّالُ وَلِأَنَّ الْيَسَارَ
جُعِلَتْ لِلْأَشْيَاءِ الْمُسْتَقْدَرَةِ مِنَ الْأَفْعَالِ.

١٩٣- وَيَحْسُنُ الْإِسْتِرْجَاعُ فِي قَطْعِ شِئْءٍ وَتَخْصِيصِ حَافٍ بِالطَّرِيقِ الْمُمَهَّدِ
(وَيَحْسُنُ) أَيِ يُشْرَعُ وَيُسْنُ.

(الْإِسْتِرْجَاعُ) أَيِ قَوْلُ: إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ.

(فِي قَطْعِ شِئْءٍ) أَيِ فِي قَطْعِ شِئْءٍ نَعْلِهِ، وَهُوَ بِكَسْرِ الشَّيْنِ
الْمُعْجَمَةِ أَحَدُ سُيُورِ النَّعْلِ، وَهُوَ

الَّذِي يَدْخُلُ بَيْنَ الْأُصْبُعَيْنِ وَيَدْخُلُ طَرَفُهُ فِي الثَّغْبِ الَّذِي فِي طَرَفِ
النَّعْلِ الْمَشْدُودِ فِي الزَّمَامِ، وَهُوَ السَّيْرُ الَّذِي يُعْقَدُ فِيهِ الشَّيْءُ، وَالْجَمْعُ
شُسُوعٌ مِثْلُ حِمْلٍ وَحُمُولٍ.

(١) أخرجه أحمد في مسنده (١١٨٩٥-٩٢/٣).

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب الصلاة في النعل، رقم (٦٥٠).

(٣) الآداب الشرعية: (٣٩٥/٣).

رَوَى أَبُو مُحَمَّدٍ الْخَلَّالُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَرَضِيَ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ
«إِذَا انْقَطَعَ شِسْعُ أَحَدِكُمْ فَلْيَسْتَرْجِعْ فَإِنَّهَا مُصِيبَةٌ»^(١).

وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ^(٢) عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُمَا سَمِعَا
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ «مَا يُصِيبُ الْمُؤْمِنَ مِنْ وَصْبٍ وَلَا نَصَبٍ وَلَا سَقَمٍ
وَلَا حَزَنٍ حَتَّى الْهَمُّ يَهُمُّهُ إِلَّا كَفَّرَ اللَّهُ بِهِ مِنْ سَيِّئَاتِهِ» وَالْوَصْبُ وَالنَّصَبُ
التَّعَبُ.

قَالَ الشَّيْخُ شَمْسُ الدِّينِ الْمِنْحَاجِيُّ فِي كِتَابِهِ (تَسْلِيَةِ أَهْلِ
الْمَصَائِبِ)، وَهُوَ مِنْ أَيْمَةِ الْمَذْهَبِ^(٣): قَدْ جَعَلَ اللَّهُ -سُبْحَانَهُ-
كَلِمَاتِ الْإِسْتِرْجَاعِ وَهِيَ قَوْلُ الْمُصَابِ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ مَلَجًا
وَمَلَاذًا لِدَوِي الْمَصَائِبِ، وَعِصْمَةً لِلْمُتَحَنِّينَ مِنَ الشَّيْطَانِ، لِئَلَّا يَتَسَلَّطَ
عَلَى الْمُصَابِ فَيُؤَسِّسَ لَهُ بِالْأَفْكَارِ الرَّدِيئَةِ، فَيَهِيجَ مَا سَكَنَ وَيُظْهِرَ مَا
كَمَنَ.

فَإِذَا لَجَأَ إِلَى هَذِهِ الْكَلِمَاتِ الْجَامِعَاتِ لِمَعَانِي الْخَيْرِ وَالْبَرَكَةِ فَقَدْ
اعْتَصَمَ بِهَا مِنْ وَسْوَسَةِ الشَّيْطَانِ، فَإِنَّ قَوْلَهُ: (إِنَّا لِلَّهِ) تَوْحِيدٌ وَإِقْرَارٌ
بِالْعُبُودِيَّةِ وَالْمُلْكِ، وَقَوْلُهُ: (وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ) إِقْرَارٌ بِأَنَّ اللَّهَ يُهْلِكُنَا ثُمَّ
يَبْعَثُنَا، فَهُوَ إِيْمَانٌ بِالْبَعْثِ بَعْدَ الْمَوْتِ، وَهُوَ إِيْمَانٌ أَيْضًا بِأَنَّ لَهُ الْحُكْمَ

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٧٦٠٠-٨/١٣٢).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة والآداب، باب ثواب المؤمن فيما يصيبه
من مرض أو حزن أو نحو ذلك، رقم (٢٥٧٣).

(٣) تسلية أهل المصائب: (ص ١١).

فِي الْأَوَّلَى وَلَهُ الْمَرْجُعُ فِي الْأُخْرَى، فَهُوَ مِنَ الْيَقِينِ أَنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ
فَلَا مَلْجَأَ مِنْهُ إِلَّا إِلَيْهِ.

(و) يَحْسُنُ بِمَعْنَى يُسَنُّ.

(تَخْصِيصُ) إِنْسَانٍ (حَافٍ) غَيْرِ مُتَّعِلٍ (بِ) مَشْيِهِ فِي (الطَّرِيقِ) أَيْ
السَّبِيلِ، وَيَذَكِّرُ وَيُؤَنِّثُ، وَجَمَعَهُ أَطْرَفَةً وَطُرُقٌ.

وَفِي الْقَامُوسِ^(١) يُجْمَعُ عَلَى أَطْرُقٍ وَطُرُقٍ وَأَطْرِقَاءٍ وَأَطْرِقَةٍ،
وَجَمْعُ الْجَمْعِ طُرُقَاتٌ. انْتَهَى

وَقَالَ الْحَجَّاءِيُّ فِي لُغَةِ إِقْنَاعِهِ: الطَّرِيقُ مُذَكَّرٌ فِي لُغَةِ نَجْدٍ،
مُؤَنَّثٌ فِي لُغَةِ الْحِجَازِ. وَالْجَمْعُ طُرُقٌ بِضَمَّتَيْنِ وَجَمْعُ الطُّرُقِ طُرُقَاتٌ.
انْتَهَى.

(الْمُمَهَّدُ) أَيْ الْمُسَوَّى وَالْمُصْلَحُ الْمَبْسُوطُ، يُقَالُ مَهَّدَهُ كَمَنَعَهُ
بَسَطَهُ كَمَهَّدَهُ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ مِهْدًا﴾ [النَّبَأُ: ٦] أَيْ بِسَاطًا مُمَكَّنًا
لِلسُّلُوكِ.

وَقَوْلُهُ ﴿وَبِئْسَ الْمِهَادُ﴾ [الْأَنْعَامُ: ١٢] أَيْ بِئْسَ مَا مَهَّدَ لِنَفْسِهِ فِي
مَعَادِهِ، وَتَمْهِدُ الْأَمْرَ تَسْوِيَّتَهُ وَإِصْلَاحَهُ.

(١) القاموس: (ص ٩٠٣).

١٩٤- وَقَدْ لَبَسَ السَّبْتِيَّ وَهُوَ الَّذِي خَلَا مِنْ الشَّعْرِ مَعَ أَصْحَابِهِ بِهِمْ اقْتَدِ (وَقَدْ لَبَسَ) النَّبِيُّ ﷺ .

(السَّبْتِيَّ) نِسْبَةً إِلَى السَّبْتِ بِكَسْرِ السِّينِ الْمُهِمَلَةِ جُلُودُ الْبَقَرِ، أَوْ كُلُّ جِلْدٍ مَدْبُوعٍ أَوْ بِالْقَرْظِ، وَهُوَ وَرَقُ السَّلْمِ.

وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ فِي الصَّحاحِ^(١): وَالسَّبْتُ بِالْكَسْرِ جُلُودُ الْبَقَرِ الْمَدْبُوعَةِ بِالْقَرْظِ تُحْدَى مِنْهُ النَّعَالُ السَّبْتِيَّةُ.

ثُمَّ إِنَّ النَّازِمَ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- أَشَارَ إِلَى بَيَانِ السَّبْتِيِّ بِقَوْلِهِ:

(وَهُوَ) الْجِلْدُ الْمَدْبُوعُ مِنْ جُلُودِ الْبَقَرِ بِالْقَرْظِ.

(الَّذِي خَلَا) بِالْدَّبْعِ، وَالنَّتْفُ نَحْوُهُ (مِنْ الشَّعْرِ) الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ حَتَّى صَارَ غَيْرَ ذِي شَعْرٍ، وَبِهَذَا فَسَّرَهُ وَكِيعٌ.

(مَعَ أَصْحَابِهِ) الْأَخْيَارِ الَّذِينَ هُمْ نُجُومُ الْهَدْيِ، وَمَصَابِيحُ الدُّجَى.

(بِهِمْ) أَيِ النَّبِيِّ ﷺ وَبِأَصْحَابِهِ -رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ-.

(اقْتَدِ) فِعْلٌ أَمْرٌ مَجْزُومٌ بِحَذْفِ الْيَاءِ وَالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ مُتَعَلِّقٌ بِهِ.

وَمَعْنَى اقْتَدِ: اسْتَنَّ بِهِمْ، وَاحْذُ حَذْوَهُمْ، وَافْعَلْ مِثْلَ فِعْلِهِمْ مُتَأَسِّيًا

بِهِمْ.

وَفُلَانٌ قُدُوءَةٌ أَيْ يُقْتَدَى بِهِ، وَالضَّمُّ أَكْثَرُ مِنَ الْكُسْرِ.

وَفِي الْقَامُوسِ^(١) : الْقُدُوءُ مُثَلَّثَةٌ وَكَعْدَةٌ مَا تَسَنَّتْ بِهِ وَاقْتَدَيْتْ بِهِ .
 وَقَدْ رَوَى أَبُو بَكْرٍ الْأَجْرِيُّ فِي كِتَابِ اللَّبَاسِ^(٢) بِإِسْنَادِهِ عَنْ
 ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّهُ كَانَ يَلْبَسُ النَّعْلَ السَّبْتِيَّةَ، وَيَتَوَضَّأُ فِيهَا وَيَذْكُرُ أَنَّ
 النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ . وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٣) وَالنَّسَائِيُّ^(٤) وَغَيْرُهُمَا^(٥) .
 وَرَوَاهُ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوَازِيِّ^(٦) بِسَنَدِهِ إِلَى عُبَيْدِ بْنِ جُرَيْجٍ «أَنَّهُ قَالَ
 لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنه : رَأَيْتُكَ تَلْبَسُ النَّعَالَ السَّبْتِيَّةَ، قَالَ إِنِّي رَأَيْتُ
 رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَلْبَسُ النَّعَالَ السَّبْتِيَّةَ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا شَعْرٌ وَيَتَوَضَّأُ فِيهَا» .
 وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(٧) وَغَيْرُهُ^(٨) .

١٩٥- وَيُكْرَهُ سِنْدِي النَّعَالِ لِعُجْبِهِ بِصَرَّارِهَا زِيَّ الْيَهُودِ فَأَبْعَدُ

(وَيُكْرَهُ) لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ لُبْسُ (سِنْدِي النَّعَالِ) أَيِ الْمَنْسُوبَةِ إِلَى

السَّنْدِ .

(١) القاموس: (ص ١٣٢٣) .

(٢) الآداب الشرعية: (٣/ ٥٤٠) .

(٣) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الترجل، باب ما جاء في خضاب الصفرة، رقم (٤٢١٢) .

(٤) أخرجه النسائي في سننه، كتاب الطهارة، باب الوضوء في النعل، رقم (١١٧) .

(٥) أخرجه أحمد في مسنده (٥٢٥١-٢/ ٦٠) .

(٦) الآداب الشرعية (٢/ ٣٣٨) .

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب اللباس، باب النعال السبتية وغيرها، رقم (٥٨٥١) .

(٨) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب الإهلال من حيث تنبث الراحلة، رقم (١١٨٧) .

(ل) أَجَلَ (عُجْبِهِ) أَي لَابِسُهَا (بِصَرَّارِهَا) أَي بِصَوْتِهَا وَجَلَبَتِهَا كَصَرِيرِ الْبَابِ.

وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿فَأَقْبَلَ امْرَأَتَهُ فِي صَرْقٍ﴾ [الذَّارِيَاتِ: ٢٩] أَي حَالِ مَجِيئِهَا صَائِحَةً.

نَصَّ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى كَرَاهَةِ اتِّخَاذِ النَّعَالِ السُّنْدِيَّةِ ^(١).

قَالَ لَهُ الْمُرُوزِيُّ ^(٢): أَمْرُونِي فِي الْمَنْزِلِ أَنْ أَشْتَرِيَ نَعْلًا سِنْدِيًّا لِلصَّبِيَّةِ، فَقَالَ: لَا تَشْتَرِ. فَقُلْتُ: يُكْرَهُ لِلنِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ؟ قَالَ: نَعَمْ أَكْرَهُهُ، وَإِنْ كَانَ لِلْمَخْرَجِ وَالطَّيْنِ فَأَرْجُو، وَأَمَّا إِنْ أَرَادَ الزَّيْنَةَ فَلَا. وَقَالَ عَنْ شَخْصٍ لِبِسِهَا يَتَشَبَّهُ بِأَوْلَادِ الْمُلُوكِ.

وَقَالَ فِي رَايَةِ صَالِحٍ ^(٣): إِذَا كَانَ لِلْوُضُوءِ فَأَرْجُو، وَأَمَّا لِلزَّيْنَةِ فَأَكْرَهُهُ لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ.

وَكْرَهُهُ أَيْضًا فِي رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَرْبٍ فَقَالَ ^(٤): أَكْرَهُ الصَّرَّارَةَ، وَقَالَ: مِنْ زِيِّ الْعَجَمِ.

وَلِذَا قَالَ النَّازِمُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (زِيٌّ) أَي هِيَ زِيُّ (الْيَهُودِ) الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ.

(١) الآداب الشرعية: (٥٤٠/٣).

(٢) الآداب الشرعية: (٥٤٠/٣).

(٣) الآداب الشرعية: (٥٤٠/٣).

(٤) الآداب الشرعية: (٥٤٠/٣).

(فَابْعُدْ) فِعْلٌ أَمْرٌ مَجْزُومٌ وَحُرِّكَ بِالْكَسْرِ لِلْقَافِيَةِ .

وَيُحْتَمَلُ قِرَاءَةُ زِيٍّ بِالْفَتْحِ مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ لِأَبْعُدْ، أَيْ أَبْعُدْ زِيَّ الْيَهُودِ وَلَا تَقْرُبْهُ فَإِنَّا نُهَيِّنَا عَنْ التَّشَبُّهِ بِهِمْ وَبِسَائِرِ الْأَعْجَامِ .

وَفِي الْأَدَابِ الْكُبْرَى^(١) حَكَى ابْنُ الْجَوْزِيِّ عَنْ ابْنِ عَقِيلٍ تَحْرِيمَ الصَّرِيرِ فِي الْمَدَاسِ وَيَحْتَمِلُهُ كَلَامُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ .

١٩٦- وَسِرٌّ حَافِيًّا أَوْ حَازِيًّا وَامْشِ وَارْكَبْ نَمْعِدْ وَاخْشَوْشْنِ وَلَا تَتَعَوِّدْ

(وَسِرٌّ) حَالَةٌ كَوْنِكَ (حَافِيًّا) بِلَا نَعْلِ أَحْيَانًا اقْتِدَاءً بِسَيِّدِ الْعَالَمِ ﷺ (أَوْ) سِرٌّ فِي حَالِ كَوْنِكَ (حَازِيًّا) أَيْ مُنْتَعِلًا يُقَالُ: حَذَا النِّعْلَ حَذْوًا وَحِذَاءً قَدَّرَهَا وَقَطَعَهَا .

وَحَذَا الرَّجُلُ نَعْلًا أَلْبَسَهُ إِيَّاهَا كَأَخْذَاهُ .

وَعَنْ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أَنَّهُ لَمَّا كَانَ أَمِيرًا بِمِصْرَ قَالَ لَهُ بَعْضُ أَصْحَابِهِ لَا أَرَى عَلَيْكَ حِذَاءً قَالَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْمُرُنَا أَنْ نَحْتَفِيَ أَحْيَانًا» . وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٢) . وَيُرْوَى هَذَا الْمَعْنَى عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

قَالَ الْإِمَامُ الْمُحَقِّقُ فِي الْهَدْيِ النَّبَوِيِّ^(٣) : «كَانَ ﷺ يَمْشِي حَافِيًّا وَمُنْتَعِلًا» .

(١) الآداب الشرعية: (٣/٥٤٠) .

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الترجل، باب النهي عن كثير من الإرفاء، رقم (٤١٦٢) .

(٣) زاد المعاد: (١/١٦٢) .

قَالَ الشَّمْسُ الشَّامِيُّ: أَمَّا مَشْيُهُ مُتَّعِلًا فَهُوَ أَكْثَرُ مَشْيِهِ، وَأَمَّا حَافِيًا فَذَكَرَهُ الْغَزَالِيُّ فِي الْإِحْيَاءِ ^(١) أَيْضًا، وَاسْتَدَلَّ لَهُ الْحَافِظُ الْعِرَاقِيُّ بِمَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ ^(٢)، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي عِيَادَتِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِسَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ قَالَ: «فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقُمْنَا مَعَهُ، وَنَحْنُ بِضَعَةِ عَشْرٍ مَا عَلَيْنَا نِعَالَ وَلَا خِفَافٌ وَلَا قَلَانِسٌ وَلَا قُمْصٌ نَمْشِي فِي السَّبَاحِ» وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(وَأَمْشِ) أَحْيَانًا.

(وَارْكَبْ) فِعْلٌ أَمْرٌ مُؤَكَّدٌ بِالنُّونِ الْخَفِيفَةِ وَارْكَبَ أَحْيَانًا وَلَا تَتَنَعَّمْ كُلَّ النَّعْمِ، وَلَا تَتَقَشَّفْ كُلَّ التَّقَشُّفِ، فَتَارَةً هَكَذَا وَتَارَةً هَكَذَا.

(تَمَعَّدُ) أَيُّ اتَّبَعَ سُنَّةَ مَعْدٍ بِنِ عَدْنَانَ فِي التَّقَشُّفِ، وَعَدَمِ التَّنَعُّمِ.

(وَاحْشَوْشْنَ) وَقَدْ رَوَاهُ أَبُو عَوَانَةَ فِي مُسْنَدِهِ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ وَفِيهِ ^(٣)

«وَتَمَعَّدُوا وَاحْشَوْشُوا وَاقْطَعُوا الرِّكْبَ وَانْزُوا وَارْمُوا الْأَغْرَاضَ».

قَالَ فِي الْفُرُوعِ ^(٤): قَوْلُهُ تَمَعَّدُوا أَمْرٌ بِاللُّبْسَةِ الْحَشِينَةِ الْمُنْسُوبَةِ إِلَى مَعْدٍ بِنِ عَدْنَانَ.

وَقَالَ فِي الْقَامُوسِ ^(٥): اخْشَوْشَنَ وَتَحَشَّنَ اشْتَدَّتْ خُشُونَتُهُ،

(١) الإحياء: (٣٦٢/٢).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الجنائز، باب في عيادة المرضى، رقم (٩٢٥).

(٣) أخرجه أبو عوانة في مستخرجه (٨٥١٤-٢٣١/٥).

(٤) الفروع: (٨٨/٢).

(٥) القاموس: (ص ١١٩٣).

أَوْ لَيْسَ الْحَشِنَ، أَوْ تَكَلَّمَ بِهِ، أَوْ عَاشَ عَيْشًا حَشِنًا، وَاحْشَوْشَنَ أَبْلَغُ فِي الْكُلِّ.

(وَلَا تَتَعَوَّدْ) هَذِهِ لَا النَّاهِيَّةُ وَتَتَعَوَّدُ مَجْزُومٌ بِهَا وَحُرِّكَ بِالْكَسْرِ لِلْقَافِيَةِ. أَيُّ لَا تَلْتَزِمُ عَادَةً وَاحِدَةً بَلْ كُنْ مَعَ الدَّهْرِ حَيْثُ كَانَ، فَإِذَا وَسَّعَ اللَّهُ عَلَيْكَ فَلَا بَأْسَ أَنْ تُظْهِرَ أَثَرَ نِعْمَتِهِ عَلَيْكَ مِنْ غَيْرِ كِبَرٍ وَلَا عُجْبٍ وَلَا خِيَلَاءٍ، وَإِذَا تَقَلَّصَ الْعَيْشُ فَالْزِمْ نَفْسَكَ الصَّبْرَ وَالرِّضَا بِالْقَضَاءِ وَكُنْ مُطْمَئِنِّ الْقَلْبِ مُنْشِرِحَ الصَّدْرِ تَكُنْ مِنْ خَيْرِ عِبَادِ اللَّهِ.

وَلَا بُدَّ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ أَنْ يَكُونَ اللَّبْسُ لِلَّهِ فَإِنْ كَانَ جَمِيلًا يَكُونُ إِظْهَارًا لِلنِّعْمَةِ، وَأَنْ يَرَى عَلَيْهِ أَثَرَهَا، وَلَا يَكُونُ سَبَبٌ لُبْسِهِ أَنَّهُ غَارَ مِنْ غَيْرِهِ بِأَنْ رَأَى عَلَى غَيْرِهِ لِبَاسًا جَمِيلًا فَغَارَ مِنْهُ فَفَعَلَ مِثْلَهُ، وَلَا يَكُونُ اللَّبْسُ لِلشُّهْرَةِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ ثَوْبَ الشُّهْرَةِ تَارَةً يَكُونُ غَالِيًا لَهُ قِيَمَةٌ كَثِيرَةٌ وَتَارَةً يَكُونُ نَازِلًا قَلِيلَ الثَّمَنِ لَهُ مَنْظَرٌ غَيْرُ حَسَنِ وَهُمَا الشُّهْرَتَانِ وَقَدْ نُهِنَا عَنْهُمَا، وَلَا وَجْهَ لِلْمُنَافَسَةِ فِي الدُّنْيَا إِذَا كُنْتَ عَلَى بَصِيرَةٍ مِنْ أَنَّهَا لَا تَعْدِلُ جَنَاحَ بَعُوضَةٍ.

١٩٧- وَيُكْرَهُ فِي الْمَشْيِ الْمُطَيِّطُ وَنَحْوُهَا مِظَنَّةُ كِبَرٍ غَيْرٍ فِي حَرْبٍ جُحَدٍ

(وَيُكْرَهُ) تَنْزِيهًا.

(فِي الْمَشْيِ الْمُطَيِّطِ) أَيُّ يَكْرَهُ الشَّارِعُ الْمُطَيِّطُ كَجَمَيزًا.

قَالَ فِي الْقَامُوسِ^(١): التَّبَخُّرُ وَمَدُّ الْيَدَيْنِ فِي الْمَشْيِ، وَيُقْصَرُ كَالْمُطَيَّطِ انْتَهَى.

وَقَالَ فِي النَّهَايَةِ فِي حَدِيثِ^(٢) «إِذَا مَشَتْ أُمَّتِي الْمُطَيَّطُ»^(٣) هِيَ بِالْمَدِّ وَالْقَصْرِ مَشْيَةٌ فِيهَا تَبَخُّرٌ وَمَدُّ الْيَدَيْنِ، وَيُقَالُ مَطُوتٌ وَمَطَطْتُ بِمَعْنَى مَدَدْتُ، وَهِيَ مِنَ الْمُصْغَرَاتِ الَّتِي لَمْ تُسْتَعْمَلْ لَهَا مُكَبَّرٌ.

وَقَالَ الْحَجَّائِيُّ فِي شَرْحِ هَذَا الْبَيْتِ^(٤): الْمُطَيَّطَاءُ، بِضَمِّ الْمِيمِ مَمْدُودًا وَقَصَرَهُ النَّاطِمُ ضَرُورَةً. انْتَهَى

وَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ الْقَصَرَ لُغَةٌ فِيهَا لَا ضَرُورَةَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وإِنَّمَا كُرِهَتْ مَشْيَةُ الْمُطَيَّطِ لِمَا فِيهَا مِنْ رَوَائِحَ لِلْكِبَرِ وَالْخِيَلَاءِ وَالزَّهْوِ وَالْعُجْبِ؛ فَلِهَذَا نَهَى عَنْهَا النَّبِيُّ ﷺ فِي ضَمْنِ مَا رَوَاهُ ابْنُ حَبَّانَ فِي صَحِيحِهِ^(٥) عَنْ خَوْلَةَ بِنْتِ قَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ «إِذَا مَشَتْ أُمَّتِي الْمُطَيَّطَاءُ، وَخَدَمَتْهُمْ فَارِسٌ وَالرُّومُ سُلْطَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ».

وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ حَبَّانَ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(١) القاموس: (ص ٦٨٨).

(٢) النهاية: (٤/ ٣٤٠).

(٣) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الفتن، رقم (٢٢٦١).

(٤) أخرجه ابن حبان في صحيحه (٦٧١٦-١٥/ ١١٢).

قَالَ الْحَافِظُ الْمُنْذِرِيُّ^(١): الْمُطِيطَاءُ بِضَمِّ الْمِيمِ وَفَتْحِ الطَّاءَيْنِ الْمُهِمَلَتَيْنِ بَيْنَهُمَا يَاءٌ مُثَنَّاةٌ تَحْتَ مَمْدُودًا وَيُقْصَرُ التَّبَخُّرُ وَمَدُّ الْيَدَيْنِ فِي الْمَشْيِ.

(و) يُكْرَهُ فِي الْمَشْيِ (نَحْوَهَا) أَيِ نَحْوِ الْمُطِيطَاءِ، يَعْنِي: أَنَّ مِشْيَةَ الْمُطِيطَاءِ وَمَا قَارَبَهَا مِنْ الْمَشْيَاتِ مَكْرُوهٌ حَيْثُ كَانَ ذَلِكَ، (مَظَنَّةٌ كَبِيرٌ) أَيِ إِنَّمَا كُرِهَتْ هَذِهِ الْمِشْيَةُ؛ لِأَنَّهَا مَظَنَّةُ الْكِبَرِ أَوْ لِيَلَّا يُظَنَّ بِهِ الْكِبَرُ. فَإِنْ كَانَ الْحَامِلُ لَهُ عَلَيْهَا الْكِبَرُ وَالْعُجْبُ حُرِّمَتْ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ كَبِيرَةٌ.

وَالْمَظَنَّةُ مَاخُودَةٌ مِنَ الظَّنِّ وَهُوَ تَرْجِيحُ أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ عَلَى الْآخَرِ، وَالْمَرْجُوحُ يُسَمَّى وَهْمًا.

ثُمَّ لَمَّا لَمْ تَكُنْ كَرَاهَةُ ذَلِكَ مُطْلَقَةً، بَلْ قَدْ يَبَاحُ التَّبَخُّرُ وَالْخِيَلَاءُ وَالتَّكَبُّرُ وَذَلِكَ فِي حَرْبِ الْكُفَّارِ أَشَارَ النَّازِمُ إِلَى اسْتِثْنَاءِ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: (غَيْرَ) أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ الْمُطِيطَاءُ وَالتَّبَخُّرُ وَلَا الْكِبَرُ وَالْخِيَلَاءُ.

(فِي) حَالَةِ (حَرْبٍ جُحَدٍ) جَمْعُ جَا حِدٍ، أَيِ كُفَّارٍ، يُقَالُ جَحَدَهُ حَقُّهُ كَمَنَعَهُ جَحْدًا وَجُحُودًا أَنْكَرَهُ مَعَ عِلْمِهِ، وَالْكَافِرُ قَدْ أَنْكَرَ مَا يَجِبُ عَلَيْهِ مِنْ طَاعَةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ.

إِنَّمَا لَمْ يُكْرَهُ فِي حَالَةِ الْحَرْبِ؛ لِأَنَّ الْمَطْلُوبَ إِظْهَارُ الْقُوَّةِ وَالْجَلَدِ وَعَدَمُ الْإِكْتِرَاطِ بِالْعَدُوِّ، وَقَوْلُهُ -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- فِيمَا رَوَاهُ جَابِرٌ

(١) الترغيب والترهيب: (٣/٣٥٨).

بُنْ عَتِيكَ عَنْهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - : «إِنَّ مِنَ الْخِيَلِ مَا يَبْغِضُ اللَّهُ وَمِنْهَا مَا يُحِبُّ، فَأَمَّا الَّتِي يُحِبُّ فَاخْتِيَالُ الرَّجُلِ عَلَى الْقِتَالِ وَاخْتِيَالُهُ عِنْدَ الصَّدَقَةِ، وَأَمَّا الَّتِي يَبْغِضُ اللَّهُ فَاخْتِيَالُهُ فِي الْبَغْيِ وَالْفَخْرِ»^(١).

١٩٨ - وَيُكْرَهُ لُبْسُ الْأُزْرِ وَالْخُفِّ قَائِمًا كَذَاكَ التَّصَاقُ اثْنَيْنِ عُرْيًا بِمَرْقَدٍ

(وَيُكْرَهُ) تَنْزِيهًا.

(لُبْسُ الْأُزْرِ) جَمْعُ إِزَارٍ (و) لُبْسُ (الْخُفِّ) أَيْضًا حَالُ كَوْنِ اللَّابِسِ لِوَاحِدٍ مِنْهَا، (قَائِمًا) وَكَذَا السَّرَاوِيلُ وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ فِي الْكَلَامِ عَلَى اللَّبَاسِ.

(كَذَاكَ) أَيُّ كَمَا يُكْرَهُ لُبْسُ الْأُزْرِ، وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ قَائِمًا يُكْرَهُ أَيْضًا، وَهُوَ أَكْدُ فِي الْكَرَاهَةِ مِمَّا قَبْلَهُ.

(التَّصَاقُ) مِنْ لَصِقَ بِالصَّادِ وَالسَّيْنِ الْمُهِمَلَتَيْنِ، وَالْقَاعِدَةُ أَنَّ كُلَّ كَلِمَةٍ كَانَتْ السَّيْنُ فِيهَا وَجَاءَ بَعْدَهَا أَحَدُ الْحُرُوفِ الْأَرْبَعَةِ وَهِيَ الْخَاءُ وَالطَّاءُ وَالغَيْنُ وَالْقَافُ فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ يَجُوزُ إِبْدَالُ الصَّادِ مِنَ السَّيْنِ مِثْلُ صَخَبٍ وَسَرَاطٍ وَسَغْبٍ وَصَفْرِ، وَمِنْهُ هَذِهِ اللَّفْظَةُ يُقَالُ لَسِقَ وَلَصِقَ بِمَعْنَى وَاحِدٍ.

فَيُكْرَهُ التَّصَاقُ (اثْنَيْنِ) يَعْنِي يُكْرَهُ أَنْ يَتَجَرَّدَ ذَكَرَانِ أَوْ أَنْثَيَانِ.

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الجهاد، باب في الخيلاء في الحرب، رقم (٢٦٦١).

(عُرْيًا) بِأَنْ يَنَامَا فِي إِزَارٍ أَوْ لِحَافٍ وَاحِدٍ وَلَا ثَوْبٍ بَيْنَهُمَا.
(بِمَرْقَدٍ) مَحَلُّ الرُّقُودِ يَعْنِي النَّوْمَ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «نَهَى عَنْ مُبَاشَرَةِ الرَّجُلِ الرَّجُلَ»^(١).

١٩٩- وَثْنَيْنِ وَافْرُقٍ فِي الْمَضَاجِعِ بَيْنَهُمْ لَوْ إِخْوَةٌ مِنْ بَعْدِ عَشْرِ تُسَدَّدَ
(و) كَذَا يُكْرَهُ التِّصَاقُ (ثْنَيْنِ) يَعْنِي اثْنَيْنِ «لِنَهْيِهِ ﷺ عَنْ مُبَاشَرَةِ
الْمَرْأَةِ الْمَرْأَةَ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ».

قُلْتُ: فَإِنْ مَسَّ أَحَدُهُمَا عَوْرَةَ الْآخَرِ حُرِّمَ عَلَى الْمَاسِّ؛ لِأَنَّ
اللَّمْسَ كَالنَّظَرِ، وَأَوَّلَى.

وَذَكَرَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ فِي الرَّعَايَةِ^(٢) وَقَيَّدَ الْكَرَاهَةَ بِكُونِهِمَا مُمَيَّزَيْنِ،
ثُمَّ قَالَ: فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا ذَكَرًا غَيْرَ زَوْجٍ وَسَيِّدٍ وَمَحْرَمٍ احْتَمَلَ
التَّحْرِيمَ.

قُلْتُ: إِنْ لَزِمَ مِنْ ذَلِكَ الْإِخْتِلَاءُ فَلَا شَكَّ فِي الْحُرْمَةِ، وَإِلَّا
فَكَذَلِكَ فِيمَا يَظْهَرُ. ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي الْأَدَابِ مُصَرِّحًا.

(وَافْرُقٍ) أَيُّهَا الْوَلِيُّ (فِي الْمَضَاجِعِ) جَمْعُ مَضْجَعٍ مَوْضِعُ الضُّجُوعِ
يَعْنِي النَّوْمَ وَأَصْلُهُ وَضَعَ الْجَنْبِ بِالْأَرْضِ.

(بَيْنَهُمْ) أَيَّ بَيْنَ الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ مِنْ أَوْلَادِكَ وَمَنْ لَكَ عَلَيْهِمْ
الْوِلَايَةُ وَلَا تَدْعُهُمْ يَنَامُونَ سَوِيَّةً.

(١) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الأدب، باب في كراهية مباشرة الرجال الرجال
والمرأة المرأة، رقم (٢٧٩٣).

(٢) مطالب أولي النهى: (٢٢/٥).

وَلَوْ كَانُوا (إِخْوَةً) سَدًّا لِبَابِ الذَّرَائِعِ وَحَسْمًا لِمَادَّةِ الْفَسَادِ .
وَيَكُونُ ذَلِكَ مِنْكَ (مِنْ بَعْدِ) بُلُوغِهِمْ لِـ (عَشْرِ) مِنَ السِّنِينَ مِنْ حِينَ
وَلَادَتِهِمْ .

فَإِنْ فَعَلْتَ مَا أَمَرْتُ بِهِ (تُسَدِّدُ) أَيُّ تَوْفَّقُ لِفِعْلِ الْخَيْرَاتِ وَتُقَوِّمُ
لِسُلُوكِ طَرِيقِ الْإِسْتِقَامَةِ .

قَالَ فِي الْقَامُوسِ^(١) : سَدَّدَهُ تَسْدِيدًا قَوْمَهُ ، وَوَفَّقَهُ لِلْسَّدَادِ أَيُّ
الصَّوَابِ مِنَ الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ .

يَعْنِي أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا امْتَثَلَ لِأَوَامِرِ الشَّارِعِ كَانَ حَرِيًّا أَنْ يُوَفَّقَ
لِلصَّوَابِ ، أَوْ أَنَّ فِعْلَهُ الَّذِي فَعَلَهُ هُوَ الصَّوَابُ .

قَالَ عُلَمَاؤُنَا وَغَيْرُهُمْ^(٢) : مَنْ بَلَغَ مِنَ الصَّبِيَّانِ عَشْرَ سِنِينَ مُنِعَ مِنْ
النَّوْمِ مَعَ أُخْتِهِ وَمَعَ مَحْرَمٍ وَغَيْرِهِمَا مُتَجَرِّدِينَ ، وَهَذَا عَلَى إِحْدَى
الرَّوَايَتَيْنِ فِي الْمَذْهَبِ كَمَا فِي الْمُسْتَوْعِبِ^(٣) وَالرَّعَايَةِ^(٤) وَاخْتَارَهَا
أَبُو بَكْرٍ^(٥) .

وَالْمَنْصُوص - وَاخْتَارَهُ أَكْثَرُ عُلَمَائِنَا - وَجُوبَ التَّفْرِيقِ فِي ابْنِ سَبْعِ
سِنِينَ فَأَكْثَرَ ، وَأَنَّ لَهُ عَوْرَةً يَجِبُ حِفْظُهَا . وَيَتَوَجَّهُ أَنْ يُقَالَ : يَجُوزُ تَجَرُّدُ

(١) القاموس : (ص ٢٨٧) .

(٢) الآداب الشرعية : (٣/ ٥٣٨) .

(٣) الآداب الشرعية : (٣/ ٥٣٨) .

(٤) الآداب الشرعية : (٣/ ٥٣٨) .

(٥) الآداب الشرعية : (٣/ ٥٣٨) .

مَنْ لَا حُكْمَ لِعَوْرَتِهِ، وَإِلَّا لَمْ يَجْزُ مَعَ مُبَاشَرَةِ الْعَوْرَةِ لَوْجُوبِ حِفْظِهَا
إِذَنْ وَمَعَ عَدَمِ مُبَاشَرَتِهَا.

فَإِنْ كَانَا ذَكَرَيْنِ أَوْ أَنْثَيْنِ فَإِنْ أَمِنَ ثَوْرَانُ الشَّهْوَةِ جَازَ، وَقَدْ يَحْتَمِلُ
الْكِرَاهَةَ لِاحْتِمَالِ حُدُوثِهَا، وَإِنْ خِيفَ ثَوْرَانُهَا حَرُمَ عَلَى ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ
لِمَنْعِ النَّظَرِ حَيْثُ أُبِيحَ مَعَ خَوْفِ ثَوْرَانِهَا عَلَى نَصِّ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
وَاخْتَلَفَ فِيهِ الْأَصْحَابُ.

وَإِنْ كَانَا ذَكَرًا وَأُنْثَى فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا مَحْرَمًا فَكَذَلِكَ وَإِلَّا
فَالْتَحَرِيمُ وَاضِحٌ لِمَعْنَى الْخُلُوةِ وَمَظْنَةِ الشَّهْوَةِ وَحُصُولِ الْفِتْنَةِ.

وَقَدْ رَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ ^(١) وَأَبُو دَاوُدَ ^(٢) مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ
شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «مُرُوا صِبْيَانَكُمْ»
-وَلَفْظُ أَبِي دَاوُدَ: «مُرُوا أَوْلَادَكُمْ»- وَفِي لَفْظٍ: «مُرُوا أَبْنَاءَكُمْ بِالصَّلَاةِ
لِسَبْعٍ» وَفِي لَفْظٍ: «فِي سَبْعِ سِنِينَ، وَاضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا فِي عَشْرِ»- وَفِي
لَفْظٍ: «اضْرِبُوهُمْ عَلَى تَرْكِهَا لِعَشْرِ، وَفَرِّقُوا بَيْنَهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ».

٢٠٠- وَيُكْرَهُ نَوْمُ الْمَرْءِ مِنْ قَبْلِ غَسْلِهِ مِنْ الدُّهْنِ وَالْأَلْبَانِ لِلْفَمِ وَالْيَدِ
(وَيُكْرَهُ) تَنْزِيهًا.

(نَوْمُ الْمَرْءِ) مَنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى إِذَا أَكَلَ دَسَمًا لَهُ دُهْنِيَّةٌ أَوْ لَبَنًا.
(مِنْ قَبْلِ غَسْلِهِ) أَيِ غَسْلِ الْمَرْءِ الَّذِي أَكَلَ، وَمِثْلُهُ مَنْ بَاشَرَ ذَلِكَ
حَتَّى حَصَلَ لَهُ تَلَوِثٌ بِهِ وَلَوْ لَمْ يَأْكُلْ.

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٦٦٨٩-٢/١٨٠).

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب متى يؤمر الغلام بالصلاة، رقم
(٤٩٥).

(مِنْ الدَّهْنِ) الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ بِغَسْلِهِ .

وَالدَّهْنُ كُلُّ مَا لَهُ دُهْنِيَّةٌ مِنَ الْوَدَكِ وَالسَّمْنِ وَالزَّيْتِ وَنَحْوَهَا .

(و) مِنْ (الْأَلْبَانِ) جَمْعُ لَبَنٍ لِأَنَّ لِأَثَرِهِ دَسْمًا وَزُهُومَةً وَقَدْ قَدَّمْنَا

مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ «مَنْ بَاتَ وَفِي يَدِهِ غَمْرٌ وَلَمْ يَغْسِلْهُ فَأَصَابَهُ شَيْءٌ فَلَا يُلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ» ^(١) إِسْنَادٌ حَسَنٌ .

قَالَ فِي النَّهَايَةِ ^(٢) : الْغَمْرُ بِالتَّحْرِيكِ الدَّسْمُ وَالزُّهُومَةُ مِنَ اللَّحْمِ كَالْوَضْرِ مِنَ السَّمْنِ، وَالْوَضْرُ الْأَثَرُ مِنْ غَيْرِ الطَّيِّبِ .

وَفِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ ^(٣) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَرِبَ لَبَنًا فَمَضْمَضَ، وَقَالَ: إِنَّ لَهُ دَسْمًا» .

وَأَمَّا مَا رَوَاهُ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ الضَّحَّاكِ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَرِبَ لَبَنًا فَلَمْ يَتَمَضْمَضْ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ» ^(٤) فَضَعِيفٌ، وَعَلَى فَرَضِ ثُبُوتِهِ فَيَكُونُ تَرْكُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِبَيَانِ الْجَوَازِ، وَنَحْنُ إِنَّمَا نَقُولُ بِالْكَرَاهَةِ حَيْثُ تَرَكَ غَسَلَ أَثَرِ الدَّهْنِ وَاللَّبَنِ وَنَحْوِهِمَا مِمَّا لَهُ دُسُومَةٌ عِنْدَ إِرَادَةِ النَّوْمِ .

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأطعمة، باب في غسل اليد من الطعام، رقم (٣٨٥٤) .

(٢) النهاية: (٣/٣٨٥) .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأشربة، باب شرب اللبن، رقم (٥٦٠٩) .

(٤) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الطهارة، باب الرخصة في الوضوء من اللبن، رقم (١٩٧) .

(لِلْفَمِ) مُتَعَلِّقٌ بِغَسْلِهِ (وَالْيَدِ) مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ .

وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا فِي آدَابِ الْأَكْلِ وَهَذَا إِنَّمَا ذَكَرَ هُنَا لِأَنَّهُ مِنْ آدَابِ النَّوْمِ أَيْضًا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٢٠١- وَنَوْمُكَ بَعْدَ الْفَجْرِ وَالْعَصْرِ أَوْ عَلَى قَفَاكَ وَرَفْعُ الرَّجْلِ فَوْقَ أُخْتِهَا أَمْدُ (و) يُكْرَهُ (نَوْمُكَ) أَيُّهَا الْمُكَلَّفُ .

(بَعْدَ) صَلَاةِ (الْفَجْرِ) ؛ لِأَنَّهَا سَاعَةٌ تُقَسَّمُ فِيهَا الْأَرْزَاقُ فَلَا يَنْبَغِي النَّوْمُ فِيهَا .

فَإِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا رَأَى ابْنًا لَهُ نَائِمًا نَوْمَةَ الصُّبْحَةِ فَقَالَ لَهُ : قُمْ أَتَنَامُ فِي السَّاعَةِ الَّتِي تُقَسَّمُ فِيهَا الْأَرْزَاقُ ^(١) .

وَفِي الْحَدِيثِ «اللَّهُمَّ بَارِكْ لِأُمَّتِي فِي بُكُورِهَا» ^(٢) .

(و) يُكْرَهُ نَوْمُكَ أَيْضًا بَعْدَ (الْعَصْرِ) ؛ فَإِنَّهُ يُخَافُ عَلَى عَقْلِ مَنْ نَامَ فِي تِلْكَ السَّاعَةِ .

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : يُكْرَهُ أَنْ يَنَامَ بَعْدَ الْعَصْرِ يُخَافُ عَلَى عَقْلِهِ .

(أَوْ) أَيُّ وَيُكْرَهُ نَوْمُكَ مُسْتَلْقِيًا (عَلَى قَفَاكَ) أَيُّ عَلَى ظَهْرِكَ .

(١) زاد المعاد : (٤/ ٢٢١) .

(٢) أخرجه أبو داود في سننه ، كتاب الجهاد ، باب في الابتكار في السفر ، رقم (٢٦٠٨) .
والترمذي في سننه ، كتاب البيوع ، باب التبكير في التجارة ، رقم (١٢١٢) . وابن ماجه في سننه ، كتاب التجارات ، باب ما يرجى من البركة في البكور ، رقم (٢٢٣٦) .

(وَرَفَعَ الرَّجُلُ) أَي رَفَعَ الْمُسْتَلْقِي إِحْدَى رِجْلَيْهِ (فَوْقَ أُخْتِهَا) أَيِ الرَّجُلِ الْأُخْرَى بَلْ أَثْرَكَ هَذِهِ النَّوْمَةَ، وَاثْرَكَ رَفَعَ إِحْدَى رِجْلَيْكَ عَلَى الْأُخْرَى.

و(أُمْدُدْ) لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا لِتَسْلَمَ مِنَ الْمَكْرُوهِ وَتَفُوزَ بِالْإِمْتِنَالِ الْوَارِدِ عَنِ الشَّارِعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أَخْرَجَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ^(١) بِسَنَدٍ حَسَنٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَضَعَ الرَّجُلُ إِحْدَى رِجْلَيْهِ عَلَى الْأُخْرَى وَهُوَ مُسْتَلْقٍ عَلَى ظَهْرِهِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ ^(٢) وَصَحَّحَهُ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا، وَلِأَنَّ ذَلِكَ مَطْنَةٌ انْكِشَافِ الْعَوْرَةِ لَا سِيَّمَا إِذَا هَبَّتِ الرِّيحُ.

فَإِنْ كَانَ لَهُ سَرَاوِيلُ فَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ لَا بَأْسَ بِهِ؛ لِمَا قَدَّمْنَا بِهِ فِي آدَابِ الْمَسَاجِدِ ^(٣) أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مُسْتَلْقِيًا فِي الْمَسْجِدِ وَاضِعًا إِحْدَى رِجْلَيْهِ عَلَى الْأُخْرَى» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ^(٤) وَمُسْلِمٌ ^(٥).

(١) أخرجه أحمد في مسنده (١١٣٩٣-٤٢/٣).

(٢) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الأدب، باب الكراهية في ذلك، رقم (٢٧٦٦).

(٣) الآداب الشرعية: (٤١٥/٣).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الاستئذان، باب الاستلقاء، رقم (٦٢٨٧).

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب اللباس والزينة، باب في إباحة الاستلقاء ووضع إحدى الرجلين على الأخرى، رقم (٢١٠٠).

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي الرَّجُلِ يَسْتَلْقِي وَيَضَعُ إِحْدَى رِجْلَيْهِ عَلَى الْأُخْرَى^(١): لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ قَدْ رُوِيَ.

وَيُمْكِنُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ بَأَنَّ الْكَرَاهَةَ فِي حَقِّ مَنْ لَا يَأْمَنُ انْكِشَافَ الْعَوْرَةِ كَمَا قَالَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ، وَعَدَمُهَا فِي حَقِّ مَنْ أَمِنَ ذَلِكَ كَمَنْ لَهُ سَرَاوِيلٌ. وَيُحْمَلُ عَلَى ذَلِكَ نَصُّ الْإِمَامِ أَحْمَدَ فِي الْمَوْضِعَيْنِ.

وَأَمَّا لَوْ وَضَعَ إِحْدَى رِجْلَيْهِ عَلَى الْأُخْرَى أَوْ اسْتَلْقَى، وَلَمْ يَضَعِ إِحْدَى رِجْلَيْهِ عَلَى الْأُخْرَى فَلَا كَرَاهَةَ. وَإِنَّمَا هِيَ عَلَى الْقَوْلِ بِهَا حَيْثُ اجْتَمَعَ الْإِسْتِلْقَاءُ وَوَضَعُ إِحْدَى الرَّجْلَيْنِ عَلَى الْأُخْرَى.

لَكِنَّ عِبَارَةَ الْإِقْنَاعِ^(٢) صَرِيحَةٌ فِي كَرَاهَةِ نَوْمِهِ عَلَى قَفَاهُ إِنْ خَافَ انْكِشَافَ عَوْرَتِهِ، وَعِبَارَتُهُ: وَيُكْرَهُ نَوْمُهُ عَلَى بَطْنِهِ، وَعَلَى قَفَاهُ إِنْ خَافَ انْكِشَافَ عَوْرَتِهِ، وَبَعْدَ الْعَصْرِ وَالْفَجْرِ وَتَحْتَ السَّمَاءِ مُتَجَرِّدًا. انْتَهَى.

وَفِي إِعْلَامِ الْمُوقِّعِينَ لِلْإِمَامِ الْمُحَقِّقِ ابْنِ الْقَيِّمِ^(٣) فِي الْمَسَائِلِ الَّتِي حَلَفَ عَلَيْهَا الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَسُئِلَ عَنِ الْمَرَأَةِ تَسْتَلْقِي عَلَى قَفَاهَا وَتَنَامُ يُكْرَهُ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: إِي وَاللَّهِ.

وَيُرَوَّى عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَنَّهُ كَرِهَهُ. وَرَوَاهُ الْخَلَّالُ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ^(٤). وَكَانَ ذَلِكَ مَعَ كَوْنِهِ مَظَنَّةَ انْكِشَافِ الْعَوْرَةِ أَقْرَبَ لَوْصُولِ الْأَمْرِ الْفَطِيحِ إِلَيْهَا، وَهُوَ وَسِيلَةٌ لِلطَّمَعِ فِيهَا، وَاللَّهُ الْمُؤَفَّقُ.

(١) الآداب الشرعية: (٤١٥/٣).

(٢) الإقناع: (٢١/١).

(٣) إعلام الموقعين: (١٢٧/٤).

(٤) الآداب الشرعية: (٤١٦/٣).

٢٠٢- وَيُكْرَهُ نَوْمٌ فَوْقَ سَطْحٍ وَلَمْ يُحَظْ عَلَيْهِ بِتَحْجِيرٍ لِحَوْفٍ مِنَ الرَّدْيِ

(وَيُكْرَهُ) تَنْزِيهًا عَلَى الْأَصَحِّ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ السَّلَامَةَ، وَمَا غَالِبُهُ السَّلَامَةُ لَا يَحْرُمُ فِعْلُهُ وَيَكُونُ التَّنْهِي عَنْهُ لِلْأَدَبِ.

قَالَ فِي الْأَدَابِ الْكُبْرَى^(١): وَيَتَوَجَّهْ قَوْلُ ثَالِثٍ، وَهُوَ اخْتِلَافُ ذَلِكَ بِالْأَشْخَاصِ وَعَادَاتِهِمْ وَصَغَرِ الْأَسْلِحَةِ وَوُسْعِهَا نَظَرًا لِلْمَعْنَى.

(نَوْمٌ) مِنْ مُكَلَّفٍ وَلَعَلَّهُ وَتَمَكُّينٌ وَلِيٍّ غَيْرِهِ مِنْهُ.

(فَوْقَ سَطْحٍ) لِبَيْتٍ وَلَعَلَّ مِثْلَهُ شَاهِقٌ مِنَ الْجِبَالِ حَيْثُ خِيفَ مِنْهُ السُّقُوطُ.

(و) الْحَالُ أَنَّ لِلْسَّطْحِ وَنَحْوِهِ (لَمْ يُحَظْ عَلَيْهِ) أَيَّ عَلَى جَوَانِبِهِ (بِتَحْجِيرٍ) يَمْنَعُ مِنَ السُّقُوطِ عَنِ الْحَاطِطِ.

وَالْمُرَادُ بِالتَّحْجِيرِ هُنَا الْحُجْرَةُ الَّتِي تُحَاطُ عَلَى السَّطْحِ؛ لِأَنَّهَا تَمْنَعُ صَاحِبَهَا النَّائِمَ مِنَ الْوُقُوعِ.

إِنَّمَا كُرِهَ النَّوْمُ عَلَى السَّطْحِ الَّذِي لَا تَحْجِيرَ عَلَيْهِ (لِ) أَجْلِ (خَوْفٍ) عَلَى النَّائِمِ (مِنْ) الْفِعْلِ (الرَّدْيِ) أَيَّ الْهُبُوطِ وَالسُّقُوطِ وَالتَّرْدِي عَنْ السَّطْحِ الْمُؤَدِّي إِلَى إِتْلَافِ السَّاقِطِ غَالِبًا. وَالشَّارِعُ طَبِيبُ الْأَبْدَانِ، وَمَقْوَمُ الْأَدْيَانِ، فَلِشِدَّةِ شَفَقَتِهِ عَلَى خَلْقِ اللَّهِ نَهَاهُمْ عَنِ النَّوْمِ كَذَلِكَ وَيَجْرِي كَوْنُ التَّحْجِيرِ مِثْلَ مُؤَخَّرَةِ الرَّحْلِ.

(١) الآداب الشرعية: (٣/ ٢٥٣).

قَالَ مُشَيٍّ^(١) : قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : مَا تَقُولُ فِي الرَّجُلِ يَنَامُ عَلَى سَطْحٍ لَيْسَ بِمُحَجَّرٍ؟ قَالَ مَكْرُوهٌ وَيَجْزِيهِ الذَّرَاعُ مِثْلُ آخِرَةِ الرَّحْلِ .
أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ^(٢) عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَلِيٍّ يَعْنِي ابْنَ شَيْبَانَ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «مَنْ بَاتَ عَلَى ظَهْرِ بَيْتٍ لَيْسَ لَهُ حِجَارٌ فَقَدْ بَرَأَتْ مِنْهُ الذِّمَّةُ» ، قَالَ الْحَافِظُ الْمُنْذِرِيُّ^(٣) : هَكَذَا وَقَعَ فِي رَوَايَتِنَا : حِجَارٌ بِالرَّاءِ بَعْدَ الْأَلْفِ .

وَفِي بَعْضِ الشَّيْخِ : «حِجَابٌ» بِالْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ وَهُوَ بِمَعْنَاهُ .
قَالَ فِي النِّهَايَةِ^(٤) : الْحِجَارُ جَمْعُ حِجْرٍ بِالْكَسْرِ هُوَ الْحَائِطُ أَوْ مِنْ الْحُجْرَةِ وَهِيَ حَظِيرَةُ الْإِبِلِ وَيُرْوَى حِجَابٌ بِالْبَاءِ وَهُوَ مَا يَمْنَعُ مِنَ السَّقُوطِ . وَرَوَاهُ الْخَطَّابِيُّ فِي مَعَالِمِ السُّنَنِ^(٥) : «حَجَى» .
وَقَالَ^(٦) يُرْوَى بِكَسْرِ الْحَاءِ وَفَتْحِهَا وَمَعْنَاهُ فِيهَا مَعْنَى السِّتْرِ الْمَانِعِ مِنَ السَّقُوطِ بِالْعَقْلِ ، وَالْفَتْحُ يُرِيدُ النَّاحِيَةَ وَالظَّرْفَ . وَأَحْجَاءُ الشَّيْءِ نَوَاحِيهِ وَاحِدُهَا حَجَا .

(١) الآداب الشرعية: (٢٥٣/٣) .

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب في النوم على سطح غير محجر، رقم (٥٠٤٣) .

(٣) الترغيب والترهيب: (٢٧/٤) .

(٤) النهاية: (٣٤٢/١) .

(٥) النهاية: (٣٤٢/١) .

(٦) الآداب الشرعية: (٢٥٣/٣) .

وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ^(١) عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَنَامَ الرَّجُلُ عَلَى سَطْحٍ لَيْسَ بِمَحْجُورٍ عَلَيْهِ».

وَعَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِيِّ قَالَ: كُنَّا بِفَارِسَ وَعَلَيْنَا أَمِيرٌ يُقَالُ لَهُ زُهَيْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ فَأَبْصَرَ إِنْسَانًا فَوْقَ بَيْتٍ أَوْ إِجَارٍ لَيْسَ حَوْلَهُ شَيْءٌ، فَقَالَ: لِي سَمِعْتُ فِي هَذَا شَيْئًا؟ قُلْتُ: لَا. قَالَ: حَدَّثَنِي رَجُلٌ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ «مَنْ بَاتَ فَوْقَ إِجَارٍ أَوْ فَوْقَ بَيْتٍ لَيْسَ حَوْلَهُ شَيْءٌ يَرُدُّ رِجْلَيْهِ فَقَدْ بَرِئَتْ مِنْهُ الذِّمَّةُ، وَمَنْ رَكِبَ الْبَحْرَ بَعْدَ مَا يَرْتَجُّ فَقَدْ بَرِئَتْ مِنْهُ الذِّمَّةُ» رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ^(٢) مَرْفُوعًا هَكَذَا وَمَوْقُوفًا وَرَوَاهُمَا ثِقَاتٌ، وَالْبَيْهَقِيُّ^(٣) مَرْفُوعًا.

قَالَ الْحَافِظُ الْمُنْذِرِيُّ^(٤): الْإِجَارُ بِكَسْرِ الهمزة وَتَشْدِيدِ الْجِيمِ هُوَ السَّطْحُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٢٠٣- وَيُكْرَهُ بَيْنَ الظِّلِّ وَالْحَرِّ جِلْسَةٌ وَنَوْمٌ عَلَى وَجْهِ الْفَتَى الْمُتَمَدِّدِ (وَيُكْرَهُ) تَنْزِيهًا.

(بَيْنَ الظِّلِّ) أَصْلُ الظِّلِّ السَّتْرُ، وَمِنْهُ أَنَا فِي ظِلِّ فُلَانٍ، وَظِلُّ الشَّمْسِ: مَا سَتَرَ الشُّخُوصَ مِنْ مَسْقِطِهَا. ذَكَرَهُ ابْنُ قُتَيْبَةَ. قَالَ^(٥):

(١) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الأدب، باب الفصاحة والبيان، رقم (٢٨٥٤).

(٢) أخرجه أحمد في مسنده (٢٠٧٦٨-٧٩/٥).

(٣) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٤٧٢٤-١٧٨/٤).

(٤) الترغيب والترهيب: (٢٧/٤).

(٥) المطلع: (ص٧٤).

وَالظِّلُّ يَكُونُ غُدْوَةً وَعَشِيَّةً مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ وَآخِرِهِ، وَالْفَيْءُ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ الزَّوَالِ؛ لِأَنَّهُ فَاءٌ أَيْ رَجَعَ.

(و) بَيْنَ (الْحَرِّ) ضِدُّ الْبَرْدِ، وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا: مَا قَابَلَ الظِّلَّ.

وَفِي نُسْخٍ: الشَّمْسُ بَدَلُ الْحَرِّ وَهُوَ أَوْلَى.

(جِلْسَةٌ) مِنَ الْجُلُوسِ، وَهِيَ بِالْكَسْرِ حَالَةُ الْجَالِسِ، وَكَذَا يُكْرَهُ النَّوْمُ أَيْضًا.

قَالَ فِي الْأَدَابِ الْكُبْرَى^(١): يُكْرَهُ. الْجُلُوسُ بَيْنَ الشَّمْسِ وَالظِّلِّ، قِيلَ لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُكْرَهُ الْجُلُوسُ بَيْنَ الشَّمْسِ وَالظِّلِّ؟ قَالَ: هَذَا مَكْرُوهٌ أَلَيْسَ قَدْ نُهِيَ عَنْ ذَا. وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوِيَّةَ^(٢): صَحَّ النَّهْيُ فِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

فَأَخْرَجَ الْإِمَامُ عَنْ أَبِي عِيَاضٍ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّ «النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يَجْلِسَ الرَّجُلُ بَيْنَ الضَّحِّ وَالظِّلِّ وَقَالَ مَجْلِسُ الشَّيْطَانِ»^(٣) وَإِسْنَادُهُ جَيِّدٌ.

قَالَ الْحَافِظُ الْمُنْذِرِيُّ^(٤): الضَّحُّ -بِفَتْحِ الضَّادِ الْمُعْجَمَةِ وَبِالْحَاءِ الْمُثْمَلَةِ- وَهُوَ ضَوْءُ الشَّمْسِ إِذَا اسْتَمَكَّنَ مِنَ الْأَرْضِ، وَقَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ^(٥): هُوَ لَوْنُ الشَّمْسِ.

(١) الآداب الشرعية: (١٥٩/٣).

(٢) الآداب الشرعية: (١٥٩/٣).

(٣) أخرجه أحمد في مسنده (١٥٤٥٩-٤١٣/٣).

(٤) الترغيب والترهيب (٢٩/٤).

(٥) الترغيب والترهيب (٢٩/٤).

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ فِي النَّفْيِ - وَفِي رِوَايَةٍ -: فِي الشَّمْسِ - فَقَلَصَ عَنْهُ الظِّلُّ، فَصَارَ بَعْضُهُ فِي الشَّمْسِ وَبَعْضُهُ فِي الظِّلِّ فَلْيُتِمَّ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(١).

وَرَوَاهُ الْحَاكِمُ ^(٢) وَقَالَ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَفْظُهُ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَجْلِسَ الرَّجُلُ بَيْنَ الظِّلِّ وَالشَّمْسِ».

وَرَوَى أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ^(٣) وَغَيْرُهُ ^(٤) عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ قَالَ: «رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبِي فِي الشَّمْسِ فَأَمَرَهُ أَنْ يَتَحَوَّلَ إِلَى الظِّلِّ».

وَرَوَى بِإِسْنَادِهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا فِي الشَّمْسِ فَقَالَ: «تَحَوَّلْ إِلَى الظِّلِّ؛ فَإِنَّهُ مُبَارَكٌ» ^(٥).

وَأَعْلَمَ أَنَّ الْكَرَاهَةَ مُخْتَصَّةٌ بِالْجُلُوسِ بَيْنَ الشَّمْسِ وَالظِّلِّ دُونَ الْجُلُوسِ فِي الشَّمْسِ وَالنَّوْمِ فِيهَا.

(و) يُكْرَهُ (نَوْمٌ) حَيْثُ كَانَ النَّوْمُ (عَلَى وَجْهِ الْفَتْى الْمُتَمَدِّدِ) أَيْ النَّائِمِ يَعْنِي يُكْرَهُ نَوْمُهُ عَلَى بَطْنِهِ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ لِمَا رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ^(٦)

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب في الجلوس بين الظل والشمس، رقم (٤٨٢٣).

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرک (٧٧١٠-٣٠٢/٤).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢٤١٨٧-٧/٤٥٢).

(٤) أخرجه أحمد في مسنده (١٥٥٥٥-٣/٤٢٦).

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢٤١٨٦-٧/٤٥٢).

(٦) أخرجه أحمد في مسنده (٨٠٢٨-٢/٣٠٤).

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِرَجُلٍ مُضْطَجِعٍ عَلَى بَطْنِهِ فَغَمَزَهُ بِرِجْلِهِ وَقَالَ: إِنَّ هَذِهِ ضِجْعَةٌ لَا يُحِبُّهَا اللَّهُ ﷻ» وَرَوَاهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي صَحِيحِهِ ^(١).

وَرَوَى ابْنُ مَاجَهَ ^(٢) عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: مَرَّ بِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا مُضْطَجِعٌ عَلَى بَطْنِي فَرَكَّضَنِي بِرِجْلِهِ، وَقَالَ: «يَا جُنَيْدُ إِنَّمَا هَذِهِ ضِجْعَةٌ أَهْلِ النَّارِ».

٢٠٤- وَقُلْ فِي انْتِبَاهِ وَالصَّبَاحِ وَفِي الْمَسَاءِ وَنَوْمٍ مِنَ الْمَرْوِيِّ مَا شِئْتَ تُرْسِدُ

(وَقُلْ) أَيُّهَا الْعَبْدُ الْمُوقِّقُ لِإِفْتِقَاءِ سُنَنِ الْمُصْطَفَى.

(فِي) وَقْتِ (اِنْتِبَاهٍ) مِنْ نَوْمٍ مِنَ الْأَذْكَارِ الْوَارِدَةِ عَنِ النَّبِيِّ الْمُخْتَارِ، مَا لَعَلَّهُ يُزِيلُ عَنْ قَلْبِكَ الرَّيْنَ، وَيَمْحُو عَنْ عَيْنِ بَصِيرَتِكَ الْعَيْنَ، فَإِنَّهَا لِدَاءُ الدُّنُوبِ دَوَاءٌ، وَلِمَرَضِ الْقُلُوبِ شِفَاءٌ.

فَمِمَّا وَرَدَ مِنْ أَذْكَارِ الْاِنْتِبَاهِ مِنَ النَّوْمِ مَا رَوَى الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ ^(٣) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ «مَنْ تَعَارَّ مِنَ اللَّيْلِ فَقَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ

(١) أخرجه ابن حبان في صحيحه (٥٥٤٩-١٢/٣٥٧).

(٢) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الأدب، باب النهي عن الاضطجاع على الوجه، رقم (٣٧٢٤).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التهجد، باب فضل من تعار من الليل فصلي، رقم (١١٥٤).

وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ،
وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي أَوْ دَعَا أُسْتَجِيبَ
لَهُ، فَإِنْ تَوَضَّأَ وَصَلَّى قُبِلَتْ صَلَاتُهُ».

قَوْلُهُ: «مَنْ تَعَارَّ» بِتَشْدِيدِ الرَّاءِ الْمُهْمَلَةِ، أَيُّ اسْتَيْقَظَ مِنَ اللَّيْلِ وَلَهُ
صَوْتُ.

(و) قُلْ فِي (الصَّبَاحِ) مِنَ الذِّكْرِ الْمَرْوِيِّ عَنْ سَيِّدِ النَّصَّاحِ، مَا
أَخْرَجَهُ أَهْلُ الْمَسَانِيدِ وَالسُّنَنِ وَالصَّحَاحِ.

(و) قُلْ (فِي الْمَسَاءِ) مِنَ الذِّكْرِ مَا عَسَى أَنْ يَلِينَ بِهِ الْقَلْبُ الَّذِي
قَدْ قَسَا، بِالذُّنُوبِ وَالْأَسَا.

اعْلَمْ أَيُّهَا النَّاصِحُ لِنَفْسِهِ، الْمُتَزَوِّدُ لِرِمْسِهِ، الْمُنْكَبُّ عَلَى الذِّكْرِ
وَالْمُسْتَعْرِقُ بِأَنْفِهِ، الْمُتَهَيِّئُ لِمُجَاوَرَةِ رَبِّهِ فِي حَضِيرَةِ قُدْسِهِ، أَنَّ أَذْكَارَ
طَرَفِي النَّهَارِ كَثِيرَةٌ جَدًّا، وَالْحِكْمَةُ فِيهِ افْتِتَاحُ النَّهَارِ، وَاخْتِتَامُهُ بِالْأَذْكَارِ
الَّتِي عَلَيْهَا الْمَدَارُ، وَهِيَ مُخُّ الْعِبَادَةِ، وَبِهَا تَحْصُلُ الْعَافِيَةُ وَالسَّعَادَةُ،
وَنَعْنِي بِطَرَفِي النَّهَارِ مَا بَيْنَ الصُّبْحِ وَطُلُوعِ الشَّمْسِ، وَمَا بَيْنَ الْعَصْرِ
وَالْغُرُوبِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا ۝٤١﴾
وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ۝ [الْإِنْشَاء: ٤١-٤٢] وَالْأَصِيلُ هُوَ الْوَقْتُ بَعْدَ الْعَصْرِ
إِلَى الْمَغْرَبِ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ﴾
[سُورَةُ قَيْن: ٣٩]. وَهَذَا يُفَسِّرُ مَا جَاءَ فِي الْأَحَادِيثِ مَنْ قَالَ كَذَا وَكَذَا
حِينَ يُصْبِحُ وَحِينَ يُمَسِّي أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا

وَأَنَّ مَحَلَّ هَذِهِ الْأَذْكَارِ بَعْدَ الصُّبْحِ وَبَعْدَ الْعَصْرِ .

قَالَ الْإِمَامُ الْمُحَقِّقُ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي الْكَلِمِ الطَّيِّبِ ^(١) وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ، فَمِنْ ذَلِكَ مَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ^(٢) فِي صَحِيحِهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ «مَنْ قَالَ حِينَ يُصْبِحُ وَحِينَ يُمَسِّي سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ مِائَةَ مَرَّةٍ لَمْ يَأْتِ أَحَدٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِأَفْضَلٍ مِمَّا جَاءَ بِهِ إِلَّا رَجُلٌ قَالَ مِثْلَ مَا قَالَ أَوْ زَادَ عَلَيْهِ» .

وَفِي صَحِيحِهِ أَيْضًا ^(٣) عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ «كَانَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَمْسَى قَالَ: أَمْسَيْنَا وَأَمْسَى الْمُلْكُ لِلَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ رَبِّ أَسْأَلُكَ خَيْرَ مَا فِي هَذِهِ اللَّيْلَةِ وَخَيْرَ مَا بَعْدَهَا، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ هَذِهِ اللَّيْلَةِ وَشَرِّ مَا بَعْدَهَا، رَبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْكَسَلِ وَسُوءِ الْكِبَرِ، رَبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابٍ فِي النَّارِ وَعَذَابٍ فِي الْقَبْرِ، وَإِذَا أَصْبَحَ قَالَ ذَلِكَ أَيْضًا: أَصْبَحْنَا وَأَصْبَحَ الْمُلْكُ لِلَّهِ» .

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ ^(٤) وَاللَّفْظُ لَهُ وَالتِّرْمِذِيُّ ^(٥) وَقَالَ حَسَنٌ صَحِيحٌ

(١) الوابل الصيب: (ص ٩٣)

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب فضل التهليل والتسبيح والدعاء، رقم (٢٦٩٢).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب التعوذ من شر ما عمل ومن شر ما لم يعمل، رقم (٢٧٢٣).

(٤) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب ما يقول إذا أصبح، رقم (٥٠٨٤).

(٥) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الدعوات، رقم (٣٥٧٥).

(٦) أخرجه النسائي في سننه، كتاب الاستعاذة، رقم (٥٤٢٨).

غَرِيبٌ وَالنَّسَائِيُّ^(١) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُبَيْبٍ رضي الله عنه قَالَ «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قُلْ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا أَقُولُ؟ قَالَ: قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ، وَالْمُعَوَّذَتَيْنِ حِينَ تُمَسِّي وَحِينَ تُصْبِحُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ تَكْفِيكَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ».

وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ^(٢) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُعَلِّمُ أَصْحَابَهُ يَقُولُ: «إِذَا أَصْبَحَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ بِكَ أَصْبَحْنَا، وَبِكَ أَمْسَيْنَا، وَبِكَ نَحْيَا، وَبِكَ نَمُوتُ، وَإِلَيْكَ النُّشُورُ وَإِذَا أَمْسَى فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ بِكَ أَمْسَيْنَا، وَبِكَ أَصْبَحْنَا، وَبِكَ نَحْيَا، وَبِكَ نَمُوتُ، وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ» وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَلَيْسَ قَصْدُنَا الْإِسْتِقْصَاءَ لِلْمَأْثُورِ، وَإِنَّمَا قَصْدُنَا التَّنْبِيْهُ وَعَدَمُ الْإِخْلَالِ بِالْفَائِدَةِ، وَاللَّهُ الْمُؤَفَّقُ.

(و) قُلْ فِي وَقْتِ إِرَادَةِ (نَوْمٍ) وَالنَّوْمُ غَشِيَةٌ ثَقِيلَةٌ تَتَهَجَّمُ عَلَى الْقَلْبِ فَتَقْطَعُهُ عَنِ الْمَعْرِفَةِ بِالْأَشْيَاءِ. وَلِهَذَا قِيلَ.

(مِنْ) الذِّكْرِ (الْمَرْوِيِّ) عَنِ النَّبِيِّ الْأَمَّجِدِ.

(مَا) أَيِ الَّذِي (شِئْتَهُ) أَوْ ذِكْرًا شِئْتَ.

(تُرْشِدُ) أَيِ تُوَفِّقُ وَنَهْتَدِ.

قَالَ فِي الْقَامُوسِ^(٣): وَالرُّشْدُ الْإِسْتِقَامَةُ عَلَى طَرِيقِ الْحَقِّ مَعَ

(١) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الدعوات، باب الدعاء إذا أصبح وإذا أمسى، رقم (٣٣٩١).

(٢) القاموس: (ص ٢٨٢).

تَصَلِّبُ فِيهِ .

رَوَى الْبُخَارِيُّ ^(١) وَمُسْلِمٌ ^(٢) وَغَيْرُهُمَا ^(٣) عَنْ حُذَيْفَةَ رضي الله عنه قَالَ «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ قَالَ: بِاسْمِكَ اللَّهُمَّ أَمُوتُ وَأَحْيَا، وَإِذَا اسْتَيْقَظَ مِنْ مَنَامِهِ قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَحْيَانَا بَعْدَ مَا أَمَاتَنَا، وَإِلَيْهِ الشُّرُورُ» .

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ أَيْضًا ^(٤) عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَوَى إِلَى فِرَاشِهِ كُلَّ لَيْلَةٍ جَمَعَ كَفَّيْهِ ثُمَّ نَفَثَ فِيهِمَا فَقَرَأَ فِيهِمَا قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ، وَقُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ، وَقُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ ثُمَّ يَمْسَحُ بِهِمَا مَا اسْتَطَاعَ مِنْ جَسَدِهِ، يَبْدَأُ بِهِمَا عَلَى رَأْسِهِ وَوَجْهِهِ وَمَا أَقْبَلَ مِنْ جَسَدِهِ، وَيَفْعَلُ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ» .

وَفِيهِمَا ^(٥) عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ «مَنْ قَرَأَ آيَتَيْنِ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ فِي لَيْلَةٍ كَفَتَاهُ» .

-
- (١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الدعوات، باب ما يقول إذا نام، رقم (٦٣١٢).
 (٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب ما يقول عند النوم وأخذ المضجع، رقم (٢٧١١).
 (٣) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب ما يقال عند النوم، رقم (٥٠٥١).
 (٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فضائل القرآن، باب فضل المعوذات، رقم (٥٠١٧). ولم أقف عليه عند مسلم.
 (٥) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فضائل القرآن، باب فضل سورة البقرة، رقم (٥٠٠٨). ومسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضل الفاتحة وخواتيم سورة البقرة، رقم (٨٠٧).
 (٦) الوابل الصيب: (ص ٩٧).

قَالَ الْإِمَامُ الْمُحَقِّقُ فِي الْكَلِمِ الطَّيِّبِ ^(١) : الصَّحِيحُ أَنَّ مَعْنَاهُ كَفَتَاهُ مِنْ شَرِّ مَا يُؤْذِيهِ . وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «مَا كُنْتُ أَرَى أَحَدًا يَعْقِلُ يَنَامُ قَبْلَ أَنْ يَقْرَأَ الْآيَاتِ الثَّلَاثِ الْأَوَاخِرَ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ» .

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ ^(٢) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ عَنْ فِرَاشِهِ ثُمَّ رَجَعَ إِلَيْهِ فَلْيَنْفُضْهُ بِصِنْفَةٍ إِزَارِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي مَا خَلَّفَهُ عَلَيْهِ بَعْدَهُ وَإِذَا اضْطَجَعَ فَلْيَقُلْ بِاسْمِكَ رَبِّي وَضَعْتَ جَنْبِي وَبِكَ أَرْفَعُهُ، فَإِنْ أُمِسَّكَ نَفْسِي فَأَرْحَمْهَا، وَإِنْ أُرْسَلْتَهَا فَاحْفَظْهَا بِمَا تَحْفَظُ بِهِ عِبَادَكَ الصَّالِحِينَ» .

قَالَ فِي النَّهَايَةِ ^(٣) : صِنْفَةُ الْإِزَارِ بِكَسْرِ النُّونِ طَرْفُهُ مِمَّا يَلِي طَرَّتَهُ . وَفِيهِمَا عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أَنَّ فَاطِمَةَ أَتَتْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَسْأَلُهُ خَادِمًا فَلَمْ تَجِدْهُ، وَوَجَدَتْ عَائِشَةَ فَأَخْبَرَتْهَا، قَالَ عَلِيُّ فَجَاءَنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدْ أَخَذْنَا مَضَاجِعَنَا فَقَالَ: أَلَا أَدُلُّكُمَا عَلَى مَا هُوَ خَيْرٌ لَكُمَا مِنْ خَادِمٍ، إِذَا أَوَيْتُمَا إِلَى فِرَاشِكُمَا فَسَبَّحَا ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ وَاحْمِدَا ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ وَكَبِّرَا أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ فَإِنَّهُ خَيْرٌ لَكُمَا مِنْ خَادِمٍ» . قَالَ عَلِيُّ: فَمَا تَرَكَتَهُنَّ مُنْذُ سَمِعْتَهُنَّ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قِيلَ: وَلَا لَيْلَةً صِفِّينَ؟ قَالَ: وَلَا لَيْلَةً صِفِّينَ ^(٤) .

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التوحيد، باب السؤال بأسماء الله تعالى والاستعاذة بها، رقم (٧٣٩٣). ومسلم في صحيحه، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب ما يقول عند النوم وأخذ المضجع، رقم (٢٧١٤).

(٢) النهاية: (٥٦/٣).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب النفقات، باب عمل المرأة في بيت زوجها، رقم (٥٣٦١).

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي كِتَابِهِ الْكَلِمِ الطَّيِّبِ^(١) : وَقَدْ بَلَّغْنَا أَنَّهُ مَنْ حَافَظَ عَلَى هَذِهِ الْكَلِمَاتِ لَمْ يَأْخُذْهُ عِيَاءٌ فِيمَا يُعَانِيهِ مِنْ شَغْلٍ وَنَحْوِهِ انْتَهَى.

(تَنْبِيْهُ) : رَأَيْتُ فِي بَعْضِ النُّسخِ هُنَا بَيْتًا وَهُوَ سَاقِطٌ فِي أَكْثَرِهَا، لَكِنَّ الْحَجَّاءِ أَثْبَتَهُ بَعْدَ الْبَيْتِ الَّذِي شَرَحْنَاهُ وَهُوَ مِنْ كَلَامِ النَّاطِمِ بِلَا شَكٍّ وَعَلَيْهِ نَفْسِهِ، وَهَذَا نَحْنُ نُنَبِّئُهُ هُنَا، وَإِنْ كُنَّا ذَكَرْنَا مَضْمُونَهُ فِي التَّيَمِّمَةِ، فَقُولُ :

قَالَ النَّاطِمُ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- :

٢٠٥- وَيَحْسُنُ عِنْدَ النَّوْمِ نَفْضُ فِرَاشِهِ وَنَوْمٌ عَلَى الْيُمْنَى وَكُحْلٌ بِإِثْمِدٍ

(وَيَحْسُنُ) بِمَعْنَى يُسَنُّ (عِنْدَ) إِرَادَةِ (النَّوْمِ نَفْضُ فِرَاشِهِ) أَيَّ مَرِيدِ النَّوْمِ.

قَالَ فِي الْقَامُوسِ^(٢) : نَفَضَ الثُّوبَ حَرَّكَهُ لِيَنْتَفِضَ، وَالنَّفَاضَةُ مَا سَقَطَ مِنَ الْمُنْفُوضِ كَالنَّفَاضِ، وَيُكْسَرُ.

لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ الْمُتَقَدِّمِ^(٣) : «إِذَا آوَى أَحَدُكُمْ إِلَى فِرَاشِهِ فَلْيَنْفُضْهُ بِدَاخِلَةِ إِزَارِهِ فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي مَا خَلْفَهُ عَلَيْهِ».

(١) الوابل الصيب : (ص ٩٧).

(٢) القاموس : (ص ٦٥٥).

(٣) تقدم تخريجه.

(و) يَحْسُنُ (نَوْمُ) الْإِنْسَانِ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى.

(عَلَى) يَدِهِ وَصَفَحَتِهِ (الْيُمْنَى) لِمَا وَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ^(١)
وَأَبُو دَاوُدَ^(٢) عَنْ حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَوَى إِلَى
فِرَاشِهِ اضْطَجَعَ عَلَى يَدِهِ الْيُمْنَى، وَفِي رِوَايَةٍ: وَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى تَحْتَ
خَدِّهِ، ثُمَّ قَالَ: رَبِّ قِنِي عَذَابَكَ يَوْمَ تَبْعَثُ عِبَادَكَ» ثَلَاثَ مَرَّاتٍ.

(و) يَحْسُنُ لِمُرِيدِ النَّوْمِ يَغْنِي يُسْتَحَبُّ وَيُسْنُ لَهُ.

(كُحْلٌ بِإِثْمِدٍ) مُطَيَّبٌ فِي كُلِّ عَيْنٍ ثَلَاثَةَ أَمْيَالٍ، لِمَا رَوَى الْإِمَامُ
أَحْمَدُ^(٣) فِي مُسْنَدِهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَكْتَحِلُ
بِالْإِثْمِدِ كُلَّ لَيْلَةٍ قَبْلَ أَنْ يَنَامَ فِي كُلِّ عَيْنٍ ثَلَاثَةَ أَمْيَالٍ».

وَلَمَّا فَرَغَ النَّازِمُ مِنْ آدَابِ النَّوْمِ أَخَذَ يَتَكَلَّمُ عَلَى آدَابِ النِّكَاحِ
الَّذِي بِهِ يَحْصُلُ التَّنَاسُلُ، وَعَمَارُ الدُّنْيَا، وَقَدَّمَ فِي صَدْرِ ذَلِكَ الْحَثَّ
عَلَى الْإِعْتِنَاءِ بِأَخْذِ النَّصِيحَةِ وَالْحَزْمِ، فَإِنَّ إِهْمَالَ نَصَائِحِ النَّصَّاحِ مِنْ
أَقْوَى الْمُضِرَّاتِ بِالْدِّينِ وَالْدُّنْيَا، فَقَالَ:

٢٠٦- فَخُذْ لَكَ مِنْ نَصِيحِي أُخَيَّ وَصِيَّةً وَكُنْ حَازِمًا وَاحْضِرْ بِقَلْبٍ مُؤَبَّدٍ

(فَخُذْ لَكَ مِنْ) خَالِصٍ (نَصِيحِي) يُقَالُ نَصَحَهُ وَنَصَحَ لَهُ كَمَنْعَهُ.

وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى النَّصِيحَةِ فِي صَدْرِ الْكِتَابِ.

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٢٦٥٠٥-٢٨٧/٦).

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب ما يقال عند النوم، رقم (٥٠٤٧).

(٣) أخرجه أحمد في مسنده (٣٣٢٠-٣٥٤/١).

يَا (أَخِي) تَصْغِيرُ أَخٍ، وَالْأُخُوَّةُ مِنَ النَّسَبِ وَالصَّدِيقِ وَالصَّاحِبِ،
وَالْمَرَادُ هُنَا: الْأُخُوَّةُ فِي الدِّينِ.

(وَصِيَّةٌ) مَفْعُولٌ خُذْ، وَالْوَصِيَّةُ سُنَّةُ اللَّهِ فِي عِبَادِهِ وَالْأَنْبِيَاءِ فِي
أَمْمِهِمُ وَالْعُلَمَاءِ وَالْأَبْرَارِ لِحِمَاةِ الْمُسْلِمِينَ مِمَّا هُوَ مَعْلُومٌ فِي الْكِتَابِ
وَالسُّنَّةِ وَدَفَاتِرِ الْعُلَمَاءِ.

(وَكُنْ) أَيُّهَا الْأَخُ الْمُسَاعِدُ عَلَى نَجَاةِ نَفْسِهِ وَتَخْلِيصِهَا مِنَ الْآفَاتِ
وإِنْقَادِهَا مِنَ التَّبَعَاتِ (حَازِمًا) أَيَّ عَاقِلًا فَهَمَّا ضَابِطًا.

قَالَ فِي الْقَامُوسِ^(١): الْحَزْمُ ضَبْطُ الْأَمْرِ وَالْأَخْذُ فِيهِ بِالثَّقَةِ
كَالْحَزَامَةِ وَالْحَزُومَةِ، يُقَالُ حَزَمَ كَكْرَمَ فَهُوَ حَازِمٌ وَحَزِيمٌ.

(وَاحْضُرْ) لِاسْتِمَاعِ وَصِيَّتِي وَتَلْقِي مَوْعِظَتِي (بِقَلْبٍ) أَيَّ بِعَقْلٍ وَفَهْمٍ
وَذَوْقٍ.

(مُؤَبَّدٌ) أَيُّ: قَائِمٌ مُخَلَّدٌ غَيْرُ مُتَعَتِّعٍ، وَلَا مُخْتَلِجٍ، بَلْ صَامِدٌ مُتَهَيِّئٌ
لِأَخْذِ مَا يُلْقَى إِلَيْهِ مِنَ الْعُلُومِ وَالنِّصَائِحِ.

٢٠٧- وَلَا تَنْكِحَنَّ إِنْ كُنْتَ شَيْخًا فَتِيَّةً تَعِشْ فِي ضِرَارِ الْعَيْشِ أَوْ تَرْضَ بِالرَّدِي
(وَلَا تَنْكِحَنَّ) أَيَّ لَا تَتَزَوَّجَنَّ (إِنْ كُنْتَ) أَنْتَ (شَيْخًا) أَيَّ بَلَغْتَ
سِنَّ الشَّيْخُوخَةِ.

قَالَ فِي الْقَامُوسِ^(٢): الشَّيْخُ وَالشَّيْخُونَ مَنْ اسْتَبَانَ فِيهِ السَّنُّ
أَوْ مِنْ خَمْسِينَ أَوْ إِحْدَى وَخَمْسِينَ إِلَى آخِرِ عُمرِهِ أَوْ إِلَى ثَمَانِينَ.

(١) القاموس: (ص ١٠٩٣).

(٢) القاموس: (ص ٢٥٤).

وَعِنْدَ الْفُقَهَاءِ الشَّيْخُ مِنَ الْخَمْسِينَ إِلَى السَّبْعِينَ .
 وَالشَّبَابُ مِنَ الْبُلُوغِ إِلَى الثَّلَاثِينَ .
 وَالْكَهْلُ مِنَ الثَّلَاثِينَ إِلَى الْخَمْسِينَ ثُمَّ هُوَ شَيْخٌ إِلَى السَّبْعِينَ .
 وَالْهَرَمُ مِنَ السَّبْعِينَ إِلَى أَنْ يَمُوتَ .
 لَكِنَّ الْمُرَادَ هُنَا بِالشَّيْخِ مَنْ بَانَ فِيهِ السِّنُّ ، فَهَآءِ النَّاطِمُ أَنَّ يَنْكِحَ
 (فَتِيَّةً) وَهِيَ مَنْ بَلَغَتْ إِلَى حَدِّ الثَّلَاثِينَ كَالْفَتَى ، مِثْلُ الشَّابِّ وَالشَّابَّةِ .
 فَإِنَّكَ إِنْ نَكَحْتَ وَأَنْتَ شَيْخٌ شَابَّةً (تَعِشْ) مَعَهَا (فِي ضِرَارِ الْعَيْشِ)
 مِنْ احْتِمَالِكَ لِمَا يَبْدُو مِنْهَا مِنْ بَذَاذَةِ اللِّسَانِ وَسُوءِ الْعِشْرَةِ وَالتَّبَرُّمِ
 مِنْكَ ، وَذَلِكَ لِقِلَّةِ مَا تَجِدُ عِنْدَكَ مِنْ بُغْيَةِ النِّسَاءِ وَطَلْبَتِهِنَّ ، فَإِنَّ غَايَةَ
 مَقْصُودِ النِّسَاءِ الْجِمَاعَ الَّذِي عَجَزَتْ عَنْهُ لِكِبَرِ سِنِّكَ ، فَأَنْتَ فِي سِنِّ
 الْكِبَرِ وَقَدْ غَلَبَتْ عَلَيْكَ الْبُرُودَةُ ، وَهِيَ فِي سِنِّ الشَّبَابِ وَقَدْ غَلَبَتْ عَلَيْهَا
 الْحَرَارَةُ وَالشَّبَقُ .
 (أَوْ) أَيُّ إِنْ لَمْ تَحْبِسْهَا عَنْ نَيْلِ شَهَوَاتِهَا وَتَقْصُرْهَا عَلَيْكَ (تَرْضَ
 بِ) الْفِعْلِ (الرَّوْدِي) وَهُوَ الزَّنا الَّذِي هُوَ أَكْبَرُ الْكَبَائِرِ بَعْدَ الشُّرْكِ وَالْقَتْلِ ،
 وَكُنْتَ حِينَئِذٍ دَيُّوْنَا وَالِدَيُّوْثُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ ، فَخَسِرْتَ عِرْضَكَ
 وَتَنَغَّصْتَ عَلَيْكَ عَيْشَتَكَ ، وَخَسِرْتَ آخِرَتَكَ ، وَذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ
 الْمُبِينُ .

وَلِذَا قَالَ فِي الْإِقْنَاعِ^(١) : وَمِنْ التَّغْفِيلِ أَنْ يَتَزَوَّجَ شَيْخٌ صَبِيَّةً .

فَهَذِهِ وَصِيَّةٌ مِنَ النَّاطِمِ لِكُلِّ ذِي لُبٍّ وَفَهْمٍ وَحَازِمٍ.

وَالْوَصِيَّةُ الثَّانِيَّةُ مَا أَشَارَ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ:

٢٠٨- وَلَا تَنْكِحَنَّ مِنْ نَسَمٍ فَوْقَكَ رُتْبَةً تَكُنْ أَبَدًا فِي حُكْمِهَا فِي تَنْكِدٍ

(وَلَا تَنْكِحَنَّ) أَيُّهَا الْأَخُ فِي اللَّهِ (مِنْ نَسَمٍ) جَمْعُ نَسَمَةٍ مُحَرَّكَةٍ:

الْإِنْسَانُ وَالرُّوحُ.

قَالَ فِي الْقَامُوسِ^(١): وَالنَّسَمَةُ مُحَرَّكَةٌ الْإِنْسَانُ جَمْعُهُ نَسَمٌ

وَنَسَمَاتٌ وَالْمَمْلُوكُ ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى. وَقَالَ فِي النَّهَايَةِ^(٢) فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ

«مَنْ أَعْتَقَ نَسَمَةً»^(٣) النَّسَمَةُ النَّفْسُ وَالرُّوحُ أَيُّ مَنْ أَعْتَقَ ذَا رُوحٍ. وَمِنْهُ

حَدِيثُ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ، وَبَرَأَ النَّسَمَةَ»^(٤) أَيُّ خَلَقَ ذَاتَ

الرُّوحِ.

يُرِيدُ النَّاطِمُ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- أَنَّكَ لَا تَنْكِحُ مِنْ كَرَائِمٍ (فَوْقَكَ)

أَيُّ أَعْلَى مِنْكَ (رُتْبَةً) أَيُّ فِي الرُّتْبَةِ وَالْمَنْصِبِ فَإِنَّكَ إِنْ فَعَلْتَ ذَلِكَ

(تَكُنْ) أَنْتَ (أَبَدًا) مُدَّةً كَوْنِهَا مَعَكَ (فِي حُكْمِهَا) أَيُّ فِي حُكْمِ زَوْجَتِكَ

الَّتِي مَنْصِبُهَا أَعْلَى مِنْكَ وَرُتْبَتُهَا أَرْقَى مِنْ رُتْبَتِكَ.

(١) القاموس: (ص ١١٦٢).

(٢) النهاية: (٣/ ١٢٥).

(٣) أخرجه النسائي في السنن الكبرى (٣/ ١٦٩).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب فكاك الأسير، رقم

(٣٠٤٧). (٣/ ١٦٩). ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب الدليل على أن حب

الأنصار وعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من الإيمان وعلاماته، رقم (٧٨).

(فِي تَنَكُّدٍ) مِنْ أَفْتَحَارِهَا عَلَيْكَ، وَعَدَمِ مُبَالَاتِهَا بِكَ لِإِهَانَتِكَ عِنْدَهَا، وَنَقْصِكَ فِي عَيْنِهَا، فَإِنْ بَذَلْتَ لَكَ حَقَّكَ رَأَتْ أَنَّهَا مَنَحَتْكَ أَمْرًا لَسْتَ أَهْلًا لَهُ، بَلْ إِنَّمَا أَجَابَتْكَ إِلَى مَا سَأَلْتَ مِنْهُ مِنْهَا امْتَنَنْتَ بِهَا عَلَيْكَ، وَإِنْ لَمْ تُجِبْكَ رَأَتْ أَنَّهَا فَعَلَتْ أَمْرًا هِيَ أَهْلٌ لَهُ مِنْ عَدَمِ اكْتِرَائِهَا بِكَ لِعُلُوبِهَا وَنُزُولِكَ.

وَمَنْ كَانَ بِهِذِهِ الْمَثَابَةُ لَا مَحَالََةَ أَنَّهُ فِي غَايَةِ النِّكَرِ وَتَعَبِ الْخَاطِرِ وَتَنَغِيصِ الْعَيْشِ، وَقَدْ حَصَلَ مِنْ زَوْجَتِهِ عَلَى ضِدِّ قَصْدِهِ، فَإِنَّهُ إِنَّمَا أَرَادَ الْإِرْتِفَاعَ بِنِكَاحِهَا وَالْمُفَاخَرَةَ بِأَخْذِهَا فَعُوقِبَ بِضِدِّ قَصْدِهِ جَزَاءً وَفَاقًا.

وَلِذَا قَالَ النَّازِمُ رَحِمَهُ اللَّهُ مُشِيرًا إِلَى الْوَصِيَّةِ الثَّالِثَةِ:

٢٠٩- وَلَا تَرْعَبْنَ فِي مَالِهَا وَأَثَانِهَا إِذَا كُنْتَ ذَا فَقْرٍ تُذَلُّ وَتُضْهِدُ
(وَلَا تَرْعَبْنَ) نَهْيٌ إِرْشَادٌ.

(فِي مَالِهَا) أَيِ مَالِ الزَّوْجَةِ الَّتِي تُرِيدُ أَخْذَهَا، فَإِنَّهَا تَتَعَالَى بِهِ عَلَيْكَ فَتَحْصُلُ عَلَى غَايَةِ الذَّلِّ.

(وَلَا تَرْعَبْنَ فِي (أَثَانِهَا) أَيِ أَثَاثِ الزَّوْجَةِ الَّتِي تُرِيدُ نِكَاحَهَا.

قَالَ فِي الْقَامُوسِ^(١): الْأَثَاثُ مَتَاعُ الْبَيْتِ بِلَا وَاحِدٍ أَوْ الْمَالُ أَجْمَعُ وَالْوَاحِدَةُ أَثَاثَةٌ. انْتَهَى

(إِذَا كُنْتَ) أَنْتَ (ذَا) أَيِ صَاحِبِ (فَقْرٍ) أَيِ لَسْتَ بِغَنِيٍّ فَإِنَّكَ إِنْ تَزَوَّجْتَ ذَاتَ مَالٍ مَعَ فَقْرِكَ (تُذَلُّ) لِعَدَمِ فَضْلِكَ عَلَيْهَا وَتَخْلُفُكَ عَنْ

(١) القاموس: (ص ١٦٤).

تَحْصِيلِ مُرَادَاتِهَا وَافْتِقَارِكَ لِمَا فِي يَدِهَا، فَبَقْدَرِ قِصْرِ يَدِكَ يَطُولُ عَلَيْكَ لِسَانُهَا.

(وَتُضْهِدُ) أَيِ تُقْهَرُ.

قَالَ فِي الْقَامُوسِ^(١): ضَهَدَهُ كَمَنَعَهُ قَهَرَهُ كَاضْطَهَدَهُ وَأَضْهَدَ بِهِ جَارٍ عَلَيْهِ انْتَهَى.

يَعْنِي أَنَّكَ مَعَ اتِّصَافِكَ بِالذُّلِّ يَحْصُلُ لَكَ أَيْضًا مِنَ الْقَهْرِ وَالْمَهَانَةِ مَا يَحْصُلُ لِلطَّالِبِ مِنَ الْمَطْلُوبِ مِنْهُ مَعَ طُولِ الزَّمَانِ وَكَثْرَةِ الْإِمْتِنَانِ وَتَعَدُّدِ الْإِحْسَانِ، فَيُعْكَسُ عَلَيْكَ الْحَالُ، وَتَحْصُلُ عَلَى الْوَبَالِ.

وَأَشَارَ إِلَى الْوَصِيَّةِ الرَّابِعَةِ بِقَوْلِهِ:

٢١٠- وَلَا تَسْكُنَنَّ فِي دَارِهَا عِنْدَ أَهْلِهَا تُسَمِّعُ إِذْنَ أَنْوَاعٍ مِّنْ مُّتَعَدِّدٍ (وَلَا تَسْكُنَنَّ) أَنْتَ بِهَا (فِي دَارِهَا عِنْدَ أَهْلِهَا).

فَإِنَّكَ إِنْ فَعَلْتَ ذَلِكَ (تُسَمِّعُ) بِضَمِّ التَّاءِ الْمُثَنَّى فَوْقَ وَتَشْدِيدِ الْمِيمِ مَبْنِيًّا لِلْمَجْهُولِ أَيِ تُسَمِّعُكَ هِيَ وَسَفَهَاةُ أَهْلِهَا (إِذْنَ) أَيِ بِسَبَبِ سُكْنَاكَ فِي دَارٍ عِنْدَ أَهْلِهَا.

(أَنْوَاعٍ) جَمَعَ نَوْعٍ.

(مِّنْ) أَذَى (مُتَعَدِّدٍ) مِّنْ شَتَمٍ وَسَبٍّ وَمِنَّةٍ وَأَذِيَّةٍ لِّعِزِّهَا وَذَلِكَ، وَغِنَاهَا وَفَقْرُكَ، وَاعْتِضَادُهَا بِأَهْلِهَا وَوَحْدَتِكَ، فَهِيَ لِرُعُونَتِهَا تُسَمِّعُ عَلَيْكَ وَتَتَفَضَّلُ، وَأَنْتَ لَدَيْهَا تَتَضَرَّعُ وَتَتَذَلَّلُ.

(١) القاموس: (ص ٢٩٥).

فَمَنْ كَانَتْ هَذِهِ، وَإِلَى هَذَا الْحَدِّ صَارَ مَالُهُ، فَلَا خَيْرَ فِي حَيَاتِهِ،
وَسُحْقًا لَهُ وَلِلذَّاتِ.

وَلِهَذَا قَالَ النَّازِمُ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى-:

٢١١- فَلَا خَيْرَ فِيمَنْ كَانَ فِي فَضْلِ عَرْسِهِ يَرُوحُ عَلَى هُونٍ إِلَيْهَا وَيَعْتَدِي
(فَلَا خَيْرَ) وَلَا نَجَابَةَ وَلَا رُشْدَ وَلَا إِصَابَةَ (فِيْمَنْ) أَيُّ فِي رَجُلٍ
(كَانَ) هُوَ (فِي فَضْلِ عَرْسِهِ) أَيُّ زَوْجَتِهِ.

قَالَ فِي الْقَامُوسِ^(١): الْعُرُوسُ الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ مَا دَامَا فِي
أَعْرَاسِهِمَا، وَهُمْ عُرُسٌ، وَهُنَّ عَرَائِسُ انْتَهَى.

وَقَالَ فِي لُغَةِ الْإِقْنَاعِ^(٢): الْعُرُسُ بِالضَّمِّ الزَّفَافُ وَهُوَ مُذَكَّرٌ؛ لِأَنَّهُ
اسْمٌ لِلطَّعَامِ، وَالْعُرُوسُ وَصْفٌ يَسْتَوِي فِيهِ الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى مَا دَامَا فِي
أَعْرَاسِهِمَا. وَجَمْعُ الرَّجُلِ عُرُسٌ بِضَمَّتَيْنِ مِثْلُ رَسُولٍ وَرُسُلٍ، وَجَمْعُ
الْمَرْأَةِ عَرَائِسُ، وَعَرِسَ الرَّجُلُ عَنِ الْجَمَاعِ يَعْرِسُ مِنْ بَابِ تَعَبَ كُلِّ
وَأَعْيَا، وَأَعْرَسَ بِامْرَأَتِهِ بِالْأَلْفِ دَخَلَ بِهَا، وَأَعْرَسَ عَمِلَ عُرْسًا، وَعَرَّسَ
الْمُسَافِرُ بِالتَّثْقِيلِ إِذَا نَزَلَ لِيَسْتَرِيحَ ثُمَّ يَرْتَحِلُ، وَالْإِسْمُ التَّعْرِيسُ. انْتَهَى.

وَفِي الْقَامُوسِ^(٣): وَالْعُرُسُ بِالْكَسْرِ امْرَأَةُ الرَّجُلِ وَرَجُلُهَا وَالْجَمْعُ
أَعْرَاسٌ، وَاللَّهُ الْمُؤَفِّقُ.

(١) القاموس: (ص ٥٥٧).

(٢) القاموس: (ص ٥٥٧).

وَالْمَعْنَى: أَنَّ مَنْ كَانَ مِنَ الرِّجَالِ فِي فَضْلِ امْرَأَتِهِ يَكُونُ مَسْلُوبَ
الْخَيْرِيَّةِ لِأَنَّهُ قَدْ عَكَسَ الْفِطْرَةَ الَّتِي فَطَرَ اللَّهُ النَّاسَ عَلَيْهَا مِنْ كَوْنِ
الرِّجَالِ قَوَّامِينَ عَلَى النِّسَاءِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ.

وَأَمَّا هَذَا فَصَارَتْ هِيَ قَائِمَةً عَلَيْهِ وَلَهَا عَلَيْهِ مَزِيَّةُ الْإِنْفَاقِ عَلَيْهِ
وَالْإِحْسَانِ إِلَيْهِ، فَهُوَ (يُرُوحُ) أَيَّ يَرْجِعُ (عَلَى هُونٍ) أَيُّ ذُلٍّ وَخُضُوعٍ
يُقَالُ: هَانَ هُونًا بِالضَّمِّ وَهَوَانًا وَمَهَانَةً ذُلٌّ فَهُوَ ذَلِيلٌ فِي إِيَابِهِ (إِلَيْهَا)
لِاخْتِيَاجِهِ لِمَا فِي يَدَيْهَا.

(وَيَغْتَدِي) أَيُّ يَذْهَبُ كَذَلِكَ، فَالذُّلُّ مُلَازِمٌ لَهُ ذَهَابًا وَإِيَابًا؛ لِأَنَّ
مَنْ احتَاجَ إِلَى شَيْءٍ ذَلَّ لِمَنْ حَاجْتُهُ عِنْدَهُ، وَهَذَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مِنْ
أَوْصَافِ الزَّوْجَةِ لَا مِنْ أَوْصَافِ الرَّجُلِ، وَلَكِنَّ هَذَا لَمَّا سُلِبَ الْخَيْرِيَّةُ،
وَصِفَاتِ الرُّجُولِيَّةِ وَرَضِيَ بِالذُّلِّ وَالْهَوَانِ، وَأَلْفَ الرَّاحَةِ، وَتَوَسَّدَ
الرَّاحَةَ، كَانَ بِمَنْزِلَةِ النِّسْوَانِ، وَالْفَتَايَا لَا الْفَتَيَانَ. وَاللَّهُ وَلِيُّ الْإِحْسَانِ.

ثُمَّ أَخَذَ النَّاطِمُ يَذْكُرُ شَيْئًا مِنْ مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ، وَحُسْنِ الْعِشْرَةِ
بِالْمَعْرُوفِ وَالْإِنْفَاقِ، فَقَالَ:

٢١٢- وَلَا تُنْكِرَنَّ بَذْلَ الْيَسِيرِ تَنَكُّدًا وَسَامِعْ تَنَلْ أَجْرًا وَحُسْنَ التَّوَدُّدِ

(وَلَا تُنْكِرَنَّ) أَنْتَ عَلَى زَوْجَتِكَ (بَذْلَ) الشَّيْءِ (الْيَسِيرِ) مِنْ بَيْتِكَ

مِنْ إعْطَاءِ سَائِلٍ وَطُعْمَةِ جَائِعٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

فَلَا يَنْبَغِي لَكَ أَنْ تُنْكِرَ ذَلِكَ (تَنَكُّدًا) أَيُّ لِأَجْلِ التَّنَكُّدِ.

يُقَالُ: نَكِدَ عَيْشُهُمْ كَفَرِحَ اشْتَدَّ وَعَسَرَ، وَنَكِدَ زَيْدٌ حَاجَةً عَمَرُو مَنَعَهُ إِيَّاهَا، وَنَكِدَ زَيْدٌ فُلَانًا مَنَعَهُ مَا سَأَلَهُ أَوْ لَمْ يُعْطِهِ إِلَّا أَقْلَهُ. وَالنُّكْدُ بِالضَّمِّ قِلَّةُ الْعَطَاءِ وَيُفْتَحُ، يَعْنِي لَا تَفْعَلْ ذَلِكَ مَنَعًا مِنْكَ وَشَحًّا فِيكَ، وَبُخْلًا وَحِرْصًا فِيمَا لَدَيْكَ، فَإِنَّ الشُّحَّ مَذْمُومٌ، وَالْبُخِيلُ مَلُومٌ.

وَقَدْ جَرَتْ الْعَادَةُ، وَثَبَتَ عَنْ مَعْدِنِ السَّعَادَةِ وَالسِّيَادَةِ، مُسَامَحَةُ النِّسَاءِ فِي مِثْلِ هَذَا، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ تَعْلَمَ شَحَّ زَوْجِهَا وَبُخْلَهُ فَيَمْتَنِعَ عَلَيْهَا الْبَذْلُ.

وَلَكِنَّ النَّازِمَ لَا يَرْضَى لَكَ أَنْ تَتَّصِفَ بِالشُّحِّ الْمُنَافِي لِلْفَلَاحِ، فَلِذَا قَالَ:

(وَسَامِخْ) أَيُّ جُدْ وَتَكْرَمْ، يُقَالُ سَمَحَ كَكْرَمَ سَمَاحًا وَسَمَاحَةً وَسُمُوحَةً وَسَمَحًا جَادَ وَكَرَّمَ.

فَالسَّمَاخَةُ تُفِيدُ صَاحِبَهَا الْأَجْرَ وَالرَّاحَةَ.

وَلِذَا قَالَ: (تَنَلْ أَجْرًا) بِالْمُسَامَحَةِ وَبَذْلِ الزَّوْجَةِ الْيَسِيرِ مِنْ مَالِكَ، فَإِنَّمَا لَهَا أَجْرٌ مُنَاوِلٌ وَلَكَ الْأَجْرُ كَامِلًا.

(و) تَنَلْ مَعَ الْأَجْرِ (حُسْنَ التَّوَدُّدِ) أَيُّضًا، فَقَدْ رِيحَتْ تِجَارَتُكَ مَرَّتَيْنِ الْأَجْرَ وَحُسْنَ التَّوَدُّدِ بَيْنَكَ وَبَيْنَ أَهْلِكَ.

قَالَ فِي الْقَامُوسِ^(١): الْوُدُّ وَالْوِدَادُ الْحُبُّ، وَيُثَلَّثَانِ كَالْوِدَادَةِ وَالْمَوَدَّةِ، وَتَوَدَّدَهُ اجْتَلَبَ وَدَّهُ، وَتَوَدَّدَ إِلَيْهِ تَحَبَّبَ، وَالتَّوَدُّدُ التَّحَابُّ.

(١) القاموس: (ص ٣٢٥).

وَفِي حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ طَعَامِ بَيْتِهَا غَيْرَ مُفْسِدَةٍ؛ فَإِنَّ لَهَا أَجْرَهَا بِمَا أَنْفَقَتْ، وَلِزَوْجِهَا أَجْرُهُ بِمَا اكْتَسَبَ، وَلِلْخَازِنِ مِثْلُ ذَلِكَ، وَلَا يَنْقُصُ بَعْضُهُمْ مِنْ أَجْرِ بَعْضٍ شَيْئًا» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ^(١) وَمُسْلِمٌ ^(٢) وَغَيْرُهُمَا ^(٣).

وَعِنْدَ بَعْضِهِمْ: «إِذَا تَصَدَّقَتْ» بَدَلَ «أَنْفَقَتْ».

٢١٣- وَلَا تَسْأَلَنَّ عَنْ مَا عَهَدْتَ وَغَضَّ عَنْ عَوَارٍ إِذَا لَمْ يَذْمُ الشَّرْعُ تَرْشُدَ (وَلَا تَسْأَلَنَّ عَنْ مَا) أَيُّ عَنِ الشَّيْءِ الَّذِي (عَهَدْتَهُ) مِنْ مَتَاعٍ يَسِيرٍ وَنَفَقَةٍ قَلِيلَةٍ؛ فَإِنَّ التَّنْقِيبَ عَنْ كُلِّ كَثِيرٍ وَحَقِيرٍ مِنْ أَخْلَاقِ أَهْلِ الْحِرْصِ وَالشُّحِّ.

وَفِي حَدِيثِ أُمِّ زَرْعٍ: «قَالَتِ الْخَامِسَةُ: زَوْجِي إِنْ دَخَلَ فِهْدًا، وَإِنْ خَرَجَ أَسَدًا، وَلَا يَسْأَلُ عَمَّا عَهْدَ» ^(٤).
قَوْلُهَا: وَلَا يَسْأَلُ عَمَّا عَهْدَ، أَيُّ: لَا يُفْتَشُّ عَمَّا رَأَى فِي الْبَيْتِ وَعَرَفَ.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، باب من أمر خادمه بالصدقة ولم يناول بنفسه، رقم (١٤٢٥).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب أجر الخازن الأمين والمرأة إذا تصدقت، رقم (١٠٢٤).

(٣) أخرجه أحمد في مسنده (٢٦٤١٣-٢٧٨/٦).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب حسن المعاشرة مع الأهل، رقم (٥١٨٩). ومسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب ذكر حديث أم زرع، رقم (٢٤٤٨).

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ^(١): لَا يَتَفَقَّدُ مَا ذَهَبَ مِنْ مَالِهِ، وَلَا يَلْتَفِتُ إِلَى مَعَايِبِ النَّيِّتِ وَمَا فِيهِ، فَكَأَنَّهُ سَاهٍ عَنْ ذَلِكَ.

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ فِي كِتَابِهِ^(٢) شَرَحَ حَدِيثَ أُمِّ زَرْعٍ عَنْ قَوْلِ أَبِي عُبَيْدٍ مَا قَالَ: هَذَا يَقْتَضِي تَفْسِيرَيْنِ لِعَهْدٍ:

أَحَدُهُمَا: عَهْدٌ قَبْلُ فَهُوَ يَرْجِعُ إِلَى تَفَقُّدِ الْمَالِ.

وَالثَّانِي: عَهْدُ الْآنَ فَهُوَ بِمَعْنَى الْإِغْضَاءِ عَنِ الْمَعَايِبِ وَالِاحْتِمَالِ.

وَتَلَمَّحَ النَّازِمُ رَحِمَهُ اللَّهُ هَذَا الْمَعْنَى مَعَ أَمْثَالِهِ وَأَضْعَافِهِ مِنْ كَلَامِ النَّبِوَةِ وَالْعُلَمَاءِ، قَالَ مُتَمِّمًا لِمَا قَدَّمَهُ (وَعُضُّ) طَرَفُكَ وَتَغَافُلُ (عَنْ عَوَارٍ) بَتْلِيثِ الْعَيْنِ الْعَيْبِ؛ لِأَنَّ تَأْمُلَ الْعَيْبِ عَيْبٌ فَلَاؤُلَى التَّغَافُلُ.

قَالَ بَعْضُ الْحُكَمَاءِ: الْعَاقِلُ هُوَ الْحَكِيمُ الْمُتَغَافِلُ.

وَقِيلَ لِبَعْضِ الْعَارِفِينَ: مَا الْمُرُوءَةُ؟ قَالَ التَّغَافُلُ عَنْ زَلَّةِ الْإِخْوَانِ.

وَفِي فُرُوعِ الْإِمَامِ ابْنِ مُفْلِحٍ^(٣): حَدَّثَ رَجُلٌ لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ مَا قِيلَ: الْعَافِيَةُ عَشْرَةٌ أَجْزَاءٍ تَسَعَةٌ مِنْهَا فِي التَّغَافُلِ، فَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ: الْعَافِيَةُ عَشْرَةٌ أَجْزَاءٍ كُلُّهَا فِي التَّغَافُلِ.

وَكَثِيرًا مَا وَصَفَتْ الْعَرَبُ الْكُرَمَاءَ وَالسَّادَةَ بِالتَّغَافُلِ وَالْحَيَاءِ فِي بُيُوتِهَا وَأَنْدِيَّتِهَا.

(١) غريب الحديث لأبي عبيد القاسم (٢/٢٩٦).

(٢) نقله عنه العيني في عمدته (٢٠/١٧١).

(٣) الفروع: (٨/٤١٣).

قَالَ كَثِيرٌ^(١):

وَمَنْ لَمْ يُعْمَضْ عَيْنُهُ عَنْ صَدِيقِهِ وَعَنْ بَعْضِ مَا فِيهِ يَمُتْ وَهُوَ عَاتِبٌ
وَمَنْ يَتَطَلَّبُ جَاهِدًا كُلَّ عَثْرَةٍ يَجِدَهَا وَلَا يَسْلَمُ لَهُ الدَّهْرُ صَاحِبٌ
وَلَمَّا كَانَ إِطْلَاقُ نِظَامِهِ يَشْمَلُ مَا يَمْدَحُهُ الشَّرْعُ وَيَذْمُهُ بَيْنَ النَّاطِمِ
بِأَنَّهُ إِنَّمَا يَحْسُنُ عَدَمُ السُّؤَالِ وَالتَّعَافُلُ وَغَضُّ الطَّرْفِ عَنِ الْعَوَارِ فَقَالَ:

(إِذَا لَمْ يَذْمُمْ) أَيِ يَعْيبُ وَيَشْنُ (الشَّرْعُ) ذَلِكَ وَإِلَّا وَجَبَ السُّؤَالُ
وَالْتَفَتِيشُ، فَإِنَّ التَّعَافُلَ إِنَّمَا يُمْدَحُ فِي أَمْرِ الْمَعَاشِ وَفِي الْمُسَامَحَةِ فِي
كَلِمَةٍ، وَإِهْمَالِ أَدَبٍ مِنْ آدَابِ الزَّوْجَةِ مَعَ زَوْجِهَا وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَأَمَّا فِي
أَمْرِ الدِّينِ وَالْعَرَضِ فَلَا يَحْسُنُ التَّعَافُلُ لَا سِيَّمَا عَنِ الْوَاجِبَاتِ.

فَإِنَّكَ أَيُّهَا الْأَخُ فِي اللَّهِ إِنْ فَعَلْتَ مَا أَمَرْتُكَ بِهِ مِنْ عَدَمِ السُّؤَالِ
وَمِنْ غَضِّ الطَّرْفِ عَنِ الْعَوَارِ حَيْثُ لَمْ يَذْمُهُ الشَّرْعُ (تَرْشُدُ) لِكُلِّ فِعْلٍ
حَمِيدٍ وَتَسْعَدُ، وَتَوْفَّقَ لِلصَّوَابِ وَتُسَدِّدَ.

٢١٤- وَكُنْ حَافِظًا أَنَّ النِّسَاءَ وَدَائِعُ عَوَانُ لَدَيْنَا احْفَظْ وَصِيَّةَ مُرْشِدٍ

(وَكُنْ) أَيُّهَا الْأَخُ الْمُسْتَرْشِدُ وَالْحَافِظُ لِدِينِهِ.

(حَافِظًا) حَفِظَ تَحْقِيقًا وَتَفَهُمًا، حَدِيثَ النَّبِيِّ ﷺ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ وَكُنْ حَافِظًا وَدِيْعَتَكَ يَعْني زَوْجَكَ.

ثُمَّ عَلَّلَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: (أَنَّ) أَيِ لِأَنَّ (النِّسَاءَ وَدَائِعُ) اللَّهُ عِنْدَنَا
(عَوَانُ) بَفَتْحِ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَتَخْفِيفِ الْوَاوِ أَيِ أَسِيرَاتٍ (لَدَيْنَا) أَيِ
عِنْدَنَا مَعَشَرَ الرِّجَالِ.

(اِحْفَظْ) أَيُّهَا الْأَخُ (وَصِيَّةٌ) أَخٍ نَاصِحٍ شَفِيقٍ .

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ بِالْمُرْشِدِ هُنَا النَّبِيَّ ﷺ .

(مُرْشِدٌ) لِفِعْلِ الصَّوَابِ، حَرِيصٌ عَلَى مُتَابَعَةِ السُّنَّةِ وَالكِتَابِ، وَلَا تُهْمِلُ الْعَمَلَ بِهَذِهِ الْوَصَايَا فَتَنْدَمَ إِذَا انْكَشَفَ الْغِطَاءُ وَظَهَرَ الْمَكْتُومُ .

فَقَدْ رَوَى ابْنُ مَاجَهَ ^(١) وَالتِّرْمِذِيُّ ^(٢) وَقَالَ حَسَنٌ صَحِيحٌ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْأَحْوَصِ الْجُشَمِيِّ رضي الله عنه أَنَّهُ سَمِعَ الرَّسُولَ ﷺ فِي حِجَّةِ الْوَدَاعِ يَقُولُ بَعْدَ أَنْ حَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ وَذَكَرَ وَوَعِظَ ثُمَّ قَالَ: «أَلَا وَاسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا فَإِنَّمَا هُنَّ عَوَانٌ عِنْدَكُمْ لَيْسَ تَمْلِكُونَ مِنْهُنَّ شَيْئًا غَيْرَ ذَلِكَ، إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ، فَإِنْ فَعَلْنَ فَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ ضَرْبًا غَيْرَ مُبْرِحٍ، فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا أَلَا إِنَّ لَكُمْ عَلَى نِسَائِكُمْ حَقًّا، وَلِنِسَائِكُمْ عَلَيْكُمْ حَقًّا، فَحَقُّكُمْ عَلَيْهِنَّ أَلَّا يُوْطِنَنَّ فُرُشَكُمْ مَنْ تَكْرَهُونَ، وَلَا يَأْذَنَنَّ فِي بُيُوتِكُمْ لِمَنْ تَكْرَهُونَ أَلَّا وَحَقُّهُنَّ عَلَيْكُمْ أَنْ تُحْسِنُوا إِلَيْهِنَّ فِي كِسْوَتِهِنَّ وَطَعَامِهِنَّ» .

وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ ^(٣) وَابْنُ حِبَّانَ فِي صَحِيحِهِ ^(٤) وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ حَسَنٌ

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب النكاح، باب حق المرأة على زوجها، رقم (١٨٥١).

(٢) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الرضاع، باب حق المرأة على زوجها، رقم (١١٦٣).

(٣) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الرضاع، باب حق المرأة على زوجها، رقم (١١٦٢).

(٤) أخرجه ابن حبان في صحيحه (٤١٧٦-٩/٤٨٣).

صَحِيحٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «أَكْمَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيْمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا، وَخِيَارُكُمْ خِيَارُكُمْ لِنِسَائِهِمْ».

وَكَانَ غُيُورًا مِنْ غَيْرِ إِفْرَاطٍ؛ وَلِذَا قَالَ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى-:

٢١٥- وَلَا تُكْثِرِ الْإِنْكَارَ تُرْمَ بِتُّهْمَةٍ وَلَا تَرْفَعَنَّ السَّوْطَ عَنْ كُلِّ مُعْتَدٍ

(وَلَا تُكْثِرِ الْإِنْكَارَ) عَلَيْهَا فَإِنَّكَ تُقَوِّي الْعَيْنَ عَلَيْهَا فَإِنْ فَعَلْتَ (تُرْمَ)

زَوْجَتِكَ بِسَبَبِ كَثْرَةِ إِنْكَارِكَ عَلَيْهَا (بِتُّهْمَةٍ) فِي نَفْسِهَا.

فَيَقُولُ الْفُسَّاقُ وَأَهْلُ الْفُجُورِ: لَوْلَا أَنَّهُ يَعْلَمُ مِنْهَا الْمَكْرُوهَ لَمَا أَكْثَرَ

مِنْ إِنْكَارِهِ عَلَيْهَا.

وَالتُّهْمَةُ مَاخُودَةٌ مِنَ الْوَهْمِ، يُقَالُ اتَّهَمَهُ بِكَذَا اتِّهَامًا، وَاتَّهَمَهُ

كَافْتَعَلَهُ وَأَوْهَمَهُ أَدْخَلَ عَلَيْهِ التُّهْمَةَ أَيَّ مَا يَتَّهَمُ عَلَيْهِ فَاتَّهَمَ هُوَ فَهُوَ مُتَّهَمٌ

وَتَهِيمٌ كَمَا فِي الْقَامُوسِ ^(١).

(وَلَا تَرْفَعَنَّ) نَهْيٌ مُؤَكَّدٌ بِالنُّونِ الثَّقِيلَةِ، وَالْمُرَادُ بِهِ الْإِرْشَادُ

وَالْجَوَازُ.

(السَّوْطُ) بِالسَّيْنِ وَالطَّاءِ الْمُهْمَلَتَيْنِ، الْمِثْرَعَةُ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا

تَخْلُطُ اللَّحْمَ بِالْدَّمِ. وَأَصْلُ السَّوْطِ الْخَلْطُ، وَهُوَ أَنْ تَخْلُطَ شَيْئَيْنِ فِي

إِنَائِكَ ثُمَّ تَضْرِبُهُمَا بِيَدِكَ حَتَّى يَخْتَلِطَا. وَجَمْعُ السَّوْطِ سِيَاطٌ وَأَسْوَاطٌ.

(عَنْ كُلِّ مُعْتَدٍ) أَيَّ ظَالِمٍ مُفْسِدٍ مِنْ أَهْلِكَ تَأْدِيبًا لَهَا وَرَدْعًا عَنْ

ظُلْمِهَا وَفَسَادِهَا، وَلْيَكُنْ ذَلِكَ عَشْرَةَ أَسْوَاطٍ فَأَقَلَّ ضَرْبًا غَيْرَ مُبْرِحٍ.

قَالَ عَلَمَاؤُنَا وَغَيْرُهُمْ^(١) : إِذَا ظَهَرَ مِنَ الزَّوْجَةِ أَمَارَاتُ النُّشُوزِ بِأَنْ تَتَشَاغَلَ أَوْ تُدَافِعَ إِذَا دَعَاها إِلَى الْإِسْتِمْتَاعِ أَوْ تُجِيبَهُ مُتَبَرِّمَةً مُتَكَرِّهَةً أَوْ يَخْتَلَّ أَدْبُهَا فِي حَقِّهِ، وَعَظَهَا، فَإِنْ رَجَعَتْ إِلَى الطَّاعَةِ وَالْأَدَبِ حَرَمَ الْهَجْرَ وَالضَّرْبَ، وَإِنْ أَصَرَّتْ وَأَظْهَرَتْ النُّشُوزَ بِأَنْ عَصَتْهُ وَامْتَنَعَتْ مِنْ إِجَابَتِهِ إِلَى الْفِرَاشِ، أَوْ خَرَجَتْ مِنْ بَيْتِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَنَحْوِ ذَلِكَ هَجَرَهَا فِي الْمَضْجَعِ مَا شَاءَ، وَفِي الْكَلَامِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ لَا فَوْقَهَا.

فَإِنْ أَصَرَّتْ، وَلَمْ تَرْتَدِّعْ فَلَهُ أَنْ يَضْرِبَهَا فَيَكُونَ الضَّرْبُ بَعْدَ الْهَجْرِ فِي الْفِرَاشِ وَتَرْكِهَا مِنَ الْكَلَامِ ضَرْبًا غَيْرَ مُبْرِحٍ، أَيْ غَيْرَ شَدِيدٍ يُفَرِّقُهُ عَلَى بَدَنِهَا وَيَجْتَنِبُ الْوَجْهَ وَالْبَطْنَ وَالْمَوَاضِعَ الْمَخُوفَةَ وَالْمُسْتَحْسِنَةَ عَشْرَةَ أَسْوَاطٍ فَأَقَلَّ.

وَقِيلَ بِدِرَّةٍ أَوْ مِخْرَاقٍ مِنْدِيلٍ مَلْفُوفٍ لَا بِسَوْطٍ وَلَا خَشَبٍ، فَإِنْ تَلَفَتْ مِنْ ذَلِكَ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ.

وَيُمنَعُ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ مَنْ عُلِمَ بِمَنْعِهِ حَقَّهَا حَتَّى يُؤَدِّيَهُ وَيُحْسِنَ عِشْرَتَهَا.

٢١٦- وَلَا تَظْمَعَنَّ فِي أَنْ تُقِيمَ اغْوِجَاجَهَا فَمَا هِيَ إِلَّا مِثْلُ ضَالَعٍ مُرَدِّدٍ

(وَلَا تَظْمَعَنَّ) نَهْيٌ مُؤَكَّدٌ بِالنُّونِ الْخَفِيفَةِ. وَالطَّمَعُ: الْحِرْصُ،

يُقَالُ: طِمَعَ فِي الشَّيْءِ الْفُلَانِي حَرَصَ عَلَيْهِ.

(فِي أَنْ تُقِيمَ) أَنْ وَمَا بَعْدَهَا فِي تَأْوِيلِ مَصْدَرٍ أَيْ: فِي إِقَامَتِكَ.

(١) الإقناع: (٣/ ٢٥٠)، والإنصاف: (٨/ ٣٧٦).

(اعْوَجَاجُهَا) أَي زَوْجَتِكَ . وَالْإِعْوَجَاجُ مَصْدَرُ اعْوَجَّ اعْوَجَاجًا .
(فَمَا هِيَ) فِي اعْوَجَاجِهَا وَعَدَمِ اسْتِقَامَتِهَا (إِلَّا مِثْلُ) شَبَهُ (ضِلْعِ)
بَكْسِرِ الضَّادِ وَفَتْحِ اللَّامِ وَسُكُونِهَا أَيْضًا وَالْفَتْحُ أَفْصَحُ .
(مُرَدَّدٌ) أَي مُعَوَّجٌ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ بَلْ اسْتِقَامَتُهُ مُتَعَدِّرَةٌ؛ لِأَنَّ الْإِعْوَجَاجَ
فِيهِ أَصْلِيٌّ طَبِيعِيٌّ خُلِقَ مِنْ أَوَّلٍ وَهَلَكَ كَذَلِكَ، وَمَا كَانَ كَذَلِكَ فَكَيْفَ
يَزُولُ وَالطَّبْعُ أَمْلَكُ .

وَكُلُّ هَذَا مُنْتَزَعٌ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ «إِنَّ الْمَرْأَةَ خُلِقَتْ مِنْ ضِلْعٍ، فَإِنْ
أَقَمْتَهَا كَسَرْتَهَا فَدَارَهَا تَعَشُّ بِهَا» رَوَاهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي صَحِيحِهِ ^(١) مِنْ
حَدِيثِ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ رضي الله عنه .

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ ^(٢) وَغَيْرِهِمَا ^(٣) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «اسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ فَإِنَّ الْمَرْأَةَ خُلِقَتْ مِنْ ضِلْعٍ، وَإِنْ
أَعْوَجَ مَا فِي الضِّلْعِ أَغْلَاهُ فَإِنْ ذَهَبَتْ تُقِيمُهُ كَسَرْتَهُ، وَإِنْ تَرَكْتَهُ لَمْ يَزَلْ
أَعْوَجَ فَاسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ» .

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ ^(٤) «إِنَّ الْمَرْأَةَ خُلِقَتْ مِنْ ضِلْعٍ، لَنْ تَسْتَقِيمَ لَكَ
عَلَى طَرِيقَةٍ، فَإِنْ اسْتَمْتَعْتَ بِهَا اسْتَمْتَعْتَ بِهَا وَفِيهَا عَوْجٌ، وَإِنْ ذَهَبَتْ
تُقِيمُهَا كَسَرْتَهَا وَكَسَرُهَا طَلَاقُهَا» .

(١) أخرجه ابن حبان في صحيحه (٤١٧٨-٩/٤٨٥) .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب أحاديث الأنبياء، باب خلق آدم صلوات الله عليه
وذريته، رقم (٣٣٣١) . ومسلم في صحيحه، كتاب الرضاع، باب الوصية بالنساء،
رقم (١٤٦٨) .

(٣) أخرجه أحمد في مسنده (٢٠١٠٥-٨/٥) .

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الرضاع، باب الوصية بالنساء، رقم (١٤٦٨) .

قَالَ الْحَافِظُ الْمُنْذِرِيُّ^(١): الْعَوْجُ بِكَسْرِ الْعَيْنِ وَفَتْحِ الْوَاوِ، وَقِيلَ إِذَا كَانَ فِيمَا هُوَ مُنْتَصِبٌ كَالْحَائِطِ وَالْعَصَا قِيلَ فِيهِ عَوْجٌ بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَالْوَاوِ، وَفِي غَيْرِ الْمُنْتَصِبِ كَالدِّينِ وَالْخُلُقِ وَالْأَرْضِ وَنَحْوِ ذَلِكَ يُقَالُ فِيهِ عَوْجٌ بِكَسْرِ الْعَيْنِ وَفَتْحِ الْوَاوِ قَالَهُ ابْنُ السَّكَيْتِ.

وَفِي النَّهَايَةِ^(٢): الْعَوْجُ بِفَتْحِ الْعَيْنِ مُخْتَصٌّ بِكُلِّ شَيْءٍ مَرِيٍّ كَالْأَجْسَامِ، وَبِالْكَسْرِ فِيمَا لَيْسَ بِمَرِيٍّ كَالرَّأْيِ وَالْقَوْلِ، وَقِيلَ: الْكَسْرُ يُقَالُ فِيهِمَا مَعًا وَالْأَوَّلُ أَكْثَرُ.

فَعَلَى الْعَاقِلِ الْعَفْوُ وَالتَّغَافُلُ وَإِنْ سَاءَ مِنْهَا خُلُقٌ فَقَدْ يَسْرُهُ خُلُقٌ آخَرُ.

وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ^(٣) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَفْرُكُ مُؤْمِنٌ مُؤْمِنَةً إِنْ كَرِهَ مِنْهَا خُلُقًا رَضِيَ مِنْهَا آخَرَ، أَوْ قَالَ: «غَيْرُهُ».

قَوْلُهُ: يَفْرُكُ بِسُكُونِ الْفَاءِ وَفَتْحِ الْيَاءِ وَالرَّاءِ أَيْضًا، وَضَمُّهَا شَاذٌ أَيْ يَبْغِضُ.

٢١٧- وَسُكِنَى الْفَتَى فِي غُرْفَةٍ فَوْقَ سَكَّةٍ تَتَوَلَّى إِلَى تَهْمَى الْبَرِيِّ الْمَشْدِدِ (وَسُكِنَى الْفَتَى) يَغْنِي إِذَا سَكَنَ الرَّجُلُ.

(فِي غُرْفَةٍ) بِضَمِّ الْعَيْنِ الْمُعْجَمَةِ وَسُكُونِ الرَّاءِ الْعَلِيَّةِ جَمْعُهَا غُرَفَاتٍ بِضَمَّتَيْنِ وَبِفَتْحِ الرَّاءِ وَسُكُونِهَا، وَغُرْفٌ كَصُرْدٍ.

(١) الترغيب والترهيب: (٣٢/٣).

(٢) النهاية: (٣١٥/٣).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الرضاع، باب الوصية بالنساء، رقم (١٤٦٩).

حَالَ كَوْنِ الْغُرْفَةِ (فَوْقَ سَكَّةٍ) أَيْ طَرِيقٍ .

(تَتَوَلَّى) أَيْ تَرْجِعُ سُكْنَاهُ كَذَلِكَ .

(إِلَى تُهْمَى) وَسُوءِ ظَنِّ النَّاسِ فِيهِ .

وَمَوَاقِفَ التُّهْمِ تَتَوَلَّى إِلَى تُهْمَى (الْبَرِي) مِنَ الْعَيْبِ، النَّزْهِ مِنَ قَادُورَاتِ الذُّنُوبِ، الْمُتَحَفِّظِ فِي أَمْرِ دِينِهِ (الْمُشَدِّدِ) عَلَى نَفْسِهِ فِي صَوْنِهَا عَنِ الْإِسْتِرْسَالِ فِي أَغْرَاضِ النَّاسِ وَالتَّطَلُّعِ عَلَى عَوْرَاتِهِمْ، وَالْمُضَيِّقِ عَلَى بَصَرِهِ مِنَ الطُّمُوحِ وَلِسَانِهِ مِنَ الْبَذَاذَةِ، الصَّائِنِ لِكُلِّ جَوَارِحِهِ، فَإِذَا كَانَ هَذَا اتِّهَامُ الْبَرِيِّ الَّذِي بِهِذِهِ الْمَثَابَةُ فَكَيْفَ بِحَالِ غَيْرِهِ .

فَالْأُولَى وَالْآخَرَى لِلْعَاقِلِ أَنْ لَا يَفْعَلَ ذَلِكَ وَلَا يَسْكُنُ مَكَانًا مُشْرِفًا عَلَى حُرْمِ الْمُسْلِمِينَ .

وَيُحْتَمَلُ إِرَادَةُ النَّاطِمِ أَنَّ سُكْنَى الْفَتَى فِي مِثْلِ هَذَا الْمَكَانِ يَتَوَلَّى إِلَى تُهْمَى أَهْلِهِ لِكَثْرَةِ مَنْ يَسْلُكُ الطَّرِيقَ، فَرُبَّمَا رَأَى زَوْجَتَهُ بَعْضُ النَّاسِ فَتَشَبَّهَ بِهَا أَوْ وَصَفَهَا لِآخَرٍ فَيُوهَمُ بِوُضْعِهِ إِيَّاهَا أَطْلَاعُهُ عَلَيْهَا . فَعَلَى كُلِّ حَالٍ الْأُولَى حَسْمٌ مِثْلُ هَذِهِ الْمَادَّةِ . وَهَذَا مِنْ بَابِ سَدِّ الذَّرَائِعِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

ثُمَّ أَخَذَ النَّاطِمُ يُبَيِّنُ لِمَنْ أَرَادَ الزَّوْاجَ مَنْ يَتَزَوَّجُ وَيُحَدِّثُهُ مِنَ الْإِغْتِرَارِ بِالْجَمَالِ وَعَدَمِ اعْتِبَارِ الْأَصْلِ، وَيُعَلِّمُهُ أَنَّ الْأُولَى لَهُ أَنْ يَخْتَارَ لِنُظْفَتِهِ . وَبَدَأَ بِالتَّنْفِيرِ عَنْ حَسَنَاءِ الذَّاتِ قَيْحَةِ الصِّفَاتِ فَقَالَ :

٢١٨- وَإِيَّاكَ يَا هَذَا وَرَوْضَةَ دِمْنَةٍ سَتَرْجِعُ عَنْ قُرْبٍ إِلَى أَصْلِهَا الرَّدِّي
(وَإِيَّاكَ يَا هَذَا) أَيُّ الْمُسْتَمِعِ لِنِظَامِي، الْمُحْتَفِلُ بِكَلَامِي، وَالطَّالِبُ
لِلنَّصِيحَةِ مِنْ جِهَتِي.

(وَرَوْضَةَ دِمْنَةٍ) أَيُّ اخْذَرَهَا وَلَا تَقْرَبَهَا وَلَا تَرْغَبْ فِيهَا، بَلْ ارْغَبْ
عَنْهَا.

وَالرَّوْضَةُ هِيَ الْمَكَانُ الَّذِي فِيهِ نَبَاتٌ مُجْتَمِعٌ.

وَالدِّمْنَةُ آثَارُ الدَّارِ وَالْمَوْضِعُ الْقَرِيبُ مِنْهَا وَالْجَمْعُ دِمْنٌ.

وَفِي حَدِيثٍ رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي الْأَفْرَادِ^(١) وَالْعَسْكَرِيُّ فِي
الْأَمْثَالِ^(٢) «إِيَّاكُمْ وَخَضِرَاءَ الدِّمْنِ، قَالُوا وَمَا خَضِرَاءُ الدِّمْنِ
يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: الْمَرْأَةُ الْجَمِيلَةُ مِنَ الْمُنَبَتِ السُّوءِ» وَقَالَ
الدَّارِقُطْنِيُّ: لَا يَصِحُّ مِنْ وَجْهِهِ.

وَمَعْنَى كَلَامِ النَّازِمِ التَّحْذِيرُ مِنَ الْبِنْتِ الْجَمِيلَةِ إِذَا كَانَتْ مِنْ بَيْتٍ
مُتَّصِفِينَ بِغَيْرِ الْعَفَافِ، فَإِنَّ الْفُرُوعَ تَتَّبِعُ الْأُصُولَ غَالِبًا.

وَلِذَا قَالَ (سَتَرْجِعُ) تِلْكَ الْبِنْتُ وَإِنْ كَانَتْ جَمِيلَةً وَمُتَّصِفَةً بِالْعِفَّةِ
(عَنْ قُرْبٍ) وَلَوْ تَسَرَّتْ بِالْعَفَافِ (إِلَى أَصْلِهَا) وَمُنَبَّتَهَا (الرَّدِّي) غَالِبًا.

وَلِهَذَا قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي صَيْدِ الْخَاطِرِ^(٣): يَنْبَغِي لِلْعَاقِلِ أَنْ
يَنْظُرَ إِلَى الْأُصُولِ فَيَمْنَحُ يَخَالِطَهُ وَيُعَاشِرُهُ وَيُشَارِكُهُ وَيُصَادِقُهُ وَيُزَوِّجُهُ

(١) أخرجه الرامهرمزي في الأمثال (ص ١٢٠).

(٢) صيد الخاطر: (ص ٢٦٩).

أَوْ يَتَزَوَّجَ إِلَيْهِ، ثُمَّ يَنْظُرُ بَعْدَ ذَلِكَ فِي الصُّورِ، فَإِنَّ صَلَاحَهَا دَلِيلٌ عَلَى صَلَاحِ الْبَاطِنِ.

قَالَ^(١): أَمَّا الْأُصُولُ فَإِنَّ الشَّيْءَ يَرْجِعُ إِلَى أَصْلِهِ. وَبَعِيدٌ مِمَّنْ لَا أَصْلَ لَهُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ مَعْنَى مُسْتَحْسَنٌ، فَإِنَّ الْمَرْأَةَ الْحَسَنَاءَ إِذَا كَانَتْ مِنْ بَيْتٍ رَدِيٍّ فَقَلَّ أَنْ تَكُونَ أَمِينَةً. وَكَذَلِكَ أَيْضًا الْمُخَالِطُ وَالصَّدِيقُ وَالْمُبَاضِعُ وَالْمُعَاشِرُ فَإِيَّاكَ أَنْ تُخَالِطَ إِلَّا مَنْ لَهُ أَصْلٌ يَخَافُ عَلَيْهِ الدَّنَسَ، فَالْغَالِبُ السَّلَامَةُ، وَإِنْ وَقَعَ خِلَافٌ ذَلِكَ كَانَ نَادِرًا.

٢١٩- وَلَا تَنْكِحَنَّ فِي الْفَقْرِ إِلَّا ضَرُورَةً وَلِذْ بِوَجَاءِ الصَّوْمِ تُهْدَى وَتُهْتَدِ (وَلَا تَنْكِحَنَّ) نَهْيٌ مُؤَكَّدٌ بِالتَّوْنِ الْخَفِيفَةِ.

(فِي الْفَقْرِ) وَهُوَ ضِدُّ الْغِنَى؛ لِأَنَّ الْفَقْرَ وَإِنْ كَانَ شَرَفًا فِي حَدِّ ذَاتِهِ، وَقَدْ قَالَ ﷺ: «اللَّهُمَّ أَحْيِنِي مِسْكِينًا وَأَمِتْنِي مِسْكِينًا» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ^(٢)، وَأَنَّ الْفُقَرَاءَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ قَبْلَ الْأَغْنِيَاءِ بِخَمْسِمِائَةِ عَامٍ، لَكِنَّهُ سَلَّمَ يَتَرَقَّى بِهِ إِلَى الْخَوْصِ فِي عَرْضِهِ وَعَدَمِ اكْتِرَاثِ النَّاسِ بِهِ وَإِعْرَاضِهِمْ عَنْهُ، وَهُوَ مَظْنَةٌ طُمُوحِ نَظَرِ الرَّوْجَةِ إِلَى أَرْبَابِ الْأَمْوَالِ، وَاسْتِشْرَافِ نَفْسِهَا إِلَى أَهْلِ الْبِرَّةِ مِنَ الرِّجَالِ، وَتُبُوْ نَظَرِهَا عَنْ بَعْلِهَا الْفَقِيرِ وَإِنْ كَانَ يُعَادِلُ عِنْدَ اللَّهِ أَضْعَافَ أَهْلِ الْغِنَى وَالنَّوَالِ، فَلِهَذَا حَذَرَ

(١) صيد الخاطر: (ص ٢٦٩).

(٢) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الزهد، باب أن فقراء المهاجرين يدخلون الجنة قبل أغنيائهم، رقم (٢٣٥٢).

النَّاطِمُ الْحَكِيمُ وَالنَّاصِحُ لِإِخْوَانِهِ عَلَى حَسَبِ مَا مَنَحَهُ الْخَيْرُ الْعَلِيمُ،
مِنَ النِّكَاحِ فِي فَقْرِهِ.

(إِلَّا) إِذَا كَانَ ذَلِكَ (ضُرُورَةً) أَيْ: لِأَجْلِ الضَّرُورَةِ مِنْ خَوْفِ
الزَّنا، أَوْ مِنْ خَوْفِ دَوَاعِي الزَّنا أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، فَإِذَا خَافَ ذَلِكَ تَزَوَّجَ
حِينَئِذٍ.

وَيَنْبَغِي أَنْ يَتَحَرَّى امْرَأَةً صَالِحَةً مِنْ بَيْتٍ صَالِحٍ يَغْلُبُ عَلَى بَيْتِهَا
الْفَقْرُ لَتَرَى مَا يَأْتِي بِهِ إِلَيْهَا كَثِيرًا، وَلِيَتَزَوَّجَ مِنْ مُقَارِبِهِ فِي السَّنِّ، وَلِيَتِمَّ
نَقْصُهُ بِحُسْنِ الْأَخْلَاقِ وَبَذَلِ الْبَشَاشَةِ وَحُسْنِ الْمَعَاشَرَةِ.

وإنَّما نَهَى النَّاطِمُ الْفَقِيرَ عَنِ النِّكَاحِ مَعَ عِلْمِهِ بِفَضِيلَتِهِ، وَحَثَّ
صَاحِبُ الشَّرْعِ عَلَيْهِ فِي عِدَّةِ أَخْبَارٍ صَحِيحَةٍ، وَأَثَارٍ مُرِيحَةٍ؛ لِأَنَّ الْفَقِيرَ
إِذَا تَزَوَّجَ اشْتَغَلَ بِأُلُوهِهِ بِالنَّفَقَةِ وَتَحْصِيلِ الْمَعَاشِ، وَرُبَّمَا صَارَ صَاحِبَ
عِيَالٍ فَيُضِيقُ عَلَيْهِ الْحَالُ وَلَا يَزَالُ يَحْتَالُ. فَإِذَا لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْحَالِ
تَرَخَّصَ فِي تَنَاوُلِ الشُّبُهَاتِ؛ فَكَانَ ذَلِكَ سَبَبًا لِضَعْفِ دِينِهِ، وَرُبَّمَا مَدَّ
يَدَهُ إِلَى الْحَرَامِ، وَارْتَكَبَ الْآثَامَ، فَيَكُونُ ذَلِكَ سَبَبًا لِهَلَاكِهِ.

وَقَدْ رَوَى الطَّبْرَانِيُّ^(١) بِإِسْنَادٍ حَسَنِ وَالْبَيْهَقِيُّ^(٢) عَنْ أَبِي نَجِيحٍ أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ مُوسِرًا لَأَنْ يَنْكِحَ ثُمَّ لَمْ يَنْكِحْ فَلَيْسَ مِنِّي»
هَذَا حَدِيثٌ مُرْسَلٌ.

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٩٨٩-١/٢٩٧).

(٢) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٥٤٨١-٤/٣٨٢).

فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْفَقِيرَ لَا يُذَمُّ عَلَى عَدَمِ الزَّوْاجِ .

فَالْمُؤْمِنُ إِذَا عَلِمَ ضَعْفَهُ عَنِ الْكَسْبِ اجْتَهَدَ فِي التَّعَفُّفِ عَنِ النِّكَاحِ وَتَقْلِيلِ النِّفَقَةِ ، لَا سِيَّمَا فِي هَذَا الزَّمَانِ ، الَّذِي فَقَدْنَا فِيهِ الْمُعِينِ وَالْإِخْوَانَ ، فَلَا بَيْتَ مَالٍ مُنْتَظَمٍ ؛ وَلَا خَلِيلَ صَادِقٍ الْمَوَدَّةِ فِي مَالِهِ نَتَوَسَّعُ وَنَحْتَكِمُ .

وَلَمَّا نَهَى النَّاطِمُ الْفَقِيرَ عَنِ النِّكَاحِ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّ شَهْوَةَ الْفَرْجِ شَدِيدَةٌ وَيَحْتَاجُ إِلَى كَسْرِهَا بِنَوْعٍ مَا أَرْشَدَهُ إِلَى كَسْرِ الشَّهْوَةِ بِالصَّوْمِ فَقَالَ :

(وَلِذْ) أَيِ اسْتَتَرَ وَاحْتَمَى مِنَ اللَّوْذِ بِالشَّيْءِ وَهُوَ الْإِسْتِتَارُ بِهِ كَاللَّوْازِ مُثَلَّثَةً وَاللِّيَاذُ وَالْمَلَاوِذَةُ وَالْمَلَاذُ الْحِصْنُ .

أَيِ : تَسَتَّرَ وَتَحَصَّنَ (بِوَجَاءِ الصَّوْمِ) قَالَ فِي النَّهَايَةِ ^(١) : الْوَجَاءُ أَنْ تُرَضَّ أُنْثَى الْفَحْلِ رَضًّا شَدِيدًا يُذْهَبُ شَهْوَةُ الْجِمَاعِ ، وَيَتَنَزَّلُ فِي قِطْعَةٍ الْخِصَاءِ وَقَدْ وَجِيَءَ وَجَاءَ فَهُوَ مَوْجُوءٌ ، وَقِيلَ هُوَ أَنْ يُوجَأَ الْعُرُوقُ وَالْخُصْيَتَانِ بِحَالِهِمَا ، وَالْمُرَادُ أَنَّ الصَّوْمَ يَقْطَعُ النِّكَاحَ .

وَإِضَافَةُ الْوَجَاءِ إِلَى الصَّوْمِ فِي كَلَامِ النَّاطِمِ مِنْ إِضَافَةِ الصِّفَةِ لِمَوْصُوفِهَا . أَيِ وَلِذْ بِالصَّوْمِ الَّذِي هُوَ وَجَاءٌ .

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ ^(١) وَغَيْرِهِمَا ^(٢) عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ فَإِنَّهُ أَغْضُ لِلْبَصْرِ وَأَحْصَنُ لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ».

قَالَ فِي الْقَامُوسِ ^(٣): وَالْبَاءَةُ وَالْبَاءُ النِّكَاحُ.

وَفِي لَفْظِ «عَلَيْكُمْ بِالْبَاءِ» وَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

قَالَ الْإِمَامُ الْمُحَقِّقُ فِي رَوْضَةِ الْمُحِبِّينِ ^(٤): وَبَيْنَ اللَّفْظَيْنِ فَرْقٌ، فَإِنَّ الْأَوَّلَ يَقْتَضِي أَمْرَ الْعَزْبِ بِالتَّزْوِيجِ، وَالثَّانِي يَقْتَضِي أَمْرَ الْمُتَزَوِّجِ بِالْبَاءَةِ، وَالْبَاءَةُ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ الْوُطْءِ. وَقَوْلُهُ «مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ» فَسَّرْتُ الْبَاءَةَ بِالْوُطْءِ، وَفُسِّرَتْ بِمُؤْنِ النِّكَاحِ وَلَا يُنَافِي التَّفْسِيرُ الْأَوَّلُ إِذِ الْمَعْنَى عَلَى هَذَا مُؤْنِ الْبَاءَةِ ثُمَّ قَالَ «وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ» فَأَرَشَدَهُمْ إِلَى الدَّوَاءِ الشَّافِي الَّذِي وُضِعَ لِهَذَا الْأَمْرِ، ثُمَّ نَقَلَهُمْ عَنْهُ عِنْدَ الْعَجْزِ إِلَى الْبَدَلِ وَهُوَ الصَّوْمُ فَإِنَّهُ يَكْسِرُ شَهْوَةَ

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصوم، باب الصوم لمن خاف على نفسه العزبة، رقم (١٩٠٥). ومسلم في صحيحه، كتاب النكاح، باب استحباب النكاح لمن تاقت نفسه إليه ووجد مؤنه، رقم (١٤٠٠).

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب النكاح، باب التحريض على النكاح، رقم (٢٠٤٨). والترمذي في سننه، كتاب النكاح، باب التزويج والحث عليه، رقم (١٠٨١). وابن ماجه في سننه، كتاب النكاح، باب ما جاء في فضل النكاح، رقم (١٨٤٥). والنسائي في سننه، كتاب النكاح، باب الحث على النكاح، رقم (٣٢٠٩).

(٣) القاموس: (ص٣٤).

(٤) روضة المحبين: (ص٢١٩).

النَّفْسِ وَيُضَيِّقُ عَلَيْهَا مَجَارِيَ الشَّهْوَةِ، فَإِنَّهَا تَقْوَى بِكَثْرَةِ الْغِذَاءِ، وَقَلَّ
مَنْ أَدْمَنَ الصَّوْمَ إِلَّا وَمَاتَتْ شَهْوَتُهُ أَوْ ضَعُفَتْ انْتَهَى مُلَخَّصًا.

فَإِنْ فَعَلْتَ ذَلِكَ (تَهْدٍ) مَنْ اقْتَدَى بِكَ.

(وَتَهْتَدِ) أَنْتَ فِي نَفْسِكَ إِلَى السَّبِيلِ الَّتِي أَرْشَدَ إِلَيْهَا الطَّيِّبُ
الرَّءُوفُ الرَّحِيمُ، فَإِنَّهُ ﷺ أَعْلَمَ وَأَحْكَمَ وَأَرْحَمَ. فَمَا أَرْشَدَ إِلَيْهِ أَقَوْمٌ
وَأَسْلَمَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثُمَّ أَخَذَ النَّازِمُ يَبِينُ لَكَ مَنْ تَتَزَوَّجُ مِنَ النِّسَاءِ فَقَالَ:

٢٢٠- وَكُنْ عَالِمًا إِنَّ النِّسَاءَ لَعَبٌ لَنَا فَحَسِّنْ إِذَنْ مَهْمَا اسْتَطَعْتَ وَجُودٌ
(وَكُنْ) أَيُّهَا الطَّالِبُ لِلنِّكَاحِ.

(عَالِمًا) عَلِمَ فَهَمٌ وَتَحْقِيقٌ، وَامْتِنَالٌ وَتَدْقِيقٌ.

(إِنَّ النِّسَاءَ) جَمْعٌ لِلْمَرْأَةِ مِنْ غَيْرِ لَفْظِهَا. قَالَ فِي الْقَامُوسِ^(١):
النِّسْوَةُ بِالْكَسْرِ وَالضَّمِّ وَالنِّسَاءُ وَالنِّسْوَانِ وَالنِّسْوَنُ بِكَسْرِ هُنَّ جُمُوعُ
الْمَرْأَةِ مِنْ غَيْرِ لَفْظِهَا.

(لُعْبٌ) جَمْعٌ لُعْبَةٍ بِالضَّمِّ التَّمَثَالُ وَمَا يُلْعَبُ بِهِ (لَنَا) يَعْنِي نُلَهَّى
بِهِنَّ وَنَسْكُنُ إِلَيْهِنَّ وَتَنْبَسِطُ نُفُوسُنَا عِنْدَ رُؤْيِيَتِهِنَّ.

(فَحَسِّنْ) أَمْرٌ إِرْشَادٌ.

(إِذَنْ) أَيَّ حَيْثُ إِنَّ النِّسَاءَ لُعْبٌ لَنَا فَيَنْبَغِي لَكَ أَنْ تُحَسِّنَ لُعْبَتَكَ.

(مَهْمَا اسْتَطَعْتَ) يَعْنِي: اقْصِدْ الْحَسَنَاءَ فَتَزَوَّجْهَا وَلَا تَنْكِحِ الشَّوْهَاءَ.

(وَجُودٌ) مَهْمَا اسْتَطَعْتَ، أَيُّ: اقْصِدْهَا جَيِّدَةَ الْخِصَالِ، مُشْتَمِلَةً عَلَى الْجَمَالِ وَالْكَمَالِ، مَعَ طَيِّبِ الْأَصْلِ الْمَأْمُورِ بِهِ أَنْفًا؛ تَظْفَرُ بِغَايَةِ الْأَمَالِ، وَيُغَضَّرُ مِنْكَ الْبَصَرُ، وَيَعْفَى الْفَرْجُ، وَتَقْتَصِرُ عَلَى الْمُبَاحِ، وَيَنْتِجُ لَكَ ذَلِكَ النَّجَاحَ.

قَالَ فِي الْفُرُوعِ ^(١): يُسْتَحَبُّ نِكَاحُ دَيَّتَةٍ وَلَوْ بِكْرِ حَسِيَّةٍ جَمِيلَةٍ أَجْنَبِيَّةٍ.

وَقَالَ فِي الْفُرُوعِ [أَيْضًا] ^(٢): وَلَا يَصْلُحُ مِنَ الثَّيِّبِ مَنْ قَدْ طَالَ لُبُّهَا مَعَ رَجُلٍ.

٢٢١- وَخَيْرُ النِّسَاءِ مَنْ سَرَّتْ الزَّوْجَ مَنْظَرًا وَمَنْ حَفِظَتْهُ فِي مَغِيبٍ وَمَشْهَدٍ (وَخَيْرُ النِّسَاءِ) قَصَرَهُ ضَرُورَةً.

(مَنْ) أَيُّ امْرَأَةٍ أَوْ الَّتِي (سَرَّتْ) هِيَ أَيُّ أَفْرَحَتْ، يُقَالُ سَرَّهُ سُرُورًا وَسُرًّا بِالضَّمِّ، وَسُرَى كَبُشْرَى، وَتَسِيرَةٌ وَمَسَرَّةٌ أَفْرَحُهُ، وَسَرٌّ هُوَ بِالضَّمِّ وَالِاسْمُ السَّرُورُ بِالْفَتْحِ.

(الزَّوْجَ مَنْظَرًا) أَيُّ خَيْرُ النِّسَاءِ مَنْ سَرَّ الزَّوْجَ مَنْظَرُهَا.

(١) الفروع: (١٧٩/٨).

(٢) الفروع: (١٨١/٨).

(وَمَنْ) أَيِ امْرَأَةٍ أَوْ الَّتِي (حَفِظْتُهُ) أَيِ صَانَتُهُ وَحَفِظْتُ مَا اسْتَوْدَعَهَا
إِيَّاهُ مِنْ نَفْسِهَا وَمَالِهِ .

(فِي مَغِيبِ) الزَّوْجِ عَنْهَا (وَمَشْهَدِ) مِنْهُ إِلَيْهَا ، فَتَحَفِظُ فَرْجَهَا وَجَمِيعَ
نَفْسِهَا مِنْ كَلَامٍ وَنَظَرٍ وَتَمَكِينٍ مِنْ قُبْلَةٍ وَلَمْسٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، وَتَحَفِظُ مَالَهُ
عَنِ الضَّيَاعِ وَالتَّبْذِيرِ ، وَبَيْتُهُ عَنْ دُخُولٍ مَنْ لَا يُرِيدُ دُخُولَهُ إِلَيْهِ .

[جاء] فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ ^(١) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رضي الله عنه
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ «الدُّنْيَا مَتَاعٌ وَخَيْرُ مَتَاعِهَا الْمَرْأَةُ الصَّالِحَةُ» .

وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدٍ يَعْنِي ابْنَ أَبِي وَقَّاصٍ عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ «ثَلَاثٌ مِنَ السَّعَادَةِ: الْمَرْأَةُ الصَّالِحَةُ تَرَاهَا تُعْجِبُكَ ،
وَتَغِيبُ فَتَأْمَنُهَا عَلَى نَفْسِهَا وَمَالِكِ ، وَالِدَّابَّةُ تَكُونُ وَطْنَةً فَتُلْحِقُكَ
بِأَصْحَابِكَ ، وَالِدَّارُ تَكُونُ وَاسِعَةً كَثِيرَةَ الْمَرَافِقِ . وَثَلَاثٌ مِنَ الشَّقَاءِ:
الْمَرْأَةُ تَرَاهَا فَتُسَوِّءُكَ وَتَحْمِلُ لِسَانَهَا عَلَيْكَ ، وَإِنْ غِبتَ لَمْ تَأْمَنُهَا عَلَى
نَفْسِهَا وَمَالِكِ ، وَالِدَّابَّةُ تَكُونُ قَطُوفًا فَإِنْ ضَرَبَتْهَا أَتَعَبَتْكَ وَإِنْ تَرَكْتَهَا لَمْ
تُلْحِقْكَ بِأَصْحَابِكَ ، وَالِدَّارُ تَكُونُ ضَيِّقَةً قَلِيلَةَ الْمَرَافِقِ» ^(٢) .

وَهَذَا مَعْنَى كَلَامِ بَعْضِ الْمُتَقَدِّمِينَ: ثَلَاثَةٌ تَزِيدُ فِي الْعُمْرِ: الدَّارُ
الْوَسِيعَةُ إِذَا كَانَتْ مَنِيعَةً ، وَالْفَرَسُ السَّرِيعَةُ إِذَا كَانَتْ نَلِيعَةً ، وَالْمَرْأَةُ
الْمُطِيعَةُ إِذَا كَانَتْ بَدِيعَةً .

(١) أخرجه مسلم في صحيحه ، كتاب النكاح ، باب خير متاع الدنيا المرأة الصالحة ، رقم
(١٤٦٧) .

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرک (٢٦٨٤-٢/١٧٥) .

وَمَعْنَى زِيَادَتِهَا فِي الْعُمَرِ أَنَّ صَاحِبَهَا يَرَى لِعَيْشِهِ لَذَّةً وَلِعُمُرِهِ بَرَكََةً،
وَتَمْضِي أَيَّامُهُ بِالْفَرَحِ وَالسُّرُورِ، وَأَوْقَاتُهُ بِاللَّذَّةِ وَالْحُبُورِ بِخِلَافِ مَنْ رُمِيَ
بِضِدِّ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ عُرْضَةٌ لِلْمَهَالِكِ، لِمَا ضَيَّقَ عَلَيْهِ مِنَ الْمَسَالِكِ، وَاللَّهُ
أَعْلَمُ بِمَا هُنَالِكَ.

ثُمَّ إِنَّ النَّازِمَ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- ذَكَرَ لِهَذِهِ الْمَرْأَةِ الَّتِي تَسُرُّ
زَوْجَهَا إِذَا نَظَرَ إِلَيْهَا أَوْصَافًا لَا بَدَّ لَهَا مِنْهَا فَقَالَ:

٢٢٢- قَصِيرَةُ أَلْفَاظٍ قَصِيرَةٍ بَيْتِهَا قَصِيرَةُ طَرْفِ الْعَيْنِ عَنْ كُلِّ أَبْعَدٍ

(قَصِيرَةُ أَلْفَاظٍ) أَيُّ لَيْسَتْ طَوِيلَةَ اللِّسَانِ عَلَى زَوْجِهَا وَلَا عَلَى
غَيْرِهِ؛ وَلَا هِيَ قَبِيحَةُ الْأَلْفَاظِ بِحَيْثُ أَنَّهَا تَسْتَطِيلُ عَلَى بَعْلِهَا بِكَلَامِهَا
وَلَا هِيَ بِالْبَذِيَّةِ بَلْ قَصِيرَةُ اللِّسَانِ وَالْأَلْفَاظِ لَا تَتَكَلَّمُ إِلَّا بِمَا فِيهِ مَنَفَعَةٌ.
وَهَذَا قِصْرٌ مَعْنَوِيٌّ.

(قَصِيرَةُ بَيْتِهَا) أَيُّ مَقْصُورَةٌ عَلَى بَيْتِهَا لَا تَدُورُ فِي الْبُيُوتِ
وَالْأَسْوَاقِ. بَلْ لَا تَزَالُ مُقِيمَةً فِي بَيْتِهَا مَقْصُورَةً فِيهِ. وَهَذَا مَا خُوذُ مِنْ
قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ﴾ [التَّحْنُوتِ: ٧٢] قَالَ الْمُفَسِّرُونَ أَيُّ
مَسْتَوْرَاتٍ.

قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ^(١): الْمَقْصُورَاتُ الْمَحْبُوسَاتُ.

(١) انظر: فتح القدير للشوكاني (١٤٣/٥).

(قَصِيرَةُ طَرْفِ الْعَيْنِ) أَي لَا تَطْمَحُ بِطَرْفِهَا إِلَى غَيْرِ زَوْجِهَا، وَهَذَا
مَعْنَى قَوْلِهِ: (عَنْ كُلِّ) رَجُلٍ (أَبْعَدَ) بَلْ طَرْفُهَا مَقْصُورٌ عَلَى زَوْجِهَا فَقَطْ.
ثُمَّ أَرْشَدَ النَّازِمُ إِلَى الْإِمْتِثَالِ لِأَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْحَثِّ عَلَى نِكَاحِ
ذَاتِ الدِّينِ الْوُلُودِ الْوُدُودِ فَقَالَ:

٢٢٣- عَلَيْكَ بِذَاتِ الدِّينِ تَنْظَرُ بِالْمُنَى الْوُدُودِ الْوُلُودِ الْأَصْلِ ذَاتِ التَّعَبُّدِ
(عَلَيْكَ) أَي الزَّمْ أَيُّهَا الْأَخُ الْمَرِيدُ النِّكَاحِ.

(بِ) نِكَاحِ (ذَاتِ) أَي صَاحِبَةِ (الدِّينِ) أَي الدِّينَةِ مِنْ بَيْتِ دِينٍ
وَأَمَانَةٍ وَعِقَّةٍ وَصِيَانَةٍ، إِذِ الدِّينَانَةُ تَقْتَضِي ذَلِكَ كُلَّهُ.

فَإِنْ فَعَلْتَ (تَنْظَرُ) أَي تَفُوزُ (بِالْمُنَى) أَي الْمَطْلُوبِ وَتَسْتَرِيحُ مِنْ
الْهَمِّ وَالْعَنَاءِ.

أَخْرَجَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ^(١) بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ وَالْبَزَارُ^(٢) وَأَبُو يَعْلَى^(٣)
وَابْنُ حِبَّانَ فِي صَحِيحِهِ^(٤) عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «تُنَكِّحُ الْمَرْأَةَ عَلَى إِحْدَى خِصَالٍ: لِحَمَالِهَا وَمَالِهَا
وَوُحْلِقِهَا وَدِينِهَا فَعَلَيْكَ بِذَاتِ الدِّينِ وَالْخُلُقِ تَرَبَّتْ يَمِينُكَ».

(١) أخرجه أحمد في مسنده (١١٧٨٢-٨٠/٣).

(٢) أخرجه البزار في مسنده (٨٤٢٠-١٢٠/١٥).

(٣) أخرجه أبو يعلى في مسنده (٢٩٢/٢-١٠١٢).

(٤) أخرجه ابن حبان في صحيحه (٤٠٣٧-٣٤٥/٩).

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ ^(١) وَغَيْرِهِمَا ^(٢) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «تُنَكِّحُ الْمَرْأَةَ لِأَرْبَعٍ: لِمَالِهَا وَلِحَسْبِهَا وَلِجَمَالِهَا وَلِدِينِهَا، فَاظْفَرْ بِذَاتِ الدِّينِ تَرِبْتُ يَدَاكَ».

قَالَ الْحَافِظُ الْمُنْذِرِيُّ ^(٣): قَوْلُهُ «تَرِبْتُ» كَلِمَةٌ مَعْنَاهَا الْحَثُّ وَالتَّحْرِيزُ، وَقِيلَ هِيَ هُنَا دُعَاءٌ عَلَيْهِ بِالْفَقْرِ، وَقِيلَ بِكَثْرَةِ الْمَالِ، وَاللَّفْظُ مُشْتَرِكٌ بَيْنَهُمَا قَابِلٌ لِكُلِّ مِنْهُمَا. قَالَ ^(٤) وَالْآخِرُ هُنَا أَظْهَرَ وَمَعْنَاهُ أَظْفَرْ بِذَاتِ الدِّينِ وَلَا تَلْتَفِتْ إِلَى الْمَالِ أَكْثَرَ اللَّهُ مَالَكَ.

فَعَلَى الْعَاقِلِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَتَزَوَّجَ أَنْ يَرْغَبَ فِي الدِّينِ فَإِنَّهُ الْمُعْتَمَدُ وَالْعَمُودُ، وَهُوَ الْعَايَةُ وَالْمَقْصُودُ.

ثُمَّ وَصَفَ النَّازِمُ ذَاتَ الدِّينِ الْمَرْغُوبَ فِي نِكَاحِهَا بِأَوْصَافٍ زَائِدَةٍ عَلَى كَوْنِهَا دِينَةً فَقَالَ:

(الْوُدُودَ) أَيِ وَاذَّةٍ لِرِزْوَجِهَا بِمَعْنَى أَنَّهَا تُحِبُّهُ.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب الأكفاء في الدين، رقم (٥٠٩٠).

ومسلم في صحيحه، كتاب الرضاع، باب استحباب نكاح ذات الدين، رقم (١٤٦٦).

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب النكاح، باب ما يؤمر به من تزويج ذات الدين، رقم

(٢٠٤٩). وابن ماجه في سننه، كتاب النكاح، باب تزويج ذات الدين، رقم

(١٨٥٨). والنسائي في سننه، كتاب النكاح، باب كراهية تزويج الزناة، رقم

(٣٢٣٠).

(٣) الترغيب والترهيب: (٣٠/٣)

(٤) الترغيب والترهيب: (٣٠/٣)

(الْوُلُودُ الْأَصْلُ) أَيِ الَّتِي مِنْ أَصْلِ ذَوَاتِ أَوْلَادٍ يَعْنِي أُمّهَاتِهَا ذَوَاتِ أَوْلَادٍ، لِمَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ ^(١) وَالنَّسَائِيُّ ^(٢) وَالْحَاكِمُ ^(٣) وَقَالَ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ عَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنِّي أَصَبْتُ امْرَأَةً ذَاتَ حَسَبٍ وَمَنْصِبٍ وَمَالٍ إِلَّا أَنَّهَا لَا تَلِدُ أَفَاتَزَوَّجُهَا؟ فَفَنَهَا. ثُمَّ أَتَاهُ الثَّانِيَةَ فَقَالَ لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ أَتَاهُ الثَّالِثَةَ فَقَالَ: تَزَوَّجُوا الْوُدُودَ الْوُلُودَ فَإِنِّي مُكَاثِرٌ بِكُمْ الْأُمَمَ»، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ نِسَاءَهَا كَثِيرَاتُ الْأَوْلَادِ.

(ذَاتِ) أَيِ صَاحِبَةٍ (التَّعَبُّدِ) أَيِ الْعِبَادَةِ الْكَثِيرَةِ مِنَ الْقِيَامِ وَالصَّيَامِ وَالذِّكْرِ وَالتَّأَلُّهِ، فَإِنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْخَلْقِ الْعِبَادَةُ بِشَهَادَةِ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الزَّيِّنَاتِ: ٥٦].

٢٢٤- حَسِبُهُ أَصْلٍ مِنْ كِرَامٍ تَفْرُ إِذَنْ بِوُلْدٍ كِرَامٍ وَالْبَكَارَةُ فَاقْصِدْ

(حَسِبَةُ أَصْلٍ) الْحَسَبُ مَا تَعُدُّهُ مِنْ مَفَاخِرِ آبَائِكَ، أَوْ الْكَرَمُ أَوْ الشَّرَفُ فِي الْفِعْلِ أَوْ الْفِعَالِ الصَّالِحَةِ، أَوْ الشَّرَفُ الثَّابِتُ فِي الْآبَاءِ. وَبَعْضُهُمْ قَالَ: الْحَسَبُ وَالْكَرَمُ قَدْ يَكُونَانِ لِمَنْ لَا آبَاءَ لَهُ شُرَفَاءُ، وَالشَّرَفُ وَالْمَجْدُ لَا يَكُونَانِ إِلَّا بِهِمْ.

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب النكاح، باب النهي عن تزويج من لم يلد من النساء، رقم (٢٠٥٢).

(٢) أخرجه النسائي في سننه، كتاب النكاح، باب كراهية تزويج العقيم، رقم (٣٢٢٧).

(٣) أخرجه الحاكم في المستدرک (١٧٦/٢-٢٦٨٥).

وَفِي الْمَطَالِعِ^(١): حَسَبُ الرَّجُلِ آبَاؤُهُ الْكَرَامُ الَّذِينَ تُعَدُّ مَنَاقِبُهُمْ وَتُحَسَّبُ عِنْدَ الْمَفَاخِرِ، انْتَهَى.

فَإِنْ قُلْتَ: قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ الْحَسِبَةَ كَذَلِكَ فَمَا فَايِدَةُ زِيَادَةِ أَصْلٍ؟
فَالْجَوَابُ: أَنَّهَا حَشْوٌ لِلْوَزْنِ أَوْ لِيَزَادَةَ التَّنْصِيسِ، فَإِنَّ ذَلِكَ طَافِحٌ فِي الْكَلَامِ الْفَصِيحِ.

وَيُحْتَمَلُ وَهُوَ الْأَظْهَرُ أَنَّهُ إِنَّمَا زَادَهَا اخْتِرَازًا مِنْ تَوْهُمِ إِرَادَةِ الْمَالِ وَالِدَيْنِ.

قَالَ فِي الْقَامُوسِ^(٢): الْحَسَبُ مَا تَعُدُّهُ مِنْ مَفَاخِرِ آبَائِكَ أَوْ الْمَالِ أَوْ الدِّينِ، فَصَرَّحَ بِأَنَّ هَذِهِ الْمَرْأَةَ حَسِبَةٌ مِنْ جِهَةِ الْأَصْلِ، وَأَمَّا الدِّينُ فَقَدْ ذَكَرَهُ سَابِقًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثُمَّ زَادَ ذَلِكَ بَيَانًا بِقَوْلِهِ مُتَوَلِّدَةٌ وَنَاشِئَةٌ (مِنْ) قَوْمٍ (كَرَامٍ) غَيْرِ لِيَامِ.
فَمِنْ ثَمَّ قَالَ النَّازِمُ رَحِمَهُ اللَّهُ فَإِنْ تَفَعَّلَ بِأَنْ تَزَوَّجْتَ حَسِبَةً مِنْ كِرَامٍ (تَنْفَرُ) أَيْ تَظْفَرُ (إِذَا) يَعْنِي بِنِكَاحِهَا (بِوُلْدٍ) بِضَمِّ الْوَاوِ وَإِسْكَانِ اللَّامِ.
قَالَ فِي الْقَامُوسِ^(٣): الْوَلَدُ مُحَرَّكَةٌ وَبِالضَّمِّ وَالْكَسْرِ وَالْفَتْحِ وَاحِدٌ وَجَمْعٌ، وَقَدْ يُجْمَعُ عَلَى أَوْلَادٍ وَوُلْدَةٍ بِالْكَسْرِ وَوُلْدٍ بِالضَّمِّ.

وَمُرَادُ النَّازِمِ هُنَا الْجَمْعُ بِشَهَادَةِ قَوْلِهِ (كَرَامٍ) جَمْعُ كَرِيمٍ.

(١) مشارق الأنوار: (١/ ٢١١).

(٢) القاموس: (ص ٧٤).

(٣) القاموس: (ص ٣٢٧).

وَقَدْ قَالَ بَعْضُ الْحُكَمَاءِ: أَضْلُ الْمَحَاسِنِ كُلِّهَا الْإِكْرَامُ، وَالتَّفَضُّلُ عَلَى الْخَاصِّ وَالْعَامِّ.

وَمَا أَحْسَنَ قَوْلَ الشَّاعِرِ:

لَا تَنْكِحَنَّ سِوَى كَرِيمَةٍ مَعْشَرٍ فَالْعِرْقُ دَسَّاسٌ مِنَ الطَّرَفَيْنِ
أَوْ مَا تَرَى أَنَّ النَّتَائِجَ كُلَّهَا تَبَعُ الْأَخْسَرِ مِنَ الْمُقَدَّمَتَيْنِ
ثُمَّ قَالَ النَّازِمُ (وَالْبَكَارَةُ) بِالْفَتْحِ. قَالَ فِي الْقَامُوسِ^(١): وَالْبِكْرُ
بِالْكَسْرِ الْعَذْرَاءُ جَمْعُهَا أَبْكَارٌ، وَالْمُصْدَرُ الْبَكَارَةُ بِالْفَتْحِ، وَالْمَرْأَةُ وَالنَّاقَةُ
إِذَا وَلَدَتَا بَطْنًا وَاحِدًا، انْتَهَى.

وَفِي لُغَةِ الْإِقْنَاعِ: الْبِكْرُ بِكَسْرِ الْبَاءِ الْمُوَحَّدَةُ وَسُكُونِ الْكَافِ مِنَ
النِّسَاءِ الْعَذْرَاءُ وَهِيَ الْبَاقِيَةُ الْعُذْرَةُ، وَهِيَ مَا لَهَا مِنْ الْإِلْتِحَامِ قَبْلَ
الْفِضَاضِ، وَالِاسْمُ الْبَكَارَةُ بِالْفَتْحِ، وَمُطْلَقُ الْبِكْرِ مَنْ لَمْ يَتَزَوَّجْ ذَكَرًا
كَانَ أَوْ أُنْثَى وَالْجَمْعُ أَبْكَارٌ.

وَالْمُرَادُ هُنَا ذَاتُ الْبَكَارَةِ الَّتِي هِيَ الْعُذْرَةُ (فَاقْصِدْ) أَمْرٌ مِنْ قَصْدِ
أَيِّ عَمَدٍ وَيَمَّمْ لِقَوْلِهِ ﷺ لِجَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «فَهَلَّا بِكَرًّا تَلَاعِبُهَا وَتَلَاعِبُكَ» مُتَّفَقٌ
عَلَيْهِ^(٢).

(١) القاموس: (ص ٣٥٤).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب تستحد المغيبة وتمشط الشعثة، رقم (٥٢٤٧). ومسلم في صحيحه، كتاب الرضاع، باب استحباب نكاح البكر، رقم

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ الْمَلِكُ الْمُتَعَالُ:

٢٢٥- **وَوَاحِدَةٌ أَذْنَى مِنَ الْعَدْلِ فَافْتَنِعْ وَإِنْ شِئْتَ فَابْلُغْ أَرْبَعًا لَا تَزِيدُ**

(و) زَوْجَةٌ (وَاحِدَةٌ أَذْنَى) أَيُّ أَقْرَبُ (مِنَ الْعَدْلِ) الَّذِي هُوَ ضِدُّ الْجَوْرِ وَالْمِيلِ بِشَهَادَةِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ﴾ [النِّسَاءُ: ١٢٩].

(فَافْتَنِعْ) بِوَاحِدَةٍ تَسْلَمُ مِنْ دِيْجُورِ الْجَوْرِ، يُقَالُ: قَنِعَ يَقْنَعُ قُنُوعًا وَفَنَاعَةً بِالْكَسْرِ إِذَا رَضِيَ، وَقَنَعَ بِالْفَتْحِ يَقْنَعُ قُنُوعًا إِذَا سَأَلَ.

(وَإِنْ شِئْتَ) الزِّيَادَةُ عَنْ الْوَاحِدَةِ (فَابْلُغْ) فِي زِيَادَتِكَ (أَرْبَعًا) مِنَ النِّسَاءِ الْحَرَائِرِ إِنْ كُنْتَ حُرًّا، فَإِنَّ ذَلِكَ نِهَايَةُ جَمْعِ الْحُرِّ.

(لَا تَزِيدُ) لَا نَاهِيَّةٌ وَتَزِيدُ بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ الْمُثَنَّى تَحْتَ مَجْزُومٍ بِهَا وَكُسِرَ لِلْقَافِيَةِ.

فَلَيْسَ لِلْحُرِّ أَنْ يَزِيدَ عَلَى أَرْبَعِ نِسْوَةٍ إِلَّا بِمِلْكِ الْيَمِينِ فَلَهُ أَنْ يَتَسَرَّى بِمَا شَاءَ مِنَ الْإِمَاءِ وَلَوْ كِتَابِيَّاتٍ مِنْ غَيْرِ حَضَرٍ.

ثُمَّ إِنَّ النَّازِمَ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- حَضَرَ عَلَى الْعَفَافِ، وَرَشَّحَ ذَلِكَ بِأَنْ مَنْ عَفَّ عَنْ مَحَارِمِ النَّاسِ عَفَّ أَهْلُهُ، وَمَنْ لَا فَلَا فَقَالَ:

٢٢٦- **وَمَنْ عَفَّ تَقَوَّى عَنْ مَحَارِمِ غَيْرِهِ يَعْفَ أَهْلُهُ حَقًّا وَإِنْ يَزْنِ يُفْسَدُ**

(وَمَنْ) أَيُّ أَيُّ رَجُلٍ.

(عَفَّ) أَيُّ لَمْ يَزْنِ، وَمِثْلُهُ مَنْ كَفَّ بَصَرَهُ.

(تَقَوُّي) أَيِ لِأَجْلِ التَّقَوُّي لَا لِخَوْفٍ عَاجِلٍ فِي الدُّنْيَا وَلَا لِحِفْظِ مَنْصِبِهِ وَنَافِئِهِ .

(عَنْ) الرِّثَا فِي (مَحَارِمِ) أَيِ نِسَاءِ (غَيْرِهِ) .
وَمِثْلُ النِّسَاءِ الذُّكُورِ بِأَنْ عَفَّ عَنْ اللِّوَاطِ فِي أَوْلَادِ غَيْرِهِ تَقَوُّي .
(يَعْفُ) أَيِ لَمْ يَزِنْ (أَهْلَهُ) بِإِسْقَاطِ الْهَمَزِ ضَرُورَةً مِنْ نِسَائِهِ مِنْ زَوَاجَاتِهِ وَسَرَارِيهِ وَبَنَاتِهِ وَأَخَوَاتِهِ وَأُمَّهَاتِهِ وَنَحْوِهِنَّ .
حَقُّ ذَلِكَ (حَقًّا) وَلَا تَشْكُ فِيهِ .

(وَإِنْ يَزِنُ يُفْسِدُ) فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ جَوَابُ الشَّرْطِ مَجْزُومٌ وَحُرْكَ بِالْكَسْرِ لِلْقَافِيَةِ ، أَيِ : وَإِنْ يَزِنِ الرَّجُلُ يُفْسِدُ فِي أَهْلِهِ ، يَعْنِي يُزْنِي فِي أَهْلِهِ ، لِأَنَّ الْجَزَاءَ مِنْ جِنْسِ الْعَمَلِ جَزَاءٌ وَفَاقًا ، وَيَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مَبْنِيًّا لِلْمَعْلُومِ أَيِ يُفْسِدُ أَهْلَهُ .

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ مُفْلِحٍ فِي الْأَدَابِ الْكُبْرَى^(١) : قَالَ بَعْضُ الْعُبَادِ : نَظَرْتُ امْرَأَةً لَا تَحِلُّ لِي فَتَنَظَرَ زَوْجَتِي مَنْ لَا أُرِيدُ .

وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي صَيْدِ الْخَاطِرِ^(٢) : مَا نَزَلَتْ بِي آفَةٌ وَلَا غَمٌّ وَلَا ضِيقٌ صَدْرٍ إِلَّا بَزَلَلٍ أَعْرِفُهُ حَتَّى يُمَكِّنَنِي أَنْ أَقُولَ هَذَا بِالشَّيْءِ الْفُلَانِيِّ ، وَرَبَّمَا تَأَوَّلْتُ تَأْوِيلًا فِيهِ بَعْدَ قَارَى الْعُقُوبَةِ . وَقَالَ مَحْمُودُ الْوَرَّاقُ^(٣) :

(١) الآداب الشرعية : (١/٣٢٢) .

(٢) صيد الخواطر : (ص٤٧٣) .

(٣) الآداب الشرعية : (١/٣٢٢) .

رَأَيْتَ صَلاَحَ الْمَرْءِ يُصْلِحُ أَهْلَهُ وَيُعْذِرُهُمْ دَاءُ الْفَسَادِ إِذَا فَسَدَ
وَيَشْرُفُ فِي الدُّنْيَا بِفَضْلِ صَلاَحِهِ وَيُحْفَظُ بَعْدَ الْمَوْتِ فِي الْأَهْلِ وَالْوَلَدِ
وَقَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ الْمُخْتَارِ، فِي التَّرْهِيْبِ وَالتَّخْوِيفِ مِنَ الزَّانَا
وَتَعْظِيمِ أَمْرِهِ عِدَّةَ أَخْبَارٍ، وَنَقَرَ مِنْهُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ، فِي كِتَابِهِ الْعَزِيزِ
الْحَكِيمِ فِي عِدَّةِ آيَاتٍ فَقَالَ جَلَّ شَأْنُهُ: ﴿وَلَا تَقْرُبُوا الزِّنَى إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً
وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ [الْبَيِّنَاتِ: ٣٢].

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ ^(١) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:
«لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ
وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ» وَرَوَاهُ
أَبُو دَاوُدَ ^(٢) وَالتِّرْمِذِيُّ ^(٣) وَالنَّسَائِيُّ ^(٤).

وَزَادَ فِي رِوَايَةٍ ^(٥): «فَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ خَلَعَ رِبْقَةَ الْإِسْلَامِ مِنْ عُنُقِهِ
فَإِنْ تَابَ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ».

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المظالم والغصب، باب النهي بغير إذن صاحبه،
رقم (٢٤٧٥). ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب بيان نقص الإيمان
بالمعاصي، رقم (٥٧).

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب السنة، باب الدليل على زيادة الإيمان، رقم
(٤٦٩١).

(٣) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الإيمان، باب لا يزني الزاني وهو مؤمن، رقم
(٤٦٩١).

(٤) أخرجه النسائي في سننه، كتاب القسامة، باب ما جاء في كتاب القصاص من المجتبي
مما ليس في السنن، رقم (٤٨٦٩).

(٥) أخرجه النسائي في سننه، كتاب قطع السارق، باب تعظيم السرقة، رقم (٤٨٧٢).

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ ^(١) وَغَيْرِهِمَا ^(٢) عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَّا بِأَحَدِي ثَلَاثٍ:

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ ^(٣) عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ «سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ عِنْدَ اللَّهِ؟ قَالَ: أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدًّا وَهُوَ خَلْقُكَ، قُلْتُ: إِنَّ ذَلِكَ لَعَظِيمٌ، قُلْتُ ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ مَخَافَةَ أَنْ يُطْعَمَ مَعَكَ، قُلْتُ ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: أَنْ تُزَانِيَ حَلِيلَةَ جَارِكَ».

وَذَكَرَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ جَامِعِ بْنِ شَدَّادٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: إِذَا بُخِصَ الْمَكِّيَالُ حُبْسَ الْقَطْرِ، وَإِذَا ظَهَرَ الزُّنَا وَقَعَ الطَّاعُونُ، وَإِذَا كَثُرَ الْكَذِبُ كَثُرَ الْهَرَجُ ^(٤).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الديات، باب قول الله تعالى: ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالْأَفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَاللِّسْنَ بِاللِّسَنِ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾، رقم (٦٨٧٨). ومسلم في صحيحه، كتاب القسامة، باب ما يباح به دم المسلم، رقم (١٦٧٦).

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الحدود، باب الحكم فيمن ارتد، رقم (٤٣٥٤). والترمذي في سننه، كتاب الديات، باب لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث، رقم (١٤٠٢). وابن ماجه في سننه، كتاب الحدود، باب لا يحل دم امرئ مسلم إلا في ثلاث، رقم (٢٥٣٤). والنسائي في سننه، كتاب تحريم الدم، باب ذكر ما يحل به دم المسلم، رقم (٤٠١٦).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب تفسير القرآن، باب قوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾، رقم (٤٤٧٧). ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب كون الشرك أقبح الذنوب وبيان أعظمها بعده، رقم (٨٦).

(٤) أخرجه الحاكم في المستدرک (٨٥٣٦-٥٤٩/٤).

وَيَكْفِي فِي قُبْحِ الزَّنا أَنَّ اللَّهَ ﷻ مَعَ كَمالِ رَحْمَتِهِ شَرَعَ فِيهِ أَفْحَشَ الْقِتَلاتِ وَأَصْعَبَهَا وَأَفْضَحَهَا، وَأَمَرَ أَنْ يَشْهَدَ عِبَادُهُ الْمُؤْمِنُونَ تَعْذِيبَ فَاعِلِهِ .

وَمِنْ قُبْحِهِ أَنَّ اللَّهَ فَطَرَ عَلَيْهِ بُغْضَ الْحَيَوَانِ الْبَهِيمِ الَّذِي لَا عَقْلَ لَهُ، كَمَا ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ ^(١) عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ الْأَوْدِيِّ قَالَ: رَأَيْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ قَرْدًا زَنَى بِقَرْدَةٍ، فَاجْتَمَعَ عَلَيْهِمَا الْقُرُودُ فَرَجَمُوهُمَا حَتَّى مَاتَا، وَكُنْتُ فِيْمَنْ رَجَمَهُمَا .

لَوْ شَرَعْنَا نَتَكَلَّمُ عَلَى فَضَائِحِ الزَّنا وَقَبَائِحِ الْخَنَا لَخَرَجْنَا عَنْ الْمَقْصُودِ، وَلَكِنَّ فِي الْإِشَارَةِ مَا يُغْنِي عَنْ الْعِبَارَةِ، وَيَكْفِي الزَّانِيَ إِبَاحَةَ دَمِهِ وَأَنَّهُ غَيْرُ مَعْصُومٍ، فَيَا لَهَا مِنْ صَفْقَةٍ مَا أَبْخَسَهَا، وَخَصْلَةٍ مَا أَنْحَسَهَا، فَذْ ذَهَبَتْ اللَّذَاتُ . وَبَقِيَتْ الْحَسَرَاتُ .

وَكَانَ سَيِّدُنَا الْإِمَامُ أَحْمَدُ ﷺ كَثِيرًا مَا يَنْشُدُ ^(٢) :

تَفَنَّى اللَّذَاذَةُ مِمَّنْ نَالَ صَفْوَتَهَا مِنْ الْحَرَامِ وَيَبْقَى الْخِزْيُ وَالْعَارُ
تَبْقَى عَوَاقِبُ سُوءٍ فِي مَغَبَّتِهَا لَا خَيْرَ فِي لَذَّةٍ مِنْ بَعْدِهَا النَّارُ
وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ .

وَلَمَّا فَرَعَ النَّاطِمُ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- مِنْ آدَابِ النِّكَاحِ وَمُتَعَلِّقَاتِهِ، أَخَذَ يَحْضُرُ عَلَى الْجِتْهَادِ فِي طَلَبِ الْعُلُومِ وَالرَّحْلَةِ فِي إِدْرَاكِ مَنْطُوقِهَا

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب مناقب الأنصار، باب: القسامة في الجاهلية، برقم (٣٨٤٩) .

(٢) الآداب الشرعية: (٢/٢٣٨) .

وَالْمَفْهُوم. لِأَنَّهَا سُلِّمَ الْخَيْرَاتِ. وَمِفْتَاحُ السَّعَادَاتِ، فَلَا يُفْتَحُ بَابُ خَيْرٍ وَيَرْتَقِي إِلَى أَوْجِ مَكْرُمَةٍ إِلَّا بِالْعِلْمِ؛ لِأَنَّهُ الطَّرِيقُ الْمُسْتَقِيمُ. وَالسَّرَاجُ الْمُنِيرُ. فَمَنْ اقْتَبَسَهُ نَجَا، وَمَنْ ضَلَّهُ هَوَى فِي مُهَاوِي الْهَوَى.

فَقَالَ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى-:

٢٢٧- فَكَابِدُ إِلَى أَنْ تَبْلُغَ النَّفْسُ عُذْرَهَا وَكُنْ فِي اقْتِبَاسِ الْعِلْمِ طَلَّاعٌ أَنْجِدِ

(فَكَابِدُ) أَيُّ قَاسٍ فِي الطَّلَبِ. يُقَالُ كَابَدَهُ مُكَابَدَةً وَكَبَادًا قَاسَاهُ، وَالِاسْمُ الْكَابِدُ. أَيُّ فَاطِلٌ وَجِدَّ وَاجْتَهَدَ وَقَاسِ الشَّدَائِدَ.

(إِلَى) أَنْ تَنْتَهِيَ إِلَى أَقْصَى الْحَالَاتِ وَهِيَ (أَنْ تَبْلُغَ النَّفْسُ) فِي الْجَدِّ وَالِاجْتِهَادِ (عُذْرَهَا) فَإِنْ حَصَلَتْ عِلْمًا كَانَ هُوَ الْمَقْصُودُ. وَإِلَّا عُذِرَتْ فِي بَذْلِ الْمَجْهُودِ.

[قَالَ] الْإِمَامُ الْمُحَقِّقُ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي مِفْتَاحِ دَارِ السَّعَادَةِ^(١): قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ: «إِذَا أَتَى عَلَيَّ يَوْمٌ لَا أَرْدَادُ فِيهِ عِلْمًا يُقَرِّبُنِي إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فَلَا بُورِكَ لِي فِي طُلُوعِ شَمْسٍ ذَلِكَ الْيَوْمَ».

قَالَ وَفِي مِثْلِهِ قَالَ الْقَائِلُ^(٢):

إِذَا مَرَّ بِي يَوْمٌ وَلَمْ أَسْتَفِدْ هُدًى وَلَمْ أَكْتَسِبْ عِلْمًا فَمَا ذَاكَ مِنْ عُمْرِي (وَكُنْ) أَنْتَ (فِي اقْتِبَاسِ) أَيُّ اسْتِفَادَةِ (الْعِلْمِ) يُقَالُ قَبَسَ يَقْبِسُ مِنْهُ نَارًا، وَاقْتَبَسَهَا أَخَذَهَا، وَالْعِلْمُ اسْتِفَادَةٌ. قَالَهُ فِي الْقَامُوسِ^(٣).

(١) مفتاح دار السعادة: (١/١٢٢).

(٢) مفتاح دار السعادة: (١/١٢٢).

(٣) القاموس: (ص ٥٦٤).

وَمُرَادُ النَّاطِمِ أَنْ تَكُونَ أَيْهَا الْأَخُ الْبَاذِلُ جُهْدَهُ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ
وَاسْتِفَادَتِهِ .

(طَلَّاعُ) أَيِ قَصَادُ (أَنْجِدُ) قَالَ فِي الْقَامُوسِ^(١) : وَرَجُلٌ طَلَّاعُ
الشَّيَا وَالْأَنْجِدُ كَشْدَادٌ مُجَرَّبٌ لِلْأُمُورِ رَكَّابٌ لَهَا يَعْلُوهَا وَيَقْهَرُهَا بِمَعْرِفَتِهِ
وَتَجَارِبِهِ وَجُودَةٍ رَأْيِهِ أَوْ الَّذِي يُؤْمُ مَعَالِي الْأُمُورِ، انْتَهَى .

وَالْأَنْجِدُ جَمْعُ نَجِدٍ وَهُوَ مَا أَشْرَفَ مِنَ الْأَرْضِ وَالطَّرِيقِ الْوَاضِحِ
الْمُرْتَفِعِ وَمَا خَالَفَ الْعُورَ أَيِ تِهَامَةَ، وَتَضَمُّ جِيْمُهُ مُذَكَّرٌ، أَعْلَاهُ تِهَامَةٌ
وَالْيَمْنُ، وَأَسْفَلُهُ الْعِرَاقُ وَالشَّامُ، وَأَوَّلُهُ مِنْ جِهَةِ الْحِجَازِ ذَاتُ عَرِيقٍ .
قَالَ فِي الْقَامُوسِ^(٢) .

وَقَالَ فِي النَّهَايَةِ^(٣) : وَالنَّجْدُ مَا ارْتَفَعَ مِنَ الْأَرْضِ وَهُوَ اسْمٌ
خَاصٌّ لِمَا دُونَ الْحِجَازِ مِمَّا يَلِي الْعِرَاقَ .

وَفِي لُغَةِ الْإِفْنَاعِ لِلْحَجَّائِي^(٤) : النَّجْدُ مَا ارْتَفَعَ مِنَ الْأَرْضِ،
وَالْجَمْعُ نُجُودٌ، مِثْلُ فُلُسٍ وَفُلُوسٍ، وَبِاسْمِ الْوَاحِدِ سُمِّيَتْ بِلَادٌ مَعْرُوفَةٌ
مِنْ عَمَلِ الْيَمَنِ وَهُوَ مَا بَيْنَ جَرَشَ إِلَى سَوَادِ الْكُوفَةِ .

وَمُرَادُ النَّاطِمِ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- أَيِ وَكُنْ مُجَرَّبًا لِلْأُمُورِ وَقَاهِرًا
لَهَا وَمُحْكِمًا مَعْرِفَتَهَا بِدَقَّةِ النَّظَرِ وَحُسْنِ التَّجَارِبِ وَإِتْقَانِ مَا تَقْبِسُهُ مِنْ

(١) القاموس: (ص ٧٤٤) .

(٢) القاموس: (ص ٣٢١) .

(٣) النهاية: (١٩/٥) .

الْعُلُومِ وَالْمَعَارِفِ، كَثِيرَ الرِّحْلَةِ فِي تَحْصِيلِ الْعُلُومِ، عَالِي الْهِمَّةِ فِي التَّطَلُّعِ عَلَى دَقَائِقِهَا وَإِتْقَانِ حَقَائِقِهَا.

وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ ^(١) «لَا يُنَالُ الْعِلْمُ بِرَاحَةِ الْجِسْمِ».

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْعِلْمُ إِذَا أُعْطِيَته كُلَّكَ أَعْطَاكَ بَعْضَهُ.

وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ ^(٢) وَغَيْرِهِ ^(٣) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ «مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ».

وَعَنْ زُرِّ بْنِ حُبَيْشٍ قَالَ «أَتَيْتُ صَفْوَانَ بْنَ عَسَّالٍ الْمَرَادِيَّ رضي الله عنه فَقَالَ مَا جَاءَ بِكَ؟ قُلْتُ: أَنْبِطُ الْعِلْمَ، قَالَ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَا مِنْ خَارِجٍ خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ إِلَّا وَضَعَتْ لَهُ الْمَلَائِكَةُ أَجْنِحَتَهَا رِضًا بِمَا يَصْنَعُ» ^(٤)، قَوْلُهُ: أَنْبِطُ أَيُّ: أَطْلُبُهُ وَأَسْتَخْرِجُهُ.

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب أوقات الصلوات الخمس، رقم (٦١٢).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن وعلى الذكر، رقم (٢٦٩٩).

(٣) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب العلم، باب الحث على طلب العلم، رقم (٣٦٤٣). والترمذي في سننه، كتاب العلم، باب فضل طلب العلم، رقم (٢٦٤٦). وابن ماجه في سننه، كتاب الإيمان وفضائل الصحابة والعلم، باب فضل العلماء والحث على طلب العلم، رقم (٢٢٣).

(٤) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الإيمان وفضائل الصحابة والعلم، باب فضل العلماء والحث على طلب العلم، رقم (٢٢٦).

وَمِمَّا يُنْسَبُ لِلْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَوْلُهُ ^(١):

تَغَرَّبَ عَنِ الْأَوْطَانِ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ وَسَافِرٌ فِي الْأَسْفَارِ خَمْسُ فَوَائِدِ
إِزَالَةُ هَمٍّ وَاكْتِسَابُ مَعِيشَةٍ وَعِلْمٌ وَأَدَابٌ وَصُحْبَةُ مَا جِدِ
فَإِنْ قِيلَ فِي الْأَسْفَارِ ذُلٌّ وَمِهْنَةٌ وَقَطْعُ الْفَيَافِي وَارْتِكَابُ الشَّدَائِدِ
فَمَوْتُ الْفَتَى خَيْرٌ لَهُ مِنْ حَيَاتِهِ بِدَارِ هَوَانٍ بَيْنَ وَاشٍ وَحَاسِدِ
وَمَرَّ أَنَّ الْإِمَامَ أَحْمَدَ لَمَّا سَمِعَ أَنَّ عِنْدَ رَجُلٍ أَحَادِيثَ عَوَالِي وَرَاءَ
النَّهْرِ رَحَلَ إِلَيْهِ.

وَذَكَرَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي صَيْدِ الْخَاطِرِ ^(٢) أَنَّ الْإِمَامَ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دَارَ
الدُّنْيَا مَرَّتَيْنِ حَتَّى جَمَعَ الْمُسْتَدَّ.

وَلَمْ تَزَلِ الرِّحْلَةُ فِي الْعُلَمَاءِ مَطْلُوبَةً، وَهِيَ إِلَى الْأَيْمَةِ وَالْأَخْيَارِ
مَنْسُوبَةٌ، وَحُسْنُ ذَلِكَ شَاعَ وَذَاعَ، وَمَلَأَ الْأَسْمَاعَ، فَلَا نُطِيلُ بَذْكِرِهِ وَاللَّهُ
الْمَوْفِقُ.

٢٢٨- وَلَا تُذْهِبَنَّ الْعُمَرَ مِنْكَ سَبْهَلًا وَلَا تُغْبِنَنَّ فِي الْغُمَتَيْنِ بَلْ اجْهَدْ

(وَلَا تُذْهِبَنَّ) نَهْيٌ مُؤَكَّدٌ بِالنُّونِ الثَّقِيلَةِ وَالْفَاعِلُ الْمُخَاطَبُ، وَالْمُرَادُ
كُلُّ مَنْ يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ مُخَاطَبًا بِمِثْلِ مَا خَاطَبَ بِهِ.
(الْعُمَرُ) مَفْعُولٌ بِهِ أَيْ لَا تُذْهِبْ عُمَرَكَ النَّفْسَ.

(مِنْكَ) أَيُّهَا الْإِنْسَانُ، الْمَخْلُوقُ لِعِبَادَةِ الرَّحْمَنِ وَمُجَاوَرَتِهِ فِي
الْجَنَانِ.

(١) روض الأخيار المنتخب (ص ٤٠٤).

(٢) صيد الخاطر: (ص ٢٥٩).

(سَبَهْلًا) أَي غَيْرِ مُكْتَرِثٍ بِذَهَابِهِ لَا فِي عَمَلٍ دُنْيَا وَلَا آخِرَةٍ، كَمَا فِي الْقَامُوسِ ^(١) قَالَ: وَيَمْشِي سَبَهْلًا إِذَا جَاءَ وَذَهَبَ فِي غَيْرِ شَيْءٍ .
وَقَدْ قَالَ تَعَالَى ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا﴾ [الْأَنْبِيَاءُ: ٤٧] .

وَقَالَ سَيِّدُنَا عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: حَاسِبُوا أَنْفُسَكُمْ قَبْلَ أَنْ تُحَاسَبُوا، وَزِنُوا قَبْلَ أَنْ تُوزَنُوا وَتَهَيَّئُوا لِلْعَرْضِ الْأَكْبَرِ ^(٢) .
وَكَتَبَ إِلَى أَبِي مُوسَى: حَاسِبْ نَفْسَكَ فِي الرَّخَاءِ قَبْلَ حِسَابِ الشَّدَةِ ^(٣) .

وَفِي تَبَصُّرَةِ ابْنِ الْجَوْزِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ ^(٤): كَانَ كَثِيرٌ مِنَ السَّلَفِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يَسْتَوْفِي عَلَى النَّفْسِ الْأَعْمَالِ وَيُكْرِهُهَا، عَلَيْهَا اغْتِنَامًا لِلْعُمُرِ .

وَفِي وَصِيَّةِ الْإِمَامِ الْمُوفَّقِ ابْنِ قُدَامَةَ طَيَّبَ اللَّهُ رُوحَهُ مَا لَفْظُهُ ^(٥):
فَاغْتَنِمْ رَحِمَكَ اللَّهُ حَيَاتِكَ النَّفِيسَةَ، وَاحْتَفِظْ بِأَوْقَاتِكَ الْعَزِيزَةَ،
وَاعْلَمْ أَنَّ مُدَّةَ حَيَاتِكَ مَحْدُودَةٌ، وَأَنْفَاسَكَ مَعْدُودَةٌ، فَكُلْ نَفْسٍ يَنْقُصُ بِهِ
جُزْءٌ مِنْكَ، وَالْعُمُرُ كُلُّهُ قَصِيرٌ، وَالْبَاقِي مِنْهُ هُوَ الْيَسِيرُ، وَكُلْ جُزْءٌ مِنْهُ
جَوْهَرَةٌ نَفِيسَةٌ لَا عَدَلَ لَهَا وَلَا خُلْفَ مِنْهَا، فَإِنَّ بِهَذِهِ الْحَيَاةِ الْيَسِيرَةَ

(١) القاموس: (ص ١٠١٣) .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣٥٦٠٠-١٣/٢٧٠) .

(٣) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (١٠٦٠١-٧/٣٦٦) .

(٤) التبصرة لابن الجوزي: (٢/٢٥٠) .

(٥) موارد الظمآن لدروس الزمان: (٤/٣٢١) .

خُلُودُ الْأَبَدِ فِي النَّعِيمِ، أَوْ الْعَذَابِ الْأَلِيمِ، وَإِذَا عَادَلَتْ هَذِهِ الْحَيَاةُ بِخُلُودِ الْأَبَدِ عَلِمْتَ أَنَّ كُلَّ نَفْسٍ يَعْدِلُ أَكْثَرَ مِنْ أَلْفِ أَلْفِ عَامٍ فِي نَعِيمٍ لَا خَطَرَ لَهُ أَوْ خِلَافَ ذَلِكَ، وَمَا كَانَ هَكَذَا فَلَا قِيَمَةَ لَهُ. فَلَا تُضَيِّعْ جَوَاهِرَ عُمْرِكَ النَّفِيسَةَ بِغَيْرِ عَمَلٍ، وَلَا تُذْهِبْهَا بِغَيْرِ عَوْضٍ، وَاجْتَهِدْ أَنْ لَا يَخْلُو نَفْسٌ مِنْ أَنْفَاسِكَ إِلَّا فِي عَمَلٍ طَاعَةٍ أَوْ قُرْبَةٍ تَتَقَرَّبُ بِهَا. فَإِنَّكَ لَوْ كَانَتْ مَعَكَ جَوْهَرَةٌ مِنْ جَوَاهِرِ الدُّنْيَا لَسَاءَكَ ذَهَابُهَا فَكَيْفَ تُفْرِطُ فِي سَاعَاتِكَ وَأَوْقَاتِكَ. وَكَيْفَ لَا تَحْزَنُ عَلَى عُمْرِكَ الذَّاهِبِ بِغَيْرِ عَوْضٍ، أَنْتَهَى.

(وَلَا تَغْبِنَنَّ) نَهَى مُؤَكَّدٌ بِالنُّونِ الْخَفِيفَةِ.

قَالَ فِي الْقَامُوسِ^(١): غَبِنَ الشَّيْءُ وَفِيهِ كَفَرِحَ غَبْنًا وَغَبْنًا نَسِيَهُ أَوْ أَغْفَلَهُ أَوْ غَلِطَ فِيهِ، وَغَبَنَهُ فِي الْبَيْعِ يَعْبُنُهُ غَبْنًا وَيُحَرِّكُ أَوْ بِالتَّسْكِينِ فِي الْبَيْعِ، وَبِالتَّحْرِيكِ فِي الرَّأْيِ خَدَعَهُ.

(فِي الْعُمَتَيْنِ) كَذَا رَأَيْتُهُ فِي النُّسخِ بِالْغَيْنِ الْمُعْجَمَةِ وَالْمِيمِ تَثْنِيَةً غُمَّةً وَلَيْسَ بِشَيْءٍ وَلَعَلَّهُ بِالْغَيْنِ الْمُعْجَمَةِ الْمَضْمُومَةِ وَالنُّونِ وَالْمِيمِ تَثْنِيَةً غُفْمَةً بِمَعْنَى غُفْمٍ بِالضَّمِّ وَهُوَ الْفَيْءُ وَأَرَادَ بِهِ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ. هَذَا الَّذِي يَظْهَرُ.

وَأَظْهَرَ مِنْ هَذَا النَّعْمَتَيْنِ تَثْنِيَةُ نِعْمَةٍ مِنَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ أَوْ الصَّحَّةِ وَالْفَرَاغِ.

(١) القاموس: (ص ١٢١٩).

وَفِي الْحَدِيثِ «نِعْمَتَانِ مَغْبُونٌ فِيهِمَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ الصَّحَّةُ وَالْفَرَاغُ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(١) وَالتِّرْمِذِيُّ^(٢) مَرْفُوعًا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وَعَنْ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ^(٣) -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: يَا ابْنَ آدَمَ الْيَوْمَ ضَيْفُكَ، وَالضَّيْفُ مُرْتَحِلٌ يَحْمَدُكَ أَوْ يَذُمُّكَ، وَكَذَلِكَ لَيَلَّتْكَ.

وَرَوَى ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا^(٤) بِإِسْنَادِهِ عَنْ بَكْرِ الْمُزَنِيِّ أَنَّهُ قَالَ: «مَا مِنْ يَوْمٍ أَخْرَجَهُ اللَّهُ إِلَى أَهْلِ الدُّنْيَا إِلَّا يُنَادِي: ابْنَ آدَمَ اغْتَنِمْنِي لَعَلَّهُ لَا يَوْمَ لَكَ بَعْدِي، وَلَا لَيْلَةَ إِلَّا تُنَادِي: ابْنَ آدَمَ اغْتَنِمْنِي لَعَلَّهُ لَا لَيْلَةَ لَكَ بَعْدِي».

فَإِذَا عَرَفْتَ هَذَا فَإِيَّاكَ وَالْغَبْنَ وَالتَّمَادِي فِي الْكَسَلِ وَهَوَى النَّفْسِ. (بَلْ أَجْهَدُ) فِي فِكَاكِهَا وَخَلَاصِهَا مِنْ قُيُودِ الْأَقْفَاصِ.

قَالَ ابْنُ الْجَوَازِيِّ فِي تَبَصُّرَتِهِ^(٥): الْإِنْسَانُ أَسِيرٌ فِي الدُّنْيَا يَسْعَى فِي فِكَاكِ نَفْسِهِ، لَا يَأْمَنُ شَيْئًا حَتَّى يُلْقَى اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ، يَعْلَمُ أَنَّهُ مَأْخُودٌ عَلَيْهِ فِي سَمْعِهِ وَبَصَرِهِ وَفِي لِسَانِهِ وَفِي جَوَارِحِهِ كُلِّهَا.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الرقاق، باب لا عيش إلا عيش الآخرة، رقم (٦٤١٢).

(٢) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الزهد، باب الصحة والفراغ نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس، رقم (٢٣٠٤).

(٣) القواعد الحسان في أسرار الطاعة: (ص ١٦).

(٤) أخرجه ابن أبي الدنيا في كلام الليالي والأيام (٥١ - ص ٣٥).

(٥) التبصرة: (١/١٥١).

فَعَلَى الْعَاقِلِ أَنْ يُبَادِرَ إِلَى مَا فِيهِ خَلَاصُ نَفْسِهِ مِنَ الْهَلَاكِ،
وَيَفُكُّهَا مِنَ الْقَيْدِ وَالشَّرَاكِ، وَلَا يَرْكُنْ إِلَى الدُّنْيَا وَلَذَاتِهَا، وَلَا يَسْكُنْ
إِلَى تَخَيُّلاتِهَا وَتَمَوِّجَاتِهَا، فَمَا هِيَ إِلَّا سُمُّ الْأَفَاعِي، وَأَهْلُهَا مَا بَيْنَ
مَنْعِي وَنَاعِي، فَلِذَا قَالَ النَّاطِمُ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى-:

٢٢٩- فَمَنْ هَجَرَ اللَّذَاتِ نَالَ الْمُنَى وَمَنْ أَكَبَّ عَلَى اللَّذَاتِ عَضَّ عَلَى الْيَدِ
(فَمَنْ) أَيُّ أَيُّ رَجُلٍ مُؤْمِنٍ أَوْ امْرَأَةٍ مُؤْمِنَةٍ.

(هَجَرَ اللَّذَاتِ) أَيُّ صَرَمَهَا وَلَمْ يَلْوِ إِلَيْهَا عِنَانَهُ، وَلَمْ يَشْغَلْ بِهَا
جَنَانَهُ.

(نَالَ) أَيُّ أَصَابَ (الْمُنَى) أَيُّ مَنَاهُ بِمَعْنَى تَمَنِيَّتِهِ يَعْنِي مَا يَتَمَنَّاهُ
وَيَطْلُبُهُ مِنَ النَّعِيمِ الْمُقِيمِ، فِي دَارِ الْخُلْدِ وَالتَّكْرِيمِ.

(وَمَنْ) أَيُّ كُلِّ إِنْسَانٍ (أَكَبَّ) أَيُّ أَقْبَلَ (عَلَى اللَّذَاتِ) الْمُحَرَّمَةِ،
وَكَذَا الْمُبَاحَةِ الْمُشْغَلَةِ عَنِ الْعُلُومِ يَنْحُوهَا، وَانْهَمَكَ فِي الشَّهَوَاتِ
الْمُلْهِمَةِ عَنِ نَيْلِ الْكَمَالَاتِ.

(عَضَّ) بِأَسْنَانِهِ (عَلَى الْيَدِ) تَأَسَّفًا عَلَى مَا فَرَطَ فِي أَيَّامِهِ، وَتَلَهُّفًا
عَلَى مَا تَشَبَّطَ فِي دُهورِهِ وَأَعْوَامِهِ، فَهُوَ مَاخُودٌ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَوْمَ
يَعِضُ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ يَقُولُ يَلَيِّنَنِي أَتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلًا﴾ (٢٧) يَوَلِّئَنِي لَيْتَنِي
لَمْ أَتَّخِذْ فَلَانًا خَلِيلًا ﴿[الْفُرْقَان: ٢٧-٢٨].

وَاللَّذَاتُ جَمْعُ لَذَةٍ وَهِيَ نَقِیْضُ الْأَلَمِ، يُقَالُ لَذَهُ وَلَذَّ بِهِ لِذَاذَا
وَلَذَاذَةً، وَالتَّذُّهُ وَالتَّذُّ بِهِ وَاسْتَلَذَّهُ وَجَدَهُ لَذِيذًا، وَلِذَا هُوَ صَارَ لَذِيذًا.

رَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ^(١) بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ وَابْنُ حَبَّانٍ فِي صَحِيحِهِ^(٢) وَالْحَاكِمُ^(٣) وَقَالَ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «مَا طَلَعَتْ شَمْسٌ قَطُّ إِلَّا بَعَثَ بِجَنَبَتَيْهَا مَلَكَانِ يُنَادِيَانِ يُسَمِعَانِ أَهْلَ الْأَرْضِ إِلَّا الثَّقَلَيْنِ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ هَلُمُّوا إِلَى رَبِّكُمْ فَإِنَّ مَا قَلَّ وَكَفَى خَيْرٌ مِمَّا كَثُرَ وَالْهَى».

وَرَوَى الْحَاكِمُ^(٤) وَقَالَ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «لَمَّا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ قَالَ: يَا مَعْشَرَ الْأَشْعَرِيِّينَ لِيُبَلِّغَ الشَّاهِدُ مِنْكُمْ الْغَائِبَ إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: حُلُوءُ الدُّنْيَا مُرَّةٌ الْآخِرَةِ، وَمُرَّةُ الدُّنْيَا حُلُوءُ الْآخِرَةِ».

وَلَمَّا كَانَ فِي هَجْرِ اللَّذَاتِ وَتَرَكَ الشَّهَوَاتِ قَمْعٌ لِلنَّفْسِ وَهَوَاهَا، قَالَ النَّازِمُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٢٣٠- وَفِي قَمْعِ أَهْوَاءِ النَّفْسِ اغْتِزَارُهَا وَفِي نَيْلِهَا مَا تَشْتَهِي ذُلُّ سَرْمَدُ

(وَفِي قَمْعِ) أَيِ صَرْفِ (أَهْوَاءِ) جَمْعُ هَوَى بِالْقَصْرِ مَيْلُ (النَّفْسِ) إِلَى الشَّيْءِ وَفِعْلُهُ هَوَى يَهْوَى هَوَى مِثْلُ عَمِيَ يَعْمَى عَمَى، وَأَمَّا هَوَى بِالْفَتْحِ فَهُوَ السَّقُوطُ وَمَصْدَرُهُ الْهُوِيُّ بِالضَّمِّ، وَيُطْلَقُ الْهُوَى عَلَى نَفْسِ الْمَحْبُوبِ. يُقَالُ: هَذَا هَوَى فُلَانٍ وَفُلَانَةٌ هَوَاهُ أَيِ مُهْوِيَّتُهُ وَمَحْبُوبَتُهُ،

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٢١٧٦٩-١٩٧/٥).

(٢) أخرجه ابن حبان في صحيحه: (٣٣٢٩-١٢١/٨).

(٣) أخرجه الحاكم في المستدرک (٨٦٧٩-٦٠٤/٤).

(٤) أخرجه الحاكم في المستدرک (٧٨٦١-٣٤٥/٤).

وَأَكْثَرُ مَا يُسْتَعْمَلُ فِي الْحُبِّ الْمَذْمُومِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ [النَّازِعَاتِ: ٤٠] ﴿فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ﴾ [النَّازِعَاتِ: ٤١].

وَيُقَالُ: إِنَّمَا سُمِّيَ هَوًى؛ لِأَنَّهُ يَهْوِي بِصَاحِبِهِ إِلَى النَّارِ.
وَلَا شَكَّ أَنَّ فِي مُخَالَفَةِ النَّفْسِ لِهَوَاهَا (اعْتِزَّازُهَا) أَيُّ قُوَّتِهَا وَمَنْعَتِهَا مِنَ الشَّيْطَانِ وَجُنُودِهِ وَعَدَمِ ذُلِّهَا، فَلَمَّا قَمَعَ هَوًى نَفْسِهِ بِمَقْمَعَةِ الْمُتَابَعَةِ وَضَرْبِهَا بِسِيَاطِ الْإِقْتِدَاءِ، وَصَرَفَهَا بِزِمَامِ التَّقْوَى، حَصَلَ لَهَا الْعِزُّ وَالْإِمْتِنَاعُ، وَالْقُوَّةُ وَالْإِرْتِفَاعُ، بِحُسْنِ الْإِتْبَاعِ، وَمُخَالَفَةِ الْإِبْتِدَاعِ.
وَقَدْ وَرَدَ فِي الْكِتَابِ الْعَزِيزِ عِدَّةُ آيَاتٍ فِي دَمِّ الْهَوَى كَقَوْلِهِ: ﴿أَرَأَيْتَ مَنْ أَخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ أَفَأَنْتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا﴾ [الزُّمَرِ: ٢٦]،
﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ [النَّازِعَاتِ: ٤٠].

وَقَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَا يَنْبَغِي لِلْمَرْءِ أَنْ يُذِلَّ نَفْسَهُ»^(١) قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: تَفْسِيرُهُ أَنْ يَتَعَرَّضَ مِنَ الْبَلَاءِ لِمَا لَا يُطِيقُ.

وَقَالَ الْإِمَامُ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ^(٢) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ [النَّازِعَاتِ: ٤٠]: الْمُرَادُ بِهَذَا الْهَوَى مَا مُنِعَ مِنْهُ وَحُرِّمَ.

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٢٣٤٩١-٥/٤٠٥).

(٢) التبصرة لابن الجوزي (١٨٤/٢).

وَقَدْ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ «أَخَوْفُ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ شَهَوَاتِ
الْغَيِّ فِي بُطُونِكُمْ وَفُرُوجِكُمْ وَمُضِلَّاتِ الْهَوَى»^(١).

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ^(٢): مُخَالَفَةُ الْهَوَى تُورِثُ الْعَبْدَ قُوَّةً فِي بَدَنِهِ
وَقَلْبِهِ وَلِسَانِهِ.

وَقَالَ بَعْضُ السَّلَفِ^(٣): الْعَالِبُ لِهَوَاهُ أَشَدُّ مِنْ الَّذِي يَفْتَحُ الْمَدِينَةَ
وَحَدَهُ.

وَفِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ الْمَرْفُوعِ^(٤) «لَيْسَ الشَّدِيدُ بِالصُّرْعَةِ، وَلَكِنَّ
الشَّدِيدَ الَّذِي يَمْلِكُ نَفْسَهُ عِنْدَ الْغَضَبِ».

وَكَلَّمَا تَمَرَّنَ عَلَى مُخَالَفَةِ هَوَاهُ اكْتَسَبَ قُوَّةً عَلَى قُوَّتِهِ، وَبِمُخَالَفَتِهِ
لِهَوَاهُ تَعَظَّمَ حُرْمَتُهُ وَتَغَزَّرَ مُرُوءَتُهُ.

قَالَ مُعَاوِيَةُ خَالَ الْمُؤْمِنِينَ^(٥): الْمُرُوءَةُ تَرْكُ الشَّهَوَاتِ وَعِصْيَانُ
الْهَوَى.

وَقَالَ بَعْضُ السَّلَفِ^(٦): إِذَا أَشْكَلَ عَلَيْكَ أَمْرٌ أَنْ لَا تَدْرِي أَيُّهُمَا

(١) أخرجه أحمد في مسنده (١٩٧٨٧-٤/٤٢٠).

(٢) روضة المحبين: (ص٤٧٧).

(٣) روضة المحبين: (ص٤٧٧).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب الحذر من الغضب، رقم (٦١١٤).
ومسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة والآداب، باب فضل من يملك نفسه عند
الغضب، رقم (٢٦٠٩).

(٥) روضة المحبين: (ص٤٧٨).

(٦) روضة المحبين: (ص٤٧٨).

أَرَشَدُ فَخَالَفَ أَقْرَبَهُمَا مِنْ هَوَاكَ، فَإِنَّ أَقْرَبَ مَا يَكُونُ الْخَطَأُ فِي مَتَابَعَةِ الْهَوَىٰ.

وَقَالَ بَشْرُ الْحَافِي رَحِمَهُ اللَّهُ وَرَضِيَ عَنْهُ^(١): الْبَلَاءُ كُلُّهُ فِي هَوَاكَ، وَالشِّفَاءُ كُلُّهُ فِي مُخَالَفَتِكَ إِيَّاهُ. وَقَدْ قِيلَ لِلْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يَا أَبَا سَعِيدٍ أَيُّ الْجِهَادِ أَفْضَلُ؟ قَالَ جِهَادُكَ هَوَاكَ.

قَالَ الْإِمَامُ الْمُحَقِّقُ ابْنُ الْقَيِّمِ^(٢): وَسَمِعْتُ شَيْخَنَا يَغْنِي شَيْخَ الْإِسْلَامِ ابْنَ تَيْمِيَّةَ رَوَّحَ اللَّهُ رُوحَهُ يَقُولُ: جِهَادُ النَّفْسِ وَالْهَوَىٰ أَصْلُ جِهَادِ الْكُفَّارِ وَالْمُنَافِقِينَ، فَإِنَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ جِهَادِهِمْ حَتَّىٰ يُجَاهِدَ نَفْسَهُ وَهَوَاهُ أَوَّلًا حَتَّىٰ يَخْرُجَ إِلَيْهِمْ، فَمَنْ قَهَرَ هَوَاهُ عَزَّ وَسَادَ، وَمَنْ قَهَرَهُ هَوَاهُ ذَلَّ وَهَانَ وَهَلَكَ وَبَادَ.

وَلِذَا قَالَ النَّاطِمُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

(وَفِي نَيْلِهَا) أَيُّ النَّفُوسِ (مَا) أَيُّ الَّذِي (تَشْتَهِي) أَيُّ تَشْتَهِيهِ وَتَطْلُبُهُ وَتَهْوَاهُ مِنَ الْمُحَرَّمَاتِ وَنَحْوِهَا.

(ذُلُّ سَرْمَدٍ) أَيُّ طَوِيلٌ مُسْتَمِرٌّ.

قَالَ فِي الْقَامُوسِ^(٣): السَّرْمَدُ الدَّائِمُ وَالطَّوِيلُ مِنَ اللَّيَالِي، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يَدْعُو لِمَا فِيهِ غَضَبُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَرِضَا الشَّيْطَانِ وَجُنُودِهِ، فَقَدْ أَغْلَقَ عَلَىٰ نَفْسِهِ بِاتِّبَاعِ هَوَاهُ أَبْوَابَ التَّوْفِيقِ وَفَتَحَ عَلَيْهِ أَبْوَابَ الْخِذْلَانِ.

(١) روضة المحبين: (ص ٤٧٨).

(٢) روضة المحبين: (ص ٤٧٨).

(٣) القاموس: (ص ٢٨٨).

قَالَ الْفُضَيْلُ بْنُ عِيَّاضٍ رَحِمَهُ اللَّهُ وَرَضِيَ عَنْهُ^(١): مَنْ اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِ الْهَوَىٰ وَاتَّبَعَ الشَّهَوَاتِ انْقَطَعَتْ عَنْهُ مَوَادُّ التَّوْفِيقِ.

وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ^(٢): الْكُفْرُ فِي أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ: فِي الْغَضَبِ، وَالشَّهْوَةِ، وَالرَّغْبَةِ، وَالرَّهْبَةِ، ثُمَّ قَالَ: رَأَيْتُ مِنْهُنَّ اثْنَتَيْنِ رَجُلًا غَضِبَ فَقَتَلَ أُمَّهُ، وَرَجُلًا عَشِقَ فَتَنَصَّرَ.

وَمَنْ كَانَتْ بِدَايَتُهُ مُخَالَفَةً هَوَاهُ وَطَاعَةً دَاعِي رُشْدِهِ كَانَتْ نِهَائَتُهُ الْعِزَّ وَالشَّرَفَ وَالْغِنَى وَالْجَاهَ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ النَّاسِ.

وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ الدَّقَّاقُ^(٣): مَنْ مَلَكَ شَهْوَتُهُ فِي حَالِ شَبَابِهِ أَعَزَّهُ اللَّهُ فِي حَالِ كُهُولَتِهِ.

وَقِيلَ لِلْمَهْلَبِ بْنِ أَبِي صُفْرَةَ^(٤): بِمِ نِلْتَ مَا نِلْتَ؟ قَالَ: بِطَاعَةِ الْحَزْمِ وَعِصْيَانِ الْهَوَىٰ.

فَهَذَا فِي بَدَايَةِ الدُّنْيَا وَنِهَائَتِهَا، وَأَمَّا الْآخِرَةُ فَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ ﷻ الْجَنَّةَ نِهَائَةً مَنْ نَهَىٰ نَفْسَهُ عَنِ هَوَاهُ، وَالنَّارَ نِهَائَةً مَنْ اتَّبَعَ هَوَاهُ.

وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ^(٥): رَأَيْتُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ فِي الْمَنَامِ فَقُلْتُ مَا فَعَلَ اللَّهُ بِكَ؟ قَالَ لَمْ يَكُنْ إِلَّا أَنْ وُضِعْتُ فِي لَحْدِي حَتَّىٰ

(١) ذم الهوى لابن الجوزي: (ص ٢٤).

(٢) ذم الهوى لابن الجوزي: (ص ٢٤).

(٣) روضة المحبين (ص ٤٨٣).

(٤) روضة المحبين (ص ٤٨٤).

(٥) روضة المحبين (ص ٤٨٤).

وَقَفْتُ بَيْنَ يَدَيْ اللَّهِ تَعَالَى فَحَاسَبَنِي حِسَابًا يَسِيرًا ثُمَّ أَمَرَ بِي إِلَى الْجَنَّةِ،
فَبَيْنَمَا أَنَا أَدُورُ بَيْنَ أَشْجَارِهَا وَأَنْهَارِهَا لَا أَسْمَعُ حِسًّا وَلَا حَرَكَةً إِذْ
سَمِعْتُ قَائِلًا يَقُولُ سُفْيَانُ بْنُ سَعِيدٍ، فَقَالَ: تَحْفَظُ أَنَّكَ آثَرْتَ اللَّهَ عَلَى
هَوَاكَ يَوْمًا؟ قُلْتُ: إِي وَاللَّهِ، فَأَخَذَنِي النَّارُ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ. وَعَلَى كُلِّ
حَالٍ مُخَالَفَةُ الْهَوَى تُوجِبُ شَرَفَ الدِّينِ وَشَرَفَ الْآخِرَةِ وَعِزَّ الظَّاهِرِ وَعِزَّ
الْبَاطِنِ، وَمُتَابَعَتُهُ تَضَعُ الْعَبْدَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَتُذِلُّهُ فِي الْبَاطِنِ
وَالظَّاهِرِ.

فَإِذَا عَلِمْتَ هَذَا.

٢٣١- فَلَا تَشْغَلْ إِلَّا بِمَا يُكْسِبُ الْعُلَا وَلَا تَرْضَ لِلنَّفْسِ النَّفِيسَةِ بِالرَّدِيِّ

(فَلَا تَشْغَلْ) بِشَيْءٍ مِنَ الْأَشْغَالِ (إِلَّا بِمَا) أَيُّ بِشْغَلٍ (يُكْسِبُ
الْعُلَا) مِنَ الْعِلْمِ وَالْأَدَبِ وَمَعَالِي الْأُمُورِ وَمَفَاخِرِ الرُّتَبِ.

(وَلَا تَرْضَ لِلنَّفْسِ النَّفِيسَةِ) الْمَرْغُوبِ فِيهَا لَا عَنْهَا (بِ) الْفِعْلِ
(الرَّدِيِّ) أَيُّ الْمُرْدِيِّ لَهَا أَوْ الْفِعْلِ الَّذِي يُؤَدِّيَهَا إِلَى الرَّدِيِّ وَالْهَلَاكِ.

فَإِنَّ هَذَا لَا يَفْعَلُهُ صَدِيقٌ بِصَدِيقِهِ وَلَا رَفِيقٌ بِرَفِيقِهِ، وَالنَّفْسُ عِنْدَكَ
وَدِيعَةٌ أَوْدِعْتَهَا، وَحَفِيزَةٌ أُسْتُحْفِظْتُهَا، فَلَا تَذْهَبُ بِهَا إِلَى الْهَلَكَاتِ،
وَلَا تُلْقِهَا فِي مَهَاوِي التَّلَفَاتِ، وَإِذَا كُنْتَ لَا تَنْصَحُ نَفْسَكَ الَّتِي بَيْنَ
جَنْبَيْكَ، وَتُرَاقِبُ فِيهَا الرَّبَّ الْمُهِيمَنَ عَلَيْكَ، فَيَا طُولَ دِمَارِكَ، وَيَا
أَسْفِيَّ عَلَيْكَ.

ثُمَّ ذَكَرَ النَّاطِمُ أَشْيَاءَ مِنْ فَضْلِ الْعُزْلَةِ عَنِ النَّاسِ فَقَالَ:

٢٣٢- وَفِي خَلْوَةِ الْإِنْسَانِ بِالْعِلْمِ أَنْسُهُ وَيَسْلَمُ دِينَ الْمَرْءِ عِنْدَ التَّوْحِيدِ

(وَفِي خَلْوَةِ) أَيِ انْفِرَادِ (الْإِنْسَانِ) عَنِ النَّاسِ وَأَحْوَالِهِمْ وَشُؤْنِهِمْ (بِ) مُطَالَعَةِ كُتُبِ (الْعِلْمِ) مِنَ التَّفْسِيرِ وَالْحَدِيثِ وَالْفِقْهِ وَسِيرَةِ الرَّسُولِ ﷺ وَالتَّفَهُّمِ فِي ذَلِكَ، وَمُطَالَعَةِ كُتُبِ الرِّقَائِقِ وَالْوَعِظِ وَدَمِّ الدُّنْيَا وَالِاحْتِفَالِ بِهَا وَالرِّضَا عَنِ النَّفْسِ، وَمُطَالَعَةِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَكُتُبِ النُّحُو وَمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنَ الْأَلَاتِ.

فَمُطَالَعَةُ الْمَرْءِ لِهَذِهِ الْعُلُومِ وَالْخَلْوَةُ بِهَا (أَنْسُهُ) فِي خَلْوَتِهِ وَوَحْدَتِهِ. قَالَ فِي الْقَامُوسِ^(١): وَالْأَنْسُ بِالضَّمِّ وَبِالتَّحْرِيكِ وَالْأَنْسَةُ مُحَرَّكَةٌ ضِدُّ الْوَحْشَةِ، وَقَدْ أَنْسَ بِهِ بِتَثْلِيثِ النُّونِ وَأَنْسَهُ ضِدُّ أَوْحَشَهُ، وَأَنْسَ الشَّيْءَ أَبْصَرَهُ.

فَإِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ قَدْ مَنَحَهُ اللَّهُ تَعَالَى طَرَفًا صَالِحًا مِنَ الْعُلُومِ وَانْفَرَدَ بِهَا عَنْ أَبْنَاءِ زَمَانِهِ فِي خَلْوَتِهِ لَمْ يَسْتَوْحِشْ أَبَدًا.

(وَيَسْلَمُ دِينَ الْمَرْءِ) الْمُخْتَلِي مِنْ شَائِبَةِ الرِّيَاءِ وَمُقَارَفَةِ الْأَذَى (عِنْدَ التَّوْحِيدِ) وَالْانْفِرَادِ، وَالْعُزْلَةِ عَنِ الْعِبَادِ، وَمَنْ سَلِمَ دِينُهُ فَقَدْ حَصَلَ عَلَى غَايَةِ الْمُرَادِ، وَسَعِدَ كُلُّ الْإِسْعَادِ.

وَلَا يَخْفَى عَلَيْكَ أَنَّ الْخَلْوَةَ عَنِ الْخَلْقِ إِنَّمَا تُمَدِّحُ لِمَنْ أَتَقَنَ أَمْرَ دِينِهِ، وَعَلِمَ مِنَ الْعُلُومِ مَا يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ عِلْمُهُ، وَعَرَفَ الْوَاجِبَ وَالْمُنْدُوبَ

(١) القاموس (ص ٥٣١).

وَالْمُبَاحَ وَالْمَكْرُوهَ وَالْمَحْظُورَ، وَمَا يَجِبُ لِلَّهِ وَيَجُوزُ، وَمَا يَسْتَحِيلُ فِي حَقِّهِ جَلَّ شَأْنُهُ وَتَعَالَى سُلْطَانُهُ، وَكَذَا الرُّسُلُ -عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ-. وَهَذَا مَفْهُومٌ مِنْ فَحْوَى كَلَامِ النَّازِمِ حَيْثُ إِنَّهُ جَعَلَ هَذَا الْمُخْتَلِي قَدْ أَنْسَ بِمَا مَعَهُ مِنَ الْعُلُومِ وَالْمَعَارِفِ، وَالْأَذْكَارِ وَالْوِظَائِفِ، وَهَذَا لَا بُدَّ مِنْهُ قَبْلَ الْخُلُوةِ لِيُعْبَدَ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

وَقَدْ جَاءَ فِي مَدْحِ الْعُزْلَةِ عِدَّةُ أَخْبَارٍ، عَنِ النَّبِيِّ الْمُخْتَارِ، وَجُمْلَةُ آثَارٍ، عَنِ السَّلَفِ الْأَخْيَارِ.

فَقَدْ رَوَى الْبُخَارِيُّ^(١) وَمُسْلِمٌ^(٢) وَغَيْرُهُمَا^(٣) عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «قَالَ رَجُلٌ أَيُّ النَّاسِ أَفْضَلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: مُؤْمِنٌ يُجَاهِدُ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ. قَالَ ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: رَجُلٌ مُعْتَزِلٌ فِي شُعْبٍ مِنَ الشُّعَابِ يَعْبُدُ رَبَّهُ».

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُمَا^(٤): «يَتَّقِي اللَّهُ وَيَدْعُ النَّاسَ مِنْ شَرِّهِ».

وَرَوَاهُ الْحَاكِمُ^(٥) بِإِسْنَادٍ عَلَى شَرْطِهِمَا بِلَفْظِ «أَيُّ الْمُؤْمِنِينَ أَكْمَلُ

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب أفضل الناس مؤمن مجاهد بنفسه وماله في سبيل الله، رقم (٢٧٨٦).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإمامة، باب فضل الجهاد والرباط، رقم (١٨٨٨).

(٣) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب فضائل الجهاد، باب أي الناس أفضل، رقم (١٦٦٠).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب أفضل الناس مؤمن مجاهد بنفسه وماله في سبيل الله، رقم (٢٧٨٦). ومسلم في صحيحه، كتاب الإمامة، باب فضل الجهاد والرباط، رقم (١٨٨٨).

(٥) أخرجه الحاكم في المستدرک (٢٣٩٠-٨٠/٢).

إِيمَانًا؟ قَالَ: مُؤْمِنٌ يُجَاهِدُ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ، وَرَجُلٌ يَعْبُدُ رَبَّهُ فِي شَعْبٍ مِنَ الشَّعَابِ وَقَدْ كَفَى النَّاسَ شَرَّهُ».

وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ ^(١) عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: «كَانَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ فِي إِبِلِهِ، فَجَاءَهُ ابْنُهُ عُمَرُ فَلَمَّا رَأَاهُ سَعْدٌ قَالَ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّ هَذَا الرَّأِيبِ، فَنَزَلَ فَقَالَ لَهُ: أَنْزَلْتُ فِي إِبِلِكَ وَغَنَمِكَ وَتَرَكْتُ النَّاسَ يَتَنَازَعُونَ الْمُلْكَ، فَضْرَبَهُ سَعْدٌ فِي صَدْرِهِ وَقَالَ: أَسْكُتْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْعَبْدَ التَّقِيَّ الْغَنِيَّ الْخَفِيَّ».

قَالَ الْحَافِظُ الْمُنْذِرِيُّ ^(٢): أَيْ الْغَنِيِّ النَّفْسِ الْقَنُوعِ.

وَقَالَ سَيِّدُنَا عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: خُذُوا حَظَّكُمْ مِنَ الْعُزْلَةِ ^(٣).

قَالَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَاللَّهِ لَوَدِدْتُ أَنَّ بَيْنِي وَبَيْنَ النَّاسِ بَابًا مِنْ حَدِيدٍ لَا يُكَلِّمُنِي أَحَدٌ وَلَا أَكَلِّمُهُ حَتَّى أَلْحَقَ بِاللَّهِ ﷻ ^(٤).

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: لَوْلَا مَخَافَةُ الْوَسْوَاسِ لَدَخَلْتُ إِلَى بِلَادٍ لَا أُنِيسَ بِهَا، وَهَلْ يُفْسِدُ النَّاسَ إِلَّا النَّاسُ ^(٥).

وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَابْنُ سِيرِينَ: الْعُزْلَةُ عِبَادَةٌ ^(٦).

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الزهد والرقائق، رقم (٢٩٦٥).

(٢) الترغيب والترهيب (٣/٢٩٥).

(٣) التبصرة لابن الجوزي: (٢/٢٨٨).

(٤) التبصرة لابن الجوزي: (٢/٢٨٨).

(٥) التبصرة لابن الجوزي: (٢/٢٨٩).

(٦) التبصرة لابن الجوزي: (٢/٢٨٩).

وَقَدْ كَانَ سَيِّدُنَا الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُحِبُّ الْإِنْفِرَادَ وَالْعُزْلَةَ مِنَ النَّاسِ، وَكَذَلِكَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَدْهَمَ، وَسَلِيمَانُ الْخَوَاصُّ، وَيُوسُفُ بْنُ أَسْبَاطٍ فِي خَلْقٍ كَثِيرٍ مِنَ الْخَوَاصِّ ^(١).

ثُمَّ ذَكَرَ النَّازِمُ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- بَعْضَ فَوَائِدِ الْخُلُوةِ غَيْرَ مَا قَدَّمَهُ فَقَالَ:

٢٣٣- وَيَسْلَمُ مِنْ قَالَ وَقِيلَ وَمِنْ أَدَى جَلِيسٍ وَمِنْ وَاشٍ بَغِيضٍ وَحُسَدٍ

(وَيَسْلَمُ) هُوَ (مِنْ قَالَ) فَلَانٌ (و) مِنْ (قِيلَ) فِي فَلَانٍ وَعَنْ فَلَانٍ، وَهُوَ مِمَّا كَرِهَهُ اللَّهُ تَعَالَى لَنَا كَمَا فِي حَدِيثِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ كَرِهَ لَكُمْ ثَلَاثًا: قِيلَ وَقَالَ وَإِضَاعَةُ الْمَالِ وَكَثْرَةُ السُّؤَالِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ^(٢) وَاللَّفْظُ لَهُ.

وَالْمُرَادُ حَيْثُ كَانَ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَغْنِيهِ، وَفِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا «مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَغْنِيهِ» ^(٣).

(و) يَسْلَمُ أَيْضًا (مِنْ أَدَى جَلِيسٍ) أَيِ مُجَالِسٍ، يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ إِلَى فَاعِلِهِ أَيِ وَيَسْلَمُ الْمُعْتَزِلُ مِنَ الْأَدَى الصَّادِرِ مِنَ الْجَلِيسِ وَهُوَ الْأَظْهَرُ.

(١) التبصرة لابن الجوزي: (٢/ ٢٩٠).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب في الاستقراض وأداء الديون والحجر والتفليس، باب ما ينهى عن إضاعة المال، رقم (٢٤٠٨). ومسلم في صحيحه، كتاب الأقضية، باب النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة، رقم (٥٩٣).

(٣) أخرجه أحمد في مسنده (١٧٣٧-١/ ٢٠١).

وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ إِضَافَةِ الْمُضْدَرِّ إِلَى مَفْعُولِهِ، أَيْ وَيَسْلَمُ فِي وَحْدَتِهِ وَخَلْوَتِهِ مِنْ أَنْ يُؤْذِيَ هُوَ جَلِيسُهُ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْمُتَخَلِّي سَلِمَ مِنَ الشَّيْئَيْنِ مَعًا.

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ ^(١) وَغَيْرِهِمَا ^(٢) عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا مَثَلُ الْجَلِيسِ الصَّالِحِ وَالْجَلِيسِ السُّوءِ كَحَامِلِ الْمَسْكِ وَنَافِخِ الْكَبِيرِ، فَحَامِلُ الْمَسْكِ إِمَّا أَنْ يُحْذِيكَ وَإِمَّا أَنْ تَبْتَاعَ مِنْهُ وَإِمَّا أَنْ تَحِدَ مِنْهُ رِيحًا طَيِّبَةً، وَنَافِخُ الْكَبِيرِ إِمَّا أَنْ يَحْرِقَ ثِيَابَكَ وَإِمَّا أَنْ تَحِدَ مِنْهُ رِيحًا خَبِيثَةً» قَوْلُهُ يُحْذِيكَ أَيْ يُعْطِيكَ.

(و) يَسْلَمُ أَيْضًا (مِنْ) شَخْصٍ (وَاشٍ) يُقَالُ: وَشَى فُلَانٌ كَلَامَهُ كَذَبَ فِيهِ، وَوَشَى بِهِ إِلَى السُّلْطَانِ وَشِيًا وَوَشَايَةً نَمَّ وَسَعَى.

قَالَ فِي النَّهَايَةِ ^(٣): يُقَالُ وَشَى بِهِ يَشِي وَشَايَةً إِذَا نَمَّ عَلَيْهِ وَسَعَى بِهِ فَهُوَ وَاشٍ وَجَمْعُهُ وَشَاءٌ، قَالَ وَأَصْلُهُ اسْتِخْرَاجُ الْحَدِيثِ بِاللُّطْفِ وَالسُّوَالِ، وَمِنْهُ فِي حَدِيثِ الْإِفْكِ «أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي بَنْ سَلُولَ كَانَ يَسْتَوْشِيهِ وَيَجْمَعُهُ» ^(٤) أَيْ يَسْتَخْرِجُ الْحَدِيثَ بِالْبَحْثِ عَنْهُ.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب البيوع، باب في العطار وبيع المسك، رقم (٢١٠١). ومسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة والآداب، باب استحباب مجالسة الصالحين، رقم (٢٦٢٨).

(٢) أخرجه أحمد في مسنده (١٩٦٤٠-٤/٤٠٤).

(٣) النهاية: (١٩٠/٥).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب تفسير القرآن، باب: إن الذين يحبون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا لهم عذاب أليم في الدنيا والآخرة، رقم (٤٧٥٧). ومسلم في صحيحه، كتاب التوبة، باب في حديث الإفك وقبول توبة القاذف، رقم (٢٧٧٠).

(بَغِيضٍ) صِفَةً لِّوَاشٍ .

(و) يَسْلَمُ الْإِنْسَانُ فِي خَلَوْتِهِ أَيُّضًا مِنْ (حُسَدٍ) جَمْعُ حَاسِدٍ،
وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ بِمَا فِيهِ كِفَايَةٌ .

وَلَمَّا بَيَّنَّ لَكَ هَذِهِ الْفَوَائِدَ الْمُتَرَتِّبَةَ عَلَى الْعُزْلَةِ وَأَضْعَافِ أَضْعَافِهَا
مِنَ الْفَوَائِدِ مِمَّا لَمْ يَنْبَهُ عَلَيْهِ، أَمَرَكَ بِهَا مُؤَكِّدًا لِمَا رَغَّبَ فِيهِ فَقَالَ :

٢٣٤- فَكُنْ حِلْسَ بَيْتٍ فَهُوَ سِتْرٌ لِعَوْرَةٍ وَحِرْزُ الْفَتَى عَنْ كُلِّ غَاوٍ وَمُفْسِدٍ

(فَكُنْ) أَيَّ إِن كُنْتَ فَهَمْتَ مَا أَشَرْتُ بِهِ إِلَيْكَ، وَأَهْدَيْتَهُ عَلَيْكَ مِنْ
هَذِهِ الْمَنَاقِبِ وَالْفَوَائِدِ الْحَاصِلَةِ بِالِاخْتِلَاءِ عَنِ النَّاسِ، فَكُنْ أَنْتَ
(حِلْسَ) أَيَّ كُنْ فِي اخْتِلَائِكَ كَحِلْسِ (بَيْتٍ) لَا تُفَارِقُهُ وَلَا تَبْرَحْ عَنْهُ
بَلْ الزَّمَهُ .

(فَهُوَ) أَيَّ صَنِيعُكَ مِنْ لُزُومِكَ لِبَيْتِكَ (سِتْرٌ لِعَوْرَةٍ) وَهِيَ كُلُّ مَا
يُسْتَحَى مِنْهُ إِذَا ظَهَرَ .

قَالَ فِي النَّهَايَةِ^(١) : وَكُلُّ عَيْبٍ وَخَلَلٍ فِي الشَّيْءِ فَهُوَ عَوْرَةٌ، وَهُوَ
الْمُرَادُّ هُنَا .

وَأَشَارَ بِهَذَا إِلَى مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٢) عَنْ أَبِي مُوسَى رضي الله عنه قَالَ قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِنَّ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ فِتْنًا كَقَطْعِ اللَّيْلِ الْمُظْلِمِ، يُضْبِحُ الرَّجُلُ
فِيهَا مُؤْمِنًا وَيُمْسِي كَافِرًا، وَيُمْسِي مُؤْمِنًا وَيُضْبِحُ كَافِرًا، الْقَاعِدُ فِيهَا خَيْرٌ

(١) النّهاية: (٣/٣١٩) .

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الفتن، باب في النهي عن السعي في الفتنة، رقم
(٤٢٦٤) .

مِنَ الْقَائِمِ، وَالْقَائِمُ فِيهَا خَيْرٌ مِّنَ الْمَاشِي، وَالْمَاشِي فِيهَا خَيْرٌ مِّنَ السَّاعِي. قَالُوا: فَمَا تَأْمُرُنَا؟ قَالَ: كُونُوا أَحْلَاسَ بِيُوتِكُمْ».

قَالَ الْحَافِظُ الْمُنْذِرِيُّ^(١): الْحِلْسُ هُوَ الْكِسَاءُ الَّذِي يَلِي ظَهَرَ الْبَعِيرِ تَحْتَ الْقَتَبِ، يَعْنِي الزُّمُومُ بِيُوتِكُمْ فِي الْفَتَنِ كَلْزُومِ الْحِلْسِ لِظَهْرِ الدَّابَّةِ، انْتَهَى.

وَفِي الْقَامُوسِ^(٢): الْحِلْسُ بِالْكَسْرِ كِسَاءٌ عَلَى ظَهْرِ الْبَعِيرِ تَحْتَ الْبَرْدَعَةِ وَيُبْسِطُ فِي الْبَيْتِ تَحْتَ حَرِّ الثِّيَابِ، وَيَحْرُكُ وَيُجْمَعُ عَلَى أَحْلَاسٍ وَحُلُوسٍ وَحِلْسَةٍ. قَالَ وَهُوَ حِلْسٌ بَيْتُهُ إِذَا لَمْ يَبْرَحْ مَكَانَهُ، انْتَهَى.

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِأَصْحَابِهِ: كُونُوا يَنَابِيعَ الْحُكْمِ، مَصَابِيحَ الْحِكْمَةِ سُرُجَ اللَّيْلِ جُدَدَ الْقُلُوبِ أَحْلَاسَ الْبُيُوتِ، خُلُقَانَ الثِّيَابِ، تُعْرِفُونَ فِي السَّمَاءِ وَتُخْفُونَ عَلَى أَهْلِ الْأَرْضِ، كَمَا فِي شَرْحِ الْإِسْلَامِ لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ^(٣):

(و) هُوَ أَيُّ لُزُومِ الْبَيْتِ (حِرْزُ الْفَتَى) أَيُّ حِصْنٍ حَصِينٍ.

يُقَالُ حِرْزٌ حَرِيزٌ أَيُّ مَنِيعٍ.

(عَنْ كُلِّ) شَخْصٍ (غَاوٍ) أَيُّ ضَالٍّ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى يُقَالُ غَوَى يَعْوِي غَيًّا وَغَوَى غَوَايَةً وَلَا يُكْسَرُ فَهُوَ غَاوٍ وَغَوِيٌّ وَغَيَّانٌ.

(١) الترغيب والترهيب: (٣/٢٩٨).

(٢) القاموس: (ص٥٣٨).

(٣) مجموع الفتاوى: (٧/٢٨٥).

(و) عَنْ كُلِّ (مُفْسِدٍ) لِدِينِهِ وَدُنْيَاهُ وَقَلْبِهِ وَعَقِيدَتِهِ، يُقَالُ فَسَدَ كَنْصَرٌ وَعَقَدَ وَكَرَمَ فَسَادًا وَفُسُودًا ضِدُّ صَلَحَ فَهُوَ فَاسِدٌ.

٢٣٥- وَخَيْرُ جَلِيسِ الْمَرْءِ كُتُبُ تَفِيدُهُ **عُلُومًا وَآدَابًا كَعَقْلِ مُؤَيَّدٍ**
(وَخَيْرُ جَلِيسِ الْمَرْءِ الْعَالِمِ (كُتُبٌ) جَمْعُ كِتَابٍ وَإِسْنَادُ الْجُلُوسِ إِلَيْهَا مَجَازٌ.

(تُفِيدُهُ) بِمُطَالَعَتِهِ فِيهَا وَإِمْعَانِ نَظَرِهِ وَسَبْرِهِ لَهَا.

(عُلُومًا) جَمْعُ عِلْمٍ، وَحَدُّهُ صِفَةٌ يُمَيِّزُ الْمُتَّصِفُ بِهَا بَيْنَ الْجَوَاهِرِ وَالْأَجْسَامِ وَالْأَعْرَاضِ، وَالْوَاجِبِ وَالْمُمْكِنِ وَالْمُمْتَنِعِ تَمْيِيزًا جَازِمًا مُطَابِقًا لَا يَحْتَمِلُ النَّقِيضَ.

(و) تُفِيدُهُ الْكُتُبُ أَيْضًا (آدَابًا) جَمْعُ آدَبٍ وَهُوَ الظَّرْفُ وَحُسْنُ التَّنَاولِ، يُقَالُ آدَبٌ كَحُسْنٍ فَهُوَ أَدِيبٌ.

(كَعَقْلِ مُؤَيَّدٍ) أَيِ كَمَا تُفِيدُهُ الْكُتُبُ أَيْضًا بِمُطَالَعَتِهَا وَلِزُومِ التَّنْهِيمِ فِي مَعَانِيهَا عَقْلًا.

وَفِي نُسَخَةٍ: (وَعَقْلٍ مُؤَيَّدٍ) بِإِضَافَةِ الْعَقْلِ إِلَى مُؤَيَّدٍ، أَيِ: عَقْلٍ رَجُلٍ مُؤَيَّدٍ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى بِالتَّوْفِيقِ وَالتَّسْدِيدِ وَالتَّحْقِيقِ، وَالْإِلْهَامِ وَالتَّدْقِيقِ، وَالْإِصَابَةِ فِي الْأُمُورِ، وَمُجَانِبَةِ الْمَحْظُورِ.

وَلَمَّا كَانَ لَا يَسْتَغْنِي كُلُّ إِنْسَانٍ عَنْ مُحَالَطَةِ أَبْنَاءِ الزَّمَانِ، إِذِ الْإِنْسَانُ مَدْنِيٌّ بِالطَّبْعِ وَمُفْتَقِرٌ لِأَبْنَاءِ جِنْسِهِ بِالْوَضْعِ، بَيْنَ لَكَ النَّظْمُ

مَنْ تَخَالَطَ مَعَ اسْتِعْمَالِ الْحَمِيَّةِ عَنِ التَّخْلِيصِ، وَاسْتِصْحَابِ الْيَقَظَةِ مِنْ التَّخْيِيطِ، وَالتَّحَرُّزِ مِنَ التَّفْرِيطِ، فَقَالَ:

٢٣٦- وَخَالِطْ إِذَا خَالَطْتَ كُلَّ مُوَفَّقٍ مِنْ الْعُلَمَاءِ أَهْلِ الثَّقَلِ وَالتَّعَبُّدِ (وَخَالِطْ) أَيُّهَا الْأَخُ الْمُسْتَرْشِدُ وَالْمُسْتَنْبِغُ الْمُسْتَنْجِدُ.

(إِذَا خَالَطْتَ) أَحَدًا مِنْ أَبْنَاءِ زَمَانِكَ، وَعَاشَرْتَ شَخْصًا مِنْ إِخْوَانِكَ وَأَخْدَانِكَ، وَلَمْ تَقْدِرْ عَلَى اسْتِدَامَةِ الْعُزْلَةِ، أَوْ احْتَجَجْتَ لِإِصْلَاحِ بَعْضِ أُمُورِ دِينِكَ عَلَى يَدِ إِمَامٍ رَاسِخٍ رَحْلُهُ.

(كُلِّ) مَفْعُولُ خَالِطَ (مُؤَفَّقٍ) لِطُرُقِ الْخَيْرَاتِ، مُهْتَدٍ لِسُبُلِ السَّعَادَاتِ، مُسَدِّدٍ فِي الْحَرَكَاتِ وَالسَّكَنَاتِ، غَيْرِ مَخْذُولٍ وَلَا مُفْرِطٍ، وَلَا جَهُولٍ وَلَا مُخَلِّطٍ، وَالتَّوْفِيقُ مَصْدَرٌ وَفَقَّ يُوَفَّقُ.

قَالَ الْإِمَامُ الْمُحَقِّقُ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي شَرْحِ مَنَازِلِ السَّائِرِينَ^(١): التَّوْفِيقُ إِرَادَةُ اللَّهِ مِنْ نَفْسِهِ أَنْ يَفْعَلَ بِعَبْدِهِ مَا يَصْلُحُ بِهِ الْعَبْدُ بِأَنْ يَجْعَلَهُ قَادِرًا عَلَى فِعْلِ مَا يُرْضِيهِ مُرِيدًا لَهُ مُجِبًّا لَهُ مُؤَثِّرًا لَهُ عَلَى غَيْرِهِ، وَيَبْغِضُ إِلَيْهِ مَا يَسْخَطُهُ وَيَكْرَهُهُ، وَهَذَا مُجَرَّدُ فِعْلِهِ تَعَالَى وَالْعَبْدُ مَحَلُّهُ.

فَأَرْشَدَ النَّازِمُ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا خَالَطَ فَلْتَكُنْ خُلُطَتُهُ لِمُؤَفَّقٍ مِنَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ لِمَا فِيهِ سَعَادَتُهُ وَنَجَاتُهُ.

وَأَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْمُؤَفَّقُ (مِنْ الْعُلَمَاءِ) جَمْعُ عَالِمٍ وَهُوَ الْمُتَّصِفُ بِالْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ وَقَصْرُهُ لِمُضْرُورَةِ الْوُزْنِ، وَذَلِكَ لِأَجْلِ اسْتِفَادَتِهِ مَعْرِفَةِ الْأَحْكَامِ، مِنَ الْحَالِلِ وَالْحَرَامِ، وَإِصْلَاحِ دِينِهِ، وَرُسُوحِهِ وَتَمَكِّيْنِهِ.

(١) مدارج السالكين: (١/٤١٥).

(أَهْلُ الثَّقَى) صِفَةٌ لَازِمَةٌ أَوْ كَاللَّازِمَةِ لِلْعُلَمَاءِ (و) أَهْلُ (التَّعَبُّدِ) وَالْخُضُوعِ، وَالذُّلِّ وَالْخُشُوعِ، وَرَفَعَ الْأَيْدِيَ وَسَفَحَ الدُّمُوعَ بَيْنَ يَدَيْ عَالِمِ السِّرِّ وَالنَّجْوَى، وَكَاشَفَ الضَّرَّ وَالْبَلْوَى، وَهَذِهِ مِنْ صِفَاتِ عُلَمَاءِ الْآخِرَةِ الَّذِينَ عُلُومُهُمْ زَاخِرَةٌ، وَنُفُوسُهُمْ طَاهِرَةٌ.

وَمَقَامُ الْعُبُودِيَّةِ اخْتَارَهُ الْمُصْطَفَى ﷺ لِنَفْسِهِ عَلَى مَقَامِ الْمُلْكِ وَهُوَ مَقَامٌ عَظِيمٌ، وَصَفَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ نَبِيَّهُ بِهِ فِي أَشْرَفِ مَقَامَاتِهِ:

كَمَقَامِ التَّنْزِيلِ فِي قَوْلِهِ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ﴾ [الْكَهْفُ: ١].

وَمَقَامِ الدَّعْوَةِ فِي قَوْلِهِ ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ﴾ [الْحِجْنَ: ١٩].
وَفِي مَقَامِ التَّحْدِي فِي قَوْلِهِ ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾ [الْبَقَرَةِ: ٢٣].

وَفِي مَقَامِ الْإِسْرَاءِ فِي قَوْلِهِ ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾ [الْإِسْرَاءِ: ١].

وَقَامَ بَيْنَ يَدَيْهِ ﷺ رَجُلٌ يَوْمَ الْفَتْحِ فَارْتَعَدَ فَقَالَ لَهُ: «هُوَ عَلَىكَ إِنِّي لَسْتُ بِمَلِكٍ إِنَّمَا أَنَا ابْنُ امْرَأَةٍ مِنْ قُرَيْشٍ كَانَتْ تَأْكُلُ الْقَدِيدَ»^(١).

وَصَحَّ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ «لَا تُطْرُونِي كَمَا أَطْرَتِ النَّصَارَى عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ»^(٢).

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الأطعمة، باب القديد، رقم (٣٣١٢).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله ﷻ «وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ اتَّخَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا»، رقم (٣٤٤٥).

فَالْعَاقِلُ إِنَّمَا يُخَالِطُ الْأَفْضَلَ وَالْأَمَاثِلَ مِنْ أَهْلِ التَّعَبُّدِ وَالْعِلْمِ
وَالْتَّسُدِّدِ وَالْحِلْمِ. فَإِذَا كُنْتَ وَلَا بُدَّ مُخَالِطًا فَعَلَيْكَ بِمُخَالَطَةِ الْعَالِمِ
النَّاصِحِ الَّذِي:

٢٣٧- يُفِيدُكَ مِنْ عِلْمٍ وَيَنْهَاكَ عَنْ هَوًى فَصَاحِبُهُ تُهْدِي مِنْ هُدَاهُ وَتُرْشِدُ

(يُفِيدُكَ مِنْ عِلْمٍ) عِنْدَهُ (وَيَنْهَاكَ عَنْ) مُتَابَعَةِ (هَوًى) وَمُلَابَسَتِهِ فَإِنَّهُ
يَهْوِي بِصَاحِبِهِ فِي النَّارِ.

ثُمَّ أَكَّدَ الْأَمْرَ بِمُخَالَطَةِ مَنْ هُوَ بِالصِّفَةِ الْمَذْكُورَةِ بِقَوْلِهِ (فَصَاحِبُهُ)
وَلَا زِمَهُ (تُهْدِي) بِكَثْرَةِ مُلَازِمَتِكَ لَهُ (مِنْ هُدَاهُ) وَتَنْتَفِعُ بِتَقْوَاهُ (وَتُرْشِدُ)
بِفَتْوَاهُ إِلَى الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ وَالطَّرِيقَةِ الْوَاضِحَةِ، وَتَتْرُكُ الْغَيَّ وَالضَّلَالَ
وَبُئَيَّاتِ الطَّرِيقِ الْفَاضِحَةِ، فَصُحْبَةُ مِثْلِ هَذَا غُنْمٌ، وَالْبُعْدُ عَنْهُ غُرْمٌ،
فَإِنَّكَ تَهْتَدِي بِهِدْيِهِ الْمُقَرَّبِ، وَتَشْدُو بِشْدُوهِ الْمُطْرَبِ.

وَقَدْ قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ^(١): الصَّاحِبُ لِلصَّاحِبِ كَالرُّقْعَةِ فِي الثَّوبِ إِذَا
لَمْ تَكُنْ مِثْلَهُ شَانَتْهُ.

وَقِيلَ لِابْنِ السَّمَاكِ^(٢): أَيُّ الْإِخْوَانِ أَحَقُّ بِإِبْقَاءِ الْمَوَدَّةِ؟ قَالَ
الْوَافِرُ دِينَهُ، الْوَافِي عَقْلَهُ، الَّذِي لَا يَمْلُكُ عَلَى الْقُرْبِ، وَلَا يَنْسَاكَ عَلَى
الْبُعْدِ، إِنْ دَنَوْتَ مِنْهُ دَانَاكَ، وَإِنْ بَعُدْتَ عَنْهُ رَاعَاكَ، وَإِنْ اسْتَعْصَدْتَهُ

(١) قوت القلوب في معاملة المحبوب: (٣٩١/٢).

(٢) غاية المنوة في آداب الصحبة: (ص ٧٧).

عَضَّدَكَ، وَإِنْ احْتَجَّتْ إِلَيْهِ رَفْدَكَ، وَتَكْفِي مَوَدَّةَ فِعْلِهِ، أَكْثَرُ مِنْ مَوَدَّةِ قَوْلِهِ.

٢٣٨- وَإِيَّاكَ وَالْهَمَّازَ إِنْ قُمْتَ عَنْهُ وَالْ
 (وَإِيَّاكَ وَالْهَمَّازَ) أَيُّ أَحَدَهُ وَابْعُدْ عَنْهُ وَلَا تُصَاحِبْهُ فَإِنَّهُ يَهْمُزُكَ (إِنْ قُمْتَ عَنْهُ) أَيُّ مِنْ عِنْدِهِ، فَمَتَى غَبْتَ عَنْهُ هَمَزَكَ.

قَالَ فِي الْقَامُوسِ^(١): الهمز الغمز والضغط والنخس والدفع والضرب والعرض والكسر، انتهى.

وَفِي النِّهَايَةِ^(٢): وَالْهَمْزُ أَيْضًا الْغَيْبَةُ وَالْوَقِيعَةُ فِي النَّاسِ وَذِكْرُ عُيُوبِهِمْ- وَهَذَا مُرَادُ النَّاطِمِ هُنَا- وَقَدْ هَمَزَ يَهْمُزُ فَهُوَ هَمَّازٌ وَهَمْزَةٌ لِلْمُبَالَغَةِ.

(و) إِيَّاكَ وَ (الْبَدْيِ) أَيُّ الْفَاحِشِ فِي مَقَالَتِهِ، الْمُتَمَادِي فِي رَذَالَتِهِ.
 قَالَ فِي الْقَامُوسِ^(٣): الْبَدْيُ الرَّجُلُ الْفَاحِشُ وَالْأُنْثَى بِالْهَاءِ يَعْنِي بَدْيَةً، وَقَدْ بَدَوُ بَدَاءً وَبَدَاءَةً وَبَدَوْتُ عَلَيْهِمْ وَأَبْدَيْتَهُمْ مِنَ الْبَدَاءِ وَهُوَ الْكَلَامُ الْقَبِيحُ، انتهى.

وَقَدْ رَوَى التِّرْمِذِيُّ^(٤) وَصَحَّحَهُ وَابْنُ حِبَّانَ فِي صَحِيحِهِ^(٥) عَنْ

(١) القاموس: (ص٥٢٩).

(٢) النهاية: (٢٧٣/٥).

(٣) القاموس: (ص١٢٦٢).

(٤) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب البر والصلة، باب حسن الخلق، رقم (٢٠٠٢).

(٥) أخرجه ابن حبان في صحيحه (٥٦٩٣-١٢/٥٠٦).

أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ «مَا شَيْءٌ أَثْقَلُ فِي مِيزَانِ الْمُؤْمِنِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ خُلُقٍ حَسَنٍ، وَإِنَّ اللَّهَ يَبْغُضُ الْفَاحِشَ الْبَذِيءَ».
قَالَ الْمُنْذِرِيُّ^(١): الْبَذِيءُ هُوَ الْمُتَكَلِّمُ بِالْفُحْشِ وَرَدِيءِ الْكَلَامِ.
انْتَهَى.

وَأِنَّمَا نَهَاكَ النَّاطِمُ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - عَنْ مُصَاحَبَةِ مِثْلِ الْهَمَّازِ وَالْبَذِيءِ لِيَلَّا تَقْتَدِيَ بِهِمَا وَتَسْرِقَ طَبِيعَتَكَ مِنْ طَبِيعَتِهِمَا (فَإِنَّ الْمَرْءَ) وَإِنْ تَحَرَّرَ مَهُمَا أَمَكْنَهُ وَلَوْ صَالِحًا إِذَا أَلَمَ (بِالْمَرْءِ) الْبَذِيءُ وَالْقَتَاتِ وَالْهَمَّازِ (يَقْتَدِي) بِهِ فِي سِيرَتِهِ وَتَسْرِقُ طَبِيعَتَهُ مِنْ فُبْحٍ مَا انْطَوَتْ عَلَيْهِ مَفَاسِدُ سَرِيرَتِهِ.

وَفِي الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ «يُحْشَرُ الْمَرْءُ عَلَى دِينِ خَلِيلِهِ فَلْيَنْظُرْ أَحَدُكُمْ مَنْ يُخَالِلُ»^(٢).

وَلَفْظُ تَبَصُّرَةِ ابْنِ الْجَوْزِيِّ^(٣) «الْمَرْءُ عَلَى دِينِ خَلِيلِهِ فَلْيَنْظُرْ أَحَدُكُمْ مَنْ يُخَالِلُ».

وَقَالَ الشَّاعِرُ^(٤):

عَنْ الْمَرْءِ لَا تَسْأَلْ وَسَلْ عَنْ قَرِينِهِ فَإِنَّ الْمُقَارِنَ لِلْمُقَارِنِ يُنْسَبُ

(١) الترغيب والترهيب (٣/ ٢٧١).

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب من يؤمر أن يجالس، رقم (٤٨٣٥).

والترمذي في سننه، كتاب الزهد، رقم (٢٣٧٨).

(٣) التبصرة لابن الجوزي: (٢/ ٢٧٦).

(٤) الآداب الشرعية: (٣/ ٥٦٥).

وَقَدْ قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ» فِي عِدَّةِ أَحَادِيثَ صَحَّاحٍ فِي
الْبُخَارِيِّ ^(١) وَمُسْلِمٍ ^(٢) وَغَيْرِهِمَا ^(٣).
ثُمَّ نَهَى النَّازِمُ عَنْ صُحْبَةِ الْأَحْمَقِ فَقَالَ:

٢٣٩- وَلَا تَصْحَبِ الْحَمَقَى فَذُو الْجَهْلِ إِنْ يَرُمُ صَاحِبًا لِأَمْرِ يَا أَخَا الْحَزْمِ يُفْسِدُ
(وَلَا تَصْحَبِ) أَيُّ لَا تُعَاشِرْ، يُقَالُ: صَحِبَهُ كَسَمِعَهُ صَحَابَةً
وَيُكْسَرُ، وَصَحِبَهُ عَاشِرُهُ وَاسْتَصْحَبَهُ دَعَاهُ إِلَى الصُّحْبَةِ وَلَا زِمَهُ، فَهَآكَ
النَّازِمُ أَنْ تَصْحَبَ (الْحَمَقَى).

قَالَ فِي الْقَامُوسِ ^(٤): حَمَقَ كَكَرَّمْ وَغَنِمَ حُمَقًا بِالضَّمِّ وَبِضْمَتَيْنِ
وَحِمَاقَةً وَانْحَمَقَ وَاسْتَحَمَقَ فَهُوَ أَحْمَقُ قَلِيلُ الْعَقْلِ، وَقَوْمٌ وَنِسْوَةٌ حِمَاقٌ
وَحُمَقٌ بِضْمَتَيْنِ وَكَسْرَتَيْنِ وَسُكَارَى وَيُضَمُّ.

وَفِي الْمَطَالِيعِ ^(٥) فِي قَوْلِهِ أَرَأَيْتَ إِنْ عَجَزَ وَاسْتَحَمَقَ أَيُّ فَعَلَ فِعْلًا
الْحَمَقَى.

وَالْأَحْمُوقَةُ الْفِعْلَةُ الْوَاحِدَةُ مِنْ فِعْلِ الْحُمُقِ.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب علامة حب الله ﷻ، رقم (٦١٦٨).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة والآداب، باب المرء مع من أحب، رقم (٢٦٤٠).

(٣) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب إخبار الرجل الرجل بمحبته إياه، رقم (٥١٢٩). والترمذي في سننه، كتاب الزهد، باب أن المرء مع من أحب، رقم (٢٣٨٧).

(٤) القاموس: (ص ٨٧٦).

(٥) مشارق الأنوار: (١/ ٢٠١).

وَقَالَ فِي لُغَةِ الْإِقْنَاعِ^(١): الْحُمُقُ ارْتِكَابُ الْخَطَا عَلَى بَصِيرَةٍ يُظَنُّهُ صَوَابًا. وَقِيلَ: وَضَعُ الشَّيْءِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ مَعَ الْعِلْمِ بِقُبْحِهِ. وَقِيلَ: اسْتِحْسَانٌ مَا تَسْتَقْبِحُهُ الْعُقَلَاءُ، انْتَهَى.

ثُمَّ بَيَّنَ النَّازِمُ ﷺ عِلَّةَ تَرْكِ مُصَاحَبَتِهِ بِقَوْلِهِ (فَذُو) أَيُّ صَاحِبِ (الْجَهْلِ) ضِدُّ الْعِلْمِ (إِنْ يَرُمْ) أَيُّ يَطْلُبُ (صَلَاحًا لِأَمْرِ) مِنْ الْأُمُورِ الَّتِي أَفْسَدَهَا هُوَ أَوْ غَيْرُهُ أَوْ فَسَدَتْ بِنَفْسِهَا (يَا أَخَا) يَا صَاحِبَ (الْحَرَمِ) وَهُوَ ضَبْطُ الْأَمْرِ وَالْأَخْذُ فِيهِ بِالثِّقَةِ (يُفْسِدُ).

فَلَا يَسُوءُ لَكَ أَيُّهَا الْعَاقِلُ الرَّشِيدُ، صُحْبَةُ مِثْلِ هَذَا الْأَحْمَقِ الْبَلِيدِ، فَإِنَّهُ يَسُوءُكَ بِحُمَقِهِ وَتَأَنُّبِهِ، وَلَا تَعْرِفُ رِضَاهُ مِنْ غَضَبِهِ.

وَقَدْ أَلَّفَ الْإِمَامُ الْحَافِظُ ابْنُ الْجُوزِيِّ كِتَابًا حَافِلًا فِي الْحَمَقَى وَالْمُغْفَلِينَ، وَكِتَابًا فِي الْأَذْكِيَاءِ، وَهُمَا مِنْ أَلْطَفِ الْكُتُبِ وَأَغْزَرِهَا فَوَائِدُ.

٢٤٠- وَخَيْرُ مَقَامٍ قُئِمَتْ فِيهِ وَخَصْلَةٌ تَحَلَّيْتُهَا ذِكْرُ الْإِلَهِ بِمَسْجِدِ

(وَخَيْرُ مَقَامٍ) مِنْ مَقَامَاتِ الدُّنْيَا (قُئِمَتْ فِيهِ) مِنْ سَائِرِ الْأَرْضِ (وَ) خَيْرُ (وَخَصْلَةٌ).

قَالَ فِي الْقَامُوسِ^(٢): الْخَصْلَةُ الْحُلَّةُ وَالْفَضِيلَةُ وَالرِّذِيلَةُ وَقَدْ عُلِبَتْ عَلَى الْفَضِيلَةِ وَجُمُعُهَا خِصَالٌ.

(١) القاموس: (ص ٩٩٣).

(تَحَلَّيْتَهَا) أَيِ اتَّخَذْتُهَا حُلِيًّا وَالْحَلِيُّ مَا يُزَيَّنُ بِهِ مِنْ مَصُوعِ
الْمَعْدِنِيَّاتِ أَوْ الْحَجَارَةِ، يَعْنِي أَنَّ خَيْرَ خَصْلَةٍ تَزَيِّنُ الْعَبْدَ بِهَا (ذِكْرُ الْإِلَهِ)
الْمَعْبُودِ بِحَقِّ جَلِّ ثَنَاؤُهُ، وَتَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ (بِمَسْجِدٍ).

مُرَادُ النَّازِمِ أَنَّ خَيْرَ مَقَامٍ قُتِمَتْ فِيهِ قِيَامُكَ، بِمَسْجِدٍ، وَخَيْرَ خَصْلَةٍ
تَحَلَّيْتَ بِهَا ذِكْرُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ عَلَى طَرِيقِ اللَّفِّ وَالنَّشْرِ الْمَشْوِشِ.
وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى فَضْلِ الْمَسَاجِدِ وَأَدَابِهَا بِمَا فِيهِ كِفَايَةٌ.

وَأَمَّا الذِّكْرُ فَقَدْ قَالَ تَعَالَى ﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ﴾ [البقرة: ١٥٢]، وَقَالَ
عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: فِيمَا يَرَوِي عَنْ رَبِّهِ تَعَالَى «مَنْ ذَكَرَنِي فِي نَفْسِهِ
ذَكَرْتَهُ فِي نَفْسِي، وَمَنْ ذَكَرَنِي فِي مَلَأٍ ذَكَرْتَهُ فِي مَلَأٍ خَيْرٍ مِنْهُمْ»^(١).

وَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «وَأَمْرُكُمْ أَنْ تَذْكُرُوا اللَّهَ فَإِنَّ مَثَلَ
ذَلِكَ مَثَلُ رَجُلٍ خَرَجَ الْعَدُوُّ فِي أَثَرِهِ سِرَاعًا حَتَّى إِذَا أَتَى عَلَى حِصْنٍ
حَصِينٍ فَأَحْرَزَ نَفْسَهُ مِنْهُمْ كَذَلِكَ الْعَبْدُ لَا يُحِرِّزُ نَفْسَهُ مِنَ الشَّيْطَانِ إِلَّا
بِذِكْرِ اللَّهِ»^(٢).

فَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِي الذِّكْرِ إِلَّا هَذِهِ الْخَصْلَةُ الْوَاحِدَةُ لَكَانَ حَقِيقًا بِالْعَبْدِ
أَنْ لَا يَفْتَرَّ لِسَانُهُ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ، فَكَيْفَ وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ الذِّكْرَ
سَبَبٌ لِذِكْرِ مَوْلَاهُ لَهُ، وَهَذِهِ مِنْ أَعْظَمِ الْفَوَائِدِ بَلْ هِيَ أَعْظَمُهَا.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وَيُحِذِّرُكُمْ اللَّهُ
نَفْسَهُ﴾، رقم (٧٤٠٥). ومسلم في صحيحه، كتاب الذكر والدعاء والتوبة، باب
الحث على ذكر الله تعالى، رقم (٢٦٧٥).

(٢) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الأمثال، باب مثل الصلاة والصيام والصدقة، رقم
(٢٨٦٣).

وَاعْلَمْ أَنَّ الْمُسْتَحَبَّ لِكُلِّ أَحَدٍ أَنْ يُدِيمَ الذِّكْرَ فِي جَمِيعِ الْأَحْيَانِ،
وَأَنْ يَكُونَ فِي حَالِ ذِكْرِهِ عَلَى أَكْمَلِ الْأَحْوَالِ وَأَتَمِّهَا، مُتَطَهِّرًا مِنْ
الْحَدِيثَيْنِ، خَاشِعًا حَاضِرَ الْقَلْبِ، كَأَنَّكَ تَرَى مَذْكُورَكَ وَتُخَاطِبُهُ، فَإِنْ لَمْ
تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ. قَالَ تَعَالَى لِنَبِيِّهِ ﴿وَلَا تَكُنْ مِنَ الْغَافِلِينَ﴾
[الأنعام: ٢٠٥].

وَقَدْ ثَبَتَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ ^(١) عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ «كَانَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُ اللَّهَ عَلَى كُلِّ أَحْيَانِهِ».

وَقَدْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى جَوَازِ الذِّكْرِ لِمُحَدِّثٍ سَوَاءً كَانَ حَدَّثًا
أَكْبَرَ أَوْ أَصْغَرَ، وَكَذَا الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بِخِلَافِ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ.

وَمِنْ كَمَالِ هَيْئَةِ الذَّاكِرِ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ لِأَنَّهُ أَفْضَلُ الْجُلُوسِ.
وَاتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهُ لَا يُحْسَبُ لِلذَّاكِرِ شَيْءٌ مِنَ الْأَذْكَارِ الْوَارِدَةِ
حَتَّى يَتَلَفَّظَ بِهِ بِحَيْثُ يَسْمَعُ نَفْسُهُ إِذَا كَانَ صَحِيحَ السَّمْعِ.

قَالَ بَعْضُهُمْ: وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْمَحَلُّ الَّذِي يَذْكُرُ اللَّهَ تَعَالَى فِيهِ
خَالِيًا مِنَ الْقَادُورَاتِ فَإِنَّهُ أَبْلَغُ فِي احْتِرَامِ الذِّكْرِ، فَلِذَلِكَ كَانَتْ الطَّهَارَةُ
وَالنَّظَافَةُ مُعْتَبَرَةً فِي مَجْلِسِ الذِّكْرِ وَمَحَلِّهِ ^(٢).

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحيض، باب ذكر الله تعالى في حال الجنبات
وغيرها، رقم (٣٧٣).

(٢) الأذكار للنووي: (ص ١٢).

قُلْتُ: الْمَذْهَبُ كَرَاهَةُ الذُّكْرِ فِي نَحْوِ بَيْتِ الْخَلَاءِ مِنْ الْمَحَلَّاتِ
النَّجِسَةِ لَا بِقَلْبِهِ، وَحُرْمَةُ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ فِيهِ، وَتَقَدَّمَ ذَلِكَ، وَيَنْبَغِي تَنْظِيفُ
فَمِهِ بِالسُّوَالِكِ، فَإِنْ كَانَ بِهِ نَجَاسَةٌ غَسَلَهَا، وَلَمْ يُحْرَمْ ذِكْرُ اللَّهِ وَالْقِرَاءَةُ
عَلَى مَنْ فَمُهُ نَجِسٌ بَلْ يُكْرَهُ وَتَقَدَّمَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٢٤١- وَكُفَّ عَنِ الْعَوْرَى لِسَانَكَ وَلْيَكُنْ دَوَامًا بِذِكْرِ اللَّهِ يَا صَاحِبِي نَدِي

(وَكُفَّ) أَيِ ادْفَعْ وَاصْرِفْ. (عَنْ) الْمَقَالَةِ وَالْكَلِمَةِ. (الْعَوْرَى)
بِالْقَصْرِ لِضَرُورَةِ الْوَزْنِ.

قَالَ فِي الْقَامُوسِ^(١): الْعَوْرَاءُ الْكَلِمَةُ أَوْ الْفِعْلَةُ الْقَبِيحَةُ، انْتَهَى.

قَالَ فِي النَّهْيَةِ^(٢) أَيِ الْكَلِمَةِ الْقَبِيحَةِ الزَّائِعَةِ عَنْ الرُّشْدِ.

(لِسَانَكَ) تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ بِمَا فِيهِ غُنِيَّةٌ.

(وَلْيَكُنْ دَوَامًا) أَيِ: وَلْيَكُنْ لِسَانُكَ عَلَى الدَّوَامِ وَالِاسْتِمْرَارِ فِي
كُلِّ أَحْيَانِكَ وَشُؤْنِكَ إِلَّا مَا أُسْتَشْنِيَ.

(بِذِكْرِ اللَّهِ) تَعَالَى مُتَعَلِّقٌ «بِنَدِي» (يَا صَاحِبِي) السَّامِعَ لِنِظَامِي
وَالْمُمَثِّلَ لِكَلَامِي (نَدِي) أَيِ رَطْبًا.

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ النَّازِمُ لِمَا رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ^(٣) وَابْنُ مَاجَهَ^(٤)

(١) القاموس: (ص ٤٤٦).

(٢) النهاية: (٣/٣١٩).

(٣) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الدعوات، باب فضل الذكر، رقم (٣٣٧٥).

(٤) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الأدب، باب فضل الذكر، رقم (٣٧٩٣).

وَابْنُ حَبَّانَ فِي صَحِيحِهِ ^(١) وَالْحَاكِمُ ^(٢) وَقَالَ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَشَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أَنَّ رَجُلًا قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ شَرَائِعَ الْإِسْلَامِ قَدْ كَثُرَتْ عَلَيَّ فَأَخْبِرْنِي بِشَيْءٍ أَتَشَبَّثُ - أَيْ أَتَعَلَّقُ - بِهِ قَالَ: لَا يَزَالُ لِسَانُكَ رَطْبًا مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ».

وَلَمَّا ذَكَرَ النَّازِمُ كَفَّ اللِّسَانَ عَنِ الْعَوْرَاءِ خَشِيَ أَنْ يَتَوَهَّمَ مُتَوَهِّمٌ اخْتِصَاصَ ذَلِكَ بِاللِّسَانِ، فَدَفَعَ هَذَا الْوَهْمَ بِقَوْلِهِ:

٢٤٢- وَحَصَّنَ عَنِ الْفَحْشَا الْجَوَارِحَ كُلَّهَا تَكُنْ لَكَ فِي يَوْمِ الْجَزَا خَيْرُ شَهَدٍ

(وَحَصَّنَ) أَي مَنَعَ (عَنْ) جَمِيعِ (الْفَحْشَا) بِالْقَصْرِ ضَرُورَةً مِنَ الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ، وَكُلُّ مَا اشْتَدَّ قُبْحُهُ مِنَ الذُّنُوبِ، وَكُلُّ مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ، وَأَكْثَرُ مَا تُسْتَعْمَلُ فِي الزُّنَا وَاللُّوَاطِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوا الزِّنَى إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ [الْأَنْعَامُ: ٣٢]. ﴿أَتَأْتُونَ الْفَحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ﴾ [الْأَنْعَامُ: ٨٠]. وَالْفَحْشَاءُ الْبُخْلُ فِي أَدَاءِ الزَّكَاةِ.

وَمُرَادُ النَّازِمِ كُلُّ قَبِيحٍ نَهَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ عَنْهُ فَكَفَّ وَحَصَّنَ (الْجَوَارِحَ) جَمْعُ جَارِحَةٍ (كُلَّهَا) وَهِيَ الْعَيْنُ وَالْأُذُنُ وَاللِّسَانُ وَالْبَطْنُ وَالْفَرْجُ وَالْيَدُ وَالرَّجُلُ، وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهَا فِي صَدْرِ الْكِتَابِ.

فَإِنْ أَنْتَ حَصَنْتَهَا عَنِ الْفَوَاحِشِ (تَكُنْ) الْجَوَارِحُ الْمَذْكُورَةُ (لَكَ) أَيُّهَا الْأَخُ الْمُتَّقِي لِلَّهِ فِيهَا الْمُحَصَّنُهَا عَنْ كُلِّ مَا يَشِينُهَا (فِي يَوْمِ الْجَزَاءِ) الَّذِي هُوَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ فَيَجَازِي كُلَّ أَحَدٍ بِمَا عَمِلَ مِنَ الْمَلِيحِ وَالْقَبِيحِ وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا.

(١) أخرجه ابن حبان في صحيحه (٨١٤-٩٦/٣).

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرک (١٨٢٢-١/٦٧٢).

(خَيْرَ شَهِدٍ) جَمْعُ شَاهِدٍ.

وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ ^(١) عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ «كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَضَحِكَ، فَقَالَ: هَلْ تَدْرُونَ مِمَّ أَضْحَكُ؟ قُلْنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: مِنْ مُخَاطَبَةِ الْعَبْدِ رَبَّهُ فَيَقُولُ: يَا رَبُّ أَلَمْ تُجِرْنِي مِنَ الظُّلْمِ، يَقُولُ بَلَى، فَيَقُولُ إِنِّي لَا أُجِيزُ الْيَوْمَ عَلَى نَفْسِي شَاهِدًا إِلَّا مِنِّي، فَيَقُولُ كَفَى بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِبًا وَالْكَرَامِ الْكَاتِبِينَ شُهودًا، قَالَ فَيُخْتَمُ عَلَيْهِ فِيهِ وَيُقَالُ لِأَرْكَانِهِ انْطَقِي فَتَنْطِقِ بِأَعْمَالِهِ، ثُمَّ يُخَلَّى بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْكَلَامِ فَيَقُولُ بَعْدًا لَكِنْ وَسُحْقًا فَعَنْكَنَ كُنْتُ أَنَا ضِلٌّ». يَعْنِي أَجَادِلْ وَأَخَاصِمْ وَأُدَافِعْ.

فَإِذَا لَمْ يَكُنِ الْعَبْدُ عَمِلَ بِالْجَوَارِحِ مَكْرُوهًا لَمْ تَشْهَدْ عَلَيْهِ إِلَّا بِخَيْرِ أَعْمَالِهِ وَسَدِيدِ أَفْعَالِهِ وَطَيِّبِ أَقْوَالِهِ، فَهِيَ حِينَدٍ خَيْرُ شُهودٍ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَمَوْلَاهُ.

وَفِي الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ ﴿وَيَوْمَ يُحْشَرُ أَعْدَاءُ اللَّهِ إِلَى النَّارِ فَهُمْ يُوزَعُونَ﴾ ^(١٩) حَتَّى إِذَا مَا جَاءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَرُهُمْ وَجُلُودُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ^(٢٠) وَقَالُوا لِمَ لُجُودُهُمْ لَمْ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا قَالُوا أَنْطَقْنَا اللَّهَ ﴿فُضِّلَتْ: ١٩-٢١﴾ الْآيَاتِ.

ثُمَّ إِنَّ النَّازِمَ رَوَّحَ اللَّهُ رُوحَهُ حَتَّى عَلَى الْمُحَافَظَةِ عَلَى فِعْلِ الْفُرُوضِ فِي أَوْقَاتِهَا فَقَالَ:

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الزهد والرقائق، رقم (٢٩٦٩).

٢٤٣- وَحَافِظٌ عَلَى فِعْلِ الْفُرُوضِ بِوَقْتِهَا وَخُذْ بِنَصِيبٍ فِي الدُّجَى مِنْ تَهَجُّدِ (وَحَافِظٌ) أَيِّ وَاضِبٍ (عَلَى فِعْلٍ) أَيِّ أَدَاءٍ (الْفُرُوضِ) الْمَفْرُوضَةِ مِنَ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ وَأَدَاءِ الرِّكَاءِ وَالصَّوْمِ وَالْحَجِّ وَسَائِرِ الْوَاجِبَاتِ الْمُؤَقَّتَةِ (بِ) أَوَّلِ (وَقْتِهَا) لَكِنَّ مُرَادَ النَّاطِمِ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- الصَّلَوَاتُ الْمَكْتُوبَةُ.

قَالَ تَعَالَى ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ﴾ [الْإِسْرَاءِ: ٧٨] أَيِّ مِنْ وَقْتِ زَوَالِهَا إِلَى إِقْبَالِ ظُلْمَةِ اللَّيْلِ، أَيِّ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ.

﴿وَقُرْآنَ الْفَجْرِ﴾ [الْإِسْرَاءِ: ٧٨] صَلَاةُ الصُّبْحِ ﴿إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ [الْإِسْرَاءِ: ٧٨] يَشْهَدُهُ مَلَائِكَةُ اللَّيْلِ وَمَلَائِكَةُ النَّهَارِ.

وَفِي الْبُخَارِيِّ ^(١) وَمُسْلِمٍ ^(٢) وَغَيْرِهِمَا ^(٣) عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ «سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَيُّ الْعَمَلِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى؟ فَقَالَ: الصَّلَاةُ عَلَى وَقْتِهَا، قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: بِرُّ الْوَالِدَيْنِ، قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ. قَالَ حَدَّثَنِي بِهِنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَوْ اسْتَزَدْتَهُ لَزَادَنِي».

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل الصلاة لوقتها، رقم (٥٢٧).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب كون الإيمان بالله تعالى أفضل الأعمال، رقم (٨٥).

(٣) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب أبواب الصلاة، باب الوقت الأول من الفضل، رقم (١٧٠).

وَأَخْرَجَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ^(١) عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ
«سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ؟ قَالَ سَمِعْتُهُ قَالَ: أَفْضَلُ الْعَمَلِ
الصَّلَاةُ لَوْفَتِهَا، وَبِرُّ الْوَالِدَيْنِ، وَالْجِهَادُ» وَرَوَاهُ مُتَحَبِّجٌ بِهِمْ فِي
الصَّحِيحِ.

وَقَدْ رَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ^(٢) وَمُسْلِمٌ^(٣) عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «بَيْنَ الرَّجُلِ وَبَيْنَ الْكُفْرِ تَرْكُ الصَّلَاةِ».
وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٤) وَالنَّسَائِيُّ^(٥) بِلَفْظٍ: «لَيْسَ بَيْنَ الْعَبْدِ وَبَيْنَ الْكُفْرِ
إِلَّا تَرْكُ الصَّلَاةِ».

وَأَعْلَمَ أَنَّ الْمُعْتَمِدَ مِنَ الْمَذْهَبِ كُفْرُ تَارِكِ الصَّلَاةِ عَمْدًا مِنْ غَيْرِ
عُذْرٍ حَتَّى يَنْصَاقِقَ وَقْتُ الثَّانِيَةِ عَنْهَا وَلَوْ كَسَلًا وَتَهَاوُنًا بِشَرْطِ الدَّعَايَةِ مِنْ
إِمَامٍ أَوْ نَائِبِهِ.

وَعِنْدَ الْأَجْرِيِّ مِنْ أئِمَّةِ أَصْحَابِنَا لَا تُعْتَبَرُ الدَّعَايَةُ وَأَنَّهُ يُقْتَلُ بَعْدَ
الِاسْتِتَابَةِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ بِلَيَالِيهَا كُفْرًا وَيُضْنَعُ بِهِ كَسَائِرُ الْكُفَّارِ مِنْ مُوَارَاةِ
جُسْتِهِ، وَلَا يُغَسَّلُ وَلَا يُكْفَنُ وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ وَلَا يُدْفَنُ فِي قُبُورِ

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٣١٦٩-٢٣٨/٥).

(٢) أخرجه أحمد في مسنده (١٥٢٢١-٣٨٩/٣).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب بيان إطلاق اسم الكفر على من ترك الصلاة، رقم (٨٢).

(٤) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب السنة، باب في رد الإرجاء، رقم (٤٦٨٠).

(٥) أخرجه النسائي في سننه، كتاب الصلاة، باب الحكم في تارك الصلاة، رقم (٤٦٤).

الْمُسْلِمِينَ، بَلْ يُلْقَى عَلَى الْمَزَابِلِ وَلَا كَرَامَةً، وَلَا مَعْنَى لِكثْرَةِ
الِاسْتِدْلَالِ لِذَلِكَ مَعَ شَهْرَتِهِ.

وَقَدْ سُئِلَتْ عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَأَجَبَتْ عَنْهَا فِي جُزْءٍ لَطِيفٍ.

وَقَدْ قَالَ ابْنُ حَزْمٍ^(١): جَاءَ عَنْ عُمَرَ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ
وَمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم أَنَّ مَنْ تَرَكَ صَلَاةَ
فَرَضٍ وَاحِدٍ مُتَعَمِّدًا حَتَّى يَخْرُجَ وَقْتُهَا عَنْهَا فَهُوَ كَافِرٌ مُرْتَدٌّ، وَلَا نَعْلَمُ
لِهَؤُلَاءِ مِنَ الصَّحَابَةِ مُخَالَفًا.

قَالَ الْحَافِظُ الْمُنْذِرِيُّ^(٢): وَقَدْ ذَهَبَ جَمَاعَاتٌ مِنَ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم
وَمَنْ بَعْدَهُمْ إِلَى تَكْفِيرِ مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ مُتَعَمِّدًا لِتَرْكِهَا حَتَّى خَرَجَ جَمِيعُ
وَقْتُهَا، مِنْهُمْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ
وَمُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ وَجَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَأَبُو الدَّرْدَاءِ، وَمِنْ غَيْرِ الصَّحَابَةِ:
الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهِ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ
وَأِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ وَالْحَكَمُ بْنُ عُثْبَةَ وَأَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ
الطَّلَالِيُّ وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، انْتَهَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
(وُخِذَ) أَيُّهَا الْأَخُ الصَّادِقُ، وَالْخِلُّ الْمُوَافِقُ.

(بِنَصِيبٍ) وَافِرٍ، وَسَهْمٍ صَالِحٍ غَيْرِ قَاصِرٍ (فِي الدَّجَى) أَيِّ فِي
الظَّلَامِ.

(١) المحلى بالآثار لابن حزم: (١٥/٢).

(٢) الترغيب والترهيب: (٢٢١/١).

قَالَ فِي الْقَامُوسِ^(١): دَجَا اللَّيْلُ دَجْوًا وَدُجْوًا أَظْلَمَ كَأَدَجَى وَتَدَجَّى وَادْجَوْجَى، وَلَيْلَةٌ دَاجِيَةٌ، وَدِيَاجِي اللَّيْلُ حَنَادِسُهُ كَأَنَّهَا جَمْعُ دَيْجَاةٍ. انْتَهَى

(مِنْ تَهَجُّدٍ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ [الأنبياء: ٧٩] يُقَالُ: هَجَدَ وَتَهَجَّدَ أَيَّ نَامَ وَسَهَرَ فَهُوَ مِنَ الْأَصْدَادِ يُطْلَقُ عَلَى النَّوْمِ وَضِدِّهِ.

وَلَا يَخْفَى أَنَّ مُرَادَ النَّاطِمِ رَوْحَ اللَّهِ رُوحَهُ الْأَخْذُ بِنَصِيبٍ مِنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ، وَالْمُتَهَجِّدُ الْمُصَلِّي بِاللَّيْلِ.

قَالَ عُلَمَاؤُنَا^(٢): التَّهَجُّدُ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ النَّوْمِ. وَالنَّاشِئَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا بَعْدَ رُقْدَةٍ.

وَصَلَاةُ اللَّيْلِ أَعَمُّ مِنْ ذَلِكَ، فَهِيَ مَا بَيْنَ غُرُوبِ الشَّمْسِ وَطُلُوعِ الْفَجْرِ، وَهِيَ سُنَّةٌ مُرَغَّبٌ فِيهَا، وَأَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ النَّهَارِ، قَدْ وَرَدَتْ بِهَا الْأَخْبَارُ، وَتَظَاهَرَتْ بِالْحَثِّ عَلَيْهَا الْآثَارُ.

وَأَفْضَلُ اللَّيْلِ نِصْفُهُ الْآخِرُ، وَأَفْضَلُهُ ثُلُثُهُ الْأَوَّلُ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِمْ أَفْضَلُ اللَّيْلِ الثُّلُثُ بَعْدَ النِّصْفِ كَمَا هُوَ نَصُّ الْإِمَامِ عليه السلام.

(١) القاموس: (ص ١٢٨٢).

(٢) قوت القلوب: (١/ ٤١).

وَقَدْ رَوَى مُسْلِمٌ^(١)، وَأَبُو دَاوُدَ^(٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ^(٣)، وَالنَّسَائِيُّ^(٤)،
وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي صَحِيحِهِ^(٥) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفْضَلُ الصَّيَامِ بَعْدَ رَمَضَانَ شَهْرُ اللَّهِ الْمُحَرَّمِ، وَأَفْضَلُ
الصَّلَاةِ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ صَلَاةُ اللَّيْلِ».

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ^(٦) وَغَيْرِهِمَا^(٧) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ
الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَحَبُّ الصَّلَاةِ إِلَى اللَّهِ صَلَاةُ
دَاوُدَ، وَأَحَبُّ الصَّيَامِ إِلَى اللَّهِ صِيَامُ دَاوُدَ، كَانَ يَنَامُ نِصْفَ اللَّيْلِ وَيَقُومُ
ثُلُثَهُ وَيَنَامُ سُدُسَهُ، وَيَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا».

وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فَضْلُ صَلَاةِ اللَّيْلِ عَلَى صَلَاةِ النَّهَارِ
كَفَضْلِ صَدَقَةِ السَّرِّ عَلَى صَدَقَةِ الْعَلَانِيَةِ. رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ^(٨) عَنْهُ مَرْفُوعًا.

- (١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصيام، باب فضل صوم المحرم، رقم (١١٦٣).
- (٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصوم، باب في صوم المحرم، رقم (٢٤٣١).
- (٣) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب أبواب الصلاة، باب صلاة الليل، رقم (٤٣٨).
- (٤) أخرجه النسائي في سننه، كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب فضل صلاة الليل، رقم (٨٢).

- (٥) أخرجه ابن خزيمة في صحيحه (٢٠٧٦-٢٨٢/٣).
- (٦) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التهجد، باب من نام عند السحر، رقم (١١٣١).
- ومسلم في صحيحه، كتاب الصيام، باب النهي عن صوم الدهر لمن تضرر به أو فوت به حقًا، رقم (١١٥٩).
- (٧) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصوم، باب في صوم يوم وفطر يوم، رقم (٢٤٥٠).
- وابن ماجه في سننه، كتاب الصيام، باب ما جاء في صيام داود ﷺ، رقم (١٧١٢).
- والنسائي في سننه، كتاب الصيام، باب صوم نبي الله داود ﷺ، رقم (٢٣٤٤).
- (٨) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٨٩٩٨-٢٠٥/٩).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ^(١) : وَالْمَحْفُوظُ وَقْفُهُ .

وإِنَّمَا فَضِّلْتُ صَلَاةَ اللَّيْلِ عَلَى صَلَاةِ النَّهَارِ ؛ لِأَنَّهَا أَبْلَغُ فِي الْإِسْرَارِ وَأَقْرَبُ إِلَى الْإِخْلَاصِ .

وَقَدْ كَانَ السَّلَفُ الصَّالِحُ يَجْتَهِدُونَ عَلَى إِخْفَاءِ أَسْرَارِهِمْ .

قَالَ الْحَسَنُ^(٢) : كَانَ الرَّجُلُ تَكُونُ عِنْدَهُ زُورَاهُ فَيَقُومُ مِنَ اللَّيْلِ فَيَصَلِّي لَا يَعْلَمُ بِهِ زُورَاهُ .

وَلِأَنَّ صَلَاةَ اللَّيْلِ أَشَقُّ عَلَى النَّفْسِ ، فَإِنَّ اللَّيْلَ مَحَلُّ النَّوْمِ وَالرَّاحَةِ مِنَ التَّعَبِ بِالنَّهَارِ . فَتَرُكُ النَّوْمِ مَعَ مِيلِ النَّفْسِ إِلَيْهِ مُجَاهَدَةٌ عَظِيمَةٌ .

قَالَ بَعْضُهُمْ^(٣) : أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ مَا أَكْرَهْتَ عَلَيْهِ النَّفْسُ .

وَلِأَنَّ الْقِرَاءَةَ فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ أَقْرَبُ إِلَى التَّدَبُّرِ لِقَطْعِ الشَّوَاغِلِ عَنِ الْقَلْبِ بِاللَّيْلِ فَيَحْضُرُ الْقَلْبُ وَيَتَوَاطَأُ هُوَ وَاللِّسَانُ عَلَى الْفَهْمِ كَمَا قَالَ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْأً وَأَقْوَمُ قِيلاً ﴾ [الزُّزُلَا : ٦] وَلِهَذَا الْمَعْنَى أَمَرَ بِتَرْتِيلِ الْقُرْآنِ فِي قِيَامِ اللَّيْلِ تَرْتِيلاً .

وَلِأَنَّ وَقْتَ التَّهَجُّدِ مِنَ اللَّيْلِ أَفْضَلُ أَوْقَاتِ التَّطَوُّعِ بِالصَّلَاةِ وَأَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ ، وَهُوَ وَقْتُ فَتْحِ أَبْوَابِ السَّمَاءِ وَاسْتِجَابَةِ الدَّعَاءِ وَاسْتِعْرَاضِ حَوَائِجِ السَّائِلِينَ .

(١) لطائف المعارف لابن رجب : (ص ٣٩) .

(٢) لطائف المعارف لابن رجب : (ص ٣٩) .

(٣) لطائف المعارف لابن رجب : (ص ٤٠) .

وَقَدْ مَدَحَ ﷺ الْمُسْتَيْقِظِينَ بِاللَّيْلِ لِذِكْرِهِ وَدُعَائِهِ وَاسْتِغْفَارِهِ وَمُنَاجَاتِهِ بِقَوْلِهِ: ﴿تَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ (١٦) فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُمْ مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿السُّجْدَةُ: ١٦-١٧﴾. وَقَالَ تَعَالَى ﴿وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالْأَسْحَارِ﴾ [الْعَنَاقِلِ: ١٧]. وَقَالَ تَعَالَى ﴿وَالَّذِينَ يَسْتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَامًا﴾ [الْفُرْقَانِ: ٦٤].

وَنَفَى سُبْحَانَهُ التَّسْوِيَةَ بَيْنَ الْمُتَهَجِّدِينَ وَبَيْنَ غَيْرِهِمْ فِي قَوْلِهِ ﴿أَمَّنْ هُوَ قَنِيتٌ ءَانَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُوا رَحْمَةَ رَبِّهِ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ [الزُّمَرِ: ٩].

وَقِيَامُ اللَّيْلِ مِنْ أَعْظَمِ الْمُكْفَرَاتِ، كَمَا قَالَ سَيِّدُ السَّادَاتِ وَمَعْدِنُ السَّعَادَاتِ، لِحَامِلِ لَوَاءِ الْفُقَهَاءِ إِلَى الْجَنَّةِ سَيِّدُنَا مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ رضي الله عنه «قِيَامُ الْعَبْدِ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ يُكْفِّرُ الْخَطِيئَةَ ثُمَّ تَلَا ﴿تَجَافَى جُنُوبُهُمْ﴾ [السُّجْدَةُ: ١٦] الْآيَةَ» رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ^(١) رضي الله عنه وَغَيْرُهُ ^(٢).

٢٤٤- وَنَادِ إِذَا مَا قُمْتَ فِي اللَّيْلِ سَامِعًا قَرِيبًا مُّحِبًّا بِالْفَوَاضِلِ يَبْتَدي (وَنَادِ) أَيِ أَدْعُ (إِذَا مَا قُمْتَ) أَيِ فِي وَقْتِ قِيَامِكَ وَمَا زَائِدَةٌ.

(فِي) جَوْفِ (اللَّيْلِ) وَهُوَ مَا بَيْنَ غُرُوبِ الشَّمْسِ وَطُلُوعِ الْفَجْرِ الثَّانِي رَبًّا (سَامِعًا) مَفْعُولٌ نَادٍ فَإِنَّهُ جَلَّ شَأْنُهُ يَسْمَعُ دُعَاءَ مَنْ دَعَاهُ،

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٢٢٠٦٩-٢٣١/٥).

(٢) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الإيمان، باب حرمة الصلاة، رقم (٢٦١٦). وابن ماجه في سننه، كتاب الفتن، باب كف اللسان في الفتنة، رقم (٣٩٧٣).

وَيُبْصِرُ تَضَرُّعَ مَنْ تَضَرَّعَ إِلَيْهِ وَنَادَاهُ. فَيَسْمَعُ حَرَكَةَ النَّمْلَةِ الدَّهْمَاءِ، عَلَى الصَّخْرَةِ الصَّمَاءِ، فِي اللَّيْلَةِ الظُّلَمَاءِ.

وَقَوْلُهُ (قَرِيبًا مُجِيبًا) وَصَفَانِ لَهُ ﷺ.

وَهُوَ مُنْتَزِعٌ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦].

(بِالْفَوَاضِلِ) أَيِ الْأَيَادِي الْجَسِيمَةِ أَوْ الْجَمِيلَةِ.

وَفَوَاضِلُ الْمَالِ مَا يَأْتِيكَ مِنْ غَلَّتِهِ وَمَرَافِقِهِ، وَلِذَا قَالُوا إِذَا عَزَبَ الْمَالُ قَلَّتْ فَوَاضِلُهُ.

قَالَ فِي النَّهَايَةِ^(١): أَيِ إِذَا بَعُدَتْ الضَّيْعَةُ قَلَّ الْمَرْفِقُ مِنْهَا.

وَالْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ (يَبْتَدِي) أَيِ يَبْتَدِي بِالْعَطَايَا الْجَسِيمَةِ؛ وَالْمَوَاهِبِ الْوَسِيمَةِ؛ مِنْ غَيْرِ سُؤَالٍ، فَكَيْفَ بَعْدَ السُّؤَالِ وَالتَّضَرُّعِ وَالِابْتِهَالِ.

وَقَدْ رَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ^(٢) بِإِسْنَادٍ لَا بَأْسَ بِهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَنْصِبُ وَجْهَهُ إِلَى اللَّهِ ﷻ فِي مَسْأَلَةٍ إِلَّا أَعْطَاهَا إِيَّاهُ إِمَّا أَنْ يُعْجَلَهَا لَهُ وَإِمَّا أَنْ يَدَّخَرَهَا لَهُ».

وَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ أَيْضًا^(٣) وَالْبَزَارُ^(٤) وَأَبُو يَعْلَى^(٥) بِأَسَانِيدَ جَيِّدَةٍ

(١) النّهاية: (٤٥٦/٣).

(٢) أخرجه أحمد في مسنده (٩٧٨٤-٩٤٨/٢).

(٣) أخرجه أحمد في مسنده (١١١٤٩-١٨/٣).

(٤) لم أقف عليه.

(٥) أخرجه أبو يعلى في مسنده (٣٨٩٣-٧/٧).

وَالْحَاكِمُ^(١) وَقَالَ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَدْعُو بِدَعْوَةٍ لَيْسَ فِيهَا إِيْثْمٌ وَلَا قَطِيعَةٌ رَحِمَ إِلَّا أَعْطَاهُ اللَّهُ بِهَا إِحْدَى ثَلَاثٍ: إِمَّا أَنْ تُعَجَّلَ لَهُ دَعْوَتُهُ، وَإِمَّا أَنْ يَدَّخَرَهَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ، وَإِمَّا أَنْ يَصْرِفَ عَنْهُ مِنَ السُّوءِ مِثْلَهَا. قَالُوا إِذَنْ تَكْثُرُ. قَالَ: اللَّهُ أَكْثَرُ».

قَالَ الْجَرَّاحِيُّ^(٢) فِي «قَوْلِهِ ﷺ اللَّهُ أَكْثَرُ» يَعْنِي أَكْثَرَ إِجَابَةٍ.

وَفِي رِوَايَةٍ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ «مَا مِنْ مُؤْمِنٍ يَنْصِبُ وَجْهَهُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى يَسْأَلُهُ إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهَا إِمَّا أَنْ يَجْعَلَهَا لَهُ فِي الدُّنْيَا، وَإِمَّا أَنْ يَدَّخَرَهَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مَا لَمْ يُعَجَّلْ، قَالُوا وَمَا عَجَلَتْهُ؟ قَالَ: يَقُولُ: دَعَوْتُ اللَّهَ ﷻ فَلَا أُرَاهُ يُسْتَجَابُ لِي» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَغَيْرُهُمَا^(٣).

٢٤٥- وَمُدَّ إِلَيْهِ كَفٌّ فَفَرَّكَ ضَارِعًا بِقَلْبٍ مُنِيبٍ وَادَّعُ تُعْطَ وَتَسْعَدُ (مُدَّ) أَيُّهَا الدَّاعِي فِي دُعَائِكَ (إِلَيْهِ) ﷺ (كَفٌّ) أَيُّ رَاحَتِكَ.

قَالَ الْأَزْهَرِيُّ^(٤): الْكَفُّ الرَّاحَةُ مَعَ الْأَصَابِعِ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا تَكُفُّ الْأَذَى عَنِ الْبَدَنِ، وَالْجَمْعُ كُفُوفٌ وَأَكُفٌّ، وَهِيَ مُؤَنَّثَةٌ مِنَ الْإِنْسَانِ وَغَيْرِهِ. وَقِيلَ مُذَكَّرَةٌ.

يُرِيدُ النَّاطِمُ أَنَّكَ إِذَا قُمْتَ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنْ وَقْتَ

(١) أخرجه الحاكم في المستدرک (١٨١٦-١/٦٧٠).

(٢) الترغيب والترهيب للمنزدي: (٣١٤/٢).

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) تهذيب اللغة للأزهري: (٣٣٦/٩).

ذَلِكَ بَعْدَ النَّصْفِ الْأَوَّلِ مِنَ اللَّيْلِ، فَتَوَجَّهْ بِكُلِّيَّتِكَ إِلَى اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا
وَمُدَّ إِلَيْهِ كَفَّ (فَقْرِكَ) إِلَيْهِ اللَّازِمَ لَوْجُودِكَ، فَلَا يُتَصَوَّرُ انفِكَاكُ عَنْهُ
لَحْظَةً وَاحِدَةً.

حَالَ كَوْنِكَ (ضَارِعًا) أَيَّ مُتَذَلِّلًا مُبَالِغًا فِي السُّؤَالِ وَالرَّغْبَةِ، يُقَالُ:
ضَرَعَ يَضْرَعُ بِالْكَسْرِ وَالْفَتْحِ، وَتَضَرَّعَ إِذَا خَضَعَ وَذَلَّ. قَالَ فِي النِّهَايَةِ.
وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ^(١): وَتَضَرَّعَ إِلَى اللَّهِ أَيَّ ابْتِهَلَ.

فِي الْقَامُوسِ^(٢): ضَرَعَ إِلَيْهِ وَيُثَلَّثُ ضَرَعًا مُحَرَّكََةً وَضَرَاعَةً خَضَعَ
وَذَلَّ وَاسْتَكَانَ، أَوْ كَفَّرَحَ وَمَنَعَ تَذَلَّلَ فَهُوَ ضَارِعٌ.

وَذَلِكَ لِمَا رُوِيَ عَنْ سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ:
«إِنَّ اللَّهَ يَسْتَحْيِي أَنْ يَبْسُطَ الْعَبْدُ يَدَيْهِ يَسْأَلُهُ فِيهِمَا خَيْرًا فَيَرُدَّهُمَا خَائِبَتَيْنِ»
رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ^(٣).

وَقَالَ ﷺ: «إِذَا سَأَلْتُمُ اللَّهَ فَاسْأَلُوهُ بِبُطُونِ أَكْفِكُمْ وَلَا تَسْأَلُوهُ
بُظْهُورِهَا» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٤).

«وَكَانَ ﷺ يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي الدُّعَاءِ»^(٥).

(١) الصحاح: (١٢٤٩/٣).

(٢) القاموس: (ص ٧٤١).

(٣) أخرجه أحمد في مسنده (٢٣٧٦٥-٤٣٨/٥). وأبو داود في سننه، كتاب الوتر، باب
الدعاء، رقم (١٤٩٠). والترمذي في سننه، كتاب الدعوات، رقم (٣٥٥٦).
وابن ماجه في سننه، كتاب الدعاء، باب رفع اليدين في الدعاء، رقم (٣٨٦٥).

(٤) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الوتر، باب الدعاء، رقم (١٤٨٨).

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب صلاة الاستسقاء، باب رفع اليدين بالدعاء في
الاستسقاء، رقم (٨٩٥).

وَقَوْلُهُ (بِقَلْبٍ مُّنيِبٍ) مُتَعَلِّقٌ بِضَارِعٍ، أَي تَائِبٌ رَاجِعٌ إِلَى اللَّهِ ﷻ
مِنَ الذُّنُوبِ إِلَى الطَّاعَاتِ، أَوْ مِنَ الْفِرَارِ مِنْهُ إِلَيْهِ، يُقَالُ: نَابَ إِلَى اللَّهِ
تَابَ كَأَنَابَ (وَادْعُ) اللَّهُ سُبْحَانَهُ.

وَبِنَبْغِي لَكَ أَنْ تَتَحَرَّى الْمَأْثُورَ عَنْ مَنَبِعِ الْهُدَى وَيَنْبُوعِ الثُّورِ مَعَ
مُرَاعَاةِ آدَابِ الدُّعَاءِ.

فَإِنْ فَعَلْتَ ذَلِكَ (تُعْطِ) مَا سَأَلْتَهُ عَنْ خَيْرِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ
(وَتَسْعُدُ) سَعَادَةً لَا شَقَاوَةَ بَعْدَهَا بِتَضَرُّعِكَ لِمَوْلَاكَ وَقِيَامِكَ بِالْأَدْعِيَةِ
الْمَأْثُورَةِ الْفَاحِشَةِ، وَتَنْجُ مِنْ أَلِيمِ الْعَذَابِ وَأَلَمِ الْحِجَابِ، وَتَجَاوِرُ رَبًّا
كَرِيمًا إِذَا سُئِلَ أَعْطَى وَإِذَا دُعِيَ أَجَابَ.

فَمِنْ الْمَأْثُورِ، عَنْ النَّبِيِّ الْمَبْرُورِ ﷺ مَا رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ^(١)
وَالْبُخَارِيُّ^(٢) وَمُسْلِمٌ^(٣) وَأَصْحَابُ السُّنَنِ^(٤) وَغَيْرُهُمْ^(٥) مِنْ حَدِيثِ

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٢٧١٠-٢٩٨/١).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وَجُودٌ يُؤْمِرُ نَافِثَةً﴾، رقم (٧٤٤٢).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، رقم (٧٦٩).

(٤) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب ما يستفتح به الصلاة من الدعاء، رقم (٧٧١). والترمذي في سننه، كتاب الدعوات، باب ما يقول إذا قام من الليل إلى الصلاة، رقم (٣٤١٨). وابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في الدعاء إذا قام الرجل من الليل، رقم (١٣٥٥). والنسائي في سننه، كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب ذكر ما يستفتح به القيام، رقم (١٦١٩).

(٥) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١٠٩٨٧-٤٣/١١).

ابن عباس رضي الله عنهما «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ يَقُولُ: اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَلَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ قَيُّومُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ، أَنْتَ الْحَقُّ، وَقَوْلُكَ الْحَقُّ، وَوَعْدُكَ الْحَقُّ، وَلِقَاؤُكَ حَقٌّ، وَالْجَنَّةُ حَقٌّ، وَالنَّارُ حَقٌّ، وَالسَّاعَةُ حَقٌّ، اللَّهُمَّ لَكَ أَسْلَمْتُ، وَبِكَ آمَنْتُ، وَعَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ، وَإِلَيْكَ أُنَبِّتُ، وَبِكَ خَاصَمْتُ، وَإِلَيْكَ حَاكَمْتُ، فَاعْفُ عَنِّي مَا قَدَّمْتُ وَآخَّرْتُ، وَأَسْرَرْتُ وَأَعْلَنْتُ، أَنْتَ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ» هَذَا لَفْظُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ وَالنَّسَائِيِّ.

ثُمَّ إِنَّ النَّازِمَ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- حَرَّضَ عَلَى بَذْلِ الْجَهْدِ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ، وَحَثَّ عَلَى السَّهْرِ فِي نَيْلِهِ عَوْدًا عَلَى بَدْءٍ فِي قَوْلِهِ أَوَّلَ الْمَنْظُومَةِ: (إِلَّا مَنْ لَهُ فِي الْعِلْمِ) إلخ؛ لِأَنَّ كُلَّ خَيْرٍ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَطَرِيْقَةُ الْعِلْمِ، فَقَالَ:

٢٤٦- وَلَا تَسَامَنَّ الْعِلْمَ وَاسْهَرْ لَنَيْلِهِ بِلَا ضَجَرٍ تَحْمَدُ سُرَى اللَّيْلِ فِي عَدِ
(وَلَا تَسَامَنَّ) لَا نَاهِيَّةً، وَتَسَامَنَّ أَيَّ لَا تَمَلَّنَّ.

(الْعِلْمُ) تَعَلَّمَ وَتَعَلَّمَ وَحِفْظًا وَمُطَالَعَةً وَكِتَابَةً. يُقَالُ: سَيِّمَ الشَّيْءَ وَسَيِّمَ مِنْهُ كَفَرِحَ سَامَةً وَسَامًا وَسَامَةً وَسَامًا: مَلَّ فَهُوَ سَتُومٌ كَمَا فِي الْقَامُوسِ ^(١).

وَقَالَ فِي لُغَةِ الْإِفْنَاعِ: سَيِّمْتُ شَيْئًا أَسَامُهُ مَهْمُوزٌ مِنْ بَابِ تَعَبٍ

سَامًا وَسَامَةً بِمَعْنَى ضَجْرَتِهِ وَمِلَّتِهِ، وَفِي التَّنْزِيلِ ﴿لَا يَسْمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾ [فُضِّلَتْ: ٤٩].

(وَأَسْهَرُ) أَيُّهَا الطَّالِبُ لَهُ الرَّغْبُ فِيهِ لَا عَنْهُ، فَإِنَّهُ لَنْ يَنَالَ الْكَرَامَةَ إِلَّا مَنْ قَالَ لِلْكَرَى مَهْ. قَالَ فِي الْقَامُوسِ^(١): سَهَرٌ كَفَرَحَ لَمْ يَنْمَ لَيْلًا، وَرَجُلٌ سَاهِرٌ وَسَهَّارٌ وَسَهْرَانٌ.

(لَتَيْلِهِ) أَيُّ لَأَجَلٍ أَنْ تَنَالَهُ وَتُعْطَاهُ فَإِنَّهُ لَا يُدْرِكُ بِالرَّاحَةِ وَالْأَشْرِ، بَلْ بِالطَّلَبِ وَالسَّهْرِ، فَمَنْ أَلِفَ الشُّهَادَ، وَتَرَكَ الْوَسَادَ وَالْمِهَادَ، وَجَابَ الْبِلَادَ، وَحَرِمَ الْأَهْلَ وَالْأَوْلَادَ، نَالَ مِنْهُ الْمُرَادَ. مَنْ طَلَبَ وَجَدَ وَجَدَ، وَمَنْ قَرَعَ الْبَابَ وَلَجَ وَلَجَ. وَمَنْ أَلِفَ السَّامَةَ وَالنَّوْمَ، وَلَمْ يَنْلُ مَا نَالَ الْقَوْمُ. فَإِذَا رَأَيْتَ نَفْسَكَ لَا تَنْهَضُ لِنَيْلِ الْعُلُومِ، وَلَا تَدَأْبُ فِي إِدْرَاكِ الْمَنْطُوقِ مِنْهَا وَالْمَفْهُومِ، فَاعْلَمْ أَنَّكَ مِمَّنْ اسْتَرْذَلَهُ اللَّهُ وَأَبْعَدَهُ، وَاسْتَحْوَذَ عَلَيْهِ الشَّيْطَانُ وَأَقْعَدَهُ.

فَعَنْ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ^(٢) -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- أَنَّهُ قَالَ: إِذَا اسْتَرْذَلَ اللَّهُ عَبْدًا زَهَّدَهُ فِي الْعِلْمِ.

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَا يُثْبِتُ عَنْ طَلَبِ الْعِلْمِ إِلَّا جَاهِلٌ^(٣).

فَإِذَا عَلِمْتَ هَذَا فَعَلَيْكَ أَنْ تَرْفُضَ الْوَسْنَ، وَتَصْرِمَ الْحَسْنَ، وَتُجْهِدَ الْبَدْنَ، لِتَتَحَلَّى بِحِلْيَتِهِ، وَتُعَدَّ مِنْ حَمَلَتِهِ، فَإِنَّهُ لَا يُنَالُ إِلَّا بِالْجِدِّ

(١) القاموس: (ص ٤١٢).

(٢) المروءة لابن المرزبان: (ص ٩٠).

(٣) الآداب الشرعية: (٤١/٢).

وَالْإِجْتِهَادَ، وَحَذَفِ الْوَسَادَ وَالْفِ السَّهَادَ. وَلَا بُدَّ مَعَ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ
الْإِجْتِهَادُ بِنَشَاطٍ وَعَزْمٍ.

فَمِنْ ثَمَّ قَالَ (بَلَا ضَجَرٍ) مِنْ طَلَبِهِ. وَسَامَةٌ مِنْ تَعَبِهِ. يُقَالُ ضَجَرَ
مِنْهُ وَبِهِ كَفَرِحَ، وَتَضَجَرَ تَبَرَّمَ فَهُوَ ضَجِرٌ وَفِيهِ ضَجْرَةٌ بِالضَّمِّ.

فَإِنْ أَسْهَرْتَ الْعُيُونَ، فِي حِفْظِ الْمُتُونِ، وَتَرَكْتَ الْوَسْنَ، وَأَجْهَدْتَ
الْبَدَنَ. مِنْ غَيْرِ سَامَةٍ وَلَا ضَجَرٍ، وَلَا بَطَالَةٍ وَلَا خَوَرٍ (تَحَمُّدًا) أَنْتَ
(سُرَى) كَهْدَى سَيْرٌ عَامَّةُ اللَّيْلِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا﴾ [الْإِنشِرَافُ: ١] فَذَكَرَ
اللَّيْلَ تَأَكِيدًا، أَوْ مَعْنَاهُ سَيْرُهُ.

وَقَالَ الْمُحَقِّقُونَ: فَإِنَّ ذِكْرَ اللَّيْلِ الْإِشَارَةُ بِتَنْكِيرِهِ إِلَى تَقْلِيلِ مُدَّتِهِ،
وَالسُّرَى فِي كَلَامِ النَّازِمِ مُضَافٌ وَ(السَّيْرُ) وَهُوَ الذَّهَابُ كَالْمَسِيرِ مُضَافٌ
إِلَيْهِ أَيْ تَحَمُّدُ سُرَى سَيْرِكَ.

(فِي غَدٍ) عِنْدَ كَشْفِ الْغُطَاءِ وَظُهُورِ الصَّوَابِ مِنَ الْخَطَأِ، فَهَنَّاكَ
تَحَمُّدُ جِدِّكَ وَاجْتِهَادِكَ، الَّذِينَ بَلَّغَاكَ مُرَادَكَ، فِي دَارِ الرُّوحِ وَالرَّاحَةِ،
وَقِيَامِ الرُّوحِ وَكَرْعِ الرَّاحَةِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْعِلْمَ كَمَا قَالَ سَيِّدُنَا مُعَاذُ بْنُ
جَبَلٍ عليه السلام ^(١): تَعَلَّمُهُ لِلَّهِ حَسَنَةٌ، وَطَلَبُهُ عِبَادَةٌ، وَمُدَارَسَتُهُ تَسْبِيحٌ،
وَالْبَحْثُ عَنْهُ جِهَادٌ، وَتَعْلِيمُهُ لِمَنْ لَا يَعْلَمُهُ صَدَقَةٌ، وَبَذْلُهُ لِأَهْلِهِ قُرْبَةٌ.
وَهُوَ الْآنَسُ فِي الْوَحْدَةِ، وَالصَّاحِبُ فِي الْخُلُوةِ.

(١) التبصرة لابن الجوزي: (١٩٣/٢).

وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ رَوَّحَ اللَّهُ رُوحَهُ^(١): لَا يَخْفَى فَضْلُ الْعِلْمِ
بِبِدْيَةِ الْعَقْلِ؛ لِأَنَّهُ الْوَسِيلَةُ إِلَى مَعْرِفَةِ الْخَالِقِ، وَسَبَبُ الْخُلُودِ فِي النَّعِيمِ
الدَّائِمِ، وَلَا يُعْرِفُ التَّقَرُّبُ إِلَى الْمَعْبُودِ إِلَّا بِهِ، فَهُوَ سَبَبٌ لِمَصَالِحِ
الدَّارَيْنِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَلَمَّا كَانَ طَلَبُ الْعِلْمِ إِنَّمَا يَنْفَعُ حَيْثُ خَلَصَتْ فِيهِ النِّيَّةُ وَكَانَ لِلَّهِ
تَعَالَى لَا لِدُنْيَا يُصِيبُهَا، حَذَرَ النَّاطِمُ مِنْ طَلَبِهِ لِأَجْلِ الْمَالِ، أَوْ الرِّيَاءِ
وَالسُّمْعَةِ فَقَالَ:

٢٤٧- وَلَا تَطْلُبَنَّ الْعِلْمَ لِلْمَالِ وَالرِّبَا فَإِنَّ مَلَكَ الْأَمْرِ فِي حُسْنِ مَقْصِدٍ

(وَلَا تَطْلُبَنَّ) أَنْتَ (الْعِلْمَ) الَّذِي هُوَ أَرْفَعُ الْمَطَالِبِ، وَأَسْنَى
الْمَنَاقِبِ، وَهُوَ سُلَّمُ الْمَعْرِفَةِ، وَطَرِيقُ التَّوْفِيقِ لِنَيْلِ الْخُلُودِ فِي دَارِ
الْكِرَامَةِ (لِ) نَيْلِ (الْمَالِ) الَّذِي مَالُهُ إِلَى التُّرَابِ، وَلِطَلَبِ عِمَارَةِ الدُّنْيَا
الَّتِي سَبِيلُهَا إِلَى الْخَرَابِ.

(و) لَا تَطْلُبَنَّ الْعِلْمَ أَيْضًا لِـ (الرِّيَا) وَالسُّمْعَةِ، فَتَحْصُلْ عَلَى
الْخُسْرَانِ وَتَضْمَنْ التَّبْعَةَ.

وَقَدْ رَوَى أَبُو دَاوُدَ^(٢) وَابْنُ حِبَّانَ فِي صَحِيحِهِ^(٣) وَالْحَاكِمُ^(٤) وَقَالَ

(١) التبصرة لابن الجوزي: (١٩٣/٢).

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب العلم، باب في طلب العلم لغير الله تعالى، رقم
(٣٦٦٦).

(٣) أخرجه ابن حبان في صحيحه (٢٧٩/١-٧٨).

(٤) أخرجه الحاكم في المستدرک (١٦٠/١-٢٨٨).

صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَعَلَّمَ عِلْمًا مِمَّا يُتَعَلَّى بِهِ وَجْهَ اللَّهِ ﻻ يَتَعَلَّمُهُ إِلَّا لِيُصِيبَ بِهِ عَرَضًا مِنَ الدُّنْيَا لَمْ يَحِذْ عَرَفَ الْجَنَّةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» يَعْنِي رِيحَهَا .

وَتَقَدَّمَ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ وَفِيهِ «وَرَجُلٌ تَعَلَّمَ الْعِلْمَ وَعَلَّمَهُ وَقَرَأَ الْقُرْآنَ فَأَتَى بِهِ فَعَرَفَهُ نِعَمَهُ فَعَرَفَهَا . قَالَ: فَمَا عَمِلْتَ فِيهَا؟ قَالَ: تَعَلَّمْتُ الْعِلْمَ وَعَلَّمْتُهُ وَقَرَأْتُ فِيكَ الْقُرْآنَ، قَالَ: كَذَبْتَ وَلَكِنَّكَ تَعَلَّمْتَ لِيُقَالَ: عَالِمٌ، وَقَرَأْتَ لِيُقَالَ: هُوَ قَارِئٌ فَقَدْ قِيلَ . ثُمَّ أُمِرَ بِهِ فَسُحِبَ عَلَى وَجْهِهِ حَتَّى أُلْقِيَ فِي النَّارِ» الْحَدِيثُ رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ ^(١) .

فَلَا بُدَّ مِنْ تَصْحِيحِ النِّيَّةِ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ . فَقَدْ نَقَلَ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ ^(٢): «طَلَبُ الْعِلْمِ أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ لِمَنْ صَحَّتْ نِيَّتُهُ . قِيلَ: فَأَيُّ شَيْءٍ تَصْحِيحُ النِّيَّةِ؟ قَالَ: يَنْوِي أَنْ يَتَوَاضَعَ فِيهِ وَيَنْفِي عَنْهُ الْجَهْلَ .

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ لِأَبِي دَاوُدَ ^(٣): «شَرْطُ النِّيَّةِ شَدِيدٌ حُبُّ إِلَهِي فَجَمَعْتُهُ .

وَقَالَ لِابْنِ هَانِيٍّ ^(٤): «الْعِلْمُ لَا يَعْدِلُهُ شَيْءٌ» .

(١) تقدم تخريجه .

(٢) الآداب الشرعية: (٣٧/٢) .

(٣) الآداب الشرعية: (٤٠/٢) .

(٤) الآداب الشرعية: (٤٢/٢) .

إِذَا عَلِمْتَ هَذَا (ف) قَدْ ظَهَرَ لَكَ (أَنَّ مَلَاكَ الْأَمْرِ) يَعْنِي كُلَّ الْأَمْرِ وَرُوحَهُ وَالْمَقْصُودُ مِنْهُ مُجْتَمِعٌ (فِي حُسْنِ مَقْصِدٍ) أَيِ فِي حُسْنِ الْقَصْدِ وَالنِّيَّةِ وَالْإِخْلَاصِ لِلَّهِ، وَرَفُضِ شَائِبَةِ الرِّيَاءِ وَالسُّمْعَةِ وَالْأَعْرَاضِ الدُّنْيَا، وَالْأَعْرَاضِ الدُّنْيَوِيَّةِ.

قَالَ فِي الْقَامُوسِ^(١): مَلَاكَ الْأَمْرِ وَيُكْسَرُ: قَوْمُهُ الَّذِي يُمْلِكُ بِهِ. وَفِي نِهَايَةِ ابْنِ الْأَثِيرِ^(٢): وَفِيهِ يَعْنِي الْحَدِيثَ «مَلَاكَ الدِّينِ الْوَرَعُ»^(٣)، الْمَلَاكَ بِالْكَسْرِ وَالْفَتْحِ قَوْمُ الشَّيْءِ وَنِظَامُهُ وَمَا يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ فِيهِ. انْتَهَى.

فَلَا بُدَّ مِنَ الْإِخْلَاصِ لِتَنَالَ الْخَلَاصَ، وَإِلَّا وَقَعْتَ فِي قَيْدِ الْأَقْفَاصِ، ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [سُورَةُ ص: ٣].

وَلَمَّا كَانَ الْمَقْصُودُ مِنَ الْعِلْمِ الْعَمَلُ، فَمَنْ تَرَكَهُ لَمْ يَنْلُ إِلَّا الْخَبِيَّةَ وَالْوَجَلَ، وَالنَّدَامَةَ وَالْخَجَلَ، أَمَرَكَ النَّازِمُ بِهِ فَقَالَ:

٢٤٨- وَكُنْ عَامِلًا بِالْعِلْمِ فِيمَا اسْتَطَعْتَهُ لِيُهْدَى بِكَ الْمَرْءُ الَّذِي بِكَ يَقْتَدِي

(وَكُنْ) أَيُّهَا الطَّالِبُ، الَّذِي فِي مَرَضَةِ مَوْلَاكَ رَاغِبًا.

(عَامِلًا بِالْعِلْمِ) الَّذِي بَذَلَتْ وَسْعَكَ فِي تَحْصِيلِهِ.

(فِيمَا) أَيِ الْقَدْرِ الَّذِي (اسْتَطَعْتَهُ) مِنْ ذَلِكَ، وَمَعْنَى اسْتَطَاعَ أَطَاقَ، وَيُقَالُ اسْطَاعَ بِحَذْفِ التَّاءِ اسْتِثْقَالًا لَهَا مَعَ الطَّاءِ.

(١) القاموس: (ص ٩٥٤).

(٢) النهاية: (٣٥٨/٤).

(٣) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١٠٩٦٩-١١/٣٨).

(لِيُهْدَى) أَي يُرْشَدُ وَيُسْعَدُ بِالْإِقْتِدَاءِ (بِكَ) أَي بِعَمَلِكَ الصَّالِحِ، وَكَذَلِكَ النَّاجِحِ (الْمَرْءُ) أَي الْإِنْسَانُ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى (الَّذِي بِكَ) أَي بِعَمَلِكَ وَجِدِّكَ وَاجْتِهَادِكَ فِي عِبَادَةِ اللَّهِ تَعَالَى (يُقْتَدَى) أَي يَتَّبِعُ وَيَسْتَنْ بِسُنَّتِكَ، مُسْتَقٌّ مِنَ الْقُدُورَةِ بِتَثْلِيثِ الْقَافِ وَكَعِدَةِ مَا سَنَنْتَ بِهِ وَاقْتَدَيْتَ بِهِ.

قَالَ فِي الْفُرُوعِ^(١): وَلِيَحْذَرُ الْعَالِمُ وَلِيَجْتَهِدَ فَإِنَّ ذَنْبَهُ أَشَدُّ. نَقَلَ الْمَرْوُذِيُّ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ^(٢): الْعَالِمُ يُقْتَدَى بِهِ لَيْسَ الْعَالِمُ مِثْلَ الْجَاهِلِ.

وَقَالَ الْفُضَيْلُ بْنُ عِيَاضٍ^(٣): يُغْفَرُ لِسَبْعِينَ جَاهِلًا قَبْلَ أَنْ يُغْفَرَ لِعَالِمٍ وَاحِدٍ.

وَقَدْ قَدَّمْنَا فِي صَدْرِ هَذَا الْكِتَابِ طَرَفًا صَالِحًا مِنْ هَذَا الْبَابِ.

٢٤٩- وَكُنْ حَرِيصًا عَلَى نَفْعِ الْوَرَى وَهَذَا هُمْ تَنَلْ كُلَّ خَيْرٍ فِي نَعِيمٍ مُؤَبَّدٍ

(وَكُنْ) أَيْضًا (حَرِيصًا عَلَى نَفْعِ الْوَرَى) كَفَتَى الْخَلْقِ، أَيِ كَمَا أَنَّهُ أَمَرَكَ أَنْ تَكُونَ عَامِلًا بِالْعِلْمِ أَمَرَكَ أَيْضًا أَنْ تَكُونَ حَرِيصًا مُجْتَهِدًا عَلَى نَفْعِ الْخَلْقِ؛ لِأَنََّّهُمْ عِيَالُ اللَّهِ، فَأَحَبُّ الْخَلْقِ إِلَى اللَّهِ أَبَرُّهُمْ لِعِيَالِهِ.

(و) كُنْ حَرِيصًا أَيْضًا عَلَى (هُدَاهُمْ) إِلَى الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ، وَالطَّرِيقِ الْقَوِيمِ، وَنَجَاتِهِمْ مِنَ الْغَيِّ وَالضَّلَالَةِ، وَالْمَهْلَكَةِ وَالْجَهَالَةِ.

(١) الفروع: (٣٤٣/٢).

(٢) الفروع: (٣٤٣/٢).

(٣) الفروع: (٣٤٣/٢).

(تَنْلُ) بِسَبَبِ ذَلِكَ مِنْ الْمَالِكِ (كُلَّ خَيْرٍ) مِنْ خَيْرِي الدُّنْيَا
وَالْآخِرَةِ.

(فِي نَعِيمٍ مُؤَبَّدٍ) لَا يَزُولُ أَبَدًا فِي دَارٍ لَا تَبْلَى ثِيَابُهَا، وَلَا يَفْنَى
شَبَابُهَا.

وَقَدَّمْنَا فِي صَدْرِ الْكِتَابِ بَعْضَ أَخْبَارٍ وَآثَارٍ فِي هَذَا الْمَعْنَى،
فَلَا حَاجَةَ إِلَى الْإِعَادَةِ وَاللَّهُ الْمُؤَفِّقُ.

وَلَمَّا ذَكَرَ النَّازِمُ رَوْحَ اللَّهِ رُوحَهُ الْعِلْمَ وَحَثَّ عَلَى طَلَبِهِ وَالْعَمَلِ
بِهِ وَتَعْلِيمِ النَّاسِ وَالْحِرْصِ عَلَيْهِمْ وَإِرْشَادِهِمْ وَتَعْلِيمِهِمْ مَا لَهُمْ وَعَلَيْهِمْ،
وَكَانَ مِنْ لَازِمِ ذَلِكَ عَادَةً فِي الْغَالِبِ الْفَقْرُ حَثَّ عَلَى الصَّبْرِ عَلَيْهِ وَعَلَى
الْقَنَاعَةِ بِالْيَسِيرِ فَقَالَ:

٢٥٠- وَكُنْ صَابِرًا بِالْفَقْرِ وَادْرِعِ الرِّضَا بِمَا قَلَبَ الرَّحْمَنُ وَاشْكُرْهُ تَحْمَدُ

(وَكُنْ) أَيُّهَا الْأَخُ الصَّادِقُ، وَالْخِلُّ الْمُوَافِقُ، الدَّائِبُ فِي تَحْصِيلِ
الْعُلُومِ وَالْمَعَارِفِ، الْبَازِلُ وَسَعَهُ لِتَقْيِيدِ الدَّقَائِقِ وَاللَّطَائِفِ.

(صَابِرًا) لِيَتَحَطَّى بِالْمَعِيَّةِ، فَقَدْ قَالَ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ الْمُيِّنِ ﴿إِنَّ اللَّهَ
مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [البقرة: ١٥٣] وَالآيَاتُ فِي ذَلِكَ كَثِيرَةٌ مَعْرُوفَةٌ، وَالْهِمَمُ
الْعَالِيَةُ لِنَيْلِ تِلْكَ الْمَرْتَبَةِ نَاهِضَةٌ مَصْرُوفَةٌ.

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رحمته الله ^(١): الصَّبْرُ فِي الْقُرْآنِ فِي تِسْعِينَ مَوْضِعًا.

وَأَعْلَمُ أَنَّ الصَّبْرَ عِنْدَ أَرْبَابِ التَّصَوُّفِ خُلُقٌ فَاضِلٌ مِنْ أَخْلَاقِ

النَّفْسِ، يَمْنَعُ مِنْ فِعْلٍ مَا لَا يَحْسُنُ وَلَا يَجْمُلُ، وَهُوَ قُوَّةٌ مِنْ قُوَّةِ
النَّفْسِ الَّتِي بِهَا صَلَاحُ شَأْنِهَا، وَقَوَامُ أَمْرِهَا.

وَقَدْ قَالَ -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- «إِنَّمَا الصَّبْرُ عِنْدَ الصَّدْمَةِ
الْأُولَى» رَوَاهُ الشَّيْخَانُ^(١).

وَقَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «الصَّبْرُ ضِيَاءٌ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٢) وَأَبُو دَاوُدَ^(٣).

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ^(٤) عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
قَالَ «مَا يُصِيبُ الْمُسْلِمَ مِنْ نَصَبٍ وَلَا وَصَبٍ وَلَا هَمٍّ وَلَا حَزَنٍ وَلَا أَذًى
وَلَا غَمٍّ حَتَّى الشَّوْكَةِ يُشَاكُهَا إِلَّا كَفَّرَ اللَّهُ بِهَا مِنْ خَطَايَاهُ».

فَلِهَذِهِ الْأَخْبَارِ وَأَضْعَافِ أَضْعَافِهَا أَمَرَكَ النَّازِمُ أَنْ تَكُونَ صَابِرًا
مُتَلَبِّسًا (بِالْفَقْرِ) وَمُصَاحِبًا لَهُ. وَهُوَ بِالْفَتْحِ وَيُضَمُّ ضِدُّ الْغِنَى.

وَفِي اصْطِلَاحِ الْفُقَهَاءِ الْفَقِيرُ مَنْ وَجَدَ أَقْلًا مِنْ نِصْفِ كِفَايَتِهِ أَوْ لَمْ
يَجِدْ شَيْئًا أَصْلًا، وَالْمُسْكِينُ مَنْ وَجَدَ نِصْفَ كِفَايَتِهِ فَأَكْثَرَ. فَالْفَقِيرُ أَشَدُّ

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز، باب الصبر عند الصدمة الأولى، رقم (١٣٠٢). ومسلم في صحيحه، كتاب الجنائز، باب في الصبر عند الصدمة الأولى، رقم (٩٢٦).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الطهارة، باب فضل الوضوء، رقم (٢٢٣).

(٣) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الجنائز، باب الصبر عند الصدمة، رقم (٣١٢٦). ولفظه: «إنما الصبر عند الصدمة الأولى».

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المرضى، باب ما جاء في كفارة المرض، رقم (٥٦٤١). ومسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة والآداب، باب ثواب المؤمن فيما يصيبه من مرض أو حزن، رقم (٢٥٧٣).

اِحْتِيَاجًا مِنَ الْمُسْكِينِ عِنْدَنَا عَلَى الصَّحِيحِ .

(وَادَّرَعُ) أَضْلُهُ اِدَّرَعَ بَعْدَ نَقْلِ دَرَعٍ إِلَى الْإِفْتِعَالِ قُلِبَتْ التَّاءُ دَالًا فَصَارَ اِدَّرَعَ بِدَالَيْنِ فَأُدْغِمَتْ الدَّالُ فِي الدَّالِ الْأُخْرَى لِوُجُوبِ الْإِدْغَامِ فَصَارَ اِدَّرَعُ .

أَنْتَ (الرِّضَا) أَيِ اتَّخَذَ الرِّضَا دِرْعًا ، يُقَالُ اِدَّرَعَ الرَّجُلُ إِذَا لَبَسَ الْحَدِيدَ بِالدَّالِ الْمُثَمَّلَةِ وَفُلَانٌ اِدَّرَعَ اللَّيْلَ إِذَا دَخَلَ فِي ظُلْمَتِهِ يَسْرِي كَأَنَّهُ جَعَلَ اللَّيْلَ دِرْعًا ؛ لِأَنَّ الدَّرَعَ يَسْتُرُ مِنْ وَقَعِ الْأَسِنَّةِ وَاللَّيْلُ يَسْتُرُ بِظُلْمَتِهِ عَنِ أَغْيُنِ الرُّقَبَاءِ ، فَإِذَا لَبَسَ الْفَقِيرُ دِرْعَ الرِّضَا فَقَدْ سَلِمَ مِنْ حِرَابِ الْجَزَعِ وَأَسِنَّةِ التَّسْحِطِ وَنِبَالِ التَّبَرُّمِ .

(لِ) جَمِيعِ (مَا) أَيِ الَّذِي (قَلْبَ) بِهِ (الرَّحْمَنُ) جَلَّ ثَنَاؤُهُ وَصَرَّفَهُ وَقَضَاهُ وَقَدَّرَهُ مِنَ الْمَكْرُوهَاتِ وَالْمَحْبُوبَاتِ .

(وَأَشْكُرُهُ) أَنْتَ عَلَى مَا أَنْعَمَ عَلَيْكَ مِنَ الْفَرَاغِ ، فَإِنَّ ذَلِكَ نِعْمَةٌ مِنْهُ سُبْحَانَهُ بِشَهَادَةِ «نِعْمَتَانِ مَغْبُوءٌ فِيهِمَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ: الصَّحَّةُ وَالْفَرَاغُ»^(١) ، وَتَقَدَّمَ أَنَّ الشُّكْرَ صَرَفُ الْعَبْدِ جَمِيعَ مَا أَنْعَمَ اللَّهُ بِهِ عَلَيْهِ فِيمَا خُلِقَ لِأَجْلِهِ وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ بَعْضِهِمْ : هُوَ أَنْ لَا يَعْصِيَ اللَّهَ بِنِعْمِهِ .

فَإِنْ فَعَلْتَ (تُحَمَّدُ) عَلَى شُكْرِكَ لَهُ سُبْحَانَهُ ، فَإِنَّ شُكْرَ الْمُنْعِمِ وَاجِبٌ ، وَالتَّحَدُّثُ بِالنُّعْمَةِ شُكْرٌ ، وَمَنْ لَمْ يَشْكُرِ النَّاسَ لَمْ يَشْكُرِ اللَّهَ ،

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الرقائق، باب لا عيش إلا عيش الآخرة، رقم (٦٤١٢) .

وَمَنْ لَمْ يَشْكُرْ الْقَلِيلَ لَمْ يَشْكُرْ الْكَثِيرَ، وَبَابُ الشُّكْرِ وَاسِعٌ، وَلِلَّهِ عَلَى الْعِبَادِ نِعَمٌ لَوْ أَنْفَقُوا جَمِيعَ عُمرِهِمْ فِي الطَّاعَةِ مِنَ الْقِيَامِ وَالصَّيَامِ وَالذُّكْرِ مَا أَدَّوْا شُكْرَ مِئْثَارِ عَشْرِهَا، فَسُبْحَانَ الْمُنْعِمِ الْمُتَفَضِّلِ عَلَى خَلْقِهِ بِنِعَمِهِ.

٢٥١- فَمَا الْعِزُّ إِلَّا فِي الْقَنَاعَةِ وَالرِّضَا بِأَدْنَى كَفَافٍ حَاصِلٍ وَالتَّزَهُدِ فَمَا الْعِزُّ وَالرَّفْعَةُ (إِلَّا فِي الْقَنَاعَةِ) بِالْفَتْحِ مِنْ قِنَعَ كَتَبَ، الرِّضَا بِالْقِسْمِ.

رَوَى الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ^(١) بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «جَاءَ جِبْرِيلُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ عِشْ مَا شِئْتَ فَإِنَّكَ مَيِّتٌ، وَاعْمَلْ مَا شِئْتَ فَإِنَّكَ مَجْزِيٌّ بِهِ، وَأَحِبِّ مَنْ شِئْتَ فَإِنَّكَ مُفَارِقُهُ، وَاعْلَمْ أَنَّ شَرَفَ الْمُؤْمِنِ قِيَامُ اللَّيْلِ، وَعِزُّهُ اسْتِغْنَاؤُهُ عَنِ النَّاسِ».

وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ^(٢) وَالتِّرْمِذِيِّ^(٣) وَغَيْرِهِمَا^(٤) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ «قَدْ أَفْلَحَ مَنْ أَسْلَمَ وَرَزَقَ كَفَافًا وَقَنَعَهُ اللَّهُ بِمَا آتَاهُ».

وَفِي التِّرْمِذِيِّ^(٥) وَالْحَاكِمِ^(٦) وَصَحَّاحُهُ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٤٢٧٨-٤٢٧٩/٤-٣٠٦).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب في الكفاف والقناعة، رقم (١٠٥٤).

(٣) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الزهد، باب الكفاف والصبر عليه، رقم (٢٣٤٨).

(٤) أخرجه أحمد في مسنده (٦٥٧٢-١٦٨/٢).

(٥) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الزهد، باب الكفاف والصبر عليه، رقم (٢٣٤٩).

(٦) أخرجه الحاكم في المستدرک (٩٨-٩٠/١).

أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ «طُوبَى لِمَنْ هُدِيَ لِلْإِسْلَامِ، وَكَانَ عَيْشُهُ كَفَافًا، وَقَنَعَ».

وَأَعْلَمَ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْكَفَافِ مَا كَفَّ عَنْ سُؤَالٍ.

فَلِهَذِهِ الْأَثَارِ وَأَمْثَالِهَا قَالَ النَّاطِمُ:

(فَمَا الْعِزُّ إِلَّا فِي الْقَنَاعَةِ وَ) هِيَ (الرِّضَا بِأَذْنَى) أَيِ بِأَقْلٍ (كَفَافٍ) تَقَدَّمَ أَنَّهُ مَا يَكْفِيكَ عَنْ السُّؤَالِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْمُنْذِرِيُّ^(١): هُوَ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ فَضْلٌ عَنْ الْكِفَايَةِ.

وَرَوَى أَبُو الشَّيْخِ بْنُ حَيَّانَ فِي كِتَابِ الثَّوَابِ^(٢) عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَنَّهُ سُئِلَ مَا الْكَفَافُ مِنَ الرِّزْقِ؟ قَالَ: شَبَعٌ يَوْمٌ وَجُوعٌ يَوْمٌ.

(حَاصِلُ) لَكَ بِأَنْ كَانَ عِنْدَكَ مَا يَكْفِيكَ أَوْ يَأْتِيكَ مِنْ غَلَّةٍ أَوْ ضِيعَةٍ مَا يَكْفِيكَ وَيَوْمًا يَوْمٌ أَوْ عَامًا بِعَامٍ وَمَا بَيْنَهُمَا، فَإِذَا حَصَلَتْ عَلَى ذَلِكَ لَمْ يَفْتِكَ شَيْءٌ مِنْ أَصُولِ الْمَعِيشَةِ وَلَا حَاجَةٌ لَكَ فِيهَا يَنَافِسُ فِيهِ الْمُتَرَفُّونَ مِنْ فَضُولِ الْمَعِيشَةِ، فَإِنَّهُ -مَعَ كَوْنِهِ مَسْئُولًا عَنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ- هُمْ حَاضِرٌ، وَقَطَعَ أَيَّامَ الْعُمُرِ فِيهَا يَتَوَلَّى إِلَى التُّرَابِ، وَأَنْفَاسُ الْعَبْدِ مَحْسُوبَةٌ عَلَيْهِ، وَهِيَ جَوَاهِرُ ثَمِينَةٍ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ تُنْفَقَ فِي التُّرَابِ، وَإِنَّمَا يُحْمَلُ عَلَى هَذَا الْقَنَاعَةِ.

إِنَّ الْقَنَاعَةَ مَنْ يَحْلُلُ بِسَاحَتِهَا لَمْ يَلْقَ فِي ظِلِّهَا هَمًّا يُورِّقُهُ^(٣)

(١) الترغيب والترهيب: (٨٠/٤).

(٢) الترغيب والترهيب للمنذري: (٨٠/٤).

(٣) موارد الظمآن: (٢٩٢/٢).

وَقَالَ آخِرُ:

افْنَعْ بِرِزْقِي يَسِيرٌ أَنْتَ نَائِلُهُ وَاحْذَرْ وَلَا تَتَعَرَّضْ لِلْإِرَادَاتِ
فَمَا صَفَا الْبَحْرُ إِلَّا وَهُوَ مُنْتَقِصٌ وَلَا تَكْدَرْ إِلَّا بِالزِّيَادَاتِ
وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَدَهَمَ لِشَقِيقٍ^(١): أَخْبِرْنِي عَمَّا أَنْتَ عَلَيْهِ: قَالَ
شَقِيقٌ قُلْتُ: إِنَّ رُزْقَتِ أَكَلْتُ، وَإِنْ مُنِعْتَ صَبَرْتُ، قَالَ: هَكَذَا تَعْمَلُ
كِلَابُ بَلْخِي. قُلْتُ فَكَيْفَ تَعْمَلُ أَنْتَ؟ قَالَ: إِذَا رُزْقَتِ أَثَرْتُ، وَإِذَا
مُنِعْتَ شَكَرْتُ، فَعَدَّ الْمَنَعَ عَطَاءً يُشْكِرُ عَلَيْهِ، وَهُوَ كَذَلِكَ.
وَمِنْ كَلَامِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ -طَيَّبَ اللَّهُ ثَرَاهُ وَرَضِي
عَنهُ-:

وَجَدْتُ الْقَنَاعَةَ ثَوْبَ الْغِنَى فَصِرْتُ بِأَذْيَالِهَا أُمْتَسِكُ
فَأَلْبَسَنِي جَاهُهَا حُلَّةً يَمُرُّ الزَّمَانُ وَلَمْ تُنْتَهَكْ
فَصِرْتُ غَنِيًّا بِلَا دِرْهَمٍ أَمْرٌ عَزِيزًا كَأَنِّي مَلِكُ
وَلَمَّا كَانَ مِنْ لَازِمِ الْقَنَاعَةِ الزُّهْدُ، وَكَانَ الْعِزُّ فِيهِمَا جَمِيعًا،
عَظَفَ الزُّهْدَ عَلَيْهَا فَقَالَ:

(و) فِي (التَّزْهُدِ) تَفْعَلُ مِنْ زَهْدٍ ضِدُّ رَغَبٍ، كَأَنَّهُ تَكَلَّفُ الزُّهْدَ فِي
الدُّنْيَا، وَقَدْ جَاءَ فِي مَدْحِ الزُّهْدِ أَخْبَارٌ وَأَثَارٌ عَنِ النَّبِيِّ الْمُخْتَارِ،
وَالسَّلَفِ وَالْأَخْيَارِ.

فَمِنْهَا: مَا رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ^(٢) وَحَسَنَهُ بَعْضُ الْمَشَايخِ كَالنَّوَوِيِّ عَنْ

(١) صفة الصفوة: (٢/٣٣٦).

(٢) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الزهد، باب الزهد في الدنيا، رقم (٤١٠٢).

سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ السَّاعِدِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ دُلَّنِي عَلَى عَمَلٍ إِذَا عَمِلْتُهُ أَحَبَّنِي اللَّهُ وَأَحَبَّنِي النَّاسُ، قَالَ: ازْهَدْ فِي الدُّنْيَا يُحِبَّكَ اللَّهُ، وَازْهَدْ فِيمَا فِي أَيْدِي النَّاسِ يُحِبَّكَ النَّاسُ».

ثُمَّ ذَكَرَ بَعْضُ مَرَايَا الْقَنَاعَةِ عَوْدًا عَلَى بَدْءٍ فَقَالَ:

٢٥٢- فَمَنْ لَمْ يُقْنَعْهُ الْكَفَافُ فَمَا إِلَى رِضَاهُ سَبِيلٌ فَاقْتَنِعْ وَتَقَصِّدْ
(فَمَنْ) أَيُّ فَإِلْإِنْسَانُ الَّذِي (لَمْ يُقْنَعْهُ) وَيَكْفِيهِ (الْكَفَافُ) وَهُوَ الَّذِي
لَمْ يَزِدْ عَنْ قَدْرِ الْحَاجَةِ وَكَفَّ عَنْ الْمَسْأَلَةِ.

وَفِي حَدِيثِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَدِدْتُ أَنِّي سَلِمْتُ مِنَ الْخِلَافَةِ كَفَافًا
لَا عَلَيَّ وَلَا لِي ^(١).

قَالَ فِي النِّهَايَةِ ^(٢): الْكَفَافُ هُوَ الَّذِي لَا يَفْضُلُ مِنَ الشَّيْءِ وَيَكُونُ
بِقَدْرِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، انْتَهَى.

فَإِذَا الْإِنْسَانُ لَمْ يَقْنَعْ بِقَدْرِ حَاجَتِهِ مِنَ الدُّنْيَا (فَمَا) نَافِيَةٌ حِجَازِيَّةٌ
(إِلَى رِضَاهُ) مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَبَرُهَا مُقَدَّمٌ وَ (سَبِيلٌ) اسْمُهَا مُؤَخَّرٌ
وَالْجُمْلَةُ مَحَلُّهَا الْجَزْمُ جَوَابٌ مَنْ. وَالْمَعْنَى لَيْسَ طَرِيقٌ وَلَا سَبَبٌ يَنْتَهِي
إِلَى رِضَا هَذَا الشَّرِّ؛ لِأَنَّ طَالِبَ الدُّنْيَا كَشَارِبِ مَاءِ الْبَحْرِ، فَكُلَّمَا ازْدَادَ

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز، باب ما جاء في قبر النبي ﷺ،
وأبي بكر، وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، رقم (١٣٩٢). ومسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب
الاستخلاف وتركه، رقم (١٨٢٣).

(٢) النِّهَايَةُ: (٤/١٩١).

شُرْبًا اَزْدَادَ عَطْشًا وَظَمًا فَلَا يَتَصَوَّرُ رِضَاهُ بِطَرِيقٍ مَا .

وَفِي الْحَدِيثِ «لَوْ كَانَ لِابْنِ آدَمَ وَادِيَانِ مِنْ مَالٍ لَا يَبْتَغِي لُهُمَا ثَالِثًا، وَلَا يَمْلَأُ جَوْفَ ابْنِ آدَمَ إِلَّا التُّرَابُ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١) .

(فَأَفْتِنِغْ) افْتَعِلْ مِثْلُ اكْتَسَبَ وَاحْتَصِدَ وَاعْتَرَبَ، أَيِ أُطْلِبُ الْقَنَاعَةَ وَاعْتَمِدَ عَلَيْهَا .

(وَتَقَصِّدْ) مَعْطُوفٌ عَلَى افْتِنِغْ، وَالْقَصْدُ مِثْلُ التَّزْهِدِ مُشْتَقٌّ مِنْ الْقَصْدِ وَهُوَ اسْتِقَامَةُ الطَّرِيقِ وَالِاعْتِمَادُ وَضِدُّ الْإِفْرَاطِ وَهُوَ الْمُرَادُّ هُنَا كَالِاقْتِصَادِ، وَرَجُلٌ لَيْسَ بِالْجَسِيمِ وَلَا بِالضَّيِّلِ كَالْمُقْصِدِ .

وَلَا شَكَّ أَنَّ الْاِقْتِصَادَ مَحْمُودٌ، وَعَمَلٌ فَاعِلُهُ مَقْبُولٌ غَيْرُ مَرْدُودٍ .

٢٥٣- فَمَنْ يَتَغَنَّى يُغْنِهِ اللَّهُ وَالْغِنَى غِنَى النَّفْسِ لَا عَنْ كَثْرَةِ الْمُتَعَدِّدِ

(فَمَنْ) أَيِ: أَيُّ إِنْسَانٍ (يَتَغَنَّى) أَوْ كُلُّ إِنْسَانٍ يَتَغَنَّى، أَيِ، يُظْهِرُ مِنْ نَفْسِهِ الْغِنَى وَالْعِفَافَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ غَنِيًّا بِالْمَالِ .

(يُغْنِيهِ اللَّهُ) ﷻ، يُقَالُ: تَغَنَّيْتُ وَتَغَانَيْتُ وَاسْتَغْنَيْتُ أَيِ بِهِ عَنْ

غَيْرِهِ .

ثُمَّ قَالَ النَّازِمُ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- (وَالْغِنَى) الْحَقِيقِيُّ (غِنَى

النَّفْسِ) بِالْعِفَافِ وَالْقَنَاعَةِ وَالِاقْتِصَادِ وَعَدَمِ الْاِنْهِمَاكِ فِي لَذَاتِ الدُّنْيَا .

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الرقاق، باب ما يتقي من فتنة المال، رقم

(٦٤٣٦) . ومسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب لو أن لابن آدم واديين لابتغى

ثالثا، رقم (١٠٤٩) .

(لَا عَنْ كَثْرَةِ الْمَالِ (الْمُتَعَدِّدِ) فَإِنَّهُ لَا يُورَثُ غِنَى بَلْ يُورَثُ مَزِيدَ الشَّرِّهِ وَالْإِنْهَمَاكِ، فَكُلَّمَا نَالَ عَنْهُ شَيْئًا طَلَبَ شَيْئًا آخَرَ، وَلَا يَزَالُ كَذَلِكَ حَتَّى يَهْلِكَ.

وَقَدْ رَوَى النَّسَائِيُّ^(١) وَابْنُ حِبَّانَ فِي صَحِيحِهِ^(٢) عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «يَا أَبَا ذَرٍّ أَتَرَى كَثْرَةَ الْمَالِ هُوَ الْغِنَى؟ قُلْتُ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: فَتَرَى قِلَّةَ الْمَالِ هُوَ الْفَقْرُ؟ قُلْتُ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: إِنَّمَا الْغِنَى غِنَى الْقَلْبِ، وَالْفَقْرُ فَقْرُ الْقَلْبِ، ثُمَّ سَأَلَنِي عَنْ رَجُلٍ مِنْ قُرَيْشٍ فَقَالَ: هَلْ تَعْرِفُ فُلَانًا؟ قُلْتُ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: فَكَيْفَ تَرَاهُ أَوْ تَرَاهُ؟ قُلْتُ: إِذَا سَأَلَ أُعْطِيَ، وَإِذَا حَضَرَ أُدْخِلَ، قَالَ: ثُمَّ سَأَلَنِي عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الصُّفَّةِ فَقَالَ: هَلْ تَعْرِفُ فُلَانًا؟ فَقُلْتُ: لَا وَاللَّهِ مَا أَعْرِفُهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَمَا زَالَ يُحْلِيهِ وَيُنْعِتُهُ حَتَّى عَرَفْتُهُ، فَقُلْتُ: قَدْ عَرَفْتُهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: فَكَيْفَ تَرَاهُ أَوْ تَرَاهُ؟ قُلْتُ: هُوَ رَجُلٌ مِسْكِينٌ مِنْ أَهْلِ الصُّفَّةِ، قَالَ: هُوَ خَيْرٌ مِنْ طِلَاعِ الْأَرْضِ مِنَ الْآخِرِ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَلَا يُعْطَى بَعْضَ مَا يُعْطَى الْآخَرُ؟ فَقَالَ: إِذَا أُعْطِيَ خَيْرًا فَهُوَ أَهْلُهُ، وَإِذَا صُرِفَ عَنْهُ فَقَدْ أُعْطِيَ حَسَنَةً».

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ^(٣) عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ

(١) أخرجه النسائي في السنن الكبرى رقم (١١٧٨٥).

(٢) أخرجه ابن حبان في صحيحه (٧٩٤٤-٤/٤٦١).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، باب لا صدقة إلا عن ظهر غنى، رقم (١٤٢٧). ومسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب بيان أن اليد العليا خير من اليد السفلى، رقم (١٠٣٤).

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى، وَابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ، وَخَيْرُ الصَّدَقَةِ مَا كَانَ عَنْ ظَهْرِ غِنًى، وَمَنْ يَسْتَغْفِرْ يُعَفِّهِ اللَّهُ، وَمَنْ يَسْتَغْنِ يُغْنِهِ اللَّهُ».

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ ^(١) وَأَبِي دَاوُدَ ^(٢) وَغَيْرِهِمْ ^(٣) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ «لَيْسَ الْغِنَى عَنْ كَثْرَةِ الْعَرَضِ وَلَكِنَّ الْغِنَى غِنَى النَّفْسِ». الْعَرَضُ بِفَتْحِ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَالرَّاءِ هُوَ مَا يُفْتَنَى مِنَ الْمَالِ وَغَيْرِهِ.

وَلَمَّا ذَكَرَ النَّازِمُ جُمْلًا مِنَ الْأَدَابِ الشَّرْعِيَّةِ يَحْصُلُ لِمَنْ حَصَلَهَا إِنْ لَمْ يَدَارِكْهُ لُطْفٌ وَيُلَاحِظُهُ تَوْفِيقٌ إِعْجَابٌ وَكِبَرٌ حَذَرٌ مِنْهُمَا بِقَوْلِهِ رَحِمَهُ:

٢٥٤- وَإِيَّاكَ وَالْإِعْجَابَ وَالْكَبَرَ تَحْظُ بِالسَّعَادَةِ فِي الدَّارَيْنِ فَارْشُدْ وَأَرْشُدْ

(وَإِيَّاكَ) أَيُّهَا الطَّالِبُ الَّذِي حَصَلَ أَسْنَى الْمَطَالِبِ.

(وَالْإِعْجَابُ) أَيُّ احْذَرُهُ وَانْفِرْ مِنْهُ وَلَا تُسَاكِنُهُ فَإِنَّهُ إِنَّمَا يَصْدُرُ عَنْ رُؤْيَا النَّفْسِ وَالرِّضَا عَنْهَا وَاسْتِشْعَارِ وَصْفِ كَمَالِ.

وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْعُجْبِ وَالْكَبَرِ بِأَنَّ الْكَبَرَ خُلِقَ بَاطِنٌ يَصْدُرُ عَنْهُ

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الرقاق، باب الغنى غنى النفس، رقم (٦٤٤٦).

ومسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب ليس الغنى عن كثرة العرض، رقم (١٠٥١).

(٢) لم أقف عليه. وقد أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الزهد، باب الغني غني النفس، رقم (٢٣٧٣).

(٣) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الزهد، باب القناعة، رقم (٤١٣٧).

أَعْمَالٌ، وَذَلِكَ الْخُلُقُ هُوَ رُؤْيَةُ النَّفْسِ فَوْقَ الْمُتَكَبَّرِ عَلَيْهِ، وَلَا بُدَّ مِنْ
وُجُودِ مَنْ يَتَكَبَّرُ عَلَيْهِ.

وَالْعُجْبُ يَتَصَوَّرُ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ غَيْرُ الْمُعْجَبِ. وَقَدْ يَكُونُ الْكِبَرُ
نَاشِئًا عَنِ الْعُجْبِ، فَإِنَّ مَنْ أُعْجِبَ بِشَيْءٍ تَكَبَّرَ بِهِ.

قَالَ الْإِمَامُ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوَازِيِّ^(١): إِنَّمَا يَكُونُ الْعُجْبُ لِاسْتِشْعَارِ
وَصْفِ كَمَالٍ، وَمَنْ أُعْجِبَ بِعِلْمِهِ اسْتَعْظَمَهُ، فَكَأَنَّهُ يَمُنُّ عَلَى
الْخَالِقِ ﷻ بِطَاعَتِهِ، وَرُبَّمَا ظَنَّ أَنَّهَا جُعِلَتْ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ مَوْضِعًا، وَأَنَّهُ
قَدْ اسْتَوْجَبَ بِهَا جَزَاءً. وَمَنْ أُعْجِبَ بِعَمَلِهِ مَنَعَهُ عُجْبُهُ مِنَ الْإِزْدِيَادِ.
وَعِلَّةُ الْعُجْبِ الْجَهْلُ الْمَحْضُ.

(و) إِيَّاكَ وَ (الْكِبَرُ) فَإِنَّهُ آفَةٌ عَظِيمَةٌ وَمَعْصِيَةٌ جَسِيمَةٌ.

فَإِنْ أَنْتَ اجْتَنَبْتَهُمَا وَأَبْعَدْتَ عَنْهُمَا وَلَمْ تُسَاكِنْهُمَا وَلَا وَاحِدًا مِنْهُمَا
(تَحَظَّ بِالسَّعَادَةِ) أَيِ تَمَلُّ إِلَيْهَا وَتَنْظَرُ بِهَا.

(فِي الدَّارَيْنِ) أَيِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَكَذَا فِي الْبَرْزَخِ وَهُوَ مَا بَيْنَهُمَا
وَلَكِنَّهُ بِالْآخِرَةِ أَشْبَهُ، فَكَأَنَّ النَّاطِمَ الْحَقَّ بِالْآخِرَةِ.

(فَارْشُدْ) مِنْ رَشَدٍ أَيِ اتَّخَذَ الرُّشْدَ وَاتَّصَفَ بِهِ فِي ذَاتِكَ.

(وَأَرْشُدْ) لِغَيْرِكَ، مِنْ أَرْشَدَ، لِتَكُونَ عَالِمًا عَامِلًا مُعَلِّمًا، فَتَكُونَ

حَيِّنًا رَبَّانِيًّا.

قَالَ فِي الْقَامُوسِ^(١): الرُّشْدُ الْإِسْتِقَامَةُ عَلَى طَرِيقِ الْحَقِّ مَعَ تَصَلُّبٍ فِيهِ، وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثُمَّ إِنَّ النَّازِمَ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- أَخْبَرَ عَنْ نَفْسِهِ أَنَّهُ بَدَلَ جُهِدَهُ فِي النَّصْحِ إِيفَاءً بِمَا وَعَدَ فِي أَوَّلِ مَنْظُومَتِهِ حَيْثُ قَالَ هُنَاكَ: سَأَبْذُلُهَا جُهِدِي ... الْبَيْتَ، فَقَالَ:

٢٥٥- وَهَا قَدْ بَذَلْتُ النَّصْحَ جَهْدِي وَإِنِّي مُقَرَّرٌ بِتَقْصِيرِي وَبِاللَّهِ أَهْتَدِي

(وَهَا) قَالَ فِي الْقَامُوسِ^(٢): كَلِمَةٌ تَنْبِيهِ، وَتَدْخُلُ فِي ذَا وَذِي، تَقُولُ هَذَا وَهَذِي، وَهَا تَكُونُ اسْمًا لِفِعْلٍ وَهُوَ «خُذْ» وَيَمْدُ، وَيُسْتَعْمَلَانِ بِكَافِ الْخِطَابِ، وَيَجُوزُ فِي الْمَمْدُودَةِ أَنْ يُسْتَعْنَى عَنِ الْكَافِ بِتَضْرِيْفِ هَمْزَتَيْهَا تَضْرِيْفِ الْكَافِ، هَاءٌ لِلْمَذْكَرِ، وَهَاءٌ لِلْمُؤَنَّثِ، وَهَآؤُمَا وَهَآؤُكُمْ وَهَآؤُنَّ.

وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿هَآؤُمْ أَقْرَأُوا كِتَابَهُ﴾ [الْمُلَقَّلَاتِ: ١٩].

وَفِي كَلَامِ النَّازِمِ كَذَلِكَ اسْمٌ فِعْلٍ بِمَعْنَى خُذْ، وَتَقْدِيرُهَا: وَهَآؤُكُمْ أَيْهَا الْمُسْتَمِعُ لِنِظَامِي، الْمُتَهَيِّئْ لِحِفْظِ كَلَامِي.

(قَدْ بَذَلْتُ) لَكَ (النَّصْحَ) مِنْ نَفْسِي بِحَسَبِ (جَهْدِي).

قَالَ فِي الْقَامُوسِ^(٣): الْجَهْدُ الطَّاقَةُ وَيُضَمُّ.

(١) القاموس: (ص ٢٨٢).

(٢) القاموس: (ص ١٣٥٥).

(٣) القاموس: (ص ٢٧٥).

(و) مَعَ بَذَلِ جَهْدِي وَطَاقَتِي فِي النُّصَحِ (إِنِّي مُقَرَّرٌ) وَمُعْتَرِفٌ
(بِتَقْصِيرِي) فَإِنِّي لَمْ أَسْتَفْصِ جَمِيعَ الْأَدَابِ الشَّرْعِيَّةِ، وَلَمْ يَتَّسِعِ الْوَقْتُ
وَالزَّمَانُ لِلْإِحَاطَةِ وَالشُّمُولِ، سَيِّمًا وَبَابُ النَّظْمِ أَضْيَقُ مِنَ النَّثْرِ، مَعَ مَلَلِ
أَبْنَاءِ الزَّمَانِ، وَعَدَمِ مَيْلِهِمْ لِلْإِطَالَةِ، وَالْفَهْمِ الْكَسِلِ وَالْمَلَالَةِ.

(وَبِاللَّهِ) سُبْحَانَهُ لَا بَغْيَ لَهُ (أَهْتَدِي) لِإِقْتِنَاصِ الْمَعَانِي الشَّارِدَةِ،
وَالنَّوَادِرِ النَّادِرَةِ فَإِنَّهُ جَوَادٌ كَرِيمٌ، لَا يَخِيبُ مَنْ تَرَجَّاهُ، وَلَا يَضِلُّ مَنْ
اسْتَهْدَاهُ.

ثُمَّ أَخَذَ يُثْنِي عَلَى مَنْظُومَتِهِ بِبَعْضِ مَا هِيَ أَهْلُهُ وَجَمِيلِ بَعْضِ
أَوْصَافِهَا فَقَالَ:

٢٥٦- تَقَضَّتْ بِحَمْدِ اللَّهِ لَيْسَتْ ذَمِيمَةً وَلَكِنَّهَا كَالدَّرِّ فِي عِقْدٍ خُرْدٍ

(تَقَضَّتْ) هَذِهِ الْمَنْظُومَةُ الْفَائِقَةُ بِالْمَعَانِي الرَّائِقَةِ.

(بِحَمْدِ اللَّهِ) وَبِاللَّهِ (لَيْسَتْ) هِيَ (ذَمِيمَةً) الذَّمُّ بِالذَّالِ الْمُعْجَمَةِ ضِدُّ
الْمَدْحِ، يُقَالُ: ذَمُّهُ ذَمًّا وَمَذَمَّةٌ فَهُوَ مَذْمُومٌ وَذَمِيمٌ، وَبُئِرَ ذَمِيمَةً قَلِيلَةً
الْمَاءِ وَغَزِيرَةً مِنْ بَابِ الْأَضْدَادِ.

وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ بِالذَّالِ الْمُهْمَلَةِ أَيْ لَيْسَتْ حَقِيرَةً.

(لَكِنَّهَا) مَمْدُوحَةٌ الْمَعَانِي، فَائِقَةُ الْمَبَانِي كُلِّ مَنْ تَحَلَّى بِحِفْظِهَا
وَإِدْرَاكِ مَعَانِيهَا زَانَتُهُ وَكَسَبَتُهُ بِهِجَةً وَرَوْنَقًا.

(كَالدَّرِّ) النَّفِيسِ (فِي عِقْدٍ) نِسَاءٍ غِيدٍ حَسَانٍ (خُرْدٍ) جَمْعُ خَرِيدَةٍ
وَهِيَ الْبِكْرُ الَّتِي لَمْ تُمَسَسْ، أَوْ الْخَفْرَةُ الطَّوِيلَةُ السُّكُوتِ، الْخَافِضَةُ

الصَّوْتِ، فَكَمَا تَزْدَادُ الْخُرْدُ بِالْدَّرِّ جَمَالًا عَلَى جَمَالِهَا، وَكَمَا عَلَى كَمَالِهَا، فَمَنْ تَحَلَّى بِهَذِهِ الْمَنْظُومَةِ يَزْدَادُ بِهَا كَمَالًا.

أَوْ أَنَّ نَظْمَهَا فِي الْحُسْنِ وَالِاتِّسَاقِ وَالْجُودَةِ وَالِاتِّفَاقِ كَنَظْمِ الدَّرِّ الَّذِي أَحْكَمْتَ الْخُرْدَ نَظْمَهُ وَتَأَلَّفَهُ وَأَجَادْتَ تَنْفِيزَهُ وَتَرْصِيفَهُ.

وَالْعَقْدُ بِالْكَسْرِ: الْقِلَادَةُ وَالْجَمْعُ: عُقُودٌ.

٢٥٧- يُحِيرُ لَهَا قَلْبُ اللَّيْبِ وَعَارِفِ كَرِيمَانَ إِنْ جَالًا بِفِكْرِ مُنْضِدٍ

(يَحِيرُ لَهَا) أَيُّ لِهَذِهِ الْمَنْظُومَةِ. يُقَالُ تَحِيرَ وَاسْتَحَارَ إِذَا نَظَرَ إِلَى الشَّيْءِ فَعَشِيَ وَلَمْ يَهْتَدِ لِسَبِيلِهِ فَهُوَ حَيْرَانٌ وَحَائِرٌ.

يَعْنِي: أَنَّ هَذِهِ الْمَنْظُومَةَ لَا تَسَاقُ مَبَانِيهَا، وَبَلَاغَةُ مَعَانِيهَا، إِذَا نَظَرَ إِلَيْهَا الْإِنْسَانُ دُهْشَ وَحَارَ.

وَإِنَّمَا يُدْرِكُ ذَلِكَ فَيَحِيرُ لَهَا (قَلْبُ اللَّيْبِ) الْعَاقِلِ (و) يَحِيرُ لَهَا أَيْضًا قَلْبُ رَجُلٍ (عَارِفٍ) بِالنَّظْمِ وَلِلْفَصَاحَةِ وَالْبَلَاغَةِ، وَمَعَانِي الْكَلَامِ، وَمَفْهُومِ النَّظَامِ.

هُمَا يَعْنِي اللَّيْبَ وَالْعَارِفَ (كَرِيمَانَ) لَا لَيْمَانَ؛ فَإِنَّ الْكَرِيمَ وَاسِعُ الْخُلُقِ صَفُوحٌ عَنِ الزَّلَلِ، غَيْرُ مُتَّبِعٍ لِلْخَلَلِ، وَاللَّيْمُ بِضَدِّ ذَلِكَ كُلِّهِ.

(إِنْ جَالًا) مِنْ جَالٍ فِي الْحَرْبِ جَوْلَةً وَفِي الطَّوَافِ. وَالْمُرَادُ هُنَا إِنْ أَمَعْنَا (بِفِكْرِ) بِالْكَسْرِ وَيُفْتَحُ هُوَ إِعْمَالُ النَّظَرِ فِي الشَّيْءِ كَالْفِكْرَةِ وَالْفِكْرِ، وَالْجَمْعُ أَفْكَارٌ وَتَقَدَّمَ.

(مُنْضِدٍ) مُتَتَابِعٍ يُقَالُ نَضَدَ مَتَاعَهُ يُنْضِدُهُ جَعَلَ بَعْضُهُ فَوْقَ بَعْضٍ كَنَضْدِهِ فَهُوَ مَنْضُودٌ وَنَضِيدٌ وَمُنْضَدٌ، أَوْ أَرَادَ بِفِكْرِ مُقِيمٍ مُحْكَمٍ، يُقَالُ

اَنْتَضَدَ بِالْمَكَانِ اَقَامَ بِهِ، وَهَذَا اَنْسَبُ، اَوْ بِفِكْرِ غَزِيرٍ مُتْرَاكِمْ، فَإِنَّ
النَّضْدَ مِنَ السَّحَابِ مَا تَرَكَمْ وَتَرَكَبَ.

وَعَلَى كُلِّ فَاَلْمُرَادُ أَنَّ هَذَيْنِ الرَّجُلَيْنِ اللَّذَيْنِ هُمَا اللَّيْبُ وَالْعَارِفُ
يَحِيرَانِ وَيَدْهَشَانِ لِمَا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ هَذِهِ الْمَنْظُومَةُ مِنَ الْمَعَانِي الدَّقِيقَةِ،
وَالْمَسَائِلِ الْأَنِيقَةِ، وَالْأَحْكَامِ الْوَثِيقَةِ، وَالْأَخْبَارِ الصَّحِيحَةِ، وَالْآثَارِ
الصَّرِيحَةِ، وَالْكَلِمَاتِ الْفَصِيحَةِ، مَعَ وَجَازَةٍ لَفْظِهَا، وَانْسِجَامِ نَظْمِهَا،
وَعُدُوبَةِ كَلِمَاتِهَا، وَسُهُولَةِ آيَاتِهَا. وَإِذَا كَانَتْ هَذِهِ الْمَنْظُومَةُ بِهَذِهِ الْمَثَابَةِ
فَلَنْ تُعَدَّمَ مِنْ هَذَيْنِ الْكَرِيمَيْنِ أَحَدٌ أَمْرَيْنِ إِمْسَاكًا بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحًا
بِإِحْسَانٍ؛ لِأَنَّ هَذَا شَأْنُ الْكُرَمَاءِ، وَاللَّهُ الْمُوَفِّقُ.

٢٥٨- فَمَا رَوْضَةٌ حُفَّتْ بِنَوْرِ رَبِيعِهَا بِسَلْسَالِهَا الْعَذْبِ الرُّزَالِ الْمُبَرَّدِ
(فَمَا) نَافِيَةٌ حِجَازِيَّةٌ وَ (رَوْضَةٌ) اسْمُهَا وَبِأَحْسَنَ خَبَرُهَا. وَالرَّوْضَةُ
وَالرَّيْضَةُ بِالْكَسْرِ مِنَ الرَّمْلِ وَالْقُشْبِ مُسْتَنْقَعُ الْمَاءِ فِيهِمَا كَمَا فِي
الْقَامُوسِ^(١).

وَقَالَ فِي الْمَطَالِعِ^(٢): الرَّوْضَةُ كُلُّ مَكَانٍ فِيهِ نَبَاتٌ مُجْتَمِعٌ.
قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ^(٣): وَلَا يَكُونُ إِلَّا فِي ارْتِفَاعٍ. وَقَالَ غَيْرُهُ: وَلَا بُدَّ
فِيهَا مِنْ مَاءٍ، وَهَذَا مُوَافِقٌ لِقَوْلِ النَّازِمِ.

(حُفَّتْ) هِيَ (بِنَوْرِ) بِالْفَتْحِ وَكَرْمَانٍ هُوَ الزَّهْرُ مُطْلَقًا أَوْ الْأَبْيَضُ

(١) القاموس: (ص ٦٤٤).

(٢) مشارق الأنوار: (٣٠٢/١).

(٣) مشارق الأنوار: (٣٠٢/١).

مِنْهُ، وَأَمَّا الْأَضْفَرُ فَزَهْرٌ وَالْجَمْعُ أَنْوَارٌ، يُقَالُ نَوَّرَ الشَّجَرُ تَنْوِيرًا خَرَجَ نَوْرُهُ. أَيَّ فَمَا رَوْضَةٌ يَانِعَةٌ حُقَّتْ بِمَعْنَى مُطْبِقٍ وَمُحِيطٍ نَوْرٍ (رَبِيعَهَا) أَيَّ الرِّوْضَةِ بِأَحِقَّتِهَا، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَحَفَفْنَاهَا بِنَخْلٍ﴾ [الْكَهْفُ: ٣٢] أَيَّ جَعَلْنَا النِّخْلَ مُطْبِقَةً بِأَحِقَّتِهَا.

(بِسَلْسَالِهَا) أَيَّ مَائِهَا الْعَذْبُ الْبَارِدُ، قَالَ فِي الْقَامُوسِ ^(١): سَلْسَلُ كَجَعْفَرٍ وَخَلْخَالِ الْمَاءِ الْبَارِدِ أَوْ الْعَذْبِ كَالسَّلَاسِلِ بِالضَّمِّ، وَسَلْسَلِ الْمَاءَ جَرَى فِي حُدُورٍ.

وَمِنْ ثَمَّ قَالَ: (الْعَذْبُ) أَيَّ الْمُسْتَسَاغِ وَاسْتَعَذَبَ أَيَّ اسْتَسْقَى عَذْبًا (الزُّلَالُ) كَغَرَابِ (الْمُبَرَّدِ) أَيَّ الْبَارِدِ ضِدَّ الْحَارِّ، وَالزُّلَالُ وَالزَّلِيلُ كَأَمِيرٍ، وَالزُّلُولُ كَصَبُورٍ هُوَ السَّرِيعُ الْمَرُّ فِي الْحَلْقِ أَيَّ الْبَارِدِ وَالْعَذْبُ الصَّافِي السَّهْلُ السَّلِسُ، وَيُقَالُ زُلَّائِلُ كَعَلَابِطٍ. قَالَهُ فِي الْقَامُوسِ ^(٢).

فَهَذَا وَأَضْعَافُ أَضْعَافِهِ يَشْهَدُ أَنَّهُ الْمَاءُ، وَقَدْ اقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي الْقَامُوسِ كَمَا عَلِمْتُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَمَا هَذِهِ الرِّوْضَةُ بِهَذِهِ الْأَزْهَارِ وَالنَّوَارِ وَالْمِيَاهِ الْعَذْبَةِ الزُّلَالِ:

٢٥٩- بِأَحْسَنَ مِنْ أُبْيَاتِهَا وَمَسَائِلُ أَحَاطَتْ بِهَا يَوْمًا بِغَيْرِ تَرَدُّدٍ

(بِأَحْسَنَ) مَنْظَرًا، وَأَبْهَجَ مَرَأًى، وَأَتَمَّ رَوْنَقًا (مِنْ أُبْيَاتِهَا) أَيَّ أُبْيَاتِ هَذِهِ الْمُنْظُومَةِ الَّتِي هِيَ مُشَبَّهَةٌ بِالرِّوْضَةِ الْمَعْلُومَةِ.

(و) لَا زَهْرَهَا وَنَوْرَهَا وَمَاؤُهَا الْعَذْبُ الزُّلَالُ وَسَلْسَالُهَا الَّذِي أَرَبَى

(١) القاموس: (ص ١٠١٦).

(٢) القاموس: (ص ١٠١٠).

عَلَى الْجِرْيَالِ بِأَحْسَنَ لَوْنًا وَأَعَذَبَ مَسَاغًا وَالَّذَ طَعْمًا وَأَسْهَلَ وُصُولًا
وَأَسْلَسَ انْحِدَارًا فِي الْحَلْقِ مِنْ (مَسَائِلَ) جَمْعُ مَسْأَلَةٍ وَهِيَ مَا يُبْرَهَنُ عَنْهُ
لِإِفَادَةِ الْعِلْمِ، (أَحَاطَتْ) هَذِهِ الْمَنْظُومَةُ (بِهَا) أَيِ بِالْمَسَائِلِ الْمَحْدُومَةِ،
وَالْأَحْكَامِ الْمَعْلُومَةِ، وَالْآثَارِ الْمَأْثُورَةِ، وَالْأَخْبَارِ الْمَشْهُورَةِ، وَالْآدَابِ
الْمَطْلُوبَةِ، وَالْمَعَانِي الْمَجْلُوبَةِ.

(يَوْمًا) أَيِ: لَمْ تَكُنِ الرُّوضَةُ بِأَزْهَارِهَا وَنَوَارِهَا وَمَائِهَا يَوْمًا مِنْ
الْأَيَّامِ أَحْسَنَ وَلَا أَبْهَجَ وَلَا أَلْطَفَ مِنْ هَذِهِ الْمَنْظُومَةِ بِمَسَائِلِهَا وَآدَابِهَا
وَأَخْبَارِهَا وَأَسْرَارِهَا (بِغَيْرِ تَرَدُّدٍ) فِي ذَلِكَ.

بَلِ الْمَنْظُومَةُ وَمَا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ مِنَ الْمَعَانِي وَالْأَسْرَارِ، وَالْأَحْكَامِ
وَالْآثَارِ، أَتَمُّ حُسْنًا وَأَبْهَجُ مَنْظَرًا مِنَ الرُّوضَةِ الْمَذْكُورَةِ. عِنْدَ ذَوِي
الْأَلْبَابِ الْمَخْبُورَةِ، وَالْعُقُولِ الْمَشْهُورَةِ وَالْآرَاءِ الْمَنْصُورَةِ. كَيْفَ لَا!
وَتِلْكَ عَنْ قَرِيبٍ يُصَوِّغُ نَوْرُهَا، وَيَذْهَبُ حُبُورُهَا، وَتَنْطَمِسُ أَنْهَارُهَا،
وَتَنْدَرِسُ آثَارُهَا.

إِذَا عَلِمْتَ هَذَا:

٢٦٠- فَخُذْهَا بِدَرْسٍ لَيْسَ بِالنَّوْمِ تُدْرِكُنِ لِأَهْلِ النُّهَى وَالْفَضْلِ فِي كُلِّ مَشْهَدٍ

(فَخُذْهَا) أَيُّهَا الطَّالِبُ الَّذِي فِي عِلْمِ الْآدَابِ رَاغِبٌ.

(بِدَرْسٍ) أَيِ بِقِرَاءَةٍ وَرِيَاضَةِ نَفْسٍ وَتَمَرِينٍ. يُقَالُ دَرَسَ الْكِتَابَ

يَدْرُسُهُ دَرْسًا وَدِرَاسَةً قَرَأَهُ.

(لَيْسَ) أَنْتَ (بِالنَّوْمِ تُدْرِكُنِ) فِعْلٌ مُضَارِعٌ مُؤَكَّدٌ بِالنُّونِ الْخَفِيفَةِ.

(لِ) مَقَامِ (أَهْلِ النَّهْيِ) بِالضَّمِّ أَيُّ أَهْلِ الْعُقُولِ وَالْعِلْمِ جَمْعُ نَهْيَةٍ
بِالضَّمِّ أَيْضًا، سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ يَنْهَى عَنِ الْقَبَائِحِ .

(وَالْفَضْلُ فِي كُلِّ مَشْهَدٍ) أَيُّ مَحْضَرِ النَّاسِ وَمَجْمَعِهِمْ .

ثُمَّ إِنَّ النَّاطِمَ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- خَتَمَ مَنُظُومَتَهُ بِمَا بَدَأَهَا بِهِ وَهُوَ
حَمْدُ اللَّهِ ﷻ فَقَالَ :

٢٦١- وَقَدْ كَمُلْتُ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ دَائِمًا لَمْ يَصُدِّدْ

(وَقَدْ كَمُلْتُ) هَذِهِ الْمُنْظُومَةُ، الَّتِي بِمَنْظُومَةِ الْآدَابِ مَوْسُومَةٌ .

(وَالْحَمْدُ) أَيُّ الشَّنَاءِ الْحَسَنِ عَلَى الْجَمِيلِ الْإِخْتِيَارِيِّ (لِلَّهِ) ﷻ

(وَحْدَهُ) لَا شَرِيكَ لَهُ فِي ذَاتِهِ وَلَا فِي صِفَاتِهِ وَلَا فِي أَفْعَالِهِ .

(عَلَى كُلِّ حَالٍ) مِنَ الْأَحْوَالِ مِنْ يُسْرٍ وَعُسْرٍ، وَسَعَةٍ وَضِيقٍ،

وَرَخَاءٍ وَشِدَّةٍ، وَسَرَّاءٍ وَضَرَّاءٍ؛ لِأَنَّهُ سُبْحَانَهُ يَسْتَحِقُّ الْحَمْدَ عَلَى كُلِّ
حَالٍ مِنْ هَذِهِ الْأَحْوَالِ .

حَالَ كَوْنِ الْحَمْدِ لَهُ سُبْحَانَهُ (دَائِمًا) مُسْتَمِرًّا فِي جَمِيعِ الْأَزْمَانِ

عَلَى جَمِيعِ الْأَحْوَالِ وَالشُّؤُونِ .

(لَمْ يَصُدِّدْ) أَيُّ لَمْ يَمْنَعْ وَلَمْ يَصْرِفْ، يُقَالُ صَدَّ زَيْدٌ فَلَانًا عَنْ كَذَا

مَنْعَهُ وَصَرَفَهُ كَأَصَدَّهُ، وَهَذَا لِأَنَّهُ ﷻ حِينَ بَسَطَ بِسَاطَ الْوُجُودِ عَلَى

مُمَكِّنَاتٍ لَا تُحْصَى، وَوَضَعَ عَلَيْهَا مَوَائِدَ كَرَمِهِ الَّتِي لَا تَنْتَاهِي، وَأَفَاضَ

عَلَى الْمَوْجُودَاتِ مِنْ عَظِيمِ كَرَمِهِ . وَبَاهِي فَضْلِهِ وَنِعَمِهِ، مَا أَدْعَتْ

الْأَلْبَابُ الْمُسْتَقِيمَةُ، وَالْقُلُوبُ السَّلِيمَةُ، وَالنُّفُوسُ الْمُطْمَئِنَّةُ، بِالْعَجْزِ عَنْ

الْقِيَامَ بِالشَّئِ وَالْحَمْدَ اللَّائِقَ بِعَظِيمِ جَلَالِهِ وَجَمَالِهِ، أَطْلَقَ الْحَمْدَ وَلَمْ يُقَيِّدْهُ، وَلِهَذَا قَالَ الْمُصْطَفَى وَهُوَ خَلَاصَةُ الْعَالَمِ وَصَفْوَةُ بَنِي آدَمَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، مُعْتَرِفًا وَمُذْعِنًا «لَا أَحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ، أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ»^(١) فَالْعَبْدُ وَإِنْ أَنْفَقَ جَمِيعَ عُمْرِهِ، وَرَزَقَ أَعْمَارًا مُتَتَابِعَةً، فَصَرَفَهَا جَمِيعًا فِي الشَّئِ عَلَى رَبِّهِ لَا يُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْهِ وَعَلَيْهِمُ السَّلَامُ. وَقَدْ قَدَّمْنَا مِنْ هَذَا مَا فِيهِ كِفَايَةٌ.

وَقَدْ آنَ أَوَانُ قَطْعِ عِنَانِ الْقَلَمِ عَنِ الْإِنْسِاطِ فِي الْكَلَامِ عَلَى هَذِهِ الْمَنْظُومَةِ الْبَدِيعَةِ، وَالْقَصِيدَةِ الرَّفِيعَةِ، وَلَقَدْ بَذَلْتُ جُهْدِي فِي تَنْقِيحِ مَسَائِلِهَا، وَتَوْضِيحِ دَلَائِلِهَا، وَاسْتِخْرَاجِ مَعَانِيهَا، وَاسْتِدْمَاجِ مَبَانِيهَا، وَحُسْنِ إِدْرَاجِهَا، وَلُطْفِ إِنْتَاجِهَا، وَتَشْقِيقِ أَحْكَامِهَا، وَتَرْصِيفِ انْتِظَامِهَا، وَعَزْوِ أَخْبَارِهَا، وَكَشْفِ أَسْرَارِهَا، فَجَاءَ هَذَا الشَّرْحُ كَمَا أَمَّلْتُهُ. وَأَعْظَمَ مِمَّا تَحَيَّلْتُهُ، وَقَدْ سَهَرْتُ اللَّيَالِيَ فِي جَمْعِ مَسَائِلِهِ، وَبَذَلْتُ مَجْهُودِي فِي تَهْذِيبِ دَلَائِلِهِ، وَلَمْ آلْ جُهْدًا فِي زِيَادَةِ تَبَيِّنِهِ، وَتَوْضِيحِهِ وَتَمْكِينِهِ، وَجَمْعِهِ وَتَأْلِيفِهِ، وَتَحْرِيرِهِ وَتَصْنِيفِهِ، وَعَزْوَتْ غَالِبًا كُلَّ قَوْلٍ لِقَائِلِهِ، لِأَخْرَاجِ مِنْ مَعَرَّةٍ تَبَعَةِ مَسَائِلِهِ، وَإِذَا لَمْ يُسْتَغْرَبِ الْحُكْمُ لَمْ أَعْزُهُ اعْتِمَادًا عَلَى شَهْرَتِهِ. وَمَنْ تَأَمَّلَهُ بِالْإِنْصَافِ ظَهَرَ لَهُ أَنَّهُ نَسِجٌ وَحْدَهُ فِي مَعْنَاهُ. وَفَرِيدٌ عِفْدُهُ فِي مَعْنَاهُ.

فَهُنَاكَ كِتَابًا جَمَعَ فَأَوْعَى، وَسَفَرًا حَوَى مِنْ الْعُلُومِ فَضْلًا وَنَوْعًا. لَوْ سَافَرْتُ إِلَى صَنْعَاءَ الْيَمَنِ فِي تَحْصِيلِهِ لَمَا خَابَتْ سَفَرْتُكَ، وَلَوْ

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود، رقم (٤٨٦).

تَاجَرَتْ فِيهِ بِأَعْلَى بِضَاعَتِكَ لَمَّا خَسِرْتَ تِجَارَتَكَ، وَقَدْ جَلَبْتَ إِلَيْكَ فِيهِ
نَفَائِسَ فِي مِثْلِهَا يَتَنَافَسُ الْمُتَنَافِسُونَ، وَجَلَيْتَ عَلَيْكَ فِيهِ عَرَائِسَ إِلَى
مِثْلِهَا يُبَادِرُ الْخَاطِبُونَ.

فَإِنْ شِئْتَ اقْتَبَسْتَ مِنْهُ آدَابًا شَرْعِيَّةً، وَإِنْ أَحْبَبْتَ تَنَاوَلْتَ مِنْهُ آثَارًا
نَبَوِيَّةً، وَإِنْ شِئْتَ وَجَدْتَ فِيهِ نِكَاتٍ أَدَبِيَّةً، وَإِنْ رُمْتَ مَعْرِفَةَ تَهْذِيبِ
النَّفْسِ وَجَدْتَ أَدْلَةً ذَلِكَ فِيهِ وَفِيَّهٖ، أَوْ مَعْرِفَةَ أَخْبَارِ النَّاسِ طَفِرْتَ فِيهِ
بِشَذَرَةٍ عَلَيْهِ.

فَيَا أَيُّهَا النَّازِرُ فِيهِ، وَالْمُقْتَبِسُ مِنْ مَعَانِيهِ، أَحْسِنْ بِجَامِعِهِ الظَّنَّ،
وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ هَذَا الْفَنِّ، فَإِنَّهُ قَدْ زَفَّ بَنَاتِ أَفْكَارِهِ إِلَيْكَ،
وَعَرَضَ بِضَاعَتَهُ عَلَيْكَ، فَلَكَ مِنْ تَأْلِيفِهِ غُنْمُهُ، وَعَلَيْهِ غُرْمُهُ وَلَكَ صَفْوُهُ،
وَعَلَيْهِ عُهْدَتُهُ وَهَفْوُهُ. فَلَا يَعْذَمُ عَنْكَ أَحَدٌ أَمْرَيْنِ؛ إِمَّا إِمْسَاكًا بِمَعْرُوفٍ،
أَوْ تَسْرِيحًا بِإِحْسَانٍ، فَإِنَّ الْمُؤْمِنِينَ كَالْبُنْيَانِ، وَالْكَرِيمُ فِي نَظَرِهِ مُنْصِفٌ،
وَاللَّيِّمُ مُتَبَجِّحٌ وَمُتَعَسِّفٌ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ يَأْبَى الْعِصْمَةَ لِغَيْرِ كِتَابِهِ.
وَالسَّعِيدُ مَنْ عُدَّتْ هَفَوَاتُهُ فِي جَنْبِ صَوَابِهِ، وَالْمُنْصِفُ الْكَرِيمُ يُعَادِلُ
بِالسَّيِّئَاتِ الْحَسَنَاتِ، وَيَقْضِي عَلَى كُلِّ بِحْسَبِهِ مِنَ الْأَحْوَالِ وَالْمَقَامَاتِ.

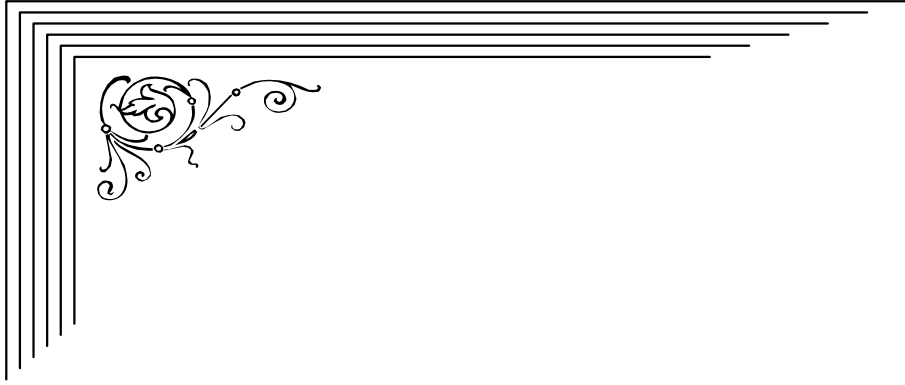
وَقَدْ نَبَّهَ الْمُصْطَفَى عَلَى أَنَّ كُفْرَانَ الْإِحْسَانِ لُؤْمٌ، وَأَخْبَرَ أَنَّ أَكْثَرَ
أَهْلِ النَّارِ النَّسَاءِ لِكُفْرِهِنَّ النَّعَمَ؛ فَإِنَّ الْمَرْأَةَ تَحْفَظُ السَّيِّئَاتِ، وَتَنْسَى
الْحَسَنَاتِ. وَلِهَذَا مَثَلُ حَالِهِنَّ بِحَامِلٍ خَرَجَ عَلَى كِتْفِهِ أَحَدُ شُقَّتَيْهِ
صَحِيحَةً جَعَلَهَا أَمَامَهُ، وَالْأُخْرَى مُخَرَّقَةً جَعَلَهَا خَلْفَهُ. فَإِذَا عَمِلَ الزَّوْجُ
مَعَهَا حَسَنَةً جَعَلَتْهَا فِي الشُّقَّةِ الَّتِي إِلَى خَلْفِ، وَهِيَ مَخْرُوقَةٌ فَتَسْقُطُ

مِنْهَا فَلَا تَرَاهَا بَعْدَ ذَلِكَ، وَإِذَا عَمِلَ سَيِّئَةً جَعَلَتْهَا بِأَلَّتِي أَمَامَهَا وَهِيَ
مَحْرُورَةٌ مَضْبُوطَةٌ، كُلَّمَا نَظَرَتْ رَأَتْهَا. وَهَذِهِ حَالُ جَمِيعِ اللُّؤْمَاءِ،
يَحْفَظُونَ السَّيِّئَاتِ، وَلَا يَذْكُرُونَ الْحَسَنَاتِ.

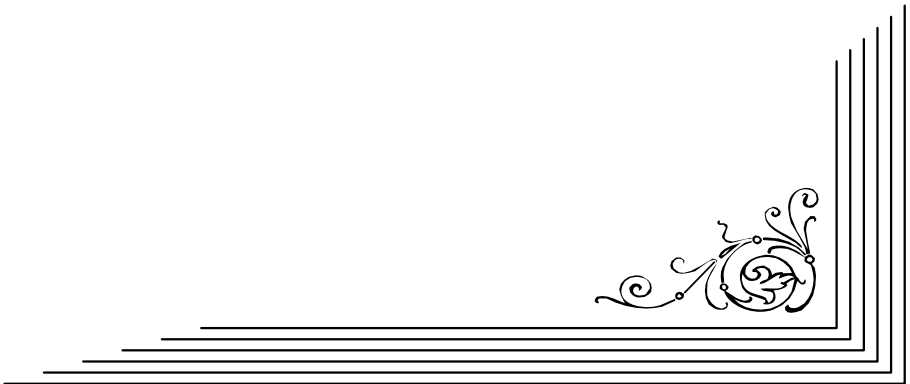
فَنَبْتَهِلُ إِلَى اللَّهِ ﷻ أَنْ يَصُونَ كِتَابَنَا هَذَا عَمَّنْ هَذِهِ صِفَتُهُ، وَهَذَا
النَّعْتُ نَعْتُهُ، وَأَنْ يَجْعَلَهُ خَالِصًا لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ، وَسَبَبًا لِلْفَوْزِ بِدَارِ الْخُلْدِ
وَالنَّعِيمِ، وَأَنْ يَنْفَعَ بِهِ مَنْ قَرَأَهُ أَوْ كَتَبَهُ وَنَظَرَ فِيهِ، وَدَعَا إِلَيَّ بِقَلْبِهِ وَلِسَانِهِ
وَفِيهِ: إِنَّهُ جَوَادٌ كَرِيمٌ، رَعُوفٌ رَحِيمٌ.

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ الْكَرِيمِ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ أَجْمَعِينَ.
وَكَانَ الْخَلَاصُ مِنْ تَسْوِيدِهِ ضُحَى نَهَارِ السَّبْتِ لِسِتِّ بَقِيَّتٍ مِنْ
رَبِيعِ الثَّانِي سَنَةِ (١١٥٤هـ) عَلَى يَدِ مُؤَلِّفِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَجَعَلَ الْجَنَّةَ مُتَقَلِّبَةً
وَمَمْنُوَاهُ، إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَبِالْإِجَابَةِ جَدِيرٌ آمِينَ.





فهرس الأبيات الشعرية



فهرس الأبيات الشعرية

الصفحة

البيت

- ١- بِحَمْدِكَ ذِي الْإِكْرَامِ مَا رُمْتُ أَتْبَدِي كَثِيرًا كَمَا تَرْضَى بِغَيْرِ تَحَدُّدٍ ١٨
- ٢- وَصَلَّ عَلَى خَيْرِ الْأَنَامِ وَالْهـ وَأَصْحَابِهِ مِنْ كُلِّ هَادٍ وَمُهْتَدٍ ١٩
- ٣- وَبَعْدُ فَإِنِّي سَوْفَ أَنْظِمُ جُمْلَةً مِنْ الْأَدَبِ الْمَأْثُورِ عَنْ خَيْرِ مُرْشِدٍ ٢٢
- ٤- مِنَ السُّنَّةِ الْغَرَاءِ أَوْ مِنْ كِتَابٍ مَنْ تَقَدَّسَ عَنْ قَوْلِ الْغَوَاةِ وَجُحَدٍ ٢٤
- ٥- وَمِنْ قَوْلِ أَهْلِ الْفَضْلِ مِنْ عُلَمَائِنَا أَيْمَّةِ أَهْلِ السَّلَامِ مِنْ كُلِّ أَمَجَدٍ ٢٤
- ٦- لَعَلَّ إِلَهَ الْعَرْشِ يَنْفَعُنَا بِهَا وَيُنْزِلُنَا فِي الْحَشْرِ فِي خَيْرِ مَقْعَدٍ ٢٨
- ٧- أَلَا مَنْ لَهُ فِي الْعِلْمِ وَالْدِّينِ رَغْبَةٌ لِيَضْغَ بِقَلْبٍ حَاضِرٍ مُتَرَصِّدٍ ٢٩
- ٨- وَيَقْبَلُ نَصْحًا مِنْ شَفِيقِي عَلَى الْوَرَى حَرِيصٍ عَلَى زَجْرِ الْأَنَامِ عَنِ الرَّدَى ٣٠
- ٩- فَعِنْدِي مِنْ عِلْمِ الْحَدِيثِ أَمَانَةٌ سَابِذُهَا جَهْدِي فَأَهْدِي وَأَهْتَدِي ٣٣
- ١٠- أَلَا كُلُّ مَنْ رَامَ السَّلَامَةَ فَلْيَضُنْ جَوَارِحَهُ عَنْ مَا نَهَى اللَّهُ يَهْتَدِي ٣٤
- ١١- يَكْبُ الْفَتَى فِي النَّارِ حَصْدُ لِسَانِهِ وَإِزْسَالُ طَرْفِ الْمَرْءِ أَنْكَى فَقِيدٍ ٣٦
- ١٢- وَطَرْفُ الْفَتَى يَا صَاحِ رَائِدُ فَرْجِهِ وَمُتَعَبُهُ فَأَعْضُضْهُ مَا اسْطَعْتَ تَهْتَدِ ٣٩
- ١٣- وَيَحْرُمُ بُهْتُ وَاعْتِيَابُ نَمِيمَةٍ وَإِفْشَاءُ سِرِّ نَمٍّ لَعْنُ مُقَيِّدٍ ٤٣
- ١٤- وَفُحْشٌ وَمَكْرٌ وَالْبَدَاءُ خَدِيعَةٌ وَسُخْرِيَّةٌ وَالْهَزْوُ وَالْكَذِبُ قَيْدٌ ٤٣
- ١٥- بِغَيْرِ خِدَاعِ الْكَافِرِينَ بِحَرْبِهِمْ وَلِلْعَرَسِ أَوْ إِصْلَاحِ أَهْلِ التَّنَكُّدِ ٦٨
- ١٦- وَيَحْرُمُ مِزْمَارٌ وَشَبَابَةٌ وَمَا يُضَاهِيهِمَا مِنْ آلَةِ اللَّهْوِ وَالرَّدَى ٧٢
- ١٧- وَلَوْ لَمْ يُقَارِنْهَا غِنَاءٌ جَمِيعُهَا فَمِنْهَا ذَوُو الْأَوْتَارِ دُونَ تَقْيِيدٍ ٧٤
- ١٨- وَحَظَرُ الْغِنَاءِ الْأَكْثَرُونَ قَضَوْا بِهِ وَعَنْ أَبَوَيْ بَكْرِ إِمَامٍ وَمُقْتَدٍ ٧٦
- ١٩- إِبَاحَتُهُ لَا كُرْهُهُ وَأَبَاحُهُ إِمَامُ أَبُو يَعْلَى مَعَ الْكُرْهِ فَاَنْشُدْ ٧٨
- ٢٠- فَمَنْ يَسْتَتِرْ فِي بَيْتِهِ لِسَمَاعِهِ الْغِنَاءَ وَلَمْ يُكْثِرْ وَلَمْ يُتَزَيَّدْ ٨٠

- ٢١- وَعَنَى يَسِيرًا فِي خَفَاءٍ لِنَفْسِهِ
 ٢٢- كَمَا تُنْشِدُ الْأَعْرَابُ أَوْ يَحْدُّ قَوْلُهُ
 ٢٣- مُلَحَّنَةً فِي كُرْهِهِ الْقَاضِي اتَّبَعَ
 ٢٤- إِذَا حَرَكَاتِ اللَّفْظِ بَدَّلْنَ أَحْرَفًا
 ٢٥- فَإِنْ لَمْ يَكُنْ هَذَا فَلَا بَأْسَ قَدْ تَلَا
 ٢٦- وَلَا بَأْسَ بِالشَّعْرِ الْمُبَاحِ وَحِفْظِهِ
 ٢٧- فَقَدْ سَمِعَ الْمُخْتَارُ شِعْرَ صَحَابِهِ
 ٢٨- وَلَمْ يَكْ فِي عَصْرِ لِدَيْكَ مُنْكَرٌ
 ٢٩- وَحَظَرَ الْهَجَا وَالْمَدْحَ بِالزُّورِ وَالْخَنَا
 ٣٠- وَوَصَفَ الرِّثَا وَالْخَمْرَ وَالْمُرْدَ وَالنِّسَا
 ٣١- وَأَوْجَبَ عَنِ الْمَحْظُورِ كَفَّ جَوَارِحِ
 ٣٢- وَأَمْرُكَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ يَا فَتَى
 ٣٣- عَلَى عَالِمٍ بِالْحَظَرِ وَالْفِعْلِ لَمْ يَقُمْ
 ٣٤- وَلَوْ كَانَ ذَا فَسَقٍ وَجْهٍ وَفِي سَوَى
 ٣٥- وَبِالْعُلَمَاءِ يَخْتَصُّ مَا اخْتَصَّ عِلْمُهُ
 ٣٦- وَأَضَعَفَهُ بِالْقَلْبِ ثُمَّ لِسَانَهُ وَأَقْوَاهُ
 ٣٧- وَأَنْكَرَ عَلَى الصَّبْيَانِ كُلِّ مُحَرَّمِ
 ٣٨- وَإِنْ جَهَرَ الذَّمُّ بِالْمُنْكَرَاتِ
 ٣٩- وَبِالْأَسْهَلِ ابْدَأْ ثُمَّ زِدْ قَدْرَ حَاجَةٍ
 ٤٠- إِذَا لَمْ يَخَفْ فِي ذَلِكَ الْأَمْرِ حَيْفُهُ
 ٤١- وَلَا غُرَمَ فِي دُفِّ الصُّنُوجِ كَسَرْتَهُ
 ٤٢- وَالْأَلَةَ تَنْجِيمٍ وَسِحْرٍ وَنَحْوِهِ
 ٤٣- وَبَيْضٍ وَجَوْزٍ لِلْقِمَارِ بِقَدْرِ مَا
 ٨٠- فَلَا بَأْسَ وَاقْبَلْ إِنْ يَرْجِعَ وَيُنْشِدُ
 ٨٤- وَمَنْ يَثْلُ آيَاتِ الْكِتَابِ الْمُمَجَّدِ
 ٨٦- وَفَصَّلَ قَوْمٌ فِيهِ تَفْصِيلَ مُرْشِدِ
 ٨٦- بِإِشْبَاعِهِ حَرَّمَ لِدَاكَ وَشَدَّدَ
 ٨٧- الرَّسُولُ بِتَرْجِيْعٍ وَصَوْتٍ لَهُ نَدِي
 ٩١- وَصَنَعَتْهُ مَنْ رَدَّ ذَلِكَ يَعْتَدِي
 ٩٢- وَتَشْبِيهِهُمْ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينِ خُرْدِ
 ٩٤- وَكَيْفَ وَفِيهِ حِكْمَةٌ فَارُوْ وَاسْنِدِ
 ٩٥- وَتَشْبِيهِهِ بِالْأَجْنَبِيَّاتِ أَكْثَدُ
 ٩٦- الْفَتَيَاتِ أَوْ نَوْحِ التَّسْحِطِ مُورِدِ
 ٩٦- وَنَدَبٌ عَنِ الْمَكْرُوهِ غَيْرُ مُشَدِّدِ
 ١٠٠- عَنِ الْمُنْكَرِ اجْعَلْ فَرَضَ عَيْنٍ تَسَدِّدِ
 ١٠٢- سِوَاهُ مَعَ أَمْنٍ عُذْوَانٍ مُعْتَدِ
 ١٠٥- الَّذِي قِيلَ فَرَضُ بِالْكَفَايَةِ فَاحْذُدْ
 ١٠٩- بِهِمْ وَبِمَنْ يَسْتَنْصِرُونَ بِهِ قَدْ
 ١١٢- إِنْكَارُ الْفَتَى الْجَلْدِ بِالْيَدِ
 ١١٦- لِتَأْدِيبِهِمْ وَالْعِلْمِ فِي الشَّرْعِ لَرْدِي
 ١١٨- فِي الشَّرِيعَةِ يُزَجَّرُ دُونَ مُحْفٍ بِمَرْكَدِ
 ١٢١- فَإِنْ لَمْ يَزَلْ بِالتَّافِدِ الْأَمْرِ فَاصْدُدْ
 ١٢٣- إِذَا كَانَ ذَا الْإِنْكَارِ حَتَمَ التَّأَكُّدِ
 ١٢٤- وَلَا صَوْرَ أَيْضًا وَلَا آلَةَ الدِّدِ
 ١٢٧- وَكُتِبَ حَوْثٌ هَذَا وَأَشْبَاهُهُ أُقْدُدْ
 ١٢٨- يُزِيلُ عَنِ الْمَنْكُورِ مَقْصِدَ مُفْسِدِ

- ٤٤- وَلَا شَقَّ زَقِّ الْحَمْرِ أَوْ كَسْرِ دَنِّهِ
٤٥- وَإِنْ يَتَأَتَى دُونَهُ دَفْعُ مُنْكَرٍ
٤٦- وَهَجْرَانُ مَنْ أَبَدَى الْمَعَاصِي سُنَّةً
٤٧- وَقِيلَ عَلَى الْإِظْلَاقِ مَا دَامَ مُعْلِنَا
٤٨- وَيَحْرُمُ تَجْسِيسُ عَلَى مُتَسَتِّرٍ
٤٩- وَهَجْرَانُ مَنْ يَدْعُو لِأَمْرِ مُضِلٍّ أَوْ
٥٠- عَلَى غَيْرِ مَنْ يَقْوَى عَلَى دَخْصِ قَوْلِهِ
٥١- وَيَقْضِي أُمُورَ النَّاسِ فِي إِتْيَانِهِ
٥٢- وَحَظَرَ انْتِفَا التَّسْلِيمِ فَوْقَ ثَلَاثَةِ
٥٣- وَكُنْ عَالِمًا أَنَّ السَّلَامَ لِسُنَّةٍ
٥٤- وَيُجْزَى تَسْلِيمُ أَمْرٍ مِنْ جَمَاعَةٍ
٥٥- وَتَسْلِيمُ نَزْرِ وَالصَّغِيرِ وَعَابِرٍ
٥٦- وَإِنَّ سَلَّمَ الْمَأْمُورُ بِالرَّدِّ مِنْهُمْ
٥٧- وَسَلَّمَ إِذَا مَا قُتِمَتْ عَنْ حَضْرَةِ أَمْرٍ
٥٨- وَإِفْشَاؤُكَ التَّسْلِيمِ يُوجِبُ مَحَبَّةً
٥٩- وَتَعْرِيفُهُ لَفْظَ السَّلَامِ مُجَوِّزٌ
٦٠- وَقَدْ قِيلَ نَكْرُهُ وَقِيلَ تَحِيَّةٌ
٦١- وَسُنَّةٌ اسْتِئْذَانُهُ لِدُخُولِهِ
٦٢- ثَلَاثًا وَمَكْرُوهُ دُخُولُ لَهَا جِمٍّ
٦٣- وَوَقْفَتُهُ تَلْقَاءُ بَابٍ وَكُوفَةٌ فَإِنْ لَمْ
٦٤- وَتَحْرِيكُ نَعْلَيْهِ وَإِظْهَارُ حَسِّهِ
٦٥- وَكُلُّ قِيَامٍ لَا لِوَالٍ وَعَالِمٍ
٦٦- وَصَافِحُ لِمَنْ تَلْقَاهُ مِنْ كُلِّ مُسْلِمٍ
- إِذَا عَجَزَ الْإِنْكَارُ دُونَ التَّقَدُّدِ ١٢٩
ضَمِنْتَ الَّذِي يُنْقَلَى بِتَغْسِيلِهِ قَدْ ١٣٠
وَقَدْ قِيلَ إِنْ يَرُدُّهُ أَوْجِبَ وَأَكْثَرُ ١٣٢
وَلَا قَهَ بِوَجْهِ مُكْفَهَرٍ مُرَبَّدٍ ١٣٥
بِفُسْقٍ وَمَاضِي الْفُسْقِ إِنْ لَمْ يُجَدِّدِ ١٣٧
مُفْسَقٍ احْتِمَهُ بِغَيْرِ تَرَدُّدٍ ١٤٠
وَيَذْفَعُ إِضْرَارَ الْمُضِلِّ بِمَذُودٍ ١٤١
وَلَا هَجَرَ مَعَ تَسْلِيمِهِ الْمُتَعَوِّدِ ١٤٢
عَلَى غَيْرِ مَنْ قُلْنَا بِهِجْرٍ فَأَكْثَرُ ١٤٤
وَرَدُّكَ فَرَضَ لَيْسَ نَذْبًا بِأَوْطَدٍ ١٤٦
وَرَدُّ قَتَى مِنْهُمْ عَلَى الْكُلِّ يَا عَدِيَّ ١٤٨
السَّبِيلِ وَرُكْبَانٍ عَلَى الضَّدِّ أَيْدٍ ١٥١
فَقَدْ حَصَلَ الْمَسْنُونُ إِذْ هُوَ مُبْتَدِي ١٥٢
وَسَلَّمَ إِذَا مَا جِئْتَ بَيْتَكَ تَهْتَدِ ١٥٤
مِنْ النَّاسِ مَعْرُوفًا وَمَجْهُولًا اقْصِدْ ١٥٦
وَتَنْكِيرُهُ أَيْضًا عَلَى نَصِّ أَحْمَدَ ١٥٩
كَلِمَتِ التَّوْدِيْعِ عَرَفَ كَرَدِّ ١٥٩
عَلَى غَيْرِهِ مِنْ أَقْرَبِينَ وَبُعْدِ ١٦١
وَلَا سِيَّمَا مِنْ سَفَرَةٍ وَتَبَعْدِ ١٦٤
يُجِبُ بِمَضْيِ وَإِنْ يُخَفَّ يَزْدَدُ ١٦٨
لِدُخْلَتِهِ حَتَّى لِمَنْزِلِهِ اشْهَدُ ١٧١
وَوَالِدِهِ أَوْ سَيِّدِ كُرْهُهُ امْهَدُ ١٧٣
تَنَازَرُ خَطَايَاكُمْ كَمَا فِي الْمُسْنَدِ ١٧٨

- ٦٧- وَلَيْسَ لِغَيْرِ اللَّهِ حَلٌّ سَجُودُنَا
وَيُكْرَهُ مِنْكَ الْإِنْجِنَاءُ مُسَلِّمًا
٦٨- وَحَلَّ عِنَاقُ لِلْمُلَاقِي تَدِينَا
وَنَزَعُ يَدٍ مَنْ يُصَافِحُ عَاجِلًا
٦٩- وَأَنْ يَجْلِسَ الْإِنْسَانُ عِنْدَ مُحَدِّثٍ
وَمَرَأَى عَجُوزٍ لَمْ تُرَدْ وَصِفَاحُهَا . . .
٧٠- وَتَشْمِيطُهَا وَآكْرَهُ كِلَا الْخَصْلَتَيْنِ
وَيَحْرُمُ رَأْيُ الْمُرْدِ مَعَ شَهْوَةِ فَقْظِ
٧١- وَكُنْ وَاصِلَ الْأَرْحَامِ حَتَّى لِكَاشِحِ
وَيَحْسُنُ تَحْسِينُ لِحْلَتِي وَضُحْبَةِ
٧٢- وَلَوْ كَانَ ذَا كُفْرٍ وَأَوْجِبَ طَوْعُهُ
كَتِظْلَابِ عِلْمٍ لَا يَضُرُّهُمَا بِهِ
٧٣- وَأَحْسِنُ إِلَى أَصْحَابِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ
وَيُكْرَهُ فِي الْحَمَامِ كُلُّ قِرَاءَةٍ
٨٠- وَرَفَعَكَ صَوْتًا بِالِدُّعَاءِ أَوْ مَعَ الْ
وَنَقْظُ وَشَكْلُ فِي مَقَالٍ لِمُضَحَفٍ
٨٢- وَغَيْرَ بَغَيْرِ الْأَسْوَدِ الشَّيْبِ وَابْقِهِ
وَأَغْفَاءُ اللَّحَى نَذْبٌ وَقِيلَ خُذْنَ مَا
٨٤- وَيُشْرَعُ إِيكَاءُ السَّقَا وَعَظَا الْإِنَاءِ
وَتَقْلِيمُ أَظْفَارٍ وَنَثْفُ أَبَاطِهِ
٨٦- وَيَحْسُنُ خَفْضُ الصَّوْتِ مِنْ عَاطِسٍ
وَيَحْمَدُ جَهْرًا وَلَيْشَمِنْتُهُ سَامِعٌ
٨٨- وَقُلْ لِلْفَتَى عُوفِيَتْ بَعْدَ ثَلَاثَةِ
وَيُكْرَهُ تَقْفِيلُ الثَّرَى بِتَشَدُّدٍ ١٨٠
وَتَقْفِيلُ رَأْسِ الْمَرْءِ حَلٍّ وَفِي الْيَدِ ١٨٣
وَيُكْرَهُ تَقْفِيلُ الْفَمِ أَفْهَمَ أَوْ قَيْدِ ١٨٦
وَأَنْ يَتَنَاجَى الْجَمْعُ مَا دُونَ مُفْرَدٍ ١٨٩
بِسِرٍّ وَقِيلَ أَحْظَرْ وَإِنْ يَأْذُنُ أَقْعَدِ ١٩٢
وَخَلَوْتُهَا أَكْرَهُ لَا تَحْيَيْتَهَا أَشْهَدِ ١٩٣
لِلشَّبَابِ مِنَ الصَّنْفَيْنِ بُعْدَى وَأَبْعَدِ ١٩٤
وَقِيلَ وَمَعَ خَوْفٍ وَلِلْكَرْهِ جَوْدِ ١٩٦
تَوَفَّرَ فِي عُمَرٍ وَرَزَقٍ وَتَسَعَّدِ ١٩٨
وَلَا سِيَّمَا لِلْوَلَدِ الْمُتَأَكَّدِ ٢٠٤
سِوَى فِي حَرَامٍ أَوْ لِأَمْرِ مُؤَكَّدِ ٢١٥
وَتَطْلِيْقِ زَوَاجَاتٍ بِرَأْيٍ مُجَرَّدِ ٢١٦
فَهَذَا بَقَايَا بِرِّهِ الْمُتَعَوِّدِ ٢٢٣
وَذَكْرُ لِسَانٍ وَالسَّلَامُ لِمُبْتَدِي ٢٢٥
جِنَارَةٍ أَوْ فِي الْحَرْبِ حِينَ التَّشَدُّدِ ٢٢٧
وَلَا تَكْتُبَنَّ فِيهِ سِوَاهُ وَحَدِّدْ ٢٢٨
وَلِلْقَرْعِ أَكْرَهُ ثُمَّ تَدْلِيْسَ نَهْدِ ٢٣١
يَلِي الْحَلْقَ مَعَ مَا زَادَ عَنْ قَبْضَةِ الْيَدِ ٢٤١
وَلِيَجَافَ أَبْوَابُ وَطْفَاءِ الْمَوْقِدِ ٢٤٣
وَحَلَقًا وَلِلتَّنْوِيرِ فِي الْعَانَةِ اقْصِدْ ٢٤٥
وَأَنْ يُعْطِيَ وَجْهًا لِاسْتِتَارٍ مِنَ الرَّدْيِ ٢٤٧
لِتَحْمِيدِهِ وَلِيُبْدِ رَدَّ الْمُعَوِّدِ ٢٤٨
وَلِلطُّفْلِ بُورِكَ فِيكَ وَأَمْرُهُ يَحْمَدُ ٢٥١

- ٩٠- وَعَظَّ فَمَا وَأكْظُمُ تُصَبِّ فِي تَنَاقُوبِ
٩١- وَلَا بَأْسَ شَرْعًا أَنْ يَطْبَبَكَ مُسْلِمٌ
٩٢- وَتَرَكُ الدَّوَا أَوْلَى وَفَعَلَكَ جَائِزُ
٩٣- وَرَجَّحَ عَلَى الْخَوْفِ الرَّجَا عِنْدَ بَأْسِهِ
٩٤- وَتَشَرَّعَ لِلْمَرْضَى الْعِيَادَةُ فَأَتَيْهِمْ
٩٥- فَسَبَّعُونَ أَلْفًا مِنْ مَلَائِكَةِ الرِّضَا
٩٦- وَإِنْ عَادَهُ فِي أَوَّلِ الْيَوْمِ وَاصَلَتْ
٩٧- فَمِنْهُمْ مُعَبِّا عُدَّ، وَخَفَّفَ، وَمِنْهُمْ أَلَّ
٩٨- فَفَكَرَّ وَرَاعَ فِي الْعِيَادَةِ حَالٌ مَنْ
٩٩- وَمَكْرُوهُ اسْتِئْثَمَانَنَا أَهْلَ ذِمَّةٍ
١٠٠- وَمَكْرُوهُ اسْتِطْبَابُهُمْ لَا ضَرُورَةَ
١٠١- وَإِنْ مَرَضَتْ أَنْثَى وَلَمْ يَجِدُوا لَهَا
١٠٢- وَيُكْرَهُ حَقْنُ الْمَرْءِ إِلَّا ضَرُورَةَ
١٠٣- كَقَابِلَةِ حِلٍّ لَهَا نَظَرٌ إِلَى
١٠٤- وَيُكْرَهُ إِنْ لَمْ يَسِرْ قَطْعَ بَوَاسِرٍ
١٠٥- لِأَكَلَةِ تَسْرِي بِعُضْوٍ أَبْنَهُ إِنْ
١٠٦- وَقَبْلَ الْأَدَى لَا بَعْدَهُ الْكَيِّ فَاتَّكْرَهُنَّ
١٠٧- كَذَاكَ الرُّقَى إِلَّا بِأَيِّ وَمَا رَوَى
١٠٨- وَحَلَّ بِغَيْرِ الْوَجْهِ وَسُمُّ بِهَائِمٍ
١٠٩- كَمَعْرِفَةٍ حَنْمًا لِإِضْرَارِهَا بِهِ
١١٠- وَفِيمَا سِوَى الْأَغْنَامِ قَدْ كَرِهُوا الْخِصَا
١١١- وَقَطَّعَ قُرُونٍ وَالْأَذَانَ وَشَقَّهَا
١١٢- وَيَحْسُنُ فِي الْإِحْرَامِ وَالْحِلِّ قَتْلُ مَا
- فَذَلِكَ مَسْنُونٌ لِأَمْرِ الْمُرَشِّدِ ٢٥٤
وَتَشْكُو الَّذِي تَلَقَّى وَبِالْحَمْدِ فَايْتَدَى ٢٥٦
وَلَمْ تَتَيَقَّنْ فِيهِ حُرْمَةَ مُفْرَدِ ٢٦٠
وَلَا قِ بِحُسْنِ الظَّنِّ رَبَّكَ تَسْعَدُ ٢٦٤
تَخُضُّ رَحْمَةً تَعْمُرُ مَجَالِسَ عُودِ ٢٦٩
تُصَلِّي عَلَى مَنْ عَادَ يَمْشِي إِلَى الْعَدِ ٢٧٠
عَلَيْهِ إِلَى اللَّيْلِ الصَّلَاةَ فَاسْنِدُ ٢٧١
ذِي يُؤْثِرُ التَّطْوِيلَ مِنْ مُتَوَرِّدِ ٢٧٢
تَعُودُ وَلَا تُكْثِرُ سُؤَالَ تَنْكَدُ ٢٧٤
لِإِحْرَازِ مَالٍ أَوْ لِقِسْمَتِهِ اشْهَدُ ٢٧٤
وَمَا رَكَّبُوهُ مِنْ دَوَاءٍ مُوَصَّدِ ٢٧٧
طَبِيبًا سِوَى فَحْلٍ أَجِزُهُ وَمَهَّدُ ٢٧٨
وَيَنْظُرُ مَا يَحْتَاجُهُ حَاقِنٌ قَدْ ٢٨٠
مَكَانَ وَلَادَاتِ النِّسَاءِ فِي التَّوَلَّدِ ٢٨١
وَبَطُّ الْأَدَى حِلٌّ كَقَطْعِ مُجَوِّدِ ٢٨٢
تَخَافَنَّ عُقْبَاهُ وَلَا تَتَرَدَّدُ ٢٨٣
وَعَنْهُ عَلَى الْإِطْلَاقِ غَيْرُ مُقَيَّدِ ٢٨٤
فَتَعْلِيْقُ ذَا حِلٍّ كَكُتْبِ لَوْلَدِ ٢٨٧
وَفِي الْأَشْهَرِ أَكْرَهُ جَزَّ ذَيْلٍ مُمَدَّدِ ٢٨٨
لِقَطْعِكَ مَا تَذَرُّ بِهٍ لِلْمُنْكَدِ ٢٩٢
لِتَعْزِيبِهِ الْمُنْهِي عَنْهُ بِمُسْنَدِ ٢٩٣
بَلَا ضَرَرَ تَغْيِيرُ خَلْقٍ مُعَوَّدِ ٢٩٥
يَضُرُّ بِلَا نَفْعٍ كَنَمِرٍ وَمَرْئِدِ ٢٩٦

- ١١٣- وَغَرَبَانُ غَيْرِ الزَّرْعِ أَيُّضًا وَشَبَّهَهَا
 ١١٤- كَبَقٌ وَبُرْعُوثٌ وَقَارٌ وَعَقْرَبٌ
 ١١٥- وَيُكْرَهُ قَتْلُ النَّمْلِ إِلَّا مَعَ الْأَذَى
 ١١٦- وَلَوْ قِيلَ بِالتَّحْرِيمِ ثُمَّ أُجِيرَ مَعَ
 ١١٧- وَقَدْ جَوَزَ الْأَصْحَابُ تَشْمِيسَ قُرْهُمِ
 ١١٨- وَيُكْرَهُ لِنَهْيِ الشَّرْعِ عَنْ قَتْلِ ضِفْدَعٍ
 ١١٩- وَيُكْرَهُ قَتْلُ الْهَرِّ إِلَّا مَعَ الْأَذَى
 ١٢٠- وَقَتْلُكَ حَبَاتِ الْبُيُوتِ وَلَمْ تَقُلْ
 ١٢١- وَذَا الطُّفَيْتَيْنِ أَقْتُلْ وَأَبْتَرِ حَيَّةٍ
 ١٢٢- وَمَا فِيهِ إِضْرَارٌ وَنَفْعٌ كَبَاشِقٍ
 ١٢٣- إِذَا لَمْ يَكُنْ مِلْكًا فَأَنْتَ مُحْخِرٌ
 ١٢٤- وَمَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ انْتِفَاعٌ وَلَا أَذَى
 ١٢٥- وَمَا حَلَّ لِلْمُضْطَرِّ حَلٌّ لِمُكْرِهِ
 ١٢٦- وَلَعُوْ مَعَ الْإِكْرَاهِ أَفْعَالٌ مُكْرِهِ
 ١٢٧- وَيُكْرَهُ نَفْحٌ فِي الْغَدَا وَتَنْفُسٌ
 ١٢٨- فَإِنْ كَانَ أَنْوَاعًا فَلَا بَأْسَ فَالَّذِي
 ١٢٩- وَأَخَذُ وَإِعْطَاءٌ وَأَكْلٌ وَشُرْبُهُ
 ١٣٠- وَأَكْلُكَ بِالتَّنَتْنِ وَالْأُضْبُعِ الْكُرْهَنَ
 ١٣١- وَيُكْرَهُ بِالْيُمْنَى مُبَاشَرَةُ الْأَذَى
 ١٣٢- كَذَا خَلَعُ نَعْلَيْهِ بِهَا وَاتَّكَأُوهُ
 ١٣٣- وَيُكْرَهُ فِي التَّمْرِ الْقِرَانُ وَنَحْوُهُ
 ١٣٤- وَكُلُّ جَالِسٍ فَوْقَ الْيَسَارِ وَنَاصِبٍ
 ١٣٥- وَيُكْرَهُ سَبْقُ الْقَوْمِ لِلْأَكْلِ نَهْمَةً
 ٢٩٨- كَذَا حَشَرَاتُ الْأَرْضِ دُونَ تَقْيِيدِ
 ٢٩٩- وَدَبْرٍ وَحَيَاتٍ وَشَبَّهَ الْمُعَدِّدِ
 ٣٠٥- بِهِ وَاكْرَهَنَ بِالنَّارِ إِحْرَاقَ مُفْسِدِ
 ٣٠٨- أَذَى لَمْ يَزُلْ إِلَّا بِهِ لَمْ أَبْعُدْ
 ٣٠٩- وَتَدْخِينَ زُنْبُورٍ وَشَيْئًا بِمَوْقِدِ
 ٣١٠- وَصِرْدَانَ طَيْرٍ قَتْلُ ذَيْنِ وَهَذَا
 ٣١٣- وَإِنْ مُلِكَتْ فَاحْظُرْ إِذَنْ غَيْرَ مُفْسِدِ
 ٣١٥- ثَلَاثًا لَهُ أَذْهَبَ سَالِمًا غَيْرَ مُعْتَدِ
 ٣١٧- وَمَا بَعْدَ إِيْذَانِي تُرَى أَوْ بِفَدَفِدِ
 ٣١٩- وَكَلْبٍ وَفَهْدٍ لِاقْتِصَادِ التَّصِيدِ
 ٣٢٤- وَإِنْ مُلِكَتْ فَاحْظُرْ، وَإِنْ تُؤْذِ فَاقْدُدْ
 ٣٢٦- كَدُودِ دُبَابٍ لَمْ يَضُرْ كُرْهُهُ طِدِ
 ٣٢٧- وَمَا لَا فَلَا غَيْرَ الْحُمُورِ بِأَوْكِدِ
 ٣٢٩- سِوَى الْقَتْلِ وَالْإِسْلَامِ ثُمَّ الزَّنَا قَدْ
 ٣٣٣- وَجَوْلَانُ أَيْدٍ فِي طَعَامٍ مُوَحَّدِ
 ٣٣٦- نَهَى فِي اتِّحَادٍ قَدْ عَفَا فِي التَّعَدُّدِ
 ٣٣٦- بِسُورَاهُ فَاكْرَهَهُ وَمُتَّكِئًا دَدَ
 ٣٣٩- وَمَعَ أَكْلِ شَيْنِ الْعَرْفِ إِيَّانَ مَسْجِدِ
 ٣٤٢- وَأَوْسَاحِهِ مَعَ نَشْرِ مَاءٍ أَنْفِهِ الرَّدْيِ
 ٣٤٣- عَلَى يَدِهِ الْيُسْرَى وَرَا ظَهْرِهِ اشْهَدْ
 ٣٤٤- وَقِيلَ: مَعَ التَّشْرِيكِ لَا فِي التَّفَرُّدِ
 ٣٤٦- الْيَمِينِ وَبَسْمِلِ ثُمَّ فِي الْإِنْتِهَاءِ أَحْمَدُ
 ٣٤٩- وَلَكِنْ رَبَّ الْبَيْتِ إِنْ شَاءَ يَبْتَدِي

- ١٣٦- وَلَا بَأْسَ عِنْدَ الْأَكْلِ مِنْ شَيْعِ الْفَتَى
وَمَكْرُوهُ الْإِسْرَافِ وَالْثُلُثِ أَكْدُ ٣٥٠
- ١٣٧- وَيَحْسُنُ تَصْغِيرُ الْفَتَى لُقْمَةَ الْغِذَا
وَبَعْدَ ابْتِلَاعِ ثَنٍّ وَالْمَضْعَ جَوْدُ ٣٥٥
- ١٣٨- وَيَحْسُنُ قَبْلَ الْمَسْحِ لَعُوْ أَصَابِعٍ
وَأَكْلُ فُتَاتٍ سَاقِطٍ بِتَثَرْدٍ ٣٥٦
- ١٣٩- وَتَحْلِيلُ مَا بَيْنَ الْمَوَاضِعِ بَعْدَهُ
وَأَلْقِ وَجَانِبِ مَا نَهَى اللَّهُ تَهْتِدِ ٣٥٩
- ١٤٠- وَغَسْلُ يَدٍ قَبْلَ الطَّعَامِ وَبَعْدَهُ
وَيُكْرَهُ بِالْمَطْعُومِ غَيْرَ مُقَيَّدِ ٣٦٠
- ١٤١- وَكُلُّ طَيِّبٍ أَوْ ضِدِّهِ وَالْبَسُّ الَّذِي
تُلَاقِيهِ مِنْ حِلٍّ وَلَا تَتَقَيَّدُ ٣٦٣
- ١٤٢- وَمَا عَفْتُهُ فَاتْرُكْهُ غَيْرَ مُعَنَّفٍ
وَلَا عَائِبٍ رِزْقًا وَبِالشَّارِعِ اقْتَدِ ٣٦٣
- ١٤٣- وَلَا تَشْرَبَنَّ مِنْ فِي السَّقَاءِ وَتُلْمَةُ الْ
إِنَاءِ وَأَنْظُرَنَّ فِيهِ وَمَصًّا تَزَرِّدِ ٣٦٦
- ١٤٤- وَنَحَّ الْإِنَاءَ عَنْ فِيكَ وَاشْرَبْ ثَلَاثَةً
هُوَ أَهْنًا وَأَمْرًا ثُمَّ أَرَوَيْ لِمَنْ صَدِي ٣٦٨
- ١٤٥- وَلَا تَكْرَهَنَّ الشُّرْبَ مِنْ قَائِمٍ وَلَا
انْتِعَالَ الْفَتَى فِي الْأَظْهَرِ الْمُتَأَكَّدِ ٣٧٠
- ١٤٦- وَيُكْرَهُ لُبْسُ فِيهِ شُهْرَةٌ لَا يَسِ
وَوَاصِفُ جِلْدٍ لَا لَزَوْجٍ وَسَيِّدِ ٣٧٣
- ١٤٧- وَإِنْ كَانَ يُبْدِي عَوْرَةً لِسَوَاهُمَا
فَذَلِكَ مَحْظُورٌ بِغَيْرِ تَرَدُّدِ ٣٧٦
- ١٤٨- وَخَيْرَ خِلَالِ الْمَرْءِ جَمْعًا تَوَسُّطُ
الْأُمُورِ وَحَالٍ بَيْنَ أَرْدَى وَأَجُودِ ٣٧٧
- ١٤٩- وَلُبْسُ مِتَالٍ الْحَيِّ فَاحْظُرْ بِأَجُودِ
وَمَا لَمْ يَدَسْ مِنْهَا لَوْهَنٌ فَشَدِّدِ ٣٧٩
- ١٥٠- وَلِلرَّجُلِ اكْرَهُ لُبْسَ أَتْنَى وَعَكْسُهُ
وَمَا حَظْرُهُ لِلَّعْنِ فِيهِ بِمُبْعَدِ ٣٨٣
- ١٥١- وَأَحْسَنُ مَلْبُوسٍ بَيَاضٌ لِمَيِّتٍ
وَحَيٍّ قَبِيضٌ مُطْلَقًا لَا تُسَوِّدِ ٣٨٤
- ١٥٢- وَلَا بَأْسَ بِالْمَضْبُوعِ مِنْ قَبْلِ غَسْلِهِ
مَعَ الْجَهْلِ فِي أَصْبَاغِ أَهْلِ التَّهَوُّدِ ٣٨٦
- ١٥٣- وَقِيلَ اكْرَهْنَهُ مِثْلَ مُسْتَعْمَلِ الْإِنَا
وَأَقْبَلِ الْبُيُوتِ مِثْلَ مُسْتَعْمَلِ الْإِنَا ٣٨٦
- ١٥٤- وَأَحْمَرُ قَانٍ وَالْمُعْصَفَرُ فَاتْكْرَهَنَّ
لِلْبُسِّ رِجَالٍ حَسْبُ فِي نَصِّ أَحْمَدَ ٣٨٨
- ١٥٥- وَلَا تَكْرَهَنَّ فِي نَصِّهِ مَا صَبَّغْتُهُ
مِنْ الزَّرْعَفَرَانِ الْبَحْتِ لَوْنِ الْمَوَرِّدِ ٣٩٢
- ١٥٦- وَلَيْسَ بِلُبْسِ الصُّوفِ بَأْسٌ وَلَا الْقَبَا
وَلَا لِلنِّسَاءِ وَالْبُرْنِسِ افْهَمُهُ وَاقْتَدِ ٣٩٤
- ١٥٧- وَلُبْسُ الْحَرِيرِ أَحْظَرُ عَلَى كُلِّ بَالِغٍ
سِوَى لِبْنَى أَوْ قَمَلٍ أَوْ حَرْبٍ جُحْدِ ٣٩٨
- ١٥٨- فَجَوْرُهُ فِي الْأَوَّلَى وَحَرْمُهُ فِي الْأَصْحَ
عَلَى هَذِهِ الصَّبِيَّانِ مِنْ مُضْمَتِ زِدِ ٤٠٣

- ١٥٩- وَيَحْرُمُ بَيْعُ لِلرِّجَالِ لِلْبُسَيْهِمِ
١٦٠- وَيَحْرُمُ لُبْسُ مِنْ لَجِينٍ وَعَسَجِدِ
١٦١- وَيَحْرُمُ سِتْرٌ أَوْ لِبَاسُ الْفَتَى الَّذِي
١٦٢- وَفِي السِّتْرِ أَوْ مَا هُوَ مِثْلُهُ بَذْلَةٌ
١٦٣- وَلَيْسَ بِمَكْرُوهٍ كِتَابَةٌ غَيْرُهُ
١٦٥- وَحَلٌّ لِمَنْ يَسْتَأْجِرُ الْبَيْتَ حَكَّهُ اللَّهُ
١٦٦- وَحَلٌّ شِرَاهُ لِلْيَتِيمَةِ لُعْبَةً
١٦٦- وَلَا يَشْتَرِي مَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ صُورَةً
١٦٧- وَفِي نَصِهِ أَكْرَهُ لِلرِّجَالِ وَلِلنِّسَاءِ الرَّ
١٦٨- وَيُكْرَهُ تَقْصِيرُ اللَّبَاسِ وَطَوْلُهُ
١٦٩- وَأَطْوَلُ ذَيْلِ الْمَرْءِ لِلْكَعْبِ وَالنِّسَاءِ
١٧٠- وَأَشْرَفُ مَلْبُوسٍ إِلَى نِصْفِ سَاقِهِ
١٧١- وَلِلرُّضْعِ كُمْ الْمُصْطَفَى فَإِنْ ارْتَحَى
١٧٢- وَلِلرَّجُلِ أَكْرَهُ عَرْضَ زَيْقٍ بِنَصِّهِ
١٧٣- وَلَا بَأْسَ فِي لُبْسِ السَّرَاوِيلِ سِتْرَةً
١٧٤- بِسُنَّةِ إِبْرَاهِيمَ فِيهِ وَ أَحْمَدُ
١٧٥- وَعِمَّةٌ مُحَلِي حَلْقِهِ مِنْ تَحْنُكٍ
١٧٦- وَيَحْسُنُ أَنْ يُرَخِّي الذُّوَابَةَ خَلْفَهُ
١٧٧- وَيَحْسُنُ تَنْظِيفُ الثِّيَابِ وَطَيْهَا
١٧٨- وَلَا بَأْسَ فِي لُبْسِ الْفِرَا وَاشْتِرَائِهَا
١٧٩- وَكَاللَّحْمِ الْأَوَّلَى أُحْظَرْنَ جِلْدُ ثَعْلَبٍ
١٨٠- وَقَدْ كَرِهَ السَّمُورُ وَالْفَنَكُ أَحْمَدُ
١٨١- وَفِي نَصِّهِ لَا بَأْسَ فِي جِلْدِ أَرْزَبٍ
وَتَخْيِيطُهُ وَالنَّسْجُ فِي نَصِّ أَحْمَدُ ٤٠٥
سِوَى مَا قَدْ اسْتَشْنَيْتُهُ فِي الَّذِي أُبْتَدِئْتُ ٤٠٦
حَوَى صُورَةً لِلْحَيِّ فِي نَصِّ أَحْمَدُ ٤٠٩
لِيُكْرَهُ كَتَبَ لِلْقُرْآنِ الْمُمَجَّدِ ٤١١
مِنْ الذِّكْرِ فِي مَا لَمْ يُدَسَّ وَيُمَهَّدُ ٤١١
صَاوِيرَ كَالْحَمَامِ لِلدَّخْلِ اشْهَدُ ٤١٢
بِلا رَأْسٍ إِنْ تَطَلَّبَ وَبِالرَّأْسِ فَاصْدُدْ ٤١٢
وَمِنْ مَالِهِ لَا مَالِهَا فِي الْمُجَرَّدِ ٤١٢
قِيَقَ سِوَى لِلزَّوْجِ يَخْلُو وَسَيِّدِ ٤١٦
بِلا حَاجَةٍ كِبَرًا وَتَرْكُ الْمُعْوَدِ ٤١٦
بِلا الْأُزْرِ شِبْرًا أَوْ ذِرَاعًا لِيَتَزَدَّدَ ٤٢٢
وَمَا تَحْتَ كَعْبٍ فَأَكْرَهَنَّهُ وَصَعَّدَ ٤٢٤
تَنَاهَى إِلَى أَقْصَى أَصَابِعِهِ قَدْ ٤٢٥
وَلَا يُكْرَهُ الْكَتَّانُ فِي الْمُتَاكَّدِ ٤٢٥
أَنْتُمْ مِنَ التَّأْزِيرِ فَالْبَسَهُ وَافْتَدِ ٤٢٧
وَأَصْحَابِهِ وَ الْأُزْرَ أَشْهَرُ أَكَّدَ ٤٣٠
لَدَى أَحْمَدَ مَكْرُوهَةً بِتَأَكَّدِ ٤٣١
وَلَوْ شِبْرًا أَوْ أَدْنَى عَلَى نَصِّ أَحْمَدَ ٤٣٢
وَيُكْرَهُ مَعَ طَوْلِ الْغَنَى لُبْسُكَ الرَّدِيِّ ٤٣٥
جُلُودَ حَلَالٍ مَوْتُهُ لَمْ يُوْطَدْ ٤٣٩
وَعَنْهُ لِيُلْبَسَ وَالصَّلَاةُ بِهِ أَصْدَدُ ٤٤٠
وَسِنْجَابُهُمْ وَالْقَاقِمَ أَيْضًا لِيَزْدَدَ ٤٤٢
وَكُلَّ السَّبَاعِ أُحْظَرُ كَهَرٍ بِأَوْطِدِ ٤٤٤

- ١٨٢- وَمَنْ يَرْتَضِي أَدْنَى اللَّبَاسِ تَوَاضَعًا
٤٤٧ سَيْكَسَى الثِّيَابَ الْعَبْقَرِيَّاتِ فِي عَدِ
١٨٣- وَيَحْسُنُ حَمْدُ اللَّهِ فِي كُلِّ حَالَةٍ
٤٥١ وَلَا سِيَّما فِي لُبْسِ ثَوْبٍ مُجَدِّدِ
١٨٤- وَكُنْ شَاكِرًا لِلَّهِ وَارْضَ بِقِسْمِهِ
٤٥٣ تُثَبِّبُ وَتُرْزِدُ رِزْقًا وَإِرْغَامَ حُسَدِ
١٨٥- وَقُلْ لِأَخِ أَبِلٍ وَأَخْلِقْ وَيُخْلِفْ
٤٥٥ الْإِلَهَ كَذَا قُلْ عَشْرَ حَمِيدًا تُسَدِّدُ
١٨٦- وَلَا بَأْسَ بِالْخَاتَمِ مِنْ فَضَّةٍ
٤٥٨ وَمِنْ عَقِيقٍ وَبِلَّوْرِ وَشَبِّهِ الْمُعَدِّدِ
١٨٧- وَيُكْرَهُ مِنْ صُفْرِ رِصَاصٍ حديدِهِمْ
٤٦١ وَيَحْرُمُ لِلذُّكْرَانِ خَاتَمَ عَسَجِدِ
١٨٨- وَيَحْسُنُ فِي الْيُسْرِ كَأَحْمَدَ وَصَحْبِهِ
٤٦٣ فَعَنْ كُتُبِ قُرْآنٍ وَذِكْرِ بِهِ أُصْدُدُ
١٨٩- وَمَنْ لَمْ يَصْغُهُ فِي الدُّخُولِ إِلَى الْخَلَا
٤٦٥ وَفِي الْخُلْعِ عَكْسٌ وَآكِرَهُ الْعَكْسُ تَرُشِدُ
١٩٠- وَيَحْسُنُ فِي الْيُمْنَى ابْتِدَاءُ انْتِعَالِهِ
٤٦٩ تَيَارًا أَصْحَى حَتَّى لِإِصْلَاحِ مُفْسِدِ
١٩١- وَيُكْرَهُ مَشْيُ الْمَرْءِ فِي فُرْدِ نَعْلِهِ اخُ
٤٧١ أَدَى وَافْتَقَدَهَا عِنْدَ أَبْوَابِ مَسْجِدِ
١٩٢- وَلَا بَأْسَ فِي نَعْلٍ يُصَلِّي بِهِ بِلا
٤٧٣ وَيَحْسُنُ الْإِسْتِرْجَاعُ فِي قَطْعِ شِسْعِهِ
١٩٤- وَقَدْ لَبَسَ السَّبْتِيُّ وَهُوَ الَّذِي خَلَا
٤٧٧ مِنْ الشَّعْرِ مَعَ أَصْحَابِهِ بِهِمْ اقْتَدِ
١٩٥- وَيُكْرَهُ سِنْدِي النَّعَالِ لِعُجْبِهِ
٤٨٠ بِصَرَارِهَا زِيُّ الْيَهُودِ فَأَبْعِدُ
١٩٦- وَسِرِّ حَافِيًا أَوْ حَادِيًا وَامْشِ وَارْكَبْ
٤٨١ تَمَعَّدُ وَاحْشَوْشُنْ وَلَا تَتَعَوَّدُ
١٩٧- وَيُكْرَهُ فِي الْمَشْيِ الْمُطَيِّطُ وَنَحْوُهَا
٤٨٣ مَظَنَّةَ كَبِيرٍ غَيْرَ فِي حَرْبٍ جُحَدِ
١٩٨- وَيُكْرَهُ لُبْسُ الْأُزْرِ وَالْخَفِّ قَائِمًا
٤٨٥ كَذَاكَ التَّصَاقُ اثْنَيْنِ عَرَبًا بِمَرْقَدِ
١٩٩- وَثَنَيْنِ وَافْرُقْ فِي الْمَضَاجِعِ بَيْنَهُمْ
٤٨٨ لَوْ إِخْوَةٌ مِنْ بَعْدِ عَشْرِ تُسَدِّدُ
٢٠٠- وَيُكْرَهُ نَوْمُ الْمَرْءِ مِنْ قَبْلِ غَسْلِهِ
٤٨٩ قَفَاكَ وَرَفْعِ الرَّجْلِ فَوْقَ أُخْتِهَا أُمْدُ
٢٠١- وَنَوْمُكَ بَعْدَ الْفَجْرِ وَالْعَصْرِ أَوْ عَلَى
٤٩١ عَالِيهِ بِتَحْجِيرٍ لَخَوْفٍ مِنَ الرَّدْيِ
٢٠٢- وَيُكْرَهُ نَوْمٌ فَوْقَ سَطْحٍ وَلَمْ يُحَظْ
٤٩٣ وَنَوْمٌ عَلَى وَجْهِ الْفَتَى الْمُتَمَدِّدِ
٢٠٣- وَيُكْرَهُ بَيْنَ الظِّلِّ وَالْحَرِّ جِلْسَةٌ
٤٩٨ وَنَوْمٌ مِنَ الْمَرْوِيِّ مَا شِئْتَ تُرْشِدُ
٢٠٤- وَقُلْ فِي انْتِبَاهِهِ وَالصَّبَاحِ وَفِي الْمَسَا
٥٠١

- ٢٠٥- وَيَحْسُنُ عِنْدَ النَّوْمِ نَفْضُ فِرَاشِهِ
وَنَوْمٌ عَلَى الْيُمْنَى وَكُحْلٌ بِإِنْمِدِ ٥٠٧
- ٢٠٦- فَخُذْ لَكَ مِنْ نَضْجِي أُخَيَّ وَصِيَّةً
وَكُنْ حَازِمًا وَاحْضُرْ بِقَلْبٍ مُؤَبَّدِ ٥٠٨
- ٢٠٧- وَلَا تَنْكِحَنَّ إِنْ كُنْتَ شَيْخًا فَتِيَّةً
تَعِشْ فِي ضِرَارِ الْعَيْشِ أَوْ تَرْضَ بِالرَّدِي ٥٠٩
- ٢٠٨- وَلَا تَنْكِحَنَّ مِنْ نَسَمٍ فَوْقَكَ رُبَّةً
تَكُنْ أَبَدًا فِي حُكْمِهَا فِي تَنْكِدِ ٥١١
- ٢٠٩- وَلَا تَرْعَبَنَّ فِي مَالِهَا وَأَثَانِهَا
إِذَا كُنْتَ ذَا فَقْرٍ تُذَلُّ وَتُضْهَدُ ٥١٢
- ٢١٠- وَلَا تَسْكُنَنَّ فِي دَارِهَا عِنْدَ أَهْلِهَا
تُسَمِّعُ إِذْنَ أُنْوَاعٍ مِّنْ مُتَعَدِّدِ ٥١٣
- ٢١١- فَلَا خَيْرَ فِيمَنْ كَانَ فِي فَضْلِ عَرْسِهِ
يَرُوحُ عَلَى هُونِ إِلَيْهَا وَيَغْتَدِي ٥١٤
- ٢١٢- وَلَا تُنْكَرَنَّ بِذَلِكَ الْيَسِيرِ تَنْكِدًا
وَسَامِحَ تَنْلُ أَجْرًا وَحُسْنَ التَّوَدِّدِ ٥١٥
- ٢١٣- وَلَا تَسْأَلَنَّ عَنْ مَا عَهَدْتَ وَعُضَّ عَنْ
عَوَارٍ إِذَا لَمْ يَذُمَّ الشَّرْعُ تَرْشُدُ ٥١٧
- ٢١٤- وَكُنْ حَافِظًا أَنَّ النِّسَاءَ وَدَائِعُ
عَوَانٍ لَدَيْنَا أَحْفَظُ وَصِيَّةً مُرْشِدِ ٥١٩
- ٢١٥- وَلَا تَرْفَعَنَّ السَّوْطَ عَنْ كُلِّ مُعْتَدٍ
وَلَا تُكْثِرِ الْإِنْكَارَ تُرْمَ بِتُهُمَةِ ٥٢١
- ٢١٦- وَلَا تَظْمَعَنَّ فِي أَنْ تُقِيمَ اغْوِجَاجَهَا
فَمَا هِيَ إِلَّا مِثْلُ ضِلَعٍ مُرَدِّدِ ٥٢٢
- ٢١٧- وَسُكْنَى الْفَتَى فِي غُرْفَةٍ فَوْقَ سِكَّةٍ
تَتَوَلَّى إِلَى تُهُمَى الْبَرِيِّ الْمُشَدِّدِ ٥٢٤
- ٢١٨- وَإِيَّاكَ يَا هَذَا وَرَوْضَةَ دِمْنَةٍ
سَتَرْجِعُ عَنْ قُرْبٍ إِلَى أَصْلِهَا الرَّدِي ٥٢٦
- ٢١٩- وَلَا تَنْكِحَنَّ فِي الْفَقْرِ إِلَّا ضَرُورَةً
وَلُذْ بِوَجَاءِ الصَّوْمِ تُهَدِّ وَتُهْتَدِ ٥٢٧
- ٢٢٠- وَكُنْ عَالِمًا إِنَّ النِّسَاءَ لِعَبِّ لَنَا
فَحَسِّنْ إِذْنَ مَهْمَا اسْتَطَعْتَ وَجَوَّدُ ٥٣١
- ٢٢١- وَخَيْرُ النِّسَاءِ مَنْ سَرَّتْ الزَّوْجَ مَنْظَرًا
وَمَنْ حَفِظَتْهُ فِي مَغِيبٍ وَمَشْهَدِ ٥٣٢
- ٢٢٢- قَصِيرَةُ الْأَفَاطِ قَصِيرَةُ بَيْتِهَا
قَصِيرَةُ طَرْفِ الْعَيْنِ عَنْ كُلِّ أَبْعَدِ ٥٣٤
- ٢٢٣- عَلَيْكَ بِذَاتِ الدِّينِ تَظْفَرُ بِالْيُمْنَى الِ
وَدُودِ الْوُلُودِ الْأَصْلِ ذَاتِ التَّعَبُّدِ ٥٣٥
- ٢٢٤- حَسْبِيَّةُ أَصْلٍ مِنْ كِرَامٍ تَفْرُ إِذْنَ
بِوُلْدِ كِرَامٍ وَالْبَكَارَةِ فَاقْصِدُ ٥٣٧
- ٢٢٥- وَوَاحِدَةٌ أَذْنَى مِنَ الْعَدَلِ فَاقْتَنِعْ
وَإِنْ شِئْتَ فَابْلُغْ أَرْبَعًا لَا تَزِيدُ ٥٤٠
- ٢٢٦- وَمَنْ عَفَّ تَقَوَّى عَنْ مَحَارِمِ غَيْرِهِ
يَعِفَّ أَهْلَهُ حَقًّا وَإِنْ يَزُنْ يُفْسَدُ ٥٤٠
- ٢٢٧- فَكَابِدُ إِلَى أَنْ تَبْلُغَ النَّفْسُ عُذْرَهَا
وَكُنْ فِي اقْتِبَاسِ الْعِلْمِ طَلَّاعٌ أَنْجِدِ ٥٤٥

- ٢٢٨- وَلَا تُدْهِبَنَّ الْعُمْرَ مِنْكَ سَبْهَلًا
٢٢٩- فَمَنْ هَجَرَ اللَّذَاتِ نَالَ الْمُتَى وَمَنْ
٢٣٠- وَفِي قَمْعِ أَهْوَاءِ النَّفُوسِ اعْتَزَارُهَا
٢٣١- فَلَا تُشْتَغِلْ إِلَّا بِمَا يُكْسِبُ الْعَلَا
٢٣٢- وَفِي خَلْوَةِ الْإِنْسَانِ بِالْعِلْمِ أَنْسُهُ
٢٣٣- وَيَسْلَمْ مِنْ قَالَ وَقِيلَ وَمِنْ أَدَى
٢٣٤- فَكُنْ جَلَسَ بَيْتٍ فَهُوَ سِتْرٌ لِعَوْرَةٍ
٢٣٥- وَخَيْرُ جَلِيسِ الْمَرْءِ كُتُبُ تَغْيِيدِهِ
٢٣٦- وَخَالِظُ إِذَا خَالَظْتَ كُلَّ مُوَفَّقٍ
٢٣٧- يُفِيدُكَ مِنْ عِلْمٍ وَيَنْهَكَ عَنْ هَوًى
٢٣٨- وَإِيَّاكَ وَالْهَمَّازَ إِنْ قُمْتَ عَنْهُ وَالدَّ
٢٣٩- وَلَا تَضَحَبِ الْحَمَقَى فُذُو الْجَهْلِ إِنْ يَرُمْ
٢٤٠- وَخَيْرُ مَقَامٍ قُمْتَ فِيهِ وَخَصْلَةٌ
٢٤١- وَكُفَّ عَنْ الْعَوْرَى لِسَانَكَ وَلْيَكُنْ
٢٤٢- وَحَصَّنْ عَنْ الْفَحْشَا الْجَوَارِحَ كُلَّهَا
٢٤٣- وَحَافِظْ عَلَى فِعْلِ الْفُرُوضِ بِوَقْتِهَا
٢٤٤- وَنَادِ إِذَا مَا قُمْتَ فِي اللَّيْلِ سَامِعًا
٢٤٥- وَمُدَّ إِلَيْهِ كَفَّ فَفَرِكَ ضَارِعًا
٢٤٦- وَلَا تَسْأَلَنَّ الْعِلْمَ وَاسْهَرْ لَنَيْلِهِ
٢٤٧- وَلَا تَطْلُبَنَّ الْعِلْمَ لِلْمَالِ وَالرِّبَا
٢٤٨- وَكُنْ غَامِلًا بِالْعِلْمِ فِيمَا اسْتَطَعْتَهُ
٢٤٩- وَكُنْ حَرِيصًا عَلَى نَفْعِ الْوَرَى وَهَذَاهُمْ
٢٥٠- وَكُنْ صَابِرًا بِالْفَقْرِ وَادْرُغِ الرِّضَا
وَلَا تُغْبَنَنَّ فِي الْعُمَيْنِ بَلْ اجْهَدْ ٥٤٨
أَكْبَّ عَلَى اللَّذَاتِ عَضَّ عَلَى الْيَدِ ٥٥٢
وَفِي نَيْلِهَا مَا تَشْتَهِي ذُلَّ سَرْمَدٍ ٥٥٣
وَلَا تَرْضَ لِلنَّفْسِ النَّفِيسَةِ بِالرَّدَى ٥٥٨
وَيَسْلَمْ دِينَ الْمَرْءِ عِنْدَ التَّوْحِيدِ ٥٥٩
جَلِيسٍ وَمِنْ وَاشٍ بَغِيضٍ وَحَسَدٍ ٥٦٢
وَجِرْزُ الْفَتَى عَنْ كُلِّ غَاوٍ وَمُفْسِدٍ ٥٦٤
عُلُومًا وَآدَابًا كَعَقْلِ مُؤَيَّدٍ ٥٦٦
مِنْ الْعُلَمَاءِ أَهْلِ الثَّقَى وَالتَّعَبُّدِ ٥٦٧
فَصَاحِبُهُ تُهْدَى مِنْ هُدَاهُ وَتَرْشُدُ ٥٦٩
بِذِي فَإِنَّ الْمَرْءَ بِالْمَرْءِ يَفْتَدِي ٥٧٠
صَلَاحًا لِأَمْرِ يَا أَخَا الْحَزْمِ يُفْسِدُ ٥٧٢
تَحَلَّيْتُهَا ذِكْرُ الْإِلَهِ بِمَسْجِدِ ٥٧٣
دَوَامًا بِذِكْرِ اللَّهِ يَا صَاحِبِي نَدِي ٥٧٦
تَكُنْ لَكَ فِي يَوْمِ الْجَزَا خَيْرُ شَهِدٍ ٥٧٧
وَأُخَذَ بِنَصِيبٍ فِي الدُّجَى مِنْ تَهْجِدٍ ٥٧٩
قَرِيبًا مُجِيبًا بِالْفَوَاضِلِ يَبْتَدِي ٥٨٥
بِقَلْبٍ مُنِيبٍ وَادُّعْ تُعْطَ وَتَسْعَدُ ٥٨٧
بِلَا صَجَرٍ تَحْمَدُ سُرَى اللَّيْلِ فِي عَدٍ ٥٩٠
فَإِنَّ مَلَكَ الْأَمْرِ فِي حُسْنِ مَقْصِدٍ ٥٩٣
لِيُهْدَى بِكَ الْمَرْءُ الَّذِي بِكَ يَفْتَدِي ٥٩٥
تَنْلُ كُلَّ خَيْرٍ فِي نَعِيمٍ مُؤَيَّدٍ ٥٩٦
بِمَا فَلَبَّ الرَّحْمَنُ وَاشْكُرْهُ تَحْمَدُ ٥٩٧

- ٢٥١- فَمَا الْعِرْ إِلَّا فِي الْفَنَاعَةِ وَالرِّضَا
٢٥٢- فَمَنْ لَمْ يُقْنَعُهُ الْكَفَافُ فَمَا إِلَى
٢٥٣- فَمَنْ يَتَعَتَّى يُعْنِيهِ اللَّهُ وَالْغِنَى
٢٥٤- وَإِيَّاكَ وَالْإِعْجَابَ وَالْكَبْرَ تَحْظُ بِالسَّعَادَةِ
٢٥٥- وَهَا قَدْ بَدَلْتَ التُّصَحَّ جَهْدِي وَإِنِّي
٢٥٦- تَقَضَّتْ بِحَمْدِ اللَّهِ لَيْسَتْ ذَمِيمَةً
٢٥٧- يُحَيِّرُ لَهَا قَلْبُ اللَّيْبِ وَعَارِفِ
٢٥٨- فَمَا رَوْضَةٌ حُفَّتْ بِنُورِ رَبِيعِهَا
٢٥٩- بِأَحْسَنَ مِنْ أَبْيَاتِهَا وَمَسَائِلُ
٢٦٠- فَخُذْهَا بِدَرْسٍ لَيْسَ بِالنَّوْمِ تُدْرِكُنِ
٢٦١- وَقَدْ كُمَلْتُ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ
بِأَدْنَى كَفَافٍ حَاصِلٍ وَالتَّزْهُدِ ٦٠٠
رِضَاهُ سَبِيلٌ فَأَقْتَنِعْ وَتَقَصَّدْ ٦٠٣
غِنَى النَّفْسِ لَا عَنْ كَثْرَةِ الْمُتَعَدِّدِ ٦٠٤
فِي الدَّارَيْنِ فَارْشُدْ وَأَرْشُدْ ٦٠٦
مُقِرٌّ بِتَقْصِيرِي وَبِاللَّهِ أَهْتَدِي ٦٠٨
وَلَكِنَّهَا كَالدُّرِّ فِي عِقْدٍ خُرِّدْ ٦٠٩
كَرِيمَانِ إِنْ جَالَا بِفِكْرِ مُنْضَدِ ٦١٠
بَسَلَسَالِهَا الْعَذْبِ الرُّزَالِ الْمُبَرَّدِ ٦١١
أَحَاطَتْ بِهَا يَوْمًا بِغَيْرِ تَرَدُّدِ ٦١٢
لِأَهْلِ النَّهْيِ وَالْفَضْلِ فِي كُلِّ مَشْهَدِ ٦١٣
عَلَى كُلِّ حَالٍ دَائِمًا لَمْ يَصُدِّدِ ٦١٤

